

فَتْحُ الْإِلَهِ فِي شَرِّحِ الْمَشْكَاةِ

تصنيف
الشيخ الإمام العلامة المحقق
ابن حجر الهيتمي
المتوفى ٩٧٤ هـ

تحقيق وتحرير وتعليق
الشيخ أحمد قريد المزيدي

المجلد الثامن

الأحاديث من ٢٢٩٣ - ٣٦٦٠



أسسها محمد باقر باقر سنة ١٩٧١ بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : فتح الإله
في شرح المشكاة

**Titre : FATH AL-ILĀH
FĪ ŠARḤ AL-MISKĀT**

التصنيف : شرح حديث

Classification: Prophetic hadith explanation

المؤلف : العلامة المحقق ابن حجر الهيتمي (ت 974 هـ)

Author : Ibn Hajar Al-Haytami (D.974H.

الشيخ أحمد فريد المزيدي

: Al-Sheikh Ahmad Farid Al-Mazidi

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (10 مجلدات) 5728 **Pages** (10 Volumes)

قياس الصفحات 17x24 cm **Size**

سنة الطباعة 2015 A D - 1436 H. **Year**

بلد الطباعة : لبنان **Printed in :** Lebanon

الطبعة : **Edition**

Exclusive rights by © **Al-Kotob Al-Ilmiyah**
Beirut-Lebanon No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any form or by any
means, or stored in a data base or retrieval system, without
the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**
Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation
préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à
des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية
بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب
كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

**Dar Al-Kotob
Al-ilmiyah**

Est. by Mohammad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax : +961 5 804813
Po Box 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عزمين القبة. مبنى دار الكتب العلمية
هاتف : +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس : +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
بيروت-لبنان ١١-٩٤٢٤
رياض الصلح-بيروت ١١-٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢٩٣- [عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ عِشَاءً، فَإِذَا رَجُلٌ يَقْرَأُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَقُولُ: هَذَا مُرَاءٍ؟ قَالَ: بَلْ مُؤْمِنٌ مُنِيبٌ، قَالَ: وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يَقْرَأُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَسَمَّعُ لِقِرَاءَتِهِ، ثُمَّ جَلَسَ أَبُو مُوسَى يَدْعُو، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَحَدًا صَمَدًا، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْهُ بِمَا سَمِعْتُ مِنْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: أَنْتَ الْيَوْمَ لِي أَخٌ صَدِيقٌ، حَدَّثْتَنِي بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ رَزِينٌ.]

(عِشَاءً) أي: وقت عشاء أو لصلاة عشاء (فَإِذَا) للمفاجأة (أَتَقُولُ) قال ابن حجر: أي: أترى، وهو أولى من قول الشارح - يعني: الطيبي أي: أعتقد أو أتحكم؛ لرواية «شرح السنة»: أتراه مرأياً أي: هذا الرجل أي: يقرأ للسمعة والرياء بقرينة رفع صوته المحتمل أن يكون كذلك (مُنِيبٌ) أي: راجع من الغفلة إلى الذكر (قَالَ: وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يَقْرَأُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ) أي: قال بريدة: قلت ذلك لرسول ﷺ والحال موسى هو الذي يقرأ، ومحمل قول بريدة: «أتقول هذا مرأء» عدم به قبل ذلك (يَتَسَمَّعُ لِقِرَاءَتِهِ) من باب التفعّل، فهو من التسمع لا من الاستماع.

(١) من هنا بداية التتمة لأحاديث المشكاة وشرحها لآخر الكتاب والله الموفق للخير والصواب.

(٢) أخرجه بنحوه أحمد (٢٣٦٥٤) وذكره ابن الأثير في «جامع الأصول» (٢٢/٥) عن رزين.

(ثُمَّ جَلَسَ أَبُو مُوسَى يَدْعُو) لعله في التشهد بعد الصلاة، قال ابن :
علم منه أن قراءته مع رفع صوته كانت وهو قائم (فَقَالَ) أي: أبو موسى في دعائه:
(اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) أي: أعتقد فيك. قاله القاري (أَحَدًا
صَمَدًا) منصوبان على الاختصاص، وفي «شرح السنة»: معرفان مرفوعان على أنهما
صفتان لله تعالى، ذكره القاري (لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ) أي: أبو موسى الأشعري (أَخْبِرُهُ) بجذف
الاستفهام، وفي رواية أحمد: «ألا أخبره» (بِمَا سَمِعْتُ مِنْكَ) من مدحه ومدح دعائه
(فَقَالَ لِي) أي: أبو موسى فرحًا بما ذكرته له (أَنْتَ الْيَوْمَ لِي) أي: في هذا الزمان «أَخْ
صَدِيقٌ، حَدَّثَنِي بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

باب ثواب التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير الأول

- [عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، لَا يَضُرُّكَ بَأْيَهُنَّ بَدَأْتَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

قوله: (أَفْضَلُ الْكَلَامِ) أي: كلام البشر، أما كلام الله تعالى فهو أفضل مطلقاً، وأما الاشتغال فهو بالقرآن أفضل إلا بالذكر في وقت مخصوص، فهو أفضل من الاشتغال بالقرآن؛ فالكلام في مقامين نفس الكلام والاشتغال؛ أي: صرف الوقت. قال النووي: هذا الحديث وما أشبهه محمول على كلام الآدمي وإلا فالقرآن أفضل، وكذا قراءة القرآن أفضل من التسبيح والتهليل المطلق.

فأما المأثور في وقت أو حال أو نحو ذلك فالاشتغال به أفضل، انتهى. وقال القاري: أفضل الكلام أي: أفضل كلام البشر؛ لأن الرابعة لم توجد في القرآن، ولا يفضل ما ليس فيه على ما هو فيه، ولقوله ﷺ: «هي أفضل الكلام بعد القرآن» وهي من القرآن؛ أي: غالبها؛ يعني: إن الثلاثة الأول وإن وجدت في القرآن الرابعة لم توجد فيه، فقوله: «هي من القرآن» مبني على التغليب.

قلت: أراد القاري بقوله ﷺ ما رواه أحمد (٢٠/٥) عن سمرة بلفظ: «أفضل الكلام القرآن أربع، وهي من القرآن لا يضرك بأيهن بدأت....».

مسلم (٢١٣٧) وأحمد (٢٠١١٩) وابن حبان (٨٣٥) والطبراني
«الكبرى» (١٠٦٨١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠١).

والنسائي في

المشكاة/ الجزء الثامن

والحاصل: المجموع بهذا الترتيب ليس من القرآن؛ ولذا قال الجزري: أي: كل منها جاءت في القرآن، انتهى.

قال القاري: ويحتمل أي: قوله: **(أَفْضَلُ الْكَلَامِ)** في حديث الباب أن يتناول كلام الله أيضًا، فإنها موجودة فيه لفظًا، الرابعة فإنها موجودة معنى، وأفضليتها مطلقًا؛ لأنها هي الجامعة لمعاني التنزيه والتوحيد وأقسام الثناء والتحميد، وكل كلمة منها معدودة من كلام الله تعالى، وهذا ظاهر معنى ما ورد: «هي من القرآن» أي: كلها، انتهى.

(سُبْحَانَ) سبحان: اسم مصدر وهو التسبيح. وقيل: بل سبحان مصدر؛ لأنه فعل ثلاثي، وهو من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد يفرد، وإذا أفرد الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، وجاء منونًا وصُرف ضرورة.

وقيل: هو بمنزلة «قبل وبعد» إن نوى تعريفه بقي على حاله، وإن نكر أعرب منصرفًا، وهذا البيت يساعد على كونه مصدر إلا اسم مصدر لوروده منصرفًا، ولقائل القول الأول أن يجب بأن هذا لا معرفة، وهو من الأسماء اللازمة للنصب على المصدرية، والناصب له فعل مقدر لا يجوز إظهاره، تقديره: سبحت الله سبحانًا الله تسبيحًا، فهو واقع موقع المصدر.

وعن الكسائي أنه منادى تقديره: يا سبحانك، ومنعه جمهور النحويين، وهو مضاف إلى المفعول؛ أي: سبحت ويجوز مضافًا إلى الفاعل؛ أي: نزه الله نفسه، والأول هو المشهور.

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ) قال المناوي: وإنما كانت هذه الكلمات الأربع أفضل الكلام؛ لأنها تتضمن تنزيهه تعالى عن كل ما يستحيل عليه، ووصفه بكل ما يجب له من أوصاف كماله، وانفراده بوحدانيته، واختصاصه بعظمته وقدمه، المفهومين من أكبريته.

وقال الشيخ عز الدين بن السلام: أسماء الحسنى التي سمي بها نفسه

في كتابه، وسنة رسوله ﷺ مندرجة في أربع كلمات هن الباقيات الصالحات:

الكلمة الأولى: قوله: «سبحان» ومعناها في كلام العرب: التنزيه والسلب، فهي مشتملة على سلب النقص والعيب عن ذات الله تعالى وصفاته، فما كان من أسمائه سلبيًا، فهو مندرج تحت هذه الكلمة كالقدوس وهو الطاهر من كل عيب، والسلام وهو الذي سلم من كل آفة.

الكلمة الثانية: قوله: «الحمد لله» وهي مشتملة على ضروب الكمال لذاته وصفاته، فما كان من أسمائه متضمنًا للإثبات كالعليم والقدير والسميع والبصير، فهو مندرج تحت الكلمة الثانية، فقد نفينا بقولنا: «سبحان الله» كل عيب عقلناه، وكل نقص فهمناه، وأثبتنا بالحمد لله كل كمال عرفناه، وكل جلال أدركناه. ووراء ما نفيناه وأثبتناه شأن عظيم قد غاب عنا وجهلناه، فنحققه من جهة الإجمال بقولنا: «الله أكبر» وهي الكلمة الثالثة: بمعنى أنه أجل مما نفيناه وأثبتناه، وذلك معنى قوله ﷺ: «لا أُحْصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» فما كان من أسمائه متضمن المدح فوق ما عرفناه وأدركناه كالأعلى والمتعالي، فهو مندرج تحت قولنا: «الله أكبر».

فإذا كان في الوجود من هذا شأنه نفينا أن يكون في الوجود من يشاكه أو يناظره، فحققنا ذلك بقولنا: «لا إله إلا الله» وهي الكلمة الرابعة: فإن الألوهية ترجع إلى استحقاق العبودية، ولا يستحق العبودية إلا من اتصف بجميع ما ذكرناه، فما كان من أسمائه متضمنًا للجميع على الإجمال كالواحد الأحد ذي الجلال والإكرام، فهو مندرج تحت قولنا: «لا إله إلا الله» وإنما استحق العبودية لما وجب له من أوصاف الجمال ونعوت الكمال الذي لا يصفه الواصفون ولا يعده العادون. كذا ذكره السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٨٦/٥، ٨٧).

وفي رواية: (أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، لَا يَضُرُّكَ بَأْيَهُنَّ بَدَأْتَ) على أفضلية التسبيح مطلقًا.

قال الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص ٢٤٣) تحت رواية سمرة: (أحب الكلام

المشكاة/ الجزء الثامن

إلى الله أربع... إلخ) في الحديث دليل على هذه الأربع الكلمات أحب تعالى، ولا ينافيه ما سيأتي من «أن سبحان الله أحب الكلام إلى الله» لأن التسبيح والتحميد هما من جملة هذه الأربع المذكورة هنا (وفي رواية: أحب الكلام إلى الله أربع) أي: أربع كلمات (سبحان الله) أي: أعتقد تنزهه عن كل ما لا يليق بجمال ذاته وكمال صفاته، وهذا بمنزلة التخلية؛ ولذا أردفه بما يدل على أنه المتصف بالأسماء الحسنى والصفات العلى، المستحق لإظهار الشكر وإبداء الشناء، وهو بمنزلة التحلية؛ ولذا قال:

ثم أشار إلى أنه في صفاته السلبية ونعوته الثبوتية فقال: **(ولا إله إلا الله)** ثم أوماً إلى أنه لا يتصور كنه كبريائه وعظمته إزاره وردائه بقوله: **(والله أكبر)** ثم قال: **(لا يضرك بأيهن)** أي: بأي الكلمات **(بدأت)** أي: لا يضرك أيها الآتي بهن في حيازة ثوابهن؛ لأن كلا منها مستقل فيما قصد بها من بيان جلال الله وكماله، الترتيب المذكور أفضل وأكمل للمناسبة الظاهرة من تقديم التنزيه وإثبات التحميد، ثم الجمع بينهما بكلمة التوحيد المشتملة على التسبيح والتحميد، ثم الختم بكون سبحانه أكبر من أن يعرف حقيقة تسبيحه وتحميده.

قال ابن الملك: يعني: بدأت بـ«سبحان الله» أو بـ«الحمد لله» أو بـ«لا إله إلا الله» أو بـ«الله أكبر» جاز، وهذا يدل على أن كل جملة منها مستقلة لا يجب ذكرها على نظمها المذكور لكن مراعاتها أولى؛ لأن المتدرج في المعارف يعرفه أولاً بنعوت جلاله التي تنزه ذاته عما يوجب نقصاً، ثم بصفات كماله وهي صفاته الثبوتية التي بها يستحق الحمد، ثم يعلم أن من هذا صفته لا مماثل له ولا يستحق الألوهية غيره، فيكشف له من ذلك أنه أكبر؛ إذ **﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾** [القصص: ٨٨]. انتهى.

قال الشوكاني: واعلم أن هذه "الواو" الواقعة بين هذه الكلمات هي واقعة

بعضها على بعض، كسائر الأمور المتعاطفة فهل

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَأَنْ أَقُولَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٢٩٦ [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قوله ﷺ: (مِائَةَ مَرَّةٍ) قَالَ الطَّبِيُّ: سَوَاءٌ كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً أَوْ مُجْتَمِعَةً، فِي مَجْلِسٍ مَجَالِسَ، فِي أَوَّلِ النَّهَارِ أَوْ آخِرِهِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ جَمَعَهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ (وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ كِنَايَةً عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْكَثْرَةِ).

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِي: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ، لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٢٩٨ [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ الْعَظِيمِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٢٩٩ [وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ؓ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَيْعِزُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكْسِبَ كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ حَسَنَةٍ؟ فَسَأَلَهُ سَائِلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: كَيْفَ يَكْسِبُ أَحَدُنَا أَلْفَ حَسَنَةٍ؟ قَالَ: يُسَبِّحُ مِائَةَ تَسْبِيحَةٍ، فَيُكْتُبُ لَهُ أَلْفُ حَسَنَةٍ أَوْ يُحِطُّ

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩٥) والترمذي (٣٥٩٧) وابن حبان (٨٣٤) وابن أبي شيبة (٣٥٠٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٤٢) ومسلم (٢٦٩١) والترمذي (٣٤٦٦) وأحمد (٧٩٩٦) وابن ماجه (٣٨١٢) وابن حبان (٨٢٩) وابن أبي شيبة (٢٩٤١٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٩٢) وأبو داود (٥٠٩١) والترمذي (٣٤٦٩) وقال: حسن صحيح غريب، وأحمد (٨٨٢١) وابن حبان (٨٦٠) ولم أجد لفظه عند البخاري.

(٤) أخرجه البخاري (٦٠٤٣) والترمذي (٢٦٩٤) والترمذي (٣٤٦٧) وأحمد (٧١٦٧) وابن

(٣٨٠٦) وابن حبان (٨٣١) وابن أبي شيبة (٣٥٠٢٦).

عَنْهُ أَلْفَ خَطِيئَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

[وَفِي كِتَابِهِ: فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ: يُحْطَ عَنْهُ أَلْفَ خَطِيئَةٍ] قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ: وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَأَبُو عَوَانَةَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ مُوسَى، فَقَالُوا: «وَيُحْطَ» بِغَيْرِ أَلْفٍ. هَكَذَا فِي كِتَابِ الْحَمِيدِيِّ.

[وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْكَلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: مَا اصْطَفَى اللَّهُ لِمَلَأَ بَيْتَهُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا بُكْرَةً حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ وَهِيَ فِي مَسْجِدِهَا، ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ أَنْ أَضْحَى وَهِيَ جَالِسَةٌ، قَالَ: مَا زِلْتُ عَلَى الْحَالِ الَّتِي فَارَقْتُكَ عَلَيْهَا، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتُ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمَدَادَ كَلِمَاتِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٣٠٢ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عَدَلٌ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمِيتَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٣٠٣ - [وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ؓ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ارْزِعُوا عَلَى

(١) أخرجه مسلم (٤/٢٦٩٨) والترمذي (٣٤٦٣) وقال: حسن صحيح، وأحمد (١٥٦٣) وابن أبي شيبه (٢٩٤٣٢) وعبد بن حميد (١٣٤) والنسائي (٩٩٨٠) وابن حبان (٨٢٥).

(٢) أخرجه مسلم (٧١٠١).

(٣) أخرجه مسلم (٧٠٨٨).

(٤) أخرجه مالك (٤٨٨) والبخاري (٣١١٩) ومسلم (٢٦٩١) والترمذي (٣٤٦٨) وأحمد (٧٩٩٥) وابن ماجه (٣٧٩٨) وابن حبان (٨٤٩) وابن أبي شيبه (٢٩٤٧٦).

أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا وَهُوَ مَعَكُمْ، وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِي، قَالَ أَبُو مُوسَى: وَأَنَا خَلَفُهُ أَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَذْلكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ، فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قال النووي: فيه دليل أنه لو قال هذا التهليل أكثر من مائة مرة في اليوم كان له هذا الأجر المذكور في الحديث على المائة، ويكون له ثواب آخر على الزيادة، وليس هذا من الحدود التي نهى عن إعدادها ومجاوزة إعدادها، وإن زيادتها لا فضل فيها أو تبطلها كالزيادة في عدد الطهارة وعدد ركعات الصلاة، ويحتمل أن يكون المراد الزيادة من أعمال الخير لا من نفس التهليل، ويحتمل أن يكون المراد مطلق الزيادة سواء كانت من التهليل أو من غيره أو منه ومن غيره وهذا الاحتمال أظهر والله أعلم. انتهى.

الفصل الثاني

[عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].
[وَعَنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ صَبَاحٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَنَادٍ يُنَادِي: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].
[وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْضَلُ الذِّكْرِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

(١) أخرجه البخاري (٢٨٣٠) ومسلم (٢٧٠٤) وأبو داود (١٥٢٦) وأحمد (١٩٥٣٨) والنسائي في

«الكبرى» (٧٦٧٩) وأبو يعلى (٧٢٥٢) وابن أبي عاصم (٦١٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٠٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٦٩) وقال: غريب، وعبد بن حميد (٩٨).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٣٨٣) وقال: حسن غريب، والنسائي في «الكبرى» (١٠٦٦٧) وابن ماجه

(٣٨٠٠) وابن حبان (٨٤٦) والحاكم (١٨٣٤) والديلمي (١٤١٤) وأخرجه أبو يعلى وابن السني

المشكاة/ الجزء الثامن

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ] .

في «المرعاة» قوله: **(الحمدُ رأسُ الشُّكرِ)** لأن الشكر تعظيم المنعم وفعل اللسان أظهر وأدل على ذلك، أما فعل القلب فخفي، وفي دلالة أفعال الجوارح قصور. كذا في «اللمعات».

وقال بعض الشراح: الحمد رأس الشكر؛ أي: بعض خصاله وأعلاها؛ لأن الحمد باللسان وحده، والشكر به وبالقلب والجوارح؛ إذ الشكر صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله، فالحمد إحدى شعب الشكر، ورأس الشيء بعضه، فهو من هذه الجهة بعض الشكر، وجعل رأسه؛ لأن الرأس أعظم أجزاء البدن، والثناء باللسان أعظم أجزاء الشكر، فإن ذكر النعمة باللسان والثناء على موليا أشيع لها وأدل على مكانها؛ لخفاء الاعتقاد، ولما في أعمال الجوارح من الاحتمال بخلاف عمل اللسان **(مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ)** قال القاضي: لما جعل الحمد رأس الشكر وأصله والعمدة فيه، حتى انعكس عليه لم يعتمد فيه لغيره من الشعب عند فقده، وكان التارك له كالعرض عن الشكر رأسًا.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَحْمَدُونَ اللَّهَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ . رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».]

قوله: **(أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ)** أي: بالدخول **(الَّذِينَ يَحْمَدُونَ اللَّهَ فِي السَّرَّاءِ)** أي: في حالة الرخاء والشدة والأحوال كلها؛ إذ الإنسان لا يخلو عن مسرة أو مضرة، والمقابل للسراء: الحزن، وللضراء: النفع، وفي إيقاع التقابل بين السراء والضراء مزيد التعميم والإحاطة لشمول نقيضهما، كأنه قال: في السرور والحزن والنفع والضر؛

=

(ص ٢٢) بلفظ: ما من صباح يصبح العباد إلا وصارخ يصرخ أيها الخلائق سبحوا

القدوس. قال الهيثمي (ج ١ ص ٩٤) وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف جدًا.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣٩٥) والديلمي (٢٧٨٤).

(٢) أخرجه الطبراني (١٢٣٤٥) والحاكم (١٨٥١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٤٨٣).

ذكر كل يقتضي ذكره مقابله، فيتضمن ذكر الكل مع اختصار، وهذا طريق في البيان يسلكه الفصحاء وله نظائر.

وقيل: المعنى؛ أي: الذين يرضون عن مولاهم بما أجرى عليهم من الحكم، غنى كان أو فقراً، شدة كان أو رخاءً، فالمراد الدوام.

[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ مُوسَى ﷺ: يَا رَبِّ عَلَّمَنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ بِهِ، أَوْ أَذْعُوكَ بِهِ، فَقَالَ: يَا مُوسَى، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: يَا رَبِّ كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخْصُنِي بِهِ، قَالَ: يَا مُوسَى لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَغَامِرَهُنَّ غَيْرِي، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ وَضَعْنَ فِي كِفَّةٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ، لَمَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».]

(عَلَّمَنِي شَيْئًا) أي: من الأذكار (أَذْكُرُكَ بِهِ) بالرفع على أنه لـ «شَيْئًا» وليس جواباً للأمر بدليل قوله: (أَوْ أَذْعُوكَ بِهِ) وهو مرفوع بإثبات الواو. وقيل: خبر مبتدأ محذوف استئنافاً؛ أي: أذكرك به. قيل: ويجوز الجزم وعطف «أذعوك» على منوال قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] على قراءة إثبات الياء مع جزم «يصبر» اتفاقاً (أَوْ أَذْعُوكَ بِهِ) كذا في أكثر نسخ «المشكاة» ويظهر من كلام القاري والشيخ الدهلوي أنه وقع في أكثر نسخها الموجودة عندهما أو بالألف، وفي بعضها بالواو بدل «أو»، وهكذا بالواو وقع في «مجمع الزوائد» (٨٢/١٠) و«الكنز» و«الترغيب» و«المستدرک» (٥٢٨/١) فـ«أو» على ما في أكثر النسخ بمعنى الواو. وقيل: للتنويع.

(قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فإنه متضمن لكل ذكر ودعاء سواه زيادة دلالة على توحيد ذاته وتفريد صفاته (كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ) أفرد رعاية للفظ «كل» دون معناه (هَذَا) أي: هذا الكلام أو هذا الذكر (إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخْصُنِي) أي: أنت (بِهِ) أي: بذلك الشيء من بين عموم عبادك (قَالَ: يَا مُوسَى لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَغَامِرَهُنَّ غَيْرِي) قال

المشكاة/ الجزء الثامن

الطبيي: فإن قلت: طلب موسى عليه السلام ما به يفوق على غيره من الذكر أو الدعاء، فما مطابقة الجواب للسؤال؟

قلت: كأنه قال طلبت شيئاً محالاً؛ إذ ذكر دعاء أفضل من هذا، قال: **(وَعَامِرُهُنَّ غَيْرِي، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ وَضَعَنَ فِي كِفَّةٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ، لَمَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)**

٢٣١٠ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» صَدَّقَهُ رَبُّهُ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَأَنَا أَكْبَرُ، وَإِذَا قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» يَقُولُ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي لَا شَرِيكَ لِي، وَإِذَا قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ» قَالَ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا لِي الْمُلْكُ وَلِي الْحَمْدُ، وَإِذَا قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» قَالَ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِي، وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ قَالَهَا فِي مَرَضِهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ تَطْعَمَهُ النَّارُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.]

[وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ وَبَيْنَ يَدَيْهَا نَوَى أَوْ حَصَى تُسَبِّحُ بِهِ، فَقَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا هُوَ أَيْسَرُ عَلَيْكَ مِنْ هَذَا أَوْ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.]

قوله: **(عَلَى امْرَأَةٍ)** أي: محرم له، أو كان ذلك قبل نزول الحجاب على أنه لا يلزم من الدخول الرؤية **(وَبَيْنَ يَدَيْهَا)** الواو للحال **(نَوَى)** اسم جمع لنواة، وهي عظم التمر

أخرجه الترمذي (٣٧٥٨) وابن ماجه (٣٩٢٦).

أخرجه أبو داود (١٥٠٠) والترمذي (٣٥٦٨) وابن حبان (٨٣٧) والحاكم (٢٠٠٩) والبيهقي في شعب الإيمان (٦٠٢) والضياء (١٠١١) والبخاري (١٢٠١).

(أَوْ حَصَى) اسم جمع لحصاة، وهي الأحجار الصغيرة، و«أَوْ» للشك من الراوي **(تُسَبِّحُ)** أي: المرأة أي: بما ذكر من النوى أو الحصى، وهذا لفظ أبي داود وللترمذي: «وبين يديها نواة - أو قال: حصاة - تسبح بها» وفيه دليل على جواز عد التسبيح بالنوى والحصى. قيل: وكذا بالمسبحة لعدم الفارق بين المنظومة والمنشورة، وهذا لتقريره ﷺ المرأة على ذلك وعدم إنكاره والإرشاد إلى ما هو أفضل لا ينافي الجواز.

(فَقَالَ) أي: النبي ﷺ: **أَخْبِرْكَ بِمَا هُوَ أَيْسَرُ عَلَيْكَ** أي: أخف وأسهل **(مِنْ هَذَا)** من هذا الجمع والتعداد **(أَوْ أَفْضَلُ)** قيل: «أَوْ» للشك من سعد أو ممن دونه. وقيل: وقيل: بل. قال القاري: وهو الأظهر **(سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ)** فيه تغليب لكثرة غير ذوي العقول الملحوظة في المقام **(وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ بَيْنَ ذَلِكَ)** أي: ما بين ما ذكر من السماء والأرض من الهواء والطير والسحاب وغيرها **(وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ)** أي: خالقه أو خالق له فيما بعد ذلك، واختاره ابن حجر، وهو الأظهر لكن الأدق الأخفى ما قال الطيبي: أي: ما هو خالق له من الأزل إلى الأبد، والمراد الاستمرار فهو إجمال بعد التفصيل؛ لأن اسم الفاعل إذا أسند إلى الله تعالى يفيد الاستمرار من بدأ الخلق إلى الأبد، كما تقول: «الله قادر عالم» فلا تقصد زماناً دون زمان **(وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلَ ذَلِكَ)** قال الطيبي: منصوب نصب عدد في القرائن السابقة على المصدر.

٢٣١٢ [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ مِائَةً بِالْعَدَاةِ وَمِائَةً بِالْعَشِيِّ كَانَ كَمَنْ حَجَّ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَمَنْ حَمِدَ اللَّهَ مِائَةً بِالْعَدَاةِ وَمِائَةً بِالْعَشِيِّ كَانَ كَمَنْ حَمَلَ عَلَى مِائَةِ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ هَلَّلَ اللَّهَ مِائَةً بِالْعَدَاةِ وَمِائَةً بِالْعَشِيِّ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ مِائَةً بِالْعَدَاةِ وَمِائَةً بِالْعَشِيِّ لَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَحَدٌ بِأَكْثَرِ مِمَّا أَتَى بِهِ إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ

ذَلِكَ أَوْ زَادَ عَلَى مَا قَالَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].

٢٣١٣ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلُؤُهُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَيْسَ لَهَا دُونَ اللَّهِ حِجَابٌ حَتَّى تَخْلُصَ إِلَيْهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا قَالَ عَبْدٌ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَطُّ مُخْلِصًا إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ حَتَّى تُفْضِيَ إِلَى الْعَرْشِ مَا اجْتَنَبَ الْكِبَائِرَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

- [وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَقْرَأُ أَمَّتَكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ طَيِّبَةُ التُّرْبَةِ عَذْبَةُ الْمَاءِ، وَأَنَّهَا قِيَعَانٌ، وَأَنَّ غِرَاسَهَا: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا].

- [وَعَنْ يُسَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ، قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْنَا بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّقْدِيسِ، وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ، وَلَا تَغْفُلْنَ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو

- [عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٠٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٦٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٩٣٩).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٧٩٨).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٥٨٣) وأبو داود (١٥٠٣) وأحمد (٢٧١٣٤) وابن حبان (٨٤٤)

(٢٠٠٧) وابن أبي شيبة (٧٦٥٦) وعبد بن (١٥٧٠) والطبراني في «الأوسط» (٥٠١٦).

عَلَّمَنِي كَلَامًا أَقُولُهُ، قَالَ: قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ، قَالَ: فَهَؤُلَاءِ لِرَبِّي فَمَا لِي؟ قَالَ: قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي وَعَافِنِي. شَكََّ الرَّاوي فِي «عَافِنِي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

- [وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى شَجَرَةٍ يَابِسَةٍ الْوَرَقِ، فَضَرَبَهَا بِعَصَاهُ فَتَنَاثَرَ الْوَرَقُ، فَقَالَ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ تُسَاقِطُ ذُنُوبُ الْعَبْدِ كَمَا يَتَسَاقِطُ وَرَقُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.]

[وَعَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكْثَرُ مِنْ قَوْلٍ: حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ. قَالَ مَكْحُولٌ: فَمَنْ قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا مَنْجَى مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ» كَشَفَ عَنْهُ سَبْعِينَ بَابًا مِنَ الصُّرِّ أَذْنَاهَا الْفَقْرُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، وَمَكْحُولٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.]

٢٣٢٠ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» دَوَاءٌ مِنْ تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ دَاءً، أَيْسَرُهَا اللَّهُمَّ.]

٢٣٢١ [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ؟ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَسْلَمَ عَبْدِي وَاسْتَسْلَمَ. رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».]

(١) أخرجه مسلم (٧٠٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٧٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٩٥٠).

(٤) أخرجه الحاكم (١٩٤٨) والطبراني

(٥) أخرجه الحاكم (٥٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٩٣).

٢٣٢٢ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ هِيَ صَلَاةُ
الْحَلَائِقِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَلِمَةُ الشُّكْرِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ تَمْلَأُ مَا
بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَسْلَمَ
وَأَسْتَسْلَمَ . رَوَاهُ رَزِينٌ.]

باب الاستغفار والتوبة

الفصل الأول

٢٣٢٣ [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

[وَعَنِ الْأَعْرَابِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ لَيَعَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةً . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

٢٣٢٥ [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ، فَإِنِّي أَتُوبُ فِي الْيَوْمِ إِلَيْهِ مِائَةَ مَرَّةً . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

٢٣٢٦ [وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَا يُرَوَّى عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أَطْعِمَكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبَ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفَجَرَ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي

(١) أخرجه البخاري (٥٩٤٨) وأحمد (٨٤٧٤) والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٧٠) وابن حبان (٩٢٥) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٣٩) والديلمي (٧٠٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٢) وأبو داود (١٥١٥) وأحمد (١٧٨٨١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٤٦) وابن حبان (٩٣١) والبخاري (٨٩) والطبراني (٨٨٧) وعبد بن حميد (٣٦٤).

(٣) أخرجه مسلم (٧٠٣٤).

شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا عَلَيْكُمْ، ثُمَّ أُوقِفُكُمْ عَلَيْهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٣٢٧ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا، ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ، فَأَتَى رَاهِبًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: اللَّهُ تَوْبَةٌ؟ قَالَ: لَا، فَقَتَلَهُ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَتَيْتَ قَرْيَةً كَذًا وَكَذًا، فَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَنَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا، فَاحْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَقْرِي، وَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاعِدِي، فَقَالَ: قَيْسُوا مَا بَيْنَهُمَا، فَوَجَدَ إِلَى هَذِهِ أَقْرَبُ بِشَرٍّ، فَعَفَّرَ لَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٣٢٨ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تَذُنُّوا لَدَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ

- (١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) وابن حبان (٦١٩) والحاكم (٧٦٠٦).
- (٢) أخرجه البخاري (٣٤٧٠) ومسلم (٧١٨٥) وأحمد (١٢٠٠٥) وابن ماجه (٢٧٢٠).
- (٣) أخرجه مسلم (٢٧٤٩) وأحمد (٨٠٦٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٠٢).
- (٤) أخرجه مسلم (٢٧٥٩) وأحمد (١٩٥٤٧) وعبد بن حميد (٥٦٢) والرويانى (٥٥٦) والبيهقي (١٦٢٨١).

الْعَبْدُ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٣٣١ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٣٣٢ - [وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَكُمْ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَأَنْفَلَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ فَأَيَسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا قَدْ أَيَسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٣٣٣ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ عَبْدًا أَدْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ أَدْنَبْتُ فَاعْفِرْ لِي، فَقَالَ رَبُّهُ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ عَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَدْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ أَدْنَبْتُ فَاعْفِرْ لِي، فَقَالَ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ عَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَدْنَبَ ذَنْبًا قَالَ: رَبِّ أَدْنَبْتُ آخَرَ فَاعْفِرْ لِي، فَقَالَ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ عَفَرْتُ لِعَبْدِي - ثَلَاثًا - فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٣٣٤ - [وَعَنْ جُنْدَبٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنِّي لَا أَغْفِرُ لِفُلَانٍ، فَإِنِّي قَدْ عَفَرْتُ لِفُلَانٍ وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ، أَوْ كَمَا قَالَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه البخاري (٣٩١٠) ومسلم (٢٧٧٠) والترمذي (٣١٨٠) والنسائي في «الكبرى» (٨٩٣١) وأبو يعلى (٤٩٢٧) وابن حبان (٤٢١٢) والطبراني (١٣٣) والبيهقي (٢٠٣٤٤) وعبد الرزاق (٩٧٤٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٣) وابن حبان (٦٢٩) والنسائي في «الكبرى» (١١١٧٩).

(٣) أخرجه مسلم (٧١٣٦).

(٤) أخرجه البخاري (٧٠٦٨) ومسلم (٢٧٥٨) وأحمد (٩٢٤٥) وابن حبان (٦٢٢) والبيهقي (٢٠٥٥٣).

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٢١) وابن حبان (٥٧١١) والرويانى (٩٦٧).

٢٣٣٥ [وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، قَالَ: وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمَسِّيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

قوله: (سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ) قال العزيزي: أي: أفضل أنواع صيغ الاستغفار؛ يعني: الأكثر ثوابًا عند الله تعالى.

وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله: «باب أفضل الاستغفار» قال الحافظ ابن حجر: ترجم بالأفضلية، ووقع الحديث بلفظ السيادة؛ فكأنه أشار إلى أن المراد بالسيادة الأفضلية، ومعناها: الأكثر نفعا لمستعمله؛ يعني: إن النفع والثواب للمستغفر به لا للاستغفار نفسه، والمراد المستغفر بهذا النوع من الاستغفار أكثر ثوابًا من المستغفر بغيره، فهو نحو: «مكة أفضل من المدينة» أي: ثواب العابد فيها أفضل من ثواب العابد في المدينة، ووجه كون هذا الاستغفار كذلك مما لا يعرف بالعقل، وإنما هو أمر مفوض إلى الذي قرر الثواب على الأعمال.

وقال الطيبي: لما كان هذا الدعاء جامعًا لمعاني التوبة كلها.

وقال العلامة ابن أبي جمرة: جميع هذا الحديث من بديع المعاني وحسن الألفاظ ما يحق له أن يسمى بسيد الاستغفار، ففيه الإقرار لله وحده بالإلهية ولنفسه بالعبودية، والاعتراف بأنه الخالق والإقرار بالعهد الذي أخذه عليه، والرجاء بما وعده به، والاستعاذة من شر ما جنى به العبد على نفسه، وإضافة النعم إلى موجدتها، وإضافة الذنب نفسه، ووفور رغبة في المغفرة، واعترافه بأنه يقدر على ذلك هو، فهذا

الاستغفار جامع يجب على العبد أن يقربه ويعترف ويدعو ويستغفر.

(أَنْ تَقُولَ) بالمشاة الفوقية أي: أيها المخاطب خطاباً عاماً، أو أيها الراوي. قال القسطلاني: بصيغة المخاطب في الفرع.

وقال الحافظ ابن حجر: قوله: «أَنْ يَقُولَ» أي: العبد، وثبت في رواية الإمام أحمد (١٢٢/٤) والنسائي: «إن سيد الاستغفار أن يقول العبد: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي) ويروى: «لا إله إلا أنت، أنت خلقتني» قال الحافظ: كذا في نسخة معتمدة بتكرير «أنت»، وسقطت الثانية من معظم الروايات. قيل: قوله: «خلقتني» استئناف بيان للتربية.

(وَأَنَا) أي: مخلوقك ومملوكك وهو حال كقوله: (وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ) أي: مقيم على الوفاء بعهد الميثاق، وأنا موقن بوعدك يوم الحشر والتلاق، أو بوعدك بالشواب للمؤمنين على لسان الرسل (اسْتَطَعْتُ) أي: قدر استطاعتي، فـ«ما» مصدرية، والمضاف مقدر.

وقال الخطابي: يريد: أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعت من ذلك، ويحتمل أن يريد: أنا مقيم على ما عاهدت إلي ومتمسك به، ومتنجز واعدك في المثوبة والأجر عليه، واشترط الاستطاعة في ذلك معناه: الاعتراف بالعجز والقصور من كنه الواجب في حقه تعالى؛ أي: لا أقدر أن أعبدك حق عبادتك ولكن أجتهد بقدر طاقتي. وقيل: بالعهد ما أخذه على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر؟ وأشهدهم على أنفسهم.

(أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ) بضم الموحدة وسكون الواو بعدها همزة ممدوداً؛ أي: اعترف بها من قولهم: «باء بحقه» أي: أقر به، أصله البواء، ومعناه: اللزوم، ومنه: «بواه الله منزلاً» إذا أسكنه، فكأنه ألزمه به (وَأَبُوءُ بِذَنْبِي) أي: أعترف به. وقيل: معناه: احتمله برغمي، لا أستطيع صرفه عني، من قولهم: «باء فلان بذنبه» احتمله كرهاً لا يستطيع دفعه عن نفسه. قال القسطلاني: ولا يبي ذر عن

الكشميهني: «وأبوء لك بذنبي»، وفي رواية الترمذي: «وأعترف بذنوبي».

قال الطيبي: واعترف أولاً بأنه أنعم عليه، ولم يقيده ليشمل كل النعم، ثم اعترف بالتقصير، يقيم شكرها، وعده ذنباً مبالغاً في التقصير وهضم النفس. انتهى.

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون قوله: وأبوء لك بذنبي اعترافاً بوقوع الذنب مطلقاً ليصح الاستغفار منه لا أنه عد ما قصر فيه من أداء شكر النعم ذنباً **(فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ)** يؤخذ منه أن من اعترف بذنبه غفر له، وقد وقع صريحاً في حديث الإفك الطويل، وفيه كما تقدم قبل أربعة أحاديث: «العبد إذا اعترف بذنبه وتاب تاب الله إليه» وهذا الاعتراف فيما بينه وبين ربه لا عند الناس، لأنه يجب الستر والكتمان عن الناس إذا اقترف ذنباً هو يستطيع يكتمه **(قَالَ)** أي: النبي ﷺ: **(وَمَنْ قَالَهَا)** أي: هذه الكلمات **(مِنَ النَّهَارِ)** أي: في بعض أجزائه، وفي رواية النسائي: «فإن قالها حين يصبح» وللترمذي: «لا يقولها أحدكم حين يمسى فيأتي عليه قدر قبل أن يصبح، أو حين يصبح فيأتي عليه قدر قبل أن يمسى» **(مُوقِنًا بِهَا)** أي: مخلصاً من قلبه مصداقاً بثوابه.

وقال القاري: أي: حال كونه معتقداً لجميع مدلولها إجمالاً أو تفصيلاً **(فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ)** أي: قبل الغروب **(فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ)** أي: يموت مؤمناً، فيدخل الجنة أو مع السابقين أو بغير عذاب هو بشارة بحسن الخاتمة، وفي رواية الترمذي: «إلا له الجنة» وفي رواية النسائي: «دخل الجنة».

قال السندي: أي: ابتداءً، فكل مؤمن يدخل الجنة بإيمانه، وهذا فضل من الله تعالى.

٢٣٣٦ [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ وَلَا أَبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ

عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ وَلَا أَبَايَ، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِشَرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا لَا تُشْرِكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .

٢٣٣٧ - [رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ] .

٢٣٣٨ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ عَلِمَ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى مَغْفِرَةِ الذُّنُوبِ، غَفَرْتُ لَهُ وَلَا أَبَايَ مَا لَمْ يُشْرِكْ بِي شَيْئًا . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].

قوله: قال العلقمي: أي: بذنوبك؛ لأنه ﷺ لا حجر عليه فيما يفعل، ولا معقب لحكمه، ولا مانع لِعطاءه (مَا لَمْ يُشْرِكْ بِي شَيْئًا) الشرك يغفر إلا بالإيمان والتوبة.

٢٣٣٩ - [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا، وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرْجًا، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَصَرَ مَنِ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٠) والطبراني (١٢٣٤٦) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٤٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢١٢٥) والداري (٢٧٨٨).

(٣) أخرجه الطبراني (١١٦١٥) والحاكم (٧٦٧٦) وقال: الإسناد، وتعقبه الذهبي فقال العدني: واه. وعبد بن حميد (٦٠٢) والبغوي (٣٠٧/٧).

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٧٣) وأبو داود (١٥١٨) وابن ماجه (٣٨١٩) والبيهقي (٢١٤).

(٥) أخرجه أبو داود (١٥١٤) والترمذي (٣٥٥٩) وأبو يعلى (١٣٧) والبيهقي (٢٠٥٥٤).

(٦) أخرجه أحمد (١٣٠٧٢) والترمذي (٢٤٩٩) وابن ماجه (٤٤٥١) والداري (٢٧٢٧).

(٧٦١٧) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٢٧) وعبد بن حميد (١١٩٧).

المشكاة/ الجزء الثامن

(حَطَّاءٌ) بتشديد الطاء والمد والتنوين؛ أي: كثير الخطأ، قال القاري: أفرد نظراً إلى لفظ الكل، وفي رواية: «خطاؤون» نظراً إلى معنى الكل.

قيل: أراد الكل من حيث هو كل أو كل واحد، وأما الأنبياء صلوات عليهم - فإما مخصوصون عن ذلك، وإما أنهم أصحاب صفات، والأول أولى، فإن ما صدر عنهم من باب ترك الأولى، أو يقال: الزلات المنقولة عن بعضهم محمولة على الخطأ والنسيان من غير أن يكون لهم قصد إلى العصيان، انتهى.

وقيل: «كل بني آدم خطاء» أي: غالبهم كثير الخطأ (وَحَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ) أي: الرجّاعون إلى الله بالتوبة من المعصية إلى الطاعة.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ كَانَتْ نُكْتَةً سَوْدَاءَ فِي قَلْبِهِ، فَإِنْ تَابَ وَاسْتَغْفَرَ صُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ زَادَ زَادَتْ حَتَّى تَعْلُو قَلْبَهُ، فَذَلِكَ الرَّأْيُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ ﷻ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.]

[وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.]

قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ) قال القاري: ظاهره الإطلاق، وقيده بعض الحنفية بالكافر. انتهى.

(مَا لَمْ يُغْرِغْ) بغينين معجمتين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وبراء مكررة من الغرغرة؛ أي: ما لم تبلغ روحه حلقومه، فتكون بمنزلة الشيء الذي

(١) أخرجه أحمد (٧٩٣٩) والترمذي (٣٣٣٤) والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٥١) وابن ماجه (٤٢٤٤) وابن حبان (٢٧٨٧) والحاكم (٦).

(٢) أخرجه أحمد (٦٤٠٨) والترمذي (٣٥٣٧) وابن حبان (٦٢٨)

(٧٦٥٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠٦٣) وعبد بن حميد (٨٤٧) وأبو يعلى (٥٧١٧).

يتغرغر به المريض، والغرغرة أن يجعل المشروب في الفم ويردد إلى أصل الحلق ولا يبلغ، ويقال لذلك الشيء الذي يتغرغر به: الغرور، مثل قولهم: لعوق ولدود وسعوط، والمقصود ما لم يعاين أحوال الآخرة.

قال القاري: يعني: ما لم يتيقن بالموت، فإن التوبة بعد التيقن بالموت يعتد بها لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَصَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨] قيل: وأما تفسير ابن عباس حضوره بمعينة ملك الموت، أغلبي؛ لأن كثيراً من الناس لا يراه، وكثيراً يراه قبل الغرغرة. انتهى.

٢٣٤٤ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ: وَعِزَّتِكَ يَا رَبِّ، لَا أَبْرَحُ أُغْوِي عِبَادَكَ مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ، فَقَالَ الرَّبُّ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا أَرَأَلُ أَغْفِرُ لَهُمْ مَا اسْتَغْفَرُونِي. رَوَاهُ أَحْمَدُ.]

[وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ بِالْمَغْرِبِ بَابًا، عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا لِلتَّوْبَةِ، لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ قِبَلِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.]

(إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ بِالْمَغْرِبِ بَابًا) أي: حسيًا. وقيل: معنويًا (عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا) أي: فكيف طوله، قيل: ذكر السبعين للتكثير والمبالغة لا للتحديد.

قال في «اللمعات»: قيل: المراد به المبالغة في انفتاح باب التوبة، وكون الناس في فسحة واسعة منها، وهذا تأويل، وصريح الإيمان أن يؤمن بها من غير تأويل، والعلم عند الله (لِلتَّوْبَةِ) أي: مفتوحًا لأصحاب التوبة، أو علامة لصحة التوبة وقبولها يُغْلَقُ بصيغة المجهول (حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ قِبَلِهِ) بكسر القاف وفتح الموحدة؛

(١) أخرجه أحمد (١١٥٤١).

(٢) أخرجه أحمد (١٨١١٨) والترمذي (٣٥٣٦) والطبراني (٧٣٦٠) وابن ماجه بنحوه (٤٢٠٦).

أي: من جانب المغرب.

قال ابن الملك: وهذا يحتمل أن يكون حقيقة، وهو الظاهر، وفائدة إغلاقه إعلام الملائكة بسد باب التوبة وأن يكون تمثيلاً.

- [وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَجُلَانِ كَانَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَحَابِّينِ، أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: مُذْنِبٌ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَقْصِرْ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ، فَيَقُولُ: خَلَنِي وَرَبِّي، حَتَّى وَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَهُ، فَقَالَ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلَنِي وَرَبِّي، أُبْعِثْ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ أَبَدًا، وَلَا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا مَلَكًا، فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: أَنْتَ طَيِّعٌ أَنْ تَحْظَرَ عَلَى عَبْدِي رَحْمَتِي؟ فَقَالَ: لَا يَا رَبِّ، قَالَ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ].

- [وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] وَلَا يَبَالِي. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ»: «يَقُولُ» بَدَلُ «يَقْرَأُ»].

قوله: (وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ) أي: ابن السكن، الأنصارية (يَقْرَأُ) (يَا) بفتح وسكونها.

(١) أخرجه أحمد (١٦٩٥٢) وأبو داود (٢٤٧٩) والنسائي (٨٧١١) والطبراني (٩٠٧) والبيهقي (١٧٥٥٦)

والدارمي (٢٥١٣) وأبو يعلى (٧٣٧١).

(٢) أخرجه أحمد (٨٢٧٥) وأبو داود (٤٩٠١).

(٣) أخرجه أحمد (٢٨٣٦٣) والترمذي (٣٥٤٥) والبخاري (٣٠٣/٧).

﴿الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ أي: أفرطوا في الجناية عليها بالإسراف في المعاصي. وقيل: أي: أفرطوا عليها وتجاوزوا الحد في فعل كل مذموم ﴿لَا تَقْنُطُوا﴾ بفتح النون من باب سمع، وبكسرها من باب ضرب؛ أي: لا تيأسوا ﴿مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ أي: من مغفرته ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ استئناف فيه معنى التعليل ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ أي: ذنوب الكفار بالتوبة وذنوب المسلمين بها وبالمشيئة.

اعلم أنهم اختلفوا هل هذه الآية مقيدة بالتوبة، وإنه لا تغفر إلا ذنوب التائبين، أو هي على إطلاقها؟ فذهب جماعة من المفسرين إلى الأول.

وروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ لِأَهْلِهِ: مَاتَ فَحَرَّقُوهُ، ثُمَّ ذَرُّوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ؛ فَوَاللَّهِ لئن قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لِيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يَعْذِبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ، فَجَمَعَ مَا فِيهِ وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ وَأَنْتَ أَعْلَمُ، فَغَفَرَ لَهُ».

وعن صَمُظَم بن حَوْش قال: دخلت مسجد المدينة، فناداني شيخ فقال: يا يمانِي تَعَالَ، وما أعرفه، فقال: لا تقولن لرجل: والله لا يغفر الله لك أبدًا ولا يدخلك الجنة! قلت: ومن أنت يرحمك الله؟ قال: أبو هريرة، قال: فقلت: إن هذه الكلمة يقولها أحدنا لبعض أهله إذا غضب أو زوجه أو لخدمه، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَحَابَّيْنِ أَحَدُهُمَا مَجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، وَالْآخَرُ كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَذْنِبٌ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَقْصَرُ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ، قَالَ: فَيَقُولُ: خَلَّنِي وَرَبِّي، قَالَ: حَتَّى وَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَهُ، فَقَالَ: أَقْصَرُ، فَقَالَ: خَلَّنِي وَرَبِّي أَبْعَثْ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ لَكَ اللَّهُ أَبَدًا وَلَا يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ أَبَدًا، قَالَ: فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا مَلَكًا فَقَبِضَ أَرْوَاحَهُمَا فَاجْتَمَعَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لِلْمَذْنِبِ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْظَرَ عَلَى عَبْدِي رَحْمَتِي؟ فَقَالَ: لَا يَا رَبِّ فَقَالَ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ» قال أبو هريرة: نفسي بيده لقد تكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته. انتهى من «تفسير اللباب»

لابن عادل (٤٤١/١٣).

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾] [النجم: ٣٢] قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

تَغْفِرُ تَغْفِرُ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .

[وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، وَكُلُّكُمْ فُقَرَاءٌ إِلَّا مَنْ أَعْنَيْتُ فَاسْأَلُونِي أَرْزُقْكُمْ، وَكُلُّكُمْ مُذْنِبٌ إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ فَمَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَيُّ ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ فَاسْتَغْفِرْنِي عَفَرْتُ لَهُ وَلَا أَبَالِي، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَحَيِّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ وَرَطْبَكُمْ وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَشَقِّ قَلْبٍ مِنْ قُلُوبِ عِبَادِي مَا نَقَصَ فِي مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبٍ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي مَا زَادَ فِي مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَحَيِّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ وَرَطْبَكُمْ وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ مَا بَلَغَتْ أُمْنِيَّتُهُ، فَأَعْطِيتُ كُلَّ سَائِلٍ مِنْكُمْ مَا سَأَلَ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا كَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ مَرَّ بِالْبَحْرِ فَعَمَسَ فِيهِ إِبْرَةً ثُمَّ رَفَعَهَا، ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَا جِدُّ أَفْعَلُ مَا أُرِيدُ، عَطَائِي كَلَامٌ وَعَذَابِي كَلَامٌ، إِنَّمَا أَمْرِي لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُهُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾] . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

قوله: (كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُ) أي: كلكم عار من الهداية، ليس له هداية من ذاته، بل هي من عناية ربه ولطفه، وهذا لا ينافي حديث: «كل مولود يولد يولد على الفطرة» بمعنى أنه يولد خاليًا عن دواعي الضلالة (فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ) وفي بعض النسخ: «فسلوني» وهكذا وقع عند أحمد (٧٧/٥) أي: اطلبوا الهداية مني لا من غيري (وَكُلُّكُمْ فُقَرَاءٌ) كذا في جميع النسخ، وفي «مسند أحمد» والترمذي، وابن ماجه:

أخرجه الترمذي (٣٢٨٤) والحاكم (٣٧٥٠) والبيهقي (٢٠٣٥).

أخرجه أحمد (٢١٤٠٥) والترمذي (٢٤٩٥) وابن ماجه (٤٢٥٧) والبخاري (٣٩٩٥).

«وكلكم فقير» **(إِلَّا مَنْ أَغْنَيْتُ)** وهو أيضًا لا يستغني عنه لمحة؛ لاحتياجه إلى الإيجاد والإمداد كل لحظة **(فَاسْأَلُونِي أَرْزُقْكُمْ)** وفي الترمذي: «فسألوني» **(وَكُلُّكُمْ مُذْنِبٌ)** أي: الذنب **(إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ)** أي: من الأنبياء والأولياء؛ أي: وحفظت، وهو يدل على أن العافية هي السلامة من الذنوب، وهي أكمل أفرادها، وإنما قال: «عافيت» تنبيهًا على أن الذنب مرض ذاتي.

(فَمَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَيُّ ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ فَاسْتَغْفِرْني غَفْرَتٌ) أي: ذنوبه **(وَلَا أَبَالِي)** أي: لا أكثرث **(وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ)** يراد به الإحاطة والشمول **(وَحَيِّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ)** تأكيد لإرادة الاستيعاب كقوله: **(وَرَزَّطَكُمْ وَيَابِسَكُمْ)** أي: شبابكم وشيوخكم، أو عالمكم وجاهلكم، مطيعكم وعاصيكم.

وقيل: بهما البحر والبر؛ أي: أهلهما، أو أنه لو صار كل ما في البحر والبر من الشجر والحجر والحيتان وسائر الحيوان آدميًا.

وقيل: يحتمل أن يراد بهما الإنس والجن بناء على خلق الجن من النار،

(اجْتَمَعُوا عَلَى أَشَقَى قَلْبٍ مِنْ قُلُوبِ عِبَادِي) وهو إبليس اللعين **(وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبٍ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي)** وهو نبينا ﷺ **(مَا زَادَ فِي مُلْكِي)** أي: الاجتماع **(جَنَاحَ بَعُوضَةٍ)** بفتح الجيم؛ أي: قدره **(فَغَمَسَ فِيهِ)** بفتح الميم؛ أي: أدخل **(إِبْرَةً)** الهمزة وسكون الموحدة؛ وهي المخطط **(ذَلِكَ)** أي: عدم نقص ذلك من ملكي **(يَأْتِي جَوَادٌ)** أي: كثير الجود، والذي عند أحمد (٧٧/٥) «واجد» وهو الذي يجد ما يطلبه ويريده، وهو الواجد المطلق لا يفوته شيء، وهذا بيان لسبب ما تقدم؛ وذلك لأنه إذا كان عطاءه الكلام، فلا يتصور في خزائنه النقصان.

[وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾]

الأَرْضُ أَمْثَالُ الْجِبَالِ، وَإِنَّ هَدِيَّةَ الْأَحْيَاءِ إِلَى الْأَمْوَاتِ اسْتِغْفَارُ
«شُعْبِ الْإِيمَانِ».

لَهُ .

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
فِي صَحِيفَتِهِ اسْتِغْفَارًا كَثِيرًا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه وَرَوَى النَّسَائِيُّ .
(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ) بضم الموحدة وسكون الم
الطيب، قال القاري: طوبى؛ أي: الحالة الطيبة والعيشة الراض
في الجنة العالية (لَمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ) أي: في الآخرة
منافعه.

قَوْلُ:

مِذْيُ

ي أَنَّهُ

لَقِيَوْمُ

قال الطيبي: فإن قيل: لم يقل: «طوبى لمن استغفر ك
قلت: هو كناية عنه، فيدل على حصول ذلك جزماً، وعلى الإ
مخلصاً فيه كان هباءً منثوراً، فلم يجد في صحيفته ما
انتهى.

مَرَجَّة

. رَوَاهُ

وقوله: «استغفاراً كثيراً» هكذا وقع في نسخ «المشكاة»،
برفع «استغفار».

القَبْرِ

قال الشوكاني في «تحفة الذاكرين»: قوله: «استغفاراً كثيراً
الحسين» أي: العدة بنصب «استغفاراً» على أنه مفعول به، وإ
للمعلوم، وفي غير هذا الكتاب برفع «استغفار» على أن الف
أقوى وأولى؛ لأن المقصود وجود ذلك في الصحيفة لأي واحد
وجود ذلك لصاحب الصحيفة نفسه، وإن كان لا بد أن يجده

أَهْلُ

(٤٤٤٠)

- [وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُ

(١٠٢٩٢)

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢٩٥).

عساكر

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٨١٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٧).

(٥١٠٠)

«الكبرى» (١٠٢٨٩) والبخاري (٣٥٠٨).

«وكلكم فقير (إِلَّا مَنْ أَغْنَيْتُ) وهو أيضاً يستغني عنه لمحة؛ احتياجه إلى إيجاد والإمداد كل لحظة (فَاسْأَلُونِي أَرْزُقْكُمْ) وفي الترمذي: «فسلوني» (وَكُلُّكُمْ مُذْنِبٌ) أي: يتصور منه الذنب مَنْ عَافَيْتُ أي: من الأنبياء والأولياء؛ أي: وحفظت، وهو يدل على أن العافية هي السلامة من الذنوب، وهي أكمل أفرادها، وإنما قال: «عافيت» تنبيهاً على أن الذنب مرض ذاتي.

(فَمَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ فَاسْتَغْفِرْنِي عَفْرَتٌ أي: ذنوبه (وَلَا أَبَالِي) أي: لا أكثرث (وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ) يراد به الإحاطة والشمول (وَحَيِّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ) تأكيد لإرادة الاستيعاب كقوله: (وَرَزَبَكُمْ وَيَابِسَكُمْ) أي: شبابكم وشيوخكم، أو عالمكم وجاهلكم، مطيعكم

وقيل: المراد بهما البحر والبر؛ أي: أهلهما، أو أنه لو صار كل ما في البحر والبر من الشجر والحجر والحيتان وسائر الحيوان آدمياً.

وقيل: يحتمل يراد بهما والجن بناء على خلق الجن من الإنس من الماء.

(اجْتَمَعُوا عَلَى أَشَقَى قَلْبٍ مِنْ قُلُوبِ عِبَادِي) وهو إبليس اللعين (وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبٍ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي) وهو نبينا ﷺ (مَا زَادَ فِي مُلْكِي) أي: الاجتماع (جَنَاحَ بَعُوضَةٍ) بفتح الجيم؛ أي: قدره (فَقَعَسَ فِيهِ) بفتح الميم؛ أي: أدخل (إِبْرَةً) الهمزة وسكون الموحدة؛ وهي المخيط (ذَلِكَ) أي: عدم نقص ذلك من ملكي (بِأَنِّي جَوَادٌ) أي: كثير الجود، والذي عند أحمد (٧٧/٥) «واجد» وهو الذي يجد ما يطلبه ويريده، وهو الواجد المطلق لا يفوته شيء، وهذا بيان لسبب ما تقدم، وذلك لأنه كان عطاءه الكلام، فلا يتصور في خزائنه النقصان.

لَوْعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ «هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ»

[المدر: ٥٦] قَالَ: قَالَ رَبُّكُمْ ﷺ: أَنَا أَهْلٌ أَنْ أَتَّقَى، فَمَنِ اتَّقَانِي فَأَنَا أَهْلٌ أَنْ أَعْفِرَ لَهُ .
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.]

٢٣٥٢ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ يَقُولُ:
«رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ» مِائَةً مَرَّةً . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.]

٢٣٥٣ - [وَعَنْ بِلَالِ بْنِ يَسَارٍ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي أَنَّهُ
سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قَالَ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ
وَأَتُوبُ إِلَيْهِ» غُفِرَ لَهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الرَّحْفِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، لَكِنَّهُ عِنْدَ
أَبِي دَاوُدَ هَلَالَ بْنُ يَسَارٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.]

الفصل الثالث

- [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيَرْفَعُ الدَّرَجَةَ
لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ فِي الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَنِّي لِي هَذِهِ؟ فَيَقُولُ: بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدِكَ لَكَ . رَوَاهُ
أَحْمَدُ.]

٢٣٥٥ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ
إِلَّا كَالْغَرِيقِ الْمَتَعَوِّثِ، يَنْتَظِرُ دَعْوَةَ تَلْحَقُهُ مِنْ أَبٍ أَوْ أُمٍّ أَوْ أَخٍ أَوْ صَدِيقٍ، فَإِذَا لَحِقَتْهُ
كَانَتْ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَإِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ مِنْ دُعَاءِ أَهْلِ

(١) أخرجه أحمد (١٢٤٦٥) والترمذي (٣٣٢٨) والنسائي في «الكبرى» (١١٦٣٠) وابن ماجه (٤٤٤٠)
والدارمي (٢٧٢٤) وأبو يعلى (٣٣١٧) والحاكم (٣٨٧٦).

(٢) أخرجه أحمد (٤٧٢٦) والترمذي (٣٤٣٤) وأبو داود (١٥١٨) والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٩٢)
وابن ماجه (٣٨١٤) وعبد بن حميد (٧٨٦) وابن أبي شيبة (٢٩٤٤٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٧٧) وأبو داود (١٥١٩) وابن (٦٦/٧) والطبراني (٤٦٧٠) وابن عساكر

(٤) أخرجه أحمد (١٠٦١٨) وابن ماجه (٣٦٦٠) والبيهقي (١٣٢٣٧) والطبراني في «الأوسط» (٥١٠٨).

الْأَرْضِ أَمْثَالِ الْجِبَالِ، وَإِنَّ هَدْيَةَ الْأَحْيَاءِ إِلَى الْأَمْوَاتِ اسْتَغْفَارٌ لَهُمْ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طُوبَى لِمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ اسْتَغْفَارًا كَثِيرًا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»].
(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ) بضم الموحدة وسكون المهملة (طُوبَى) فعل من الطيب، قال القاري: طوبى؛ أي: الحالة الطيبة والعيشة الراضية، أو الشجرة المشهورة في الجنة العالية (لِمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ) أي: في الآخرة (اسْتَغْفَارًا كَثِيرًا) أي: لعظم منافعه.

قال الطيبي: فإن قيل: لم يقل: «طوبى لمن استغفر كثيراً» وما فائدة العدول؟ قلت: هو كناية عنه، فيدل على حصول ذلك جزماً، وعلى الإخلاص؛ لأنه إذا لم يكن مخلصاً فيه كان هباءً منثوراً، فلم يجد في صحيفته ما يكون حجة عليه ووبالاً له. انتهى.

وقوله: «استغفاراً كثيراً» هكذا وقع في نسخ «المشكاة»، وفي «الترغيب» للمنذري برفع «استغفار».

قال الشوكاني في «تحفة الذاكرين»: قوله: «استغفاراً كثيراً» هكذا في نسخ «الحصن الحصين» أي: العدة بنصب «استغفاراً» على أنه مفعول به، وإن الفعل وهو «وجد» مبني للمعلوم، وفي غير هذا الكتاب برفع «استغفار» على أن الفعل مبني للمجهول، وهذا أقوى وأولى؛ لأن المقصود وجود ذلك في الصحيفة لأي واحد كان من ملك أو بشر، لا وجود ذلك لصاحب الصحيفة نفسه، وإن كان لا بد أن يجدها يوم الحساب. انتهى.

[وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢٩٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٨١٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤٧) والضياء (٧٩) والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٨٩) والبرزار (٣٥٠٨).

أَحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا، وَإِذَا أَسَأَوْا اسْتَغْفَرُوا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ» [١].

[وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَدِيثَيْنِ، أَحَدُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ، فَقَالَ بِهِ هَكَذَا - أَي: بِيَدِهِ - فَذَبَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: لِلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ فِي أَرْضٍ دَوِيَّةٍ مَهْلَكَةٍ، مَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ فَتَنَامَ نَوْمَةً، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ، فَطَلَبَهَا حَتَّى اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْعَطَشُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ فَإِنَا مَحْتَقَيْنِ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى سَاعِدِهِ لِيَمُوتَ، فَاسْتَيْقَظَ فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ، عَلَيْهَا زَادُهُ وَشَرَابُهُ، فَاللَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ وَزَادِهِ . رَوَى مُسْلِمٌ الْمَرْفُوعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَحَسَبُ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ الْمَوْقُوفَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا.]

(عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ) بالتصغير، التيمي من بني تيم الرباب الكوفي أبو عائشة. الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت من كبار التابعين (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَدِيثَيْنِ) نصبه على المفعول الثاني، وفي رواية لمسلم قال: دخلت على عبد أعوده وهو مريض، فحدثنا بمحدثين (أَحَدُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: يروى عنه (وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ) أي: نفس ابن مسعود؛ يعني: مروى من قوله.

(قَالَ) وهو الحديث الموقوف، قال الحافظ ابن حجر: يقع التصريح برفعه النبي ﷺ في شيء من نسخ كتب الحديث إلا ما قرأت في «شرح مغلطاتي»: إنه روي

- (١) أخرجه أحمد (٢٥٠٢٤) وابن ماجه (٣٨٢٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٩٩٢) وابن عساكر (٤/٦٢) وإسحاق بن راهويه (١٣٣٦) والطيالسي (١٥٣٣) وأبو يعلى (٤٤٧٢) والديلمي (١٩٢٣).
- (٢) البخاري (٦٣٠٨) ومسلم (٧١٣١).

مرفوعًا من طريق وَهَّاهَا ابن عدي انتهى.

(إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ) قال الطيبي: «ذنوبه» المفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف؛ أي: كالجبال بدليل قوله في الآخر: (كَذَّبَابٍ مَرٍّ) أي: عظيمة ثقيلة، أو هو قوله: (كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ يَقَعُ عَلَيْهِ) قال العلامة ابن أبي جمرة: السبب في ذلك، قلب المؤمن منور، فإذا رأى من نفسه ما يخاف ما ينور به قلبه عظم الأمر عليه، والحكمة في التمثيل بالجبل إن غيره من المهلكات قد يحصل النسب إلى النجاة منه بخلاف الجبل إذا سقط على الشخص لا ينجو منه عادة، وحاصله أن المؤمن يغلب عليه الخوف؛ لقوة ما عنده من الإيمان فلا يأمن العقوبة بسببها، وهذا شأن المؤمن أنه دائم الخوف والمراقبة يستصغر عمله الصالح، ويخشى من صغير عمله السيئ. كذا في «الفتح».

قال القاري: وهو تشبيه تمثيل شبه حاله بالقياس ذنبه، وأنه يرى أنها مهلكة بحاله إذا كان تحت جبل يخافه، فدلَّ الحديث على أن المؤمن في غاية الخوف والاحتراس من الذنوب، ولا ينافيه الاعتدال المطلوب بين الخوف والرجاء في المحبوب؛ لأن رجاء المؤمن وحسن ظنه بربه في غاية ونهاية. انتهى.

(وَإِنَّ الْفَاجِرَ) أي: العاصي الفاسق (يَرَى ذُنُوبَهُ كَذَّبَابٍ) بضم المعجمة وموحدين، الأولى خفيفة، بينهما ألف الطير المعروف، وفي رواية الإسماعيلي: «يرى ذنوبه كأنها ذباب» (مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ) أراد أن ذنبه سهل عنده، فلا يبالي به؛ لاعتقاده عدم حصول ضرر كبير بسببه، كما أن ضرر الذباب عنده سهل (فَقَالَ بِهِ) أي: أشار إلى الذباب، أو فعل به (هَكَذَا) يعني: نحاه بيده أو دفعه وذبه، وهو من إطلاق القول على الفعل، قالوا: وهو أبلغ (أَيَّ بِيَدِهِ) تفسير للإشارة؛ أي: دفع الذباب بيده (فَذَبَّهُ عَنْهُ) تفسير لما قبله؛ أي: دفع الذباب عن نفسه، وبه سمي الذباب ذبابًا؛ لأنه كلما ذَبَّ آب؛ أي: كلما دفع رجع، وليست هذه الجملة في «البخاري» والظاهر أن المؤلف ذكرها تبعًا لابن الأثير في «جامع الأصول» وقد تمَّ هنا الحديث الموصول على هذا.

(ثُمَّ قَالَ) أي: ابن (لله) بلام التأكيد المفتوحة (أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ) أي: من المعصية إلى الطاعة. قال الطيبي: لما صور حال المذنب بتلك الصورة الفظيعة أشار أن الملجأ هو التوبة والرجوع إلى الله تعالى. انتهى. يعني: فحصلت المناسبة بين الحديثين من الموقوف والمرفوع، وهذا لفظ البخاري.

ولمسلم: لله أشد فرحاً بتوبة عبده (الْمُؤْمِنِ) هذا من زيادات مسلم، وليس البخاري (مِنْ رَجُلٍ) متعلق بأفراح (نَزَلَ) هذا من زيادات البخاري وليس مسلم وليس عند مسلم (فِي أَرْضٍ دَوِيَّةٍ مَهْلَكَةٍ) بفتح الدال وتشديد الواو المكسورة، وتشديد الياء المفتوحة، بعدها هاء التانيث نسبة إلى «الدو» بفتح وتشديد الواو، وهي الأرض الفقر والفلاة الحالية؛ أي: البرية والصحراء التي لا نبات بها.

قال ابن الأثير: الدو الصحراء، والدوية منسوبة إليها، ووقع في رواية: «داوية» وهي أيضاً بتشديد الياء. وقيل: ذلك لإبدال الواو الأولى ألفاً، وقد يبدل في النسبة على غير قياس نحو: «طائي» في النسبة إلى «طي»، و«مهلكة» بفتح الميم واللام بينهما هاء ساكنة؛ أي: موضع الهلاك أو الهلاك. قال النووي: وهي موضع خوف الهلاك، ويقال لها: مفازة. انتهى.

وتفتح لامها وتكسر، وهما بمعنى، والمراد يهلك سالكها أو من حصل فيها، ويروى «مُهْلَكَةٌ» بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من الثلاثي المزيد فيه؛ أي: تهلك هي من يحصل بها، واللفظ المذكور لمسلم، ولفظ البخاري: «نزل منزلاً وبه مهلكة» أي: بالمنزل؛ أي: فيه مهلكة. قال الحافظ: كذا في الروايات التي وقفت عليها من «صحيح البخاري» بواو مفتوحة، ثم موحدة خفيفة مكسورة، ثم هاء ضمير، ثم ذكر الحافظ لفظ مسلم مع ضبطه وشرحه.

(عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ) زاد الترمذي: «وما يصلحه» (فَوَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ نَوْمَةً، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ، فَطَلَبَهَا) أي: فخرج في طلبها واستمر على ذلك، وهذا

لفظ البخاري، ولمسلم: «فنام فاستيقظ وقد ذهبت فطلبها» وفي رواية أحمد والترمذي: «فأضلها فخرج في طلبها» **(حَتَّى اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْعَطَشُ)** هذا لفظ البخاري، ولمسلم: «حتى أدركه العطش» ولأحمد والترمذي: «حتى إذا أدركه الموت» قال الحافظ والعيني والقسطلاني: شك من أبي شهاب راوي الحديث عن الأعمش.

وقال الطيبي: إما شك من الراوي والتقدير، قال رسول الله ﷺ ذلك، أو قال: ما شاء الله، «أو» تنويع؛ أي: اشتد الحر والعطش، أو ما شاء الله من العذاب والبلاء

قال القاري: والأظهر إن بمعنى وهو تعميم بعد تخصيص؛ أي: وما شاء الله ذلك.

(قَالَ) أي: في نفسه وهو جواب **(أَرْجِعْ)** بفتح الهمزة بلفظ المتكلم، وهذا للبخاري وعند مسلم، ثم قال: ارجع **(إِلَى مَكَانِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ)** لاحتمال أن تكون الراحلة إليه لا لفها له أولاً **(فَأَنَامَ حَتَّى أَمُوتَ)** أي: أو حتى ترجع راحلتي، وإنما اقتصر على ما ذكر استبعاداً لجانب الحياة ويأساً عن رجوع الراحلة **(فَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى سَاعِدِهِ لِيَمُوتَ، فَاسْتَيْقَظَ)** أي: فنام فاستنبه **(فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ)** أي: حاضرة واقفة **(فَاللَّهُ أَشَدَّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ مِنْ هَذَا)** أي: من فرح هذا الرجل **(بِرَاحِلَتِهِ وَرَأْدِهِ)** هذا فذلك القصة أعيدت لتأكيد القضية، وقوله: «الذي كنت فيه فأنام... إلى آخر الحديث» لفظ مسلم. وللبخاري قال: «أرجع إلى مكاني فرجع فنام نومة، ثم رفع رأسه فإذا رحلته عنده» وللترمذي قال: «أرجع إلى مكاني الذي أضللتها فيه فأموت فيه، فرجع إلى مكانه فغلبته عينه فاستيقظ، فإذا راحلته عند رأسه، عليها طعامه وشرابه وما يصلحه» وهكذا وقع عند أحمد.

[وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُفَتَّنَ]

[وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا أَحَبُّ أَنْ لِي الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ.....﴾ [الزمر: ٥٣] فَقَالَ رَجُلٌ: فَمَنْ أَشْرَكَ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: مَنْ أَشْرَكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

[وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيَغْفِرُ لِعَبْدِهِ مَا لَمْ يَفْعَ الْحِجَابُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا وَقُوعُ الْحِجَابِ؟ قَالَ: أَنْ تَمُوتَ النَّفْسُ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ . رَوَى الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ أَحْمَدُ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ الْأَخِيرَ فِي كِتَابِ «الْبُعْثِ وَالنُّشُورِ».]

(مَا لَمْ يَفْعَ الْحِجَابُ) أي: بينه وبين رحمة الله، قال القاري: أي: الإثنية، قال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].

٢٣٦٢ [وَعَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَعْدُلُ بِهِ شَيْئًا فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ جِبَالٍ ذُنُوبٍ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ «الْبُعْثِ وَالنُّشُورِ».]

(مَنْ لَقِيَ اللَّهَ) أي: من مات (لَا يَعْدُلُ بِهِ شَيْئًا) أي: لا يوازي ولا يساوي شيئًا، قال الطيبي: ويجوز أن المعنى يتجاوز به إلى شيء، ف«شيئًا» منصوب على نزع الخافض (فِي الدُّنْيَا) بيان للواقع؛ إذ لإشراك إنما فيها، وأما الآخرة فكل الناس فيها مؤمنون، وإن لم ينفع الكفار إيمانهم (ثُمَّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ جِبَالٍ) بالنصب على أنه خبر كان واسمه (ذُنُوبٌ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ) أي: إياها؛ يعني: جميعها إن شاء تعالى.

(١) أخرجه أحمد (٦١٥) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٥٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٤١٦) والطبراني في «الأوسط» (١٨٩٠).

(٣) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» وأحمد (٢١٥٦٢) وابن حبان (٦٢٦) والحاكم (٧٦٦٠) والبراز (٤٠٥٥).

(٤) أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (٣٠).

٢٣٦٣ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ التَّهْرَوَانِيُّ وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» رُوِيَ عَنْهُ مَوْقُوفًا قَالَ: النَّدَمُ تَوْبَةٌ وَالتَّائِبُ كَمَنْ لَا ذَنْبَ].

بالرفع منوئًا وبالوقوف مسكئًا، ولم يذكر العنوان، وغالب أحاديثه في
رحمة الرحمن الباعثة على التوبة من العصيان، والموجبة للرجاء وعدم اليأس من
الغفران. قاله القاري.

وقلت: وقع في بعض نُسخ «المشكاة»: «باب في سعة رحمة الله» ولا يخفى مناسبته
للأحاديث المذكورة فيه.

الفصل الأول

- [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ كَتَبَ
كِتَابًا، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي، وَفِي رِوَايَةٍ: غَلَبَتْ غَضَبِي .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ) أي: خلق المخلوقات، قال القاري: أي: حين قدر الله
خلق المخلوقات بظهور الموجودات، أو حين خلق الخلق يوم الميثاق أو بدأ
خلقهم. انتهى.

(كَتَبَ كِتَابًا) وفي رواية لهما: «كتب في كتابه» أي: في اللوح المحفوظ، بأمره
للملائكة أن يكتبوا أو للقلم أي: ذلك الكتابة بمعنى المكتوب، وقيل: عمله
أو ذكره أي: عندية المكانة عندية المكان؛ لتزهره عن سمات الحدثان
مكنوئًا عن سائر الخلق، مرفوعًا عن حيز الإدراك.

قال الحافظ: فلا تكون العندية مكانية، بل هي إشارة إلى كما كونه مخفيًا عن
الخلق مرفوعًا عن حيز إدراكهم، وفيه تنبيه نبيه على تعظيم الأمور وجلالة القدر.

أخرجه البخاري (٦٩٦٩) ومسلم (٢٧٥١) وأحمد (٧٥٢٠) وإسحاق بن راهويه (٤٥٩) وأبو نعيم
في «الحلية» (٨٧/٧) والديلمي (٥٢٨٧) والدارقطني في «الصفات» (١٦).

(إِنَّ رَحْمَتِي) الهمزة وفتحها. قال الحافظ: بفتح «أن» على أنها بدل من الكتاب، وبكسرهما على أنها ابتداء كلام يحكي مضمون الكتاب. قال القاري: ويؤيد الثاني رواية للشيخين: «إن رحمتي تغلب غضبي».

(سَبَقَتْ غَضَبِي، وَفِي رِوَايَةٍ: غَلَبَتْ غَضَبِي) قال القاري: «غلبت غضبي» أي: غلبت آثار رحمتي على آثار غضبي، وهي مفسرة لما قبلها، والمراد بيان سعة الرحمة وكثرتها وشمولها الخلق حتى كأنها السابق، والغالب كما يقال: «غلب على فلان الكرم» إذا كان هو أكثر خصاله، وإلا فرحمة الله وغضبه صفتان راجعتان إلى إرادته الشواب والعقاب، وصفاته لا توصف بغلبة إحداهما على الأخرى، وإنما هو على سبيل المبالغة للمجاز.

وقيل: السبق والغلبة باعتبار التعلق؛ أي: تعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب؛ لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة، وأما الغضب فإنه متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث، وبهذا التقرير يندفع استشكل من أورد وقوع العذاب قبل الرحمة في بعض المواطن، كمن يدخل النار من الموحدين ثم بالشفاعة وغيرها.

وقال التوريشتي: في سبق الرحمة بيان أن الخلق منها أكثر من قسطهم من الغضب، وإنها تنالهم من غير استحقاق، وأن الغضب لا ينالهم إلا باستحقاق، ألا ترى أن الرحمة تشمل الإنسان جنيئًا ورضيعًا وفطيمًا وناشئًا من غير أن يصدر منه شيء من الطاعة، ولا يلحقه الغضب يصدر عنه من الذنوب ما يستحق معه ذلك.

وقال الطيبي: أي: لا خلق الخلق حكم حكمًا جازمًا، ووعد وعدًا لا زما لا خلف فيه بأن رحمتي سبقت غضبي، فإن المبالغ في حكمه إذا أراد أحكامه عقد عليه سجلًا وحفظه، ووجه المناسبة بين قضاء الخلق وسبق الرحمة إنهم مخلوقون للعبادة شكرًا للنعم الفائضة عليهم، يقدر أحد على حق الشكر، وبعضهم يقصرون

فيه فسبقت رحمته في حق الشاكر، وفي جزاءه وزاد عليه يدخل تحت الحصر وفي حق المقصر إذا تاب.

- [وَعَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ، فِيهَا يَتَعَاطَفُونَ بِهَا يَتَرَاحُمُونَ، وَبِهَا تَعْطِفُ الْوُحُشُ عَلَى وَلَدِهَا، وَأَخَّرَ اللَّهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قوله: (إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ) قال الطيبي: رحمة الله تعالى نهاية لها، فلم يرد بما ذكره تحديداً بل تصويراً للتفاوت بين قسط أهل الإيمان منها في الآخرة، وقسط كافة المربوبين في الدنيا. انتهى.

وقال في «اللمعات»: لعل المراد أنواعها الكلية، التي تحت كل نوع منها أفراد متناهية، أو المراد ضرب المثل لبيان المقصود، فافهم.

قال الحافظ ابن حجر: أما مناسبة خصوص عدد فيحتمل تكون مناسبة هذا العدد الخاص لكونه مثل عدد درج الجنة، والجنة هي محل الرحمة، فكأن كل رحمة بإزاء درجة، وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى، فمن نالته منها رحمة واحدة كان أدنى أهل الجنة منزلة، وأعلاهم منزلة من الأنواع من الرحمة.

(أَنْزَلَ مِنْهَا) أي: من جملة المائة (رَحْمَةً وَاحِدَةً) قال القاري: الإنزال تمثيل مشير إلى أنها ليست من الأمور الطبيعية، بل هي من الأمور السماوية مقسومة قابلية المخلوقات (بَيْنَ الْجِنَّ) أي: بعضهم مع بعض (وَالْإِنْسِ) كذلك (وَالْبَهَائِمِ) أي: مع أولادها (وَالْهَوَامِّ) بتشديد الميم جمع: هامة، وهي كل ذات سمٍّ، وقد يقع على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل كالحشرات كذا في «النهاية» والله أعلم برحمتها فيما لا توالد فيها (فِيهَا) أي: بتلك الرحمة الواحدة، وبسبب خلقها فيهم (يَتَعَاطَفُونَ) أي: يتمايلون

فيما بينهم **(وَبِهَا يَتَرَاخَمُونَ)** أي: بعضهم على بعض **(وَبِهَا تَعْطِفُ)** ٢٣٦٦ [وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ سَلْمَانَ نَحْوِهِ، وَفِي آخِرِهِ: فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا طَمِعَ بِجَنَّتِهِ أَحَدٌ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ مَا قَنِطَ مِنْ جَنَّتِهِ أَحَدٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالتَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ) الشين المعجمة، وتخفيف المهمله وآخره كاف: أحد سيور النعل التي في وجهها.

وقيل: وهو السير الذي يدخل فيه إصبع الرجل.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ لِأَهْلِهِ - وَفِي رِوَايَةٍ: أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ - فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْصَى بَنِيهِ، إِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ، ثُمَّ اذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ، وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ، فَغَفَرَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَبْيٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنْ

(١) أخرجه مسلم (٧١٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٦٩) ومسلم (٧١٥٥) وأحمد (٩٤٠٢) والترمذي (٣٨٨٧) وابن حبان (٦٥٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١١).

(٣) أخرجه البخاري (٦١٢٣) وأحمد (٣٦٦٧) والبزار (١٦٦٣) وأبو يعلى (٥٢١١) وابن حبان (٦٦١) والبيهقي (٦٢٩٦) والديلمي (٢٦١٣).

(٤) أخرجه مالك (٥٧٤) والبخاري (٧٥٠٦) ومسلم (٧١٥٦).

السَّبْيِ قَدْ تَحَلَّبُ تَذِيهَا تَسْعِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ فَأَلَصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: أَتَرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟ فَقُلْنَا: لَا وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَلَّا تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ يَوْلِدَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(قَدِيم) (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَبْيٌ) أي: أسرى من الغلمان والجواري، وسببته سبياً إذا حملته من بلد إلى بلد، وقوله: «قدم» على صيغة المعلوم فعل ماضٍ، و«سبي» بالرفع فاعله، وفي رواية الكشميهني: «قُدِمَ بسبي» على صيغة المجهول، وبالباء الموحدة في «سبي» وكان هذا من السبي هوازن (فَإِذَا امْرَأَةٌ مِّنَ السَّبْيِ) لم يعرف الحافظ اسمها (قَدْ تَحَلَّبُ) بفتح الحاء وتشديد اللام على وزن: تفعل (تَذِيهَا) بالإفراد والرفع فاعله؛ أي: سأل لبن ثديها على حذف المضاف؛ لكثرة لعدم ولدها معها.

قال الحافظ: بفتح المثناة وبقاف مكسورة، وللكشميهني: «بسقي» بموحدة مكسورة بدل الفوقية وفتح المهمله وسكون القاف وتنوين التحتية، وللباقين: «تسعى» بفتح العين المهمله من السعي؛ أي: تمشي بسرعة تطلب ولدها الذي فقدته، وفي رواية: «تبتغي» من الابتغاء وهو الطلب. قال عياض: وهو وهم، والصواب ما في رواية البخاري: «تسعى» بالسين من السعي.

وتعقبه النووي بأن كلا من الروایتين صواب وهم فيه، فهي ساعية وطالبة مبتغية لابنها.

وقال القرطبي: لا خفاء بحسن رواية: «تسعى» ووضوحها ولكن لرواية: «تبتغي» وجهاً وهو تطلب ولدها، وحذف المفعول للعلم به، فلا يغلط الراوي مع هذا التوجيه.

(وَجَدَتْ) قال الحافظ: قوله: «إذا كذا» أي: بالألف للجميع، ولمسلم (فِي السَّبْيِ) أي: في جملة صبيان السبي (أَخَذَتْهُ فَأَلَصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا) قال الحافظ: حذف منه شيء بينته رواية الإسماعيلي ولفظه: وجدت صبياً أخذته فأرضعته، فوجدت

صبيًا فأخذته فألزمته بطنها» وعرف من سياقه إنها كانت فقدت صبيها، وتضررت باجتماع

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا عَمَلُهُ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَتِهِ، فَسَدَّدُوا وَقَارِبُوا، وَاعْدُوا وَرَوْحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ، وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبَلُّغُوا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(لَنْ يُنَجِّيَ) أي: من النار «ولن» لمجرد النفي. وقيل: لتوكيده، و«ينجي» بفتح النون وكسر الجيم المشددة من التنجية، أو بسكون النون وتخفيف الجيم المكسورة من الانجاء؛ ومعناه: لن يخلص النجاة من الشيء التخلص منه (أَحَدًا) بالنصب على المفعولية (مِنْكُمْ عَمَلُهُ) بالرفع على الفاعلية.

الطبيي: أي: النجاة من العذاب، والفوز بالشواب بفضل ورحمته والعمل، غير مؤثر فيهما على سبيل الإيجاب، بل غايته أنه يعد العامل لأن يتفضل عليه ويقرب الرحمة إليه؛ ولذا قال: «فَسَدَّدُوا وَقَارِبُوا» والخطاب للصحابه، والمراد: معشر بني آدم.

وفي رواية لمسلم: «فقيل» وفي أخرى له: «قال رجل» قال الحافظ: لم أقف على تعيين القائل (وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) قال الطبيي: الظاهر «ولا إياك» أي: للعطف على «أَحَدًا» فعدل إلى الجملة الاسمية؛ أي: من الفعلية المقدرة مبالغة؛ أي: ولا أنت ممن ينجيه عمله استبعادًا عن هذه النسبة إليه (قَالَ: وَلَا أَنَا) مطابق «ولا أنت» أي: ولا أنا ممن ينجيه عمله. وفي رواية مسلم المشار إليها قال: «ولا

(إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي) أي: يسترني. وفي رواية لمسلم: «إلا أن يتداركني» بِرَحْمَتِهِ وفي رواية لهما: «بفضله ورحمته» وللمستملي: «بفضل رحمته» بإضافة بفضل

المشكاة/ الجزء الثامن

للاحقها. وفي رواية لمسلم: «برحمته وفضل» وفي أخرى له: «بمغفرة ورحمته» قال أبو عبيدة: المراد بالتغمد الستر، وما أظنه إلا مأخوذاً من غمد السيف؛ لأنك إذا غمدت السيف، فقد ألبسته الغمد وسترته به، كأنه جعل رحمة له غمداً وستره بها وغشاه.

قال القاري: والاستثناء منقطع؛ أي: إلا ان يلبسني لباس رحمته، فأدخل الجنة برحمته، والتغمد الستر؛ أي: يسترني برحمته ويحفظني كما يحفظ السيف بالغمد، الغين وهو الغلاف، ويجعل رحمته محيطة بي إحاطة الغلاف للسيف.

(فَسَدِّدُوا) بالسین المهملة المفتوحة وكسر الدال المهملة الأولى المشددة؛ أي: اقصدوا السداد من الأمر، وهو الصواب من قولهم: سد السهم إذا تحرى الهدف. وقيل: هو القصد من القول والعمل واختيار الصواب منهما، وهو ما بين الإفراط والتفريط؛ يعني: قوموا بالعمل واطلبوا الصواب، واقصدوا في العمل بلا إفراط وتفریط، فلا تغلوا ولا تقصروا، وفي رواية لمسلم: «ولكن سدّدوا». قال الحافظ: ومعنى هذا الاستدراك أنه قد يفهم من النفي المذكور نفي فائدة العمل، فكأنه قيل: بل له فائدة، وهو أن العمل علامة على وجود الرحمة، التي تدخل العامل الجنة، فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب، وهو اتباع السنة من الإخلاص، وغيره ليقبل فينزل عليكم الرحمة.

أي: اطلبوا المقاربة، وهي القصد في الأمر الذي لا غلو فيه ولا وقيل: المعنى: إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل، فاعملوا بما يقرب منه؛ يعني: اعملوا بالسداد، فإن عجزتم عنه فقاربوا؛ أي: اقربوا منه، وقال الحافظ: أي: لا تفرطوا فتجهدوا أنفسكم في العبادة؛ لئلا يفضي بكم ذلك إلى الملal فتركوا العمل، ففرطوا.

(وَأَعْدُوا) بالغين المعجمة الساكنة والدال المهملة من الغدو، وهو السير من

(وَرَوْحُوا) بضم وسكون الواو من الرواح، وهو السير من

الثاني من النهار. وقال ابن الأثير: الغدو الخروج بكرة، والرواح العود عشياً، والمراد: اعملوا أطراف النهار وقتاً بضم أوله وفتحها وإسكان اللام ويجوز فتحها، وبعد اللام جيم سير الليل، والمراد العمل في الليل، وقال: «وشيء من الدلجة» لعسر سير جميع الليل، ففيه إشارة إلى تقليله، وإلى الحث على الرفق في العبادة، وشيء مرفوع على الابتداء وخبره مقدر؛ أي: اعملوا فيه، أو مطلوب عملكم فيه. وقيل: التقدير: ولكن شيء من الدلجة، وقيل: إنه مجرور لعطفه على مقدر؛ أي: اعملوا بالغدو والروحة وشيء من الدلجة، أو المعنى: استعينوا بشيء من الدلجة المنزل الذي هو مقصدكم، وهو مجزوم على جواب الأمر، وقد شبه المتعبدين بالمسافرين؛ لأن العابد كالمسافر إلى محل إقامته وهو الجنة، وكأنه قال: لا تستوعبوا الأوقات كلها بالسير بل اغتنموا أوقات نشاطكم، وهو أول النهار وآخره وبعض الليل، وارحموا أنفسكم فيما بينهما؛ لئلا ينقطع بكم.

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَدْخُلُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنَ النَّارِ، وَلَا أَنَا إِلَّا بِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ يُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ: الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

- [وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً

(١) أخرجه مسلم (٢٨١٧).

(٢) أخرجه البخاري والنسائي (٥٠١٣).

كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مَثَلَ الَّذِي يَعْمَلُ السَّيِّئَاتِ ثُمَّ يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ كَمَثَلِ رَجُلٍ كَانَتْ عَلَيْهِ دِرْعٌ ضَيِّقَةٌ قَدْ خَنَقَتْهُ، ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً فَأَنْفَكَتْ حَلَقَةً ثُمَّ عَمِلَ أُخْرَى فَأَنْفَكَتْ حَلَقَةً أُخْرَى حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْأَرْضِ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».]

(إِنَّ مَثَلَ الَّذِي يَعْمَلُ السَّيِّئَاتِ ثُمَّ يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ) أي: صفته (كَمَثَلِ رَجُلٍ)

قيد به لمناسبته بالدرع (كَانَتْ عَلَيْهِ دِرْعٌ) بكسر الدال المهملة، وهي قميص من زر، والحديد يلبس وقاية من سلاح العدو مؤنث، وقد يذكر بخلاف درع أي:

قميصها، فإنه مذكر (قَدْ خَنَقَتْهُ) أي: عصرت حلقه ولبته لضيقها (ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً)

أي: أي حسنة كانت والتنوين للتذكير (فَأَنْفَكَتْ) أي: انحلت (حَلَقَةً) بسكون

أي: من حلق تلك الدرع أخرى؛ أي: حسنة أخرى (فَأَنْفَكَتْ حَلَقَةً

أُخْرَى) أي: حلقة من الحلق، وهكذا تنفك واحدة بواحدة بعد أخرى (حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى

الْأَرْضِ) أي: حتى تسقط تلك الدرع. قال الطيبي: أي: حتى تنحل وتنفك بالكلية

ويخرج صاحبها من ضيقها، فقلوه: «تخرج إلى الأرض» كناية عن سقوطها، انتهى.

والمقصود من الحديث أن عمل السيئات يضيق صدر عاملها، ويحيره في أمر

ويعسر عليه، فلا تيسر له أموره ويسود قلبه ويضيق عليه رزقه ويبغضه إلى الناس،

وإذا عمل الحسنات تذهب حسناته سيئاته، فإذا زالت سيئاته انشرح صدره وتوسع

رزقه وطاب قلبه وتيسر له أموره وصار محبوبًا في قلوب الناس، فالحديث تمثيل وبيان

لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُصُّ عَلَى الْمُنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ:

(١) أخرجه البخاري (٦١٢٦) ومسلم (١٣١) وأحمد (٢٨٢٨).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٣٤٥) والطبراني (٧٨٣) والرويانى (١٦٥).

﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦] فَقُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ الثَّانِيَّةُ: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ فَقُلْتُ الثَّانِيَّةُ: وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ الثَّالِثَةُ: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ فَقُلْتُ الثَّالِثَةَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدَّرْدَاءِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ.

(يَقُصُّ) أي: يحدث الناس ويعظمهم ويذكرهم (وَهُوَ يَقُولُ) أي: والحال أنه يقول، ويحتمل أن ((وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ)) للعطف على «يقص» ((وَلَمَنْ

أي: لكل فرد من أفراد الخائفين أو لمجموعهم؛ يعني: الكلام على سبيل التوزيع؛ فأحدي الجنتين للخائف الإنسي، والأخرى للخائف الجنّي، فكل خائف ليس له إلا جنة واحدة، والأول هو المعتمد (مَقَامَ رَبِّهِ) مقامه سبحانه: هو الموقف الذي يقف فيه العباد للحساب، أو قيام الخائف عند ربه للحساب؛ يعني: «ولمن خاف» من القيام بحضرة ربه يوم القيامة. وقيل: المعنى: خاف مقام ربه عليه، وهو إشرافه على أحواله وإطلاعه على أفعاله وأقواله، من قام عليه إذ راقبه، وفيه إشارة إلى سبب استحقاق الجنتين في نفس الأمر، وهو أنه ليس مجرد الخوف بل الخوف الناشئ عنه ترك المعاصي.

وَعَنْ عَامِرِ الرَّامِ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ - يَعْنِي: عِنْدَ النَّبِيِّ - إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ عَلَيْهِ كِسَاءٌ وَفِي يَدِهِ شَيْءٌ قَدْ التَفَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي مَرَرْتُ بِغِيْضَةِ شَجَرٍ فَسَمِعْتُ فِيهَا أَصْوَاتَ فِرَاحٍ طَائِرٍ، فَأَخَذْتُهُنَّ فَوَضَعْتُهُنَّ فِي كِسَائِي، فَجَاءَتْ أُمُهُنَّ فَاسْتَدَارَتْ عَلَى رَأْسِي، فَكَشَفْتُ لَهَا عَنْهُنَّ فَوَقَعَتْ عَلَيْهِنَّ مَعَهُنَّ، فَلَفَقْتُهُنَّ بِكِسَائِي فَهُنَّ أَوْلَاءٌ مِنِّي، قَالَ: ضَعْنَهُنَّ، فَوَضَعْتُهُنَّ وَأَبَتْ أُمُهُنَّ إِلَّا لُزُومَهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَعْجَبُونَ لِرُحْمِ أُمِّ الْأَفْرَاحِ فِرَاحَهَا؟ فَوَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لِلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ أُمِّ الْأَفْرَاحِ بِفِرَاحِهَا، ارْجِعْ بِهِنَّ حَتَّى تَضَعَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُنَّ وَأُمُهُنَّ مَعَهُنَّ، فَرَجَعَ بِهِنَّ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) أخرجه أحمد (٨٩١٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٩١).

الفصل الثالث

[عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، فَمَرَّ بِقَوْمٍ فَقَالَ: مَنِ الْقَوْمُ؟ قَالُوا: نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ، وَامْرَأَةٌ تَخْصِبُ ثَنُورَهَا وَمَعَهَا ابْنٌ لَهَا، فَإِذَا ارْتَفَعَ وَهَجُ الثَّنُورِ تَنَحَّتْ بِهِ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَتْ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَتْ: أَلَيْسَ اللَّهُ أَرْحَمَ بِعِبَادِهِ مِنَ الْأُمِّ بِوَلَدِهَا؟ قَالَ: بَلَى، قَالَتْ: إِنَّ الْأُمَّ لَا تُلْقِي وَلَدَهَا فِي النَّارِ، فَأَكَّ بَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهَا فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا الْمَارِدَ الْمُتَمَرِّدَ الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللَّهِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.]

(فَقَالَ: مَنِ الْقَوْمُ؟ قَالُوا: نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ) كأنهم توهّموا أو خافوا رسول

ﷺ ظنهم غير مسلمين.

قال ابن حجر تبعاً للطبي: كان من الظاهر أن يقال في الجواب: نحن مضيرون أو قرشيون أو طائيون، فعدلوا عن الظاهر، وعرفوا الخبر حصراً؛ أي: نحن قوم لا نتجاوز الإسلام توهماً أن رسول الله ﷺ ظن أنهم غير مسلمين. انتهى.

قال القاري: وهذا وقال قوله: «من القوم» أي: أنتم أوهم من الأعداء الكافرين أو الأحياء المسلمين (وَامْرَأَةٌ) أي: والحال إن امرأة (تَخْصِبُ) بالحاء والصاد المهملتين كتضرب، وفي نسخة القاري: «تخضب» بالحاء المهملة والصاد

المكسورة، وقال: تخضب؛ أي: توقد (وَمَعَهَا ابْنٌ لَهَا) أي: (فَإِذَا ارْتَفَعَ وَهَجُ) بالفتح النار (تَنَحَّتْ بِهِ) أي: الأم بالولد عن النار (فَقَالَتْ: أَنْتَ

استفهام بحذف أداته، ولا ينافي إسلامها قبل ذلك؛ لعلمها به إجمالاً، وإن لم تعلم ذاته بعينها (قَالَتْ: إِنَّ الْأُمَّ لَا تُلْقِي وَلَدَهَا فِي النَّارِ) أي: فكيف أرحم الراحمين يلقي بعض العبيد فيها وإن كانوا (فَأَكَّ رَسُولُ اللَّهِ) أي: طأطأ رأسه

(إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ) أي: عذابًا مخلدًا **(مِنْ عِبَادِهِ)** أي: من عباده، فالإضافة للاستغراق بدليل الاستثناء. قال السندي: قوله: «لا يعذب» أي: على الدوام. والظاهر أنه لا يدخل النار إلا هؤلاء إذا الكلام في إدخال النار في الخلود والدوام، والله أعلم.

: فالمعصية تعظم وتزيد قبحًا وشناعة بقدر حقارة العاصي وعظمة المعصي بها وكثرة إحسانه إلى المعاصي، فيعظم جزاؤها بذلك فبالنظر إلى حالة العبد العاصي، وإنه خلق من أي شيء وأي شيء مقداره، وإلى عظمة خالق السماوات والأرض الذي قامت السماوات بأمره، وإلى كثرة نعمه وإحسانه تعظم أدنى المعاصي حتى تجاوز الجبال والبحار، وتصير حقيقة بأن يجعل جزاءها الخلود في النار لولا رحمة الكريم العفو الغفور الرحيم، فكيف هذه المعصية المتضمنة لتشبيهه بالأحجار التي هي أرذل الخلق؟! فتعالى سبحانه عن ذلك علوًا كبيرًا، وحقائق هذه الأمور لا يعلمها علام الغيوب، ثم ظاهر الحديث يقتضي أن جاحد النبوة قد أبى عن كلمة التوحيد على وجهها، وهو المراد ها هنا، انتهى.

(فَقَالَ: إِلَّا الْمَارِدُ) أي: شيطان الإنس والجن المتعري عن الخيرات من مرد كنصر وكرم: عتا وعصى وجاوز حد أمثاله، أو بلغ الغاية التي يخرج بها من جملة ما عليه ذلك الصنف **(الْمُتَمَرِّدُ)** مبالغة **(الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللَّهِ)** أي: يتجرأ على مخالفته ويعتو عليه **(وَأَبَى)** عطف على يتمرد تفسيره أي: امتنع **(أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)** فيكون بمنزلة ولد يقول: لست أبي وأمي غيرك، ويعصيه ويتصورها بصورة كلب خنزير، فلا شك أنها حينئذ تتبرأ عنه وتعذبه قدرت عليه، وحاصل الجواب: إن الكافر خرج من العبودية.

[وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ لَيَلْتَمِسُ مَرَضَةَ اللَّهِ وَلَا يَزَالُ بِذَلِكَ، فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ لِجِبْرِيلَ: إِنَّ فُلَانًا عَبْدِي يَلْتَمِسُ أَنْ يُرْضِيَني، أَلَا وَإِنَّ رَحْمَتِي عَلَيْهِ، فَيَقُولُ جِبْرِيلُ: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى فُلَانٍ، وَيَقُولُهَا حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَيَقُولُهَا مَنْ حَوْلَهُمْ

حَتَّى يَقُولَهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ السَّبْعُ، ثُمَّ تَهْبِطُ لَهُ إِلَى الْأَرْضِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ.

(إِنَّ الْعَبْدَ) أي: الصالح (لَيَلْتَمِسُ) أي: يطلب (مَرْضَاةَ اللَّهِ) أي: رضاه بأصناف الطاعات (وَلَا يَزَالُ بِذَلِكَ) ملتبساً؛ أي: بذلك الالتماس (إِنَّ فَلَانًا) كناية عن اسمه ووصفه (عَبْدِي) أي: المؤمن إضافة تشريف (لَيَلْتَمِسُ أَنْ يُرْضِيَنِي) أي: لأن أرحمه (أَلَا) للتنبيه (وَأَنَّ رَحْمَتِي) أي: الكاملة (عَلَيْهِ) أي: واقعة عليه ونازلة إليه (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى فَلَانٍ) خبر أو دعاء، وهو الأظهر (وَيَقُولُهَا حَمَلَةُ الْعَرْشِ) أي: هذه الجملة (وَيَقُولُهَا مَنْ حَوْلَهُمْ) أي: (ثُمَّ تَهْبِطُ) على بناء المفاعل، ويحتمل أن على بناء المفعول؛ أي: تنزل الرحمة (لَهُ) أي: لأجله (إِلَى الْأَرْضِ) أي: إلى أهل الأرض. قال القاري: يعني: محبة الله إياه، ثم يوضع له القبول فيها.

٢٣٨٠ [وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢] قَالَ: كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ».

(١) أخرجه أحمد (٢٢٤٥٤) والطبراني في «الأوسط» (١٢٤٠).

(٢) أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (٥٧).

باب

ما يقول عند الصباح والمساء والمنام

(الصَّبَاحُ وَالْمَسَاءُ) قال المجد في «القاموس»: الصبح: الفجر أو أول النهار، وهو الصبيحة والصباح والإصباح والمصبح كمكرم، والمساء والإمساء ضد الصباح والإصباح.

قال النووي في كتابه «الأذكار» باب ما يقال عند الصباح وعند المساء: اعلم أن هذا الباب واسع جدًا ليس في الكتاب باب أوسع منه، وأنا أذكر - إن شاء الله تعالى - فيه جملاً من مختصراته، فمن وفق للعمل بكلها فهي نعمة وفضل من الله تعالى عليه، وطوبى له من عجز عن جميعها، فليقتصر من مختصراتها على ما شاء ولو كان ذكراً واحداً، ثم ذكر النووي آيات من القرآن العزيز ورد فيها الأمر بالذكر أو التسبيح أو الدعاء في العشي والإبكار والإشراق والغدو والآصال وقبل طلوع الشمس وقبل غروبها، أو ورد فيها مدح القائمين بذلك، ثم سرد جملاً من الأحاديث أورده المصنف أكثرها في «المشكاة».

(وَالْمَنَامُ) أي: زمان النوم، أو هو مصدر ميمي؛ أي: عند إرادة النوم، والظاهر المراد به نوم الليل، فلا يشمل القيلولة.

[عَنْ عَبْدِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمْسَى قَالَ: أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ وَسُوءِ الْكِبَرِ، وَفِتْنَةِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا «أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ، وَفِي

رَوَايَةٍ: رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٣٨٢ [وَعَنْ حُذَيْفَةَ ؓ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ خَدِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

أَخَذَ مَضْجَعَهُ بفتح الجيم؛ أي: أتى فراشه ومرقده **(مِنَ اللَّيْلِ)** أي: في أجزاء الليل فالمضجع كمقعد موضع الضجع، وفي رواية للبخاري: «إذا أوى إلى فراشه» أي: دخل فيه، وقال الطيبي: قوله: «من الليل» صلة لأخذ على طريق الاستعارة كأنه قيل: إذا أخذ حظه من الليل؛ أي: أراد أن ينام؛ لأن لكل أحد حظاً منه، وهو السكون والنوم والراحة، فكأنه يأخذ منه نصيبه وحظه بالسكون والنوم، قال تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [غافر: ٦١] والمضجع مصدر. انتهى.

(وَضَعَ يَدَهُ) أي: كفه اليمنى **(تَحْتَ خَدِّهِ)** وعند أحمد (٣٨٧/٥): «وضع يده اليمنى» **(ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ)** بوصل الهمزة، أي: بذكر اسمك جاداً لا يكف اللسان عن ذكرك، ولا بقلب غافل **(أَمُوتُ)** قدم الموت؛ لأن النوم أخوه، وهذا وقت النوم **(وَأَحْيَا)** بفتح الهمزة؛ أي: أنام وأستيقظ؛ يعني: بذكر اسمك أحي ما حييت وعليه أموت، ويسقط بهذا سؤال من يقول: بالله الحياة والموت باسمه، ويحتمل يكون لفظ الاسم هنا زائداً **(وَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا)** ولأحمد في الرواية المذكورة: «أحياني بعد ما أماتني» قيل: هذا ليس إحياء ولا إماتة **(وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)**

٢٣٨٣ [وَمُسْلِمٌ عَنِ الْبَرَاءِ]

٢٣٨٤ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ

(١) أخرجه مسلم (٧٠٨٣) وأبو داود (٥٠٧٣) والترمذي (٣٧١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١٤).

(٣) أخرجه مسلم بنحوه

فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتَ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَأَرْحَمْهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَأَحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ، وَفِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ لِيُضْطَجِعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ لِيَقُلْ: بِاسْمِكَ، وَفِي رِوَايَةٍ: فَلْيَنْفُضْهُ بِصِنْفَةٍ ثَوْبِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَإِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَأَغْفِرْ لَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ نَامَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجِيَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَهُنَّ ثُمَّ مَاتَ تَحْتَ لَيْلَتِهِ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ: يَا فُلَانُ، إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ... إِلَى قَوْلِهِ: أَرْسَلْتَ، وَقَالَ: فَإِنْ مِتَّ فِي لَيْلَتِكَ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ مِتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ أَجْرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(نَامَ عَلَى شِقِّهِ) بكسر المعجمة وتشديد القاف؛ أي: جانبه لأنه كان يحب التيامن في شأنه كله **(ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ)** وفي رواية للنسائي: «كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه توسد يمينه» أي: جعل يده اليمينية تحت رأسه من التوسد، وهو اتخاذ النائم تحت رأسه وسادة **(أَسْلَمْتُ)** أي: سلمت، وقيل: أي: أخلصت أي: ذاتي أي: ماثلة إلى حكمك، وقيل: «أسلمت نفسي إليك» أي: استسلمت وانقدت، والمعنى: ذاتي منقاد لك طائعة لحكمك؛ إذ لا قدرة لي على تدبيرها، ولا على

(١) أخرجه البخاري (٥٩٦١) ومسلم (٢٧١٤) وأبو داود (٥٠٥٠) والنسائي في «الكبرى» (١٠٦٢٧) وابن أبي شيبة (٢٦٥٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١٥) ومسلم (٧٠٥٩) وأحمد (١٩١٦٤) والدارمي (٢٧٣٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٩٤) وقال: حسن، والنسائي في «الكبرى» (١٠٦١٦).

جلب ما ينفعها إليها، ولا دفع ما يضرها عنها، فأمرها مفوض إليك ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك.

[وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَكَفَانَا وَأَوَانَا، فَكَمْ مِمَّنْ لَا كَافِيَ لَهُ وَلَا مُؤْوِي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّ فَاطِمَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَشْكُو إِلَيْهِ مَا تَلْقَى فِي يَدِهَا مِنَ الرَّحَى، وَبَلَغَهَا أَنَّهُ جَاءَهُ رَقِيقٌ فَلَمْ تُصَادِفْهُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، قَالَ: فَجَاءَنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا، فَذَهَبْنَا نَقُومُ فَقَالَ: عَلَى مَكَانِكُمَا، فَجَاءَ فَقَعَدَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى بَطْنِي، فَقَالَ: أَلَا أَدْلُكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَا؟ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَقَالَ: أَدْلُكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ خَادِمٍ؟ تُسَبِّحِينَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُحَمِّدِينَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرِينَ اللَّهَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَعِنْدَ مَنَامِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

الفصل الثاني

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ: اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ، وَإِذَا أَمْسَى قَالَ: اللَّهُمَّ بِكَ أَمْسَيْنَا وَبِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَإِلَيْكَ النُّشُورُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ

(١) أخرجه مسلم (٧٠٦٩) وأبو داود (٥٠٥٥) والترمذي (٣٧٢٤) وأحمد (١٢٨٨٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٤٥) ومسلم (٢٧٢٧) وأبو داود (٥٠٦٢) والترمذي (٣٤٠٨) وأحمد (٧٤٠).

وابن حبان (٥٥٢٤) وابن أبي شيبة (٢٩٣٤٤) والطحاوي (٢٣٣/٣).

(٣) أخرجه مسلم (٧٠٩٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٥٠٦٨) والترمذي (٣٣٩١) وقال: وابن ماجه (٣٨٦٨) وابن السني

وَابْنُ مَاجَهَ.

(اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا) متعلق بمحذوف، وهو خبر «أصبحنا» ولا بد من تقدير مضاف؛ أي: أصبحنا متلبسين بحفظك، أو مغمورين بنعمتك، أو مشتغلين بذكرك، أو مستعينين باسمك، أو مشمولين بتوفيقك، أو متحركين بحولك وقوتك، ومتقلين بإرادتك وقدرتك، وتقديم «بك» على «أصبحنا» وما بعده يفيد الاختصاص **(وَبِكَ أَمْسَيْنَا)** هذا مبني على أن المراد المساء السابق أو اللاحق، وصيغة الماضي للتفاضل **(وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ)** أي: أنت تحيينا وأنت تميتنا؛ يعني: يستمر حالنا على هذا في وفات وسائر الأحوال **(وَالَيْكَ)** غيرك **(الْمَصِيرُ)** أي: المرجع بعد البعث **(وَإِذَا أَمْسَى)** عطف على «إذا أصبح» **(اللَّهُمَّ بِكَ أَمْسَيْنَا وَبِكَ أَصْبَحْنَا)** بتقديم «أمسينا» **(وَالَيْكَ النُّشُورُ)** أي: البعث بعد الموت.

قال الجزري: يقال: نشر الميت ينشر نشورًا: عاش بعد الموت وأنشره الله أحياءه. وقال المجد: النشر: إحياء الميت والنشور والإنشار: الحياة.

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مُرْنِي بِشَيْءٍ أَقُولُهُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ، قَالَ: قُلِ اللَّهُمَّ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، رَبِّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَشَرِّكَ، قُلْهُ: إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ].

[وَعَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ فِي صَبَاحٍ كُلِّ يَوْمٍ وَمَسَاءٍ كُلِّ لَيْلَةٍ: بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَيَضُرَّهُ شَيْءٌ، فَكَانَ أَبَانُ قَدْ

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٠٢) وأحمد (٥١) وأبو داود (٥٠٦٧) والترمذي (٣٣٩٢) وقال: حسن صحيح، وابن حبان (٩٦٢) والحاكم (١٨٩٢) والطيالسي (٩) وابن أبي شعبة (٢٦٥٢٣) والداري (٢٦٨٩).

أَصَابَهُ طَرْفُ فَالَجٍ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ أَبَانُ: مَا تَنْظُرُ إِلَيَّ؟ أَمَا إِنَّ الْحَدِيثَ كَمَا حَدَّثْتَنِي وَلَكِنِّي لَمْ أَقُلْهُ يَوْمَئِذٍ لِيَمُضِيَ اللَّهُ عَلَيَّ قَدْرَهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَتِهِ: لَمْ تُصِبْهُ فُجَاءَةٌ بَلَاءٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ لَمْ تُصِبْهُ فُجَاءَةٌ بَلَاءٍ حَتَّى يُمْسِيَ].

٢٣٩٢ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَمْسَى: أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، رَبِّ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهَا، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَمِنْ سُوءِ الْكِبَرِ أَوْ الْكُفْرِ - وَفِي رِوَايَةٍ: سُوءِ الْكِبَرِ وَالْكِبَرِ - رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ، وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَفِي رِوَايَتِهِ لَمْ يَذْكُرْ: «مِنْ سُوءِ الْكُفْرِ»].

أي: ابن مسعود، ومعنى (رَبِّ) أي: يا ربي (وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا) أي: من الليالي أو مطلقًا (أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ) أي: في صالح العمل، وهو بفتحتين: عدم انبعاث النفس للخير وقلة الرغبة مع إمكانه، يقال: كسل كسمع يكسل: فتر وتثاقل وتواني عما لا ينبغي أن يتواني عنه (وَمِنْ سُوءِ الْكِبَرِ) قال النووي: قال القاضي: رويناه «الكبر» بإسكان الباء وفتحها، فالإسكان بمعنى: التعاطف على الناس، والفتح بمعنى: الهرم والخرف والرد إلى أرذل العمر كما في الحديث الآخر.

قال القاضي: وهذا أظهر وأشهر مما قبله. قال: وبالفتح ذكره الهروي، وبالوجهين ذكره الخطابي وصوب الفتح، وتعضده رواية النسائي: «وسوء العمر». انتهى.

(أَوْ الْكُفْرِ) شك من الراوي، وفي «جامع الأصول»: «والكفر» أي: بالواو بدل «أو» أي: من سوء الكفر؛ أي: من شر ما فيه الكفر أو الكفران. وقال القاري: أي:

(١) أخرجه الترمذي (٣٧١٦) وأبو داود (٥٠٩٠) وابن ماجه (٤٠٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (٧٠٨٤) وأبو داود (٥٠٧٣) والترمذي (٣٧١٨).

من شر الكفر وإثمه وشؤمه، أو المراد بالكفر الكفران.

(وَفِي رِوَايَةٍ) أي: لأبي داود **(مِنْ سُوءِ الْكِبَرِ)** بفتح الباء؛ أي: كبر السن **(وَالْكِبَرِ)** بسكونها؛ أي: التكبر عن الحق **(رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ)** أي: عذاب كائن في النار **(وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ)** أي: ما يقول في المساء من الذكر المذكور **(أَيْضًا)** أي: إلا أنه يقول: **(أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ اللَّهُ)** بدل «أمسينا وأمسى الملك لله» ويبدل اليوم بالليلة، فيقول: رب أسألك خير ما في هذا اليوم، ويذكر الضمائر بعده.

٢٣٩٣ [وَعَنْ بَعْضِ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهَا فَيَقُولُ: قُولِي حِينَ تُصْبِحِينَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ حَفِظَ حَتَّى يُمِيتَ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمِيتُ حَفِظَ حَتَّى يُصْبِحَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ بَعْضِ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ) الحافظ في «التقريب»: لم أقف على اسمها ولكن صحابييات؛ أي: فلا يضر جهالة اسمها **(فَيَقُولُ)** الفاء تفسيرية **(سُبْحَانَ اللَّهِ)** هو علم للتسبيح، منصوب على المصدرية تقديره: سبّحت الله سبحانه.

[وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ إِلَى ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٧ - ١٩] أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمِيتُ أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي لَيْلَتِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْ أَبِي عِيَّاشٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَانَ لَهُ عِدْلُ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَكُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَحُطَّ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ وَرُفِعَ لَهُ

عَشْرَ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ فِي حِرْزٍ مِنَ الشَّيْطَانِ حَتَّى يُمِيسَ، وَإِنْ قَالَهَا إِذَا أَمْسَى كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ، قَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: فَرَأَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرَى النَّاسُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا عِيَّاشٍ يُحَدِّثُ عَنْكَ بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: صَدَقَ أَبُو عِيَّاشٍ - رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْ أَبِي عِيَّاشٍ) بتشديد التحتانية وآخره معجمة. وقيل: ابن أبي عياش، وقيل: ابن عائش. قال الحافظ في «التقريب»: والصواب الأول. وقال في «تهذيب التهذيب»: أبو عياش الزرقى. وقيل: ابن أبي عياش. وقيل: ابن عائش، وقيل غير ذلك **(مَنْ قَالَ)** شرطية **(إِذَا أَصْبَحَ)** ظرفية **(لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ)** أي: على وجه الاختصاص حقيقة، وإن وجدا في الجملة لغيره صورة، زاد بعده في رواية ابن السني: «يحيي ويميت وهو حي لا يموت» **(كَانَ)** جواب الشرط أي: لمن قال: ذلك المقال **(عِدْلُ رَقَبَةٍ)** أي: مثل إعتاقها، وهو بفتح العين وكسرهما روايتان بمعنى المثل، وقيل بالفتح: المثل من غير الجنس، وبالكسر من الجنس، وعلى هذا فالفتح ها هنا أظهر، وقيل بالعكس **(مِنْ وَلَدٍ إِسْمَاعِيلٍ)** صفة «رقبة» وهو بفتح الواو واللام وبضم فسكون.

٢٣٩٦ - [وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُسْلِمٍ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَسَرَّ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَنْصَرَفْتُ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَقُلْتُ قَبْلَ أَنْ تُكَلِّمَ أَحَدًا: اللَّهُمَّ أَجِرْنِي مِنَ النَّارِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ، ثُمَّ مِتَّ فِي لَيْلَتِكَ كُتِبَ لَكَ جَوَازٌ مِنْهَا، وَإِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ فَقُلْ كَذَلِكَ، فَإِنَّكَ إِنْ مِتَّ فِي يَوْمِكَ كُتِبَ لَكَ جَوَازٌ مِنْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ

(١) أخرجه أحمد (١٦٦٣٣) وأبو داود (٥٠٧٧) وابن ماجه (٣٨٦٧) والطبراني (٤٠٩٢) وابن أبي شيبة (٢٩٢٩٠) والنسائي في «الكبرى» (٩٨٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٥٣/٧) وأحمد (١٨٠٨٣) وأبو داود (٥٠٧٩) والنسائي في «الكبرى» (٩٩٣٩) وابن السني (١٣٨) وأبو نعيم في «المعرفة» (٢٠٩٨).

يُمَسِّي وَحِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ
وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي وَآمِنْ رَوْعَاتِي، اللَّهُمَّ احْفَظْنِي
مِنْ بَيْنِ يَدَيْ وَمِنْ خَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ
أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي. قَالَ وَكِيعٌ: يَعْنِي: الْخُسْفَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ
أَصْبَحْنَا نُشْهِدُكَ، وَنُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ وَمَلَائِكَتَكَ وَجَمِيعَ خَلْقِكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ، لَا
إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا أَصَابَ
فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبٍ، وَإِنْ قَالَهَا حِينَ يُمَسِّي غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا أَصَابَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنْ
ذَنْبٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

من الإشهاد؛ أي: نجعلك شاهداً على إقرارنا بوحدانيتك في الألوهية
والربوبية، وهو إقرار للشهادة وتأكيد وتجديد لها في كل صباح ومساء، وعرض من
أنفسهم أنهم ليسوا عنها غافلين، وقوله: «أصبحنا ونشهد» بصيغة الجمع للترمذي، وفي
أبي داود: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ وَأَشْهَدُكَ حَمَلَةَ عَرْشِكَ» **(وَمَلَائِكَتَكَ)** بالنصب عطف
على ما قبله تعميماً بعد تخصيص **(وَجَمِيعَ خَلْقِكَ)** أي: مخلوقاتك تعميم آخر **(أَنَّكَ)**
بفتح الهمزة، أي: على شهادتنا واعترافنا **(أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ)** هذا لفظ أبي داود، وفي
الترمذي «بأنك

(إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ) قال القاري: استثناء مفرغ مما هو جواب محذوف للشرط
المذكور؛ أي: الذي قال فيه ذلك الذكر تقديره: ما قال قائل هذا الدعاء إلا غفر له، أو
من قال ذلك لم له شيء من الأحوال إلا هذه الحالة العظيمة من المغفرة

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩١٦) وأبو داود (٥٠٧٦) وأحمد (٤٨٨٩) وابن ماجه (٤٠٠٤)
وابن حبان (٢٤١).

أخرجه أبو داود (٥٠٧٨) والترمذي (٣٥٠١) والنسائي في «الكبرى» (٩٨٣٨) وابن
(٩٧/٥٨).

الجسيمة، فعلى هذا «من» في «من قال» بمعنى «ما» النافية، ويمكن أن تكون زائدة. انتهى.

وقد حسن هذا الحديث الحافظ ابن حجر في «أمالي الأذكار» كما أورده عنه ابن علان الصديقي في «الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية» (١٠٥/٣، ١٠٦).

٢٣٩٩ - [وَعَنْ ثُوبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَقُولُ إِذَا أَمْسَى وَإِذَا أَصْبَحَ ثَلَاثًا: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُرْضِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ].

[وَعَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَجْمَعُ عِبَادَكَ أَوْ تَبْعَثُ عِبَادَكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

٢٤٠١ - [وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنِ الْبَرَاءِ] .

٢٤٠٢ - [وَعَنْ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْقُدَ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ عَلِيٍّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ مَضْجَعِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَاتِكَ الثَّامَةِ مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ الْمَغْرَمَ وَالْمَأْتَمَ، اللَّهُمَّ لَا يَهْزِمُ جُنْدُكَ وَلَا يَخْلِفُ وَعْدُكَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، سُبْحَانَكَ وَيَحْمَدُكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(كَانَ يَقُولُ عِنْدَ مَضْجَعِهِ) اسم مكان؛ أي: عند اضطجاعه في مضجعه أو اسم

(١) أخرجه أحمد (١٨٩٨٨) والترمذي (٣٣٨٩) وأبو داود (٥٠٧٢) والنسائي في «الكبرى» (١٠٤٠٠) والحاكم (١٩٠٥).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٢٥) والترمذي (٣٧٢٦).

(٣) أخرجه أحمد (٤٣١٣) والبيهقي في «شرح السنة» (٩٧/٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٥٠٤٧).

(٥) أخرجه أبو داود (٥٠٥٢) والنسائي في «الكبرى» (٧٧٣٢).

زمان أو مصدر **(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ)** أي: بذاتك والوجه يعبر به عن الذات كما في قوله تعالى: **﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾** [القصص: ٨٨] **(وَكَلِمَاتِكَ الثَّامَّة)** أي: الكمالات في إفادة ما ينبغي، وهي أسماؤه وصفاته أو آياته القرآنية **(مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتَيْهِ)** أي: هو في قبضتك وتصرفك كقوله تعالى: **﴿مَا مِنْ دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾** [هود: ٥٦] وهي عبارة عن القدرة؛ أي: من شر جميع الأشياء؛ لأنه على كل شيء قدير أي: تزيل وتدفع **(الْمُغْرَم)** مصدر وضع موضع الاسم، والمراد مغرم الذنوب والمعاصي، وقيل: المغرم كالغرم الدين.

قال التوربشتي: الغرم والمغرم ما ينوب الإنسان في ماله من ضرر بغير جناية منه، وكذلك ما يلزمه أداؤه، ومنه الغرامة والغريم الذي عليه الدين والأصل فيه الغرام، وهو الشر الدائم والعذاب، والمراد من المغرم ما يلزم به الإنسان من غرامة أو يصاب به في ماله من خسارة، وما يلزمه كالدين، وما يلحق به من المظالم **(وَالْمَأْتَم)** أي: ما يَأْتُم به الإنسان، أو هو الإثم نفسه وضعاً للمصدر موضع الاسم **(لَا يُهْزَمُ)** بصيغة المجهول؛ أي: لا يغلب ولو في عاقبة الأمر **(وَلَا يُخْلَفُ وَعَدُكَ)** بصيغة المجهول من الإخلاف ورفع وعدك **(وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجُدُّ)** الجد بفتح الجيم وفسر بالغنى وعليه الأكثرون. قال ابن الأثير: الجد: البخت، وقيل: الغنى؛ أي: لا ينفع المبخوت والمسعود حظه وغناه للذان هما منك، إنما ينفعه العمل والطاعة والإخلاص، انتهى.

(سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ) أي: أجمع بين تنزيهك وتحميدك.

٢٤٠٤ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ حِينَ يَأْوِي إِلَى فِرَاشِهِ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ، أَوْ عَدَدَ رَمْلِ عَالِجٍ، أَوْ عَدَدَ وَرَقِ الشَّجَرِ، أَوْ عَدَدَ أَيَّامِ الدُّنْيَا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.]

[وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ يَقْرَأُ سُورَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا وَكَّلَ بِهِ مَلَكًا فَلَا يَفْرُبُهُ شَيْءٌ يُؤْذِيهِ حَتَّى يَهَبَ مَتَى هَبَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَلَّتَانِ لَا يُحْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، أَلَا وَهُمَا يَسِيرٌ، وَمَنْ يَعْمَلُ بِهِمَا قَلِيلٌ: يُسَبِّحُ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا وَيَحْمَدُهُ عَشْرًا وَيُكَبِّرُهُ عَشْرًا، قَالَ: فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعْقِدُهَا بِيَدِهِ، قَالَ: فَتِلْكَ خَمْسُونَ وَمِائَةٌ بِاللِّسَانِ وَالْأَلْفُ وَخَمْسِمِائَةٌ فِي الْمِيزَانِ، وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ تُسَبِّحُهُ وَتُكَبِّرُهُ وَتَحْمَدُهُ مِائَةً، فَتِلْكَ مِائَةٌ بِاللِّسَانِ وَالْأَلْفُ فِي الْمِيزَانِ، فَأَيُّكُمْ يَعْمَلُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَلْفَيْنِ وَخَمْسِمِائَةِ سَبْعَةٍ، قَالُوا: وَكَيْفَ لَا نُحْصِيهَا؟ قَالَ: يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ، فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا اذْكُرْ كَذَا حَتَّى يَنْفَتِلَ، فَلَعَلَّهُ أَلَّا يَفْعَلَ، وَيَأْتِيهِ وَهُوَ فِي مَضْجَعِهِ فَلَا يَزَالُ يُنَوِّمُهُ حَتَّى يَنَامَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: خَصَلَتَانِ أَوْ خَلَّتَانِ لَا يُحَافِظُ عَلَيْهِمَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَكَذَا فِي رِوَايَتِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَالْأَلْفُ وَخَمْسِمِائَةٌ فِي الْمِيزَانِ» قَالَ: «وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ، وَيَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» وَفِي أَكْثَرِ نُسَخِ «المصابيح» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ .

بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام؛ أي: خصلتان كما صرح بذلك في بعض روايات الحديث **يُحْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ** أي: لا يُؤَاطِبُ عليهما. قيل: والأظهر أنه ليس المراد إجراء هذه الألفاظ على اللسان فقط، بل التذكر والتمعن في فهم معانيها **(إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ)** أي: مع الناجين. وقيل: أي: مع السابقين، وإلا فإنه

(١) أخرجه أحمد (١٧١٧٣) والترمذي (٣٤٠٧) والطبراني (٧١٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٢٦) والترمذي (٣٧٣٩) وأبو داود (٥٠٦٥) والنسائي (١٣٤٨) وابن ماجه (٩٢٦) والحميدي (٢٦٥/١) وابن حبان (٢٠١٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٣).

يدخل الجنة كل مؤمن شاء تعالى، وإن كان بعد أمد، والاستثناء مفرغ، وفيه بشارة عظيمة بحسن الخاتمة للمواظب على هذه الأذكار.

(أَلَا) بالتخفيف حرف تنبيه أي: الخصلتان، وهما الوصفان، كل واحد منهما **(يَسِيرٌ)** أي: سهل خفيف؛ لعدم صعوبة العمل بهما على من يسره الله **يَعْمَلُ بِهِمَا** أي: على وصف المداومة عددهم؛ أي: نادر لعزة التوفيق، وجملة التنبيه معترضة لتأكيد التحضيض على الإتيان بهما، والترغيب في المداومة عليهما، والظاهر أن الواو في «وهما» للحال، والعامل فيه التنبيه. قاله القاري.

(يُسَبِّحُ اللَّهَ) بأن يقول: سبحان الله، وهو بيان لإحدى الخلتين، والضمير للرجل المسلم **(فِي دُبُرٍ)** بضم دالين؛ أي: **(كُلِّ صَلَاةٍ)** أي: مكتوبة كما في رواية أحمد (٢/ ١٦٢) **(عَشْرًا)** أي: من المرات **(وَيَحْمَدُهُ)** بأن يقول: الحمد لله بأن يقول: الله أكبر **(قَالَ)** أي: ابن عمرو **(يَعْقِدُهَا)** أي: العشرات أي: بأصابعها أو بأناملها أو بعقدها، والمراد: يضبط الأذكار المذكورة ويحفظ عددها أو يعقد لأجلها بيده.

(قَالَ) أي: النبي ﷺ: **(فَتِلْكَ)** أي: العشرات الثلاث دبر كل صلاة من الصلوات الخمس **(خَمْسُونَ وَمِائَةً)** أي: في يوم وليلة حاصلة من ضرب ثلاثين في خمسة؛ أي: مائة وخمسون حسنة **(بِاللِّسَانِ)** أي: بمقتضى نطقه في العدد **وخمسمائة في الميزان)** لأن كل حسنة بعشر أمثالها على أقل مراتب المضاعفة الموعودة في الكتاب والسنة **(وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ)** وهذا بيان للخلعة الثانية **(تُسَبِّحُهُ وَتُكَبِّرُهُ وَتَحْمَدُهُ مِائَةً)** أي: مائة مرة؛ يعني: يسبح وثلاثين، وأربعًا وثلاثين، ويحمده ثلاثًا وثلاثين، فيكون عدد المجموع مائة، يدل على ذلك رواية النسائي وابن السني: «وإذا أوى أحدكم إلى فراشه أو مضجعه يسبح ثلاثًا وثلاثين، ويحمد ثلاثًا وثلاثين، ويكبر أربعًا وثلاثين» ولأبي داود: «ويكبر أربعًا وثلاثين أخذ ويحمد ثلاثًا وثلاثين، ويسبح ثلاثًا وثلاثين».

أي: المائة من أنواع الذكر أي: مائة أي: ألف

حسنة على جهة المضاعفة **(فَأَيُّكُمْ يَعْمَلُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَلْفَيْنِ وَخَمْسِمِائَةِ سَيِّئَةٍ)** كذا عند أحمد، والنسائي، وابن ماجه، والبخاري في «الأدب المفرد» وفي الترمذي: «ألفي وخمسمائة سيئة» وفي «الحميدي»: «ألفي سيئة وخمسمائة سيئة» قال القاري: الفاء جواب شرط محذوف، وفي الاستفهام نوع إنكار؛ يعني: إذا حافظ على الحصلتين وحصل سن وخمسمائة حسنة في يوم وليلة، فيعفي عنه بعدد كل حسنة سيئة كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤] فأيكم يأتي بأكثر من هذا من السيئات في يومه وليلته حتى يصير معفوًا عنه، فما لكم تأتون بهما ولا تحصونهما؟! انتهى.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَنَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، فَمِنْكَ وَحَدَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَلَكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ آدَى شُكْرَ يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمَسِّي فَقَدْ آدَى شُكْرَ لَيْلَتِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، أَقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ وَأَغْنِنِي مِنَ الْفَقْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.]

[وَعَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ الْأَنْمَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَضَعْتُ جَنِي لَكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَأَخْسِئْ شَيْطَانِي، وَفَكَ

- (١) أخرجه أبو داود (٥٠٧٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣٦٨) والنسائي في «الكبرى» (٩٨٣٥).
- (٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٢٣) ومسلم (٧٠٦٤) وأبو داود (٥٠٥٣) والترمذي (٣٨١٨) وأحمد (٩١٩٥) وابن ماجه (٤٠٠٦) وابن حبان (٥٥٣٥).

رَهَانِي، وَاجْعَلْنِي فِي النَّدِيِّ الْأَعْلَى . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ) ويقال: أبو زهير مصغراً **(الْأَنْمَارِيُّ)** بفتح الهمزة وسكون النون، ويقال: النميري بالتصغير، صحابي سكن الشام يعرف اسمه، وقيل: يحيى بن نفير، روى عن النبي ﷺ في القول: «إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ» وعنه خالد بن معدان وغيره **(كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ)** بفتح الميم والحيم؛ أي: موضع ضجوعه؛ يعني: استقر فيه لينام **(بِسْمِ اللَّهِ وَضَعْتُ جَنْبِي لِلَّهِ)** كذا في جميع النسخ من «المشكاة» وهكذا نقله ابن الأثير في «جامع الأصول» وفي «المصابيح» بدون «لله» وكذا في «الأذكار» و«الحسن» قال القاري: فوضعت متعلق الجار، ويحتمل على الأول أيضاً أن يتعلق بقوله: «وضعت» أي: باسم الله وضعت جنبي حال كون وضعه أي: للتقوى على عبادته **(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي)** المراد به ذنبه اللائق بذاته الشريفة أو وقع تعليماً لأئمه **(وَأَخْسِئْ شَيْطَانِي)** أي: اجعله خاسئاً؛ أي: مطروداً، وهو بوصل الهمزة وفتح السين من: خسأت الكلب، والمعنى: اجعله مطروداً عني كالكلب المهين.

قال الطيبي: أضافه إلى نفسه؛ لأنه أراد به قرينه من الجن، أو أراد الذي يقصد إغواءه ويبغي غوايته؛ أي: من شياطين الإنس والجن بضم الفاء وتشديد الكاف المفتوحة، ويجوز ضمها وكسرها الراء كسهام؛ أي: خلص نفسي ورقبتي عن كل حق علي، وأصل الفك: الفصل بين الشَّيْئَيْنِ وتخليص بعضهما من بعض **(وَاجْعَلْنِي فِي النَّدِيِّ الْأَعْلَى)** الندي: بفتح النون وكسر الدال وتشديد النادي.

الجزري: الندي النادي، وهو المجلس يجتمع فيه القوم، فإذا تفرقوا عنه فليس بناد ولا ندي، والمراد بالندي الأعلى مجتمع الملائكة المقربين، ولهذا وصفه بالعلو.

المشكاة/ الجزء الثامن

وقال الخطابي: الندي القوم المجتمعون في مجلس، ومثله النادي وجمعه: أندية، قال: ويريد بالندي الأعلى: الملاء الأعلى من الملائكة. انتهى.

وقيل: الندي أصله المجلس، والمعنى: اجعلني من القوم المجتمعين، ويريد بالأعلى: الملاء الأعلى، وهم الملائكة أو من أهل الندي إذا أريد به المجلس، وهذا دعاء يجمع خير الدنيا والآخرة، فتأكد المواظبة عليه كلما أريد النوم، وهو من أجل الأدعية المشروعة عنده على كثرتها.

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانِي وَأَوَانِي وَأَطْعَمَنِي وَسَقَانِي، وَالَّذِي مَنَّ عَلَيَّ فَأَفْضَلَ، وَالَّذِي أَعْطَانِي فَأَجْزَلَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، اللَّهُمَّ رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ وَإِلَهُ كُلِّ شَيْءٍ أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: شَكَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَنَا مِنَ اللَّيْلِ مِنَ الْأَرَقِّ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلِ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْتَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ وَمَا أَقْلَلْتَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَصْلَلْتَ، كُنْ لِي جَارًا مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ كُلِّهِمْ جَمِيعًا أَنْ يَفْرُطَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ، أَوْ أَنْ يَبْغِيَ عَلَيَّ، عَزَّ جَارُكَ وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ، وَالْحُكْمُ بِنُ ظَهْرِ الرَّاوي قَدْ تَرَكَ حَدِيثَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ].

٢٤١٢ [عَنْ أَبِي مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الْيَوْمِ، فَتَحَهُ وَنَصْرَهُ، وَنُورَهُ وَبَرَكَتَهُ وَهُدَاهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهُ، ثُمَّ إِذَا أَمْسَى

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٦٠) وأحمد (٦١٢٦) وابن حبان (٥٥٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٦٥).

فَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(عَنْ أَبِي مَالِكٍ) الأشعري (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الْيَوْمِ، فَتَحَهُ) أي: الظفر على المقصود (وَنَصْرَهُ) أي: النصر على العدو (وَنُورَهُ) بتوفيق العلم والعمل (وَبَرَكَتَهُ) بتيسير الرزق الحلال الطيب (وَهِدَاةً) أي: الثبات على متابعة الهدى ومخالفة الهوى. وقال الطيبي: قوله: فتحه وما بعده بيان لقوله: «خير هذا اليوم» والفتح هو الظفر بالتسلط صلحاً أو قهراً، والنصر الإعانة والإظهار على العدو وهذا أصل معناهما ويمكن التعميم فيهما يعني فيفيد التأكيد (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ) أي: في هذا اليوم (وَشَرِّ مَا بَعْدَهُ) كذا في أكثر نسخ «المشكاة»، وهكذا في أبي داود، وكذا نقله الجزري في «الحصن الحصين» و«جامع الأصول» والنووي في «الأذكار»، ووقع في بعض النسخ: «ومن شر ما بعده» بزيادة «من» واكتفى به عن سؤال خير ما بعده إشعاراً بأن درء المفساد أهم من جلب المنافع (ثُمَّ إِذَا أَمْسَى فَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ) بأن يقول: أمسينا وأمسى وخير هذه الليلة، ويؤنث الضمائر.

- [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنِّي أَسْمَعُكَ تَدْعُو كُلَّ عَدَاةٍ: اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي بَدَنِي، اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي سَمْعِي، اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي بَصَرِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، تُكْرِرُهَا ثَلَاثًا حِينَ تُصْبِحُ وَثَلَاثًا حِينَ تُمَسِي، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِنَّ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَسْتَنَّ بِسُنَّتِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

٢٤١٤ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالْكَبْرِيَاءُ وَالْعَظَمَةُ لِلَّهِ، وَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا سَكَنَ فِيهِمَا لِلَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَوَّلَ هَذَا النَّهَارِ صَلَاحًا وَأَوْسَطَهُ نَجَاحًا وَآخِرَهُ فَلَاحًا، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ . ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَذْكَارِ» بِرِوَايَةِ ابْنِ السَّيِّ.

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٨٤) والطبراني (٣٤٥٣) وفي «الشاميين» (١٦٧٥) والديلمي (١٨٤٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٩٠) وأحمد (٢٠٤٤٦) والطيالسي (٨٦٨) وابن أبي شيبه (٢٩١٨٤).

(٣) ذكره النووي في «الأذكار» (٢٣).

[وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَزَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ أَصْبَحَ أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ وَكَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَعَلَى دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَعَلَى مِلَّةِ آبَائِنَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ].

باب الدعوات في الأوقات

الفصل الأول

[عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَكَدْ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(يَأْتِي أَهْلَهُ) أي: حين الجماع، قال القاري: ولعله يقولها في قلبه أو عند انفصاله؛ لكرهه ذكر الله في حال الجماع بالإجماع (قَالَ: اللَّهُ) أفاد الكرمانى أنه رأى في نسخة قرئت على الفربري، قيل لأبي عبد البخاري: من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية؟ قال: نعم (اللَّهُمَّ) أي: يا الله (جَنِّبْنَا) تشديد النون، من جنب الشيء يجنبه تجنيبًا إذا أبعد منه (الشَّيْطَانَ) أي: أبعد عنا وهو مفعول ثانٍ (وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا) أي: حينئذٍ من الولد، وصيغة الماضي للتفأول وتحقيق الرجاء، وهو في محل النصب، على أنه مفعول ثانٍ، وأطلق «مَا» على من يعقل؛ لأنها بمعنى شيء كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ [آل عمران: ٣٦] وقال العيني: كلمة «ما» موصولة، والعائد محذوف تقديره: الذي رزقناه، وقول من قال من الشارحين «ما» ها هنا بمعنى: شيء ليس بشيء.

(فَإِنَّهُ) علة للجزاء المحذوف؛ أي: الشأن (إِنْ يُقَدَّرُ) بالبناء للمفعول (بَيْنَهُمَا) أي: بين الأحد والأهل (وَلَكَدْ) ذكر أو أنثى (فِي ذَلِكَ) أي: الوقت أو الإتيان، والمراد إن كان قدر؛ لأن التقدير أزلى لكن عبر بصيغة المضارعة بالنسبة للتعلق. قاله الحافظ.

(لَمْ يَضُرَّهُ) بفتح الراء وضمها، ويقال: الضم أفصح؛ أي: لم يضر ذلك الولد

أخرجه البخاري (٣١٠٩) ومسلم (١٤٣٤) وأبو داود (٢١٦١) والترمذي (١٠٩٢) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٢٥٩٧) وابن ماجه (١٩١٩) وابن حبان (٩٨٣) والطيالسي (٢٧٠٥).

المشكاة/ الجزء الثامن

(شَيْطَانٌ) أي: من الشياطين قيل نكَّره بعد تعريفه أولاً؛ لأنه أراد في الأول الجنس، وفي الآخر إفراده على سبيل الاستغراق والعموم، ويجوز أن يراد بالأول إبليس وبالثاني أعم أو بالثاني سائر أعوانه. كذا في «المرقاة».

[وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ، وَرَبُّ الْأَرْضِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ عِنْدَهُ جُلُوسٌ، وَأَحَدُهُمَا يَسُبُّ صَاحِبَهُ مُغْضَبًا قَدْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فَقَالُوا لِلرَّجُلِ: لَا تَسْمَعْ مَا يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ بِمَجْنُونٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدَّيَكَةِ فَاسْلُوا مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكًا، وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الْحِمَارِ، فَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَإِنَّهُ رَأَى شَيْطَانًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ) الصاد (الدَّيَكَةِ) الدال المهملة وفتح التحتانية جمع: ديك، كفيلة جمع: فيل، وهو ذكر الدجاج، وليس المراد حقيقة الجمع؛ لأن سماع واحد كاف، وللديك خصيصة ليست لغيره من معرفة الوقت الليلي، فإنه يقسط أصواته فيها تقسيطًا، لا يكاد يتفاوت، ويوالي صياحه قبل الفجر وبعده، لا يكاد يخطئ سواء طال قصر (فَسَلُّوا الله) بنقل الهمزة، وروي بإثباته؛ أي:

(١) أخرجه البخاري (٦٣٤٦) ومسلم (٧٠٩٧) والترمذي (٣٧٦٥) وأحمد (٢٠٤٣) وابن ماجه

(٢) أخرجه البخاري (٣١٠٨) ومسلم (٢٦١٠) وأبو داود (٤٧٨١) وأحمد (٢٧٢٤٩) والحاكم (٣٦٤٩) وابن حبان (٥٧٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٠٣) ومسلم (٧٠٩٦) والترمذي (٣٧٩٣) وأبو داود (٥١٠٤) وأحمد (٨٢٨٥).

فاطلبوا (مِنْ فَضْلِهِ) أي: زيادة إنعامه (فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكًا) بفتح ة إفادة للتعميم.

قال عياض: كأن السبب فيه رجاء تأمين الملائكة على دعائه، واستغفارهم وشهادتهم له بالإخلاص.

ويؤخذ منه استحباب الدعاء عند حضور الصالحين تبركاً بهم سَمِعْتُمْ نَهْيَ الْحِمَارِ أي: صوته المنكر (فَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) أي: اعتصموا بالله منه بأن يقول أحدكم: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو نحو ذلك من صيغ التعوذ.

وقال المناوي: فتعوذوا؛ أي: ندباً بأي كانت، والأولى «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» (فَإِنَّهُ) أي: الحمار (رَأَى شَيْطَانًا) يعني: حضور الشيطان مظنة الوسوسة والطغيان ومعصية الرحمن، فناسب التعوذ لدفع ذلك، قال الطيبي: لعل السر فيه أن الديك أقرب الحيوانات صوتاً إلى الذاكرين الله؛ لأنها تحفظ غالباً أوقات الصلاة، وأنكر الأصوات صوت الحمير، فهو أقربها صوتاً إلى من هو أبعد من

وفيه دلالة على أن الله تعالى خلق للديكة تدرك به النفوس القدسية، كما خلق للحمير والكلاب إدراكاً تدرك به النفوس الشريرة الخبيثة، ونزول الرحمة عند حضور الصالحاء، ونزول الغضب عند حضور أهل المعاصي.

: قال الداودي: ينبغي أن يتعلم من الديك خمسة أشياء: حسن الصوت، والقيام بالسحر، والسخاء، والغيرة، وكثيرة النكاح.

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى السَّفَرِ كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ» [الزخرف: ١٣-١٤] اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنَا عَلَى سَفَرِنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمَنْظَرِ

المشكاة/ الجزء الثامن

وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ، وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ وَزَادَ فِيهِنَّ: آيُبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْخَوْرِ بَعْدَ الْكُورِ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٤٢٢ - [وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا فَقَالَ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٤٢٣ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَقِيتُ مِنْ عَقْرَبٍ لَدَغْتَنِي الْبَارِحَةَ، قَالَ: أَمَا لَوْ قُلْتَ حِينَ أَمْسَيْتَ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» لَمْ تَضُرَّكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٤٢٤ - [وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ وَأَسْحَرَ يَقُولُ: سَمِعَ سَامِعٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ بَلَائِهِ عَلَيْنَا، رَبَّنَا صَاحِبِنَا وَأَفْضَلُ عَلَيْنَا عَائِدًا بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٤٢٥ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيُبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ

(١) أخرجه مسلم (١٣٤٢) وأبو داود (٢٥٩٩) وأحمد (٦٣٧٤) والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٨٢) وابن خزيمة (٢٥٤٢) وابن حبان (٢٦٩٦).

(٢) أخرجه مسلم (٣٣٤٠) والنسائي (٥٥١٥).

(٣) أخرجه مالك (١٧٦٣) ومسلم (٢٧٠٨) والترمذي (٣٤٣٧) وأحمد (٢٧١٦٩) والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٩٤) وابن خزيمة (٢٥٦٦) والطبراني (٦٠٣) والبيهقي (١٠١٠٢).

(٤) أخرجه مالك (١٧٠٦) ومسلم (٢٧٠٩) وأبو داود (٣٨٩٩) وابن حبان (١٠٢٠) وأبو يعلى (٦٦٨٨).

(٥) أخرجه مسلم

سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ مُتَّقٍ عَلَيْهِ].

٢٤٢٦ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ . مُتَّقٍ عَلَيْهِ].

(دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ) أي: في غزوة الخندق (فَقَالَ اللَّهُمَّ) أي: يا الله يا (مُنْزِلَ الْكِتَابِ) من الإنزال، وقيل: من التنزيل، والمراد بالكتاب: القرآن. وقيل: الجنس، فيشمل سائر الكتب المنزلة على الأنبياء (سَرِيعَ الْحِسَابِ) يعني: سريع الحساب.

قال الكرمانى: إما أن يراد به أنه سريع حسابه بمجيء وقته، وإما أنه سريع في الحساب؛ أي: مسرع حساب الخلق يوم القيامة.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ: نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي، فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ طَعَامًا وَوُطْبَةً فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ أَتَى بِتَمْرٍ فَكَانَ يَأْكُلُهُ وَيُلْقِي التَّوَى بَيْنَ أَصْبَعَيْهِ، وَيَجْمَعُ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى - وَفِي رِوَايَةٍ: فَجَعَلَ يُلْقِي التَّوَى عَلَى ظَهْرِ أَصْبَعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى - ثُمَّ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ، فَقَالَ أَبِي وَأَخَذَ بِلِجَامِ دَابَّتِهِ: ادْعُ اللَّهَ لَنَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ وَاعْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

الفصل الثاني

٢٤٢٨ [عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْهَلَالَ قَالَ: اللَّهُمَّ

أخرجه مالك (٩٤٨) والبخاري (١٧٩٧) ومسلم (٣٣٤٣) وأحمد (٤٧٣٧) وأبو داود (٢٧٧٢) وابن حبان (٤٢٤) والبيهقي في «الكبرى» (١٠٦٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٣٣) ومسلم (٤٦٤١) والترمذي (١٧٧٩) وأحمد (١٩٦٤٩) وابن (٢٩٠٢) والحميدي (٧٥٣).

(٣) أخرجه مسلم (٥٤٤٩) وأبو داود (٣٧٣١) وأحمد (١٨١٤٤) والبيهقي في «سننه» (١٤٩٩٢).

أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْيَمْنِ وَالْإِيمَانِ وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قال القاضي: الإهلال في الأصل: رفع الصوت، ثم نقل إلى رؤية الهلال؛ لأن الناس يرفعون أصواتهم إذا رأوه بالإخبار عنه، ولذلك سمي الهلال هلالاً نقل منه إلى طلوعه؛ لأنه سبب لرؤيته ومنه إلى إطلاعه، وهو في الحديث بهذا المعنى؛ أي: أطلعه علينا وأرنا إياه مقترناً بالأمن والإيمان؛ أي: باطنًا، والسلامة والإسلام؛ أي: ظاهرًا، ونبه بذكر الأمن والسلامة على دفع كل مضرة وبالإيمان، والإسلام على جلب كل منفعة على أبلغ وجه وأوجز عبارة (رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ) خطاب للهلال على طريق الالتفات، ولما توسل به لطلب الأمن والإيمان دل على عظم شأن الهلال، فقال ملتفتًا إليه: «ربي وربك الله» تنزيهاً للخالق أن يشارك في تدبير ما خلق، وردًا للأقاويل الداحضة في الآثار العلوية.

وفي الحديث تنبيه على أن الدعاء مستحب عند ظهور الآيات، وتقلب أحوال النيرات، وعلى أن التوجه فيه إلى الرب لا إلى المربوب، والالتفات في ذلك إلى صنع الصانع المصنوع. ذكره التوربشتي.

٢٤٢٩ [عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ رَأَى مُبْتَلًى فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا، إِلَّا لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ كَانَتْ مَا كَانَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

[وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعَمَرُو بْنُ دِينَارٍ الرَّاوي لَيْسَ بِالْقَوِي].

[وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٨٤) وأحمد (١٤١٣)

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٦٠ - ٣٧٦١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤٠٢٥).

وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَحَمَّا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ دَرَجَةٍ، وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ»: «مَنْ قَالَ فِي سُوْقٍ جَامِعٍ يُبَاعُ فِيهِ» بَدَل «مَنْ دَخَلَ السُّوقَ»[.

(مَنْ دَخَلَ السُّوقَ) قال الطيبي: خصّه بالذكر؛ لأنه مكان الغفلة عن ذكر الله والاشتغال بالتجارة، فهو موضع سلطنة الشيطان ومجمع جنوده؛ فالذاكر هناك يحارب الشيطان ويهزم جنوده، فهو خليق بما ذكر من الثواب. انتهى.

(فَقَالَ) أي: سرًّا أو جهراً. قيل: والأفضل الجهر به؛ لأن فيه تذكيراً للغافلين حتى يقولوا مثل قوله، ففيه القول والنفع المتعدي، ولكنه إذا أمن الرياء والسمعة.

قال الطيبي: فمن ذكر الله فيه دخل في زمرة من قال تعالى في حقهم: ﴿رَجُلًا لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٧] **(كَتَبَ)** أي: أثبت له أو أمر بالكتابة لأجله **(أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ)** كناية عن كثرة الثواب، قالوا: وذلك من جهة أنه يدفع عنهم ظلمة الغفلة، وما هم فيه من الزور والأيمان الكاذبة كما يشاهد في الأسواق، ولما كان في ذلك غلظة وشدة وفيهم كثرة كان الأجر أيضاً كثيراً **(وَحَمَّا عَنْهُ)** أي: بالمغفرة، أو أمر بالمحو عن صحيفته **(أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ)** أي: إن كانت وإلا تزداد في الحسنه بقدر ذلك **(وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ)** أي: أمر ببناؤه.

[وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ تَمَامَ التَّعْمَةِ، فَقَالَ: أَي: شَيْءٍ تَمَامُ التَّعْمَةِ؟ قَالَ: دَعْوَةُ أَرْجُو بِهَا الْخَيْرَ، فَقَالَ: إِنَّ مِنْ تَمَامِ التَّعْمَةِ دُخُولَ الْجَنَّةِ وَالْفُورَ مِنَ النَّارِ، وَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ

وَالْإِكْرَامَ، فَقَالَ: قَدْ اسْتُجِيبَ لَكَ فَسَلْ، وَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّبْرَ، فَقَالَ: سَأَلْتَ اللَّهَ الْبَلَاءَ فَسَلْهُ الْعَافِيَةَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

٢٤٣٣ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَعَطُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»].

٢٤٣٤ [وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ أُنِيَ بِدَابَّةٍ لِيَرْكَبَهَا، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الرَّكَابِ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَيْهَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ * وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٣-١٤] ثُمَّ «الْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلَاثًا وَ«اللَّهُ أَكْبَرُ» ثَلَاثًا، سُبْحَانَكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاعْفِرْ لِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، ثُمَّ ضَحِكْتَ، فَقِيلَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَحِكْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ كَمَا صَنَعْتُ، ثُمَّ ضَحِكْتُ فَقُلْتُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِهِ إِذَا قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، يَقُولُ: يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ غَيْرِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَدَّعَ رَجُلًا أَخَذَ بِيَدِهِ، فَلَا يَدْعُهَا حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ يَدْعُ يَدَ النَّبِيِّ ﷺ وَيَقُولُ: أَسْتَودِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ وَآخِرَ عَمَلِكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا لَمْ يُذَكَّرْ: وَآخِرَ عَمَلِكَ].

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٧٠) وأحمد (٢٢٦٦٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٦٢).

(٣) أخرجه أحمد (٧٦٤) والترمذي (٣٧٧٨) وأبو داود (٢٦٠٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٦٠٠) والترمذي (٣٤٤٣) وقال: حسن صحيح غريب، وأحمد (٤٥٢٤) وابن

ماجه (٢٨٢٦) والحاكم (٢٤٧٥).

- [وَعَنْ عَبْدِ الْخَطَّيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَوْدِعَ الْجَيْشَ قَالَ: أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكُمْ وَأَمَانَتَكُمْ وَخَوَاتِيمَ أَعْمَالِكُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

بفتح الخاء المعجمة وسكون المهملة هو: أبو موسى عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين بن عمرو بن الحارث بن خطمة الأوسي الأنصاري، صحابي صغير شهد الحديبية وهو صغير. كذا في «التهذيب».

وقال الخرجي: شهدها وهو ابن سبع عشرة سنة، وشهد الجمل وصفين مع علي، ولي الكوفة لابن الزبير، وكان الشعبي كاتبه.

(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَوْدِعَ الْجَيْشَ) أي: العسكر المتوجه العدو، (وَخَوَاتِيمَ أَعْمَالِكُمْ) فيه مقابلة الجمع بالجمع.

٢٤٣٧ - [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ سَفَرًا فَرَّوْذَنِي، قَالَ: رَوِّدَكَ اللَّهُ التَّقْوَى، قَالَ: زِدْنِي، قَالَ: وَغَفَرَ ذَنْبَكَ، قَالَ: زِدْنِي بِأَيِّ أَنْتَ وَأَيُّي، قَالَ: وَيَسِّرْ لَكَ الْخَيْرَ حَيْثُمَا كُنْتَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسَافِرَ فَأَوْصِنِي، قَالَ: عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ، فَلَمَّا وَلَّى الرَّجُلُ قَالَ: اللَّهُمَّ اطْوِلْ لَهُ الْأَرْضَ وَهَوِّنْ عَلَيْهِ السَّفَرَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَافِرًا فَقَبِلَ اللَّيْلُ قَالَ: يَا أَرْضُ رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ وَشَرِّ مَا فِيكَ، وَشَرِّ مَا خَلَقَ فِيكَ، وَمِنْ شَرِّ

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٠٣) وابن السني (ص ١٦١) والحاكم (٩٨/ ٢) وسكت عليه هو والذهبي.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٤٤) وقال: حسن غريب، وابن خزيمة (٢٥٣٢) والحاكم (٢٤٧٧) والضياء (١٥٩٧) وقال: إسناده حسن.

(٣) أخرجه أحمد (٨٢٩٣) والترمذي (٣٤٤٥) وقال: حسن، وابن ماجه (٢٧٧١) وابن حبان (٢٦٩٢) والحاكم (٢٤٨١) والبيهقي (١٠٩٣) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٢١) وابن خزيمة (٢٥٦١).

مَا يَدْبُ عَلَيْكَ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَسَدٍ وَأَسْوَدَ وَمِنْ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ، وَمِنْ شَرِّ سَاكِنِ
الْبَلَدِ، وَمِنْ وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٤٤٠ [وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضْدِي
وَنَصِيرِي، بِكَ أَحُولُ وَبِكَ أَصُولُ وَبِكَ أَقَاتِلُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

(اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضْدِي) بفتح المهملة وضم المعجمة؛ أي: معتمدي في جميع الأمور
سيما في الحرب، فلا أعتد على غيرك، أو أنت قوتي أتقوى وأعتضد بك، كما يتقوى
الشخص بعضده.

قال القاضي: العَضْد يعتمد عليه، ويثق به المرء في الحرب وغيره من الأمور.
وقال الطيبي: العَضْد كناية عما يعتمد عليه، ويثق المرء به في الخير وغيره من
القوة، أو أنت ناصري ومعيني، ففي «القاموس»: العَضْد بالفتح وبالضم وبالكسر
وككتف وندس وعنق: ما بين المرفق إلى الكتف، والعَضْد: الناصر والمعين، وهم
عضدي وأعضادي (وَنَصِيرِي) أي: ناصري ومعيني (بِكَ أَحُولُ) بجاء مهملة من
الحول، وهو الحيلة، والحول: الحركة، وقيل: معناه: المنع والدفع؛ فمعناه لا أمنع ولا أدفع
إلا بك. بصاد مهملة؛ أي: أحمل على العدو حتى أغلبه وأستأصله، ومنه
الصولة بمعنى الحملة والحمل، والصائل بمعنى: الحامل أي: بحولك وقوتك
وعونك ونصرتك أي: أعداءك حتى لا يبقى إلا مسلم أو مسلم.

[وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَافَ قَوْمًا قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَجْعَلُكَ
فِي نُحُورِهِمْ وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٠٣) والنسائي في «الكبرى» (٧٨٦٢) وابن خزيمة (٢٥٧٢) والحاكم (١٦٣٧)
والبيهقي (١٠١٠١) والطبراني في «الشاميين» (٩٦٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦٣٤) والترمذي (٣٩٣٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٢٥١) وأبو داود (١٥٣٩) والبيهقي في «سننه» (١٠٦٢٤).

قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نَزِلَّ أَوْ نَصِلَّ، أَوْ نَظْلِمَ أَوْ نُظْلَمَ، أَوْ يُجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيْنَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهَ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: مَا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَيْتِي قَطُّ إِلَّا رَفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزِلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ] .

٢٤٤٣ [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ: يُقَالُ لَهُ حِينَئِذٍ: هُدَيْتَ وَكُفِّيتَ وَوُقِفْتَ، فَيَتَنَحَّى لَهُ الشَّيْطَانُ، وَيَقُولُ لَهُ شَيْطَانٌ آخَرُ: كَيْفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَدْ هُدِيَ وَكُفِّي وَوُقِفَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: لَهُ الشَّيْطَانُ].

٢٤٤٤ [وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلِجِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ، بِسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا، وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا، وَعَلَى اللَّهِ رَبَّنَا تَوَكَّلْنَا، ثُمَّ لَيْسَلَمَ عَلَى أَهْلِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٢٤٤٥ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَّقَا الْإِنْسَانَ إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: بَارَكَ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

٢٤٤٦ [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَوْ اشْتَرَى خَادِمًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٩٦) والترمذي (٣٧٥٥) وأحمد (٢٧٢٧٤) وابن ماجه (٤٠١٧) والنسائي (٥٥٠٣) والحميدي (٣٢٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٩٥) والترمذي (٣٤٢٦) والنسائي في «الكبرى» (٩٩١٧) وابن السني (١٧٧) وابن حبان (٨٢٢) والبيهقي (١٠٩٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٠٩٦) والطبراني (٣٤٥٢) وفي «مسند الشاميين» (١٦٧٤).

(٤) أبو داود (٢١٣٢) والترمذي (١١١٤) وأحمد (٩١٩٢) وابن ماجه (١٩٨٠) والدارمي (٢٢٢٩) والبيهقي في «سننه» (١٤٢١٤).

عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَمِنْ شَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَأْخُذْ بِذُرْوَةِ سَنَامِهِ وَلْيَقْلُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْمَرْأَةِ وَالْحَادِمِ: ثُمَّ لِيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

[وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعَاؤُ الْمَكْرُوبِ: اللَّهُمَّ رَحْمَتِكَ أَرْجُو، فَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ) بفتح الباء وسكون الكاف آخره تاء **(دَعَاؤُ الْمَكْرُوبِ)** أي: الواقع في الكرب؛ يعني: المغموم المحزون، والكرب ما يدهم المرء مما يأخذ بنفسه وبغمه ويحزنه؛ أي: الدعوات النافعة المزيله لكربه، وسماه: «دعوات» لاشتماله على معاني جملة.

قال في «اللمعات»: جمعها لاشتمال المذكور على معاني جملة ودعوات متعددة؛ قوله: **(رَحْمَتِكَ أَرْجُو)** بمعنى ارحمني، ولا أرجو إلا رحمتك **(فَلَا تَكِلْنِي)** بفتح التاء وكسر الكاف ٠٠ باب ضرب؛ أي: لا تتركني ولا تفوضني، وأصله جعل الغير وكيلًا لإنجاح أموره **(إِلَى نَفْسِي)** فإنها أعدى لي من جميع أعدائي، وإنها عاجزة لا تقدر على قضاء حوائجي **(طَرْفَةَ عَيْنٍ)** بفتح الطاء وسكون الراء؛ أي: مقدار إطباق أحد الجفنين على الآخر؛ يعني: تفوض أمري إلى نفسي لحظة قليلة قدر ما يتحرك البصر.

قال الطيبي: الفاء في «فلا تكلني» مرتب على قوله: «رحمتك أرجو» فقدم المفعول ليفيد الاختصاص والرحمة عامة، فيلزم تفويض الأمور كلها إلى الله كأنه قيل: فإذا فوضت أمري إليك فلا تكلني إلا نفسي؛ لأنني لا أدري ما صلاح أمري وما فساد، وربما زاولت أمرًا واعتقدت أن فيه صلاح أمري، فانقلب فسادًا وبالعكس،

أخرجه مالك (١١٤٧) وأبو داود (٢١٦٢) وابن ماجه (٢٣٣٧).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٠١) وأبو داود (٥٠٩٠) وأحمد (٢٠٤٤٧) والنسائي في «الكبرى» (١٠٤٨٧) وابن حبان (٩٧٠) والطيلوسي (٨٦٩) وابن أبي شيبة (٢٩١٥٤).

ولما فرغ عن خاصة نفسه، وأراد أن ينفي تفويض أمره إلى الغير ويثبتته لله.

قال: **(وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي)** أي: أمري **(كُلَّهُ)** أي: جميعه، تأكيد لإفادة العموم. وقال

الشوكاني: المراد هنا إصلاح حاله، وما يحتاج إليه من أمره في حياته بعد موته **(إِلَّا أَنْتَ)** قال المناوي: ختمه بهذه الكلمة الحضورية الشهودية إشارة إلى أن الدعاء إنما ينفع المكروب، ويزيل كربه إذا كان مع حضور وشهود، ومن شهد بالتوحيد والجلال مع جمع الهمة وحضور البال، فهو حري بزوال الكرب في الرحمة ورفع الدرجات في العقبى.

قال القاري: هذه فذلكة المقصود لأنها تفيد وحدة المعبود.

٢٤٤٨ - [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو أُمَامَةَ، فَقَالَ: يَا أَبَا أُمَامَةَ مَا لِي أَرَاكَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: هُمُومٌ لَزِمْتَنِي وَدُيُونٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَفَلَا أَعَلَّمْتُكَ كَلَامًا إِذَا أَنْتَ قُلْتَهُ أَذْهَبَ اللَّهُ ﷻ هَمَّكَ وَقَضَى عَنْكَ دَيْنَكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: قُلْ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَالْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ، قَالَ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ ﷻ هَمِّي وَقَضَى عَنِّي دَيْنِي . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٢٤٤٩ - [وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ جَاءَهُ مُكَاتَبٌ فَقَالَ: إِنِّي عَجَزْتُ عَنْ كِتَابَتِي فَأَعِنِّي، قَالَ: أَلَا أَعَلَّمْتُكَ كَلِمَاتٍ عَلَّمْنِيهِنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ جَبَلٍ صِيرَ دَيْنًا آدَاهُ اللَّهُ عَنْكَ، قَالَ: قُلِ: اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ، وَأَغْنِنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّبِهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»].

(جَاءَهُ مُكَاتَبٌ) أي: لغيره، والمكاتب بفتح عبد علق سيده عتقه على

(١) أخرجه أبو داود (١٥٥٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٩١١).

المشكاة/ الجزء الثامن

إعطائه كذا من **(إِنِّي عَجَزْتُ عَنْ كِتَابِي)** الكاف؛ أي: بدؤها،
الذي كاتب به العبد سيده؛ يعني: بلغ وقت أداء مال الكتابة، وليس له مال
أي: بالمال أو بالدعاء بسعة المال.

قال الطيبي: طلب المكاتب المال فعلمه الدعاء إما لأنه لم يكن عنده من
ليعيته، فردّه أحسن رد عملاً بقوله تعالى: **﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ﴾**
[البقرة: ٢٦٣] أو أرشده إشارة إلى أن الأولى والأصلح له أن يستعين بالله لأدائها، ولا
يتكل على الغير، وينصر هذا الوجه قوله: **(وَأَغْنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ)**

(لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ جَبَلٍ صِيرَ دَيْنًا) بفتح والنصب على التمييز. قال
الطيبي: «دَيْنًا» يحتمل أن تمييزًا عن اسم كان الذي هو «مثل» لما فيه من
الإبهام، و«عليك» خبره مقدمًا عليه، وأن يكون «دَيْنًا» خبر كان و«عليك» حالاً من
المستتر في الخبر، والعامل هو الفعل المقدر في الخبر، ومن جَوَزَ إعمال كان في الحال،
فظاهر على مذهبه. انتهى.

وروي «صبير» بفتح الصاد وكسر الباء الموحدة وسكون التحتية.

قال ابن الأثير في «جامع الأصول» (٢٢٢/٥): صبير جبل باليمن.

وقال بعضهم: الذي جاء في حديث علي «مثل جبل صير» بإسقاط الباء الموحدة
وهو جبل بطيّئ، وجبل على الساحل بين عمان وسيراف. قال: فأما صبير فإنما جاء في
حديث معاذ. انتهى.

(أَدَاَهُ اللَّهُ عَنْكَ) أي: أعانك على أدائه إلى وأنقذك من مذله
(قُلِ: اللَّهُمَّ اكْفِنِي) بهمة وصل وكسر الفاء من كفي كفاية، تثبت الهمزة في الابتداء
مكسورة وتسقط في الدرج **(بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ)** أي: متجاوزًا ومستغنيًا عنه؛ يعني:
قني واحفظني بالحلال عن الوقوع في الحرام **(وَأَغْنِي)** بهمة قطع من الإغناء
(بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ) من الخلق، فمن قاله بصدق نية وجد أثر الإجابة.

- [عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ مَجْلِسًا أَوْ صَلَّى تَكَلَّمَ بِكَلِمَاتٍ، فَسَأَلَتْهُ عَنِ الْكَلِمَاتِ فَقَالَ: إِنْ تَكَلَّمْتَ بِخَيْرٍ كَانَ طَابِعًا عَلَيْهِنَّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِشَرٍّ كَانَ كَفَّارَةً لَهُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْ قَتَادَةَ بَلَّغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْهَلَالَ قَالَ: هَلَالٌ خَيْرٌ وَرُشْدٌ، هَلَالٌ خَيْرٌ وَرُشْدٌ، هَلَالٌ خَيْرٌ وَرُشْدٌ، آمَنْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَهَبَ بِشَهْرٍ كَذَا وَجَاءَ بِشَهْرٍ كَذَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٢٤٥٢ - [وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَثُرَ هَمُّهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ، وَفِي قَبْضَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِي حُكْمِكَ، عَدْلٌ فِي قَضَاؤِكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي مَكْنُونِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِبِيعَ قَلْبِي وَجَلَاءَ هَمِّي وَعَمِّي، مَا قَالَهَا عَبْدٌ قَطُّ إِلَّا أَذْهَبَ غَمَّهُ وَأَبْدَلَهُ فَرْجًا . رَوَاهُ رَزِينٌ].

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا صَعِدْنَا كَبْرُنَا، وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

أي: في سفرنا (إِذَا صَعِدْنَا) بكسر العين؛ أي: طلعنا مكانًا عاليًا وعلونا موضعًا مرتفعًا مثل جبل وتل (كَبْرُنَا) أي: قلنا: «الله أكبر» إظهارًا لكبريائه تعالى

(١) أخرجه النسائي (١٣٤٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٩٤).

(٣) أخرجه بنحوه أحمد (٤٣١٨) وابن أبي شيبة (٢٩٣١٨) والطبراني (١٠٣٥٢) والحاكم (١٨٧٧)

وقال: صحيح على شرط مسلم.

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٩٣) والدارمي (٢٧٣٠).

وعلو مكانه وارتفاع شأنه **(وَإِذَا نَزَلْنَا)** أي: هبطنا منزلاً واطناً وموضعاً منخفضاً نحو الوادي **(سَبَّحْنَا)** أي: قلنا: «سبحان الله» ومناسبة التكبير عند الصعود إلى المكان المرتفع الاستعلاء والارتفاع محبوب للنفوس؛ لما فيه من استشعار الكبرياء، فشرع لمن تلبس به أن يذكر كبرياء الله تعالى، وأنه أكبر من كل شيء ليشكر له ذلك فيزيده من فضله، ومناسبة التسبيح عند الهبوط لكون المكان المنخفض محل ضيق، فيشرع فيه التسبيح؛ لأنه من أسباب الفرج كما وقع في قصة يونس عليه السلام حين سبح في الظلمات فنجي من الغم.

قال المهلب: تكبيره ﷺ عند الارتفاع والإشراف على المواضع العالية استشعار لكبرياء الله ﷻ عند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء.

٢٤٥٤ [وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ كَرَبَهُ أَمْرٌ يَقُولُ: يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ، بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ].

٢٤٥٥ - [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا يَوْمَ الْخُنْدَقِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ مِنْ شَيْءٍ نَقُولُهُ فَقَدْ بَلَغَتْ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنَا وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا، قَالَ: فَضَرَبَ اللَّهُ ﷻ وَجُوهَ أَعْدَائِهِ بِالرَّيْحِ، وَهَزَمَهُمُ اللَّهُ بِالرَّيْحِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ].

[وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ السُّوقِ وَخَيْرَ مَا فِيهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُصِيبَ فِيهَا أَوْ صَفَقَةً خَاسِرَةً . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»].

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٦٦).

(٢) أخرجه أحمد (١١٢٨٨).

(٣) أخرجه البيهقي في الدعوات الكبير (١٦٥) والحاكم (٥٣٩/١) وابن السني (ص ٦٣).

باب الاستعاذة

الفصل الأول

- [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ، وَضَلَعِ الدِّينِ وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ وَالْمَغْرَمِ وَالْمَأْتَمِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ وَفِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغَنَى، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلَجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَالْهَرَمُ) بفتح حين، والمراد به إلى أرذل العمر كما جاء في رواية.

قال الشوكاني: الهرم هو البلوغ في العمر إلى سن تضعف فيه الحواس والقوى، ويضطرب فيه الفهم والعقل وهو أرذل العمر، وأما مجرد طول العمر مع سلامة الحواس وصحة فذلك مما ينبغي الدعاء به؛ لأن بقاء المؤمن متمتعاً بحواسه، قائماً بما

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٢) ومسلم (٢٧٠٧) وابن حبان (١٠١٦) وأبو يعلى (٦٦٦٢) والحميدي (٩٧٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣٦) ومسلم (٢٧٠٦) وأبو داود (١٥٤١) والترمذي (٣٤٨٤) (١٣٣٢٨) والنسائي (٥٥٠٣) وابن أبي شيبة (٢٩١٤١) وأبو يعلى (٣٧٠٠) والبيهقي (١٢٥٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٧٥) ومسلم (٧٠٤٦) والترمذي (٣٨٣٤) (٢٦٤٧٥) والنسائي (٥٤٨٣) وابن ماجه (٣٩٧٠).

يجب عليه متجنباً يحل فيه حصول الشواب وزيادة الخير.

مصدر وضع موضع الاسم، وقد تقدم تفسيره في باب الدعاء في التشهد. قال النووي: أما استعاذته ﷺ من المغرم وهو الدين، فقد فسرهُ ﷺ أن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف، ولأنه قد يمطل المدين صاحب الدين، ولأنه قد يشتغل به قلبه، وربما مات قبل وفائه فبقيت ذمته مرتبهة به (وَالْمَأْتَمُ) مصدر وضع موضع

(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ وَفِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ) أي: بعد فتنتها. قال القاري: أي: من أكون أهل النار وهم الكفار فإنهم هم المعذبون، وأما الموحدون فإنهم مؤدبون ومهذبون معذبون بها (وَفِتْنَةٍ) فتنة تؤدي عذاب النار؛ لتلا يتكرر.

(وَعَذَابِ الْقَبْرِ) هو ما يترتب بعد فتنته على المجرمين، فالأول كالمقدمة للثاني وعلامة عليه (وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى) هي البطر والأشر والطغيان، وتحصيل المال من الحرام وصرفه في العصيان، والتفاخر بالمال والجاه، والشح بما يجب إخراجه من واجبات المال ومندوباته (وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ) كالتسخط وقلة الصبر والوقوع في الحرام أو شبهته للحاجة.

وقال القاري: هي الحسد على الأغنياء والطمع في أموالهم، والتذلل بما يندس العرض، ويثلم الدين، وعدم الرضاء بما قسم الله له وغير ذلك مما لا تحمد عاقبته. وقيل: الفتنة هنا الامتحان والبلاء؛ أي: ومن بلاء الغنى وبلاء الفقر؛ أي: ومن الغنى والفقر الذي يكون بلاء ومشقة من أن يحصل منا شر إذا امتحنا الله إيانا بالغناء وبالفقر، ألا نؤدي حقوق الأموال ونتكبر بسبب الغناء، وبألا نصبر على الفقر. وقال الطيبي: إن فسرت الفتنة بالمحنة والمصيبة، فشرها ألا يصبر الرجل على لأوائها ويجزع منها، وإن فسرت بالامتحان والاختبار فشرها في السراء ولا يصبر في الضراء.

قال المحققين: قيد فيهما بالشر؛ لأن كلاً منهما فيه خير باعتبار وشر باعتبار، فالتقييد بالاستعاذة منه بالشر يخرج ما فيه من الخير سواء قل أو كثير.

(وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ) تقدم شرحه في باب الدعاء في التشهد (اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ) أي: أزلها (بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرْدِ) بفتحتين حب الغمام؛ أي: بأنواع الألطاف والرحمة كأن كل نوع من الماء بمنزلة نوع من الرحمة والتطهير، وحكمة العدول عن الماء الحار إلى الثلج والبرد، مع أن الحار في العادة أبلغ في إزالة الوسخ، الإشارة إلى أن الثلج والبرد ماءان طاهران لم الأيدي، ولم يمتنهما الاستعمال، فكان ذكرهما أكد في هذا المقام، أشار إلى هذا الخطابي.

وقال الكرمانى: وله توجيه آخر، وهو أنه جعل الخطايا بمنزلة النار؛ لكونها تؤدي إليها، فعبر عن إطفاء حرارتها بالغسل تأكيداً في إطفائها، وبالح فيه باستعمال الباردة غاية البرودة.

(وَتَقَى) بفتح النون وتشديد القاف من التنقية (قَلْبِي) الذي هو بمنزلة ملك الأعضاء واستقامتها باستقامته (مِنَ الْخَطَايَا) والمراد الخطايا الباطنية، وهي الأخلاق الذميمة والشوائب الردية (كَمَا يُنْقَى) بصيغة المجهول الغائب (الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ) بفتحتين؛ أي: الدرن والوسخ، وفيه إيحاء إلى أن القلب بمقتضى أصل الفطرة سليم ونظيف وأبيض، وإنما يتسود بارتكاب الذنوب والتخلق بالعيوب.

أي: بعد، وعبر بالمفاعلة للمبالغة (بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ) كرر «بين» هنا دون ما بعده؛ لأن العطف على الضمير المجرور يعاد فيه الخافض (كَمَا بَاعَدْتَ) «ما» مصدرية والكاف للتشبيه؛ أي: كتبعيديك (بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) تقدم بيان موقع التشبيه، والمراد من المباحدة في شرح حديث أبي هريرة في باب ما يقرأ بعد التكبير، واستعاذته ﷺ من الأشياء المذكورة في هذا الحديث وغيره؛ لتكمل صفاته في كل أحواله تعليمًا لأمته، إظهار الافتقار والعبودية نظرًا إلى استغنائه

وكبريائه تعالى.

[وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَالْهَرَمِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ وَجَمِيعِ سَخَطِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْكَ أَتَيْتُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْ تُضِلَّنِي، أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَالْحَيُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٤٦٤ - [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَرْبَعِ: مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(١) أخرجه مسلم (٧٠٨١).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٨٥) ومسلم (٢٧٣٩) وأبو داود (١٥٤٥) والنسائي في «الكبرى» (٧٩٥٥) والديلمي (١٨٧٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧١٦) وأبو داود (١٥٥٠) وأحمد (٢٤٧٢٨) والنسائي (١٣٠٧) وابن ماجه (٣٨٣٩) وإسحاق بن راهويه (١٦٠٠) وابن حبان (١٠٣١) وابن أبي شيبة (٢٩١٢٥).

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٨٣) ومسلم (٢٧١٧) وأحمد (٢٧٤٨) وابن حبان (٨٩٨) والديلمي (١٨١٢).

(٥) أخرجه أحمد (٨٤٦٩) وأبو داود (١٥٤٨) وابن (٣٨٣٧) (٣٥٤) وقال:

٢٤٦٥ - [وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالنَّسَائِيُّ عَنْهُمَا] .
 ٢٤٦٦ - [وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنْ خَمْسٍ: مِنَ الْجُبْنِ
 وَالْبُخْلِ وَسُوءِ الْعُمُرِ وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].
 - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ
 بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَالْقِلَّةِ وَالذَّلَّةِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَظْلِمَ أَوْ أَظْلَمَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
 وَالنَّسَائِيُّ].

[وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّقَاقِ
 وَالتَّقَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].
 [وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ
 يَنْسُ الصَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا يَنْسِتُ الْبِطَانَةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ
 وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ) هي ضد الطيبي: هي مخالفة الحق بنقض
 العهد في السر، والأظهر أنها شاملة لجميع التكاليف الشرعية كما يدل عليه قوله
 تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ...﴾ [الأحزاب: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا
 تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧] شامل لجميعها.
(فَإِنَّهَا يَنْسِتُ الْبِطَانَةُ) أي: الخصلة الباطنة الموحدة خلاف

وابن أبي شيبة (٢٩١٢٦).

- (١) أخرجه الترمذي (٣٨١٩) والنسائي (٥٤٦٧).
- (٢) أخرجه أحمد (١٤٥) وأبو داود (١٥٣٩) والنسائي (٥٤٨١) وابن ماجه (٣٨٤٤) وابن حبان (١٠٢٤)
 وابن أبي شيبة (١٢٠٣١) والضياء (٢٥٧).
- (٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٧٨) وأبو داود (١٥٤٤) وأحمد (٨٠٣٩) والنسائي (٥٤٦٠)
 وابن ماجه (٣٨٤٢) والحاكم (١٩٨٣) والبيهقي (١٢٩٢٩).
- (٤) أخرجه أبو داود (١٥٤٦) والنسائي (٥٤٧١).
- (٥) أخرجه أبو داود (١٥٤٧) والنسائي (٥٤٦٨) وابن ماجه (٣٣٥٤) وأبو يعلى (٦٤١٢).

الظاهرة من الشوب، ثم استعيرت لمن يخصه الرجل بالاطلاع على باطن أمره، والتبطن الدخول في باطن مر، فلما كانت الخيانة أمر يبطنه الإنسان ويستره ولا يظهره سماها بطانة.

قال الطيبي: البطانة ضد الظاهرة، وأصلها في الشوب، فاستعير يستبطنه الإنسان من أمره فيجعله بطانة حاله.

[وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبَرَصِ وَالْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَمِنْ سَيِّئِ الْأَسْقَامِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكْلٍ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلَّمَنِي تَعْوِذًا أَعُوذُ بِهِ قَالَ: قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمْعِي، وَمِنْ شَرِّ بَصَرِي، وَمِنْ شَرِّ لِسَانِي، وَمِنْ شَرِّ قَلْبِي، وَمِنْ شَرِّ مَنِّي . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّنَسَائِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي الْيَسْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَدْمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّرَدِّي، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَرَقِ وَالْحَرَقِ وَالْهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ يَتَخَبَّطَنِي الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ فِي سَبِيلِكَ مُدْبِرًا، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ لَدِيغًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى: «وَالْغَمَّ»].

(وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ يَتَخَبَّطَنِي الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ) قال الشوكاني في معنى التخبط:

أي: يفتنه ويغلبه على أمره، ويحسن له ما هو قبيح، ويقبح ما هو حسن، ويناله بشيء

(١) أخرجه أحمد (١٣٠٢٧) وأبو داود (١٥٥٤) والنسائي (٥٤٩٣) وابن حبان والحاكم

(١٩٤٤) وأبو يعلى (٢٨٩٧) والطبراني في «الصغير» (٣١٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٩١) وقال: حسن غريب.

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٦٣) وأبو داود (١٥٥١) وأحمد (١٥٥٨٠) والترمذي (٣٤٩٢)

وقال: حسن غريب، والنسائي (٥٤٤٤) والطبراني (٧٢٢٥) والحاكم (١٩٥٣) وابن سعد (٤٥/٦).

(٤) أخرجه أحمد (١٥٥٦٢) وأبو داود (١٥٥٢) والنسائي (٥٥٣٢) والطبراني (٣٨١).

من المس كالصرع والجنون، ولما قيده بالتخبط عند الموت كان أظهر المعاني فيه هو أن يغويه ويوسوس له، ويلهييه عن التثبت بالشهادة والإقرار بالتوحيد.

(وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ فِي سَبِيلِكَ مُدْبِرًا) أي: عن الحق أو عن قتال الكفار حيث حرم الفرار (وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ لَدِيغًا) فعيل بمعنى مفعول من اللدغ، وهو يستعمل في ذوات السُم من الحية والعقرب ونحوهما، والاستعاذة مختصة بأن يموت عقيب اللدغ، فيكون من قبيل الموت فجاءة.

٢٤٧٤ [وَعَنْ مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اسْتَعِذُوا بِاللَّهِ مِنْ طَمَعٍ يَهْدِي إِلَى طَبْعٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»].

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ، فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، اسْتَعِذِي بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ هَذَا، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

[وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَيٍّ: يَا حُصَيْنُ، كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا؟ قَالَ أَيُّ: سَبْعَةً: سِتًّا فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ، قَالَ: فَأَيُّهُمْ نَعُدُّ لِرِغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟ قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ، قَالَ: يَا حُصَيْنُ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ عَلَّمْتُكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَانِكَ، قَالَ: فَلَمَّا أَسْلَمَ حُصَيْنٌ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمْنِي الْكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَعَدْتَنِي، فَقَالَ: قُلِ: اللَّهُمَّ الْهِنِّي رُشْدِي وَأَعِزَّنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

٢٤٧٧ [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا فَرَعَ أَحَدُكُمْ فِي النَّوْمِ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامَاتِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَخْضُرُونَ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو

(١) أخرجه أحمد (٢٢١٨١) والطبراني (١٧٩) والبخاري (٢٦٦٢) والحاكم (١٩٥٦) وعبد بن حميد (١١٥) والقضاعي (٧١٥) والديلمي (٢٧١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٠٤٢) والترمذي (٣٣٦٦) والنسائي في «الكبرى» والحاكم (٣٩٨٩) والطيالسي (١٤٨٦) وعبد بن حميد (١٥١٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٨٢٠) والبخاري (٣٥٨٠).

يُلْقِنُهَا مَنْ بَلَغَ مِنْ وَلَدِهِ، وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْهُمْ كَتَبَهَا فِي صَكِّ ثُمَّ عَلَّقَهَا فِي عُنُقِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَهَذَا لَفْظُهُ].

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَتِ الْجَنَّةُ: اللَّهُمَّ ادْخُلْهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ اسْتَجَارَ مِنَ النَّارِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَتِ النَّارُ: اللَّهُمَّ اجْرِهِ مِنَ النَّارِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ].

الفصل الثالث

[عَنِ الْقَعْقَاعِ أَنَّ الْأَخْبَارَ قَالَ: لَوْلَا كَلِمَاتُ أَقُولُهُنَّ لَجَعَلْتَنِي يَهُودَ حِمَارًا، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَيْسَ شَيْءٌ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامَاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَبَرًّا وَذَرًّا . رَوَاهُ مَالِكٌ].

[وَعَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَانَ أَبِي يَقُولُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، فَكُنْتُ أَقُولُهُنَّ، فَقَالَ أَبِي: أَيُّ بُنْيٍّ، عَمَّنْ أَخَذَتْ هَذَا؟ قُلْتُ: عَنْكَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُهُنَّ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: «فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ» وَرَوَى أَحْمَدُ لَفْظَ الْحَدِيثِ، وَعِنْدَهُ: «فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ»]

(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ) قال القاري: أي: من فتنة الفقر أو فقر القلب المؤدي كفران النعمة، وفي اقترانه بالكفر إشارة إلى ما ورد «كاد الفقر أن يكون كفرًا» حيث يمكن راضيًا بما قسم الله له وشاكرًا لما أنعم عليه.

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٢٨) وقال: حسن غريب، وأحمد (٦٦٩٦) وأبو داود (٣٨٩٣) وابن أبي شيبة (٢٩٦٢١).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥٧٢) والنسائي (٩٩٣٨) (١٩٦٠) وقال: الإسناد، وابن حبان (١٠٣٤) والضياء (١٥٥٩).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٧٤٤).

(٤) أخرجه أحمد (٢٠٩٨٧) والترمذي (٣٨٤٢) والنسائي (١٣٥٥).

[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالذَّنِّ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَعْدِلُ الدِّينَ بِالْكَفْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ. وَفِي رِوَايَةٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ، فَقَالَ رَجُلٌ: وَيَعْدِلَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

باب جامع الدعاء

الفصل الأول

٢٤٨٢ - [عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي وَخَطِيئِي وَعَمْدِي وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي فِيهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

- [عَنْ عَبْدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتَّقَى وَالْعِفَافَ وَالْغِنَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

- [وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلِ اللَّهُمَّ اهْدِنِي وَسَدِّدْنِي، وَادْكُرْ بِالْهُدَى هِدَايَتَكَ الطَّرِيقَ، وَبِالسَّدَادِ سَدَادَ السَّهْمِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَبِالسَّدَادِ) بفتح السين (سَدَادَ السَّهْمِ) قال النووي: سداد السهم: تقويمه،

(١) أخرجه البخاري (٦٠٣٥) وفي «الأدب المفرد» (٦٨٨) ومسلم (٢٧١٩) وأحمد (٢٠٢٦٩) وابن حبان (٩٥٧) وابن أبي شعبة (٢٩٣٩٢) والرويانى (٥١١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٢٠) والديلمي (١٩٣٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢١) والترمذي (٣٤٨٩) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٣٩٥٠) وابن

(٣٨٣٢) وابن حبان (٩٠٠) وابن أبي (٢٩١٩٢) والطيالسي (٣٠٣) والديلمي (١٨٥٦).

(٤) أخرجه مسلم (٧٠٨٦).

وأصل السداد: الاستقامة والقصد في الأمور. قال الطيبي: أمره بأن يسأل الهدى والسداد، وأن يكون في ذكره مخطراً بباله أن المطلوب هداية كهداية من ركب متن الطريق، وأخذ في المنهج المستقيم، وسداد يشبه بسداد السهم نحو الغرض.

[وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَدْعُو بِهِؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي]. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ) اسمه: سعد بن طارق بن أشيم.

٢٤٨٧ [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ]. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) قال القاضي

عياض: إنما كان الدعاء بهذه الآية؛ لجمعها معاني الدعاء كلها من أمر الدنيا والآخرة، قال: والحسنة عندهم ها هنا: النعمة، فسأل نعيم الدنيا والآخرة، والوقاية من العذاب.

وقال ابن كثير: هذه الدعوة كل خير في الدنيا، وصرفت كل شر، فإن الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحبة، وزوجة حسنة وولد بار، ورزق واسع وعلم نافع، وعمل صالح ومركب هين، وثناء جميل إلى غير ذلك، مما اشتملت عليه عبارات المفسرين، ولا منافاة بينها فإنها كلها مندرجة في الحسنة في الدنيا، وأما الحسنة في الآخرة فأعلى ذلك دخول الجنة، وتوابعه من الأمن من الفزع الأكبر في العرصات وتيسير الحساب، وغير ذلك من أمور الآخرة الصالحة، وأما النجاة من النار والوقاية من عذابه، فهو يقتضي تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم والآثام وترك الشبهات والحرام. انتهى.

(١) أخرجه مسلم (٧٠٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٢٦) ومسلم (٢٦٩٠) وأحمد (١٢٠٠٠) وأبو داود (١٥١٩) وابن حبان (٩٤٠).

الفصل الثاني

٢٤٨٨ [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو يَقُولُ: رَبِّ أَعِنِّي وَلَا تُعِنِّ عَلَيَّ وَأَنْصُرْنِي وَلَا تَنْصُرْ عَلَيَّ، وَأَمْكُرْ لِي وَلَا تَمْكُرْ عَلَيَّ، وَاهْدِنِي وَيَسِّرِ الْهَدَى لِي، وَأَنْصُرْنِي عَلَيَّ مَنْ بَغَى عَلَيَّ، رَبِّ اجْعَلْنِي لَكَ شَاكِرًا، لَكَ ذَاكِرًا، لَكَ رَاهِبًا، لَكَ مَطْوَعًا، لَكَ مُحِبًّا، إِلَيْكَ أَوَاهًا مُنِيبًا، رَبِّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي وَاغْسِلْ حَوْبَتِي، وَأَجِبْ دَعْوَتِي وَتَبَّتْ حُجَّتِي، وَسَدَّدْ لِسَانِي وَاهْدِ قَلْبِي، وَاسْلُلْ سَخِيمَةَ صَدْرِي . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

بضم أي: أخرج وأنزع، من سلَّ السيف إذا أخرجه من الغمد (سَخِيمَةً صَدْرِي) بضم المهملة وكسر المعجمة؛ أي: غشه وغله وحققه.

قيل: السخيمة: الضغينة من السخمة، وهو السواد، ومنه سخام القدر، وإنما أضاف السخيمة إلى المصدر إضافة الشيء إلى محله؛ والمعنى: أخرج من صدري وأنزع عنه ما ينشأ منه ويسكن فيه ويستولى عليه من مساوي الأخلاق.

- [وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ فَقَالَ: سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، فَإِنَّ أَحَدًا لَمْ يُعْطَ بَعْدَ الْيَقِينِ خَيْرًا مِنَ الْعَافِيَةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا].

- [وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَلْ رَبَّكَ الْعَافِيَةَ وَالْمُعَافَاةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَقَالَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، قَالَ: فَإِذَا أُعْطِيتِ الْعَافِيَةَ وَالْمُعَافَاةَ فِي الدُّنْيَا، وَأُعْطِيتَهَا فِي الْآخِرَةِ فَقَدْ أَفْلَحْتَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٦٥) وأحمد (١٩٩٧) وأبو داود (١٥١٠) والترمذي (٣٥٥١)

وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٣٨٣٠) والحاكم (١٩١٠) وابن أبي شيبه (٢٩٣٩٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٧) والترمذي (٣٥٥٨) وابن ماجه (٣٩٨١) والحاكم (١٩٣٨) والحميدي (٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥١٢) وابن ماجه (٣٨٤٨).

إِسْنَادًا].

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ يَنْفَعُنِي حُبُّهُ عِنْدَكَ، اللَّهُمَّ مَا رَزَقْتَنِي مِمَّا أُحِبُّ فَاجْعَلْهُ قُوَّةً لِي فِيمَا أُحِبُّ، اللَّهُمَّ مَا رَزَوْت عَنِّي مِمَّا أُحِبُّ فَاجْعَلْهُ فَرَاغًا لِي فِيمَا أُحِبُّ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ) بمثنائين تحتيتين من الزيادة: ابن زيد بن حصين الأنصاري الأوسي (الخطمي) بفتح المعجمة وسكون المهملة، نسبة خطمة بن جشم بن مالك بن الأوس، كان من أفاضل أصحاب النبي ﷺ. قال الدارقطني: له ولأبيه صحبة، شهد بيعة الرضوان وهو صغير، وشهد أبوه أحدًا وما بعدها، ومات قبل فتح مكة.

٢٤٩٢ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ حَتَّى يَدْعُوَ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ لِأَصْحَابِهِ: اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ، وَمِنْ طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتِكَ، وَمِنَ الْيَقِينِ مَا تَهْوُو بِهِ عَلَيْنَا مُصِيبَاتِ الدُّنْيَا، وَمَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا، وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمْنَا، وَانْصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا، وَلَا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ انْقَعِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَزِدْنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا].

أخرجه الترمذي (٣٨٢٩).

أخرجه الترمذي (٣٥٠٢) والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٣٤) والحاكم (١٩٣٤) والديلمي (١٩٨١).

أخرجه الترمذي (٣٥٩٩) وابن ماجه (٣٨٣٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣٧٦) وابن أبي

قوله: **(اللَّهُمَّ أَنْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي)** أي: في زمنة السابقة؛ يعني: بالعمل بمقتضاه خالصاً لوجهك **(وَعَلَّمْنِي)** أي: فيما بعد **(بِمَا عَلَّمْتَنِي)** أي: علماً ينفعني، فيه أنه لا يطلب من العلم النافع والنافع ما يتعلق بأمر الدين والدنيا فيما يعود فيها على نفع الدين، وإلا فما عدا هذا العلم فإنه ممن قال الله فيه: **﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾** [البقرة: ١٠٢] أي: بأمر الدين، فإنه نفى العلم عن علم السحر لعدم نفعه في الآخرة بل لأنه ضار فيها، وقد ينفعهم في الدنيا لكنه لم يعد نفعاً **(وَزِدْنِي عِلْماً)** مضافاً إلى ما علمتنيه.

قال الطيبي: طلب أولاً النفع بما رزق من العلم وهو العمل بمقتضاه ثم توحى علماً زائداً عليه ليترقى منه إلى عمل زائد على ذلك، وفيه إشارة إلى أن من عمل بما علم ورثه الله علماً لا يعلم، ثم قال: **﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾** يشير إلى طلب الزيادة في السير والسلوك إلى أن يوصله إلى مخدع الوصال، فظهر من هذا أن العلم وسيلة إلى العمل وهما متلازمان، ومن ثم قيل: ما أمر الله ورسوله بطلب الزيادة في شيء إلا في العلم بقوله تعالى: **﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾** [طه: ١١٤] وهذا من جامع الدعاء الذي لا وراءه.

(الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ) من أحوال السراء والضراء، فيحمده تعالى لكونه لم ينزل به أشد من هذا البلاء الذي نزل به، وكما يترتب على الضراء من عواقب حميدة ومواهب كريمة يستحق الحمد عليها: **﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾** [البقرة: ٢١٦] **(وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ)** أي: من الكفر والفسوق في الدنيا، والعذاب والعقاب في العقبى.

٢٤٩٤ [وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ يُسْمَعُ عِنْدَ وَجْهِهِ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ التَّحْلِ، فَأُنْزِلَ عَلَيْهِ يَوْمًا، فَمَكَّثْنَا سَاعَةً فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ

وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ زِدْنَا وَلَا تَنْقُصْنَا، وَكْرِمْنَا وَلَا تُهِنَّا، وَأَعْظِنَا وَلَا تَحْرِمْنَا، وَآثِرْنَا وَلَا تُؤْثِر عَلَيْنَا، وَارْضَ عَنَّا وَارْضِنَا، ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ أَنْزَلْتَ عَلَيَّ عَشْرَ آيَاتٍ مَن أَقَامَهُنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] حَتَّى خَتَمَ عَشْرَ آيَاتٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ].

قال القاضي والطبي: عطفت هذه النواهي على الأوامر للمبالغة والتأكيد، وحذف ثواني المفعولات في بعض الألفاظ للتعميم والمبالغة كقولك: فلان يعطي ويمنع.

الفصل الثالث

- [عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي، قَالَ: إِنَّ شِئْتَ دَعَوْتُ وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، قَالَ: فَادْعُهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنَ وُضُوئَهُ وَيَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى لِي، اللَّهُمَّ فَشَقِّعْهُ فِيَّ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ].

- [وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَانَ مِنْ دُعَاءِ دَاوُدَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ وَالْعَمَلَ الَّذِي يُبَلِّغُنِي حُبَّكَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ حُبَّكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي وَأَهْلِي وَمِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَكَرَ دَاوُدَ يُحَدِّثُ عَنْهُ، يَقُولُ: كَانَ أَعْبَدَ الْبَشَرِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].

(١) أخرجه أحمد (٢٢٣) والترمذي (٣١٧٣) والنسائي في «الكبرى» (١٤٣٩) والحاكم (٣٤٧٩) وعبد بن حميد (١٥) والبخاري (٣٠١).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٢٧٩) والترمذي (٣٥٧٨) وابن ماجه (١٣٨٥) (١١٨٠) وعبد بن حميد (٣٧٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٤٩٠) والحاكم (٣٦٢١).

[وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى بِنَا عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ صَلَاةً فَأَوْجَزَ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَقَدْ خَفَّفْتَ أَوْ أَوْجَزْتَ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: أَمَّا عَلَيَّ ذَلِكَ فَقَدْ دَعَوْتُ فِيهَا بِدَعَوَاتٍ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَامَ تَبِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ هُوَ أَبِي غَيْرَ أَنَّهُ كَفَى عَنْ نَفْسِهِ فَسَأَلَهُ عَنِ الدَّعَاءِ، ثُمَّ جَاءَ فَأَخْبَرَ بِهِ الْقَوْمَ: اللَّهُمَّ يَعْلَمُكَ الْغَيْبَ وَقَدَّرْتَكَ عَلَى الْخَلْقِ أَحْيَيْ مَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّيْ إِذَا عَلِمْتَ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي، اللَّهُمَّ وَأَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ، وَأَسْأَلُكَ الْقُصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى، وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْقُذُ، وَأَسْأَلُكَ قُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ، وَأَسْأَلُكَ الرِّضَا بَعْدَ الْقَضَاءِ، وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ فِي غَيْرِ صَرَاءٍ مُضِرَّةٍ وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِرِيزَةِ الْإِيمَانِ وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

(لَقَدْ خَفَّفْتَ أَوْ أَوْجَزْتَ الصَّلَاةَ) شبه يكون بتخفيف الدعاء فيه كما ينظر سياق الحديث، ويحتمل أن يكون بإيجاز القراءة، ويكون المعنى: وإن أوجزت الصلاة بتخفيف القراءة فيها لكفي دعوت بدعوات تجبر نقصان، كما قيل: إن النوافل تكمل الفرائض. انتهى.

[وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبْرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا وَرِزْقًا طَيِّبًا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»].

٢٤٩٩ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: دُعَاءُ حَفِظْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا أَدَعُهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَكْثَرَ شُكْرَكَ وَأَكْثَرَ ذِكْرَكَ وَأَتَّبِعْ نَصِيحَتَكَ وَأَحْفَظْ وَصِيَّتَكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(١) أخرجه أحمد (١٨٣٥١) والنسائي (١٣٠٥) وابن حبان (١٩٧١) والحاكم (١٩٢٣) وابن أبي شيبه (٢٩٣٤٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٢٨٠) وابن ماجه (٩٧٨) والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٩١).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٩٥٦) وأحمد (٨٣٢٢).

٢٥٠٠ - [وَعَنْ عَبْدِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّحَّةَ وَالْعِفَّةَ وَالْأَمَانَةَ، وَحُسْنَ الْخُلُقِ وَالرِّضَا بِالْقَدْرِ] .

- [وَعَنْ أُمِّ مَعْبِدٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ التَّفَاقِ، وَعَمَلِي مِنَ الرِّبَا، وَلِسَانِي مِنَ الْكَذِبِ، وَعَيْنِي مِنَ الْخِيَانَةِ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ . رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»].

٢٥٠٢ - [وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَادَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ خَفَتْ، فَصَارَ مِثْلَ الْفَرْخِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ كُنْتَ تَدْعُو بِشَيْءٍ أَوْ تَسْأَلُهُ إِيَّاهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَقُولُ: اللَّهُمَّ مَا كُنْتُ مُعَاقِي بِهِ فِي الْآخِرَةِ فَعَجِّلْهُ لِي فِي الدُّنْيَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ لَا تُطِيقُهُ وَلَا تَسْتَطِيعُهُ، أَفَلَا قُلْتَ: اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، قَالَ: فَدَعَا اللَّهُ لَهُ فَشَفَاهُ اللَّهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ، قَالُوا: وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].

- [وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ سِرِّي خَيْرًا مِنْ عَلَانِيَتِي، وَاجْعَلْ عَلَانِيَتِي صَالِحَةً، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ صَالِحِ مَا تُؤْتِي النَّاسَ

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٠٧) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٤٠) وفي «الدعوات الكبرى» (٢١٦) والديلمي (١٨٥٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبرى» (٢١٥).

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٧) ومسلم (٢٦٨٨) والترمذي (٣٤٨٧) وقال: حسن والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٩٢) وأحمد (١٢٠٦٨) وأبو يعلى (٣٨٠٢) وابن أبي شيبه (٢٩٣٤٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٤٧) وعبد بن حميد (١٣٩٩) وابن حبان (٩٣٦).

الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ غَيْرِ الضَّالِّ وَلَا الْمُضِلَّ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .

(غَيْرِ الضَّالِّ) أي: بنفسه (وَلَا الْمُضِلَّ) أي: لغيره.

قال الطيبي: مجرور بدل من كل واحد من الأهل والمال والولد، ويجوز أن الضال بمعنى النسبة؛ أي: غير ذي ضلال.

كتاب المناسك

الفصل الأول

٢٥٠٥ - [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجِبَتْ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ، ثُمَّ قَالَ: ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

قال النووي: هَذَا الرَّجُلُ السَّائِلُ هُوَ الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، كَذَا جَاءَ مُبَيَّنًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَاخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ فِي أَنَّ الْأَمْرَ هَلْ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ؟ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لَا يَقْتَضِيهِ. وَالثَّانِي: يَقْتَضِيهِ. وَالثَّلَاثُ: يَتَوَقَّفُ فِيمَا زَادَ عَلَى مَرَّةٍ عَلَى الْبَيَانِ، فَلَا يُحْكَمُ بِإِفْتِضَائِهِ وَلَا بِمَنْعِهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ بِالتَّوَقُّفِ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ فَقَالَ: أَكُلَّ عَامٍ؟ وَلَوْ كَانَ مُطْلَقَهُ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ أَوْ عَدَمَهُ لَمْ يَسْأَلْ، وَلَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حَاجَةَ إِلَيَّ السُّؤَالِ» بَلْ مُطْلَقُهُ مُحْمُولٌ عَلَى كَذَا، وَقَدْ يُجِيبُ الْآخَرُونَ عَنْهُ بِأَنَّهُ سَأَلَ اسْتِظْهَارًا وَاحْتِيَاظًا.

(ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ) ظاهر في أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ، قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: وَيَحْتَمِلُ إِنَّمَا احْتَمَلَ التَّكْرَارَ عِنْدَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ فِي اللُّغَةِ قُصْدٌ فِيهِ تَكَرُّرٌ، فَاحْتَمَلَ عِنْدَهُ التَّكْرَارَ مِنْ جِهَةِ الْإِشْتِقَاقِ لَا مِنْ مُطْلَقِ الْأَمْرِ، قَالَ: وَقَدْ تَعَلَّقَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ هَاهُنَا مَنْ قَالَ بِإِجَابِ الْعُمَرَةِ، وَقَالَ: لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ الْبَيْتُ﴾ [آل عمران: ٩٧] يَقْتَضِي تَكَرُّارَ قُصْدِ الْبَيْتِ بِحُكْمِ اللُّغَةِ وَالْإِشْتِقَاقِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ إِلَّا مَرَّةً كَانَتْ الْعُودَةُ الْأُخْرَى إِلَى الْبَيْتِ تَقْتَضِي كَوْنَهَا عُمَرَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ قُصْدُهُ لِغَيْرِ حَجٍّ وَعُمَرَةٍ بِأَصْلِ الشَّرْعِ.

(لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجِبَتْ) فِيهِ دَلِيلٌ لِلْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي

المشكاة/ الجزء الثامن

الأحكام، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي حُكْمِهِ أَنْ يَكُونَ بِوَحْيٍ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ، وَهَذَا الْقَائِلُ يُجِيبُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَعَلَّهُ أَوْحِيَ إِلَيْهِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ، وَأَنَّهُ لَا قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ مُحَقِّقِي الْأُصُولِيِّينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

(فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ) هَذَا مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ الْمُهْمَّةِ، وَمِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الَّتِي أُعْطِيَهَا ﷺ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَا لَا يُخْصَى مِنَ الْأَحْكَامِ كَالصَّلَاةِ بِأَنْوَاعِهَا، فَإِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ أَرْكَانِهَا أَوْ بَعْضِ شُرُوطِهَا أَتَى بِالْبَاقِي، وَإِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ أَوْ الْغُسْلِ غَسَلَ الْمُمَكِّنَ، وَإِذَا وَجَدَ بَعْضَ مَا يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ لِبَهَارَتِهِ أَوْ لِعَسْلِ النَّجَاسَةِ فَعَلَ الْمُمَكِّنَ، وَإِذَا وَجَبَتْ إِزَالَةُ مُنْكَرَاتٍ أَوْ فِطْرَةِ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُمْ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَأَمَكَّنَهُ الْبَعْضُ فَعَلَ الْمُمَكِّنَ، وَإِذَا وَجَدَ مَا يَسْتُرُ بَعْضَ عَوْرَتِهِ أَوْ حَفِظَ بَعْضَ الْفَاتِحَةِ أَتَى بِالْمُمَكِّنِ؛ وَأَشْبَاهُ هَذَا غَيْرُ مُنْحَصِرَةٍ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ، وَالْمَقْصُودُ التَّنْبِيهِ عَلَى أَصْلِ ذَلِكَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] فَفِيهَا مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وَالثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ أَوْ الصَّوَابُ وَبِهِ جَزَمَ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَنْسُوخَةٌ، بَلْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ مُفَسَّرَةٌ لَهَا وَمُبَيَّنَةٌ لِلْمُرَادِ بِهَا، قَالُوا: ﴿وَحَقَّ تَقَاتِهِ﴾ هُوَ امْتِثَالُ أَمْرِهِ وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ، وَلَمْ يَأْمُرْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَّا بِالْمُسْتَطَاعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ) فَهُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَإِنْ وَجَدَ عُذْرَ يُبِيحُهُ كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، أَوْ شَرْبِ الْخَمْرِ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ، أَوْ التَّلَفُّظِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ إِذَا أُكْرِهَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا لَيْسَ مِنْهًا عَنْهُ فِي هَذَا الْحَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً بِأَصْلِ الشَّرْعِ، وَقَدْ يَجِبُ زِيَادَةٌ بِالتَّنْذِيرِ، وَكَذَا إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْحَرَمِ لِحَاجَةٍ لَا تُكْرَرُ، كَزِيَارَةِ وَتِجَارَةِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَوْجَبَ الْإِحْرَامَ لِذَلِكَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- [وَعَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: حَجٌّ مَبْرُورٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَّةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا بِالرَّوْحَاءِ، فَقَالَ: مَنِ الْقَوْمُ؟ قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه البخاري (١٤٤٧) ومسلم (٨٣) والترمذي (١٦٥٨) والنسائي (٣١٣٠) وابن حبان (٤٥٩٨) والبيهقي (١٨٢٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٤٩) ومسلم (٣٣٥٧) وأحمد (٧٣٧٥) والنسائي (٢٦٢٧) وابن ماجه (٢٨٨٩) وابن حبان (٣٦٩٤) وأبو يعلى (٦١٩٨) والبخاري (١٦٨٣) ومسلم (١٣٤٩) والترمذي (٩٣٣) وأحمد (٩٩٤٩).

(٣) أخرجه مالك (٧٦٧) والبخاري (١٦٨٣) ومسلم (١٣٤٩) والترمذي (٩٣٣) وأحمد (٩٩٤٩) والنسائي (٢٦٢٩) وابن ماجه (٢٨٨٨) وابن حبان (٣٦٩٦) والطيالسي (٢٤٢٣) والحميدي (١٠٠٢) وابن أبي شيبه (١٢٦٣٩) وأبو يعلى (٦٦٥٧) وابن خزيمة (٢٥١٣) والطبراني في «الأوسط» (٩٠٥) والبيهقي (٨٥٠٦).

أخرجه البخاري (١٦٩٠) ومسلم (١٢٥٦) وأبو داود (١٩٩٠) وأحمد (٢٠٢٥) وابن ماجه (٢٩٩٤) وابن حبان (٣٦٩٩) والطبراني (١١٢٩٩).
أخرجه مسلم (٣٣١٧).

- [وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ، أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

قَالَ الطَّبْرِيُّ: حَالٌ وَلَا يَثْبُتُ صِفَةً لَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا أَيْضًا، وَيَكُونُ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُتَدَاخِلَةِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ بِأَنْ أَسْلَمَ وَهُوَ بِهِذِهِ الصِّفَةِ.

وَقَوْلُهُ: **يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ** وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَشُعَيْبٍ: «لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ» وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى الرَّحْلِ» وَفِي رِوَايَةِ بَحْيٍ بْنِ أَبِي إِسْحَاقٍ مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَإِنْ شَدَّدْتَهُ خَشِيتُ أَنْ يَمُوتَ» وَكَذَا فِي مُرْسَلِ الْحَسَنِ، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ ابْنِ حُزَيْمَةَ بِلَفْظٍ: «وَإِنْ شَدَّدْتَهُ بِالْحَبْلِ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشِيتُ أَنْ أَقْتُلَهُ» وَهَذَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى غَيْرِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الثُّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَوْ الْأَمْنِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَذَى لَوْ رُبِطَ لَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْحَجِّ عَنْهُ كَمَنْ يَقْدِرُ عَلَى تَحْمِيلِ مُوْطَأٍ كَالْمِحَقَّةِ.

(أَفَأَحْجُ عَنْهُ) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ لِي أَنُوبَ عَنْهُ فَأَحْجُ عَنْهُ؛ بَعْدَ الْفَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا الِهْمَزَةُ مَعْطُوفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَشُعَيْبٍ: «فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ» وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: «هَلْ يُجْزَى عَنْهُ».

(قَالَ نَعَمْ) فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: «أُحْجُجُ عَنْ أَبِيكَ» وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ جَوَازُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ، وَاسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ بِعُمُومِهِ عَلَى جَوَازِ صِحَّةِ مَنْ لَمْ يَحْجَّ نِيَابَةً عَنْ غَيْرِهِ، وَخَالَفَهُمُ الْجُمْهُورُ فَخَصُّوهُ بِمَنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا فِي السَّنَنِ وَصَحِيحِ ابْنِ حُزَيْمَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَلْبِي عَنْ شُبْرَمَةَ، فَقَالَ: أَحَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ أَحْجُجْ

شُبْرُمَةً» وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ تَكُونُ بِالْغَيْرِ كَمَا تَكُونُ بِالنَّفْسِ.

وَعَكَسَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ فَقَالَ: مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِنَفْسِهِ لَمْ يَلَاقِهِ الْوُجُوبُ، وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنَ السَّائِلِ عَلَى جِهَةِ التَّبَرُّعِ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِهِ تَصْرِيحٌ بِالْوُجُوبِ، وَبِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ فَلَا تَصِحُّ التِّيَابَةُ فِيهَا كَالصَّلَاةِ، وَقَدْ نَقَلَ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ التِّيَابَةَ لَا تَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، قَالُوا: وَلِأَنَّ الْعِبَادَاتِ فُرِضَتْ عَلَى جِهَةِ الْإِبْتِلَاءِ، وَهُوَ لَا يُوجَدُ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ إِلَّا بِإِتْعَابِ الْبَدَنِ فِيهِ يَظْهَرُ الْإِنْقِيَادُ أَوْ التُّقُورُ، بِخِلَافِ الزَّكَاةِ فَإِنَّ الْإِبْتِلَاءَ فِيهَا يَنْقُصُ الْمَالُ، وَهُوَ حَاصِلُ بِالنَّفْسِ وَبِالْغَيْرِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ قِيَاسَ الْحُجِّ عَلَى الصَّلَاةِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ عِبَادَةَ الْحُجِّ مَالِيَّةٌ بَدَنِيَّةٌ مَعًا، فَلَا يَتَرَجَّحُ إِحْقَاقُهَا بِالصَّلَاةِ عَلَى إِحْقَاقِهَا بِالزَّكَاةِ، وَلِهَذَا قَالَ الْمَازِرِيُّ: مَنْ غَلَبَ حُكْمُ الْبَدَنِ فِي الْحُجِّ أَلْحَقَهُ بِالصَّلَاةِ، وَمَنْ غَلَبَ حُكْمُ الْمَالِ أَلْحَقَهُ بِالصَّدَقَةِ، وَقَدْ أَجَازَ الْمَالِكِيَّةُ الْحُجَّ عَنِ الْغَيْرِ إِذَا أَوْصَى بِهِ وَلَمْ يُجِزُوا ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ، وَبِأَنَّ حَصْرَ الْإِبْتِلَاءِ فِي الْمُبَاشَرَةِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ فِي الْأَمْرِ مِنْ بَذْلِهِ الْمَالِ فِي الْأَجْرَةِ.

وَقَالَ عِيَّاضٌ: لَا حُجَّةَ لِلْمُخَالِفِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ

عَلَى عِبَادِهِ.... (إِلَخ) مَعْنَاهُ: إِنَّ الزَّامَ لِلَّهِ عِبَادَهُ بِالْحُجِّ الَّذِي وَقَعَ بِشَرْطِ الْإِسْطِطَاعَةِ صَادَفَ أَيُّ بِصِفَةٍ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ فَهَلْ أَحْجَّ عَنْهُ؟ أَيْ: هَلْ يُجُوزُ لِي ذَلِكَ، أَوْ هَلْ فِيهِ أَجْرٌ وَمَنْفَعَةٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ التَّصْرِيحَ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْإِجْزَاءِ فَيَتِمُّ الْإِسْتِدْلَالُ، وَتَقَدَّمَ فِي بَعْضِ طُرُقِ مُسْلِمٍ «إِنَّ أَبِي عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحُجِّ» وَلِأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ: «وَالْحُجَّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ» وَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مُحْتَصَّةٌ بِالْحُتْعِيَّةِ، كَمَا اخْتَصَّ سَالِمُ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ بِجَوَازِ إِرْصَاعِ الْكَبِيرِ، حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ، وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ لِذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ صَاحِبُ «الْوَاضِحَةِ» بِإِسْنَادَيْنِ مُرْسَلَيْنِ فَرَادَ فِي الْحَدِيثِ: «حُجَّ عَنْهُ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ» وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِضَعْفِ الْإِسْنَادَيْنِ مَعَ إِرْسَالِهِمَا، وَقَدْ عَارَضَهُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْجُهَنِّيَّةِ الْمَاضِي فِي الْبَابِ «افْضُوا لِلَّهِ فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ» وَادَّعَى آخَرُونَ مِنْهُمْ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْإِبْنِ

عَنْ أَبِيهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ جُهْدٌ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: رَأَى مَالِكٌ أَنَّ ظَاهِرَ حَدِيثِ الْخُثْعِمِيَّةِ مُخَالِفٌ لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ، فَرَجَّحَ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ، وَلَا شَكَّ فِي تَرْجِيحِهِ مِنْ جِهَةِ تَوَاتُرِهِ، وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ قَوْلُ امْرَأَةٍ ظَنَنْتُ ظَنًّا، قَالَ: وَلَا يُقَالُ قَدْ أَجَابَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى سُؤْلِهَا، وَلَوْ كَانَ ظَنُّهَا غَلْطًا لَبَيَّنَهُ لَهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا أَجَابَهَا عَنْ قَوْلِهَا: «أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟» قَالَ: حُجِّي عَنْهُ» لِمَا رَأَى مِنْ حِرْصِهَا عَلَى إِصْصَالِ الْخَيْرِ وَالْثَوَابِ لِأَبِيهَا. انْتَهَى.

وَتُعْقَبُ بِأَنَّ فِي تَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا عَلَى ذَلِكَ حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَرَادَ فِي الْحَدِيثِ: «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ فَإِنْ لَمْ يَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ يَزِدْهُ شَرًّا» فَقَدْ جَزَمَ الْحَقَّاطُ بِأَنَّهَا رَوَايَةٌ شاذَّةٌ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهَا فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِلْمُخَالِفِ، وَمِنْ فُرُوعِ الْمَسْأَلَةِ أَلَّا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ اسْتَقَرَّ الْوُجُوبُ فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ الْعَضْبِ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ، وَلِلْجُمُهورِ ظَاهِرُ قِصَّةِ الْخُثْعِمِيَّةِ، وَأَنَّ مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ الْحُجَّ عَنْ الْمُسْتَنَبِ، خِلَافًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فَقَالَ: يَقَعُ عَنِ الْمُبَاشِرِ وَلِلْمُحْجُوجِ عَنْهُ أَجْرُ التَّفَقُّةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا أَذَاعُوا فِي الْمَعْضُوبِ، فَقَالَ الْجُمُهورُ: لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ مَيُؤُوسًا مِنْهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ؛ لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى إِجْبَابِ حَاجَتَيْنِ. وَاتَّفَقَ مَنْ أَجَارَ التَّيَابَةَ فِي الْحُجَّ عَلَى أَنَّهَا لَا تُجْزِئُ فِي الْفَرْضِ إِلَّا عَنْ مَوْتٍ أَوْ عَضْبٍ، فَلَا يَدْخُلُ الْمَرِيضُ لِأَنَّهُ يُرْجَى بُرُؤُهُ، وَلَا الْمَجْنُونُ لِأَنَّهُ تُرْجَى إِفَاقَتُهُ، وَلَا الْمَحْبُوسُ لِأَنَّهُ يُرْجَى خَلَاصُهُ، وَلَا الْفَقِيرُ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ اسْتِغْنَاؤُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ أَيْضًا جَوَازُ الْإِرْتِدَافِ، وَارْتِدَافُ الْمَرْأَةِ مَعَ الرَّجُلِ، وَتَوَاضُعُ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْزِلَةُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ مِنْهُ، وَبَيَانُ مَا رُكِّبَ فِي الْآدَمِيِّ مِنَ الشَّهْوَةِ وَجُبِلَتْ طِبَاعُهُ عَلَيْهِ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الصُّورِ الْحَسَنَةِ، وَفِيهِ مَنَعُ النَّظَرِ الْأَجَنَبِيَّاتِ وَعَضُّ الْبَصَرِ.

قَالَ عِيَاضُ: وَرَعَمَ بَعْضُهُمْ غَيْرَ وَاجِبٍ عِنْدَ الْفِتْنَةِ. قَالَ:

وَعِنْدِي أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ إِذْ غَطَّى وَجْهَ الْفَضْلِ أَبْلَغَ مِنَ الْقَوْلِ، ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّ الْفَضْلَ لَمْ يَنْظُرَ نَظْرًا يُنْكَرُ بَلْ خَشِيَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤُولَ ذَلِكَ أَوْ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ الْأَمْرِ بِإِذْنَاءِ الْجَلَّابِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ، وَجَوَّازَ كَلَامِ الْمَرْأَةِ، وَسَمَاعَ صَوْتِهَا لِلْأَجَانِبِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ كَالِاسْتِفْتَاءِ عَنِ الْعِلْمِ وَالتَّرَافُعِ فِي الْحُكْمِ وَالْمُعَامَلَةِ، وَفِيهِ أَنَّ إِحْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَهَا فَيَجُوزُ لَهَا كَشْفُهُ فِي الْإِحْرَامِ، وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ حُزَيْمَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْفَضْلِ حِينَ غَطَّى وَجْهَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ: «هَذَا يَوْمٌ مِنْ مَلَكَ فِيهِ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَلِسَانُهُ

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا الْمِثَابَةُ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْعِلْمِ حَتَّى مِنَ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ تَحْجَّ بِغَيْرِ مُحَرَّمٍ، وَأَنَّ الْمُحَرَّمَ لَيْسَ مِنَ السَّبِيلِ الْمُشْتَرَطِ فِي الْحَجِّ، لَكِنَّ الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ أَبِيهَا قَدْ يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيهِ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ وَالِإِعْتِنَاءُ بِأَمْرِهِمَا، وَالْقِيَامُ بِمَصَالِحِهِمَا مِنْ قَضَاءِ دَيْنٍ وَخِدْمَةِ وَنَفَقَةٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا، وَاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى أَنَّ الْعُمْرَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ لِكُونَ الْخُشْعِيَّةِ لَمْ تَذْكُرْهَا، وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ تَرْكِ السُّؤَالِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ لِاسْتِفَادَةِ ذَلِكَ مِنْ حُكْمِ الْحَجِّ، وَلَا حُتْمًا أَنْ يَكُونَ أَبُوهَا قَدْ اعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ، عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ قَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي رَزِينٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: حَدِيثُ الْخُشْعِيَّةِ أَصْلٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ فِي الْحَجِّ، خَارِجٌ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ أَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى، رِفْقًا مِنَ اللَّهِ فِي اسْتِدْرَاكِ مَا قَرِطَ فِيهِ الْمَرْءُ بِوَلَدِهِ وَمَالِهِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَ فِي عُمُومِ السَّعْيِ، وَبِأَنَّ عُمُومَ السَّعْيِ فِي الْآيَةِ مُحْضُوصٌ إِتْفَاقًا.

[وَعَنْهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاقْضِ

دَيْنَ اللَّهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ) أي: فدين الله أحق بالأداء. قيل: اجتمع حق الله وحق العباد يقدم حق العباد، فما معنى «فهُوَ أَحَقُّ»؟ أجيب بأن معناه: إذا كنت تراعي حق الناس؛ فلأن تراعي حق كان أولى، ولا دخل فيه للتقديم والتأخير؛ إذ ليس معناه أحق بالتقديم. قاله العيني في «عمدة القاري» (٥٤/٣٤).

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحْرَمٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْتَنَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، وَخَرَجَتْ امْرَأَتِي حَاجَةً، قَالَ: اذْهَبْ فَاحْجُجْ مَعَ امْرَأَتِكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: جِهَادُكُنَّ الْحُجَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٥١٥ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مُحْرَمٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ) قال القاري: نفي معناه نهي **(وَمَعَهَا ذُو مُحْرَمٍ)** وفي رواية: «إلا ومعها زوجها أو ذو محرم» قال المصنف: ولا يشترط عدالتهما؛ لأن الوازع الطبيعي أقوى من الوازع الشرعي، ومثلهما عبدها الثقة إن كانت ثقة أيضاً؛ إذ لا يجوز لكل منهما نظر الآخر والخلوة به إلا حينئذٍ، ويكفي مراهق وأعمى له وجاهة وفطنة بحيث تأمن معه على نفسها، ويشترط فيمن يخرج معها مصاحبته لها بحيث يمنع تطلع أعين الفجرة إليها، وإن كان قد يبعد عنها قليلاً في بعض الأحيان، والأمرد الجميل لا بد أن

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٩) ومسلم (٢٧٥٠) والنسائي (٢٦٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٦) ومسلم (٣٣٣٦) وأحمد (١٩٦٢) والحميدي (٤٩٦).

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٢٠) وأحمد (٢٥٣٦٤) وعبد الرزاق (٨٨١١) وابن سعد (٧٢/٨) وإسحاق بن راهويه (١٠١٥) والبيهقي (٨٤٠٢).

(٤) أخرجه مالك (١٧٦٦) والبخاري (١٠٣٨) ومسلم (١٣٣٩) وأبو داود (١٧٢٣) والترمذي

وقال: حسن صحيح، وأحمد (١٠٤٠٦) والشافعي (١٧١/١).

يخرج معه من يأمن على نفسه من قريب ونحوه، أو نسوة ثقات بأن بلغن وجمعن صفات العدالة، وإن كن إماء سواء العجائز وغيرهن، وإن لم يخرج معهن زوج أو محرم لإحداهن لا نقطاع الأطماع باجتماعهن، ومن ثم جازت خلوة رجل بامرأتين دون عكسه، وأفهم كلامه أنه لا بد من ثلاث غيرها، وأنه لا يكفي بغير الثقات وإن كن محارم، واعتبار العدد إنما هو بالنظر للوجوب الذي الكلام فيه، أما بالنظر لجواز الخروج فلها أن تخرج مع واحدة لفرض الحج، وكذا وحدها إذا أمنت، أما سفرها لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقاً. [«المنهاج القويم» (ص ٢٧٣)].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلٍ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلٍ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، فَهَنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَاكَ كَذَاكَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْجُحْفَةُ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، وَمَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، الَّتِي كَانَتْ مَعَ حَجَّتِهِ: عُمْرَةً مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مِنَ الْجِعْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(١) أخرجه البخاري (١٥٢٦) ومسلم (٢٨٦٠) وأحمد (٢٣١٢) والدارمي (١٨٤٦) والبيهقي في «سننه» (٩١٨٨).

(٢) أخرجه الشافعي ومسلم (١١٨٣) وابن ماجه (٢٩١٥) وابن خزيمة (٢٥٩٢) والبيهقي (٨٦٩٣) وأحمد (١٤٦٥٥) والدارقطني (٢٣٧/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٤٨) ومسلم (٣٠٩٢) وأبو داود (١٩٩٦).

(قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ) وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْفَتْحِ بِشَهْرَيْنِ.

٢٥١٩ - [وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ مَرَّتَيْنِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

الفصل الثاني

٢٥٢٠ - [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَيْ كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَبْتُ، وَلَوْ وَجَبَتْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهَا أَوْ لَمْ تَسْتَطِيعُوا، وَالْحَجُّ مَرَّةً فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالْدَّارِمِيُّ].

٢٥٢١ - [وَعَنِ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً ثَبَّلَغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحْجْ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهَلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ، وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ].

٢٥٢٢ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ) أَي: لَا تَبْتَلُ وَتَرْكًَا لِلنِّكَاحِ، وَالصَّرُورَةُ أَيُّضًا: الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَحْجْ بَعْدَ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ.

والصَّرُورَةُ تفسر تفسيرين: أحدهما: الصَّرُورَةُ هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي قَدْ انْقَطَعَ عَنِ النِّكَاحِ، وَتَبْتَلُ عَلَى مَذْهَبِ رَهْبَانِيَةِ النَّصَارَى. وَالْآخَرُ: إِنْ الصَّرُورَةُ هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَحْجْ، فَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا أَنَّ سُنَّةَ الدِّينِ أَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، فَلَا يَحْجْ

(١) أخرجه البخاري (١٧٨١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٤٥) والنسائي (٣٥٩٩) والبيهقي في «سننه» (٨٨٧٩) والحاكم (٣١١١).

(٣) أخرجه الترمذي (٨١٧).

(٤) أخرجه أحمد (٢٨٤٥) وأبو داود (١٧٢٩) والحاكم (١٦٤٤) والبيهقي (٩٥٤٩).

ضرورة في الإسلام. انتهى [«عون المعبود» (١٠٦/٥)].

٢٥٢٣ - [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

وَالدَّارِمِيُّ].

٢٥٢٤ - [وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ].

٢٥٢٥ - [وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه عَنْ عُمَرَ ؓ إِلَى قَوْلِهِ: خَبَثَ الْحَدِيدِ].

٢٥٢٦ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه].

٢٥٢٧ - [وَعَنْهُ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا الْحَاجُّ؟ فَقَالَ: الشَّعْثُ التَّفَلُّ، فَقَامَ آخِرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْحُجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْعُجُّ وَالشَّجُّ، فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: زَادٌ وَرَاحِلَةٌ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» وَرَوَى ابْنُ مَاجَه فِي «سُنَنِهِ» إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْفَصْلَ الْأَخِيرَ].

٢٥٢٨ - [وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعُقَيْلِيِّ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ وَلَا الظُّعْنَ، قَالَ: حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ

(١) أخرجه أبو داود (١٧٣٤) والدارمي (١٨٣٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٨١٠) والنسائي في «الكبرى» (٣٦١٠) وابن حبان (٣٦٩٣) وأبو نعيم في «الحلية» (١١٠/٤) والبزار (١٧٢٢) وابن خزيمة (٢٥١٢) والطبراني (١٠٤٠٦).

(٣) أخرجه أحمد (٣٦٦٩) وابن ماجه (٢٩٩٨).

(٤) أخرجه الترمذي (٨١٣) والبيهقي (٨٤٠٦) وابن ماجه (٢٨٩٦).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٢٦٨) وابن ماجه (٣٠٠٨) والبيهقي (٩٣٧٧) والبخاري (٣٢١/٣).

(٦) أخرجه أحمد (١٦٢٢٩) والترمذي (٩٣٠) والنسائي (٢٦٣٧) وابن حبان (٣٩٩١) وابن

(٢٩٠٦) والحاكم (١٧٦٨) والبيهقي (٨٤١٦) وابن خزيمة (٣٠٤٠).

شُبْرُمَةً، فَقَالَ: وَمَنْ شُبْرُمَةٌ؟ قَالَ:، قَالَ: أَحَبَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةٍ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

بشين معجمة مضمومة، فموحدة ساكنة فراء مضمومة،
ومن قال: شبرمنت فقد صحف وحرف، وفيه أنه لا يصح ممن عليه حج واجب الحج
عن غيره، وكذا العمرة، فإن أحرم عن غيره وقع عن نفسه، وعليه الشافعي وصححه
أبو حنيفة ومالك، والحديث حجة عليهما، والجمهور على كراهة إجازة الإنسان نفسه
للحج لكن حمل على منع قصد بقصد الآخرة لاحتياجه للأجرة؛ ليصرفها
في واجب أو مندوب فلا.

- [وَعَنْهُ قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ
وَأَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ . رَوَاهُ أَبُو
دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَهَلَ بِحُجَّةٍ أَوْ
عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. أَوْ
وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

٢٥٣٣ - [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ، وَيَقُولُونَ:

(١) أخرجه أبو داود (١٨١١) وابن (٢٩٠٣) وابن (٣٠٣٩) والدارقطني (٢٦٨/٢) والضياء (٢٦١).

(٢) أخرجه الترمذي (٨٤١) وأبو داود (١٧٤٢) وأحمد (٣٢٦١) والبيهقي في «سننه»

(٣) أخرجه أبو داود (١٧٤١) والنسائي (٢٦٦٨).

(٤) أخرجه أحمد (٢٦٦٠٠) وأبو داود (١٧٤١) والبيهقي (٨٧٠٨) وأبو يعلى (٦٩٢٧) والطبراني في «الأوسط» (٦٥١٥).

نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ: الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

٢٥٣٥ - [وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنَ الْحُجِّ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ أَوْ مَرَضٌ حَائِسٌ، فَمَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ، فَلَيِّمْتُ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا . رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الْحُجَّاجُ وَالْعُمَّارُ وَفُدَّ اللَّهُ إِنْ دَعَوْهُ أَجَابَهُمْ وَإِنْ اسْتَغْفَرُوهُ غَفَرَ لَهُمْ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَفُدَّ اللَّهُ ثَلَاثَةً: الْغَازِي وَالْحَاجُّ وَالْمُعْتِمِرُ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

- [وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا لَقِيتَ الْحَاجَّ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَصَافِحْهُ وَامْرَأَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَهُ، فَإِنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتِمِرًا أَوْ غَازِيًّا، ثُمَّ مَاتَ فِي طَرِيقِهِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ الْغَازِي وَالْحَاجِّ وَالْمُعْتِمِرِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

- (١) أخرجه البخاري (١٥٢٣) وأبو داود (١٧٣٢).
- (٢) أخرجه ابن ماجه (٣٠١٣) والبيهقي في «سننه» (٩٠١٨) والدارقطني
- (٣) أخرجه الدارمي (١٧٨٥) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٩٧٩).
- (٤) أخرجه ابن ماجه (٣٠٠٤) والبيهقي في «سننه» (١٠٦٩١).
- (٥) أخرجه النسائي (٢٦٢٥) وابن حبان (٣٦٩٢) والحاكم (١٦١١) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢٧/٨) والبيهقي (١٠١٦٧) وفي «شعب الإيمان» (٤١٠٣) وابن خزيمة (٢٥١١) وأبو عوانة (٧٥٤٨).
- (٦) أخرجه أحمد (٥٤٩٧).
- (٧) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤١٠٠) وأبو يعلى (٦٣٥٧).

باب الإحرام والتلبية

الفصل الأول

[عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطِيبٍ فِيهِ مِنْكَ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

قال الحافظ: الحديث فيه دلالة على استحباب الطيب عند إرادة الإحرام، وأنه بأس باستدامته بعد الإحرام، وإنما يحرم ابتدأه في الإحرام، وهذا مذهبنا، وبه قال خلائق من الصحابة والتابعين وجهاهير المحدثين والفقهاء، منهم سعد بن أبي وقاص، وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وعائشة وأم حبيبة وأبو حنيفة والثوري وأبو يوسف وأحمد ودأود وغيرهم، وقال آخرون بمنعه منهم: الزهري ومالك ومحمد بن الحسن، وحكي أيضا عن جماعة من الصحابة والتابعين.

(كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قَالَ الْقَاضِي: وَتَأَوَّلَ هَؤُلَاءِ حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا عَلَى أَنَّهُ تَطِيبٌ ثُمَّ اغْتَسَلَ بَعْدَهُ، فَذَهَبَ الطَّيِّبُ قَبْلَ الإِحْرَامِ، وَيُؤَيَّدُ هَذَا قَوْلُهَا فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: «طِيبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ ثُمَّ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا» فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا تَطِيبَ لِمُبَاشَرَةِ نِسَائِهِ، ثُمَّ زَالَ بِالْغُسْلِ بَعْدَهُ، سَيِّمًا وَقَدْ نُقِلَ أَنَّهُ كَانَ يَتَطَهَّرُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ قَبْلَ الْآخَرَى، وَلَا يَبْقَى مَعَ ذَلِكَ.

قَالَ: وَقَوْلُهَا: (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ) الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَا جِزْمَهُ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي، وَلَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ؛ بَلِ الصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ أَنَّ الطَّيِّبَ مُسْتَحَبٌّ لِلْإِحْرَامِ؛ لِقَوْلِهَا: (وَهُوَ مُحْرِمٌ) وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الطَّيِّبَ لِلْإِحْرَامِ لَا لِلنِّسَاءِ، وَيُعَصِّدُهُ قَوْلُهَا: (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ) وَالتَّأْوِيلُ الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي

غَيْرَ مَقْبُولٍ؛ لِمُخَالَفَتِهِ الظَّاهِرِ بِلَا دَلِيلٍ يَحْمِلُنَا عَلَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهَا: **(وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ)** فَالْمُرَادُ بِهِ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ لِاسْتِبَاحَةِ الطَّيِّبِ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَالْحَلْقِ، وَقَبْلَ الطَّوَافِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا مَا لِكَا كَرِهَهُ قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ، وَهُوَ مُحْجُوجٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَوْلُهَا: **(لِحِلِّهِ)** دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ حَصَلَ لَهُ تَحَلُّلٌ، وَفِي الْحَجِّ تَحَلُّلَانِ يَحْصُلَانِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ مَعَ سَعْيِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى قَبْلَ طَوَافِ الْقُدُومِ، فَإِذَا فَعَلَ الثَّلَاثَةَ، حَصَلَ التَّحَلُّلَانِ، وَإِذَا فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْهُمَا حَصَلَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ أَيْ اثْنَيْنِ كُنَّا، وَيَحِلُّ بِالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ جَمِيعُ الْمُحَرَّمَاتِ إِلَّا الْإِسْتِمْتَاعَ بِالنِّسَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالثَّانِي، وَقِيلَ: يُبَاحُ مِنْهُنَّ غَيْرُ الْجَمَاعِ بِالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ: إِنَّهُ لَا يَحِلُّ بِالْأَوَّلِ إِلَّا اللَّبْسُ وَالْحَلْقُ وَقَلَمُ الْأُظْفَارِ، وَالصَّوَابُ مَا سَبَقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ مُلَبِّدًا، يَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ، لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٥٤٢ [وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْغَرَزِ، وَاسْتَوَتْ بِهِ نَافَتُهُ قَائِمَةً، أَهْلٌ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صَرَخًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه البخاري (٥٩١٥) ومسلم (٢٨٧١) وأبو داود (١٧٤٩) وأحمد (٦١٦٤) والنسائي (٢٦٩٥) وابن ماجه (٣١٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٦٥) ومسلم (٢٨٧٧) وأحمد (٤٩٤٨) وابن ماجه (٣٠٢٨) والدارمي (١٩٨١) والبيهقي (٩٢٤٨).

(٣) أخرجه مسلم (٣٠٨٣).

قال النووي: فِيهِ اسْتِحْبَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ رَفْعًا مُقْتَصِدًا بِحَيْثُ لَا يُؤْذِي نَفْسَهُ، وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْفَعُ تُسْمِعُ نَفْسَهَا؛ لِأَنَّ صَوْتَهَا مَحَلٌّ فِتْنَةٍ، وَرَفْعُ الرَّجُلِ مَذْذُوبٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً.

وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: هُوَ وَاجِبٌ وَيَرْفَعُ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِهَا فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ وَفِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَمِنَى وَعَرَفَاتٍ، وَأَمَّا سَائِرُ الْمَسَاجِدِ فَفِي رَفْعِهِ فِيهَا خِلَافٌ لِلْعُلَمَاءِ، وَهُمَا قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ أَصَحُّهُمَا: اسْتِحْبَابُ الرَّفْعِ كَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، وَالثَّانِي: لَا يَرْفَعُ؛ لِأَنَّهُ يَهْوِشُ عَلَى النَّاسِ بِخِلَافِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْمَنَاسِكَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَفِيهِ حُجَّةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمُوافِقِيهِ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ عِنْدَ إِرَادَتِهِ التَّوَجُّهَ إِلَى مِنَى.

٢٥٤٤ [وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ أَبِي طَلْحَةَ؛ وَإِنَّهُمْ لَيَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا: الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ، وَأَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّحْرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنِ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، بَدَأَ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه البخاري (٢٩٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٠٨) ومسلم (٢٩٧٥) وأبو داود (١٧٨١) والبيهقي في «سننه» (٩٦٩٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٩١) ومسلم (٣٠٤١) وأبو داود (١٨٠٧) والنسائي (٢٧٤٤) وأحمد (٦٣٩٣).

- [وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ . رَوَاهُ

التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ].

٢٥٤٨ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّدَ رَأْسَهُ بِالْعَسَلِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

٢٥٤٩ [وَعَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ أَوْ التَّلْبِيَةِ . رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

٢٥٥٠ - [وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي إِلَّا لَبَّى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدَرٍ حَتَّى تَنْقُطَعَ الْأَرْضُ مِنْ هَا هُنَا وَهََا هُنَا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

٢٥٥١ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكُعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الثَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهَلَّ بِهَوْلَاءِ الْكِمَاتِ، وَيَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلَفْظُهُ لِمُسْلِمٍ].

٢٥٥٢ - [وَعَنْ عُمَارَةَ بْنِ حُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ، سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَاسْتَعْفَاهُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ].

(١) أخرجه الترمذي (٨٣٩) والبيهقي في «سننه» (٩٢١٠) والدارمي (١٨٤٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١٧٥٠).

(٣) أخرجه مالك (٧٤٢) وأبو داود (١٨١٦) والترمذي (٨٣٨) وأحمد (١٧٠٧) وابن (٣٠٣٤) والنسائي (٢٧٦٥) والبيهقي في «سننه» (٩٢٧٧) والدارمي (١٨٦٣) والدارقطني (٢٥٣٦).

(٤) أخرجه الترمذي (٨٢٨) وقال: غريب، وابن ماجه (٢٩٢١) والطبراني (٥٧٤٠) وابن خزيمة (٢٦٣٤) والحاكم (١٦٥٦) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٢١) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢٩/٨).

(٥) أخرجه مسلم (٢٨٧١) والنسائي (٢٧٤٦).

(٦) أخرجه الشافعي (٥٧٤) والدارقطني (٢٥٣٧) والبيهقي في «سننه» (٩٣٠٥).

(وَأَسْتَعْفَاهُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ) قال السندي في «ترتيب مسند الشافعي» (ص ٨٥٤): يفيد استحباب سؤال رضوانه وجنته واستعفائه من النار، وتقدم أنه إذا رأى شيئاً يعجبه قال: «لبيك إن العيش عيش الآخرة» فعلمتنا هذه الأحاديث الثلاثة استحباب رفع الصوت بالتلبية والإكثار منها، وختمها بطلب رضوان وإعفاءنا من النار بفضلِهِ ورحمته.

الفصل الثالث

٢٥٥٣ [عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ الْحَجَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فَاجْتَمَعُوا، فَلَمَّا أَتَى الْبَيْدَاءَ أَحْرَمَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(أَحْرَمَ) قال المصنف: الإحرام نية الدخول في الحج أو العمرة أو هما؛ لما صح عن عائشة رضي الله عنها - قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: «من أراد أن يهَلَّ بحج وعمرة فليفعل، ومن أراد أن يهَلَّ بحج فليفعل، ومن أراد أن يهَلَّ بعمرة فليفعل» [١٠٠:١٠٠]. الإحرام مطلقاً لما روى الشافعي رحمه الله: «أنه ﷺ خرج هو وأصحابه ينتظرون القضاء - أي: نزول الوحي - فأمر من لا هدي معه أن يجعل إحرامه عمرة، ومن أهدى أن يجعله حجاً» ثم يصرفه» أي: الإحرام المطلق بالنية لا باللفظ «لما شاء» من حج وعمرة وقران، وإن ضاق وقت الحج، أما لو فات ففيه خلاف، والمتجه أنه يبقى مبهماً فإن عينه لعمرة فذاك أو لحج فكمين فاته الحج.

وأفهم كلامه أنه لا يجزئ العمل قبل التعيين بالنية، نعم لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وإن كان من سنن الحج، ولو أحرم مطلقاً ثم أفسده قبل التعيين فأيهما عينه كان مفسداً له، ويجوز له أن يحرم كإحرام زيد، ثم كان زيد مطلقاً أو غير محرم أصلاً أو أحرم إحراماً فاسداً انعقد له مطلقاً، وإن علم حال زيد وإن كان زيد مفصلاً ابتداءً في تفصيله، بخلاف ما لو أحرم مطلقاً وصرفه لحج لعمرة،

ثم أدخل عليها الحج ثم أحرم كإحرامه، فلا يلزمه في الأولى أن يصرفه لما صرفه زيد، ولا في الثانية إدخال الحج على العمرة إلا أن يقصد التشبه به في صورتين.

«ويستحب التلفظ بالنية» التي يريد بها ما ذكر ليؤكد ما في القلب كما في سائر العبادات «فيقول» بقلبه ولسانه: «نويت الحج أو العمرة» أو الحج والعمرة أو النسك «وأحرمت به لله تعالى، وإن حج أو اعتمر عن غيره، قال: نويت الحج أو العمرة عن فلان وأحرمت به لله تعالى، ويستحب التلبية مع النية» فيقول عقب التلفظ بما ذكر: لبيك اللهم ليك... إلخ، لخبر مسلم: «إذا توجهتم إلى منى فأهلوا بالحج» والإهلال رفع الصوت بالتلبية والعبارة بالنية لا بالتلبية، فلولي بغير ما نوى فالعبارة بما نوى.

«و» يستحب «الإكثار منها» أي: من التلبية في دوام إحرامه حتى لنحو الحائض، وتتأكد عند تغير الأحوال من نحو صعود وهبوط واجتماع وافتراق وإقبال ليل أو نهار وركوب ونزول وفراغ من صلاة، وتكره في مواضع النجاسة «و» يستحب «رفع الصوت بها للرجل» حتى في المساجد بحيث لا يتعبه الرفع؛ لما صح من قوله ﷺ: «أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال» [«المنهاج القويم» (ص ٢٧٦)].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيَلَكُمْ قَدْ قَدْ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

باب قصة حجة الوداع

الفصل الأول

٢٥٥٥ - [وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ بِالْمَدِينَةِ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَخْجَ، ثُمَّ أَذِنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بِشَرِّ كَثِيرٍ كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: اغْتَسِلِي وَاسْتَنْفِرِي بِثَوْبٍ وَأُخْرِي، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقُصُوءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَافَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ بِالتَّوْحِيدِ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ» قَالَ جَابِرٌ: لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَطَافَ سَبْعًا فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ - وَفِي رِوَايَةٍ: إِنَّهُ قَرَأَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ - ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكَنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفا قَرَأَ ﴿إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] أَبَدًا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأَ بِالصَّفا فَرَقِيَ عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ وَمَشَى إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ سَعَى حَتَّى إِذَا صَعِدْنَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفا، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرَ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ نَادَى وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ وَالنَّاسُ تَحْتَهُ فَقَالَ: لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسْقِ

الْهَدْيَ وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشُمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِإِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِأَبَدٍ؟ فَسَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعُهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى وَقَالَ: دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ - مَرَّتَيْنِ - لَا بَلَّ لِأَبَدٍ أَبَدٍ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ بَيْدَنُ النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مِمَّنْ حَلَّ وَلَبَسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا وَاکْتَحَلَتْ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهِذَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ؟ قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُكَ، قَالَ: فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا تَحِلُّ، قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ، وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً، قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَيَّ مَنِي فَأَهْلَلُوا بِالْحَجِّ وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ نُضِرَبَ لَهُ بِنَمِرَةٍ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةٍ، فَتَزَلَّ بِهَا حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرَحَلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي فَخَطَبَ النَّاسَ وَقَالَ: إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنَّ أَوَّلَ دِمٍ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ كَانَ مُسْتَرَضِعًا فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتُهُ هَذِلًّا، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ رَبَا رِبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُ، فَإِنْ فَعَلَنَّ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مَبْرُوحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى

السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى التَّائِسِ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدَنَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُوقِفَ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقُصْوَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَأَرْدَفَ أَسَامَةَ خَلْفَهُ، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقُصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ، فَحَرَكَ قَلِيلًا ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجُمَرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجُمَرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَيْدَةً، ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا فَتَحَرَ مَا غَبَرَ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ فَجُعِلَتْ فِي قِدْرِ فَطْبِخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقَاضَ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ، فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ، فَنَاوَلُوهُ دَلُولًا فَشَرِبَ مِنْهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

٢٥٥٦ [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يَهْدِ فَلْيُحِلِّ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلْيُحِلَّ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا - فِي رَوَايَةٍ: فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ بِنَحْرِ هَدْيِهِ - وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَلْيُتِمِّمْ حَجَّهُ، قَالَتْ: فَحِضْتُ، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ،

فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي وَأَمْتَشِطُ، وَأَهْلَ بِحَجٍّ وَأَتْرِكَ الْعُمْرَةَ، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ حَتَّى قَضَيْتُ حَجِّي، فَبَعَثَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَمِرَ مَكَانَ عُمْرَتِي مِنَ التَّنْعِيمِ، قَالَتْ: فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٥٥٧ - [وَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ فَأَهْلَلَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلَلَ بِالْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، قَالَ لِلنَّاسِ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيُقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيَهْلِلْ بِالْحَجِّ وَلْيُهْدِ، فَمَنْ لَمْ يَحِذْ هَذَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، فَطَافَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعًا، فَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ، فَأَتَى الصَّفا فَطَافَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(قَمَنْ لَمْ يَحِذْ هَذَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) قال الحافظ: وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ مَعْنَاهُ: الرُّجُوعُ مَكَّةَ، وَعَبَّرَ عَنْهُ مَرَّةً بِالْفَرَاغِ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ، وَمَعْنَى الرُّجُوعِ: التَّوَجُّهُ مِنْ مَكَّةَ فَيَصُومُهَا فِي الطَّرِيقِ إِنْ

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٩٢٩) وَابْنُ خُبَرٍ (١٥٥٦) وَمُسْلِمٌ (٢٩٦٨) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٨٣) وَأَحْمَدُ (٢٦١٨٣).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُبَرٍ (١٦٩١) وَمُسْلِمٌ (٣٠٤١) وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٢٧٤٤) وَأَحْمَدُ (٦٣٩٣).

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٩٢٧).

شَاءَ، وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ. [«الفتح» (٢٣٤/٥)].

وقال المصنف: ومن توطن بمكة بعد فراغ الحج صام بها وإلا فلا، ومتى لم الثلاثة في الحج لزمه صوم الثلاثة قضاء كما مرَّ والسبعة أداء، والتفريق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام يوم النحر، وأيام التشريق في الدماء الثلاثة الأول وبيوم في البقية، ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة الغالبة كما في الأداء، فلو صام العشرة ولاء حصلت الثلاثة فقط. [«المنهاج القويم» (ص ٢٩٥)].

٢٥٥٨ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ عِنْدَهُ الْهَدْيُ فَلْيَحِلَّ الْحِلَّ كُلَّهُ، فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

وَهَذَا الْبَابُ خَالٍ عَنِ الْفَصْلِ الثَّانِي

الفصل الثالث

٢٥٥٩ [عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي نَاسٍ مَعِيَ، قَالَ: أَهْلَلْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالْحَجِّ خَالِصًا وَحْدَهُ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صُبْحَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ: حِلُّوْا وَأَصِيبُوا النِّسَاءَ، قَالَ عَطَاءٌ: وَلَمْ يَعْرِمْ عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ أَحَلَّهِنَّ لَهُمْ، فَقُلْنَا: لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسُ أَمْرًا أَنْ نُفْضِيَ إِلَى يَسَائِنَا، فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَفْطُرُ مَذَاكِيرُنَا الْمَنِيِّ، قَالَ: يَقُولُ جَابِرٌ بِيَدِهِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ بِيَدِهِ يُحَرِّكُهَا، قَالَ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِينَا فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَقَاكُمُ لِلَّهِ وَأُصَدِّقُكُمْ وَأُبْرِكُكُمْ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ فَحِلُّوْا، فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سِعَايَتِهِ فَقَالَ: يَمُ أَهْلَلْتُ؟ قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا، قَالَ: وَأَهْدَى لَهُ عَلَيَّ هَدْيًا، فَقَالَ سُرَاقَةُ بْنُ

مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْعَامِنَا هَذَا أَمْ لَأَبَدٍ؟ فَقَالَ: لَأَبَدٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].
[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعِ
مَضَيِّنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ أَوْ خَمِيسٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهُوَ غَضَبَانُ، فَقُلْتُ: مَنْ أَغْضَبَكَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ؟ قَالَ: أَوْ مَا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ فَإِذَا هُمْ
يَتَرَدَّدُونَ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقَتْ الْهَدْيَ مَعِيَ حَتَّى أَشْتَرِيهِ،
ثُمَّ أَحِلُّ كَمَا حَلُّوا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٩٠).

باب دخول مكة والطواف

الفصل الأول

[عَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طُوًى، حَتَّى يَصْبَحَ وَيَغْتَسِلَ وَيُصَلِّيَ فَيَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَإِذَا نَفَرَ مِنْهَا مَرَّ بِذِي طُوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ مِثْلَ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ) قال المصنف في واجبات الطواف وسننه: وواجبات الطواف ثمانية: الأول والثاني والثالث: ستر العورة وطهارة الحدث والنجس كما في الصلاة، ولخبر: «الطواف بالبيت صلاة» فلو أحدث أو تنجس بدنه أو ثوبه أو مطافه بغير معفو عنه، أو عري مع القدرة على الستر في أثناء الطواف تطهر

(١) أخرجه البخاري (١٧٦٩) ومسلم (٣١٠٣) وأبو داود (١٨٦٧) وأحمد (٤٧٥٨) والدارمي (١٩٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٧٧) ومسلم (٣١٠١) وأبو داود (١٨٧١) والترمذي (٨٦٣) وأحمد (٢٤٨٤٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٤١) ومسلم (٣٠٦٠) والبيهقي في «سننه» (٩٥١١).

(٤) أخرجه بلفظ: «الطواف بالبيت بمنزلة الصلاة» النسائي في الحج باب ١٣٢، والبيهقي في الكبرى

(٨٧/٥) والحاكم في المستدرک (١/٤٥٩، ٢/٢٦٧) ولفظ: «الطواف بالبيت صلاة ولكن الله

أحل فيه المنطق» الدارمي (٢/٤٤) والطبراني في الكبير (١١/٣٤) ولفظ: «الطواف صلاة فأقلوا

فيه الكلام» الطبراني في الكبير (١١/٤٠) ولفظ: «الطواف حول البيت مثل الصلاة» الترمذي

(٩٦٠).

وستر عورته وبني على طوافه، وإن ذلك وطال الفصل؛ إذ لا تشترط الموالاة فيه كالوضوء، ويسن الاستئناف، وغلبة النجاسة في المطاف مما عمت به البلوى، فيعفى عما يشق الاحتراز عنه أيام الموسم وغيره بشرط ألا يعتمد المشي عليها، وألا يكون فيها أو في ممارستها رطوبة، والعاجز عن الستر يطوف ولا إعادة عليه، والأوجه أن للمتميم والمتنجس العاجزين عن الماء طواف الركن؛ ليستفيدا به التحلل، ثم إن عادا إلى مكة لزمتهما إعادته.

والرابع: جعل البيت على يساره مع المشي أمامه للاتباع، فإن على يمينه ومشى أمامه أو القهقري أو خلفه أو على يساره ومشى القهقري لم يصح؛ لمنافاته ما ورد الشرع به، وإذا جعله على يساره وذهب تلقاء وجهه، فلا فرق على الأوجه بين أن يذهب ماشياً أو قاعداً زحفاً أو حبواً، أن يكون ظهره للسماء ووجهه للأرض أو عكسه، وفيما عدا هذه الصور لا يصح بحال، وإذا استقبل البيت لنحو دعاء فليحترز عن المرور في الطواف، ولو أدنى جزء قبل عوده جعل البيت عن يساره.

والخامس: الابتداء من الحجر الأسود؛ للاتباع فلا يعتد بما بدأ به قبله ولو سهواً، فإذا انتهى إليه ابتداء منه.

والسادس: محاذاته أي: الحجر أو بعضه عند النية إن وجبت بجميع بدنه أي: جميع شقه الأيسر؛ بحيث لا يتقدم جزء من الشق الأيسر على جزء من الحجر، فلو لم يحاذه أو بعضه بجميع شقه، كأن جاوزه ببعض شقه إلى جهة الباب أو تقدمت النية على المحاذاة المذكورة، أو تأخرت عنها لم يصح طوافه.

والسابع: كونه سبعاً يقيناً، ولو في وقت كراهة الصلاة وإن ركب لغير عذر، فلو ترك من السبع خطوة أو أقل لم يجزئه، ولو شك في العدد أخذ باليقين كما في الصلاة، نعم يسن له أن يأخذ بخبر من أخبره بالنقص، أما من أخبره بخبر فليس الأخذ بخبره وإن كثر.

المشكاة/ الجزء الثامن

والثامن: كونه داخل المسجد، وإن وسع خارج البيت والشاذروان والحجر، قال تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] وإنما يكون طائفاً به حيث لم يكن جزء منه فيه وإلا فهو طائف فيه، والشاذروان وهو الجدار القصير المسمم بين اليمانيين والغربي واليماني دون جهة الباب، وإن أحدث الآن عنده شاذروان من البيت؛ لأن قريشاً تركته منه عند بنائهم الكعبة لضيق النفقة، ولا ينافيه كون ابن الزبير - رضي الله عنهما - أعاد البيت على قواعد إبراهيم؛ لأنه باعتبار الأصل، فلما ظهر الجدار نقص من عرضه لما فيه من مصلحة البناء، والحجر فيه من البيت ستة أذرع تتصل بالبيت، وإنما وجب مع ذلك الطواف خارجه؛ لأنه ﷺ إنما طاف خارجه وقال: «خذوا عني مناسككم» فمتى دخل جزء من بدنه في هواء الشاذروان أو الحجر أو جداره لم يصح طوافه، ولتفطن لدقيقة وهي أن من قبل الحجر الأسود، فرأسه في حال التقبيل في جزء من البيت، فيلزمه يقر قدميه في محلها حتى يفرغ من التقبيل ويعتدل قائماً.

ومن سننه: وهي كثيرة إذ هو يشبه الصلاة، فكل ما يمكن جريانه فيه من سننها يبعد أن يقال بنديه فيه قياساً عليها المشي فيه ولو امرأة للتابع، فالركوب بلا عذر خلاف الأولى والزحف مكروه، ويسن أيضاً الحفاء وتقصير الخطأ رجاء كثرة الأجر له، واستلام الحجر الأسود بيده أو طوافه وتقبيله من غير صوت يظهر ووضع جبهته عليه للتابع في الثلاثة، ويسن تكرير كل منها ثلاثاً، وفعل ذلك في كل مرة، فإن منعه زحمة من الأخيرتين استلم بيده، فإن عجز فبنحو عود ويقبل ما استلمه به فيهما، فإن عجز عن استلامه أشار إليه باليد أو بشيء فيها، ثم يقبل ما أشار به ولا يشير للتقبيل بالضم لقبحه، ويندب كون الاستلام والإشارة باليد اليمنى، فإن عجز فباليسرى.

واستلام الركن اليماني بيده ثم يقبلها، فإن استلامه أشار إليه ولا

يقبله يستلم، ولا يقبل الركنين الآخرين؛ لما صح: «أنه ﷺ كان يستلم الركن اليماني والحجر الأسود في كل طوفة، ولا يستلم الركنين الذين يليان الحجر» وتقبيل واستلام غير ما ذكر من سائر أجزاء البيت مباح، ويسن فعل جميع ما ذكر في كل مرة وهو في الأوتار أكد، والأذكار المأثورة عن النبي ﷺ أو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم والذي صح عنه ﷺ في ذلك: «اللَّهُمَّ ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» «اللَّهُمَّ بما رزقني، وبارك لي فيه، واخلف علي كل غائبة لي بخير» بين اليمانيين.

والاشتغال بالمأثور أفضل من الاشتغال بالقراءة، وهي أفضل من غير المأثور، ويسن الإسرار بهما بل قد يحرم الجهر بأن تأذى به غيره أذى لا يحتمل عادة، ويسن الأذكار كالاستلام وما بعده في كل مرة، ولا يسن للمرأة والخنثى الاستلام والتقبيل والسجود في خلوة المطاف عن الرجال ليلاً كان أو نهاراً؛ لضررهن وضرر الرجال بهن.

«ويسن للرجل» أي: الذكر ولو صبيّاً بخلاف الخنثى والأنثى حذراً من تكشفهما الرمل في الأشواط الثلاثة الأولى مستوعباً به البيت، فأما الأربعة الباقية فيمشي فيها على هيئته للاتباع، ويكره تركه؛ وسببه إظهار القوة لكفار مكة لما قالوا عن الصحابة حين قدومهم لعمره القضاء قد وهنتهم حمى المدينة، فلقوا منها شدة وجلسوا ينظرونهم فأمرهم ﷺ به لذلك حتى قالوا: هؤلاء أجلد من كذا وكذا، وإنما شرع مع زوال السبب؛ لأن فعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم، فيتذكر نعمة الله تعالى على إعزاز الإسلام وأهله، وإنما سنية الرمل في طواف بعده سعي

(١) أخرجه البخاري في الحج باب (٥٨)، ومسلم (٢٥٣ و ٢٥٦ و ٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري في الدعوات باب ٥٥، ومسلم في الذكر حديث ٢٣ و ٢٦، وأحمد في المسند (٣/ ١٠١، ١٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٤٧، ٢٧٧، ٢٨٨، ٤١١).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/ ٥١٠، ٢/ ٣٥٦، ٣٥٧).

المشكاة/ الجزء الثامن

في أو وإن كان مكياً، فإن رمل في طواف القدوم وسعى بعده لم يرمل في طواف الركن؛ لأن السعي بعده حينئذ غير مطلوب، ولم يرمل في طواف الوداع لذلك، ولو تركه في الثلاثة الأول لم يقضه في الأربعة الأخيرة؛ لأن هيئتها الهينة فلا تغير كالجهر لا يقضي في الأخيرتين، أو في طواف القدوم الذي سعى بعده لم يقضه في طواف الركن.

ويسن للذكر دون غيره الاضطباع فيه أي: في الطواف الذي بعده سعي مطلوب، ويسن أيضاً في جميع السعي بين الصفا والمروة للاتباع في الطواف، وقيس به السعي، ويكره تركه، وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه الأيمن ويكشف إن تيسر وطرفيه على عاتقه الأيسر، وفي الطواف الذي لا يسن فيه رمل لا يسن فيه اضطباع، ولا يسن أيضاً في ركعتي الطواف لكرهته في الصلاة، فيزيله عند إرادتها ويعيده عند إرادة السعي، والقرب من البيت للطائف تبركاً به ولأنه المقصود؛ ولأنه أيسر في الاستلام والتقبيل، نعم إن حصل له أو به أذى لنحو زحمة فالبعد أولى إلا في ابتداء الطواف أو آخره فيندب له استلام ولو بالزحام كما في «الأم» ومعناه: أن يتوقى التأذي والإيذاء بالزحام مطلقاً، ويتوقى الزحام الخالي إلا في الابتداء والآخر، ويسن للمرأة والخنثى البعد حال طواف الذكور بأن في حاشية المطاف بحيث لا يخالطانهم، ولو تعذر الرمل مع القرب لنحو زحمة ولم يرج فرجة عن قرب تباعد ورمل؛ لأن الرمل متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بمكانها، والقاعدة أن المتعلق بنفسها أولى ومحله إن لم يخش لمس النساء والأقرب بلا رمل، ويندب يتحرك في مشيه عند تعذر الرمل والسعي ويحرك المحمول دابته.

والموالة بين الطوافات السبع خروجاً من خلاف من أوجبها، فيكره التفريق بلا عذر ومن الأعذار إقامة الجماعة وعروض حاجة لا بد منها، ويكره قطع الطواف المفروض كالسعي لجنازة أو راتبة، وتسن النية في طواف النسك، وتجب في طواف لم يشمل نسك وفي طواف الوداع، وركعتان بعده للاتباع ويحصلان بما مرّ في سنة

الإحرام وفعلهما خلف المقام أفضل، ففي الكعبة، ثم الميزاب، ثم في بقية الحجر، ثم إلى وجه البيت، ثم فيما قرب منه، ثم في بقية المسجد، ثم في دار خديجة، ثم في بقية مكة، ثم في الحرم ثم فيما شاء متى شاء، ولا يفوتان إلا بموته، ويجهر فيهما بلطف من الغروب إلى طلوع الشمس، ولو والى بين أسابيع ثم بين ركعاتها أو صلى عن الكل ركعتين جاز بلا كراهة، والأفضل أن يصلي عقب كل طواف ركعتين، ويكره في الطواف الأكل والشرب، ووضع اليد في فيه بلا حاجة، وأن يشبك أصابعه أو يفرقعها، وأن يطوف بما يشغله كالحقن وشدة توقانه إلى الأكل، وترك الكلام فيه أولى بخير، وليكن بحضور قلب ولزوم أدب.

[وَعَنِ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ سَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةً، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

٢٥٦٥ [وَعَنهُ قَالَ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَكَانَ يَسْعَى بَيْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَكَانَ يَسْعَى بَيْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) قال النووي: هذا مُجْمَع عَلَى إِسْتِحْبَابِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أُسْتُحِبَّ أَنْ يَكُونَ سَعْيُهُ شَدِيدًا فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ، وَهُوَ قَدْرٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ مِنْ قَبْلِ وُضُولِهِ إِلَى الْمَيْلِ الْأَخْضَرِ الْمُعْلَقِ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ إِلَى أَنْ يُحَازِيَ الْمَيْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ اللَّذَيْنِ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ وَدَارِ الْعَبَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(١) أخرجه البخاري (١٦١٦) ومسلم (٣١٠٨) والنسائي (٢٦٥٤).

(٢) (٣١٠٧) وأحمد

(٣) (٣٠١٢).

- [وَعَنِ الرَّبِيرِ بْنِ عَرِيٍّ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اسْتِيلَامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُخَجِّنٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- [وَعَنِ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُخَجِّنٍ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ الْمُخَجِّنَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفِ طِمُثْ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهَا قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ التَّحْرِيفِ رَهْطٌ، أَمَرَهُ أَنْ يُؤَدِّنَ فِي النَّاسِ: أَلَا لَا يَحُجُّ بَعْدَ

(١) أخرجه البخاري (١٦١١) والترمذي (٨٧١) وأحمد (٦٥٤٩) والنسائي (٢٩٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٠٩) ومسلم (٣١٢٠) وأبو داود (١٨٧٦) وأحمد (٦١٦٠) والنسائي (٢٩٦٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٠٧) ومسلم (٣١٣٢) وأبو داود (١٨٧٩) وأحمد (١٨٦٩) والنسائي (٧٢١) وابن ماجه (٣٠٦١).

(٤) أخرجه البخاري (١٦٣٢) والدارمي (١٨٩٨) والبيهقي في «سننه» (٩٦٤٢).

(٥) أخرجه مسلم (٣١٣٦).

(٦) أخرجه البخاري (٣٠٥) ومسلم (٢٩٧٧) وأحمد (٢٧٠٩٨).

العام مُشْرِكٌ، وَلَا بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ) الحافظ: وَفِيهِ حُجَّةٌ لِاشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الطَّوَافِ كَمَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ طَرَفٌ مِنْ ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الصَّلَاةِ، وَالْمُخَالَفِ فِي ذَلِكَ الْحَتْفِيَّةِ قَالُوا: سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الطَّوَافِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، فَمَنْ طَافَ عُرْيَانًا أَعَادَ مَا دَامَ بِمَكَّةَ، فَإِنْ خَرَجَ لِرَمَةِ دَمٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي سَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ قُرَيْشًا ابْتَدَعَتْ قَبْلَ الْفِيلِ أَوْ بَعْدَهُ أَلَّا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ أَحَدٌ مِمَّنْ يَقْدَمُ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ إِلَّا فِي ثِيَابٍ أَحَدِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ طَافَ عُرْيَانًا، فَإِنْ خَالَفَ وَطَافَ بِثِيَابِهِ أَلْقَاهَا إِذَا فَرَغَ ثُمَّ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا فَجَاءَ الْإِسْلَامَ فَهَدَمَ ذَلِكَ كُلَّهُ. [٢٨٧/٥].

الفصل الثاني

[عَنِ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ قَالَ: سُئِلَ جَابِرٌ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى الْبَيْتَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ نَكُنْ نَفْعَلُهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

٢٥٧٥ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ مَكَّةَ، فَأَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ أَتَى الصَّفَا فَعَلَاهُ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ فَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَذْكُرُ اللَّهَ مَا شَاءَ وَيَدْعُو . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الطَّوَافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ إِلَّا بِخَيْرٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ جَمَاعَةً وَقَفُوهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ].

(١) أخرجه البخاري (٤٣٦٣) ومسلم (٣٣٥٣) وأبو داود (١٩٤٨) والنسائي (٢٩٧٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٨٦٥) وأبو داود (١٨٧٢) والنسائي (٢٩٠٨).

(٣) أخرجه أبو داود (١٨٧٤).

(٤) أخرجه الترمذي (٩٦٠) والحاكم (١٦٨٦) والبيهقي (٩٠٨٥) وابن أبي شيبه (١٢٨٠٨) وأبو يعلى

(٢٥٩٩) وابن خزيمة (٢٧٣٩) والطبراني (١٠٩٥٥) وأخرجه بنحوه النسائي (٢٩٣٦) والدارمي

(١٩٠٠).

- [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَجَرِ: وَاللَّهِ لَيَبْعَثَنَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يُبْصَرُ بِهِمَا، وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ يَشْهَدُ عَلَى مَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقِّ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَأْقُوتَانِ مِنَ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ، طَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَطْمِسْ نُورَهُمَا لَأَضَاءَتَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُزَاحِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ زِحَامًا مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُزَاحِمُ عَلَيْهِ، قَالَ: إِنْ أَفْعَلُ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ مَسْحَهُمَا كَفَّارَةٌ لِلْخَطَايَا، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ طَافَ بِهِذَا الْبَيْتِ أَسْبُوعًا فَأَحْصَاهُ كَانَ كَعَتَقِ رَقَبَةٍ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَا يَضَعُ قَدَمًا وَلَا يَرْفَعُ أُخْرَى اللَّهُ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ وَكَتَبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةً . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١] . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٢٥٨٢ - [وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: أَخْبَرَنِي بِنْتُ أَبِي تَجْرَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ مَعَ

(١) أخرجه الترمذي (٨٨٦) وأحمد (٣١٠٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٩٦١) وابن ماجه (٢٩٤٤) والدارمي (١٨٩٢) والديلمي (٢٣٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٨٧٨) وأحمد (٧٠٠) وابن حبان (٣٧١٠) (١٦٧٧) والبيهقي في

«شعب الإيمان» (٤٠٣٠).

(٤) أخرجه الترمذي (٩٧٤).

(٥) أخرجه أبو داود (١٨٩٤).

نُسُوَّةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ آلِ أَبِي حُسَيْنٍ، نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَرَأَيْتُهُ يَسْعَى وَإِنَّ مِزْرَهُ لَيَدُورُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اسْعَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مَعَ اخْتِلَافٍ].

[وَعَنْ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى بَعِيرٍ لَا ضَرْبَ، وَلَا طَرْدَ وَلَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].

(وَلَا طَرْدَ وَلَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ) أي: تنح تنح، وهو اسم فعل بمعنى: تنح عن الطريق، قال المناوي: وأخذ منه أن المفتي أو المدرس ينبغي له ألا يتخذ نقيباً جافياً غليظاً بل فطناً كيساً دربياً يرتب الحاضرين على قدر منازلهم، وينهى عن ترك ما ينبغي فعله أو فعل ما ينبغي تركه، ويأمر بالإنصات للدرس، وعلى العالم سماع السؤال من مورده على وجهه ولو صغيراً.

[وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ مُضْطَبِعًا بِبُرْدٍ أَخْضَرَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

٢٥٨٥ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ، فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ ثَلَاثًا، وَجَعَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ ثُمَّ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْيُسْرَى رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(تَحْتَ آبَاطِهِمْ) قال ابن رسلان: المراد أن يجعله تحت عاتقهم يمن **قَذَفُوهَا** أي: ألقوها وطرحوها طرفيها **(عَلَى عَوَاتِقِهِمْ)** العاتق المنكب.

(١) أخرجه أحمد (٢٨١٣٠) والبخاري (٣٧٦/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٦/٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٨٦٩) وأبو داود (١٨٨٥) وابن ماجه (٣٠٦٧) والدارمي (١٨٩٦).

(٤) أخرجه أبو داود (١٨٨٦).

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِي وَالْحَجَرَ - فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ، مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].
- [وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: قَالَ نَافِعٌ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ] .

(يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ) قال النووي: فِيهِ اسْتِحْبَابُ تَقْيِيلِ الْيَدِ بَعْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ عَجَزَ عَنْ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مُحْمُولٌ عَلَى مَنْ عَجَزَ عَنْ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ، وَإِلَّا فَالْقَادِرُ يُقَبِّلُ الْحَجَرَ، وَلَا يَقْتَصِرُ فِي الْيَدِ عَلَى الْاسْتِلَامِ بِهَا، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ اسْتِحْبَابِ تَقْيِيلِ الْيَدِ بَعْدَ الْاسْتِلَامِ لِلْعَاجِزِ هُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ الْقَاسِمُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الثَّابِعِيُّ الْمَشْهُورُ: يُسْتَحَبُّ التَّقْيِيلُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٥٨٨ - [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِـ «وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ» [الطور: ١ - ٢] . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ عَابِسِ بْنِ رِبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ يُقَبِّلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ مَا تَنْفَعُ وَمَا تَضُرُّ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: وَكَلَّ بِهِ سَبْعُونَ مَلَكًا - يَعْنِي:

(١) أخرجه البخاري (١٦٠٦) ومسلم (٣١٢٣) والنسائي (٣٩٦٥) والدارمي (١٨٩١).

(٢) أخرجه مسلم (٣١٢٤) وأحمد (٦٠١٤) وابن حبان (٣٨٩٧) والبيهقي في «سننه» (٩٤٩٣).

(٣) أخرجه مالك (٨٢٧) والبخاري (٤٦٤) ومسلم (٣١٣٧) وأبو داود (١٨٨٤) وأحمد (٢٧٢٤٢) والنسائي (٢٩٣٨) والبيهقي في «سننه» (٩٥١٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٥٢٠) ومسلم (١٢٧٠) وأبو داود (١٨٧٣) والترمذي (٨٦٠) وأحمد (٩٩) والنسائي (٢٩٣٧) وابن حبان (٣٨٢٢).

الرُّكْنَ اليماني فَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، قَالُوا: آمِينَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ .
[وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِ«سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» مُحِيطَ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَمَنْ طَافَ فَتَكَلَّمَ وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ خَاضَ فِي الرَّحْمَةِ بِرِجْلَيْهِ كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرِجْلَيْهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ .]

(كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرِجْلَيْهِ) إنما شبهه بخائض برجليه؛ لعدم النفع بهذا الطواف، فإن من خاض برجله لا بكل جسده يحصل التطهر ولا التبرد، ولا ينقي من الدنس؛ فكذلك هذا إنجاح.

باب الوقوف بعرفة

الفصل الأول

٢٥٩٢ [عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يَهْلُ مِنَّا الْمُهْلُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمُكَبِّرُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

قال المصنف: وواجب الوقوف حضوره بأرض عرفة أي: بجزء منها لحظة صح من قوله ﷺ: «وقفت هنا وعرفة كلها موقف» وهي معروفة ليس منها نمرة ولا عرنة ومسجد إبراهيم - صلوات الله على نبينا وعليه - آخره منها وصدره من عرنة، ويشترط كون الحضور فيها بعد الزوال يوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة، ويكفي حضور المحرم فيها في الوقت المذكور، ولو كان ماراً في طلب آبق وإن قصد صرف حضوره عن الوقوف ونائماً كما في الصوم بشرط كونه عاقلاً، فلا يكفي الوقوف مع إغماء أو جنون أو سكر كما في الصوم؛ لانتفاء أهلية العبادة ويقع حج المجنون نفلاً، ويبقى وقت الوقوف إلى الفجر أي: فجر يوم النحر صح من قوله ﷺ: «من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر، فقد أدرك الحج» .

وسننه كثيرة فمنها: الجمع بين الليل والنهار للاتباع فلا دم على من دفع من عرفة قبل الغروب وإن يعد إليها بعده؛ لما في الخبر الصحيح: «إن من أتى عرفة قبل

(١) أخرجه مالك (٧٤٨) والبخاري (٩٧٠) ومسلم (٣١٥٧) والدارمي (١٩٣٠).

(٢) أخرجه مسلم في الحج (١٤٩) عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال: "نحرت ها هنا ومنى كلها ر فأنحروا في رحالكم، ووقفت ها هنا وعرفة كلها موقف، ووقفت ها هنا وجمع كلها موقف". وأبو داود (١٩٣٦) وأحمد (٣٢٠/٣) والبيهقي (١١٥/٥، ٢٣٩) وابن خزيمة (٢٨١٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٧٥) والطبراني في الكبير (٢٠٢/١١) والدارقطني (٢٤١/٢).

الفجر ليلاً أو نهاراً فقد تمَّ حجه» ولولزمه دم لكان حجه ناقصاً. نعم يسن دم له وهو دم ترتيب وتقدير خروجاً من خلاف من أوجبه، ويسن لهم التهليل وأفضله: «لا إله الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير» بل قال النبي ﷺ فيه: «إنه أفضل ما قاله هو والنبيون يوم عرفة» .

والذكر ومنه: التكبير والتلبية والتسبيح والتلاوة وأولها سورة الحشر لأثر فيها، والصلاة على النبي ﷺ وأولها صلاة التشهد، وإكثار جميع ذلك وغيره من الأذكار والأدعية من حين يقف إلى حين ينفر، وإكثار البكاء معها بتضرع وخضوع وخشوع، فهناك تسكب العبرات وتقال العثرات، ويكون كل دعاء ثلاثاً، ويفتتحه بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة والسلام على النبي ﷺ ويختتمه بمثل ذلك مع التأمين، ويرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه، ويكره الإفراط بالجهر، وتكلف السجع في الدعاء.

ويسن للواقف الاستقبال حال الدعاء وغيره والطهارة والستارة؛ ليكون على أكمل الأحوال، والبروز للشمس إلا لعذر بأن يتضرر أو ينقص دعاؤه واجتهاده في الأذكار، ولم ينقل أنه ﷺ استظل بعرفات مع أنه صحَّ أنه استظل بثوب وهو يرمي الجمرة، وأن يتحرى الوقوف في موقفه ﷺ وهو عند الصخرات الكبار المفترشة في أسفل جبل الرحمة الذي بوسط أرض عرفة، ومحل ندب ذلك للرجل أي: الذكر وحاشية الموقف أي: الوقوف بها للمرأة والخنثى أولى كما تقف آخر المسجد، نعم، شق عليهما ذلك لفراق أهل أو غيره لم يندب ذلك.

ويسن الجمع تقديمًا بين العصرين الظهر والعصر بمسجد إبراهيم - صلى

(١) أخرجه أبو داود في المناسك باب ٦٨ (١٩٤).

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات باب ١٢٢ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً؛ ومالك في الموطأ "كتاب القرآن، حديث ٣٢" مرسلًا بلفظ: "أفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك لك".

المشكاة/ الجزء الثامن

عليه وعلى نبينا ﷺ في وقت الوقوف للاتباع، ويكون بعد يخطب خطبتين، وإنما يجوز الجمع المذكور للمسافر والمقيم؛ لأنه بسبب السفر لا النسك، ويسن تأخير المغرب إلى العشاء للمسافر؛ ليجمعهما تأخيرًا بمزدلفة للاتباع، ومحل ندبه إن كان يصلي بمزدلفة قبل مضي وقت الاختيار للعشاء، وإلا فالسنة أن يصلي كل واحدة في وقتها، أما غير المسافر فلا يجوز له الجمع تأخيرًا أيضًا. [«المنهاج القويم» (ص

[وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَحَرْتُ هَا هُنَا، وَمِنِّي كُلُّهَا مَنْحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ وَوَقِفْتُ هَا هُنَا، وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقِفْتُ هَا هُنَا، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ خَالٍ لَهُ يُقَالُ لَهُ: يَزِيدُ بْنُ شَيْبَانَ قَالَ: كُنَّا فِي مَوْقِفٍ لَنَا بِعَرَفَةَ يُبَاعِدُهُ عَمْرُو عَنْ مَوْقِفِ الْإِمَامِ جَدًّا، فَأَتَانَا ابْنُ مِرْبَعٍ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ، يَقُولُ لَكُمْ: قِفُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

(١) أخرجه مسلم (٣٠١١).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٤٨) والنسائي (٣٠٠٣) وابن ماجه (٣٠١٤) وابن خزيمة (٢٨٢٧) والدارقطني (٣٠١/٢) والطبراني في «الأوسط» (٩١٣٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩٢٦٣) وفي «شعب الإيمان» (٤٠٦٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٨٩٢) وأبو داود (١٩٢١) وأحمد (١٧٦٩٦) والنسائي (٣٠٢٧) وابن ماجه (٣١٢٥).

- [وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ مَنَى مَنَحَرٌ، وَكُلُّ الْمُزْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنَحَرٌ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ].

- [وَعَنْ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى بَعِيرٍ قَائِمًا فِي الرِّكَابَيْنِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

٢٥٩٩ - [وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ: لَا شَرِيكَ لَهُ] .

٢٦٠٠ - [وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا رُئِيَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ وَلَا أَدْحَرُ وَلَا أَحْقَرُ وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزِيلِ الرَّحْمَةِ وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ إِلَّا مَا رُئِيَ يَوْمَ بَدْرٍ . قِيلَ: وَمَا رُئِيَ يَوْمَ بَدْرٍ؟ قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ . رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» بَلْفِظِ «المصابيح»].

- [وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ، إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَبْأِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْنًا غُيْرًا، صَاحِبِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ عَفَرْتُ لَهُمْ فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: يَا

(١) أخرجه أبو داود (١٩٣٧) وابن ماجه (٣٠١٢) وابن خزيمة (٢٧٨٧) والحاكم (١٦٩١) والبيهقي (٩٢٨٦) والطبراني في «الأوسط» (٣١٨٣) وعبد بن حميد (١٠٠٤) والدارمي (١٨٧٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١٩١٩) وأحمد (٢٠٨٧١).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٩٣٤).

(٤) أخرجه مالك (٩٥١).

(٥) أخرجه مالك (٩٤٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٦٩).

المشكاة/ الجزء الثامن

رَبِّ فُلَانٍ كَانَ يَرَهُ، وَفُلَانٌ وَفُلَانَةٌ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَمَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ عَتِيقٍ مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقْفُونَ بِالْمَزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ: الْحُمْسَ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقْفُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ، فَيَقِفَ بِهَا ثُمَّ يُفِيضَ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: «ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ» [البقرة: ١٩٩] . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

- [وَعَنْ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا لِأُمَّتِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ، فَأُجِيبَ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ مَا خَلَا الظَّالِمَ، فَإِنِّي أَخَذُ لِمَظْلُومٍ مِنْهُ، قَالَ: أَيُّ رَبِّ إِنْ شِئْتَ أَعْطَيْتَ الْمَظْلُومَ مِنَ الْجَنَّةِ وَغَفَرْتَ لِلظَّالِمِ، فَلَمْ يُحِبَّ عَشِيَّتَهُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ بِالْمَزْدَلِفَةِ أَعَادَ الدُّعَاءَ فَأُجِيبَ إِلَى مَا سَأَلَ، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ: تَبَسَّمَ - فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: يَا أَيُّ أَنْتَ وَأُمِّي، إِنَّ هَذِهِ لَسَاعَةٌ مَا كُنْتَ تَضْحَكُ فِيهَا فَمَا الَّذِي أَضْحَكَكَ أَضْحَكَ اللَّهُ سِتْكَ؟ قَالَ: إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ إِبْلِيسَ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ اسْتَجَابَ دُعَائِي وَغَفَرَ لَأُمَّتِي أَخَذَ التُّرَابَ فَجَعَلَ يَحْثُوهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَيَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالتُّبُورِ، فَأَضْحَكَنِي مَا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ «الْبُعْثِ وَالنُّشُورِ» نَحْوَهُ.]

(فَأَضْحَكَنِي مَا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ) أي: مما صدر من فضل ربي علي زعمه، وظاهر

الحديث عموم المغفرة وشمولها حق وحق العبادة، إلا أنه قابل للتقييد بمن كان

(١) أخرج البغوي (٣٨٢/٣) وابن خزيمة (٢٨٣٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٦٨) وابن عساكر (٣١٦/٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٢٠) ومسلم (٣٠١٣) وأبو داود (١٩١٢) والبيهقي في «سننه» (٩٧٢٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣١٢٧).

في تلك السنة، أو بمن قبل حجه بأن لم يرفث ولم يفسق، ومن جملة الفسق: الإصرار على المعصية وعدم التوبة، ومن شرطها: أداء حقوق الله الفائتة كالصلاة والزكاة وغيرهما، وقضاء حقوق العباد المالية والبدنية والعرضية، اللهم إلا أن يحمل على حقوق لم يكن عالمًا بها، أو يكون عاجزًا عن أدائها. [«المرقاة» (٧٣/٩)].

باب الدفع من عرفة والمزدلفة

الفصل الأول

- [عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سُئِلَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَاهُ رَجُلًا شَدِيدًا وَضَرْبًا لِلَّيْلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ وَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيضَاعِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

٢٦٠٦ - [وَعَنْهُ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ كَانَ رَذَفَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَذَفَ الْفَضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنًى، فَكِلَاهُمَا قَالَ: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ذَهَبَ عَامَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا إِلَى حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ دُونَ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ، وَقَالُوا: لَا يَزَالُ يُلَبِّي حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَقْطَعُهَا مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: يُلَبِّي حَتَّى يَرْمِيَ الْجُمْرَةَ ثُمَّ يَقْطَعُهَا، وَقَالَ: يُلَبِّي حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَإِذَا رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ قَطَعَهَا.

وَقَالَ الْحَسَنُ: يُلَبِّي حَتَّى يُصَلِّيَ الْغَدَاةَ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ أَمْسَكَ

(١) أخرجه البخاري (١٥٨٣) ومسلم (١٢٨٦) وأبو داود (١٩٢٣) وأحمد (٢١٨٨٢) والنسائي (٣٠٢٣) وابن ماجه (٣٠١٧) والطيالسي (٦٢٤) والحميدي (٥٤٣) والدارمي (١٨٨٠) وابن خزيمة (٢٨٤٥) والطحاوي (٢٢٣/٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٧١).

(٣) أخرجه البخاري (١٥٤٣) ومسلم (٣١٤٨) وأبو داود (١٨١٧) والنسائي (٣٠٩٣).

عَنْهَا، وَكَرِهَ مَالِكُ الثَّلْبِيَّةَ لِغَيْرِ الْمُحْرِمِ وَلَمْ يَكْرَهْهَا غَيْرُهُ. اِنْتَهَى. [«عون المعبود»

- [وَعَنِ ابْنِ عُمرَ قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثْرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].
[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا: عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ. وَهُوَ كَأَفْ نَاقَتِهِ حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا وَهُوَ مِنْ مَنَى قَالَ: عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجُمُرَةُ. وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجُمُرَةَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَفَاضَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ جَمْعٍ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ، وَأَمَرَهُمْ بِالسَّكِينَةِ وَأَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ، وَقَالَ: لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا . لَمْ أَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «الصَّحِيحِينَ» فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» مَعَ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ].

(بِشَلٍ) (الْخَذْفِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ كَوْنِ الْحَصَى فِي هَذَا الْقَدْرِ، وَهُوَ

(١) أخرجه البخاري (١٦٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٨٢) ومسلم (٣١٧٦) وأحمد (٣٧٠٩) والنسائي (٣٠٥١) والبيهقي في «سننه» (٩٧٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٧٨) ومسلم (٣١٨٧) وأبو داود (١٩٤١) وأحمد (١٩٦٧) والنسائي (٣٠٤٥).

(٤) أخرجه مسلم (٣١٤٩) والنسائي (٣٠٦٥).

(٥) أخرجه الترمذي (٨٩٥) وأبو داود (١٩٤٦) وأحمد (١٥٥٩٨).

المشكاة/ الجزء الثامن

كَقَدْرِ حَبَّةِ الْبَاقِلَا، وَلَوْ رَمَى بِأَكْبَرِ أَوْ أَصْغَرَ جَارَ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَقَدْ سَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ مُسْتَوْفَاةً قَرِيبًا فِي بَابِ اسْتِحْبَابِ إِدَامَةِ التَّلْيِيَةِ إِلَى رَمَى الْجُمْرَةِ. [شرح مسلم] للنووي (٤/٤٢٣).

٢٦١٢ - [وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَدْفَعُونَ مِنْ عَرَفَةَ حِينَ تَكُونُ الشَّمْسُ كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرِّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ قَبْلَ تَغْرُبِ، وَمِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بَعْدَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حِينَ تَكُونُ كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرِّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ، وَإِنَّا لَا نَدْفَعُ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَنَدْفَعُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، هَدَيْنَا مُخَالِفٌ لِهَدْيِ عَبْدِ الْأَوْثَانِ وَالشَّرِكِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَقَالَ فِيهِ: خَطَبْنَا وَسَاقَهُ بِنَحْوِهِ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدَّمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ أُغِيلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمْرَاتٍ، فَجَعَلَ يَلْطَحُ أَفْخَاذَنَا وَيَقُولُ: أُبَيِّنِي، لَا تَرْمُوا الْجُمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ الْجُمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَفَاضَتْ وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(فَرَمَتْ الْجُمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ) قال القاري: أي: طلوع الصبح، ويمكن يراد قبل صلاة الفجر على ما فهمه الأئمة الثلاثة، فلا دلالة للشافعي فيه مع هذا الاحتمال، ويؤيده قولها: **(ثُمَّ مَضَتْ)** أي: ذهبت من منى **(فَأَفَاضَتْ)** أي: طافت طواف

(١) أخرجه البيهقي بنحوه في «السنن الكبرى» (٩٧٩٣) ولم أقف عليه في «شعب الإيمان».

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٤٢) وأحمد (٣٢٤٨) والنسائي (٣٠٧٧) وابن ماجه والبيهقي في «سننه» (٩٨٣٩).

(٣) أخرجه أبو داود (١٩٤٤) والدارقطني (٢٧٢١).

الإفاضة (وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ) أي: اليوم الذي فعلت فيه ما ذكر من الرمي والطواف (الْيَوْمُ) بالنصب على الخبرية (الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عندها) وفيه إشارة إلى السبب الذي أرسلت من الليل رمت قبل طلوع الشمس، وأفاضت في النهار بخلاف سائر أمهات المؤمنين حيث أفضن في الليلة الآتية.

قال الطيبي: جَوَز الشافعي رمي الجمرة قبل الفجر، وإن كان الأفضل تأخير عنه واستدل بهذا الحديث، وقال غيره: هذا رخصة لأم سلمة - رضي الله عنها - فلا يجوز يرمي إلا بعد الفجر؛ لحديث ابن عباس ؓ رواه أبو داود.

قال في «الهداية» للشافعي: ما روي أنه ﷺ رخص للرعاء أن يرموا ليلاً. [«المرقاة» (٨٥/٩)].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يُلَبِّي الْمُقِيمُ أَوِ الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ: وَرَوَى مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ].

الفصل الثالث

٢٦١٦ [عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّرِيدَ يَقُولُ: أَقْضَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا مَسَّتْ قَدَمَاهُ الْأَرْضَ حَتَّى آتَى جَمْعًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ الْحُجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ عَامَ نَزَلِ بَابِنِ الزُّبَيْرِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ: كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ عُمَرَ: صَدَقَ، إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّنَةِ. فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ يَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ إِلَّا سُنَّتَهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

قوله: (إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّنَةِ) بِضَمِّ الْمُهِمْلَةِ وَتَشْدِيدِ

(١) أخرجه أبو داود

(٢) أخرجه أحمد (١٩٩٩٨) ولم أقف عليه عند أبي داود.

(٣) أخرجه البخاري (١٦٦٢).

الثون أي: سُنَّة النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فَهَمَ مِنْ قَوْلِ وَلَدِهِ سَالِمٍ (فَهَجَرَ بِالصَّلَاةِ) أي: الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَعًا، فَأَجَابَ بِذَلِكَ فَطَابَقَ كَلَامَ وَلَدِهِ. وَقَالَ الطَّبِيُّ: قَوْلُهُ (فِي السُّنَّةِ) هُوَ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ يَجْمَعُونَ؛ أي: مُتَوَعِّلِينَ فِي السُّنَّةِ. قَالَهُ تَعْرِيضًا بِالْحَجَّاجِ (فَقُلْتُ لِسَالِمٍ) الْقَائِلِ هُوَ ابْنُ شِهَابٍ (أَفْعَلَ) بِهَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ (هَلْ يَتَّبِعُونَ بِذَلِكَ) بِتَشْدِيدِ الْمُثَنَاءِ وَكُسْرِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا مُهْمَلَةٌ كَذَا لِلْأَكْثَرِ مِنَ الْإِتِّبَاعِ، وَلِلْكَشْمِيهِيِّ «يَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ» بِسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْمُثَنَاءِ بَعْدَهَا غَيْنٌ مُعْجَمَةٌ مِنَ الْإِبْتِغَاءِ؛ أي: لَا يَطْلُبُونَ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ بِحَذْفِ «فِي» وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ.

باب رمي الجمار

الفصل الأول

- [عَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: لِنَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى الْجُمْرَةَ بِمِثْلِ الْخَذْفِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْهُ قَالَ: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجُمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجُمْرَةِ الْكُبْرَى، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْإِسْتِجْمَارُ تَوٌّ، وَرَمَى الْجِمَارِ تَوٌّ، وَالسَّغْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَوٌّ، وَالطَّوَافُ تَوٌّ، وَإِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ بِتَوٍّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٧) وأبو داود (١٩٧٠) وابن خزيمة (٢٨٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (٣٢٠٠) وأحمد (١٤٧٣٣) والنسائي (٣٠٨٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٥) ومسلم (٣٢٠١) وأبو داود والترمذي (٩٠٣) وأحمد والنسائي (٣٠٧٦).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٤٩) ومسلم (٣١٩١) وأبو داود (١٩٧٦) والترمذي (٩١٠) (٤٠٢٠) والنسائي (٣٠٨٤) وابن ماجه (٣١٤٥).

(٥) أخرجه مسلم (١٣٠٠) والبيهقي (٩١٠٤).

التَّو: يَفْتَحُ الثَّاءُ الْمُثَنَّاةَ فَوْقَ وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ وَهُوَ الْوُتْرُ، وَالْمُرَادُ بِالِاسْتِجْمَارِ
الِاسْتِنْجَاءَ، قَالَ الْقَاضِي: وَقَوْلُهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: **إِسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلَيْسَتْ جَمِيرٌ**
لَيْسَ لِلتَّكْرَارِ، بَلِ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ الْفِعْلُ، وَبِالْقَانِي: عَدَدُ الْأَحْجَارِ، وَالْمُرَادُ بِالتَّو فِي
الْجِمَارِ سَبْعُ سَبْعٍ، وَفِي الطَّوَّافِ سَبْعُ، وَفِي السَّعْيِ سَبْعُ، وَفِي الْإِسْتِنْجَاءِ ثَلَاثُ، فَإِنْ لَمْ
يَحْضُرِ الْإِنْقَاءُ بِثَلَاثٍ وَجَبَتِ الزِّيَادَةُ حَتَّى يُنْقَى، فَإِنْ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِوُتْرٍ فَلَا زِيَادَةَ، وَإِنْ
حَصَلَ بِشَفْعٍ أُسْتُحِبَّ زِيَادَةُ مَسْحِهِ لِلِإِيْتَارِ.
وَفِيهِ وَجْهٌ: أَنَّهُ وَاجِبٌ، قَالَهُ أَصْحَابُنَا، وَقَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ،
وَالْمَشْهُورُ الْإِسْتِحْبَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٦٢٣ [عَنْ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجُمْرَةَ
يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى نَاقَةٍ صَهْبَاءَ، لَيْسَ ضَرْبٌ وَلَا طَرْدٌ، وَلَيْسَ إِلَيْكَ إِلَيْكَ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ
وَالْتِّرَمِذِيُّ وَالتَّنَسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارِمِيُّ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ رَمِي الْجِمَارِ وَالسَّعْيُ بَيْنَ
الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ . رَوَاهُ التِّرَمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرَمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ].

٢٦٢٥ [وَعَنْهَا قَالَتْ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَبْنِي لَكَ بَيْتًا يُطْلُكُ بِمَنَى؟ قَالَ: لَا
مَنَى مَنَاحُ مِنْ سَبَقَ . رَوَاهُ التِّرَمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارِمِيُّ].

(١) أخرجه الشافعي (١٧١٥) والترمذي (٩١٣) وأحمد (١٥٨٠٨) والنسائي (٣٠٧٤) وابن ماجه (٣١٥١) والدارمي (١٩٥٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٩١٢) وأبو داود (١٨٩٠) وأحمد (٢٥٨٢٢) والدارمي (١٩٠٦) (١٦٣٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٨٨١) وقال: حسن وابن ماجه (٣٠٠٦) (١٧١٤) والدارمي (١٩٣٧) وابن خزيمة (٢٨٩١) والبيهقي (٢٠٢٧٠).

· [عَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجُمُرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَقُوفًا طَوِيلًا يُكَبِّرُ اللَّهَ وَيُسَبِّحُهُ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُو اللَّهَ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ رَوَاهُ مَالِكٌ].

باب الهدى

الفصل الأول

٢٦٢٧ [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ، فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةٍ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتِ الدَّمَّ عَنْهَا، وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ بِالْحَجِّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٦٢٨ [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا فَقَلَّدَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قَوْلَهَا: (أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا فَقَلَّدَهَا) فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِنَا وَمَذْهَبِ الْكَثِيرِينَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَقْلِيدُ الْعَنَمِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُسْتَحَبُّ، بَلْ خَصًّا التَّقْلِيدَ بِالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا.

٢٦٢٩ [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةً يَوْمَ التَّحْرِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: تَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بَقْرَةً فِي حَجَّتِهِ

مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ عَنْهَا - قَالَتْ: قَتَلْتُ قَلَائِدَ بُذْنِ النَّبِيِّ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَّدَهَا وَأَشْعَرَهَا وَأَهْدَاَهَا، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحِلَّ لَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- (١) أخرجه مسلم (٣٠٧٥) وأبو داود (١٧٥٤) وأحمد (٢٣٣٦) والدارمي (١٩٦٤).
- (٢) أخرجه البخاري (١٧٠١) ومسلم (٣٢٦٦) وأحمد (٢٥٥٢٨) وأبو داود (١٧٥٧) والنسائي (٢٧٩٩) وابن ماجه (٣٢١٥) والحميدي (٢٢٩).
- (٣) أخرجه مسلم (٣٢٥٣) والبيهقي في «سننه» (١٠٥٢١).
- (٤) أخرجه مسلم (٣٢٥٤) وأحمد (١٥٤٣٣).
- (٥) أخرجه البخاري (١٦٩٦) ومسلم (٣٢٦١) وأبو داود (١٧٥٩) وأحمد (٢٥٢٢٧) والنسائي (٢٧٩٦).

[وَعَنْهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَهَا مِنْ عَهْنٍ كَانَ عِنْدِي، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٦٣٣ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: ارْكَبْهَا. فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: ارْكَبْهَا وَبَلَدَكَ. فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ سُئِلَ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْجِئْتَ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِتِّ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ وَأَمَرَهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبَدِّعُ عَنِّي مِنْهَا؟ قَالَ: انْخَرُهَا ثُمَّ اصْبُغْ نَعْلَيْهَا فِي دِمَهِهَا، ثُمَّ اجْعَلْهَا عَلَى صَفْحَتَيْهَا، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٦٣٦ - [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ) قال النووي: إِنَّ الْبَدَنَةَ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَتَقُومُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مَقَامَ سَبْعِ شَيْءٍ، حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَى الْمُحْرِمِ سَبْعَةُ دِمَاءٍ يَغْيِرُ جِزَاءَ الصَّيْدِ، وَذَبَحَ عَنْهَا بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً أَجْزَأُ عَنْ الْجَمِيعِ.

- [وَعَنِ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ أَتَى عَلَى رَجُلٍ، قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتُهُ يَنْحَرُهَا، قَالَ: ابْعَثْهَا

(١) أخرجه البخاري (١٧٠٥) ومسلم (٣٢٦٣) وأبو داود (١٧٦١) والنسائي (٢٧٩٢).

(٢) أخرجه مالك (٨٤٣) والبخاري (١٦٨٩) ومسلم (٣٢٧١) وأبو داود (١٧٦٢) وأحمد (١٠٥٨٧) والنسائي (٢٨١١).

(٣) أخرجه مسلم (٣٢٧٨) وأبو داود (١٧٦٣).

(٤) أخرجه مسلم (٣٢٨٠) والبيهقي في «سننه» (١٠٥٤٧).

(٥) أخرجه مسلم (٣٢٤٦).

قِيَامًا مُقَيَّدَةً، سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجَلَّتْهَا، وَأَلَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا، قَالَ: نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُذْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ، فَرَحَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: كُلُوا وَتَزَوَّدُوا. فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(فَرَحَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ) قال الطيبي رحمه الله تعالى: نهى أولاً أن يؤكل لحم الهدي والأضحية فوق ثم (فَقَالَ: كُلُوا وَتَزَوَّدُوا) أي: أدخروا ما تزودونه فيما تستقبلونه مسافرين أو ومجاورين فأكلنا وتزودونا.

قال الطيبي: إذا كان واجباً بأصل الشرع كدم التمتع والقران ودم الإفساد وجزاء الصيد لم يجز للمهدي يأكل منها عند بعض أهل العلم وعليه الشافعي رحمه الله، وفي الشمنى ويأكل استحباباً من هدي تطوع ومتعة وقران فقط لما في حديث جابر، ثم أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدرٍ فأكلنا من لحمها وشربنا من مرقها، ولأنها دماء نسك كالأضحية، ولا يجوز له يأكل من غير هذه دماء كفارات.

وقال ابن الهمام: ومعلوم أنه كان قارئاً على ما رجحه بعضهم أي: النووي، رحمه هدي القران لا يستغرق مائة بدنة، فعلم أكل من هدي القران والتطوع إلا أنه أكل من هدي التطوع بعدما صار إلى الحرم، أما لم يبلغ بأن

أخرجه البخاري (١٧١٣) ومسلم (٣٢٥٥) وأبو داود (١٧٧٠) وأحمد (٦٣٨١) والداري (١٩٦٦).

أخرجه البخاري (١٦٢٩) ومسلم (١٣١٧) وأبو داود (١٧٦٩) والنسائي (٤١٥٣) وأبو يعلى (٢٩٨) وابن ماجه (٣٠٩٩) وابن خزيمة (٤٩٢٢) وابن الجارود (٤٨٣) وابن حبان (٤٠٢٢) والبيهقي (١٠٠٢٣).

أخرجه البخاري ومسلم (٥٢١٦) وأحمد (١٤٧٨٦).

عطب وذبحه في الطريق، فلا يجوز له الأكل منه؛ لأنه في الحرم تتيسر القربة فيه بالإراقة، وفي غير الحرم تحصل به بل بالتصدق فلا بد من التصدق لتحصل، ولو أكل منه أو من غيره مما لا يحل له الأكل منه ضمن ما أكله، وبه قال الشافعي وأحمد.

وقال مالك: لو أكل لقمة ضمنه كله وليس له بيع شيء من لحوم الهدايا، وإن كان مما يجوز الأكل منه، فإن باع شيئاً أو أعطى الجزار أجرة منه، فعليه أن يتصدق بقيمته وحيث ما جاز الأكل للمهدي جاز أن يأكل الأغنياء، وأيضاً يستحب أن يتصدق بثلاثها ويهدي ثلثها متفق عليه، وفي حديث مسلم: «كنت نهيتكم عن الإدخار من أجل الرأفة، وقد جاء الله بالسعة فادخروا ما بدا لكم» وهل يعود التحريم بعود السنة والقحط؟ فيه نصان للشافعي، صح عدم عوده لشبوت نسخه سواء كان نهي تحريم أو تنزيه.

الفصل الثاني

- [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي هَدَايَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي رَأْسِهِ بُرَةٌ مِنْ فِصَّةٍ - مِنْ ذَهَبٍ - يَغِيظُ بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ نَاجِيَةَ الْخُرَاعِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطَبَ مِنَ الْبُذْنِ؟ قَالَ: انْخَرَهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ حَلَّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهَا فَيَأْكُلُونَهَا . رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

٢٦٤٢ - [وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ نَاجِيَةِ الْأَسْلَمِيِّ] .

(١) أخرجه أبو داود (١٧٥١) وأحمد (٢٤٠٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٩١٠) وأحمد (١٨٩٦٤) وابن حبان (٤٠٢٣) وابن ماجه (٣٢٢٥).

(٣) أخرجه أبو داود (١٧٦٤) والدارمي (١٩٦١).

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرَيْطٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَعْظَمَ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَوْمَ الْقَرِّ. قَالَ ثَوْرٌ: وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي. قَالَ: وَقَرَّبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَدَنَاتٌ خَمْسٌ أَوْ سِتٌّ، فَطَفِقْنَ يَزْدَلِفْنَ إِلَيْهِ بِأَيْتِهِنَّ يَبْدَأُ، فَلَمَّا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا، قَالَ: فَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ خَفِيَّةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ: مَا قَالَ؟ قَالَ: مَنْ شَاءَ افْتَتَحَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَذَكَرَ حَدِيثًا ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ فِي بَابِ الْأَضْحِيَّةِ].

الفصل الثالث

٢٦٤٤ - [عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ، فَلَا يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَفِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ. فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَفْعُكَ كَمَا فَعَلْنَا الْعَامَ الْمَاضِي؟ قَالَ: كُلُّوْا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ نُبَيْشَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا كُنَّا نَهَيِّنَاكُمْ عَنْ لَحْمِهَا تَأْكُلُوهَا فَوْقَ ثَلَاثٍ لِيَّ تَسَعَّكُمْ، فَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالسَّعَةِ، فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَاتَّجِرُوا، أَلَا وَإِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(نَهَيْنَاكُمْ عَنْ لَحْمِهَا) أي: الأضاحي أو الهدايا؛ فيظهر وجه المناسبة للباب أن تأكلوها بدل اشتغال **(فَوْقَ ثَلَاثٍ)** أي: ليالٍ، وفي نسخة: «ثلاثة» أي: أيام **(تَسَعَّكُمْ)** أي: لتكفيكم وفقراءكم **(جَاءَ اللَّهُ بِالسَّعَةِ)** بفتح السين، استئناف مبين لتغيير الحكم؛ أي: أتى بالخصب وسعة الخير وأتى بالرخاء وكثرة اللحم؛ فإذا كان الأمر كذلك **(فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَاتَّجِرُوا)**.

قال الطيبي: افتعال من الأجر؛ أي: اطلبوا الأجر بالتصدق وليس من التجارة ربه. لكان مشدداً، وأيضاً لا يصح بيع لحومها، بل يؤكل ويتصدق به **(أَلَا)** للتنبيه **(وَإِنَّ)**

(١) أخرجه أبو داود (١٧٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٦٩) ومسلم (٥٢٢٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨١٥).

هَذِهِ الْأَيَّامُ أي: منى، وهي أربعة **(أَيَّامُ أَكَلٍ)** فيحرم الصيام فيها الشين وفي نسخة بفتحها، وجوز كسرهما، وفي رواية: «وبعال» أي: جماع؛ وذلك كله لحرمة الصوم فيها لكون الخلق حينئذ أضياف الحق **(وَذَكَرَ اللَّهُ)** أي: كثرة ذكره تعالى، ويمكن أن يراد بذكر الله ما يذكر عند الرمي أو تكبير التشريق.

باب الحلق

الفصل الأول

[عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَاسَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(حَلَقَ رَأْسَهُ) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِهَا؛ أَي: أَمَرَ بِحَلْقِهِ (وَأَنَاسَ مِنْ أَصْحَابِهِ) أَي: حلقوا، و«من» بيانية أو تبعية، وهو الظاهر من قوله: (وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ) بتشديد الصاد، وقيل: بتخفيفها؛ أَي: بعض الناس أو بعض أصحابه، من قوله: (وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ) أَي: بعد عمرتهم قبل حجتهم.

المصنف: الحلق ركن في الحج والعمرة، فلا تحلل بدونه إلا لمن لا برأسه. وأقل الحلق الذي هو ركن إزالة ثلاث شعرات من شعر الرأس وإن نزل عنه بالمد، سواء أزال ذلك بنتف أو إحراق أو قص أو غيرها من سائر طرق الإزالة على دفعة أو على دفعات، فلا يكفي ما دون الثلاث ولا ثلاث من غير شعر الرأس أو منه ومن غيره، ولا أخذ شعرة واحدة على ثلاث دفعات، ويسن لمن لا شعر بجميع رأسه أو بعضه إمرار موسى على ما لا شعر عليه تشبيهاً بالحالقين، وأن يأخذ من نحو لحيته وشاربه؛ وما نبت بعد دخول وقت الحلق يأمر بإزالته؛ لأن الواجب حلق شعر اشتمل الإحرام عليه.

ويندب تأخير الحلق بعد رمي جمرة العقبة يوم النحر، وتقديمه على طواف الإفاضة في ذلك اليوم للتابع، والابتداء باليمين من الرأس بأن يبدأ بجميع شقه الأيمن، واستقبال المخلوق لجهة القبلة والتكبير بعد الفراغ، واستيعاب الرأس بالحلق للرجل بأن يبلغ به إلى العظمين اللذين عند منتهى الصدغين؛ لأنهما منتهى نبات شعر

والحلق للرجل أفضل والتقصير للمرأة ومثلها الخنثى أفضل؛ لخبر أبي داود: «ليس على النساء حلق إنما عليهن التقصير» ويكره لها الحلق بل يحرم بغير إذن בעلها أو سيدها إن كان ينقص به استمتاعه أو قيمة الأمة.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ: إِنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشَقِّصٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ يَحْيَى بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ دَعَاً لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنِ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى مِنَى، فَأَتَى الْجُمُرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ بِمِنَى، وَتَحَرَ نُسْكُهُ، ثُمَّ دَعَا بِالْحَلَاقِ، وَنَاوَلَ الْحَالِقَ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ نَاوَلَ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: احْلُقْ، فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ: اقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ التَّحْرِيقِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه أبو داود (١٩٨٤ - ١٩٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٣٠) ومسلم (٣٠٨٠) وأبو داود (١٨٠٤) وأحمد (١٧٤٠٢) والنسائي (٣٠٠٠).

(٣) أخرجه مالك (٨٨٦) والبخاري (١٦٤٠) ومسلم (١٣٠١) وأبو داود (١٩٧٩) والترمذي (٩١٣) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٥٥٠٧) وابن ماجه (٣٠٤٤) وابن حبان (٣٨٨٠) والبيهقي (٩١٧٩) والطيالسي (١٨٣٥).

(٤) أخرجه مسلم (٣٢١٠).

(٥) أخرجه البخاري (١٧١) ومسلم (٣٢١٥) والترمذي (٩٢٢).

(٦) أخرجه البخاري (١٥٣٩) ومسلم (٢٨٩٨) والترمذي (٩٢٨) وأحمد (٢٦٢٦٨) والنسائي (٢٧٠٤).

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ التَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بَيْنِي . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(أَفَاضَ يَوْمَ التَّحْرِ..) قال النووي: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِعْلُهُ يَوْمَ التَّحْرِ، وَأَوَّلُ النَّهَارِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ هَذَا الطَّوَافَ، وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ، لَا يَصِحُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِعْلُهُ يَوْمَ التَّحْرِ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالتَّحْرِ وَالْحُلُقِ، فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهُ وَقَعَلَهُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَجْزَأُهُ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنْ أَخَّرَهُ إِلَى مَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَأَتَى بِهِ بَعْدَهَا أَجْزَأُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: تَطَاوُلَ لَزِمَهُ مَعَهُ دَمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الفصل الثاني

- [عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا) قال المناوي: فيكره لها ذلك كما في «المجموع» عن جمع؛ لأنه مثله في حقها وألحق بها الخنثى، وقال بعضهم: يحرم تمسكًا بظاهر النهي.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ].

وهذا الفصل خالٍ من الفصل الثالث

(١) أخرجه مسلم (٣٢٢٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٩٢٥) والنسائي (٥٠٦٦).

(٣) أخرجه أبو داود (١٩٨٤) والبيهقي (٩١٨٧) والدارمي (١٩٥٧).

باب في التَّحَلُّ

ونقلهم بعض الأعمال على بعض

الفصل الأول

٢٦٥٥ [عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَمْنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَقَالَ: اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ. فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ. فَمَا سِئَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. فَقَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ، وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ: أَفَضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ]

٢٦٥٦ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ التَّحْرِ يَمْنَى، فَيَقُولُ: لَا حَرَجَ. فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ، فَقَالَ: لَا حَرَجَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

فائدة: قال المصنف: للحج تحللان لطول زمنه وكثرة أفعاله كالحيض لما طال زمنه جعل له تحللان انقطاع الدم والغسل، بخلاف العمرة ليس لها إلا تحلل واحد وهو الفراغ من أركانها لقصر زمانها غالبًا كالجنابة. الأول: يحصل باثنين من رمي جمره العقبة والحلق، يعني: إزالة ثلاث شعرات، وطواف الإفاضة المتبوع بالسعي إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم.

وبالثالث من الثلاثة المذكورة يحصل التحلل الثاني، ويحل بالأول من التحللين

(١) أخرجه البخاري (٨٣) ومسلم (٣٢١٦) وأبو داود (٢٠١٤) والترمذي (٩١٦) والنسائي في «الكبرى» (٤١٠٧) وابن ماجه (٣٠٥١) وابن أبي

(٢) أخرجه مسلم (٣٢٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٣٥).

المحرمات على المحرم الآتية النكاح أي: الوطء وعقده والمباشرة بشهوة يحل بالتحلل الثاني باقيها وهو الثلاثة المذكورة، ولو أخر رمي يوم النحر عن أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البدل ولو صومًا لقيامه مقامه، ويسن استعمال الطيب بين التحللين تأخير الوقت عن رمي أيام التشريق. [«المنهاج القويم» (ص ٢٩٣)].

الفصل الثاني

[عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَفَضْتُ قَبْلَ أَنْ أَحْلِقَ. فَقَالَ: احْلِقْ أَوْ قَصِّرْ وَلَا حَرَجَ. وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي. قَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي) أي: فَهَلْ عَلَيَّ شَيْءٌ؟ (ارْمِ وَلَا حَرَجَ) أي: لا إثم ولا فدية على المفرد، وأما القارن والمتمتع، فليس عليهما الإثم إذا لم يكن عن عمد، لكن عليهما الكفارة.

الفصل الثالث

[عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ، فَمَنْ قَائِلٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ أَوْ أَخَرْتُ شَيْئًا أَوْ قَدَّمْتُ شَيْئًا، فَكَانَ يَقُولُ: لَا حَرَجَ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ اقْتَرَضَ عِرْضَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ ظَالِمٌ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَلَكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- (١) أخرجه أحمد (٥٦٢) وأبو داود (١٩٢٢) والترمذي (٨٨٥) وقال: (٣٠١٠) وابن خزيمة (٢٨٣٧) والبيهقي (٩٢٨٧) وأبو يعلى (٣١٢).
(٢) أخرجه أبو داود (٢٠١٧).

باب خطبة يوم النحر

ورمي أيام التشريق والتوديع

الفصل الأول

- [عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ: إِنَّ الرِّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ، يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ؛ ثَلَاثُ مُتَوَالِيَاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، وَقَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَتَتَلَقُونَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، قُرْبُ مَبْلَغِ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٦٦٠ - [وَعَنْ وَبَرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ: مَتَى أُرْمِي الْجِمَارَ؟ قَالَ: إِذَا رَمَى إِمَامُكَ فَارْمِهِ، فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، فَقَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

٢٦٦١ - [وَعَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي حِمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ،

(١) أخرجه البخاري (١٧٤١) ومسلم (٤٤٧٧) وأبو داود (١٩٤٩) وأحمد (٢٠٩٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٤٦) وأبو داود (١٩٧٤).

يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسْهَلَ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ طَوِيلًا، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِذَاتِ الشِّمَالِ فَيُسْهَلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٦٢ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى، مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِ فَأَذِنَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

٢٦٦٣ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا، فَقَالَ: اسْقِنِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ، قَالَ: اسْقِنِي، فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ، وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: اعْمَلُوا، فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

٢٦٦٤ [وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمَحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(بِالْمَحْصَبِ) متعلق بقوله: (صَلَّى) وقوله: (ثُمَّ رَقَدَ) عطف عليه و(الْمَحْصَبِ) بفتح الصاد المشددة اسم لمكان متسع بين منى ومكة، وهو بين الحبلين إلى المقابر، سمي به؛ لاجتماع الحصباء فيه بجمل السبيل إليه. [«العيني» (٣٤٨/١٥)].

- [وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي

(١) أخرجه البخاري (١٧٥١).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٣٤) ومسلم (٣٢٣٨) وأبو داود (١٩٦١) وأحمد (٤٨٣٤) وابن ماجه (٣١٨١) والدارمي (١٩٩٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٣٥).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٥٦).

بَشِيءٍ عَقَلْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بَيْنَى، قُلْتُ: فَأَتَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(وَيَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ) أي: الإنصراف من منى، وهذا الظاهر خلاف ما فسره مالك لهذا الحديث، فقال في «الموطأ» والزُّرقاني في «شرح»ه: قَالَ مَالِكُ: تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ فِيمَا نَرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُمْ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ لِرَعِيهِمْ، فَإِذَا الْيَوْمَ الَّذِي يَلِي يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ ثَانِيهِ أَتَوْا الْيَوْمَ الثَّالِثَ رَمَوْا مِنَ الْعَدَا، وَذَلِكَ يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ لِمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ، فَيَرْمُونَ لِلْيَوْمِ الَّذِي مَضَى - أي: ثاني النَّحْرِ - ثُمَّ يَرْمُونَ لِيَوْمِهِمْ ذَلِكَ الْحَاضِرُ ثَالِثُ النَّحْرِ، وَيَدُلُّ لَهُمْ مَالِكُ الْإِمَامُ رَوَايَةَ سُفْيَانَ الْأَتِيَةِ بِلَفْظٍ: «رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا». قَالَ مَالِكُ: فَإِنْ بَدَأَ لَهُمُ النَّفَرُ فَقَدْ فَرَعُوا؛ لِأَنَّهُمْ تَعَجَّلُوا فِي يَوْمَيْنِ، وَإِنْ أَقَامُوا بَيْنَى إِلَى الْعَدَا رَمَوْا مَعَ النَّاسِ يَوْمَ النَّفَرِ الْآخِرِ - بِكُسْرِ الْحَاءِ وَنَفَرُوا، وَهَكَذَا قَالَهُ مَالِكُ وَالزُّرْقَانِي فِي «شرح»ه. [«عون المعبود» (٣٨٥/٤)].

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَرَادَ بِيَوْمِ النَّفَرِ هَا هُنَا النَّفَرُ الْكَبِيرَ، وَهَذَا رُخْصَةٌ رَخَّصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلرَّعَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ مُضْطَرُّونَ إِلَى حِفْظِ أَمْوَالِهِمْ، فَلَوْ أَنَّهُمْ أَخَذُوا بِالْمَقَامِ وَالْمَبِيتِ بَيْنَى صَاعَتِ أَمْوَالِهِمْ، وَلَيْسَ حُكْمُ غَيْرِهِمْ كَحُكْمِهِمْ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَعْيِينِ الْيَوْمِ الَّذِي يُرْمَى فِيهِ؛ فَقَالَ مَالِكُ: يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِذَا مَضَى الْيَوْمَ الَّذِي يَلِي يَوْمَ النَّحْرِ رَمَوْا مِنَ الْعَدَا، وَذَلِكَ يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ يَرْمُونَ لِلْيَوْمِ الَّذِي مَضَى وَيَرْمُونَ لِيَوْمِهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْضِي أَحَدٌ شَيْئًا حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ نَحْوًا مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُمْ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءُوا قَدَّمُوا، وَإِنْ شَاءُوا أَخَّرُوا. إِنْتَهَى.

قُلْتُ: النَّفَرُ الْآخِرُ وَالنَّفَرُ الْكَبِيرُ هُوَ نَفَرُ الْيَوْمِ الرَّابِعِ إِنْ لَمْ يَتَعَجَّلُوا. كَذَا فِي الشَّرْحِ.

(بِالْأَبْطَحِ) قال ابن القاسم في «المدونة»: إذا رمى آخر أيام منى، فليخرج مكة ولا يصلي الظهر بمنى، واستحب النزول بأبطح مكة، وهو حيث المقبرة يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم يدخل مكة أول الليل، كذلك فعل النبي ﷺ، وأحب أن يفعل ذلك الأئمة ومن يقتدى به. وربما قال مالك: ذلك واسع لغيرهم... [ابن بطال (١/٨)].

٢٦٦٦ - [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: نَزَلُ الْأَبْطَحَ لَيْسَ بِسَنَةٍ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ أَسَمَحَ لِحُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْهَا قَالَتْ: أَحْرَمْتُ مِنَ التَّنْعِيمِ بِعُمْرَةٍ، فَدَخَلْتُ فَقَضَيْتُ عُمْرَتِي، وَانْتَظَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ حَتَّى فَرَعْتُ، فَأَمَرَ النَّاسَ بِالرَّحِيلِ، فَخَرَجَ قَمَرٌ بِالْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ . هَذَا الْحَدِيثُ مَا وَجَدْتُهُ بِرِوَايَةِ الشَّيْخِينَ، بَلْ بِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي آخِرِهِ].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، إِلَّا خُفَّفَ عَنِ الْحَائِضِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفْرِ، فَقَالَتْ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَقَرَى حَلَقَى، أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْفِرِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَقَرَى حَلَقَى) بِالْفَتْحِ فِيهِمَا ثُمَّ السُّكُونُ وَبِالْقَصْرِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِي الرِّوَايَةِ،

(١) أخرجه البخاري (١٧٦٥) ومسلم (٣٢٢٩) وأبو داود (٢٤٨٧٢) والترمذي (٩٣٤) وأحمد (٢٤٨٧٢) وابن ماجه (٣١٨٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٥٥) ومسلم (٣٢٨٣) وأحمد (١٩٣٦) وأبو داود (٢٠٠٢) وابن (٣٠٧٠) والنسائي في «الكبرى» (٤١٨٤) وابن حبان (٣٨٩٧).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٧١) ومسلم (٣٢٩٢) وأحمد (٢٦٩١٤) وابن ماجه (٣١٨٩).

وَيَجُوزُ فِي اللُّغَةِ الثَّنُونِ، وَصَوَّبَهُ أَبُو عُبَيْدٍ؛ مَعْنَاهُ: الدُّعَاءُ بِالْعَقْرِ وَالْحُلُقِ، كَمَا يُقَالُ: سَقِيًّا وَرَعِيًّا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي يُدْعَى بِهَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ نَعْتُ لَا دُعَاءَ، ثُمَّ مَعْنَى «عَقَرِي»: عَقَرَهَا اللَّهُ؛ أَيْ: جَرَحَهَا، وَقِيلَ: جَعَلَهَا عَاقِرًا لَا تِلَدُ، وَقِيلَ: عَقَرَ قَوْمَهَا. وَمَعْنَى «حَلَقِي»: حَلَقَ شَعْرَهَا وَهُوَ زِينَةُ الْمَرْأَةِ، أَوْ أَصَابَهَا وَجَعَ فِي حَلْقِهَا، أَوْ حَلَقَ قَوْمَهَا بِشُؤْمِهَا؛ أَيْ: أَهْلَكَهُمْ.

وَحَكَى الْقُرْطُبِيُّ أَنَّهَا كَلِمَةٌ تَقُولُهَا الْيَهُودُ لِلْحَائِضِ، فَهَذَا أَصْلُ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ، ثُمَّ اتَّسَعَ الْعَرَبِيُّ فِي قَوْلِهِمَا بِغَيْرِ إِرَادَةِ حَقِيقَتِهِمَا، كَمَا قَالُوا: قَاتَلَهُ اللَّهُ وَتَرَبَّتْ يَدَاهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ: شَتَانٌ بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ هَذَا لِصَفِيَّةَ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ لِعَائِشَةَ لَمَّا حَاضَتْ مِنْهُ فِي الْحَجِّ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ» لِمَا يَشْعُرُ بِهِ مِنَ الْمِيلِ لَهَا وَالْحَنُوِّ عَلَيْهَا بِخِلَافِ صَفِيَّةَ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اتِّضَاعِ قَدْرٍ صَفِيَّةَ عِنْدَهُ، لَكِنَّ إِخْتِلَافَ الْكَلَامِ بِإِخْتِلَافِ الْمَقَامِ، فَعَائِشَةُ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَبْكِي أَسْفًا عَلَى مَا قَاتَتْهَا مِنَ النُّسْكِ فَسَلَّاهَا بِذَلِكَ، وَصَفِيَّةَ أَرَادَ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ فَأَبْدَتْ الْمَانِعَ، فَتَنَاسَبَ كُلًّا مِنْهُمَا مَا خَاطَبَهَا بِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ. [«الفتح» (٤٥٦/٥)].

(فَانْفِرِي) الْمُرَادُ بِهَا الرَّحِيلُ مِنْ مَنَى إِلَى جِهَةِ الْمَدِينَةِ.

[عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ: أَيْ: يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا مَوْلُودٌ عَلَى وَالِدِهِ، أَلَا وَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيْسَ مِنْ أَنْ يُعْبَدَ فِي بِلَادِكُمْ هَذِهِ أَبَدًا، وَلَكِنْ سَتَكُونُ طَاعَةً فِيمَا تَحْتَقِرُونَ مِنْ أَعْمَالِكُمْ فَسِرْضِي بِهِ . رَوَاهُ ابْنُ

مَا جَه وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ].

[وَعَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْمَرْيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمِنَى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةٍ شَهْبَاءَ، وَعَلَى يُعَبِّرُ عَنْهُ وَالنَّاسُ بَيْنَ قَاعِدٍ وَقَائِمٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٢٦٧٢ [وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْرَجَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ يَوْمَ التَّحْرِ إِلَى اللَّيْلِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزُمْلُ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» وَقَالَ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ].

[وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ] .

- [وَعَنْهَا قَالَتْ: أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِنَى، فَمَكَثَ بِهَا لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، يَرْمِي الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَيُطِيلُ الْقِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ، وَيَزِيحُ الثَّالِثَةَ فَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(١) أخرجه أبو داود (١٩٥٨) وأحمد (١٦٣٤٢) والبيهقي في «سننه» (٩٨٩٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٠٢) والترمذي (٩٣١) وأحمد (٢٦٦٣) وابن ماجه (٣١٧٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٠٣) وابن ماجه (٣١٧٦).

(٤) أخرجه أبو داود (١٩٨٠).

(٥) أخرجه أحمد (٢٠٩٠) والنسائي (٣٠٨٤) وابن ماجه (٣٠٤١) وأبو يعلى (٢٦٩٦) والطبراني

والبيهقي (٩٣٧٨).

(٦) أخرجه أبو داود (١٩٧٥) وأحمد (٢٥٣٢٩).

٢٦٧٧ · [وَعَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرِغَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمِيَّ يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، فَيَرْمُوهُ فِي أَحَدِهِمَا . رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ].

باب ما يجتنبه المحرم

الفصل الأول

[عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ: لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَلَا الْعِمَامَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَانِسَ وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ التَّعْلِينَ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا وَرْسٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ: وَلَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ وَلَا تَلْبَسُ الْقُقَازِينَ].

كل ما ذكر في هذا الحديث فمجمع عليه أنه لا يلبسه المحرم، ويدخل في معنى ما ذكر من القمص والسراويلات المخيط كله، فلا يجوز لباس شيء منه عند جميع الأمة.

وأجمعوا بالخطاب المذكور في اللباس في هذا الحديث الرجال دون النساء، أنه لا بأس بلباس المخيط والخفاف للنساء، وأجمعوا أن إحرام الرجل في رأسه، وأنه ليس له أن يغطيه لنهي رسول الله ﷺ عن لبس البرانس والعمائم، وعند مالك إحرام الرجل في رأسه ووجهه، واختلفوا في تخمير وجهه.

وأجمعت الأمة على أن المحرم لا يلبس ثوبًا مسه ورس أو زعفران، والورس: نبات باليمن صبغه بين الحمرة والصفرة ورائحته طيبة، فإن غسل ذلك الثوب حتى يذهب منه ريح الورس الزعفران فلا بأس به عند جميعهم، وكرهه مالك للمحرم لا يجد غيره.

وقال أبو عبد بن أبي حمزة: قوله: **(وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ)**

أخرجه مالك (٧١٥) والبخاري (٥٨٠٣) ومسلم (٢٨٤٨) والترمذي (٨٤٢) وأحمد (٥٢٨٦) والنسائي (٢٦٨١) والدارمي (١٨٥٢).

وَلَا وَرُسٍ دليل أن قول عائشة: «طيبت رسول الله لإحرامه» خصوص له؛ لأنه تطيب ونهى عن الطيب في هذا الحديث، وإنما اختص بذلك؛ لأن الطيب من دواعي الجماع، وهو أملك لإربه، كما نهى المحرم عن النكاح، وعقد هو نكاح ميمونة وهو محرم؛ لأنه أملك لإربه. [ابن بطال (٢٥١/٧)].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ نَعْلَيْنِ لَيْسَ خُفَّيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَيْسَ سَرَاوِيلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ أَعْرَابِيٌّ عَلَيْهِ جُبَّةٌ، وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَهَذِهِ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: أَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي بِكَ فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

٢٦٨٢- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

٢٦٨٣ [وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ابْنِ أُخْتِ مَيْمُونَةَ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُحَمَّدِي السُّنَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ بِسِرْفِ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ.]

(١) أخرجه البخاري (١٧٤٤) ومسلم (١١٧٨) وأحمد (٢٥٢٦) والنسائي (٢٦٧٢) وابن ماجه (٢٩٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٨٥) ومسلم (٢٨٥٧) وأحمد (١٨٤٣٣) والبيهقي في «سننه» (١٣٧١٢).

(٣) أخرجه مالك (٧٧٥) ومسلم (٣٥١٢) والنسائي (٣٢٨٨) وأحمد (٤٠٩) وابن ماجه (٢٠٤٢) والدارقطني (٢٦٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٨٣٧) ومسلم (٣٥١٨) وأبو داود (١٨٤٦) والترمذي (٨٥٣) وأحمد (٢٦٣٨) والنسائي (٢٨٥٠) والدارقطني (٣٧٠٧).

(٥) أخرجه مسلم (٣٥١٩) والترمذي (٨٥٥) وابن ماجه (٢٠٤٠).

- [وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

الطبي: رخص الجمهور في الحجامة إذا لم يقطع شعراً، متفق عليه، وسألت عائشة عن المحرم: أيجك جسده؟ قالت: فليحك وليسدد.

وعن عثمان ؓ حدث عن رسول الله في الرجل - أي: في حقه وشأنه - وكذا حكم المرأة المحرمة إذا اشتكى عينيه؛ أي: حين شكا وجعها أو ضعف نظرها وهو محرم ضمدهما بصيغة الماضي مشدداً، وفي نسخة على بناء الأمر للإباحة بالصبر - بكسر الباء - وهو دواء معروف؛ أي: اكتحل عينيه بالصبر، كذا فسروا التضميد وأورد في تاج المصادر في باب التفعيل في الحديث: «ضمّد عينيه» أي: وضع عليهما

- في «المفاتيح»: هو شيء أحمر يجعل في العين بمنزلة الكحل، وفي «القاموس»: الصبر ككتف، ولا يسكن إلا في ضرورة شعر عصارة شجر من ضمّد الجرح يضمّده، وضمّده شدة بالضماد وهي العصابة كالضماد... [«المرقاة» (٣٠٩/٢١)].

٢٦٨٦ [وَعَنْ عُثْمَانَ ؓ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ضَمَدَهُمَا بِالصَّبْرِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أُمِّ الْخُسَيْنِ قَالَتْ: رَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالاً، وَأَحَدُهُمَا آخِذٌ بِخِطَامِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . رَوَاهُ

(١) أخرجه مالك (٧١١) والبخاري (١٨٤٠) ومسلم (٢٩٤٦) وأبو داود (١٨٤٢) والنسائي (٢٦٧٧) وابن ماجه (٣٠٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٣٥) ومسلم (٢٩٤٢) وأبو داود (١٨٣٧) والترمذي (٧٨٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٠٤) وابن أبي شيبة (١٣٢٧٢) والبخاري (٣٧١) وابن حبان (٣٩٥٤).

(٤) أخرجه مسلم (٣١٩٩) وأحمد (٢٨٠١٨) والبيهقي في «سننه» (٩٤٥٧).

مُسْلِمٌ].

٢٦٨٨ [وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَهُوَ يُوقِدُ تَحْتَ قِدْرٍ، وَالْقَمْلُ يَتَهَاثُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: أَتُوْذِيكَ هَوَامَّكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاحْلِقْ وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ - وَالْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ أَوْ صُمُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ اِنْسُكُ نَسِيكَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(يُقَالُ لَهُ الْفَرَقُ) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الْفَرَقُ بِتَسْكِينِ الرَّاءِ، وَرَوَيْنَاهُ يَفْتَحُهَا، وَجَوَزَ بَعْضُهُمُ الْأَمْرَيْنِ، وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ وَغَيْرُهُ هُوَ بِالْفَتْحِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْفَتْحُ أَصَحُّ وَأَشْهُرُ، وَزَعَمَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ أَنَّهُ الصَّوَابُ قَالَ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ بَلْ هُمَا لُغَتَانِ. قُلْتُ: لَعَلَّ مُسْتَنَدَ الْبَاجِيِّ مَا حَكَاهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنْ ثَعْلَبٍ وَغَيْرِهِ: الْفَرَقُ بِالْفَتْحِ وَالْمُحَدَّثُونَ يُسَكِّنُونَهُ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ بِالْفَتْحِ. انْتَهَى.

وَقَدْ حَكَى الْإِسْكَانُ أَبُو زَيْدٍ وَابْنُ دُرَيْدٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَالَّذِي فِي رِوَايَتِنَا هُوَ الْفَتْحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ أَنَّ الْفَرَقَ بِالْفَتْحِ سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا، وَبِالْإِسْكَانِ مِائَةً وَعِشْرُونَ رِطْلًا وَهُوَ غَرِيبٌ، وَأَمَّا مِقْدَارُهُ فَعِنْدَ مُسْلِمٍ فِي آخِرِ رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ سُفْيَانُ يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ: الْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَكَذَا قَالَ الْجَمَاهِيرُ.

وَقِيلَ: الْفَرَقُ صَاعَانِ لَكِنْ نَقَلَ أَبُو عُبَيْدٍ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الْفَرَقَ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ، وَعَلَى أَنَّ الْفَرَقَ سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا، وَلَعَلَّهُ يُرِيدُ إِتِّفَاقَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ الصَّاعَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ وَتَمَسَّكُوا بِمَا رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهُ حَزَرَ الْإِنَاءَ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ» وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّ الْحَزَرَ لَا يُعَارِضُ بِهِ التَّحْدِيدَ.

وَأَيْضًا فَلِمَ صَرَّحَ مُجَاهِدٌ بِأَنَّ الْإِنَاءَ الْمَذْكُورَ صَاعٌ، فَيُحْمَلُ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَوَانِي مَعَ تَقَارُبِهَا، وَيُؤَيَّدُ كَوْنُ الْفَرْقِ ثَلَاثَةَ أَصْحٍ مَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ بِلَفْظٍ: «قَدَرِ سِتَّةِ أَفْسَاطٍ» وَالْقِسْطُ الْقَافِ، وَهُوَ بِاتِّفَاقٍ أَهْلُ اللُّغَةِ: نِصْفُ صَاعٍ.

وَالِاخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ أَنَّ الْفَرْقَ سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا فَصَحَّ أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ، وَتَوَسَّطَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ فَقَالَ: الصَّاعُ الَّذِي لِمَاءِ الْغُسْلِ ثَمَانِيَّةُ أَرْطَالٍ، وَالَّذِي لِرِزْقَةِ الْفِطْرِ وَغَيْرِهَا خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَمَبَاحِثُ الْمَتْنِ تَقَدَّمَتْ فِي بَابِ وَضْعِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ الدَّأُودِيُّ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى عَوْرَةِ امْرَأَتِهِ وَعَكْسِهِ، وَيُؤَيَّدُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَنْظُرُ إِلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءً فَقَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ نَصٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [«الفتح»]

الفصل الثاني

[عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقَفَّازِينَ وَالنَّقَابِ وَمَا مَسَّ الْوَرُسَ وَالزَّعْفَرَانَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ، مُعْصَفَرًا أَوْ خَرًّا أَوْ حُلِيًّا أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ قَمِيصًا أَوْ خُفًّا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمَاتٌ، فَإِذَا جَاوَزُوا بِنَا سَدَلْتُ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا إِلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ مَعْنَاهُ].

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التِّيَّ ﷺ كَانَ يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ

(١) أخرجه أبو داود (١٨٢٩) والبيهقي في «سننه» (٩٣٤٢).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٣٥) والبيهقي في «سننه» (٩٣١٧) وابن ماجه بمعناه (٣٠٤٧).

وَهُوَ مُحْرِمٌ غَيْرُ الْمُقَتَّتِ. يَعْنِي: غَيْرُ الْمُطَيَّبِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٢ - [عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَجَدَ الْقُرَّ، فَقَالَ: أَلْقِ عَلَيَّ ثَوْبًا يَا نَافِعُ، فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ بُرْنُسًا، فَقَالَ: تُلْقِي عَلَيَّ هَذَا وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهُ الْمُحْرِمُ؟! . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ بِلَحْيٍ جَمَلٍ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ].

(١) الترمذي (٩٧٧).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٣٠) وأحمد (٤٩٦٢).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٩٨) ومسلم (٢٩٤٣) وأحمد (٢٣٦٢٦) والنسائي (٢٨٦٣) وابن

(٣٦١٠) والبيهقي في «سننه» (٩٤١٥) والدارمي (١٨٧٣).

(٤) أخرجه أبو داود (١٨٣٩) وأحمد (١٣٠١٩) والنسائي (٢٨٦٢).

(٥) أخرجه الترمذي (٨٥١) وأحمد (٢٧٩٥٩) والدارمي (١٨٧٨) والدارقطني (٣٧٠٢).

باب المُحرم يجتنب الصيد

الفصل الأول

٢٦٩٦ [وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ يَوْدَانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَخَلَّفَ مَعَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ وَهُمْ مُخْرِمُونَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَوْا حِمَارًا وَحْشِيًّا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُ تَرَكُوهُ حَتَّى رَأَاهُ أَبُو قَتَادَةَ، فَكَرِبَ فَرَسًا لَهُ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَنَالُوهُ سَوْطُهُ فَأَبَوْا، فَتَنَاوَلَهُ فَحَمَلَ عَلَيْهِ فَعَقَرَهُ، ثُمَّ أَكَلَ فَأَكَلُوا، فَتَنَدَّمُوا، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ، قَالَ: هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟ قَالُوا: مَعَنَا رِجْلُهُ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَكَلَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا؟ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا] .

(قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا) صِيغَةُ الْأَمْرِ هُنَا لِلِإِبَاحَةِ لَا لِلْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ جَوَابًا عَنْ سُؤَالِهِمْ عَنِ الْجَوَازِ لَا عَنِ الْوُجُوبِ، فَوَقَعَتِ الصِّيغَةُ عَلَى مُفْتَضَى السُّؤَالِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مِنْ لَحْمِهَا، وَذَكَرَهُ فِي رِوَايَتِي أَبِي حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ كَمَا تَرَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ غَيْرِهِ، وَوَاقَفَهُ صَالِحُ بْنُ حَسَّانٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَأَبِي عَوَانَةَ وَلَفْظُهُ: «فَقَالَ: كُلُوا وَأَطْعِمُونِي» وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْهَا أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ نَفْسِهِ إِلَّا الْمُطَّلِبُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَوَقَعَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ وَعِظَاءُ بْنُ يَسَارٍ وَأَبِي

(١) أخرجه مالك (٧٨٨) والبخاري (١٨٢٥) ومسلم (٢٩٠٢) وأحمد (١٧١٢٧) والنسائي (٢٨٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٥٤) ومسلم (٢٩٠٩) والترمذي (٨٥٧) وأبو داود (١٨٥٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٢٤) ومسلم (٢٩١٢).

صالح، ومن رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عند إسحاق، ومن رواية عبادة بن تميم وسعد بن إبراهيم عند أحمد، وتفرّد معمر عن يحيى بن أبي كثير بزيادة مُضَادَّة لِرِوَايَتِي أَبِي حَازِمٍ، كَمَا أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «فَذَكَرْتُ شَأْنَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقُلْتُ: إِنَّمَا إِصْطَدْتَهُ لَكَ» فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ فَأَكَلُوهُ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتَهُ أَنِّي إِصْطَدْتَهُ لَهُ.

قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَأَبُو بَكْرِ التَّيْسَابُورِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْجُوزَجِيُّ: تَفَرَّدَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ مَعْمَرٌ. قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مُحْفُوظَةً أُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ ذَلِكَ الْحِمَارِ قَبْلَ يُعْلِمُهُ أَبُو قَتَادَةَ أَنَّهُ إِصْطَادَهُ مِنْ أَجَلِهِ، فَلَمَّا أَعْلَمَهُ إِمْتَنَعَ. انتهى.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَقَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْأَكْلِ مِنْهُ إِلَى أَنْ أَعْلَمَهُ أَبُو قَتَادَةَ بِأَنَّهُ صَادَهُ لِأَجَلِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، فَإِنَّ الَّذِي يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ إِنَّمَا هُوَ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجَلِهِ، وَأَمَّا إِذَا أُتِيَ بِلَحْمٍ لَا يَدْرِي أَلَحْمُ صَيْدٍ أَوْ لَا فَحَمَلَهُ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ، فَأَكَلَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَرَامًا عَلَى الْإِكْلِ.

وَعِنْدِي بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ وَفَقَةٌ، فَإِنَّ الرِّوَايَاتِ الْمُتَقَدِّمَةَ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ الَّذِي تَأَخَّرَ هُوَ الْعَصْدُ، وَأَنَّهُ ﷺ أَكَلَهَا حَتَّى تَعَرَّقَهَا؛ أَي: لَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا الْعَظْمُ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْهِبَةِ: «حَتَّى نَفَدَهَا» أَي: فَرَّغَهَا، فَأَيُّ شَيْءٍ يَبْقَى مِنْهَا حِينَئِذٍ حَتَّى يَأْمُرَ أَصْحَابَهُ بِأَكْلِهِ، لَكِنَّ رِوَايَةَ أَبِي مُحَمَّدٍ الْآتِيَةِ فِي الصَّيْدِ: «أَبْقِي مَعَكُمْ شَيْءَ مِنْهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: كُلُوا، فَهُوَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ» فَأَشْعَرَ بِأَنَّهُ بَقِيَ مِنْهَا غَيْرُ الْعَصْدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ مِنَ الْقَوَائِدِ: أَنَّ تَمَنِّيَ الْمُحْرِمِ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْحَلَالِ الصَّيْدِ لِيَأْكُلَ الْمُحْرِمَ مِنْهُ لَا يَقْدَحُ فِي إِحْرَامِهِ، وَأَنَّ الْحَلَالَ إِذَا صَادَ لِنَفْسِهِ جَازٌ لِلْمُحْرِمِ الْأَكْلَ مِنْ صَيْدِهِ، وَهَذَا يَقْوِي مِنْ حَمْلِ الصَّيْدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمُ صَيْدُ الْبَرِّ﴾ [المائدة: ٩٦] عَلَى الْإِصْطِيَادِ.

وَفِيهِ: الْإِسْتِيْهَابُ مِنَ الْأَصْدِقَاءِ وَقَبُولُ الْهَدِيَّةِ مِنَ الصَّدِيقِ. وَقَالَ عِيَاضُ:

المشكاة/ الجزء الثامن

عِنْدِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَبَ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ ذَلِكَ تَطْيِيبًا لِقَلْبٍ مَنْ أَكَلَ مِنْهُ، بَيَانًا لِلْجَوَازِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ لِإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ الَّتِي حَصَلَتْ لَهُمْ.

وَفِيهِ: تَسْمِيَةُ الْفَرَسِ، وَالْحَقُّ الْمُصَنَّفُ بِهِ الْحِمَارُ فَتَرْجَمَ فِي الْجِهَادِ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: قَالُوا: تَجُوزُ التَّسْمِيَةُ لِمَا لَا يَعْقِلُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَقَطَّنُ لَهُ وَلَا يُجِيبُ إِذَا نُودِيَ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ الْحَيَوَانَاتِ رُبَّمَا أَدَمَّنَ عَلَى ذَلِكَ بِحَيْثُ يَصِيرُ يُمَيِّزُ اسْمَهُ إِذَا دُعِيَ بِهِ. وَفِيهِ: إِمْسَاكَ نَصِيبِ الرَّفِيقِ الْغَائِبِ مِمَّنْ يَتَعَيَّنُ إِحْتِرَامُهُ أَوْ تُرْجَى بَرَكَتُهُ أَوْ يُتَوَقَّعُ مِنْهُ ظُهُورُ حُكْمٍ تِلْكَ الْمَسْأَلَةُ بِخُصُوصِهَا.

وَفِيهِ: تَفْرِيقُ الْإِمَامِ أَصْحَابِهِ لِلْمُصْلَحَةِ، وَاسْتِعْمَالُ الطَّلِيعَةِ فِي الْغَزْوِ، وَتَبْلِيغُ السَّلَامِ عَنْ قُرْبٍ وَعَنْ بُعْدٍ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ تَرْكِ رَدِّ السَّلَامِ مِمَّنْ بَلَغَهُ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَقَعَ وَلَيْسَ فِي الْحَبَرِ مَا يَنْفِيهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ عَقْرَ الصَّيْدِ ذَكَاتُهُ، وَجَوَازُ الْاجْتِهَادِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هُوَ اجْتِهَادٌ بِالْقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَا فِي حَضْرَتِهِ.

وَفِيهِ: الْعَمَلُ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ وَلَوْ تَضَادَّ الْمُجْتَهِدَانِ، وَلَا يُعَابُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «فَلَمْ يَعْزُ ذَلِكَ عَلَيْنَا» وَكَأَنَّ الْأَكْلَ تَمَسَّكَ بِأَصْلِ الْإِبَاحَةِ، وَالْمُتَمَتِّعُ نَظَرَ إِلَى الْأَمْرِ الطَّارِئِ.

وَفِيهِ: الرُّجُوعُ إِلَى النَّصِّ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ، وَرُكُضُ الْفَرَسِ فِي الْإِصْطِيَادِ، وَالتَّصِيدُ فِي الْأَمَاكِينِ الْوَعِيرَةِ، وَالِاسْتِعَانَةُ بِالْفَارِسِ، وَحَمْلُ الزَّادِ فِي السَّفَرِ، وَالرَّفْقُ بِالْأَصْحَابِ وَالرُّفْقَاءِ فِي السَّيْرِ، وَاسْتِعْمَالُ الْكِنَايَةِ فِي الْفِعْلِ كَمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا الصَّحِيحَ فِي مَوْضِعِ الْإِشَارَةِ لِمَا اعْتَقَدُوهُ مِنْ أَنَّ الْإِشَارَةَ لَا تَحِلُّ.

وَفِيهِ: جَوَازُ سَوْقِ الْفَرَسِ لِلْحَاجَةِ وَالرَّفْقُ بِهِ مَعَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «وَأَسِيرَ شَأْوًا» وَنُزُولُ الْمُسَافِرِ وَقَتِ الْقَائِلَةِ، وَفِيهِ ذِكْرُ الْحُكْمِ مَعَ الْحِكْمَةِ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ» وَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ قَتْلُ الصَّيْدِ إِلَّا إِنْ صَالَ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ دَفْعًا فَيَجُوزُ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [«الفتح» (٤٢/٦)].

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: حَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْفَارَةُ وَالْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٦٩٩ - [وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: حَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحَدْيَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

الفصل الثاني

- [عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَحْمُ الصَّيْدِ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ حَلَالٌ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَادَ لَكُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ].

٢٧٠٢ - [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ السَّبْعَ الْعَادِيَّ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(السَّبْعُ الْعَادِيَّ) أي: الظالم الذي يفترس الناس ويعقر، فكل ما كان هذا الفعل نعتاً من أسد ونمر وفهد ونحوها، فحكمه هذا الحكم، وليس على قاتلها فدية.

- [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الضَّبِّ أَصِيدُ هِيَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: أَيُؤْكَلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ

(١) أخرجه مالك (٧٩١) والبخاري (١٨٢٩) ومسلم (٢٩٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣١٤) ومسلم (١١٩٨) والنسائي (٢٨٨٢) وابن ماجه (٣٠٨٧) وأحمد (٢٤٧٠٥) وابن خزيمة (٢٦٦٩) وأبو يعلى (٤٥٠٣).

(٣) أخرجه أحمد (١٤٩٣٧) وأبو داود (١٨٥١) والترمذي (٨٤٦) والنسائي (٢٨٢٧) وابن خزيمة (٢٦٤١) وابن حبان (٣٩٧١) والدارقطني (٢٩٠/٢) والحاكم (١٦٥٩) وقال: صحيح على شرط الشيخين، والبيهقي (٩٧٠٢).

(٤) أخرجه الترمذي (٨٦٠) وأبو داود (١٨٥٥) والبيهقي في «سننه» (١٠٣١٠).

(٥) أخرجه الترمذي (٨٤٨) وأبو داود (١٨٥٠) وابن ماجه (٣٢٠٨).

ﷺ قَالَ: . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالشَّافِعِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ، فَقَالَ: هُوَ صَيْدٌ، وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].
[وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ جَزٍّ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبُعِ، فَقَالَ: أَوْيَا كُلِّ الضَّبُعِ أَحَدٌ؟ وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَكْلِ الذَّنْبِ فَقَالَ: أَوْيَا كُلِّ الذَّنْبِ أَحَدٌ فِيهِ خَيْرٌ؟ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ] .

[عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ حُرْمٌ، فَأُهْدِيَ لَهٗ طَيْرٌ وَطَلْحَةُ رَافِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَّ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه الترمذي (٨٦١) والنسائي (٤٣٤٠) والشافعي (٥٩٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٠٣) وابن ماجه (٣٢٠٤) والدارمي (١٩٩٣).

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٠٤).

(٤) أخرجه مسلم (٢٩١٧) وأحمد (١٣٩٩).

باب الإحصار وفوت الحج

الفصل الأول

- [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدْ أُحْصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَلَقَ رَأْسَهُ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَذِيهٗ حَتَّى اعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ دُونَ الْبَيْتِ، فَتَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَدَايَاهُ، وَحَلَقَ وَقَصَّرَ أَصْحَابَهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- [وَعَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ إِنْ حُسِبَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَخْجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيَهْدِي أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْحَجَّ؟ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً، فَقَالَ لَهَا: حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

وَجَعَةً قال القاري: بكسر الجيم؛ تعني: أجد في نفسي ضعفًا من المرض

أدري أقدر على تمام الحج **(فَقَالَ لَهَا: حُجِّي)** أي: أحرى بالحج واشترطي

عطف تفسيري: **(اللَّهُمَّ مَحِلِّي)** بفتح الميم وكسر الحاء؛ أي: محل خروجي من الحج

(١) أخرجه البخاري (١٨٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٨٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٨١١).

(٤) أخرجه البخاري (١٨١٠) والنسائي (٢٧٨١) والبيهقي في «سننه» (١٠٤١٦).

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٨٩) ومسلم (٢٩٦٠) وأحمد (٢٦٤٠٧).

وموضع حلالي من الإحرام؛ يعني: زمانه أو مكانه (حَيْثُ حَبَسْتَنِي) أي: منعني يا يعني: مكان منعي فيه من الحج للمرض.

قال بعض علمائنا: وهذا تفسير الاشتراط؛ يعني: اشترطي أن أخرج من الإحرام حيث مرضت وعجزت عن إتمام الحج، فمن لم ير الإحصار بالمرض يستدل بهذا الحديث بأن يقول: لو كان المرض ينتج التحلل لم يأمر بالاشتراط لعدم الإفادة وإليه ذهب، ومن يرى الإحصار بالمرض وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - يستدل بحديث الحجاج بن عمرو الأنصاري الآتي، وبما صبح عن ابن عمر أنه كان ينكر الاشتراط ويقول: أليس حسبكم سنة نبيكم؟! ويقول: فائدة الاشتراط تعجيل التحلل؛ لأنها لو لم تشتط لتأخر تحللها إلى حين بلوغ الهدى محله، وهذا على أصل أبي حنيفة، فإنه يرى المحصر ليس يحل حتى ينحر هدية بالحرم يشترط. انتهى.

وهذا قول شاذ، فإن عندنا اشتراط ذلك كعدمه ولا يفيد شيئاً، هذا هو المسطور في كتب المذهب.

وقال الطيبي رحمه الله: دلّ على أنه لا يجوز التحلل بإحصار المرض بدون الشرط، ومع الشرط قيل أيضاً: لا يجوز التحلل، وجعل هذا الحكم مخصوصاً بضباعة كما أذن النبي لأصحابه في رفض الحج، وليس يضرهم ذلك. انتهى. وهو يؤيد مذهبنا كما لا يخفى [«المراقبة» (١٨٧/٩)].

[عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُبَدِّلُوا الْهَدْيَ الَّذِي نَحَرُوا عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِيهِ قِصَّةٌ، وَفِي سَنَدِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ.]

[وَعَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كُسِرَ

أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالِدَّارِيُّ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى: «أَوْ مَرَضَ» وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَفِي «الْمَصَابِيحِ»: ضَعِيفٌ.

[وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي يَعْمَرَ الدِّبَلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ لَيْلَةً جَمَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحُجَّ، أَيَّامٌ مَنَى ثَلَاثَةً أَيَّامٌ «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ» [البقرة: ٢٠٣] . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالِدَّارِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

وَقَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ: التَّهَارُ تَبَعَ اللَّيْلِ فِي الْوُفُوفِ، فَمَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ فَاتَهُ الْحُجُّ وَعَلَيْهِ حَجٌّ مِنْ قَابِلٍ.

وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: عَلَيْهِ هَذِي مِنَ الْإِبِلِ وَحَجَّةٌ تَامَةٌ.

وَقَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ: مَنْ صَدَرَ يَوْمَ عَرَفَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَحَجَّةٌ تَامَةٌ، كَذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: فَمَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: رَجَعَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَوَقَفَ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ إِنْ تَهَيَّ. [«عون المعبود» (٣٣٧/٤)].

وَهَذَا الْبَابُ خَالٍ عَنِ الْفَصْلِ الثَّالِثِ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٥٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٦٤) وَأَحْمَدُ (١٦١٤٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٧٤) وَابْنُ مَاجَهَ (٣١٩٣) وَالِدَّارِيُّ (١٩٤٧).

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٩٨) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٥١) وَأَحْمَدُ (١٩٢٨٨) وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٥٧) وَابْنُ مَاجَهَ (٣١٢٩) وَابْنُ حَبَانَ (٢٠٣) وَالِدَّارِيُّ (١٩٤٠).

باب حَرَم مَكَّة حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى الفصل الأول

- [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا. وَقَالَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهُ، وَلَا يُلْتَفِظُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَلِبُيُوتِهِمْ، فَقَالَ: الْإِذْخِرَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(إِلَّا الْإِذْخِرَ) يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالتَّصْبُ، الرَّفْعُ فَعَلَى مِمَّا قَبْلَهُ، وَأَمَّا التَّصْبُ فَلِكُونِهِ إِسْتِثْنَاءٌ وَقِيعًا بَعْدَ التَّنْفِي. وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: الْمُخْتَارُ التَّصْبُ؛ لِكُونِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَقَعُ مُتَرَاخِيًا عَنِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَبَعْدَتْ الْمُسَاكَلَةُ بِالْبَدَلِيَّةِ، وَلِكُونِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَيْضًا عَرَضَ فِي آخِرِ الْكَلَامِ وَلَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا.

وَالْإِذْخِرُ: نَبَتٌ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ طَيِّبُ الرَّيْحِ، لَهُ أَصْلٌ مُنْدَفٍ وَفُضْبَانٌ دِقَاقٌ يَنْبُتُ فِي السَّهْلِ وَالْحَزْنِ وَبِالْمَغْرِبِ، صِنْفٌ مِنْهُ فِيمَا قَالَهُ ابْنُ الْبَيْطَارِ، قَالَ: وَالَّذِي بِسَكَّةَ أَجْوَدُهُ، وَأَهْلُ مَكَّةَ يَسْقُفُونَ بِهِ الْبُيُوتَ بَيْنَ الْحُشْبِ، وَيَسُدُّونَ بِهِ الْخُلُلَ بَيْنَ اللَّبَنَاتِ فِي الْقُبُورِ وَيَسْتَعْمِلُونَهُ بَدَلًا مِنَ الْخُلْفَاءِ فِي الْوُقُودِ، وَلِهَذَا قَالَ الْعَبَّاسُ: «فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ» وَهُوَ يَفْتِجُ الْقَافَ وَسُكُونُ التَّحْتَانِيَّةِ بَعْدَهَا نُونٌ؛ أَيِ: الْحَدَادِ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: الْقَيْنُ عِنْدَ الْعَرَبِ: كُلُّ ذِي صِنَاعَةٍ تُعَالِجُهَا بِنَفْسِهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ

«الْمَغَازِي»: «فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْقَيْنِ وَالْبَيْوتِ» وَفِي الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي الْبَابِ قَبْلَهُ: «فَإِنَّهُ لِيَصَاعَتِنَا وَقُبُورَنَا» وَوَقَعَ فِي مُرْسَلٍ مُجَاهِدٍ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ شَبَّةَ الْجُمُعَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ، وَوَقَعَ عِنْدَهُ أَيْضًا: «فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَا صَبْرَ لَهُمْ عَنِ الْإِذْخِرِ لِقَيْنِهِمْ وَبَيْوتِهِمْ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ لَمْ يَرِدْ بِهِ يَسْتَثْنِي هُوَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ أَنْ يُلَقِّنَ النَّبِيَّ ﷺ الْإِسْتِثْنَاءَ.

وَقَوْلُهُ ﷺ فِي جَوَابِهِ: (إِلَّا الْإِذْخِرَ) هُوَ إِسْتِثْنَاءٌ بَعْضُ مِنْ كُلِّ لِدُخُولِ الْإِذْخِرِ فِي عُمُومِ مَا يُخْتَلَى، وَاسْتِدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ قَبْلَ الْفِعْلِ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ، وَعَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ اشْتِرَاطُ الْإِتِّصَالِ إِمَّا لَفْظًا وَإِمَّا حُكْمًا لِجَوَازِ الْفَصْلِ بِالتَّنْفِيسِ مَثَلًا، وَقَدْ أُشْتُهِرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْتَجَّ لَهُ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

وَأَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْمُتَّصِلِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: (إِلَّا الْإِذْخِرَ) فَشَغَلَهُ الْعَبَّاسُ بِكَلَامِهِ، فَوَصَلَ كَلَامَهُ بِكَلَامِ نَفْسِهِ فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ» وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: يَجُوزُ الْفَصْلُ - إِنْ صَارَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ كَانَ قَوْلُهُ ﷺ: بِاجْتِهَادٍ أَوْ وَحْيٍ؟ وَقِيلَ: كَانَ اللَّهُ فَوَّضَ لَهُ الْحُكْمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: أَوْحَى إِلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ طَلَبَ أَحَدٌ إِسْتِثْنَاءَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَأَجِبْ سَوْأَهُ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: سَاعَ لِلْعَبَّاسِ أَنْ يَسْتَثْنِي الْإِذْخِرَ؛ لِأَنَّهُ احْتَمَلَ عِنْدَهُ يَكُونُ الْمُرَادُ بِتَحْرِيمِ مَكَّةَ تَحْرِيمَ الْقِتَالِ دُونَ مَا ذُكِرَ مِنْ تَحْرِيمِ الْإِخْتِلَاءِ، فَإِنَّهُ مِنْ تَحْرِيمِ الرُّسُولِ بِاجْتِهَادِهِ، فَسَاعَ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ إِسْتِثْنَاءَ الْإِذْخِرِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الرُّسُولَ كَانَ لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْأَحْكَامِ، وَلَيْسَ مَا قَالَهُ بِإِلَازِمٍ، بَلْ فِي تَقْرِيرِهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَخْصِصِ الْعَامِّ.

وَحَكَى ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ هُنَا لِلضَّرُورَةِ كَتَحْلِيلِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ

عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْعَبَّاسُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِدْخِرَ لَا غِنَى لِأَهْلِ مَكَّةَ عَنْهُ، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّ الَّذِي يُبَاحُ لِلضَّرُورَةِ يُشْتَرَطُ حُصُولُهَا فِيهِ، فَلَوْ كَانَ الْإِدْخِرُ مِثْلَ الْمَيْتَةِ لَا مَتْنَعَ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِيمَنْ تَحَقَّقَتْ ضَرُورَتُهُ إِلَيْهِ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ مُبَاحٌ مُطْلَقًا بِغَيْرِ قَيْدِ الضَّرُورَةِ. انْتَهَى، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْمُهْلَبِ بِأَنَّ أَصْلَ إِبَاحَتِهِ كَانَتْ لِلضَّرُورَةِ وَسَبَبَهَا، لَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِهَا.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: وَالْحَقُّ أَنَّ سُؤَالَ الْعَبَّاسِ كَانَ عَلَى مَعْنَى الصَّرَاعَةِ، وَتَرْخِيصِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ تَبْلِيغًا عَنِ اللَّهِ إِمَّا بِطَرِيقِ الْإِلْهَامِ أَوْ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ نَزُولَ الْوَحْيِ يَحْتَاجُ إِلَى أَمَدٍ مُتَّسِعٍ فَقَدْ وَهَمَ، وَفِي الْحَدِيثِ بَيَانُ خُصُوصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ، وَجَوَازُ مُرَاجَعَةِ الْعَالَمِ فِي الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْمُبَادَرَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي الْمَجَامِعِ وَالْمَشَاهِدِ، وَعَظِيمُ مَنْزِلَةِ الْعَبَّاسِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعِنَايَتُهُ بِأَمْرِ مَكَّةَ لِكَوْنِهِ كَانَ بِهَا أَصْلُهُ وَمُنْشَأُوهُ، وَفِيهِ: رَفْعُ وَجُوبِ الْهَجْرَةِ عَنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَإِبْقَاءُ حُكْمِهَا مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّ الْجِهَادَ يُشْتَرَطُ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْإِخْلَاصُ وَوُجُوبُ التَّفِيرِ مَعَ الْأُيُمَّةِ.

[وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يَلْتَقِطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا

مُنَشِدًا]

٢٧١٧ [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ وَقَالَ: إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: افْتُلُوهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه البخاري (٦٨٨٠) ومسلم (٣٣٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (٣٣٧٣) والبيهقي في «سننه» (٩٩٨١).

(٣) أخرجه مالك (٦٥٢) والبخاري (١٨٤٦) ومسلم (٣٣٧٤) وأحمد (١٣٧٦٠).

[وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بَغِيرِ إِحْرَامٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٧٢٠ - [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بَيْنَدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسِّفُ بِأَوْلِهِمْ وَآخِرِهِمْ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسِّفُ بِأَوْلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: يُخَسِّفُ بِأَوْلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَابَتِهِمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٧٢١ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ (٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٧٢٢ - [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدٌ أَفْحَجَ، يَقْلَعُهَا حَجْرًا حَجْرًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

١٠١١١ - [عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اخْتِكَارُ الطَّعَامِ فِي الْحَرَمِ إِلْحَادٌ فِيهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(اِخْتِكَارُ الطَّعَامِ) هُوَ اِشْتِرَاءُ الْقُوتِ فِي حَالَةِ الْعِلَافِ لِإِبَاعٍ اِشْتَدَّ غِلَاؤُهُ، وَهُوَ حَرَامٌ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ، وَفِي الْحَرَمِ أَشَدَّ (الْإِلْحَادُ فِيهِ) أَي: عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ فِي الْحَرَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: «اِخْتِكَارُ الطَّعَامِ» أَي: اِخْتِيَّاسُ مَا يُقْتَاتُ لِيَقِلَّ فَيَغْلُو فَيَبِيعَهُ

(١) أخرجه مسلم (٣٣٧٥) وأحمد (١٥٢٨٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠١٢) ومسلم (٧٤٢١) وابن حبان (٦٧٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٥٩١) ومسلم (٧٤٩٠) وأحمد (٩٦٤٤) والنسائي

(٤) أخرجه البخاري (١٥٩٥) وأحمد (٢٠٤١).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٠٢٢).

بِكَثِيرٍ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ «الْحَادِ فِيهِ» يَعْنِي: اخْتِكَارُ الْقُوتِ حَرَامٌ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ وَبِمَكَّةَ أَشَدَّ تَحْرِيمًا، فَإِنَّهُ يَوَادٍ غَيْرُ ذِي زَرْعٍ، فَيَعْظُمُ الضَّرَرُ بِذَلِكَ الْإِلْحَادِ، وَالْإِنْحِرَافُ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ.

٢٧٢٤ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَكَّةَ: مَا أَطْيَبَكَ مِنْ بَلَدٍ وَأَحَبَّكَ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، غَرِيبٌ إِسْنَادًا].

٢٧٢٥ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ حَمْرَاءَ ؓ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِفًا عَلَى الْحُزُورَةِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ].

[عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أَحَدْتُكَ قَوْلًا قَالَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَدَمُ مِنَ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ: حَمْدُ اللَّهِ وَأَثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ. فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًّا بِدَمٍ وَلَا فَارًّا بِخَرَبَةٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ: الْحَرْبَةُ: الْجِنَايَةُ].

(١) أخرجه الترمذي (٤٣٠٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٤٣٠٤) وأحمد (١٩٢٢٩) وابن ماجه (٣٢٢٧) والدارمي (٢٥٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٤) ومسلم (٣٣٧٠) وأحمد (١٦٨١٧).

٤٧٢٧ [وَعَنْ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِخَيْرٍ مَا عَظَّمُوا هَذِهِ الْحُرْمَةَ حَقَّ تَعْظِيمِهَا، فَإِذَا ضَيَّعُوا ذَلِكَ هَلَكُوا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.]

باب حَرَمِ الْمَدِينَةِ

حرسها الله تعالى

الفصل الأول

٢٧٢٨ - [عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كَتَبْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الْقُرْآنَ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ عَدْلًا وَلَا صَرْفًا، ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ].

٢٧٢٩ - [وَعَنْ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ أَنْ يُقَطَعَ عِضَاهُهَا أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا، وَقَالَ: الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبَدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يَنْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأْوَائِهَا وَجَهْدِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَصِيرُ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه البخاري (٦٧٥٥) ومسلم (٣٣٩٣) وأحمد (٦٢٥) والترمذي (٢٢٧٣) وابن حبان

(٢) أخرجه مسلم (٣٣٨٤) وأحمد (١٦٠٦) والنسائي في «الكبرى» (٤٢٧٩) وابن أبي شيبة (٣٦٢٢٠) وعبد بن حميد (١٥٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٣٧٨) والترمذي (٣٩٢٤) وقال: حسن غريب، وأحمد (٩١٥٠) وابن حبان

[وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاؤُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ وَأَنَا أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ وَمِثْلِهِ مَعَهُ. ثُمَّ قَالَ: يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيدٍ لَهُ فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ فَجَعَلَهَا حَرَمًا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا بَيْنَ مَا زَمَيْهَا، أَلَا يَهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ، وَلَا يُحْمَلُ فِيهَا سِلَاحٌ لِقِتَالٍ، وَلَا يُجْبَطُ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لِعَلْفٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْطِطُهُ فَسَلَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ، أَوْ عَلَيْهِمْ مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا نَفَلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبَلَالٌ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ وَصَحَّحَهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ: رَأَيْتُ امْرَأَةً

(٣٧٣٩) وأبو يعلى (٦٤٨٧).

(١) أخرجه مالك (١٥٦٨) ومسلم (١٣٧٣) والترمذي (٣٤٥٤) وقال: حسن صحيح، وابن حبان

(٢) أخرجه مسلم (٣٤٠٢).

(٣) أخرجه مسلم (٣٣٨٦) وأحمد (١٤٥٩).

(٤) أخرجه مالك (١٦١٤) والبخاري (١٨٨٩) ومسلم (١٣٧٦) وأحمد (٢٤٣٣٣) وابن حبان (٣٧٢٤).

سَوْدَاءَ ثَائِرَةِ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى نَزَلَتْ بِمَهْيَعَةٍ، فَتَأَوَّلَتْهَا أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نَقَلَ إِلَى مَهْيَعَةٍ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

[وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تُفْتَحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ بِقَرِيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرَى يَقُولُونَ: يَثْرُبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

قَوْلُهُ: قَالَ عِيَّاضُ: وَكَأَنَّ هَذَا مُحْتَضَ بِرَمْنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَصْبِرُ عَلَى الْهَجْرَةِ وَالْمَقَامِ مَعَهُ بِهَا إِلَّا مَنْ ثَبَّتَ إِيْمَانَهُ. وَقَالَ التَّوَوِّي: لَيْسَ هَذَا بِظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةَ شِرَارَهَا كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ» وَهَذَا وَاللَّهِ أَعْلَمُ زَمَنَ الدَّجَالِ. انْتَهَى.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ كُلًّا مِنَ الزَّمَنَيْنِ، وَكَانَ الْأَمْرُ فِي حَيَاتِهِ ﷺ كَذَلِكَ لِلْسَّبَبِ الْمَذْكُورِ، وَيُؤَيِّدُهُ قِصَّةُ الْأَعْرَابِيِّ الْآتِيَةِ بَعْدَ أَبْوَابٍ: فَإِنَّهُ ﷺ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ مُعَلَّلًا بِهِ خُرُوجَ الْأَعْرَابِيِّ وَسُؤَالَهُ الْإِقَالََةَ عَنِ الْبَيْعَةِ، ثُمَّ يَكُونُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي آخِرِ

البخاري (٦٦٣١) والترمذي (٢٢٩٠) وقال: حسن صحيح غريب، وأحمد (٥٩٧٦) والنسائي في «الكبرى» (٧٦٥١) وابن ماجه (٣٩٢٤) والطبراني في «الأوسط» (٤٤٢٥) وأبو يعلى (٥٥٢٥).

(٢) أخرجه مالك (١٦٠٧) والبخاري (١٨٧٥) ومسلم (٣٤٣١) وأحمد (٢١٩٦٥) والنسائي في «الكبرى» (٤٢٦٣) والحميدي (٨٦٥).

(٣) أخرجه مالك (١٥٧١) والبخاري (١٧٧٢) ومسلم (١٣٨٢) وأحمد (٧٢٣١) وابن حبان (٣٧٢٣) الرزاق (١٧١٦٥) والحميدي (١١٥٢) وأبو يعلى (٦٣٧٤).

الرَّמَانِ عِنْدَمَا يَنْزِلُ بِهَا الدَّجَالُ فَتَرْجُفُ بِأَهْلِهَا، فَلَا يَبْقَى مُنَافِقٌ وَلَا كَافِرٌ إِلَّا خَرَجَ إِلَيْهِ
كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ أَبْوَابٍ أَيْضًا، وَأَمَّا مَا بَيْنَ ذَلِكَ فَلَا.

(كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرَ) يَكْسِرُ الْكَافَ وَسُكُونُ التَّحْتَانِيَّةِ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى: «كُور
الْكَافِ، وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّهُ الرِّقُّ الَّذِي يُنْفَخُ فِيهِ، لَكِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى
أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَبِيرِ: حَانُوتُ الْحَدَادِ وَالصَّائِغِ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: وَقِيلَ: الْكَبِيرُ هُوَ الرِّقُّ، وَالْحَانُوتُ هُوَ الْكُورُ. وَقَالَ
«الْمُحْكَمُ»: الْكَبِيرُ: الرِّقُّ الَّذِي يَنْفَخُ فِيهِ الْحَدَادُ، وَيُؤَيَّدُ الْأَوَّلَ مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شَبَّةٍ فِي
«أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ» بِإِسْنَادٍ لَهُ إِلَى أَبِي مَوْدُودَ قَالَ: رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَبِيرَ حَدَادٍ فِي
السُّوقِ فَضْرَبَهُ بِرَجْلِهِ حَتَّى هَدَمَهُ.

وَالْحَبْثُ» بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا مُثَلَّثَةً؛ أَيْ: وَسَخَهُ الَّذِي تُخْرِجُهُ النَّارُ،
وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لَا تَتْرُكُ فِيهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ دَغَلٌ، بَلْ تُمَيِّزُهُ عَنِ الْقُلُوبِ الصَّادِقَةِ، وَتُخْرِجُهُ
كَمَا يُمَيِّزُ الْحَدَادُ رَدِيءَ الْحَدِيدِ مِنْ جَيِّدِهِ، وَنِسْبَةُ التَّمْيِيزِ لِلْكَبِيرِ لِكُونِهِ السَّبَبُ الْأَكْبَرُ فِي
إِشْتِعَالِ النَّارِ الَّتِي يَقَعُ التَّمْيِيزُ بِهَا، وَاسْتِدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْمَدِينَةَ أَفْضَلُ الْبِلَادِ.

الْمُهَلَّبُ: لِأَنَّ الْمَدِينَةَ هِيَ الَّتِي أَدْخَلَتْ مَكَّةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْقُرَى فِي الْإِسْلَامِ،
فَصَارَ الْجَمِيعُ فِي صَحَائِفِ أَهْلِهَا، وَلِأَنَّهَا تَنْفِي الْحَبْثَ، وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ أَهْلَ
الْمَدِينَةِ الَّذِينَ فَتَحُوا مَكَّةَ مُعْظَمُهُمْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَالْفَضْلُ ثَابِتٌ لِلْفَرِيقَيْنِ، وَلَا يَلْزَمُ
مِنْ ذَلِكَ تَفْضِيلُ إِحْدَى الْبُغْعَتَيْنِ، وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي خَاصٍّ مِنَ النَّاسِ
وَمِنَ الزَّمَانِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١]
وَالْمُنَافِقُ خَبِيثٌ بِلَا شَكٍّ، وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ مُعَاذٌ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَابْنُ
مَسْعُودٍ وَطَائِفَةٌ، ثُمَّ عَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَمَّارٌ وَآخَرُونَ وَهُمْ مِنْ أَطْيَبِ الْخَلْقِ، فَدَلَّ عَلَى
أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ تَخْصِيسَ نَاسٍ دُونَ نَاسٍ وَوَقْتُ دُونَ وَقْتٍ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَوْ فُتِحَتْ بَلَدٌ مِنْ بَلَدٍ، فَثَبَّتَ بِذَلِكَ الْفَضْلُ لِلأُولَى لِلزِّمِّ أَنْ
الْبَصْرَةَ أَفْضَلُ مِنْ خُرَاسَانَ وَسَجِسْتَانَ وَغَيْرَهُمَا مِمَّا فُتِحَ مِنْ جِهَةِ الْبَصْرَةِ وَلَيْسَ

كَذَلِكَ. [«الفتح»]

-[وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ: طَابَةَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيُّ وَعْكَ بِالْمَدِينَةِ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَيْرِ تَنْفِي خُبثَهَا وَيَنْصَحُ طَيِّبَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةَ شِرَارَهَا كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبَثَ الْحَدِيدِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاغُوتُ وَلَا الدَّجَالُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

-[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، لَيْسَ نَقَبٌ مِنْ أَنْقَابِهَا إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِينَ يَحْرُسُونَهَا، فَيَنْزِلُ بِالسَّبْحَةِ، فَتَرْجُفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا

(١) أخرجه مسلم (١٣٨٥) وأحمد (٢٠٩١٦) والنسائي في «الكبرى» (٤٢٦٠) وابن حبان (٣٧٢٦) وأبو يعلى (٧٤٤٤) وابن أبي شيبه (٣٤٤٢٢).

(٢) أخرجه مالك (١٦٠٤) والبخاري (٧٢١١) ومسلم (٣٤٢١) والترمذي (٤٢٩٩) والنسائي (٤٢٠٢).

(۳) أخرجه مسلم (۱۳۸۱) وابن حبان (۳۷۳۴).

(٤) أخرجه مالك (١٥٨٢) والبخاري (١٧٨١) ومسلم (١٣٧٩) وأحمد (٧٤٣٣).

(٥) أخرجه البخاري (١٧٨٢) ومسلم (٢٩٤٣) والنسائي في «الكبرى» (٤٢٧٤) وابن حبان (٦٨٠٣).

انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

المهلب: وقوله: **(لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ)** أى: لا يدخلها بمكيده ولا يطلب فيها غرتهم ويفترس عورتهم. **(إِلَّا انْمَاعٌ)** أى: ذاب كما يذوب الملح في الماء، يقال منه: ماع العسل في الماء، فهو يماع إيماعاً، وهو عسل مائع، وقد ماع يميع ميعاً مويعاً، وتَمِيعُ الشراب: إذا ذهب وجاء، فهو يميع تميّعاً.

٢٧٤٤ [وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، فَنَظَرَ إِلَى جُدْرَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ رَاحِلَتَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَعَ لَهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَأَنَا أَحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَا بَتْنَيْهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهَذَا أَحَدُ جَبَلٍ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ أَخَذَ رَجُلًا يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ الَّذِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَبَهُ ثِيَابَهُ، فَجَاءَ مَوَالِيَهُ فَكَلَّمُوهُ فِيهِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ هَذَا الْحَرَّمَ وَقَالَ: مَنْ وَجَدَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ ثِيَابَهُ، فَلَا أَرُدُّ عَلَيْكُمْ طُعْمَةً أَطْعَمْنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ سَتُّمُ دَفَعْتُ إِلَيْكُمْ ثَمَنَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(أَخَذَ رَجُلًا): أى: عَبْدًا **(فَسَلَبَهُ ثِيَابَهُ):** بَدَلَ إِشْتِمَالٍ؛ أى: أَخَذَ مَا عَلَيْهِ مِنْ

(١) أخرجه البخاري (١٨٧٧) ومسلم (٣٤٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٨٦) وأحمد (١٢٩٥٤) والترمذي (٣٧٧٣) والبيهقي (١٠٦٧٨).

(٣) أخرجه مالك (١٦١٠) والبخاري (٢٨٨٩) ومسلم (٣٣٨١) وأحمد (١٣٨٧٣) والترمذي (٤٣٠١).

(٤) أخرجه البخاري (٤١٦٠) والترمذي (٣٩٢٢) وقال:

(٥) أخرجه أبو داود (٢٠٣٩) وأحمد (١٤٧٧).

الثِيَاب (فَجَاءَ مَوَالِيهِ وَكَلَّمُوهُ فِيهِ) أَي: شَأْنُ الْعَبْدِ وَرَدَّ سَلْبَهُ (حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ) قَالَ الطَّبِيُّ: دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِعْتَقَدَ تَحْرِيمَهَا كَتَحْرِيمِ مَكَّةَ (قَالَ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ (فَلَيْسَلْبُهُ هَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهَا تُؤْخَذُ ثِيَابُهُ جَمِيعَهَا).

وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ: يُبْقَى مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ. وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ (وَلَا أَرَدَ عَلَيْكُمْ طُعْمَةً) بِضَمِّ الطَّاءِ وَكُسْرُهَا، وَمَعْنَى الطُّعْمَةِ: الْأَكْلَةُ، وَأَمَّا الْكُسْرُ فَجَهَةُ الْكَسْبِ وَهَيْئَتُهُ (وَلَكِنْ إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُ) أَي: تَبَرُّعًا، وَبِقِصَّةِ سَعْدٍ هَذِهِ إِحْتِجَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَنْ صَادَ مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ أَوْ قَطَعَ مِنْ شَجَرِهَا أَخَذَ سَلْبَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَبِهَذَا قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. ائْتَهَى. وَقَدْ حَكَى ابْنُ قُدَّامَةَ عَنْ أَحْمَدَ فِي أَحَدِ الرَّوَايَتَيْنِ الْقَوْلَ بِهِ، قَالَ: وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي ذُئْبٍ وَابْنِ الْمُنْذِرِ. ائْتَهَى.

وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى الْقَاضِي عِيَّاضٍ حَيْثُ قَالَ: وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ بَعْدَ الصَّحَابَةِ إِلَّا الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْقَدِيمِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي السَّلْبِ فَقِيلَ: إِنَّهُ لِمَنْ سَلَبَهُ، وَقِيلَ: لِمَسَاكِينِ الْمَدِينَةِ، وَقِيلَ: لِبَيْتِ الْمَالِ، وَظَاهِرُ الْأَدْلَةِ أَنَّهُ طُعْمَةٌ لِكُلِّ مَنْ وَجَدَ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَأْخُذُ مِنْ شَجَرِهِ. ائْتَهَى. [«عون المعبود» (٤/٤٢٠)].

أَوْعَنَ صَالِحٌ مَوْلَى لِسَعْدٍ أَنَّ سَعْدًا وَجَدَ عَبِيدًا مِنْ عِبِيدِ الْمَدِينَةِ يَقْطَعُونَ مِنْ شَجَرِ الْمَدِينَةِ، فَأَخَذَ مَتَاعَهُمْ وَقَالَ - يَعْنِي: لِمَوَالِيهِمْ -: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى أَنْ يُقْطَعَ مِنْ شَجَرِ الْمَدِينَةِ شَيْءٌ وَقَالَ: مَنْ قَطَعَ مِنْهُ شَيْئًا فَلِمَنْ أَخَذَهُ سَلْبُهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

أَوْعَنَ الرَّبِيرُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ صَيْدَ وَجٍّ وَعِصَاهُ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ مُحْيِي السُّنَّةِ وَجٌّ: ذَكَرُوا أَنَّهَا مِنْ نَاحِيَةِ الطَّائِفِ، وَقَالَ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٤٠).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٤١٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٢) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٠٥) وَابْنُ مَجَّاهٍ (٩٧٥٧) وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٦٣).

الخطابي: «إِنَّهُ» بَدَلُ «إِنَّهَا».

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَمُتْ بِهَا، فَإِنِّي أَشْفَعُ لِمَنْ يَمُوتُ بِهَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: آخِرُ قَرِيَةٍ مِنْ قَرَى الْإِسْلَامِ خَرَابًا الْمَدِينَةُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].

[وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ: أَيُّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ نَزَلَتْ، فَهِيَ دَارُ هِجْرَتِكَ: الْمَدِينَةُ أَوْ الْبَحْرَيْنِ أَوْ قَنْسَرِينَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

الفصل الثالث

[عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، لَهَا يَوْمٌ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي مَا جَعَلْتَ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٧٥٥ [وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ زَارَنِي مُتَعَمِّدًا كَانَ فِي جِوَارِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَكَنَ الْمَدِينَةَ وَصَبَرَ عَلَى بَلَائِهَا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا وَشَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بَعَثَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَمِينِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ] .

(١) أخرجه أحمد (٥٩٥٢) والترمذي (٤٢٩٦) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٢٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٤٢٩٨).

(٣) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٠٥/٧) والترمذي (٣٩٢٣) وقال: غريب، والطبراني (٢٤١٧) والحاكم (٤٢٥٨).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٨٠) وأحمد (٢٠٤٩٣) وابن حبان (٦٨٠٥) وابن أبي شيبة (٣٧٤٨٣).

(٥) أخرجه البخاري (١٨٨٥) ومسلم (٣٣٩٢) وأحمد (١٢٧٨٧).

(٦) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤١٥٢).

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: مَنْ حَجَّ قَزَارَ قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي كَانَ كَمَنْ زَارَنِي فِي حَيَاتِي . رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».]

٢٧٥٧ [وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ جَالِسًا وَقَبْرُ يُحْفَرُ بِالْمَدِينَةِ، فَاطَّلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ فَقَالَ: بئس مضجع المؤمنين، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بئس مَا قُلْتَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا مِثْلَ لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا عَلَى الْأَرْضِ بُقْعَةً أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا مِنْهَا. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا.]

(مَا عَلَى الْأَرْضِ بُقْعَةً أَحَبُّ إِلَيَّ) بالرفع، وقيل بالنصب **يَكُونُ قَبْرِي بِهَا** أي: بتلك البقعة منها؛ أي: من المدينة ثلاث مرات ظرف لجميع المقول الثاني أو للفصل الثاني من الكلام، وقد أجمع العلماء على أن الموت بالمدينة أفضل، بعد اختلافهم أن المجاورة بمكة أفضل أو بالمدينة أكمل، ولهذا كان من دعاء عمر ؓ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي بِلَدِ رَسُولِكَ».

وقال الطيبي: معناه: أني ما أردت أن القبر بئس مضجع المؤمن مطلقاً، بل أردت أن موت المؤمن في الغربة شهيداً خير من موته في فراشه وبلده، وأجاب رسول الله بقوله: (لَا مِثْلَ لِلْقَتْلِ) أي: ليس الموت بالمدينة مثل القتل (فِي سَبِيلِ) أي: الموت في الغربة بل هو أفضل وأكمل، فوضع قوله: (مَا عَلَى الْأَرْضِ بُقْعَةً.... إلخ) موضوع قوله: «بل هو أفضل وأكمل» فإذا «لا» بمعنى «ليس» واسمه محذوف والقتل خبره. انتهى.

وهو بظاهره يخالف ما عليه الإجماع من أن الشهادة في سبيل الله أفضل من الموت بالمدينة، بل تقدم في الحديث ما يدل على أن الموت في الغربة أفضل من الموت بالمدينة، فتكون الفضيلة الكاملة أن يجمع له ثواب الغربة والشهادة والدفن بالمدينة، والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٩٩٦) وفي «سننه» (١٠٥٧٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٩٩٤).

(رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا) لأنه روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري المدني، وهو من أكابر التابعين أنس بن مالك والسائب بن يزيد وخلقا سواهما، وروى عنه هشام بن عروة ومالك بن أنس وشعبة والثوري وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم ذكره المؤلف، وإذا حذف التابعي ذكر الصحابي يُسمى الحديث: مرسلًا.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ: أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَقُلْ: عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(فَقَالَ صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ) يَعْنِي: وَادِي الْعَقِيقِ، وَهُوَ يَقْرِبُ الْبَيْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ. رَوَى الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ فِي «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ» أَنَّ تَبَعًا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْمَدِينَةِ اخْتَدَرَ فِي مَكَانٍ، فَقَالَ: هَذَا عَقِيقُ الْأَرْضِ، فَسُمِّيَ: الْعَقِيقُ.

قَوْلُهُ: (وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ) يَرْفَعُ «عُمْرَةَ» لِلْأَكْثَرِ، وَبِنَصْبِهَا لِأَيِّ ذَرٍّ عَلَى حِكَايَةِ اللَّفْظِ؛ أَيِ: قُلْ: جَعَلْتُهَا عُمْرَةً، وَهَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ قَارِنًا، وَأَبْعَدَ مَنْ قَالَ: مَعْنَاهُ عُمْرَةٌ مُدْرَجَةٌ فِي حَجَّةٍ؛ أَيِ: إِنَّ عَمَلَ الْعُمْرَةِ يَدْخُلُ فِي عَمَلِ الْحَجِّ فَيُجْزِي لَهَا طَوَافَ وَاحِدٍ، وَقَالَ مِنْ مَعْنَاهُ: إِنَّهُ يَغْتَمِرُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ بَعْدَ فَرَاغِ حَجِّهِ. وَهَذَا أَبْعَدَ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، نَعَمْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرٌ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِأَصْحَابِهِ؛ لِيَعْلَمَهُمْ مَشْرُوعِيَةَ الْقِرَانِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ» قَالَهُ الطَّبْرِيُّ.

وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي «الْحَاشِيَةِ» فَقَالَ: لَيْسَ نَظِيرُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «دَخَلْتُ... إلخ» تَأْسِيسُ قَاعِدَةٍ، وَقَوْلُهُ: «عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ» بِالتَّنْكِيرِ يَسْتَدْعِي الْوَحْدَةَ، وَهُوَ إِمَارَةٌ إِلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مِنَ الْقِرَانِ إِذْ ذَاكَ.

المشكاة/ الجزء الثامن

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي كِتَابِ الْإِعْتِصَامِ بِلَفْظِ: «عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ» بِوَاوِ الْعُظْفِ.
وَفِي الْحَدِيثِ فَضْلُ الْعَقِيقِ كَفَضْلِ الْمَدِينَةِ وَفَضْلُ الصَّلَاةِ فِيهِ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ نُزُولِ
الْحَاجِّ فِي مَنْزِلَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ الْبَلَدِ وَمَبِيتِهِمْ بِهَا؛ لِيَجْتَمِعَ إِلَيْهِمْ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ مِمَّنْ
مُرَافَقَتُهُمْ، وَلَيْسْتَ دُرُكُ حَاجَتِهِ مَنْ نَسِيَهَا مَثَلًا فَيَرْجِعُ إِلَيْهَا مِنْ قَرِيبٍ.

كتاب البيوع

باب الكسب وطلب الحلال

الفصل الأول

- [عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهُ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١] وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبَّ يَا رَبَّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

هذا الحديث من الأحاديث التي قيل فيها: إنها أصل من أصول الدين؛ يعني: إن كثيراً من الأحكام تدور عليها، وهذا الحديث فيه الأمر بالأكل من الطيب، وأنه سمة المرسلين، وسمة المؤمنين بالمرسلين، وأثر ذلك الأكل الطيب من الحلال على عبادة المرء، وعلى دعائه، وعلى قبول الله ﷻ لعمله.

(إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ) يعني: إنه ﷻ منزّه عن النقائص والعيوب، وأنه ﷻ ع الكمالات في القول والفعل، فكلامه ﷻ أطيّب الكلام، وأفعاله ﷻ كلها أفعال خير وحكمة، والشر ليس إلى الله ﷻ، فأنله سبحانه طيب بما يرجع إلى ذاته وإلى أسمائه

أخرجه البخاري (١٩٦٦) وأحمد (١٧٢٢٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٢٤).
أخرجه مسلم (١٠١٥) والترمذي (٢٩٨٩) وأحمد (٨٣٣٠) والدارمي (٢٧١٧).

المشكاة/ الجزء الثامن

وإلى صفاته ﷺ، ومن أوجه كونه طيباً أنه ﷺ هو المستحق للعبادة وحده دونما سواه، وهو المستحق لأن يُسلم المرء وجهه وقلبه إليه سبحانه دونما سواه.

ولكونه ﷺ طيباً لا يقبل إلا طيب (لا يَقْبَلُ) يعني: يرضى، ولا الطيب، وأيضاً يعني: لا يثيب، ولا يأجر إلا على الطيب.

فإن كلمة هذه في نظائرها مما جاء في السنة: قد تتوجه إلى إبطال العمل، وقد تتوجه إلى إبطال الثواب، وقد تتوجه إلى إبطال الرضا بالعمل، وهو مستلزم في الغالب لإبطال الثواب والأجر؛ يعني: إن العمل قد يقع مجزئاً ولا يكون مقبولاً، كما جاء في الحديث: «لا يقبل الله صلاة عبد إذا أبق حتى يرجع» و«من أتى كاهناً أو عرافاً لم تقبل له صلاة أربعين ليلة» وأشبه ذلك.

فتقرر أن كلمة هذه تتجه إلى نفي أصل العمل؛ يعني: إلى إبطاله، كما في قوله: «لا يَقْبَلُ الله صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِالْحِمَارِ»، «لَا يَقْبَلُ الله صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» هذه فيه إبطال العمل إلا بهذا الشرط، وقد تتجه إلى إبطال الرضا به، أو الثواب عليه، فهذه ثلاثة أقسام.

هنا (إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا) تحتمل بحسب العمل: أن يكون المنفي الإجزاء، أو أن المنفي الأجر والثواب، أو أن يكون المنفي الرضا به والمحبة يعني لهذا العبد حين عمل هذا العمل.

فقال: (لا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا) يعني: الذي يوصف بأنه مجزئ، وأنه مرضي عنه عند الله ﷻ، وأنه يثاب عليه العبد هو الطيب، وأما غير الطيب فليس كذلك، فقد يكون غير مرضي، أو غير مثاب عليه، وقد يكون غير مجزئ أصلاً، بحسب تفاصيل ذلك في الفروع الفقهية.

إذا تقرر هذا فقله ﷻ هنا: (لا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا) هذا فيه أن الله تعالى إنما يقبل الطيب على الحصر، والطيب جاءت النصوص ببيان أن الطيب يرجع إلى الأقوال وإلى الأعمال وإلى الاعتقادات، فحصل أن الله تعالى من آثار أنه طيب أنه لا يقبل من

الأقوال إلا الطيب، ولا يقبل من الأعمال الطيب، ولا يقبل من الاعتقادات الطيب.

ما هو القول الطيب، والعمل الطيب، والاعتقاد الطيب؟ فسّرنا الطيب أولاً بأنه هو المبرأ من النقائص والعيوب، وكذلك القول والعمل والاعتقاد هو المبرأ من النقص والعيوب؛ يعني: الذي صار بريئاً من خلاف الشريعة.

فالطيب هو الذي وُفِّق فيه الشرع؛ فالقول والطيب هو الذي كان على منهاج الشريعة، والعمل الطيب هو الذي كان على منهاج المصطفى ﷺ، والاعتقاد الطيب ما كان عليه الدليل من الكتاب ومن السنة، فهذا هو الطيب من الأقوال والأعمال والاعتقادات، وإذا صار قول المرء طيباً فإنه لا يكون خبيثاً، والخبيث لا يستوي والطيب، كما في آية المائدة: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠] وكذلك في الأعمال والاعتقادات، فنتج من ذلك أن العبد إذا تحقق بالطيب في قوله وعمله واعتقاده صار طيباً في ذاته، والطيب له دار الطيبين، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٢] ومن صار عنده خبث في بدنه وروحه، نتيجة لخبث قوله أو خبث عمله أو خبث اعتقاده، ولم يغفر الله له، فإنه يُطَهَّرُ بالنار حتى يدخل الجنة طيباً؛ لأن الجنة طيبة لا يصلح لها إلا الطيب.

وهذا في الحقيقة فيه تحذير شديد ووعيد وتخويف من كل قول أو عمل أو اعتقاد خبيث؛ يعني: لم يكن على وفق الشريعة، فالطيب هو المبرأ من النقص، وأعظم النقص في العمل، أو من أعظم ما ينقص العمل أن يتوجه به غير الله تعالى، وأن تُقَصَّد

فَتَحَصَّلَ هنا أن قوله: **(إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا)** يعني: لا يقبل من العمل والقول والاعتقاد إلا ما كان على وفق الشريعة، وأريد به وجهه ﷻ، هذا حاصل تعريف الطيب؛ لأن العلماء نظروا في كلمة «طَيِّبٌ» في وصف الله ﷻ وفيما ما يقابلها، وتنوعت أقوالهم، والذي يحقق المقام هو ما ذكرته لك.

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، أَمِنَ الْحَلَالِ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

٢٧٦٢ - [وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ تَحَارُمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوتِ الْكَاهِنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(ثَمَنُ الْكَلْبِ) ظَاهِرُ النَّهْيِ تَحْرِيمُ بَيْعِهِ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ كَلْبٍ مُعَلِّمًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ مِمَّا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ أَوْ لَا يَجُوزُ، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَلَّا قِيَمَةٌ عَلَى مُتْلِفِهِ، وَبِذَلِكَ قَالَ الْجُمْهُورُ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ عَلَى مُتْلِفِهِ، وَعَنْهُ كَالْجُمْهُورِ، وَعَنْهُ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ وَتَجِبُ، وَالْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ نَجَاسَتُهُ مُطْلَقًا، وَهِيَ قَائِمَةٌ فِي

(١) أخرجه البخاري (٢٠٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) وأبو داود (٣٣٣٠) والترمذي (١٢٠٥) وأحمد (١٨٣٩٨) والنسائي (٤٤٥٣) وابن ماجه (٣٩٨٤) والدارمي (٢٥٣١) والبيهقي (١٠١٨٠).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٦٨) وأبو داود (٣٤٢١) والترمذي (١٢٧٥) وقال: حسن صحيح، وأحمد (١٧٣٠٩) وابن حبان (٥١٥٣) والحاكم (٢٢٧٨) والدارمي (٢٦٢١) والطيالسي (٩٦٦) والديلمي (٢٩٩٩، رقم ٤٨٩٩).

أخرجه مالك (١٣٥٩) والبخاري (٢٢٣٧) ومسلم (٤٠٩٢) وأبو داود (٣٤٨٣) وابن ماجه (٢٢٤٣).

المُعَلَّم وَغَيْرِهِ، وَعِلَّةُ الْمَنْعِ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى نَجَاسَتَهُ النَّهْيَ عَنِ اتِّخَاذِهِ، وَالْأَمْرُ بِقِتْلِهِ وَلِذَلِكَ خَصَّ مِنْهُ مَا أُذِنَ فِي اتِّخَاذِهِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مَشْهُورٌ مَذْهَبُ مَالِكٍ جَوَازُ اتِّخَاذِ الْكَلْبِ وَكَرَاهِيَّةُ بَيْعِهِ وَلَا يُفْسَخُ إِنْ وَقَعَ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ نَجَسًا وَأُذِنَ فِي اتِّخَاذِهِ لِمَنَافِعِهِ الْجَائِزَةِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ جَمِيعِ الْمَبِيعَاتِ، لَكِنَّ الشَّرْعَ نَهَى عَنِ بَيْعِهِ تَنْزِيهًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، قَالَ: وَأَمَّا تَسْوِيتُهُ فِي النَّهْيِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلُولَانِ الْكَاهِنِ؛ فَمَحْضُولٌ عَلَى الْكَلْبِ الَّذِي لَمْ يُؤْذَنَ فِي اتِّخَاذِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الْعُمُومِ فِي كُلِّ كَلْبٍ، فَالنَّهْيُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ مِنَ الْكَرَاهَةِ أَعَمٌّ مِنَ التَّنْزِيهِ وَالْتَحْرِيمِ، إِذْ كَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مَنَهِيًا عَنْهُ، ثُمَّ تُؤْخَذُ خُصُوصِيَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، فَإِنَّا عَرَفْنَا تَحْرِيمَ مَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلُولَانِ الْكَاهِنِ مِنَ الْإِجْمَاعِ لَا مِنْ مُجَرَّدِ النَّهْيِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْعُظْفِ الْإِشْتِرَاكِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ؛ إِذْ قَدْ يُعْظَفُ الْأَمْرُ عَلَى النَّهْيِ وَالْإِجَابُ عَلَى النَّهْيِ.

الْحُكْمُ الثَّانِي: مَهْرُ الْبَغِيِّ وَهُوَ مَا تَأْخُذُهُ الرَّائِيَّةُ عَلَى الرَّنَا سَمَاءً: مَهْرًا مَحَازًا، وَالْبَغِيِّ يَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةَ وَكُسْرُ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ التَّحْتَانِيَّةِ، وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ، وَجَمْعُ الْبَغِيِّ: بَغَايَا، وَالْبَغَاءُ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ الرَّنَا وَالْفُجُورُ، وَأَصْلُ الْبَغَاءِ الطَّلَبُ غَيْرَ أَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْفَسَادِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْأَمَّةَ إِذَا أُكْرِهَتْ عَلَى الرَّنَا فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَفِي وَجْهِهِ لِلشَّافِعِيَّةِ يَجِبُ لِلْسَيِّدِ.

الثَّالِثُ: كَسْبُ الْأَمَّةِ، وَفِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ» زَادَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: «نَهَى عَنْ كَسْبِ الْأَمَّةِ حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ أَيْنَ هُوَ» فَعَرَفَ بِذَلِكَ النَّهْيَ، وَالْمُرَادُ بِهِ كَسْبُهَا بِالرَّنَا لَا بِالْعَمَلِ الْمُبَاحِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ مَرْفُوعًا: «نَهَى عَنْ كَسْبِ الْأَمَّةِ إِلَّا مَا عَمِلَتْ بِيَدِهَا» وَقَالَ: هَكَذَا بِيَدِهِ نَحْوُ الْعَزْلِ وَالنَّفْسِ، وَهُوَ بِالْفَاءِ؛ أَي: نَتَفَ الصُّوفِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِكَسْبِ الْأَمَّةِ جَمِيعُ كَسْبِهَا، وَهُوَ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُؤْمَنُ إِذَا أُلْزِمَتْ بِالْكَسْبِ أَنْ يَفْرَجَهَا؛ فَالْمَعْنَى أَلَّا يَجْعَلَ عَلَيْهَا خَرَجَ مَعْلُومٍ تُؤَدِّيهِ كُلُّ

يَوْمَ.

الرَّابِع: حُلْوَانُ الْكَاهِنِ، وَهُوَ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ لِمَا فِيهِ مِنْ أَخْذِ الْعَوْضِ عَلَى أَمْرٍ بَاطِلٍ، وَفِي مَعْنَاهُ التَّنْجِيمُ وَالضَّرْبُ بِالْخَصِيِّ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَانَاهُ الْعَرَّافُونَ مِنْ اسْتِظْلَاعِ الْغَيْبِ، وَالْحُلْوَانُ مَصْدَرٌ: حَلَوْتُهُ حُلْوَانًا إِذَا أُعْطِيَتْهُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَلَاوَةِ، شُبَّهَ بِالشَّيْءِ الْحُلُوِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَأْخُذُهُ سَهْلًا بِلَا كُلْفَةٍ وَلَا مَشَقَّةٍ، يُقَالُ: حَلَوْتُهُ إِذَا أَطْعَمْتَهُ الْحُلُوَّ، وَالْحُلْوَانُ أَيْضًا الرِّشْوَةُ، وَالْحُلْوَانُ أَيْضًا أَخَذَ الرَّجُلُ مَهْرَ ابْنَتِهِ لِنَفْسِهِ.

الخَامِس: ثَمَنُ الدَّمِّ، وَاخْتِلَفَ فِي الْمُرَادِ بِهِ فَقِيلَ: أَجْرَةُ الْحِجَامَةِ، وَقِيلَ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالْمُرَادُ تَحْرِيمُ بَيْعِ الدَّمِّ كَمَا حُرِّمَ بَيْعُ الْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ، وَهُوَ حَرَامٌ إِجْمَاعًا؛ أَغْنَى: بَيْعٌ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ.

[وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِّ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ أَكِلَ الرِّبَا وَمُوكَلَّهُ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَالْمُصَوِّرَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: لَا، هُوَ حَرَامٌ. ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوهَا فَأَكَلُوهَا ثَمَنَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه البخاري (٢٢٣٨) وأحمد (١٩٢٦٩) والبيهقي في «سننه» (١١٣٢٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٢١) ومسلم (١٥٨١) وأبو داود (٣٤٨٦) والترمذي (١٢٩٧) والنسائي في «الكبرى» (٦٢٦٥) وابن ماجه (٢١٦٧) وابن أبي شيبة (٣٦٩٤٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٦٠) ومسلم (٤١٣٤) وأحمد (١٧٢).

[وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّتُورِ . رَوَاهُ

مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَجَّمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاحٍ مِنْ

تَمْرِ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفَّفُوا مِنْ خَرَاجِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٧٧٠ - [عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ،

وإِنْ أَوْلَدَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي

دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ: إِنْ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ] .

٢٧٧١ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا

عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ فَيُقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يُنْفَقَ مِنْهُ، وَلَا يَتْرُكُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ

إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ، وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ،

إِنَّ الْحَيِّثَ لَا يَمْحُو الْحَيِّثَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَكَذَا فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].

٢٧٧٢ - [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ

السُّحْتِ، وَكُلُّ لَحْمٍ نَبَتَ مِنَ السُّحْتِ كَانَتْ النَّارُ أَوْلَى بِهِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ

(١) أخرجه مسلم (٤٠٩٨) وأحمد (١٥٥٣٨) وأبو داود (٣٤٨١) والترمذي (١٣٢٦).

(٢) أخرجه مالك (١٧٩١) والبخاري (٢١٠٢) ومسلم (٤١٢١) وأحمد (١٢٢٩١) وأبو داود (٣٤٤٦) والبيهقي في «سننه» (١٩٩٩٣).

(٣) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» والترمذي (١٣٥٨) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٤٤٥٠) وابن ماجه (٢٢٩٠) وأحمد (٢٥٣٣٥) وابن أبي شيبة (٣٦٢١٣).

(٤) أخرجه أحمد (٢٤٠٧٨) وأبو داود (٣٥٣٠) والنسائي (٤٤٥٢) وابن ماجه (٢١٣٧) والبيهقي (١٥٥٢٥) والدارمي (٢٥٩٢).

(٥) أخرجه أحمد (٣٧٤٤) والحاكم (٧٣٠١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٢٤) والبخاري (٤٥٥٠/٣).

(٦) أخرجه أحمد (١٤٤٨١) وعبد بن حميد (١١٣٨) والدارمي (٢٧٧٦) وأبو يعلى (١٩٩٩) وابن حبان (٤٥١٤) والحاكم (٨٣٠٢) والطبراني (٣٠٩) وأبو نعيم في «الحلية» والبيهقي في «شعب

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٧٧٣ - [وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَعَا مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ، فَإِنَّ الصَّدَقَ طُمَآئِنِنَةٌ وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيْبَةٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَوَى الدَّارِمِيُّ الْفَضْلَ الْأَوَّلَ].

٢٧٧٤ - [وَعَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا وَابِصَةُ، حِجَّتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَجَمَعَ أَصَابِعُهُ فَضَرَبَ بِهَا صَدْرَهُ، وَقَالَ: اسْتَفْتِ نَفْسَكَ، اسْتَفْتِ قَلْبَكَ - ثَلَاثًا - الْبِرُّ مَا أَطْمَأْنَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ].

٢٧٧٥ - [وَعَنْ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحُمْرِ عَشْرَةً: عَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَآكِلَ ثَمَنِهَا، وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

٢٧٧٧ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَنَ اللَّهُ الْحُمْرَ وَشَارِبَهَا

الإيمان» (٩٣٩٩).

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٨) وقال: وأحمد (١٧٥٢) والدارمي (٢٥٣٢) وأبو (٦٧٦٢) وابن حبان (٧٢٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٤٧) والنسائي (٥٧١١) والطيايسي (١١٧٨) والحاكم (٢١٦٩).

(٢) أخرجه أحمد (١٨٠٣٠) والطبراني (٤٠٣) والدارمي (٢٥٣٣) وأبو يعلى (١٥٨٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤٥١) وابن ماجه (٤٢١٥) والطبراني (٤٤٦) والحاكم (٧٨٩٩) والبيهقي (١٠٦٠٢) وعبد بن حميد (٤٨٤).

(٤) أخرجه الترمذي (١٣٤٢) وابن ماجه (٣٥٠٦).

وَسَاقِيهَا، وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا، وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

(لَعَنَ اللَّهُ الْخُمْرَ) أي: ذَاتَهَا؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ مُبَالِغَةً فِي التَّنْفِيرِ عَنْهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَكْلَ ثَمَنِهَا (وَمُبْتَاعَهَا) أي: مُشْتَرِيهَا (وَعَاصِرَهَا) وَهُوَ مَنْ يَعَصِرُهَا بِنَفْسِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ (وَمُعْتَصِرَهَا) أي: مَنْ يَطْلُبُ عَصْرَهَا لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ (وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ) أي: مَنْ يَطْلُبُ يَحْمِلُهَا أَحَدٌ إِلَيْهِ [«عون المعبود»]

٢٧٧٨ [وَعَنْ مُحْيِصَةَ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَجْرَةِ الْحَجَّامِ فَتَنَاهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ: اعْلِفْهُ نَاضِحَكَ وَأَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ . رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.]

٢٧٧٩ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الزَّمَارَةِ رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».]

بفتح الزاي وتشديد الميم؛ أي: الزانية، إما من «زمرت فلانًا بكذا» أي: أغريته؛ لأنها تغري الرجال على الفاحشة وتولعهم بالإقدام عليها، أو من «زمرت القربة» أي: ملأتها؛ فالزانية تملأ رحمها بنطف شقي، أو لأنها تبشر زمراً من الناس. كذا نقله ميرك عن زين العرب.

وبهذا يندفع ما قال أبو عبيدة تفسيره في الحديث: إنها الزانية، ولم أسمع هذا الحرف إلا فيه، ولا أدري من أي شيء أخذوا، قد نقل الهروي عن الأزهري أنه قال: يحتمل أن يكون نهى عن كسب المرأة المغنية، يقال: «غناء زمير» أي: حسن، ويقال: «زمر» أي: غنى، وزمر الرجل زمر المزمار فهو زمار، ويقال للمرأة: زامرة.

- (١) أخرجه أبو داود (٣٦٧٤) وابن ماجه (٣٣٨١) والحاكم (٧٢٢٨) والبيهقي (١٠٨٢٨).
- (٢) أخرجه مالك (١٧٩٣) والتِّرْمِذِيُّ (١٢٧٧) وأبو داود (٣٤٢٤) وابن ماجه (٢١٦٦) وابن أبي شيبة (٢٠٩٨١) والبيهقي (١٩٤٩٠).
- (٣) أخرجه البغوي (٤٦٠/٣).

المشكاة/ الجزء الثامن

قال الطيبي: يحتمل أن يكون تسمية الزانية زمارة؛ لأن الغالب على الزواني التي اشتهرت بذلك العمل الفاحش واتخذنه حرفة كونهن مغنيات، وذهب بعضهم إلى أن الصواب فيه تقديم المهمل على الزاي، وهي التي تومئ بشفتيها وعينيها، والزواني يفعلن ذلك.

وقال القاضي: النهي مقصور على البيع والشراء؛ لأجل التغني، وحرمة ثمنها دليل على فساد بيعها، والجمهور صححوا بيعها، والحديث مع ما فيه من الضعف للطنن في روايته مؤول بأن أخذ الثمن عليهن حرام كأخذ ثمن العنب من النِّبَّاذ.

[وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ، وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ، وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ، وَفِي مِثْلِ هَذَا نَزَلَتْ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٦]. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الرَّائِي يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ، وَسَنَدُ كُرِّ حَدِيثِ جَابِرٍ: «نَهَى عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ» فِي بَابِ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.]

الفصل الثالث

[عَنْ عَبْدِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلَبُ كَسْبِ الْحَلَالِ فَرِيضَةٌ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».]

٢٧٨٢ [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أُجْرَةِ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا هُمْ مُصَوِّرُونَ، وَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ مِنْ عَمَلِ أَيْدِيهِمْ. رَوَاهُ رَزِينٌ.]

[وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ.]

(١) أخرجه الترمذي (١٣٢٩) وأحمد (٢٢٩٤٠) وابن ماجه (٢٢٥٢) والبيهقي في «سننه» (١١٣٧٨).

(٢) أخرجه الطبراني (٩٩٩٣) والبيهقي (١١٤٧٥) وفي «شعب الإيمان» (٨٧٤١).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٣٠٤) والطبراني (٤٤١١) والحاكم (٢١٦٠).

[وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: كَانَتْ لِلْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ جَارِيَةً تَبِيعُ اللَّبَنَ وَيَقْبِضُ الْمِقْدَامُ ثَمَنَهُ، فَقِيلَ لَهُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَتَبِيعُ اللَّبَنَ وَتَقْبِضُ الثَّمَنَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَمَا بَأْسٌ بِذَلِكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَنْفَعُ فِيهِ إِلَّا الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.]

(إِلَّا الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ) أي: بالمال المعبر بهما عنه؛ فإنهما للأصل، والمراد كسبهما وجمعهما من أي جهة كانت، فإن أهل ذلك الزمان لما غلب عليهم النقص صاروا لا يعتدون بأرباب الكمال ويخدمون أصحاب الأموال، وأما أهل الله فأعرضوا عنهم بالكلية، قال الطيبي رحمه الله: معناه: لا ينفع الناس إلا الكسب؛ إذ لو تركوه لوقعوا في الحرام.

[عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كُنْتُ أُجَهِّزُ إِلَى الشَّامِ وَإِلَى مِصْرَ، فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَأَتَيْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كُنْتُ أُجَهِّزُ إِلَى الشَّامِ فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَقَالَتْ: لَا تَفْعَلْ، مَا لَكَ وَلِمَتَجَرَّكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا سَبَبَ اللَّهُ لِأَحَدِكُمْ رِزْقًا مِنْ وَجْهِهِ، فَلَا يَدْعُهُ حَتَّى يَتَغَيَّرَ لَهُ أَوْ يَتَنَكَّرَ لَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ.]

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ ﷺ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ؛ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: تَذَرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكْهَنْتُ لِإِنْسَانٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَمَا أَحْسَنُ الْكِهَانَةَ، إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقِيَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ؛ فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ، قَالَتْ: فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ) قال الحافظ: لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْمِهِ، وَوَقَعَ لِأَبِي بَكْرٍ مَعَ

(١) أخرجه أحمد (١٧٦٦٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦١٣٤) وابن ماجه (٢٢٣١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٢٩) والبيهقي (١١٣٠٧).

المشكاة/ الجزء الثامن

التَّعِيمَانِ بْنِ عَمْرٍو، أَحَدَ الْأَحْزَارِ مِنَ الصَّحَابَةِ قِصَّةَ ذَكَرَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ
«أَنَّهُمْ نَزَلُوا بِمَاءٍ، فَجَعَلَ التَّعِيمَانِ يَقُولُ لَهُمْ: يَكُونُ كَذَا، فَيَأْتُونَهُ بِالطَّعَامِ
فَيُرْسِلُهُ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَبَلَغَ فَقَالَ: أَرَأَيْنِي أَكُلُ كِهَانَةَ التَّعِيمَانِ مُنْذُ الْيَوْمِ، ثُمَّ
أَدْخَلَ يَدَهُ فِي حُلْقِهِ فَاسْتَقَاءَهُ».

وَفِي «الْوَرَعِ» لِأَحْمَدَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا
اسْتَقَاءَ مِنْ طَعَامٍ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ، فَإِنَّهُ أَتَى بِطَعَامٍ فَأَكَلَ ثُمَّ قِيلَ: لَهُ جَاءَ بِهِ ابْنُ التَّعِيمَانِ،
قَالَ: فَأُطْعِمْتُمُونِي كِهَانَةَ ابْنِ التَّعِيمَانِ، ثُمَّ اسْتَقَاءَ. وَرِجَالَهُ ثِقَاتٌ لَكِنَّهُ مُرْسَلٌ.

وَلِأَبِي بَكْرٍ قِصَّةٌ أُخْرَى فِي نَحْوِ هَذَا أَخْرَجَهَا يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»
مِنْ طَرِيقِ نُبَيْحِ الْعَنْزِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كُنَّا نَنْزِلُ رِفَاقًا، فَنَزَلَتْ فِي رُفْقَةٍ فِيهَا أَبُو
بَكْرٍ عَلَى أَهْلِ أَنْبِيَاءَ فِيهِنَّ امْرَأَةٌ حُبْلَى وَمَعَنَا رَجُلٌ، فَقَالَ لَهَا: أَبَشِّرْكَ أَنْ تُلِدِي ذَكَرًا،
قَالَتْ: نَعَمْ، فَسَجَعَ لَهَا أَسْجَاعًا، فَأَعْطَتْهُ شَاةً فَذَبَحَهَا وَجَلَسْنَا نَأْكُلُ، فَلَمَّا عَلِمَ أَبُو بَكْرٍ
بِالْقِصَّةِ قَامَ فَتَقَايَا كُلَّ شَيْءٍ أَكَلَهُ».

(يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَجَ) أَي: يَأْتِيهِ بِمَا يَكْسِبُهُ، وَالْخَرَجُ مَا يُقَرَّرُ السَّيِّدُ عَلَى عَبْدِهِ
مِنْ مَالٍ يُخْضِرُهُ مِنْ كَسْبِهِ (يَأْكُلُ مِنْ خَرَجِهِ) فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مِنْ
طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: «كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ، فَكَانَ
يَجِيءُ بِكَسْبِهِ فَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَّى يَسْأَلَهُ، فَأَتَاهُ لَيْلَةً بِكَسْبِهِ فَأَكَلَ مِنْهُ وَلَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ
سَأَلَهُ».

(كُنْتُ تَكْهَنُ لِلْإِنْسَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) أَعْرِفُ إِسْمَهُ، وَيَحْتَمِلُ
الْمَرْأَةُ الْمَذْكُورَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

قَوْلُهُ: (فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ) أَي: عَوَّضَ تَكْهَنِي لَهُ. قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: إِنَّمَا اسْتَقَاءَ أَبُو
تَرْزُهَا؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْجَاهِلِيَّةِ وَضِعَ، وَلَوْ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ لَعَرِمَ مِثْلَمَا أَكَلَ أَوْ قِيمَتَهُ،
وَلَمْ يَكْفِهِ الْقِيءُ، كَذَا قَالَ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ إِنَّمَا قَاءَ؛ لِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ مِنَ التَّهْيِ عَنْ حُلُوفِ الْكَاهِنِ،

وَحُلُّوَانُ الْكَاهِنِ مَا يَأْخُذُهُ عَلَى كِهَانَتِهِ، وَالْكَاهِنُ مَنْ يُخَيِّرُ بِمَا سَيَكُونُ عَنْ غَيْرِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَكَانَ ذَلِكَ قَدْ كَثُرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خُصُوصًا قَبْلَ ظُهُورِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٧٨٧ [وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ جَسَدٌ غُذِيَ بِالْحَرَامِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».]

٢٧٨٨ [وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ قَالَ: شَرِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَبَنًا فَأَعْجَبَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي سَقَاهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا اللَّبَنُ؟ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى مَاءٍ - قَدْ سَمَاهُ - فَإِذَا نَعَمٌ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ وَهُمْ يَسْفُونَ، فَحَلَبُوا لِي مِنْ أَلْبَانِهَا فَجَعَلْتُهُ فِي سِقَائِي وَهُوَ هَذَا، فَأَدْخَلَ عُمَرُ يَدَهُ فَاسْتَقَاءَهُ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».]

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ وَفِيهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً مَا دَامَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ أَصْبُعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وَقَالَ: صُمْتَا إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَقَالَ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.]

(١) أخرجه أبو يعلى (٨٣) والطبراني في «الأوسط» (٥٩٦٢) ولم أقف عليه في «الشعب».

(٢) أخرجه مالك (٦٠٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٢٩).

(٣) أخرجه أحمد (٥٨٦٥) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٨٥١).

باب المساهلة في المعاملات

الفصل الأول

- [عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

قال ابن بطال: فيه الحِصُّ على السحاحة وحسن المعاملة، واستعمال معالي الأخلاق ومكارمها، وترك المشاحة والركة في البيع، وذلك سبب إلى وجود البركة فيه؛ لأن النبي ﷺ لا يحض أمته إلا على ما فيه النفع لهم في الدنيا والآخرة، فأما فضل ذلك في الآخرة فقد دعا ﷺ بالرحمة لمن فعل ذلك، فمن أحب أن تناله بركة دعوة النبي ﷺ فليقتد بهذا الحديث ويعمل به.

وفي قوله ﷺ: **اقتضى** حض على ترك التضيق على الناس عند طلب الحقوق وأخذ العفو منهم، وقد روى يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عمر وعائشة، أن النبي ﷺ قال: «من طلب حقًا فليطلبه في عفاف وإف أو غير إف» قال ابن المنذر: وفي هذا الحديث الأمر بحسن المطالبة، وإن قبض هذا الطالب دون حقه.

- [وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَتَاهُ الْمَلِكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: مَا أَعْلَمُ، قِيلَ لَهُ: انْظُرْ، قَالَ: مَا أَعْلَمُ شَيْئًا، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَبَايِعُ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا وَأُجَارِيهِمْ، فَأَنْظِرُ الْمُوسِرَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ، فَأَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٧٩٢ - [وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ نَحْوُهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ،

أخرجه البخاري (٢٠٧٦).

وأحمد (٢٤٠٦٠).

أخرجه البخاري (٣٤٥١) ومسلم

فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي [.
 [وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا كُمْ وَكَثْرَةُ الْحَلِفِ فِي الْبَيْعِ،
 فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمَحُوقُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].
(فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمَحُوقُ) الْمُنْفَقَةُ وَالْمَمَحُوقَةُ يَفْتَحُ أَوَّلُهُمَا وَثَانِيَهُمَا وَإِسْكَانُ ثَانِيَهُمَا.
 وَفِيهِ النَّهْيُ عَنْ كَثْرَةِ الْحَلِفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّ الْحَلِفَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مَكْرُوهٍ، وَيَنْصَمُّ إِلَيْهِ
 تَرْوِجُ السَّلْعَةَ، وَرُبَّمَا اغْتَرَّ الْمُشْتَرِي بِالْيَمِينِ.
 - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْحَلِفُ مُنْفَقَةٌ
 لِلْسَّلْعَةِ، مُمَحِّقَةٌ لِلْبَرْكََةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].
 - [وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ،
 وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: حَابُوا وَخَسِرُوا مَنْ هُمْ يَا
 رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْمُسْبِلُ وَالْمَتَانُ وَالْمُنْفِقُ سَلَعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

الفصل الثاني

[عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ
 التَّيْبِينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ].
 ٢٧٩٧ - [وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ] .
 ٢٧٩٨ - [وَعَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي عَرَزَةَ قَالَ: كُنَّا نُسَمِّي فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 السَّمَايِرَةَ، فَمَرَّ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمَانَا بِاسْمِهِ هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ،

- (١) أخرجه مسلم (٤٠٧٩).
- (٢) أخرجه مسلم (١٦٠٧) وأحمد (٢٢٥٩٨) والنسائي (٤٤٦٠) وابن ماجه (٢٢٠٩).
- (٣) أخرجه البخاري (٢٠٨٧) ومسلم (٤٢٠٩) وأبو داود (٣٣٣٧) والنسائي (٤٤٧٨).
- (٤) أخرجه مسلم (٣٠٦) وأحمد (٢٢١٦٥) وأبو داود (٤٠٨٩) والدارمي (٢٦٦٠).
- (٥) أخرجه الترمذي (١٢٠٩) وقال: حسن، والدارمي (٢٥٣٩) والدارقطني (٧/٣) والحاكم (٢١٤٣) وعبد بن حميد (٩٦٦).
- (٦) أخرجه ابن ماجه (٢٢٢٢).

الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ اللَّغُوُّ وَالْحَلِيفُ، فَشَوَّبُوهُ بِالصَّدَقَةِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٧٩٩ . [وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: الشَّجَارُ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا إِلَّا مَنْ اتَّقَى وَبَرَّ وَصَدَقَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].
[وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنِ الْبَرَاءِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ] .

وَهَذَا الْبَابُ خَالٍ مِنَ الْفَصْلِ الثَّالِثِ

(١) أخرجه أحمد (١٦٥٦٤) وأبو داود (٣٣٢٨) والترمذي (١٢٥٠) والنسائي (٣٨١٦) وابن (٢٢٢٨).

(٢) أخرجه الترمذي (١٢٥٤) وابن ماجه (٢٢٢٩) وابن حبان (٢٧٧) والدارمي (٢٥٩٣).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٦٥٤).

- [عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(بَيْعُ الْخِيَارِ) هُوَ اسْمٌ مِنَ الْإِخْتِيَارِ الَّذِي هُوَ طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْإِمْضَاءِ وَالْفَسْخِ، وَهُوَ لِيَكُونَ أَصْلُ الْبَيْعِ اللَّزُومِ؛ أَي: إِنَّ وَضْعَهُ يَفْتَضِيهِ إِذَا الْقَصْدُ مِنْهُ نَقْلُ الْمَلِكِ، وَحُلُّ التَّصْرِيفِ مَعَ الْأَمْنِ مِنْ نَقْضِ صَاحِبِهِ لَهُ، وَهُمَا فَرَعَا اللَّزُومَ رُخْصَةً شَرَعَ إِمَّا لِدَفْعِ الضَّرَرِ، وَهُوَ خِيَارُ النِّقْصِ الْآتِي، وَإِمَّا لِلتَّرْوِي وَهُوَ الْمُتَعَلِّقُ بِمُجَرِّدِ التَّشْهِي، وَلَهُ سَبَبَانِ: الْمَجْلِسُ وَالشَّرْطُ، وَقَدْ أَخَذَ فِي بَيَانِهِمَا مُقَدِّمًا أَوَّلُهُمَا لِقُوَّةِ ثُبُوتِهِ بِالْشَّرْعِ بِلا شَرْطٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ. [تحفة المحتاج للمصنف (٤٣٠/٦)].

[وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايَعَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجَبَ .
قَدْ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يَتَفَرَّقَا بِالْأَبْدَانِ هَلْ لِلتَّفَرُّقِ الْمَذْكُورِ حَدٌّ يُنْتَهَى إِلَيْهِ؟ وَالْمَشْهُورُ الرَّاجِحُ مِنْ مَذْهَبِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ مَوْكُولٌ إِلَى الْعُرْفِ، فَكُلُّ مَا عُدَّ فِي الْعُرْفِ تَفَرُّقًا حُكِمَ بِهِ وَمَا لَا فَلَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [«الفتح» (٤٣٠/٦)].

[وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَخْتَارَا وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: «اخْتَرْ» بَدَل «أَوْ يَخْتَارَا»].

٢٨٠٢ - [وَعَنْ بَنِي حِزَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ

(١) مالك (١٣٤٩) والبخاري (٢٠٠٥) ومسلم (١٥٣١) وأبو داود (٣٤٥٤) والنسائي (٤٤٦٥)

والشافعي في «الأم» (٤/٣) وأبو عوانة (٤٩٢٢) وابن حبان (٤٩١٦) والبيهقي (١٠٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٣٥).

(٣) أخرجه الترمذي (١٢٩٠).

يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أَخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ:
إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

الفصل الثاني

- [عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ
خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.]
- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَفْتَرِقَنَّ ائْتَانِ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ .
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

الفصل الثالث

[عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيَّرَ أَعْرَابِيًّا بَعْدَ الْبَيْعِ . رَوَاهُ
التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.]

-
- البخاري (١٩٧٣) ومسلم (١٥٣٢) وأبو داود (٣٤٥٩) والترمذي (١٢٤٦) وقال:
وأحمد (١٥٣٥٧) والنسائي (٤٤٥٧) وابن حبان (٤٩٠٤) والدارمي (٢٥٤٧) والطبراني (٣١١٥)
والطيالسي (١٣١٦) وابن أبي شعبة (٢٢٥٦٥).
(٢) أخرجه مالك (١٣٨٥) والبخاري (٢١١٧) ومسلم (٣٩٣٩) وأحمد (٥٣٩٥) وأبو داود (٣٥٠٢)
والنسائي (٤٥٠١) والبيهقي في «سننه» (١٠٧٦٣).
(٣) أخرجه أحمد (٦٧٢١) والترمذي (١٢٤٧) وأبو داود (٣٤٥٦) والنسائي (٤٤٨٣).
(٤) أخرجه أبو داود (٣٤٥٨) والبيهقي (١٠٢٢٦).
(٥) أخرجه الترمذي (١٢٩٤).

باب الربا

الفصل الأول

٢٨٠٧ [عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيَهُ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(آكِلَ الرِّبَا) أي: آخذه وإن لم يأكل، وإنما خصَّ بالأكل؛ لأنه أعظم أنواع الانتفاع، (وَمُؤْكِلَهُ) بهمز ويبدل؛ أي: معطيه لمن يأخذه، وإن لم يأكل منه نظرًا إلى أن هو الأغلب أو الأعظم.

قال الخطابي: سوى رسول الله بين آكل الربا وموكله؛ إذ كل لا يتوصل إلى أكله بمعاونته ومشاركته إياه، فهما شريكان في الإثم كما كانا شريكين في الفعل، وإن كان أحدهما مغتبطًا بفعله لما يستفضله من البيع، والآخر منهضًا يلحقه من النقص، ولله ﷻ حدود، فلا تتجاوز في وقت الوجود من الربح والعدم وعند العسر واليسر والضرورة لا تلحقه بوجه في أن يوكله الربا؛ لأنه قد يجد السبيل إلى أن يتوصل إلى حاجته بوجه من وجوه المعاملة والمبايعة ونحوها.

وقال النووي: هذا تصريح بتحريم كتابة المبايعة بين المترابين والشهادة عليهما، وفيه تحريم الإعانة على الباطل.

- [وَعَنْ عَبْدِ بَنِي الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا يُمِثِّلُ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه مسلم (٤١٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٨٧) وأبو داود (٣٣٥٠) وأحمد (٢٢٧٧٩) وابن ماجه (٢٢٥٤) وابن حبان (٥٠١٨) والدارقطني (٢٤/٣) وابن أبي شيبة (٢٠٦٠٤).

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْتَمُرُ بِالْتَمُرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].
- [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ].

- [وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْوَرِقُ بِالْوَرِقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْتَمُرُ بِالْتَمُرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُمْ بِتَمْرِ جَنِيْبٍ، فَقَالَ: أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: لَا تَفْعَلْ، يَعْ الْجُمُعَ

(١) أخرجه مسلم (٤١٤٨) وأحمد (١١٧٧٧).

(٢) أخرجه مالك (١٢٩٩) والبخاري (٢٠٦٨) ومسلم (١٥٨٤) والترمذي وقال: حسن صحيح، وأحمد (١١٦٥٣) والنسائي (٤٥٦٥) وعبد الرزاق (١٤٥٦٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٩٢) وأحمد (٢٧٢٩١) وابن حبان (٥٠١١) وأبو عوانة (٥٤٥٨) والدارقطني (٢٤٠٣) والطبراني في «الكبير» (١٠٩٤) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٧٦٦) والبيهقي (١٠٢٨٧).

أخرجه مالك (١٣٠٨) والبخاري (٢٠٦٥) ومسلم (١٥٨٦) وأبو داود (٣٣٤٨) والترمذي (١٢٤٣) وأحمد (٣١٤) والنسائي (٤٥٥٨) وابن ماجه (٢٢٥٣) وابن حبان (٥٠١٣) والشافعي (١٤٧/١) وأبو يعلى (٢٠٨) والطبراني في «الأوسط» (٣٧٥) والبيهقي (١٠٢٥٤) والداري (٢٥٧٨) وابن أبي شيبه (٢٢٤٨٣).

بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغَ بِالدَّرَاهِمِ جَنْبِيًّا، وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرٍ بَرِّيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مِنْ أَيْنَ هَذَا؟ قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيٌّ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَقَالَ: أَوْهَ، عَيْنُ الرَّبَا، عَيْنُ الرَّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ، فَبِعِ التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ قُبَايَعِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْهِجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: بَغْنِيهِ، فَاشْتَرَاهُ بَعْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، وَلَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَهُ حَتَّى يَسْأَلَهُ أَعْبَدُ هُوَ أَوْ حُرٌّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

[وَعَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

- [وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَقَصَلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لَا تُبَاغُ حَتَّى تُفْصَلَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا

(١) مالك (١٣١٤) والبخاري (٢٢٠١) ومسلم (٤١٦٥) والنسائي (٤٥٧٠) والدارمي (٢٦٣٢)

والبيهقي في «سننه» (١٠٨٤٩) والدارقطني (٢٨٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣١٢) ومسلم (٤١٦٧) وأحمد (١١٩١٠) والنسائي (٤٥٧٤).

(٣) أخرجه مسلم (٤١٩٧) وأحمد (١٥١٥٢) والترمذي (١٢٨٤) والنسائي (٤٢٠١) وابن ماجه (٢٩٧٩)

والبيهقي في «سننه» (١٠٨٢٨).

(٤) أخرجه مسلم (٣٩٢٨) وابن حبان (٥٠٢٤).

(٥) أخرجه مسلم (١٥٩١) والترمذي (١٢٥٥) وقال: والطبراني (٧٧٤) وأحمد

(٢٤٠٠٨) والنسائي (٤٥٧٣) وأبو عوانة (٥٤١٥) والبيهقي (١٠٣٣٣).

يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ بُخَارِهِ. وَيُرَوَّى: «مِنْ غُبَارِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنْسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

[وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، وَلَا الْبُرَّ بِالْبُرِّ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، وَلَا الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ، إِلَّا سُوءًا بِسُوءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، يَدًا بِيَدٍ، وَلَكِنْ بِيعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرِقِ، وَالْوَرِقَ بِالذَّهَبِ، وَالْبُرَّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرَ بِالْبُرِّ، وَالثَّمَرَ بِالْمِلْحِ، وَالْمِلْحَ بِالثَّمَرِ، يَدًا بِيَدٍ كَيْفَ شِئْتُمْ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ].

(يَدًا بِيَدٍ) أي: بشرط التقابض في المجلس كيف شئتم؛ أي: في التفاضل.

الطبيي رحمه الله: لكن حقه أن يقع بين كلامين متغايرين نفياً وإثباتاً؛ أي: تبيعوا النقيدين المطعومات إذا كانا متفقين، ولكن بيعوهما إذا اختلفا، والاستثناء في قوله: سواء بسواء» كالأستطراد لبيان الترخص، وقوله: (يَدًا بِيَدٍ) تأكيد لقوله: «عَيْنًا بِعَيْنٍ» من حيث المعنى كما كان «سُوءًا بِسُوءٍ» تأكيد لمثل بمثل. [«المراقبة» (٣٠٦/٩)].

[وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ شِرَاءِ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ: أَيْنُقْضُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَتَهَا عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنْسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

[وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ، قَالَ سَعِيدٌ: كَانَ مِنْ مَيْسِرِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].

(١) أخرجه أحمد (١٠٦٨٢) وأبو داود (٣٣٣١) والنسائي (٤٤٧٢) وابن ماجه (٢٢٧٨) والحاكم (٢١٦٢) والبيهقي (١٠٢٥٢).

(٢) أخرجه الشافعي (٦٦٥) والبيهقي في «سننه» (١٠٧٨٢).

(٣) أخرجه مالك (١٣١٥) وأحمد (١٥٣٣) وأبو داود (٣٣٦١) والترمذي (١٢٦٩) والنسائي (٤٥٦٢) وابن ماجه (٢٣٥٠) والبيهقي في «سننه» (١٠٨٦٢).

(٤) أخرجه البغوي (٤٨١/٣).

٢٨٢٢ [وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

٢٨٢٣ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا، فَنَفِدَتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ، فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

الفصل الثالث

٢٨٢٤ [عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: لَا رِبَاً فِيمَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٨٢٥ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ غَسِيلِ الْمَلَائِكَةِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَرَهُمْ رَبًّا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَشَدُّ مِنْ سِتِّ وَثَلَاثِينَ زَنِيَةً . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ].

٢٨٢٦ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الرِّبَا سَبْعُونَ جُزْءًا أَيْسَرُهَا أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ] .

٢٨٢٧ [وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الرِّبَا وَإِنْ كَثُرَ فَإِنَّ عَاقِبَتَهُ تَصِيرُ إِلَى قُلٍّ . رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَرَوَى أَحْمَدُ

(١) أخرجه أحمد (٢٠٧٤٩) والترمذي (١٢٨٢) وأبو داود (٣٣٥٨) والنسائي (٤٦٣٧) وابن ماجه (٢٣٥٦) وابن حبان (٤٠٢) والدارمي (٢٦١٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٦٩) ومسلم (١٥٩٦) وأحمد (٢١٨٠٥) والنسائي (٤٥٨٠) وابن حبان (٥٠٢٣) والطبراني (٤٤٨).

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٦٠٠) والدارقطني (٢٨٨٠).

(٥) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٤) والحاكم (٢٢٥٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥١٩).

(٦) أخرجه أحمد (٣٧٥٤) وابن ماجه (٢٣٦٥) والطبراني (١٠٥٣٨) والبخاري (٢٠٤٢) وأبو يعلى (٥٠٤٢) والحاكم (٢٢٦٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥١١).

الأخير].

٢٨٢٨ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي فِي عَلَى قَوْمٍ بَطُونُهُمْ كَالثُّبُوتِ فِيهَا الْحَيَّاتُ، تُرَى مِنْ خَارِجِ بَطُونِهِمْ، قُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ أَكَلَةُ الرَّبَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ أَكِلَ الرَّبَا وَمُوكَلَّهُ وَكَاتِبَهُ، وَمَنَعَ الصَّدَقَةَ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ التَّوَجُّجِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

[وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ قَالَ: إِنَّ آخِرَ مَا نَزَلَتْ آيَةُ الرَّبَا، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ وَلَمْ يُفَسِّرْهَا لَنَا، فَدَعَا الرَّبَا وَالرَّيَّةَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدَى لَهُ، أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ فَلَا يَرْكَبُهَا، وَلَا يَقْبَلُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

- [وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَقْرَضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَلَا يَأْخُذْ هَدِيَّةً . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» هَكَذَا فِي «الْمُنْتَقَى»].

٢٨٣٣ - [وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَقَالَ: إِنَّكَ بِأَرْضٍ فِيهَا الرَّبَا فَاشِ، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَأَهْدِ إِلَيْكَ حِمْلَ تِبْنٍ، أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ، أَوْ حَبْلَ قَتٍّ، فَلَا تَأْخُذْهُ فَإِنَّهُ رَبَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

قال الطيبي رحمه الله: وإنما خصَّ الهدية بما تعلف به
الامتناع من قبول الهدية؛ لأنه لا يجوز أن تعلف الدواب بالحرام.

(١) أخرجه أحمد (٨٦٢٥) وابن ماجه (٢٢٧٣) وابن أبي شيبة (٣٦٥٧٤).

(٢) أخرجه أحمد (٨٥٦) والنسائي (٥١٢٠).

(٣) أخرجه أحمد (٢٤٦) وابن ماجه (٢٢٧٦) والدارمي (١٣١).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٥٢٦) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٣٢).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) أخرجه البخاري (٣٨١٤).

باب المنهي عنها من البيوع

الفصل الأول

- [عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَاطِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُّ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، أَوْ كَانَ - وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: وَإِنْ كَانَ - زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(يَبِيعُهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ (٣٤٠/١١): أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ أَنْ يُقَطَعَ بِالطَّعَامِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَجْهُولٌ بِمَعْلُومٍ، وَأَمَّا بَيْعُ رُطْبٍ ذَلِكَ بِبَابِيسِهِ بَعْدَ الْقَطْعِ وَإِمَّا كَانَ الْمُمَاتِلَةُ، فَالْجُمْهُورُ لَا يُجِيزُونَ بَيْعَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِجِنْسِهِ لَا مُتَّفَاضِلًا وَلَا مُتَمَاتِلًا. اِنْتَهَى.

[وَفِي رَوَايَةٍ لَهْمَا: نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ قَالَ: وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ يَتَمَرُّ بِكَيْلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ فِيهِ وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَى].

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الزَّرْعَ بِمِائَةِ فَرَقٍ حِنْطَةٍ، وَالْمُرَابَنَةُ: أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِمِائَةِ فَرَقٍ، وَالْمُخَابَرَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالثَّنْيَا، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠٥) ومسلم (٣٩٨٠) وأحمد (٦٢٠١) والنسائي (٤٥٦٦) وابن ماجه (٢٣٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٧٢) ومسلم (٣٩٧٨) وأحمد (٤٥٨٣).

(٣) أخرجه الشافعي (٦٥٧) وبنحوه مسلم (٣٩٩١) والبيهقي في «سننه» (١٠٩٥١).

(٤) أخرجه مسلم (٣٩٩٤) وأحمد (١٤٧٣١) وأبو داود (٣٤٠٦) والترمذي (١٣٦١) والنسائي (٤٦٥١)

والبيهقي في «سننه» (١١١٤٨).

بِالثَّمْرِ، إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ تُبَاعَ بِحَرْصِهَا ثَمْرًا، يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ) جَمَعَ: عَرِيَّةً فَعِيلَةً، وَالْعَرَايَا هِيَ يَخْرُصُ الْخَارِصُ نَحَلَاتٍ فَيَقُولُ: هَذَا الرُّطْبُ الَّذِي عَلَيْهِ إِذَا يَبَسَ تَجِيءُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرَةِ مَثَلًا، فَيَبِيعُهُ صَاحِبُهُ لِإِنْسَانٍ بِثَلَاثَةِ أَوْسُقٍ ثَمْرًا، وَيَتَقَابَضَانِ فِي الْمَجْلِسِ، فَيُسَلِّمُ الْمُشْتَرِي الثَّمْرَ وَيُسَلِّمُ بَائِعُ الرُّطْبِ الرُّطْبَ بِالتَّخْلِيَةِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَفِي جَوَازِهِ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ أَصَحُّهُمَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمَ بَيْعِ الثَّمْرِ بِالرُّطْبِ وَجَاءَتْ الْعَرَايَا رُخْصَةً. وَشَكَّ الرَّائِي فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونِهَا، فَوَجَبَ الْأَخْذُ بِالْيَقِينِ، وَهُوَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ وَبَقِيَتِ الْخَمْسَةُ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ مِنَ الثَّمَارِ، وَفِيهِ قَوْلٌ ضَعِيفٌ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْفُقَرَاءِ، وَقَوْلٌ: إِنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالرُّطْبِ وَالْعِنَبِ. هَذَا تَفْصِيلُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي الْعَرِيَّةِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَآخَرُونَ، وَتَأَوَّلَهَا مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ عَلَى غَيْرِ هَذَا، وَظَوَاهِرُ الْأَحَادِيثِ تُرَدُّ تَأْوِيلَهُمَا. [النووي (٣٥٩/٥)].

٢٨٣٨ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِحَرْصِهَا مِنَ الثَّمْرِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ شَكَّ دَاوُدُ بْنُ الْحَصِينِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(١) أخرجه البخاري (٢١٩١) ومسلم (٣٩٦٨) وأبو داود (٣٣٦٥) والنسائي (٤٥٥٩).

(٢) أخرجه مالك (١٣٠٧) والبخاري (٢١٩٠) ومسلم (٣٩٧٣) والنسائي (٤٥٥٨) والبيهقي في «سننه» (١٠٩٨٠).

(٣) أخرجه مالك (١٣٠٢) والبخاري (٢١٩٤) ومسلم (٣٩٤١) وأحمد (٥٤١٦) وأبو داود (٣٣٦٩) وابن

[وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ، وَعَنِ السَّنْبِلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ]

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ، قِيلَ: وَمَا تُزْهِي؟ قَالَ: حِينَ تَحْمَرُّ، وَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ السِّنِينَ، وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(نَهَى عَنْ بَيْعِ السِّنِينَ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ مَا تُثْمِرُهُ التَّخْلَةُ أَوْ التَّخَلَاتُ بِأَعْيَانِهَا سِنِينَ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا، وَهَذَا غَرَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ شَيْءَ غَيْرِ مَوْجُودٍ وَلَا مَخْلُوقٍ حَالِ الْعَقْدِ، وَلَا يُدْرَى هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ أَمْ لَا، وَهَلْ يُثْمِرُ التَّخْلُ أَمْ لَا، وَهَذَا فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ، وَأَمَّا فِي بَيْعِ الصِّفَاتِ فَهُوَ جَائِزٌ مِثْلُ أَنْ يُسَلَّفَ فِي شَيْءٍ إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ أَكْثَرَ، مَا دَامَتِ الْمُدَّةُ مَعْلُومَةً كَيْلَ مَعْلُومٍ وَوزنَ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ بَعِيدٍ أَوْ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْمُسَلَّفُ فِيهِ غَالِبًا وَجُودُهُ عِنْدَ وَقْتِ حُلِّ السَّلْفِ. اِنْتَهَى.

(وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ) يَفْتَحُ الْحِيمُ جَمْعُ: جَائِحَةٌ، وَهِيَ الْآفَةُ الْمُسْتَأَصَلَةُ تُصِيبُ التَّمَارَ وَنَحْوَهَا بَعْدَ الزَّهْوِ، فَتُهْلِكُهَا بِأَنْ يَتْرَكَ الْبَائِعُ ثَمَنَ مَا تَلِفَ. قَالَهُ الْقَارِي.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بِإِسْنَادِهِ فَقَالَ: وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ، وَالْجَوَائِحُ هِيَ الْآفَاتُ الَّتِي تُصِيبُ التَّمَارَ فَتُهْلِكُهَا، وَأَمْرُهُ ﷺ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ أَمْرٌ تَدْبُ وَاسْتِحْبَابٌ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ، لَا عَلَى

ماجه (٢٢٩٩) والدارمي (٢٦١٠).

أخرجه مسلم (٣٩٤٣) وأبو داود (٣٣٧٠).

أخرجه مالك (١٣٠٣) والبخاري (٢١٩٨) ومسلم (٤٠٦١) والنسائي (٤٥٤٣) وابن حبان (٥٠٨٠).

أخرجه مسلم (٤٠٦٣) والبيهقي في «سننه» (١٠٩٣٦).

سَبِيلِ الْوُجُوبِ وَالْإِلْزَامِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: وَضَعَ الْجَائِئَةُ لَازِمٌ لِلْبَائِعِ إِذَا بَاعَ الثَّمَرَةَ فَأَصَابَتْهُ الْآفَةُ فَهَلَكَتْ.

وَقَالَ مَالِكٌ: تُوَضَّعُ فِي الثُّلُثِ فَصَاعِدًا، وَلَا تُوَضَّعُ فِي مَا هُوَ أَقَلُّ مِنَ الثُّلُثِ قَالَ أَصْحَابُهُ: وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْجَائِئَةَ إِذَا كَانَتْ دُونَ الثُّلُثِ كَانَتْ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِيِّ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ فَهُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ.

وَاسْتَدَلَّ مَنْ تَأَوَّلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَعْنَى الثَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ دُونَ الْإِجْبَابِ بِأَنَّهُ أَمَرَ حَدَّثَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ مِلْكِ الْمُشْتَرِيِّ عَلَيْهَا، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا أَوْ يَهَبَهَا لَصَحَّ ذَلِكَ مِنْهُ فِيهَا، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ، فَإِذَا صَحَّ بَيْعُهَا ثَبَتَتْ أَنَّهَا مِنْ ضَمَانِهِ، وَقَدْ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا، فَلَوْ كَانَتْ الْجَائِئَةُ بَعْدَ بُدْوِ الصِّلَاحِ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا التَّهْمِ فَائِدَةٌ. انْتَهَى. [«عون المعبود» (٣٥٩/٧)].

٢٨٤٢ - [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِئَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِمْ، فَنَهَاَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِهِ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقَلَوْهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»].

٢٨٤٤ [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ].

(فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) هَذَا نَصٌّ فِي مَنْعِ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى، وَمَالِكٌ خَصَّصَ الْحُكْمَ بِهِ كَانَ فِيهِ حَقُّ التَّوْفِيَةِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ

(١) أخرجه مسلم (١٥٥٤) وأبو داود (٣٤٧٠) والنسائي (٤٥٢٧) وابن حبان (٥٠٣٤).

(٢) قلت: بل أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٦٧) وأحمد (٤٨١٩) وأبو داود (٣٤٩٦).

(٣) أخرجه مالك (١٣٣٢) والبخاري (٢١٣٦) ومسلم (٣٩١٣) وأحمد (٤٠٤) وأبو داود (٣٤٩٤)

والترمذي (١٣٣٨) والنسائي (٤٦١٢) وابن ماجه (٢٣١١).

عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِالطَّعَامِ، بَلْ جَمِيعُ الْمَسِيَعَاتِ يَجُوزُ بَيْعُهَا قَبْلَ قَبْضِهَا عِنْدَهُ، سَوَاءً كَانَتْ عَقَارًا أَوْ غَيْرَهُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ بَيْعَ الْعَقَارِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَيَمْنَعُ غَيْرَهُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَفْتَضِي أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ صُورَةُ الْمَنْعِ فِيمَا كَانَ الطَّعَامُ مَمْلُوكًا بِجَهَةِ الْبَيْعِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُ هُوَ الْبَيْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ مَا إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا بِجَهَةِ الْهَبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ مَثَلًا، وَأَمَّا الثَّانِي: فَقَدْ تَكَلَّمَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي جَوَازِ التَّصَرُّفِ بِعُقُودِ غَيْرِ الْبَيْعِ، مِنْهَا: الْعِنُقُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَالْأَصْحُ: أَنَّهُ يَنْفَعُ، لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ، بِأَنْ أَدَّى الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ أَوْ كَانَ مُوَجَّلاً، فَإِنْ كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ، فَقِيلَ: هُوَ كَعِنُقِ الرَّاهِنِ. وَقِيلَ: لَا. وَالصَّحِيحُ: فَرَقَ.

وَكَذَا اخْتَلَفُوا فِي الْهَبَةِ وَالرَّهْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ. وَالْأَصَحُّ عِنْدَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: الْمَنْعُ، وَكَذَلِكَ فِي التَّزْوِيجِ خِلَافٌ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ خِلَافُهُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمُ التَّوْلِيَةُ وَالشَّرِكَةُ، وَأَجَازَهُمَا مَالِكٌ مَعَ الْإِقَالَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الشَّرِكَةَ وَالتَّوْلِيَةَ بَيْعٌ؛ فَيَدْخُلَانِ تَحْتَ الْحَدِيثِ، وَفِي كَوْنِ الْإِقَالَةِ بَيْعًا: خِلَافٌ فَمَنْ لَا يَرَاهَا بَيْعًا لَا يُدْرِجُهَا تَحْتَ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا اسْتَثْنَى ذَلِكَ مَالِكٌ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُهُ فِيهَا حَدِيثًا يَفْتَضِي الرُّخْصَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ شَرْحُ عَمْدَةِ الْأَحْكَامِ] (٢/٢٩٨).
- [وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: حَتَّى يَكْتَالَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يَبَاعَ حَتَّى يُقَبْضَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِيَبْعَ، وَلَا يَبْعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبْعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا لِإِبِلٍ وَالْغَنَمِ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْلُبَهَا، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا

(١) أخرجه مسلم (٣٩١٦) وأبو داود (٣٤٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٣٥) ومسلم (٣٩٢١) وأحمد (١٩٥٦) والبيهقي في «سننه» (١٠٩٩٣).

سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِبَيْعٍ) أي: تَلَقَّى الرُّكْبَانِ مِنَ الْبُيُوعِ الْمَنْهِي عَنْهَا، لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الضَّرَرِ، وَهُوَ أَنْ يَتَلَقَّى طَائِفَةٌ يَحْمِلُونَ مَتَاعًا، فَيَشْتَرِيهِ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقْدُمُوا الْبَلَدَ، فَيَعْرِفُوا الْأَسْعَارَ.

وَالْكَلَامُ فِيهِ: فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: التَّحْرِيمُ، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالنَّهْيِ قَاصِدًا لِلتَّلَقِّي فَهُوَ حَرَامٌ، وَإِنْ خَرَجَ لَشُغْلٍ آخَرَ فَرَأَهُمْ مُقْبِلِينَ فَاشْتَرَى فِيهِ إِثْمُهُ، وَجَهَانٍ لِلشَّافِعِيَّةِ أَظْهَرُهُمَا: التَّأْثِيمُ.

الْمَوْضِعُ الثَّانِي: صِحَّةُ الْبَيْعِ أَوْ فَسَادُهُ، وَهُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ آثِمًا، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ: يَبْطُلُ، وَمُسْتَنْدَهُ: أَنَّ النَّهْيَ لِلْفَسَادِ، وَمُسْتَنْدُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ النَّهْيَ لَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْعَقْدِ، وَلَا يُخِلُّ هَذَا الْفِعْلُ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِهِ وَشَرَائِطِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الْإِضْرَارِ بِالرُّكْبَانِ؛ وَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي نَفْسِ الْبَيْعِ.

الْمَوْضِعُ الثَّالِثُ: إِبْطَالُ الْخِيَارِ. فَحَيْثُ لَا غُرُورَ لِلرُّكْبَانِ، بِحَيْثُ عَالِمِينَ بِالسَّعْرِ فَلَا خِيَارَ. وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ، فَإِنْ اشْتَرَى مِنْهُمْ بِأَرْخَصٍ مِنَ السَّعْرِ فَلَهُمُ الْخِيَارُ.

وَمَا فِي لَفْظِ بَعْضِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ يُخَيِّرُهُمُ بِالسَّعْرِ كَاذِبًا لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي إِبْطَالِ الْخِيَارِ، وَإِنْ اشْتَرَى مِنْهُمْ بِمِثْلِ سَعْرِ الْبَلَدِ أَوْ أَكْثَرَ، فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ لَهُمْ، وَجَهَانٍ لِلشَّافِعِيَّةِ.

مِنْهُمْ مَنْ نَظَرَ إِلَى انْتِفَاءِ الْمَعْنَى، وَهُوَ الْغَرَرُ وَالضَّرَرُ، فَلَمْ يُثْبِتِ الْخِيَارَ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَظَرَ إِلَى لَفْظِ حَدِيثٍ وَرَدَ بِإِبْطَالِ الْخِيَارِ لَهُمْ فَجَرَى عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْمَعْنَى.

وَإِذَا أَثْبَتْنَا الْخِيَارَ: فَهَلْ عَلَى الْقَوْرِ، يَمْتَدُّ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؟ فِيهِ خِلَافٌ

لأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ. وَالْأَظْهَرُ:

وَأَمَّا قَوْلُهُ: **(وَلَا تَنَاجَشُوا)** فَهُوَ مِنَ الْمُنْهَيَّاتِ لِأَجْلِ الضَّرَرِ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي سِلْعَةٍ تَبَاعٌ لِيُغَرَّ غَيْرُهُ، وَهُوَ رَاغِبٌ فِيهَا.

وَاخْتُلِفَ فِي اسْتِقَاقِ اللَّفْظَةِ، فَقِيلَ: إِنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ مَعْنَى الْإِثَارَةِ، كَأَنَّ التَّاجِسَ يُثِيرُ هِمَّةَ مَنْ يَسْمَعُهُ لِلزِّيَادَةِ، وَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ إِثَارَةِ الْوَحْشِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَقِيلَ: أَصْلُ اللَّفْظَةِ: مَدْحُ الشَّيْءِ وَإِطْرَاؤُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ حَرَامٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَدِيدَةِ. وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: بِأَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ. وَأَمَّا إِبْطَالُ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي الَّذِي غَرَّ بِالتَّجَشُّسِ، فَإِنْ لَمْ يَتَجَشَّ عَنْ مُوَاطَئَةٍ مِنَ الْبَائِعِ، فَلَا خِيَارَ عِنْدَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

(وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ) بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي مِنَ الْبُيُوعِ الْمُنْهَيِّ عَنْهَا؛ لِأَجْلِ الضَّرَرِ أَيْضًا.

وَصُورَتُهُ: أَوْ يَحْمِلُ الْبَدَوِيُّ أَوْ الْقَرْوِيُّ مَتَاعَهُ إِلَى الْبَلَدِ؛ لِيَبِيعَهُ بِسَعْرِ يَوْمِهِ، وَيَرْجِعَ فَيَأْتِيَهُ الْبَادِيُّ فَيَقُولُ: ضَعُهُ عِنْدِي لِأَبِيعَهُ عَلَى التَّذْرِيجِ بِزِيَادَةِ سَعْرِ، وَذَلِكَ إِضْرَارٌ بِأَهْلِ الْبَلَدِ، وَحَرَامٌ إِنْ عَلِمَ بِالتَّهْيِ.

وَتَصَرَّفَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ، فَقَالُوا: شَرْطُهُ أَنْ يَظْهَرَ لِدَلِكِ الْمَتَاعِ الْمَجْلُوبِ سَعْرٌ فِي الْبَلَدِ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ؛ لِكَثْرَتِهِ فِي الْبَلَدِ، أَوْ لِقِلَّةِ الطَّعَامِ الْمَجْلُوبِ فِيهِ التَّحْرِيمِ وَجْهَانِ، يُنْظَرُ فِي أَحَدِهِمَا إِلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَفِي الْآخَرِ إِلَى الْمَعْنَى وَعَدَمِ الْإِضْرَارِ، وَتَفْوِيتِ الرِّبْحِ، أَوْ الرِّزْقِ عَلَى النَّاسِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُنْتَقَبٌ.

وَقَالُوا أَيْضًا: يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَتَاعُ مِمَّا تَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، دُونَ مَا لَا يُجْتَنَّبُ إِلَيْهِ إِلَّا نَادِرًا، وَأَنْ يَدْعُو الْبَلَدِيُّ الْبَدَوِيَّ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنْ التَّمَسَّهَ الْبَدَوِيُّ مِنْهُ فَلَا بَأْسَ، وَلَوْ اسْتَشَارَهُ الْبَدَوِيُّ، فَهَلْ يُرْشِدُهُ إِلَى الْإِدْخَارِ وَالْبَيْعِ عَلَى التَّذْرِيجِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ قَدْ تَدَوَّرَ بَيْنَ اغْتِبَارِ الْمَعْنَى وَاتِّبَاعِ اللَّفْظِ، وَلَكِنْ

المشكاة/ الجزء الثامن

يُنْبَغِي يُنْظَرُ فِي الْمَعْنَى إِلَى الظُّهُورِ وَالْخَفَاءِ، فَحَيْثُ يَظْهَرُ ظُهُورًا كَثِيرًا فَلَا بَأْسَ بِاتِّبَاعِهِ، وَتَخْصِيصِ النَّصِّ بِهِ، أَوْ تَعْمِيمِهِ عَلَى قَوَاعِدِ الْقِيَاسِينَ، وَحَيْثُ يَخْفَى، وَلَا يَظْهَرُ ظُهُورًا قَوِيًّا، فَاتَّبَاعُ اللَّفْظِ أَوَّلَى.

فَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ اشْتِرَاطِ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَلَدِيُّ ذَلِكَ، فَلَا يَقْوَى لِعَدَمِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ، وَعَدَمِ ظُهُورِ الْمَعْنَى فِيهِ، فَإِنَّ الصَّرَرَ الْمَذْكُورَ الَّذِي غُلِّلَ بِهِ التَّهْيُ لَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ فِيهِ بَيْنَ سُؤَالِ الْبَدَوِيِّ، وَعَدَمِهِ ظَاهِرًا، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ الطَّعَامُ مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ: فَمَتَوَسَّطٌ فِي الظُّهُورِ وَعَدَمِهِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَاعَى مُجَرَّدُ رِنَجِ النَّاسِ فِي هَذَا الْحُكْمِ عَلَى مَا أَشْعَرَ بِهِ التَّعْلِيلُ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا تُصَرُّوا إِلَّا بِإِلٍ وَالْعَنَمِ) فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: «تُصَرُّوا» الصَّحِيحُ فِي صَبْطِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: صَمَّ التَّاءِ وَفَتَحَ الصَّادِ وَتَشْدِيدُ الْمُهِمْلَةِ الْمَضْمُومَةِ عَلَى وَزْنِ "تَرْكُوا" مَأْخُذٌ مِنْ صَرَى يُصَرِّي، وَمَعْنَى اللَّفْظَةِ: يَرْجِعُ إِلَى الْجَمْعِ، تَقُولُ: صَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ، وَصَرَيْتَهُ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ إِذَا جَمَعْتَهُ، وَ«الْعَنَمِ» مَنْصُوبَةُ الْيَمِيمِ عَلَى هَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ "لَا تُصَرُّوا" بِفَتْحِ التَّاءِ وَصَمَّ الصَّادِ، مِنْ صَرَّ يَصُرُّ: إِذَا رَبَطَ. "وَالْمُصَرَّاهُ" هِيَ الَّتِي تُرَبِّطُ أَخْلَافُهَا لِيَجْتَمَعَ اللَّيْنُ، وَ«الْعَنَمِ» عَلَى هَذَا: مَنْصُوبَةُ الْيَمِيمِ أَيْضًا، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ بَعْضُهُمْ مِنْ صَمَّ التَّاءِ وَفَتْحَ الصَّادِ، وَصَمَّ مِيمِ الْعَنَمِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ مَعَ اتِّصَالِ صَمِيرِ الْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ مَعَ إِفْرَادِ الْفِعْلِ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَايَةً حُذِفَ فِيهَا هَذَا الصَّمِيرُ.

المسألة الثانية: لَا خِلَافَ أَنَّ التَّصْرِيَةَ حَرَامٌ؛ لِأَجْلِ الْغَشِّ وَالْخَدِيعَةِ الَّتِي فِيهَا لِلْمُشْتَرِي، وَالتَّهْيُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، مَعَ عِلْمِ تَحْرِيمِ الْخَدِيعَةِ قَطْعًا مِنَ الشَّرْعِ.

المسألة الثالثة: التَّهْيُ وَرَدَ عَنِ فِعْلِ الْمُكْلَفِ، وَهُوَ مَا يَصْدُرُ بِاخْتِيَارِهِ وَتَعَمُّدِهِ، قَرَّبَ عَلَيْهِ حُكْمٌ مَذْكُورٌ فِي الْحَدِيثِ، فَلَوْ تَحَقَّلَتِ الشَّأَةُ بِنَفْسِهَا، أَوْ نَسِيَهَا الْمَالِكُ بَعْدَ أَنْ صَرَّاهَا، لَا لِأَجْلِ الْخَدِيعَةِ، فَهَلْ يَثْبُتُ ذَلِكَ الْحُكْمُ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْمَعْنَى أَثْبَتَهُ؛ لِأَنَّ الْعَيْبَ مُثَبَّتٌ لِلْخِيَارِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَدْلِيلُ

الْبَائِعِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ خَارِجٌ عَنِ الْفَيَاسِ بِمَوْرِدِهِ، وَهُوَ حَالَةُ الْعَمْدِ، فَإِنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ حَالَةَ الْعَمْدِ.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: "لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ" وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ التَّصْرِيفِ، وَالْفُقَهَاءُ تَصَرَّفُوا، وَتَكَلَّمُوا فِيمَا يَنْبُتُ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْحَدِيثِ.

[وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصَرَّاهَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَاءَ.] .

٢٨٤٨ [وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلَقُّوا السَّلَعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

[وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَسُومُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

- [وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(١) أخرجه مسلم (٣٩٠٩) وأبو داود (٣٤٤٦) والترمذي (١٢٩٧) والداري (٢٦٠٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣٨٩٨) وأحمد (١٠٥٩٦) والنسائي (٤٥١٨) والداري (٢٦٢١).

(٣) أخذه مالك (١٣٦٥)، البخاري (٢٠٥٧)، مسلم (١٤١٢) وأحمد (٥٣٠٤) وأبو داود (٣٤٣٦).

(٤) أخرجه البخاري (٥١٤٢) ومسلم (٣٥٢١) وأحمد (٤٨٢٥) والداري (٢٢٣١).

(٥) أخرجه مسلم (٣٨٨٦) وأحمد (٩٥٧٣).

(٦) الشافعي (١٧٣/١) ومسلم (٣٩٠٢) وأحمد (١٤٣٣٠) وأبو داود (٣٤٤٢) والترمذي (١٢٢٣)

وابن ماجه (٢١٧٦) وابن حبان (٤٩٦٣) والطيالسي (١٧٥٢) والحميدي (١٢٧٠).

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ، نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يُقَلِّبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ، وَيَنْبِذَ الْآخَرُ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ، وَاللَّبَسَتَانِ: اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ وَالصَّمَاءُ أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقَيْهِ، فَيَبْدُو أَحَدًا شِقِيهَ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ، وَاللَّبَسَةُ الْآخَرَى: احْتِبَاؤُهُ بِثَوْبِهِ وَهُوَ جَالِسٌ، لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخِصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(بَيْعُ الْخِصَاةِ) فِيهِ ثَلَاثُ تَأْوِيلَاتٍ:

أَحَدُهَا: يَقُولُ: يَعْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَابِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْخِصَاةُ الَّتِي أُرْمِيهَا، أَوْ يَعْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ مِنْ هُنَا إِلَى مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْخِصَاةُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَقُولَ: يَعْتُكَ عَلَى أَنَّكَ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ أُرْمِيَ بِهِذِهِ الْخِصَاةِ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ الرَّمِيِّ بِالْخِصَاةِ بَيْعًا، فَيَقُولُ: رَمَيْتُ هَذَا الثَّوْبَ بِالْخِصَاةِ فَهُوَ مَبِيعٌ مِنْكَ بِكَذَا.

وَأَمَّا النَّهْيُ (عَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ) فَهُوَ أَضَلُّ عَظِيمٌ مِنْ أَصُولِ كِتَابِ الْبُيُوعِ؛ وَلِهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُنْحَصِرَةٍ؛ كَبَيْعِ الْآبِقِ وَالْمَعْدُومِ وَالْمَجْهُولِ، وَمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، وَمَا لَمْ يَتِمَّ مِلْكُ الْبَائِعِ عَلَيْهِ، وَبَيْعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ، وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ، وَبَيْعِ الْخُمْلِ فِي الْبَطْنِ، وَبَيْعِ بَعْضِ الصُّبْرَةِ مُبَهَمًا، وَبَيْعِ ثَوْبٍ مِنْ أَنْوَابِ وَشَاءٍ مِنْ شَيْءٍ وَنَظَائِرِ ذَلِكَ، وَكُلُّ هَذَا بَيْعُهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ.

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١٦٧١) وَابْنُ الْبَخَارِيِّ (٥٨٢٠) وَمُسْلِمٌ (٥٦٢٣) وَأَحْمَدُ (١١٣١٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٨٨١) وَأَحْمَدُ (٩٨٧٨) وَالنَّسَائِيُّ (٤٥٣٥) وَابْنُ مَاجَهٍ (٢٢٧٨) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١١٨٩).

وَقَدْ يَحْتَمِلُ بَعْضُ الْغَرَرِ بَيْنًا دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ كَالْجَهْلِ بِأَسَاسٍ وَكَمَا
بَاعَ الشَّاةَ الْحَامِلَ، وَالَّتِي فِي صَرْعِهَا لَبَنٌ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِلْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْأَسَاسَ تَابِعٌ لِلظَّاهِرِ
مِنَ الدَّارِ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ رُؤْيَتَهُ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي حَمْلِ الشَّاةِ
وَلَبْنِهَا، وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ أَشْيَاءَ فِيهَا غَرَرٌ حَقِيرٌ، مِنْهَا أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى
صِحَّةِ بَيْعِ الْجُبَّةِ الْمَحْشُوءَةِ وَإِنْ لَمْ يَرِ حَشْوُهَا، وَلَوْ بَيْعَ حَشْوِهَا بِانْفِرَادِهِ لَمْ يَجْزُ، وَأَجْمَعُوا
عَلَى جَوَازِ إِجَارَةِ الدَّارِ وَالذَّابَّةِ وَالثَوْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ شَهْرًا، مَعَ أَنَّ الشَّهْرَ قَدْ يَكُونُ ثَلَاثِينَ
يَوْمًا وَقَدْ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ دُخُولِ الْحَمَامِ بِالْأُجْرَةِ مَعَ اخْتِلَافٍ
النَّاسِ فِي اسْتِعْمَالِهِمُ الْمَاءَ وَفِي قَدْرِ مُكْتَنِهِمْ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ الشُّرْبِ مِنَ السَّقَاءِ
بِالْعَوَضِ مَعَ جَهَالَةِ قَدْرِ الْمَشْرُوبِ وَاخْتِلَافِ عَادَةِ الشَّارِبِينَ وَعَكْسَ هَذَا، وَأَجْمَعُوا عَلَى
بُطْلَانِ بَيْعِ الْأَجِنَّةِ فِي الْبُطُونِ وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَدَارُ الْبُطْلَانِ بِسَبَبِ الْغَرَرِ، وَالصَّحَّةُ مَعَ وُجُودِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ
أَنَّهُنَّ إِنْ دَعَتْ حَاجَةً إِلَى ارْتِكَابِ الْغَرَرِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ، وَكَانَ
الْغَرَرُ حَقِيرًا جَارَ الْبَيْعِ وَالْأَقْلَا، وَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الْبَابِ مِنْ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ
فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ فِيهَا وَفَسَادِهِ كَبَيْعِ الْعَيْنِ الْعَائِيَةِ مَبْنِيٍّ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، فَبَعْضُهُمْ يَرَى
أَنَّ الْغَرَرَ حَقِيرٌ، فَيَجْعَلُهُ كَالْمَعْدُومِ فَيَصِحُّ الْبَيْعُ، وَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ لَيْسَ بِحَقِيرٍ فَيَبْطُلُ
الْبَيْعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ بَيْعَ الْمَلَامَسَةِ وَيَبِيعُ الْمُنَابَذَةِ وَيَبِيعُ حَبْلَ الْحَبْلَةِ وَيَبِيعُ الْخِصَاةَ وَعَسْبَ
الْفَحْلِ وَأَشْبَاهَهَا مِنَ الْبُيُوعِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا نُصُوصٌ خَاصَّةٌ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ
الْغَرَرِ، وَلَكِنْ أُفْرِدَتْ بِالذِّكْرِ، وَنَهِيَ عَنْهَا لِكَوْنِهَا مِنْ بَيَاعَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ. [النووي (٥٩٦/٥)].

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ
بَيْعًا يَتَبَايَعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجُزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجِ الَّتِي

فِي بَطْنِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

قال مالك: هذا الحديث أصل في النهي عن البيوع إلى الآجال المجهولة؛ لقوله: **تُنْتَجِ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا** واختلف العلماء في معنى نهيه ﷺ عن بيع حبل الحبل، فقال مثل قول مالك الشافعي، ولا خلاف بين الأمة أن البيع إلى مثل هذا الأجل المجهول غرر لا يجوز، وإنما يجوز إلى أجل معلوم؛ لأن الله قد جعل الأهلة مواقيت للناس والحج وهي معلومة، فما كان من الآجال لا يختلف، ولا يجهل وقته فجائز البيع إليه بإجماع.

وقال آخرون: معنى **(بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ)**: هو النهي عن بيع الجنين في بطن أمه، فلا يجوز بيع ما لم يخلق، ولا بيع ما لا تقع عليه العين، ولا يحيط به العلم. هذا قول أحمد وإسحاق وأبي عبيد.

قال ابن المنذر: فأَيُّ ذلك كان فالبيع فيه باطل من وجوه، وكذلك يبطل كل ما كان في معناه مما يحتمل أن يكون موجودًا أو غير موجود، وهذا كله من أكل المال بالباطل، وقد نهى الله عن ذلك. [ابن بطال (٢٨١/١١)].

[وَعَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

العَسْبُ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَإِسْكَانُ السَّيْنِ الْمُهِمْلَتَيْنِ، وَفِي آخِرِهِ مُوَحَّدَةٌ وَيُقَالُ الْعَسِيبُ أَيْضًا **(الْفَحْلُ)** هو الذَّكَرُ مِنْ كُلِّ حَيَوَانَ قَرَسًا كَانَ أَوْ جَمَلًا أَوْ تَيْسًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «نَهَى عَنْ عَسْبِ التَّيْسِ» وَاخْتُلِفَ فِيهِ، فَقِيلَ: هُوَ ثَمَنُ مَاءِ الْفَحْلِ، وَقِيلَ: أَجْرَةُ الْجَمَاعِ، وَعَلَى الْآخِرِ جَرَى الْمُصَنَّفِ، وَيُؤَيَّدُ الْأَوَّلَ حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ «نَهَى عَنْ بَيْعِ ضَرَابِ الْجَمَلِ» وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي عَدَمِ الْحُمْلِ عَلَى الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ تَبِيعَ مَنْفَعَةٍ، وَيُؤَيَّدُ الْحُمْلَ عَلَى الْإِجَارَةِ لَا الثَّمَنَ مَا تَقَدَّمَ

(١) أخرجه مالك (١٣٥٤) والبخاري (٢١٤٣) ومسلم (٣٨٨٣) والنسائي (٤٦٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٨٤) وأبو داود (٣٤٣١) والترمذي (١٣٢٠) والنسائي (٤٦٨٨) والدارمي (٢٦٨٠).

وَالتَّابِعِينَ وَمَالِكٍ وَآخَرُونَ: يَجُوزُ اسْتِئْجَارُهُ لِضَرَابِ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ لِضَرَبَاتٍ مَعْلُومَةٍ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَهُوَ مَنْفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ، وَحَمَلُوا التَّهْيِ عَلَى التَّنْزِيهِ وَالْحَثِّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، كَمَا حَمَلُوا عَلَيْهِ مَا قَرَنَهُ بِهِ مِنَ التَّهْيِ عَنْ إِجَارَةِ الْأَرْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (٤١٥/٥)].

٢٨٥٨ - [وَعَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ مَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ وَحَاجَةِ عِيَالِهِ وَمَاشِيَتِهِ وَزَّرْعِهِ. انْتَهَى. وَالحديث يدل على تحريم بيع فضل الماء، والظاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة، وسواء كان للشرب أو لغيره، وسواء كان لحاجة الماشية أو الزرع، وسواء كان في فلاة أو في غيرها.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَاهِرُ هَذَا اللَّفْظِ التَّهْيِ عَنْ نَفْيِ بَيْعِ الْمَاءِ الْفَاضِلِ الَّذِي يُشْرَبُ، فَإِنَّهُ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ. قَالَ فِي «التَّيْلِ» [«عون المعبود» (٤٧١/٧)].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِبَيْعٍ بِهِ الْكَلَاءُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَي يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ عَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

الفصل الثاني

- [عَنْ جَابِرٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ . رَوَاهُ

(١) أخرجه مسلم (٤٠٨٧) وأحمد (١٥٠١٥) وأبو داود (٣٤٨٠) والنسائي (٤٦٨٠) وابن ماجه (٢٥٧١) والبيهقي في «سننه» (١١٣٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٥٣) ومسلم (١٥٦٦) وأبو داود (٣٤٧٣) والبيهقي (١٠٨٤٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٥).

(٤) أخرجه الترمذي (١٣٣٧).

الترمذي.]

(نَهَى عَنِ الثُّنْيَا) هِيَ إِسْتِثْنَاءٌ، وَالْمُرَادُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْبَيْعِ. وَالثُّنْيَا الْمُبْتَطَلَةُ لِلْبَيْعِ، قَوْلُهُ: بِعْتُكَ هَذِهِ الصُّبْرَةَ إِلَّا بَعْضَهَا، وَهَذِهِ الْأَشْجَارُ أَوْ الْأَغْنَامُ أَوْ الثِّيَابُ وَخَوَّهَا إِلَّا بَعْضَهَا، فَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَنْثَى مَجْهُولٌ، فَلَوْ قَالَ: بِعْتُكَ هَذِهِ الْأَشْجَارَ إِلَّا هَذِهِ الشَّجَرَةَ، أَوْ هَذِهِ الشَّجَرَةَ إِلَّا رُبْعَهَا، أَوْ الصُّبْرَةَ إِلَّا ثُلُثَهَا، أَوْ بِعْتُكَ بِأَلْفٍ إِلَّا دِرْهَمًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الثُّنْيَا الْمَعْلُومَةِ صَحَّ الْبَيْعُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَلَوْ بَاعَ الصُّبْرَةَ إِلَّا صَاعًا مِنْهَا، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَصَحَّ مَالِكٌ أَنْ يُسْتَنْثَى مِنْهَا مَا لَا يَزِيدُ عَلَى ثُلُثِهَا، أَمَّا إِذَا بَاعَ شَمْرَةَ فُخَلَاتٍ فَاسْتَنْثَى مِنْ ثَمَرِهَا عَشْرَةَ أَصْعٍ مِثْلًا لِلْبَائِعِ، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْعُلَمَاءُ كَأَفَّةِ بُطْلَانِ الْبَيْعِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ: يَجُوزُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى قَدَرِ ثُلُثِ الثَّمَرَةِ. [النووي (٣٦٧/٥)].

[وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ. هَكَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ، وَالزِّيَادَةُ الَّتِي فِي «الْمَصَابِيحِ» وَهِيَ: «نَهَى عَنِ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى تَزْهُو» إِنَّمَا ثَبَتَ فِي رِوَايَتَيْهِمَا: «عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى عَنِ بَيْعِ التَّخْلِ حَتَّى يَزْهُو» وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.]

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.]

(الْكَالِيُّ بِالْكَالِيِّ) بِالْهَمْزِ أَيُّ: النسيئة بالنسيئة بأن يشتري شيئاً أجلاً، فإذا حلَّ وفقد ما يقتضي به يقول بعينه لأجل آخر بزيادة، بلا تقابض، يقال: كَلَأَ الدِّينَ كَلَوًّا فَهُوَ كَالِيٌّ إِذَا تَأَخَّرَ، وَمِنْهُ: «بَلَغَ اللَّهُ بِكَ أَكْلًا الْعُمَرَ» أَيُّ: أَطْوَلُهُ وَأَشَدُّهُ تَأَخُّرًا. [«فيض القدير» (٤٢٧/٦)].

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه أحمد (١٣٩٦٣) وأبو داود (٣٣٧٣) والترمذي (١٢٧٣) وابن ماجه (٢٣٠٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه» (١٠٨٤٣) والدارقطني (٣١٠٥).

عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ . رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ .

- [وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرِّ، وَبَيْعِ الْغَرَرِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ فَنَهَاها، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُنْطَرِقُ الْفَحْلَ فَنُكْرِمُ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُبَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي رِوَايَةٍ لَهُ، وَلَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيُرِيدُ مِنِّي الْمُبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي، فَأَبْتَاعَ لَهُ مِنَ السُّوقِ، قَالَ: لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ] -

٢٨٦٨ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ . رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ،

(١) أخرجه مالك (١٢٩٣) وأحمد (٦٨٩٤) وأبو داود (٣٥٠٤) وابن ماجه (٢٢٧٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٨٤) والبيهقي في «سننه» (١١٤٠٥).

(٣) أخرجه الترمذي (١٣٢١).

(٤) أخرجه الترمذي وأبو داود (٣٥٠٥) وأحمد (١٥٧٠٥) والنسائي (٤٦٣٠) والبيهقي في «سننه» (١٠٧٢٤).

(٥) أخرجه مالك (١٣٦٢) والترمذي (١٢٧٦) وأبو داود (٣٤٦٣) وأحمد (٩٨٣٤) والنسائي (٤٦٤٩) وابن حبان (٣٤٨) والبيهقي في «سننه» (١١١٩٥).

(٦) أخرجه البيهقي في «سننه» (١١١٩٧) والبخاري (٦/٤).

(٧) أخرجه أحمد (٦٦٧١) وأبو داود (٣٥٠٤) والترمذي (١٢٣٤) والنسائي (٤٦٣٠) وابن ماجه والحاكم (٢١٨٥) والبيهقي (١٠١٩٩).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أبيعُ الإِبِلَ بِالدَّنَانِيرِ فَأَخَذُ مَكَانَهَا الدَّرَاهِمَ، وَأبيعُ بِالدَّرَاهِمِ فَأَخَذُ مَكَانَهَا الدَّنَانِيرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْدارِمِيُّ].

[وَعَنِ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ أَخْرَجَ كِتَابًا: هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خِبْتَةَ، بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

- [وَعَنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاعَ جِلْسًا وَقَدَحًا، وَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْجِلْسَ وَالْقَدَحَ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: آخِذُهُمَا بِدِرْهَمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟ فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ فَبَاعَهُمَا مِنْهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

الفصل الثالث

[عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يُبَيِّنْهُ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ، وَلَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

(١) أخرجه أحمد (٦٣٨٤) والترمذي (١٢٨٧) وأبو داود (٣٣٥٦) والنسائي (٤٥٩٩) والبيهقي في «سننه» (١١٠٠٩) والدارمي (٢٦٣٦) والدارقطني (٢٩١٤).

(٢) أخرجه الترمذي (١٢٦٠) وابن ماجه (٢٣٣٦) والبيهقي في «سننه» (١١٠٩٩) والدارقطني (٣١٢٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٢٤٦٣) والترمذي (١٢٦٢) وأبو داود (١٦٤٣) وابن ماجه (٢٢٨٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٣٣٢) والطبراني (١٧٦٢٣).

باب الفصل الأول

[عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ابْتَاعَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ الْمَعْنَى الْأُولَى].

[وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أُعْيَا، فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ فَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَيْسَ يَسِيرُ مِثْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: بَعْثَنِي بِوَقِيَّةٍ، قَالَ: فَبِعْتُهُ فَاسْتَتْنَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، وَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ وَرَدَّهُ عَلَيَّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِبِلَالٍ: اقْضِهِ وَزِدْهُ، فَأَعْطَاهُ وَزَادَهُ قَبْرَاطًا .

(وَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ ثُمَّ انْصَرَفَتْ) فِي رِوَايَةٍ مُغْيِرَةِ الْمَاضِيَةِ فِي الْإِسْتِقْرَاضِ: «فَأَعْطَانِي ثَمَنَ الْجَمَلِ وَالْجَمَلِ وَسَهْمِي مَعَ الْقَوْمِ» وَفِي رِوَايَتِهِ فِي الْجِهَادِ: «فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ وَرَدَّهُ عَلَيَّ» وَهِيَ كُلُّهَا بِطَرِيقِ الْمَجَازِ؛ لِأَنَّ الْعَطِيَّةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ لَهُ بِوَاسِطَةِ بِلَالٍ كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: «فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ قَالَ لِبِلَالٍ: أَعْطِهِ أُوقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَزِدْهُ، قَالَ: فَأَعْطَانِي أُوقِيَّةً وَزَادَنِي قَبْرَاطًا، فَقُلْتُ: لَا تُفَارِقْنِي زِيَادَةَ رَسُولِ ﷺ...» وَفِيهِ ذِكْرُ أَخْذِ أَهْلِ الشَّامِ لَهُ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

وَالْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ، وَلَا أَحْمَدَ وَأَبِي عَوَّانَةَ مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ «قَوْلَهُ مَا زَالَ يَنْبِي وَيَزِيدُ عِنْدَنَا، وَتَرَى مَكَانَهُ مِنْ بَيْتِنَا حَتَّى أُصِيبَ أَمْسَ فِيمَا أُصِيبَ لِلنَّاسِ يَوْمَ الْحَرَّةِ».

(١) أخرجه البخاري (٢٣٧٩) ومسلم (٣٩٨٦) والترمذي (١٢٨٩) والنسائي (٤٦٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧١٨ - ٢٣٠٩) ومسلم (٤١٨٢) وأحمد (١٤٥٦٥) والبيهقي في «سننه» (١١٧٦٦).

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ «فَقَالَ: يَا بِلَالُ أَعْطِهِ ثَمَنَهُ، فَلَمَّا أَذْبَرْتُ دَعَانِي، فَخِفْتُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيَّ فَقَالَ: هُوَ لَكَ».

وَفِي رِوَايَةٍ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ فِي النَّكَاحِ «فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَّةً، فَوَزَنَ بِلَالُ وَأَرْجَحَ لِي فِي الْمِيزَانِ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ، فَقَالَ: أَدْعُ جَابِرًا، فَقُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجُمْلُ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغُضُ إِلَيَّ مِنْهُ، فَقَالَ: خُذْ جَمْلَكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ» وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُشْكِلَةٌ مَعَ قَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ: «وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ» وَقَوْلُهُ: «وَكَاثَتْ لِي إِلَيْهِ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، وَلِكِنِّي اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ» وَمَعَ تَنْدِيمِ خَالِهِ لَهُ عَلَى بَيْعِهِ، وَيُمْكِنُ الْجُمْعُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْحَالِ، وَكَانَ الثَّمَنُ أَزْفَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَعَرَفَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ أَحْسَنَ مِنْهُ، وَيَبْقَى لَهُ بَعْضُ الثَّمَنِ، فَلِذَلِكَ صَارَ يَكْرَهُ رَدَّهُ عَلَيْهِ.

وَلِأَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُبَيْرَةَ عَنْ جَابِرٍ «فَلَمَّا أَتَيْتُهُ دَفَعَ إِلَيَّ الْبَعِيرَ وَقَالَ: هُوَ لَكَ، فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ فَأَخْبَرْتَهُ، فَجَعَلَ يَعْجَبُ وَيَقُولُ: اشْتَرَى مِنْكَ الْبَعِيرَ وَدَفَعَ إِلَيْكَ الثَّمَنَ ثُمَّ وَهَبَهُ لَكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ». [«الفتح» (٣٦٠/٨)].

٢٨٧٧ [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةً فَأَعِينَنِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً، وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي، فَذَهَبْتُ إِلَى أَهْلِهَا، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ... فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ، فَضَاءَ اللَّهُ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

٢٨٧٨ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٨٤) وَمُسْلِمٌ (١٥٠٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٢٤) وَالنَّسَائِيُّ (٤٦٥٥) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٥٢١).

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١٤٨٥) وَالبُخَارِيُّ (٢٥٣٥) وَمُسْلِمٌ (٣٨٦١) وَأَحْمَدُ (٤٦٦٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٢١)

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(نَهَى رَسُولُ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ: كَانَتْ الْعَرَبُ تَبِيعُ وَلَاءَ مَوَالِيهَا وَتَأْخُذُ عَلَيْهِ الْمَالَ، وَأَنْشَدَ فِي ذَلِكَ فَبَاعُوهُ مَمْلُوكًا وَبَاعُوهُ مُعْتَقًا. فَلَيْسَ لَهُ حَتَّى الْمَمَاتِ خَلَاصٌ، فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: وَهَذَا كَالْإِجْمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ مِمْوْنَةَ أَنَّهَا وَهَبَتْ وَلَاءَ مَوَالِيهَا مِنَ الْعَبَّاسِ أَوْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ حَسَّانَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَذْكُرُ أَنَّ الَّذِي وَهَبَتْ مِمْوْنَةَ مِنَ الْوَلَاءِ كَانَ وَلَاءَ السَّائِيَةِ، وَوَلَاءَ السَّائِيَةِ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ. انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: نُهِِيَ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ؛ يَعْنِي: وَلَاءَ الْعِتْقِ، وَهُوَ إِذَا مَاتَ الْمُعْتَقُ وَرِثَهُ مُعْتِقُهُ أَوْ وَرَثَتُهُ مُعْتِقُهُ كَانَتْ الْعَرَبُ تَبِيعُهُ وَتَهَبُهُ، فَنُهِِيَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ كَالنَّسَبِ فَلَا يَزُولُ بِالْإِرْزَالَةِ. انْتَهَى.

- [وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خُفَافٍ قَالَ: ابْتِغْتُ غُلَامًا فَاسْتَغْلَلْتُهُ، ثُمَّ ظَهَرْتُ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ، فَخَاصَمْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَضَى لِي بِرَدِّهِ، وَقَضَى عَلَيَّ بِرَدِّ غُلَّتِهِ، فَاتَيْتُ عُرْوَةَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: أَرْوُحْ إِلَيْهِ الْعَشِيَّةَ فَأُخْبِرُهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرْتَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّ الْخُرَاجَ بِالضَّمَانِ، فَرَأَى إِلَيْهِ عُرْوَةُ فَقَضَى لِي أَنْ أَخْذَ الْخُرَاجَ مِنَ الَّذِي قَضَى بِهِ عَلَيَّ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].

٢٨٨٠ . [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ، وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ

=

والترمذي (١٢٨١) وابن ماجه (٢٨٥٣) والدارمي (٢٦٢٧).

أخرجه البيهقي في «سننه» (١١٠٥٧) وأخرجه مختصراً الترمذي (١٣٣٣) وأحمد (٢٦٧٥٢) والنسائي (٤٥٠٧) والبغوي (١٢/٤).

وَالدَّارِمِيُّ قَالَ: الْبَيْعَانِ إِذَا اخْتَلَفَا وَالْبَيْعُ قَائِمٌ بَعَيْنِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ، أَوْ يَتَرَادَّانِ الْبَيْعُ] .

اِخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ قَالَ الْحَظَّائِيُّ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يُقَالُ لِلْبَائِعِ: اِحْلِفْ بِاللَّهِ مَا بَعْتَ سِلْعَتَكَ إِلَّا بِمَا قُلْتَ، فَإِنْ حَلَفَ الْبَائِعُ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي: إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ السَّلْعَةَ بِمَا قَالَ الْبَائِعُ، وَإِمَّا أَنْ تَحْلِفَ مَا اشْتَرَيْتَهَا إِلَّا بِمَا قُلْتَ، فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ مِنْهَا وَرُدَّتِ السَّلْعَةُ إِلَى الْبَائِعِ، وَسَوَاءٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ كَانَتْ السَّلْعَةُ قَائِمَةً أَوْ تَالِفَةً فَإِنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ وَيَتَرَادَّدَانِ، وَكَذَلِكَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ.

وَمَعْنَى **(يَتَرَادَّدَانِ)** أَي: قِيَمَةُ السَّلْعَةِ بَعْدَ الْإِسْتِهْلَاكِ.

وَقَالَ التَّحِيَّيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ بَعْدَ الْإِسْتِهْلَاكِ.

وَقَالَ مَالِكٌ قَرِيبًا مِنْ قَوْلِهِمْ بَعْدَ الْإِسْتِهْلَاكِ فِي أَشْهُرِ الرَّوَّائِثَيْنِ عَنْهُ، وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ الْبَائِعُ أَوْ يَتَرَادَّدَانِ، قَالُوا: فَدَلَّ اشْتِرَاؤُهُ قِيَامَ السَّلْعَةِ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَ إِسْتِهْلَاكِهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ لَا تَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ الثَّقَدِ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِهَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى.

وَقِيلَ: إِنَّهَا مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ قِيَامِ السَّلْعَةِ بِمَعْنَى التَّغْلِيلِ لَا مِنْ أَجْلِ التَّفْصِيلِ. اِنْتَهَى. [«عون المعبود» (٨/٦)].

٢٨٨١ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَهُ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» بِلَفْظِ «الْمَصَابِيحِ» عَنْ شَرِيحِ الشَّامِيِّ مُرْسَلًا].

الفصل الثالث

٢٨٨٢ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ كَانَ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣١٧) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٧٠) وَالدَّارِمِيُّ (٢٦٠٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٢٨) فِي «سُنَنِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٢) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٨٣) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٤٦١) فِي «سُنَنِ».

قَبِلَكُمْ عَقَارًا مِنْ رَجُلٍ، فَوَجَدَ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ
الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي، إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ الْعَقَارَ وَلَمْ أَبْتَغِ مِنْكَ الذَّهَبَ، فَقَالَ
بَائِعُ الْأَرْضِ: إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا، فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ:
أَلَكُمَا وَلَدٌ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لِي غُلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ، فَقَالَ: أَنْكِحُوا الْغُلَامَ
الْجَارِيَةَ، وَأَنْفِقُوا عَلَيْهِمَا مِنْهُ، وَتَصَدَّقُوا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

باب السلم والرهن

الفصل الأول

[عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) فِيهِ: جَوَازُ السَّلَمِ، وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ مَعْلُومًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِمَّا يُضْبَطُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ مَذْرُوعًا كَالْقُرْبِ، أُشْتَرِطَ ذِكْرُ دُرْعَانٍ مَعْلُومَةٍ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُودًا كَالْحَيَوَانِ، أُشْتَرِطَ ذِكْرُ عَدَدٍ مَعْلُومٍ. وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: إِنَّهُ إِنْ أَسْلَمَ فِي مَكِيلٍ فَلْيَكُنْ كَيْلُهُ مَعْلُومًا، وَإِنْ كَانَ فِي مَوْزُونٍ فَلْيَكُنْ وَزْنًا مَعْلُومًا، وَإِنْ كَانَ مُوَجَّلًا فَلْيَكُنْ أَجَلُهُ مَعْلُومًا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا إِشْتِرَاطُ كَوْنِ السَّلَمِ مُوَجَّلًا، بَلْ يَجُوزُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ مُوَجَّلًا مَعَ الْغَرَرِ، فَجَوَّازَ الْحَالِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْغَرَرِ، وَلَيْسَ ذِكْرُ الْأَجَلِ فِي الْحَدِيثِ لِإِشْتِرَاطِ الْأَجَلِ، بَلْ مَعْنَاهُ: إِنْ كَانَ أَجَلٌ فَلْيَكُنْ مَعْلُومًا، كَمَا أَنَّ الْكَيْلَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلْ يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الثَّبَاتِ بِالذَّرْعِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْكَيْلَ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَ فِي مَكِيلٍ فَلْيَكُنْ كَيْلًا مَعْلُومًا أَوْ فِي مَوْزُونٍ فَلْيَكُنْ وَزْنًا مَعْلُومًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ السَّلَمِ الْحَالِ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ الْمُوَجَّلِ، فَجَوَّزَ الْحَالُ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ، وَمَنْعَهُ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ، وَأَجْمَعُوا عَلَى إِشْتِرَاطِ وَضْفِهِ بِمَا يُضْبَطُ بِهِ. [النووي (٤٨٠/٥)].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٤٠) وَمُسْلِمٌ (٤٢٠٢) وَأَحْمَدُ (٢٥٩٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥٩) وَالنَّسَائِيُّ (٤٦٣٣) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٣٦٦) وَالدَّارِمِيُّ (٢٦٣٨).
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٥١) وَمُسْلِمٌ (٤٢٠٠) وَابْنُ حِبَانَ (٦٠٣٨).

فِيهِ: جَوَازُ مُعَامَلَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَالْحُكْمُ بِثُبُوتِ أَمْلَاكِهِمْ عَلَى مَا فِي أَيْدِيهِمْ.

وَفِيهِ: بَيَانُ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الثَّقَلِ مِنَ الدُّنْيَا، وَمُلَازِمَةُ الْفَقْرِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الرِّهْنِ، وَجَوَازُ رَهْنِ آلَةِ الْحَرْبِ عِنْدَ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَجَوَازُ الرِّهْنِ فِي الْحَضَرِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَالْعُلَمَاءُ كَافَّةً إِلَّا مُجَاهِدًا وَدَاوُدَ، فَقَالَا: لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي السَّفَرِ تَعَلُّقًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وَاحْتِجَّ الْجُمْهُورُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى دَلِيلِ خِطَابِ الْآيَةِ.

وَأَمَّا إِشْتِرَاءُ النَّبِيِّ ﷺ الطَّعَامَ مِنَ الْيَهُودِيِّ وَرَهْنُهُ عِنْدَهُ دُونَ الصَّحَابَةِ، فَقِيلَ: فَعَلَهُ بَيَانًا لِحَوَازِ ذَلِكَ. وَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ طَعَامٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَةِ صَاحِبِهِ إِلَّا عِنْدَهُ. وَقِيلَ: لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَا يَأْخُذُونَ رَهْنَهُ ﷺ وَلَا يَقْبِضُونَ مِنْهُ الشَّمْنَ، فَعَدَلَ إِلَى مُعَامَلَةِ الْيَهُودِيِّ؛ لِئَلَّا يُضَيِّقَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ مُعَامَلَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ مَا مَعَهُ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَبِيعَ أَهْلَ الْحَرْبِ سِلَاحًا وَآلَةَ حَرْبٍ، وَلَا مَا يَسْتَعِينُونَ بِهِ فِي إِقَامَةِ دِينِهِمْ وَلَا يَبِيعَ مُصْحَفَ، وَلَا الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ لِكَافِرٍ مُطْلَقًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (٤٧٨/٥)].

[وَعَنْهَا قَالَتْ: ثَوْفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ

صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

٢٨٨٦ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الرَّهْنُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا

كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنَ الدَّرَّ يَشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ) كَذَا لِلْجَمِيعِ بِضَمٍّ - «يُرْكَبُ» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَكَذَلِكَ

«يُشْرَبُ» وَهُوَ خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، لَمْ يَتَعَيَّنْ فِيهِ الْمَأْمُورُ، وَالْمُرَادُ بِالرَّهْنِ الْمَرْهُونُ.

٢٨٨٧ - [عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مُرْسَلًا.]

(لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ الرَّهْنُ) فالرهن الأول مصدر، والثاني بمعنى المفعول؛ أي: لا يمنع الإرهان المرهون من الراهن؛ أي: يسع المراهن التصرف فيه من الركوب والحلب وغيرهما؛ فكان الإرهان لاعتماد المرتهن خالصاً، وليس له التصرف في ذلك. وعن إبراهيم النخعي سئل عن غلق الرهن، فكان يقول: إن لم أفتكه إلى غد، فهو لك. ذكره الطيبي.

٢٨٨٨ - [وَرَوَى مِثْلُهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ، لَا يُخَالَفُ عَنْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَّصِلًا] .

٢٨٨٩ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.]

- [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِ الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ: إِنَّكُمْ قَدْ وُلِّيتُمْ أُمُورِينَ هَلَكَتْ فِيهِمَا الْأُمَمُ السَّابِقَةُ قَبْلَكُمْ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

الفصل الثالث

- [عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.]

(١) أخرجه الشافعي والحاكم (٢٣١٨) والبيهقي (١١٠١) وابن حبان (٥٩٣٤) والدارقطني (٣٣/٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤١) وابن عدي (٣٤/٧) والخطيب (٣٠٣/٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣٤٠) والنسائي (٤٥٩٤) والبيهقي (١٠٩٤٢).

(٤) أخرجه الترمذي (١٢١٧) والحاكم (٢٢٣٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٤٧٠) وابن (٢٣٧٠).

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: عَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَرَ لَنَا. فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ بَدِمَ وَلَا مَالٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

الفصل الثالث

[عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ اخْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَرَزِينٌ فِي «كِتَابِهِ»].

[وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا يُرِيدُ بِهِ الْغَلَاءَ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ وَبَرِيءَ اللَّهُ مِنْهُ. رَوَاهُ رَزِينٌ].

[وَعَنْ مُعَاذٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بُئْسَ الْعَبْدُ الْمُخْتَكِرُ، إِنْ أَرْخَصَ اللَّهُ الْأَسْعَارَ حَزَنَ، وَإِنْ أَغْلَاهَا اللَّهُ فَرَحَ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَرَزِينٌ فِي «كِتَابِهِ»].

[وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ لَمْ لَهُ كَفَّارَةٌ. رَوَاهُ رَزِينٌ].

(١) أخرجه الترمذي (١٣٦٢) وأبو داود (٣٤٥٣) وابن ماجه (٢٢٨٤) والدارمي (٢٦٠٠) والبيهقي في

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٣٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٧٧٢).

(٣) أخرجه بنحوه أحمد (٤٩٩٠).

(٤) أخرجه الطبراني (١٨٦) وفي «الشاميين» (٤١٢) وابن عدي (١٠٤/٢) والبيهقي في «شعب

(١١٢١٥).

(٥) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠٣/٥).

باب الإفلاس والإنظار

الفصل الأول

٢٨٩٩ [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَأَذْرَكَ الرَّجُلُ مَالَهُ بَعِينِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارٍ ابْتَاعَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرُغْمَائِهِ: خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ ذَلِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاةٍ: إِذَا أَتَيْتِ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، قَالَ: فَلَقِي اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاةٍ): أي: غلامه (إِذَا أَتَيْتِ مُعْسِرًا) وهو من يجد وفاء (فَتَجَاوَزَ عَنْهُ) بنحو انتظار وحسن تقاضٍ وقبول ما فيه نقص (لَعَلَّ اللَّهَ) أي: عسى (أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا) القائل نفسه، جمع الضمير يتجاوز عن من فعل هذا الفعل (فَلَقِي اللَّهَ) بالموت (فَتَجَاوَزَ عَنْهُ) أي: غفر ذنوبه مع إفلاسه من الطاعات. [«فيض القدير»].

(١) أخرجه مالك (١٣٧٥) والبخاري (٢٤٠٢) ومسلم (٤٠٧٠) (٧٧١٨) وابن حبان (٥١٢٧) والبيهقي في «سننه» (١١٥٧١) والدارمي (٢٦٤٥).

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٦٤) وأحمد (١١٦٢٥) وأبو داود (٣٤٧١) والترمذي (٦٥٧) والنسائي (٤٦٩٥) وابن ماجه (٢٤٤٦) والبيهقي في «سننه» (١١٥٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٧٢) ومسلم (١٥٦٢) وأحمد (٧٥٦٩) والنسائي «الكبرى» (٦٢٩٤) وابن حبان (٥٠٤٢).

٢٩٠٢ - [وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلْيَنْقَسْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ، أَنْجَاهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أَبِي الْيَسْرِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا، فَجَاءَهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقُلْتُ: لَا أَجِدُ إِلَّا جَمَلًا خِيَارًا رَبَاعِيًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَغْلَظَ فَهَمَّ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا، وَاشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، قَالُوا: لَا نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: اشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَظْلُ الْعِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه مسلم (٤٠٨٣).

(٢) لم أقف عليه إلا باللفظ السابق.

(٣) أخرجه مسلم (٧٧٠٤) وأحمد (١٦٤٠٩) والدارمي (٢٦٤٣).

(٤) أخرجه مالك (١٣٥٩) والبخاري (٢٣٩٢) ومسلم (١٦٠٠) وأبو داود (٣٣٤٦) والترمذي (١٣١٨) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٢٧٢٢٥) والنسائي (٤٦١٧) وابن ماجه (٢٢٨٥) والدارمي (٢٥٦٥) وابن خزيمة (٢٣٣٢) والطبراني (٩١٣) والشافعي (١٤٠/١) والطيالسي (٩٧١).

(٥) أخرجه البخاري (٢٣٩٠) ومسلم (٤١٩٤) وأحمد (٩٦٢٩) والترمذي (١٣٦٥).

(٦) أخرجه مالك (١٣٥٤) والبخاري (٢١٦٦) ومسلم (١٥٦٤) وأبو داود (٣٣٤٥) والترمذي (١٣٠٨).

(مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الرَّبَادِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَهَ: «الْمَظْلُ ظُلْمُ الْغَنِيِّ» وَالْمَعْنَى أَنَّهُ مِنَ الظُّلْمِ، وَأُطْلِقَ ذَلِكَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّنْفِيرِ عَنِ الْمَظْلِ، وَقَدْ رَوَاهُ الْجَوْزِيُّ مِنْ طَرِيقِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «إِنَّ مِنَ الظُّلْمِ مَظْلُ الْغَنِيِّ» وَهُوَ يُفَسِّرُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَأَصْلُ الْمَظْلِ الْمَدَّ.

قَالَ ابْنُ قَارِسٍ: مَظَلْتُ الْحَدِيدَةَ أَمْطَلَهَا مَظْلًا: إِذَا مَدَدْتَهَا لَتَطُولَ.

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْمَظْلُ: الْمُدَافَعَةُ، وَالْمُرَادُ هُنَا تَأْخِيرُ مَا أُسْتُحِقَّ أَدَاؤُهُ بِغَيْرِ عُدْرٍ. وَالْغَنِيُّ مُخْتَلَفٌ فِي تَفْرِيعِهِ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا مَنْ قَدَرَ عَلَى الْأَدَاءِ فَأَخَّرَهُ، وَلَوْ كَانَ فَقِيرًا كَمَا سَأَيَاتِي الْبَحْثُ فِيهِ.

وَهَلْ يَتَّصِفُ بِالْمَظْلِ مَنْ لَيْسَ الْقَدْرُ الَّذِي أُسْتُحِقَّ عَلَيْهِ حَاضِرًا عِنْدَهُ، لَكِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِهِ بِالتَّكْسِبِ مَثَلًا؟ أُطْلِقَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ عَدَمَ الْوُجُوبِ، وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِالْوُجُوبِ مُطْلَقًا، وَفَصَلَ آخَرُونَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الدَّيْنِ وَجَبَ بِسَبَبٍ يُعْصَى بِهِ فَيَجِبُ إِلَّا فَلَا، وَقَوْلُهُ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ» هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِلْقَاعِلِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَجْرُمُ عَلَى الْغَنِيِّ الْقَادِرِ أَنْ يَمْظَلَ بِالَّذِينَ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ، وَقِيلَ: هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِلْمَفْعُولِ؛ وَالْمَعْنَى: إِنَّهُ يَجِبُ وَقَاءُ الدَّيْنِ وَلَوْ كَانَ مُسْتَحِقَّهُ غَنِيًّا، وَلَا يَكُونُ غِنَاهُ سَبَبًا لِتَأْخِيرِ حَقِّهِ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي حَقِّ الْغَنِيِّ فَهُوَ فِي حَقِّ الْفَقِيرِ أَوْلَى، وَلَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا التَّأْوِيلِ.

(فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ) الْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَةِ وَاللُّغَةِ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنْ كَانَ الْمُتَّبِعُ فِي «أُتْبِعَ» وَفِي «فَلْيَتَّبِعْ» وَهُوَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ مِثْلُ إِذَا أُعْلِمَ فَلْيَعْلَمْ، نَقُولُ: تَبِعْتُ الرَّجُلَ بِحَقِّي أَتْبَعُهُ تَبَاعَةً بِالْفَتْحِ إِذَا طَلَبْتَهُ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: أَمَّا «أُتْبِعَ» فَيُضَمُّ الْهَمْزَةُ وَسُكُونُ التَّاءِ مَبْنِيًّا لِمَا لَمْ يُسَمَّ قَاعِلُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَأَمَّا فَلْيَتَّبِعْ فَلَا أَكْثَرَ عَلَى التَّخْفِيفِ، وَقَبِيضُهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّشْدِيدِ، وَالْأَوَّلُ

أَجُودَ. إِنَّتَهَى.

وَمَا إِدْعَاهُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَتْبَعَ يَرُدُّهُ قَوْلُ الْخُطَّابِيِّ: إِنَّ أَكْثَرَ الْمُحَدِّثِينَ يَقُولُونَهُ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ وَالصَّوَابِ التَّخْفِيفِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «أَتْبَعَ فَلْيَتَّبِعْ» أَي: أُحِيلَ فَلْيَحْتَلْ، وَقَدْ رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَحْمَدُ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِثْلَهُ مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ، وَأَشَارَ إِلَى تَقَرُّدِ يَعْلَى بِذَلِكَ، وَلَمْ يَتَقَرَّدْ بِهِ كَمَا تَرَاهُ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِلَفْظٍ: «فَإِذَا أُحِلَّتْ عَلَى مَلِيٍّ فَاتَّبِعْهُ» وَهَذَا بِتَشْدِيدِ التَّاءِ بِلَا خِلَافٍ، «وَالْمَلِيَّ» بِالْهَمْزِ مَأْخُودٌ مِنَ الْمَلَاءِ يُقَالُ مَلَأَ الرَّجُلُ بِضَمِّ اللَّامِ أَي: صَارَ مَلِيًّا.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْمَلِيٌّ كَالْعَنِيِّ لَفْظًا وَمَعْنَى، فَاقْتَضَى أَنَّهُ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَقَدْ قَالَ الْخُطَّابِيُّ: إِنَّهُ فِي الْأَصْلِ بِالْهَمْزِ، وَمَنْ رَوَاهُ بِتَرْكِهَا فَقَدْ سَهَّلَهُ، وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ: «فَلْيَتَّبِعْ» لِلِاسْتِخْبَابِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَوَهَمَ مَنْ نَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ.

وَقِيلَ: هُوَ أَمْرٌ بِإِبَاحَةِ وَإِرْشَادٍ وَهُوَ شَادٌ، وَحَمَلَهُ أَكْثَرُ الْخُتَابِلَةِ وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

تَنْبِيْهِ

إِدْعَى الرَّافِعِيُّ أَنَّ الْأَشْهَرَ فِي الرِّوَايَاتِ «وَإِذَا أَتْبَعَ» وَأَنَّهُمَا جُمْلَتَانِ لَا تَعْلُقُ لِإِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، وَزَعَمَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا بِالْوَاوِ، وَغَفَلَ عَمَّا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» هُنَا فَإِنَّهُ بِالْفَاءِ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ، وَهُوَ كَالثَّوْطِطَةِ وَالْعِلَّةُ لِقَبُولِ الْحَوَالَةِ أَي: إِذَا كَانَ الْمَظْلُ ظُلْمًا، فَلْيَقْبَلْ مَنْ يَحْتَالُ بِدِينِهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الظُّلْمِ فَلَا يَمْظِلْ.

نَعَمْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِالْوَاوِ وَكَذَا الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ لَكِنْ قَالَ: «وَمِنْ أَتْبَعَ» وَمُنَاسَبَةُ الْجُمْلَةِ لِلَّتِي قَبْلَهَا أَنَّهُ لَمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّ مَظْلَ الْعَنِيِّ ظُلْمٌ عَقَبَهُ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي قَبُولُ الْحَوَالَةِ عَلَى الْمَلِيٍّ لَمَّا فِي قَبُولِهَا مِنْ دَفْعِ الظُّلْمِ الْحَاصِلِ بِالْمَظْلِ، فَإِنَّهُ قَدْ تَكُونُ مُطَابَقَةً الْمُحَالِ عَلَيْهِ سَهْلَةً عَلَى الْمُحْتَالِ دُونَ الْمُحِيلِ، فَفِي قَبُولِ الْحَوَالَةِ إِعَانَةٌ عَلَى كَفِّهِ

عَنِ الظُّلْمِ، وَفِي الْحَدِيثِ الرَّجْرُ عَنْ الْمَظْلِ.

وَاخْتَلَفَ هَلْ يُعَدُّ فِعْلُهُ عَمْدًا كَبِيرَةً أَمْ لَا؟ فَالْجَاهُورُ عَلَى أَنَّ فَاعِلَهُ يَفْسُقُ، لَكِنْ هَلْ يَثْبُتُ فِسْقُهُ بِمَظْلِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَمْ لَا؟ قَالَ التَّوَوِّي: مُقْتَضَى مَذْهَبِنَا اشْتِرَاطُ التَّكْرَارِ، وَرَدَّهُ السُّبُكِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» بِأَنَّ مُقْتَضَى مَذْهَبِنَا عَدَمُهُ، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّ مَنَعَ الْحَقِّ بَعْدَ طَلْبِهِ وَابْتِغَاءِ الْعُذْرِ عَنْ أَدَائِهِ كَالْعَصَبِ وَالْعَصَبِ كَبِيرَةٌ، وَتَسْمِيَتُهُ ظُلْمًا يُشْعِرُ بِكُونِهِ كَبِيرَةً، وَالْكَبِيرَةُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّكْرَارُ، نَعَمْ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَظْهَرَ عَدَمُ عُذْرِهِ انْتَهَى.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَفْسُقُ بِالتَّأَخِيرِ مَعَ الْقُدْرَةِ قَبْلَ الطَّلَبِ أَمْ لَا؟ فَالَّذِي يُشْعِرُ بِهِ حَدِيثُ الْبَابِ التَّوَقُّفِ عَلَى الطَّلَبِ؛ لِأَنَّ الْمَظْلَ يُشْعِرُ بِهِ، وَيَدْخُلُ فِي الْمَظْلِ كُلُّ مَنْ لَزِمَهُ حَقٌّ كَالزَّوْجِ لِرُزُوجَتِهِ وَالسَّيِّدُ لِعَبْدِهِ وَالْحَاكِمُ لِرَعِيَّتِهِ وَبِالْعَكْسِ، وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْعَاجِزَ عَنِ الْأَدَاءِ لَا يَدْخُلُ فِي الظُّلْمِ، وَهُوَ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الذَّاتِ عِنْدَ انْتِفَاءِ تِلْكَ الصِّفَةِ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِالْمَفْهُومِ أَجَابَ بِأَنَّ الْعَاجِزَ لَا يُسَمَّى مَاطِلًا، وَعَلَى أَنَّ الْغَيَّ الَّذِي مَالَهُ غَائِبٌ عَنْهُ لَا يَدْخُلُ فِي الظُّلْمِ، وَهَلْ هُوَ مُحْضُوصٌ مِنْ عُمُومِ الْغَيِّ أَوْ لَيْسَ هُوَ فِي الْحُكْمِ بَعْنِيٍّ؟ الْأَظْهَرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ يَجُوزُ إِعْطَاؤُهُ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَوْ كَانَ فِي الْحُكْمِ غَنِيًّا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ أَنَّ الْمُعْسِرَ لَا يُجْبَسُ وَلَا يُطَالَبُ حَتَّى يُوسِرَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ جَارَتْ مُوَاحَدَتُهُ لَكَانَ ظَالِمًا، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ لَيْسَ بِظَالِمٍ لِعَجْزِهِ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَهُ أَنْ يُجْبَسَ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَهُ أَنْ يُلَازِمَهُ.

وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْحَوَالَةَ إِذَا صَحَّتْ، ثُمَّ تَعَدَّرَ الْقَبْضُ بِجُدُوثِ حَدِيثِ كَمَوْتٍ أَوْ فَلَسَ لَمْ يَكُنْ لِلْمُحْتَالِ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ لَمْ يَكُنْ: لِاشْتِرَاطِ الْغِنَى فَائِدَةً، فَلَمَّا شَرِطَتْ عَلِمَ أَنَّهُ انْتَقَلَ انْتِقَالًا لَا رُجُوعَ لَهُ كَمَا لَوْ عَوَّضَهُ عَنْ دَيْنِهِ بِعَوَضٍ، ثُمَّ تَلَفَ الْعَوَضُ فِي يَدِ صَاحِبِ الدَّيْنِ فَلَيْسَ لَهُ رُجُوعٌ.

وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ: يَرْجِعُ عِنْدَ التَّعَذُّرِ وَشَبَّهُوهُ بِالضَّمَانِ، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى مُلَازِمَةِ الْمَاطِلِ، وَالزَّامَةِ بِدَفْعِ الدَّيْنِ وَالتَّوَصُّلِ إِلَيْهِ بِكُلِّ طَرِيقٍ وَأَخَذَهُ مِنْهُ قَهْرًا، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى إِعْتِبَارِ رِضَا الْمُجِيلِ وَالْمُحْتَالَ دُونَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ لَمْ يُذْكَرْ فِي الْحَدِيثِ، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ.

وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ يُشْتَرَطُ أَيْضًا، وَبِهِ قَالَ الْأَصْطَخَرِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَفِيهِ الْإِرْشَادُ إِلَى تَرْكِ الْأَسْبَابِ الْقَاطِعَةِ لِاجْتِمَاعِ الْقُلُوبِ؛ لِأَنَّهُ زَجَرَ عَنِ الْمُمَاطَلَةِ وَهِيَ تَوْدِي إِلَى ذَلِكَ. [«الفتح»].

· [وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرٍ دَيْنًا كَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سَجْفَ حُجْرَتِهِ، وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فَقَالَ: يَا كَعْبُ، قَالَ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَمُ قَافِضِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٩٠٩ [وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟ قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أُتِيَ بِالثَّالِثَةِ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، قَالَ: هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ. قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دَيْنِهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- (١) أخرجه البخاري (٤٥٧) ومسلم (٤٠٦٧) وأحمد (٢٧٩٣٩) وأبو داود (٣٥٩٧) وابن حبان (٤٢٨).
- (٢) أخرجه البخاري (٢١٧٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٣٨) والنسائي (١٩٦١).
- (٣) أخرجه البخاري (٢٢٥٧) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٥٠) وابن ماجه (٢٤١١).

٢٩١١ - [وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، فَلَمَّا أَدْبَرَ نَادَاهُ فَقَالَ: نَعَمْ إِلَّا الدِّينَ، كَذَلِكَ قَالَ جَبْرِيلُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٢٩١٢ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقِّ عَلَيْهِ الدِّينَ، فَيَسْأَلُ: هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ قِضَاءً؟ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَامَ فَقَالَ: أَنَا أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوِّفِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَعَلَى قِضَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

الفصل الثاني

- [وَعَنِ ابْنِ خَلْدَةَ الزُّرَقِيِّ قَالَ: جِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: هَذَا الَّذِي قُضِيَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ، فَمَا لَهُ مِنَ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ

- (١) أخرجه مسلم (٤٩٨٨) وأحمد (٨٢٩٦) والترمذي (١٨١٦).
- (٢) أخرجه مسلم (١٨٨٦) وأحمد (٧٠٥١) وأبو عوانة (٧٣٦٩) والحاكم (٢٥٥٤).
- (٣) أخرجه البخاري (٢٢٩٨) ومسلم (٤٢٤٢) وأحمد (١٠١٠٣) والترمذي والبيهقي في «سننه»
- (٤) أخرجه ابن ماجه (٢٣٦٠) والحاكم (٢٣١٤) والشافعي في «مسنده» (١٤٢٤) وفي «الأم» (١٩٩/٣) والدارقطني (٢٩/٣).
- (٥) أخرجه الشافعي (٣٦١/١) وأحمد (١٠٦٠٧) والترمذي (١٠٧٩) وابن ماجه (٢٤١٣) والبيهقي (١١٠٤٨) والدارمي (٢٦٤٦) والطيالسي (٢٣٩٠) وأبو يعلى (٦٠٢٦) وابن

التَّرمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

- [وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الدَّيْنُ مَأْسُورٌ بَدِينِهِ، يَشْكُو إِلَى رَبِّهِ الْوَحْدَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»].
- [رَوَى أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يَدَّانَ، فَأَتَى غُرْمَاءَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَبَاعَ النَّبِيُّ ﷺ مَالَهُ كُلَّهُ فِي دِينِهِ حَتَّى قَامَ مُعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ . مُرْسَلٌ هَذَا لَفْظُ «المَصَابِيح» وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأُصُولِ إِلَّا فِي «الْمُنْتَقَى»].

- [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ شَابًّا سَخِيًّا، وَكَانَ لَا يُمْسِكُ شَيْئًا، فَلَمْ يَزَلْ يَدَّانُ حَتَّى أَغْرَقَ مَالَهُ كُلَّهُ فِي الدَّيْنِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَكَلَّمَ غُرْمَاءَهُ، فَلَوْ تَرَكُوا لِأَحَدٍ لَتَرَكُوا لِمُعَاذٍ لِأَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ مَالَهُ حَتَّى قَامَ مُعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ . رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي «سُنَنِهِ» مُرْسَلًا].

٢٩١٩ - [وَعَنِ الشَّرِيدِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْتَ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يُحِلُّ عِرْضَهُ، يُغْلَظُ لَهُ، وَعُقُوبَتُهُ: يُحْبَسُ لَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].
[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِخَنَازَةٍ لِيَصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: هَلْ عَلَى صَاحِبِكُمْ دَيْنٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ تَرَكَ لَهُ مِنْ وَقَاءٍ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: صَلُّوا عَلَى قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: عَلَيَّ دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ مَعْنَاهُ وَقَالَ: فَكَ اللَّهُ رِهَانَكَ مِنَ الثَّارِ كَمَا فَكَكَتَ رِهَانَ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ، لَيْسَ

(١) أخرجه البغوي (٣٤/٤).

(٢) أخرجه الحاكم (٥١٩٠).

(٣) أخرجه البيهقي في «سننه» (١١٥٩١).

(٤) أخرجه أحمد (١٧٩٧٥) وأبو داود (٣٦٢٨) والنسائي (٤٦٨٩) وابن ماجه (٢٤٢٧) والطبراني (٧٢٤٩) وابن حبان (٥٠٨٩) والحاكم (٧٠٦٥) والبيهقي (١١٠٦٠).

مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَقْضِي عَنْ أَخِيهِ دَيْنَهُ إِلَّا فَكَّ اللَّهُ رِهَانَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» .

٢٩٢١ [وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْكِبَرِ وَالْغُلُولِ وَالَّذِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.]

٢٩٢٢ [وَعَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَلْقَاهَا بِهَا عَبْدٌ بَعْدَ الْكِبَائِرِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَنْهَا، أَنْ يَمُوتَ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَدْعُ لَهُ قَضَاءً . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.]

٢٩٢٣ [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَأَبُو دَاوُدَ وَانْتَهَتْ رِوَايَتُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: شُرُوطِهِمْ.]

(وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ) أي: ثابتون على ما اشترطوا (إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا) كأن يشترط لامرأته يطأ جاريته (أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا) يشترط أن يتزوج أخت امرأته معها.

٢٩٢٤ [عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمُخَرَّفَةُ الْعَبْدِيِّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ، فَأَتَيْنَا بِهِ مَكَّةَ، فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي، فَسَاوَمَنَا بِسَرَاوِيلَ فِعْعَانَهُ، وَثَمَّ رَجُلٌ يَزِنُ

(١) أخرجه البيهقي في «سننه» (١١٧٣١) والبخاري (٤١/٤).

(٢) أخرجه الترمذي (١٦٦٧) وأحمد (٢٣٠٩٠) وابن ماجه (٢٥٠٥) والدارمي (٢٦٤٧).

(٣) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥٣/٩) وأحمد (١٩٥١٣) وأبو داود (٣٣٤٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٤١).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٥٩٤) والترمذي (١٣٥٢) وقال:

(١١١٣٤) والحاكم (٧٠٥٨) والديلمي (٣٨٥٦).

بِالْأَجْرِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: زِنْ وَأَرْجِحْ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٩٢٥ [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٢٩٢٦ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ قَالَ: اسْتَقْرَضَ مِنِّي النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ أَلْفًا، فَبَجَّاهُ مَالًا فَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، إِنَّمَا جَزَاءُ السَّلَفِ الْحَمْدُ وَالْأَدَاءُ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَمَنْ أَخْرَهُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ . رَوَاهُ أَحْمَدُ].

٢٩٢٨ - [وَعَنْ سَعْدِ بْنِ الْأَطْوَلِ قَالَ: مَاتَ أَخِي وَتَرَكَ ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ، وَتَرَكَ وَلَدًا صَغِيرًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَخَاكَ مُحْبُوسٌ بِدَيْنِهِ فَاقْضِ عَنْهُ، قَالَ: فَذَهَبْتُ فَقَضَيْتُ عَنْهُ ثُمَّ جِئْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ قَضَيْتُ عَنْهُ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا امْرَأَةٌ تَدَّعِي دِينَارَيْنِ وَلَيْسَتْ لَهَا بَيِّنَةٌ، قَالَ: أَعْطِهَا فَإِنَّهَا صَادِقَةٌ . رَوَاهُ أَحْمَدُ].

٢٩٢٩ - [وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ حَيْثُ تُوَضَّعُ الْجَنَائِزُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَيْنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصَرَهُ قِبَلَ السَّمَاءِ فَنَظَرَ، ثُمَّ طَأْطَأَ بَصَرَهُ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٣٨) والترمذي (١٣٥٣) وأحمد (١٩٦١٥) وابن ماجه (٢٣٠٥) والنسائي (٤٦٠٩) والدارمي (٢٦٤٠) والبيهقي في «سننه» (١١٥٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٠٣) ومسلم (١٦٨٩) وأبو داود (٣٣٤٩) وأحمد (١٤٦٠٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٦٤٥٧) والنسائي (٤٦٨٣) وابن ماجه (٢٤٢٤) وأبو نعيم في «الحلية» والبيهقي (١٠٧٤٣).

(٤) أخرجه أحمد (١٩٩٩١) والطبراني (٦٠٣).

(٥) أخرجه أحمد (١٧٢٦٦) وابن ماجه (٢٤٣٣) والطبراني (٥٤٦٦) والبيهقي (٢٠٢٨٦) وأبو يعلى (١٥١٠) وابن سعد (٥٧/٧) وعبد بن حميد (٣٠٥).

المشكاة/ الجزء الثامن

سُبْحَانَ اللَّهِ مَا نَزَلَ مِنَ التَّشْدِيدِ، قَالَ: فَسَكَنَّا يَوْمَنَا وَلَيْلَتَنَا، فَلَمْ نَرَهَا خَيْرًا حَتَّى أَصْبَحْنَا. قَالَ مُحَمَّدٌ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا التَّشْدِيدُ الَّذِي نَزَلَ؟ قَالَ: فِي الدِّينِ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ عَاشَ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ عَاشَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُقْضَى دَيْنُهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» نَحْوُهُ].

باب الشركة والوكالة

الفصل الأول

[وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ، فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ فَيَقُولَانِ لَهُ: أَشْرَكْنَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ فَيَشْرِكُهُمْ، قُرْبَمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ، فَيَبْعَثُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ ذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اقْسِمُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ، قَالَ: لَا، تَكْفُونَا الْمُؤُونَةَ وَتُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

قال المهلب: إنما أراد الأنصار مشاركة المهاجرين بأن يقاسموهم أموالهم، فكره رسول الله ﷺ أن يخرج عنهم شيئاً من عقارهم، وعلم أن الله سيفتح عليهم البلاد فيغني جميعهم، فأشركهم في الثمرة على أن يكفوهم المؤونة والعمل في النخيل، وتبقى رقاب النخل للأنصار، وهذه هي المسافة بعينها.

قال غيره: فإن وجد في بعض طرق هذا الحديث مقدار الشركة بين المهاجرين والأنصار في الثمرة صير إليه، وإلا فظاهر اللفظ يقتضي عملهم على نصف ما تخرج الثمرة؛ لأن الشركة أبهمت، ولم يذكر فيها حد معلوم حملت على المساواة.

وروي عن مالك في رجلين اشتريا سلعة فأشركا فيها ثالثاً ولم يسميا له جزءاً،

(١) أخرجه البخاري (٢٥٠٢) والبيهقي في «سننه» (١١٧٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٢٥).

المشكاة/ الجزء الثامن

السلعة بينهم أثلاثًا، فهذا يدل من قوله: إنه لو كان المشرك واحدًا كانت بينهما نصفين.

٢٩٣٢ [وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ، فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِهِ بِالْبَرَكَةِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ رَزِينٌ: وَجَاءَ الشَّيْطَانُ].

- [وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ].

. [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتُ وَكَيْلِي فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا، فَإِنْ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرْقُوتِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[عَنْ صُهَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ:

- (١) أخرجه البخاري (٣٦٤٢) وابن ماجه (٢٤٩٣).
- (٢) أخرجه أبو داود (٣٣٨٣) والحاكم (٢٣٢٢) والبيهقي (١١٢٠٦) والدارقطني (٣٥/٣).
- (٣) أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٦٠/٤) وأبو داود (٣٥٣٥) والترمذي (١٢٦٤) وقال: غريب، والحاكم (٢٢٩٦) والبيهقي (٢١٠٩٢) والدارمي (٢٦٥٢).
- (٤) أخرجه أبو داود (٣٦٣٢) والبيهقي (١١٢١٤).

الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَإِخْلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ[.

[وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينَارٍ لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهِ أُضْحِيَّةً، فَاشْتَرَى كَبْشًا بَدِينَارٍ وَبَاعَهُ بَدِينَارَيْنِ، فَرَجَعَ فَاشْتَرَى أُضْحِيَّةً بَدِينَارٍ، فَجَاءَ بِهَا وَبِالدِّينَارِ الَّذِي اسْتَفْضَلَ مِنَ الْأُخْرَى، فَتَصَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالدِّينَارِ، وَدَعَا لَهُ أَنْ يُبَارَكَ لَهُ فِي تِجَارَتِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ[.

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٨٩) وابن عساكر (٢٦٣/٢١).

(٢) أخرجه الترمذي (١٣٠٣) وأبو داود (٣٣٨٨) والبيهقي في «سننه»

باب الغُصْبِ والعَارِيَةِ

الفصل الأول

بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَخَذَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) يَفْتَحُ الرَّاءُ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا، وَزَادَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ «أَنَّ سَعِيدًا قَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَأَعْمِ بَصَرَهَا وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا».

وَفِي رِوَايَةِ الْعَلَاءِ وَأَبِي نَحْوُهُ وَزَادَ: «قَالَ: وَجَاءَ سَيْلٌ فَأَبْدَى عَنْ صَفِيرَتِهَا فَإِذَا حَقُّهَا خَارِجًا عَنْ حَقِّ سَعِيدٍ، فَجَاءَ سَعِيدٌ إِلَى مَرْوَانَ فَرَكِبَ مَعَهُ وَالتَّاسَ حَتَّى نَظَرُوا إِلَيْهَا، وَذَكَرُوا كُلُّهُمْ أَنَّهَا غَيِيتْ وَأَنَّهَا سَقَطَتْ فِي بَيْرِهَا فَمَاتَتْ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ قَوْلُهُ: «طَوَّقَهُ» لَهُ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُكَلِّفُ نَقْلَ مَا ظَلَمَ مِنْهَا فِي الْقِيَامَةِ إِلَى الْمَحْشَرِ، وَيَكُونُ كَالطَّوْقِ فِي عُنُقِهِ لَا أَنَّهُ طَوْقٌ حَقِيقَةٌ.

الثَّانِي: مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُعَاقَبُ بِالْخُسْفِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ؛ أَي: فَتَكُونُ كُلُّ أَرْضٍ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ طَوْقًا فِي عُنُقِهِ. ائْتَهَى.

وَهَذَا يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ثَالِثُ أَحَادِيثِ الْبَابِ بِلَفْظٍ: «خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ» وَقِيلَ: مَعْنَاهُ كَالْأَوَّلِ، لَكِنْ بَعْدَ أَنْ يَنْقُلَ جَمِيعُهُ يُجْعَلُ كُلُّهُ فِي عُنُقِهِ طَوْقًا، وَيَعْظُمُ قَدْرُ عُنُقِهِ حَتَّى يَسَعَ ذَلِكَ، كَمَا وَرَدَ فِي غِلْظِ جِلْدِ الْكَافِرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرِيُّ وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ مَرْثُوعًا: «أَيُّمَا رَجُلٍ ظَلَمَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ كَلَّفَهُ اللَّهُ أَنْ يَحْفَرَهُ حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ، ثُمَّ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

وَلَأَبِي يَعْلَى بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْحَارِثِ السُّلَمِيِّ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَخَذَ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» وَتَطْيِيرَ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَقِّ مَنْ عَلَّ بَعِيرًا: «جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ».

وَيُحْتَمَلُ - وَهُوَ الْوَجْهُ الرَّابِعُ - أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «يُطَوِّقُهُ» يُكَلِّفُ أَنْ يَجْعَلَهُ لَهُ طَوْقًا وَلَا يَسْتَطِيعَ ذَلِكَ فَيَعَذَّبُ بِذَلِكَ، كَمَا جَاءَ فِي حَقِّ مَنْ كَذَبَ فِي مَنَامِهِ: «كُلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ شَعِيرَةً».

وَيُحْتَمَلُ - وَهُوَ الْوَجْهُ الْخَامِسُ أَنْ يَكُونَ التَّطْوِيقُ تَطْوِيقَ الْإِنَّمِ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّ الظُّلْمَ الْمَذْكُورَ لَا زِمَ لَهُ فِي عُنُقِهِ لُزُومُ الْإِنَّمِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الزَّمَنَاءُ طَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] وَبِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ جَزَمَ أَبُو الْفَتْحِ الْقُشَيْرِيُّ وَصَحَّحَهُ الْبَغَوِيُّ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَتَنَوَّعَ هَذِهِ الصِّفَاتُ لِصَاحِبِ هَذِهِ الْجِنَايَةِ، أَوْ تَنْقَسِمَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْجِنَايَةِ، فَيُعَذَّبُ بَعْضُهُمْ بِهَذَا وَبَعْضُهُمْ بِهَذَا بِحَسَبِ قُوَّةِ الْمَفْسَدَةِ وَضَعْفِهَا، وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ: «أَعْظَمُ الْغُلُولِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذِرَاعُ أَرْضٍ يَسْرِفُهُ رَجُلٌ فَيُطَوِّقُهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

وَفِي الْحَدِيثِ: تَحْرِيمُ الظُّلْمِ وَالْغَضَبِ وَتَغْلِيظُ عُقُوبَتِهِ، وَإِمْكَانُ غَضَبِ الْأَرْضِ وَأَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ، وَكَأَنَّهُ فَرَعَهُ عَلَى أَنَّ الْكِبِيرَةَ مَا وَرَدَ فِيهِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ، وَأَنَّ مَنْ مَلَكَ أَرْضًا مَلَكَ أَسْفَلَهَا إِلَى مُنْتَهَى الْأَرْضِ، وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ مَنْ حَفَرَ تَحْتَهَا سَرَبًا أَوْ بُئْرًا بِغَيْرِ رِضَا.

وَفِيهِ: إِنَّ مَنْ مَلَكَ ظَاهِرَ الْأَرْضِ مَلَكَ بَاطِنَهَا بِمَا فِيهِ مِنْ حِجَارَةٍ ثَابِتَةٍ وَأَبْنِيَّةٍ وَمَعَادِنَ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنَّ لَهُ أَنْ يَنْزِلَ بِالْخُفْرِ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَضُرَّ بِمَنْ يُجَاوِرُهُ.

وَفِيهِ: إِنَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعَ مُتَرَكَمَةً لَمْ يُفْتَقَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ فُتِقَتْ لَا كُنْتِي فِي حَقِّ هَذَا الْعَاصِبِ بِتَطْوِيقِ الَّتِي غَضَبَهَا لِإِفْصَالِهَا عَمَّا تَحْتَهَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الدَّأُوْدِيِّ.

وَفِيهِ: إِنَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعَ طَبَاقَ كَالسَّمَاوَاتِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «سَبْعَ أَرْضِينَ» سَبْعَةُ أَقَالِيمٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُطَوَّقِ الْعَاصِبُ شَبْرًا مِنْ إِفْلِيمٍ آخَرَ. قَالَهُ ابْنُ التَّيْنِ، وَهُوَ وَالَّذِي قَبْلَهُ مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْعُقُوبَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا كَانَ بِسَبَبِهَا، وَإِلَّا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ ذَلِكَ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ مَا ذَكَرُوهُ.

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَا شِئَ امْرِيٍّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُبَتُهُ، فَتُكْسَرَ خِرَازَتُهُ، فَيَنْتَقَلَ طَعَامُهُ؟ وَإِنَّمَا تَخْزُنُ لَهُمْ ضُرُوعَ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ الَّتِي النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهَا يَدَ الْخَادِمِ، فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ فَانْفَلَقَتْ، فَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقَ الصَّحْفَةَ، ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ وَيَقُولُ: غَارَتْ أُمُكُمْ، ثُمَّ حَبَسَ الْخَادِمَ حَتَّى أَتَى بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى الَّتِي كُسِرَتْ صَحْفَتُهَا، وَأَمْسَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كُسِرَتْ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْ عَبْدِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ التُّهْبَةِ وَالْمُثَلَةِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

٢٩٤٢ - [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ سِتَّ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، فَأَنْصَرَفَ وَقَدْ أَصَبَتِ الشَّمْسُ، وَقَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ تُوعِدُونَهُ قَدْ رَأَيْتُهُ فِي صَلَاتِي هَذِهِ، لَقَدْ جِئَ

- (١) أخرجه مالك (١٧٤٥) والبخاري (٢٣٠٣) ومسلم (١٧٢٦) وأبو داود (٢٦٢٣) وابن ماجه (٢٣٠٢) وابن حبان (٥١٧١) وعبد الرزاق (٦٩٥٨) والحميدي (٦٨٣).
- (٢) أخرجه البخاري (٥٢٢٥) والبيهقي في «سننه» (١١٨٥٥).
- (٣) أخرجه البخاري (٥٥١٦).

بِالنَّارِ، وَذَلِكَ حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ مَخَافَةَ أَنْ يُصِيبَنِي مِنْ لَفْحِهَا، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَ الْمِحْجَنِ يَجْرُ قُصْبُهُ فِي النَّارِ، وَكَانَ يَسْرِقُ الْحَاجَّ بِمِحْجَنِهِ، فَإِنْ فُطِنَ لَهُ قَالَ: إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمِحْجَنِي، وَإِنْ غُفِلَ عَنْهُ ذَهَبَ بِهِ، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَةَ الْهَرَّةِ الَّتِي رَبَطْتَهَا، فَلَمْ تُطْعِمَهَا وَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، ثُمَّ جِئْتُ بِالْجَنَّةِ وَذَلِكُمْ حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَقَدَّمْتُ حَتَّى قُمْتُ فِي مَقَامِي، وَلَقَدْ مَدَدْتُ يَدِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَنَاوَلَ مِنْ ثَمَرَتِهَا لِتَنْظُرُوا إِلَيَّ، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَلَّا أَفْعَلَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ فَرَعٌ بِالْمَدِينَةِ فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: الْمُنْدُوبُ، فَرَكِبَ فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

الفصل الثاني

٢٩٤٤ [عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

(مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً) أي: غير مملوكة لمسلم، ولم يتعلق لمصلحة بلدة أو قرية بأن مركز دوابهم مثلاً (فَهِيَ لَهُ) أي: صار تلك الأرض مملوكة، لكن أذن الإمام شرط له عند أبي حنيفة - رحمه - وخالفه أصحابه الشافعي وأحمد محتجين بإطلاق الحديث، وفيه: أن قوله: «ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه» يدل على اشتراط الإذن، فيحمل المطلق عليه؛ لأنهما في حادثة واحدة. كذا ذكره ابن الملك.

قال القاضي: الأرض الميتة: الخراب الذي لا عمار فيه وإحيائها عمارتها شبهت عماره الأرض ب حياة الأبدان وتعطلها، وخلوها عن العماره بفقد الحياة وزوالها عنها

(١) أخرجه مسلم (٢١٤٠) وأحمد (١٤٧٩١) والبيهقي في «سننه» (٦٥٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٢٧) ومسلم (٦١٤٧) وأبو داود (٤٩٩٠) والترمذي وأحمد

(٣) أخرجه أبو داود (٣٠٧٥) والترمذي (١٤٣٥) وأحمد (٢٣٤٦٣).

(لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ) بالتنوين فيهما صفة وموصوف حق.

قيل: معناه: من غرس أو زرع في أرض أحيائها غيره لم يستحق الأرض، والمراد به المغروس، سمي به؛ لأنه الظالم أو لأن الظلم حصل به على الإسناد المجازي، ويروى بالإضافة؛ فالمراد به الغارس سماه ظالمًا؛ لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه، وهذا المعنى أوفق للحكم السابق وقيل: معناه من غرس أو زرع في أرض غيره بلا إذنه، فليس لغرسه وزرعه حق إبقاء لمالكها قلعهما بلا ضمان، ذكره الملك تبعًا للطبي.

وقال السيوطي في «مختصر النهاية»: الرواية في «العرق» بالتنوين على حذف المضاف؛ أي: لذي عرق ظالم، فجعل العرق نفسه ظالمًا، والوصف لصاحبه، وهو أحد عروق الشجرة.

[وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عُرْوَةَ مُرْسَلًا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

(وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عُرْوَةَ مُرْسَلًا) فالحديث مرسل من وجه، قال القاضي: والعجب أن الحديث في «المصابيح» مسند إلى سعيد بن زيد، وهو من العشرة وجعله مرسلًا، ولعله وقع من الناسخ، وأن الشيخ أثبت إحدى الروایتين من المتصل والإرسال في المتن، وأثبت غيره الآخر في الحاشية، فالتبس على الناسخ، فظن أنهما من المتن، فأثبتهما فيه.

قال الطيبي: يجوز أن يروي الصحابي الحديث مرسلًا؛ بأن يكون قد سمع من صحابي آخر ولم يسند إليه؛ هذا الحديث ليس منه لقوله، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وفيه: إن ظاهر قوله: **(وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عُرْوَةَ مُرْسَلًا)** أن عروة حذف الصحابي وهو يحتمل يكون سعيدًا، يكون غيره، وأيضًا مراسيل الصحابة معتبرة

إجماعًا بخلاف مرسل التابعي، فإنه حجة عند الجمهور خلافاً للشافعي، ولا بد في كونه حجة أقله أن يكون إسناده حسنًا، فقلوه: لكن الحديث ليس منه لقلوه: «إلخ» غير ظاهر، والله تعالى أعلم. [المروقة] (٤٠٢/٩).

- [وَعَنْ أَبِي حُرَّةَ الرُّقَاشِيِّ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: «أَلَا لَا تَظْلِمُوا، أَلَا لَا يَحِلُّ مَالُ أَمْرِي إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَالدَّرَاقُطِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى»].

- [وَعَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا جَلَبَ وَلَا جَنَبَ وَلَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ لَاعِبًا أَوْ جَادًّا، فَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيَرُدَّهَا إِلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاتُهُ إِلَى قَوْلِهِ: «جَادًّا»].

٢٩٤٩ [وَعَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَتَّبِعِ الْبَيْعَ مَنْ بَاعَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ) أي: يَجِبُ عَلَى الْيَدِ رَدُّ مَا أَخَذْتَهُ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: «مَا» مَوْصُولَةٌ مُبْتَدَأٌ وَعَلَى الْيَدِ خَبَرُهُ، وَالرَّاجِعُ مُحَمَّدُوفٌ؛ أَي: مَا أَخَذْتَهُ الْيَدُ ضَمَانٌ عَلَى صَاحِبِهَا،

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٦٤٥) والدارقطني (٢٩٢٥).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٩٦٠) والترمذي (١١٤٩) والطبراني (٨٣٨) والنسائي (٣٥٩٠) والطبراني (٣٨٢) والبيهقي (١٩٥٦٥) والبزار (٣٥٣٥) وابن حبان (٣٢٦٧) والدارقطني (٣٠٣/٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٣١٣) وأبو داود (٥٠٠٥).

(٤) أخرجه بنحوه أحمد (٧٣٢٣) وبلغظه أبو داود (٣٥٣١) والنسائي (٤٦٩٨) والطبراني والبيهقي (١١٣٢٦) والدارقطني (٢٨/٣).

(٥) أخرجه أحمد (٢٠٦٦٤) وأبو داود (٣٥٦٣) والترمذي (١٣١٣) وابن ماجه (٢٤٩١).

الرَّاكِبَ يَمْلِكُ تَصْرِيفَهَا مِنْ قُدَّامِهَا وَلَا يَمْلِكُ ذَلِكَ مِنْهَا فِيمَا وَرَائِهَا. انْتَهَى.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَمْ يَرَوْهُ غَيْرَ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، وَخَالَفَهُ الْحَقَّاذِلُ عَنْ الزُّهْرِيِّ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَيُونُسُ وَمَعْمَرُ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَالزُّبَيْدِيُّ وَعَقِيلٌ وَلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُمْ كُلُّهُمْ رَوَوْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَقَالُوا: الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ وَالْبُرَّاءُ جُبَارٌ وَالْمُعْدِنُ جُبَارٌ، وَلَمْ يَذْكُرُوا الرَّجُلَ وَهُوَ الصَّوَابُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُنْذِرِيُّ بَعْدَ هَذَا عِبَارَةَ الْحَطَّائِيِّ الْمَذْكُورَةَ بِحُرُوفِهَا، ثُمَّ قَالَ: وَذَكَرَ غَيْرَهُ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ السَّمَّانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ وَمُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ وَمُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ لَمْ يَذْكُرُوا الرَّجُلَ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَى آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الرَّجُلُ جُبَارٌ» وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ عَنْ شُعْبَةَ. هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ.

وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ السُّلَمِيُّ الْوَاسِطِيُّ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَقْدَمَةِ، وَلَمْ يَخْتَجِ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ. انْتَهَى كَلَامُ الْمُنْذِرِيِّ.

[وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَلْيُصَوِّتْ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(فَلْيَحْتَلِبْ) أي: كان مضطراً (وليشرب) أي: بقدر الضرورة (ولا يحمل)

أي: منه شيئاً. قال ابن الملك رحمه الله: هذا إنما يجوز للضرورة بأن يخاف الموت.

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيُكُلْ

وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [٢٩٥٥] وَعَنْ أُمَيَّةَ بِنِ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ أَدْرَاعَهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَقَالَ: أَغَضَبَا يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاءٌ، وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ، وَالَّذِينَ مَقْضِي، وَالرَّعِيمُ غَارِمٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.] [وَعَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيُّ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا أُرْبِي نَحْلَ الْأَنْصَارِ، فَأَتَنِي بِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، لِمَ تَرْمِي النَّحْلَ؟» قُلْتُ: أَكُلُ. قَالَ: «فَلَا تَرْمِ النَّحْلَ، وَكُلْ مِمَّا سَقَطَ فِي أَسْفَلِهَا» ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَشْبِعْ بَطْنَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ. وَسَنَدُكَرُ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ فِي بَابِ اللَّقْظَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.]

(الفصل الثالث)

[عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.] [٢٩٥٩] [وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مَرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقِّهَا كُفِّ أَنْ يَحْمِلَ تُرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ]

- (١) أخرجه الترمذي (١٣٣٤) وابن ماجه (٢٣٨٩).
- (٢) أخرجه أحمد (١٥٩٦٩) وأبو داود (٣٥٦٤) والدارقطني (٢٩٩٥).
- (٣) أخرجه أحمد (٢٢٣٤٨) وأبو داود (٣٥٦٥) والترمذي (١٢٦٥) والنسائي في «الكبرى» (٥٧٨١) والطبراني (٧٦١٥) والبيهقي (١١٢٥٤) والدارقطني (٤٠/٣) وعبد الرزاق (١٤٧٩٦) وابن أبي شيبة (٢٠٥٦٢).
- (٤) أخرجه أحمد (٢٠٣٥٨) وأبو داود (٢٦٢٢) والترمذي (١٣٣٥) وابن ماجه (٢٣٨٧) (٥٨٧٤).
- (٥) أخرجه البخاري (٢٤٥٤).
- (٦) أخرجه أحمد (١٨٠٢٤) والطبراني (١٨١٤٥).

[وَعَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ كَلَّفَهُ اللَّهُ ﷻ أَنْ يَحْفَرَهُ حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ، ثُمَّ يُطَوَّقَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ] .

(باب الشُّفْعَة)

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الشُّفْعَةُ مِنْ شَفَعْتَ الشَّيْءَ ضَمَّمْتَهُ وَتَنَيْتَهُ، وَمِنْهُ شَفَعَ وَسُمِّيَتْ شُفْعَةً لِضَمِّ نَصِيبٍ نَصِيبٍ، وَاجْتَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ فِي الْعَقَارِ مَا لَمْ يُقَسَّمْ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ إِزَالَةُ الضَّرَرِ عَنِ الشَّرِيكِ، وَخُصَّتْ بِالْعَقَارِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأَنْوَاعِ ضَرَرًا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا شُفْعَةَ فِي الْحَيَوَانِ وَالثِّيَابِ وَالْأَمْتَةِ وَسَائِرِ الْمَنْقُولِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَشَدَّ بَعْضُ النَّاسِ فَأَثَبَتِ الشُّفْعَةَ فِي الْعُرُوضِ، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ عَطَاءٍ، وَتَثَبَّتْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الثَّوْبِ، وَكَذَا حَكَاهَا عَنْهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ: أَنَّهَا تَثَبَّتْ فِي الْحَيَوَانِ وَالْبِنَاءِ الْمُنْفَرِدِ.

وَأَمَّا الْمَقْسُومُ فَهَلْ تَثَبَّتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ بِالْجَوَارِ؟ فِيهِ خِلَافٌ. مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ لَا تَثَبَّتْ بِالْجَوَارِ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالزُّهْرِيِّ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي الزِّنَادِ، وَرَبِيعَةَ، وَمَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالْمُعِيزَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَوْرٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: تَثَبَّتْ بِالْجَوَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(الفصل الأول)

جَابِرٌ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

[وَعَنْهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقَسَّمْ رُبْعَةً

أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

قال النووي: اسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تَثْبُتُ فِي عَقَارٍ مُحْتَمِلٍ لِلْقِسْمَةِ، بِخِلَافِ الْحَمَامِ الصَّغِيرِ، وَالرَّحَى وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَيْضًا مَنْ يَقُولُ بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ.

[وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

(الجار أحق بسقبيه) يَفْتَحُ الْمُهْمَلَةُ وَالْقَافَ بَعْدَهَا مُوَحَّدةً، وَالسَّقْبَ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالضَّادِ أَيْضًا، وَيَجُوزُ فَتْحُ الْقَافِ وَإِسْكَانُهَا: الْقُرْبُ وَالْمِلَاصَّةُ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ يُنْتَظَرُ بِهِ إِذَا كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا».

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: اسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى إِثْبَاتِ الشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، وَأَوَّلُهُ غَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّرِيكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَبَا رَافِعٍ كَانَ شَرِيكَ سَعْدٍ فِي الْبَيْتَيْنِ، وَلِذَلِكَ دَعَاهُ إِلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ، قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ لَيْسَ فِي اللَّغَةِ مَا يَفْتَضِي تَسْمِيَةَ الشَّرِيكَ جَارًا» فَمَرْدُودٌ، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَارِبٍ شَيْئًا قِيلَ جَارٌ، وَقَدْ قَالُوا لِامْرَأَةِ الرَّجُلِ: جَارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُخَالَطَةِ. اِنْتَهَى.

وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ كَانَ يَمْلِكُ بَيْتَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ دَارِ سَعْدٍ لَا شِقْصًا شَائِعًا مِنْ مَنْزِلِ سَعْدٍ، وَذَكَرَ عُمَرُ بْنُ شَبَّةٍ أَنَّ سَعْدًا كَانَ إِتَّخَذَ دَارَيْنِ بِالْبَلَّاطِ مُتَقَابِلَتَيْنِ بَيْنَهُمَا عَشْرَةُ أَذْرُعٍ، وَكَانَتِ اللَّيْ عَنْ يَمِينِ الْمَسْجِدِ مِنْهُمَا لِأَبِي رَافِعٍ، فَاشْتَرَاهَا سَعْدٌ مِنْهُ، ثُمَّ سَأَلَ حَدِيثَ الْبَابِ، فَافْتَضَى كَلَامَهُ أَنَّ سَعْدًا كَانَ جَارًا

(١) أخرجه مسلم (١٦٠٨) والنسائي

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٥٨) وأحمد (٢٤٦٠٠) وأبو داود (٣٥١٨) والنسائي (٤٧١٩) وابن

لَأَبِي رَافِعٍ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ دَارَهُ لَا

وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ: يَلْزَمُ الشَّافِعِيَّةُ الْقَائِلِينَ بِحُمْلِ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَمَجَازِهِ يَقُولُوا بِشُفْعَةِ الْجَارِ؛ لِأَنَّ الْجَارَ حَقِيقَةٌ فِي الْمَجَاوِرِ مَجَازٌ فِي الشَّرِيكِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ التَّجَرُّدِ، وَقَدْ قَامَتِ الْقَرِينَةُ هُنَا عَلَى الْمَجَازِ، فَاعْتَبِرَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِي جَابِرٍ وَأَبِي رَافِعٍ، فَحَدِيثُ جَابِرٍ صَرِيحٌ فِي اخْتِصَاصِ الشُّفْعَةِ بِالشَّرِيكِ، وَحَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ مَصْرُوفٌ الظَّاهِرُ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي يَكُونُ الْجَارُ أَحَقَّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ حَتَّى مِنْ الشَّرِيكِ.

وَالَّذِينَ قَالُوا بِشُفْعَةِ الْجَارِ قَدَّمُوا الشَّرِيكَ مُطْلَقًا ثُمَّ الْمُشَارِكَ فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ الْجَارَ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمَجَاوِرٍ، فَعَلَى هَذَا فَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: «أَحَقُّ» بِالْحُمْلِ عَلَى الْفَضْلِ أَوْ التَّعَهُدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاحْتِجَّ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِشُفْعَةِ الْجَوَارِ أَيْضًا بِأَنَّ الشُّفْعَةَ ثَبَتَتْ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِمَعْنَى مَعْدُومٍ فِي الْجَارِ، وَهُوَ أَنَّ الشَّرِيكَ رُبَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ شَرِيكُهُ، فَتَأَدَّى بِهِ فَدَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى مُقَاسَمَتِهِ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الضَّرَرُ بِنَقْصِ قِيَمَةِ مِلْكِهِ، وَهَذَا لَا يُوْجَدُ فِي الْمَقْسُومِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [فتح الباري] (٧/ ٩٢).

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ يَغْرِزُ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ بِالتَّنْوِينِ عَلَى إِفْرَادِ الْخَشَبَةِ، وَلِغَيْرِهِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ، وَهُوَ الَّذِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: رُوِيَ اللَّفْظَانِ فِي «الْمَوْطَأِ» وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَحِيدِ الْجِنْسِ. انْتَهَى.

وَهَذَا الَّذِي يَتَعَيَّنُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، وَإِلَّا فَالْمَعْنَى قَدْ يَخْتَلِفُ بِإِعْتِبَارِ أَنَّ أَمْرَ الْخَشَبَةِ الْوَاحِدَةِ أَخَفَّ فِي مُسَاحَةِ الْجَارِ بِخِلَافِ الْخَشَبِ الْكَثِيرِ، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَشَائِخِ أَنَّهُمْ رَوَوْهُ بِالْإِفْرَادِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَعِيدٍ، فَقَالَ:

كُلُّهُمْ يَقُولُونَهُ بِالْجُمُعِ إِلَّا الطَّحَاوِيَّ، وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ إختِلَافِ الرُّوَاةِ فِي الصَّحِيحِ
يَرُدُّ عَلَى عَبْدِ الْعَقِيِّ بْنِ سَعِيدٍ إِلَّا أَنْ أَرَادَ خَاصًّا مِنَ النَّاسِ كَالَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ
الطَّحَاوِيُّ فَلَهُ إِتْجَاهٌ. [فتح الباري] (٣٨٤/٧).

[وَعَنْهُ قَالَ: «إِذَا اِخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ». رَوَاهُ

مُسْلِمٌ].

فِي أَكْثَرِ النُّسخ: (سَبْعَ أَذْرُعٍ) وَهُمَا صَحِيحَانِ، وَالذَّرَاعُ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، وَالتَّائِيثُ
أَفْصَحُ، وَأَمَّا قَدْرُ الطَّرِيقِ فَإِنْ جَعَلَ الرَّجُلُ بَعْضَ أَرْضِهِ الْمَمْلُوكِ طَرِيقًا مُسَبَّلَةً لِلْمَارِّينَ
فَقَدَرَهَا إِلَى خَيْرَتِهِ، وَالْأَفْضَلُ تَوْسِيعُهَا، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ مُرَادَةَ الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ
الطَّرِيقُ بَيْنَ أَرْضٍ لِقَوْمٍ وَأَرَادُوا إِحْيَاءَهَا، فَإِنْ اتَّفَقُوا عَلَى شَيْءٍ فَذَلِكَ، وَإِنْ اِخْتَلَفُوا فِي
قَدْرِهِ جُعِلَ سَبْعَ أَذْرُعٍ، وَهَذَا مُرَادُ الْحَدِيثِ، أَمَّا إِذَا وَجَدْنَا طَرِيقًا مَسْلُوكًا وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ
سَبْعَةِ أَذْرُعٍ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْتَوْلِيَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ وَإِنْ قَلَّ، عِمَارَةٌ مَا
حَوَالَيْهِ مِنَ الْمَوَاتِ، وَيَسْلُكُهُ بِالْإِحْيَاءِ، بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ الْمَارِّينَ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَمَتَى وَجَدْنَا جَادَةً مُسْتَظَرَّةً، وَمَسْلَكًا مَشْرُوعًا نَافِذًا، حَكَمْنَا
بِاسْتِحْقَاقِ الْإِسْتِظْرَاقِ فِيهِ بِظَاهِرِ الْحَالِ، وَلَا يُعْتَبَرُ مُبْتَدَأُ مَصِيرِهِ شَارِعًا.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرُهُ: وَلَا يَحْتَاجُ مَا يَجْعَلُهُ شَارِعًا إِلَى لَفْظٍ فِي مَصِيرِهِ شَارِعًا
وَمُسَبَّلًا. هَذَا مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: هَذَا فِي الْأَفْنِيَةِ إِذَا أَرَادَ أَهْلُهَا الْبُنْيَانِ، فَيُجْعَلُ طَرِيقُهُمْ عَرْضُهُ
أَذْرُعٍ لِدُخُولِ الْأَحْمَالِ وَالْأَثْقَالِ وَمُخْرَجِهَا وَتَلَاقِيهَا.

قَالَ الْقَاضِي: هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ، فَإِذَا اتَّفَقَ أَهْلُ
الْأَرْضِ عَلَى قِسْمَتِهَا، وَإِخْرَاجِ طَرِيقٍ مِنْهَا كَيْفَ شَاءُوا فَلَهُمْ ذَلِكَ، وَلَا إِعْتِرَاضَ عَلَيْهِمْ؛
لِأَنَّهَا مِلْكُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْب. [شرح النووي على مسلم] (٤٩٤/٥).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦١٣) وَأَحْمَدُ (٩٥٣٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٣٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥٦) وَقَالَ:
صَحِيحٌ. وَابْنُ مَاجَهَ (٢٣٣٨).

(الفصل الثاني)

٢٩٦٦ - [عَنْ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا قِيمُنْ إِلَّا يُبَارَكَ يَجْعَلُهُ فِي مِثْلِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ، يُنْتَظَرُ لَهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الشَّرِيكَ شَفِيعٌ، وَالشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

٢٩٦٩ - [قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَهَذَا أَصَحُّ].
٢٩٧٠ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَشٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوْبَ اللَّهِ رَأْسَهُ فِي النَّارِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَصَرٌ، يَعْنِي: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً فِي فَلَاةٍ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ وَالْبَهَائِمُ عَبَثًا وَظُلْمًا بَغَيْرِ حَقٍّ، يَكُونُ لَهُ فِيهَا صَوْبَ اللَّهِ رَأْسَهُ فِي النَّارِ»].

بِضَمِّ الْمُهِمْلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا مُعْجَمَةً، ثُمَّ يَاءٌ ثَقِيلَةً. كَذَا فِي «التَّقْرِيب».

(١) أخرجه أحمد (١٨٧٦١) وابن ماجه (٢٤٩٠) والداري (٢٦٢٥) والطبراني (٥٥٢٦) والبيهقي (١٠٩٥٨).

(٢) أخرجه أحمد (١٤٢٩٢) وأبو داود (٣٥١٨) والترمذي (١٣٦٩) وقال: غريب. وابن ماجه (٢٤٩٤) والداري (٢٦٢٧) وعبد الرزاق (١٤٣٩٦) والطيالسي (١٦٧٧) والبيهقي (١١٣٦٢) وابن أبي شيبه (٢٢٧٢١) والطبراني في «الأوسط» (٥٤٦٠).

(٣) أخرجه الترمذي (١٣٧١) والبيهقي (١١٣٧٨) والطبراني (١١٢٤٤) والدارقطني (٢٢٢/٤) والديلمي (٣٦٢٠).

(٤) أخرجه أبو داود (٥٢٣٩) والبيهقي (١١٥٣٨) والضياء (٢١٥) وابن قانع (٦٥/٢).

(مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً) أي: شَجَرَةَ نَبْتٍ، زَادَ فِي رِوَايَةِ اللَّطَبَرَانِيِّ: «مِنْ سِدْرِ الْحَرَمِ» وَهِيَ مُبَيَّنَةٌ لِلْمُرَادِ دَافِعَةٌ لِلْإشْكَالِ، كَذَا فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «سُئِلَ أَبُو دَاوُدَ... إلخ» وَمَا أَجَابَ بِهِ أَبُو دَاوُدَ وَوَافَقَهُ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ التَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ.
وَقَالَ فِي «الْتَّهْيَاةِ»: قِيلَ: أَرَادَ بِهِ سِدْرَ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهَا حَرَمٌ.

وَقِيلَ: سِدْرَ الْمَدِينَةِ نَهَى عَنْ قَطْعِهِ؛ لِيَكُونَ أُنْثَى وَظِلًّا لِمَنْ يُهَاجِرُ إِلَيْهَا.
وَقِيلَ: أَرَادَ السِّدْرَ الَّذِي يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ يَسْتَظِلُّ بِهِ أَبْنَاءُ السَّبِيلِ وَالْحَيَوَانُ فِي مِلْكِ إِنْسَانٍ، فَيَتَحَامَلُ عَلَيْهِ ظَالِمٌ فَيَقْطَعُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَمَعَ هَذَا فَالْحَدِيثُ مُضْطَرِبٌ الرَّوَايَةِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا يُرَوَّى عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَكَانَ هُوَ يَقْطَعُ السِّدْرَ وَيَتَّخِذُ مِنْهُ أَبْوَابًا.

قَالَ هِشَامٌ: وَهَذِهِ أَبْوَابٌ مِنْ سِدْرٍ قَطَعَهُ أَبِي وَأَهْلُ الْعِلْمِ مُجْبِعُونَ عَلَى إِبَاحَةِ ﷺ. إِنَّتَهَى.

وَفِي «مِرْقَاةِ الصُّعُودِ»: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ»: قَالَ أَبُو ثَوْرٍ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيَّ عَنْ قَطْعِ السِّدْرِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ». قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: فَيَكُونُ مُحْمُولًا عَلَى مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ.
قَالَ: وَرَوَيْنَا عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُهُ مِنْ أَرْضِهِ، وَهُوَ أَحَدُ رَوَاةِ النَّبِيِّ، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ خَاصًّا كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي كِتَابِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيِّ أَنَّ الْمُزَنِيَّ سُئِلَ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: وَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ ﷺ سُئِلَ عَمَّنْ هَجَمَ عَلَى قَطْعِ سِدْرٍ لِقَوْمٍ أَوْ لِيَتِيمٍ، أَوْ لِمَنْ حَرَّمَ اللَّهُ أَنْ يَقْطَعَ عَلَيْهِ، فَتَحَامَلَ عَلَيْهِ بِقَطْعِهِ، فَاسْتَحَقَّ مَا قَالَهُ، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ سَبَقَتْ السَّامِعَ فَسَمِعَ الْجَوَابَ وَلَمْ يَسْمَعْ السُّؤَالَ، وَجَعَلَ نَظِيرَهُ حَدِيثَ أُسَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ» وَقَدْ قَالَ: «لَا تَبِيعَنَّ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ».

وَاحْتَجَّ الْمُزَنِيُّ بِمَا احْتَجَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ إِجَارَتِهِ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتَ بِالسِّدْرِ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يَجُزِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ.

المشكاة/ الجزء الثامن

قَالَ: وَالْوَرَقَ مِنَ السِّدْرِ كَالْعُصْنِ، وَقَدْ سَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا حَرَّمَ قَطْعُهُ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ بَيْنَ وَرَقِهِ وَغَيْرِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَمْنَعْ عَنْ وَرَقِ السِّدْرِ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ قَطْعِ السِّدْرِ. إِنْتَهَى.

(صَوَّبَ) أَي: نَكَّسَهُ وَأَلْقَاهُ عَلَى رَأْسِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَهَذَا دُعَاءٌ أَوْ خَبَرٌ. قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَقَالَ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ الْحُفْنَعِيُّ: «عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الرَّجُلُ لَعَلَّهُ عَمْرُو بْنُ أُوَيْسٍ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ أُوَيْسٍ عَنْ غُرُورَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِينَ يَقْطَعُونَ السِّدْرَ يَصُبُّ اللَّهُ عَلَى رُؤُوسِهِمُ النَّارَ صَبًّا» وَأَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ أُوَيْسٍ عَنْ غُرُورَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَوْصُولًا، وَقَالَ: الْمُرْسَلُ هُوَ الْمَحْفُوظُ. قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَهَذَا مُرْسَلٌ. [«عون» (٢٧٧/١)].

الفصل الثالث

[عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ؓ قَالَ: إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فِي الْأَرْضِ فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا، وَلَا شُفْعَةَ فِي بئرٍ وَلَا فِي فَحْلِ النَّخْلِ . رَوَاهُ مَالِكٌ].

باب المساقاة والمزارعة

المساقاة هي: أن يعامل إنساناً على شجرة ليتعهدها بالسقي والتربية، على أن ما رزق الله تعالى من الثمر يكون بينهما بجزء معين، وكذا المزارعة في الأراضي.

الفصل الأول

٢٩٧٢ [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ يَهُودَ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى خَيْبَرَ الْيَهُودَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا] .

فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَوَازُ الْمَسَاقَاةِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَاللَّيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَجَمِيعُ فُقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ، وَتَأَوَّلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَلَى أَنَّ خَيْبَرَ فُتِحَتْ عَنْوَةً، وَكَانَ أَهْلُهَا عِبِيدًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا أَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ، وَمَا تَرَكَهُ فَهُوَ لَهُ.

وَاحْتَجَّ الْجُمْهُورُ بِظَوَاهِرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «أَقَرَّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ وَهَذَا حَدِيثٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عِبِيدًا.

قَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي خَيْبَرَ هَلْ فُتِحَتْ عَنْوَةً، أَوْ صُلْحًا، أَوْ بِجَلَاءِ أَهْلِهَا عَنْهَا بِغَيْرِ قِتَالٍ، أَوْ بَعْضُهَا صُلْحًا وَبَعْضُهَا عَنْوَةً وَبَعْضُهَا جَلَاءٌ عَنْهُ أَهْلُهُ، أَوْ بَعْضُهَا صُلْحًا وَبَعْضُهَا عَنْوَةً؟ قَالَ: وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ، وَهِيَ رِوَايَةُ مَالِكٍ وَمَنْ تَابَعَهُ، وَبِهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ. قَالَ: وَفِي كُلِّ قَوْلٍ أَثَرٌ مَرْوِيٌّ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٠٤٨).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٩٩).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا يَدُلُّ لِمَنْ قَالَ: «عَنْوَةٌ» إِذْ حَقَّ الْمُسْلِمِينَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَنْوَةِ، وَظَاهِرُ قَوْلِ مَنْ قَالَ: «صُلْحًا» أَنَّهُمْ صُوحِلُوا عَلَى كَوْنِ الْأَرْضِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا تَجُوزُ عَلَيْهِ الْمُسَاقَاةُ مِنَ الْأَشْجَارِ، فَقَالَ دَاوُدُ: يَجُوزُ عَلَى التَّخْلِ خَاصَّةً، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَلَى التَّخْلِ وَالْعِنَبِ خَاصَّةً، وَقَالَ مَالِكٌ: تَجُوزُ عَلَى جَمِيعِ الْأَشْجَارِ، وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ. فَأَمَّا دَاوُدُ فَرَأَاهَا رُخْصَةً فَلَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَوَافَقَ دَاوُدَ فِي كَوْنِهَا رُخْصَةً، لَكِنْ قَالَ: حُكْمُ الْعِنَبِ حُكْمُ التَّخْلِ فِي مُعْظَمِ الْأَبْوَابِ، وَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ: سَبَبُ الْجَوَازِ الْحَاجَةُ وَالْمَصْلَحَةُ، وَهَذَا يَشْمَلُ الْجَمِيعَ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا) فِي بَيَانِ الْحُزْمِ الْمُسَاقِي عَلَيْهِ مِنْ نِصْفِ أَوْ رُبُعٍ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَجْزَاءِ الْمَعْلُومَةِ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى مَجْهُولٍ كَقَوْلِهِ: عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بَعْضُ الثَّمَرِ. وَاتَّفَقَ الْمُجَوِّزُونَ لِلْمُسَاقَاةِ عَلَى جَوَازِهَا بِمَا اتَّفَقَ الْمُتَعَاقِدَانِ عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ» يَحْتَجُّ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَمُوافِقُوهُ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ فِي جَوَازِ الْمَزَارَعَةِ تَبَعًا لِلْمُسَاقَاةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَزَارَعَةُ عَنْدهُمْ لَا تَجُوزُ مُنْفَرِدَةً، فَتَجُوزُ تَبَعًا لِلْمُسَاقَاةِ، فَيُسَاقِيهِ عَلَى التَّخْلِ، وَيُزَارِعُهُ عَلَى الْأَرْضِ كَمَا جَرَى فِي خَيْبَرَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا تَجُوزُ الْمَزَارَعَةُ لَا مُنْفَرِدَةً وَلَا تَبَعًا مَا كَانَ مِنَ الْأَرْضِ بَيْنَ الشَّجَرِ

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزُفَرٌ: الْمَزَارَعَةُ وَالْمُسَاقَاةُ فَاسِدَتَانِ سَوَاءٌ جَمَعَهُمَا أَوْ فَرَّقَهُمَا، وَلَوْ عُقِدَتَا فَسَخَتَا.

وَقَالَ إِبْنُ أَبِي لَيْلَى، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ، وَسَائِرُ الْكُوفِيِّينَ وَفُقَهَاءُ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَحْمَدُ، وَابْنُ حُزَيْمَةَ، وَابْنُ شَرِيحٍ وَآخَرُونَ: تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ وَالْمَزَارَعَةُ مُجْتَمِعَتَيْنِ، وَتَجُوزُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدَةً، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُخْتَارُ لِحَدِيثِ خَيْبَرَ، وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى

كَوْنُ الْمَزَارَعَةِ فِي خَيْرٍ إِنَّمَا جَازَتْ تَبَعًا لِلْمُسَاقَاةِ، بَلْ جَازَتْ مُسْتَقِلَّةً، وَلِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَجُوزَ لِلْمُسَاقَاةِ مَوْجُودٌ فِي الْمَزَارَعَةِ قِيَاسًا عَلَى الْقِرَاضِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ كَالْمَزَارَعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ مُسْتَمِرُّونَ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمَزَارَعَةِ.

وَقَدْ صَنَّفَ ابْنُ خُزَيْمَةَ كِتَابًا فِي جَوَازِ الْمَزَارَعَةِ، وَاسْتَقْصَى فِيهِ وَأَجَادَ، وَأَجَابَ عَنِ الْأَحَادِيثِ بِالنَّهْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (٣٩٢/٥)].

- [وَعَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَحَابِرُ وَلَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا حَتَّى زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا، فَتَرَكْنَاهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمَّايَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُكْرُونَ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يَنْبُتُ عَلَى الْأَرْبَعَاءِ، أَوْ شَيْءٍ يَسْتَنْبِيهِ صَاحِبُ الْأَرْضِ، فَتَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقُلْتُ لِرَافِعٍ: فَكَيْفَ هِيَ بِالْدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ، وَكَانَ الَّذِي نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ ذُووُ الْفَهْمِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ لَمْ يُجِزُوهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا، وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِي أَرْضَهُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ ذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ، فَتَهَانُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قال ابن بطال: اتفق العلماء على أنه يجوز كراء الأرض بالذهب والفضة.

قال ابن المنذر: وهذا إجماع الصحابة، وذهب ربيعة إلى أنه لا يجوز أن

بشيء غير الذهب والفضة.

(١) أخرجه مسلم (٤٠١٧) وأحمد (٢١٢٠) والنسائي (٣٩٣٣) وابن ماجه (٢٥٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٤٦) ومسلم (٤٠٣٣) وأحمد (١٧٧٤١) والنسائي (٣٩١٤) والبيهقي في «سننه» (١٢٠٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٣٢) ومسلم (٤٠٣٥).

وقال طاوس: لا بالذهب ولا بالفضة، بالثلث والرابع.
وقال الحسن البصري: لا يجوز أن الأرض بشيء بذهب وفضة بغيرهما.

والحجة لقول الحسن ما روي عن رافع بن خديج «أن الرسول نهى عن كرى الأرض مطلقاً» وقال: إذا استأجرها وحرث فيها لعله أن يحترق زرعه، فيردها وقد زادت بجرثه لها، فينتفع رب الأرض بتلك الزيادة دون المستأجر، وهذا ليس بشيء؛ لأن سائر البيوع لا تخلو من شيء من الغرر، والسلامة فيها أكثر، ولوروعي في البيوع ما يجوز أن يحدث لم يصح بيع لأحد، لأجل خشية ما يحدث من عند الله تعالى.

وقد ثبت عن رافع أن كراء الأرض بالذهب والفضة جائز، وذلك مضاف إلى رسول وهو خاص يقضي على العام الذي جاء فيه النهي عن كراء الأرض بغير استثناء ذهب ولا فضة، والزائد من الأخبار أولى يؤخذ به؛ لئلا تتعارض الأخبار ويسقط شيء منها. [٤/١٢].

[وَعَنْ عَمْرِو قَالَ: قُلْتُ لِطَاوُسٍ: لَوْ تَرَكْتَ الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ. قَالَ - أَي: عَمْرُو: إِنِّي أُعْطِيهِمْ وَأُغْنِيهِمْ، وَإِنْ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي - يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلَكِنْ قَالَ: أَنْ يَمْنَعَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قال ابن بطال: اختلف العلماء في المزارعة من غير أجل، فكرهها مالك، والثوري، والشافعي، وأبو ثور حتى يسمي أجلاً معلوماً.

قال ابن المنذر وقال أبو ثور: يسم سنين معلومة فهو على واحدة، وحكي عن بعض الناس أنه قال: أجز ذلك استحساناً، وأدع القياس. [٤٨٨/١١].

٢٩٧٧ [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ

لِيَمْنَحَهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ، وَرَأَى سَكَّةً وَشَيْئًا مِنْ آلَةِ الْحَرْثِ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أُدْخِلَهُ الذُّلُّ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

الفصل الثاني

[عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

(مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ)

الْعُلَمَاءُ: مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا نَظَرَ فِي بَيْتِ الرَّجُلِ فَرَمَاهُ بِحَصَاةٍ فَقَفَا عَيْنَهُ، وَهَلْ يَجُوزُ رَمِيهِ قَبْلَ إِنْدَارِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا: أَصَحُّهُمَا جَوَازُهُ لِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [«شرح النووي على مسلم» (٧/٢٨٨)].

الفصل الثالث

- [عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلُ بَيْتِ هِجْرَةٍ يَزْرَعُونَ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ، وَزَارَعَ عَلِيُّ بْنُ سَعْدٍ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ وَعُرْوَةُ وَالْأَبِي بَكْرٍ وَالْأُمِّ عُمَرُ وَالْأُمِّ سِيرِينَ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ: كُنْتُ أَشَارِكُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ فِي الزَّرْعِ، وَعَامَلَ عُمَرَ النَّاسَ عَلَى أَنْ جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشَّطْرُ، وَإِنْ جَاؤُوا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَامَلَ عُمَرَ النَّاسَ عَلَى أَنْ جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشَّطْرُ، وَإِنْ جَاؤُوا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا)

(١) أخرجه البخاري (٢٦٣٢) ومسلم (٣٩٩٩) وأحمد (١٥١٩٣) وابن ماجه (٢٥٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٩٦) والطبراني في «الأوسط» (٨٩٢١).

(٣) أخرجه الترمذي (١٤١٩) وأبو داود (٣٤٠٥).

(٤) أخرجه البخاري (٨) باب المزارعة بالشطرنحوه.

بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا) وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عُمَرَ أَجْلَى أَهْلِ نَجْرَانَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَاشْتَرَى بَيَاضَ أَرْضِهِمْ وَكُرُومَهُمْ، فَعَامَلَ عُمَرَ النَّاسَ إِنْ هُمْ جَاءُوا بِالْبَقَرِ وَالْحَدِيدِ مِنْ عِنْدِهِمْ، فَلَهُمُ الثُّلَثَانِ وَلِعُمَرِ الثُّلُثُ، وَإِنْ جَاءَ عُمَرَ بِالْبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشَّطْرُ، وَعَامَلَهُمْ فِي النَّخْلِ عَلَى أَنْ لَهُمُ الْخُمْسُ وَلَهُ الْبَاقِي، وَعَامَلَهُمْ فِي الْكَرْمِ عَلَى أَنْ لَهُمُ الثُّلُثُ وَلَهُ الثُّلَثَانِ، وَهَذَا مُرْسَلٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: «لَمَّا اسْتُخْلِفَ عُمَرَ أَجْلَى أَهْلِ نَجْرَانَ وَأَهْلُ فَدَكٍ وَتَيْمَاءَ وَأَهْلُ خَيْبَرَ، وَاشْتَرَى عَقَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَاسْتَعْمَلَ يَعْلىَ بْنَ مُنْيَةَ فَأَعْطَى الْبَيَاضَ - يَعْنِي: بَيَاضَ الْأَرْضِ - عَلَى إِنْ كَانَ الْبَذَرُ وَالْبَقَرُ وَالْحَدِيدُ مِنْ عُمَرَ، فَلَهُمُ الثُّلُثُ وَلِعُمَرِ الثُّلَثَانِ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ فَلَهُمُ الشَّطْرُ وَلَهُ الشَّطْرُ، وَأَعْطَى النَّخْلَ وَالْعِنَبَ عَلَى لِعُمَرَ الثُّلُثَيْنِ وَلَهُمُ الثُّلُثُ، وَهَذَا مُرْسَلٌ أَيْضًا فَيَتَقَوَّى أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابَ بَعَثَ يَعْلىَ بْنَ مُنْيَةَ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمُ الْأَرْضَ الْبَيْضَاءَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً.

وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ أَبْنَاهُ الْمِقْدَارَ يَقُولُهُ: «فَلَهُمْ كَذَا» لِهَذَا الْإِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ مِنْهُ أَنَّ عُمَرَ أَجَارَ الْمُعَامَلَةَ بِالْجُزْءِ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا الصَّنِيعَ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي جَوَازَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ وَفُوعَ الْعَقْدِ عَلَى إِحْدَى الصُّورَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ التَّنَوُّعَ وَالتَّخْيِيرَ قَبْلَ الْعَقْدِ، ثُمَّ يَقَعُ الْعَقْدُ عَلَى أَحَدِ الْأُمْرَيْنِ، كَانَ يَرَى ذَلِكَ جَعَالَةً فَلَا يَضُرُّ.

نَعَمْ فِي إِيرَادِ الْمُصَنِّفِ هَذَا الْأَثَرِ وَغَيْرِهِ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَرَى الْمُرَارَعَةَ وَالْمُخَابَرَةَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ وَجْهٌ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ الْمَعْنَى، فَالْمُرَارَعَةُ الْعَمَلُ فِي الْأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا وَالْبَذَرُ مِنَ الْمَالِكِ، وَالْمُخَابَرَةُ مِثْلُهَا لَكِنِ الْبَذَرُ مِنَ الْعَامِلِ، وَقَدْ أَجَارَهُمَا أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَمِنْ الشَّافِعِيَّةِ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْحَطَّابِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ بِجَوَازِ الْمُزَارَعَةِ وَسَكَتَ عَنِ الْمُخَابَرَةِ، وَعَكَّسَهُ الْجُورِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ.

وَقَالَ الْبَاقُونَ: لَا يَجُوزُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَحَمَلُوا الْأَثَارَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُسَاقَاةِ. [«فتح الباري» (١٨٠/٧)].

باب الإجارة

الفصل الأول

- [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: زَعَمَ ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُوَاجَرَةِ وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].
٢٩٨٢ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ، وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ وَاسْتَعَطَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قال الحافظ: وَكَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ كَسْبَ الْحَجَّامِ حَرَامٌ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ حَلَالٌ، وَاحْتَجُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا: هُوَ كَسْبٌ فِيهِ دَنَاءَةٌ وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ، فَحَمَلُوا الزَّجْرَ عَنْهُ عَلَى التَّنْزِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ادَّعَى النُّسْخَ وَأَنَّهُ كَانَ حَرَامًا، ثُمَّ أُبِيحَ وَجَنَحَ إِلَى ذَلِكَ الطَّحَاوِيُّ، وَالنُّسْخُ لَا يَثْبُتُ بِالِاحْتِمَالِ، وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، فَكَرِهُوا لِلْحُرِّ الْإِحْتِرَافَ بِالْحِجَامَةِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهَا، وَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْفَاقُ عَلَى الرَّقِيقِ وَالِدَوَابِّ مِنْهَا وَأَبَا حُوَّهَا لِلْعَبْدِ مُطْلَقًا، وَعُمِدَتُهُمْ حَدِيثُ مُحِيصَةَ أَنَّهُ «سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَتَنَاهَا، فَذَكَرَ لَهُ الْحَاجَةُ فَقَالَ: إِعْلِفْهُ نَوَاضِحَكَ» أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ أَجْرَ الْحَجَّامِ إِنَّمَا كُرِيَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَحِبُّ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ إِعَاتَتُهُ لَهُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ لَهُ، فَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى ذَلِكَ أَجْرًا. وَجَمَعَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «كَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ» وَبَيْنَ إِعْطَائِهِ الْحَجَّامَ أَجْرَتَهُ بِأَنَّ مَحَلَّ

(١) أخرجه مسلم (٤٠٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٩١) ومسلم (٤١٢٤) وأحمد (٢٣٧٨).

الجُوزَ مَا إِذَا كَانَتْ الْأُجْرَةُ عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ، وَيُحْمَلُ الزَّجْرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَى عَمَلٍ مُجْهُولٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ: إِبَاحَةُ الْحِجَامَةِ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَا يُتَدَاوَى مِنْ إِخْرَاجِ الدَّمِّ وَغَيْرِهِ، وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ لِدَلَالِكَ فِي كِتَابِ الطَّبِّ.

وَفِيهِ: الْأُجْرَةُ عَلَى الْمُعَالَجَةِ بِالطَّبِّ، وَالشَّفَاعَةُ إِلَى أَصْحَابِ الْخُفُوقِ أَنْ يُخَفَّفُوا مِنْهَا، وَجَوَازُ مُحَارَجَةِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ: أَذِنْتُ لَكَ أَنْ تَكْتَسِبَ عَلَى أَنْ تُعْطِيَني كُلَّ يَوْمٍ كَذَا وَمَا زَادَ فَهُوَ لَكَ.

وَفِيهِ: اسْتِعْمَالُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ الْخَاصِّ كَانَ قَدْ تَصَمَّنَ تَمْكِينُهُ مِنَ الْعَمَلِ إِذْنه الْعَامِّ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا بَعَثَ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ. فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أُرْعَى عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَه عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى: «كُنْتُ أُرْعَاهَا لِأَهْلِ مَكَّةَ بِالْقَرَارِيطِ» وَكَذَا رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ الْمَيْمُونِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، قَالَ سُؤَيْدٌ أَحَدُ رُؤَاتِهِ: يَعْنِي: كُلُّ شَاةٍ بِقَرَارِيطٍ؛ يَعْنِي: الْقَرَارِيطُ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ مِنَ الدِّينَارِ أَوْ الدَّرْهَمِ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَارِثِيُّ: «قَرَارِيطُ» اسْمُ مَوْضِعٍ بِمَكَّةَ، وَلَمْ يَرِدِ الْقَرَارِيطُ مِنَ الْفِضَّةِ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ تَبَعًا لِابْنِ نَاصِرٍ وَخَطَأً سُؤَيْدًا فِي تَفْسِيرِهِ، لَكِنْ رَجَحَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَا يَعْرِفُونَ بِهَا مَكَانًا يُقَالُ لَهُ: قَرَارِيطُ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ نَصْرِ بْنِ حَزْنٍ يَفْتَحُ الْمُهْمَلَةَ وَسُكُونِ الرَّايِ بَعْدَهَا ثَوْنٌ قَالَ: افْتَحَرَ أَهْلُ الْإِبِلِ وَأَهْلُ الْغَنَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُعِثَ مُوسَى وَهُوَ

المشكاة/ الجزء الثامن

رَاعِي غَنَمٍ، وَبُعِثَ دَاوُدُ وَهُوَ رَاعِي غَنَمٍ، وَبُعِثَتْ وَأَنَا أُرْعَى غَنَمَ أَهْلِي بِجِيَادٍ فَرَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِيهِ رَدًّا لِتَأْوِيلِ سُؤْيِدِ بْنِ سَعِيدٍ؛ لِأَنَّهُ مَا كَانَ يَرْعَى بِالْأَجْرَةِ لِأَهْلِهِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَكَانَ فَعَبَّرَ تَارَةً بِـ«جِيَادٍ» وَتَارَةً بِـ«قَرَارِيطٍ» وَلَيْسَ الرَّدُّ بِجِيَادٍ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنَ الْجُمُعِ بَيْنَ أَنْ يَرْعَى لِأَهْلِهِ بِغَيْرِ أَجْرَةٍ وَلِغَيْرِهِمْ بِأَجْرَةٍ، أَوِ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَهْلِي» أَهْلَ مَكَّةَ، فَيَتَّحِدُ الْخَبْرَانِ، وَيَكُونُ فِي أَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ بَيِّنُ الْأَجْرَةِ وَفِي الْآخَرِ بَيِّنُ الْمَكَانِ، فَلَا يُتَنَافَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ تَكُنِ الْعَرَبُ تَعْرِفُ الْقَيْرَاطَ الَّذِي هُوَ مِنَ الثَّقَدِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي الصَّحِيحِ: «يَسْتَفْتِحُونَ أَرْضًا يَذْكُرُ فِيهَا الْقَيْرَاطُ» وَلَيْسَ الْإِسْتِذْلَالُ لِمَا ذُكِرَ مِنْ نَفْيِ الْمَعْرِفَةِ بِوَاضِحٍ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي إِلْهَامِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ رَعْيِ الْغَنَمِ قَبْلَ الثَّبُوتِ يَحْصُلُ لَهُمُ التَّمَرُّنُ بِرَعْيِهَا عَلَى مَا يُكَلِّفُونَهُ مِنَ الْقِيَامِ بِأَمْرِ أُمَّتِهِمْ، وَلِأَنَّ فِي مُحَالَظَتِهَا مَا يُحْصَلُ لَهُمُ الْحِلْمُ وَالشَّفَقَةُ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا صَبَرُوا عَلَى رَعْيِهَا وَجَمَعَهَا بَعْدَ تَفَرُّقِهَا فِي الْمَرْعَى، وَنَقْلَهَا مِنْ مَسْرَحٍ إِلَى مَسْرَحٍ، وَدَفْعَ عَدُوِّهَا مِنْ سَبْعٍ وَغَيْرِهِ كَالسَّارِقِ، وَعَلِمُوا اخْتِلَافَ طِبَاعِهَا وَشِدَّةَ تَفَرُّقِهَا مَعَ ضَعْفِهَا، وَاحْتِيَاجَهَا إِلَى الْمُعَاهَدَةِ أَلْفُوا مِنْ ذَلِكَ الصَّبْرَ عَلَى الْأُمَّةِ، وَعَرَفُوا اخْتِلَافَ طِبَاعِهَا وَتَفَاوُتَ عُقُولِهَا، فَجَبَرُوا كَسْرَهَا وَرَفَقُوا بِضَعِيفِهَا وَأَحْسَنُوا التَّعَاهُدَ لَهَا، فَيَكُونُ تَحْمُلُهُمْ لِمَسَقَّةِ ذَلِكَ أَسْهَلًا، مِمَّا لَوْ كَلَّفُوا الْقِيَامَ بِذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ لِمَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنَ التَّدْرِيجِ عَلَى ذَلِكَ بِرَعْيِ الْغَنَمِ.

وُخِصَّتِ الْغَنَمُ بِذَلِكَ؛ لِكُونِهَا أَوْضَعُ مِنْ غَيْرِهَا، وَلِأَنَّ تَفَرُّقَهَا أَكْثَرَ مِنْ تَفَرُّقِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ لِامْكَانِ ضَبْطِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ بِالرَّبْطِ دُونَهَا فِي الْعَادَةِ الْمَأْلُوفَةِ، وَمَعَ أَكْثَرِيَّةِ تَفَرُّقِهَا فِيهِ أَسْرَعَ انْقِيَادًا مِنْ غَيْرِهَا.

وَفِي ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ لِذَلِكَ بَعْدَ أَنْ عَلِمَ كَوْنَهُ أَكْرَمَ الْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ عَظِيمِ التَّوَاضُعِ لِرَبِّهِ، وَالتَّصَرُّعِ بِمَنْتِهِ عَلَيْهِ وَعَلَى إِخْوَانِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ. [«الفتح» (٩٩/٧)].

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُعِطْ أَجْرَهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَرُّوا بِمَاءٍ، فِيهِمْ لَدِيعٌ - أَوْ سَلِيمٌ - فَعَرَضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ إِنْ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدِيعًا - أَوْ سَلِيمًا - فَاذْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رَوَايَةٍ: أَصَبْتُمْ، افْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا] .

(أَصَبْتُمْ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَوَّبَ فِعْلُهُمْ فِي الرُّقْبَةِ، وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ فِي تَوْقُفِهِمْ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْجُعْلِ حَتَّى اسْتَأْذَنُوهُ، وَيَحْتَمِلُ أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ.

(وَاضْرِبُوا لِي سَهْمًا) أَي: اجْعَلُوا لِي مِنْهُ نَصِيبًا، وَكَأَنَّهُ الْمُبَالِغَةُ فِي تَأْنِيسِهِمْ كَمَا وَقَعَ لَهُ فِي قِصَّةِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

الفصل الثاني

[عَنْ خَارِجَةَ بِنِ الصَّلْتِ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْنَا عَلَى حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالُوا: إِنَّا أُتِينَا أَنَّكُمْ قَدْ جِئْتُمْ مِنْ عِنْدِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَيْرٍ، فَهَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رُقِيَّةٍ؟ فَإِنَّ عِنْدَنَا مَعْتُوهاً فِي الْفَيْوَدِ، فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَجَاؤُوا بِمَعْتُوهِ فِي الْفَيْوَدِ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ غُدُوَّةً وَعَشِيَّةً، أَجْمَعَ بَزَاقِي ثُمَّ

(١) أخرجه البخاري (٢١١٤) وأحمد (٨٦٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٣٧).

(٣) أخرجه البخاري (٢١٥٦) ومسلم (٢٢٠١) وأحمد (١١٠٨٥) وأبو داود (٣٩٠٠) والترمذي (٢٠٦٣) والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٦٨) وابن ماجه (٢١٥٦).

أَنْفُلْ، قَالَ: فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ فَأَعْطُونِي جُعْلًا، فَقُلْتُ: لَا، حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كُلْ، فَلَعَمْرِي لَمَنْ أَكَلَ بِرُفْيَةٍ بَاطِلٍ، لَقَدْ أَكَلْتَ بِرُفْيَةٍ حَقٍّ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

(عَنْ خَارِجَةَ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ عَمِّهِ) عَمُّ خَارِجَةَ هُوَ عَلَاقَةُ بْنُ صَحَارٍ بِضَمِّ الصَّادِ وَتَخْفِيفِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ - التَّحِيْمِيُّ السَّلِيلِيُّ، لَهُ صُحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقِيلَ: إِسْمُهُ الْعَلَاءُ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ، وَقِيلَ: عَلَاقَةُ، وَيُقَالُ: سَحَارٌ - أَي: بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ بِالتَّخْفِيفِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ.

(كُلْ) أَمْرٌ مِنَ الْأَكْلِ (فَلَعَمْرِي) يَفْتَحُ الْعَيْنُ؛ أَي: لِحَيَاتِي، وَاللَّامُ فِيهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي قَوْلِهِ: (لَمَنْ أَكَلَ بِرُفْيَةٍ بَاطِلٍ) جَوَابُ الْقَسَمِ؛ أَي: وَاللَّامُ فِيهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ؛ أَي: مِنَ النَّاسِ مَنْ يَأْكُلُ بِرُفْيَةٍ بَاطِلٍ، كَذَكَرِ الْكَوَاكِبِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِهَا وَبِالْحِنْنِ أَكَلْتَ بِرُفْيَةٍ حَقٍّ) أَي: بِذَكَرِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِهِ، وَإِنَّمَا حَلَفَ بِعُمُرِهِ لَمَّا أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ حَيْثُ قَالَ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] قَالَ الطَّبِيُّ: لَعَلَّهُ كَانَ مَادُونًا بِهَذَا الْإِقْسَامِ، وَأَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ قِيلَ: أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِحَيَاتِهِ وَمَا أَقْسَمَ بِحَيَاةِ أَحَدٍ قَطَّ كَرَامَةً لَهُ.

و«مَنْ» فِي «لَمَنْ أَكَلَ» شَرْطِيَّةٌ، وَاللَّامُ مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، وَالثَّانِيَّةُ جَوَابٌ لِلْقَسَمِ، سَادَ مَسَدَ الْجَزَاءِ؛ أَي: لَعَمْرِي لِإِنْ كَانَ نَاسٌ يَأْكُلُونَ بِرُفْيَةٍ بَاطِلٍ لِأَنْتَ أَكَلْتَ بِرُفْيَةٍ حَقٍّ، وَإِنَّمَا أَتَى بِالْمَاضِي فِي قَوْلِهِ: «أَكَلْتَ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «كُلْ» دَلَالَةً عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ ثَابِتٌ وَأَجْرَتُهُ صَحِيحَةٌ، كَذَا فِي «الْمِرْقَاةِ» لِلْقَارِي. قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

(١) أخرجه أحمد (٢١٨٨٤) وأبو داود (٣٤٢٠) والطبراني (٥٠٩) والحاكم (٢٠٥٥) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣٦٥) والطحاوي (١٢٦/٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٣) والقضاعي (٧٤٤) وأبو يعلى (٦٦٨٢).

٢٩٨٨ - [وَعَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِلْسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى قَرِيسٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي «المصابيح» مُرْسَلٌ].

٢٩٨٩ [وَعَنْ عُتْبَةَ بْنِ الثُّدَرِ قَالَ: كُنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ: ﴿طَسْمَ﴾ حَتَّى بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى قَالَ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِي سِنِينَ أَوْ عَشْرًا عَلَى عِفَّةٍ فَرَجِهِ وَطَعَامِ بَطْنِهِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ].

٢٩٩٠ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا مِمَّنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، وَلَيْسَتْ بِمَالٍ، فَأَرْمِي عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تَطُوقَ طَوْفًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

- (١) أخرجه أحمد (١٧٣٠) وأبو داود (١٦٦٥) والطبراني (٢٨٩٣) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٧٩/٨) والبيهقي (١٢٩٨٣) وابن أبي شعبة (٩٨٢٣) وأبو يعلى (٦٧٨٤) والقضاعي (٢٨٥).
- (٢) أخرجه ابن ماجه (٢٥٣٨) والطبراني (١٣٧٧٨) ولم أقف عليه عند أحمد.
- (٣) أخرجه أبو داود (٣٤١٨) وابن ماجه (٢٢٤١).

باب إحياء الموات والشرب

قال المصنف في «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (١٣٩/٢٥): هُوَ الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُعَمَّرَ قَطُّ؛ أَي: لَمْ تُتَيَقَّنْ عِمَارَتُهَا فِي الْإِسْلَامِ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِيٍّ، وَلَيْسَتْ مِنْ حُقُوقِ غَايِرٍ وَلَا مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَصْلُهُ هَذَا الْخَبَرُ الصَّحِيحُ...

الفصل الأول

٢٩٩١ - [عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ. قَالَ عُرْوَةُ: قَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].
- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

٢٩٩٣ [وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: حَاصِمُ الزُّبَيْرِ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فِي شَرَاحٍ مِنَ الْحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ ثُمَّ قَالَ: اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ، فَاسْتَوَعَ النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الْحُكْمِ حِينَ أَحْفَظَهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ أَشَارَ عَلَيْهِمَا بِأَمْرِ لَهُمَا فِيهِ سَعَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٢٩٩٤ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه البخاري (٢٣٣٥) وأحمد (٢٤٩٢٧) والبيهقي (١١٥٥١).

(٢) أخرجه الشافعي (٣٨١/١) والبخاري (٢٨٥٠) وأبو داود (٣٠٨٣) وابن حبان (١٣٧) والبيهقي (١١٥٨٥) والدارقطني (٢٣٨/٤) والطيالسي (١٢٣٠) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٠٥) والطحاوي (٢٦٩/٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٣١) ومسلم (٢٣٥٧) وأبو داود (٣٦٣٧) والترمذي (١٣٦٣) وأحمد (١٦١٦١) والنسائي (٥٤١٦) وابن ماجه (١٥).

(٤) البخاري (٢٣٥٤) ومسلم (٤٠٩٠) وأحمد (٩٦٩٠) والبيهقي في «سننه» (١٢١٩٠).

هُوَ الْعُشْبَ رَطْبُهُ وَيَابِسُهُ. كَذَا فِي «الْقَامُوسِ» يُرِيدُ أَنَّهُ يَفْتَحَتَيْنِ بِلَا مَدٍّ، وَهُوَ غَامٌ يَشْمَلُ الرُّطْبَ وَالْيَابِسَ، بِخِلَافِ الْحَشِيشِ؛ فَإِنَّهُ الْيَابِسُ وَالْعُشْبُ، فَإِنَّهُ الرُّطْبُ مِنَ الثَّبَاتِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ مَنْ حَفَرَ بُئْرًا فِي مَوَاتٍ فَيَمْلِكُهَا بِالْإِحْيَاءِ، وَيَقْرِبُ الْبُئْرَ مَوَاتٍ فِيهِ كَلًّا، وَلَا يُمَكِّنُ لِلنَّاسِ أَنْ يَرْعَوْهُ إِلَّا بِأَنْ يَبْدُلَ لَهُمْ مَاءَهُ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ مَا شِئَتْ غَيْرُهُ أَنْ تَرِدَ مَاءَهُ الَّذِي زَادَ عَلَى حَاجَةِ مَا شِئَتْهُ؛ لِيَمْنَعَ فَضْلَ الْكَلَّا. قِيلَ: وَمَفْهُومُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي أَلَّا يَحْرُمَ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ بِهِ الْكَلَّا، فَلَا يَجِبُ بَدْلُهُ لِلزَّرْعِ وَيَجِبُ لِلْمَاشِيَةِ. [حاشية السندي على ابن ماجه] (١٥٦/٥).

٢٩٩٥ - [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ، فَيَقُولُ اللَّهُ: الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

الفصل الثاني

٢٩٩٦ - [عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهُوَ لَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(مَنْ أَحَاطَ) أَي: جَعَلَ وَأَدَارَ (حَائِطًا) أَي: جِدَارًا (عَلَى أَرْضٍ) أَي: حَوْلَ أَرْضٍ مَوَاتٍ (فَهِىَ) أَي: فَصَارَتْ تِلْكَ الْأَرْضُ الْمُحَوَّطَةُ أَي: مِلْكًا لَهُ؛ أَي: مَا دَامَ فِيهِ كَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَبَاحٍ.

قَالَ الثَّوْرَشَقِيُّ: يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَرَى التَّمْلِيكَ بِالتَّحْجِيرِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ التَّمْلِيكَ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِحْيَاءِ وَتَحْجِيرِ الْأَرْضِ، وَإِحَاطَتُهُ بِالْحَائِطِ لَيْسَ مِنَ الْإِحْيَاءِ فِي شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى أَرْضٍ» مُفْتَقِرٌ إِلَى الْبَيَانِ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ أَرْضٍ تُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ. قَالَ الطَّبَّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَفَى بِهِ بَيَانًا قَوْلُهُ: «أَحَاطَ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بَنَى حَائِطًا

(١) أخرجه البخاري (٢٢٤٠) ومسلم (١٠٨) وابن حبان (٤٩٠٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٧٩) وأحمد (٢٠٦٦٣).

مَانِعًا مُحِيطًا بِمَا يَتَوَسَّطُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ، نَحْوُ أَنْ يَبْنِيَ حَائِطًا لِحَظِيرَةِ عَنَمٍ أَوْ زَرِيبَةً لِلدَّوَابِّ. قَالَ التَّوَوِّي رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا أَرَادَ زَرِيبَةً لِلدَّوَابِّ أَوْ حَظِيرَةً يُحَقِّفُ فِيهَا الثَّمَارَ، أَوْ يَجْمَعُ فِيهَا الحُطْبَ وَالْحَشِيشَ اشْتَرَطَ التَّحْوِيطَ، يَكْفِي نَصْبَ سَعَفٍ وَأَحْجَارٍ مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ. كَذَا فِي «الْمِرْقَاة».

٢٩٩٧ - [وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ نَحْلًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٢٩٩٨ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضَرَ فَرَسِهِ، فَأَجْرَى فَرَسَهُ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ، فَقَالَ: أَعْطُوهُ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٢٩٩٩ - [وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتَ، قَالَ: فَأَرْسَلَ مَعِيَ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: أَعْطَهَا إِيَّاهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ].

٣٠٠٠ [وَعَنْ أَبِيضَ بْنِ حَمَّالٍ الْمَارِي، أَنَّهُ وَقَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَقَطَّعَهُ الْمِلْحَ الَّذِي بِمَارِبَ، فَأَقْطَعَهُ إِيَّاهُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَقْطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ، قَالَ: فَرَجَعَهُ مِنْهُ، قَالَ: وَسَأَلَهُ مَاذَا يُحْمَى مِنَ الْأَرَاكِ؟ قَالَ: مَا لَمْ تَنْلُهُ أَخْفَافُ الْإِيلِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(مَاذَا يُحْمَى) عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ (مِنَ الْأَرَاكِ) بَيَانٌ لِمَا هُوَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْأَرْضِ عَلَى مَا فِي الْقَامُوسِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الْأَرْضُ الَّتِي فِيهَا الْأَرَاكِ.

قَالَ الْمُظْهِرُ: الْمُرَادُ مِنَ الْحِمَى هُنَا الْإِحْيَاءُ؛ إِذِ الْحِمَى الْمُتَعَارَفُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْصَهُ. قَالَه الْقَارِي.

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٧١).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٧٤).

(٣) أخرجه أحمد (٢٨٠٠٠) والترمذي (١٤٣٩) وأبو داود (٣٠٦٠) والدارمي (٢٦٦٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٠٦٤) والترمذي (١٣٨٠) والنسائي (٥٧٦٩) وابن ماجه (٢٤٧٥) وابن حبان

(٤٤٩٩) والدارمي (٢٦١١) والدارقطني (٢٤٥/٤) والطبراني (٨١١) وابن أبي عاصم (٢٤٧٣).

وَقَالَ فِي «فَتْحِ الْوُدُودِ»: الْأَرَاكُ بِالْفَتْحِ: شَجَرٌ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْأَرَاكِ الَّذِي كَانَتْهُ قَالَ: أَيُّ الْأَرَاكِ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. انْتَهَى.

وَفِي «التَّيْلِ»: وَأَصْلُ الْحِمَى عِنْدَ الْعَرَبِ أَنَّ الرَّئِيسَ مِنْهُمْ كَانَ نَزَلَ مَنْزِلًا مُخَصَّبًا اسْتَعْوَى كَلْبًا عَلَى مَكَانٍ عَالٍ، فَإِلَى حَيْثُ انْتَهَى صَوْتُهُ حِمَاهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَلَا يَرَعَى فِيهِ غَيْرُهُ، وَيَرَعَى هُوَ مَعَ غَيْرِهِ فِيمَا سِوَاهُ.

وَالْحِمَى هُوَ الْمَكَانُ الْمَحْمِيّ وَهُوَ خِلَافُ الْمُبَاحِ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الْإِحْيَاءِ فِي ذَلِكَ الْمَوَاتِ؛ لِيَتَوَقَّرَ فِيهِ الْكَلَالُ وَتَرْعَاهُ مَوَاشِي مَخْصُوصَةٌ وَيَمْنَعَ غَيْرَهَا، وَأَحَادِيثُ الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلِمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِقْطَاعُ الْمَعَادِنِ، وَالْمُرَادُ بِالْإِقْطَاعِ جَعْلُ بَعْضِ الْأَرَاذِيِّ الْمَوَاتِ مُحْتَصَةً بِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ سِوَاهُ كَأَنَّ ذَلِكَ مَعْدِنًا أَوْ أَرْضًا، فَيَصِيرُ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَوَّلَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَوَاتِ الَّتِي لَا يَخْتَصُّ بِهَا أَحَدٌ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: إِنَّهُ إِنَّمَا يُسَمَّى إِقْطَاعًا إِذَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ أَوْ عَقَارٍ، وَإِنَّمَا يُقْطَعُ مِنَ الْفَيْءِ، وَلَا يُقْطَعُ مِنْ حَقِّ مُسْلِمٍ وَلَا مُعَاهَدٍ، وَقَدْ يَكُونُ الْإِقْطَاعُ تَمْلِيكًا وَغَيْرَ تَمْلِيكٍ، وَعَلَى الثَّانِي يُحْمَلُ إِقْطَاعُهُ ﷺ الدُّورَ بِالْمَدِينَةِ. انْتَهَى.

أَيُّ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا لَمْ تَنْلَهُ) يَفْتَحُ الثُّونَ؛ أَيُّ: لَمْ تَصِلْهُ (أَخْفَافُ الْإِبِلِ) أَيُّ: مَا كَانَ يَمْعَزِلُ مِنَ الْمَرَاعِي وَالْعِمَارَاتِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْيَاءَ لَا يَجُوزُ بِقُرْبِ الْعِمَارَةِ لِاحْتِيَاجِ الْبَلَدِ إِلَيْهِ لِمَرَعَى مَوَاشِيهِمْ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «مَا لَمْ تَنْلَهُ أَخْفَافُ الْإِبِلِ» أَيُّ: الْإِحْيَاءُ فِي مَوْضِعٍ بَعِيدٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْإِبِلُ السَّارِحَةَ.

وَفِي «الْفَتَاوَى»: قِيلَ: الْأَخْفَافُ مَسَانُّ الْإِبِلِ.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْخُفُّ: الْجَمْلُ الْمُسَنَّ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ مَا قَرُبَ مِنَ الْمَرَعَى لَا يُحْمَى بَلْ يُتْرَكُ لِمَسَانِّ الْإِبِلِ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الضَّعَافِ الَّتِي لَا تَقْوَى عَلَى الْإِمْعَانِ فِي طَلَبِ الْمَرَعَى. كَذَا فِي «الْمِرْقَاةِ».

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ هَذَا
آخِرُ كَلَامِهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ قَيْسِ السَّبَائِيِّ الْمَارِيَّ.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: أَحَادِيثُهُ مُظْلِمَةٌ مُنْكَرَةٌ، وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ
الْمَخْزُومِيِّ قَالَ: «مَا لَمْ تَنْلُهُ أَخْقَافُ الْإِبِلِ» يَعْنِي: إِنَّ الْإِبِلَ تَأْكُلُ مُنْتَهَى رُؤُوسَهَا
وَيَحْيِي مَا فَوْقَهُ، وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْيِي مِنَ الْأَرَاكِ مَا بَعْدَ
مِنْ حَضْرَةِ الْعِمَارَةِ، فَلَا تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ الرَّائِحَةَ إِذَا أُرْسِلَتْ فِي الرَّغْيِ. انْتَهَى كَلَامُ
الْمُنْذِرِيِّ.

(يَعْنِي: إِنَّ الْإِبِلَ تَأْكُلُ... إلخ) حَاصِلُهُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَا لَمْ تَنْلُهُ أَفْوَاهُهَا حَالَ مَشْيِهَا
عَلَى أَخْقَافِهَا. كَذَا فِي «فَتْحِ الْوُدُودِ».

٣٠٠١ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي
الْمَاءِ، وَالْكَلَاءِ، وَالتَّارِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

٣٠٠٢ - [وَعَنْ أَسْمَرَ بْنِ مُضَرَّسٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَايَعْتُهُ فَقَالَ: مَنْ سَبَقَ إِلَى
مَاءٍ لَمْ يَسْقِهِ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْ طَاوِيسٍ مُرْسَلًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا مِنَ الْأَرْضِ
فَهُوَ لَهُ، وَعَادِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِنِّي . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ].

٣٠٠٤ - [وَرُوي فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ لَعْبِدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الدُّورَ
بِالْمَدِينَةِ، وَهِيَ بَيْنَ ظَهْرَانِي عِمَارَةِ الْأَنْصَارِ مِنَ الْمَنَازِلِ وَالتَّخْلِ، فَقَالَ بَنُو عَبْدِ بْنِ
زُهْرَةَ: نَكَبَ عَنَّا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلِمَ ابْتَعَثْنِي اللَّهُ إِذَا؟ إِنَّ اللَّهَ
ﷻ لَا يُقَدِّسُ أُمَّةً لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ .

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣١٣٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٧٧) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٤٧٢) وَالتَّطْبَرَانِيُّ (١١١٠٥) وَالدَّيْلَمِيُّ
(٦٥٩٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ (١٧٥٨).

(٤) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ (١٧٥٤) وَالبَيْهَقِيُّ (١١٥٨١).

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي السَّيْلِ الْمَهْزُورِ أَنْ يُمَسِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.]

(قَضَى فِي السَّيْلِ الْمَهْزُورِ) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْحَاضِرَةِ بِلَامِ التَّعْرِيفِ فِيهِمَا. قَالَ فِي «الْمِرْقَاةِ»: قَالَ الثَّوْرُبَشْتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا اللَّفْظُ وَجَدْنَاهُ مَصْرُوفًا عَنْ وَجْهِهِ، فَقِي بَعْضُ النُّسخِ: «فِي السَّيْلِ الْمَهْزُورِ» وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَفِي بَعْضِهَا: «فِي سَيْلِ الْمَهْزُورِ» بِالْإِضَافَةِ، وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ وَصَوَابُهُ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَلَامٍ فِيهِمَا بِصِغَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى عِلْمٍ.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَمَّا كَانَ الْمَهْزُورُ عَلَمًا مَنُقُولًا مِنْ صِفَةِ مُشْتَقَّةٍ، مِنْ هَزَرَةٍ إِذَا غَمَضَهُ جَارَ إِدْخَالِ اللَّامِ فِيهِ تَارَةً وَتَجَرِيدَهُ أُخْرَى. انْتَهَى.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ «أَلَّ» فِيهِ لِلْمَجِ الْأَصْلُ وَهُوَ الصِّفَةُ، وَمَعَ هَذَا كَانَ الظَّاهِرُ فِي سَيْلِ الْمَهْزُورِ، فَكَانَ مَهْزُورَ بَدَلًا مِنَ السَّيْلِ بِحَذْفِ مُضَافٍ؛ أَي: سَيْلِ مَهْزُورٍ. انْتَهَى.

٢٠ الْمَجْهُولُ؛ أَي: الْمَاءُ فِي أَرْضِهِ **(حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ)** أَي:

فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْأَعْلَى تَسْتَحِقُّ أَرْضَهُ الشَّرْبِ بِالسَّيْلِ وَالْغَيْلِ وَمَاءِ الْبُئْرِ قَبْلَ الْأَرْضِ الَّتِي تَحْتَهَا، وَأَنَّ الْأَعْلَى يُمَسِّكُ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الْجُفْهُورُ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ أَنَّ يُمَسِّكُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَخَصَّهُ ابْنُ كِنَانَةَ بِالتَّخْلِ وَالشَّجَرِ، قَالَ: وَأَمَّا الزَّرْعُ فَالَى الشَّرَاكِ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: الْأَرْضُ مِثْلُهَا فَيُمَسِّكُ لِكُلِّ أَرْضٍ مَا كَذَا فِي «النَّيْلِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «أُخْتُصِمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَادٍ يُقَالُ لَهُ: مَهْزُورٌ، وَكَانَ الْوَادِي فِينَا، وَكَانَ يَسْتَأْثِرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ كَعْبَيْنِ يَحْبِسُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ».

وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي مَشَارِبِ التَّخْلِ بِالسَّيْلِ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ حَتَّى يَشْرَبَ الْأَعْلَى، وَيُرْوِي الْمَاءَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُسَرِّحُ الْمَاءَ إِلَى الْأَسْفَلِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَوَائِطُ أَوْ يَفْنَى الْمَاءُ. كَذَا فِي «كَزْرِ الْعَمَالِ».

٣٠٠٦ [وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ عَصْدٌ مِنْ نَخْلٍ فِي حَائِطٍ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَمَعَ الرَّجُلِ أَهْلُهُ، فَكَانَ سَمُرَةُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فَيَتَأَذَّى بِهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ أَنْ يُنَاقِلَهُ فَأَبَى، قَالَ: فَهَبْهُ لَهُ وَلَكَ كَذَا - أَمْرًا رَغْبَةً فِيهِ - فَأَبَى، فَقَالَ: أَنْتَ مُضَارٌّ، فَقَالَ لِلْأَنْصَارِيِّ: اذْهَبْ فَأَقْلَعْ نَخْلَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرٍ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا» فِي بَابِ الْعَصْبِ بِرِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَنَدُ كُرْحٍ حَدِيثَ أَبِي صِرْمَةَ: «مَنْ ضَارَّ أَضَرَّ اللَّهُ بِهِ» فِي بَابِ مَا يُنْعَى مِنَ التَّهَاجُرِ].

الفصل الثالث

٣٠٠٧ [عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: الْمَاءُ وَالْمِلْحُ وَالتَّارُ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْمَاءُ قَدْ عَرَفْتَاهُ، فَمَا بَالُ الْمِلْحِ وَالتَّارِ؟ قَالَ: يَا حُمَيْرَاءُ مَنْ أَعْطَى نَارًا، فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنْضَجَتْ تِلْكَ النَّارُ، وَمَنْ أَعْطَى مِلْحًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا طَيَّبَ ذَلِكَ الْمِلْحُ، وَمَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ حَيْثُ يُوجَدُ الْمَاءُ فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً، وَمَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ حَيْثُ لَا يُوجَدُ الْمَاءُ فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهَا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.]

(بَابُ الْعَطَايَا)

والمراد: عطايا الأمراء وصلاتهم.

قال الغزالي رحمه الله - في «منهاج العابدين»: فإن قلت: فما تقول في قبول جوائز السلاطين في هذا الزمان؟ فاعلم أن العلماء اختلفوا فيه؛ فقال قوم: كل ما لا يتيقن أنه حرام فله أخذه.

وقال الآخرون: الأولى يؤخذ ما لا يتيقن أنه حلال؛ لأن الأغلب في هذا العصر على أموال السلاطين الحرام والحلال في أيديهم معدوم وعزيز. وقال قوم: إن صلات السلاطين تحل لغني والفقير إذا لم يتحقق أنه حرام، وإنما التبعة على المعطي، قالوا: لأن النبي قبل هدية المقوقس ملك الإسكندرية، واستقرض من اليهود مع قوله تعالى: ﴿أَكَاوُنَ لِلْصُّحُفِ﴾ [المائدة: ٤٢] قالوا: وقد أدرك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أيام الظلمة، وأخذوا منهم.

فمنهم: أبو هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم.

وقال آخرون: لا يحل من أموالهم شيء لا لغني ولا لفقير؛ إذ هم موسومون بالظلم، والغالب من مالهم السحت والحرام والحكم للغالب، فيلزم الاجتناب. وقال آخرون: ما لا يتيقن أنه حرام فهو حلال للفقير دون الغني إلا أن يعلم الفقير أن ذلك عين الغصب، فليس له أن يأخذه إلا ليرده على مالكة، ولا حرج على الفقير أن يأخذ من مال السلطان؛ لأنه إن كان من ملك السلطان فأعطى الفقير فله أخذه بلا ريب، وإن كان من مال فيء أو خراج أو عشر فللفقير فيه حق، وكذلك لأهل العلم.

قال علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه: من دخل الإسلام طائعاً وقرأ القرآن ظاهراً، فله في بيت المال كل سنة مائتا درهم.

وروي: مائتا دينار إن لم يأخذها في الدنيا أخذها في العقبى، وإذا كان كذلك

فالفقير والعالم يأخذ من حقه.

قالوا: وإذا كان المال مختلطًا بمال مغصوب يمكن تمييزه، مغصوبًا رده على المالك وورثته، فلا مخلص للسلطان منه إلا بأن يتصدق به، وما ليأمره بالصدقة على الفقير، وينهى الفقير عن قبوله، أو يأذن الفقير في القبول وهو حرام عليه، فإذا للفقير أن يأخذ إلا من عين الغصب والحرام فليس له أخذه. [المروقة] (٤٦١/٩).

٣٠٠٨ [عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ عَنْهُمَا عُمَرُ أَصَابَ أَرْضًا بِحَيْرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِحَيْرَ، لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

٣٠٠٩ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْعُمَرَى جَائِزَةٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]
(العُمَرَى جَائِزَةٌ) إِطْلَاقُ الْجَوَازِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ غَيْرُ الْحِلِّ أَوِ الصَّحَّةِ.

قال أبو عبيد: تأويل العُمَرَى أن يقول الرجل للرجل: هذه عمرك، يقول: هذه الدار لك عمري، وأصله مأخوذ من العمر.

اختلف العلماء في العُمَرَى، فقال مالك: إذا قال: «أعمرتك داري أو ضيعتي»

(١) أخرجه البخاري (٢٧٧٢) ومسلم (٤٣١١) وأبو داود (٢٨٨٠) والترمذي (١٤٣١) وابن ماجه (٢٤٨٦) والدارقطني (٤٤٦٤) والبيهقي في «الشعب» (٣٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٨٣) ومسلم (١٦٢٥) وأحمد (١٤٢٠٨) والترمذي (١٣٥٠) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٣٧٢٩) وابن حبان (٥١٢٩) وأبو يعلى (١٨٥١) والطبراني في «الأوسط» (١٤٣٧) والطيالسي (١٦٨٠).

فإنه قد وهب له الانتفاع بذلك مدة حياته، فإذا مات رجعت الرقبة وهو المعمر، وإذا قال: «قد أعمرتك وعقبك» فإنه قد وهب له ولعقبه الانتفاع ما بقي منهم إنسان، فإذا انقضوا رجعت الرقبة المعمر؛ لأنه وهب له المنفعة، ولم يهب له الرقبة. وروى مثله عن القاسم بن محمد، ويزيد بن قسيط، وهو أحد قولي الشافعي.

وقال الكوفيون والشافعي في أحد قوليه وأحمد بن حنبل: العمرى تصير ملكاً للمعمر ولورثته، ولا تعود ملكاً المعطي أبداً، واحتجوا بما رواه مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلَعَقْبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا، لَا إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ».

وقالوا: إن مالكا روى هذا الحديث وخالفه، قال: ليس عليه العمل، ووددت محي، واحتج أصحاب مالك بأن الإعمار عند العرب والإفقار والإسكان والمنحة والعارية والإعراء، إنما هو تمليك المنافع لا تمليك الرقاب، وللإنسان أن ينقل منفعة الشيء الذي يملك إلى غيره مدة معلومة ومجهولة إذا كان ذلك على غير عوض؛ لأن ذلك فعل خير ومعروف، ولا يجوز أن يخرج شيء عن ملك مالكة بيقين ودليل على صحته.

٣٠١٠ [وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ الْعُمُرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا. مُسْلِمٌ.]

٣٠١١ [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلَعَقْبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

أخرجه مسلم (١٦٢٥).

أخرجه مالك (١٤٤١) والبخاري (٢٦٢٥) ومسلم (١٦٢٥) وأبو داود (٣٥٥٣) والترمذي (١٣٥٠) وأحمد (١٥٣٢٥) والنسائي (٣٧٤٥) وأبو يعلى (٢٠٩٣) وأبو عوانة (٥٧٠٦) وابن حبان (٥١٣٧) والبيهقي (١١٧٤٠).

- [وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

الفصل الثاني

- [وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تُرْقِبُوا وَلَا تُعْمِرُوا، فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أُعْمِرَهُ فَهُوَ لَوْرَتَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(لَا تُرْقِبُوا) بِضَمِّ التَّاءِ وَسُكُونِ وَكُسْرِ الْقَافِ، مِنَ الرُّقْبَى عَلَى وَزْنِ الْعُمَرَى، وَصُورَتَهَا أَنْ يَقُولَ: «جَعَلْتُ لَكَ هَذِهِ الدَّارَ سُكْنَى، فَإِنْ مِتَّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ، وَإِنْ مِتَّ قَبْلِي عَادَتْ إِلَيَّ» مِنَ الْمُرَاقَبَةِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُرَاقِبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ نَهْيٌ عَنِ الرُّقْبَى وَالْعُمَرَى، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ مَنْ أَرْقَبَ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ فِي الْفِعْلَيْنِ؛ أَي: فَلَا تُضَيِّعُوا أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُخْرِجُوهَا مِنْ أَمْلَاكُمْ بِالرُّقْبَى وَالْعُمَرَى، فَالَّتِي بِمَعْنَى يَلِيقُ بِالْمُصْلَحَةِ، وَإِنْ فَعَلْتُمْ يَكُونُ صَحِيحًا.

وَقِيلَ: النَّهْيُ قَبْلَ التَّجْوِيزِ فَهُوَ مَنْسُوخٌ بِإِدْلَةِ الْجَوَازِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. كَذَا فِي «فَتْحِ الْوُدُودِ».

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أُعْمِرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ» فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ تُؤَيِّدُ الْمَعْنَى الْأُولَى.

(وَلَا تُعْمِرُوا) مِنَ الْإِعْمَارِ **(فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أُعْمِرَهُ)** بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ فِيهِمَا أَي: فَذَلِكَ الشَّيْءُ **(لَوْرَتَيْهِ)** قَالَ الطَّبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الضَّمِيرُ لِلْمُعْمَرِ لَهُ، وَالْقَاءُ فِي «فَمَنْ أَرْقَبَ» تَسَبُّبٌ لِلنَّهْيِ وَتَعْلِيلٌ لَهُ؛ يَعْنِي: لَا تُرْقِبُوا وَلَا تُعْمِرُوا ظَنًّا مِنْكُمْ، وَاعْتَزَارًا أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَيْسَ بِمَتْلُوكٍ لِلْمُعْمَرِ لَهُ، فَيَرْجِعُ إِلَيْكُمْ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنْ مَنْ

(١) أخرجه مالك (١٤٤٧) والبخاري (٢٦٢٦) ومسلم (٤٢٧٨) وأبو داود (٣٥٥٧).

(٢) أخرجه الشافعي (٢١٩/١) وأبو داود (٣٥٥٦) والنسائي (٣٧٣٧) وابن حبان (٥١٢٧) والبيهقي (١١٧٦٧).

أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ فَهُوَ لَوْرَثَةِ الْمُعْمَرِ لَهُ، فَعَلَى هَذَا يَتَحَقَّقُ إِصَابَةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ فِي أَنَّ الْعُمَرَى لِلْمُعْمَرِ لَهُ، وَأَنَّهُ يَمْلِكُهَا مِلْكًا تَامًا يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ، وَتَكُونُ لَوْرَثَتِهِ بَعْدَهُ. إِنَّتَهَى.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ: الْعُمَرَى قَوْلُهُ: أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ مَثَلًا، أَوْ جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ، أَوْ حَيَاتِكَ، أَوْ مَا عِشْتَ، أَوْ حَيِّتَ، أَوْ بَقِيتَ، أَوْ مَا يُفِيدُ هَذَا الْمَعْنَى.

وَأَمَّا عَقِبُ الرَّجُلِ فَيَكْسِرُ الْقَافَ: هُمْ أَوْلَادُ الْإِنْسَانِ مَا تَنَاسَلُوا. قَالَ أَصْحَابُنَا: الْعُمَرَى ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَقُولَ: أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ، فَإِذَا مِتَّ فِيهِ لَوْرَثَتِكَ أَوْ لِعَقَبِكَ، فَتَصِحَّ بِهَا خِلَافٌ، وَيَمْلِكُ بِهَذَا اللَّفْظِ رَقَبَةُ الدَّارِ وَهِيَ هَبَةٌ، فَإِذَا مَاتَ فَالدَّارُ لَوْرَثَتِهِ، فَإِنْ لَمْ لَهُ وَارِثٌ فَلَبِيتَ الْمَالُ، وَلَا تَعُودُ إِلَى الْوَاهِبِ بِحَالٍ خِلَافًا لِمَالِكٍ.

الحال الثاني: أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى قَوْلِهِ: جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِمَا سِوَاهُ، فَيُفِي صِحَّةَ هَذَا الْعَقْدِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ، أَصَحُّهُمَا وَهُوَ الْجَدِيدُ صِحَّتَهُ، حُكْمُ

الثالث: يَقُولُ: جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ، فَإِذَا مِتَّ عَادَتْ إِلَيَّ أَوْ إِلَى وَرَثَتِي إِنْ كُنْتُ مِتُّ، فَيُفِي صِحَّتَهُ خِلَافٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَالْأَصَحُّ عِنْدَهُمْ صِحَّتَهُ، وَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْحَالِ الْأَوَّلِ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُطْلَقَةِ الْعُمَرَى جَائِزَةً، وَعَدَلُوا بِهِ عَنْ قِيَاسِ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ، وَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَأَنَّ الْمَوْهُوبَ يَمْلِكُهَا مِلْكًا تَامًا يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: تَصِحُّ الْعُمَرَى الْمُطْلَقَةُ دُونَ الْمُؤَقَّتَةِ.

وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْعُمَرَى فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ تَمْلِكُ لِمَنَافِعِ الدَّارِ مَثَلًا وَلَا يَمْلِكُ فِيهَا رَقَبَةَ الدَّارِ بِحَالٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالصَّحَّةِ كَنَحْوِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ

المشكاة/ الجزء الثامن

وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ، وَمُوَافِقِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ.
إِنْتَهَى.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. [«عون المعبود» (٨/ ٥٤)].

[وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا، وَالرُّقْبَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

الفصل الثالث

- [عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، لَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمُرِي فِيهِ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أبو داود (٣٥٥٨) والترمذي (١٣٥١) وأحمد (١٤٢٩٣) والنسائي (٣٧٣٩) وابن ماجه

(٢٣٨٣) والبيهقي (١١٧٦٨) وأبو يعلى (٢٢١٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٢٥) وأحمد (١٤٣٨٠) وابن حبان (٥١٤١) والبيهقي (١١٧٥٢).

باب الفصل الأول

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَرِضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ طَيِّبُ الرِّيحِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(مَنْ عَرِضَ عَلَيْهِ) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ (فَإِنَّهُ طَيِّبُ الرِّيحِ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هُوَ يَفْتَحُ الِیَمَینِ؛ وَیَعْنِي بِهِ: الْحَمْلُ، وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى رَدِّ الطَّيِّبِ خِلَافَ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّهُ بِإِعْتِبَارِ ذَاتِهِ خَفِيفٌ لَا يُثْقَلُ حَامِلُهُ، وَبِإِعْتِبَارِ عَرَضِهِ طَيِّبٌ لَا يَتَأَذَّى بِهِ مَنْ يُعَرِّضُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْقَ حَامِلٌ عَلَى الرَّدِّ، فَإِنَّ كُلَّ مَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مُحَبَّبٌ إِلَى كُلِّ قَلْبٍ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ نَفْسٍ.

٣٠١٧ - [وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ) أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ بِلَفْظٍ: «مَا عَرِضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ طَيِّبٌ قَطُّ فَرَدَّهُ» وَسَنَدُهُ حَسَنٌ، وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ عَنْ عَزْرَةَ إِسْنَدٍ حَدِيثِ الْبَابِ نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَقَالَ: «إِذَا عَرِضَ عَلَى أَحَدِكُمُ الطَّيِّبُ فَلَا يَرُدُّهُ» وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَمْ يُصَرِّحْ بِرَفْعِهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانٍ مِنْ رِوَايَةِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «مَنْ عَرِضَ عَلَيْهِ طَيِّبٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ طَيِّبُ الرِّيحِ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ» وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَكِنْ وَقَعَ عِنْدَهُ: «رِيحَانٌ» بَدَلُ «طَيِّبٍ»، وَالرَّيْحَانُ: كُلُّ بَقْلَةٍ لَهَا رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِالرَّيْحَانِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ، يَعْنِي: مُشْتَقًّا مِنَ الرَّائِحَةِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٥٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٧٢).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠١٩) وَأَحْمَدُ (١٢٦٩١).

المشكاة/ الجزء الثامن

قُلْتُ: مَخْرَجُ الْحَدِيثِ وَاحِدٌ، وَالَّذِينَ رَوَوْهُ بِلَفْظِ «الطَّيِّبِ» أَكْثَرُ عَدَدًا وَأَحْفَظُ فَرَوَايَتَهُمْ أَوْلَى، وَكَأَنَّ مَنْ رَوَاهُ بِلَفْظِ «رِيحَانٍ» أَرَادَ التَّعْمِيمَ حَتَّى لَا يُخَصَّ بِالطَّيِّبِ الْمَصْنُوعِ، لَكِنَّ اللَّفْظَ غَيْرَ وَافٍ بِالْمَقْصُودِ.

وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِلَفْظٍ: «مَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ الطَّيِّبُ فَلْيُصِبْ مِنْهُ» نَعَمْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ مُرْسَلِ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي: «إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُكُمْ الرِّيْحَانُ فَلَا يَرُدُّهُ فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ» قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّمَا كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ لِمَحَبَّتِهِ فِيهِ، وَلِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُتَاجَى مَنْ لَا تُنَاجِي، وَأَمَّا نَهْيُهُ عَنْ رَدِّ الطَّيِّبِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَجُوزُ أَخْذَهُ لَا عَلَى مَا لَا يَجُوزُ أَخْذَهُ؛ لِأَنَّهُ مَرْدُودٌ بِأَصْلِ الشَّرْعِ. [فتح الباري] لابن حجر (٢٩/١٧).

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

قال ابن بطال: اختلف العلماء في هذا الباب؛ فقالت طائفة: ليس لأحد يهب هبة ويرجع فيها على ظاهر حديث ابن عباس وعمر، روي ذلك عن طاوس والحسن، وهو قول الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي ثور.

وفيه قول آخر، روي عن عمر بن الخطاب: أن من وهب لذي رحم فلا رجوع ومن وهب لغير ذي رحم، فله الرجوع إن لم يثب منها، وعن علي بن أبي طالب ؓ من وهب لذي رحم، فله الرجوع إن لم يثب منها خلاف قول عمر.

وقال الثوري والكوفيون: يرجع فيما وهبه لذي رحم غير محرم كانت الهبة قائمة لم تستهلك، ولم تزد في بدنها أو لم يثب منها مثل ابن عمه، وابن خاله، وأما إن وهب لذي رحم محرم وقبضوا الهبة، فليس له الرجوع في شيء منها وهم ابنته، أو

أخرجه البخاري (٢٤٤٩) ومسلم (١٦٢٢) وأحمد (٢٦٤٦) وأبو داود (٣٥٣٨) والنسائي (٣٦٩١) وابن ماجه (٢٣٨٥) وأبو عوانة (٥٦٤٦) والطبراني (١٠٦٩٦) والقضاعي (٢٨٨) والبيهقي (١١٧٩٩).

إخوته لأمه، أو جده أبو أمه، أو خاله، أو عمه، أو ابن أخيه، أو ابن أخته، أو بنوهما.
وتفسير الرحم المحرم هو من لو كان الموهوب له امرأة لم يحل للواهب نكاحها،
الزوجين عندهم ذي الرحم المحرم، ولا رجوع لواحد منهما في
هيبته.

وقال مالك: يجوز الرجوع فيما وهبه للثواب، وسواء وهبه لذي رحم محرم أو غير
محرم، ولا يجوز له الرجوع فيما وهبه الله ولا لصلته رحم. [١٣/١٣٣].

وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي
نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَقَالَ: أَكَلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتُ مِثْلَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَارْجِعْهُ». وَفِي
رِوَايَةٍ: «قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَلَا إِذَا». وَفِي
رِوَايَةٍ: «أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً، فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً، فَأَمَرْتَنِي
أَنْ أَشْهَدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَاتَّقُوا اللَّهَ،
وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ، قَالَ: فَارْجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَشْهَدُ عَلَى
جَوْرِ» [جور]

(لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ) وَجَوْرَ ابْنِ حَبَّانَ أَنْ يَكُونَ بِشِيرَ ظَنٍّ نَسَخَ الْحُكْمَ.
وَقَالَ غَيْرُهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمَلَ الْأَمْرِ الْأَوَّلَ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، أَوْ ظَنٌّ أَنَّهُ لَا
يَلْزَمُ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ فِي الْحَدِيقَةِ الْإِمْتِنَاعِ فِي الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ ثَمْنَ الْحَدِيقَةِ فِي الْأَغْلَبِ أَكْثَرُ مِنْ
ثَمَنِ الْعَبْدِ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي وَجْهٌ آخَرُ مِنَ الْجَمْعِ يَسْلَمُ مِنْ هَذَا الْحُدُشِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى
جَوَابٍ، وَهُوَ أَنَّ عَمْرَةَ لَمَّا إِمْتَنَعَتْ مِنْ تَرْبِيَّتِهِ إِلَّا أَنْ يَهَبَ لَهُ شَيْئًا يَخْصُهُ بِهِ وَهَبَهُ

(١) أخرجه مالك (١٤٤٢) والبخاري (٢٥٨٦) ومسلم (٤٢٦٢) والنسائي (٣٦٨٨).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٩) ومسلم (٤٢٧٢) وأحمد (١٨٨٦٣) والنسائي (٣٦٩٥)
وابن ماجه (٢٤٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٧) ومسلم (١٦٢٣).

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٠٧) ومسلم (١٦٢٣) وأحمد (١٨٣٨٩) والنسائي (٣٦٨١).

المشكاة/ الجزء الثامن

الْحَدِيثُ الْمَذْكُورَةُ تَطْيِيبًا لِحَاطِرِهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَارْتَجَعَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهَا مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ، فَعَاوَدَتْهُ عَمْرَةَ فِي ذَلِكَ فَمَطَّلَهَا سِتَّةَ أَوْ سِتِّينَ، ثُمَّ طَابَتْ نَفْسُهُ أَنْ يَهَبَ لَهُ بَدَلُ الْحَدِيثِ غُلَامًا وَرَضِيَتْ عَمْرَةَ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهَا خَشِيَتْ أَنْ يَرْتَجِعَهُ أَيْضًا فَقَالَتْ لَهُ: «أَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» تُرِيدُ بِذَلِكَ تَثْبِيتَ الْعَطِيَّةِ، وَأَنْ تَأْمَنَ مِنْ رُجُوعِهِ فِيهَا، وَيَكُونَ مَحِيئُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِلْإِشْهَادِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَهِيَ الْأَخِيرَةُ، وَغَايَةُ مَا فِيهِ أَنْ بَعْضُ الرِّوَاةِ حَفِظَ مَا لَمْ يَحْفَظْ بَعْضُ، أَوْ كَانَ التُّعْمَانُ يَقُصُّ بَعْضَ الْقِصَّةِ تَارَةً وَيَقُصُّ بَعْضَهَا أُخْرَى، فَسَمِعَ كُلُّ مَا رَوَاهُ فَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَمْرَةُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ: بِنْتُ رَوَاحَةَ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ الْخُزْجِيَّةِ، أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ الصَّحَابِيِّ الْمَشْهُورِ، وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي عَوَّانَةَ مِنْ طَرِيقِ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهَا بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَبِذَلِكَ ذَكَرَهَا ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ وَقَالُوا: كَانَتْ مِنْ بَايَعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ النِّسَاءِ، وَفِيهَا يَقُولُ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ يَفْتَحُ الْمُعْجَمَةَ: وَعَمْرَةَ مِنْ سَرَوَاتِ النِّسَاءِ تَنْفَعُ بِالْمِسْكِ أَرْدَانَهَا.

الفصل الثاني

٣٠٢٠ - [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَرْجِعُ أَحَدُكُمْ فِي هَبْتِهِ إِلَّا الْوَالِدَ مِنْ وَلَدِهِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً، ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ، وَمَثَلُ الَّذِي يُعْطِي الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا، كَمَثَلِ الْكَلْبِ أَكَلَ حَتَّى إِذَا شَبِعَ قَاءً، ثُمَّ عَادَ فِي قَبِيئِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَكْرَةً، فَعَوَّضَهُ مِنْهَا

(١) أخرجه أحمد (٦٧٠٥) والنسائي (٣٦٨٩) وابن ماجه (٢٣٧٨) والبيهقي (١١٧٩٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٤١) والترمذي (٢٢٧٨) وأحمد (٢١٥٣) والنسائي (٣٧٠٥) وابن ماجه

(٢٤٧٤) وابن حبان (٥١٢١) والبيهقي في «سننه» (١٢٣٧٤).

سِتَّ بَكَرَاتٍ فَتَسَحَّطَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَحَمِدَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ فُلَانًا أَهْدَى إِلَيَّ نَاقَةً، فَعَوَّضْتُهُ مِنْهَا سِتَّ بَكَرَاتٍ فَظَلَّ سَاخِطًا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَلَّا أَقْبَلَ هَدِيَّةً مِنْ قُرَيْشٍ أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ أَوْ دَوْسِيٍّ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .

٣٠٢٣ - [وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً فَوَجَدَ فَلَيجز به، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُتِن، فَإِنْ مَن أَثْنَى فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَحَلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَهُ كَانَ كَلَابِيسَ ثَوْبِي زُورٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الشَّنَاءِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].
[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ الْمُهَاجِرُونَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا رَأَيْنَا قَوْمًا أَبْدَلَ مِنْ كَثِيرٍ، وَلَا أَحْسَنَ مُوَاسَاةً مِنْ قَلِيلٍ، مِنْ قَوْمٍ نَزَلْنَا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، لَقَدْ كَفَوْنَا الْمُؤَنَةَ وَأَشْرَكُونَا فِي الْمَهْنَاءِ، حَتَّى لَقَدْ خِفْنَا أَنْ يَذْهَبُوا بِالْأَجْرِ كُلِّهِ، فَقَالَ: مَا دَعَوْتُمْ لَهُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ الضَّغَائِنَ .

- (١) أخرجه أحمد (٧٩٠٥) والترمذي (٣٩٤٥) والنسائي (٣٧٥٩) والبيهقي (١١٨٠١).
- (٢) أخرجه البخاري في «الأدب» (٢١٥) وأبو داود (٤٨١٣) والترمذي (٢٠٣٤) وقال: حسن غريب، وأبو يعلى (٢١٣٧) وابن حبان (٣٤١٥) والبيهقي (١١٨١١) وعبد بن حميد (١١٤٧).
- (٣) أخرجه الترمذي (٢٠٣٥) والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٠٨) وابن حبان (٣٤١٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩١٣٨) والبخاري (٢٦٠١).
- (٤) أخرجه أحمد (١١٢٩٨) والترمذي (١٩٥٥) وأبو يعلى (١١٢٢) والطبراني (٢٥٠١).
- (٥) أخرجه الترمذي (٢٦٧٥) والبيهقي في «سننه» (١٢٣٩٢).
- (٦) أخرجه القضايعي في «الشهاب» (٦١٩).

رَوَاهُ [...] -

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَدْيَةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا وَلَوْ شَقَّ فِرْسَنُ شَاةٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ: الْوَسَائِدُ وَالذُّهْنُ وَاللَّبَنُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، قِيلَ: أَرَادَ بِالذُّهْنِ: الطَّيِّبُ].

- [وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِيّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُكُمْ الرِّيحَانِ فَلَا يَزِدَّهُ، فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُرْسَلًا].

الفصل الثالث

٣٠٣١ - [عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَتِ امْرَأَةُ بَشِيرٍ: انْخَلِ ابْنِي غُلَامَكَ، وَأَشْهَدْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَةَ فُلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَنْخَلَ ابْنَهَا غُلَامِي، وَقَالَتْ: أَشْهَدْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَلَهُ إِخْوَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَكُلَّهُمْ أُعْطِيتَ مِثْلَ مَا أُعْطِيتَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَيْسَ يَصْلُحَ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِبَاكُورَةِ الْفَاكِهِةِ وَضَعَهَا عَلَى عَيْنَيْهِ وَعَلَى شَفَتَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ كَمَا أَرَبْتَنَا أَوَّلَهُ فَأَرِنَا آخِرَهُ، ثُمَّ يُعْطِيهَا مَنْ يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الصِّبْيَانِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»].

(١) قال القاري: هنا بياض في الأصل وألحق به الترمذي. قال ميرك: كذا قاله الجزري، وفي حاشيته وصحح الجزري إسناده [مراقبة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤٨٠/٩)].

(٢) أخرجه أحمد (٩٢٣٩) والترمذي (٢١٣٠) وقال: غريب من هذا الوجه، والطيايبي (٢٣٣٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٧٩٠) والطبراني (١٣٢٧٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠٧٩).

(٤) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٥٠١) والترمذي (٢٧٩١).

(٥) أخرجه مسلم (٤٢٧٤) وأبو داود (٣٥٤٧) وأحمد (١٤٨٦٦) والبيهقي في «سننه» (١٢٣٥٤).

(٦) أخرجه البيهقي في «الدعوات» (٤٣٩).

(بَابُ اللَّقْطَةِ) بضم وفتح القاف ويسكن. في «المغرب»: اللقطة: الشيء تجده ملقى فتأخذه.

قال الأزهري: ولم أسمع اللقطة بالسكون لغير الليث.
وقال بعض الشراح من علمائنا: هي بفتح القاف: المال الملقوط من لقط الشيء والتقطه أخذه من الأرض وعليه الأكثرون.
وقال الخليل: اللقطة بفتح القاف: اسم للملتقط قياساً على نظائرها من أسماء الفاعلين كهزمة ولمزة، وأما اسم الملقوط فبسكون القاف.

٣٠٣٣ [عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا، قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ، قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: فَقَالَ: عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِقَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَذِّهَا إِلَيْهِ].

(قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ) أي: مَا حُكْمُهَا؟ فَحَذَفْ ذَلِكَ لِلْعِلْمِ بِهِ.
قَالَ الْعُلَمَاءُ: الضَّالَّةُ لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى الْحَيَوَانِ، وَمَا سِوَاهُ يُقَالُ لَهُ: لُقْطَةٌ، وَيُقَالُ لِلضَّوَالِ أَيْضًا: الْهُوَامِي، وَالْهُوَافِي بِالْمِيمِ وَالْفَاءِ، وَالْهُوَامِلِ **(لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ)**.
فِيهِ: إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ أَخْذِهَا كَأَنَّهُ قَالَ: هِيَ ضَعِيفَةٌ لِعَدَمِ الْإِسْتِفْلَالِ، مُعْرِضَةٌ

أخرجه مالك (١٤٤٤) والبخاري (٢٢٤٣) ومسلم (١٧٢٢) وأبو داود (١٧٠٤) والترمذي (١٣٧٢)
وقال: وأحمد والنسائي في «الكبرى» (٥٨١٢) وابن ماجه (٢٥٠٤) وابن حبان (٤٨٨٩).

لِلْهَلَاكِ، مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ تَأْخُذَهَا أَنْتَ أَوْ أَخُوكَ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ صَاحِبِهَا أَوْ مِنْ مُلْتَقِطٍ آخَرَ، وَالْمُرَادُ بِالذُّبِّ: جِنْسُ مَا يَأْكُلُ الشَّاةَ مِنَ السَّبَاعِ.

وَفِيهِ: حَتَّى لَوْ عَلَى أَخْذِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَمْ يَأْخُذْهَا بَقِيَتْ لِلذُّبِّ كَانَ ذَلِكَ أَدْعَى لَهُ إِلَى أَخْذِهَا، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ رَيْبَعَةَ كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ أَبْوَابٍ، فَقَالَ: خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ... إلخ» وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْأَمْرِ بِالْأَخْذِ، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى رَدِّ أَحَدِي الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ فِي قَوْلِهِ: «يُتْرَكُ الْتِقَاطُ الشَّاةِ».

وَتَمَسَّكَ بِهِ مَالِكٌ فِي أَنَّهُ يَمْلِكُهَا بِالْأَخْذِ وَلَا يَلْزَمُهُ غَرَامَةٌ وَلَوْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَاحْتَجَّ لَهُ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الذُّبِّ وَالْمُلْتَقِطِ، وَالذُّبُّ لَا غَرَامَةَ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ الْمُلْتَقِطُ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ لِلتَّمْلِكِ؛ لِأَنَّ الذُّبَّ لَا يَمْلِكُ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُهَا الْمُلْتَقِطُ عَلَى شَرْطِ ضَمَانِهَا، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَاءَ صَاحِبُهَا قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَهَا الْمُلْتَقِطُ لَأَخْذَهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِ صَاحِبِهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ فِي الشَّاةِ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِي اللَّقْطَةِ: «شَأْنُكَ بِهَا أَوْ خُذْهَا» بَلْ هُوَ أَشْبَهُ بِالتَّمْلِكِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْرِكْ مَعَهُ ذُبًّا وَلَا غَيْرَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَالُوا فِي التَّفَقُّةِ: يَغْرُمُهَا تَصَرَّفَ فِيهَا ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَجِبُ تَعْرِيفُهَا، فَإِذَا انْقَضَتْ مَدَّةُ التَّعْرِيفِ أَكَلَهَا إِنْ شَاءَ وَغَرِمَ لِصَاحِبِهَا، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ: لَا يَجِبُ تَعْرِيفُهَا وَجِدَتْ فِي الْفَلَاةِ، وَأَمَّا فِي الْقَرْيَةِ فَيَجِبُ فِي الْأَصَحِّ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: اِحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِهِ ﷺ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ» وَأَجَابُوا عَنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْغَرَامَةَ وَلَا نَفَاهَا، فَتَبَتَ حُكْمُهَا بِدَلِيلٍ آخَرَ. اِنْتَهَى.

وَهُوَ يُؤْهِمُ أَنَّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى مِنْ رِوَايَاتِ مُسْلِمٍ فِيهَا الشَّاةُ إِذَا أَكَلَهَا الْمُلْتَقِطُ، وَلَمْ أَرِ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ رِوَايَاتِ مُسْلِمٍ وَلَا غَيْرِهِ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، نَعَمْ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَالطَّحَاوِيِّ وَالدَّارَقُطْنِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ

شُعَيْبٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فِي ضَالَّةِ الشَّاةِ: «فَاجْمَعَهَا حَتَّى يَأْتِيَهَا بِأُغْيَاهَا».

(قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا) زَادَ فِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ رِبْعَةَ السَّابِقَةِ فِي الْعِلْمِ:

«فَذَرَهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

(عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ اعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا) فِي رِوَايَةِ الْعَقْدِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ

بِلَالِ الْمَاضِيَةِ فِي الْعِلْمِ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا أَوْ قَالَ: عِقَاصَهَا» وَلُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ بَشِيرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: «فَاعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَدَهَا» زَادَ فِيهِ الْعَدَدُ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ: «اعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً» وَوَافَقَهُ الْأَكْثَرُ.

نَعَمْ وَافَقَ الثَّوْرِيُّ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبِثِ بِلَفْظٍ: «عَرَفَهَا حَوْلًا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِقَاصَهَا، ثُمَّ اقْبِضْهَا فِي مَالِكَ...» وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ التَّعْرِيفَ يَقَعُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْعَلَامَاتِ، وَرِوَايَةُ الْبَابِ تَقْتَضِي أَنَّ التَّعْرِيفَ يَسْبِقُ الْمَعْرِفَةَ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِالْمَعْرِفَةِ فِي حَالَتَيْنِ، فَيَعْرِفُ الْعَلَامَاتِ أَوَّلَ مَا يَلْتَقِطُ حَتَّى يَعْلَمَ صِدْقَ وَاصِفِهَا إِذَا وَصَفَهَا كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ بَعْدَ تَعْرِيفِهَا سَنَةً إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا، فَيَعْرِفُهَا مَرَّةً أُخْرَى نَعْرُفًا وَافِيًا مُحَقِّقًا؛ لِيَعْلَمَ قَدَرَهَا وَصِفَتَهَا، فَيَرُدَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا.

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «ثُمَّ» فِي الرِّوَايَتَيْنِ بِمَعْنَى الْوَارِ، فَلَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا وَلَا تَقْتَضِي تَخَالُفًا يَحْتَاجُ إِلَى الْجُمْعِ، وَيَقْوِيهِ كَوْنُ الْمَخْرَجِ وَاحِدًا وَالْقِصَّةَ وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا يُحَسِّنُ مَا تَقَدَّمَ أَنْ لَوْ كَانَ الْمَخْرَجُ مُخْتَلِفًا، فَيَحْمَلُ عَلَى تَعَدُّدِ الْقِصَّةِ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ إِلَّا أَنْ يَقَعَ التَّعْرِيفُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أُيْهِمَا أَسْبَقَ.

وَاخْتُلِفَ فِي هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ لِلْعُلَمَاءِ أَظْهَرُهُمَا الْجُوبَ لِظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ عِنْدَ الْإِلْتِقَاطِ، وَيُسْتَحَبُّ بَعْدَهُ.

وَالْعِقَاصُ الْمُهْمَلَةُ وَتَخْفِيفُ الْفَاءِ وَبَعْدَ الْأَلِفِ مُهْمَلَةٌ: الْوِكَاءُ الَّذِي

المشكاة/ الجزء الثامن

فِيهِ التَّفَقُّةُ جِلْدًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، وَقِيلَ لَهُ: الْعِفَاصُ أَخَذًا مِنَ الْعَفْصِ وَهُوَ الثَّغْيُ؛ لِأَنَّ الْوِعَاءَ يُثْنَى عَلَى مَا فِيهِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي «رَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَلَمَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي: «وَحَرَقْتُهَا» بَدَل «عِفَاصُهَا».

وَالْعِفَاصُ أَيْضًا: الْجِلْدُ الَّذِي يَكُونُ عَلَى رَأْسِ الْقَارُورَةِ، وَأَمَّا الَّذِي يَدْخُلُ فَمِ الْقَارُورَةِ مِنْ جِلْدٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَهُوَ الصَّمَامُ بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ.

قُلْتُ: فَحَيْثُ ذَكَرَ الْعِفَاصَ مَعَ الْوِعَاءِ، فَالْمُرَادُ الثَّانِي، وَحَيْثُ لَمْ يَذْكُرِ الْعِفَاصَ مَعَ الْوِعَاءِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْأَوَّلُ، وَالْعَرَضُ مَعْرِفَةُ الْأَلَاتِ الَّتِي تَحْفَظُ التَّفَقُّةَ، وَيَلْتَحِقُ بِمَا ذَكَرَ حِفْظُ الْجَنَسِ وَالصِّفَةِ وَالْقَدْرِ، وَالْكَيْلِ فِيمَا يُكَالُ، وَالْوِزْنِ فِيمَا يُوزَنُ، وَالذَّرْعِ فِيمَا يُدْرَعُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: يُسْتَحَبُّ تَقْيِيدُهَا بِالْكِتَابَةِ خَوْفَ النَّسْيَانِ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَرَّفَ بَعْضُ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الدَّفْعِ لِمَنْ عَرَّفَ الصِّفَةَ.

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ جَمِيعِهَا، وَكَذَا قَالَ أَصْبَغُ، لَكِنْ قَالَ: لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْعَدَدِ، وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَقْوَى لِثُبُوتِ ذِكْرِ الْعَدَدِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَزِيَادَةُ الْحَافِظِ حُجَّةٌ.

(عَرَفَهَا) بِالتَّشْدِيدِ وَكَسْرِ الرَّاءِ؛ أَي: أَذْكَرَهَا لِلنَّاسِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَحَلُّ ذَلِكَ الْمَحَافِلُ كَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، يَقُولُ: مَنْ ضَاعَتْ لَهُ نَفَقَةٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ، وَلَا يَذْكُرُ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ.

(سَنَةً) أَي: مُتَوَالِيَةً فَلَوْ عَرَفَهَا سَنَةً مُتَفَرِّقَةً لَمْ كَانَ يُعَرِّفَهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ شَهْرًا، فَيَصْدُقُ أَنَّهُ عَرَفَهَا سَنَةً فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: يُعَرِّفَهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَرَّةً، ثُمَّ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُعَرِّفَهَا بِنَفْسِهِ بَلْ يَجُوزُ بِوَكِيلِهِ، وَيُعَرِّفُهَا فِي مَكَانٍ سُقُوطِهَا وَفِي غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: **(ثُمَّ اسْتَنْفَقَ بِهَا)** اسْتَدْلَلَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُتَلَقِّظَ يَتَصَرَّفُ فِيهَا سَوَاءً كَانَ غَنِيًّا

أَوْ فَقِيرًا، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا تَصَدَّقَ بِهَا وَإِنْ جَاءَ صَاحِبَهَا تَخَيَّرَ بَيْنَ إِمْضَاءِ الصَّدَقَةِ أَوْ تَغْرِيمِهِ.

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: إِلَّا إِنْ كَانَ يَأْذُنُ الْإِمَامَ، فَيَجُوزُ لِلْغَنِيِّ كَمَا فِي قِصَّةِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، وَبِهَذَا قَالَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

(فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ) جَوَابُ الشَّرْطِ مُحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ سُفْيَانَ كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ أَبْوَابِ اللَّقْطَةِ: «فَإِنْ جَاءَ أَحَدُ مُخْبِرِكَ بِعِفَاصِهَا وَوَكَايَتِهَا».

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يُعْرِفْهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٣٠٣٥ [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِي، فَقَالَ: مَا أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ شَيْئًا مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ، وَذَكَرَ فِي ضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ كَمَا ذَكَرَ غَيْرُهُ، قَالَ: وَسُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: مَا كَانَ مِنْهَا فِي الطَّرِيقِ الْمِيتَاءِ وَالْقَرْيَةِ الْجَامِعَةِ، فَعَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدَّعَاهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِيهِ لَكَ، وَمَا كَانَ فِي الْحَرَابِ الْعَادِي فَبِهِ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ مِنْ

(١) أخرجه مسلم (٤٦٠٧) وأحمد (١٧٥١٨).

(٢) أخرجه مسلم (٤٦٠٦) وأحمد (١٦٤٩٥) وأبو داود (١٧٢١).

(٣) أخرجه أبو داود والترمذي (١٢٨٩) وقال: حسن، والنسائي (٤٩٥٨).

قَوْلِهِ: وَسُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ.... إِلَى آخِرِهِ].

(وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسِ) فَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِوُجُوبِ الْخُمْسِ فِيهِ، وَهُوَ زَكَاةُ عِنْدَنَا، وَالرَّكَازُ هُوَ دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: هُوَ الْمَعْدِنُ، وَهُمَا عِنْدَهُمْ لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَعَظَفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْأَصْلُ الرَّكَازُ فِي اللُّغَةِ: الثُّبُوتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال الحافظ: إِنَّ الْجُمْهُورَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ الْمَالُ الْمَدْفُونُ، لَكِنْ حَصَرَهُ الشَّافِعِيُّ فِيمَا يُوْجَدُ فِي الْمَوَاتِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَهُ فِي طَرِيقِ مَسْلُوكٍ أَوْ مَسْجِدٍ فَهُوَ لَقْطَةٌ، وَإِذَا وَجَدَهُ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ الَّذِي وَجَدَهُ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ، فَإِنْ ادَّعَاهُ الْمَالِكُ فَهُوَ لَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ لِمَنْ تَلَقَّاهُ عَنْهُ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ الْحَالُ إِلَى مَنْ أَحْيَا تِلْكَ الْأَرْضَ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّ فِي الرَّكَازِ الْخُمْسَ إِمَّا مُطْلَقًا أَوْ فِي أَكْثَرِ الصُّوَرِ، فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْحَدِيثِ، وَخَصَّهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَخْتَصُّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي مَصْرِفِهِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْجُمْهُورُ: مَصْرِفُهُ مَصْرَفُ خُمْسِ الْفَنِيِّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُزَنِيِّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ: مَصْرِفُهُ مَصْرَفُ الزَّكَاةِ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَتَانِ، وَيَنْبَغِي عَلَى ذَلِكَ مَا إِذَا وَجَدَهُ دَنِيًّا، فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ يُخْرِجُ مِنْهُ الْخُمْسُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْحَوْلُ بَلْ يَجِبُ إِخْرَاجُ الْخُمْسِ فِي الْحَالِ، وَأَعْرَبَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ» فَحَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ الْإِشْتِرَاطَ، وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِ وَلَا مِنْ كُتُبِ أَصْحَابِهِ.

٣٠٣٧ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ وَجَدَ دِينَارًا، فَأَتَى بِهِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَسَأَلَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا رِزْقُ اللَّهِ ﷻ، فَأَكَلَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلَ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَلَمَّا

كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَتْ امْرَأَةً تَنْشُدُ الدِّينَارَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ أَذَّ الدِّينَارَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

[وَعَنِ الْجَارُودِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَّاهُ الْمُسْلِمُ حَرْقُ رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ].

٣٠٣٩ [وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَا عَدْلٍ - أَوْ ذَوِي عَدْلٍ - وَلَا يَكُنْمْ وَلَا يُعَيِّبْ، فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيُرَدِّهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ ﷻ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ].

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسَّوْطِ وَالْحَبْلِ وَأَشْبَاهِهِ، يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَذَكَرَ حَدِيثُ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ: «أَلَا لَا يَحُلُّ...» فِي بَابِ الْاِعْتِصَامِ].

(رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسَّوْطِ وَالْحَبْلِ وَأَشْبَاهِهِ، يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ)
صفة أحوال **(يَنْتَفِعُ بِهِ)** أي: فيها ينتفع الملتقط به إذا كان فقيرًا من غير تعريف سنة أو مطلقًا.

قال البغوي في «شرح السنة»: فيه دليل على أن القليل لا يعرف، ثم منهم من قال: ما دون عشرة دراهم قليل، وقال بعضهم: الدينار فما دونه قليل لحديث علي عليه السلام.

وقال قوم: القليل التافه من غير تعريف كالنعل والسوط والجراب ونحوها.
وفي «فتاوى قاضى خان»: رفع اللقطة لصاحبها أفضل من تركها عند عامة

- (١) أخرجه أبو داود (١٧١٦) والبيهقي في «سننه» (١٢٤٥٢).
- (٢) أخرجه أحمد (٢٠٧٧٣) والترمذي (١٨٨١) والنسائي في «الكبرى» (٥٧٩٣) والدارمي (٢٦٠١) والطيالسي (١٢٩٤) وأبو يعلى (٩١٩) وابن حبان (٤٨٨٧) والطبراني (٢١٢١) والبيهقي (١١٨٥١) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٦٤٠).
- (٣) أخرجه أحمد (١٧٥١٦) وأبو داود (١٧٠٩) وابن (٢٥٥٥) (١١٨٦٩) والطيالسي

(٤) أخرجه أبو داود (١٧١٩).

المشكاة/ الجزء الثامن

العلماء، وقال بعضهم: يحل رفعها وتركها أفضل، وقال المتعسفة: يحل رفعها، والصحيح قول علمائنا خصوصًا في زماننا، والحمار والفرس والإبل الترك أفضل، وهذا في الصحراء، وإن كان في القرية فترك الدابة أفضل، وإذا رفع اللقطة يعرفها ويقول: التقطت لقطة أو وجدت ضالة أو عندي شيء، فمن سمعتموه يطلب فدلوه عليها.

واختلفت الروايات في هذا التعريف: قال رحمه في الكتاب: يعرفها حولاً ولم يفصل فيما إذا كانت اللقطة قليلة أو كثيرة.

وعن أبي حنيفة - رحمه الله - روايتان: في رواية وإن كانت مائتي درهم فما فوقها يعرفها حولاً، وإن كانت أقل من مائتي درهم عشرة، فما فوقها يعرفها شهر، وإن كانت أقل من عشرة يعرفها ثلاثة أيام.

وقال بعضهم: إلى خمسة يحفظها يوماً واحداً، وفي الخمسة العشرة يحفظها وفي عشرة إلى خمسين يحفظها جمعة، وفي الخمسين إلى المائة يعرفها شهراً، وفي المائة إلى المائتين يحفظها ستة أشهر، وفي المائتين إلى الألف أو أكثر يحفظها حولاً.

وقال بعضهم: في الدرهم الواحد يحفظ ثلاثة أيام، وفي الدانق فصاعداً يحفظه يوماً ويعرفه، وإن كان دون ذلك ينظر قيمة ويسرة ثم يتصدق.

وقال الإمام الأجل أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي: ليس في هذا تقدير لازم، بل يفوز إلى رأي الملتقط يعرف إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبه لا يطالبه بعد ذلك، فبعد ذلك إن جاء صاحبها دفعها إليه، وإن لم يجئ فهو بالخيار شاء أمسكها حتى يجيء صاحبها، وإن شاء تصدق بها، وإن تصدق ثم جاء صاحبها كان صاحبها بالخيار إن شاء أجاز الصدقة ويكون الثواب له، وإن لم يجز الصدقة، فإن كانت اللقطة في يد الفقير يأخذها من الفقير، وإن لم تكن قائمة كان له الخيار إن شاء ضمن الفقير، وإن شاء ضمن الملتقط، وأيهما ضمن لا يرجع على صاحبه بشيء.

وينبغي للملتقط يشهد عند رفع اللقطة أنه يرفعها لصاحبها، فإن أشهد

كانت اللقطة أمانة في يده وإن لم يشهد كان عاصيًا في قول أبي حنيفة ومحمد، وعلى قول أبي يوسف رحمهم الله: هي أمانة على كل حال إذا لم يكن من قصده الحفظ لنفسه، ولا يضمن الملتقط إلا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب، وهذا إذا أمكنه أن يشهد وإن لم يجد أحدًا يشهده عند الرفع، أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذ منه الظالم، فترك الإشهاد لا يضمن ضامنًا. [«المرقاة» (٤٩٣/٩)].

كتاب الفرائض والوصايا

(الفرائض) جَمْعُ: فَرِيضَةٍ، وَهِيَ الْأَنْصِبَاءُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: النَّصْفُ وَنِصْفُهُ، وَهُوَ الرُّبْعُ، وَنِصْفُ نِصْفِهِ وَهُوَ الثُّمْنُ، وَالثُّلُثَانِ وَنِصْفُهُمَا وَهُوَ الثُّلُثُ، وَنِصْفُ نِصْفَيْهِمَا وَهُوَ السُّدُسُ. وقال المصنف: أي: مَسَائِلُ قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ، جَمْعُ: فَرِيضَةٍ بِمَعْنَى مَفْرُوضَةٍ، مِنَ الْفَرَضِ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ، فَهِيَ هُنَا شَرْعًا نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ لِلْوَارِثِ غَلَبَتْ عَلَى غَيْرِهَا؛ لِفَضْلِهَا بِتَقْدِيرِ الشَّارِعِ لَهَا وَلِكَثْرَتِهَا. [تحفة] (١٥/٢٧).

الفصل الأول

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِيَاعًا فَلْيَأْتُونِي فَأَنَا مَوْلَاهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِنِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا) فِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قِسْمَةَ الْفَرَائِضِ تَكُونُ بِالْبِدَاعَةِ بِأَهْلِ الْفَرَضِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ مَا بَقِيَ لِلْعَصَبَةِ.

(فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ) أَوْ «عَصَبَةِ ذَكَرٍ» قَدْ يُوْرَدُ هَاهُنَا إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ الْأَخَوَاتِ

(١) أخرجه البخاري (٦٧٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٦٩) ومسلم (١٦١٩) والبيهقي (١٢١٤٩) وأبو عوانة (٥٦٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٩٨) ومسلم (٤٢٤٦) وأبو داود (٢٨٩٩) وأحمد (١٧٤٤٣) وابن ماجه (٢٧٣٨) وابن حبان (٦٠٣٥) والبيهقي (١١٩٨٩) والطيالسي (١١٥٠) والديلمي (١٢٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦٣٥١) ومسلم (١٦١٥) والترمذي (٢٠٩٨) وقال: حسن، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٣١) وابن حبان (٦٠٢٨) وأبو عوانة (٥٥٩٨) والطبراني (١٠٩٠٤) والدارقطني (٧١/٤) والبيهقي (١٢١١٦).

عَصَبَاتُ الْبَنَاتِ، وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي اشْتِرَاطَ الذُّكُورَةِ فِي الْعَصَبَةِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْبَاقِي، وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ وَأَقْصَى دَرَجَاتِهِ: أَنْ يَكُونَ لَهُ عُمُومٌ، فَيَخْصُ بِالْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ؛ وَأَعْنِي أَنَّ الْأَخَوَاتِ عَصَبَاتُ الْبَنَاتِ. [إحكام الأحكام (٢/٢٦٤)].

وقال النووي: فِي رِوَايَةٍ: «إِفْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ» قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُرَادُ بِأَوْلَى رَجُلٌ: أَقْرَبَ رَجُلٌ، مَا أُخِذَ مِنَ الْوَلِيِّ بِإِسْكَانِ اللَّامِ عَلَى وَزْنِ الرَّيِّ، وَهُوَ الْقُرْبُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِأَوْلَى هُنَا أَحَقُّ، بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ: «الرَّجُلُ أَوْلَى بِمَالِهِ» لِأَنَّهُ لَوْ حُمِلَ هُنَا عَلَى «أَحَقِّ» لَحُلِيَ عَنِ الْقَائِدَةِ؛ لِأَنَّا لَا نَذَرِي مَنْ هُوَ الْأَحَقُّ. [شرح مسلم (٥/٤٩٧)].

وقال ابن بطال (٣٨٠/١٥): أَمَا قَوْلُ زَيْدٍ: «إِذَا تَرَكَ بِنْتًا فَلَهَا النِّصْفُ» فِإِجْمَاعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا مَنْ يَقُولُ بِالرَّدِّ، وَقَوْلُهُ: «وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ» فِإِجْمَاعٌ أَيْضًا إِلَّا مَنْ يَقُولُ بِالرَّدِّ. وَقَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ» يَرِيدُ إِنْ كَانَ مَعَ الْبَنَاتِ ابْنُ الْمَتَوَفَى ذَكَرٌ أَخٌ لَهُنَّ، وَكَانَ مَعَهُنَّ غَيْرُهُنَّ مِمَّنْ لَهُ فَرَضٌ مَسْمُومٌ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: «شَرَكَهُنَّ» وَلَمْ يَقُلْ: «شَرَكَهُنَّ» لِأَنَّهُ أَرَادَ الْإِبْنَ وَالْبَنَاتِ.

مثال ذلك: رجل توفي عن بنات وابن وزوج وأب أو جد إن لم يكن أبًا أو جده، فإن هؤلاء يعطون فرائضهم؛ لأنه لا يحجب واحد منهم بالبنين، ويكون ما بقي بين البنات والابن للذكر مثل حظ الأنثيين، فهذا تأويل قوله ﷺ: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا» أَي: أَعْطُوا كُلَّ ذِي فَرَضٍ فَرَضَهُ وَمَا بَقِيَ فَلِمَنْ لَا فَرَضَ لَهُ؛ لِأَنَّهُمْ عَصَبَةُ وَالْبَنَاتُ مَعَ أَخِيهِنَّ لَا فَرَضَ لَهُنَّ مَعَهُ، وَهُنَّ مَعَهُ عَصَبَةُ مِنْ أَجْلِهِ.

وأما قوله: (فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ): يَرِيدُ إِذَا كَانَ فِي الذُّكُورِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْ صَاحِبِهِ بِقَرَبٍ أَوْ بِيْطْنٍ، وَأَمَّا إِنْ اسْتَوُوا فِي الْعَدَدِ وَأَدْلُوا بِالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ مَعًا كَالْإِخْوَةِ وَشَبَهُهُمْ، فَلَمْ يَقْصِدُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَنِينَ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ اسْتَوُوا فِي الْمَنْزِلَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: أَوْلَى وَهُمْ سَوَاءٌ، فَلَمْ يَرِدِ الْبَنِينَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا أُرِيدَ غَيْرُهُمْ.

قال المصنف: وَفَائِدَةُ ذِكْرِهِ بَيَانُ أَنَّ الرَّجُلَ يُطَلَّقُ بِإِرَاءِ الْمَرْأَةِ فَيْعُمُ، وَبِإِرَاءِ الصَّبِيِّ فَيَخْصُ الْبَالِغَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ تَكَلُّفٌ ظَاهِرٌ، وَهُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى عِلْمِ الْفُقَتَاوِ وَالنَّسَبِ وَالْحِسَابِ.

٣٠٤٣ [وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ) قال النووي: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، وَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَلَا يَرِثُ الْكَافِرَ أَيْضًا عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى تَوْرِيثِ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَمُعَاوِيَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَمَسْرُوقٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَالشَّعْبِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ نَحْوَهُ عَلَى خِلَافِ بَيْنِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ عَنْ هَؤُلَاءِ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ: «الْإِسْلَامُ يَعْלו وَيُغْلَى وَلَا يُغْلَى عَلَيْهِ». وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الصَّرِيحُ، وَلَا حُجَّةَ فِي حَدِيثِ: «الْإِسْلَامُ يَعْلو وَيُغْلَى وَلَا يُغْلَى عَلَيْهِ» لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَضْلُ الْإِسْلَامِ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِيهِ لِمِيرَاثٍ، فَكَيْفَ يُتْرَكُ بِهِ نَصُّ حَدِيثِ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» وَلَعَلَّ هَذِهِ الطَّائِفَةُ لَمْ يَبْلُغَهَا هَذَا الْحَدِيثُ.

وَأَمَّا الْمُتَرَدَّدُ فَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَلَا يَرِثُ الْمُتَرَدَّدَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَرَبِيعَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَغَيْرِهِمْ، بَلْ يَكُونُ مَالُهُ فَيْئًا لِلْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْكَوْفِيُّونَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَإِسْحَاقُ: يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، لَكِنَّ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: مَا كَسَبَهُ فِي رِدَّتِهِ فَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ الْآخَرُونَ: الْجَمِيعُ لَوَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا تَوْرِيثُ الْكُفَّارِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ كَالْيَهُودِيِّ مِنَ النَّصْرَانِيِّ وَعَكْسَهُ، وَالْمَجُوسِيِّ مِنْهُمَا وَهُمَا مِنْهُ، فَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ عَنْهُمَا وَآخَرُونَ، وَمَنْعَهُ مَالِكٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَكِنَّ لَا يَرِثُ حَرَبِيٍّ مِنْ ذِمِّيٍّ، وَلَا ذِمِّيٍّ مِنْ حَرَبِيٍّ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَكَذَا لَوْ كَانَا حَرَبِيَّيْنِ فِي بَلَدَيْنِ مُتَحَارِبَيْنِ لَمْ يَتَوَارَثَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال المصنف: (لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ) بِنَسْبٍ وَغَيْرِهِ لِلْحَدِيثِ

الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى الثَّانِي، وَفَارَقَ جَوَازَ نِكَاحِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرَةِ بِأَنَّ مَبْنَى مَا هُنَا عَلَى الْمَوْلَاةِ وَلَا مَوْلَاةَ بَيْنَهُمَا بِوَجْهِ، وَأَمَّا التَّكَاحُ فَمِنْ تَوَجُّعِ الْإِسْتِخْدَامِ، وَخَبَرُ الْحَاكِمِ وَصَحَّحَهُ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ أَوْ أَمَتُهُ» مُؤَوَّلٌ بِأَنَّ مَا فِي يَدِهِ لِلسَّيِّدِ كَمَا فِي الْحَيَاةِ لَا الْإِرْثُ الْحَقِيقِيُّ مِنَ الْعَتِيقِ؛ لِأَنَّهُ سَمَّاهُ عَبْدَهُ عَلَى أَنَّهُ أَعْلَى.

وَاعْتَرَضَ الْمَتْنُ بِأَنَّ نَفْيَ التَّفَاعُلِ الصَّادِقِ بِإِنْتِفَاءِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ كُلِّ مِنْهُمَا الْمُصَرَّحَ بِهِ فِي أَصْلِهِ، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ عَوَّلَ فِي ذَلِكَ عَلَى شُهْرَةِ الْحُكْمِ، فَلَمْ يُبَالِ بِذَلِكَ الْإِيهَامِ عَلَى أَنَّ التَّفَاعُلَ يَأْتِي كَثِيرًا لِأَصْلِ الْفِعْلِ كَعَاقَبْتُ اللَّصَّ، وَبِأَنَّهُ يُوهَمُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ كَافِرٌ عَنْ زَوْجَةٍ حَامِلٍ ثُمَّ أَسْلَمَتْ، ثُمَّ وَلَدَتْ لَمْ يَرِثْ وَلَدُهَا؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ تَبَعًا لَهَا وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْإِتِّحَادِ فِي الدِّينِ حَالَةَ الْمَوْتِ، وَهُوَ مُحْكومٌ بِكُفْرِهِ حِينَئِذٍ، وَالْإِسْلَامُ هُنَا إِنَّمَا طَرَأَ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا وَرِثَ مَعَ كَوْنِهِ جَمَادًا؛ لِأَنَّهُ بَانَ بِصَيُورَتِهِ لِلْحَيَوَانِيَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ مَوْجُودَةً فِيهِ بِالْقُوَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ لَنَا جَمَادٌ يَمْلِكُ وَهُوَ التُّظْفَةُ، وَاعْتَرَضَهُ بِأَنَّ الْجَمَادَ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ وَلَا كَانَ حَيَوَانًا؛ أَيْ: وَلَا خَرَجَ مِنْ حَيَوَانٍ وَإِلَّا لَمْ يَتِمَّ الْإِعْتِرَاضُ يَرُدُّ بِأَنَّ هَذَا تَفْسِيرٌ لِلْجَمَادِ فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ لَا مُطْلَقًا فَلَا يَرُدُّ. [تحفة المحتاج في شرح المنهاج] (١٩١/٢٧).

٣٠٤٤ [وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) أَيْ: عَتِيقُهُمْ يُنْسَبُ نِسْبَتَهُمْ وَيَرِثُونَهُ.

٣٠٤٥ [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ...» فِي بَابِ قَبْلِ بَابِ السَّلَامِ، وَسَنَذْكُرُ حَدِيثَ الْبَرَاءِ «الْحَالَةَ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ...» فِي بَابِ بُلُوغِ الصَّغِيرِ وَحَضَائَتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى].

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨٠) والقضاعي (٩٨٨) والبيهقي (٢٦٨٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٢٧) ومسلم (١٠٥٩) والترمذي (٣٩٠١) وأحمد (١٢٢٠٨) والنسائي (٢٦١١)

وابن حبان (٧٢٦٨) والداري (٢٥٢٧).

(ابن أخت القوم منهم) استدل به من قال بأن ذوي الأرحام يرثون كما ورث العصباء، وحمله من لم يقل بذلك على ما تقدم، وكان البخاري رمزاً إلى الجواب بإيراد هذا الحديث؛ لأنه لو صح الاستدلال بقوله: «ابن أخت القوم منهم» على إرادة الميراث لصح الاستدلال له على أن العتيق يرث ممن أعتقه لورود مثله في حقه، فدل على أن المراد بقوله: «من أنفسهم» وكذا «منهم» في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث.

وقال ابن أبي جهمرة: الحكمة في ذكر ذلك إبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم الإنثقات إلى أولاد البنات فضلاً عن أولاد الأخوات قال قائلهم: بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا بنوهم أبناء الرجال الأبعد، فأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب. قلت: وأما القول في الموالى فالحكمة فيه ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البتوة، ومن الوعيد الثابت لمن انتسب إلى غير أبيه، وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة، وفي ذلك جمع بين الأدلة، وبالله التوفيق. [«الفتح» (١٦٣/١٩)].

[عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: لا يتوارث أهل ملتين شتى. رواه أبو داود وابن ماجه].

(لا يتوارث أهل ملتين شتى) يفتح فتشديد صفة أهل؛ أي: متفرقون.

وقال الطيبي: حال من فاعل لا يتوارث؛ أي: متفرقين.

وقيل: يجوز أن يكون صفة الملتين؛ أي: ملتين متفرقتين.

وفي بعض النسخ: «شيئاً» مكان «شئ» والحديث دليل على أنه لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين بالكفر أو بالإسلام والكفر، وذهب الجمهور إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام فيكون كحديث: «لا يرث المسلم الكافر...» قالوا: وأما توريث ملل الكفر بعضهم من بعض، فإنه ثابت، ولم يقل بعموم الحديث للملل كلها الأوزاعي، فإنه قال: لا يرث اليهودي من النصراني، ولا عكسه، وكذلك سائر الملل.

قَالَ فِي «السُّبُل»: وَالظَّاهِرُ مِنَ الْحَدِيثِ مَعَ الْأَوْزَاعِيِّ.

[وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ جَابِرٍ]

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ
بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، وَقَالَ: غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ
حَدِيثِ جَابِرٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى هَذَا لَا يُحْتَجُّ
بِحَدِيثِهِ. [«عُونَ» (٣٨١/٦)].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ . رَوَاهُ
التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

[وَعَنْ بُرَيْدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ تَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ .
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ بُرَيْدَةَ) هُوَ عَبْد (إِذَا لَمْ دُونَهَا أُمٌّ) قَالَ الطَّبْرِيُّ: دُونَ هُنَا بِمَعْنَى
قُدَّامَ؛ لِأَنَّ الْحَاجِبَ كَالْحَاجِزِ بَيْنَ الْوَارِثِ وَالْمِيرَاثِ. ائْتَتْهُ. وَالْمَعْنَى: إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ
أُمُّ الْمَيِّتِ، فَإِنْ كَانَتْ هُنَاكَ أُمُّ الْمَيِّتِ لَا تَرِثُ الْجَدَّةُ لَا أُمُّ الْأُمِّ وَلَا أُمُّ الْأَبِ.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ الْعَتَكِيُّ، وَهُوَ أَبُو الْمُنِيبِ
عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَتَكِيُّ الْمُرُوزِيُّ، وَقَدْ وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ.

٣٠٥ - [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ صُلِّيَ عَلَيْهِ
وَوُرِثَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالْدَّارِمِيُّ].

(اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ) المراد: أَمَارَةُ الْحَيَاةِ مِنْ عِطَاسٍ أَوْ تَنْفَسٍ، أَوْ حَرَكَةِ دَالَةٍ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ غَرِيبٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٠٩) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦٤٥) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٢٠٢٣) وَالدَّارَقُطْنِي (٩٦/٤) وَالدِّيلَمِيُّ (٤٦٩٢).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٧).

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٣٢) وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٦٣٥٨) وَابْنُ حَبَانَ (٦٠٣٢) وَالحَاكِمُ (١٣٤٥) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦٥٧٥) وَالدَّارِمِيُّ (٣١٣٠) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦٥٧٣).

الحياة. [شرح سنن ابن ماجه] (١٩٧/١).

[وَعَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَحَلِيفُ الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ].

[وَعَنِ الْمِقْدَامِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا أَوَّلُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، فَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيْعَةً فَإِلَيْنَا، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَأَنَا مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ أَرِثُ مَالَهُ وَأَفْكَ عَانَهُ، وَالْحَالُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ يَرِثُ مَالَهُ وَيَفْكَ عَانَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلُ لَهُ وَارِثُهُ، وَالْحَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَعْقِلُ عَنْهُ وَارِثُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٣٠٥٣ - [وَعَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَحْزُرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ: عَتِيقَهَا وَلَقِيطَهَا وَوَلَدَهَا الَّذِي لَا عَنَتَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(لَا عَنَتَ عَلَيْهِ) وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «عَنْهُ» أَي: عَنْ قَبْلِهِ وَمِنْ أَجْلِهِ.

فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: وَأَمَّا الْوَلَدُ الَّذِي نَفَاهُ الرَّجُلُ بِاللَّعَانِ، فَلَا خِلَافَ أَحَدَهُمَا لَا يَرِثُ الْآخَرُ؛ لِأَنَّ التَّوَارِثَ بِسَبَبِ النَّسَبِ انْتَفَى بِاللَّعَانِ، وَأَمَّا نَسَبُهُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ فَتَابَتْ وَتَوَارَثَانِ. انْتَهَى.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنَ غَرِيبٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ. هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَرُ بْنُ رُوَيْةَ الثَّعْلَبِيُّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ، وَسُئِلَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فَقَالَ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، قِيلَ: تَقُومُ بِالْحُجَّةِ؟ فَقَالَ: لَا وَلَكِنْ صَالِحٌ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ عِنْدَ أَهْلِ الثَّقَلِ.

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (٢٥٨٣).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٠٢) وَأَحْمَدُ (١٧٦٦٦) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (١٢٧٧٠).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٠١) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٨٤٣) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (١٢٥٧١).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٠٤٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٠٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١١٥) وَقَالَ: حَسَنَ غَرِيبٍ، وَالتَّسَائِيُّ فِي

«الْكَبْرِ» (٦٣٦٠) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٧٤٢) وَالحَاكِمُ (٧٩٨٦) وَالطَّبْرَانِيُّ (١٨١) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (١٢٢٧٨)

وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٨٩/٤) وَالدِّيلَمِيُّ (٦٧٠٩).

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَمْ يُثَبِّتِ الْبُخَارِيُّ وَلَا مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ لِجَهَالَةِ رُؤَاتِهِ.
وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَأَعْلَى أَيْضًا بِعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ النَّصْرِيِّ، رَاوِيهِ
عَنْ وَائِلَةَ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: صَالِحٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.
وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثِ جُمَلٍ:

إِحْدَاهَا: مِيرَاثُ الْمَرْأَةِ عَتِيقَهَا، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الثَّانِيَّةُ: مِيرَاثُهَا وَلَدُهَا الَّذِي لَا عَنَتُ عَلَيْهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ، فَكَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ
يَجْعَلُ مِيرَاثَهَا مِنْهُ كَمِيرَاثِهَا مِنَ الْوَلَدِ الَّذِي لَمْ تُلَاعِنَ عَلَيْهِ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ،
وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمْ،
وَعِنْدَهُمْ لَا تَأْثِيرَ لِانْقِطَاعِ نَسَبِهِ مِنْ أَبِيهِ فِي مِيرَاثِ الْأُمِّ مِنْهُ.

وَكَانَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَعَظَاءُ وَالنَّخَعِيُّ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادُ
وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَغَيْرُهُمْ يَجْعَلُونَ عَصَبَةَ أُمِّهِ عَصَبَةً لَهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ
فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعَلِيٌّ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْهُ: يَجْعَلُونَ أُمَّهُ نَفْسَهَا عَصَبَةً، وَهِيَ
قَائِمَةٌ مَقَامَ أُمِّهِ وَأَبِيهِ، فَإِنْ عُدِمَتْ فَعَصَبَتُهَا عَصَبَتَهُ.

وَهَذَا هُوَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ عَنْ أَحْمَدَ نَقَلَهَا عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ وَمُهَنَّأٌ، وَنَقَلَ الْأَوَّلَى
الْأَثَرُمَ وَحَنْبَلٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَكْحُولٍ وَالشَّعْبِيِّ، وَأَصَحُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: أَنَّ أُمَّهُ نَفْسَهَا
عَصَبَةٌ، وَعَصَبَتُهَا مِنْ بَعْدِهَا عَصَبَةٌ لَهُ، هَذَا مُقْتَضَى الْأَثَارِ وَالْقِيَاسِ.

أَمَّا الْأَثَارُ: فَمِنْهَا: حَدِيثُ وَائِلَةَ هَذَا.

وَمِنْهَا: مَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْبَابِ عَنْ مَكْحُولٍ.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَيْضًا عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْلِدِ الْمَلَاعِنَةِ: «عَصَبَتُهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ» ذَكَرَهُ فِي «الْمَرَايِلِ».

وَفِي لَفْظٍ لَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عُمَيْرٍ قَالَ: «كَتَبْتُ صَدِيقِي لِي مِنْ أَهْلِ

الْمَدِينَةِ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ أَسْأَلُهُ عَنْ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ: لِمَنْ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنِّي سَأَلْتُ فَأُخْبِرْتُ أَنَّهُ قَضَى بِهِ لِأُمِّهِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ.

وَهَذِهِ آثَارُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا. وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الْمُرْسَلَ إِذَا رُويَ مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ أَوْ رُويَ مُسْنَدًا، أَوْ أُعْتُضِدَ بِعَمَلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فَهُوَ حُجَّةٌ. وَهَذَا قَدْ رُويَ مِنْ وَجْهٍ مُتَعَدِّدٍ وَعَمِلَ بِهِ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْقِيَّاسِ مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُعْتَقَةً كَانَ عَصَبَتُهَا مِنَ الْوَلَاءِ عَصَبَةً لَوْلَدِهَا، وَلَا يَكُونُ عَصَبَتُهَا مِنَ النَّسَبِ عَصَبَةً لَهُمْ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَعْصِيبَ الْوَلَاءِ الثَّابِتِ لِغَيْرِ الْمُبَاشَرِ بِالْعِتْقِ فَرَعَ عَلَى ثُبُوتِ تَعْصِيبِ النَّسَبِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْفَرْعُ مَعَ انْتِفَاءِ أَصْلِهِ؟

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْوَلَاءَ فِي الْأَصْلِ لِمَوَالِي الْأَبِ، فَإِذَا انْقَطَعَ مِنْ جِهَتِهِمْ رَجَعَ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ، فَإِذَا عَادَ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ انْتَقَلَ مِنْ مَوَالِي الْأُمِّ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ، وَهَكَذَا النَّسَبُ هُوَ فِي الْأَصْلِ لِلْأَبِ وَعَصَبَاتِهِ، فَإِذَا انْقَطَعَ مِنْ جِهَتِهِ بِاللَّعَانِ عَادَ إِلَى الْأُمِّ وَعَصَبَاتُهَا، فَإِذَا عَادَ إِلَى الْأَبِ بِاعْتِرَافِهِ بِالْوَلَدِ وَإِكْذَابِهِ نَفْسَهُ رَجَعَ النَّسَبُ إِلَيْهِ كَالْوَلَاءِ سَوَاءً، بَلِ النَّسَبُ هُوَ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ وَالْوَلَاءُ مُلْحَقٌ بِهِ.

وَهَذَا مِنْ أَوْضَحِ الْقِيَّاسِ وَأَبْيَنِهِ، وَأَدْلَاهُ عَلَى دِقَّةِ أَفْهَامِ الصَّحَابَةِ، وَبُعْدِ غَوْرِهِمْ فِي مَأْخَذِ الْأَحْكَامِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا فِي قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «هِيَ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ وَأَبِيهِ» حَتَّى لَوْ لَمْ تَرِدْ هَذِهِ الْأَثَارُ لَكَانَ هَذَا مُحْضَ الْقِيَّاسِ الصَّحِيحِ. وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ عَصَبَةَ أُمِّهِ عَصَبَةً لَهُ، فَهِيَ أَوْلَى أَنْ تَكُونَ عَصَبَتَهُ؛ لِأَنَّهُمْ فَرَعُوهَا، وَهُمْ إِنَّمَا صَارُوا عَصَبَةً لَهُ بِوَاسِطَتِهَا، وَمِنْ جِهَتِهَا اسْتَفَادُوا تَعْصِيبَهُمْ، فَلَأَنَّ تَكُونَ هِيَ نَفْسُهَا عَصَبَةً أَوْلَى وَأَخْرَى.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ أُمُّهُ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ وَأَبِيهِ لَحَبَّتْ إِخْوَتَهُ، وَلَمْ يَرْتُوا مَعَهَا شَيْئًا، وَأَيْضًا: فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَرْتُونَ مِنْهُ بِالْفَرَضِ، فَكَيْفَ يَكُونُونَ عَصَبَةً لَهُ؟ فَالْجَوَابُ: إِنَّهَا إِنَّمَا لَمْ تَحْجُبْ إِخْوَتَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ تَعْصِيبَهَا مُفَرَّعٌ عَلَى انْقِطَاعِ تَعْصِيبِهِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، كَمَا أَنَّ تَعْصِيبَ الْوَلَاءِ مُفَرَّعٌ عَلَى انْقِطَاعِ التَّعْصِيبِ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ، فَكَمَا لَا يَحْجُبُ عَصَبَةَ الْوَلَاءِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ النَّسَبِ، كَذَلِكَ لَا تَحْجُبُ الْأُمُّ الْإِخْوَةَ لِضَعْفِ تَعْصِيبِهَا، وَكَوْنِهِ إِنَّمَا صَارَ إِلَيْهَا

ضُرُورَةٌ تَعُدُّهُ مِنْ جِهَةٍ أَصْلِهِ، وَهُوَ بَعَرُضُ الزَّوَالِ، بِأَنْ يُقَرِّبَهُ الْمُلَاعِنُ، فَيُزُولُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْإِخْوَةَ اسْتَفَادُوا مِنْ جِهَتِهَا أَمْرَيْنِ: أَخُوَّةٌ وَلَدَ الْمُلَاعِنَةِ وَتَعْصِيهِهِ، فَهُمْ يَرِثُونَ أَخَاهُمْ مَعَهَا بِالْأَخُوَّةِ لَا بِالتَّعْصِيَةِ، وَتَعْصِيهَا إِنَّمَا يَدْفَعُ تَعْصِيَهُمْ أَخَوَتَهُمْ، وَلِهَذَا وَرِثُوا مَعَهَا بِالْفَرَضِ لَا بِالتَّعْصِيَةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الْجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ فِي حَدِيثِ وَائِلَةَ «مِيرَاثُ اللَّقِيطِ» وَهَذَا قَدْ اخْتُلِفَ فِيهِ؛ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا تَوَارُثَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُلْتَقِطِهِ بِذَلِكَ.

وَذَهَبَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَّةٍ إِلَى أَنَّ مِيرَاثَهُ لِمُلْتَقِطِهِ عِنْدَ عَدَمِ نَسَبِهِ، لِظَاهِرِ حَدِيثِ وَائِلَةَ، وَإِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ، فَالْقَوْلُ مَا قَالَ إِسْحَاقُ؛ لِأَنَّ إِنْعَامَ الْمُلتَقِطِ عَلَى اللَّقِيطِ بِتَرْبِيَّتِهِ وَالْقِيَامَ عَلَيْهِ وَالْإِحْسَانَ إِلَيْهِ، لَيْسَ بِدُونِ إِنْعَامِ الْمُعْتِقِ عَلَى الْعَبْدِ بِعِتْقِهِ، فَإِذَا كَانَ الْإِنْعَامُ بِالْعِتْقِ سَبَبًا لِمِيرَاثِ الْمُعْتِقِ، مَعَ أَنَّهُ لَا نَسَبَ بَيْنَهُمَا، فَكَيْفَ يُسْتَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْعَامُ بِالْإِلْتِقَاطِ سَبَبًا لَهُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَعْظَمَ مَوْقِعًا وَأَتَمَّ نِعْمَةً؟ وَأَيْضًا فَقَدْ سَاوَى هَذَا الْمُلتَقِطُ الْمُسْلِمِينَ فِي مَالِ اللَّقِيطِ، وَامْتَارَ عَنْهُمْ بِتَرْبِيَةِ اللَّقِيطِ وَالْقِيَامَ بِمَصَالِحِهِ وَإِحْيَائِهِ مِنَ الْهَلَكَةِ، فَمِنْ مُحَاسِنِ الشَّرْعِ وَمَصْلَحَتِهِ، وَحُكْمَتِهِ أَنْ يَكُونَ أَحَقَّ بِمِيرَاثِهِ.

وَإِذَا تَدَبَّرْتَ هَذَا وَجَدْتَهُ أَصَحَّ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْقِيَاسَاتِ الَّتِي يَبْنُونَ عَلَيْهَا الْأَحْكَامَ وَالْعُقُولَ أَشَدَّ قُبُولًا لَهُ، فَقَوْلُ إِسْحَاقِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ، وَالتَّيَّيُّنِ ﷺ كَانَ يَدْفَعُ الْمِيرَاثَ بِدُونِ هَذَا، كَمَا دَفَعَهُ إِلَى الْعَتِيقِ مَرَّةً وَإِلَى الْكُبَرِ مِنْ خَزَاعَةِ مَرَّةً، وَإِلَى أَهْلِ سِكَّةِ الْمَيْتِ وَدَرْبِهِ مَرَّةً، وَإِلَى مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ مَرَّةً، وَلَمْ يَعْرِفْ عَنْهُ شَيْءٌ يَنْسَخُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الَّذِي اسْتَفَرَّ عَلَيْهِ شَرْعُهُ تَقْدِيمُ النَّسَبِ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ كُلِّهَا، وَأَمَّا نَسْخُهَا عِنْدَ عَدَمِ النَّسَبِ، فَمِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِهِ أَصْلًا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

[٣٧٧/٦]

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ

عَاهَرِ بَحْرَةَ أَوْ أُمَّةٍ، فَالْوَلَدُ وَلَدُ زَيْ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

(فَالْوَلَدُ وَلَدُ زَيْ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ) لأن الشرع قطع الوصلة بينه وبين الزاني

من قبل أمه وماء الزنا لا حرمة له مطلقاً، ولا يترتب عليه شيء من

أحكام التحريم والتوارث ونحوهما عند الشافعية. [فيض (١٤٨/٣)].

٣٠٥٥ [وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاتَ وَتَرَكَ شَيْئًا، وَلَمْ يَدْعُ حَمِيمًا

وَلَا وَلَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطُوا مِيرَاثَهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ قَرَبَتِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.]

أي: يترك قريباً يهتم لأمره.

[وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ مِنْ خُرَاعَةٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمِيرَاثِهِ فَقَالَ:

الْتِمِسُوا لَهُ وَارِثًا أَوْ ذَا رَحِمٍ، فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ وَارِثًا وَلَا ذَا رَحِمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطُوهُ الْكُبْرَ مِنْ خُرَاعَةٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَ: انْظُرُوا أَكْبَرَ رَجُلٍ مِنْ خُرَاعَةٍ]

(أَكْبَرَ رَجُلٍ مِنْ خُرَاعَةٍ) أي: أكبرهم، وهو أقربهم إلى الجَدِّ الْأَعْلَى.

٣٠٥٧ [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: إِنَّكُمْ تَقْرُؤُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ

بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١٢] وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَفِي رِوَايَةِ الدَّارِمِيِّ قَالَ: الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ ... إِلَى آخِرِهِ]

(إِنَّكُمْ تَقْرُؤُونَ هَذِهِ الْآيَةَ) قال الطيبي: هذا إخبار فيه معنى الاستفهام؛ يعني:

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٥٩).

(٢) أخرجه الترمذي بنحوه (٢٢٥٢) وأبو داود (٢٩٠٤) وأحمد (٢٥٧٩٦) وابن ماجه (٢٨٣٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٩٠٦).

(٤) أخرجه أحمد (١٢٢١) والترمذي (٢٠٩٤) وابن ماجه (٢٧١٥) والحاكم (٧٩٦٧) وابن أبي شيبه (٢٩٠٥٤) وأبو يعلى (٣٠٠) والبيهقي (١٢٣٤١).

(٥) أخرجه الدارمي (٣٠٤٣).

إنكم أتقرؤون هذه الآية هل تدرون معناها؟ فالوصية مقدمة على الدين في القراءة، متأخرة عنه في القضاء، والآخرة فيها مطلق يوهم التسوية، فقضى رسول ﷺ بتقديم الدين عليها، وقضى في الاخوة بالفرق. انتهى.

(دُونِ بَنِي الْعَلَاتِ) هم الاخوة لأب وأمها شتى؛ والمعنى أن بني الأعيان اجتمعوا مع بني العلات، فالميراث لبني الأعيان لقوة القرابة وازدواج الوصلة. [الأحوذى (٢٢٦/٦)].

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةُ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ بِابْنَتَيْهَا مِنْ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا فَلَمْ يَدَعْ لَهُمَا مَالًا، وَلَا تُنْكَحَانِ إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ، قَالَ: يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ، فَتَزَلْتُ آيَةَ الْمِيرَاثِ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَّهُمَا فَقَالَ: أَعْطِ لَابْنَتَيْ سَعْدِ الثَّلَثَيْنِ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا الثَّمَنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.]

[وَعَنْ هُزَيْلِ بْنِ شَرْحِبِيلَ قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنِ ابْنَةِ وَبْنَتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ، فَقَالَ: لِلْبَنَتِ النَّصْفُ وَلِلْأُخْتِ النَّصْفُ، وَابْنِ ابْنٍ مَسْعُودٍ فَسَيَتَابِعُنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ لِلْبَنَتِ النَّصْفُ، وَلِلْبَنَةِ ابْنِ السُّدُسِ تَكْمِلَةَ الثَّلَثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ، فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

قال ابن بطال: لا خلاف بين الفقهاء وأهل الفرائض في ميراث ابنة مع الابنة، فأبو موسى قد رجع إذ خصم بالسنة.

(١) أخرجه أحمد (١٥١٧٨) والترمذي (٢٢٣٦) وأبو داود (٢٨٩٣) وابن ماجه (٢٨٢٤) والبيهقي في «سننه» (١٢٥٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٦).

وفيه: العالم قد يقول فيما يسأل عنه وإن لم يحط بالسنن، ولو لم يقل العالم حتى يحيط بالسنن ما تكلم أحد في الفقه.

وفيه: إن الحجة عند التنازع إلى سنة النبي ﷺ، وأنه ينبغي للعالم الانقياد إليها، وأن صاحبها حبر، ألا ترى شهادة أبي موسى لابن مسعود لما خصمه بالسنة أنه حبر.

وفيه: ما كانوا عليه من الإنصاف والاعتراف بالحق لأهله، وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل. [٣٨٤/١٥].

٣٠٦٠ [وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ قَالَ: لَكَ السُّدُسُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ قَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ قَالَ: إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ].

(إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ) أي: وَلَهُ يَنْتَانِ وَلَهُمَا الثُّلُثَانِ، وَكَانَ مَعْلُومًا عَنْهُمْ. قَالَه الْقَارِي (لَكَ السُّدُسُ) أي: بِالْفَرْضِيَّةِ (فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ قَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ) أي: بِالْعُصُوبَةِ (إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ) ضُبِطَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِفَتْحِ الحَاءِ، وَقَالَ الْقَارِي فِي «الْمِرْقَاةِ» الحَاءُ، وَفِي نُسْخَةٍ بِالْفَتْحِ، وَالْمُرَادُ بِهِ «الْآخِرُ» بِالْكَسْرِ أي: لَكَ؛ يَعْنِي: رِزْقُ لَكَ بِسَبَبِ عَدَمِ كَثْرَةِ أَصْحَابِ الْفُرُوسِ وَلَيْسَ بِفَرَضٍ لَكَ، فَإِنَّهُمْ إِنْ كَثُرُوا لَمْ يَبْقَ هَذَا السُّدُسُ الْآخِرُ لَكَ.

قَالَ الطَّبِيبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: صُورَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمَيِّتَ تَرَكَ يَنْتَيْنِ وَهَذَا السَّائِلُ، فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ وَبَقِيَ الثُّلُثُ، فَدَفَعَ ﷺ إِلَى السَّائِلِ سُدُسًا بِالْفَرَضِ؛ لِأَنَّهُ جَدَّ الْمَيِّتِ وَتَرَكَهُ حَتَّى ذَهَبَ، فَدَعَاهُ وَدَفَعَ إِلَيْهِ السُّدُسَ الْآخِرَ كَيْلَا يَظُنَّ أَنَّ فَرَضَهُ الثُّلُثُ.

وَمَعْنَى الطُّعْمَةِ هُنَا: التَّعْصِيبُ؛ أي: رِزْقُ لَكَ لَيْسَ بِفَرَضٍ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي السُّدُسِ الْآخَرِ: طُعْمَةٌ دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ فَرَضٌ وَالْفَرَضُ لَا يَتَغَيَّرُ بِخِلَافِ التَّعْصِيبِ، فَلَمَّا لَمْ

يَكُن التَّعْصِيبُ شَيْئًا مُسْتَقَرًّا ثَابِتًا سَمَاءً: طُعْمَةٌ. اِنْتَهَى.

[وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ، قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ، فَأَنْقَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

[وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ فِي الْجَدَّةِ مَعَ ابْنِهَا: إِنَّهَا أَوَّلُ جَدَّةٍ أَطْعَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُدُسًا مَعَ ابْنِهَا وَابْنُهَا حَيٌّ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ ضَعَّفَهُ.]

[وَعَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ سُفْيَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ وَرِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الصَّبَايِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.]

[وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الشَّرِكِ يُسْلِمُ عَلَى يَدَيِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاةِ وَمَمَاتِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.]

(وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ) قال الحافظ: هُوَ ابْنُ أَوْسَ بْنِ خَارِجَةَ بْنِ سَوَادِ اللَّحْمِيِّ، ثُمَّ

(١) أخرجه مالك (١٠٨٠) وأحمد (١٨٤٦٥) والتِّرْمِذِيُّ (٢٢٤٧) وأَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٦) وابن ماجه (٢٨٢٨) والدارمي (٢٩٩٥) والبيهقي في «سننه» (١٢٧١٠).

(٢) أخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٢٤٨) والدارمي (٢٩٨٨) والبيهقي في «سننه» (١٢٦٥٤).

(٣) أخرجه التِّرْمِذِيُّ (١٤٧٨) وأَبُو دَاوُدَ (٢٩٢٩) وابن ماجه (٢٧٤٤).

(٤) أخرجه أحمد (١٦٩٨٦) وأَبُو دَاوُدَ (٢٩١٨) والتِّرْمِذِيُّ (٢٢٥٨) وابن ماجه (٢٧٥٢) والدارمي

(٣٠٣٣) والدارقطني (٣١) والطبراني (١٢٧٢) وابن أبي شيبه (٣١٥٧٦).

الدَّارِي نُسِبَ إِلَى بَنِي بَن لَحْمٍ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَيَتَعَاطَى التَّجَارَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يُهْدِي لِلنَّبِيِّ ﷺ فَيَقْبَلُ مِنْهُ، وَكَانَ إِسْلَامُهُ سَنَةَ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقَدْ حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ عَنْ تَمِيمٍ بِقِصَّةِ الْجَسَّاسَةِ وَالذَّجَالِ، وَعُدَّ ذَلِكَ فِي مَنَاقِبِهِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، وَقَدْ وَجَدْتُ رِوَايَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ غَيْرِ تَمِيمٍ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَنْدَةَ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» فِي تَرْجَمَةِ زُرْعَةَ بْنِ سَيْفٍ بْنِ ذِي يَرْنَ، فَسَاقَ بِسَنَدِهِ إِلَى زُرْعَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا وَفِيهِ: «وَأَنَّ مَالِكَ بْنَ مَزْرَدَ الرَّهَاقِيَّ قَدْ حَدَّثَنِي أَنَّكَ أَسْلَمْتَ، وَقَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ فَأَبْشِرْ بِخَيْرٍ...».

وَكَانَ تَمِيمُ الدَّارِي مِنْ أَفَاضِلِ الصَّحَابَةِ وَلَهُ مَنَاقِبُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَسْرَجَ الْمَسَاجِدَ، وَأَوَّلُ مَنْ قَضَى عَلَى النَّاسِ أَخْرَجَهُمَا الطَّبْرَائِيُّ، وَسَكَنَ تَمِيمٌ بَيْتَ الْمُقَدِّسِ، وَكَانَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُقَطِّعَهُ عُيُونٌ وَغَيْرَهَا إِذَا فُتِحَتْ فَفَعَلَ، فَتَسَلَّمَ بِذَلِكَ لَمَّا فُتِحَتْ فِي زَمَنٍ عُمَرُ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ، وَمَاتَ تَمِيمٌ سَنَةَ أَرْبَعِينَ.

وَقَوْلُهُ: «رَفَعَهُ» هُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْوَهَا، وَقَدْ وَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَالطَّبْرَائِيُّ وَالْبَاغُنْدِيُّ فِي «مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ» بِالْعَنْعَنَةِ، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: سَمِعْتُ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنَ مَوْهَبٍ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ دُوَيْبٍ عَنْ تَمِيمٍ

(قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ يُسْلِمُ عَلَى يَدَيِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاةٍ وَمَمَاتِهِ) قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ سَمِعَ تَمِيمًا، وَلَا يَصِحُّ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِثَابِتٍ إِنَّمَا يَرْوِيهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ، وَابْنُ مَوْهَبٍ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا نَعْلَمُهُ لِقَى تَمِيمًا، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُثْبِتُ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: ضَعَّفَ أَحْمَدُ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ وَكِيعٍ وَغَيْرِهِ عَنْ

عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ عَنْ تَمِيمٍ، وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِسَمَاعِ ابْنِ مَوْهَبٍ مِنْ تَمِيمٍ، وَأَمَّا التِّرْمِذِيُّ فَقَالَ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، قَالَ: وَأَدْخَلَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ ابْنِ مَوْهَبٍ وَبَيْنَ تَمِيمٍ قَبِيصَةً رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ.

قُلْتُ: وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ مَنْ بَدَأَتْ بِذِكْرِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ تَفَرَّدَ فِيهِ بِذِكْرِ قَبِيصَةٍ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ بِدُونِ ذِكْرِ تَمِيمٍ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: هَذَا الْحَدِيثُ مُضْطَرِبٌ: هَلْ هُوَ عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ عَنْ تَمِيمٍ أَوْ بَيْنَهُمَا قَبِيصَةٌ؟

وَقَالَ بَعْضُ الرُّوَاةِ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ بْنِ مَوْهَبٍ، وَبَعْضُهُمْ ابْنَ مَوْهَبٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ رَاوِيهِ لَيْسَ بِالْحَافِظِ.

قُلْتُ: هُوَ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَشْرِبَةِ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِالْمُكْثَرِ، وَأَمَّا ابْنُ مَوْهَبٍ فَلَمْ يُذَكَّرْ تَمِيمًا، وَقَدْ أَشَارَ النَّسَائِيُّ إِلَى أَنَّ الرُّوَاةَ الَّتِي وَقَعَ التَّضَرُّعُ فِيهَا بِسَمَاعِهِ مِنْ تَمِيمٍ خَطَأً، وَلَكِنْ وَثَّقَهُ بَعْضُهُمْ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَلَاهُ الْقَضَاءُ، وَنَقَلَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» بِسَنَدٍ لَهُ صَحِيحٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَدْفَعُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا يَرَى لَهُ وَجْهًا، وَصَحَّحَ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ، وَقَالَ: «هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ الْمَخْرَجِ مُتَّصِلٌ» وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ: وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ، وَجَزَمَ فِي «التَّارِيخِ» بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِمُعَارَضَتِهِ حَدِيثُ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ سَنَدُهُ لَمَا قَاوَمَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَعَلَى التَّنَزُّلِ فَتَرَدَّدَ فِي الْجُمُعِ هَلْ يَخْصُ عُمُومُ الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهِ بِهِذَا، فَيُسْتَنْقَى مِنْهُ مَنْ أَسْلَمَ أَوْ تَوَوَّلَ الْأَوَّلِيَّةَ فِي قَوْلِهِ: «أَوَّلَى النَّاسِ» بِمَعْنَى: النَّصْرَةِ وَالْمُعَاوَنَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَا بِالْمِيرَاثِ، وَيَبْقَى الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَى صِحَّتِهِ عَلَى عُمُومِهِ؟ جَنَحَ الْجُمْهُورُ إِلَى الثَّانِي وَرُجَحَانُهُ ظَاهِرٌ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْقَصَّارِ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ بَطَّالٍ، فَقَالَ: لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ لَكَانَ تَأْوِيلُهُ أَنَّهُ أَحَقُّ بِمَوَالِيَتِهِ فِي النَّصْرِ وَالْإِعَانَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَوْ جَاءَ

الحديث بلفظ: «أحق بميراثه» لوجب تخصيص الأول، والله أعلم.

قال ابن المنذر: قال الجمهور بقول الحسن في ذلك، وقال حماد وأبو وأصحابه ورؤي عن التميمي أنه يستمر إن عقل عنه، وإن لم يعقل عنه فله أن يتحول لغيره، واستحق الثاني وهلم جرا، وعن التميمي قول آخر: ليس له أن يتحول، وعنه: إن استمر إلى أن مات تحول عنه، وبه قال إسحاق وعمر بن عبد العزيز، ووقع ذلك في طريق الباعندي التي أسلفتها، وفي غيرها أنه أعطى رجلاً أسلم على يديه رجل فمات وترك مالا وبيننا نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنت. [«الفتح» (١٥٧/١٩)].

(ما السنة في الرجل) أي: ما حكم الشرع في الرجل الكافر (قال) أي: النبي ﷺ (هو) أي: الرجل المسلم الذي أسلم على يديه الكافر (بمحياته ومماته) أي: بمن أسلم في حياته ومماته.

قال الخطابي: قد يحتج به من يرى توريث الرجل ممن يسلم على يده من الكفار، وإليه ذهب أصحاب الرأي إلا أنهم قد زادوا في ذلك شرطاً، وهو أن يعاقده ويؤاليه، فإن أسلم على يده ولم يعاقده ولم يؤاليه فلا شيء له، وقال إسحاق بن راهويه كقول أصحاب الرأي إلا أنه لم يذكر الموالاة.

قال الخطابي: ودلالة الحديث مبهمة، وليس فيه أنه يرثه، وإنما فيه أنه أولى الناس بمحياته ومماته، فقد يحتمل أن يكون ذلك في الميراث، وقد يحتمل أن يكون ذلك في رعي الدمام والإيثار والبر والصلة، وما أشبهها من الأمور، وقد عارضه قوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق» وقال أكثر الفقهاء: لا يرثه.

وصفف أحمد بن حنبل حديث تميم الداري هذا، وقال: عبد العزيز راويه ليس من أهل الحفظ والإتقان. انتهى.

وقال الشيخ أبو البركات النسفي الحنفي: وعقد الموالاة مشروعة والوراثة بها ثابتة عند عامة الصحابة، وهو قول الحنفي، وتفسيره إذا أسلم رجل أو امرأة لا وارث له، وليس بعربي ولا معتق فيقول الآخر: واليتك على تعفلي جئت وترث مني

إِذَا مُتَّ، وَيَقُولُ الْآخَرُ: قَبِلْتُ إِنْ عَقَّدَ ذَلِكَ، وَبِيرِثِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَسْفَلِ. إِنْ تَهَى. [«عون»
[٣٨٩/٦].

· [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلَّا غُلَامًا كَانَ أَعْتَقَهُ،
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ لَهُ أَحَدٌ؟ قَالُوا: لَا إِلَّا غُلَامًا لَهُ كَانَ أَعْتَقَهُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثَهُ
لَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.]

٣٠٦٦ [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَرِثُ
الْوَلَاءُ مَنْ يَرِثُ الْمَالُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.]

- [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا كَانَ مِنْ مِيرَاثٍ قُسِمَ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا كَانَ مِنْ مِيرَاثٍ أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ
الْإِسْلَامِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.]

[وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بِنِ حَزْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ كَثِيرًا يَقُولُ: كَانَ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ: عَجَبًا لِلْعَمَّةِ تُورَثُ وَلَا تَرِثُ. رَوَاهُ مَالِكٌ.]
[وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ، وَزَادَ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَالْطَّلَاقَ
وَالْحَجَّ، قَالَا: فَإِنَّهُ مِنْ دِينِكُمْ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.]

(تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ) قال السندي: يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى
عِبَادِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَعَلَى هَذَا فَمَعْنَى كَوْنِهَا نِصْفَ الْعِلْمِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا نِصْفُ عِلْمِ
الشَّرَائِعِ وَالنِّصْفَ الْآخَرَ الْعِلْمُ بِالْمَحَرَّمَاتِ، وَأَمَّا السُّنَنُ وَالْمُنْدُوبَاتُ فَهِيَ مِنْ تَوَابِعِ

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٠٧) والترمذي (٢٢٥٢) وابن ماجه (٢٨٤٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢٦٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٧٤٩).

(٤) أخرجه مالك (١٠٨٥).

(٥) أخرجه الدارمي (٢٩٠٧ ٢٩١٢).

الْفَرَائِضُ كَمَا الْمَكْرُوهَاتُ تَحْرِيمًا أَوْ تَنْزِيهًا مِنْ تَوَابِعِ الْمُحَرَّمَاتِ، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى ظُهُورِ مَعْنَى التَّصَفِّ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرَائِضِ هِيَ السَّهَامُ الْمُقَدَّرَةُ لِلْوَرْتَةِ مِنَ التَّرَكَّةِ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا نِصْفَ الْعِلْمِ: أَنَّ لِلْإِنْسَانِ حَالَتَيْنِ الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ، وَالْفَرَائِضُ أَحْكَامُ الْمَوْتِ، وَيَكُونُ لَفْظُ «التَّصَفِّ» عِبَارَةً عَنِ الْقِسْمِ الْوَافِرِ مِنَ الْقِسْمَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَتَسَاوَيَا.

وَفِي «حَاشِيَةِ السُّيُوطِيِّ»: قَالَ السُّبْكِيُّ فِي «شَرْحِ الْمِنْهَاجِ»: قِيلَ: جُعِلَ نِصْفُ الْعِلْمِ تَعْظِيمًا لَهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مُعَلَّمُ أَحْكَامِ الْأَمْوَاتِ فِي مُقَابَلَةِ أَحْكَامِ الْأَحْيَاءِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ إِذَا بُسِطَتْ فُرُوعُهُ وَجُزْئِيَّاتُهُ كَانَ مِقْدَارَ بَقِيَّةِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ، وَقِيلَ: هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ لَا يُدْرَى مَعْنَاهُ كَمَا قِيلَ بِذَلِكَ فِي حَدِيثٍ: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثُلُثُ الْقُرْآنِ، وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ رُبْعُ الْقُرْآنِ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [حَاشِيَةُ السَّنَدِيِّ عَلَى ابْنِ مَاجَهَ]

باب الوصايا

(الْوَصَايَا) جَمْع: وَصِيَّةٌ كَالْهَدَايَا، وَتُطْلَقُ عَلَى فِعْلِ الْمُوصِي، وَعَلَى مَا يُوصِي بِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ عَهْدٍ وَنَحْوِهِ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ الْإِيصَاءُ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْإِسْمُ.

وَفِي الشَّرْعِ: عَهْدٌ خَاصٌّ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَقَدْ يَصْحَبُهُ التَّبَرُّعُ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْوَصِيَّةُ مِنَ وَصَيْتِ الشَّيْءِ بِالْتَّخْفِيفِ أَوْصِيهِ إِذَا وَصَلْتَهُ، وَسُمِّيَتْ وَصِيَّةً؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ يَصِلُ بِهَا مَا كَانَ فِي حَيَاتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ، وَيُقَالُ: وَصِيَّةٌ بِالتَّشْدِيدِ، وَوَصَاةٌ بِالتَّخْفِيفِ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَتُطْلَقُ شَرْعًا أَيْضًا عَلَى مَا يَقَعُ بِهِ الرَّجْرَجُ عَنِ الْمَنْهِيَّاتِ، وَالْحَثُّ عَلَى الْمَأْمُورَاتِ.

الفصل الأول

٣٠٧٠ [عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ) كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، وَسَقَطَ لَفْظُ «مُسْلِمٍ» مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى عَنْ مَالِكٍ، وَالْوُصْفُ بِالْمُسْلِمِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ، أَوْ ذِكْرُ اللَّتَيْنِ لِلتَّهْيِيجِ؛ لِتَقَعِ الْمُبَادَرَةُ لِامْتِثَالِهِ لِمَا يَشْعُرُ بِهِ مِنْ نَفْيِ الْإِسْلَامِ عَنْ تَارِكِ ذَلِكَ، وَوَصِيَّةُ الْكَافِرِ جَائِزَةٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ فِيهِ الْإِجْمَاعَ، وَقَدْ بَحَثَ فِيهِ السُّبُكِيُّ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْوَصِيَّةَ شُرِعَتْ زِيَادَةً فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالْكَافِرُ لَا عَمَلَ لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَجَابَ بِأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ كَالْإِعْتَاقِ، وَهُوَ يَصَحُّ مِنَ الذَّنْبِ وَالْحُرْبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَخْرَجَهُ مَالِكُ (١٤٥٨) وَالبخاري (٢٧٣٨) ومسلم (٤٢٩٤) وأبو داود (٢٨٦٤) وأحمد (٥٦٤٠) والنسائي (٣٦٣٠).

(شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَخْتَلِفِ الرَّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا اللَّفْظِ، وَرَوَاهُ أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظٍ: «لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ» وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ مِثْلَ أَيُّوبَ. أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَيُّوبَ بِلَفْظٍ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَلَّا يَبِيتَ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ مَا يُوصِي فِيهِ...».

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بِلَفْظٍ: «مَا حَقَّ إِمْرِيَّ يُؤْمِنُ بِالْوَصِيَّةِ...» قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: فَسَّرَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ؛ أَيُّ: يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ. انْتَهَى.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ الْعَازِ عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظٍ: «لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ...» وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ مِثْلَهُ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ عَوْنٍ جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظٍ: «مَا حَقَّ إِمْرِيَّ مُسْلِمٌ لَهُ مَالٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ» وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ بِلَفْظٍ: «لَا يَحِلُّ لِإِمْرِيَّ مُسْلِمٍ لَهُ مَالٌ» وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا، وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ يَسُقِ لَفْظَهُ قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَمْ يُتَابِعْ ابْنُ عَوْنٍ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ.

قُلْتُ: إِنْ عَنَى عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظِهَا فَمُسْلِمٌ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى يُمَكِّنُ يَكُونُ مُتَّحِدًا كَمَا سَيَأْتِي، وَإِنْ عَنَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ فَمَرْدُودٌ لِمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا ذَكَرَ مَنْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا بِهَذَا اللَّفْظِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: قَوْلُهُ: «لَهُ مَالٌ» أَوَّلَى عِنْدِي مِنْ قَوْلِ مَنْ رَوَى «شَيْءٌ» لِأَنَّ الشَّيْءَ يُطْلَقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ بِخِلَافِ الْمَالِ، كَذَا قَالَ، وَهِيَ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، وَعَلَى تَسْلِيمِهَا فِرَاقُ رِوَايَةِ «شَيْءٍ» أَشْمَلٌ؛ لِأَنَّهَا تَعْمُ مَا يَتَمَوَّلُ وَمَا لَا يَتَمَوَّلُ كَالْمُخْتَصَّاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(يَبِيتُ) كَأَنَّ فِيهِ حَدَقًا تَقْدِيرُهُ: أَنْ يَبِيتَ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِنْ آيَاتِهِ الْبَرَقُ...» [الرعد: ١٢] وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «يَبِيتُ» صِفَةً لِمُسْلِمٍ، وَبِهِ جَزَمَ الطَّبْرَانِيُّ

قَالَ: هِيَ صِفَةٌ ثَانِيَّةٌ، وَقَوْلُهُ: «يُوصِي فِيهِ» صِفَةٌ شَيْءٌ، وَمَفْعُولٌ «يَبِيت» مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: آمِنًا أَوْ ذَاكِرًا.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْنِ: تَقْدِيرُهُ مَوْعُودًا، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ اسْتِحْبَابَ الْوَصِيَّةِ لَا يَخْتَصُّ بِالْمَرِيضِ. نَعَمْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا يُنْدَبُ أَنْ يَكْتُبَ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ الْمُحَقَّرَةِ، وَلَا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالخُرُوجِ مِنْهُ وَالْوَفَاءُ لَهُ عَنْ قُرْبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(لَيْلَتَيْنِ) كَذَا لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ، وَلِأَيِّ عَوَانَةِ وَالْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ: «يَبِيتُ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ» وَلِمُسْلِمٍ وَالتَّنَسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ: «يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ» وَكَأَنَّ ذِكْرَ اللَّيْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ لِرَفْعِ الْحَرَجِ؛ لِتَرَاحُمِ أَشْغَالِ الْمَرْءِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهَا، فَمُفْسِحٌ لَهُ هَذَا الْقَدْرُ لِيَتَذَكَّرَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَاخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ فِيهِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّقَرُّبِ لَا لِلتَّحْدِيدِ، وَالْمَعْنَى: لَا يَمُضِي عَلَيْهِ زَمَانٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى إغْتِفَارِ الزَّمَنِ الْيَسِيرِ، وَكَأَنَّ الثَّلَاثَ غَايَةً لِلتَّأْخِيرِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عُمرٍ فِي رِوَايَةِ سَالِمِ الْمَذْكُورَةِ: «لَمْ أَبْتَ لَيْلَةً مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَوَصِيَّتِي عِنْدِي».

قَالَ الطَّبِيُّ: فِي تَخْصِيصِ اللَّيْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ بِالذِّكْرِ تَسَامُحٌ فِي إِرَادَةِ الْمُبَالِغَةِ؛ أَيِ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَبِيتَ زَمَانًا مَاءً، وَقَدْ سَاحَنَاهُ فِي اللَّيْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ.

وَلَفْظُهُ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» وَاسْتَدَلَّ بِهِذَا الْحَدِيثَ مَعَ ظَاهِرِ الْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ الْوَصِيَّةِ، وَبِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ وَأَبُو حَنِزَلٍ وَعَطَاءٌ وَطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ فِي آخَرِينَ، وَحَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ، وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ وَدَاوُدُ، وَاخْتَارَهُ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ وَآخَرُونَ، وَنَسَبَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْوُجُوبِ إِلَى الْإِجْمَاعِ سِوَى مَنْ شَذَّ، كَذَا قَالَ، وَاسْتَدَلَّ بِعَدَمِ الْوُجُوبِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُوصَ لِقَسَمِ جَمِيعِ مَالِهِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ وَاجِبَةً لَأُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ سَهْمٌ يَنْوِبُ عَنِ الْوَصِيَّةِ، وَأَجَابُوا عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّهَا

مَنْسُوخَةٌ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ فَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ السُّدُسَ....».

وَأَجَابَ مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ بِأَنَّ الَّذِي نُسِخَ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقَارِبِ الَّذِينَ يَرِثُونَ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَرِثُ فَلَيْسَ فِي الْآيَةِ، وَلَا فِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا يَفْتَضِي النَّسْخَ فِي حَقِّهِ، وَأَجَابَ مَنْ قَالَ بَعْدَ الْوُجُوبِ عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّ قَوْلَهُ: «مَا حَقَّ إِمْرِي» بِأَنَّ الْمُرَادَ الْحُزْمَ وَالْإِحْتِيَاطَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْجُؤُهُ الْمَوْتُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وَصِيَّةٍ، وَلَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ يَغْفُلَ عَنِ ذِكْرِ الْمَوْتِ وَالِاسْتِعْدَادِ لَهُ، وَهَذَا عَنِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْحَقُّ لُغَةُ الشَّيْءِ الثَّابِتِ، وَيُطْلَقُ شَرْعًا عَلَى مَا ثَبَتَ بِهِ الْحُكْمُ، وَالْحُكْمُ الثَّابِتُ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ مَنْدُوبًا، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمُبَاحِ أَيْضًا لَكِنْ بِقِلَّةٍ قَالَهُ الْقُرْطُبِيُّ، قَالَ: فَإِنْ افْتَرَنَ بِهِ «عَلَى» أَوْ نَحْوَهَا كَانَ ظَاهِرًا فِي الْوُجُوبِ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى الْإِحْتِمَالِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَلَا حُجَّةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِمَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ، بَلْ افْتَرَنَ هَذَا الْحَقُّ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّكْذِبِ، وَهُوَ تَفْوِيضُ الْوَصِيَّةِ إِلَى إِرَادَةِ الْمُوصِي حَيْثُ قَالَ: «لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ» فَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمَا عَلَّقَهَا بِإِرَادَتِهِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الرَّوَايَةِ الَّتِي بَلَفُظَ: «لَا يَحِلُّ» فَلِإِحْتِمَالِ أَنْ رَاوِيهَا ذَكَرَهَا، وَأَرَادَ بِنَفْيِ الْحِلِّ ثُبُوتَ الْجَوَازِ بِالْمَعْنَى الْأَعَمِّ الَّذِي يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْوَاجِبُ وَالْمَنْدُوبُ وَالْمُبَاحُ، وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِوُجُوبِ الْوَصِيَّةِ، فَأَكْثَرُهُمْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِهَا فِي الْجُمْلَةِ.

وَعَنْ طَاوُوسٍ وَقَتَادَةَ وَالْحَسَنَ وَجَابِرَ بْنِ زَيْدٍ فِي آخِرِينَ: «تَحِبُّ لِلْقَرَابَةِ الَّذِينَ لَا يَرِثُونَ خَاصَّةً» أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ عَنْهُمْ، قَالُوا: فَإِنْ أَوْصَى لِغَيْرِ قَرَابَتِهِ لَمْ تَنْفَذْ، وَبَرَدَ الثُّلُثُ كُلُّهُ إِلَى قَرَابَتِهِ، وَهَذَا قَوْلُ طَاوُوسٍ.

وَقَالَ الْحَسَنُ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: ثُلُثَا الثُّلُثِ، وَقَالَ قَتَادَةُ: ثُلُثُ الثُّلُثِ.

وَأَقْوَى مَا يَرَدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ مَا احْتَجَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ فِي الَّذِي أَعْتَقَ عِنْدَ مَوْتِهِ سِتَّةَ أَعْبُدَ لَهُ لَمْ غَيْرُهُمْ، فَدَعَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ

فَجَزَّأَهُمْ سِتَّةَ أَجْزَاءٍ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةَ، قَالَ: فَجَعَلَ عِثْقَهُ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةً، وَلَا يُقَالُ: لَعَلَّهُمْ كَانُوا أَقَارِبَ الْمُعْتَقِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَمْ تَكُنْ عَادَةً الْعَرَبِ أَنْ تَمْلِكَ مَنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ قَرَابَةً، وَإِنَّمَا تَمْلِكُ مَنْ لَا قَرَابَةَ لَهُ أَوْ كَانَ مِنَ الْعَجَمِ، فَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ تَبْطُلُ لِغَيْرِ الْقَرَابَةِ لَبْطَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ قَوِيٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِوُجُوبِ الْوَصِيَّةِ فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ يَخْتَصُّ بِمَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ شَرْعِيٌّ يَخْشَى أَنْ يَضِيعَ عَلَى صَاحِبِهِ إِنْ لَمْ يُوصِ بِهِ كَوَدِيعَةٍ وَدَيْنٍ لِلَّهِ أَوْ لِإِدْرِيٍّ، قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَقْيِيدُهُ بِقَوْلِهِ: «لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ» لِأَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى قُدْرَتِهِ عَلَى تَنْجِيزِهِ وَلَوْ كَانَ مُوجِبًا، فَإِنَّهُ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ سَاعَ لَهُ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُوصِيَ بِهِ سَاعَ لَهُ، وَحَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ لِعَيْنِهَا، وَإِنَّ الْوَاجِبَ لِعَيْنِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الْحَقُوقِ الْوَاجِبَةِ لِلْغَيْرِ سَوَاءً كَانَتْ بِتَنْجِيزٍ أَوْ وَصِيَّةٍ.

وَحَلَّ وَجُوبُ الْوَصِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ عَاجِزًا عَنْ تَنْجِيزِ مَا عَلَيْهِ، وَكَانَ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَنْبُتُ الْحَقُّ بِشَهَادَتِهِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ قَادِرًا أَوْ عَلِمَ بِهَا غَيْرُهُ فَلَا وَجُوبَ، وَعُرِفَ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَصِيَّةَ قَدْ تَكُونُ وَاجِبَةً، وَقَدْ تَكُونُ مَنْدُوبَةً فِيمَنْ رَجَا مِنْهَا كَثْرَةَ الْأَجْرِ، وَمَكْرُوهَةً فِي عَكْسِهِ، وَمُبَاحَةً فِيمَنْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فِيهِ، وَمُحَرَّمَةً فِيمَا إِذَا كَانَ فِيهَا إِضْرَارٌ كَمَا ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْإِضْرَارُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكِبَائِرِ» رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مَوْفُوقًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَاحتَجَّ ابْنُ بَطَّالٍ تَبَعًا لِغَيْرِهِ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يُوصِ، فَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ وَاجِبَةً لَمَا تَرَكَهَا وَهُوَ رَاوِي الْحَدِيثِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فَالْعِبْرَةُ بِمَا رَوَى لَا بِمَا رَأَى، عَلَى أَنَّ الثَّابِتَ عَنْهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ آيْتْ لَيْلَةً إِلَّا وَوَصِيَّتِي مَكْتُوبَةً عِنْدِي» وَالَّذِي احتَجَّ بِأَنَّهُ لَمْ يُوصِ اعْتَمَدَ عَلَى مَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: «قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: أَلَا تُوصِي؟ قَالَ: أَمَّا مَالِي فَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ فِيهِ، وَأَمَّا رُبَاعِي فَلَا أَحِبُّ أَنْ يُشَارِكَ وَلَدِي فِيهَا أَحَدٌ» أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِالْحُمْلِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ

وَصِيَّتِهِ وَيَتَعَاهَدَهَا، ثُمَّ صَارَ يُنَجِّزُ مَا كَانَ يُوصِي بِهِ مُعَلَّقًا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «قَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ فِي مَالِي».

وَلَعَلَّ الْحَامِلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُهُ الَّذِي سَيَأْتِي فِي الرَّقَاقِ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ...» فَصَارَ يُنَجِّزُ مَا يُرِيدُ التَّصَدُّقَ بِهِ فَلَمْ يَخْتَجِ إِلَى تَغْلِيْقِ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الْوَصَايَا أَنَّهُ وَقَفَ بَعْضُ دُورِهِ، فَبِهَذَا يَحْضُلُ التَّوْفِيقُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ: «مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» عَلَى جَوَازِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْكِتَابَةِ وَالْخَطِّ، وَلَوْ لَمْ يَقْتَرِنْ ذَلِكَ بِالشَّهَادَةِ، وَخَصَّ أَحْمَدَ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ذَلِكَ بِالْوَصِيَّةِ؛ لِثُبُوتِ الْخَبَرِ فِيهَا دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ، وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ الْكِتَابَةَ ذُكِرَتْ لِمَا فِيهَا مِنْ ضَبْطِ الْمَشْهُودِ بِهِ، قَالُوا: وَمَعْنَى «وَصِيَّتِهِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» أَي: بِشَرْطِهَا.

وَقَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ: إِضْمَارُ الْإِشْهَادِ فِيهِ بَعْدُ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِشْهَادِ بِأَمْرِ خَارِجٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ» [المائدة: ١٠٦] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى إِعْتِبَارِ الْإِشْهَادِ فِي الْوَصِيَّةِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ذَكَرَ الْكِتَابَةُ مُبَالَغَةً فِي زِيَادَةِ التَّوَثُّقِ، وَإِلَّا فَالْوَصِيَّةُ الْمَشْهُودُ بِهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَكْتُوبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ: «وَصِيَّتِهِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» عَلَى الْوَصِيَّةِ تَنْفُذِ إِنْ كَانَتْ عِنْدَ صَاحِبِهَا وَلَمْ يَجْعَلْهَا عِنْدَ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَلَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ وَارْتَجَعَهَا، وَفِي الْحَدِيثِ مَنْقَبَةٌ لِابْنِ عُمَرَ لِمُبَادَرَتِهِ لِامْتِثَالِ قَوْلِ الشَّارِعِ وَمُوَظَبَتِهِ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ التَّدْبُّ إِلَى التَّأَهُّبِ لِلْمَوْتِ وَالْإِحْتِرَازِ قَبْلَ الْقَوْتِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَذَرِي مَتَى يَفْجُوهُ الْمَوْتُ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ سَنٍ يُفَرِّضُ إِلَّا وَقَدْ مَاتَ فِيهِ جَمْعٌ جَمٌّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ جَائِزٌ أَنْ يَمُوتَ فِي الْحَالِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُتَأَهِّبًا لِذَلِكَ فَيَكْتُبُ وَصِيَّتَهُ، وَيَجْمَعُ فِيهَا مَا يَحْضُلُ بِهِ الْأَجْرُ، وَيُحِيطُ عَنْهُ الْوِزْرُ مِنْ حُقُوقٍ وَحُقُوقِ عِبَادَةٍ، الْمُسْتَعَانَ.

وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ: «لَهُ شَيْءٌ» أَوْ «لَهُ مَالٌ» عَلَى صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَنَافِعِ، وَهُوَ قَوْلُ

الْجُمُهور، وَمَنْعَهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ شُبْرُمَةَ وَدَاوُدُ وَأَتْبَاعُهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.
وَفِي الْحَدِيثِ الْحُصَّ عَلَى الْوَصِيَّةِ وَمُظْلَقُهَا يَتَنَاوَلُ الصَّحِيحُ، لَكِنَّ السَّلَفَ
خَصُّوْهَا بِالْمَرِيضِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُقَيَّدَ بِهِ فِي الْخَبَرِ لِإِطْرَادِ الْعَادَةِ بِهِ، وَقَوْلُهُ: «مَكْتُوبَةٌ» أَعَمٌّ
مِنْ أَنْ تَكُونَ بِحُطِّهِ أَوْ بِغَيْرِ حُطِّهِ، وَبُسْتَفَادِ مِنْهُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمُهِمَّةَ يَنْبَغِي أَنْ تُضَبَطَ
بِالْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهَا أَثْبَتَ مِنَ الضَّبْطِ بِالْحِفْظِ؛ لِأَنَّهُ يَحُونُ غَالِبًا. [«الفتح» (٢٩٢/٨)].

[وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ مَرَضًا، أَشْفَيْتُ مِنْهُ
عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ
يَرْتُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَتُلْتِي مَالِي؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَالْشَّطْرُ؟
قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَالْثُلُثُ؟ قَالَ: الثُّلُثُ وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ
أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ
بِهَا، حَتَّى اللَّفْمَةُ تَرْفَعَهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(إِنَّكَ إِنْ تَذَرْتَ وَرَثَتَكَ) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: إِنَّمَا عَبَّرَ لَهُ ﷺ بِلَفْظِ «الْوَرَثَةِ» وَلَمْ
يَقُلْ: «إِنْ تَذَعَ بِنْتُكَ» مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمِئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ وَاحِدَةٌ لِكُونَ الْوَارِثِ حَيْثُذِ لَمْ
يَتَحَقَّقْ؛ لِأَنَّ سَعْدًا إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَوْتِهِ فِي ذَلِكَ الْمَرَضِ وَبَقَائِهَا بَعْدَهُ حَتَّى تَرِثَهُ،
وَكَانَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ تَمُوتَ هِيَ قَبْلَهُ، فَأَجَابَ ﷺ بِكَلَامٍ كُلِّيٍّ مُطَابِقٍ لِكُلِّ حَالَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ:
«وَرَثَتَكَ» وَلَمْ يَخْصُ بِنْتًا مِنْ غَيْرِهَا.

وَقَالَ الْفَاكِهِي شَارِحُ «الْعُمْدَةِ»: إِنَّمَا عَبَّرَ ﷺ بِالْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَعَ عَلَى أَنَّ سَعْدًا
سَيَعِيشُ، وَيَأْتِيهِ أَوْلَادٌ غَيْرُ ابْنَتِ الْمَذْكُورَةِ فَكَانَ كَذَلِكَ، وَوُلِدَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ بَنِينَ
وَلَا أَعْرِفُ أَسْمَاءَهُمْ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَفْتَحَ بِذَلِكَ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ قَوْلُهُ: «أَنْ تَذَعَ بِنْتُكَ» مُتَعَيِّنًا؛ لِأَنَّ مِيرَاثَهُ لَمْ يَكُنْ مُنْخَصَرًّا فِيهَا،

المشكاة/ الجزء الثامن

فَقَدْ كَانَ لِأَخِيهِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَوْلَادٌ إِذْ ذَاكَ مِنْهُمْ: هَاشِمُ بْنُ عُتْبَةَ الصَّحَابِيُّ الَّذِي قُتِلَ بِصِفِّينَ، وَسَادُّكُرُ بَسَطَ ذَلِكَ، فَجَارَ التَّعْيِيرَ بِالْوَرَثَةِ؛ لِتَدْخُلَ الْبِنْتُ وَغَيْرَهَا مِمَّنْ يَرِثُ لَوْ وَقَعَ مَوْتُهُ إِذْ ذَاكَ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ.

أَمَّا قَوْلُ الْفَاكِهِيِّ: «إِنَّهُ وَلِدَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ بَنِينَ، وَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ أَسْمَاءَهُمْ» فَفِيهِ قُصُورٌ شَدِيدٌ، فَإِنَّ أَسْمَاءَهُمْ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ بِعَيْنِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَامِرٍ وَمُضْعَبٍ وَمُحَمَّدٍ ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ سَعْدٍ، وَوَقَعَ ذِكْرُ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَلَمَّا وَقَعَ ذِكْرُ هَؤُلَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ مُسْلِمٍ اِئْتَصَرَ الْقُرْطُبِيُّ عَلَى ذِكْرِ الثَّلَاثَةِ، وَوَقَعَ فِي كَلَامٍ بَعْضُ شُيُوخِنَا تَعَقُّبٌ عَلَيْهِ بِأَنَّ لَهُ أَرْبَعَةَ مِنَ الذُّكُورِ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ، وَهُمْ عُمَرُ وَإِبْرَاهِيمُ وَيَحْيَى وَإِسْحَاقُ، وَعَزَا ذِكْرَهُمْ لِابْنِ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَاتَهُ أَنَّ ابْنَ سَعْدٍ ذَكَرَ لَهُ مِنَ الذُّكُورِ غَيْرِ السَّبْعَةِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ، وَهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَعَمْرُو، وَعِمْرَانُ، وَصَالِحٌ، وَعُثْمَانُ، وَإِسْحَاقُ الْأَصْغَرُ، وَعُمَرُ الْأَصْغَرُ، وَعُمَيْرُ مُصْغَرًا وَغَيْرَهُمْ، وَذَكَرَ لَهُ مِنَ الْبَنَاتِ ثِنْتَيْنِ عَشْرَةَ بَنَاتًا، وَكَانَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ اِئْتَصَرَ عَلَى ذِكْرٍ مَنْ رَوَى الْحَدِيثَ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَرَرْتِكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً) أَي: فُقَرَاءَ، وَهُوَ جَمْعُ: عَالٍ وَهُوَ الْفَقِيرُ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ عَالَ يُعِيلُ إِذَا اِفْتَقَرَ **(يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ)** أَي: يَسْأَلُونَ النَّاسَ بِأَكْفَهُمْ، يُقَالُ: تَكَفَّفَ النَّاسَ وَاسْتَكَفَّفَ بَسَطَ كَفَّهُ لِلسُّؤَالِ، أَوْ سَأَلَ مَا يَكْفِي عَنْهُ الْجُوعَ، أَوْ سَأَلَ كَفًّا مِنْ طَعَامٍ.

(وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ بِهَا) هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ» وَهُوَ عِلَّةٌ لِلتَّنْفِي عَنْ الْوَصِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَفْعَلْ؛ لِأَنَّكَ إِنْ مِتُّ تَرَكْتُ وَرَرْتِكَ أَغْنِيَاءَ، وَإِنْ عِشْتُ تَصَدَّقْتُ وَأَنْفَقْتُ، فَلَأَجْرٌ حَاصِلٌ لَكَ فِي الْحَالَيْنِ، وَقَوْلُهُ: **(وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ بِهَا)** مُقَيَّدَةٌ بِابْتِغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ، وَعَلَّقَ حُصُولَ الْأَجْرِ بِذَلِكَ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ أَجْرَ الْوَاجِبِ يَزْدَادُ بِالْبَيَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْفَاقَ عَلَى الزَّوْجَةِ وَاجِبٌ وَفِي فِعْلِهِ الْأَجْرُ، فَإِذَا نَوَى بِهِ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ

إِزْدَادَ أَجْرِهِ بِذَلِكَ. قَالَهُ ابْنُ أَبِي قَالَ: وَنُبِّهَ بِالتَّفَقُّعِ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ وَجْهِهِ وَالْإِحْسَانِ.

(حَتَّى اللَّقْمَةِ تَرْفَعَهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ) بِالتَّصْبِ عَظْمًا عَلَى نَفَقَةٍ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَ«تَجْعَلَهَا» الْخَبَرُ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى حُكْمِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ فِي كِتَابِ التَّفَقُّعَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَوَجْهٌ تَعَلَّقَ قَوْلُهُ: «وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً... إلخ» بِقِصَّةِ الْوَصِيَّةِ أَنَّ سُؤَالَ سَعْدٍ يُشِيرُ بِأَنَّهُ رَعِبَ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْرِ، فَلَمَّا مَنَعَهُ الشَّارِعُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الثُّلُثِ، قَالَ لَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّسْلِيَةِ: إِنَّ جَمِيعَ مَا تَفْعَلُهُ فِي مَالِكَ مِنْ صَدَقَةٍ نَاجِزَةٍ، وَمِنْ نَفَقَةٍ وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً تُؤَجَّرُ بِهَا إِذَا ابْتَغَيْتَ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَعَلَّهُ الْمَرْأَةُ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا مُسْتَمِرَّةٌ بِخِلَافِ غَيْرِهَا.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: فِيهِ: إِنَّ الثَّوَابَ فِي الْإِنْفَاقِ مَشْرُوطٌ بِصِحَّةِ النِّيَّةِ وَإِنْتِغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ، وَهَذَا غُسْرٌ إِذَا عَارَضَهُ مُقْتَضَى الشَّهْوَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحْصُلُ الْغَرَضُ مِنَ الثَّوَابِ حَتَّى يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، وَسَبَقَ تَخْلِيصُ هَذَا الْمَقْصُودِ مِمَّا يَشُوبُهُ، قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَاتِ إِذَا أُدِّيَتْ عَلَى قَصْدِ أَدَاءِ الْوَاجِبِ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ أَثِيبَ عَلَيْهَا، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ» لَا تَخْصِيصُ لَهُ بِغَيْرِ الْوَاجِبِ وَلَفْظَةُ «حَتَّى» هُنَا تَقْتَضِي الْمُبَالَغَةَ فِي تَحْصِيلِ هَذَا الْأَجْرِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَى، كَمَا يُقَالُ: جَاءَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمُسَاءِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ: مَشْرُوعِيَّةُ زِيَارَةِ الْمَرِيضِ لِلْإِمَامِ فَمَنْ دُونَهُ، وَتَتَأَكَّدُ بِاشْتِدَادِ الْمَرَضِ.

وَفِيهِ: وَضْعُ الْيَدِ عَلَى جَنْبَةِ الْمَرِيضِ وَمَسْحُ وَجْهِهِ، وَمَسْحُ الْعُضْوِ الَّذِي يُؤْلَمُ، وَالْفَسْحُ لَهُ فِي طُولِ الْعُمُرِ، وَجَوَازُ إِخْبَارِ الْمَرِيضِ بِشِدَّةِ مَرَضِهِ وَقُوَّةِ أَلَمِهِ إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِذَلِكَ شَيْءٌ مِمَّا يُنْتَعَى، أَوْ يُكْرَهُ مِنَ التَّبَرُّمِ وَعَدَمِ الرِّضَا بَلْ حَيْثُ يَكُونُ ذَلِكَ لِطَلَبِ دُعَاءٍ أَوْ دَوَاءٍ وَرُبَّمَا أُسْتَحَبَّ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُتَابَعُ إِلَّا تَصَافَ بِالصَّبْرِ الْمَحْمُودِ، وَإِذَا جَارَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الْمَرَضِ كَانَ الْإِخْبَارُ بِهِ بَعْدَ الْبُرْءِ أَجُوزَ، وَأَنَّ أَعْمَالَ الْبِرِّ وَالطَّاعَةِ إِذَا كَانَ

مِنْهَا مَا لَا يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكَهُ قَامَ غَيْرُهُ فِي الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ مَقَامَهُ، وَرُبَّمَا زَادَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ سَعْدًا خَافَ أَنْ يَمُوتَ بِالْدَّارِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا فَيَقُوتَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَجْرِ هِجْرَتِهِ، فَأَخْبَرَهُ ﷺ بِأَنَّهُ إِنْ تَخَلَّفَ عَنْ دَارِ هِجْرَتِهِ، فَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا مِنْ حَجٍّ أَوْ جِهَادٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كَانَ لَهُ بِهِ أَجْرٌ يُعَوِّضُ مَا قَاتَهُ مِنَ الْجَهَّةِ الْآخَرَى.

وَفِيهِ: إِبَاحَةُ جَمْعِ الْمَالِ بِشَرْطِهِ؛ لِأَنَّ التَّنَوُّينَ فِي قَوْلِهِ: «وَأَنَا ذُو مَالٍ» لِلْكَثْرَةِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ صَرِيحًا «وَأَنَا ذُو مَالٍ كَثِيرٍ» وَالْحَثُّ عَلَى صِلَةِ الرَّحِمِ وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْأَقْرَابِ، وَأَنَّ صِلَةَ الْأَقْرَبِ أَفْضَلُ مِنْ صِلَةِ الْأَبْعَدِ، وَالْإِنْفَاقُ فِي رُجُوهِ الْخَيْرِ؛ لِأَنَّ الْمُبَاحَ إِذَا قُصِدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ صَارَ طَاعَةً؛ وَقَدْ نُبِّهَ عَلَى ذَلِكَ بِأَقْلِ الْخُطُوطِ الدُّنْيَوِيَّةِ الْعَادِيَةِ، وَهُوَ وَضْعُ اللَّقْمَةِ فِي فَمِ الزَّوْجَةِ؛ إِذْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ غَالِبًا إِلَّا عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ وَالْمُمَارَاةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَيُؤْجَرُ فَاعِلُهُ قَصْدَ بِهِ قَصْدًا صَاحِبًا، فَكَيْفَ بِمَا هُوَ فَوْقَ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: مَنَعَ نَقْلَ الْمَيِّتِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَشْرُوعًا لَأَمَرَ بِنَقْلِ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ. قَالَه الْخَطَّابِيُّ، وَبِأَنَّ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ تَجُوزُ لَهُ الْوَصِيَّةُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ» فَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ لَا يُبَالِي بِالْوَصِيَّةِ بِمَا زَادَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتْرُكُ وَرَثَةً يَخْشَى عَلَيْهِمُ الْفَقْرَ، وَتُعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَيْسَ تَعْلِيلًا مُحْضًا، وَإِنَّمَا فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى الْأَحْظِ الْأَنْفَعِ، وَلَوْ كَانَ تَعْلِيلًا مُحْضًا لَأَقْتَضَى جَوَازَ الْوَصِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ لِمَنْ كَانَتْ وَرَثَتُهُ أَغْنِيَاءَ، وَلَتَفَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ إِجَازَتِهِمْ وَلَا قَائِلٍ بِذَلِكَ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ يَكُونُ تَعْلِيلًا مُحْضًا، فَهُوَ لِلنَّقْصِ عَنِ الثُّلُثِ لَا لِلزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ لَمَّا شَرَعَ الْإِيسَاءَ بِالثُّلُثِ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَرَضُ بِهِ عَلَى الْمُوصِي أَنَّ الْإِحْطَاطَ عَنْهُ أَوْلَى، وَلَا سِيَّمَا لِمَنْ يَتْرُكُ وَرَثَةً غَيْرَ أَغْنِيَاءَ، فَتَبَّهَ سَعْدًا عَلَى ذَلِكَ.

وَفِيهِ: سَدُّ الدَّرِيْعَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا تَرُدُّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ» لِئَلَّا يَتَدَرَّعَ بِالْمَرَضِ أَحَدٌ لِأَجْلِ حُبِّ الْوَطَنِ. قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَفِيهِ: تَقْيِيدُ مُطْلَقِ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ ﷺ: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ

دِينَ» [النساء: ١١] فَأَطْلَقَ، وَقَيَّدَتِ السُّنَّةُ الْوَصِيَّةَ بِالثَّلُثِ، وَأَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا لِلَّهِ لَا يَنْبَغِي لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْهُ مُحْتَارًا.

وَفِيهِ: التَّاسُّفُ عَلَى قَوْتِ مَا يَحْصُلُ الْقَوَابِ.

وَفِيهِ: حَدِيثُ «مَنْ سَاءَتْهُ سَيِّئَةٌ» وَأَنَّ مَنْ قَاتَهُ ذَلِكَ بَادَرَ إِلَى جَبْرِهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: تَسْلِيَةٌ مِنْ قَاتَهُ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ بِتَحْصِيلِ مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ؛ لِمَا أَشَارَ ﷺ لِسَعْدٍ مِنْ عَمَلِهِ الصَّالِحِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: جَوَازُ التَّصَدُّقِ بِجَمِيعِ الْمَالِ لِمَنْ عُرِفَ بِالصَّبْرِ، وَلَمْ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ.

وَفِيهِ: الْإِسْتِفْسَارُ عَنِ الْمُحْتَمَلِ إِذَا احْتَمَلَ وُجُوهًا؛ لِأَنَّ سَعْدًا لَمَّا مُنِعَ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِجَمِيعِ الْمَالِ احْتَمَلَ عِنْدَهُ الْمَنْعَ فِيمَا دُونَهُ وَالْجَوَازَ، فَاسْتَفْسَرَ عَمَّا دُونَ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: النَّظَرُ فِي مَصَالِحِ الْوَرَثَةِ، وَأَنَّ خِطَابَ الشَّارِعِ لِلوَاحِدِ يَعْمُ مَنْ كَانَ بِصِفَتِهِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ؛ لِإِطْبَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِحَدِيثِ سَعْدٍ هَذَا، وَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ إِنَّمَا وَقَعَ لَهُ بِصِغَةِ الْإِفْرَادِ، وَلَقَدْ أَبْعَدَ مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِسَعْدٍ، وَمَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِهِ مِمَّنْ يَخْلُفُ وَارِثًا ضَعِيفًا، أَوْ كَانَ مَا يَخْلُفُهُ قَلِيلًا؛ لِأَنَّ الْبِنْتَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يُطْمَعَ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ مَالٍ لَمْ يُرْعَبْ فِيهَا.

وَفِيهِ: إِنَّ مَنْ تَرَكَ مَالًا قَلِيلًا فَلَاخْتِيَارَ لَهُ تَرَكَ الْوَصِيَّةَ وَإِبْقَاءَ الْمَالِ لِلْوَرَثَةِ، وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ الْقَلِيلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْوَصَايَا، وَاسْتَدَلَّ بِهِ التَّيْسِيُّ لِفَضْلِ الْغَنِيِّ عَلَى الْفَقِيرِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَفِيهِ: مُرَاعَاةُ الْعَدْلِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ وَمُرَاعَاةُ الْعَدْلِ فِي الْوَصِيَّةِ.

وَفِيهِ: إِنَّ الثَّلُثَ فِي حَدِّ الْكَثْرَةِ، وَقَدْ عِتَبَرَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ، وَيَحْتَاجُ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ ثُبُوتُ طَلَبِ الْكَثْرَةِ فِي الْحُكْمِ الْمَعِينِ.

الفصل الثاني

- [عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَقَالَ:

أَوْصَيْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: بِكُمْ؟ قُلْتُ: بِمَا لِي كُلِّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَمَا تَرَكْتَ لَوْلَدِكَ؟ قُلْتُ: هُمْ أَغْنِيَاءُ بِخَيْرٍ، فَقَالَ: أَوْصِ بِالْعُشْرِ، فَمَا زِلْتُ أَنْاقِصُهُ حَتَّى قَالَ: أَوْصِ بِالثُّلُثِ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(قُلْتُ: بِمَا لِي كُلِّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) قال الحافظ: فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهَا فِي الطَّبِّ: «أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي» وَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ، فَأَمَّا التَّغْيِيرُ بِقَوْلِهِ: «أَفَأَتَصَدَّقُ» فَيَحْتَمِلُ التَّنْجِيزَ وَالتَّغْلِيقَ بِخِلَافِ «أَفَأُوصِي» لَكِنَّ الْمَخْرَجَ مُتَّحِدٌ، فَيُحْمَلُ عَلَى التَّغْلِيقِ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ: «أَتَصَدَّقُ» مَنْ جَعَلَ تَبَرُّعَاتِ الْمَرِيضِ مِنَ الثُّلُثِ، وَحَمَلُوهُ عَلَى الْمُجَرَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا بَيَّنْتُهُ.

وَأَمَّا الْإِخْتِلَافُ فِي السُّؤَالِ، فَكَأَنَّهُ سَأَلَ أَوَّلًا عَنِ الْكُلِّ، ثُمَّ سَأَلَ عَنِ الثُّلُثَيْنِ، ثُمَّ سَأَلَ عَنِ النَّصْفِ، ثُمَّ سَأَلَ عَنِ الثُّلُثِ، وَقَدْ وَقَعَ مُجْمُوعُ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَفِي رِوَايَةِ بُكَيرِ بْنِ مِسْمَارٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، وَكَذَا لَهُمَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدٍ، وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: «قُلْتُ: فَالشَّطْرُ» هُوَ بِالْجُرِّ عَظْفًا عَلَى قَوْلِهِ: «بِمَا لِي كُلِّهِ» أَيِ: فَأُوصِي بِالنَّصْفِ، وَهَذَا رَجَحَهُ السَّهْلِيُّ.

وَقَالَ الرَّخْشَرِيُّ: هُوَ بِالنَّصْبِ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ؛ أَيِ: أَسَمِيَ الشَّطْرَ أَوْ أَعْيَنَ الشَّطْرَ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ أَيْجُوزُ الشَّطْرَ.

(قَالَ: أَوْصِ بِالثُّلُثِ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ) فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ فِي الْهَجْرَةِ: «قَالَ: الثُّلُثُ يَا سَعْدُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ».

وَفِي رِوَايَةِ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «قُلْتُ: فَالثُّلُثُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ».

وَفِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهَا فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ «قَالَ: الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ

كبير أو كثير.

وَكَذَا لِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ سَعْدٍ، وَفِيهِ: «فَقَالَ: أَوْصِيَتْ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: بِكُمْ؟ قُلْتُ: بِمَا لِي كُلُّهُ. قَالَ: فَمَا تَرَكْتَ لِوَلَدِكَ؟» وَفِيهِ: «أَوْصِ بِالْعَشْرِ، قَالَ: فَمَا زَالَ يَقُولُ وَأَقُولُ، حَتَّى قَالَ: أَوْصِ بِالثُّلُثِ وَالثُّلُثِ كَثِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ» يَعْنِي: بِالثُّلُثَةِ أَوْ بِالمُوحَّدَةِ، وَهُوَ شَكٌّ مِنَ الرَّائِي، وَالمَحْفُوظُ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ بِالثُّلُثَةِ، وَمَعْنَاهُ كَثِيرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهُ، وَسَادَّ كُرُ الإِخْتِلَافِ فِيهِ فِي البَابِ الَّذِي هَذَا.

وَقَوْلُهُ: «قَالَ: الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» بِنَصْبِ الْأَوَّلِ عَلَى الإِغْرَاءِ، أَوْ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ نَحْوَ عَيْنِ الثُّلُثِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَوْ الْمُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ: يَكْفِيكَ الثُّلُثُ أَوْ الثُّلُثُ كَافٍ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» مَسْوقًا لِبَيَانِ الْجَوَازِ بِالثُّلُثِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى - يُنْقِصُ عَنْهُ، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا يَبْتَدِرُهُ الْقَهْمُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِبَيَانِ أَنَّ التَّصَدُّقَ بِالثُّلُثِ هُوَ الْأَكْمَلُ؛ أَيْ: كَثِيرٌ أَجْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ غَيْرٌ قَلِيلٌ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهَذَا أَوْلَى مَعَانِيهِ» يَعْنِي: الْكَثْرَةُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ، وَعَلَى عَوَّلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

[وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: أَوْلَى لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ]

(وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ) قال الحافظ: وَفِي البَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ، وَعَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ

المشكاة/ الجزء الثامن

شُعَيْبٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ، وَعَنْ جَابِرٍ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ أَيْضًا وَقَالَ:
الصَّوَابُ إِرسَالُهُ، وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَلَا يَخْلُو إِسْنَادُ كُلِّ مِنْهَا عَنْ مَقَالَ،
مَجْمُوعَهَا يَقْتَضِي أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا، بَلْ جَنَحَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَثَنُ
مُتَوَاتِرٌ، فَقَالَ: وَجَدْنَا أَهْلَ الْفُتْيَا وَمَنْ حَفِظْنَا عَنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَعَارِزِ مِنْ قُرَيْشٍ
وغيرِهِمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عَامَ الْفَتْحِ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» وَيُؤْثِرُونَ عَمَّنْ
حَفِظُوهُ عَنْهُ مِمَّنْ لَقَوْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَكَانَ نَقْلُ كَافَّةٍ عَنْ كَافَّةٍ، فَهُوَ أَقْوَى مِنْ نَقْلِ
وَاحِدٍ.

وَقَدْ نَارَعَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي كَوْنِ هَذَا الْحَدِيثِ مُتَوَاتِرًا، وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ ذَلِكَ
فَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُنْسَخُ بِالسُّنَّةِ، لَكِنَّ الْحُجَّةَ فِي هَذَا
الْإِجْمَاعِ عَلَى مُقْتَضَاهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَالْمُرَادُ بِعَدَمِ صِحَّةِ وَصِيَّةِ الْوَارِثِ
عَدَمُ اللُّزُومِ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ عَلَى إِجَارَةِ الْوَرِثَةِ، وَرَوَى الدَّارِقُطِيُّ مِنْ طَرِيقِ
ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
الْوَرِثَةُ» كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ عَطَاءَ هُوَ
الْخُرَّاسَانِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَانَ الْبُخَارِيُّ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فَتَرَجَمَ بِالْحَدِيثِ، وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ، وَهُوَ
ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثَ الْبَابِ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ لَفْظًا، إِلَّا أَنَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ
إِخْبَارِيٌّ كَانَ مِنَ الْحُكْمِ قَبْلَ نُزُولِ الْقُرْآنِ، فَيَكُونُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ بِهَذَا التَّقْدِيرِ،
وَوَجْهُ دَلَالَتِهِ لِلتَّرْجِمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ نَسْخَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَإِثْبَاتَ الْمِيرَاثِ لَهُمَا بَدَلًا مِنْهَا
يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَا يَجْمَعُ لَهُمَا بَيْنَ الْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَنْ دُونَهُمَا أَوْلَى
بِأَلَّا يَجْمَعَ ذَلِكَ لَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ: «وَكَانَتْ
الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ... إلخ» فَظَهَرَتِ الْمُنَاسَبَةُ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ؛ وَقَدْ وَافَقَ مُحَمَّدُ بْنُ
يُوسُفَ، وَهُوَ الْفَرِيَّابِيُّ فِي رِوَايَتِهِ إِيَّاهُ عَنْ وَرْقَاءَ عَيْسَى بْنِ مَيْمُونٍ، كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ

جَرِير، وَخَالَفَ وَرَقَاءَ شِبْلَ عَنْ ابْنِ أَبِي نُجَيْحٍ، فَجَعَلَ مُجَاهِدًا مَوْضِعَ عَطَاءٍ، أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ أَيْضًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي نُجَيْحٍ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [«فتح

حَدِيث: (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ مِنْ أَصَحِّ مَا يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَاءَ عَنْ بِضْعَةٍ وَعِشْرِينَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ، فَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ عَقَبَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي أُمَامَةَ وَعَمْرُو بْنُ خَارِجَةَ وَالْبَرَاءَ وَزَيْدَ بْنِ أَرْقَمٍ، وَزَادَ شَيْخُنَا عَلَيْهِ مُعَاوِيَةَ وَابْنَ عُمَرَ، وَزَادَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مَنْدَةَ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَعُבَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَأَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُدَافَةَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَسُودَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ.

وَوَقَعَ لِي مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَزَيْنَبَ بِنْتُ جَحْشٍ، وَقَدْ رَقَمْتُ عَلَيْهَا عَلَامَاتٍ مَنْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْأَيْمَةِ فَ«طَب» عَلَامَةُ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ، وَ«طس» عَلَامَتُهُ فِي «الْأَوْسَطِ» وَ«بز» عَلَامَةُ الْبَزَّارِ، وَ«ص» عَلَامَةُ أَبِي يَعْلَى الْمُوصِلِيِّ، وَ«تم» عَلَامَةُ تَمَّامٍ فِي «فَوَائِدِهِ» وَجَمِيعُ هَؤُلَاءِ وَقَعَ عِنْدَهُمْ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاہِرِ الْحَجَرِ» وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى.

وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ قِصَّةَ وَكَذَا عَلِيٍّ، وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ قِصَّةَ أُخْرَى مَعَ نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، فَقَالَ لَهُ نَصْرٌ: فَأَيْنَ قَضَاؤُكَ فِي زِيَادٍ؟ فَقَالَ: قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ مِنْ قَضَاءِ مُعَاوِيَةَ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعُبَادَةَ أَحْكَامٌ أُخْرَى، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُدَافَةَ قِصَّةٌ لَهُ فِي سُؤَالِهِ عَنْ إِسْمِ أَبِيهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ قِصَّةٌ نَحْوُ قِصَّةِ عَائِشَةَ بِاخْتِصَارٍ وَقَدْ أَشْرَتْ إِلَيْهِ، وَفِي حَدِيثِ سُودَةَ نَحْوَهُ وَلَمْ تُسَمَّ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بَلْ قَالَ: «عَنْ بِنْتِ زَمْعَةَ» وَفِي حَدِيثِ زَيْنَبَ قِصَّةَ وَلَمْ يُسَمَّ أَبُوهَا بَلْ فِيهِ: «عَنْ زَيْنَبَ

المشكاة/ الجزء الثامن

الْأَسَدِيَّةُ» وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَجَاءَ مِنْ مُرْسَلِ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَهُوَ أَحَدُ كِبَارِ التَّابِعِينَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَيْهِ. [«الفتح» (١٤٨/١٩)].

(الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) قَالَ فِي «التَّيْلِ»: اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى الْفِرَاشِ؛ فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَرْأَةِ، وَقَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنْ حَالَةِ الْإِفْتِرَاشِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ اسْمٌ لِلزَّوْجِ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي «الْقَامُوسِ»: إِنَّ الْفِرَاشَ زَوْجَةُ الرَّجُلِ. انْتَهَى مُحْتَصَرًا.

قَالَ التَّوَوِّي: مَعْنَى قَوْلِهِ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ زَوْجَةٌ أَوْ مَمْلُوكَةٌ صَارَتْ فِرَاشًا لَهُ، فَأَتَتْ بِوَلَدٍ لِمُدَّةِ الْإِمْكَانِ مِنْهُ لِحَقِّهِ الْوَلَدَ، وَصَارَ وَلَدًا يَجْرِي بَيْنَهُمَا التَّوَارُثُ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَحْكَامِ الْوِلَادَةِ، سَوَاءٌ كَانَ مُوَافِقًا لَهُ فِي الشَّبهِ أَمْ مُخَالِفًا، وَمُدَّةُ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ سِتُّ أَشْهُرٍ مِنْ حِينَ امْتِكَنَ اجْتِمَاعُهُمَا.

وَأَمَّا مَا تَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا فَإِنْ كَانَتْ زَوْجَةٌ صَارَتْ فِرَاشًا بِمُجَرَّدِ عَقْدِ النِّكَاحِ، وَتَقْلُوا فِي هَذَا الْاجْتِمَاعِ، وَشَرَطُوا إِمْكَانَ الْوُطْءِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْفِرَاشِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَانَ نِكَاحَ الْمُغْرِبِيِّ مَشْرِقِيَّةً، وَلَمْ يُفَارِقْ وَاحِدَ مِنْهُمَا وَطْئَهُ، ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَلْحَقْهُ لِعَدَمِ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ. هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ، فَلَمْ يَشْطَرِطِ الْإِمْكَانَ بَلْ اكْتَفَى بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، قَالَ: حَتَّى لَوْ طَلَّقَ عَقِبَ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ إِمْكَانٍ وَطْءَ، فَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ لِحَقِّهِ الْوَلَدَ. وَهَذَا ضَعِيفٌ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْعَالِبِ، وَهُوَ حُصُولُ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْعَقْدِ.

هَذَا حُكْمُ الزَّوْجَةِ، وَأَمَّا الْأُمَّةُ فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ تَصِيرُ فِرَاشًا بِالْوُطْءِ، وَلَا تَصِيرُ فِرَاشًا بِمُجَرَّدِ الْمِلْكِ حَتَّى لَوْ بَقِيَتْ فِي مِلْكِهِ سِنِينَ، وَأَتَتْ بِأَوْلَادٍ وَلَمْ يَطَّأَهَا، وَلَمْ يُقَرَّ بِوُطْئِهَا لَا يَلْحَقْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَإِذَا وَطَّئَهَا صَارَتْ فِرَاشًا، فَإِذَا أَتَتْ بَعْدَ الْوُطْءِ بِوَلَدٍ أَوْ أَوْلَادٍ لِمُدَّةِ الْإِمْكَانِ لِحَقُّهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَصِيرُ فِرَاشًا وَلَدَتْ وَلَدًا وَاسْتَلْحَقَّهُ، فَمَا تَأْتِي بِهِ ذَلِكَ يَلْحَقْهُ إِلَّا أَنْ نَفِيَهُ. انْتَهَى.

(وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ) الْعَاهِرُ: الزَّانِي، وَعَهَرَ: زَنَى، وَعَهَرَتْ: زَنَتْ، وَالْعَهْرُ: الزَّانَا؛ أَي: وَلِلزَّانِي الْحِيبَةُ وَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَلَدِ، وَعَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ تَقُولَ: «لَهُ الْحَجَرُ وَبِفِيهِ الْأَثْلَبُ» وَهُوَ التُّرَابُ وَتَحْوِ ذَلِكْ؛ يُرِيدُونَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْحِيبَةُ.

وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْحَجَرِ هُنَا: أَنَّهُ يُرْجَمُ بِالْحِجَارَةِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ زَانٍ يُرْجَمُ، وَإِنَّمَا يُرْجَمُ الْمُحْصَنُ خَاصَّةً، وَلِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ رَجْمِهِ نَفْيُ الْوَلَدِ عَنْهُ، وَالْحَدِيثُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي نَفْيِ الْوَلَدِ عَنْهُ. [«عون المعبود» (١٤٦/٥)].

[وَيُرَوَّى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا وَصِيَّةَ لِيَوَارِثِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ» مُنْقَطِعٌ، هَذَا لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ» فِي رِوَايَةِ الدَّرَاقُطَنِيِّ قَالَ: «لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لِيَوَارِثِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ»]

(لَا وَصِيَّةَ لِيَوَارِثِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ) قال المصنف: فَرَعُ فِي «فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ» مَسْأَلَةٌ: رَجُلٌ مَاتَ وَأَوْصَى جَمَاعَةً، وَجَعَلَ زَوْجَتَهُ أَحَدَ الْأَوْصِيَاءِ، وَأَوْصَى لَهُمْ بِمَبْلَغٍ، فَهَلْ يَجُوزُ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَأْخُذَ نَظِيرَ مَا يَأْخُذُهُ أَحَدُ الْأَوْصِيَاءِ؟

الْجَوَابُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ اسْتِحْقَاقُ الزَّوْجَةِ نَظِيرَ مَا يَأْخُذُهُ أَحَدُ الْأَوْصِيَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَبَرُّعًا مَحْضًا بَلْ شِبْهُ الْأُجْرَةِ أَوْ الْجُعَالَةِ لِلدُّخُولِ فِي الْوَصَايَا، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَخْطَارِ وَالنَّظَرِ، وَالْقِيَامِ بِحَالِ الْأَوْلَادِ وَالْأُمُورِ الْمُوصَى بِهَا. انْتَهَى.

وَأَقُولُ: قَدْ يُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يُصَرَّحَ بِجَعْلِ الْمَبْلَغِ فِي نَظِيرِ الْوَصَايَةِ، فَتَسْتَحِقُّ الزَّوْجَةُ بِذَوْنِ إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ، وَأَلَّا يُصَرَّحَ بِذَلِكَ فَلَا تَسْتَحِقُّ إِلَّا إِنْ أَجَازُوا، فَلَيْتَأَمَّلْ.

وَفِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ لَوْ زَادَ مَا يَخُصُّ الزَّوْجَةَ عَلَى أُجْرَةِ الْمِثْلِ، فَهَلْ تَتَوَقَّفُ الزِّيَادَةُ عَلَى إِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ رَاجِعُهُ مِنْ نَظَائِرِهِ. [«تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (٣٦٢/٢٧)].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ وَالْمَرْأَةُ

المشكاة/ الجزء الثامن

بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً، ثُمَّ يَحْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ، فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ. ثُمَّ قَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ «مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةَ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةَ مِنَ اللَّهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» [النساء: ١٢- ١٣]. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

الأجزاء الثمانية

- [عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ عَلَى وَصِيَّةٍ مَاتَ عَلَى سَبِيلِ وَسَنَّتِهِ، وَمَاتَ عَلَى تَقَى وَشَهَادَةٍ، وَمَاتَ مَغْفُورًا لَهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

٣٠٧٧ - [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ الْعَاصَ بْنَ وَائِلٍ أَوْصَى يُعْتَقَ عَنْهُ مِائَةُ رَقَبَةٍ، فَأَعْتَقَ ابْنُهُ هِشَامُ خَمْسِينَ رَقَبَةً، فَأَرَادَ ابْنُهُ عَمْرُو أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ الْخَمْسِينَ الْبَاقِيَّةَ، فَقَالَ: حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَوْصَى أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ مِائَةُ رَقَبَةٍ، وَإِنَّ هِشَامًا أَعْتَقَ عَنْهُ خَمْسِينَ وَبَقِيَتْ عَلَيْهِ خَمْسُونَ رَقَبَةً، أَفَأُعْتَقُ عَنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ لَوْ كَانَ مُسْلِمًا فَأَعْتَقْتُمْ عَنْهُ أَوْ تَصَدَّقْتُمْ عَنْهُ أَوْ حَجَجْتُمْ عَنْهُ بَلَغَهُ ذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَطَعَ مِيرَاثَ وَارِثِهِ قَطَعَ اللَّهُ مِيرَاثَهُ مِنَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

[وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ].

(١) أخرجه أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح غريب،

وأخرجه بنحوه أحمد (٧٩٥٨) وابن ماجه (٢٨٠٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٧٠١) والديلمي (٥٥٦٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٨٣) والبيهقي

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٨٠٧).

(٥) لم أقف عليه في «شعب الإيمان».

كتاب النكاح

(كِتَابُ النِّكَاحِ) قِيلَ: بَلَغَ أَسْمَاءُ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ أَلْفًا وَأَرْبَعِينَ، وَهُوَ لُغَةٌ: الضَّمُّ وَالْوُطْءُ، وَشُرْعًا: عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ إِبَاحَةَ وَطْءٍ بِاللَّفْظِ الْآتِي، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ مَحَازٍ فِي الْوُطْءِ لِصِحَّةِ نَفْيِهِ عَنْهُ، وَلَا سِتِحَالَةَ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِيهِ، وَيُكْتَى بِهِ عَنِ الْعَقْدِ لِاسْتِقْبَاحِ ذِكْرِهِ كِفْعَلِهِ، وَالْأَقْبَحُ لَا يُكْتَى بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِرَادَتُهُ فِي «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» [البقرة: ٢٣٠] دَلٌّ عَلَيْهِ خَيْرٌ: «حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ».

وَفِي «الرَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً» [النور: ٣] بِنَاءٌ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ: إِنَّ الْمُرَادَ يَطَأُ دَلٌّ عَلَيْهَا السِّيَاقُ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَقِيلَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا، فَلَوْ حَلَفَ لَا يَنْكِحُ حَتَّى بِالْعَقْدِ، وَلَوْ رَزَى بِامْرَأَةٍ لَمْ تَنْبُتْ مُصَاهَرَةً، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ الْآيَاتُ وَالْأَخْبَارُ الْكَثِيرَةُ، وَقَدْ جَمَعْتَهَا، فَزَادَتْ عَلَى الْمِائَةِ بِكَثِيرٍ فِي تَصْنِيفِ سَمِيَّتِهِ: «الْإِفْصَاحُ عَنْ أَحَادِيثِ النِّكَاحِ» وَشُرِعَ مِنْ عَهْدِ آدَمَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَاسْتَمَرَّ حَتَّى فِي الْحِجَّةِ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِيمَا تَعَبَّدْنَا بِهِ مِنَ الْعُمُودِ. [تحفة المحتاج] للمصنف (٢٩/

الفصل الأول

٣٨٠ - [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

قال المصنف: (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ) الشباب كِنَايَةٌ عَنِ التَّائِقِينَ لِلْجَمَاعِ، وَلَوْ شُيُوعًا نَظِيرَ التَّرْخِصِ فِي الْقُبْلَةِ مَعَ الصَّوْمِ لِلشَّيْخِ دُونَ الشَّبَابِ؛ أَيْ: لِمَنْ تَحَرَّكَ شَهْوَتُهُ وَلَوْ شَيْخًا دُونَ مَنْ لَمْ تَحْرِكْهَا وَلَوْ شَابًّا، فَكُنِيَ عَنِ الْأَوَّلِ بِالشَّبَابِ، وَعَنِ الثَّانِي بِالشَّيْخِ

نظرًا للمظنة فيهما.

(مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ) الباءة: مَوْنَ النَّكَاحِ بِأَنْ يَتَوَقَّعَ إِلَيْهِ وَيَجِدَ مَهْرَ الْمُثَلِّ وَكَسْوَةَ فَصْلٍ وَنَفَقَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَقِيلَ: الْجَمَاعُ، وَينافيه قوله: **(وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ)** إِذَا الْعَاجِزُ عَنِ الْجَمَاعِ لَا يَحْتَاجُ لَصَوْمٍ.

(فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ) ضمير «إنه» للزَّوْجِ الْمُفْهُومِ مِنْ يَتَزَوَّجُ «وَجَاءَ» أَي: قَاطِعٌ لِلشَّهْوَةِ، وَالْقَطْعُ فِي الصَّوْمِ نَظَرًا لِدَوَامِهِ لَا لِابْتِدَائِهِ، فَإِنَّهُ الْحَرَارَةُ وَيَهِيْجُهَا.

والأمر بالتزويج للتدب؛ إِذْ لَا يَجِبُ عِنْدَنَا مُطْلَقًا إِلَّا بِالْإِذْنِ فِي الْحَالَةِ الَّتِي يَنْدُبُ فِيهَا، وَبِالصَّوْمِ لِأَجْلِ قَطْعِ الشَّهْوَةِ؛ أَي: كَسْرُهَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ قَطْعِهَا بِالْكَافُورِ وَنَحْوِهِ فَقَطْعُهَا بِذَلِكَ، قِيلَ: حَرَامٌ، وَقِيلَ: مَكْرُوهٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّ قَطْعَهَا مِنْ أَصْلِهَا حَرَامٌ كَالْخِصَاءِ، وَلَا مِنْ أَصْلِهَا مَكْرُوهٌ، وَعَلَيْهِ يَحْمِلُ الْقَوْلَانِ.

وروى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَالضِيَاءُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ» أَي: النَّكَاحِ عِنْدَهُمَا «فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ وَجَاءَ لَهُ». [الإفصاح في أحاديث النكاح ص ١٤].

[وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أَدِنَ لَهُ لِاخْتِصَانِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ التَّبْتُلَ) قَالَ الْعُلَمَاءُ: التَّبْتُلُ هُوَ الْإِنْقِطَاعُ عَنِ النِّسَاءِ، وَتَرَكَ النَّكَاحَ إِنْقِطَاعًا إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، وَأَصْلُ التَّبْتُلِ: الْقَطْعُ.

وَمِنْهُ: مَرِيْمُ الْبُتُولِ، وَقَاطِمَةُ الْبُتُولِ؛ لِإِنْقِطَاعِهَا عَنْ نِسَاءِ زَمَانِهَا دِينًا وَفَضْلًا وَرَغْبَةً فِي الْآخِرَةِ. وَمِنْهُ: صَدَقَةُ بَيْتَلَةَ؛ أَي: مُنْقَطِعَةً عَنْ تَصَرُّفِ مَالِهَا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: التَّبْتُلُ: هُوَ تَرْكُ لَذَاتِ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا، وَالْإِنْقِطَاعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّفَرُّغِ لِعِبَادَتِهِ.

وَمَعْنَاهُ: نَهَاةٌ عَنْهُ، وَهَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا مُحْمُولٌ عَلَى مَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ التَّكَاحَ، وَوَجَدَ مُؤْنَهُ كَمَا سَبَقَ إِیْضَاحُهُ، وَعَلَى مَنْ أَضَرَّ بِهِ التَّبَتُّلُ بِالْعِبَادَاتِ الْكَثِيرَةِ الشَّاقَّةِ، أَمَّا الْإِعْرَاضُ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَّاتِ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ بِنَفْسِهِ، وَلَا تَفْوِيتِ حَقِّ لِرِزْوَجِهِ وَلَا غَيْرِهَا، فَفَضِيلَةٌ لِلْمَنْعِ مِنْهَا، بَلْ مَأْمُورٌ بِهِ.

(لَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا) مَعْنَاهُ: لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي الْإِنْقِطَاعِ عَنِ النِّسَاءِ، وَغَيْرِهِنَّ مِنْ مَلَاذِ الدُّنْيَا لَأَخْتَصَيْنَا، لِدَفْعِ شَهْوَةِ النِّسَاءِ، لِيُمْكِنَنَا التَّبَتُّلُ، وَهَذَا مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَظُنُّونَ جَوَازَ الْإِخْتِصَاءِ بِأَجْنِهَادِهِمْ، وَلَمْ يَظُنُّوْا هَذَا مُوَافِقًا، فَإِنَّ الْإِخْتِصَاءَ فِي الْأَدْبِيِّ حَرَامٌ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا.

قَالَ الْبَغَوِيُّ: وَكَذَا يَحْرُمُ خِصَاءُ كُلِّ حَيَوَانٍ لَا يُؤْكَلُ، وَأَمَّا الْمَأْكُولُ فَيَجُوزُ خِصَاؤُهُ فِي صِغَرِهِ، وَيَحْرُمُ فِي كِبَرِهِ، أَعْلَمَ.

٣٠٨٢ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].
(تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ) أَي: لِأَجْلِ أَرْبَعٍ.

(لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا) يَفْتَحُ الْمُهِمَلَتَيْنِ ثُمَّ مُوحَّدَةً؛ أَي: شَرَفَهَا، وَالْحَسَبُ فِي الْأَصْلِ الشَّرَفُ بِالْأَبَاءِ وَبِالْأَقَارِبِ، مَاخُذٌ مِنَ الْحِسَابِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَفَاخَرُوا عَدُّوا مَنَاقِبَهُمْ وَمَآثِرَ آبَائِهِمْ وَقَوْمَهُمْ وَحَسَبُوهَا، فَيُحْكَمُ لِمَنْ زَادَ عَدَدَهُ عَلَى غَيْرِهِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْحَسَبِ هُنَا الْفِعَالُ الْحَسَنَةُ.

وَقِيلَ: الْمَالُ وَهُوَ مَرْدُودٌ لِذِكْرِ الْمَالِ قَبْلَهُ، وَذَكَرَهُ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي مُرْسَلِ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ «عَلَى دِينِهَا وَمَالِهَا وَعَلَى حَسَبِهَا وَنَسَبِهَا» وَذَكَرُ النَّسَبِ عَلَى هَذَا تَأْكِيدٌ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الشَّرِيفَ النَّسَبِ

يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ نَسِيبَةً إِلَّا إِنْ تَعَارَضَ نَسِيبَةٌ غَيْرُ دَيْتَةٍ وَغَيْرُ نَسِيبَةٍ دَيْتَةٍ فَتُقَدِّمَ ذَاتَ الدِّينِ، وَهَكَذَا فِي كُلِّ الصِّفَاتِ.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيِّ يُسْتَحَبُّ الْمَرْأَةُ ذَاتُ قَرَابَةٍ قَرِيبَةٍ فَإِنْ كَانَ مُسْتَنْدًا إِلَى الْخَبَرِ، فَلَا أَصْلَ لَهُ أَوْ إِلَى التَّجَرِبَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْوَلَدَ بَيْنَ الْقَرِيبَيْنِ يَكُونُ أَحَقُّ فَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَافِظُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ رَفَعَهُ: «إِنَّ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ الْمَالُ» فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ حَسَبٌ مِنْ حَسَبٍ فَيَقُومُ النَّسَبُ الشَّرِيفُ لِصَاحِبِهِ مَقَامَ لِمَنْ لَا نَسَبَ لَهُ.

وَمِنْهُ حَدِيثُ سَمُرَةَ رَفَعَهُ: «الْحَسَبُ الْمَالُ، وَالْكَرَمُ التَّقْوَى» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَافِظُ، وَبِهَذَا الْحَدِيثِ تَمَسَّكَ مَنْ إِعْتَبَرَ الْكَفَاءَةَ بِالْمَالِ، وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، أَوْ أَنَّ مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الدُّنْيَا رِفْعَةً مَنْ كَانَ كَثِيرَ الْمَالِ وَلَوْ كَانَ وَضِيعًا، وَضِعَةً مَنْ كَانَ مُقِلًّا، وَلَوْ كَانَ رَفِيعَ النَّسَبِ كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ مُشَاهِدٌ، فَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الْحَدِيثِ إِعْتِبَارُ الْكَفَاءَةِ بِالْمَالِ كَمَا سَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ، لَا عَلَى الثَّانِي؛ لِكَوْنِهِ سَبَقَ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْحَسَبِ إِقْتَصَرَ عَلَى الدِّينِ وَالْجَمَالِ.

(وَجَمَالُهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِحْبَابُ تَزَوُّجِ الْجَمِيلَةِ إِلَّا إِنْ تَعَارَضَ الْجَمِيلَةُ الْغَيْرُ دَيْتَةٍ وَالْغَيْرُ جَمِيلَةُ الدَّيْتَةِ، نَعَمْ لَوْ تَسَاوَتَا فِي الدِّينِ فَالْجَمِيلَةُ أَوْلَى، وَيَلْتَحِقُ بِالْحَسَنَةِ الذَّاتِ الْحَسَنَةُ الصِّفَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ خَفِيفَةُ الصَّدَاقِ.

(فَاطَفَرِ ذَاتِ الدِّينِ) فِي حَدِيثِ جَابِرٍ «فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ» وَالْمَعْنَى: إِنَّ اللَّائِقَ بِذِي الدِّينِ وَالْمَرْوَةِ أَنْ الدِّينَ مَطْمَحُ نَظَرِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَا سِيَّمَا فِيمَا تَطُولُ صُحْبَتُهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِتَحْصِيلِ صَاحِبَةِ الدِّينِ الَّذِي هُوَ غَايَةُ الْبُعْيَةِ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ مَا جَهَ رَفَعَهُ: «لَا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ

لِحُسْنِهِنَّ فَعَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُرَدِّيَهُنَّ أَي: يُهْلِكُهُنَّ وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ فَعَسَى
أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْفِئَهُنَّ، وَلَكِنْ تَزَوَّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ، وَلَأَمَّةٌ سَوْدَاءُ ذَاتُ دِينٍ أَفْضَلُ.

(تَرَبَّتْ يَدَاكَ) أَي: لَصِقْنَا بِالثَّرَابِ، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْفَقْرِ، وَهُوَ خَبَرٌ بِمَعْنَى
الدُّعَاءِ، لَكِنْ لَا يُرَادُ بِهِ حَقِيقَتُهُ، وَبِهَذَا جَزَمَ صَاحِبُ «الْعُمْدَةِ»، زَادَ غَيْرُهُ أَنَّ صُدُورَ
ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَقِّ مُسْلِمٍ لَا يُسْتَجَابُ لِشَرْطِهِ ذَلِكَ عَلَى رَبِّهِ، وَحَكَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ
أَنَّ مَعْنَاهُ: اسْتَغْنَتْ، وَرَدُّ بِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَثْرَبَ إِذَا اسْتَغْنَى، وَتَرَبَّتْ إِذَا افْتَقَرَتْ، وَوَجَّهَ بِأَنَّ
الْغِنَى النَّاشِئُ عَنِ الْمَالِ ثَرَابٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الدُّنْيَا ثَرَابٌ، وَلَا يَخْفَى بُعْدُهُ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ ضَعْفُ عَقْلِكَ، وَقِيلَ: افْتَقَرْتُ مِنَ الْعِلْمِ، وَقِيلَ: فِيهِ تَقْدِيرُ شَرْطٍ؛
أَي: وَقَعَ لَكَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَقِيلَ: مَعْنَى افْتَقَرْتُ: حَابَتْ،
وَصَحَّفَهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَهُ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ مَعْنَى تَرَبَّتْ: تَفَرَّقَتْ، وَهُوَ مِثْلُ
حَدِيثٍ: «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ إِذَا صَارَتِ الشَّمْسُ كَالْأَثَرِ» وَهُوَ جَمْعُ: ثُرُوبٍ وَأَثْرُبٍ مِثْلُ
فُلُوسٍ وَأَفْلُسٍ، وَهِيَ جَمْعُ: ثُرْبٍ يَفْتُحُ أَوَّلُهُ وَسُكُونُ الرَّاءِ، وَهُوَ الشَّحْمُ الرَّقِيقُ الْمُتَفَرِّقُ
الَّذِي يَغْشَى الْكَرْشَ، وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ لِدَلَالَةِ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ هَذِهِ الْخِصَالِ الْأَرْبَعَ هِيَ الَّتِي يُرْغَبُ فِي نِكَاحِ
الْمَرْأَةِ لِأَجْلِهَا، فَهُوَ خَبَرٌ عَمَّا فِي الْوُجُودِ مِنْ ذَلِكَ لَا أَنَّهُ وَقَعَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ، بَلْ ظَاهِرُهُ
إِبَاحَةُ النِّكَاحِ لِقَصْدِ كُلِّ مَنْ ذَلِكَ لَكِنَّ قَصْدَ الدِّينِ أَوَّلَى.

قَالَ: وَلَا يُظَنُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَ تُؤْخَذُ مِنْهَا الْكِفَاءَةُ؛ أَي:
فِيهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ فِيمَا عَلِمْتُ، وَإِنْ كَانُوا اخْتَلَفُوا فِي الْكِفَاءَةِ مَا هِيَ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلزَّوْجِ الْإِسْتِمْتَاعَ بِمَالِ الزَّوْجَةِ، فَإِنْ
طَابَتْ نَفْسُهَا بِذَلِكَ حَلَّ لَهُ، وَإِلَّا فَلَهُ مِنْ ذَلِكَ قَدْرُ مَا بَدَّلَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ
هَذَا التَّفْصِيلَ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ.

وَلَمْ يَنْحَصِرْ قَصْدُ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ لِأَجْلِ مَالِهَا فِي إِسْتِمْتَاعِ الزَّوْجِ، بَلْ قَدْ يَقْصِدُ
تَزْوِيجَ ذَاتِ الْغِنَى لِمَا عَسَاهُ يَحْضُلُ لَهُ مِنْهَا مِنْ وَلَدٍ، فَيَعُودُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْمَالُ بِطَرِيقِ الْإِرْثِ

المشكاة/ الجزء الثامن

إِنْ وَقَعَ، أَوْ لِكَوْنِهَا تَسْتَغْنِي بِمَالِهَا عَنْ كَثْرَةِ مُطَالَبَتِهِ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ نِسَاءً وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَأَعْجَبَ مِنْهُ اسْتِدْلَالُ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ بِهِ عَلَى أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَحْجُرَ عَلَى إِمْرَأَتِهِ فِي مَالِهَا، قَالَ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَزَوَّجَ لِأَجْلِ الْمَالِ فَلَيْسَ لَهَا تَفْوِيته عَلَيْهِ، وَلَا يَخْفَى وَجْهُ الرَّدِّ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال العلامة المصنف: معنى كونها تنكح لهذه الأربعة أن الغالب قصد نكاحها لجميعها أو مجموعها، من غير نظر إلى أن قصد المال غير محمود بخلاف الثلاثة الباقية، فَإِنَّهُ مَطْلُوبٌ؛ لأنه يسن لمريد التزَّوج أن يتزَّوج دينه حسنة جميلة لَكِنْ لَا ذَاتَ جَمَالٍ بَارِعٍ؛ لأنها ترهوَ عَلَيْهِ ويغلب من الفجرة التطلع لها، فَرُبَّمَا أَدَى بِهَا ذَلِكَ إِلَى الْفَاحِشَةِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَحْمِلَ عَلَى هَذَا حَدِيثُ ابْنِ مَاجَةَ: «لَا تَنْكِحُوا النِّسَاءَ لِحَسَنِهِنَّ» وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «لَا تَنْكِحُ الْمَرْأَةَ لِحَمَالِهَا فَلَعَلَّ جَمَالَهَا يَرِيدُهَا». [الإفصاح] (ص ٢٣).

٣٠٨٣ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الدُّنْيَا كُلُّهَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(الدُّنْيَا كُلُّهَا مَتَاعٌ) هي مع دناءتها إلى فناء، وإنما خلق ما فيها؛ لأن يستمتع به مع حقارته أمداً قليلاً، ثم ينقضي، والمتاع ما ليس له بقاء.

قال في «الكشاف»: شبه الدنيا بالمتاع الذي يدلّس به على المستام، يشتره، ثم يتبين له فسادُه وردّاعته.

وقال الحرالي: وعبر بلفظ المتاع إيهاماً لحستها؛ لكونه من أسماء الجيفة التي إنما هي مثال المضطر على شعوره برفضه عن قرب من مرتجي الفناء عنها، وأصل المتاع انتفاع ممتد من قولهم: «متاع» أي: مرتفع طويل.

قال في «الكشاف»: هو من متع النهار إذا طال؛ ولهذا يستعمل في امتداد مشارق

أخرجه مسلم (١٤٦٧) وأحمد (٦٥٦٧) والنسائي (٣٢٣٢) وعبد بن حميد (٣٢٧) والقضاعي (١٢٦٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٦١٩).

الأرض للزوال ومنه متاع المسافر والتمتع بالنساء ولهذا غلب استعماله في معرض التحقير سيما في القرآن **(وَحَيْرٌ مَتَاعُ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ)** قال الطيبي: المتاع من التمتع بالشيء، وهو الانتفاع به وكل ما ينتفع به من عروض متاع. [«فيض القدير» (٧٣٢/٣)].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءٍ قُرَيْشٍ، أَحْتَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ) قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: فِي إِيرادِ الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ عَقِبَ حَدِيثِي ابْنِ عُمرَ وَسَهْلَ بَعْدَ ذِكْرِ الْآيَةِ فِي التَّرْجِمَةِ إِشَارَةً إِلَى تَخْصِصِ الشُّومِ بِمَنْ تَخْصُلُ مِنْهَا الْعَدَاوَةُ وَالْفِتْنَةُ، لَا كَمَا يَفْهَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ التَّشَاوُمِ بِكَعْبِهَا أَوْ أَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا فِي ذَلِكَ، وَهُوَ شَيْءٌ لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْ قَالَ إِنَّهَا سَبَبٌ فِي ذَلِكَ فَهُوَ جَاهِلٌ، وَقَدْ أَطْلَقَ الشَّارِعَ عَلَى مَنْ يَنْسُبُ الْمَظَرَ إِلَى التَّوَهُُّ الْكُفْرَ فَكَيْفَ بِمَنْ يَنْسُبُ مَا يَقَعُ مِنَ الشَّرِّ إِلَى الْمَرْأَةِ مِمَّا لَيْسَ لَهَا فِيهِ مَدْخَلٌ، وَإِنَّمَا يَتَّفِقُ مُوَافَقَةً قَضَاءً وَقَدَرٍ فَتَنْفِرَ النَّفْسُ مِنْ ذَلِكَ، فَمَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَتْرُكَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَقِدَ نِسْبَةَ الْفِعْلِ إِلَيْهَا.

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، وَفِي الْحَدِيثِ الْفِتْنَةُ بِالنِّسَاءِ أَشَدَّ مِنَ الْفِتْنَةِ بِغَيْرِهِنَّ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ الشَّهَوَاتُ مِنَ

- (١) أخرجه البخاري (٤٧٩٤) ومسلم (٢٥٢٧) وأحمد (٧٦٩٥) والنسائي في «الكبرى» (٩١٣٤) وأبو يعلى (٦٦٧٣) والبيهقي (١٤٤٩٣) والحميدي (١٠٤٧) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١٥٠).
- (٢) أخرجه البخاري (٤٨٠٨) ومسلم (٢٧٤٠) والترمذي (٢٧٨٠) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٢١٨٧٨) والنسائي (٩٢٧٠) وابن ماجه (٣٩٩٨) وابن حبان (٥٩٦٩) والطبراني (٤١٥) والحميدي (٥٤٦) وابن أبي شيبه (٣٧٢٨٢).

المشكاة/ الجزء الثامن

النِّسَاء ﴿آل عمران: ١٤﴾ فَجَعَلَهُنَّ مِنْ الشَّهَوَاتِ، وَبَدَأَ بِهِنَّ قَبْلَ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهِنَّ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ، وَيَقَعُ فِي الْمُشَاهَدَةِ الرَّجُلُ وَلَدَ مِنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي هِيَ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ حُبِّهِ وَلَدَهُ مِنْ غَيْرِهَا.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: النَّسَاءُ شَرُّ كُلِّهِنَّ، وَأَثَرُ مَا فِيهِنَّ عَدَمُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُنَّ، وَمَعَ أَنَّهَا نَاقِصَةُ الْعَقْلِ وَالَّذِينَ تَحْمِلُ الرَّجُلَ عَلَى تَعَاطِي مَا فِيهِ نَقْصُ الْعَقْلِ وَالَّذِينَ كَسَّغْلِهِ عَنْ طَلَبِ أُمُورِ الدِّينِ، وَحَمْلِهِ عَلَى التَّهَالُكِ عَلَى طَلَبِ الدُّنْيَا، وَذَلِكَ أَشَدَّ الْفَسَادِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ: «وَاتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنَى إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ».

وقال ابن بطال: قد روي عن بعض أمهات المؤمنين أنها قالت: من شقائنا قدمنا على جميع الشهوات، فالمحنة بالنساء أعظم المحن على قدر الفتنة بهن، وقد أخبر مع ذلك أن منهن لنا عدوًا، فينبغي للمؤمن الاعتصام بالله، والرغبة إليه في النجاة من فتنتهن، والسلامة من شرهن. [١٨٣/١٣].

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، فَاتَّقُوا الدُّنْيَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنَى إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ) أي: مشتهة موقنة تعجب الناظرين، فمن استكثر منها أهلكته كالبهيمة أكثرت من رعي الزرع الأخضر أهلكها، ففي تشبيه الدنيا بالخضرة التي ترعاها الأنعام إشارة إلى أن المستكثر منها كالبهائم، فعلى العاقل القنع بما تدعو الحاجة منها، وتجنب الإفراط والتفريط في تناولها، فإنه مهلك.

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ وَالْذَّارِ وَالْفَرَسِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ: الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْمَرْأَةِ وَالْمُسْكَنِ وَالذَّابَّةِ].

أخرجه مسلم (٢٧٤٢) وأحمد (١١١٨٥) وعبد بن حميد (٨٦٧) والبيهقي (١٣٣١).

أخرجه البخاري (٥٤٢١) ومسلم (٥٩٣٨) والترمذي (٣٠٥٦) وأحمد (٦٤٠٥) والنسائي في

(الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ) هَذِهِ رِوَايَةُ مَالِكٍ، وَكَذَا رِوَايَةُ سُفْيَانَ وَسَائِرِ

الرُّوَاةِ بِحَذْفِ أَدَاةِ الْحَضَرِ، نَعَمْ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْزَةَ وَسَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ بِلَفْظٍ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَإِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالدَّارِ».

وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ وَالدَّارِ وَالذَّابَّةِ».

قَالَ فِي «الْتَهَايَةِ»: أَيُّ: إِنْ كَانَ مَا وَيَخَافُ عَاقِبَتُهُ فَفِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَتَخْصِيصُهُ لَهَا؛ لِأَنَّ لَمَّا أَبْطَلَ مَذْهَبَ الْعَرَبِ فِي التَّطْيِيرِ بِالسَّوَانِجِ وَالْبَوَارِحِ مِنَ الطَّيْرِ وَالطَّبَّاءِ وَنَحْوَهُمَا، قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ لِأَحَدِكُمْ دَارٌ يَكْرَهُ سُكْنَهَا، أَوْ امْرَأَةٌ يَكْرَهُ صُحْبَتَهَا، أَوْ فَرَسٌ ارْتِبَاطُهَا فَلْيُفَارِقْهَا بِأَنْ يَنْتَقِلَ عَنْ وَيُطْلَقِ الْمَرْأَةُ وَيَبِيعَ الْفَرَسَ.

وَقِيلَ: إِنْ شُؤِمَ الدَّارُ ضَيْقُهَا وَسُوءُ جَارِهَا، وَشُؤِمَ الْمَرْأَةُ أَلَّا تَلِدَ، وَشُؤِمَ الْفَرَسُ أَلَّا يُغْزَى عَلَيْهَا. اِنْتَهَى.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ مَالِكٌ: وَطَائِفَةٌ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ الدَّارَ قَدْ يَجْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى سُكْنَهَا سَبَبًا لِلضَّرَرِ أَوْ الْهَلَاكِ، وَكَذَا اتِّخَاذُ الْمَرْأَةِ الْمُعَيَّنَةِ أَوْ الْفَرَسِ، أَوْ الْخَادِمِ قَدْ يَحْضُلُ الْهَلَاكُ عِنْدَهُ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْنَاهُ قَدْ يَحْضُلُ الشُّؤْمُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةٍ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَكَثِيرُونَ هُوَ فِي مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الطَّيَرَةِ؛ أَيُّ: الطَّيَرَةُ مَنْهِيَةٌ عَنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ دَارٌ يَكْرَهُ سُكْنَهَا، أَوْ امْرَأَةٌ يَكْرَهُ صُحْبَتَهَا، أَوْ فَرَسٌ أَوْ خَادِمٌ، فَلْيُفَارِقِ الْجَمِيعَ بِالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ وَطَلَاقِ الْمَرْأَةِ. اِنْتَهَى.

المشكاة/ الجزء الثامن

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» عَنْ مَعْمَرٍ سَمِعْتُ مَنْ فَسَّرَ هَذَا الْحَدِيثَ يَقُولُ: شُومُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ وَلُودٍ، وَشُومُ الْفَرَسِ إِذَا لَمْ يُغْرَ عَلَيْهَا، وَشُومُ الدَّارِ جَارُ السَّوَاءِ.

وَرَوَى الْحَافِظُ أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ السَّلْفِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الْفَرَسُ حَرُونًا فَهُوَ مَشُومٌ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ قَدْ عَرَفَتْ زَوْجًا قَبْلَ زَوْجِهَا، فَحَنَّتْ إِلَى الزَّوْجِ الْأَوَّلِ فَهِيَ مَشُومَةٌ، وَإِذَا كَانَتِ الدَّارُ بَعِيدَةً عَنِ الْمَسْجِدِ لَا يُسْمَعُ فِيهَا الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ فَهِيَ مَشُومَةٌ، وَإِذَا كُنَّ بِغَيْرِ هَذَا الْوَصْفِ فَهِنَّ مُبَارَكَاتٌ.

وَأَخْرَجَهُ الدِّمِطِي فِي «كِتَابِ الْخَيْلِ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ: وَفِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا شُومُ» وَقَدْ يَكُونُ الْيَمْنُ فِي الْمَرْأَةِ وَالْدارِ وَالْفَرَسِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ فِي «الْفَتْحِ» فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، مَعَ مُحَالَفَتِهِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. [٢٠٠/٥].

إِنْفَقُوا عَلَى أَنَّ إِعْتِقَادَ التَّأثيرِ لِغَيْرِهِ تَعَالَى فَاسِدٌ، وَالْأَسْبَابُ الْعَادِيَّةُ بِإِجْرَاءِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَاهَا أَسْبَابًا عَادِيَّةً وَافِعَةً قَطْعًا، فَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّ التَّشَاوُمَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ جَائِزٌ؛ بِمَعْنَى: إِنَّهَا أَسْبَابُ عَادِيَّةٍ لِمَا يَقَعُ فِي قَلْبِ الْمُتَشَائِمِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَلَوْ تَشَاءَمَ بِهَا الْإِنْسَانُ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهَا أَسْبَابًا عَادِيَّةً لَكَانَ ذَلِكَ جَائِزًا بِخِلَافِ غَيْرِهَا، فَالتَّشَاوُمُ بِهَا بَاطِلٌ؛ إِذْ لَيْسَتْ هِيَ مِنَ الْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ لِمَا يَظُنُّهُ فِيهَا الْمُتَشَائِمُ بِهَا.

وَأَمَّا إِعْتِقَادُ التَّأثيرِ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى فَفَاسِدٌ قَطْعًا فِي الْكُلِّ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ بَيَانٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَانَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، لَكِنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَلَا ثُبُوتَ لَهُ أَصْلًا، وَبَعْضُ الرِّوَايَاتِ وَإِنْ كَانَ يَقْتَضِي هَذَا الْمَعْنَى لَكِنَّ غَالِبَ الرِّوَايَاتِ يُؤَيِّدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. [شرح سنن النسائي] (٢٠٠/٥).

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قَفَلْنَا كُنَّا قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟ قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا، قَالَ: فَهَلَّا بِغُرٍّ تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعَبَكَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا

لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: أُمِهلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا أَي: عِشَاءً لِيَكِيَ تَمْتَشِطُ الشَّعِثَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيْبَةُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(ثَلَاْعِيْهَا وَثَلَاْعِيْكَ) البخاري في رِوَايَةِ التَّفَقَّاتِ: «وَتَضَاحِكُهَا وَتَضَاحِكُكَ» وَهُوَ مِمَّا يُؤَيَّدُ أَنَّهُ مِنَ اللَّعِبِ، وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ...» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَقَالَ فِيهِ: «وَتَعَضُّهَا وَتَعَضُّكَ» وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ: «تُذَاعِبُهَا وَتُذَاعِبُكَ» بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ بَدَلَ اللَّامِ.

وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ جَابِرِ ثَانِي حَدِيثِ الْبَابِ بِلَفْظٍ: «مَا لَكَ وَلِلْعَذَارَى وَلِعَابِهَا» فَقَدْ ضَبَطَهُ الْأَكْثَرُ بِكَسْرِ اللَّامِ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ مِنَ الْمَلَاعَبَةِ أَيْضًا، يُقَالُ: لَاعَبَ لِعَابًا وَمَلَاعَبَةً مِثْلَ قَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي بِضَمِّ السَّلَامِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الرِّيقُ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَصِّ لِسَانِهَا وَرَشْفِ شَفَتَيْهَا، وَذَلِكَ يَقَعُ عِنْدَ الْمَلَاعَبَةِ وَالتَّقْيِيلِ، وَلَيْسَ هُوَ بِبَعِيدٍ كَمَا قَالَ الْفَرُطِيُّ، وَيُؤَيَّدُ أَنَّهُ بِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ قَوْلُ شُعْبَةَ فِي الْبَابِ: إِنَّهُ عَرَضَ ذَلِكَ عَلَى عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ: اللَّفْظُ الْمُرَافِقُ لِلْجَمَاعَةِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ التَّلْوِيحُ بِإِنْكَارِ عَمْرِو رِوَايَةِ مُحَارِبٍ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَفْظٌ: «إِنَّمَا قَالَ جَابِرٌ: ثَلَاْعِيْهَا وَثَلَاْعِيْكَ» فَلَوْ كَانَتْ الرِّوَايَتَانِ مُتَّحِدَتَيْنِ فِي الْمَعْنَى لَمَا أَنْكَرَ عَمْرُو ذَلِكَ، لِأَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ يُجِيزُ الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ مِنَ الزِّيَادَةِ: «قُلْتُ: كُنَّ لِي أَخَوَاتٌ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ وَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ» أَي: فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِهِنَّ، وَهُوَ مِنَ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ.

وَفِي رِوَايَةِ عَمْرِو عَنْ جَابِرِ الْآيَةِ فِي التَّفَقَّاتِ: «هَلَكَ أَبِي وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ - أَوْ تِسْعَ بَنَاتٍ - فَتَزَوَّجْتُ ثِيْبًا، كَرِهْتُ أَنْ أَجِئَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ، فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ» أَوْ «قَالَ خَيْرًا».

المشكاة/ الجزء الثامن

وَفِي رِوَايَةٍ سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ «الْمَعَارِي»: «وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ كُنَّ لِي تِسْعَ أَخَوَاتٍ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجْمَعَ إِلَيْهِنَّ جَارِيَةَ خَرَقَاءَ مِثْلَهُنَّ، وَلَكِنْ امْرَأَةٌ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُمَشِّطُهُنَّ، قَالَ: أَصَبْتُ».

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ: «فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَ امْرَأَةً قَدْ جَرَّبْتُ خَلًا مِنْهَا، قَالَ: فَذَلِكَ» وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ مُخْتَلِفِ الرِّوَايَاتِ فِي عَدَدِ أَخَوَاتِ جَابِرٍ فِي الْمَعَارِي، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِنَّ، وَأَمَّا امْرَأَةُ جَابِرِ الْمَذْكُورَةِ فَاسْمُهَا سَهْلَةُ بِنْتُ مَسْعُودِ بْنِ أَوْسِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ.

(فَلَمَّا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ قَالَ: أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا؛ أَي: عِشَاءً) كَذَا هُنَا،
وَيُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ الْآخَرُ الْآتِي قَبْلَ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ: «لَا يَطْرُقُ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ لَيْلًا» وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الَّذِي فِي الْبَابِ لِمَنْ عِلْمٌ بِحَيْثُهِ وَالْعِلْمُ بِوُصُولِهِ، وَالْآتِي لِمَنْ قَدِمَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ الْآخَرَى: «يَتَخَوَّنَهُمْ بِذَلِكَ».

وَفِي الْحَدِيثِ «الْحَثُّ عَلَى نِكَاحِ الْبِكْرِ» وَقَدْ وَرَدَ بِأَصْرَحِ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ عُثَيْمٍ بْنِ سَاعِدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَلْفِظُ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ؛ فَإِنَّهُنَّ أَعَذَّبَ أَفْوَاهًا وَأَنْتَقَ أَرْحَامًا» أَي: أَكْثَرُ حَرَكَه، وَالتَّنَقُّ بِنُونٍ وَمُثَنَّاةِ الْحَرَكَه، وَيُقَالُ أَيْضًا لِلرَّيِّ، فَلَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنَّهَا كَثِيرَةُ الْأَوْلَادِ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ مَسْعُودِ نَحْوَهُ وَزَادَ: «وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ» وَلَا يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ السَّابِقُ «عَلَيْكُمْ بِالْوُلُودِ» مِنْ جِهَةِ أَنَّ كَوْنَهَا بِكْرًا لَا يُعْرِفُ بِهِ كَوْنُهَا كَثِيرَةُ الْوِلَادَةِ، فَإِنَّ الْجَوَابَ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْبِكْرَ مَظْنَةً، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْوُلُودِ مَنْ هِيَ كَثِيرَةُ الْوِلَادَةِ بِالتَّجَرُّبَةِ أَوْ بِالْمَظْنَةِ، وَأَمَّا مَنْ جُرِّبَتْ فَظَهَرَتْ عَقِيمًا، وَكَذَا الْآيِسَةُ، فَالْخَبْرَانِ مُتَّفِقَانِ عَلَى مَرْجُوحِيَّتِهِمَا، وَفِيهِ فَضِيلَةٌ لِجَابِرٍ لِشَفَقَتِهِ عَلَى أَخَوَاتِهِ، وَإِثَارُهُ مَصْلَحَتَهُنَّ عَلَى حَظِّ نَفْسِهِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنَّهُ إِذَا تَرَاحَمَتِ مَصْلَحَتَانِ قُدِّمَ أَهْمُهُمَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَوَّبَ فِعْلَ جَابِرٍ، وَدَعَا لَهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: الدُّعَاءُ لِمَنْ فَعَلَ خَيْرًا، وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالدَّاعِي. وَفِيهِ: سَوَّالُ الْإِمَامِ أَصْحَابَهُ عَنْ أُمُورِهِمْ، وَتَفَقُّدُهُ أَحْوَالَهُمْ، وَإِرْشَادُهُ إِلَى مَصَالِحِهِمْ، وَتَنْبِيهِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ، وَلَوْ كَانَ فِي بَابِ التَّكَاحِ وَفِيمَا يُسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ.

وَفِيهِ: مَشْرُوعِيَّةُ خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ بِسَبِيلٍ مِنْ وَلَدٍ وَأَخٍ وَعَائِلَةٍ، وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الرَّجُلِ فِي قَصْدِهِ ذَلِكَ مِنْ إِمْرَأَتِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا عَلَيْهَا، لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِذَلِكَ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ: «حَرْقَاءُ» يَفْتَحُ الْخَاءُ الْمُعْجَمَةَ وَسُكُونُ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ، هِيَ الَّتِي لَا تَعْمَلُ بِيَدِهَا شَيْئًا، وَهِيَ تَأْنِيثُ الْأَخْرَقِ، وَهُوَ الْجَاهِلُ بِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ.

(تَمْتَشِطُ الشَّعِثَةَ) يَفْتَحُ الْمُعْجَمَةَ وَكَسْرُ الْعَيْنِ الْمُهِمْلَةِ ثُمَّ مُثَلَّثَةٌ، أَطْلَقَ عَلَيْهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّتِي يَغِيبُ زَوْجُهَا فِي مَظْنَّةٍ عَدَمِ التَّرْتُّبِ.

(تَسْتَجِدُّ) بِجَاءٍ مُهِمْلَةٍ؛ أَي: تَسْتَعْمِلُ الْحَدِيدَةَ، وَهِيَ الْمَوْسَى.

(وَالْمُغِيبَةُ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْمُعْجَمَةَ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ مُوَحَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ؛ أَي: الَّتِي غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَالْمُرَادُ إِزَالَةُ الشَّعْرِ عَنْهَا، وَعَبَّرَ بِالإِسْتِحْدَادِ؛ لِأَنَّهُ الْعَالِبُ إِسْتِعْمَالَهُ فِي إِزَالَةِ الشَّعْرِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَنَعٌ بِغَيْرِ الْمَوْسَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الفصل الثاني

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمُ: الْمَكَاتِبُ الَّتِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالتَّائَكُحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَقَافَ، وَالْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.]

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٦٢٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٥٥) وَقَالَ: حَسَنٌ، وَالنَّسَائِيُّ (٣١٢٠) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٥١٨) وَالحَاكِمُ (٢٨٥٩) وَابْنُ حِبَانَ (٤٠٣٠) وَالبَيْهَقِيُّ (١٣٢٣٤).

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(وَالنَّاكِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَقَافَ) أي: العِفَّة من الزنا.

قال الطيبي: إنما أثر هذه الصيغة إيداناً بأن هذه الأمور من الأمور الشاقة التي تفدح الإنسان، وتقصم ظهره لولا أن الله تعالى يعينه عليها لا يقوم بها، وأصعبها العفاف؛ لأنه قمع الشهوة الجبلية المركوزة فيه، وهي مقتضى البهيمية النازلة في أسفل السافلين، فإذا استعفف وتداركه عون الله تعالى ترقى إلى منزلة الملائكة وأعلى عليين.

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُوجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

(وَفَسَادٌ عَرِيضٌ) أي: ذو عرض؛ أي: كبير، وذلك لأنكم إن لم تزوجوها

من ذي جاه ربما يبقى أكثر نسائكم بلا أزواج، وأكثر رجالكم بلا نساء، فيكثر الافتتان بالزنا، وربما يلحق الأولياء عار فتهيج الفتن والفساد، ويترتب عليه قطع النسب وقلة الصلاح والعفة.

قال الطيبي: وفي الحديث دليل للملك، فإنه يقول: لا يراعى في الكفاءة إلا الدين وحده.

ومذهب الجمهور أنه يراعى أربعة أشياء: الدين والحرية والنسب والصناعة، فلا تزوج المسلمة من كافر، ولا الصالحة من فاسق، ولا الحرة من عبد، ولا المشهورة النسب من الحامل، ولا بنت تاجر أو من له حرفة طيبة ممن له حرفة خبيثة أو مكروهة، فإن رضيت المرأة أو وليها بغير كفاء صحَّ النكاح. كذا في «المروقة» [الأحوذى]

[وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.]

(١) أخرجه الترمذي (١٠٨٤) وابن ماجه (١٩٦٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٥٠) والنسائي في «الكبرى» (٥٣٤٢) والطبراني (٥٠٨) والحاكم (٢٦٨٥)

(وَأَنَّهَا لَا تَلِدُ) كَأَنَّهُ عَلِمَ بِذَلِكَ بِأَنَّهَا لَا
 رُوحَهَا (الْوُلُود) أي: الَّتِي تَكْثُرُ وَلَادَتَهَا، وَقَيَّدَ بِهِذَيْنِ؛ لِأَنَّ الْوُلُودَ لَمْ تَكُنْ وَدُودًا لَمْ
 يَرْغَبِ الزَّوْجُ فِيهَا، وَالْوُدُودُ إِذَا لَمْ تَكُنْ وَلُودًا لَمْ يَحْصُلِ الْمَطْلُوبُ، وَهُوَ تَكْثِيرُ الْأُمَّةِ
 بِكَثْرَةِ التَّوَالِدِ، وَيُعْرَفُ هَذَانِ الْوُصْفَانِ فِي الْأَبْكَارِ مِنْ أَقَارِبِهِنَّ؛ إِذِ الْغَالِبُ سِرَايَةً
 طِبَاعِ الْأَقَارِبِ بَعْضُهُنَّ إِلَى بَعْضٍ، وَيُحْتَمَلُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى «تَزَوَّجُوا»:
 أَثْبِتُوا عَلَى زَوَاجِهَا وَبَقَاءِ نِكَاحِهَا إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً بِهِذَيْنِ الْوُصْفَيْنِ. قَالَ فِي «الْمِرْقَاة».
 قُلْتُ: هَذَا الْإِحْتِمَالُ يُزَاحِمُهُ سَبَبُ الْحَدِيثِ.

أي: مُفَاخِرِ بِسَبَبِكُمْ سَائِرِ الْأُمَمِ لِكَثْرَةِ أَتْبَاعِي.
 [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ عَوْيمٍ بْنِ سَاعِدَةَ الْأَنْصَارِيِّ
 عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ، فَإِنَّهُنَّ أَعْدَبُ أَفْوَاهًا
 وَأَنْتَقَى أَرْحَامًا وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ مُرْسَلًا.]

الفصل الثالث

- [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ نَرِ لِلْمُتَحَابِّينِ مِثْلَ
 التَّكَاحِ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا مُطَهَّرًا
 فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَائِرَ].

- [وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ
 تَقْوَى اللَّهِ خَيْرًا لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ، إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَتْهُ، وَإِنْ

والبيهقي (١٣٢٥٣) وابن حبان (٤٠٥٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٦٢/٣).

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨٦١) والطبراني (٣٥٠) والبيهقي (١٣٢٥١).

(٢) أخرجه ابن ماجه والطبراني (١٠٨٩٥) والحاكم (٢٦٧٧) والبيهقي (١٣٢٣١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٩٣٥).

أَفْسَمَ عَلَيْهَا أَبَرَّتُهُ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحْتُهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ . رَوَى ابْنُ مَاجَةَ
الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ].

(زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ) أي: الجميلة ظاهراً وباطناً، قيل: فيه إشارة إلى أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ
أَنْفَعُ مِنَ الْكَزْزِ الْمَعْرُوفِ، فَإِنَّهَا خَيْرٌ مَا يَدَّخِرُهَا الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ النَّفْعَ فِيهَا أَكْثَرُ.

(إِنْ أَمَرَهَا) بِأَمْرِ شَرْعِيٍّ أَوْ غُرْفِيٍّ (أَطَاعَتْهُ) وَخَدَمَتْهُ (وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا) أي: الرَّجُلُ
(سَرَّتُهُ) أي: جَعَلَتْهُ مَسْرُورًا لِحِمَالِ صُورَتِهَا وَحُسْنِ سِيرَتِهَا، وَحُصُولِ حِفْظِ الدِّينِ بِهَا.

(وَإِنْ أَفْسَمَ عَلَيْهَا أَبَرَّتُهُ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحْتُهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ) قَالَ الْقَاضِي:

لَمَّا بَيَّنَّ لَهُمُ ﷺ عَلَيْهِمْ فِي جَمْعِ الْمَالِ وَكَزْزِهِ مَا دَامُوا يُودُّونَ الزَّكَاةَ، وَرَأَى
اسْتِيشَارَهُمْ بِهِ رَغَبُهُمْ عَنْهُ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ وَأَبْقَى، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ الْجَمِيلَةُ، فَإِنَّ
الذَّهَبَ لَا يَنْفَعُكَ إِلَّا بَعْدَ ذَهَابِ عَنْكَ، وَهِيَ مَا دَامَتْ مَعَكَ تَكُونُ رَفِيقَتِكَ تَنْظُرُ
إِلَيْهَا، فَتُسْرِكَ وَتَقْضِي عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَطَرِكَ، وَتُشَاوِرُهَا فِيمَا يَعْنِي لَكَ فَتَحْفَظَ عَلَيْكَ
سِرَّكَ، وَتُسْتَمِدَّ مِنْهَا فِي حَوَائِجِكَ فَتُطِيعَ أَمْرَكَ، وَإِذَا غَبَتْ عَنْهَا تُحَاطِي مَالَكَ وَتُرَاعِي
عِيَالَكَ. ذَكَرَهُ فِي «الْمِرْقَاةِ».

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ

الدِّينَ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي النَّصْفِ الْبَاقِي] .

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ: إِنَّ أَعْظَمَ التَّكَاجِ بَرَكَهَ أَيْسَرُهُ مُؤَنَّةٌ .
رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨٥٧) والطبراني (٧٨٨١) وابن عساكر (٢٧٩/٤٣).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٤٨٦).

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٢٦٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٢٩٥).

باب النظر إلى المخطوبة

وبيان العورات

الفصل الأول

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا) هَكَذَا الرَّوَايَةُ «شَيْئًا» بِالْهَمْزَةِ، وَهُوَ وَاحِدُ الْأَشْيَاءِ. قِيلَ: الْمُرَادُ وَقِيلَ: زُرْقَةٌ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ لِجَوَازِ ذِكْرِ مِثْلِ هَذَا لِلنَّصِيحَةِ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ مَنْ يُرِيدُ تَزَوُّجَهَا، وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَسَائِرِ الْكُوفِيِّينَ وَأَحْمَدَ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ قَوْمٍ كَرَاهَتَهُ، وَهَذَا خَطَأٌ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَمُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى جَوَازِ النَّظَرِ لِلْحَاجَةِ عِنْدَ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَالشَّهَادَةِ وَنَحْوِهَا، ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِعَوْرَةٍ، وَلِأَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِالْوَجْهِ عَلَى الْجَمَالِ أَوْ ضِدِّهِ، وَبِالْكَفَّيْنِ عَلَى خُصُوبَةِ الْبَدَنِ أَوْ عَدَمِهَا. هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَنْظُرُ إِلَى مَوَاضِعِ اللَّحْمِ.

وَقَالَ دَاوُدُ: يَنْظُرُ إِلَى بَدَنِهَا، وَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ مُتَابِدٌ لِأُصُولِ السُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، ثُمَّ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ هَذَا النَّظَرِ رِضَاهَا، بَلْ لَهُ ذَلِكَ فِي غَفْلَتِهَا، وَمَنْ غَيْرُ تَقَدُّمِ إِعْلَامِ، قَالَ مَالِكٌ: أَكْرَهُ نَظْرَهُ فِي غَفْلَتِهَا مُحَافَظَةً مِنْ وَقُوعِ نَظَرِهِ عَلَى عَوْرَةٍ.

وَعَنْ مَالِكٍ رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ قَدْ أَدِنَ فِي ذَلِكَ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَشْتَرِطِ اسْتِئْذَانَهَا، وَلَا نَهَا تَسْتَحْيِي غَالِبًا مِنَ الْإِذْنِ، وَلَا نَّ فِي ذَلِكَ تَغْيِيرًا، فَرُبَّمَا رَأَاهَا فَلَمْ تُعْجِبْهُ فَيَتْرُكُهَا فَتَنْكَسِرُ وَتَتَأَدَّى؛ وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: يُسْتَحَبُّ أَنْ نَظَرَهُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ حَتَّى إِنْ كَرِهَهَا تَرَكَهَا مِنْ غَيْرِ إِيْذَاءٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَكَهَا الْخُطْبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ النَّظَرُ أُسْحِبْ لَهُ أَنْ يَبْعَثَ امْرَأَةً يَثِيقُ بِهَا تَنْظُرَ إِلَيْهَا وَتُخْفِرُهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. [النووي (١٣٢/٥)].

٣٠٩٩ أَوْعَى ابْنُ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنْتَعِبَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(فَتَنْتَعِبَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا) قَالَ الْقَاسِمِيُّ: هَذَا أَصْلُ لِمَالِكٍ فِي سَدِّ الدَّرَائِعِ، فَإِنَّ الْحِكْمَةَ فِي هَذَا النَّهْيِ خَشْيَةٌ أَنْ يُعْجِبَ الزَّوْجُ الْوَصْفَ الْمَذْكُورَ، فَيُفْضِيَ ذَلِكَ إِلَى تَطْلِيقِ الْوَاصِفَةِ أَوْ الْإِفْتِتَانِ بِالْمَوْصُوفَةِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ مَسْرُوقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِلَفْظٍ: «لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ وَلَا الرَّجُلَ الرَّجُلَ» وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ ثَبَتَتْ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَهُ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَصْحَابِ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بِأَبْسَطِ مِنْ هَذَا، وَلَفْظُهُ: يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ تَحْرِيمُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَكَذَا الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ.

وَنَبَّهَ ﷺ بِنَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَيُسْتَفْنَى الزَّوْجَانِ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا النَّظَرُ إِلَى عَوْرَةِ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنَّ فِي السَّوَاءِ اخْتِلَافًا، وَالْأَصَحُّ الْجَوَازُ لَكِنْ يُكْرَهُ حَيْثُ لَا سَبَبُ.

وَأَمَّا الْمَحَارِمُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُبَاحُ نَظَرُ بَعْضِهِمْ بَعْضٌ لِمَا فَوْقَ الشَّرَّةِ وَتَحْتَ الرُّكْبَةِ، قَالَ: وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّحْرِيمِ حَيْثُ لَا حَاجَةَ، وَمِنَ الْجَوَازِ حَيْثُ لَا شَهْوَةَ. وَفِي الْحَدِيثِ: تَحْرِيمُ مُلَاقَاةِ بَشَرَتِي الرَّجُلَيْنِ بِغَيْرِ حَائِلٍ إِلَّا عِنْدَ ضَرُورَةٍ، وَيُسْتَثْنَى الْمُصَافَحَةُ، وَيَحْرُمُ لَمَسُ عَوْرَةِ غَيْرِهِ بِأَيِّ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ كَانَ بِالِاتِّفَاقِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَمِمَّا نَعَمَ بِهِ الْبُلُوَى وَيَتَسَاهَلُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْاجْتِمَاعُ فِي الْحَمَامِ، فَيَجِبُ عَلَى مَنْ فِيهِ أَنْ يَصُونَ نَظْرَهُ وَيَدَهُ وَغَيْرَهُمَا عَنْ عَوْرَةِ غَيْرِهِ، وَأَنْ يَصُونَ عَوْرَتَهُ عَنْ بَصَرِ غَيْرِهِ، وَيَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْقُطُ الْإِنْكَارُ بِظَنٍّ عَدَمِ الْقَبُولِ إِلَّا إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِتْنَةً. [«الفتح» (١٥/١٥)].

٣١٠٠ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ

إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ) قَالَ النَّوَوِيُّ: وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «عُرْيَةُ الرَّجُلِ وَعُرْيَةُ الْمَرْأَةِ» صَبَطْنَا هَذِهِ اللَّفْظَةَ الْأَخِيرَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: «عُرْيَةُ» بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ «وَعُرْيَةُ» بِضَمِّ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ «وَعُرْيَةُ» بِضَمِّ الْعَيْنِ وَقَفْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ، قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: عُرْيَةُ الرَّجُلِ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكُسْرِهَا هِيَ مُتَجَرِّدَةٌ، وَالثَّالِثَةُ عَلَى التَّصْغِيرِ.

وَأَمَّا أَحْكَامُ الْبَابِ فَفِيهِ تَحْرِيمُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ نَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةِ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَتَبَّةً ﷺ يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ عَلَى نَظَرِهِ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَذَلِكَ بِالتَّحْرِيمِ أَوَّلَى، وَهَذَا التَّحْرِيمُ فِي حَقِّ غَيْرِ الْأَزْوَاجِ وَالسَّادَةِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٣٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠١٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٩٣) وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ، وَأَمْدُ (١١٦١٩) وَابْنُ حَبَانَ (٥٥٧٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٦١) وَأَبُو يَعْلَى (١١٣٦) وَأَبُو عَوَانَةَ (٨٠٧).

أَمَّا الزَّوْجَانِ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّظَرُ إِلَى عَوْرَةِ صَاحِبِهِ جَمِيعَهَا الْفَرْجَ نَفْسَهُ،
فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ لِأَصْحَابِنَا:

أَصْحَاهَا: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّظَرُ إِلَى فَرْجِ صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ
وَلَيْسَ بِحَرَامٍ.

وَالثَّانِي: إِنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِمَا.

وَالثَّالِثُ: إِنَّهُ حَرَامٌ عَلَى الرَّجُلِ مَكْرُوهٌ لِلْمَرْأَةِ، وَالنَّظَرُ إِلَى بَاطِنِ فَرْجِهَا أَشَدُّ كَرَاهَةً
وَتَحْرِيمًا.

وَأَمَّا السَّيِّدُ مَعَ أَمَتِهِ فَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ وَطَافَهَا فَهُمَا كَالزَّوْجَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ مُحَرَّمَةً
عَلَيْهِ بِنَسَبٍ كَأَخْتِهِ وَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ أَوْ بِرِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ كَأُمِّ الزَّوْجَةِ وَبَنَتِهَا وَزَوْجَةِ
إِبْنِهِ، فَهِيَ كَمَا إِذَا كَانَتْ حُرَّةً، وَإِنْ كَانَتْ الْأَمَةُ مُحْوسِبَةً أَوْ مُرْتَدَّةً أَوْ وَثِيَّةً أَوْ مُعْتَدَّةً أَوْ
مُكَاتَبَةً فَهِيَ كَالْأَمَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ.

وَأَمَّا نَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى مُحَارِمِهِ وَنَظَرُهُنَّ إِلَيْهِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُبَاحُ فِيمَا فَوْقَ السَّرَّةِ
وَتَحْتَ الرُّكْبَةِ، وَقِيلَ: لَا يَحِلُّ إِلَّا مَا يَظْهَرُ فِي حَالِ الْحِدْمَةِ وَالتَّصَرُّفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا ضَبْطُ الْعَوْرَةِ فِي حَقِّ الْأَجَانِبِ فَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ
وَالرُّكْبَةِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ مَعَ الْمَرْأَةِ، وَفِي السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ لِأَصْحَابِنَا: أَصْحَاهَا
لَيْسَتَا بِعَوْرَةٍ، وَالثَّانِي: هُمَا عَوْرَةٌ، وَالثَّالِثُ: السَّرَّةُ عَوْرَةٌ دُونَ الرُّكْبَةِ.

وَأَمَّا نَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ فَحَرَامٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهَا، فَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَيْهَا
النَّظَرُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ سَوَاءً كَانَ نَظَرُهُ وَنَظَرُهَا بِشَهْوَةٍ أَمْ بِغَيْرِهَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَحْرُمُ نَظَرُهَا إِلَى وَجْهِ الرَّجُلِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ، وَلَيْسَ هَذَا
الْقَوْلُ بِشَيْءٍ، وَلَا فَرْقٌ أَيْضًا بَيْنَ الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ إِذَا كَانَتَا أَجْنَبِيَّتَيْنِ، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى
الرَّجُلِ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ الْأُمْرَدِ إِذَا كَانَ حَسَنَ الصُّورَةِ سَوَاءً كَانَ نَظَرُهُ بِشَهْوَةٍ أَمْ لَا، سَوَاءً
أَمِنَ الْفِتْنَةَ أَمْ خَافَهَا. هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ نَصَّ
عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَحُذِّقَ أَصْحَابَهُ . رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَرْأَةِ فَإِنَّهُ

يُشْتَهَى كَمَا تُشْتَهَى، وَصُورَتُهُ فِي الْجَمَالِ كَصُورَةِ الْمَرْأَةِ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَحْسَنَ صُورَةً مِنْ كَثِيرٍ مِنَ النِّسَاءِ، بَلْ هُمْ فِي التَّحْرِيمِ أَوْلَى لِمَعْنَى آخَرٍ، وَهُوَ أَنَّهُ يَتِمَكَّنُ فِي حَقِّهِمْ مِنْ طُرُقِ الشَّرِّ مَا لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ مِثْلِهِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنْ تَحْرِيمِ النَّظَرِ هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ حَاجَةً، أَمَّا إِذَا كَانَتْ حَاجَةً شَرْعِيَّةً فَيَجُوزُ النَّظَرُ فِي حَالَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالتَّطَبُّبِ وَالشَّهَادَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يُحْرَمُ النَّظَرُ فِي هَذِهِ الْحَالَ بِشَهْوَةٍ، فَإِنَّ الْحَاجَةَ تُبِيحُ النَّظَرَ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَأَمَّا الشَّهْوَةُ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا.

قَالَ أَصْحَابُنَا: النَّظَرُ بِالشَّهْوَةِ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ غَيْرِ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ، حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى الْإِنْسَانِ النَّظَرَ إِلَى أُمِّهِ وَبَنْتِهِ بِالشَّهْوَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ) قَالَ النَّوَوِي: فَهُوَ نَهْيٌ تَحْرِيمٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ لَمَسِ عَوْرَةِ غَيْرِهِ بِأَيِّ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ كَانَ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِمَّا تَعَمَّ بِهِ الْبُلُوَى وَيَتَسَاهَلُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ بِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِي الْحَمَّامِ، فَيَجِبُ عَلَى الْحَاضِرِ فِيهِ أَنْ يَصُونَ بَصَرَهُ وَيَدَهُ وَغَيْرَهَا عَنْ عَوْرَةِ غَيْرِهِ، يَصُونَ عَوْرَتَهُ عَنْ بَصَرِ غَيْرِهِ وَيَدِ غَيْرِهِ مِنْ قِيَمٍ وَغَيْرِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا رَأَى مَنْ يُجَلِّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا أَنْ يُنْكِرَ عَلَيْهِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْإِنْكَارُ بِكَوْنِهِ يَظُنُّ أَلَّا يَقْبَلَ مِنْهُ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِتْنَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا كَشْفُ الرَّجُلِ عَوْرَتَهُ فِي حَالِ الْخُلُوةِ بِحَيْثُ لَا يَرَاهُ آدَمِي، فَإِنْ كَانَ لِلْحَاجَةِ جَارًا وَإِنْ كَانَ لِعَیْرِ حَاجَةٍ فَفِيهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ. انْتَهَى مُحْتَصَرًا.

وَكَذَلِكَ **(وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ)** فَهُوَ أَيْضًا نَهْيٌ تَحْرِيمٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ، وَلِهَذِهِ الْمَسَائِلِ فُرُوعٌ وَتَفْصِيْلَاتٌ مَعْرُوفَةٌ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ، وَأَشْرْنَا هُنَا إِلَى هَذِهِ الْأَحْرُفِ؛ لِئَلَّا يَخْلُو هَذَا الْكِتَابُ مِنْ أَصْلِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا لَا يَبِيْتَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ

ثَيِّبٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مُحَرَّمٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(لَا يَبِيْتَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثَيِّبٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مُحَرَّمٍ) قال النووي: هَكَذَا هُوَ فِي نُسْخِ بِلَادِنَا: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) بِالْيَاءِ الْمُثَنَاءِ مِنْ تَحْتِ؛ أَي: يَكُونُ الدَّاخِلُ زَوْجًا أَوْ ذَا مُحَرَّمٍ. وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فَقَالَ: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَاتَ مُحَرَّمٍ» بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ فَوْقَ، وَقَالَ: «ذَاتَ» بَدَلَ «ذَا».

قَالَ: وَالْمُرَادُ بِالتَّائِيكِ الْمَرْأَةُ الْمُرْجُوعَةُ وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ، فَيَكُونُ مَبِيْتِ الْغَرِيبِ فِي بَيْتِهَا بِخَصْرَةِ زَوْجِهَا، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ الَّتِي اقْتَصَرَ عَلَيْهَا، وَالتَّفْسِيرُ غَرِيبَانِ مَرْدُودَانِ، وَالصَّوَابُ الرَّوَايَةُ الْأُولَى الَّتِي ذَكَرْتَهَا عَنْ نُسْخِ بِلَادِنَا، وَمَعْنَاهُ: لَا يَبِيْتَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ زَوْجَهَا أَوْ مُحَرَّمِ لَهَا.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا خُصَّ الثَّيِّبُ لِكُونِهَا الَّتِي يَدْخُلُ إِلَيْهَا غَالِبًا، وَأَمَّا الْبِكْرُ فَمَصُوعَةٌ مُتَصَوِّتَةٌ فِي الْعَادَةِ مُجَانِبَةٌ لِلرِّجَالِ أَشَدَّ مُجَانِبَةً، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِهَا، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نُهِِيَ عَنِ الثَّيِّبِ الَّتِي يَتَسَاهَلُ النَّاسُ فِي الدُّخُولِ عَلَيْهَا فِي الْعَادَةِ، فَالْبِكْرُ أَوْلَى وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَالْأَحَادِيثِ بَعْدَهُ تَحْرِيمُ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ، وَإِبَاحَةُ الْخُلُوةِ بِمَحَارِمِهَا، وَهَذَانِ الْأَمْرَانِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِمَا.

وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْمُحَرَّمَ هُوَ كُلُّ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ لِسَبَبٍ مُبَاحٍ لِحُرْمَتِهَا. فَقَوْلُنَا: «عَلَى التَّأْيِيدِ» اخْتِرَازٌ مِنْ أُخْتِ امْرَأَتِهِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا وَنَحْوِهِنَّ، وَمِنْ بَيْتِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِالْأُمِّ.

وَقَوْلُنَا: «لِسَبَبٍ مُبَاحٍ» اخْتِرَازٌ مِنْ أُمِّ الْمُوطُوعَةِ بِشُبْهَةِ وَبَيْتِهَا، فَإِنَّهُ حَرَامٌ عَلَى التَّأْيِيدِ، لَكِنْ لَا لِسَبَبٍ مُبَاحٍ، فَإِنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُبَاحٌ، وَلَا مُحَرَّمٌ، وَلَا يَغْيِرُهُمَا مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ الْخُمُسَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِعْلٌ مُكَلَّفٌ.

وَقَوْلُنَا: (لِحُرْمَتِهَا) اخْتِرَازٌ مِنَ الْمَلَاعَنَةِ، فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى التَّأْيِيدِ لَا لِحُرْمَتِهَا بَلْ

تَغْلِيظًا عَلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أَكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الْحُمُو؟ قَالَ: الْحُمُو: الْمَوْتُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(الحُمُو: الْمَوْتُ) قِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّ الْخُلُوةَ بِالْحُمُو قَدْ تُؤَدِّي إِلَى هَلَاكِ الدِّينِ إِنْ وَقَعَتِ الْمَعْصِيَةُ، أَوْ إِلَى الْمَوْتِ إِنْ وَقَعَتِ الْمَعْصِيَةُ وَوَجَبَ الرَّجْمُ، أَوْ إِلَى هَلَاكِ الْمَرْأَةِ بِفِرَاقِ زَوْجِهَا إِذَا حَمَلَتْهُ الْغَيْرَةُ عَلَى تَطْلِيلِهَا، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ كُلِّهِ الْقُرْطُبِيُّ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: الْمَعْنَى: خُلُوةَ الرَّجُلِ بِامْرَأَةٍ أَخِيهِ، أَوْ ابْنِ أَخِيهِ تَنْزِلَ مَنْزِلَةَ الْمَوْتِ، وَالْعَرَبُ تَصِفُ الشَّيْءَ الْمَكْرُوهَ بِالْمَوْتِ.

قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، هِيَ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا الْعَرَبُ مَثَلًا كَمَا تَقُولُ: «الْأَسَدُ الْمَوْتُ» أَي: لِقَاؤُهُ فِيهِ الْمَوْتُ؛ وَالْمَعْنَى: إِحْذَرُوهُ كَمَا تَحْذَرُونَ الْمَوْتَ.

وَقَالَ صَاحِبُ «تَجْمَعُ الْغَرَائِبُ»: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَرْأَةَ خَلَتْ فِي حِلِّ الْأَقَةِ، وَلَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا أَحَدٌ فَلْيَكُنْ حَمُوهَا الْمَوْتُ؛ أَي: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُوبَهَا إِلَّا الْمَوْتُ كَمَا قِيلَ: «نِعَمَ الصَّهْرُ الْقَبْرِ» وَهَذَا لَا يُلِيقُ بِكَمَالِ الْغَيْرَةِ وَالْحِمِيَةِ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «الْحُمُو: الْمَوْتُ» أَي: فَلْيَمُتْ وَلَا يَفْعَلْ هَذَا، وَتَعَقُّبُهُ النَّوَوِيُّ، فَقَالَ: هَذَا كَلَامُ فَاسِدٍ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ الْخُلُوةَ بِقَرِيبِ الزَّوْجِ أَكْثَرُ مِنَ الْخُلُوةِ بِغَيْرِهِ، وَالشَّرُّ يُتَوَقَّعُ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْفِتْنَةُ بِهِ أَمْكَنُ لِتَسْكُنِهِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَرْأَةِ، وَالْخُلُوةُ بِهَا مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَجَنَبِيِّ.

وَقَالَ عِيَّاضٌ: مَعْنَاهُ: إِنَّ الْخُلُوةَ بِالْأَحْمَاءِ مُؤَدِّيَةٌ إِلَى الْفِتْنَةِ وَالْهَلَاكِ فِي الدِّينِ، فَجَعَلَهُ كَهَلَاكِ الْمَوْتِ، وَأَوْرَدَ الْكَلَامَ مَوْرِدَ التَّغْلِيظِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ»: الْمَعْنَى: إِنَّ دُخُولَ قَرِيبِ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَةِ الزَّوْجِ

البخاري (٤٩٣٤) ومسلم (٢١٧٢) والترمذي (١١٧١) وقال:

(١٧٤٣٤) والنسائي في «الكبرى» (٩٢١٦) والطبراني (٧٦٢) والبيهقي في «السنن الكبرى»

(١٣٢٩٦) وفي «شعب الإيمان» (٥٤٣٧).

يُشَبِّه الْمَوْتَ فِي الْإِسْتِغْبَاحِ وَالْمُفْسَدَةِ؛ أَي: فَهُوَ مُحَرَّمٌ مَعْلُومُ التَّحْرِيمِ، وَإِنَّمَا بَالَعَ فِي الرَّجْرِ عَنْهُ، وَشَبَّهَهُ بِالْمَوْتِ لِتَسَامُحِ النَّاسِ بِهِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ؛ لِإِلْفِهِمْ بِذَلِكَ حَتَّى كَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَجَنِّيٍّ مِنَ الْمَرْأَةِ، فَخَرَجَ هَذَا مَخْرَجَ قَوْلِ الْعَرَبِ: الْأَسَدُ الْمَوْتُ، وَالْحَرْبُ الْمَوْتُ؛ أَي: لِقَاؤُهُ يُفْضِي إِلَى الْمَوْتِ، وَكَذَلِكَ دُخُولُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ قَدْ يُفْضِي إِلَى مَوْتِ الدِّينِ، أَوْ إِلَى مَوْتِهَا بِطَلَاقِهَا عِنْدَ غَيْرَةِ الزَّوْجِ، أَوْ إِلَى الرَّجْمِ إِنْ وَقَعَتِ الْفَاحِشَةُ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْتَّهَايَةِ»: الْمَعْنَى أَنَّ خَلْوَةَ الْمَحْرَمِ بِهَا أَشَدُّ مِنْ خَلْوَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجَانِبِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا حَسَنَ لَهَا أَشْيَاءَ، وَحَمَلَهَا عَلَى أُمُورٍ تَثْقُلُ عَلَى الزَّوْجِ مِنَ الْتِمَاسِ مَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ، فَتُسَوِّءُ الْعِشْرَةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ لَا يُؤْثِرُ أَنْ يَطْلُعَ وَالِدَ زَوْجَتِهِ أَوْ أَخُوَهَا عَلَى بَاطِنِ حَالِهِ وَلَا عَلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ. انتهى.

فَكَأَنَّهُ قَالَ: الْحُمُومُ الْمَوْتُ؛ أَي: لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا يُمَكِّنُ حُجْبَهُ عَنْهَا، كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمَوْتِ، وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْأَخِيرِ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ».

تَنْسَهُ:

مَحْرَمُ الْمَرْأَةِ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ إِلَّا أُمُّ الْمُوْطُوءَةِ بِشُبَّهَةِ وَالْمُلَاعَنَةِ، فَإِنَّهُمَا حَرَامَانِ عَلَى التَّأْيِيدِ وَلَا مُحَرِّمَتَيْنِ هُنَاكَ، وَكَذَا أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَخْرَجَهُنَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ بِسَبَبِ مُبَاحِ لَا لِحُرْمَتِهَا، وَخَرَجَ بِقَيْدِ التَّأْيِيدِ أُخْتُ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتُهَا وَخَالَتُهَا وَبَنَتُهَا إِذَا عَقَدَ عَلَى الْأُمِّ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا.

[وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْحِجَامَةِ، فَأَمَرَ أَبَا طَيْبَةَ أَنْ يَحْجُمَهَا، قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ غُلَامًا لَمْ يَحْتَلِمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ غُلَامًا لَمْ يَحْتَلِمَ) قد صرح علماؤنا بأن غير المحرم أيضاً عند الضرورة يحجم ويقصد ويختن.

وقال الطيبي رحمه الله: يجوز للأجنبي النظر إلى جميع بدنها للضرورة وللمعالجة.
[وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ،
فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ) بالضم والمد وبالفتح وسكون الجيم
من غير مد. كذا في «النهاية» أي: البغته.

قال زين العرب: فجأة الأمر بالضم والمد، وفاجأه جاء بغته من غير تقدم
سبب، وقيده بعضهم بصيغة المرة (فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي) أي: لا أنظر مرة ثانية؛
لأن الأولى إذا لم تكن بالاختيار فهو معفو عنها، فإن أدام النظر أثم.

قال القاضي عياض رحمه الله: قالوا: فيه حجة على أنه لا يجب على ستر
وجهها، وإنما ذلك سنة مستحبة لها، ويجب على الرجال غض البصر عنها في جميع
الأحوال إلا لغرض صحيح شرعي. [«المرقاة» (٥٤/١٠)].

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ،
وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، إِذَا أَحَدَكُمُ اعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى
امْرَأَتِهِ فَلْيُؤَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدَكُمُ
امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ) وفي الرواية الأخرى: «إِذَا
اعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُؤَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي
نَفْسِهِ» هذه الرواية الثانية مُبَيَّنَةٌ لِلأولى؛ وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ رَأَى امْرَأَةً
فَتَحَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَارِيتَهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ، فَلْيُؤَاقِعْهَا لِيُدْفَعَ شَهْوَتُهُ،
وَتُسَكَّنَ نَفْسُهُ، وَيَجْمَعَ قَلْبُهُ عَلَى مَا هُوَ بِصَدَدِهِ.

(إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ) مَعْنَاهُ:

(١) أخرجه مسلم (٥٧٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (٣٤٧٣) وأحمد (١٤٩١١).

الإِشَارَةَ إِلَى الْهُمَى وَالْذُّعَاءِ إِلَى الْفِتْنَةِ بِهَا؛ لِمَا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي نُفُوسِ الرِّجَالِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى النِّسَاءِ، وَالْإِلْتِذَاذِ بِنَظَرِهِنَّ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ، فَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالشَّيْطَانِ فِي دُعَائِهِ الشَّرَّ يَوْسُوسَتِهِ وَتَزْيِينِهِ لَهُ، وَيُسْتَنْبِطُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهَا أَلَّا تَخْرُجَ بَيْنَ الرِّجَالِ لِضُرُورَةٍ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ الْغَضُّ عَنْ نِيَابَهَا، وَالْإِعْرَاضُ عَنْهَا مُطْلَقًا. [النووي (٧٥/٥)].

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أي: أَرَادَ خِطْبَتَهَا وَهِيَ بِكَسْرِ الْحَاءِ مُقَدِّمَاتُ الْكَلَامِ فِي أَمْرِ النِّكَاحِ عَلَى الْخُطْبَةِ بِالضَّمِّ، وَهِيَ الْعَقْدُ **(فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ)** أي: يَحْمِلُهُ وَيَبْعَثُهُ **(إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ)** الأَمْرُ لِلإِبَاحَةِ بِقَرِينَةِ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا...» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَلْقَى اللَّهُ ﷻ فِي قَلْبِ امْرِئٍ خِطْبَةَ امْرَأَةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ اسْتِحْبَابُ النَّظَرِ إِلَى مَنْ يُرِيدُ تَزْوُجَهَا، وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَسَائِرِ الْكُوفِيِّينَ وَأَحْمَدَ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ.

وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ قَوْمٍ كَرَاهَتَهُ، وَهَذَا خَطَأٌ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَمُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الْأُُمَّةِ عَلَى جَوَازِ النَّظَرِ لِلْحَاجَةِ عِنْدَ الْبَيْعِ وَالشَّرَى وَالشَّهَادَةِ وَنَحْوِهَا، ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهَا وَكَفِّهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِعَوْرَةٍ، وَلَئِنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِالْوُجْهِ عَلَى الْجَمَالِ أَوْ ضِدِّهِ، وَبِالْكَفِّينِ عَلَى خُصُوبَةِ الْبَدَنِ أَوْ عَدَمِهَا هَذَا مَذْهَبُنَا

وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَنْظُرُ إِلَى مَوَاضِعِ اللَّحْمِ.

وَقَالَ دَاوُدُ: يَنْظُرُ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهَا، وَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ مُتَابِدٌ لِأُصُولِ السُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، ثُمَّ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ هَذَا النَّظَرِ رِضَاهَا، بَلْ لَهُ ذَلِكَ فِي غَفْلَتِهَا، وَمِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ إِعْلَامٍ، أَسْ: قَالَ مَالِكٌ: أَكْرَهَ النَّظَرَ فِي غَفْلَتِهَا مُحَافَظَةً مِنْ وَقُوعِ نَظَرِهِ عَلَى عَوْرَةٍ.

وَعَنْ مَالِكٍ رِوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا وَهَذَا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَذِنَ فِي ذَلِكَ مُطْلَقًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ اسْتِئْذَانَهَا، وَلَا نَهَا تَسْتَحْيِي غَالِبًا مِنَ الْإِذْنِ، وَلَا لَأَنَّ فِي ذَلِكَ تَعْرِيرًا، فَرُبَّمَا رَأَاهَا فَلَمْ تُعْجِبْهُ فَيَتْرُكُهَا فَتَنْكَسِرُ وَتَتَأَذَّى، وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ نَظَرُهُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ حَتَّى كَرِهَهَا تَرَكَّهَا مِنْ غَيْرِ بَخْلَافٍ مَا إِذَا تَرَكَّهَا بَعْدَ الْخُطْبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا وَهِيَ مُتَغَطِّيَةٌ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا وَرَاءَ ذَلِكَ. وَقَالَ دَاوُدُ: يَنْظُرُ إِلَى سَائِرِ جَسَدِهَا.

وَقَالَ: وَعَنْ أَحْمَدَ ثَلَاثَ رِوَايَاتٍ: إِحْدَاهُنَّ: يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا وَيَدَيْهَا.

وَالثَّانِيَةِ: يَنْظُرُ مَا يَظْهَرُ غَالِبًا، كَالرَّقَبَةِ وَالسَّاقَيْنِ وَنَحْوَهُمَا.

وَالثَّالِثَةِ: يَنْظُرُ إِلَيْهَا كُلَّهَا، عَوْرَةً وَغَيْرَهَا، فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا مُتَجَرِّدَةً.

وَاللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي نَظَرِ الْخَاطِبِ، وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ: «حَظَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ قَالَ: لَا، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا» رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ مَرْوَانَ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ عَنْ يَزِيدَ: «حَظَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً».

وَقَالَ سُفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهَذَا مُفَسِّرٌ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: «أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً» وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ

المشكاة/ الجزء الثامن

بَكْرُ بْنُ عَبْدِ الْمَرْزِيِّ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: خَطَبْتُ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَانْظُرْ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا».

[«عون» (٤/٤٧٣)].

[وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: خَطَبْتُ امْرَأَةً فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا) أي: يَكُونُ بَيْنَكُمَا الْمَحَبَّةُ وَالِاتِّفَاقُ، يُقَالُ: أَدَمَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا يَأْدِمُ أَدَمًا بِالسُّكُونِ؛ أي: أَلْفَ وَوَقْفَ، وَكَذَلِكَ أَدَمَ يُؤَدِمُ بِالْمَدِّ فَعَلَ وَأَفْعَلَ. [«السيوطي على النسائي» (٤/٤٨٢)].

[وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ، فَأَتَى سَوْدَةَ وَهِيَ تَصْنَعُ طَبِيبًا وَعِنْدَهَا نِسَاءٌ فَأَخْلَيْنَهُ، فَقَصَى حَاجَتَهُ ثُمَّ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ رَأَى امْرَأَةً تُعْجِبُهُ فَلْيَقُمْ إِلَى أَهْلِهِ، فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ].

[وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ. رَوَاهُ وَالتِّرْمِذِيُّ].

(الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ) أي: هي موصوفة بهذه الصفة، ومن هذه صفته، فحقه يستر؛ والمعنى: إنه يستقبح تبرزها وظهورها للرجل، والعورة سواة الإنسان وكل ما يستحي منه، كنى بها عن وجوب الاستتار في حقها.

قال ابن الكمال: فلا حاجة إلى أن يقال: هو خبر بمعنى مر.

قال في «الصحيح»: والعورة كل خلل يتخوف منه.

(١) أخرجه أحمد (١٨١٦٢) والترمذي (١٠٨٧) وقال: حسن، والنسائي (٣٢٣٥) وابن ماجه (١٨٦٦)

والدارمي (٢٢٢٧) والدارقطني (٢٥٢/٣) والطبراني (١٠٥٢) والبيهقي (١٣٢٦٧).

(٢) أخرجه الدارمي (٢٢٧٠).

(٣) أخرجه الترمذي (١١٧٣) وقال: حسن

وقال القاضي: العورة كل ما من إظهاره، وأصلها من العار وهو المذمة.

٣١١٠ [وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، لَا تُتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.]

(لَا تُتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ) من الإلتباع؛ أي: لَا تُعْقِبْهَا إِيَّاهَا، وَلَا تَجْعَلْ أُخْرَى بَعْدَ الْأُولَى (فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى) أي: النَّظْرَةَ الْأُولَى إِذَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ (وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ) أي: النَّظْرَةَ الْآخِرَةَ؛ لِأَنَّهَا بِاخْتِيَارِكَ فَتَكُونُ عَلَيْكَ.

٣١١١ - [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أَمَتَهُ فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى عَوْرَتِهَا . وَفِي رِوَايَةٍ: فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى مَا دُونَ السَّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

(إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ) أي: أَمَتَهُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «خَادِمَتَهُ» (فَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا دُونَ السَّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ) هَذَا تَفْسِيرُ الْعَوْرَةِ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ السَّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ كِلَاهُمَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ، وَكَذَا مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مَا يَبَيِّنُ السَّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ.

قَالَ فِي «الْمِرْقَاةِ»: ذَكَرَ فِي كِتَابِ الرَّحْمَةِ فِي اخْتِلَافِ الْأُمَّةِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ السَّرَّةَ مِنَ الرَّجُلِ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ، وَأَمَّا الرُّكْبَةُ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: لَيْسَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهَا مِنْهَا، وَأَمَّا عَوْرَةُ الْأُمَّةِ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: هِيَ كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ، زَادَ أَبُو حَنِيفَةَ بَظْنَهَا وَظَهَرَهَا. انْتَهَى.

- [وَعَنْ جَرَاهِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْفَخْدَ عَوْرَةٌ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.]

(١) أخرجه أحمد (٢٣٠٧١) وأبو داود (٢١٤٩) والترمذي (٢٧٧٧) وقال: حسن غريب، والدارمي (٢٧٦٥) والحاكم (٢٧٨٨) والبيهقي (١٣٢٩٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤١١٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٤١١٦) والبيهقي في «سننه» (٣٣٤٥).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٠٢٥) وأبو داود (٤٠١٦) وأحمد (١٦٣٤٧) والدارمي (٢٧٠٦).

المشكاة/ الجزء الثامن

قَالَ التَّوَوِّي: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى الْفَخِذِ عَوْرَةً، وَعَنْ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ فِي رِوَايَةٍ: «الْعَوْرَةُ الْقُبْلُ وَالذُّبُرُ فَقَطُّ» وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَابْنُ وَإِلِصْطَخَرِي.

قال الحافظ: فِي ثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ نَظَرٌ، فَقَدْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي «تَهْذِيبِهِ» وَرَدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْفَخِذَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ، وَمِمَّا احْتَجُّوا بِهِ قَوْلُ أَنَسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسَّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ» إِذْ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَسَّ كَانَ يَدُونِ الْحَائِلِ، وَمَسُّ الْعَوْرَةِ يَدُونِ حَائِلٍ لَا يَجُوزُ.

وَعَلَى رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَمَنْ تَابَعَهُ فِي أَنَّ الْإِزَارَ لَمْ يَنْكَشِفْ بِقَصْدٍ مِنْهُ ﷺ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّ الْفَخِذَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ مِنْ جِهَةِ اسْتِمْرَارِهِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ جَارَ وَفُوعُهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَكِنْ لَوْ كَانَتْ عَوْرَةً لَمْ يُقَرَّرْ عَلَى ذَلِكَ لِمَكَانِ عِصْمَتِهِ ﷺ، وَلَوْ فُرِضَ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لِبَيَانِ التَّشْرِيعِ لِغَيْرِ الْمُخْتَارِ لَكَانَ مُمَكِّنًا، لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَيَّنُ حِينَئِذٍ الْبَيَانُ عَقِبَهُ كَمَا فِي قَضِيَّةِ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ، وَسِيَاقُهُ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ وَالْحَوْزَرِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ظَاهِرٌ فِي اسْتِمْرَارِ ذَلِكَ، وَلَفْظُهُ: «فَأَجْرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي زُقَاقٍ حَبِيرٍ، وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسَّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَخِذِيهِ».

٣١١٣ [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: يَا عَلِيُّ، لَا تُبْرِزْ فَخِذَكَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.]

[وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَعْمَرٍ وَفَخِذَاهُ مَكْشُوفَتَانِ، فَقَالَ: يَا مَعْمَرُ، غَطِّ فَخِذَيْكَ، فَإِنَّ الْفَخِذَيْنِ عَوْرَةٌ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».]

أخرجه أبو داود (٣١٤٠) وابن ماجه (١٤٦٠) والحاكم (٧٣٦٢) والبيهقي (٦٤١٦) والبخاري (٦٩٤) وأبو يعلى (٣٣١) والدارقطني (٢٢٥/١).

أخرجه أحمد (٢٢٥٤٨) والطبراني (٥٥٠) والحاكم (٧٣٦١) والبيهقي (٣٠٤٧) وفي «شعب الإيمان» (٧٧٥٨) والبخاري (٣٤/٥).

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِيَّاكُمْ وَالتَّعَرِّيَ، فَإِنَّ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ، وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَحْيُوهُمْ وَأَكْرِمُوهُمْ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(إِيَّاكُمْ وَالتَّعَرِّيَ) أي: التجرد عن اللباس وكشف العورة حرام إن كان ثم من يحرك نظره إليه، وأما إن كان في خلوة فإن كان لغرض جاز، وإن كان لغرض حرم كشف السوءتين فقط (فَإِنَّ مَعََكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ عِنْدَ الْغَائِطِ، وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ) أي: يجامع حليلته؛ يريد: الكرام الكاتبين (فَاسْتَحْيُوهُمْ) أي: استحيوا منهم (وَأَكْرِمُوهُمْ) بالتستر بحضرتهم وعدم هتك حرمتهم.

٣١١٦ [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِيمُونَةُ إِذْ أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: احْتَجِبَا مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفَعَمِيَا وَإِنْ أَنْتُمَا؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُكَ، فَقُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ خَالِيًا؟ قَالَ: فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

٣١١٨ [وَعَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَخْلَوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ^(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٠٠) وقال: غريب.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٠٥) وأحمد (٢٧٢٩٦) وأبو داود (٤١١٤).

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٠٤٦) وأبو داود (٤٠١٧) والترمذي (٢٧٦٩) وقال: حديث حسن، وابن ماجه (١٩٢٠) والحاكم (٧٣٥٨) والبيهقي (٩١٠) والطبراني (٩٩٢).

(٤) أخرجه الشافعي (٢٤٤/١) وأحمد (١١٤) والترمذي (٢١٦٥) وقال: غريب، وأبو

يعلى (١٤١) وابن حبان (٧٢٥٤) والبيهقي (٣٨٧) والنسائي في «الكبرى»

(٩٢٢٥).

(لَا يَخْلُونَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ) يَجُوزُ فِي لَامِ «الدُّخُولِ» الْخَفْضُ وَالرَّفْعُ، وَهَذَا إِسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُ مَتَى كَانَ مَعَهَا مُحْرَمٌ لَمْ تَبْقَ خُلُوةٌ، فَتَقْدِيرُ الْحَدِيثِ: لَا يَقْعُدَنَّ رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا مُحْرَمٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مُحْرَمًا لَهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مُحْرَمًا لَهَا أَوْ لَهُ، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي هُوَ الْجَارِي عَلَى قَوَاعِدِ الْفُقَهَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مُحْرَمٌ لَهَا كَابْنُهَا وَأَخِيهَا وَأُمُّهَا وَأُخْتُهَا، أَوْ يَكُونَ مُحْرَمًا لَهُ كَأَخِيهِ وَبِنْتِهِ وَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ، فَيَجُوزُ الْقُعُودُ مَعَهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ، ثُمَّ إِنَّ الْحَدِيثَ مَخْصُوصٌ أَيْضًا بِالزَّوْجِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهَا زَوْجُهَا كَانَ كَالْمُحْرَمِ وَأَوَّلَى بِالْجَوَازِ.

(إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ) قَالَ النَّوَوِيُّ: خَلَا الْأَجْنَبِيُّ بِالْأَجْنَبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ ثَالِثٍ مَعَهُمَا، فَهُوَ حَرَامٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ؛ وَكَذَا لَوْ كَانَ مَعَهُمَا مَنْ لَا يُسْتَحْيِ مِنْهُ لِصِغَرِهِ كَابْنِ سَنَتَيْنِ وَثَلَاثٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ وُجُودَهُ كَالْعَدَمِ، وَكَذَا لَوْ اجْتَمَعَ رِجَالٌ بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ فَهُوَ حَرَامٌ، بِخِلَافِ مَا لَوْ اجْتَمَعَ رَجُلٌ بِنِسْوَةٍ أَجَانِبٍ، فَإِنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُهُ. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْخُلُوةَ بِالْأَمْرِدِ الْأَجْنَبِيِّ الْحَسَنِ كَالْمَرْأَةِ، فَتَحْرُمُ الْخُلُوةُ بِهِ، حَيْثُ حُرِّمَتْ بِالْمَرْأَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي جَمْعٍ مِنَ الرِّجَالِ الْمُصُونِينَ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا فَرْقَ فِي تَحْرِيمِ الْخُلُوةِ حَيْثُ حَرَّمْنَاهَا بَيْنَ الْخُلُوةِ فِي صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَيُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا كُلُّهُ مَوَاضِعُ الضَّرُورَةِ، بِأَنْ يَجِدَ امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً مُنْقَطِعَةً فِي الطَّرِيقِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَيُبَاحُ لَهُ اسْتِصْحَابُهَا، بَلْ يُلْزَمُهُ ذَلِكَ إِذَا خَافَ عَلَيْهَا لَوْ تَرَكَهَا، وَهَذَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- [وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تَلْجُوا عَلَى الْمَغِيبَاتِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِّ، قُلْنَا: وَمِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَمِنِّي وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَاسْلَمَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

تَلْجُوا عَلَى الْمَغِيبَاتِ رِجَالَهُ مُوْتَقُونَ، لَكِنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ،

وَلَمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا: «لَا يَدْخُلُ رَجُلٌ عَلَى مُغِيبَةٍ إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانِ» ذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ، وَ«الْمُغِيبَةُ» بِضَمِّ الْمِيمِ ثُمَّ غَيْنِ مُعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٍ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٍ سَاكِنَةٍ ثُمَّ مُوحَّدَةٍ: مَنْ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، يُقَالُ: أَغَابَتِ الْمَرْأَةُ غَابَ زَوْجُهَا.

[وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى فَاطِمَةَ بِعَبْدٍ قَدْ وَهَبَهُ لَهَا، وَعَلَى فَاطِمَةَ ثَوْبٌ إِذَا قَتَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَيْهَا، وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رِجْلَيْهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَلَقَّى قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ مُحْنَتٌ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ غَدَا الطَّائِفَ، فَإِنِّي أَذُوكَ عَلَى ابْنَةِ غِيلَانَ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُنْذِرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣١٢٢ [وَعَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: حَمَلْتُ حَجَرًا ثَقِيلًا، فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي سَقَطَ عَنِّي ثَوْبِي، فَلَمْ أَسْتَطِعْ أَخْذَهُ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: خُذْ عَلَيْكَ ثَوْبَكَ، وَلَا تَمْشُوا عُرَاةً . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(حَمَلْتُ حَجَرًا ثَقِيلًا) وَلَفْظُ مُسْلِمٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ بِحَجَرٍ أَهْمِلُهُ وَعَلَيَّ إِزَارٌ خَفِيفٌ، قَالَ: فَالْحَلَّ إِزَارِي، وَمَعِيَ الْحَجَرُ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَضْعُهُ حَتَّى بَلَغْتُ بِهِ إِلَى مَوْضِعِهِ.
(خُذْ عَلَيْكَ ثَوْبَكَ) وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: «إَرْجِعْ إِلَى ثَوْبِكَ فَخُذْهُ وَلَا تَمْشُوا عُرَاةً»

(١) أخرجه أبو داود (٤١٠٦).

(٢) أخرجه مالك (١٤٦٢) والبخاري (٥٢٣٥) ومسلم (٥٨١٩) وأبو داود (٤٩٣١) وأحمد (٢٧٢٤٧) وابن ماجه (١٩٧٧).

(٣) أخرجه مسلم (٣٤١) وأبو عوانة (٨٠٥) والبيهقي (٣٠٢٧).

المشكاة/ الجزء الثامن

عَلَيْكَ تَوْبِكَ أَفْرَدَ الْخُطَابَ لِاخْتِصَاصِهِ، ثُمَّ عَمَّمَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا تَمْشُوا عُرَاةً» لِعُمُومِ

٣١٢٣ - [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا نَظَرْتُ أَوْ مَا رَأَيْتُ فَرَجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطُّ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَنْظُرُ إِلَى مُحَاسِنِ امْرَأَةٍ أَوَّلَ مَرَّةٍ، ثُمَّ يَغْضُ بَصَرَهُ إِلَّا أَحَدَّثَ اللَّهُ لَهُ عِبَادَةً يَجِدُ حَلَاوَتَهَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ].

- [وَعَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ النَّازِرَ وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

(١) أخرجه أحمد (٢٦٣١٣) وابن ماجه والبيهقي في «سننه» (١٣٩٢٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٣٣٢) والطبراني (٧٨٤٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٤٣١).

(٣) أخرجه البيهقي في «سننه» (١٣٩٥٠) وفي «الشعب» (٧٥٣٨).

باب الولي في النكاح

واستئذان المرأة

الفصل الأول

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(لَا تُنْكَحُ) بِكَسْرِ الْحَاءِ لِلنَّهْيِ، وَبِرْفَعِهَا لِلْخَبَرِ، وَهُوَ أُنْبَغُ فِي الْمَنْعِ.
(الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ) قَالَ الْعُلَمَاءُ: (الْأَيِّمُ) هُنَا الثَّيِّبُ، كَمَا فَسَّرَتْهُ الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى الَّتِي ذَكَرْنَا، وَلِلْأَيِّمِ مَعَانٍ أُخْرَى.

قَالَ الْقَاضِي: اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْأَيِّمِ هُنَا مَعَ إِتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّهَا تُطْلَقُ عَلَى امْرَأَةٍ لَا زَوْجَ لَهَا صَغِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةٍ، بِكْرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا، قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُمَا، وَ«الْأَيِّمَةُ» فِي اللُّغَةِ: الْعُرُوبَةُ، وَرَجُلٌ أَيْمٌ وَامْرَأَةٌ أَيْمٌ، وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّهُ «أَيِّمَةٌ» أَيْضًا.

قَالَ الْقَاضِي: ثُمَّ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِهَا هُنَا، فَقَالَ عُلَمَاءُ الْحِجَازِ وَالْفُقَهَاءُ كَافَّةً: الْمُرَادُ الثَّيِّبُ، وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ جَاءَ مُفَسَّرًا فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى بِالثَّيِّبِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَبِأَنَّهَا جُعِلَتْ مُقَابِلَةً لِلْبِكْرِ، وَبِأَنَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالِهَا فِي اللُّغَةِ لِلثَّيِّبِ.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَزُفَرٌ: الْأَيِّمُ هُنَا كُلُّ امْرَأَةٍ لَا زَوْجَ لَهَا بِكْرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا، كَمَا هُوَ مُفْتَضَاهُ فِي اللُّغَةِ.

قَالُوا: فَكُلُّ امْرَأَةٍ بَلَغَتْ، فَهِيَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَعَقْدُهَا عَلَى نَفْسِهَا تَنْكَاحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٤٣) وَمُسْلِمٌ (١٤١٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٩٢) وَأَحْمَدُ (٩٦٠٣) وَالنَّسَائِيُّ (٣٢٦٧) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣٤٧٨).

المشكاة/ الجزء الثامن

وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ وَالزُّهْرِيُّ قَالُوا: وَلَيْسَ الْوَلِيُّ مِنْ أَرْكَانِ صِحَّةِ النِّكَاحِ، بَلْ مِنْ تَمَامِهِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ النِّكَاحِ عَلَى إِجَارَةِ الْوَلِيِّ.
وقال الحافظ: ظاهر هذا الحديث أَنَّ الْأَيْمَ هِيَ الثَّيِّبُ الَّتِي فَارَقَتْ زَوْجَهَا بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ لِمُقَابَلَتِهَا بِالْبِكْرِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَيْمِ.
وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «الْغُرُو مَأْيَمَةٌ» أَي: يَقْتُلُ الرِّجَالُ فَتَصِيرُ النِّسَاءُ أَيْامًا، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا أَصْلًا، وَنَقَلَهُ عِيَّاضٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا، صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً، بِكْرًا كَانَتْ نَيْبًا، وَحَكَى الْمَاوَرِدِيُّ الْقَوْلَيْنِ لِأَهْلِ اللُّغَةِ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَالِدَارِ قُطَيْبٍ: «لَا تُنْكَحُ الثَّيِّبُ» وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ الْمُنْذِرِ فِي رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الثَّيِّبُ تُشَاوِرُ.

(حَتَّى تُسْتَأْمَرَ) أَصْلُ الْإِسْتِئْمار: طَلَبُ الْأَمْرِ؛ فَالْمَعْنَى: لَا يَعْقِدُ عَلَيْهَا حَتَّى يُطْلَبَ الْأَمْرُ مِنْهَا، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «تُسْتَأْمَرُ» أَنَّهُ لَا يَعْقِدُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَأْمُرَ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ فِي حَقِّهَا، بَلْ فِيهِ إِشْعَارٌ بِاشْتِرَاطِهِ.

(وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ) كَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الثَّيِّبِ وَالْبِكْرِ، فَعَبَّرَ لِلثَّيِّبِ بِالْإِسْتِئْمارِ وَلِلْبِكْرِ بِالْإِسْتِئْذَانِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْإِسْتِئْمارَ يَدُلُّ عَلَى تَأْكِيدِ الْمُشَاوَرَةِ وَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَى الْمُسْتَأْمَرَةِ، وَلِهَذَا يَحْتَاجُ الْوَلِيُّ صَرِيحَ إِذْنِهَا فِي الْعَقْدِ، فَإِذَا صَرَّحَتْ بِمَنْعِهِ امْتَنَعَ اتِّفَاقًا وَالْبِكْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَالْإِذْنُ دَائِرٌ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالسُّكُوتِ بِخِلَافِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا جَعَلَ السُّكُوتَ إِذْنًا فِي حَقِّ الْبِكْرِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَسْتَحِي أَنْ تُفْصَحَ.

(قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ) فِي رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ سَلَمَةَ: «قُلْنَا»، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا هِيَ السَّائِلَةُ عَنْ ذَلِكَ.

(وَمَا إِذْنَهَا) وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: «وَكَيْفَ إِذْنَهَا» (قَالَ: أَنْ تُسْكُتَ) أَي: إِذْنَهَا سُكُوتَهَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «الْمَعَالِمِ»: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبِكْرَ إِذَا أُنْكِحَتْ، قِيلَ: أَنْ تُسْتَأْذَنَ فَتَضْمَتُ أَنَّ النِّكَاحَ بَاطِلٌ، كَمَا يَبْطُلُ إِنْكَاحُ الثَّيِّبِ قَبْلَ أَنْ تُسْتَأْمَرَ، فَتَأْذَنَ بِالْقَوْلِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنْكَاحُ الْأَبِ الْبِكْرَ الْبَالِغَ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ تُسْتَأْذَنَ، وَمَعْنَى اسْتِئْذَانِهَا: إِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُمْ عَلَى اسْتِطَابَةِ النَّفْسِ دُونَ الْوُجُوبِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ بِاسْتِثْمَارِ أُمَّهَاتِهِنَّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَرْطٍ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ. انْتَهَى.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا . وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا . وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يُسْتَأْذَنُ أَبُوْهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

بِضَمِّ الصَّادِ هُوَ السُّكُوتُ؛ أَي: سُكُوتُهَا يَعْنِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى إِذْنٍ صَرِيحٍ مِنْهَا، بَلْ يُكْتَفَى بِسُكُوتِهَا لِكَثْرَةِ حَيَاتِهَا.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: ظَاهِرُ الْعُمُومِ فِي كُلِّ وَكُلِّ وَلِيٍّ، وَأَنَّ سَكُوتَهَا مُطْلَقًا، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ أَبًا أَوْ جَدًّا، فَاسْتِئْذَانُهُ مُسْتَحَبٌّ، وَيَكْفِي فِيهِ سُكُوتُهَا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا فَلَا بُدَّ مِنْ نُطْقِهَا؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحْيِي مِنَ الْأَبِ وَالْجَدِّ أَكْثَرَ

(١) أخرجه مالك (١٠٩٢) ومسلم (٣٥٤١) وأحمد (٢١٦٣) والترمذي (١١٠٨) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٣٢٦٠) وابن ماجه (١٨٧٠) وابن حبان (٤٠٨٧) والدارمي (٢١٨٨) والبيهقي (١٣٤٣٩).

(٢) أخرجه مسلم (٣٥٤٢).

(٣) أخرجه مسلم (٣٥٤٣).

مِنْ غَيْرِهِمَا.

وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ السُّكُوتُ كَافٍ فِي جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ وَلِوُجُودِ الْحَيَاءِ.

وَأَمَّا الثَّيِّبُ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنَ التُّطُقِ بِلَا خِلَافٍ سَوَاءَ كَانَ الْوَلِيُّ أَبًا أَوْ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ زَالَ كَمَالُ حَيَاتِهَا بِمُمَارَسَةِ الرِّجَالِ، وَسَوَاءَ زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ أَوْ بِوُطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ بِرْنَا، وَلَوْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِوُتْبَةٍ أَوْ بِإِصْبَعٍ أَوْ بِطُولِ الْمُكْتِ أَوْ وَطِئَتْ فِي دُبُرِهَا فَلَهَا الثَّيِّبُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: الْبُكَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [«عون» (٤٨٧/٤)].

[وَعَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامٍ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ: نِكَاحَ أُمِّيَّهَا].

(وَعَنْ خَنْسَاءَ) يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُعْجَمَةَ وَالثُّونَ وَالسَّيْنَ الْمُهْمَلَةَ عَلَى وَزْنِ خَمْرَاءَ (بِنْتُ خِذَامٍ) بِكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ مَا بَعْدَهَا.

وَقَالَ الْقَارِي فِي «الْمِرْقَاةِ شَرْحِ الْمَشْكَاةِ»: قَالَ مِيرُك: صَحَّحَ فِي «جَامِعِ الْأُصُولِ» وَفِي «شَرْحِ الْكُرْمَانِيِّ» لِلْبُخَارِيِّ الْمُعْجَمَةَ، وَخَالَفَهُمَا الْعَسْقَلَانِيُّ فَصَحَّحَهُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ. اِنْتَهَى.

وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «قَالَتْ أَنْكَحَنِي أَبِي وَأَنَا كَارِهَةٌ وَأَنَا وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ كَمَا حَقَّقَهُ الْحَافِظُ فِي «الْمُنَحِّ» (فَكَرِهَتْ ذَلِكَ) أَي: ذَلِكَ النِّكَاحُ، أَوْ ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي زَوَّجَهَا مِنْهُ أَبُوهَا (فَرَدَّ نِكَاحَهَا) أَي: تَزْوِيجَ الْأَبِ أَوْ تَزْوِيجَ الزَّوْجِ. وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَزْوِيجُ الثَّيِّبِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا. قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: انْفَقَ أَئِمَّةُ الْفُتُوَى بِالْأَمْصَارِ عَلَى أَنَّ الْأَبَ رَوْجَ ابْنَتِهِ النَّيِّبِ بِغَيْرِ رِضَاهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَيُرَدُّ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ الْحُنْسَاءِ، وَشَدَّ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالنَّخَعِيُّ؛ فَقَالَ الْحَسَنُ: نِكَاحُ الْأَبِ جَائِزٌ عَلَى ابْنَتِهِ بِكُرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا كَرِهَتْ أَوْ لَمْ تَكْرَهُ. وَقَالَ النَّخَعِيُّ: إِنْ كَانَتْ الْإِبْنَةُ فِي عِيَالِهِ زَوَّجَهَا وَلَمْ يَسْتَأْمِرْهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي عِيَالِهِ وَكَانَتْ نَائِيَةً عَنْهُ اسْتَأْمَرَهَا، وَقَالَ: مَا خَالَفَ السُّنَّةَ فَهُوَ مُرْدُودٌ. اِنْتَهَى. [«عون»]

وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَزُفَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ وَلَعِبَهَا مَعَهَا، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ. **(وَلَعِبَهَا مَعَهَا)** الْمُرَادُ هَذِهِ اللَّعْبُ الْمُسَمَّاةُ بِالْبَتَاتِ الَّتِي تَلْعَبُ بِهَا الْجَوَارِي الصَّغَارُ، وَمَعْنَاهُ: التَّنْيِيبُ عَلَى صِغَرِ سِنِّيَّهَا.

قَالَ الْقَاضِي: وَفِيهِ جَوَازُ اتِّخَاذِ اللَّعْبِ، وَإِبَاحَةُ لَعِبِ الْجَوَارِي بِهِنَّ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى ذَلِكَ فَلَمْ يُنْكِرْهُ» قَالُوا: وَسَبَبُهُ تَدْرِيبُهُنَّ لِتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، وَإِصْلَاحِ شَأْنُهُنَّ وَيُؤْتِهِنَّ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُحْضُوصًا مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ عَنْ اتِّخَاذِ الصُّورِ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهَا عَنَّهُ، وَكَانَتْ قِصَّةُ عَائِشَةَ هَذِهِ وَلَعِبَهَا فِي الْهَجْرَةِ قَبْلَ تَحْرِيمِ الصُّورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (١٣٠/٥)].

الفصل الثاني

٣١٣٠ [عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(١) أخرجه مسلم (٣٥٤٦).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٥٣٦) وأبو داود (٢٠٨٥) والترمذي (١١٠١) وابن ماجه (١٨٨١) وابن حبان والحاكم (٢٧١٠) والبيهقي (١٣٣٩٣) والدارمي (٢٢٣٧) والطيالسي (٥٢٣) والبخاري (٣١١١) والدارقطني (٢٢٠/٣).

٣١٣١ [وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ بَغِيرَ إِذْنٍ وَلَيْيَهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(أَيُّمَا امْرَأَةٍ) أي: نَفْسَهَا، وَ«أَيُّمَا» مِنْ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ فِي سَلْبِ الْوِلَايَةِ عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِ تَخْصِصٍ يَبْعُضُ دُونَ بَعْضٍ (بَغِيرَ إِذْنٍ مَوَالِيهَا) أي: أَوْلِيَائِهَا (فَنِكَاحُهَا) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أي: قَالَ كَلِمَةَ «فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (فَإِنْ دَخَلَ) أي: الَّذِي نَكَحَتْهُ بَغِيرَ إِذْنٍ وَلَيْيَهَا.

(فَإِنْ اسْتَجَرُوا) أي: تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ وَاخْتَلَفُوا بَيْنَهُمْ، وَالتَّشَاجُرُ الْخُصُومَةُ، وَالْمُرَادُ الْمَنْعُ مِنَ الْعَقْدِ دُونَ الْمُشَاحَّةِ فِي السَّبْقِ إِلَى الْعَقْدِ، فَأَمَّا إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الْعَقْدِ وَمَرَاتِبُهُمْ فِي الْوِلَايَةِ سَوَاءً، فَالْعَقْدُ لِمَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ مِنْهُمْ كَانَ ذَلِكَ نَظَرًا مِنْهُ فِي مَصْلَحَتِهَا. قَالَ فِي «الْمُجْمَعِ» (فَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ) لِأَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّزْوِيجِ، فَكَأَنَّهُ لَا وَلِيَ لَهَا فَيَكُونُ السُّلْطَانُ وَلِيَّهَا، وَإِلَّا فَلَا وَلَايَةَ لِلْسُّلْطَانِ مَعَ وُجُودِ الْوَلِيِّ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: مَا فِي مَذْهَبِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنْ وَجُوبِ قَبُولِ خَيْرِ الصَّادِقِ، وَإِنْ نَسِيَهُ مَنْ أَخْبَرَهُ عَنْهُ.

وَقَالَ عَلِيُّ ابْنُ الْمَدِينِيِّ حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ صَحِيحٌ فِي «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» وَسُئِلَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، فَقَالَ: الزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَإِسْرَائِيلُ ثِقَةٌ، فَإِنْ كَانَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ أَرْسَلَاهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ الْحَدِيثَ. انْتَهَى.

وَقَالَ فِي «الثَّلِيلِ»: وَأَسَدَ الْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ

الْبُخَارِيُّ وَالذُّهْلِيُّ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُمْ صَحَّحُوا حَدِيثَ إِسْرَائِيلَ، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ أَخْرَجَهُ
أَيْضًا أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ أُعِيلَ بِالْإِسْرَافِ، وَتَكَلَّمَ
فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ: ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَأَنْكَرَهُ.

وَقَدْ عَدَّ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مِنْدَةَ عِدَّةً مَنْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فَبَلَغُوا عِشْرِينَ رَجُلًا،
وَذَكَرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ زَحْرَ تَابَعَا ابْنَ جُرَيْجٍ عَلَى رِوَايَتِهِ إِيَّاهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
مُوسَى، وَأَنَّ قُرَّةَ وَمُوسَى بْنَ عُقْبَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ وَأَيُّوبَ بْنَ مُوسَى وَهَيْشَامَ بْنَ سَعْدٍ
وَجَمَاعَةً تَابَعُوا سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قَالَ: وَرَوَاهُ أَبُو مَالِكٍ الْجَنْبِيُّ وَنُوحُ بْنُ دَرَّاجٍ وَمَنْدَلٌ وَجَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ وَجَمَاعَةٌ
عَنْ هَيْشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَقَدْ أَهَلَ ابْنُ حَبَّانَ وَابْنُ عَدِيٍّ وَابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ الْحِكَايَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِإِنْكَارِ الزُّهْرِيِّ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الصَّحَّةِ
لَا يَلْزَمُ مِنْ نِسْيَانِ الزُّهْرِيِّ لَهُ أَنْ يَكُونَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى وَهُمْ فِيهِ. انْتَهَى.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اشْتِرَاطِ
الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ؛ فَالْجُمْهُورُ عَلَى اشْتِرَاطِهِ، وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ الْمُنْذَرِ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ
مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافَ ذَلِكَ، وَذَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ مُطْلَقًا، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ
ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا...» وَفِي لَفْظِ لِمُسْلِمٍ: «الْبَيْتُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ
وَلِيِّهَا» وَالْجَوَابُ مَا قَالَ ابْنُ الْجُزَيْمِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ»: إِنَّهُ أَثْبَتَ لَهَا حَقًّا وَجَعَلَهَا أَحَقَّ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ لِلْوَلِيِّ إِلَّا مُبَاشَرَةٌ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا. كَذَا فِي «تَخْرِيجِ الْهَدَايَةِ»
لِلزَّيْلَعِيِّ، وَالْحَقُّ أَنَّ النِّكَاحَ بغيرِ الْوَلِيِّ بَاطِلٌ. [٤٧٥/٤].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْبَغَايَا اللَّاتِي يُنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ
بَيِّنَةٍ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَوْفُوفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

٣١٣٣ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا،

فَإِنْ صَمَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].
 ٣١٣٤ - [وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى] .

٣١٣٥ [وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ].

الفصل الثالث

٣١٣٦ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ جَارِيَةً بَكَرًا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

٣١٣٨ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَلْيُحْسِنْ اسْمَهُ وَأَدَبَهُ، فَإِذَا بَلَغَ فَلْيُزَوِّجْهُ، فَإِنْ بَلَغَ وَلَمْ يُزَوِّجْهُ، فَأَصَابَ إِنْمَاءً، فَإِنَّمَا إِنْمَاءُهُ عَلَى أَبِيهِ] .

٣١٣٩ [وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي التَّوْرَةِ مَكْتُوبٌ: مَنْ بَلَغَتْ ابْنَتُهُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَلَمْ يُزَوِّجْهَا فَأَصَابَتْ إِنْمَاءً فَأِثْمٌ ذَلِكَ عَلَيْهِ رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

(١) أخرجه الترمذي (١١٣٣) وأبو داود (٢٠٩٥) وأحمد (٢٤٠٦) والنسائي (٣٢٦٢).

(٢) أخرجه الدارمي (٢٢٤٠).

(٣) أخرجه أحمد (١٤٢٥٠) وأبو داود (٢٠٧٨) والترمذي (١١١١) وقال: حسن، والحاكم (٢٧٨٧) وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي (١٣٥٠٨) والدارمي (٢٢٣٣) والطيايسي (١٦٧٥) والطبراني في «الأوسط» (٤٧٩٧) وأبو نعيم في الحلية (٣٣٣/٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٠٩٨) وأحمد (٢٥١٣) وابن ماجه (١٩٤٨).

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢) والبيهقي (١٣٤١٢) والدارقطني (٢٥).

(٦) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٤١٣).

(٧) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٤١٧).

باب إعلان النكاح والخطبة والشرط

الفصل الأول

[عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ قَالَتْ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ حِينَ بُنِيَ عَلِيٌّ، فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي كَمَا جَلَسَ مِنِّي، فَجَعَلَتْ جُوبِرِيَّاتٍ لَنَا يَضْرِبْنَ بِالْذُّفِّ، وَيَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ، إِذْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ، فَقَالَ: دَعِي هَذِهِ، وَقُولِي بِالَّذِي كُنْتَ تَقُولِينَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ حِينَ بُنِيَ عَلِيٌّ) فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَتِيِّ «فَدَخَلَ عَلِيٌّ» وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ فِي قِصَّةٍ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ، وَاسْمُهُ خَالِدُ الْمَدَنِيِّ قَالَ: «كُنَّا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَالْجَوَارِي يَضْرِبْنَ بِالْذُّفِّ وَيَتَغَنَّينَ، فَدَخَلْنَا عَلَى الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: دَخَلَ عَلِيٌّ...» هَكَذَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَقَالَ: «عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْحُظَيْمِيِّ» بَدَلَ أَبِي الْحُسَيْنِ.

(حِينَ بُنِيَ عَلِيٌّ) فِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «صَبِيحَةَ عُرْسِي» وَالْبِنَاءُ: الدُّخُولُ بِالزَّوْجَةِ، وَبَيَّنَّ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ حِينَئِذٍ إِيَّاسَ بْنَ الْبُكَيرِ اللَّيْثِيِّ، وَأَنَّهَا وَلَدَتْ لَهُ مُحَمَّدَ بْنَ إِيَّاسَ، قِيلَ: لَهُ صُحْبَةٌ بِكَسْرِ اللَّامِ؛ أَيِ: مَكَانِكَ.

قَالَ الْكُزَمَائِيُّ: هُوَ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ، أَوْ جَازَ النَّظَرُ لِلْحَاجَةِ أَوْ عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ الْفِتْنَةِ. انْتَهَى.

وَالْأَخِيرُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَالَّذِي وَضَحَ لَنَا بِالْأَدِلَّةِ الْقَوِيَّةِ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ جَوَازُ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا، وَهُوَ الْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَنْ قِصَّةِ أُمِّ حَرَامَ بِنْتِ مِلْحَانَ فِي دُخُولِهِ عَلَيْهَا، وَتَوَمُّمِهِ عِنْدَهَا وَتَفْلِيئِهَا رَأْسَهُ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُحَرِّمَةٌ وَلَا

زَوْجِيَّةً، وَجَوَّزَ الْكَرْمَانِي الرَّوَايَةَ: «مَجْلِسُكَ» بِفَتْحٍ أَي: جُلُوسُكَ وَلَا فِيهَا.

(فَجَعَلَتْ جُوزِيَّاتٍ) لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْمِهِنَّ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ بِلَفْظٍ: «جَارِيَتَانِ تُغْنِيَانِ» فَيَحْتَمِلُ أَنَّ كَوْنَ الثَّانِيَيْنِ هُمَا الْمُغْنِيَتَانِ، وَمَعَهُمَا مَنْ يَتَّبَعُهُمَا، أَوْ يُسَاعِدُهُمَا فِي ضَرْبِ الدُّفِّ مِنْ غَيْرِ غِنَاءٍ.

(وَيَنْدُبْنَ) مِنَ التُّدْبَةِ بِضَمِّ التُّونِ، وَهِيَ ذِكْرُ أَوْصَافِ الْمَيِّتِ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَتَعْدِيدِ مَحَاسِنِهِ بِالْكَرَمِ وَالشَّجَاعَةِ وَنَحْوِهَا.

قَوْلُهُ: **(مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ)** تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْمَعَارِزِي، وَأَنَّ الَّذِي قُتِلَ مِنْ آبَائِهَا إِنَّمَا قُتِلَ بِأَحَدٍ، وَأَبَاؤُهَا الَّذِينَ شَهِدُوا بَدْرًا مُعَوِّذٌ وَمُعَاذٌ وَعَوْفٌ وَأَحَدُهُمْ أَبُوهَا، وَالْآخَرَانِ عَمَّاهَا أَطْلَقَتِ الْأُبُوَّةَ عَلَيْهِمَا تَغْلِيْبًا **(فَقَالَ: دَعِيَ هَذِهِ)** أَي: أُثْرِي مَا يَتَعَلَّقُ بِمَدْحِي الَّذِي فِيهِ الْإِطْرَاءُ الْمُنْهِي عَنْهُ، زَادَ فِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «لَا يَعْلَمُ مَا فِي عَدِّ إِلَّا اللَّهُ» فَأَشَارَ إِلَى عِلَّةِ الْمَنْعِ.

(وَقَوْلِي بِالَّذِي كُنْتُ تَقُولِينَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ سَمَاعِ الْمَدْحِ وَالْمَرْثِيَةِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ مُبَالَعَةٌ تُفْضِي إِلَى الْغُلُوِّ. وَأَخْرَجَ الطَّبْرَايُ فِي «الْأَوْسَطِ» بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِنِسَاءٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي عُرْسٍ لَهُنَّ وَهُنَّ يُغْنِينَ:

وَأَهْدَى لَهَا كَبْشًا تَتَخَنَعُ فِي الْمِرْبَدِ وَزَوْجَكَ فِي الْبَادِي وَتَعْلَمُ مَا فِي عَدِّ فَقَالَ: «لَا يَعْلَمُ مَا فِي عَدِّ إِلَّا اللَّهُ».

قَالَ الْمُهَلَّبُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِعْلَانُ التَّكَاحِ بِالْدُّفِّ وَبِالْغِنَاءِ الْمُبَاحِ. وَفِيهِ: إِقْبَالُ الْإِمَامِ إِلَى الْعُرْسِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ لَهْوٌ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْمُبَاحِ. وَفِيهِ: جَوَازُ مَدْحِ الرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ مَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ.

وَأَعْرَبَ ابْنُ التَّيْنِ فَقَالَ: إِنَّمَا نَهَاها؛ لِأَنَّ مَدْحَهُ حَقٌّ، وَالْمَطْلُوبُ فِي التَّكَاحِ اللَّهْوُ، فَلَمَّا أَدْخَلَتْ الْجَدَّ فِي اللَّهْوِ مَنَعَهَا، كَذَا قَالَ، وَتَمَامُ الْخَبَرِ الَّذِي أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ يَرُدُّ عَلَيْهِ،

وَسَيَأَقِ الْقِصَّةَ يُشْعِرُ بَأَنَّهُمَا لَوْ اسْتَمَرَّتَا عَلَى الْمَرَاثِي لَمْ يَنْتَهُمَا، وَغَالِبَ حُسْنِ الْمَرَاثِي جَدَّ لَا لَهُوَ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهَا مَا ذُكِرَ مِنَ الْإِطْرَاءِ حَيْثُ أَطْلُقَ عِلْمَ الْغَيْبِ لَهُ، وَهُوَ صِفَةُ تَخْتَصُّ بِاللَّهِ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] وَقَوْلُهُ لِنَبِيِّهِ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وَسَائِرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْبِرُ بِهِ مِنَ الْغُيُوبِ بِإِعْلَامِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُ لَا أَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِعِلْمِ ذَلِكَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الحج: ٢٦ - ٢٧].

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رُفَّتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: مَا كَانَ لَهُوَ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(إِنَّهَا رُفَّتِ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ) الحافظ: لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْمِهَا صَرِيحًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْأَةَ كَانَتْ يَتِيمَةً فِي حَجْرِ عَائِشَةَ، وَكَذَا لِلطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ عَبَّاسٍ «أَنْكَحَتْ عَائِشَةُ قَرَابَةَ لَهَا». وَلِأَبِي الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «إِنَّ عَائِشَةَ زَوَّجَتْ بِنْتَ أَخِيهَا أَوْ ذَاتَ قَرَابَةٍ مِنْهَا».

وَفِي «أَمَالِي الْمَحَامِلِي» مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَابِرٍ: «نَكَحَ بَعْضُ أَهْلِ الْأَنْصَارِ بَعْضَ أَهْلِ عَائِشَةَ، فَأَهْدَتْهَا إِلَى قُبَاءٍ».

وَكُنْتُ ذَكَرْتُ فِي الْمُقَدِّمَةِ تَبَعًا لِابْنِ الْأَثِيرِ فِي «أَسَدِ الْغَابَةِ» فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّ إِسْمَ هَذِهِ الْيَتِيمَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: الْقَارِعَةُ بِنْتُ أَسْعَدَ بْنِ زُرَّارَةَ، وَأَنَّ إِسْمَ زَوْجِهَا: نُبَيْطُ بْنُ جَابِرِ الْأَنْصَارِيِّ.

المشكاة/ الجزء الثامن

وَقَالَ فِي تَرْجَمَةِ الْفَارِغَةِ: إِنَّ أَبَاهَا أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ أَوْصَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نُبَيْطَ بْنَ جَابِرٍ، ثُمَّ سَأَلَ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَاظَةِ بْنِ عِمْرَانَ الْمُؤَصِّلِيَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ الَّتِي ذَكَرْتَهُ أَوَّلًا مِنْ طَرِيقِ بَهْيَةَ عَنْهَا، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ الْيَتِيمَةُ هِيَ الْفَارِغَةُ الْمَذْكُورَةُ» كَذَا قَالَ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ، لَكِنْ مَنَعَ مِنْ تَفْسِيرِهَا بِهَا مَا وَقَعَ مِنَ الزِّيَادَةِ أَنَّهَا كَانَتْ قَرَابَةً عَائِشَةَ فَيَجُوزُ التَّعَدُّدُ، وَلَا يَبْعُدُ تَفْسِيرُ الْمُبْهَمَةِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِالْفَارِغَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ تَقْيِيدٌ بِكَوْنِهَا قَرَابَةً عَائِشَةَ.

فِي رِوَايَةِ شَرِيكَ: «فَقَالَ: فَهَلْ بَعَثْتُمْ مَعَهَا جَارِيَةً تَضْرِبُ بِالْذَّفِّ وَتُعْنِي؟ قُلْتُ: تَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ تَقُولُ: أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَحَيَّانَا وَحَيَّاكُمْ وَلَوْلَا الذَّهَبُ الْأَحْمَرُ مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ وَلَوْلَا الْحِنْطَةُ السَّمَاءُ مَا سَمِنَتْ عَذَارِيكُمْ» وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ بَعْضُهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوَّلُهُ إِلَى قَوْلِهِ: «وَحَيَّاكُمْ».

قَوْلُهُ: **(فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ)** فِي حَدِيثِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ: «قَوْمٌ فِيهِمْ غَزَلٌ».

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ الْمَحَامِلِ «أَدْرِكِيهَا يَا زَيْنَبُ» إِمْرَأَةً كَانَتْ تُعْنِي بِالْمَدِينَةِ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ تَسْمِيَةُ الْمُعْنِيَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْقِصَّةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَاضِي فِي الْعِيدَيْنِ حَيْثُ جَاءَ فِيهِ: «دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ تُعْنِيَانِ» وَكُنْتُ ذَكَرْتُ هُنَاكَ أَنَّ إِسْمَ إِحْدَاهُمَا: حَمَامَةٌ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «كِتَابِ الْعِيدَيْنِ» لَهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَأَيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْمِ الْأُخْرَى، وَقَدْ جَوَزْتُ الْآنَ أَنْ تَكُونَ هِيَ زَيْنَبُ هَذِهِ.

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ قَرظَةَ بْنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّينَ قَالَ: «أَنَّهُ رَخَّصَ لَنَا فِي اللَّهِوَ عِنْدَ الْعُرْسِ...» وَصَحَّحَهُ الْحَاسِمُ.

وَاللَّطَبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَقِيلَ لَهُ: أَتَرْخِصُ فِي هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ نِكَاحٌ لَا سِفَاحٌ، أَشِيدُوا النَّكَاحَ».

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ الزُّبَيْرِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَصَحَّحَهُ حَبَّانٌ وَالْحَاسِمُ: «أَعْلِنُوا النَّكَاحَ».

زَادَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «وَاضْرِبُوا بِالذَّفِّ» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

وَلَا أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ: «فَصُلِّ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الضَّرْبُ بِالذَّفِّ» وَاسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ: «وَاضْرِبُوا» عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَالْأَحَادِيثُ الْقَوِيَّةُ فِيهَا الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ، فَلَا يَلْتَحِقُ بِهِنَّ الرِّجَالُ لِعُمُومِ التَّهْيِ عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِنَّ. [«الفتح» (٤٤٠/١٤)].

[وَعَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَالتَّوَوِيُّ: فَصَدَتْ عَائِشَةُ بِهَذَا الْكَلَامِ رَدًّا مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ عَلَيْهِ مِنْ كِرَاهَةِ التَّزْوِيجِ، وَالْدُّخُولِ فِي شَوَّالٍ كَانُوا يَتَطَيَّرُونَ بِذَلِكَ؛ لِمَا فِي اسْمِ شَوَّالٍ مِنَ الْإِسْأَلَةِ وَالرَّفْعِ قَالَ: طَبَّ فِي «طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ» إِنَّهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ لِطَاعُونٍ وَقَعَ فِيهِ.

قال السيوطي: فِيهِ إِسْتِحْبَابُ التَّزْوِيجِ وَالتَّزْوُجِ وَالْدُّخُولِ فِي شَوَّالٍ، وَقَدْ نَصَّ أَصْحَابُنَا عَلَى إِسْتِحْبَابِهِ، وَاسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَصَدَتْ عَائِشَةُ بِهَذَا الْكَلَامِ رَدًّا مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ عَلَيْهِ، وَمَا يَتَخَيَّلُهُ بَعْضُ الْعَوَامِّ الْيَوْمَ مِنْ كِرَاهَةِ التَّزْوُجِ وَالتَّزْوِيجِ وَالْدُّخُولِ فِي شَوَّالٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَهُوَ مِنْ آثَارِ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانُوا يَتَطَيَّرُونَ بِذَلِكَ لِمَا فِي اسْمِ شَوَّالٍ مِنَ الْإِسْأَلَةِ وَالرَّفْعِ. [٤٨٣/٤].

٣١٤٣ [وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(أَحَقُّ مَا أَوْفَيْتُمْ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ: «أَحَقُّ

(١) أخرجه مسلم (٣٥٤٨) والنسائي (٣٣٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٧٢) ومسلم (١٤١٨) وأبو داود (٢١٣٩) والترمذي (١١٢٧) وقال: صحيح، وأحمد (١٧٤٠٠) والنسائي (٣٢٨١) وابن ماجه (١٩٥٤) وابن حبان (٤٠٩٢) والطبراني (٧٥٢).

الشُّرُوطُ أَنْ تُوفُوا بِهِ» وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي أَنَّهُ أَحَقَّ الشُّرُوطُ أَنْ يُوفَى بِهِ.

(مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ) أَي: أَحَقَّ الشُّرُوطُ بِالْوَفَاءِ شُرُوطُ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ أَحْوَطُ وَبَابُهُ أَضْيَقُ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ مُخْتَلِفَةٌ؛ فَمِنْهَا: مَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ إِتِّفَاقًا وَهُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ، وَعَلَيْهِ حَمَلَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمِنْهَا: مَا لَا يُوفَى بِهِ إِتِّفَاقًا كَسُؤَالِ طَلَاقِ أُخْتِهَا، وَسَيَأْتِي حُكْمُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ، وَمِنْهَا: مَا اخْتَلَفَ فِيهِ كاشتراطِ أَلَّا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، أَوْ لَا يَتَسَرَّى، أَوْ لَا يَنْقُلُهَا مِنْ مَنْزِلِهَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ عَلَى صَرِيحَيْنِ: مِنْهَا مَا يَرْجِعُ إِلَى الصَّدَاقِ فَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَمَا يَكُونُ خَارِجًا عَنْهُ فَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِيهِ، فَمِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الزَّوْجِ، وَمِنْهُ مَا يَشْتَرِطُهُ الْعَاقِدُ لِنَفْسِهِ خَارِجًا عَنِ الصَّدَاقِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: الْخُلُوانَ، فَقِيلَ: هُوَ لِلْمَرْأَةِ مُطْلَقًا وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو عُبَيْدٍ.

وَقِيلَ: هُوَ لِمَنْ شَرَطَهُ قَالَهُ مَسْرُوقٌ وَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ.

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْأَبِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ وَقَعَ نَفْسُ الْعَقْدِ وَجَبَ لِلْمَرْأَةِ مَهْرٌ مِثْلُهَا، وَقَعَ خَارِجًا عَنْهُ لَمْ يَجِبْ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ وَقَعَ فِي حَالِ الْعَقْدِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَهْرِ، أَوْ خَارِجًا عَنْهُ فَهُوَ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ، وَجَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ مَرْفُوعٍ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَيَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، فَمَا كَانَ بَعْدَ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ بِهِ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ».

وَأَخْرَجَهُ النَّبَهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ غُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ تَحْرِيجِهِ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عُمَرُ قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَشَرَطَ أَلَّا يُخْرِجَهَا لِرِمٍّ» وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، كَذَا قَالَ.

وَالثَّقَلُ فِي هَذَا عَنِ الشَّافِعِيِّ غَرِيبٌ، بَلِ الْحَدِيثُ عَنْهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تُنَافِي مُفْتَضَى النِّكَاحِ بَلْ تَكُونُ مِنْ مُقْتَضَيَاتِهِ وَمَقَاصِدِهِ كَاشْتِرَاطِهِ الْعِشْرَةَ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِنْفَاقِ وَالْكِسْوَةِ وَالسُّكْنَى، وَأَلَّا يُقْصَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقِّهَا مِنْ قِسْمَةٍ وَنَحْوِهَا، وَكَشَرَطِهِ عَلَيْهَا أَلَّا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا، وَلَا تَتَصَرَّفَ فِي مَتَاعِهِ إِلَّا بِرِضَاهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَأَمَّا شَرْطُ يُنَافِي مُفْتَضَى النِّكَاحِ كَأَلَّا يَقْسِمَ لَهَا، أَوْ لَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا، أَوْ لَا يُنْفِقَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَلَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ بَلْ إِنْ وَقَعَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ كَفَى، وَصَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ، وَفِي وَجْهِهِ يَجِبُ الْمُسَمَّى وَلَا أَثَرٌ لِلشَّرْطِ، وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ يَبْطُلُ النِّكَاحُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ: يَجِبُ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ مُطْلَقًا، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ حَمَلَ الْحَدِيثِ عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي هِيَ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ النِّكَاحِ قَالَ: تِلْكَ الْأُمُورُ لَا تُؤَثِّرُ الشُّرُوطُ فِي إِجْبَابِهَا، فَلَا تَشْتَدُّ الْحَاجَةُ إِلَى تَعْلِيقِ الْحُكْمِ بِاشْتِرَاطِهَا، وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ، لِأَنَّ لَفْظَ «أَحَقَّ الشُّرُوطِ» يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الشُّرُوطُ يَقْتَضِي الْوَفَاءَ بِهَا، وَبَعْضُهَا أَشَدَّ إِقْتِضَاءً، وَالشُّرُوطُ هِيَ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ مُسْتَوِيَّةٌ فِي وُجُوبِ الْوَفَاءِ بِهَا.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَقَالَ عَلِيُّ سَبَقَ شَرَطَ اللَّهُ شَرْطَهَا، قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَالْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ الشُّرُوطُ الْجَائِزَةُ لَا الْمَنْهِيَّةُ عَنْهَا. انْتَهَى.

وَقَدْ اخْتُلِفَ عَنْ عُمَرَ، فَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ «أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَشَرَطَ لَهَا أَلَّا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا، فَارْتَفَعُوا إِلَى عُمَرَ فَوَضَعَ الشَّرْطَ وَقَالَ: الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا».

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: تَضَادَّتِ الرُّوَايَاتُ عَنْ عُمَرَ فِي هَذَا، وَقَدْ قَالَ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَمَنْ التَّابِعِينَ طَاوُسٌ وَأَبُو الشَّعْتَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَقَالَ اللَّيْثُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْجُمْهُورُ بِقَوْلِ عَلِيٍّ حَتَّى لَوْ كَانَ صَدَاقٌ مِثْلَهَا مِائَةً مَثَلًا فَرَضِيَتْ بِخَمْسِينَ عَلَى يُخْرِجُهَا، فَلَهُ إِخْرَاجُهَا وَلَا يُلْزَمُهُ إِلَّا الْمُسَمَّى.

وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ: لَهَا أَنْ تَرْجِعَ عَلَيْهِ بِمَا نَقَصَتْهُ لَهُ مِنَ الصَّدَاقِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَصِحُّ النِّكَاحُ وَيَلْغُو الشَّرْطُ وَيُلْزَمُهُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَعَنْهُ يَصِحُّ وَتُسْتَحَقُّ الْكُلُّ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَالَّذِي نَأْخُذُ بِهِ نَأْمُرُهُ بِالْوَفَاءِ بِشَرْطِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، قَالَ: وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَوْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ إِلَّا يَطَّأَهَا لَمْ يَجِبِ الْوَفَاءُ بِذَلِكَ الشَّرْطِ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

وَمِمَّا يَقْوِي حَمْلَ حَدِيثِ عُقْبَةَ عَلَى النَّدْبِ مَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» وَالْوَطْءُ وَالْإِسْكَانُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِ إِذَا شَرَطَ عَلَيْهِ إِسْقَاطُ شَيْءٍ مِنْهَا كَانَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَبْطُلُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبُيُوعِ الْإِشَارَةُ إِلَى حَدِيثِ: «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا» وَحَدِيثِ: «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شَرْطِهِمْ مَا وَافَقَ الْحَقَّ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ مُبَشِّرَ بِنْتَ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ، فَقَالَتْ: إِنِّي شَرَطْتُ لِزَوْجِي إِلَّا أَتَزَوَّجَ بَعْدَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ» وَقَدْ تَرَجَّمَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ «اسْتِحْبَابُ تَقَدُّمَةِ شَيْءٍ مِنَ الْمَهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ» وَفِي انْتِزَاعِهِ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ غُمُوضٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣١٤٤ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرَكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قال ابن المنذر: النهي في هذا الحديث يخطب الرجل على خطبة أخيه نهى تحريم لا نهى تأديب؛ لما روى الليث عن ابن أبي حبيب، عن عبد الرحمن بن شماس، أنه سمع عقبة بن عامر، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «المؤمن للمؤمن، لا يحل لمؤمن أن يخطب على خطبة أخيه حتى يذر، ولا يحل له أن يبتاع على بيع أخيه حتى يذر».

قال الطبري: اختلف أهل العلم في تأويل هذا الحديث، فقال بعضهم: نهيه عليه السلام أن يخطب على خطبة أخيه منسوخ بخطبته ﷺ لأسامة فاطمة بنت قيس على خطبة معاوية وأبي الجهم.

وقال آخرون: هو حكم ثابت لم ينسخه شيء، وهو غير جائز لرجل خطبة امرأة قد خطبها غيره حتى يترك ذلك، هذا قول عقبة بن عامر، وعبد بن عمر، وابن هرمز، واحتجوا بعموم الحديث.

وقال آخرون: نهيه ﷺ أن يخطب على خطبة أخيه، يريد في حال رضا المرأة به وركونها إليه. [ابن بطال (٢٥٦/١٣)].

- [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَخْفَتَهَا، وَلِتَنْكِحَ، فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].
(لِتَسْتَفْرِغَ صَخْفَتَهَا) الْمُرَادُ بِالصَّخْفَةِ: مَا يَحْصُلُ مِنَ الزَّوْجِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ التَّوَوِي.

وَقَالَ صَاحِبُ «الْتَّهْيَاةِ»: الصَّخْفَةُ إِنَاءٌ كَالْقَصْعَةِ الْمَبْسُوطَةِ، قَالَ: وَهَذَا مَثَلٌ، يُرِيدُ الْإِسْتِثْنَارَ عَلَيْهَا بِحُظَّهَا، فَيَكُونُ كَمَنْ قَلَبَ إِنَاءَ غَيْرِهِ فِي إِنَائِهِ.

وَقَالَ الطَّبِيُّ: هَذِهِ إِسْتِعَارَةٌ مُسْتَمْلَحَةٌ تَمَثِيلِيَّةٌ، شَبَّهَ النَّصِيبَ وَالْبَحْتَ بِالصَّخْفَةِ وَحُظُوظَهَا وَتَمَتُّعَاتِهَا بِمَا يُوَضَّعُ فِي الصَّخْفَةِ مِنَ الْأَطْعَمَةِ اللَّذِيذَةِ، وَشَبَّهَ الْإِفْتِرَاقَ الْمُسَبَّبَ عَنِ الطَّلَاقِ بِاسْتِفْرَاغِ الصَّخْفَةِ عَنْ تِلْكَ الْأَطْعَمَةِ، ثُمَّ أَدْخَلَ الْمُسَبَّهَ فِي

جِنْسُ الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَاسْتَعْمَلَ فِي الْمُشَبَّهِ مَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ.

(وَلِتَنكِحَ) بِكَسْرِ اللَّامِ وَيَاسْكَانَهَا وَبِسُكُونِ الْحَاءِ عَلَى الْأَمْرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: وَلِتَنكِحَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِإِخْرَاجِ الضَّرَّةِ مِنْ عِصْمَتِهِ، بَلْ تَكِلِ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا يُقَدِّرُهُ اللَّهُ؛ وَلِهَذَا خَتَمَ بِقَوْلِهِ: «فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا» إِمَارَةً إِلَى أَنَّهَا وَإِنْ سَأَلْتَ ذَلِكَ وَأَلَحَّتْ فِيهِ وَاشْتَرَطْتُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ، فَيَنْبَغِي أَلَّا تَتَعَرَّضَ هِيَ لِهَذَا الْمَحْذُورِ الَّذِي لَا يَقَعُ مِنْهُ شَيْءٌ بِمُجَرَّدِ إِرَادَتِهَا، وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّ الْأُخْتَ مِنَ النَّسَبِ أَوْ الرِّضَاعِ لَا تَدْخُلُ فِي هَذَا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَلِتَنكِحَ غَيْرَهُ وَتُعْرِضَ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، أَوِ الْمُرَادُ مَا يَشْمَلُ الْأَمْرَيْنِ؛ وَالْمَعْنَى: وَلِتَنكِحَ مَنْ تَيَسَّرَ لَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي قَبْلُهَا أَجَنْبِيَّةً فَلِتَنكِحَ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ، وَإِنْ كَانَتْ أُخْتَهَا فَلِتَنكِحَ غَيْرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلَ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَ: لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ] .

(نَهَى عَنِ الشَّغَارِ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: «نَهَى عَنِ نِكَاحِ الشَّغَارِ» ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ حَدَّثَهُ.

(وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلَ ابْنَتَهُ.... إلخ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: ذَكَرَ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ رِوَاةَ مَالِكٍ عَنْهُ.

قُلْتُ: وَلَا يَرِدُ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ أَخْرَجَهُ عَنِ الْقَعْنِيِّ فَلَمْ يَذْكُرِ التَّفْسِيرَ وَكَذَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْنِ بْنِ عِيسَى؛ لِأَنَّهُمَا اخْتَصَرَا ذَلِكَ فِي تَصْنِيفِهِمَا، وَإِلَّا فَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْنٍ بِالتَّفْسِيرِ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْحَظِيْبِيُّ فِي «الْمُدْرَجِ»

(١) مالك (١١١٨) والبخاري (٥١١٢) ومسلم (٣٥٣٠) والترمذي (١١٥٠) والنسائي (٣٣٥٠) والدارمي (٢٢٣٥).

(٢) أخرجه مسلم (٣٥٣٣) وأحمد (٥٠٣٢).

مِنْ طَرِيقِ الْقَعْنِيِّ.

نَعَمْ اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ تَفْسِيرُ الشَّعَارِ، فَأَلَا كَثُرَ لَمْ يُنْسَبُوهُ لِأَحَدٍ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِيمَا حَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ»: لَا أَذْرِي التَّفْسِيرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَوْ عَنْ نَافِعٍ أَوْ عَنْ مَالِكٍ، وَنَسَبَهُ مُحَرِّزُ بْنُ عَوْنٍ وَغَيْرُهُ لِمَالِكٍ.

قَالَ الْخَطِيبُ: تَفْسِيرُ الشَّعَارِ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَصَلَّ بِالْمَثْنِ الْمَرْفُوعِ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ ابْنُ مَهْدِيٍّ وَالْقَعْنِيُّ وَمُحَرِّزُ بْنُ عَوْنٍ، ثُمَّ سَاقَهُ كَذَلِكَ عَنْهُمْ، وَرِوَايَةُ مُحَرِّزِ بْنِ عَوْنٍ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَالْدَّارِقُطِيِّ فِي «الْمَوْطَأَاتِ». وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: «سَمِعْتُ أَنَّ الشَّعَارَ أَنَّ يُرَوِّجَ الرَّجُلُ... إلخ» وَهَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ التَّفْسِيرَ مِنْ مَنْقُولِ مَالِكٍ لَا مِنْ مَقُولِهِ.

وَوَقَعَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ تَرْكِ الْحَيْلِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَفْسِيرُ الشَّعَارِ، مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ وَلَفْظُهُ: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشَّعَارُ؟ فَذَكَرَهُ» فَلَعَلَّ مَالِكًا أَيْضًا نَقَلَهُ عَنْ نَافِعٍ. وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الرَّاوي وَهُوَ نَافِعٍ.

قُلْتُ: قَدْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَمْ يَرْفَعَهُ إِلَّا يَكُونُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَرْفُوعًا، فَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ، فَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ وَابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَيْضًا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلُهُ سِوَاءً.

قَالَ: وَزَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ «وَالشَّعَارُ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوَّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجَكَ ابْنَتِي، وَزَوَّجْنِي أُخْتُكَ وَأَزْوَجَكَ أُخْتِي» وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَيَرْجِعُ إِلَى نَافِعٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَلَقَّاهُ عَنْ أَبِي

المشكاة/ الجزء الثامن

وَيُؤَيِّدُ الْإِحْتِمَالَ وَرُودُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا أَيْضًا، فَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ وَأَبَانَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: شِغَارٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَالشِّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلَ الرَّجُلَ أُخْتَهُ بِأُخْتِهِ».

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «نَهَى عَنِ الشِّغَارِ، وَالشِّغَارُ أَنْ يَنْكِحَ هَذِهِ بِهَذِهِ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، بُضِعَ هَذِهِ صَدَاقُ هَذِهِ وَبُضِعَ هَذِهِ صَدَاقُ هَذِهِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رِيحَانَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُشَاغَرَةِ، وَالْمُشَاغَرَةِ أَنْ يَقُولَ: زَوِّجْ هَذَا مِنْ هَذِهِ وَهَذِهِ مِنْ هَذَا بِلَا مَهْرٍ».

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: تَفْسِيرُ الشِّغَارِ صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ فَمَقْبُولٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمَ بِالْمَقَالِ وَأَقْعَدُ بِالْحَالِ. انْتَهَى.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ يُعْتَبَرُ فِي الشِّغَارِ الْمَمْنُوعُ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ فِي تَفْسِيرِهِ، فَإِنَّ فِيهِ وَصْفَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَزْوِيجُ مِنَ الْوَلِيِّينَ وَلَيْتَهُ لِلْآخِرِ بِشَرْطِ أَنْ يُزَوِّجَهُ وَلَيْتَهُ، وَالثَّانِي: خُلُوُّ بُضْعِ كُلِّ مِنْهُمَا مِنَ الصَّدَاقِ، فَمِنْهُمْ مَنْ إِعْتَبَرَهُمَا مَعًا حَتَّى لَا يَمْنَعَ مِثْلًا إِذَا زَوِّجَ كُلِّ مِنْهُمَا الْآخَرَ بِغَيْرِ شَرْطٍ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الصَّدَاقُ، أَوْ زَوِّجَ كُلِّ مِنْهُمَا الْآخَرَ بِالشَّرْطِ وَذَكَرَ الصَّدَاقُ.

وَدَهَبَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْبُضْعِ؛ لِأَنَّ بُضْعَ كُلِّ مِنْهُمَا يَصِيرُ مَوْرِدَ الْعُقْدِ، وَجَعَلَ الْبُضْعَ صَدَاقًا مُخَالَفًا لَا يُرَادُ عَقْدُ النِّكَاحِ، وَلَيْسَ الْمُقْتَضِي لِلْبُطْلَانِ تَرْكُ ذِكْرِ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَصَحُّ بِدُونِ تَسْمِيَةِ الصَّدَاقِ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا لَمْ يُصَرِّحَا بِذِكْرِ الْبُضْعِ، فَلَا أَصَحَّ عَنْدهم الصَّحَّةُ، وَلَكِنْ وَجَدَ نَصَّ الشَّافِعِيِّ عَلَى خِلَافِهِ وَلَفْظِهِ: «إِذَا زَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ أَوْ الْمَرْأَةَ يَلِي أَمْرَهَا مَنْ كَانَتْ لِآخِرٍ عَلَى أَنَّ صَدَاقَ كُلِّ وَاحِدَةٍ بُضْعُ الْآخَرَى، أَوْ عَلَى أَنْ يُنْكِحَهُ الْآخَرَى، وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمَا لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقًا» فَهَذَا الشِّغَارُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ

مَنْسُوحٌ، هَكَذَا سَأَقُهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، قَالَ: وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلتَّفْسِيرِ الْمُنْقُولِ فِي الْحَدِيثِ، وَاخْتَلَفَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ فِيمَا إِذَا سَمِيَ مَعَ ذَلِكَ مَهْرًا فَنَصَّ فِي «الْإِمْلَاءِ» عَلَى الْبُطْلَانِ، وَظَاهِرُ نَصِّهِ فِي «الْمُخْتَصَرِ» الصَّحَّةُ، وَعَلَى ذَلِكَ إِقْتَصَرُ فِي الثَّقَلِ عَنِ الشَّافِعِيِّ مَنْ يَنْقُلُ الْخِلَافَ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ.

وَقَالَ الْقَفَّالُ: الْعِلَّةُ فِي الْبُطْلَانِ التَّغْلِيْقُ وَالتَّوْقِيفُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا يَنْعَقِدُ لَكَ نِكَاحٌ بِنْتِي حَتَّى يَنْعَقِدَ لِي نِكَاحُ بِنْتِكَ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَانَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ يُشَبِّهُ بِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَيَسْتَنْتِي عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهَا، وَهُوَ مِمَّا لَا خِلَافَ فِي فِسَادِهِ، وَتَقْرِيرِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَزَوِّجُ وَلَيْتَهُ، وَيَسْتَنْتِي بُضْعَهَا حَيْثُ يَجْعَلُهُ صَدَاقًا لِلْأُخْرَى.

وَقَالَ الْعَزَالِيُّ فِي «الْوَسِيطِ»: صُورَتِهِ الْكَامِلَةُ يَقُولُ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي عَلَى تَزَوُّجِي ابْنَتِكَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ بُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقًا لِلْأُخْرَى، وَمَهُمَا إِنْعَقَدَ نِكَاحٌ ابْنَتِي إِنْعَقَدَ نِكَاحُ ابْنَتِكَ.

قَالَ شَيْخُنَا فِي «شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ»: يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ: وَلَا يَكُونُ مَعَ الْبُضْعِ شَيْءٌ آخَرَ لِيَكُونَ مُتَّفَقًا عَلَى تَحْرِيمِهِ فِي الْمَذْهَبِ.

وَنَقَلَ الْحَرْقِيُّ أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَى عِلَّةِ الْبُطْلَانِ تَرْكُ ذِكْرِ الْمَهْرِ، وَرَجَّحَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمُحَرَّرِ» أَنَّ الْعِلَّةَ التَّشْرِيكَ فِي الْبُضْعِ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: مَا نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ هُوَ ظَاهِرُ التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ؛ لِقَوْلِهِ فِيهِ: «وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا» فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ جِهَةَ الْفَسَادِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ذِكْرَ لِمَلَاَزَمَتِهِ لِحِجَةِ الْفَسَادِ، ثُمَّ قَالَ: وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَفِيهِ شُعُورٌ بِأَنَّ عَدَمَ الصَّدَاقِ لَهُ مَدْخَلٌ فِي النَّهْيِ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي رِيحَانَةَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الشَّغَارِ لَا يَجُوزُ، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهِ؛ فَالْجُمْهُورُ عَلَى الْبُطْلَانِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ يُفْسَخُ قَبْلَ اللُّحُولِ لَا بَعْدَهُ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ صِحَّتَهُ وَوُجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ،

وَهُوَ قَوْلُ الزُّهْرِيِّ وَمَكْحُولٍ وَالثَّوْرِيِّ وَاللَّيْثِ، وَرِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَهُوَ قَوْلٌ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؛ لِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ، لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ النِّسَاءَ مُحَرَّمَاتٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَوْ مِلْكٌ يَمِينٌ، فَإِذَا وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ نِكَاحٍ تَأَكَّدَ التَّحْرِيمُ. قَالَ الثَّوْرِيُّ: أَجْمَعُوا عَلَى غَيْرِ الْبَنَاتِ مِنَ الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَغَيْرِهِنَّ كَالْبَنَاتِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- [وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قال ابن بطال: اتفق فقهاء الأمصار من أهل الرأي والأثر على تحريم نكاح المتعة، وشذَّ زفر عن الفقهاء، فقال: إن تزوجها عشرة أيام أو نحوها أو شهراً، فالنكاح ثابت والشرط باطل، ولا خلاف أن المتعة نكاح إلى أجل لا ميراث فيه، وأن الفرقة تقع فيه عند انقضاء الأجل من غير طلاق، وليس هذا حكم الزوجية عند أحد من الأمة، وقد نزع عائشة، والقاسم بن محمد في أن تحريمها ونسخها في القرآن؛ وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوجُهُمْ حَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٥] وليست المتعة نكاحاً ملك يمين.

وقد روي عن علي، وابن مسعود في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] قالوا: ينسخ الطلاق والعدة والميراث المتعة.

وقال نافع: سئل ابن عمر عن المتعة، فقال: حرام، ف قيل له: إن ابن عباس يفتي بها، قال: فهلا يزمر إذا حرك فاه ولا يتكلم، يزمر بها في زمن وقال ابن عمر، وابن الزبير: المتعة هي السفاح.

وقال نافع، عن ابن عمر: قال عمر: متعتان كانتا على عهد النبي ﷺ أنهي عنهما وأعاقب عليهما: متعة النساء ومتعة الحج.

أخرجه مالك (١١٣٦) والبخاري (٤٢١٦) ومسلم (٣٤٩٧) والترمذي (١١٤٧) وابن ماجه (٢٠٣٧) والنسائي (٣٣٧٩).

قال الطحاوي: فهذا عمر نهى عن المتعة بحضرة أصحاب النبي ﷺ فلم ينكر ذلك عليه منكر، وفي ذلك دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه؛ وذلك دليل على نسخها، ثم هذا ابن عباس يقول: إنما أبيحت والنساء قليل، فلما كثرن ارتفع المعنى الذي من أجله أبيحت. فإن قيل: أليس قد رويتم عن علي أن النبي ﷺ حرمها يوم خيبر، فما معنى رواية الربيع بن سبرة أنه حرمها في حجة الوداع؟ قيل: كانت عادة النبي ﷺ تكرير مثل هذا في مغازيه، وفي المواضع الجامعة، فذكرها في حجة الوداع؛ لاجتماع الناس حتى يسمعه من لم يكن سمعه، فأكد ذلك حتى تبقى شبهة لأحد يدعى تحليلها، ولأن أهل مكة كانوا يستعملونها كثيرًا. [٢٢١/١٢].

[وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَايسَ فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

الفصل الثاني

[عَنْ عَبْدِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّشَهُدَ فِي الْحَاجَةِ، قَالَ: التَّشَهُدُ فِي الصَّلَاةِ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَالتَّشَهُدُ فِي الْحَاجَةِ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، فَمَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» [آل عمران: ١٠٢] «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» [النساء: ١]. «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا

قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا» [الأحزاب: ٧٠-٧١]. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، وَفِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» فَسَّرَ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَزَادَ ابْنُ مَاجَهَ بَعْدَ قَوْلِهِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ «نَحْمَدُهُ»، وَبَعْدَ قَوْلِهِ: مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا «وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»، وَالدَّارِمِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ: «عَظِيمًا»: ثُمَّ يَتَكَلَّمُ بِحَاجَتِهِ، وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي خُطْبَةِ الْحَاجَةِ مِنَ النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ]

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ، فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].
[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِـ«الْحَمْدِ لِلَّهِ» فَهُوَ أَقْطَعُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

الحمد: هو الثناء على الجميل من جهة التعظيم من نعمة أو غيرها، وهو على خمسة أقسام: قوليّ، وفعليّ، وحاليّ، ولغويّ، وعرفيّ.
فالأول: حمد اللسان، وثناء وعلى الحق بما أثنى به على نفسه مخيرًا بذلك على لسان أنبيائه.

والثاني: هو الإتيان بالأعمال البدنية ابتغاء مرضاة الله تعالى.
والثالث: هو الذي تلون عن اتصاف الروح والقلب بالأوصاف الإلهية.
والرابع: هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم، والتبجيل باللسان وحده.
والخامس: فعل يبني عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً أعم من

أخرجه أحمد (٣٧٢٠) وأبو داود (٢١١٨) والترمذي (١١٠٥) وقال: حسن، والنسائي (١٤٠٤) وابن ماجه (١٨٩٢) والحاكم (٢٧٤٤) والبيهقي (٥٥٩٣) والطيالسي (٣٣٨) والدارمي (٢٢٠٢) وأبو يعلى (٥٢٥٧) والطبراني في «الكبير» (١٠٠٨٠) وفي «الأوسط» (٢٤١٤).

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٢٩/٧) وأبو داود (٤٨٤١) وأحمد (٨٠٠٥) والترمذي وقال: حسن صحيح غريب، وابن حبان (٢٧٩٦) والبيهقي (٥٥٦٠).

(٣) أخرجه ابن حبان (١) وابن ماجه (١٨٩٤) والبيهقي (٥٥٥٩) والدارقطني (٢٢٩/١).

فعل اللسان، أو الأركان، وهو أعم من الشكر؛ لأنه الثناء بجميل الصفات والشكر: هو الثناء بالأنعام؛ ولذا يقال: حمدت فلانًا على علمه، ولا يقال: شكرته على شجاعته، فكل شكر حمد، ولا عكس، ويؤيده قوله ﷺ: «الحمد لله رأس الشكر، ما شكر الله عبد لم يحمد» والشكر اللغوي هو: الوصف الجميل على جهة التعظيم، والتبجيل على النعمة من اللسان، والجنان، والأركان، والعرفي هو: صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق لأجله، فمورد الحمد اللغوي خاص إذ هو باللسان، ومتعلقه عام؛ إذ هو في مقابلة نعمة، والحمد العرفي بالعكس، ففي فعل اللسان في مقابلة النعمة حمد لغوي، وعرفي، وشكر لغوي، وفي فعله لا في مقابلة حمد لغوي، وفي فعل الجنان، والأركان في مقابلة النعمة حمد عرفي، وشكر لغوي، وهو متوقف على خمسة أمور محمود به ومحمود عليه، وحامد ومحمود وصيغة.

قال في «المصباح»: حمدته على صفاته الجميلة وأفعاله الاختيارية التي ليست خلقه، كما يقال: حمدته على شجاعته وإحسانه حمدًا أثنت عليه، ومن هنا كان الحمد غير الشكر؛ لأنه يستعمل الصفة في الشخص، وفيه معنى التعجب، ويكون فيه معنى التعظيم للممدوح، وخضوع للمادح؛ كقول المبتلى الحمد لله؛ إذ ليس هنا شيء من نعم الدنيا، ويكون في مقابلة إحسان يصل إلى الحامد، وأما الشكر فلا يكون إلا في مقابلة ضيع، فلا يقال شكرته على شجاعته. [الضياء الشمسي شرح ورد السحر للبكري ٦٥/١] بتحقيقنا.

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالدُّفُوفِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.]

(أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ) أشيعوا عقده وأذيعوه ندبًا ولا وليس

المشكاة/ الجزء الثامن

الوطء، بدليل بقوله: **(وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ)** مبالغة في إظهاره واشتহারه، فإنه أعظم محافل أهل الخير والفضل **(وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْذُّفُوفِ)** جمع: دف بالضم، ويفتح ما يضرب به لحادث سرور.

فإن قلت: المسجد يسان عن ضرب الدفوف فيه فكيف أمر به؟

قلت: ليس المراد أنه يضرب به فيه بل خارجه، والمأمور بجعله فيه مجرد العقد وقد أفاد الخبر حل ضرب الدف في العرس، ومثله كل حادث سرور ومذهب الشافعية أن الضرب به مباح مطلقاً ولو مجالجل، وقد وقع الضرب به بحضرة شارع ومبين الحل من الحرمة وأقره.

قال ابن حجر: واستدل بقوله: «واضربوا» على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف، والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء، فلا يلحق بهن الرجال لعموم النهي. [«الفيض» (١٤/٢)].

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبِ الْجُمَحِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَضْلُ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ: الصَّوْتُ وَالذُّفُّ فِي النِّكَاحِ - رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

قال المهلب: السنة إعلان النكاح بالدف والغناء المباح؛ ليكون ذلك فرقاً بينه وبين السفاح الذي يستسره.

وفيه: إقبال العالم والإمام إلى العرس، وإن كان فيه لعب ولهو ما لم يخرج اللهو عن المباحات فيه.

وفيه: جواز مدح الرجل في وجهه بما فيه، وإنما المكروه من ذلك مدحه بما ليس فيه. [ابن بطال (٢٦٠/١٣)].

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي جَارِيَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجْتُهَا، فَقَالَ

أخرجه أحمد (١٥٤٨٩) والترمذي (١٠٨٨) والنسائي (٣٣٦٩) وابن ماجه والطبراني (٥٤٢) والحاكم (٢٧٥٠) والبيهقي (١٤٤٧١).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَائِشَةُ، أَلَا تُغْنَيْنِ؟ إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يُحِبُّونَ الْغِنَاءَ . رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» .

٣١٥٥ . [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَنْكَحَتْ عَائِشَةُ ذَاتَ قَرَابَةٍ لَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَهْدَيْتُمُ الْفَتَاةَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: أَرْسَلْتُمْ مَعَهَا مَنْ تُغْنِي؟ قَالَتْ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْأَنْصَارَ قَوْمٌ فِيهِمْ غَزْلٌ، فَلَوْ بَعَثْتُمْ مَعَهَا مَنْ يَقُولُ: أَتَيْتُمْ نَاكُمُ أَتَيْتُمْ نَاكُمُ فَحَايَانَا وَحَايَاكُمُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه .

(أَنْكَحَتْ عَائِشَةُ ذَاتَ قَرَابَةٍ لَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ) لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْمِهَا صَرِيحًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْأَةَ كَانَتْ يَتِيمَةً فِي حَجْرِ عَائِشَةَ، وَكَذَا لِلطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَه مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنْكَحَتْ عَائِشَةُ قَرَابَةَ لَهَا» .
وَلِأَبِي الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: ٢ - عَائِشَةُ زَوَّجَتْ بِنْتَ أَخِيهَا أَوْ ذَاتَ قَرَابَةٍ مِنْهَا» .

وَفِي «أَمَالِي الْمَحَامِلِي» مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَابِرٍ: «نَكَحَ بَعْضُ أَهْلِ الْأَنْصَارِ بَعْضَ أَهْلِ عَائِشَةَ، فَأَهْدَتْهَا إِلَى قَبَاء» .

وَكُنْتُ ذَكَرْتُ فِي الْمُقَدِّمَةِ تَبَعًا لِابْنِ الْأَثِيرِ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّ إِسْمَ هَذِهِ الْيَتِيمَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: الْقَارِعَةُ بِنْتُ أَسْعَدَ بْنِ زُرَّارَةَ، وَأَنَّ إِسْمَ زَوْجِهَا: نُبَيْطُ بْنُ جَابِرِ الْأَنْصَارِيِّ .

وَقَالَ فِي تَرْجُمَةِ الْقَارِعَةَ: إِنَّ أَبَاهَا أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ أَوْصَى بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نُبَيْطُ بْنُ جَابِرٍ، ثُمَّ سَأَلَ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَاظَةِ بْنِ عِمْرَانَ الْمُوصِلِيِّ حَدِيثَ عَائِشَةَ الَّذِي ذَكَرْتَهُ أَوَّلًا مِنْ طَرِيقِ بَهْيَةَ عَنْهَا، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ الْيَتِيمَةُ هِيَ

المشكاة/ الجزء الثامن

الْفَارِعةُ الْمَذْكُورةُ كَذَا قَالَ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ، لَكِنْ مَنَعَ مِنْ تَفْسِيرِهَا بِهَا مَا وَقَعَ مِنْ الزِّيَادَةِ أَنَّهَا كَانَتْ قَرَابَةً عَائِشَةَ فَيَجُوزُ التَّعَدُّدُ، وَلَا يَبْعُدُ تَفْسِيرُ الْمُبْهَمَةِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِالْفَارِعةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ تَقْيِيدٌ بِكَوْنِهَا قَرَابَةً عَائِشَةَ.

(قَوْمٌ فِيهِمْ غَزَلٌ) وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ الْمَحَامِلِيِّ: «أَذْرِكِيهَا يَا زَيْنَبُ» كَانَتْ تُغَنِّي بِالْمَدِينَةِ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ تَسْمِيَةُ الْمُغَنِّيَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْقِصَّةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَاضِي فِي الْعِيدَيْنِ حَيْثُ جَاءَ فِيهِ: «دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ» وَكُنْتُ ذَكَرْتُ هُنَاكَ أَنَّ إِسْمَ إِحْدَاهُمَا: حَمَامَةٌ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «كِتَابِ الْعِيدَيْنِ» لَهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَأَيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْمِ الْأُخْرَى، وَقَدْ جَوِزْتُ الْآنَ أَنْ تَكُونَ هِيَ زَيْنَبُ هَذِهِ.

وَأُخْرِجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ قَرْظَةَ بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّينَ قَالَ: «أَنَّهُ رَخَّصَ لَنَا فِي اللِّهْوِ عِنْدَ الْعُرْسِ...» وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ.

وَلِلطَّبْرَايَ مِنْ حَدِيثِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَقِيلَ لَهُ: أَتَرْخِّصُ فِي هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ نِكَاحٌ لَا سِفَاحٌ، أَشِيدُوا النَّكَاحَ».

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ الزُّبَيْرِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ وَالْحَافِظُ: «أَعْلِنُوا النَّكَاحَ».

زَادَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْذُّفِّ» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

وَلِأَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِبٍ: «فَصَلَ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الضَّرْبُ بِالْذُّفِّ» وَاسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ: «وَاضْرِبُوا» عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَالْأَحَادِيثُ الْقَوِيَّةُ فِيهَا الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ، فَلَا يَلْتَحِقُ بِهِنَّ الرِّجَالُ لِعُمُومِ النَّهْيِ عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِنَّ.

[وَعَنْ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٍ فَهِيَ لِلأَوَّلِ

مِنْهُمَا، وَمَنْ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِأَوَّلِ مِنْهُمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْدَّارِمِيُّ].

الفصل الثالث

[عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَخْتَصِي؟ فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ، فَكَانَ أَحَدُنَا يَنْكَحُ الْمَرْأَةَ بِالثَّوبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبَّاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا كَانَتِ الْمُتْعَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، كَانَ الرَّجُلُ يَفْدُمُ الْبَلَدَةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ، فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقَدَرٍ مَا يَرَى أَنَّهُ يَقِيمُ، فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ وَتُصْلِحُ لَهُ شَيْءَهُ، حَتَّى إِذَا نَزَلَتِ الْآيَةُ: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكُلُّ فَرْجٍ سِوَاهُمَا فَهُوَ حَرَامٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

[وَعَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى قُرْظَةَ بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ فِي عُرْسٍ، وَإِذَا جَوَارٍ يُغَنِّينَ، فَقُلْتُ: أَيُّ صَاحِبِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلِي بَدْرٍ، يُفْعَلُ هَذَا عِنْدَكُمْ؟ فَقَالَا: اجْلِسْ إِنْ شِئْتَ فَاسْمَعْ مَعَنَا، وَإِنْ شِئْتَ فَادْهَبْ، قَدْ رُخِّصَ لَنَا فِي اللِّهْوِ عِنْدَ الْعُرْسِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

(١) أخرجه أحمد (٢٠٩٧) وأبو داود (٢٠٨٨) والترمذي (١١١٠) وقال: حسن، والنسائي (٤٦٨٢) وابن

ماجه (٢١٩٠) والدارمي (٢١٩٣) والطبراني (٦٨٣٩) والحاكم (٢٧٢٠) والبيهقي (١٣٥٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٣٩) ومسلم (١٤٠٤).

(٣) أخرجه الترمذي (١١٤٨).

(٤) أخرجه النسائي (٣٣٨٣).

باب المحرمات

الفصل الأول

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

يُجْمَعُ وَلَا يَنْكِحُ كُله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية، وهو يتضمن النهي. قاله القرطبي.

(عَلَى عَمَّتِهَا) ظاهره تخصيص المنع بما تزوج إحداهما على الأخرى، ويؤخذ منه منع تزويجهما معاً، فإن جمع بينهما يعقد بطلاً أو مرتباً بطل الثاني.

وقال الحافظ: عند ابن أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمّة والخالة وبين العمّتين والخالتين، وفي روايته عند ابن جبان: نهى أن تزوج المرأة على العمّة والخالة، وقال: إنكُنَّ إِذَا فَعَلْتُنَّ ذَلِكَ قَطَعْتُنَّ أَرْحَامَكُنَّ.

قال الشافعي: تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك.

وقال الترمذي بعد تحريجه: العمل على هذا عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً أنه لا يحل للرجل يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها.

وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم، وإنما قال بالجواز فرقة من الحوارج، وإذا ثبت الحكم بالسنة، واتفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه، وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والثوري، لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي، وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة، وهو يفتح

المُوحَّدة وَتَشْدِيدُ الْمُثَنَّةِ.

وَاسْتَنْتَى التَّوَوِّي طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالشَّيْعَةِ، وَاسْتَنْتَى الْقُرْطُبِيُّ الْخَوَارِجَ وَلَفْظُهُ:
إِخْتَارَ الْخَوَارِجَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَهَا وَخَالَتَهَا، وَلَا يُعْتَدُ بِخِلَافِهِمْ؛
لِأَنَّهُمْ مَرَقُوا مِنَ الدِّينِ. انْتَهَى.

وَفِي تَفْلِيهِ عَنْهُمْ جَوَازُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ غَلَطٌ بَيِّنٌ، فَإِنَّ عُمْدَتَهُمُ التَّمَسُّكُ بِأَدِلَّةِ
الْقُرْآنِ يُخَالِفُونَهَا أَلْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا يَرُدُّونَ الْأَحَادِيثَ لِاعْتِقَادِهِمْ عَدَمَ الثَّقَةِ بِنَقْلَتِهَا،
وَتَحْرِيمُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ بِنُصُوصِ الْقُرْآنِ، وَنَقَلَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ تَحْرِيمَ الْجَمْعِ بَيْنَ
الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا عَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يُعَيِّنِ الْمُخَالَفَ. [٣٥٤/١٤].

وقال الشيخ النووي: **(لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا)** وَفِي
رِوَايَةٍ: «لَا تُنْكَحُ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ الْأَخِ وَلَا ابْنَةُ الْأُخْتِ عَلَى الْخَالَاتِ» هَذَا دَلِيلٌ لِمَذَاهِبِ
الْعُلَمَاءِ كَافَّةً أَنَّهُ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَبَيْنَهَا وَخَالَتِهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَمَّةً
وَخَالَاتٍ حَقِيقَةً، وَهِيَ أُخْتُ الْأَبِ وَأُخْتُ الْأُمِّ، أَوْ مَجَازِيَةً، وَهِيَ أُخْتُ أَبِي الْأَبِ وَأَبِي الْجَدِّ
وَإِنْ عَلَا، أَوْ أُخْتُ أُمِّ الْأُمِّ، وَأُمُّ الْجَدَّةِ مِنْ جِهَتِي الْأُمِّ وَالْأَبِ، وَإِنْ عَلَتْ فَكُلُّهُنَّ بِإِجْمَاعِ
الْعُلَمَاءِ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالشَّيْعَةِ: يَجُوزُ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُحِلَّ
مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] وَاحْتَجَّ الْجُمْهُورُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَخَصُّوا بِهَا الْآيَةَ،
وَالصَّحِيحَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأُصُولِيِّينَ جَوَازَ تَخْصِيصِ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؛
لِأَنَّهُ ﷺ مُبَيِّنٌ لِلنَّاسِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْوُطءِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ كَالنِّكَاحِ فَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً،
وَعِنْدَ الشَّيْعَةِ مُبَاحٌ.

قَالُوا: وَيُبَاحُ أَيْضًا الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

قَالُوا: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣].

قَالَ: وَقَالَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً: هُوَ حَرَامٌ كَالنِّكَاحِ لِغُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ

المشكاة/ الجزء الثامن

الْأُخْتَيْنِ» وَقَوْلُهُمْ: مُخْتَصَّ بِالنِّكَاحِ لَا يُقْبَلُ، بَلْ جَمِيعُ الْمَذْكُورَاتِ فِي مُحَرَّمَاتِ
بِالنِّكَاحِ وَبِمِلْكِ الْيَمِينِ جَمِيعًا، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ
إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ مِلْكَ الْيَمِينِ يَحِلُّ وَطُؤُهَا بِمِلْكِ
الْيَمِينِ لَا نِكَاحَهَا، فَإِنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ عَلَيْهَا لَا يَجُوزُ لِسَيِّدِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا بَاقِي الْأَقَارِبِ كَالْجُمُعِ بَيْنِ بَنِي الْعَمِّ أَوْ بَنِي الْحَالَةِ أَوْ نَحْوَهُمَا، فَجَائِزٌ عِنْدَنَا
وَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ حَرَّمُهُ.

دَلِيلُ الْجُمْهُورِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْجُمُعُ بَيْنَ زَوْجَةِ الرَّجُلِ وَبَنْتِهِ مِنْ غَيْرِهَا فَجَائِزٌ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي
حَنِيفَةَ وَالْجُمْهُورِ، وَقَالَ الْحَسَنُ وَعِكْرِمَةُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: لَا يَجُوزُ.

دَلِيلُ الْجُمْهُورِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾.

وَقَوْلُهُ ﷺ: **(لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا)** ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَا
فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْكِحَ الْبِنْتَيْنِ مَعًا، أَوْ تُقَدِّمَ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، فَالْجُمُعُ بَيْنَهُمَا حَرَامٌ كَيْفَ كَانَ،
وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ: «لَا تُنْكَحِ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى
الصُّغْرَى» لَكِنْ إِنْ عَقَدَ عَلَيْهِمَا مَعًا بِعَقْدٍ وَاحِدٍ فَنِكَاحُهُمَا بَاطِلٌ، وَإِنْ عَقَدَ عَلَى
إِحْدَاهُمَا ثُمَّ الْأُخْرَى فَنِكَاحُ الْأُولَى صَحِيحٌ، وَنِكَاحُ الثَّانِيَةِ بَاطِلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ
الْوِلَادَةِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(الرِّضَاعَةُ) هُوَ يَفْتَحُ وَكَسْرُهَا، وَالرِّضَاعَةُ يَفْتَحُ وَكَسْرُهَا، وَقَدْ رَضِعَ
الصَّبِيُّ أُمَّهُ بِكَسْرِ الضَّادِ يُرْضِعُهَا يَفْتَحُهَا رِضَاعًا.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَيَقُولُ أَهْلُ نَجْدٍ: رَضَعَ يَرْضِعُ الضَّادُ فِي الْمَاضِي، وَكَسْرُهَا فِي
الْمُضَارِعِ رَضَعًا يَضْرِبُ ضَرْبًا، وَأَرْضَعْتُهُ أُمَّهُ وَامْرَأَةٌ مُرْضِعٌ؛ أَيُّ: لَهَا وَلَدٌ تُرْضِعُهُ، فَإِنَّ

وَصَفَتْهَا بِإِرْضَاعِهِ، قُلْتُ: مُرْضِعَةٌ بِأَلْهَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُهُ الْوِلَادَةُ) فِي رِوَايَةٍ: «يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ الْوِلَادَةِ» فِي حَدِيثِ قِصَّةِ حَفْصَةَ وَحَدِيثِ قِصَّةِ عَائِشَةَ إِذْ دُخِلَ الْعَمُّ مِنَ الرِّضَاعَةِ عَلَيْهَا، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمُّكَ»، قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعَنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ».

هَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَّفِقَةٌ عَلَى ثُبُوتِ حُرْمَةِ الرِّضَاعِ، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ثُبُوتِهَا بَيْنِ الرِّضِيعِ وَالْمُرْضِعَةِ، وَأَنَّهُ يَصِيرُ ابْنُهَا يُحَرِّمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا أَبَدًا، وَيَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا وَالْحُلُوءُ بِهَا وَالْمُسَافَرَةُ، وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْأُمُومَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَلَا يَتَوَارَثَانِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَفَقَةُ الْآخَرِ، وَلَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِالْمِلْكِ وَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهَا، وَلَا يَعْقِلُ عَنْهَا، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهَا الْقِصَاصُ بِقَتْلِهِ، فَهُمَا كَالْأَجْنَبِيِّينِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ، وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى انْتِشَارِ الْحُرْمَةِ بَيْنَ الْمُرْضِعَةِ وَأَوْلَادِ الرِّضِيعِ وَبَيْنَ الرِّضِيعِ وَأَوْلَادِ الْمُرْضِعَةِ، وَأَنَّهُ فِي ذَلِكَ كَوِلْدُهَا مِنَ النَّسَبِ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الْمَنْسُوبُ ذَلِكَ لِلنِّسَبِ إِلَيْهِ؛ لِكَوْنِهِ زَوْجُ الْمَرْأَةِ أَوْ وَطَنُهَا بِمِلْكٍ أَوْ شُبْهَةٍ، فَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَأَنَّهُ ثُبُوتُ حُرْمَةِ الرِّضَاعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّضِيعِ، وَيَصِيرُ وَلَدًا لَهُ، وَأَوْلَادُ الرَّجُلِ أُخُوَّةُ الرِّضِيعِ وَأَخَوَاتُهُ، وَتَكُونُ أُخُوَّةُ الرَّجُلِ أَعْمَامُ الرِّضِيعِ وَأَخَوَاتُهُ عَمَّاتُهُ، وَتَكُونُ أَوْلَادُ الرِّضِيعِ أَوْلَادُ الرَّجُلِ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِي هَذَا إِلَّا أَهْلُ الظَّاهِرِ وَابْنُ عُلَيَّةَ، فَقَالُوا: لَا تَثْبُتُ حُرْمَةُ الرِّضَاعِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالرِّضِيعِ، وَنَقَلَهُ الْمَازِرِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣].

وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَنْتُ وَالْعَمَّةُ كَمَا ذَكَرَهُمَا فِي النَّسَبِ، وَاحْتَجَّ الْجُمْهُورُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ فِي عَمِّ عَائِشَةَ وَعَمِّ حَفْصَةَ، وَقَوْلِهِ ﷺ مَعَ إِذْنِهِ فِيهِ: «أَنَّهُ يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ الْوِلَادَةِ» وَأَجَابُوا عَمَّا احْتَجُّوا بِهِ مِنَ الْآيَةِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ بِإِبَاحَةِ الْبَنْتِ وَالْعَمَّةِ وَنَحْوَهُمَا؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ لَا يَدُلُّ عَلَى سُقُوطِ الْحُكْمِ عَمَّا

سِوَاهُ لَوْ لَمْ يُعَارِضْهُ دَلِيلٌ آخَرُ، كَيْفَ وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
[«الفتح» (١٧١/٥)].

[وَعَنْهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ فَاسْتَأْذَنَ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ
حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: إِنَّهُ عَمَّكَ فَأُذِنِي لَهُ،
قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: إِنَّهُ عَمَّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا ضَرَبَ عَلَيْنَا الْحِجَابَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣١٦٣ [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ عَمِّكَ حَمْرَةٌ؟ فَإِنَّهَا
أَجْمَلُ فَتَاةٍ فِي قُرَيْشٍ، فَقَالَ لَهُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ حَمْرَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ
الرِّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ؟ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تُحْرِمُ الرِّضْعَةَ أَوْ
الرِّضْعَتَانِ] .

٣١٦٥ - [وَفِي رِوَايَةٍ عَائِشَةَ قَالَتْ ﷺ: لَا تُحْرِمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ] .

٣١٦٦ - [وَفِي أُخْرَى لَأُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: لَا تُحْرِمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ] . هَذِهِ
رِوَايَاتٌ لِمُسْلِمٍ].

قال النووي: اختلف العلماء في القدر الذي يثبت به الرضاع، فقالت
عائشة والشافعي وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات.

(١) مالك (١٢٧٦) والبخاري (٥٢٣٩) ومسلم (٣٦٤٨) وأحمد (٢٦٣٦٧) والترمذي

وأبو داود (٢٠٥٩) والنسائي (٣٣٢٨) وابن ماجه (٢٠٢٥).

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٥٨) وأحمد (١١٠٨) والبيهقي في «سننه» (١٦٠٢٨).

(٣) أخرجه مسلم (٣٦٦٦) والدارقطني (٤٤٠٧).

(٤) أخرجه مسلم (٣٦٦٣) وأبو داود (٢٠٦٣) والترمذي (١١٥٠) وقال: وأحمد

(٢٤٠٧٢) والنسائي (٣٣١٠) وابن ماجه (١٩٤١).

(٥) أخرجه مسلم (١٤٥١) وأحمد (٢٦٩١٥) والنسائي (٣٣٠٨) وابن

(٢٢٥٢) والدارمي (١٩٤٠) وأبو عوانة (٤٤١٣).

وَقَالَ جُمُهورُ الْعُلَمَاءِ: يَثْبُتُ بِرِضْعَةٍ وَاحِدَةٍ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ
مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ وَمَكْحُولٌ
وَالزُّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ وَحَمَّادٌ وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْقُورِيُّ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَدَاوُدُ: يَثْبُتُ بِثَلَاثِ رِضْعَاتٍ وَلَا يَثْبُتُ
بِأَقَلِّ.

فَأَمَّا الشَّافِعِيُّ وَمُوافِقُوهُ فَأَخَذُوا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ خَمْسَ رِضْعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، وَأَخَذَ
مَالِكٌ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأُمّهَاتِكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا، وَأَخَذَ دَاوُدُ بِمَفْهُومِ
حَدِيثِ **نَحْرَمِ الْمَصَّةِ وَالْمَصَّتَانِ** وَقَالَ: هُوَ مُبَيَّنٌ لِلْقُرْآنِ.

وَاعْتَرَضَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْمَالِكِيَّةِ فَقَالُوا: إِنَّمَا كَانَتْ تَحْصُلُ الدَّلَالَةُ
لَوْ كَانَتْ الْآيَةُ: وَاللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ أُمّهَاتِكُمْ.

وَاعْتَرَضَ أَصْحَابُ مَالِكٍ عَلَى الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا لَا يُحْتَجُّ بِهِ
عِنْدَكُمْ، وَعِنْدَ مُحَقِّقِي الْأُصُولِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ
قُرْآنًا لَمْ يَثْبُتْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ قَادِحٌ وَقَفَّ
عَنِ الْعَمَلِ بِهِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَجِئْ إِلَّا بِأَحَادٍ مَعَ أَنَّ الْعَادَةَ مَحِيئُهُ مُتَوَاتِرًا تُوجِبُ رِبَّةَ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

وَاعْتَرَضَتِ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى الْمَالِكِيَّةِ بِحَدِيثِ **(الْمَصَّةِ وَالْمَصَّتَانِ)** وَأَجَابُوا عَنْهُ
بِأَجْوِبَةٍ بَاطِلَةٍ لَا يَنْبَغِي ذِكْرُهَا، لَكِنْ نُبِّهَ عَلَيْهَا خَوْفًا مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِهَا.

مِنْهَا: إِنَّ بَعْضَهُمْ ادَّعَى أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ لَا يَثْبُتُ بِمَجَرَّدِ الدَّعْوَى.

وَمِنْهَا: إِنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّهُ مُوقُوفٌ عَلَى عَائِشَةَ، وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ بَلْ قَدْ ذَكَرَهُ
مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ طُرُقٍ صِحَاحٍ مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ وَمِنْ رِوَايَةِ أُمِّ الْفَضْلِ، وَمِنْهَا:
إِنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، وَهَذَا غَلَطٌ ظَاهِرٌ، وَجَسَارَةٌ عَلَى رَدِّ السُّنَنِ بِمَجَرَّدِ الْهَوَى،
وَتَوَهُّيْنِ صَحِيحِهَا لِنُصْرَةِ الْمَذَاهِبِ.

وَقَدْ جَاءَ فِي إِشْتِرَاطِ الْعَدَدِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَالصَّوَابُ إِشْتِرَاطُهُ. قَالَ

المشكاة/ الجزء الثامن

الْقَاضِي عِيَّاض: وَقَدْ شَدَّ بَعْضُ النَّاسِ فَقَالَ: لَا يَثْبُتُ الرِّضَاعُ إِلَّا بِعَشْرِ رَضَعَاتٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ مَرْدُودٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [١٨٣/٥].

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ» ثُمَّ نُسِخَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ) هُوَ بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ «يَقْرَأُ» وَمَعْنَاهُ: إِنَّ النَّسْخَ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ تَأَخَّرَ انْزَالُهُ جِدًّا حَتَّى أَنَّهُ ﷺ تَوَفَّى، وَبَعْضُ النَّاسِ يَقْرَأُ: «خَمْسَ رَضَعَاتٍ» وَيَجْعَلُهَا قُرْآنًا مَثَلُوهَا؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّسْخُ لِقُرْبِ عَهْدِهِ، فَلَمَّا بَلَغَهُمُ النَّسْخُ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ، وَاجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ. وَالنَّسْخُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: مَا نُسِخَ حُكْمُهُ وَتِلَاوَتُهُ كَعَشْرِ رَضَعَاتٍ.

وَالثَّانِي: مَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ دُونَ حُكْمِهِ كَخَمْسِ رَضَعَاتٍ: «وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ زَنِيًّا فَارْجُمُوهُمَا».

وَالثَّالِثُ: مَا نُسِخَ حُكْمُهُ وَبَقِيَتْ تِلَاوَتُهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ...﴾ [البقرة: ٢٤٠] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- [وَعَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ، فَكَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي، فَقَالَ: انْظُرْنَ مَا إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(انْظُرْنَ مَا إِخْوَانُكُنَّ) قَالَ الْحَافِظُ: فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَيَّي: «مِنْ إِخْوَانُكُنَّ» وَهِيَ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١٢٩٢) وَمُسْلِمٌ (٣٦٧٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٦٤) وَالنَّسَائِيُّ (٣٣٢٠) وَالدَّارِمِيُّ (٢٣٠٨).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٠٤) وَمُسْلِمٌ (١٤٥٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٨) وَالنَّسَائِيُّ (٢٤٦٧٦) (٣٣١٢) وَابْنُ مَاجَهَ (١٩٤٥).

أَوْجَه؛ وَالْمَعْنَى: تَأَمَّلْنِ مَا وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ هَلْ هُوَ رَضَاعٌ صَحِيحٌ بِشَرْطِهِ: مِنْ وَقُوعِهِ فِي زَمَنِ الرِّضَاعَةِ وَمِقْدَارِ الْإِرْتِضَاعِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ الَّذِي يَنْشَأُ مِنَ الرِّضَاعِ إِنَّمَا وَقَعَ الرِّضَاعُ الْمُشْتَرِطُ.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: مَعْنَاهُ: أَنْظِرْنَ مَا سَبَبَ هَذِهِ الْأُخُوَّةَ، فَإِنَّ حُرْمَةَ الرِّضَاعِ إِنَّمَا هِيَ فِي الصَّغَرِ حَتَّى تُسَدَّ الرِّضَاعَةُ الْمَجَاعَةُ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَعْنَاهُ أَنَّ الَّذِي جَاعَ كَانَ طَعَامُهُ الَّذِي يُشْبِعُهُ اللَّبَنُ مِنَ الرِّضَاعِ حَيْثُ يَكُونُ الْغِذَاءُ بِغَيْرِ الرِّضَاعِ.

(فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ) فِيهِ تَعْلِيلُ الْبَاعِثِ عَلَى إِمْعَانِ النَّظَرِ وَالْفِكْرِ؛ لِأَنَّ الرِّضَاعَةَ تُثَبِّتُ النَّسَبَ وَتَجْعَلُ الرِّضِيعَ مُحَرَّمًا.

وَقَوْلُهُ: «مِنَ الْمَجَاعَةِ» أَيِ: الرِّضَاعَةِ الَّتِي تُثَبِّتُ بِهَا الْحُرْمَةَ، وَتَحِلُّ بِهَا الْخُلُوةُ هِيَ حَيْثُ يَكُونُ الرِّضِيعُ طِفْلًا لِسَدِّ اللَّبَنِ جَوْعَتِهِ؛ لِأَنَّ مَعِدَتَهُ ضَعِيفَةٌ يَكْفِيهَا اللَّبَنُ وَيَنْبُتُ بِذَلِكَ لَحْمُهُ، فَيَصِيرُ كَجُزْءٍ مِنَ الْمُرْضِعَةِ، فَيَشْتَرِكُ فِي الْحُرْمَةِ مَعَ أَوْلَادِهَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا رِضَاعَةٌ مُعْتَبَرَةٌ إِلَّا الْمُغْنِيَةُ عَنِ الْمَجَاعَةِ أَوِ الْمُطْعِمَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُطْعِمُهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾ [قریش: ٤].

وَمِنْ شَوَاهِدِهِ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَا رِضَاعُ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الرِّضْعَةِ الْوَاحِدَةِ مُحَرَّمٍ؛ لِأَنَّهَا تُغْنِي مِنَ جُوعٍ، وَإِذَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ، فَأَوَّلَى مَا يُؤْخَذُ بِهِ مَا قَدَّرْتُهُ الشَّرِيعَةُ، وَهُوَ خَمْسُ رَضَعَاتٍ، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّغْذِيَةَ بِلَبَنِ الْمُرْضِعَةِ مُحَرَّمٌ سَوَاءَ كَانَ بِشَرْبٍ أَمْ أَكْلٍ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَ، حَتَّى الْوُجُورُ وَالسَّعُوطُ وَالنُّزْدُ وَالطَّبْخُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَطْرُدُ الْجُوعَ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ، فَيُؤَافِقُ الْحَبَرَ وَالْمَعْنَى، وَبِهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ.

اسْتَشْنَى الْحَنْفِيَّةُ الْحُقْنَةَ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ اللَّيْثُ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ فَقَالُوا:
الرَّضَاعَةُ الْمُحَرَّمَةُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالتِّقَامِ الثَّدْيِ وَمَصِّ اللَّبَنِ مِنْهُ، وَأُورِدَ عَلَيَّ بَنُ حَزْمٍ أَنَّهُ
يَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ إِشْكَالٌ فِي التِّقَامِ سَالِمٍ ثَدْيٍ سَهْلَةٍ وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ، فَإِنَّ عِيَاضًا أَجَابَ
عَنِ الْإِشْكَالِ بِاحْتِمَالِ أَنَّهَا حَلَبَتْهُ ثُمَّ شَرِبَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ ثَدْيَهَا.

قَالَ التَّوَوِّي: وَهُوَ إِحْتِمَالٌ حَسَنٌ، لَكِنَّهُ لَا يُفِيدُ ابْنَ حَزْمٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِي
الرَّضَاعِ إِلَّا بِالتِّقَامِ الثَّدْيِ، لَكِنْ أَجَابَ التَّوَوِّي بِأَنَّهُ غَفِيَ عَنْ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ.

وَأَمَّا ابْنُ حَزْمٍ فَاسْتَدَلَّ بِقِصَّةِ سَالِمٍ عَلَى جَوَازِ مَسِّ الْأَجْنَبِيِّ ثَدْيِ الْأَجْنَبِيَّةِ،
وَالْتِّقَامِ ثَدْيِهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْضِعَ مِنْهَا مُطْلَقًا، وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الرَّضَاعَةَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ فِي
حَالِ الصَّغَرِ؛ لِأَنَّهَا الْحَالُ الَّذِي يُمَكِّنُ طَرْدَ الْجُوعِ فِيهَا بِاللَّبَنِ بِخِلَافِ حَالِ الْكِبَرِ،
وَصَابِطُ ذَلِكَ تَمَامِ الْحَوْلَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي التَّرْجَمَةِ، وَعَلَيْهِ دَلٌّ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ
الْمَذْكُورِ وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ: «لَا رَضَاعُ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ» وَصَحَّحَهُ
التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» تَثْبِيتُ قَاعِدَةٍ كُلِّيَّةٍ صَرِيحَةٍ
فِي إِعْتِبَارِ الرَّضَاعِ فِي الزَّمَنِ الَّذِي يُسْتَعْنَى بِهِ الرِّضِيعُ عَنِ الطَّعَامِ بِاللَّبَنِ، وَيُعْتَصَدُ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ أَقْصَى
مُدَّةِ الرَّضَاعِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ عَادَةً الْمُعْتَبَرِ شَرْعًا، فَمَا زَادَ عَلَيْهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عَادَةً فَلَا
يُعْتَبَرُ شَرْعًا؛ إِذْ لَا حُكْمَ لِلنَّادِرِ.

وَفِي إِعْتِبَارِ إِرْضَاعِ الْكَبِيرِ انْتِهَاكَ حُرْمَةِ الْمَرْأَةِ بِارْتِضَاعِ الْأَجْنَبِيِّ مِنْهَا؛ لِإِطْلَاعِهِ
عَلَى عَوْرَتِهَا وَلَوْ بِالتِّقَامِ ثَدْيِهَا. قُلْتُ: وَهَذَا الْأَخِيرُ عَلَى الْغَالِبِ وَعَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَشْتَرِطُ
التِّقَامَ الثَّدْيِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ لَا تُفَرِّقُ فِي حُكْمِ الرَّضَاعِ
بَيْنَ حَالِ الصَّغَرِ وَالْكِبَرِ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَتِهَا،
وَاحْتَجَّتْ هِيَ بِقِصَّةِ سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ، فَلَعَلَّهَا فَهِمَتْ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ
الْمَجَاعَةِ» إِعْتِبَارَ مِقْدَارِ مَا يَسُدُّ الْجُوعَ مِنْ لَبَنِ الْمُرْضِعَةِ لِمَنْ يَرْضِعُ مِنْهَا، وَذَلِكَ أَعَمُّ

مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرْتَضِعُ صَغِيرًا كَبِيرًا، فَلَا الْحَدِيثَ نَصًّا فِي مَنَعِ إِعْتِبَارِ رَضَاعِ الْكَبِيرِ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعَ تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ لَيْسَ نَصًّا فِي ذَلِكَ، وَلَا حَدِيثُ سَلَمَةَ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الرِّضَاعَ بَعْدَ الْفِطَامِ مَمْنُوعٌ، ثُمَّ لَوْ وَقَعَ رُتَبٌ عَلَيْهِ حُكْمُ التَّحْرِيمِ، فَمَا فِي الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ مَا يَدْفَعُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ، فَلِهَذَا عَمِلْتُ عَائِشَةَ بِذَلِكَ، وَحَكَاهُ التَّوَوِّي تَبَعًا لِابْنِ الصَّبَّاحِ وَغَيْرِهِ عَنْ دَاوُدَ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَكَذَا نَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ دَاوُدَ أَنَّ رَضَاعَ الْكَبِيرِ يُفِيدُ رَفْعَ الْإِحْتِجَابِ مِنْهُ، وَمَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ابْنُ الْمَوَازِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَفِي نِسْبَةِ ذَلِكَ لِدَاوُدَ نَظَرٌ، فَإِنَّ ابْنَ حَزْمٍ ذَكَرَ عَنْ دَاوُدَ مَعَ الْجُمْهُورِ، وَكَذَا نَقَلَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَهُمْ أَخْبَرُ بِمَذْهَبِ صَاحِبِهِمْ، وَإِنَّمَا الَّذِي نَصَرَ مَذْهَبَ عَائِشَةَ هَذَا، وَبَالَغَ فِي ذَلِكَ هُوَ ابْنُ حَزْمٍ وَنَقَلَهُ عَنْ عَلِيٍّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَارِثِ الْأَعْمُورِ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ ضَعَفَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ رَجُلٌ لِعَطَاءٍ: إِنَّ امْرَأَةً سَقَتْنِي مِنْ لَبَنِهَا بَعْدَمَا كَبُرْتُ أَفَأَنْكِحَهَا؟ قَالَ: لَا. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا رَأْيُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَانَتْ عَائِشَةُ تَأْمُرُ بِذَلِكَ بَنَاتِ أَخِيهَا، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَخْتَلِفْ عَنْهُ فِي ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ» فِي مُسْنَدِ عَلِيٍّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَسَاقَ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحَ عَنْ حَفْصَةَ مِثْلَ قَوْلِ عَائِشَةَ، وَهُوَ مِمَّا يَخْصُ بِهِ عُمُومُ قَوْلِ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلْنَ عَلَيْهِنَّ بَيْتَكَ الرِّضَاعَةَ أَحَدًا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، وَنَقَلَهُ الطَّبْرِيُّ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ فِي آخَرِينَ، وَفِيهِ تَعَقُّبٌ عَلَى الْقُرْطُبِيِّ حَيْثُ خَصَّ الْجَوَازَ بَعْدَ عَائِشَةَ بِدَاوُدَ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى إِعْتِبَارِ الصَّغَرِ فِي الرِّضَاعِ الْمُحَرَّمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ.

وَأَجَابُوا عَنْ قِصَّةِ سَالِمٍ بِأَجْرِيَّةٍ: مِنْهَا: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَبِهِ جَزَمَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ فِي أَحْكَامِهِ، وَقَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ قِصَّةَ سَالِمٍ كَانَتْ فِي أَوَائِلِ الْهَجْرَةِ، وَالْأَحَادِيثُ

الدَّالَّةُ عَلَى إِعْتِبَارِ الْحَوْلَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ أَحَدَاتِ الصَّحَابَةِ، قَدْ لَعَلَّ عَلَى تَأْخُرِهَا، وَهُوَ مُسْتَنَدٌ ضَعِيفٌ، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَأْخُرِ إِسْلَامِ الرَّائِي، وَلَا صِغَرُ الْأَ مَا رَوَاهُ مُتَقَدِّمًا.

وَأَيْضًا فِي سِيَاقِ قِصَّةِ سَالِمٍ مَا يُشْعِرُ بِسَبْقِ الْحُكْمِ بِإِعْتِبَارِ الْحَوْلَيْنِ؛ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ أَبِي حُدَيْفَةَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ حَيْثُ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ، قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ» وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ قَالَتْ: «إِنَّهُ ذُو لَحْيَةٍ، قَالَ: أَرْضِعِيهِ» وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْرِفُ أَنَّ الصَّغَرَ مُعْتَبَرٌ فِي الرِّضَاعِ الْمَحْرَمِ.

وَمِنْهَا: دَعَايُ الْخُصُوصِيَّةِ بِسَالِمٍ وَامْرَأَةِ أَبِي حُدَيْفَةَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ سَلَمَةَ وَأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ: مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً، وَقَرَّرَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ أَصْلَ قِصَّةِ سَالِمٍ مَا كَانَ وَقَعَ مِنَ التَّبَنِّيِ الَّذِي أَدَّى إِلَى اخْتِلَاطِ سَالِمٍ بِسَهْلَةَ، فَلَمَّا نَزَلَ الْإِحْتِجَاجُ وَمُنِعُوا مِنَ التَّبَنِّيِ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى سَهْلَةَ، فَوَقَعَ التَّرْخِيسُ لَهَا فِي ذَلِكَ لِرُفْعِ مَا حَصَلَ لَهَا مِنَ الْمَشَقَّةِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي الْحَاقَّ مَنْ يُسَاوِي سَهْلَةَ فِي الْمَشَقَّةِ وَالْإِحْتِجَاجِ بِهَا، فَتَنْفِي الْخُصُوصِيَّةِ وَيُثَبِّتُ مَذْهَبَ الْمُخَالِفِ، لَكِنْ يُفِيدُ الْإِحْتِجَاجَ.

وَقَرَّرَهُ آخَرُونَ بِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الرِّضَاعَ يُحْرِمُ، فَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الصَّغَرِ خُولِفَ الْأَصْلُ لَهُ وَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَقِصَّةُ سَالِمٍ وَاقِعَةٌ عَيْنَ يَطْرُقُهَا إِحْتِمَالُ الْخُصُوصِيَّةِ، فَيَجِبُ الْوُقُوفُ عَنِ الْإِحْتِجَاجِ بِهَا.

وَرَأَيْتُ جِطَّ تَاجَ الدِّينِ السُّبْكِيِّ أَنَّهُ رَأَى فِي تَصْنِيفِ لِمُحَمَّدِ بْنِ خَلِيلٍ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ تَوَقَّفَ فِي أَنَّ عَائِشَةَ وَإِنْ صَحَّ عَنْهَا الْفُتْيَا بِذَلِكَ، لَكِنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهَا إِدْخَالُ أَحَدٍ مِنَ الْأَجَانِبِ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ.

قَالَ تَاجُ الدِّينِ: ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ تَرَدَّدَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عِنْدِي فِيهِ قَوْلٌ جَازِمٌ لَا مِنْ قَطْعٍ وَلَا مِنْ ظَنٍّ غَالِبٍ، كَذَا قَالَ، وَفِيهِ عَقْلَةٌ عَمَّا ثَبَتَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: «فَكَانَتْ عَائِشَةُ تَأْمُرُ بَنَاتِ إِخْوَتِهَا وَبَنَاتِ أَخَوَاتِهَا يُرْضِعْنَ مَنْ أَحَبَّتْ أَنْ يَدْخُلَ

عَلَيْهَا وَيَرَاهَا، وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا» وَإِسْنَادُهُ وَهُوَ صَرِيحٌ، فَأَيُّ ظَنٍّ غَالِبٍ وَرَاءَ هَذَا؟ وَاللَّهُ ﷻ أَعْلَمُ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا جَوَازُ دُخُولِ مَنْ إِعْتَرَفَتِ الْمَرْأَةُ بِالرَّضَاعَةِ مَعَهُ عَلَيْهَا، وَأَنَّهُ يَصِيرُ أَحَا لَهَا، وَقَبُولُ قَوْلِهَا فِيمَنْ إِعْتَرَفَتْ بِهِ، وَأَنَّ الزَّوْجَ يَسْأَلُ زَوْجَتَهُ عَنْ سَبَبِ إِدْخَالِ الرِّجَالِ بَيْتِهِ، وَالِإِحْتِيَاطُ فِي ذَلِكَ وَالنَّظَرُ فِيهِ، وَفِي قِصَّةِ سَالِمِ جَوَازِ الْإِرْشَادِ إِلَى الْحَيْلِ.

وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ تَعَاطِي مَا يُحْصَلُ الْحَلِّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ حَلَالًا فِي الْحَالِ. [«الفتح» (٣٦٤/١٤)].

- [وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ لَأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَتْ امْرَأَةً فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي، فَأَرْسَلَ إِلَى آلِ أَبِي إِهَابٍ فَسَأَلَهُمْ، فَقَالُوا: مَا عَلِمْنَا أَرْضَعْتَ صَاحِبَتَنَا، فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟ فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ، فَلَقُوا عَدُوًّا فَقَاتَلُوهُمْ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَخَرَّجُوا مِنْ غُشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] أَيْ: فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

الفصل الثاني

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ الْأُمِّ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا، وَالْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا أَوْ خَالَتِهَا عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا، لَا تُنْكَحُ الصُّغْرَى

(١) أخرجه البخاري (٨٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٨١) وأبو داود (٢١٥٧) والنسائي (٣٣٤٦) والبيهقي في «سننه» (١٤٣٢٩).

عَلَى الْكُبْرَى، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَرَوَاتُهُ إِلَى قَوْلِهِ: بِنْتُ أُخْتِهَا].

تُنَكِّحُ بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ **(عَلَى عَمَّتِهَا)** سَوَاءَ كَانَتْ سُفْلَى كَأُخْتِ الْأَبِ أَوْ عَلِيًّا كَأُخْتِ الْجَدِّ مَقْلًا **(عَلَى خَالَتِهَا)** سُفْلَى كَانَتْ أَوْ عَلِيًّا **(وَلَا تُنَكِّحُ الْكُبْرَى)** أَي: سِنًّا غَالِيًّا أَوْ رُتْبَةً فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، وَالْمُرَادُ الْعَمَّةُ وَالْخَالَاتُ **(عَلَى الصُّغْرَى)** أَي: بِنْتُ الْأَخِ أَوْ بِنْتُ الْأُخْتِ، وَسُمِّيَتْ صُغْرَى؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْبِنْتِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كَالْبَيَانِ لِلْعَلَّةِ وَالتَّأْكِيدِ لِلْحُكْمِ **(وَلَا الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى)** كَرَّرَ التَّفْيِيزَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِلتَّأْكِيدِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تُنَكِّحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا... إلخ» وَلِدْفَعِ تَوَهُّمِ جَوَازِ تَزْوُجِ الْعَمَّةِ عَلَى بِنْتِ أُخِيهَا، وَالْخَالَاتِ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا؛ لِفَضِيلَةِ الْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ كَمَا يَجُوزُ تَزْوُجُ الْحُرَّةِ عَلَى الْأَمَةِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «الْمَعَالِمِ»: يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: مَا يُخَافُ مِنْ وَفُوعِ الْعِدَاوَةِ بَيْنَهُنَّ؛ لِأَنَّ الْمُشَارَكَةَ فِي الْحِظِّ مِنَ الزَّوْجِ تُوقِعُ الْمُنَافَسَةَ بَيْنَهُنَّ، فَيَكُونُ مِنْهَا قَطِيعَةُ الرَّحِمِ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى يَحْرُمُ الْجُمُعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ فِي الْوُطْءِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقِيَاسِهِ أَلَّا يُجْمَعَ بَيْنَ الْأُمَةِ وَبَيْنَ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا فِي الْوُطْءِ. اِنْتَهَى.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنَ صَحِيحٍ. [«عون المعبود» (٤/٤٥٤)].

· [وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ [نِيَارٍ] وَمَعَهُ لَوَاءٌ، فَقُلْتُ: أَيْنَ تَذْهَبُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ أَنْ آتِيَهُ بِرَأْسِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

[وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلِلنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَهٍ وَالدَّارِمِيِّ: فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ وَآخِذًا

(١) أخرجه أحمد (٩٧٤٨) والترمذي (١١٥٣) وأبو داود (٢٠٦٧) والنسائي (٣٣٠٩) والدارمي (٢٢٣٣).

(٢) في بعض نُسَخِ المشكاة المطبوعة: دينار.

(٣) أخرجه الترمذي (١٤١٤) ولم أقف عليه عند أبي داود بهذا اللفظ.

مَالَهُ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ: «عَمِّي» بَدَل «خَالِي» .

٣١٧٣ - [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ فِي الثَّدْيِ وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

[وَعَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُذْهِبُ عَنِّي مَذْمَمَةَ الرَّضَاعِ؟ فَقَالَ: غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْدَّارِمِيُّ].

(قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُذْهِبُ عَنِّي مَذْمَمَةَ الرَّضَاعِ؟ فَقَالَ: غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) قَالَ

فِي «الْتَّهَايَةِ»: الْمَذْمَمَةُ بِالْفَتْحِ مَفْعَلَةٌ مِنْ وَبَالَكَسِرٍ مِنَ الذَّمَّةِ وَالذَّمَامِ، وَقِيلَ: هِيَ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ: الْحَقُّ وَالْحُرْمَةُ الَّتِي يَذَمُّ مُضَيِّعُهَا، وَالْمُرَادُ بِمَذْمَمَةِ الرَّضَاعِ: الْحَقُّ اللَّازِمُ بِسَبَبِ الرَّضَاعِ، فَكَأَنَّهُ سَأَلَ مَا يُسْقِطُ عَنِّي حَقَّ الْمُرْضِعَةِ حَتَّى أَكُونَ قَدْ أَذْبَتَهُ كَامِلًا، وَكَأَنَّهُمْ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَهْبُوا لِلْمُرْضِعَةِ عِنْدَ فَصَالِ الصَّبِيِّ شَيْئًا سِوَى أَجْرَتِهَا. [السيوطي على النسائي (٣٦/٥)].

- [وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ الْعَنَوِيِّ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ

امْرَأَةٌ، فَبَسَطَ النَّبِيُّ ﷺ رِداءَهُ حَتَّى قَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا ذَهَبَتْ قِيلَ: هَذِهِ أَرْضَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي

الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أُمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ . رَوَاهُ أَحْمَدُ

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٥٩) وأحمد (١٩٠٦١) والنسائي (٣٣٤٥) وابن ماجه (٢٧٠٦) والدارمي (٢٢٩٤).

(٢) أخرجه الترمذي (١١٥٢) وقال: حسن صحيح، وابن حبان (٤٢٢٤).

(٣) الترمذي (١١٨٦) وأبو داود (٢٠٦٦) وأحمد (١٦١٤٦) والنسائي (٣٣٤٢) والدارمي (٢٣٠٩).

(٤) أخرجه أبو داود (٥١٤٦) والترمذي (١١٨٦).

(٥) أخرجه أحمد (٥١٤٤) والترمذي (١١٥٦) وابن ماجه (٢٠٢٩).

والتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣١٧٧ [وَعَنْ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ: أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي خَمْسُ نِسْوَةٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: فَارِقْ وَاحِدَةً وَأَمْسِكْ أَرْبَعًا، فَعَمَدْتُ إِلَى أَقْدَمِيهِنَّ صُحْبَةً عِنْدِي: عَاقِرٌ مُنْذُ سِتِينَ سَنَةً فَفَارَقْتُهَا . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].

[وَعَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ، قَالَ: اخْتَرِ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ فَيْرُوزَ) يَفْتَحُ قَائِهِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ؛ لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ هُوَ فَيْرُوزٌ، وَهُوَ مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسٍ مِنْ فُرْسٍ صَنْعَاءَ، وَكَانَ يَمِّنُ وَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ قَاتِلُ الْأَسْوَدِ الْعَدَنِيِّ الْكَذَّابِ الَّذِي ادَّعَى الثُّبُوتَ بِالْيَمَنِ، قُتِلَ فِي آخِرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَصَلَهُ خَبَرُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ (اخْتَرِ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ) ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ رَجُلٌ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ، وَأَسْلَمَتَا مَعَهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ إِحْدَاهُمَا سَوَاءَ كَانَتِ الْمُخْتَارَةُ تَزَوَّجَهَا أَوَّلًا أَوْ آخِرًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ تَزَوَّجَهُمَا مَعًا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا، وَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا مُتَعاقِبَتَيْنِ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ الْأُولَى مِنْهُمَا دُونَ الْآخِرَةِ. كَذَا فِي «الْمِرْقَاةِ». قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُونَ؛ لِتَرْكِهِ ﷺ لِلِاسْتِفْصَالِ.

قَالَ الْحُطَّائِيُّ: فِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ إِخْتِيَارَهُ إِحْدَاهَا لَا يَكُونُ فَسْحًا لِنِكَاحِ الْآخَرَى حَتَّى يُطَلَّقَهَا.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَفِي لَفْظِ ابْنِ مَاجَهَ: «طَلَّقَ» كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: هَذَا الْحَدِيثُ يَرْوِيهِ أَبُو وَهْبٍ الْجَيْشَانِيُّ عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ فَيْرُوزَ

(١) أخرجه البيهقي في «سننه» (١٤٤٣٨) والبخاري (٥٤/٥).

(٢) أخرجه الترمذي (١١٥٨) وأبو داود (٢٢٤٥) وابن ماجه (٢٠٢٧) والدارقطني (٣٧٣٩).

عَنْ أَبِيهِ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ نَظَرٌ. وَوَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّ أَبَا وَهْبٍ وَالضَّحَّاكَ مَجْهُولٌ خَالُهُمَا، وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ أَبِي يُوبَ، ضَعِيفٌ.

وقوله: «طَلَّقَ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً لَمْ يَحْتَيارًا لَهَا كَمَا قَالَ أَصْحَابُنَا وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ، قَالُوا: لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ لَا لِلْأَجْنَبِيَّةِ، فَإِذَا طَلَّقَهَا كَانَ دَلِيلًا عَلَى اسْتِبْقَاءِ نِكَاحِهَا، وَهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا، فَإِنَّ طَلَّاقَهُ لَهَا إِنَّمَا هُوَ رَغْبَةٌ عَنْهَا وَقَطْعٌ لِنِكَاحِهَا، فَكَيْفَ يَكُونُ إِحْتِيَارًا لَهَا؟ وَهُوَ لَوْ قَالَ: «طَلَّقْتُ هَذِهِ وَأَمْسَكْتُ هَذِهِ» أَوْ «اخْتَرْتُ هَذِهِ» جَعَلْتُمُ الَّتِي اخْتَارَ امْسَاكَهَا مُفَارَقَةً، وَالَّتِي اخْتَارَ طَلَّاقَهَا مُحْتَارَةً؟ وَهَذَا مَعْلُومٌ أَنَّهُ ضِدٌّ مَقْصُودٌ.

وَأَقْصَى مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ لَفْظَ الطَّلَاقِ فِي مُفَارَقَتِهَا النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: «فَارِقْ سَائِرَهُنَّ» وَالْمُفَارَقَةُ أَيْضًا مِنْ سَرَائِحِ الطَّلَاقِ عِنْدَكُمْ، فَإِذَا قَالَ: «فَارَقْتُ هَذِهِ» كَانَ إِحْتِيَارًا لَهَا، وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لَهُمْ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُفَارِقًا لَهَا إِذَا قَالَ: فَسَخْتُ نِكَاحَ هَؤُلَاءِ أَوْ اخْتَرْتُ هَؤُلَاءِ وَنَحْوَهُ، وَصَاحِبُ الشَّرْعِ قَدْ أَمَرَهُ بِالْفِرَاقِ، وَإِذَا أَتَى بِاللَّفْظِ الَّذِي أَمَرَهُ بِهِ، كَانَ ذَلِكَ فِرَاقًا لَا إِحْتِيَارًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ فِي زَوْجَةٍ» قُلْنَا: هَذَا يُنْتَقَضُ بِالْفَسْخِ، وَإِنَّكُمْ قَدْ قُلْتُمْ: «لَوْ فَسَخَ نِكَاحَ إِحْدَاهُنَّ» كَانَ إِحْتِيَارًا لِلْبَاقِيَّاتِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفَسْخَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي زَوْجَةٍ، فَمَا هُوَ جَوَابُكُمْ فِي الْفَسْخِ؟ هُوَ الْجَوَابُ فِي الطَّلَاقِ.

وَأَيْضًا، فَالطَّلَاقُ جُعِلَ عِبَارَةً عَنِ الْفَسْخِ، وَإِخْرَاجًا لِلْمُطَلَّقَةِ، وَاسْتِبْقَاءً لِلْأُخْرَى، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَرْسَلْتُ هَذِهِ وَسَيِّبْتُهَا وَنَحْوَهُ، وَأَمْسَكْتُ هَذِهِ.

وَأَيْضًا، فَإِنَّ النِّكَاحَ لَمْ تَزَلْ أَحْكَامُهُ كُلُّهَا بِالْإِسْلَامِ، وَلِهَذَا قُلْتُمْ: إِنَّ عِدَّةَ الْمُفَارَقَاتِ مِنْ حِينِ الْإِخْتِيَارِ، لَا مِنْ حِينِ الْإِسْلَامِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَعَلَّلْتُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُنَّ إِنَّمَا بَنِي مِنْهُ بِالْإِخْتِيَارِ لَا بِالْإِسْلَامِ، فَالطَّلَاقُ أَثَرٌ فِي قَطْعِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ وَإِزَالَتِهَا.

وَأَيْضًا، فَإِنَّ الْعِبْرَةَ بِالْقَصْدِ وَالنِّيَّةِ، وَهُوَ يُرَدُّ قَطْ بِقَوْلِهِ: «طَلَّقْتُ هَذِهِ» إِخْتِيَارَهَا، بَلْ هَذَا قَلْبٌ لِلْحَقَائِقِ.

وَأَيْضًا، فَإِنَّ لَفْظَ الطَّلَاقِ لَمْ يُوضَعْ لِلِاخْتِيَارِ لُغَةً وَلَا شَرْعًا وَلَا عُرْفًا، وَلَا هُوَ إِصْطِلَاحٌ خَاصٌّ يُرِيدُهُ بِكَلَامِهِ فَحَمَلَهُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ مُمْتَنِعٌ. [«فتح الودود»]

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَسْلَمَتِ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ أَسْلَمْتُ وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي، فَأَنْتَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَوْجِهَا الْآخَرِ، وَرَدَّهَا إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ . وَفِي رِوَايَةٍ: إِنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا أَسْلَمَتْ مَعِيَ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

[وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ النِّسَاءِ رَدَّهِنَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ، عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْإِسْلَامِيِّينَ بَعْدَ اخْتِلَافِ الدِّينِ وَالْدَّارِ، مِنْهُنَّ بِنْتُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، كَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَهَرَبَ زَوْجُهَا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ ابْنَ عَمِّهِ وَهَبَ بْنَ عُمَيْرٍ بِرَدِّهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَانًا لِصَفْوَانَ، فَلَمَّا قَدِمَ جَعَلَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَسْيِيرَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ حَتَّى أَسْلَمَ، فَاسْتَفَرَّتْ عِنْدَهُ، وَأَسْلَمَتْ أُمُّ حَكِيمٍ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ امْرَأَةً عِكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ الْفَتْحِ بِمَكَّةَ، وَهَرَبَ زَوْجُهَا مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى قَدِمَ الْيَمَنَ، فَارْتَحَلَتْ أُمُّ حَكِيمٍ حَتَّى قَدِمَتْ عَلَيْهِ بِالْيَمَنِ، فَدَعَتْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ، فَتَبَتَا عَلَى نِكَاحِهِمَا ذَلِكَ رَوَاهُ مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ مُرْسَلًا].

الفصل الثالث

[عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حُرْمٌ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ، وَمِنَ الصَّهْرِ سَبْعٌ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ [النساء: ٢٣] . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٤١).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٢٤٠) والترمذي (١١٧٥) وأحمد (٢٠٩٠).

(٣) أخرجه مالك (١١٣٩ - ١١٤١).

(٤) أخرجه البخاري (٥١٠٥).

(حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعَ، وَمِنَ الصَّهْرِ سَبْعَ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ
 الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» وَفِي لَفْظٍ: «حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ».
 (ثُمَّ قَرَأَ: «حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...».) فِي رِوَايَةِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ عَنْ سُفْيَانَ
 عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «قَرَأَ الْآيَتَيْنِ».

وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي آخِرِ
 الْحَدِيثِ: «ثُمَّ قَرَأَ: «حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ» حَتَّى بَلَغَ: «وَبَنَاتِ الْأَخِ وَبَنَاتِ
 الْأُخْتِ» ثُمَّ قَالَ: هَذَا النَّسَبُ. ثُمَّ قَرَأَ: «وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ» حَتَّى بَلَغَ: «وَأَنْ
 تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ» وَقَرَأَ: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» [النساء: ٢٢]
 فَقَالَ: هَذَا الصَّهْرُ. انْتَهَى، فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَ الرَّوَائِثَيْنِ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَمْسَ عَشْرَةَ امْرَأَةً.

وَفِي تَسْمِيَةِ مَا هُوَ بِالرِّضَاعِ صَهْرًا تَجَوُّزٌ، وَكَذَلِكَ امْرَأَةُ الْغَيْرِ، وَجَمِيعُهُنَّ عَلَى التَّأْيِيدِ
 الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ وَامْرَأَةُ الْغَيْرِ، وَيَلْتَحِقُ بِمَنْ ذُكِرَ مَوْطُوعَةُ الْجَدِّ وَإِنْ عَلَا، وَأُمُّ الْأُمِّ
 وَلَوْ عَلَتْ، وَكَذَا أُمُّ الْأَبِّ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَلَوْ سَقَلَتْ، وَكَذَا بِنْتُ الْبِنْتِ، وَبِنْتُ بِنْتِ الْأُخْتِ
 وَلَوْ سَقَلَتْ، وَكَذَا بِنْتُ بِنْتِ الْأَخِ، وَبِنْتُ ابْنِ الْأَخِ وَالْأُخْتِ، وَعَمَّةُ الْأَبِّ وَلَوْ عَلَتْ،
 وَكَذَا عَمَّةُ الْأُمِّ، وَخَالَه الْأُمِّ وَلَوْ عَلَتْ، وَكَذَا خَالَه الْأَبِّ، وَجَدَّةُ الزَّوْجَةِ وَلَوْ عَلَتْ، وَبِنْتُ
 الرَّبِيبَةِ وَلَوْ سَقَلَتْ، وَكَذَا بِنْتُ الرَّبِيبِ، وَزَوْجَةُ ابْنِ الْإِبْنِ وَابْنُ الْبِنْتِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ
 وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا. [«الفتح» (٣٥١/١٤)].

- [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا
 رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلْيُنْكِحْ ابْنَتَهَا،
 وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ أُمَّهَا دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ
 وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ، إِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ وَالْمُنَقَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ
 عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَهُمَا يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ].

باب المباشرة الفصل الأول

٣١٨٣ - [عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَنَزَلَتْ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَتَى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(﴿فَاتُوا﴾ **أَتَى شِئْتُمْ**) أي: مَوْضِعُ الزَّرْعِ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَهُوَ قُبْلُهَا الَّذِي يُزْرَعُ فِيهِ الْمَنِيّ؛ لِإِبْتِغَاءِ الْوَلَدِ، فَفِيهِ إِبَاحَةٌ وَطَيْهَةٌ فِي قُبْلِهَا، إِنْ شَاءَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا، وَإِنْ شَاءَ مِنْ وَرَائِهَا، وَإِنْ شَاءَ مَكْبُوبَةٌ، وَأَمَّا الدُّبْرُ فَلَيْسَ هُوَ بِحَرْثٍ وَلَا مَوْضِعَ زَّرْعٍ، وَ﴿أَتَى شِئْتُمْ﴾ أي: كَيْفَ شِئْتُمْ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ عَلَى تَحْرِيمِ وَطْءِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا حَائِضًا كَانَتْ طَاهِرًا، لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مَشْهُورَةٍ كَحَدِيثِ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا». قَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَحِلُّ الْوُطْءُ فِي الدُّبْرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ، وَلَا غَيْرِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- [وَعَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا].

(**كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ**) وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَيَّ: «كَانَ يُعْزَلُ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ الرَّايِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَكَأَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ حَدَّثَ بِهِ مَرَّتَيْنِ؛ فَمَرَّةً ذَكَرَ فِيهَا

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٢٨) وَمُسْلِمٌ (٣٦٠٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٦٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٤٥) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٠٠٠) وَالدَّارِمِيُّ (١١٧٩).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٠٩) وَمُسْلِمٌ (٣٦٣٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٦٧) وَأَحْمَدُ (١٤٦٩٠) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٠٠٢).

الأخبار والسماع، فلم يقل فيها على عهد رسول الله ﷺ، ومرة: ذكره بالنعنة فذكرها.

وقد أخرجه الإسماعيلي من طرق عن سفيان صرح فيها بالتحديث، «حدثنا عمرو بن دينار».

وزاد ابن أبي عمري روايته عن سفيان: «على عهد رسول الله ﷺ».

وزاد إبراهيم بن موسى في روايته عن سفيان أنه قال روى هذا الحديث: «أي: لو كان حراماً لنزل فيه».

وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن إسحاق بن راهويه عن سفيان، فساقه بلفظ: «كنا نزل القرآن ينزل» قال سفيان: لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن، فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطاً.

وأوهم كلام صاحب «العمدة» ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك فإني تتبعته من المسانيد، فوجدت أكثر رواته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة.

وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في «العمدة» فقال: استدلال جابر بالتقرير من الله غريب، استدلال بتقرير الرسول لكونه مشروط بعلمه بذلك. انتهى.

ويكفي في علمه به قول الصحابي إنه فعله في عهده، والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث، وهي أن الصحابي أضافه إلى زمن النبي ﷺ كان له حكم الرفع عند الأكثر؛ لأن الظاهر أن النبي ﷺ إطلع على ذلك، وأقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام، وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم، وهذا من الأول، فإن جابراً صرح بوقوعه في عهده ﷺ.

وقد وردت عدة طرق نصّح بإطلاقه على ذلك، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابراً أو سفيان أراد بزلول القرآن ما يقرأ، أعم من

الْمُتَعَبِّدِ بِتِلَاوَتِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُوحَى النَّبِيُّ ﷺ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: فَعَلْنَاهُ فِي زَمَنِ التَّشْرِيعِ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ نُقَرَّرْ عَلَيْهِ، وَإِلَى ذَلِكَ يُشِيرُ قَوْلُ ابْنِ عُمر: «كُنَّا نَتَقِي الْكَلَامَ وَالْإِنْسِاطَ إِلَى نِسَائِنَا هَيْبَةً أَنْ يَنْزِلَ فِينَا شَيْءٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ تَكَلَّمْنَا وَانْبَسَطْنَا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا نَعْرِزُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا».

وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ: اعْرِزْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا، فَلَبِثَ الرَّجُلُ ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ، قَالَ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ» وَوَقَعَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ عِنْدَهُ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ بِإِسْنَادٍ لَهُ آخَرَ إِلَى جَابِرٍ، وَفِي آخِرِهِ: «فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ آخَرَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ بِمَعْنَاهُ، فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ مَا أَغْنَى عَنِ الْإِسْتِنْبَاطِ، فَإِنَّ فِي إِحْدَاهَا التَّصْرِيحَ بِإِطْلَاعِهِ ﷺ، وَفِي الْآخَرَى إِذْنَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ السِّيَاقُ يُشِيرُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى. [«الفتح» (٧/١٥)].

[وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتُنَا، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ: اعْرِزْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا، فَلَبِثَ الرَّجُلُ ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ، فَقَالَ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَصَبْنَا سَبِيًّا مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ، فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ، وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُرْيَةُ، وَأَحْبَبْنَا الْعَزْلَ فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْرِزَ، وَقُلْنَا: نَعْرِزُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: مَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمٍ

الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- [وَعَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ: مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ الْوَلَدَ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .]

٣١٨٨ - [وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَعَزَلْتُ عَيْنَ امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفَقْتُ عَلَى وَلَدِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا مَا ضَارَ فَارِسَ وَالرُّومَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .
(أَشْفَقْتُ عَلَى وَلَدِهَا) هُوَ بِضَمِّ الهمزة وكسر الفاء؛ أي: أخاف .

(مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ) هُوَ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ؛ أي: مَا ضَرَّهُمْ، يُقَالُ: أَضَارَهُ يُضِيرُهُ ضَيْرًا، وَضَرَهُ ضَرًّا وَضَرًّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣١٨٩ - [وَعَنْ جَدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغَيْلَةِ، فَتَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا. ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ الْوَلَدُ الْخَفِيُّ، وَهِيَ: ﴿وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨] . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .]

(عَنْ جَدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ) ذَكَرَ مُسْلِمٌ اخْتِلَافَ فِيهَا، هَلْ هِيَ الْمُهْمَلَةُ أَمْ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ؟ قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا بِالذَّالِ؛ يَعْنِي: الْمُهْمَلَةُ، وَكَذَا قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا بِالْمُهْمَلَةِ، وَالْجِيمُ مَضْمُومَةٌ بِلَا خِلَافٍ .
(جَدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ) وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «جَدَامَةُ بِنْتِ وَهْبٍ أُخْتُ عُكَّاشَةَ» قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا أُخْتُ عُكَّاشَةَ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا جَدَامَةُ بِنْتِ

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكُ (١٢٦٠) وَالبخاري (٤١٣٨) ومسلم (٣٦١٩) وأبو داود (٢١٧٤) وأحمد (١١٩٦٥) .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٣٨) وَأَحْمَدُ (١١٩٠٢) وَأَبُو عَوَانَةَ (٤٣٤٩) وَالطَّيَالِسِيُّ (٢١٧٥) وَأَبُو يَعْلَى

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٦٤٠) .

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٦٣٨) وَأَحْمَدُ (٢٨٢٠٩) وَالبَيْهَقِيُّ فِي «سَنَنِهِ» (١٤٧١٩) .

وَهَبُ بْنُ
وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ أُخْتُ رَجُلٍ آخَرٍ يُقَالُ عُكَّاشَةُ بْنُ وَهَبٍ، لَيْسَ
بِعُكَّاشَةَ بْنِ مُحْصَنٍ الْمَشْهُورِ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: هِيَ جُدَامَةُ بِنْتُ جَنْدَلٍ هَاجَرَتْ. قَالَ: وَالْمُحَدَّثُونَ فِيهَا:
جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهَا جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ
أُخْتُ عُكَّاشَةَ بْنِ مُحْصَنٍ الْمَشْهُورِ الْأَسَدِيِّ، وَتَكُونُ أُخْتَهُ مِنْ أُمِّهِ.
وَفِي «عُكَّاشَةَ» لَعْنَتَانِ سَبَقَتَا فِي كِتَابِ الْأَيْمَانِ: تَشْدِيدُ الْكَافِ وَتَخْفِيفُهَا،
وَالْتَشْدِيدُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ.

**(لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ،
فَلَا يَبْصُرُ أَوْلَادَهُمْ)** قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: «الْغِيلَةُ» هُنَا بِكَسْرِ الْغَيْنِ، وَيُقَالُ لَهَا: «الْغَيْلُ» يَفْتَحُ
الْغَيْنَ مَعَ حَذْفِ الْهَاءِ، وَالْغَيْالُ بِكَسْرِ الْغَيْنِ كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي الرِّوَايَةِ الْأَخِيرَةِ،
وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: «الْغِيلَةُ» يَفْتَحُ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ، وَأَمَّا بِالْكَسْرِ فَهِيَ الْإِسْمُ مِنَ
الْغَيْلِ.

وَقِيلَ: إِنْ أُريدَ بِهَا وَطءُ الْمُرْضِعِ جَازَ الْغِيلَةَ وَالْغِيلَةَ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ.
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْغِيلَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهِيَ الْغَيْلُ، فَقَالَ مَالِكٌ فِي
«الْمَوْطَأِ» وَالْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: يُجَامِعُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ مُرْضِعٌ، يُقَالُ مِنْهُ: أَغَالَ
الرَّجُلُ وَأَغِيلَ: إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ أَنْ تُرْضِعَ الْمَرْأَةُ وَهِيَ حَامِلٌ، يُقَالُ مِنْهُ: غَالَتْ وَأَغِيلَتْ.
قَالَ الْعُلَمَاءُ: سَبَبَ هَمِّهِ ﷺ بِالنَّهْيِ عَنْهَا أَنَّهُ يَخَافُ مِنْهُ ضَرَرُ الْوَلَدِ الرِّضِيعِ. قَالُوا:
وَالْأَطِبَّاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ ذَلِكَ اللَّبَنَ ذَائِعٌ، وَالْعَرَبُ تَكْرَهُهُ وَتَتَّقِيهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: جَوَّازُ الْغِيلَةِ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا، وَبَيَّنَّ سَبَبَ تَرْكِ النَّهْيِ.

وَفِيهِ: جَوَّازُ الْاجْتِهَادِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَهُ قَالَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْأُصُولِ.

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ لِمَنْكُنِيهِ مِنَ الْوَحْيِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ. [النووي (١٦٨/٥)].

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَعْظَمَ الْأَمَانَةَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ وَفِي رِوَايَةٍ: إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

الفصل الثاني

٣١٩١- [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أُوجِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿فَسَاوُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ...﴾ [البقرة: ٢٢٣] قَالَ: أَقْبِلْ وَأَذِيرْ وَاتَّقِ الدُّبْرَ وَالْحَيْضَةَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ .]

- [وَعَنْ حُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].
٣١٩٣- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].
- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا، أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].
- [وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا تَقْتُلُوا

(١) أخرجه مسلم (١٤٣٧) (٤٨٧٠) وأحمد (١١٦٧٣) والبيهقي (١٣٨٧٥) وأبو عوانة (٤٢٩٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٠٣) والترمذي (٢٩٨٠) والطبراني (١٢٣١٧) وأبو يعلى (٢٧٣٦) ولم أقف عليه عند ابن ماجه بهذا اللفظ.

(٣) أخرجه الترمذي (١١٩٧) وأحمد (٢١٩٠٧) والنسائي في «الكبرى» (٨٩٨٢) وابن ماجه (١٩٢٤) وابن حبان (٤٢٠٠) والداري (٢٢١٣) والطبراني (٣٧١٦) والبيهقي (١٣٨٩٤).

(٤) أخرجه أحمد (٩٧٣١) وأبو داود (٢١٦٢) وأبو عوانة (٤٢٩٢).

(٥) أخرجه أحمد (٧٦٧٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٣٧٦) والبخاري (٥٩/٥).

(٦) أخرجه الترمذي (١١٩٨) وقال: حسن غريب.

أَوْلَادَكُمْ سِرًّا، فَإِنَّ الْغَيْلَ يُدْرِكُ الْفَارِسَ فَيُدْعَثُهُ عَنْ فَرَسِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

الفصل الثالث

- [عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ نَهَى رَسُولُ

يُغَزَلَ عَنِ الْخُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.]

والطبراني (٤٦٣) والبيهقي

(١) أخرجه أحمد (٢٧٦٢٦) وأبو داود (٣٨٨١) وابن ماجه

(١٥٤٦١) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٥٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٠٣).

باب

الفصل الأول

- [عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا فِي بَرِيرَةَ: خُذِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيِّرَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ، يُقَالُ لَهُ: مُغِيثٌ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ يَبْكِي، وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى خَدَّيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: يَا عَبَّاسُ، أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ بَرِيرَةَ، وَمِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ رَاجَعْتِهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: إِنَّمَا أَشْفَعُ، قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

الفصل الثاني

٣٢٠٠ - [عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَعْتِقَ مَمْلُوكَيْنِ لَهَا زَوْجٌ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَبْدَأَ بِالرَّجُلِ قَبْلَ الْمَرْأَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

[وَعَنْهَا أَنَّ بَرِيرَةَ عُتِقَتْ وَهِيَ عِنْدَ مُغِيثٍ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لَهَا: إِنَّ قَرِيبَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(فَلَا خِيَارَ لَكَ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ خِيَارَ مَنْ عَتَقَتْ عَلَى التَّرَاحِي، وَأَنَّهُ يَبْطُلُ مَكَنَتُ الزَّوْجِ مِنْ نَفْسِهَا، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ، وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ، وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: «أَنَّهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، وَقِيلَ بِقِيَامِهَا مِنْ

(١) أخرجه البخاري (٢٥٦٣) ومسلم (٣٨٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٧٩) وأبو داود (٢٢٣١) والنسائي (٥٤١٧) وابن ماجه (٢٠٧٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٢٣٩) والنسائي (٤٩٣٦).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٢٣٦) والبيهقي (١٤٠٦١).

المشكاة/ الجزء الثامن

مَجْلِسُ الْحَاكِمِ، وَقِيلَ مِنْ مَجْلِسِهَا، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ لِلْحَنْفِيَّةِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِإِطْلَاقِ التَّخْيِيرِ لَهَا إِلَى غَايَةِ هِيَ تَمْكِينُهُ مِنْ نَفْسِهَا.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِلَفْظٍ: «إِذَا أُعْتِقَتِ الْأَمَةُ، فَهِيَ بِاخْتِيَارِ مَا لَمْ يَطَّأَهَا إِنْ تَشَأْ فَارَقَتْهُ، وَإِنْ وَطِئَ لَهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا وَلَا تَسْتَطِيعُ فِرَاقَهُ». وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارَقُطْنِيِّ: «إِنْ وَطِئَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ» كَذَا فِي «التَّيْلِ».

وهذا الباب خالٍ عن الفصل الثالث

(الصدق) ككتاب وسحاب: المهر، والكسر فيه أفصح وأكثر، والفتح أخف وأشهر، وسمي به؛ لأنه يظهر به صدق ميل الرجل إلى المرأة.

[عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ فِيهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟ قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ: فَالْتِمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَالْتِمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا، فَقَالَ: زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ . وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ) أي: أَمَرْتُ نَفْسَهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْحَقِيقَةُ غَيْرُ مُرَادِهِ؛ لِأَنَّ رَقَبَةَ الْحُرِّ لَا تُمْلِكُ، فَكَأَنَّهَا قَالَتْ: أَتَزَوَّجُكَ بِغَيْرِ صَدَاقٍ **(فَقَامَتْ قِيَامًا)** وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ».

(هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟) مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ؛ أَي: تَجْعَلُ صَدَاقَهَا ذَلِكَ الشَّيْءَ، وَ«مِنْ» زَائِدَةٌ فِي الْمُبْتَدَأِ، وَالْخَبَرُ مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ، وَجُمْلَةُ: «تُصَدِّقُهَا» فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ صِفَةٌ لِـ«شَيْءٍ» وَيَجُوزُ فِيهِ الْجُزْمُ عَلَى جَوَابِ الْإِسْتِفْهَامِ **(مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا)** عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ رِذَاءٌ وَلَا إِزَارٌ غَيْرُ مَا عَلَيْهِ **(فَالْتِمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ)**

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١٠٩٦) وَالشَّافِعِيُّ (٢٣١/١) وَابْنُ خَالٍ (٤٨٤٢) وَمُسْلِمٌ (١٤٢٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١١١) وَأَحْمَدُ (٢٢٩٠١) وَالنَّسَائِيُّ (٣٣٥٩) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٤١٣٦).

(٢) مُسْلِمٌ (٣٥٥٤).

«لَوْ تَقْلِيلِيَّةٌ. قَالَ عِيَّاضٌ: وَوَهُمَ مَنْ زَعَمَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: «خَاتِمًا» التَّاءُ وَفَتْحُهَا.

قَالَ التَّوَوِّي: وَفِيهِ: إِنَّهُ يُجُوزُ أَنَّ الصَّدَاقَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا مِمَّا يُتَمَوَّلُ تَرَاضَى بِهِ الزَّوْجَانِ؛ لِأَنَّ خَاتِمَ الْحَدِيدِ فِي نِهَايَةِ مِنَ الْقِلَّةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَفِيهِ: جَوَازُ اتِّخَاذِ خَاتِمِ الْحَدِيدِ.

وَفِيهِ: خِلَافُ لِسَلَفٍ، وَلِأَصْحَابِنَا فِي كَرَاهَتِهِ وَجْهَانِ: أَصَحُّهُمَا لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِي التَّهْيِ عَنْهُ ضَعِيفٌ. انْتَهَى مُحْتَصَرًا.

(انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ صَدَاقًا؛ لِأَنَّ الْبَاءَ يَقْتَضِي الْمُقَابَلَةَ فِي الْعُقُودِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَهْرًا لَمْ يَكُنْ لِسُؤَالِهِ إِيَّاهُ بِقَوْلِهِ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» مَعْنَى. [عون (٤٩٩/٤)].

٣٢٠٣ [وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشْ، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشْ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: نِصْفُ أُوقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَنَشْ بِالرَّفْعِ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» وَفِي جَمِيعِ الْأُصُولِ].

(أُوقِيَّةٌ) فَيَضُمُّ الْهَمْزَ وَبِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَالْمُرَادُ: أُوقِيَّةُ الْحِجَازِ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا (النَّشْ) فَبِنُونٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ مُشَدَّدَةٌ، وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى يُسْتَحَبُّ كَوْنُ الصَّدَاقِ خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَالْمُرَادُ فِي حَقِّ مَنْ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَصَدَاقُ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَأَرْبَعِمِائَةً دِينَارًا، فَالْجَوَابُ هَذَا الْقَدْرُ تَبَرَّعَ بِهِ النَّجَاشِيُّ مِنْ مَالِهِ إِكْرَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ لَا أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ أَذَاهُ أَوْ عَقَدَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الفصل الثاني

[وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: أَلَا لَا تُغَالُوا صَدَقَةَ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرَمَةً فِي الدُّنْيَا وَتَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئًا مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

[وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ مِْلَةً كَفَّيْهِ سَوِيْقًا أَوْ تَمْرًا فَقَدْ اسْتَحَلَّ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(مِْلَةٌ كَفَّيْهِ سَوِيْقًا) هُوَ دَقِيقُ الْقَمْحِ الْمَقْلُوبُ، أَوِ الدُّرَّةُ، أَوِ الشَّعِيرُ، أَوْ غَيْرُهَا

(اسْتَحَلَّ) الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ يَرْجِعُ إِلَى «مَنْ» وَالْمَفْعُولُ مُحْذُوفٌ؛ أَي: فَقَدْ جَعَلَهَا حَلَالًا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «الْمَعَالِمِ»: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْمَهْرِ وَأَدْنَاهُ غَيْرُ مُوقَّتٍ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا تَرَاضَا بِهِ الْمُتَنَاقِحَانِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ: لَا تَوْقِيتُ فِي أَقْلِ الْمَهْرِ وَأَدْنَاهُ وَهُوَ مَا تَرَاضَا بِهِ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: لَوْ أَصْدَقَهَا سَوْطًا لَحَلَّتْ لَهُ.

وَقَالَ مَالِكُ: أَقْلُ الْمَهْرِ رُبْعُ دِينَارٍ.

وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: أَقَلُّهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، وَقَدَّرُوهُ بِمَا يُقْطَعُ فِيهِ يَدُ السَّارِقِ عِنْدَهُمْ، وَزَعَمُوا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِتْلَافٌ عُضْوٍ. ائْتَهَى.

قُلْتُ: وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَقَلُّهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا.

أخرجه أحمد (٢٨٥) وأبو داود (٢١٠٦) والترمذي (١١١٤) والنسائي (٣٣٤٩) وابن ماجه (١٨٨٧) وابن حبان (٤٦٢٠) والدارمي (٢٢٠٠) والطيالسي (٦٤) والحميدي (٢٣) والحاكم (٢٧٢٥) وأبو نعيم في «الحلية» (١٣٨/٤).

أخرجه أبو داود (٢١١٠) والبيهقي (١٤١٤٩).

وَقَالَ التَّحِي: أَرْبَعُونَ.

وَقَالَ ابْنُ شُبْرَمَةَ: خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ.

وَاسْتَدَلَ الْأَوَّلُونَ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ، وَبِحَدِيثِ الْحَاتِمِ الَّذِي سَيَأْتِي، وَبِحَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ: «إِنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَرَازَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَجَازَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَبِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَدُّوا الْعَلَائِقَ، قِيلَ، مَا الْعَلَائِقُ؟ قَالَ: مَا تَرَاصَى عَلَيْهِ الْأَهْلُونَ، وَلَوْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكَ».

وَفِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ضَعْفٌ لَكِنْ حَدِيثُ الْحَاتِمِ، وَحَدِيثُ نَوَاةِ الذَّهَبِ مِنْ أَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ، وَفِيهِمَا كِفَايَةٌ لِإثْبَاتِ الْمَطْلُوبِ، وَلَيْسَ عَلَى الْأَقْوَالِ الْبَاقِيَةِ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَقْلَ هُوَ أَحَدُهَا لَا دُونَهُ، وَتُجَرَّدُ مُوَافَقَةُ مَهْرٍ مِنَ الْمُهُورِ الْوَاقِعَةِ فِي عَصْرِ الثُّبُوتِ الْوَاحِدِ مِنْهَا كَحَدِيثِ النَّوَاةِ مِنَ الذَّهَبِ، فَإِنَّهُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ ابْنِ شُبْرَمَةَ وَلِقَوْلِ مَالِكٍ عَلَى حَسَبِ الْإِخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِهَا، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْمِقْدَارُ الَّذِي لَا يُجْزَى دُونَهُ إِلَّا مَعَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ لَا يُجْزَى دُونَ ذَلِكَ الْمِقْدَارِ وَلَا تَصْرِيحِ، فَالْزَّاجِحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُونَ، فَكُلُّ مَا قِيَمَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

[وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَرَازَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَجَازَهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا شَيْئًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ،

فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرِوَعِ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةً مِنَّا يَمِثِلُ مَا قَضَيْتَ، فَفَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ].

وَكَسَ وَلَا شَطَطَ قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْوَكْسُ: الْغَشَّ وَالْبَخْسُ، وَأَمَّا الشَّطَطُ: فَهُوَ الْحُجُورُ، يُقَالُ: شَطَّ الرَّجُلُ وَأَشَطَّ وَاسْتَشَطَّ: إِذَا جَارَ وَأَفْرَطَ وَأَبْعَدَ فِي مُجَاوَزَةِ الْحَدِّ؛ وَالْمُرَادُ: يُقَوِّمُ بِقِيَمَةِ عَدْلٍ لَا يَنْقُصُ وَلَا يَزِيدُ.

الفصل الثالث

- [عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ فَمَاتَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَزَوَّجَهَا النَّجَاشِيُّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَّهَرَهَا عَنْهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ - وَفِي رِوَايَةٍ: أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ شُرْحَبِيلِ بْنِ حَسَنَةَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: تَزَوَّجَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ، فَكَانَ صِدَاقُ مَا بَيْنَهُمَا الْإِسْلَامَ، أَسْلَمَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ قَبْلَ أَبِي طَلْحَةَ فَخَطَبَهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَسْلَمْتُ، فَإِنْ أَسْلَمْتَ نَكَحْتُكَ فَأَسْلَمَ، فَكَانَ صِدَاقُ مَا بَيْنَهُمَا . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

(١) أخرجه الترمذي (١١٧٦) وأبو داود (٢١١٨) وأحمد (١٨٩٥٩) والنسائي (٣٣٦٨) والدارمي

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٠٩) والنسائي (٣٣٥٠) وأحمد بن حنبل (٢٨١٧٠).

(٣) أخرجه النسائي (٣٣٤٠).

هي: الطعام الذي يصنع عند العرس.

[عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَزْنِ نَوَاةٍ) يَنْصَبُ الثُّونَ عَلَى تَقْدِيرِ فَعْلٍ؛ أَي: أَصْدَقْتَهَا، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ؛ أَي: الَّذِي أَصْدَقْتَهَا هُوَ **(مِنْ ذَهَبٍ)** كَذَا وَقَعَ الْجُزْمُ بِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَالْقَوْرِيِّ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ وَحُمَيْدٍ، وَفِي رِوَايَةِ زُهَيْرِ بْنِ عُكَيْيَةَ: «نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ» وَكَذَا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ نَفْسَهُ بِالشَّكِّ، وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ: «عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ»، وَعَنْ قَتَادَةَ: «عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ» وَمِثْلُ الْأَخِيرِ فِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ.

وَلِمُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَنَسٍ: «عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: مِنْ ذَهَبٍ».

وَرَجَّحَ الدَّوْدِيُّ رِوَايَةَ مَنْ قَالَ: «عَلَى نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ» وَاسْتَنْكَرَ رِوَايَةَ مَنْ رَوَى «وَزْنِ نَوَاةٍ» وَاسْتِنْكَارُهُ هُوَ الْمُنْكَرُ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ جَرَمُوا بِذَلِكَ أَئِمَّةَ حِفْظِ.

قَالَ عِيَّاضٌ: لَا وَهَمَ فِي الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ نَوَاةٌ تَمُرُّ أَوْ غَيْرُهُ، أَوْ كَانَ لِلنَّوَاةِ قَدْرٌ مَعْلُومٌ صَلَحَ أَنْ يُقَالَ فِي كُلِّ ذَلِكَ: وَزْنِ نَوَاةٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ: «نَوَاة» فَقِيلَ: الْمُرَادُ وَاحِدَةٌ نَوَى الثَّمَرُ كَمَا يُوزَنُ بِنَوَى
الْحُرُوبِ، وَأَنَّ الْقِيَمَةَ عَنْهَا يَوْمِيذٍ كَانَتْ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَقِيلَ: كَانَ قَدْرُهَا يَوْمِيذٍ رُبْعَ
دِينَارٍ، وَرَدَّ بِأَنَّ نَوَى الثَّمَرِ يَخْتَلِفُ فِي الْوِزْنِ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ مِغْيَارًا لِمَا يُوزَنُ بِهِ؟
وَقِيلَ: لَفْظُ «النَّوَاةِ مِنْ ذَهَبٍ» عِبَارَةٌ عَمَّا قِيَمَتَهُ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ مِنَ الْوَرَقِ، وَجَزَمَ
بِهِ الْخَطَّابِيُّ، وَاخْتَارَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَنَقَلَهُ عِيَاضُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ اللَّبْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ بِشْرِ عَنْ قَتَادَةَ: «وَزَنَ نَوَاةً مِنْ
ذَهَبٍ قُوْمَتِ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ». وَقِيلَ: وَزَنَهَا مِنَ الذَّهَبِ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ. حَكَاهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ
وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ فَارِسَ، وَجَعَلَهُ الْبَيْضاوِيُّ الظَّاهِرَ، وَاسْتَبْعَدَ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةَ
مِثْقَالَيْنِ وَنِصْفًا.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عَنْ قَتَادَةَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: «قُوْمَتِ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ
وِثْلُثَا» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَلَكِنْ جَزَمَ بِهِ أَحْمَدُ، وَقِيلَ: ثَلَاثَةُ وَنِصْفٍ، وَقِيلَ: ثَلَاثَةُ
وَرُبْعٍ.

وَعَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ «النَّوَاةُ» عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ رُبْعُ دِينَارٍ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا وَقَعَ
عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» فِي آخِرِ حَدِيثٍ: قَالَ أَنَسُ: جَاءَ وَزَنَهَا رُبْعُ دِينَارٍ.
وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: النَّوَاةُ: رُبْعُ النَّشِ، وَالنَّشُ: أَوْقِيَّةٌ، وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ
دِرْهَمًا، فَيَكُونُ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ.

وَكَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ دَفَعَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَهِيَ تُسَمَّى نَوَاةً
كَأَنَّهَا تُسَمَّى الْأَرْبَعُونَ أَوْقِيَّةً، وَبِهِ جَزَمَ أَبُو عَوَانَةَ وَآخَرُونَ.

(أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةً) لَيْسَتْ «لَوْ» هَذِهِ الْإِمْتِنَاعِيَّةُ وَإِنَّمَا هِيَ الَّتِي لِلتَّقْلِيلِ، وَزَادَ فِي
رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ: «فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ» قَبْلَ قَوْلِهِ: «أَوْلِمَ» وَكَذَا فِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ
سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ وَمُحَمَّدٍ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: «قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي وَلَوْ
رَفَعْتُ حَجْرًا لَرَجَوْتُ أَنْ أَصِيبَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً» فَكَأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ
النَّبَوِيَّةِ بِأَنْ يُبَارِكَ اللَّهُ لَهُ.

المشكاة/ الجزء الثامن

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَعْرُسْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَوْلِمْتُ؟ قَالَ: لَا. فَرَمَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» وَهَذَا لَوْ صَحَّ كَانَ فِيهِ أَنَّ الشَّاةَ مِنْ إِعَانَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ يُعَكِّرُ عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ أَقَلُّ مَا يُشْرَعُ لِلْمُوسِرِ، وَلَكِنَّ الْإِسْنَادَ

وَفِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ: «قَالَ أَنَسُ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ قُسِمَ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ مِائَةُ أَلْفٍ».

قُلْتُ: مَاتَ عَنْ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ، فَيَكُونُ جَمِيعُ تَرْكِتِهِ ثَلَاثَةَ آلَافٍ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ أَلْفٍ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِتَرْكِتِ الزُّبَيْرِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ دَنَانِيرُ وَتِلْكَ دَرَاهِمُ؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ مَالِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَشْهُورَةٌ جَدًّا، وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى تَوْكِيدِ أَمْرِ الْوَلِيمَةِ، وَعَلَى أَنَّهَا تَكُونُ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ، وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّهَا تُسْتَدْرَكُ إِذَا قَاتَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَعَلَى أَنَّ الشَّاةَ أَقَلُّ مَا تُجَرَّى عَنِ الْمُوسِرِ، وَلَوْ لَا ثُبُوتُ أَنَّهُ ﷺ أَوْلِمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ كَمَا سَيَأْتِي بِأَقَلِّ مِنَ الشَّاةِ لَكَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ أَقَلُّ مَا تُجَرَّى فِي الْوَلِيمَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ تَفْصِيدهُ بِالْقَادِرِ عَلَيْهَا.

وَأَيْضًا فَيُعَكِّرُ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ خِطَابٌ وَاحِدٌ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ هَلْ يَسْتَلْزِمُ الْعُمُومُ أَوْ لَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ أَمْرٌ بِذَلِكَ غَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَلَا أَعْلَمُهُ أَنَّهُ ﷺ تَرَكَ الْوَلِيمَةَ، فَجَعَلَ ذَلِكَ مُسْتَنَدًا فِي كَوْنِ الْوَلِيمَةِ لَيْسَتْ بِحُتْمٍ، وَيُسْتَفَادُ مِنَ السِّيَاقِ طَلَبُ تَكْثِيرِ الْوَلِيمَةِ لِمَنْ يَقْدِرُ.

قَالَ عِيَّاضُ: وَاجْمَعُوا عَلَى أَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهَا، وَأَمَّا أَقَلُّهَا فَكَذَلِكَ، وَمَهْمَا تَبَسَّرَ أَجْزَاءً، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنَّهَا عَلَى قَدْرِ حَالِ الزَّوْجِ، وَقَدْ تَبَسَّرَ عَلَى الْمُوسِرِ الشَّاةَ فَمَا فَوْقَهَا، وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِي تَكَرُّرِهَا فِي الْأَيَّامِ بَعْدَ قَلِيلٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا مَنْقَبَةٌ لِسَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ فِي إِيْثَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا ذَكَرَ، وَلِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي تَنَزُّهِهِ عَنْ شَيْءٍ يَسْتَلْزِمُ الْحَيَاءَ وَالْمُرُوءَةَ اجْتِنَابَهُ وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ الْمُوَاخَاةِ وَحُسْنُ الْإِيْثَارِ مِنَ الْعَيْتِ لِلْفَقِيرِ حَتَّى يَأْخُذَ زَوْجَتَيْهِ،
وَاسْتِحْبَابُ رَدِّ مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ آثَرَهُ لِمَا يَغْلِبُ فِي الْعَادَةِ مِنْ
تَحَقُّقِ أَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّفْ جَارًا.

وَفِيهِ: إِنَّ مَنْ تَرَكَ ذَلِكَ يَقْضِي صَحِيحَ عَوَضِهِ خَيْرًا مِنْهُ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ التَّكْسُّبِ، وَأَلَّا نَقْصَ عَلَى مَنْ يَتَعَاطَى مِنْ ذَلِكَ مَا يَلِيْقُ بِمُرُوءَةٍ
مِثْلِهِ، وَكَرَاهَةُ قَبُولِ مَا يَتَوَقَّعُ مِنْهُ الدَّلُّ مِنْ هِبَةٍ وَغَيْرِهَا، وَأَنَّ الْعَيْشَ مِنْ عَمَلِ الْمَرْءِ
بِتِجَارَةٍ أَوْ حِرْفَةٍ أَوْ لِيَزَاهَةَ الْأَخْلَاقِ مِنَ الْعَيْشِ بِالْهِبَةِ وَنَحْوِهَا.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ الدُّعَاءِ لِلْمُتَزَوِّجِ، وَسُؤَالُ الْإِمَامِ وَالْكَبِيرِ أَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ عَنْ
أَحْوَالِهِمْ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا رَأَى مِنْهُمْ مَا لَمْ يَفْعَدْ، وَجَوَازَ خُرُوجِ الْعُرُوسِ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْعُرْسِ
مِنْ خُلُوقٍ وَغَيْرِهِ.

وَاسْتِدْلَالُهُ بِهَ عَلَى جَوَازِ التَّرَعُّفِ لِلْعُرُوسِ، وَخَصَّ بِهِ عُمُومَ النَّهْيِ عَنِ التَّرَعُّفِ
لِلرِّجَالِ، وَتَعَقُّبِ بِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الصُّفْرَةُ كَانَتْ فِي ثِيَابِهِ دُونَ جَسَدِهِ.

وَهَذَا الْجَوَابُ لِلْمَالِكِيَّةِ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ فِي جَوَازِهِ فِي الثُّوبِ دُونَ الْبَدَنِ، وَقَدْ نَقَلَ
ذَلِكَ مَالِكٌ عَنْ عَلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَفِيهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى رَفَعَهُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ رَجُلٍ
فِي جَسَدِهِ شَيْءٌ مِنْ خُلُقٍ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّ مَا عَدَا الْجَسَدَ لَا يَتَنَاوَلُهُ
الْوَعِيدُ، وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُمَا فِي الثُّوبِ أَيْضًا، وَتَمَسَّكُوا
بِالْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ وَهِيَ صَحِيحَةٌ، وَفِيهَا مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الْمُدْعَى.

وَعَلَى هَذَا فَأَجِيبَ عَنْ قِصَّةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَجُوبَةٍ: أَحَدَهَا: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ
النَّهْيِ وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَارِيخٍ، وَيُؤَيِّدُهُ سِيَاقُ قِصَّةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُشْعِرُ بِأَنَّهَا كَانَتْ فِي
الْهَجْرَةِ، وَأَكْثَرُ مَنْ رَوَى النَّهْيَ مِمَّنْ تَأَخَّرَتْ هِجْرَتُهُ.

ثَانِيهَا: إِنَّ أَثَرِ الصُّفْرَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَعَلَّقَتْ بِهِ مِنْ جِهَةِ زَوْجَتِهِ،
فَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَقْصُودٍ لَهُ، وَرَجَّحَهُ التَّوَوُّيُّ وَعَزَّاهُ لِلْمُحَقِّقِينَ، وَجَعَلَهُ الْبَيْضاوِيُّ أَضْلًا
رَدًّا إِلَيْهِ أَحَدَ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَبْدَاهُمَا فِي قَوْلِهِ «مَهْيِمٌ» فَقَالَ: مَعْنَاهُ مَا السَّبَبُ فِي الَّذِي أَرَاهُ

عَلَيْكَ؟ فَلِذَلِكَ أَجَابَ بِأَنَّهُ تَزَوَّجَ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ يَكُونُ إِسْتِفْهَامُ إِنْكَارٍ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ التَّضَمُّحِ بِالْخُلُقِ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: تَزَوَّجْتُ؛ أَي: فَتَعَلَّقَ بِي مِنْهَا وَلَمْ أَقْصِدْ إِلَيْهِ.

قَالَتْهَا: إِنَّهُ كَانَ قَدْ إِحْتَاجَ إِلَى التَّطْيِبِ لِلدُّخُولِ عَلَى أَهْلِهِ، فَلَمْ يَجِدْ مَنْ طَيَّبَ الرِّجَالَ حِينَئِذٍ شَيْئًا فَتَطَيَّبَ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ، وَصَادَفَ أَنَّهُ كَانَ فِيهِ صُفْرَةٌ فَاسْتَبَاحَ الْقَلِيلَ مِنْهُ عِنْدَ عَدَمِ غَيْرِهِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ فِي التَّطْيِبِ لِلْجُمُعَةِ وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ فَبَقِيَ أَثَرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

رَابِعُهَا: كَانَ يَسِيرًا وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَثَرُهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُنْكِر.

خَامِسُهَا: وَبِهِ جَزَمَ الْبَاجِي أَنَّ الَّذِي يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ زَعْفَرَانٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ، وَأَمَّا مَا كَانَ لَيْسَ بِطَيِّبٍ فَهُوَ جَائِزٌ.

سَادِسُهَا: إِنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّرَعُّفِ لِلرِّجَالِ لَيْسَ عَلَى التَّحْرِيمِ بِدَلَالَةٍ تَفْرِيرُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

سَابِعُهَا: إِنَّ الْعُرُوسَ يُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ شَابًّا، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدٍ قَالَ: وَكَانُوا يُرَخِّصُونَ لِلشَّابِّ فِي ذَلِكَ أَيَّامَ عُرْسِهِ، قَالَ: وَقِيلَ: كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ مَنْ تَزَوَّجَ لَيْسَ ثَوْبًا مَصْبُوعًا عَلَامَةً لِرِجَالِهِ لِيَعَانَ عَلَى وَلِيمَةِ عُرْسِهِ، قَالَ: وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ.

قُلْتُ: وَفِي إِسْتِفْهَامِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالتَّزْوِيجِ، لَكِنَّ وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَ أَبِي عَوَّانَةَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ حُمَيْدٍ بَلْفُظٍ: «قَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَرَأَى عَلَيَّ بَشَاشَةَ الْعُرْسِ، فَقَالَ: أَتَزَوَّجْتُ؟ قُلْتُ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ» فَقَدْ يُتِمَّسَكُ بِهَذَا السِّيَاقِ لِلْمُدَّعِي وَلَكِنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةً، وَفِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ قَالَ «مَهْمِيمٌ؟» أَوْ «مَا هَذَا؟» فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

وَبَشَاشَةُ الْعُرْسِ: أَثَرُهُ وَحُسْنُهُ أَوْ فَرَحُهُ وَسُرُورُهُ، يُقَالُ: بَشَّ فُلَانٌ بِفُلَانٍ؛ أَي: أَقْبَلَ عَلَيْهِ فَرِحًا بِهِ مُلْطَفًا بِهِ، وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّكَاحَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ صَدَاقٍ

لِاسْتِفْهَامِهِ عَلَى الْكَمِيَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ؛ هَلْ أَصَدَقَهَا أَوْ لَا؟ وَيُشْعِرُ ظَاهِرُهُ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ لِإِطْلَاقِ لَفْظِ: «كَمْ» الْمَوْضُوعَةِ لِلتَّقْدِيرِ، كَذَا قَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْإِسْتِخْبَارَ عَنِ الْكَثْرَةِ أَوْ الْقِلَّةِ، فَيُخْبِرُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا يَلِيْقُ بِحَالِ مِثْلِهِ، فَلَمَّا قَالَ لَهُ الْقَدْرَ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ بَلْ أَقَرَّهُ، وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَقْلِيلِ الصَّدَاقِ، لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ كَانَ مِنْ مَيَاسِيرِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ أَقَرَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِصْدَاقِهِ وَزَنَ نَوَاةَ مِنْ ذَهَبٍ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَإِنَّمَا حَصَلَ لَهُ الْيَسَارُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ مُلَازِمَةِ التَّجَارَةِ حَتَّى ظَهَرَتْ مِنْهُ مِنَ الْإِعَانَةِ فِي بَعْضِ الْغُرُزَاتِ مَا اسْتَهَرَ، وَذَلِكَ بِبِرْكَتِهِ دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ.

وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْمَوَاعِدَةِ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا وَأَوْفَتْ الْعِدَّةَ؛ يَقُولُ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ: «أَنْظُرْ أَيُّ زَوْجَتِي أَعْجَبُ إِلَيْكَ حَتَّى أُطَلِّقَهَا، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا تَزَوَّجْتُهَا» وَوَقَعَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ، وَيُعَكِّرُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّ الْمَرْأَةَ عَلِمَتْ بِذَلِكَ وَلَا سِيَّمَا وَلَمْ يَقَعْ تَغْيِينُهَا، لَكِنَّ الْإِطْلَاعَ عَلَى أَحْوَالِهِمْ إِذْ ذَاكَ يَفْتَضِي أَنَّهُمَا عَلِمَتَا مَعًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ فَكَانُوا يَجْتَمِعُونَ، وَلَوْلَا وَثُوقُ بَنِ الرَّبِيعِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا بِالرِّضَا مَا جَزَمَ بِذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنَيِّرِ: لَا يَسْتَلِرُّ الْمَوَاعِدَةُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ وَقُوعُ الْمَوَاعِدَةِ بَيْنَ الْأَجْنَبِيِّ وَالْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا مُنِعَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ مِنْ خِطْبَتِهَا تَصْرِيحًا، فَبِئْسَ هَذَا يَكُونُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا إِذَا طَلَّقَتْ دَخَلَتْ الْعِدَّةَ قَطْعًا.

قَالَ: وَلَكِنَّهَا وَإِنْ اطَّلَعَتْ عَلَى ذَلِكَ فَهِيَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِالْخِيَارِ، وَالنَّهْيِ إِنَّمَا وَقَعَ عَنِ الْمَوَاعِدَةِ بَيْنَ الْأَجْنَبِيِّ وَالْمَرْأَةِ أَوْ وَلِيِّهَا لَا مَعَ أَجْنَبِيٍّ آخَرَ.

وَفِيهِ جَوَازُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا. [الفتح (٤٨٤/١٤)].

[وَعَنْهُ قَالَ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ، مَا أَوْلَمَ عَلَى

زَيْنَبَ، أَوْلَمَ بِشَاةٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَنَى بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

٣٢١٣ [وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا، وَأَوْلَمَ عَلَيْهَا بِحَبِيسٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْهُ قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَبُسِطَتْ، فَأُلْفِيَ عَلَيْهَا التَّمَرُ وَالْأَوْطُ وَالسَّمْنُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].
[وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ] .
- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وفي الرواية الأخرى:

- (١) أخرجه البخاري (٥١٦٨) ومسلم (٣٥٧٦) وأحمد (١٣٧٢٥) وابن ماجه
- (٢) أخرجه البخاري (٤٧٩٤).
- (٣) أخرجه البخاري (٥١٦٩) ومسلم (٣٥٦٩).
- (٤) أخرجه البخاري (٤٢١٣) وأحمد (١٤١٣٨) والنسائي (٣٣٩٥).
- (٥) أخرجه البخاري (٥١٧٢) وأحمد (٢٥٥٦٢).
- (٦) أخرجه مالك (١١٣٧) والبخاري (٤٨٧٨) ومسلم (١٤٢٩) وأبو داود (٣٧٣٦) وأحمد (٤٧١٢) والنسائي في «الكبرى» (٦٦٠٨) وابن حبان (٥٢٩٤).
- (٧) أخرجه مسلم (٣٥٨٦) وأبو داود (٣٧٤٠).
- (٨) أخرجه مسلم (١٤٣٠) وأبو داود (٣٧٤٠) وأحمد (١٥٢٥٦) والنسائي في «الكبرى» (٦٦١٠) وابن حبان (٥٣٠٣) والبيهقي (١٤٣١٦).

«فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ» اِخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى: «فَلْيُصَلِّ» قَالَ الْجُمْهُورُ: مَعْنَاهُ: فَلْيَدْعُ لِأَهْلِ الطَّعَامِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْبَرَكَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَصْلُ الصَّلَاةِ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

وَقِيلَ: الْمُرَادُ الصَّلَاةُ الشَّرْعِيَّةُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ أَي: يَشْتَغِلُ بِالصَّلَاةِ لِيَحْصُلَ لَهُ فَضْلُهَا، وَلِتَبْرُكَ أَهْلُ الْمَكَانِ وَالْحَاضِرِينَ.

وَأَمَّا الْمُفْطِرُ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَمْرُهُ بِالْأَكْلِ، وَفِي الْأَوَّلَى مُخَيَّرٌ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، وَالْأَصَحُّ فِي مَذْهَبِنَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَكْلُ فِي وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ وَلَا فِي غَيْرِهَا، فَمَنْ أَوْجَبَهُ اعْتَمَدَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ، وَتَأَوَّلَ الْأَوَّلَى عَلَى مَنْ كَانَ صَائِمًا، وَمَنْ لَمْ يُوجِبْهُ اعْتَمَدَ التَّضَرُّيْحُ بِالتَّخْيِيرِ فِي الرَّوَايَةِ الْأَوَّلَى، وَحَمَلَ الْأَمْرُ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى التَّدْبِ، وَإِذَا قِيلَ بِوُجُوبِ الْأَكْلِ فَأَقْلَهُ لُقْمَةً، وَلَا تَلَزُمُهُ الزِّيَادَةُ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى أَكْلًا، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يَلْقَمَهُ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَتَخَيَّلُ صَاحِبُ الطَّعَامِ أَنَّ إِمْتِنَاعَهُ لِشُبْهَةِ يَعْتَقِدُهَا فِي الطَّعَامِ، فَإِذَا أَكَلَ لُقْمَةً زَالَ ذَلِكَ التَّخَيُّلُ، هَكَذَا صَرَّحَ بِاللُّقْمَةِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

وَأَمَّا الصَّائِمُ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا عَلَيْهِ الْأَكْلُ، لَكِنْ إِنْ كَانَ صَوْمُهُ قَرْضًا لَمْ يَجْزِلُهُ الْأَكْلُ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا جَارَ الْفِطْرِ وَتَرَكَهُ، فَإِنْ كَانَ يَشُقُّ عَلَى صَاحِبِ الطَّعَامِ صَوْمُهُ فَالْأَفْضَلُ الْفِطْرُ، وَإِلَّا فَاِتِّمَامُ الصَّوْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (١٥٣/٥)].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ، يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(شَرُّ الطَّعَامِ الْوَلِيْمَةُ يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ مَعْنِ بْنِ عَيْسَى عَنْ

المشكاة/ الجزء الثامن

«الْمَسَاكِينَ» بَدَلَ «الْفُقَرَاءِ» وَأَوَّلَ هَذَا الْحَدِيثِ مَوْفُوقًا، وَلَكِنَّ آخِرَهُ يَقْتَضِي رَفْعَهُ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ بَطَّالٍ قَالَ: وَمِثْلُهُ حَدِيثُ أَبِي الشَّعْثَاءِ «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَبْصَرَ رَجُلًا خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ فَقَالَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ» قَالَ: وَمِثْلُ هَذَا لَا رَأْيًا، وَلِهَذَا أَدْخَلَهُ الْأَيْمَنُ فِي مَسَانِيدِهِمْ. انْتَهَى.

وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ جُلَّ رُوَاةِ مَالِكٍ لَمْ يُصَرِّحُوا بِرَفْعِهِ، وَقَالَ: فِيهِ رُوحُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ بِسَنَدِهِ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». انْتَهَى.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «عَرَائِبِ مَالِكٍ» مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَسْلَمَةَ ابْنِ قُعُوبٍ عَنْ مَالِكٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ شَيْخِ مَالِكٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَمِنْ رِوَايَةِ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ كَذَلِكَ، وَالْأَعْرَجُ شَيْخُ الزُّهْرِيِّ فِيهِ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ قَالَ «سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ...» فَذَكَرَهُ.

وَلِسُفْيَانَ فِيهِ شَيْخٌ آخَرٌ بِإِسْنَادٍ آخَرَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ صَرَّحَ فِيهِ بِرَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ: «سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ...» فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا صَرِيحًا، وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرٍ كَذَلِكَ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ اللَّامَ فِي «الدَّعْوَةِ» لِلْعَهْدِ مِنَ الْوَلِيْمَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوَّلًا.

وَقَوْلُهُ: **(يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ)** أَي: إِنَّهَا تَكُونُ شَرَّ الطَّعَامِ إِذَا كَانَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِذَا خُصَّ الْغَنِيُّ وَتُرِكَ الْفَقِيرُ أُمِرْنَا أَلَّا نُحِبَّ» قَالَ: قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَإِذَا مَيَّرَ الدَّاعِي بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ، فَأَطْعَمَ كُلًّا عَلَى حِدَةٍ لَمْ يَهْ بِأَسْ، وَقَدْ فَعَلَهُ ابْنُ عُمرٍ.

وَقَالَ الْبَيْضاوِيُّ: «مَنْ» مُقَدَّرَةٌ كَمَا يُقَالُ: «شَرَّ النَّاسِ مَنْ أَكَلَ وَحْدَهُ» أَي: مِنْ شَرِّهِمْ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ شَرًّا لِمَا ذَكَرَ عَقِبَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: شَرَّ الطَّعَامِ الَّذِي شَأْنُهُ كَذَا.

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: اللَّامُ فِي «الْوَلِيْمَةِ» لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ؛ إِذْ كَانَ مِنْ عَادَةِ الْجَاهِلِيَّةِ

يَدْعُوا الْأَغْنِيَاءَ وَيَتْرُكُوا الْفُقَرَاءَ.

وَقَوْلُهُ: «يُدْعَى... إلخ» إِسْتِثْنَاءٌ وَبَيَانٌ لِكَوْنِهَا شَرَّ الطَّعَامِ، وَقَوْلُهُ: «وَمَنْ تَرَكَ... إلخ» حَالٌ وَالْعَامِلُ يُدْعَى؛ أَي: يُدْعَى الْأَغْنِيَاءُ، وَالْحَالُ أَنَّ الْإِجَابَةَ وَاجِبَةً، فَيَكُونُ دُعَاؤُهُ سَبَبًا لِأَكْلِ الْمَدْعُوِّ شَرَّ الطَّعَامِ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «أَنْتُمْ الْعَاثُونَ فِي الدَّعْوَةِ، تَدْعُونَ مَنْ لَا يَأْتِي وَتَدْعُونَ مَنْ يَأْتِي» يَعْنِي بِالْأَوَّلِ: الْأَغْنِيَاءَ، وَبِالثَّانِي: الْفُقَرَاءَ.

فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ: «يُنْسَ الطَّعَامُ» وَالْأَوَّلُ رِوَايَةٌ الْأَكْثَرُ، وَكَذَا فِي بَقِيَّةِ الطَّرُقِ (يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ) فِي رِوَايَةِ ثَابِتِ الْأَعْرَجِ: «يَمْتَنِعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا» وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ لَطْعَامِ الْوَلِيْمَةِ، فَلَوْ دَعَا الدَّاعِي عَامًّا لَمْ يَكُنْ طَعَامُهُ شَرَّ الطَّعَامِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ لِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «يُنْسَ الطَّعَامُ طَعَامَ الْوَلِيْمَةِ يُدْعَى إِلَيْهِ الشُّبْعَانُ وَيُجْبَسُ عَنْهُ الْجُيْعَانُ».

(وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ) أَي: تَرَكَ إِجَابَةَ الدَّعْوَةِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُمرِ الْمَذْكُورَةِ: «وَمَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ» وَهُوَ تَفْسِيرٌ لِلرِّوَايَةِ الْأُخْرَى.

(فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) هَذَا دَلِيلٌ وَجُوبِ الْإِجَابَةِ؛ لِأَنَّ الْعُصْيَانَ يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى تَرَكَ الْوَاجِبِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ لِابْنِ عُمرِ عِنْدَ أَبِي عَوَّاتَةَ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلَمْ يَأْتِهَا فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

[وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُكْنَى: أَبَا شُعَيْبٍ، كَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةً؛ لَعَلِّي أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعِيمًا، ثُمَّ أَتَاهُ فَدَعَاهُ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَبَا شُعَيْبٍ إِنَّ رَجُلًا تَبِعْنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَذْنْتُ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتُهُ، قَالَ: لَا، بَلْ أَذْنْتُ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ وَتَمَرٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

٣٢٢١ - [وَعَنْ سَفِينَةَ أَنَّ رَجُلًا ضَافَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: لَوْ دَعَوْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْ مَعَنَا، فَدَعَا فَجَاءَ، فَوَضَعَ يَدِيهِ عَلَى عِصَادَتِي الْبَابِ، فَرَأَى الْقِرَامَ قَدْ ضُرِبَ فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ فَرَجَعَ، قَالَتْ فَاطِمَةُ: فَتَبِعْتَهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا رَدَّكَ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَوْلَدٌ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتًا مَرُوقًا . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ].

رَجُلًا ضَافَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أي: صَارَ ضَيْفًا لَهُ، يُقَالُ: ضَافَهُ ضَيْفٌ؛ أي: نَزَلَ عِنْدَهُ، وَأَضَفْتَهُ وَضَيْفْتَهُ إِذَا أَنْزَلْتَهُ. قَالَ ثَعْلَبٌ: ضَيْفُهُ إِذَا نَزَلَ بِهِ ضَيْفٌ.
(فَصَنَعَ) أي: عَلِيٌّ أي: لِلضَّيْفِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «أَنَّ رَجُلًا أَضَافَ» أي: بِزِيَادَةِ الْأَلِفِ.

قَالَ فِي «الْمُصْبَاحِ»: ضَافَهُ ضَيْفًا إِذَا نَزَلَ بِهِ، وَأَنْتَ ضَيْفٌ عِنْدَهُ، وَأَضَفْتَهُ بِالْأَلِفِ إِذَا أَنْزَلْتَهُ عَلَيْكَ ضَيْفًا. انْتَهَى.

وَفِي «الْتَّهْيَاةِ»: ضِفْتُ الرَّجُلَ إِذَا نَزَلْتُ بِهِ فِي ضِيَاغَتِهِ، وَأَضَفْتَهُ إِذَا أَنْزَلْتَهُ. انْتَهَى.
وَالْمَعْنَى؛ أي: الرَّجُلُ طَعَامًا وَأَهْدَى إِلَى عَلِيٍّ، لَا أَنَّهُ دَعَا عَلِيًّا إِلَى بَيْتِهِ، ذَكَرَهُ الطَّبِيعِيُّ.

(لَوْ دَعَوْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أي: لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَبْرَكَ، أَوْ «لَوْ» لِلتَّمَنِّي (عَلَى عِصَادَتِي **الْبَابِ**) بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَهُمَا الْحَشَبَتَانِ الْمَنْصُوبَتَانِ عَلَى جَنْبَيْهِ **(فَرَأَى الْقِرَامَ)** بِكَسْرِ الْقَافِ، وَهُوَ ثَوْبٌ رَقِيقٌ مِنْ صُوفٍ فِيهِ أَلْوَانٌ مِنَ الْعُهُونِ وَرُقُومٍ وَنُقُوشٍ، يُتَخَذُ سِتْرًا يُغَشَّى بِهِ الْأَقْمِشَةُ وَالْهَوَاجِجُ، كَذَا فِي «الْمِرْقَاةِ».

(١) أخرجه أحمد (١٢٤٠٦) والترمذي (١١١٨) وأبو داود (٣٧٤٦) وابن ماجه

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٥٦٦) وأبو داود (٣٧٥٧) وابن ماجه (٣٤٨٥).

وَفِي «الْمِصْبَاحِ»: الْقِرَامُ مِثْلُ كِتَابِ: السَّرِّ الرَّقِيقِ، وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ: وَفِيهِ رَقْمٌ وَنُقُوشٌ. اِنْتَهَى.

(قَدْ ضَرَبَ) أَي: (مَا أَرْجَعَهُ) كَذَا فِي النَّسَخِ: مِنْ أَرْجَعَ الشَّيْءَ رَجْعًا؛ أَي: مَا رَدَّهُ، وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ: «مَا رَجَعَهُ» مِنْ رَجَعَ رَجْعًا؛ أَي: صَرَفَ وَرَدَّ. قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: رَجَعَ رُجُوعًا اِنْصَرَفَ، وَالشَّيْءُ عَنِ الشَّيْءِ، وَإِلَيْهِ رَجْعًا صَرَفَهُ وَرَدَّهُ كَأَرْجَعَهُ. اِنْتَهَى.

(فَتَبِعْتَهُ) اِنْتَفَاتٍ مِنَ الْعُيُوبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ: «قَالَتْ فَاطِمَةُ: فَتَبِعْتَهُ» (فَقَالَ إِنَّهُ) أَي: الشَّانَ (بَيِّنًا مُرَوِّقًا) بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ الْمُفْتُوحَةِ؛ أَي: مُزَيَّنًا بِالنُّقُوشِ، وَأَصْلُ التَّرْوِيقِ: التَّمْوِيهِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ، وَتَبِعَهُ ابْنُ الْمَلَكِ: كَانَ ذَلِكَ مُزَيَّنًا مُنَقَّشًا. وَقِيلَ: لَمْ يَكُنْ مُنَقَّشًا، وَلَكِنْ ضُرِبَ مِثْلُ حَجَلَةِ الْعُرُوسِ سِتْرَ بِهِ الْحِدَارُ، وَهُوَ رُغُونَةٌ يُشَبِّهُ أَفْعَالَ الْجَبَابِرَةِ، وَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يُجَابُ دَعْوَةٌ فِيهَا مُنْكَرٌ، كَذَا فِي «الْمِرْقَاةِ».

وَقَالَ الْخَافِظُ فِي «الْفَتْحِ»: وَيُفْهَمُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ وُجُودَ الْمُنْكَرِ فِي الْبَيْتِ مَانِعٌ عَنِ الدُّخُولِ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الدُّخُولُ فِي الدَّعْوَةِ فِيهَا مُنْكَرٌ مِمَّا نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِظْهَارِ الرِّضَى بِهَا، وَثِقَلِ مَذَاهِبُ الْقَدَمَاءِ فِي ذَلِكَ، وَحَاصِلُهُ إِنْ كَانَ هُنَاكَ مُحَرَّمٌ وَقَدَّرَ عَلَى إِزَالَتِهِ فَأَزَالَهُ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَيَرْجِعُ.

وَقَالَ «الْهُدَايَةُ» مِنَ الْخُفْيَةِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَقْعُدَ وَيَأْكُلَ لَمْ يُفْتَدَى بِهِ، فَإِنْ كَانَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَنَعِهِمْ فَلْيُخْرِجْ لِمَا فِيهِ مِنْ شَيْنِ الدِّينِ، وَفَتْحُ بَابِ الْمَعْصِيَةِ. قَالَ : وَهَذَا كُلُّهُ الْخُضُورُ، وَإِنْ عَلِمَ قَبْلَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِجَابَةُ. اِنْتَهَى مُحْتَصَرًا.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه، وَفِي إِسْنَادِهِ بَنُ جُمَهَانَ
الْأَسْلَمِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ثِقَّةٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: شَيْخٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ
وَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. [عون (٢٦١/٨)].

٣٢٢٢ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ
فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا. رَوَاهُ أَبُو
دَاوُدَ].

[وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا
اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَأَبُو دَاوُدَ].

٣٢٢٤ - [وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ
يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

٣٢٢٥ - [وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِئِينَ
أَنْ يُؤْكَلَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: السُّنَّةُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
مُرْسَلًا].

(نَهَى عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِئِينَ) يَفْتَحُ الْيَاءُ الْأَوَّلَى بِصِغَةِ التَّنْيَةِ؛ أَيِ: الْمُتَفَاخِرِينَ.
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُتَبَارِئَانِ هُمَا الْمُتَعَارِضَانِ بِفَعْلِهِمَا، يُقَالُ: تَبَارَى الرَّجُلَانِ إِذَا
فَعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلَ فِعْلِ صَاحِبِهِ؛ لِيُرى أَيُّهُمَا يَغْلِبُ صَاحِبَهُ، وَإِنَّمَا كُرِّهَ ذَلِكَ لِمَا
فِيهِ مِنَ الرِّيَاءِ وَالْمُبَاهَاةِ، وَلِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ مَا نُهِيَ عَنْهُ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ
فِي حَالَةِ الْحَرِّ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ إِشْتِمَالٍ مِنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِئِينَ.

(١) أخرجه أبو داود (٣٧٤١) والبيهقي (١٣١٩٠) والقضاعي (٥٢٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤١٨١) وأبو داود (٣٧٥٨) والبيهقي في «سننه» (١٤٩٩٩).

(٣) أخرجه الترمذي (١١٢٠) والبيهقي في «سننه» (١٤٩٠٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٧٥٦).

قَالَ مُحْيِي السُّنَّةِ صَاحِبُ «الْمَصَابِيحِ»: وَالصَّحِيحُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَكْثَرُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ جَرِيرٍ لَا يَذْكُرُ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ يُرِيدُ أَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَاةِ أَرْسَلُوهُ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ لَا يَذْكُرُونَ فِي الْحَدِيثِ ابْنَ عَبَّاسٍ بَلْ يَرْوُونَهُ مُرْسَلًا، وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ابْنَ عَبَّاسٍ، لَكِنَّ هَارُونَ بْنُ مُوسَى الْأَزْدِيَّ الْبَصْرِيَّ التَّحَوِّيَّ ذَكَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ كَمَا ذَكَرَهُ زَيْدُ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ، فَرَوَيْتَهُمَا مُتَّصِلَةً مَرْفُوعَةً.

٣٢٢٦ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمُتَبَارِيَانِ لَا يُجَابَانِ وَلَا يُؤْكَلُ طَعَامُهُمَا. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يَعْنِي: الْمُتَعَارِضَيْنِ بِالضِّيَافَةِ فَخَرًّا وَرِيَاءً].

٣٢٢٧ - [وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِجَابَةِ طَعَامِ الْفَاسِقِينَ].

٣٢٢٨ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، فَلْيَأْكُلْ مِنْ طَعَامِهِ وَلَا يَسْأَلْ، وَيَشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ وَلَا يَسْأَلْ. رَوَى الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَقَالَ: هَذَا إِنْ صَحَّ فَلَاَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُطْعَمُهُ وَلَا يَسْقِيهِ، إِلَّا مَا هُوَ حَلَالٌ عِنْدَهُ].

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٨٠٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٥٩) والطبراني في «الكبير» (١٤٧٩٠).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٥٨).

هو بفتح القاف وسكون السين مصدر قسم، القسام: بين الشركاء فرق بينهم وبين أنصباهم، ومنه القسم بين النساء كذا في «المغرب»، والمراد به المبيت عند الزوجات.

قال ابن الهمام: المراد التسوية بين الزوجات، ويسمى أيضاً: العدل بينهما، وحقيقته مطلقاً ممتنعة.

٣٢٢٩ - [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ عَنْ تِسْعِ نِسْوَةٍ، وَكَانَ يَقْسِمُ مِنْهُنَّ لِقَمَانٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٢٣٠ - [وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبِرَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ جَعَلْتَ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ: يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٢٣١ - [وَعَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

قال ابن بطال: فيه: حب الرجل لبعض أزواجه أكثر من بعض. وفيه: إن القسمة حق للزوجة، ولذلك استأذنه ﷺ أن يمرض في بيت عائشة، وإنما فعل ذلك؛ لأنها كانت أرفق به والطف بتمريره مع أن المرض إذا كان ثقیلاً يقدر فيه على الانتقال والحركة القسمة.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٧) ومسلم (٣٧٠٦) وأحمد (٣٣١٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢١٢) ومسلم (٣٧٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٥٠).

قال ابن حبيب: مرض مرضًا يقوى معه على الاختلاف فيما بينهن كان له أن يعدل بينهن في القسم، إلا أن يكون مرضه مرضًا قد غلبه ولا يقدر على الاختلاف، فلا بأس أن يقيم حيث أحب، ما لم يكن منه ميلًا، فإذا صح عدل بينهن في القسمة، ولم يحتسب للتي لم يقم عندها ما أقام عند غيرها، وهو قول مالك.

واتفقوا إذا مرضت المرأة أن لها أيامها من القسمة كالصحيحة، واختلفوا إذا اشتد مرضها وثقلت، فقال الشافعي: لا بأس أن يقيم عندها حتى تخف أو تموت، ثم يوفي من بقي من نسائه مثلما أقام عندها، وبه قال أبو ثور، وقال الكوفيون: ما مضى هدر، ويستأنف العدل فيما يستقبل. [٣٣٨/١٣].

٣٢٣٢ - [وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قال الحافظ: استُدلَّ به على مشروعية الفرعة في القسمة بين الشركاء، والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار الفرعة.

قَالَ عِيَّاض: هُوَ مَشْهُورٌ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَطَرِ وَالْقِمَارِ، وَحُكِيَ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ إِجَارَتَهَا. انتهى.

وَاحْتَجَّ مَنْ مَنَعَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ بِأَنَّ بَعْضَ النِّسْوَةِ قَدْ تَكُونُ أَنْفَعُ فِي السَّفَرِ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَوْ خَرَجَتِ الْفُرْعَةُ لِلَّتِي لَا نَفْعَ بِهَا فِي السَّفَرِ لَأَصْرَحَ بِحَالِ الرَّجُلِ، وَكَذَا بِالْعَكْسِ قَدْ يَكُونُ بَعْضُ النِّسَاءِ أَقْوَمَ بِبَيْتِ الرَّجُلِ مِنَ الْآخَرَى.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: يَنْبَغِي يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْتَصُّ مَشْرُوعِيَّةُ الْفُرْعَةِ بِمَا إِذَا اتَّفَقَتْ أَحْوَاهُنَّ؛ لِئَلَّا تَخْرُجَ وَاحِدَةٌ مَعَهُ، فَيَكُونُ تَرْجِيحًا بَعْدَ مُرَجِّحٍ. انتهى.

وَفِيهِ: مُرَاعَاةٌ لِلْمَذْهَبِ مَعَ الْأَمْنِ مِنْ رَدِّ الْحَدِيثِ أَصْلًا لِحُمْلِهِ عَلَى التَّخْصِصِ،

فَكَأَنَّهُ خَصَّصَ الْعُمُومَ بِالْمَعْنَى. [١٠/١٥].

[وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السَّنَةِ تَزَوَّجَ الْبُكَرُ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنْسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

اختلف العلماء في هذا الباب؛ فقالت طائفة: يقيم عند البكر سبْعًا، وعند الثيب ثلاثًا إذا كانت له امرأة أخرى أو أكثر على نص هذا الحديث، ثم يقسم بينهما ولا يقضي المتقدمات بدل ما أقام عند الجديدة، هذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي عبيد، واحتجوا بحديث أنس.

وقال ابن المسيب والحسن: للبكر ثلاثًا، وللثيب ليلتين، وهو قول الأوزاعي، قال: إذا تزوج البكر على الثيب مكث ثلاثًا، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام يومين.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يقيم عند البكر إلا كما يقيم عند الثيب، وهما سواء في ذلك، واحتجوا بحديث أم سلمة، أن النبي ﷺ قال لها: «إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَعْتَ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثْتَ وَدَرْتِ» قالت: ثلث ودر، قالوا: فلم يعطها في السبع شيئًا إلا أعلمها أنه يعطى غيرها مثلها، فدل ذلك على المساواة بينهما.

قالوا: وكذلك قوله: «وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثْتَ وَدَرْتِ» أي: أدور مثلثًا أيضًا لهن، كما أدور مسبَعًا إن سبعت، قالوا: ولو استحققت الثيب ثلاثة أيام قسم لها لوجب سبع عندها أن يربع لهن. [ابن بطال (٣٣٤/١٣)].

٣٢٣٤ [وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا: لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ وَسَبَعْتُ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثْتَ عِنْدَكَ وَدَرْتِ، قَالَتْ: ثَلَاثٌ. وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ قَالَ لَهَا: لِلْبُكَرِ سَبْعٌ وَلِلثَّيِّبِ ثَلَاثٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه البخاري (٤٩١٥) ومسلم (١٤٦١) وأبو داود (٢١٢٤) والبيهقي (١٤٥٣٨).

(٢) أخرجه مالك (١١٠٢) ومسلم (٣٦٩٥) وأبو داود (٢١٢٢) وابن ماجه (١٩١٧).

(لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ) فَمَعْنَاهُ: يَلْحَقُكَ هَوَانٌ وَلَا يَضِيعُ مِنْ حَقِّكَ شَيْءٌ بَلْ تَأْخُذِيْنَهُ كَامِلًا ثُمَّ بَيَّنَّ ﷺ حَقَّهَا، وَأَنَّهَا مُحَيَّرَةٌ بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَضَاءٍ، وَبَيْنَ سَبْعٍ وَيَقْضِي لِبَاقِي نِسَائِهِ؛ لِأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ مَزِيَّةَ بَعْدِ الْقَضَاءِ، وَفِي السَّبْعِ مَزِيَّةَ لَهَا بِتَوَالِيهَا وَكَمَالِ الْأُنْسِ فِيهَا، فَاخْتَارَتِ الثَّلَاثَ؛ لِكُونِهَا لَا تُقْضَى، وَلِيَقْرَبَ عَوْدُهُ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ يَطُوفُ عَلَيْهِنَّ لَيْلَةً لَيْلَةً ثُمَّ يَأْتِيهَا، وَلَوْ أَخَذَتْ سَبْعًا طَافَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ سَبْعًا سَبْعًا فَطَالَتْ غَيْبَتُهُ عَنْهَا.

قَالَ الْقَاضِي: الْمُرَادُ بِ«أَهْلِكَ» هُنَا نَفْسُهُ ﷺ أَي: لَا أَفْعَلُ فِعْلًا بِهِ هَوَانُكَ عَلَيَّ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: اسْتِخْبَابُ مُلَاطَفَةِ الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ وَغَيْرِهِمْ، وَتَقْرِيبِ الْحَقِّ مِنْهُمْ الْمُخَاطَبِ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ. وَفِيهِ: الْعَدْلُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ.

وَفِيهِ: إِنَّ حَقَّ الزَّوَاجِ ثَابِتٌ لِلْمَرْؤَةِ وَتَقَدَّمَ بِهِ عَلَى غَيْرِهَا. (لِلْبُكَرِ سَبْعٌ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ) سَبْعَ لَيَالٍ بِأَيَّامِهَا بِلَا قَضَاءٍ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا كَانَ لَهَا الْخِيَارُ إِنْ شَاءَتْ سَبْعًا، وَيَقْضِي السَّبْعَ لِبَاقِي النِّسَاءِ، وَإِنْ شَاءَتْ ثَلَاثًا وَلَا يَقْضِي. هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافِقِيهِ، وَهُوَ الَّذِي ثَبَّتَ فِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ مَالِكٌ وَأَحْمَدٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادٌ: يَجِبُ قَضَاءُ الْجَمِيعِ فِي الثَّيْبِ وَالْبُكَرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِالظَّوَاهِرِ الْوَارِدَةِ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ.

وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَهِيَ مُخَصَّصَةٌ لِلظَّوَاهِرِ الْعَامَّةِ. وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ هَذَا الْحَقَّ لِلزَّوْجِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ الْجَدِيدَةِ، وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ حَقٌّ لَهَا، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: حَقٌّ لَهُ عَلَى بَقِيَّةِ نِسَائِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي اخْتِصَاصِهِ بِمَنْ لَهُ زَوْجَاتٌ غَيْرُ الْجَدِيدَةِ؛ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ بِسَبَبِ الزَّوَاجِ سَوَاءٌ كَانَ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ أَمْ لَا؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ: «إِذَا تَزَوَّجَ الْبُكَرُ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبُ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا» لَمْ

يُخْصَّ مَنْ لَمْ زَوْجَةً.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْحَدِيثُ فِيمَنْ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ زَوَّجَاتٌ غَيْرُ هَذِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا زَوْجَةَ فَهُوَ مُقِيمٌ مَعَ هَذِهِ كُلِّ ذَهْرٍ مُؤَنَسٍ لَهَا مُتَمَتِّعٌ بِهَا مُسْتَمْتِعَةٌ بِهِ بِلَا قَاطِعٍ، بِخِلَافِ مَنْ لَهُ زَوَّجَاتٌ فَإِنَّهُ جُعِلَتْ هَذِهِ الْأَيَّامُ لِلْجَدِيدَةِ تَأْنِيْسًا لَهَا مُتَّصِلًا؛ لِتُسْتَقَرَّ عِشْرَتُهَا لَهُ وَتَذْهَبَ حِشْمَتُهَا وَوَحْشَتُهَا مِنْهُ، وَيَقْضَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَدَنَّهُ مِنْ صَاحِبِهِ، وَلَا يَنْقَطِعُ بِالدَّوْرَانِ عَلَى غَيْرِهَا. وَرَجَّحَ الْقَاضِي عِيَّاضُ هَذَا الْقَوْلَ وَبِهِ جَزَمَ الْبَغَوِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي «فَتَاوِيهِ» فَقَالَ: إِنَّمَا يَثْبُتُ هَذَا الْحَقُّ لِلْجَدِيدَةِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أُخْرَى يَبِيتُ عِنْدَهَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ أُخْرَى أَوْ كَانَ لَا يَبِيتُ عِنْدَهَا لَمْ يَثْبُتْ لِلْجَدِيدَةِ حَقُّ الزَّفَافِ، كَمَا لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ زَوَّجَاتِهِ إِيْتِدَاءً، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى، وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِغُيُومِ الْحَدِيثِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ هَذَا الْمَقَامَ عِنْدَ الْبِكْرِ وَالنَّيِّبِ إِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ أُخْرَى وَاجِبٌ أَمْ مُسْتَحَبٌّ، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَمُوافِقِيهِمْ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ، وَرُوِيَ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ أَنَّهُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

الفصل الثاني

٣٢٣٥ - [عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيُعِدُّ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

٣٢٣٦ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ، فَلَمْ يَعِدْ بَيْنَهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ سَاقِطٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

أخرجه الترمذي (١١٧٠) وأبو داود (٢١٣٦) وأحمد (٢٥٨٥٣) والنسائي (٣٩٦٠) وابن ماجه (٢٠٤٧) والدارمي (٢٢٦٢).

أخرجه الترمذي (١١٧١) وأبو داود (٢١٣٥) والنسائي (٣٩٥٩) وابن ماجه (٢٠٤٥) والدارمي (٢٢٦١).

أي: مائل، قيل: يراه أهل العرصات؛ ليكون هذا زيادة في التعذيب، وهذا الحكم غير مقصور على امرأتين، فإنه لو كانت ثلاث أو أربع كان السقوط ثابتاً، واحتمل أن يكون نصفه ساقطاً، وإن لزم الواحدة وترك الثلاث أو كانت ثلاثة أرباعه ساقطة على هذا فاعتبر، ثم إن كانت الزوجتان إحداها حرة والأخرى أمة فللحرة الثلثان من القسم وللأمة الثلث، بذلك ورد الأثر قضى به أبو بكر وعلي رضي عنهما. كذا في «المرقاة». [الأحوذى (٢٤٨/٤)].

الفصل الثالث

- [عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ بِسَرَفٍ، فَقَالَ: هَذِهِ زَوْجَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعَشَهَا فَلَا تَزْعِزْ عَوْهَا وَلَا تُزْلِزْ لَوْهَا، وَارْفُقُوا بِهَا، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، كَانَ يَقْسِمُ مِنْهُنَّ لِثَمَانٍ، وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ. قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْسِمُ لَهَا بَلَّغْنَا أَنَّهَا صَفِيَّةٌ، وَكَانَتْ آخِرَ هُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَقَالَ رَزِينُ: قَالَ غَيْرُ عَطَاءٍ: هِيَ سَوْدَةُ - وَهِيَ أَصْحُ - وَهَبْتُ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ حِينَ أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَلَاقَهَا، فَقَالَتْ أُمْسِكْنِي، قَدْ وَهَبْتُ يَوْمِي لِعَائِشَةَ؛ لَعَلِّي أَكُونُ مِنْ نِسَائِكَ فِي الْجَنَّةِ].

باب عشرة النساء

وما لكل واحدة من الحقوق

الفصل الأول

٣٢٣٨ - [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِفْنَ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَتُهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قِيلَ: مَعْنَاهُ تَوَاصَوْا بِهِنَّ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيدِ، وَالِاسْتِفْعَالُ بِمَعْنَى: الْإِفْعَالُ كَالِاسْتِجَابَةِ بِمَعْنَى الْإِجَابَةِ.

وَقَالَ الطَّبِيُّ: السِّينُ لِلطَّلَبِ وَهُوَ لِلْمُبَالَغَةِ؛ أَيْ: أَطْلُبُوا الْوَصِيَّةَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ فِي حَقِّهِنَّ، أَوْ أَطْلُبُوا الْوَصِيَّةَ مِنْ غَيْرِكُمْ بِهِنَّ كَمَنْ يَعُودُ مَرِيضًا، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ يَحْتَنُّهُ عَلَى الْوَصِيَّةِ وَالْوَصِيَّةُ بِالنِّسَاءِ آكَدُ لِضَعْفِهِنَّ وَاحْتِيَاجِهِنَّ إِلَى مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِنَّ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: اقْبَلُوا وَصِيَّتِي فِيهِنَّ وَاعْمَلُوا بِهَا، وَارْفُقُوا بِهِنَّ وَأَحْسِنُوا عِشْرَتَهُنَّ. قُلْتُ: وَهَذَا أَوَجَهُ الْأَوْجِهَةِ فِي نَظَرِي، وَلَيْسَ مُخَالَفًا لِمَا قَالَ الطَّبِيُّ.

(خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ) بِكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَيَجُوزُ تَسْكِينُهَا، قِيلَ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حَوَاءَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ الْأَيْسَرِ، وَقِيلَ: مِنْ ضِلْعِهِ الْقَصِيرِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ وَزَادَ: «الْيُسْرَى مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَجُعِلَ مَكَانُهُ لَحْمًا». وَمَعْنَى: «خُلِقَتْ» أَيْ: أَخْرِجَتْ كَمَا تَخْرُجُ النَّخْلَةُ مِنَ النَّوَةِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ مَبْلَغِ ضِلَعٍ فَهِيَ كَالضِّلَعِ، زَادَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ». (وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ) قِيلَ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَعْوَجَ مَا فِي الْمَرْأَةِ

لِسَانَهَا، وَفِي اسْتِعْمَالِ «أَعْوَجَ» اسْتِعْمَالُ لِأَفْعَلِ فِي الْعُيُوبِ وَهُوَ شَاذٌ، وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعِ أَعْوَجَ فَلَا يُنْكَرُ إِعْوَجَاجُهَا، أَوْ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهَا لَا تَقْبَلُ التَّقْوِيمَ كَمَا أَنَّ الضِّلْعَ لَا يَقْبَلُهُ.

(فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ) قِيلَ: هُوَ ضَرْبٌ مَثَلٌ لِلطَّلَاقِ؛ أَيُّ: إِنْ أَرَدْتَ مِنْهَا أَنْ تَتْرَكَ إِعْوَجَاجَهَا أَقْضَى الْأَمْرَ إِلَى فِرَاقِهَا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا، وَكَسَرَهَا طَلَّقَهَا».

وَيُسْتَفَادُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ الضِّلْعَ مُذَكَّرٌ خِلَافًا لِمَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، وَاحْتِجَّ بِرِوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيثَ فِي رِوَايَتِهِ لِلْمَرْأَةِ، وَقِيلَ: إِنَّ الضِّلْعَ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَعَلَى هَذَا فَالْلَفْظَانِ صَحِيحَانِ. [الفتح (١١١/١٠)].

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا، وَكَسَرَهَا طَلَّقَهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ، أَوْ قَالَ: غَيْرِهِ) يَفْرَكُ يَفْتَحُ الْيَاءَ وَالرَّاءَ وَإِسْكَانَ الْفَاءِ بَيْنَهُمَا. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: فَرَكُهُ الرَّاءُ يَفْرُكُهُ إِذَا أَبْغَضَهُ. وَالْفَرْكَ يَفْتَحُ الْفَاءَ وَإِسْكَانَ الرَّاءِ: الْبُغْضُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: هَذَا لَيْسَ عَلَى النَّهْيِ، قَالَ: هُوَ خَبَرٌ؛ أَيُّ: لَا يَقَعُ مِنْهُ بُغْضٌ تَامًّا لَهَا. قَالَ: وَبُغْضُ الرِّجَالِ لِلنِّسَاءِ خِلَافُ بُغْضِهِنَّ لَهُمْ.

قَالَ: وَلِهَذَا قَالَ: إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ غَلَطٌ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُ نَهْيٌ؛ أَيُّ: يَنْبَغِي أَلَّا يُبْغِضَهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَجَدَ فِيهَا خُلُقًا

(١) أخرجه مسلم (١٤٦٨)، والترمذي (١١٨٨)، والحميدي (١١٦٨)، والبيهقي (١٤٥٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٦٩)، وأحمد (٨٣٤٥)، وأبو يعلى (٦٤١٩)، وأبو عوانة (٤٤٩٣).

وَجَدَ فِيهَا خُلُقًا مَرَضِيًّا بِأَن تَكُونَ شَرِسَةً خُلُقًا لَكِنَّهَا دِينَةٌ أَوْ جَمِيلَةٌ أَوْ عَفِيفَةٌ أَوْ رَفِيفَةٌ بِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ مِنْ نَهْيِ يَتَعَيَّنَ لَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الرِّوَايَاتِ «لَا يَفْرَكُ» بِإِسْكَانِ الْكَافِ لَا يَرْفَعُهَا، وَهَذَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ النَّهْيُ، وَلَوْ رُويَ مَرْفُوعًا لَكَانَ نَهْيًا يَلْفِظُ الْحَبَرَ.

وَالثَّانِي: إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ خِلَافُهُ فَبَعْضُ النَّاسِ يُبْغِضُ زَوْجَتَهُ بُغْضًا شَدِيدًا وَلَوْ كَانَ خَبْرًا لَمْ يَقَعْ خِلَافُهُ وَهَذَا وَاقِعٌ وَمَا أَذْرِي مَا حَمَلَ الْقَاضِي عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ [النووي (٢٠٩/٥)].

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْتَزِ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْتَزِ اللَّحْمُ) «يَخْتَزُ» يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَسُكُونُ الْحَاءِ وَكَسْرُ التَّوْنِ وَبِفَتْحِهَا أَيْضًا بَعْدَهَا زَايٌ؛ أَيُّ: يُنْتِنُ، وَالْحَتَزُ: التَّغْيِيرُ وَالتَّنُّ.

قِيلَ: أَصْلُهُ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِدْخَرُوا لَحْمَ السَّلْوَى، وَكَانُوا يُهْوَوْنَ عَنْ ذَلِكَ، فَعُوقِبُوا بِذَلِكَ حَكَاةً الْقُرْطُبِيِّ، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ عَنْ قَتَادَةَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ: لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ سَنُوا إِدْخَارَ اللَّحْمِ حَتَّى أَنْتَنَ لَمَّا أُدْخِرَ، فَلَمْ يُنْتِنِ.

وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» عَنْ وَهْبِ بْنِ مُثَنَّبٍ قَالَ: فِي الْكُتُبِ لَوْلَا أَيُّ الْفَسَادِ عَلَى الطَّعَامِ لَحَزَنَةُ الْأَغْنِيَاءِ عَنِ الْفُقَرَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْلَا حَوَاءُ) أَيُّ: امْرَأَةُ آدَمَ وَهِيَ بِالْمَدِّ، قِيلَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ كُلِّ حَيٍّ (لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَقَعَ مِنْ حَوَاءَ فِي تَزْوِينِهَا لِآدَمَ الْأَكْلَ مِنَ الشَّجَرَةِ حَتَّى وَقَعَ فِي ذَلِكَ؛ فَمَعْنَى خِيَانَتِهَا أَنَّهَا قَبِلَتْ مَا زَيْنَ لَهَا إِبْلِيسُ حَتَّى زَيْنَتْهُ

لِآدَمَ، وَلَمَّا كَانَتْ هِيَ أُمُّ بَنَاتِ آدَمَ أَشْبَهَهَا بِالْوِلَادَةِ وَنَزَعَ الْعِرْقَ، فَلَا امْرَأَةً تَسْلَمُ مِنْ خِيَانَةِ زَوْجِهَا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقَوْلِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْخِيَانَةِ هُنَا إِرْتِكَابُ الْقَوَاحِشِ حَاشَا وَكَلَّا، وَلَكِنْ لَمَّا مَالَتْ إِلَى شَهْوَةِ النَّفْسِ مِنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ وَحَسَنْتَ ذَلِكَ لِآدَمَ عَدَّ ذَلِكَ خِيَانَةً لَهُ.

وَأَمَّا مَنْ جَاءَ بَعْدَهَا مِنَ النِّسَاءِ فَخِيَانَةُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِحَسَبِهَا، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا حَدِيثٌ: «جَدَّ آدَمَ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ» وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى تَسْلِيَةِ الرِّجَالِ فِيمَا يَقَعُ لَهُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ بِمَا وَقَعَ مِنْ أُمَمِهِنَّ الْكُبْرَى، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ طَبْعِهِنَّ فَلَا يُفْرَطُ فِي لَوْمٍ مَنْ وَقَعَ مِنْهَا شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ قُصْدٍ إِلَيْهِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الثُّدُورِ، وَيَنْبَغِي لَهُنَّ أَلَّا يَتِمَكَّنَ بِهِذَا فِي الْإِسْتِرْسَالِ فِي هَذَا التَّوَعُّلِ بَلْ يَضْبِطْنَ أَنْفُسَهُنَّ وَيُجَاهِدْنَ هَوَاهُنَّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. [الفتح (١١٠/١)].

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ. وَفِي رِوَايَةٍ: يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ فَيَجْلِدُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، فَلَعَلَّهُ يَصَاحُجُهَا فِي آخِرِ يَوْمِهِ، ثُمَّ وَعَظَهُمْ فِي صَحِكِهِمْ مِنَ الضَّرْطَةِ، فَقَالَ: لِمَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ؟ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٤٣ [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ لِي صَوَاحِبٌ يَلْعَبْنَ مَعِي، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ يَتَقَمَّعْنَ، فَيَسْرُبُهُنَّ إِلَيَّ فَيَلْعَبْنَ مَعِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَكَانَ لِي صَوَاحِبٌ يَلْعَبْنَ مَعِي) أَي: مِنْ أَقْرَانِهَا (يَتَقَمَّعْنَ) بِمُثْنَاةٍ وَتَشْدِيدِ الِيمِ الْمَفْتُوحَةِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهِيِّ بَنُوْنَ سَاكِنَةٌ وَكُسْرُ الِيمِ؛ وَمَعْنَاهُ: إِنَّهُنَّ يَتَغَيَّبْنَ مِنْهُ،

(١) أخرجه البخاري (٥٢٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٥٨) ومسلم (٢٨٥٥) والترمذي (٣٣٤٣) وأحمد (١٦٢٦٧).

(٣) أخرجه البخاري (٦١٣٠) ومسلم (٦٤٤١) وأبو داود (٤٩٣٣) وأحمد (٢٦٧٢١) وابن ماجه

وَيَدْخُلْنَ مِنْ وَرَاءِ السَّتْرِ، وَأَصْلُهُ مِنْ الثَّمَرَةِ؛ أَيُّ: يَدْخُلْنَ فِي السَّتْرِ كَمَا يُدْخِلْنَ الثَّمَرَةَ فِي قِمْعِهَا.

(فَيَسْرِبُهُنَّ إِلَيَّ) بِسِينٍ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ؛ أَيُّ: يُرْسِلُهُنَّ، وَاسْتَدِلَّ بِهِذَا الْحَدِيثُ عَلَى جَوَازِ إِتِّخَاذِ صُورِ الْبَنَاتِ، وَاللَّعِبِ مِنْ أَجْلِ لَعِبِ الْبَنَاتِ بِهِنَّ، وَخُصَّ ذَلِكَ مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ عَنِ إِتِّخَاذِ الصُّورِ، وَبِهِ جَزَمَ عِيَاضٌ وَنَقَلَهُ عَنِ الْجُمْهُورِ، وَأَنَّهُمْ أَجَازُوا بَيْعَ اللَّعِبِ لِلْبَنَاتِ لِتَذَرِيبِهِنَّ مِنْ صِغَرِهِنَّ عَلَى أَمْرِ يُبُوْتِهِنَّ وَأَوْلَادِهِنَّ.

قَالَ: وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَإِلَيْهِ مَالُ ابْنِ بَطَّالٍ، وَحَكَّى عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ لِابْنَتِهِ الصُّورَ، وَمِنْ ثُمَّ رَجَّحَ الدَّائِدِيُّ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَقَدْ تَرَجَّمَ ابْنُ حَبَّانٍ الْإِبَاحَةَ لِصِغَارِ النِّسَاءِ اللَّعِبِ بِاللَّعِبِ، وَتَرَجَّمَ لَهُ النَّسَائِيُّ إِبَاحَةَ الرَّجُلِ لِرَوْحَتِهِ اللَّعِبِ بِالْبَنَاتِ، فَلَمْ يُقَيَّدْ بِالصَّغَرِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ تَحْرِيجِهِ: ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ إِتِّخَاذِ الصُّورِ، فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الرُّخْصَةَ لِعَائِشَةَ فِي ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ.

وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: إِنْ كَانَتْ اللَّعِبُ كَالصُّورَةِ فَهُوَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وَإِلَّا فَقَدْ يُسَمَّى مَا لَيْسَ بِصُورَةٍ لُعْبَةً، وَبِهَذَا جَزَمَ الْحَلِيمِيُّ فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ صُورَةٌ كَالْوَتَنِ لَمْ يَجُزْ وَإِلَّا جَازَ. وَقِيلَ: مَعْنَى الْحَدِيثِ اللَّعِبُ مَعَ الْبَنَاتِ؛ أَيُّ: الْجَوَارِي، وَالْبَاءُ هُنَا بِمَعْنَى مَعَ حَكَاهُ ابْنُ التَّيْنِ عَنِ الدَّائِدِيِّ، وَرَدَّهُ.

قُلْتُ: وَبَرَّدَهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي «الْجَامِعِ» مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخْزُومِيِّ عَنْهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَكُنَّ جَوَارِي يَأْتِينَ فَيَلْعَبْنَ بِهَا مَعِيَ» فِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ عَنْ هِشَامٍ: «كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ وَهُنَّ اللَّعِبُ» أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَعُثَيْمِرٌ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَزْوَةِ تَبُوكَ أَوْ خَيْبَرَ...» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي هَتَكَةِ السَّتْرِ الَّذِي نَصَبَتْهُ عَلَى بَابِهَا قَالَتْ: «فَكَشَفَ نَاحِيَةَ السَّتْرِ عَلَى بَنَاتٍ لِعَائِشَةَ لَعِبَ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟ قَالَتْ: بَنَاتِي،

قَالَتْ: وَرَأَى فِيهَا فَرَسًا مَرْبُوطًا جَنَاحَانِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قُلْتُ: فَرَسٌ، قَالَ: فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانِ؟ قُلْتُ: أَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّهُ كَانَ لِسُلَيْمَانَ خَيْلٌ لَهَا أُجْنِحَةٌ؟ فَضَحِكَ «فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّعِبِ غَيْرَ الْأَدِمِيَّاتِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّعِبَ بِالْبَنَاتِ لَيْسَ كَالثَّلَهِِّيِّ بِسَائِرِ الصُّوَرِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا الْوَعِيدُ: وَإِنَّمَا أَرْخَصَ لِعَائِشَةَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا إِذْ ذَاكَ كَانَتْ غَيْرَ بَالِغٍ.

قُلْتُ: وَفِي الْجُزْمِ بِهِ نَظَرٌ لِكُنْهُ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرِ بِنْتُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ إِذَا أَكْمَلْتُهَا أَوْ جَاوَزْتُهَا أَوْ قَارَبْتُهَا، وَأَمَّا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَتْ قَدْ بَلَغَتْ قِطْعًا فَيَتَرَجَّحُ رِوَايَةُ مَنْ قَالَ فِي خَيْبَرٍ، وَيُجْمَعُ بِمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوَّلَى مِنَ التَّعَارُضِ. [«الفتح» (١١٦/١٧)].

٣٢٤٤ [وَعَنْهَا قَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَبَسَةُ يَلْعَبُونَ بِالْحِرَابِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ؛ لِأَنَّنِي إِلَى لَعِبِهِمْ بَنِي أُذُنِهِ وَعَاتِقِهِ، ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَنْصَرِفُ، فَاقْدُرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ الْحَرِيصَةِ عَلَى اللَّهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(قَدْرُ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ) أَيُّ: الْقَرِيبَةِ الْعَهْدِ بِالصَّغَرِ، وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «الْجَارِيَةُ الْعَرَبِيَّةُ» وَهِيَ يَفْتَحُ الْمُهِمْلَةَ وَكَسَرَ الرَّاءَ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةً.

وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لِأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي، فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، فَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبَّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي، قُلْتُ: لَا وَرَبَّ إِبْرَاهِيمَ، قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤)، ومسلم (٢١٠١)، وأحمد (٢٦٠٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٢٨)، ومسلم (٦٤٣٨)، وأحمد (٢٥٠٥٠).

المشكاة/ الجزء الثامن

(إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً إِلَيْهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِقْرَاءُ الرَّجُلِ حَالٍ مِنْ فَعْلَهَا وَقَوْلَهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمِيلِ إِلَيْهِ وَعَدَمِهِ، وَالْحُكْمُ بِمَا تَقْتَضِيهِ الْقَرَأَيْنِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ جَزَمَ بِرِضَا عَائِشَةَ وَعَظَبَهَا بِمُجَرَّدِ ذِكْرِهَا لِاسْمِهِ وَسُكُوتِهَا، فَبَنَى عَلَى تَغْيِيرِ الْحَالَتَيْنِ مِنَ الذِّكْرِ وَالسُّكُوتِ تَغْيِيرَ الْحَالَتَيْنِ مِنَ الرِّضَا وَالْعُظَبِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ أَصْرَحَ مِنْهُ لَكِنْ لَمْ يُنْقَلْ وَقَوْلُ عَائِشَةَ: «أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهْجُرُ إِلَّا إِسْمَكَ» قَالَ الطَّبِيُّ: هَذَا الْخُصَرُ لَطِيفٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهَا أَخْبَرَتْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي حَالِ الْعُظَبِ الَّذِي يَسْلُبُ الْعَاقِلُ اخْتِيَارَهُ لَا تَتَغَيَّرُ عَنِ الْمَحَبَّةِ الْمُسْتَقَرَّةِ، فَهُوَ كَمَا قِيلَ: إِنِّي لِأَمْنَحَكَ الصُّدُودَ، وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلَ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنَيِّرِ: مُرَادُهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَتْرُكُ التَّسْمِيَةَ اللَّفْظِيَّةَ، وَلَا يَتْرُكُ قَلْبَهَا التَّعَلُّقَ بِذَاتِهِ الْكَرِيمَةِ مَوَدَّةً وَحُبَّةً. انتهى.

وَفِي اخْتِيَارِ عَائِشَةَ ذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ دَلَالَةً عَلَى مَزِيدٍ فَطَنَتْهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوَّلَى النَّاسِ بِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهَا بَدٌّ مِنْ هَجْرِ الْإِسْمِ الشَّرِيفِ أَبْدَلَتْهُ بِمَنْ هُوَ مِنْهُ بِسَبِيلٍ حَتَّى لَا تَخْرُجَ عَنْ دَائِرَةِ التَّعَلُّقِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِ عَائِشَةَ عَلَى أَنَّ الْإِسْمَ غَيْرَ الْمُسَمَّى؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْإِسْمُ عَيْنَ الْمُسَمَّى لَكَانَتْ بِهِجْرُهُ تَهْجُرُ ذَاتَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، ثُمَّ أَطَالَ فِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. [«الفتح» (٣٥/١٥)].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ قَابَتْ، فَبَاتَ غَضْبَانَ، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَتَأْتِي عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ

الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا] .

[وَعَنْ أَسْمَاءَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي صَرَّةً، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ
إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي؟ فَقَالَ: ائْتَشَبْعُ بِمَا لَمْ يُعْطِ كَلَايسَ ثَوْبِي
زُورٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطِ كَلَايسَ ثَوْبِي زُورٍ) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: (الْمُتَشَبِّعُ) أَيُّ: الْمُتَزَيِّنُ
بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُ يَتَكَثَّرُ بِذَلِكَ وَيَتَزَيَّنُ بِالْبَاطِلِ، كَالْمَرْأَةِ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ وَلَهَا صَرَّةٌ
فَتَدَّعِي مِنَ الْخُطْوَةِ عِنْدَ زَوْجِهَا أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَهُ تُرِيدُ بِذَلِكَ غِيْظَ صَرَّتِهَا، وَكَذَلِكَ هَذَا فِي
الرِّجَالِ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: (كَلَايسَ ثَوْبِي زُورٍ) فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَلْبِسُ الثِّيَابَ الْمُشَبَّهَةَ لِثِيَابِ
الزُّهَادِ يُوهِمُ أَنَّهُ مِنْهُمْ، وَيُظْهَرُ مِنَ التَّخَشُّعِ وَالتَّقَشُّفِ أَكْثَرَ مِمَّا فِي قَلْبِهِ مِنْهُ.

قَالَ: وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالثِّيَابِ الْأَنْفُسَ، كَقَوْلِهِمْ: فُلَانٌ نَقِي
الثُّوبِ إِذَا كَانَ بَرِيئًا مِنَ الدَّنَسِ، وَفُلَانٌ دَنَسَ الثُّوبَ إِذَا كَانَ مَغْمُوصًا عَلَيْهِ فِي دِينِهِ.

وَقَالَ الْخُطَّابِيُّ: الثُّوبُ مَثَلٌ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ صَاحِبُ زُورٍ وَكَذِبٍ، كَمَا يُقَالُ لِمَنْ
وُصِفَ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ الْأَذْنَانِ: طَاهِرُ الثُّوبِ، وَالْمُرَادُ بِهِ نَفْسُ الرَّجُلِ.

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الصَّرِيرُ: الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ شَاهِدَ الزُّورِ قَدْ يَسْتَعِيرُ ثَوْبَيْنِ يَتَجَسَّلُ بِهِمَا
لِيُوهِمَ أَنَّهُ مَقْبُولُ الشَّهَادَةِ. انتهى.

وَهَذَا نَقَلَهُ الْخُطَّابِيُّ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ قَالَ: كَانَ فِي الْحَيِّ الرَّجُلُ لَهُ هَيْئَةٌ
وَشَارَةٌ، فَإِذَا أُحْتِيجَ إِلَى شَهَادَةِ زُورٍ لَيْسَ ثَوْبِيَّهَ وَأَقْبَلَ، فَشَهِدَ فَقِيلَ لِنُبْلِ هَيْئَتِهِ وَحُسْنِ
ثَوْبِيَّهَ، فَيُقَالُ: أَمْضَاهَا بِثَوْبِيَّهَ؛ يَعْنِي: الشَّهَادَةَ، فَأُضِيفَ الزُّورُ إِلَيْهِمَا فَقِيلَ: كَلَايسَ ثَوْبِي
زُورٍ.

(١) أخرجه مسلم (٣٦١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٢١) ومسلم (٢١٣٠) وأبو داود (٤٩٩٧) وأحمد (٢٦٩٦٦) والنسائي في
«الكبرى» (٨٩٢١) وابن حبان (٥٧٣٨) والطبراني (٣٢٤) والحميدي (٣١٩).

وَأَمَّا التَّثْنِيَّةُ فِي قَوْلِهِ: «تَوَيَّ زُور» فَلِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ كَذِبَ الْمُتَحَلِّي مَثْنٍ؛ لِأَنَّهُ كَذَبَ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا لَمْ يَأْخُذْ وَعَلَى غَيْرِهِ بِمَا لَمْ يُعْطِ، وَكَذَلِكَ شَاهِدُ الزُّورِ يَظْلِمُ نَفْسَهُ وَيَظْلِمُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: فِي التَّثْنِيَّةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ كَالَّذِي قَالَ الزُّورَ مَرَّتَيْنِ مُبَالَغَةً فِي التَّحْذِيرِ مِنْ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: إِنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ يَجْعَلُ فِي الْكُفْرِ كَمَا آخَرُ يُوْهِمُ الثُّوبَ ثَوْبَانِ. قَالَ ابْنُ الْمُنَبِّرِ

قُلْتُ: وَنَحْوُ ذَلِكَ مَا فِي زَمَانِنَا هَذَا فِيمَا يُعْمَلُ فِي الْأَطْوَاقِ، وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَلَيْقَ. وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: هُوَ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ وَدِيعةً أَوْ عَارِيَةً يَظُنُّ النَّاسُ أَنَّهَا لَهُ وَلِبَاسُهُمَا لَا يَدُومُ وَيَفْتَضِحُ بِكَذِبِهِ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ تَنْفِيرَ الْمَرْأَةِ عَمَّا ذَكَرْتَ خَوْفًا مِنَ الْفَسَادِ بَيْنَ زَوْجِهَا وَضَرَّتْهَا، وَيُورِثُ بَيْنَهُمَا الْبُغْضَاءَ فَيَصِيرُ كَالسَّحْرِ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ.

وَقَالَ الرَّحْمَنِيُّ فِي «الْفَائِقِ»: «الْمُتَشَبَّعُ» أَيُّ: الْمُتَشَبَّهُ بِالشَّبَعَانِ وَلَيْسَ بِهِ، وَاسْتُعِيرَ لِلتَّحَلِّي بِفَضِيلَةٍ لَمْ يَرْزُقْهَا، وَشَبَّهَ بِلَابِسِ ثَوْبَيْنِ زُورٍ؛ أَيُّ: ذِي زُورٍ، وَهُوَ الَّذِي يَتَزَيَّأُ بِرِيٍّ أَهْلَ الصَّلَاحِ رِيَاءً، وَأَصَافَ الثَّوْبَيْنِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا كَالْمَلْبُوسَيْنِ، وَأَرَادَ بِالتَّثْنِيَّةِ أَنَّ الْمُتَحَلِّي بِمَا لَيْسَ فِيهِ كَمَنْ لَيْسَ ثَوْبَيْنِ الزُّورِ ارْتَدَى بِأَحَدِهِمَا وَانْتَزَرَ بِالْآخِرِ كَمَا قِيلَ:

هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فَالْإِشَارَةُ بِالْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ إِلَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِالزُّورِ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِهِ، وَيَحْتَمِلُ تَكُونُ التَّثْنِيَّةُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ حَصَلَ بِالتَّشْبِيعِ حَالَتَانِ مَذْمُومَتَانِ: فَقْدَانُ مَا يُتَشَبَّعُ بِهِ وَإِظْهَارُ الْبَاطِلِ.

وَقَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: هُوَ الَّذِي يُرَى أَنَّهُ شَبَعَانِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ. [الفتح (٢٣/١٥)].

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: آتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَكَانَتْ انْفَكَّتْ

رَجُلُهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرَبَةٍ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ آلَيْتَ شَهْرًا؟ فَقَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أن الرجل إذا حلف ألا يكلم رجلاً شهراً، فكلّمه بعد مضي تسعة وعشرين يوماً أنه لا يحنث، واحتجوا بهذا الحديث، وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: إن حلف مع رؤية الهلال فهو على ذلك الشهر كان ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين، وإن كان حلف في بعض شهر فيمينه على ثلاثين يوماً، وهو قول مالك والكوفيين والشافعي، واحتجوا بقوله ﷺ: «الشهر تسعة وعشرون يوماً، فإن غمّ ثلاثين» أفلا تراه أوجب عليهم ثلاثين يوماً وجعله على الكمال

يروا الهلال قبل ذلك؟ وأخبر أنه إنما يكون تسعة وعشرين برؤية الهلال قبل الثلاثين، وقد روي هذا عن الحسن البصري، ودلّ نزوله من المشربة لتسع وعشرين أنه كان حلف مع غرة الهلال، هذا وجه الحديث.

ومن هذا الحديث قال مالك وأبو حنيفة والشافعي: إنه من نذر صوم شهور بغير عينها فله أن يصومها للأهلة أو لغير الأهلة، فإن صامها للأهلة فكان الشهر تسعة وعشرين يوماً أجزأه، وما صام لغير الأهلة أكملها ثلاثين يوماً.

وروى ابن وهب عن مالك: من أفطر رمضان كله في سفر أو مرض، فكان تسعة وعشرين يوماً، فأخذ في قضائه شهراً فكان ثلاثين يوماً أنه يصومه كله، وإن كان شهر القضاء تسعة وعشرين يوماً ورمضان ثلاثين يوماً أجزأه.

وقال محمد بن عبد الحكم: إنما يصوم عدد الأيام التي أفطر، وفي رواية ابن وهب مراعاة شهر القضاء، وعلى قول ابن مراعاة الشهر الفائت، وهو أصح في القياس؛ لأن الله افترض عليه عدد الأيام التي أفطر. [ابن بطال

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ

المشكاة/ الجزء الثامن

النَّاسَ جُلُوسًا بِبَابِهِ لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، قَالَ: فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ وَاجِمًا سَاكِتًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَأَقُولَنَّ شَيْئًا أَضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ سَأَلْتَنِي التَّقَفَةَ، فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّأْتُ عَنْقَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى يَسْأَلْنِي التَّقَفَةَ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا، كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، فَقُلْنَا: وَاللَّهِ لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا أَبَدًا لَيْسَ عِنْدَهُ، ثُمَّ اغْتَزَلَهُنَّ شَهْرًا أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨] - [٢٩] قَالَ: قَبْدًا بِعَائِشَةَ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ أَمْرًا أَحِبُّ أَلَا تَعَجَّلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ، قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ قَالَتْ: أَفِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ؟ بَلْ اخْتَارَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَلَا تُخَيِّرُ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ، قَالَ: لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتَنًا وَلَا مُتَعَتِّنًا وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيسِّرًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ مِنَ اللَّاتِي وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ

فَقُلْتُ: أَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَشَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مِنْ نَشَاءٍ وَمِنْ ابْتِغَايَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] قُلْتُ: مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يَسَارِعُ فِي هَوَاكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ» ذِكْرٌ فِي قِصَّةِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ].

هَذَا مِنْ خَصَائِصِ رَسُولِ ﷺ، وَهُوَ زَوَّاجٌ مَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا مَهْرًا
سَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَشَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى

إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ۖ فَقِيلَ: نَاسِخَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ ۖ وَمُبيحَةٌ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مَا شَاءَ.

وَقِيلَ: بَلْ نُسِخَتْ تِلْكَ الْآيَةُ بِالسُّنَّةِ، قَالَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ مَيْمُونَةَ وَمُلَيْكَةَ وَصَفِيَّةَ وَجُوَيْرِيَةَ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أُحِلَّ لَهُ النِّسَاءُ.

وَقِيلَ: عَكْسُ هَذَا وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] نَاسِخَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١] وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْأَصَحُّ أَنَّهُ ﷺ مَا تُؤْفَى حَتَّى أُبَيِّحَ لَهُ النِّسَاءُ مَعَ أَزْوَاجِهِ. قَوْلُهَا: (مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ) هُوَ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ مِنْ أَرَى؛ وَمَعْنَاهُ: يُخَفِّفُ عَنْكَ وَيُوسِّعُ عَلَيْكَ فِي الْأُمُورِ وَلِهَذَا خَيَّرَكَ. [النووي (١٩٩/٥)].

الفصل الثاني

- [عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، قَالَتْ: فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقْتُهُ عَلَى رِجْلِي، فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: هَذِهِ بَيْتُكَ السَّبْقَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(فَسَابَقْتُهُ) أَي: غَالَبْتُهُ فِي السَّبْقِ؛ أَي: فِي الْعُدُوِّ وَالْجُرْيِ أَي: غَلَبْتَهُ وَتَقَدَّمْتُ عَلَيْهِ (عَلَى رِجْلِي) أَي: لَا عَلَى دَابَّةٍ (فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ) أَي: سَمِنْتُ (سَابَقْتُهُ) أَي: مَرَّةً أُخْرَى (هَذِهِ) أَي: هَذِهِ السَّبْقَةُ؛ وَالْمَعْنَى: تَقَدُّمِي عَلَيْكَ فِي هَذِهِ التَّوْبَةِ فِي مُقَابَلَةِ تَقَدُّمِكَ فِي التَّوْبَةِ الْأُولَى.

٣٢٥٢ - [وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ].

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٨٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٩٥) وقال: حسن غريب صحيح، وابن حبان

الإيمان (٨٧١٨)، والدارمي (٢٢٦٠).

٣٢٥٣ - [وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى قَوْلِهِ: «لَأَهْلِي»] .

٣٢٥٤ - [وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَرْأَةُ إِذَا صَلَّتْ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَأَخَصَّنَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا، فَلْتَدْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَتْ] .
رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ».

٣٢٥٥ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لِأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا] . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لِأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا) فيه تعليق
الشرط بالمحال؛ لأن السجود قسمان سجود عبادة وليس إلا لله وحده، ولا يجوز لغيره
أبدًا وسجود تعظيم، وذلك جائز، فقد سجد الملائكة لآدم تعظيمًا، وأخبر المصطفى
ﷺ أن ذلك لا يكون، ولو كان لجعل للمرأة في أداء حق الزوج.

وقيل: إن السجود لمخلوق لا يجوز وسجود الملائكة خضوع، وتواضع من
أجل علم الأسماء الذي علمه الله له وأنبأهم بها، فسجودهم إنما هو ائتمام به؛ لأنه
خليفة سجود عبادة. [فيض القدير] (٤١٩/٥).

- [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا
عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ] . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ) أي: الفائزين السابقين،
فكل من مات على الإسلام لا بد من دخوله إياها، ولو بعد دخوله النار، ومثله
الزوجة السرية بل أولى.

- [وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٥٣).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٠٨/٦).

(٣) أخرجه الترمذي (١١٩٢) وقال: غريب.

(٤) أخرجه الترمذي (١١٩٤) وقال: حسن غريب.

لِحَاجَتِهِ، فَلَتَاتِيهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنَوُّرِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

- [وَعَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْخَوْرِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ قَاتَلَكِ اللَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ، يُوشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

- [وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ فِي الْبَيْتِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي امْرَأَةً فِي لِسَانِهَا شَيْءٌ - يَعْنِي: الْبَذَاءَ - قَالَ: طَلَّقْهَا، قُلْتُ: إِنَّ لِي مِنْهَا وَلَدًا وَلَهَا صُحْبَةٌ، قَالَ: فَمُرْهَا - يَقُولُ: عِظْهَا - فَإِنْ يَكُ فِيهَا خَيْرٌ فَاسْتَقْبِلْ، وَلَا تَضْرِبَنَّ طَعِينَتَكَ ضَرْبَكَ أُمِّيَّتِكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ، فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ذَرْنَ النِّسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ، فَرَخَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ، فَأَطَافَ بِآلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجِهِنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ طَافَ بِآلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءٌ كَثِيرٌ، يَشْكُونَ أَزْوَاجِهِنَّ لَيْسَ أَوْلَمَكَ بِخِيَارِكُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(١) أخرجه الترمذي (١١٩٣) وقال: حسن غريب، والنسائي في «الكبرى» (٨٩٧١)، وابن حبان (٤١٦٥)، والبخاري (١٣٧٥)، والطبراني (٨٢٤٠)، والبيهقي (١٤٤٨٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢١٥٤)، والترمذي (١١٧٤)، وابن ماجه (٢٠١٤)، والطبراني (٢٢٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٢١٤٢)، وأحمد (٢٠٠٢٧)، وابن ماجه (١٨٥٠)، والبيهقي (١٤٥٥٦).

(٤) أخرجه أحمد (١٨٣٢٣)، وأبو داود (١٤٢)، والبيهقي في «سننه» (١٥١٦٨).

(٥) أخرجه أبو داود (٢١٤٨)، وابن ماجه (٢٠٦١)، والدارمي (٢٢٧٤).

المشكاة/ الجزء الثامن

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَبَّبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا أَوْ عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَبَّبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا أَوْ عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ) الْحَبُّ بِالْفَتْحِ: الْخِدَاعُ، وَهُوَ الْجُرْبُزُ السَّاعِي بِالْفَسَادِ بَيْنَ النَّاسِ، رَجُلٌ حَبَّبَ وَامْرَأَةً حَبَّةً وَقَدْ تُكْسَرُ حَاوُهُ، وَالْمُصْدَرُ بِالْكَسْرِ لَا غَيْرَ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبٌّ وَلَا حَائِنٌ» وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الْآخَرُ: «الْفَاجِرُ حَبٌّ لَيْمٍ» وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «مَنْ حَبَّبَ امْرَأَةً أَوْ مَمْلُوكًا عَلَى مُسْلِمٍ فَلَيْسَ مِنَّا» أَيُّ: خَدَعَهُ وَأَفْسَدَهُ. كَذَا فِي «الْتَّهْيَاةِ» وَ«الْمَجْمَعِ».

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا وَأَلْطَفَهُمْ بِأَهْلِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارَكُمْ خِيَارَكُمْ لِنِسَائِهِمْ خُلُقًا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ إِلَى قَوْلِهِ: «خُلُقًا»].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَوْ حُنَيْنٍ، وَفِي سَهْوَتِهَا سِتْرٌ، فَهَبَّتْ رِيحٌ فَكَشَفَتْ نَاحِيَةَ السَّتْرِ عَنْ بَنَاتٍ لِعَائِشَةَ لُعْبٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟ قَالَتْ: بَنَاتِي، وَرَأَى بَيْنَهُنَّ فَرَسًا لَهُ جَنَاحَانِ مِنْ رِقَاعٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَى وَسَطَهُنَّ؟ قَالَتْ: فَرَسٌ، قَالَ: وَمَا الَّذِي عَلَيْهِ؟ قَالَتْ: جَنَاحَانِ، قَالَ: فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانِ؟ قَالَتْ: أَمَا سَمِعْتَ أَنَّ لِسُلَيْمَانَ خَيْلًا لَهَا أَجْنَحَةٌ؟ قَالَتْ: فَضَحِكْتُ حَتَّى رَأَيْتُ نَوَاجِدَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(١) أخرجه أبو داود (٢١٧٥)، والحاكم (٢٧٩٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٤٣٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٢٠)، وأحمد (٢٤٩٣٦).

(٣) أخرجه الترمذي (١١٦٢) وقال: حسن صحيح، وأبو داود (٤٦٨٤)، وابن حبان والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٩٣٤).

الفصل الثالث

٣٢٦٦ - [عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أَتَيْتُ الْحَيْرَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ، فَقُلْتُ: لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُسْجَدَ لَهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَيْتُ الْحَيْرَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ، فَأَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يُسْجَدَ لَكَ، فَقَالَ لِي: أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتَ بِقَبْرِي أَكُنْتَ تَسْجُدُ لَهُ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: لَا تَفْعَلُوا، لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ، لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحَقِّ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٣٢٦٧ - [وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ] .

(أَتَيْتُ الْحَيْرَةَ) بِكَسْرِ الحَاءِ الْمُهْمَلَةِ: بَلَدٌ قَدِيمَةٌ يَظْهَرُ الْكُوفَةُ (فَرَأَيْتُهُمْ) أَيِ: أَهْلِهَا (يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ) وَهُوَ يَفْتَحُ الْمِيمَ وَضَمَّ الرَّاي: الْفَارِسُ الشَّجَاعُ الْمُقَدَّمُ عَلَى الْقَوْمِ دُونَ الْمَلِكِ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ كَذَا فِي «التَّهَاهِيَةِ» وَقِيلَ: أَهْلُ اللُّغَةِ يَضُمُّونَ مِيمَهُ، ثُمَّ إِنَّهُ مُنْصَرَفٌ وَقَدْ لَا يَنْصَرِفُ (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُسْجَدَ لَهُ) لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَكْرَمُ الْمَوْجُودَاتِ.

(أَرَأَيْتَ) أَيِ: أَخْبِرْنِي (لَوْ مَرَرْتَ بِقَبْرِي أَكُنْتَ تَسْجُدُ لَهُ) أَيِ: لِلْقَبْرِ أَوْ لِمَنْ فِي الْقَبْرِ (قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا) قَالَ الطَّبِيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيِ: أَسْجُدُوا لِلْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَلِمَنْ مُلْكُهُ لَا يَزُولُ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا تَسْجُدُ لِي الْآنَ مَهَابَةً وَإِجْلَالًا، فَإِذَا صِرْتَ رَهِينَ رَمْسٍ إِمْتَنَعَتْ عَنْهُ (لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ) بِصِغَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَفِي

أُخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٤٠)، وَالتَّطَبُّعِيُّ (٨٩٥)، وَالحَاكِمُ (٢٧٦٣)، وَالبَيْهَقِيُّ (١٤٤٨٢).

أُخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٩٩٣١) بِلَفْظٍ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَدِمَ مُعَاذُ الْيَمَنِ فَرَأَى النَّصَارَى تَسْجُدُ لِبَطَارِقَتِهَا وَأَسَاقِفَتِهَا، فَرَوَّأَ فِي نَفْسِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُعْظَمَ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُ النَّصَارَى تَسْجُدُ لِبَطَارِقَتِهَا وَأَسَاقِفَتِهَا، فَرَوَّأْتُ فِي نَفْسِي أَنَّكَ أَحَقُّ أَنْ تُعْظَمَ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، وَلَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ اللَّهِ ﷻ عَلَيْهَا كُلَّهُ حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا عَلَيْهَا كُلَّهُ، حَتَّى لَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا وَهِيَ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ لَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ.

المشكاة/ الجزء الثامن

النُّسَخ: «آمِرًا» بِصِغَةِ الْفَاعِلِ؛ أَيُّ: لَوْ صَحَّ لِي أَنْ أَمُرَ، أَوْ لَوْ فُرِضَ أَيُّ كُنْتُ أَمُرَ
(لَأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحَقِّ) وَفِي بَعْضِ
النُّسَخ: «مِنْ حَقٍّ» فَالْتَّنَوَيْنِ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّعْرِيفِ لِلْجِنْسِ، وَفِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:
«الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ»
[النساء: ٣٤].

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، وَقَدْ
وَاحِدٌ، وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَسُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ، وَعَائِشَةَ، وَابْنَ
عَبَّاسٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، وَطَلْقَ بْنَ عَلِيٍّ، وَأُمَّ سَلَمَةَ، وَأَنْسَ وَابْنَ عُمرَ، فَحَدِيثُ
ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ مُعَاذٌ مِنَ الشَّامِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ، فَقَالَ: مَا
هَذَا يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: أَتَيْتُ الشَّامَ فَوَافَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ، فَوَدِدْتُ فِي
نَفْسِي أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَا تَفْعَلُوا، فَلَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ
يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تُؤَدِّي
الْمَرْأَةُ حَقَّ رَبِّهَا حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا وَلَوْ سَأَلَهَا نَفْسُهَا وَهِيَ عَلَى قَتَبٍ لَمْ تَمْنَعَهُ» رَوَاهُ
ابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ ابْنِ أَخِي عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «لَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ أَنْ
يَسْجُدَ لِبَشَرٍ، وَلَوْ صَلَحَ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ عِظَمِ
حَقِّهِ عَلَيْهَا».

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِيهِ زِيَادَةٌ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَ مِنْ قَدَمِهِ إِلَى مَفْرَقِ رَأْسِهِ
قُرْحَةٌ تَنْجِيسٌ بِالْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْهُ تَلَحُّسُهُ مَا أَدَّتْ حَقَّهُ».

وَرَوَى النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ:
أَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: زَوْجُهَا، قُلْتُ: فَأَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ؟
قَالَ: أُمُّهُ».

وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرِزْقِهَا، وَهِيَ لَا تَسْتَفْنِي عَنْهُ».

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةً مَاتَتْ وَزَوْجُهَا رَاضٍ عَنْهَا دَخَلَتْ الْجَنَّةَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لِفِرَاشِهِ، فَأَبَتْ تَجِيءُ فَبَاتَ غَضَبَانَا عَلَيْهَا، لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». [عون (٢٥/٥)].

[وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يُسْأَلُ الرَّجُلُ فِيمَا ضَرَبَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَقَالَتْ: رَوْحِي صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْظَلِ يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ، وَيُفْطِرُنِي إِذَا صُمْتُ، وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. قَالَ: وَصَفْوَانُ عِنْدَهُ، قَالَ: فَسَأَلَهُ عَمَّا قَالَتْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَّا قَوْلُهَا: «يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ» فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ وَقَدْ نَهَيْتُهَا، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كَانَتْ سُورَةٌ وَاحِدَةً لَكَفَتِ النَّاسُ. وَأَمَّا قَوْلُهَا: «يُفْطِرُنِي إِذَا صُمْتُ» فَإِنَّهَا تَنْطَلِقُ فَتَصُومُ وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌّ فَلَا أَصِيرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَوْمَئِذٍ لَا تَصُومُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، وَأَمَّا قَوْلُهَا: إِنِّي لَا أَصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ قَدْ عَرِفْنَا ذَلِكَ، لَا نَكَادُ نَسْتَفِظُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، قَالَ: فَإِذَا اسْتَيْقَظْتَ يَا صَفْوَانُ فَصَلِّي . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي نَفَرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَجَاءَ بَعِيرٌ فَسَجَدَ لَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَسْجُدُ لَكَ الْبَهَائِمُ وَالشَّجَرُ، فَنَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَسْجُدَ لَكَ، فَقَالَ: اعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَاعْكُرُوا أَخَاكُمْ،

(١) أخرجه أبو داود (٢١٤٩)، وابن ماجه (٢٠٦٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٤٦١)، وأحمد (١٢٠٧٨)، وابن ماجه (١٨٣٤)، والبيهقي في «سننه» (٨٧٦٢).

وَلَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، وَلَوْ أَمَرَهَا أَنْ تَنْقُلَ مِنْ جَبَلٍ أَصْفَرَ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَبْيَضَ كَانَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَفْعَلَهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ].

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ وَلَا تَصْعَدُ لَهُمْ حَسَنَةٌ: الْعَبْدُ الْآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوَالِيهِ فَيَضَعُ يَدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، وَالْمَرْأَةُ السَّخِطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا، وَالسَّكَرَانُ حَتَّى يَصْحُو . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟ قَالَ: الَّتِي تَسْرُهُ إِذَا نَظَرَ، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَ، وَلَا تُخَالِفُهُ فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالِهِ بِمَا يَكْرَهُ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

٣٢٧٣ [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَرْبَعٌ مَنْ أُعْطِيَهُنَّ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: قَلْبٌ شَاكِرٌ، وَلِسَانٌ ذَاكِرٌ، وَبَدَنٌ عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرٌ، وَزَوْجَةٌ لَا تَبْغِيهِ خَوْنًا فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالِهِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

(١) أخرجه أحمد (٢٥٢٠٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه» (١٩٠٤)، وفي «الشعب» (٨٤٧٠).

(٣) أخرجه أحمد (٧٤١٥)، والنسائي (٣٢٣١)، والحاكم (٢٦٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (٨٤٧٨).

(٤) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٤٢٥٧).

باب الخلع والطلاق

(باب الخلع) قال الحافظ: بَضَمَ الْمُعْجَمَةَ وَسَكُونُ اللَّامِ، وَهُوَ فِي اللَّغَةِ: فِرَاقُ الزَّوْجَةِ عَلَى مَالٍ، مَاخُودٌ مِنْ خَلَعَ الثَّوبَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لِبَاسُ الرَّجُلِ مَعْنًى، وَضَمَّ مَصْدَرَهُ تَفْرِقَةً بَيْنَ الْحِسِّيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرُ بْنُ دُرَيْدٍ فِي «أَمَالِيهِ» أَنَّهُ أَوَّلُ خُلْعٍ كَانَ فِي الدُّنْيَا أَنَّ عَامِرَ بْنَ الظَّرِبِ - بَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَكُسْرِ الرَّاءِ ثُمَّ مُوَحَّدَةً - زَوَّجَ ابْنَتَهُ مِنْ ابْنِ أَخِيهِ عَامِرَ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ الظَّرِبِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ نَفَرَتْ مِنْهُ، فَشَكَا إِلَى أَبِيهَا فَقَالَ: لَا أَجْمَعُ عَلَيْكَ فِرَاقَ أَهْلِكَ وَمَالِكَ، وَقَدْ خَلَعْتَهَا مِنْكَ بِمَا أُعْطِيتَهَا، قَالَ: فَرَعَمَ الْعُلَمَاءُ هَذَا كَانَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْعَرَبِ. انتهى.

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ بِكُرْبَنَ عَبْدِ الْمُزَيِّنِ الثَّائِبِيِّ الْمَشْهُورِ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ امْرَأَتِهِ فِي مُقَابِلِ فِرَاقِهَا شَيْئًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠] فَأُورِدُوا عَلَيْهِ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فَادَّعَى نَسْخَهَا بِآيَةِ النَّسَاءِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ عَنْهُ، وَتُعَقَّبَ مَعَ شُدُودِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي النَّسَاءِ أَيْضًا: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ [النساء: ٤] وَبِقَوْلِهِ فِيهَا: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا...﴾ [النساء: ١٢٨] وَبِالْحَدِيثِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ أَوْ لَمْ يَبْلُغْهُ.

وَأَنْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَهُ عَلَى إِعْتِبَارِهِ، وَأَنَّ آيَةَ النَّسَاءِ مَخْصُوصَةٌ بِآيَةِ الْبَقَرَةِ وَبِآيَةِ النَّسَاءِ الْأَخْرَتَيْنِ، وَضَابِطُهُ شَرْعًا فِرَاقُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ بِبَدْلِ قَابِلٍ لِلْعَوَضِ يَحْصُلُ لِحَقِّهِ الزَّوْجِ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ إِلَّا فِي حَالِ مَخَافَةٍ أَلَا يُقِيمَا - أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا - مَا أَمَرَ بِهِ، وَقَدْ يَنْشَأُ ذَلِكَ عَنْ كَرَاهَةِ الْعِشْرَةِ إِمَّا لِسُوءِ خُلُقٍ أَوْ خَلْقٍ، وَكَذَا تُرْفَعُ الْكَرَاهَةُ إِذَا احْتِاجًا إِلَيْهِ خَشْيَةً حِنْثٍ يَتَوَلَّى إِلَى الْبَيْنُونَةِ الْكُبْرَى.

(الطَّلَاقُ) قال المصنف: هُوَ لُغَةً: حُلُّ الْقَيْدِ، وَشَرْعًا: حُلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ بِاللَّفْظِ

الآتي، والأصل فيه الكتاب والسنة، وإجماع الأمة بل سائر الملل.

وهو إما واجب كطلاق مول لم يرد الوطاء وحكمين رأياء، أو مندوب كأن يعجز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل إليها أو تكون غير عفيفة ما لم يخش الفجور بها، ومن ثم أمر ﷺ من قال له: «إن زوجتي لا ترد يد لامس» أي: لا تمنع من يريد الفجور بها على أحد أقوال في معناه بامساكها خشية من ذلك، ويلحق بخشية الفجور بها حصول مشقة له بفراقها تؤدي إلى مبيع تيمم، وكون مقامها عنده أمتع لفجورها فيما يظهر فيهما أو سيئة الخلق؛ أي: بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فيما يظهر، فمتى توجد امرأة غير سيئة الخلق.

وفي الحديث: «المرأة الصالحة في النساء كالغراب الأعصم» كناية عن نُدرة وجودها؛ إذ الأعصم وهو أبيض الجناحين، وقيل: الرجلين، أو أحدهما كذلك أو يأمره به أحد والديه؛ أي: من غير نحو تعنت كما هو شأن الخنق من الآباء والأمهات، ومع عدم خوف فتنة أو مشقة بطلاقها فيما يظهر أو حرام كالبدعي، أو مكروه بأن سلم الحال عن ذلك كله للخبر الصحيح: «ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق» وإن ثبت بغضه تعالى له المقصود منه زيادة التنفير عنه لا حقيقته لمنافاتها لحله، ومن ثم قالوا: ليس فيه مباح لكن صورته الإمام بما إذا لم يشتهها؛ أي: شهوة كاملة؛ لئلا يتأني ما مر في عدم الميل إليها، ولا تسمج نفسه بمؤنتها من غير تمنع بها، وأزكائه زوج وصيغة وقصد على ما يأتي فيه ومحل وولاية عليه. [تحفة المحتاج (٣٢/ ٣٢٣)].

الفصل الأول

[عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ:

أَقْبَلَ الْحَدِيثَ وَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ) أَي: ابْنُ شَمَّاسٍ بِمُعْجَمَةٍ ثُمَّ مُهْمَلَةٌ: خَطِيبُ الْأَنْصَارِ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْمَنَاقِبِ، وَأَبْنَهُمْ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ اسْمُ الْمَرْأَةِ، وَفِي الطَّرِيقِ الَّتِي بَعْدَهَا، وَسُمِّيَتْ فِي آخِرِ النَّبَابِ فِي طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي يُوْبَ عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا: جَمِيلَةٌ، وَوَقَعَ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ أُخْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، يَعْنِي: كَبِيرَ الْخَزْرَجِ، وَرَأْسَ التَّفَاقِ الَّذِي تَقَدَّمَ خَبَرُهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ «بَرَاءَةِ» وَفِي تَفْسِيرِ سُورَةِ «الْمُنَافِقِينَ» فَظَاهِرُهُ أَنَّهَا جَمِيلَةٌ بِنْتُ أَبِي، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتُ سَلُولٍ جَاءَتْ...» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ بَيْهَقٍ.

وَسَلُولُ امْرَأَةٌ أُخْتُ لَيْفٍ فِيهَا هَلْ هِيَ أُمُّ أَبِي أَوْ امْرَأَتُهُ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ الرُّبَيْعِ بِنْتُ مُعَوِّذٍ «أَنَّ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ شَمَّاسٍ صَرَبَ امْرَأَتَهُ، فَكَسَرَ يَدَهَا، وَهِيَ جَمِيلَةٌ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، فَأَتَى أَخُوَهَا يَشْتَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...» وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» فَقَالَ: جَمِيلَةٌ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَسْلَمَتْ وَبَايَعَتْ، وَكَانَتْ تَحْتَ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي غَامِرٍ غَسِيلِ الْمَلَائِكَةِ، فَقُتِلَ عَنْهَا بِأُخْدٍ وَهِيَ حَامِلٌ، فَوَلَدَتْ لَهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ، فَخَلَفَ عَلَيْهَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فَوَلَدَتْ لَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدًا، ثُمَّ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَتَزَوَّجَهَا مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُمِ ثُمَّ خُبِيبُ بْنُ أَسَافٍ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ شَمَّاسٍ كَانَتْ عِنْدَهُ زَيْنَبُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بْنِ سَلُولٍ، وَكَانَ أَصْدَقُهَا حَدِيثَ فِكْرِهِتُهُ...» أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَابْنُ بَيْهَقٍ وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ مَعَ إِسْرَالِهِ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنَّ لَهَا إِسْمَانِ أَوْ أَحَدَهُمَا لَقَبٌ، وَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ بِهَذَا الْجُمُعِ فَالْمَوْصُولُ أَصَحُّ.

وَقَدْ أُعْضِدَ بِقَوْلِ أَهْلِ النَّسَبِ أَنَّ إِسْمَهَا: جَمِيلَةٌ، وَبِهِ جَزَمَ الدِّمَاطِيُّ وَذَكَرَ أَنَّهَا

المشكاة/ الجزء الثامن

كَانَتْ أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ أَبِي شَقِيقَةَ أُمِّهَا حَوْلَةَ بِنْتُ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ. قَالَ الدَّمِيَّاطِيُّ: وَالَّذِي وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ أَنَّهَا بِنْتُ أَبِي وَهْمٍ.

قُلْتُ: وَلَا يَلِيقُ إِطْلَاقُ كَوْنِهِ وَهْمًا، فَإِنَّ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَهْيٍ أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ بِلَا شَكٍّ، لَكِنْ نُسِبَ أَخُوهَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ إِلَى جَدِّهِ أَبِي، كَمَا نُسِبَتْ هِيَ فِي رِوَايَةِ قَتَادَةَ إِلَى جَدَّتِهَا سَلُولٍ، فَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمُخْتَلَفِ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا ابْنُ الْأَثِيرِ وَتَبِعُهُ التَّوَوِيُّ فَجَزَمَا بِأَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا بِنْتُ عَبْدِ بْنِ أَبِي وَهْمٍ، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهَا أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، وَلَيْسَ كَمَا قَالَا بَلِ الْجُمُعُ أَوْلَى، وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بِاتِّحَادِ اسْمِ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَأَنَّ ثَابِتًا خَالَعَ الثَّنَتَيْنِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى، وَلَا يَخْفَى بَعْدُهُ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ اتِّحَادِ الْمَخْرَجِ، وَقَدْ كَثُرَتْ نِسْبَةُ الشَّخْصِ إِلَى جَدِّهِ إِذَا كَانَ مَشْهُورًا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّعَدُّدِ حَتَّى يَثْبُتَ صَرِيحًا.

وَجَاءَ فِي اسْمِ امْرَأَةٍ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ قَوْلَانِ آخَرَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّهَا مَرْيَمُ الْمَعَالِيَّةَ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: «حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ عُبَادَةَ بْنُ الصَّامِتِ عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتُ مُعَوِّذَ قَالَتْ: اخْتَلَعْتُ مِنْ زَوْجِي...» فَذَكَرَتْ قِصَّةَ فِيهَا: «وَإِنَّمَا تَبِعَ عُثْمَانُ فِي ذَلِكَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرْيَمَ الْمَعَالِيَّةَ، وَكَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ فَاخْتَلَعَتْ مِنْهُ...» وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: اضْطَرَبَ الْحَدِيثُ فِي تَسْمِيَةِ امْرَأَةٍ ثَابِتٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْخُلْعُ تَعَدَّدَ مِنْ ثَابِتٍ. انْتَهَى.

وَتَسَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ رَدَّهَ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَعَالِيَّةَ، وَهِيَ يَفْتَحُ الْمِيمُ وَتَخْفِيفُ الْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ نِسْبَةً إِلَى مَعَالَةَ، وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنَ الْخُزْجِ وَلَدَتْ لِعَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ وَلَدَهُ عَدِيًّا، فَبَنُو عَدِيٍّ بْنِ النَّجَّارِ يُعْرِفُونَ كُلَّهُمْ بِبَنِي مَعَالَةَ، وَمِنْهُمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي وَحْسَانَ بْنِ ثَابِتٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْخُزْجِ، فَإِذَا كَانَ آلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مِنْ بَنِي مَعَالَةَ، فَيَكُونُ الْوَهْمُ وَقَعَ فِي إِسْمِهَا، أَوْ يَكُونُ مَرْيَمَ إِسْمًا ثَالِثًا، أَوْ بَعْضُهَا لَقَبٌ لَهَا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي إِسْمِهَا: إِنَّهَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: «عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عُمَرَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتُ سَهْلٍ أَنَّهَا

كَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الصُّبْحِ، فَوَجَدَ حَبِيبَةَ عِنْدَ بَابِهِ فِي الْعَلَسِ قَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ، قَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِرُزُوجِهَا....» وَأَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ الثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُرَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ «عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ سَهْلٍ كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتٍ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اخْتَلَفَ فِي امْرَأَةِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ؛ فَذَكَرَ الْبَصَرِيُّونَ أَنَّهَا جَمِيلَةٌ بِنْتُ أَبِي، وَذَكَرَ الْمَدَنِيُّونَ أَنَّهَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ.

قُلْتُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمَا قِصَّتَانِ وَقَعَتَا لِامْرَأَتَيْنِ؛ لِشُهْرَةِ الْخَبَرَيْنِ وَصِحَّةِ الطَّرِيقَيْنِ وَاخْتِلَافِ السِّيَاقَيْنِ، بِخِلَافِ مَا وَقَعَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي تَسْمِيَةِ جَمِيلَةٍ وَنَسَبِهَا، فَإِنَّ سِيَاقَ قِصَّتِهَا مُتَقَارِبٌ، فَأَمَّا كُنَّ رَدَّ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ إِلَى الْوِفَاقِ، وَسَائِبُ الْإِخْتِلَافِ الْقِصَّتَيْنِ عِنْدَ سِيَاقِ أَلْفَاظِ قِصَّةِ جَمِيلَةٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَزَّازُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ قَالَ: «أَوَّلُ مُحْتَئِلَةٍ فِي الْإِسْلَامِ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ كَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ....» وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ التَّعَدُّدِ يَقْتَضِي أَنَّ ثَابِتًا تَزَوَّجَ حَبِيبَةَ قَبْلَ جَمِيلَةٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي ثُبُوتِ مَا ذَكَرَهُ الْبَصَرِيُّونَ إِلَّا كَوْنُ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ مِنْ جَمِيلَةٍ لَكَانَ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ تَزَوُّجِ ثَابِتٍ بِجَمِيلَةٍ.

تَنْبِيْهُ: وَقَعَ لِابْنِ الْجُوزِيِّ فِي «تَنْقِيحِهِ» أَنَّهَا سَهْلَةٌ بِنْتُ حَبِيبٍ، فَمَا أَظْنَتْهُ إِلَّا مَقْلُوبًا، وَالصَّوَابُ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ، وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهَا ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» فَقَالَ: بِنْتُ سَهْلٍ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَسَاقَ نَسَبَهَا إِلَى مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، وَأَخْرَجَ حَدِيثَهَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: «كَانَتْ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، وَكَانَ فِي خُلُقِهِ شِدَّةٌ» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَمَّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ لِغَيْرَةِ الْأَنْصَارِ، وَكَرِهَ أَنْ يَسُوءَهُمْ فِي نِسَائِهِمْ».

(أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ) فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ، وَهِيَ الَّتِي عَلَّقْتُ هُنَا وَوَصَلَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ: «جَاءَتْ امْرَأَةُ ثَابِتِ بْنِ

المشكاة/ الجزء الثامن

قَيْسُ بْنُ شَمَّاسٍ الْأَنْصَارِيُّ» وَفِي رِوَايَةٍ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ «فَقَالَتْ: يَا أَيُّهَا أُمِّي» أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ.

(مَا أَعْتَبَ عَلَيْهِ) بِضَمِّ الْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقَ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا مِنَ الْعِتَابِ، يُقَالُ: عَتَبْتُ عَلَى فُلَانٍ أَعْتَبْتُ عَتْبًا، وَالْإِسْمُ الْمُعْتَبَةُ، وَالْعِتَابُ هُوَ الْخُطَابُ بِالْإِذْلَالِ، وَفِي رِوَايَةٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنةٌ مِنَ الْعَيْبِ، وَهِيَ أَلْيُّ بِالْمُرَادِ.

(فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَاللَّامِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا؛ أَيْ: لَا أُرِيدُ مُفَارَقَتَهُ لِسُوءِ خُلُقِهِ وَلَا لِنُقْصَانِ دِينِهِ، زَادَ فِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ الْمَذْكُورَةِ: «وَلَكِنِّي لَا أُطِيقُهُ» كَذَا فِيهِ لَمْ يَذْكُرْ مُمَيِّزَ عَدَمِ الطَّاقَةِ، وَبَيَّنَّهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي رِوَايَتِهِ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظٍ: «لَا أُطِيقُهُ بَعْضًا» وَهَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّه لَمْ يَصْنَعْ بِهَا شَيْئًا يَقْتَضِي الشُّكُورَى مِنْهُ بِسَبَبِهِ، لَكِنْ تَقَدَّمَ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ أَنَّه كَسَرَ يَدَهَا، فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنَّه سَيِّئُ الْخُلُقِ، لَكِنَّهَا مَا تَعِيبُهُ بِذَلِكَ بَلْ بِشَيْءٍ آخَرَ.

وَكَذَا وَقَعَ فِي قِصَّةِ حَبِيبَةَ بِنْتُ سَهْلٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ أَنَّه ضَرَبَهَا، فَكَسَرَ بَعْضَهَا لَكِنْ لَمْ تَشْكُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا بِسَبَبِ ذَلِكَ، بَلْ وَقَعَ التَّضَرُّعُ بِسَبَبِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّه كَانَ دَمِيمَ الْخُلُقَةِ، فَبَيَّ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ: «كَانَتْ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، وَكَانَ رَجُلًا دَمِيمًا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَوْلَا خُفَاةُ اللَّهِ دَخَلَ عَلَيَّ لَبَصَفْتُ فِي وَجْهِهِ».

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقُ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ الْجَمَالِ مَا تَرَى، وَثَابِتٌ رَجُلٌ دَمِيمٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ فَضِيلٍ عَنْ أَبِي جَرِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَوَّلُ خُلُقٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ امْرَأَةٌ ثَابِتٌ بْنُ قَيْسٍ، أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا يَجْتَمِعُ رَأْسِي وَرَأْسُ ثَابِتٍ أَبَدًا، إِنِّي رَفَعْتُ جَانِبَ الْحَبَاءِ فَرَأَيْتُهُ أَقْبَلَ فِي عِدَّةٍ، فَإِذَا هُوَ أَشَدَّهُمْ سَوَادًا وَأَقْصَرُهُمْ قَامَةً وَأَقْبَحَهُمْ وَجْهًا، فَقَالَ: أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَإِنْ شَاءَ زِدْتَهُ. فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا».

(وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ) أَي: أَكْرَهُ إِنْ أَقَمْتُ عِنْدَهُ أَنْ أَقَعَ فِيهَا يَفْتَضِي وَانْتَفَى أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ يَحْمِلَهَا عَلَى الْكُفْرِ وَيَأْمُرَهَا بِهِ نِفَاقًا يَقُولُهَا: «لَا أَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي دِينٍ» فَتَعَيَّنَ الْحُمْلُ عَلَى مَا قُلْنَا، وَرَوَايَةُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ فِي أَوَاخِرِ الْبَابِ تُؤَيِّدُ ذَلِكَ حَيْثُ جَاءَ فِيهَا: «إِلَّا أَنِّي أَخَافُ الْكُفْرَ» وَكَأَنَّهَا أَشَارَتْ إِلَى أَنَّهَا قَدْ تَحْمِلُهَا شِدَّةَ كَرَاهَتِهَا لَهُ عَلَى إِظْهَارِ الْكُفْرِ؛ لِيَنْفَسِخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ، وَهِيَ كَانَتْ تَعْرِفُ أَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ لَكِنْ خَشِيتُ تَحْمِلَهَا شِدَّةَ الْبُغْضِ عَلَى الْوُقُوعِ فِيهِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تُرِيدَ بِالْكَفْرِ كُفْرَانِ الْعَشِيرِ؛ إِذْ هُوَ تَقْصِيرُ الْمَرْأَةِ فِي حَقِّ الزَّوْجِ. قَالَ الطَّبِيعِيُّ: الْمَعْنَى أَخَافُ عَلَى نَفْسِي فِي الْإِسْلَامِ مَا يُنَافِي حُكْمَهُ مِنْ نُشُوزٍ وَفَرْكِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُتَوَقَّعُ مِنَ الشَّابَّةِ الْجَبِيلَةِ الْمُبْغِضَةِ لِزَوْجِهَا كَانَ بِالضِّدِّ مِنْهَا، فَأُطْلِقَتْ عَلَى مَا يُنَافِي مُفْتَضَى الْإِسْلَامِ الْكُفْرَ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهَا إِضْمَارًا؛ أَي: إِكْرَاهُ لَوَازِمِ الْكُفْرِ مِنَ الْمُعَادَاةِ وَالشَّقَاقِ وَالْخُصُومَةِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ: «وَلَكِنِّي لَا أُطِيقُهُ» وَفِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي: «وَلَكِنْ» وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

(أَتَرَدِّينَ) فِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ: «فَتَرَدِّينَ» وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ عَلَى مُقَدَّرِ مَحْذُوفٍ، وَفِي رَوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ: «تَرَدِّينَ» وَهِيَ اسْتِفْهَامٌ مَحْذُوفٌ الْأَدَاةُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى **(حَدِيثُهُ)** أَي: بُسْتَانُهُ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثٍ عُمَرُ أَنَّهُ كَانَ أَصْدَقَهَا الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَةَ، وَلَفْظُهُ: «وَكَانَ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَدِيثَةٍ نُحْلُ» **(قَالَتْ: نَعَمْ)** زَادَ فِي حَدِيثِ «فَقَالَ نَائِبٌ: أَيُطِيبُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ نَعَمْ» **(اقْبَلِ الْحَدِيثَةَ وَطَلَّقْهَا تَطْلِيقَةً)** هُوَ أَمْرٌ إِشَادٌ وَإِصْلَاحٌ لَا إِجْبَابَ.

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ: «فَرَدَّتْ عَلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِفِرَاقِهَا» وَاسْتَدِلَّ بِهِذَا السِّيَاقُ عَلَى أَنَّ الْخُلْعَ لَيْسَ بِطَّلَاقٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُنْبِتُ ذَلِكَ وَلَا مَا يَنْفِيهِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «طَلَّقَهَا... إلخ» يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ طَلَّقَهَا عَلَى ذَلِكَ، فَيَكُونُ طَلَاقًا صَرِيحًا عَلَى عَوَضٍ، وَلَيْسَ الْبَحْثُ فِيهِ إِلَّا مَا الْإِخْتِلَافُ فِيهَا وَقَعَ لَفْظُ الْخُلْعِ، أَوْ مَا كَانَ فِي

حُكْمُهُ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِطَّلَاقٍ بِصَرَاحَةٍ، وَلَا كِنَايَةٍ هَلْ
وَكَذَلِكَ لَيْسَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الْخُلْعَ وَقَعَ قَبْلَ الطَّلَاقِ أَوْ بِالْعَكْسِ، نَعَمْ فِي رِوَايَةِ خَالِدِ
الْمُرْسَلَةِ ثَانِيَّةٌ أَحَادِيثُ الْبَابِ: «فَرَدَّتْهَا وَأَمَرَهُ فَطَلَّقَهَا» وَلَيْسَ صَرِيحًا فِي تَقْدِيمِ الْعَطِيَّةِ
عَلَى الْأَمْرِ بِالطَّلَاقِ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِنْ أَعْطَتْكَ طَلَّقَهَا.

وَلَيْسَ فِيهِ أَيْضًا التَّصْرِيحُ بِوُقُوعِ صِبْغَةِ الْخُلْعِ، وَوَقَعَ فِي مُرْسَلِ أَبِي الزُّبَيْرِ عِنْدَ
الدَّارِقُطِيِّ: «فَأَخَذَهَا لَهُ وَخَلَّى سَبِيلَهَا» وَفِي حَدِيثِ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ: «فَأَخَذَهَا مِنْهَا
وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا» لَكِنْ مُعْظَمُ الرِّوَايَاتِ فِي الْبَابِ تُسَمِّيهِ خُلْعًا، فَفِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ
مُسْلِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيُّ.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَعَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: لِيُرَاجِعْهَا ثُمَّ يُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ،
ثُمَّ يَحِيضُ فَتَطْهَرُ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يِمَسَّهَا، فَبِتِلْكَ الْعِدَّةِ
الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ . وَفِي رِوَايَةٍ: مُرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ
حَامِلًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا) فِيهِ دَلَالَةٌ لِحُجُوزِ طَّلَاقِ الْحَامِلِ الَّتِي تَبَيَّنَ حَمْلُهَا
وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ طَاوُسٌ وَالْحَسَنُ وَابْنُ
سِيرِينَ وَرَبِيعَةُ وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ.
قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَبِهِ أَقُولُ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ حَرَامٌ،
وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ رِوَايَةَ أُخْرَى عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: طَّلَاقُ الْحَامِلِ مَكْرُوهٌ، ثُمَّ مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ أَنَّهُ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ الْحَامِلُ ثَلَاثًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَبِالْفَاقِظِ مُتَّصِلَةً، وَفِي
أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا بِدْعَةٌ فِيهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ: يَجْعَلُ بَيْنَ الطَّلَقَتَيْنِ شَهْرًا.
وَقَالَ مَالِكٌ وَزُفَرٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يُوقِعُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ حَتَّى تَضَعَ.
[شرح النووي على مسلم (٢١٦/٥)].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْتَرْنَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمْ يَعُدَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٢٧٧ [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فِي الْحَرَامِ يُكْفَرُ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةً﴾ [الأحزاب: ٢١] . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَشَرِبَ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنَّ آيَتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ، وَقَدْ حَلَفْتُ لَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا، يَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِهِ، فَتَزَلْتُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ...﴾ [التحریم: ١] . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

الفصل الثاني

[عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَأْيُهُ الْجَنَّةَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

- (١) أخرجه البخاري (٥٢٦٢)، ومسلم (٣٧٦١).
- (٢) أخرجه البخاري (٤٩١١)، ومسلم (٣٧٤٩).
- (٣) أخرجه البخاري (٥٢٦٧)، ومسلم (٣٧٥١)، وأبو داود (٣٧١٦)، وأحمد (٢٦٦٠٣)، والنسائي (٣٤٣٤).
- (٤) أخرجه أحمد (٢٣٠٤١)، والترمذي (١٢٢٥)، وأبو داود (٢٢٢٨)، وابن ماجه (٢١٣٣)، والدارمي (٢٣٢٥)، والبيهقي في «سننه» (١٥٢٥٨).

(في غير ما بأس) وفي رواية من غير ما بأس لغير شدة ثلجتها إلى سؤال المفارقة، وما زائدة للتأكيد (فحرام عليها رائحة الجنة) أي: ممنوع عنها، وذلك على نهج الوعيد والمبالغة في التهديد أو وقوع ذلك متعلق بوقت دون وقت؛ أي: لا تجد رائحة الجنة أول ما وجدها المحسنون، أو لا تجد أصلاً، وهذا من المبالغة في التهديد، ونظير ذلك كثير. قاله القاضي.

ولا بدع أنها تحرم لذة الرائحة ولو دخلت الجنة. قاله القاري.

[وعن ابن] أن النبي ﷺ قال: أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق. رواه أبو داود.

(أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق) قيل: كون الطلاق مبغوضاً منافي لكونه حلالاً، فإن كونه مبغوضاً يقتضي رجحان تركه على فعله، وكونه حلالاً يقتضي مساواة تركه لفعله.

وأجيب بأن المراد بالحلال ما ليس تركه بلامزٍ الشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه، وقد يقال: الطلاق حلال لذاته، والأبغضية لما يترتب عليه من إيجاره إلى المعصية.

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه، والمشهور فيه المرسَل، وهو غريب.

وقال البيهقي في رواية ابن أبي شيبه: يعني: محمد بن عثمان عن عبد بن عمر ولا أراه يحفظه. [عون (١٦١/٦)].

[وعن عليّ] عن النبي ﷺ قال: لا طلاق قبل نكاح، ولا عتاق إلا بعد ملك، ولا وصال في صيام، ولا يتم بعد احتلام، ولا رضاع بعد فطام، ولا صمت يوم إلى الليل. رواه في «شرح السنة».

[وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: لا

(١) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والحاكم (٢٧٩٤)، والبيهقي (١٤٦٧١).

(٢) أخرجه البغوي (٩٣/٥).

نَذَرَ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ .
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَا يَبِيعُ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ].

٣٢٨٣ [وَعَنْ رُكَانَةَ بِنِ عَبْدِ يَزِيدَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ ابْنَتَهُ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَانَةُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ، وَالثَّالِثَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ثَلَاثٌ جِدْهَنْ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: التَّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].

(ثَلَاثٌ جِدْهَنْ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ) الْهَزْلُ أَنْ يُرَادَ بِالشَّيْءِ غَيْرُ مَا وُضِعَ لَهُ بِغَيْرِ مُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا، وَالْجِدُّ مَا يُرَادُ بِهِ مَا وُضِعَ لَهُ أَوْ مَا صَلَحَ لَهُ اللَّفْظُ مَجَازًا (التَّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا، فَفِي «الْقَامُوسِ» بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ: عَوْدُ الْمُطْلَقِ إِلَى طَلِيقَتِهِ.

وَفِي «الْمَشَارِقِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ: وَرَجْعَةُ الْمُطْلَقَةِ فِيهَا الْوَجْهَانِ وَالْكَسْرُ أَكْثَرُ، وَأَنْكَرَ ابْنُ مَكِّي الْكَسْرَ وَلَمْ يُصِبْ.

قَالَ الْحُطَّايِيُّ: إِنْ تَقَرَّرَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ صَرِيحَ لَفْظِ الطَّلَاقِ جَرَى عَلَى لِسَانِ الْإِنْسَانِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ، فَإِنَّهُ مُؤَاخَذٌ بِهِ وَلَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَقُولَ: كُنْتُ لَاعِبًا أَوْ هَازِلًا، أَوْ لَمْ أَنْوِهِ طَلَاقًا أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، وَاحْتَجَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ:

(١) أخرجه الترمذي وقال: وأبو داود (٢١٩١)، وأحمد (٦٧٨٠)، (٧٨٢٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٤٠٨)، والترمذي (١٢١٠)، وابن ماجه (٢١٢٩)، والدارمي (٢٣٢٧).

(٣) أخرجه أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩)، والحاكم (٢٨٠٠).

﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١] وَقَالَ: لَوْ أُطْلِقَ لِلنَّاسِ ذَلِكَ لَتَعَطَّلَتِ
الْأَحْكَامُ، وَلَمْ يُؤْمَنْ مُطْلَقٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُعْتَقٌ أَنْ يَقُولَ: كُنْتُ فِي قَوْلِي هَازِلًا، فَيَكُونَ فِي
ذَلِكَ إِبْطَالُ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، فَكُلُّ مَنْ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ مِمَّا جَاءَ ذِكْرُهُ فِي
هَذَا الْحَدِيثِ لَزِمَهُ حُكْمُهُ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ أَنَّ الْمُدْعَى خِلَافَهُ، وَذَلِكَ تَأْكِيدٌ لِأَمْرِ الْفُرُوجِ
وَإِخْتِيَاظُ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ:
غَرِيبٌ. هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْمَعَاوِرِيُّ: رُوِيَ فِيهِ وَالْعِتْقُ وَلَمْ يَصِحْ شَيْءٌ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ
لَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ فَقِيهِهِ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ
يُحْسِنُ كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَقَدْ اِحْتَجَّ بِهِ مَنْ يَرَى طَلَاقَ الْمُكْرَهَةِ لَازِمًا قَالَ: لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا
فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهُ، وَالْقَصْدُ لَا يُعْتَبَرُ فِي الصَّرِيحِ، بِدَلِيلِ وَقُوعِهِ مِنَ الْهَازِلِ وَاللَّاعِبِ،
وَهَذَا قِيَاسٌ قَاسِدٌ فَإِنَّ الْمُكْرَهَةَ غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْقَوْلِ وَلَا لِمُوجِبِهِ، وَإِنَّمَا حُمِلَ عَلَيْهِ وَأُكْرِهَ
عَلَى التَّكَلُّمِ بِهِ، وَلَمْ يُكْرَهْ عَلَى الْقَصْدِ.

وَأَمَّا الْهَازِلُ فَإِنَّهُ تَكَلَّمَ بِاللَّفْظِ اخْتِيَارًا وَقَصَدَ بِهِ غَيْرَ مُوجِبِهِ، وَهَذَا لَيْسَ إِلَيْهِ
بَلْ إِلَى الشَّارِعِ، فَهُوَ أَرَادَ اللَّفْظَ الَّذِي إِلَيْهِ، وَأَرَادَ أَلَّا يَكُونَ مُوجِبُهُ وَلَيْسَ إِلَيْهِ، فَإِنَّ
مَنْ بَاشَرَ سَبَبَ الْحُكْمِ بِاخْتِيَارِهِ لَزِمَهُ مُسَبِّبُهُ وَمُقْتَضَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْهُ، وَأَمَّا الْمُكْرَهَةُ فَإِنَّهُ
لَمْ يَرِدْ لَا هَذَا وَلَا هَذَا، فَقِيَاسُهُ عَلَى الْهَازِلِ غَيْرُ صَحِيحٍ. [عون (١٨٨/٦)].

وقال المصنف: وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَلَاقٍ مُعَلَّقٍ أَوْ مُنَجَّزٍ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وَمِثْلُهُ
أَمْرُهُ لِمَنْ يُطْلَقُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا أَثَرَتْ قَرَائِنُ الْهَزْلِ فِي الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ
الْيَقِينُ، وَلِأَنَّهُ إِخْبَارٌ يَتَأَثَّرُ بِهَا بِخِلَافِ الطَّلَاقِ، وَالْأَمْرُ بِهِ فِيهِمَا هَازِلٌ أَوْ لَاعِبٌ بَأَن
قَصَدَ اللَّفْظَ دُونَ الْمَعْنَى وَقَعَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا إجماعًا، وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ: «ثَلَاثٌ جِدْهُنَّ
جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: الطَّلَاقُ وَالتَّكَاحُ وَالرَّجْعَةُ» وَخَصَّتْ لِتَأْكِيدِ أَمْرِ الْإِبْضَاعِ، وَإِلَّا فَكُلُّ

التَّصَرُّفَاتِ كَذَلِكَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالْعِنَقُ» وَخُصَّ لِنَتَشُوفِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ، وَلِكَوْنِ اللَّعِبِ أَعَمَّ مُطْلَقًا مِنَ الْهَزْلِ عُرْفًا؛ إِذِ الْهَزْلُ يَخْتَصُّ بِالْكَلامِ عَظْفُهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ رَادَفَهُ لُغَةً كَذَا قَالَهُ شَارِحٌ، وَجَعَلَ غَيْرُهُ بَيْنَهُمَا تَغَايُرًا فَفَسَّرَ الْهَزْلَ بِأَنْ يَقْصِدَ اللَّفْظَ دُونَ الْمَعْنَى وَاللَّعِبَ بِأَلَّا يَقْصِدَ شَيْئًا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ قَصِدَ اللَّفْظَ لَا بُدَّ مِنْهُ مُطْلَقًا بِالنِّسْبَةِ لِلْوُقُوعِ بِاطِّئًا، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا: لَوْ قَالَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَقَصِدَ لَفْظَ الطَّلَاقِ دُونَ مَعْنَاهُ كَمَا فِي حَالِ الْهَزْلِ وَقَعَ، وَلَمْ يُدَيِّنْ فِي قَوْلِهِ مَا قَصَدَتْ الْمَعْنَى. [تحفة المحتاج (٤٥١/٢٣)].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا طَلَّاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، قِيلَ: مَعْنَى الْإِغْلَاقِ: الْإِكْرَاهُ.]

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَّاقَ الْمَعْتُوهِ وَالْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعَظَاءُ بْنُ عَجَلَانَ ضَعِيفٌ ذَاهِبٌ الْحَدِيثِ.]

(الْمَعْتُوهِ) هو المجنون **(وَالْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ)** الذي لا يتحصل شيء من أمره.

٣٢٨٧ - [وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.]

٣٢٨٨ - [رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ مَاجَهَ عَنْهُمَا.]

(رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ)

ابن حبان: المراد برفع القلم ترك كتابة الشر عليهم دون الخير، قال الزين العراقي: وهو

(١) أخرجه أحمد (٢٦٤٠٣)، وأبو داود (٢١٩٣)، وابن ماجه (٢٠٤٦)، والحاكم (٢٨٠٢)، والبيهقي (١٤٨٧٤)، وابن أبي شيبة (١٨٠٣٨)، وأبو يعلى (٤٤٤٤)، والدارقطني (٣٦/٤).

(٢) أخرجه الترمذي (١٢٢٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٠٣)، والترمذي (١٤٢٣)، وأحمد (٩٥٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣٤٦)، والحاكم (٨١٧٠)، والبيهقي (٤٨٦٨).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٢)، والدارمي (٢٣٥١).

المشكاة/ الجزء الثامن

ظاهر في الصبي دون المجنون والنائم؛ لأنهما في حيز من ليس قابلاً للعبادة منهم لزوال الشعور، فالمرفوع عن الصبي قلم المؤاخذة لا قلم الثواب.

وقال السبكي: المجنون والمعتوه واحد هنا، كان اللغويون أطلقوا المعتوه: الناقص العقل، والمراد بنقص العقل: نقصانه عن أهلية الخطاب، وذلك هو الجنون، ولا يراد بذلك ما قد يطلقه بعض أهل العرف من نقصان العقل على من لم يكن كامل العقل وافر، فإن ذلك نقصان كمال. [إبراز الحكم من حديث رفع القلم ص ٢١].

[وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: طَلَّاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(طَلَّاقُ الْأَمَةِ) مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، أَيُّ تَطْلِيقَتِهَا **(تَطْلِيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ)** قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «الْمَعَالِمِ»: اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَرَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، فَإِذَا كَانَتْ أَمَةٌ تَحْتَ حُرٍّ فَطَلَّاقُهَا ثَلَاثٌ وَعِدَّتُهَا قُرْءَانٍ، وَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً تَحْتَ عَبْدٍ فَطَلَّاقُهَا ثِنْتَانِ وَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةٌ أَقْرَأَ فِي قَوْلِ هَؤُلَاءِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: الْحُرَّةُ تَعْتَدُ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءَ كَانَتْ تَحْتَ أَوْ عَبْدٍ وَطَلَّاقُهَا ثَلَاثٌ كَالْعِدَّةِ، وَالْأَمَةُ تَعْتَدُ قُرْأَيْنِ وَيُطَلَّقُ تَطْلِيقَتَيْنِ سَوَاءَ كَانَتْ تَحْتَ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ إِنْ ثَبِتَ وَلَكِنْ أَهْلُ الْحَدِيثِ ضَعَّفُوهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ عَبْدًا إِنْتَهَى. [عون المعبود ٥/٧٣].

وقال القاري: دل ظاهر الحديث على أن العبرة في العدة بالمرأة عبرة بحرية الزوج وكونه عبداً كما هو مذهبنا ودل على أن العدة بالحيض دون الأطهار. [المرقاة ١٠/٢٣١].

أخرجه أبو داود (٢١٨٩)، والترمذي (١١٨٢) وقال: غريب، وابن ماجه (٢٠٨٠)، والدارمي (٢٣٤٩)، والحاكم (٢٨٢٢).

الفصل الثالث

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْمُخْتَلِعَاتُ وَالْمُنْتَزِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ مَوْلَاةٍ لَصِيفِيَّةٍ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ . رَوَاهُ مَالِكٌ].

٣٢٩٢ - [وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ غَضْبَانًا ثُمَّ قَالَ: أُيْلَعُ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟ حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتُلُهُ؟ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

٣٢٩٣ - [وَعَنْ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي مِائَةَ تَطْلِيقَةٍ، فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَقْتَ مِنْكَ ثَلَاثًا، وَسَبْعٌ وَتِسْعُونَ اتَّخَذَتْ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»].

- [وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مُعَاذُ، مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْعِتَاقِ، وَلَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ].

(١) أخرجه أحمد (٩٥٩٧)، والنسائي (٣٤٧٤).

(٢) أخرجه مالك (١١٨٨).

(٣) أخرجه النسائي (٣٤٠١).

(٤) أخرجه مالك (١١٥٣).

(٥) أخرجه البيهقي في «سننه» (١٥٥١٧)، والدارقطني (٤٠٣٠).

باب المطلقة ثلاثاً

الفصل الأول

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي، فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَقَالَ: أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قَوْلُهَا: (فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ) هُوَ يَفْتَحُ الزَّاي وَكُسْرُ يَلَا خِلَافَ، وَهُوَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَاطَاءَ، وَيُقَالُ: بَاطِيَاءُ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَحَابِيًّا، وَالزُّبَيْرُ قَتَلَ يَهُودِيًّا فِي غَزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ بْنَ بَاطَاءَ الْقُرْظِيَّ هُوَ الَّذِي تَزَوَّجَ امْرَأَةَ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ، هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالْمُحَقِّقُونَ.

وَقَالَ ابْنُ مَنْدَهٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابَيْهِمَا فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ»: إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عُمَرِ بْنِ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهَا: (فَبَتَّ طَلَاقِي) أَيُّ: طَلَّقَنِي ثَلَاثًا.

قَوْلُهَا: (هُدْبَةُ الثَّوْبِ) هُوَ بِضْمُ الْهَاءِ وَإِسْكَانَ وَهِيَ طَرَفُهُ الَّذِي لَمْ يُنْسَحَ، شَبَّهُوهَا بِهَدْبِ الْعَيْنِ وَهُوَ شَعْرُ جَفْنِهَا.

قَوْلُهُ ﷺ: (لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ) هُوَ بِضْمُ الْعَيْنِ وَفَتْحُ السَّيْنِ تَصْغِيرُ عَسَلَةٍ، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ، شَبَّهَ لَذَّتَهُ بِلَذَّةِ الْعَسَلِ وَحَلَاوَتِهِ، قَالُوا:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٣٩)، وَمُسْلِمٌ (٣٥٩٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٤٤)، وَأَحْمَدُ (٢٤٨٢٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٠٠٧).

وَأَنْتَ الْعُسَيْلَةُ؛ لِأَنَّ فِي الْعَسَلِ نَعْتَيْنِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، وَقِيلَ: أَنْتَهَا عَلَى إِرَادَةِ التُّظْفَةِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْزَالَ لَا يُشْتَرَطُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُطْلَقَةَ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لِمُطْلَقِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَيَطَّأَهَا ثُمَّ يُفَارِقَهَا، وَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا، فَأَمَّا مُجَرَّدُ عَقْدِهِ عَلَيْهَا فَلَا يُبِيحُهَا لِلْأَوَّلِ، وَبِهِ قَالَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَأَنْفَرَدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: إِذَا عَقَدَ الثَّانِي عَلَيْهَا ثُمَّ فَارَقَهَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ، وَلَا يُشْتَرَطُ وُطْءُ الثَّانِي لِقَوْلِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

وَالنِّكَاحُ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ عَلَى الصَّحِيحِ وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ، بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ الْآيَةِ، وَمُبَيِّنٌ لِلْمُرَادِ بِهَا، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَعَلَّ سَعِيدًا لَمْ يَبْلُغْهُ هَذَا الْحَدِيثُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِقَوْلِ سَعِيدٍ فِي هَذَا طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ تَغْيِيبَ الْحُشْفَةِ فِي قُبْلِهَا كَافٍ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالِ الْمَنِيِّ، وَشَذَّ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، فَشَرَطَ إِنْزَالَ الْمَنِيِّ وَجَعَلَهُ حَقِيقَةَ الْعُسَيْلَةِ. قَالَ الْجُمْهُورُ: بِدُخُولِ الذَّكَرِ تَحْصُلُ اللَّذَّةُ وَالْعُسَيْلَةُ، وَلَوْ وَطَّئَهَا فِي فَاسِدٍ لَمْ تَحِلَّ لِلْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (١٥٧/٥)].

وَسُئِلَ الْمَصْنَفُ: عَمَّنْ قَالَ لِرِجَالِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ، فَقِيلَ لَهُ: ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: ثَلَاثًا، أَوْ قِيلَ لَهُ: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: ثَلَاثًا، مَا الْحُكْمُ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: الْأَوْجَهُ أَخَذًا مِمَّا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا حَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا - سَقَى اللَّهُ عَهْدَهُ - أَنَّهُ نَوَى بِقَوْلِهِ: «ثَلَاثًا» وَقَدْ بَنَاهُ عَلَى مُقَدَّرِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَكَانَ التَّفْذِيرُ هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا، وَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ مَنْ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ، وَأَمَّا مَنْ أَجَابَ بِأَنَّهَا طَلَّقَتْ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ مُعَادٍ فِي الْجَوَابِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، لَكِنْ يَمْنَعُ مِنْ وَفُوعِ الثَّلَاثِ كَوْنُهَا غَيْرَ مَنْوِيَّةٍ مَعَ لَفْظِ طَالِقٍ؛ لِأَنَّ شَرْطَ وَفُوعِ الْعَدَدِ كَوْنُهُ مَنْوِيًّا بِنِيَّةٍ مَقْرُونَةٍ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، كَأَقْتِرَانِ

المشكاة / الجزء الثامن

نِيَّةِ الْكِنَايَةِ بِهَا، فَقَدْ أَخْطَأَ كَمَا بَيَّنَّهُ شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ حَيْثُ قَالَ: لَمْ يُصَبِّ فِي جَوَابِهِ هَذَا سِوَاءَ أَوْقَعَ الْوَاحِدَةَ بِلَفْظِ ثَلَاثًا كَمَا يَقْتَضِيهِ أَوَّلُ كَلَامِهِ لِمَا لَا يَحْفَى؛ أَيْ: مِنْ قَوْلِهِ إِنَّ السُّؤَالَ مُعَادٌ فِي الْجَوَابِ أَمْ بِلَفْظِ طَالِقِ الْمُقَدَّرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ مُقَدَّرٍ يَجُوزُ عَدَمُ إِرَادَتِهِ وَإِهْمَالِ مُتْلَفِظٍ بِهِ، وَلَا فِي تَوْجِيهِهِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ اعْتَبَرَ أَنَّ التَّقْدِيرَ هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الثَّلَاثِ وَاقْتِرَانِهَا بِطَالِقٍ؛ إِذْ نِيَّةُ الْعَدَدِ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا كَمَا ذُكِرَ عِنْدَ عَدَمِ ذِكْرِ الْعَدَدِ.

ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ نَقَلَ عَنْ فَتَاوَى الْإِمَامِ ابْنِ رَزِينٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ قَالَ: قُولُوا لَهَا أَنْتِ وَرَفِيقَتُكَ طَالِقٌ، فَقِيلَ لَهُ: لِأَيِّ شَيْءٍ لَا تَقُولُ ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: ثَلَاثًا.

فَأَجَابَ إِنْ قَصَدَ يَقُولُهُ ذَلِكَ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بِلَفْظِي هَذَا؛ أَيْ: بَلَّغُهُمَا أَيْ طَلَّقْتُهُمَا، وَنَوَى بِذَلِكَ إِيقَاعَ الثَّلَاثِ وَقَعَ الثَّلَاثُ كَمَا نَوَى، وَإِنْ قَصَدَ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَصْدِ عَدَدٍ وَقَعَتْ طَلْقَةٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، وَبِذَلِكَ يَبْقَى قَوْلُهُ: «ثَلَاثًا» إِنْ قَصَدَ بِهِ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، كَأَنَّهُ أَرَادَ طَلَّقْتُ الْآنَ كُلًّا مِنْهُمَا ثَلَاثًا، أَوْ كُلًّا مِنْهُمَا طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَعَ بِهِ تَمَامُ الثَّلَاثِ إِنْ دَخَلَ بِهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِنْ بِقَوْلِهِ: «ثَلَاثًا» قَصَدَ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي تَوْسُطِهِ بَعْدَ نَقْلِهِ ذَلِكَ، وَفِي وَفُوعِ الثَّلَاثِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَفَقَّةً، وَلَا سِيَّمَا إِنْ طَالَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ؛ لِأَنَّ «ثَلَاثًا» يُمْفَرِدُهَا لَا تَصْلُحُ لِلْإِيقَاعِ فَتَأَمَّلْهُ. انتهى، وَفِي ذَلِكَ تَأْيِيدٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ الْجَوَابُ.

وَأَمَّا تَوَقُّفُ الْأَذْرَعِيِّ فَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ لَمْ يَبَيِّنِ الْكَلَامَ عَلَى الْمُقَدَّرِ الَّذِي قَرَّرَنَاهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَنَاهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الصَّلَاحِ أَفْتَى فِيمَنْ قَالَ لِرَؤُوسَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ سَكَتَ وَرَاجَعَ زَوْجَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «ثَلَاثًا» بَائِنَةً عَلَى كُلِّ مَذْهَبٍ؛ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدْ نَوَى الثَّلَاثَ أَوَّلًا بِقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ وَقَعْنَ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ أَوَّلًا لَكِنْ أَرَادَ ثَانِيًا بِقَوْلِهِ: «ثَلَاثًا» تَيَمَّمَتْهُ وَتَفْسِيرُهُ، وَعَنَى بِقَوْلِهِ: «ثَلَاثًا» أَنَّهَا طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَعَ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ أَيْضًا.

قَالَ: وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قِبَلِ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ بِلَفْظِ حَذَفَ بَعْضُهُ اجْتِرَاءً بِالْبَاقِي مِنْهُ؛

لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِنَاءٍ عَلَى الْقَرِينَةِ، وَمِمَّا نُصَّ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا التَّنَوُّعِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ ابْتِدَاءً: «أَنْتِ ثَلَاثًا» وَتَوَى الطَّلَاقَ وَقَعَ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْهُ فِي تَوْسُطِهِ، قُلْتُ: تَأَمَّلْ جَوَابَهُ مَعَ مَا سَبَقَ عَنْ صَاحِبِهِ تَقِيَّ الدِّينِ بْنِ رَزِينٍ، وَأَمَّا مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْتِ ثَلَاثًا» فَالْأَصَحُّ فِي «الرَّوْضَةِ» أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ تَوَى وَلَمْ يُذَكَّرْ عَنْ بَعْضِ الْأَيْمَةِ سِوَاهُ فَاعْلَمْهُ. [«الفتاوى الفقهية الكبرى» (٩٠/٦)].

الفصل الثاني

- [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلَلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ - رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ].

٣٢٩٧ - [رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ] .

(لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلَلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ) سُمِّلَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ عَنِ الْحَدِيثِ مَا جَوَابُ الشَّافِعِيِّ عَنْهُ مَعَ كَوْنِهِ صَحِيحًا لَهُ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: حَمَلَهُ الْجُمُهورُ عَلَى مَا إِذَا صَرَّحَ فِي الْعَقْدِ بِاشْتِرَاطٍ إِنَّهُ إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهِذَا الْحُمْلُ الْإِمَامُ الْمُتَّقِنُ الْحَافِظُ الْمُنْصِفُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ كِبَارِ الْمَالِكِيَّةِ، قَالَ: الْأَظْهَرُ بِمَعَانِي الْحَدِيثِ حَمْلُهُ عَلَى التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ لَا عَلَى نِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ امْرَأَةً رِفَاعَةَ صَرَّحَتْ بِأَنَّهَا تُرِيدُ الرُّجُوعَ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، وَقَدْ تَضَمَّنَ الْحَدِيثُ إِقْرَارَهَا عَلَى صِحَّةِ التَّكَاحِ، فَإِذَا لَمْ يَقْدَحْ فِيهِ نِيَّتُهَا، فَكَذَلِكَ نِيَّةُ الزَّوْجِ وَنِيَّةُ الْمُطَلِّقِ أَوْلَى أَلَّا تَقْدَحَ فَلَمْ يَبْقَ لِلْحَدِيثِ مَعْنَى إِلَّا الْحُمْلُ عَلَى الْإِظْهَارِ فَيَكُونُ كِتَابُ الْمُتَعَةِ. انتهى. [«الفتاوى الفقهية الكبرى» (٣٦٩/٨)].

وقال السَّندِي: (الْمُحْلَلُ وَالْمُحَلَّلُ لَهُ): الْأَوَّلُ مِنَ الْإِحْلَالِ وَالثَّانِي مِنَ التَّحْلِيلِ وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلِذَا رَوَى الْمُحِلُّ وَالْمَحَلَّ لَهُ بِلَا مِ وَاحِدَةٍ مُشَدَّدَةً وَالْمُحْلَلُ وَالْمُحَلَّلُ

(١) أخرجه الدارمي (٢٣١٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٠٩).

بِلَامَيْنِ أَوْ لَاهُمَا مُشَدَّدَةٌ، ثُمَّ الْمُحِلُّ مَنْ تَزَوَّجَ مُطَلَّقَةَ الْغَيْرِ ثَلَاثًا لِتَحِلَّ لَهُ، وَالْمُحَلَّلُ هُوَ الْمُطَلَّقُ، وَالْجُمُهور عَلَى أَنَّ التَّكَاحَ بِنَيْتِ التَّحْلِيلِ يَقْتَضِي عَدَمَ الصَّحَّةِ.

وَأَجَابَ مَنْ يَقُولُ بِصِحَّتِهِ أَنَّ اللَّعْنَ قَدْ يَكُونُ لِحَسَّةِ الْفِعْلِ، فَلَعَلَّ اللَّعْنَ هَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ مُرُوءَةٌ وَقِلَّةٌ حِمِيَّةٌ وَخَسَّةٌ نَفْسٍ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُحَلَّلِ لَهُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْمُحَلَّلُ فَإِنَّهُ كَالْتَّائِسِ يُعِيرُ نَفْسَهُ بِالْوَطْءِ لِعَرَضِ الْغَيْرِ، وَتَسْمِيَّتِهِ مُحَلَّلًا يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ بِالصَّحَّةِ، وَمَنْ لَا يَقُولُ بِهَا يَقُولُ: إِنَّهُ قَصَدَ التَّحْلِيلَ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِلُّ، وَفِي «الرَّوَايَةِ» فِي إِسْنَادِهِ زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. [١٨٦/٤].

[وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَدْرَكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كُلُّهُمْ يَقِفُونَ الْمَوْلَى . رَوَاهُ فِي «شرح السنة»].

(أَدْرَكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا) فِي «الْإِرْشَادِ» لِابْنِ كَثِيرٍ، أَنَّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ: وَأَقْلُ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ.

يُرِيدُ أَقْلَ مَا يُطَلَّقُ عَلَيْهِ لَفْظُ بِضْعَةَ عَشَرَ. [سبل السلام للصنعاني ١٩١/٥].

٣٢٩٩ [وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرٍ - وَيُقَالُ: سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِي جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهِرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا مَضَى نِصْفٌ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْتَقْ رَقَبَةً، قَالَ: لَا أَجِدُهَا، قَالَ: فَضُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: أَطْعَمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا، قَالَ: لَا أَجِدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِقُرُوءَةِ بْنِ عَمْرِو: أَعْطِهِ ذَلِكَ الْعَرَقَ، وَهُوَ مَكْتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا، لِيُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(١) لم أقف عليه في «شرح السنة» للبخاري، وعزاه الصنعاني للشافعي كما في «سبل السلام» (١٩١/٥).

(٢) أخرجه الترمذي

[وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ نَحْوَهُ، قَالَ: كُنْتُ امْرَأً أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي، وَفِي رَوَايَتِهِمَا أَعْنِي: أَبَا دَاوُدَ وَالدَّارِمِيَّ: فَاطْعِمُ وَسَقَا مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتِّينَ مِسْكِينًا]

٣٣٠١ . [وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَظَاهِيرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، قَالَ: كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

الفصل الثالث

٣٣٠٢ . [عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَغَشِيَهَا قَبْلَ يُكْفَرُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُ بَيَاضَ حِجْلَيْهَا فِي الْقَمَرِ، فَلَمْ أَمْلِكْ نَفْسِي أَنْ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَلَّا يَقْرَبَهَا حَتَّى يُكْفَرَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ].

[وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ نَحْوَهُ مُسْنَدًا وَمُرْسَلًا، وَقَالَ: الْمُرْسَلُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنَ الْمُسْنَدِ] .

(١) أخرجه أبو داود (٢٢١٥)، وأحمد (٢٤٤٢٠)، وابن ماجه (٢١٤٠)، والدارمي (٢٣٢٨).

(٢) أخرجه الترمذي (١٢٣٨)، وابن ماجه (٢١٤٢).

(٣) أخرجه الترمذي (١٢٣٩)، وابن ماجه (٢١٤٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٢٢٣)، والنسائي (٣٤٥٩).

باب

في كون الرقبة في الكفارة مؤمنة

الفصل الأول

٣٣٠٣ - [عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَرَعَى عَنَّا لِي، فَجِئْتُهَا وَقَدْ فُقِدَتْ شَاءَ مِنَ الْغَنَمِ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا فَقَالَتْ: أَكَلَهَا الذَّنْبُ، فَأَسِفْتُ عَلَيْهَا، وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا وَعَلَى رَقَبَةٍ أَفَاعَتْقُهَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ اللَّهُ؟ فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْتَقُهَا . رَوَاهُ مَالِكٌ].

(فَجِئْتُ بِهَا) أَيُّ: بِالْجَارِيَةِ (قَالَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَيْنَ اللَّهُ؟ فَقَالَتْ) أَيُّ: الْجَارِيَةِ (فِي السَّمَاءِ) فِيهِ إِثْبَاتٌ أَنَّ اللَّهَ ﷻ فِي السَّمَاءِ.

قَالَ الدَّهْيِيُّ فِي كِتَابِ «الْعُلُوِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي مُطِيعِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ الْبَلْخِيِّ صَاحِبِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ، قَالَ: «سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَمَّنْ يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ: قَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: أَقُولُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَلَكِنْ قَالَ: لَا يَدْرِي الْعَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ، قَالَ: إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ. انْتَهَى.

وَيَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ: «كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ»: حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ الثُّعْمَانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: «اللَّهُ فِي السَّمَاءِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، لَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ».

وَرَوَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَجَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَطَائِفَةٌ قَالُوا: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى مَالِكٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: فَمَا رَأَيْتَ مَالِكًا وَجَدَ مِنْ شَيْءٍ كَمَوْجِدَتِهِ مِنْ مَقَالَتِهِ وَعَلَاهُ الرُّحَصَاءُ؛ يَعْنِي: الْعَرَقُ، وَأَطْرَقَ الْقَوْمُ، فَسَرَّيَ عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ: الْكَيْفَ غَيْرَ مَعْقُولٍ، وَالِاسْتِواءُ مِنْهُ غَيْرَ مَجْهُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٍ، وَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ ضَالًّا، وَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ. انْتَهَى.

(فَقَالَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ) الْجَارِيَةُ: (أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْتَقَهَا) أَيُّ: الْجَارِيَةُ.

أَوْ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى عَنَّمَا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةِ، فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الدُّثْبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ أَسَفٌ كَمَا يَأْسِفُونَ، لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: أَتَيْتَنِي بِهَا، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أُعْتِقُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ]

(فَإِنَّهَا) أَيُّ: الْجَارِيَةُ (مُؤْمِنَةٌ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَوْلُهُ: (أُعْتِقُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ) خَرَجَ مَخْرَجَ التَّغْلِيلِ فِي كَوْنِ الرَّقَبَةِ مُجْزِيَةً فِي الْكُفَّارَاتِ بِشَرْطِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ مَعْقُولًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَهُ أَنْ يُعْتِقَهَا عَلَى سَبِيلِ الْكُفَّارَةِ عَنْ ضَرْبِهَا، ثُمَّ اشْتَرَطَ أَنْ مُؤْمِنَةٌ، فَكَذَلِكَ هِيَ فِي كُلِّ كُفَّارَةٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا؛ فَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ عُبَيْدٍ: يُجْزِيهِ إِلَّا رَقَبَةً مُؤْمِنَةً فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُفَّارَاتِ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: يُجْزِيهِ غَيْرُ الْمُؤْمِنَةِ إِلَّا فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ، وَحُكِيَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ. انْتَهَى.

(بَابُ اللَّعَانِ) هُوَ لُغَةٌ مَصْدَرٌ أَوْ جَمْعٌ لَعْنٍ: الْإِبْعَادُ، وَشَرْعًا: كَلِمَاتٌ تَأْتِي جُعِلَتْ حُجَّةً لِمَنْ أَضْطَرَّ لِقَذْفٍ مَنْ لَطَخَ فِرَاشَهُ وَالْحَقُّ الْعَارَ بِهِ، أَوْ لِتَنْفِي وَلَدٍ عَنْهُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى إِبْعَادِ الْكَاذِبِ مِنْهُمَا عَنِ الرَّحْمَةِ، وَإِبْعَادِ كُلِّ عَنِ الْآخَرِ، وَجُعِلَتْ فِي جَانِبِ الْمُدَّعِي مَعَ إِنَّهَا أَيْمَانٌ عَلَى الْأَصَحِّ رُخْصَةً لِعُسْرِ الْبَيِّنَةِ بَرَانَاهَا وَصِيَانَةً لِلْأَنْسَابِ عَنِ الْإِخْتِلَاطِ، وَلَمْ يَخْتَرْ لَفْظُ الْغَضَبِ الْمَذْكُورِ مَعَهُ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ الْمُقَدَّمُ فِيهَا كَالْوَاقِعِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَنْفَرِدُ لِعَانُهُ عَنِ لِعَانِهَا وَلَا عَكْسَ، وَأَصْلُهُ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ: أَوَائِلُ سُورَةِ التَّوْرَةِ مَعَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ، وَلِكُونِهِ حُجَّةً ضَرُورِيَّةً لِدَفْعِ الْحَدِّ أَوْ لِتَنْفِي الْوَلَدِ. [تحفة المحتاج] (٣١٥/٣٤).

الفصل الأول

[عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ عُوَيْمَرَ الْعَجَلَانِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا، قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاَعَنَا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَعَا قَالَ عُوَيْمَرُ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْظُرُوا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ الْأَلْيَتَيْنِ خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ، فَلَا أَحْسِبُ عُوَيْمَرَ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرُ كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، فَلَا أَحْسِبُ عُوَيْمَرَ إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى التَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ عُوَيْمَرَ، فَكَانَ بَعْدُ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

٣٣٠٥ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَاعَنَ بَيْنَ رَجُلٍ

وَأَمْرَاتِهِ، فَأَنْتَقَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي حَدِيثِهِ لَهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَظَّمَهُ وَذَكَرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، ثُمَّ دَعَاها فَوَعَّظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ].

٣٣٠٦ [وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ: حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي، قَالَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ وَأَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٣٠٧ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: الْبَيِّنَةُ وَالْأَحَدُ فِي ظَهْرِكَ، فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلَيُنَزِّلَنَّ اللَّهُ مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جَبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ...﴾ فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦ - ٩] فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟ ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهَا، وَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَلَكَّاتٌ وَنَكَصَتْ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ سَابِغِ الْأَلْيَتَيْنِ خَدْلَجِ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ .

(١) أخرجه مالك (١١٧٨)، والشافعي (٢٥٩/١)، والبخاري (٥٠٠٩)، ومسلم (١٤٩٤)، وابن حبان (٤٢٨٨)، وأبو عوانة (٤٦٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٠٦)، ومسلم (١٤٩٣)، وأبو داود (٢٢٥٧)، وأحمد (٤٥٨٧)، والنسائي (٣٤٧٦).

أخرجه البخاري (٤٧٤٧)، والترمذي (٣٤٧٩).

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

أَيُّ: أَنْظَرُوا وَتَأَمَّلُوا فِيمَا تَأْتِي بِهِ مِنْ وَلَدِهَا (أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ) أَيُّ: الَّذِي يَغْلُو جُفُونُ عَيْنَيْهِ سَوَادٌ مِثْلُ الْكُحْلِ مِنْ غَيْرِ اكْتِحَالٍ (سَابِغُ الْأَلْيَتَيْنِ) أَيُّ: عَظِيمُهُمَا (خَدَلَجُ السَّاقَيْنِ) أَيُّ: سَمِينُهُمَا (فَهْرٌ) أَيُّ: الْوَلَدُ (لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ) مِنْ بَيَانٍ لِمَا؛ أَيُّ: لَوْلَا مَا سَبَقَ مِنْ حُكْمِهِ بِدَرْءِ الْحَدِّ عَنِ الْمَرْأَةِ بِلَعَانِهَا (لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ) أَيُّ: فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهَا، أَوِ الْمَعْنَى لَوْلَا أَنَّ الْقُرْآنَ حَكَمَ بَعْدَ الْحَدِّ عَلَى الْمُتَلَاعِنَيْنِ وَعَدَمَ التَّعْزِيرَ لَفَعَلْتُ بِهَا مَا عِبْرَةٌ لِلنَّاظِرِينَ وَتَذَكُّرَةٌ لِلسَّامِعِينَ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَالَ التَّوَوِّي: اخْتَلَفُوا فِي نُزُولِ آيَةِ اللَّعَانِ، هَلْ هُوَ بِسَبَبِ عُوَيْرٍ بِسَبَبِ هِلَالٍ، وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي هِلَالٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ لِعُوَيْرٍ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ» فَقَالُوا: مَعْنَاهُ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا نَزَلَ فِي قِصَّةِ هِلَالٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ عَامٌّ لِجَمِيعِ النَّاسِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمَا جَمِيعًا، فَلَعَلَّهُمَا سَأَلَا فِي وَقْتَيْنِ مُتَفَارِقَيْنِ، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ فِيهِمَا، وَسَبَقَ هِلَالٌ بِاللَّعَانِ. انْتَهَى. كَذَا فِي الْقُسْطَلَانِيِّ. [عون (١٣١/٥)].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا لَمْ أَمْسَهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْغَيْرَةُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَأَصْلُهَا الْمَنْعُ، وَالرَّجُلُ غَيُورٌ عَلَى أَهْلِهِ؛ أَيُّ: يَمْنَعُهُمْ مِنَ التَّلَعُّقِ بِأَجَنَّتِي بِنَظَرٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَالْغَيْرَةُ صِفَةُ كَمَالٍ، فَأُخْبِرَ ﷺ بِأَنَّ سَعْدًا غَيُورٌ، وَأَنَّهُ أَغْيَرُ مِنْهُ، وَأَنَّ اللَّهَ أَغْيَرُ مِنْهُ ﷺ، وَأَنَّهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ

الْفَوَاحِش، فَهَذَا تَفْسِيرٌ لِمَعْنَى غَيْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ أَيُّ: أَنَّهَا مَنَعَهُ ﷺ النَّاسَ مِنَ الْفَوَاحِشِ فِي حَقِّ النَّاسِ يُقَارِنُهَا تَغْيِيرُ حَالِ الْإِنْسَانِ وَانْزِعَاجُهُ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي غَيْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

٣٣٠٩ [وَعَنِ الْمَغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ وَاللَّهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُنْذِرِينَ وَالْمُبَشِّرِينَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ الْجَنَّةَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ) هُوَ الْقَاءُ؛ أَيُّ: غَيْرُ ضَارِبٍ بِصَفْحِ السَّيْفِ، وَهُوَ جَانِبُهُ بَلْ أَضْرِبُهُ بِحَدِّهِ.

(أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ وَاللَّهُ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي) يدل على وجود القود فيمن قتل رجلاً وجده مع امرأته؛ لأن الله تعالى وإن كان أغير من عباده، فإنه قد أوجب الشهود في الحدود، فلا يجوز لأحدٍ يتعدى حدود الله، ولا يسفك دمًا بدعوى.

وقد روى مالك هذا المعنى في بيئنا، روى مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: «أن سعد بن عبادة قال: يا رسول الله، أرايت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم» ففي هذا من الفقه قطع الذرائع والتسبب إلى قتل الناس والادعاء عليهم بمثل هذا وشبهه.

وفي سعد: النهي عن إقامة الحدود بغير سلطان وبغير شهود؛ لأن الله تعالى عظم دم المسلم وعظم الإثم فيه، فلا يحل سفكه إلا بما أباحه الله به، وبذلك

أفتى علي بن أبي طالب فيمن قتل رجلاً وجده مع امرأته، فقال: إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته؛ أي يسلم برمته للقتل، وعلى هذا جمهور العلماء. [ابن بطال

٣٣١٠ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغَارُ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ، وَغَيْرُهُ اللَّهُ لَا يَأْتِي الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٣١١ - [وَعَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: فَأَنَّى تَرَى ذَلِكَ جَاءَهَا؟ قَالَ: عِرْقٌ نَزَعَهَا، قَالَ: فَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ، وَلَمْ يَرْخُصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٣١٢ - [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ مَنِيَّ فَاقْبِضْهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: إِنَّهُ ابْنُ أَخِي، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي، فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وَلَيْدٍ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: اخْتَجِي مِنْهُ، لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ. وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: هُوَ أَخُوكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٥)، ومسلم (٢٧٦١)، والترمذي (١١٦٨) وقال: حسن غريب، وأحمد (١٠٩٦٣)، وابن حبان (٢٩٣)، وأبو يعلى (٥٩٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣١٤)، ومسلم (٣٨٤١)، وأبو داود (٢٢٦٢)، والنسائي (٣٤٩٢)، وابن ماجه (٢٠٨٠).

(٣) أخرجه مالك (١٤٢٤)، والبخاري (٦٧٤٩)، ومسلم (٣٦٨٦)، وأبو داود (٢٢٧٥).

٣٣١٣ [وَعَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ مَسْرُورٌ، فَقَالَ: أَيُّ عَائِشَةٍ، أَلَمْ تَرِي أَنَّ مُحْجَزًا الْمُدَلِجِيَّ دَخَلَ، فَلَمَّا رَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةً، قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٣١٤ [وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبِي بَكْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ الْخ) قَالَ الْعَلْقَمِيُّ: قَالَ التَّوَوِّي: هَذَا صَرِيحٌ فِي غِلْظِ تَحْرِيمِ انْتِسَابِ الْإِنْسَانِ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتِمَاءِ الْعَتِيقِ إِلَى وَلَاءِ غَيْرِ مَوَالِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ كُفْرِ النُّعْمَةِ وَتَضْيِيعِ حُقُوقِ الْإِرْثِ وَالْوَلَاءِ وَالْعَقْلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ وَالْعُقُوقِ. انْتَهَى.

٣٣١٥ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ ذُكِرَ حَدِيثُ عَائِشَةَ «مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ» فِي بَابِ صَلَاةِ الْخُسُوفِ].

الفصل الثاني

٣٣١٦ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ التَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْمُلَاعَنَةِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ، وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ].

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧١)، ومسلم (٣٦٩١)، وأبو داود (٢٢٦٩)، والترمذي (٢٢٧٦)، وأحمد (٢٤٨٢٧)، وابن ماجه (٢٤٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٢٦)، ومسلم (٢٢٩)، وأحمد (١٥٧١)، وأبو داود (٥١١٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٦٨)، ومسلم (٢٢٧)، وأحمد (١١١٠).

(٤) أخرجه الشافعي في «الأم» (١٢٦/٥)، وأبو داود (٢٢٦٣)، والنسائي (٣٤٨١)، وابن (٢٧٤٣)، وابن حبان (٤١٠٨)، والحاكم (٢٨١٤)، والبيهقي (١٥١١٠)، والدارمي (٢٢٩٣).

٣٣١٧ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي امْرَأَةً لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِيسٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: طَلَّقْهَا، قَالَ: إِنِّي أَحْبَبْتُهَا، قَالَ: فَأَمْسِكْهَا إِذَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: رَفَعَهُ أَحَدُ الرُّوَاةِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَحَدُهُمْ لَمْ يَرْفَعْهُ. قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِثَابِتٍ.]

٣٣١٨ [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنْ كُلُّ مُسْتَلْحَقٍ اسْتَلْحَقَ بَعْدَ أَبِيهِ الَّذِي يُدْعَى لَهُ ادَّعَاهُ وَرَثَتُهُ، فَقَضَى أَنْ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمَةٍ يَمْلِكُهَا يَوْمَ أَصَابَهَا فَقَدْ لَحِقَ بِمَنِ اسْتَلْحَقَهُ، وَلَيْسَ لَهُ مِمَّا قُسِمَ قَبْلَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ، وَمَا أَدْرَكَ مِنْ مِيرَاثٍ لَمْ يُقْسَمْ فَلَهُ نَصِيبُهُ، وَلَا يُلْحَقُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرَهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أُمَةٍ لَمْ يَمْلِكْهَا أَوْ مِنْ حُرَّةٍ عَاهَرَ بِهَا، فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِهِ وَلَا يَرِثُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُدْعَى لَهُ هُوَ ادَّعَاهُ فَهُوَ وَلَدٌ زِنْيَةٌ مِنْ حُرَّةٍ كَانَ أَوْ أُمَةٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

يَفْتَحُ الْحَاءُ؛ أَيُّ: طَلَبَ الْوَرَّةَ الْحَاقَةَ بِهِمْ (بَعْدَ أَبِيهِ) أَيُّ: بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ، وَإِضَافَةُ الْأَبِ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ ادَّعَاءِ وَالِاسْتِلْحَاقِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: الَّذِي يُدْعَى لَهُ.

وَقَوْلُهُ: قِيلَ: هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَلَعَلَّهُ بِتَقْدِيرِ هُوَ الَّذِي ادَّعَاهُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ لِذِلَالَةِ عِنْوَانِ الْمُبْتَدَأِ عَلَيْهِ، فَالْوَجْهُ أَنَّهُ وَصَفَ الْمُسْتَلْحَقَ لِزِيَادَةِ الْكُشْفِ، وَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ مَنْ كَانَ... إلخ».

(فَقَضَى) تَكَرَّرَ لِمَعْنَى قَالَ؛ لِيُعِيدَ الْعَهْدَ (فَقَدْ لَحِقَ بِمَنِ اسْتَلْحَقَهُ) مَعْنَى: اسْتَلْحَقَهُ ادَّعَاهُ، وَضَمِيرُهُ الْمَرْفُوعُ لـ «مَنْ» الْمَوْصُولِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْوَارِثُ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ كُلَّ الْوَرَّةِ أَوْ بَعْضُهُمْ، فَلَا يُلْحَقُ إِلَّا بِالْوَارِثِ الَّذِي لَا يَدَّعِيهِ، فَهُوَ فِي حَقِّهِ أَجَنِّيٌّ، وَلَا يُلْحَقُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ مِنَ اللُّحُوقِ، أَوْ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِلْحَاقِ عَلَى مَعْنَى لَا يَجُوزُ الْخَاقَةُ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٥١)، والنسائي (٣٤٧٨).

(٢) أخرجه أحمد (٧٠٤٢)، وأبو داود (٢٢٦٥)، وابن ماجه (٢٧٤٦)، والدارمي (٣١١٢)، والبيهقي

(وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُدْعَى لَهُ... إلخ) كَلِمَةُ «أَنَّ» فِيهِ وَضْلِيَّةٌ، وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ عَدَمِ حُصُولِ اللُّحُوقِ، وَقَوْلُهُ: (فَهُوَ وَلَدٌ زِنَا) تَعْلِيلٌ لِدَلِّكَ، وَحَاصِلُ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُسْتَلْحَقَّ إِنْ كَانَ مِنْ أَمَةٍ لِلْمَيِّتِ مِلْكُهَا يَوْمَ جَامِعِهَا، فَقَدْ لَحِقَ بِالْوَارِثِ الَّذِي ادَّعَاهُ، فَصَارَ وَارِثًا فِي حَقِّهِ مُشَارِكًا مَعَهُ فِي الْإِرْثِ، فِيمَا يُقْسَمُ مِنَ الْمِيرَاثِ بَعْدَ الْإِسْتِلْحَاقِ، وَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيمَا قَبْلُ.

وَأَمَّا الْوَارِثُ الَّذِي لَمْ يَدَّعَ فَلَا يُشَارِكُهُ وَلَا يَرِثُ مِنْهُ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ قَدْ أَنْكَرَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِلْحَاقُ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَمْلِكْهَا يَوْمَ جَامِعِهَا بِأَنْ زَنَى مِنْ أَمَةٍ غَيْرِهِ أَوْ مِنْ حُرَّةٍ زَنَى بِهَا، فَلَا يَصِحُّ لِحُوقِهِ أَصْلًا، وَإِنْ ادَّعَاهُ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ فِي حَيَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ زِنَا، وَلَا يَثْبُتُ النَّسَبُ بِالزِّنَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذِهِ الْأَحْكَامُ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ حَدُوثُهَا مَا بَيْنَ الْجَاهِلِيَّةِ وَبَيْنَ قِيَامِ الْإِسْلَامِ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ حُكْمَ الْمِيرَاثِ السَّابِقَ عَلَى الْإِسْتِلْحَاقِ حُكْمَ مَا مَضَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَعَقًا عَنْهُ، وَلَمْ يُرَدْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ، وَذَكَرَ فِي سَبَبِهِ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ يَطَأُ أَحَدُهُمْ أَمَتَهُ وَيَطْطُوها غَيْرَهُ بِالزِّنَا، فَرَبَّمَا أَوْلَدَهَا السَّيِّدُ أَوْ وَرَثَتَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَرَبَّمَا يَدَّعِيهِ الزَّانِي فَفُشِّرَ لَهُمْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ.

وَفِي «الزَّوَائِدِ» إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَهَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمَرْيُّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. [حاشية السندي (٣٨٢/٥)].

٣٣١٩ [وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُ اللَّهُ، فَأَمَّا الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي الرَّبِّيَّةِ، وَأَمَّا الَّتِي يُبْغِضُهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رَبِّيَّةٍ، وَإِنَّ مِنَ الْخِيَلَاءِ مَا يُبْغِضُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُحِبُّ اللَّهُ، فَأَمَّا الْخِيَلَاءُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ نَفْسَهُ عِنْدَ الْقِتَالِ وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا الَّتِي يُبْغِضُ فَاخْتِيَالُهُ فِي الْفَخْرِ. وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْبُغْيِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

الفصل الثالث

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَلَانًا ابْنِي، عَاهَرْتُ بِأُمِّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا دَعْوَةَ فِي الْإِسْلَامِ، ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٣٣٢١ [وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَرْبَعٌ مِنَ النِّسَاءِ لَا مُلَاعَنَةَ بَيْنَهُنَّ: النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَحْتَ الْحُرِّ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

٣٣٢٢ [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا حِينَ أَمَرَ الْمُتَلَاعِنِينَ أَنْ يَتَلَاعَنَا أَنْ يَضَعَ يَدُهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

٣٣٢٣ [وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا، قَالَتْ: فَغَرْتُ عَلَيْهِ، فَجَاءَ فَرَأَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ، أَغَرْتِ؟ فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ مِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ؟ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَعِيَ شَيْطَانٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَمَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ أَعَانَنِي اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٧٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢١٤٩).

(٣) أخرجه النسائي (٣٤٧٢).

(٤) أخرجه مسلم (٧٢٨٨)، وأحمد (٢٥٥٨٧).

باب العدة

هي في اللغة: الإحصاء، يقال: عدت الشيء عدة أحصيته إحصاء، ويطلق أيضا على المعداد، وفي الشرع: تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح المتأكد بالدخول أو ما يقوم مقامه من الخلوة والموت.

قال ابن الهمام: وينبغي أن يزداد، وشبهته بالجر عطفًا على النكاح. قلت: فكأنهم أرادوا بالنكاح حقيقته وحكمه، ومن المعلوم أن الطلاق قبل الدخول لا تجب فيه العدة.

٣٣٢٤ - [عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْلُهُ الشَّعِيرَ فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي، قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ: أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ، انْكَحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَكَرِهَتْهُ، ثُمَّ قَالَ: انْكَحِي أُسَامَةَ، فَنَكَحَتْهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَطْتُ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا: فَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَبَ لِلنِّسَاءِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَفِي رِوَايَةٍ: زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: لَا نَفَقَةَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا] .

٣٣٢٥ - [وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ

(١) أخرجه مالك (١٢٢٨)، ومسلم (٣٧٧٠)، وأبو داود (٢٢٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (٣٧٨٥)، وأحمد (٢٨٠٨٤)، وابن ماجه (١٩٤٢).

(٣) أخرجه مسلم (٣٧٧٧)، وأبو داود (٢٢٩٢).

المشكاة/ الجزء الثامن

وَحِشٍ، فَخِيفَ عَلَى نَاحِيَتَيْهَا، فَلِذَلِكَ رَخَّصَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ؛ تَعْنِي: فِي الثَّقَلَةِ . وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ إِلَّا تَتَّبِعِي اللَّهَ؟ تَعْنِي فِي قَوْلِهَا: لَا سَكَنِي وَلَا نَفَقَةَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(فِي مَكَانٍ وَحِشٍ) يَفْتَحُ الْوَاوُ وَسُكُونُ الْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ بَعْدَهَا شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ؛ أَيُّ: خَالَ لَيْسَ بِهِ أُنَيْسٌ (فَلِذَلِكَ رَخَّصَ لَهَا) أَيُّ: فِي الْإِنْتِقَالِ.

٣٣٢٦ - [وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: قَالَ: إِنَّمَا نُقِلَتْ فَاطِمَةُ لِطُولِ لِسَانِهَا عَلَى أَهْلِهَا . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].

٣٣٢٧ [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: طُلِّقَتْ خَالَتِي ثَلَاثًا، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا، فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: بَلَى فَجَدِّي نَحْلُكَ، فَإِنَّهُ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

قال النووي: هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلُ الْخُرُوجِ الْمُعْتَدَّةِ الْبَائِنِ لِلْحَاجَةِ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَاللَّيْثِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَآخَرِينَ جَوَّازَ خُرُوجِهَا فِي النَّهَارِ لِلْحَاجَةِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَوَافَقَهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَقَالَ فِي الْبَائِنِ: لَا تَخْرُجُ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ الصَّدَقَةِ مِنَ الثَّمَرِ عِنْدَ جُدَادِهِ، وَالْهَدِيَّةِ، وَاسْتِحْبَابُ التَّعْرِيزِ لِصَاحِبِ الثَّمَرِ بِفَعْلٍ ذَلِكَ، وَتَذْكِيرُ الْمَعْرُوفِ وَالْبَرِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[وَعَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ، فَأَذِنَ لَهَا فَنَكَحَتْ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

٣٣٢٩ [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) أخرجه البخاري (٥٣٢٦)، وأبو داود (٢٢٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٢٣)، ومسلم (٣٧٩٢).

(٣) لم أقف عليه في «شرح السنة»، وذكره البغوي في «معالم التنزيل» (١٥٣/١).

(٤) أخرجه مسلم (١٤٨٣)، وأبو داود (٢٢٩٧)، والنسائي (٣٥٥٠)، وابن ماجه (٢٠٣٤)، والحاكم

(٥) أخرجه مالك (١٤٤٨)، والبخاري (٥٣٢٠)، والنسائي (٣٥١٩).

إِنَّ ابْنَتِي تُؤَفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنَهَا أَفَنُكِّحُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا»
مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ
إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنَهَا) هُوَ يَرْفَعُ الثُّونَ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الْأُصُولِ: «عَيْنَاهَا»
بِالْأَلِفِ.

قَوْلُهَا: (أَفَنُكِّحُهَا؟ فَقَالَ: لَا) هُوَ بِضَمِّ الْحَاءِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ
الْإِكْتِحَالِ عَلَى الْحَادَّةِ، سَوَاءً إحتَاجَتْ إِلَيْهِ أَمْ لَا.

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ فِي «الْمَوْطَأِ» وَغَيْرِهِ فِي حَدِيثِ سَلَمَةَ: «اجْعَلِيهِ بِاللَّيْلِ
وَأَمْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ».

وَوَجْهُ الْجَمِيعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا لَمْ تَحْتَجْ إِلَيْهِ لَا يَحِلُّ لَهَا، وَإِنْ إحتَاجَتْ لَمْ
يُجْزَ بِالنَّهَارِ وَيَجُوزُ بِاللَّيْلِ، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ تَرَكَهُ، فَإِنَّ فَعَلْتُهُ مَسَحْتُهُ بِالنَّهَارِ، فَحَدِيثُ
الْإِذْنِ فِيهِ لَيَانٌ أَنَّهُ بِاللَّيْلِ لِلْحَاجَةِ غَيْرِ حَرَامٍ، حَدِيثُ النَّهْيِ مُحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْحَاجَةِ،
وَحَدِيثُ الَّتِي اشْتَكَّتْ عَيْنَهَا فَتَهَاهَا مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ، وَتَأْوِيلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ
لَمْ يَتَحَقَّقْ الْخَوْفُ عَلَى عَيْنِهَا.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِكْتِحَالِ الْمُحَدَّةِ، فَقَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ وَسَلَيْمَانَ بْنِ
يَسَارٍ وَمَالِكٌ فِي رَوَايَةِ عَنْهُ: يَجُوزُ إِذَا خَافَتْ عَلَى عَيْنِهَا بِكُحْلِ لَا طِيبَ فِيهِ، وَجَوَزَهُ
بَعْضُهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ طِيبٌ، وَمَذْهَبُنَا جَوَازُهُ لَيْلًا عِنْدَ الْحَاجَةِ بِمَا لَا طِيبَ
فِيهِ.

(إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى
رَأْسِ الْحَوْلِ) مَعْنَاهُ: لَا تَسْتَكْثِرُونَ الْعِدَّةَ، وَمَنْعَ الْإِكْتِحَالِ فِيهَا فَإِنَّهَا مُدَّةٌ قَلِيلَةٌ، وَقَدْ
خُفِّقَتْ عَنْكُنَّ وَصَارَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ سُنَّةً، وَفِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِنَسْخِ

الإعتدَاد سُنَّة الْمَذْكُور فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ.

وَأَمَّا رَمِيهَا بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْخَوْل، فَقَدْ فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَعْنَاهُ: إِنَّهَا رَمَتْ بِالْعِدَّةِ وَخَرَجَتْ مِنْهَا كَانْفِصَالِهَا مِنْ هَذِهِ الْبَعْرَةِ وَرَمِيهَا بِهَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الَّذِي فَعَلْتُهُ وَصَبَرْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِدَادِ سُنَّةٌ، وَلُبْسُهَا شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلُزُومُهَا بَيْتًا صَغِيرًا هَيِّنَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَقِّ الزَّوْجِ، وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْمُرَاعَاةِ كَمَا يُهَوِّنُ الرَّيَّ بِالْبَعْرَةِ. [النووي (٢٥٥/٥)].

٣٣٣. [وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْإِحْدَادِ عَلَى الْمُعْتَدَّةِ مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي تَفْصِيلِهِ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُعْتَدَّةٍ عَنْ وَفَاةِ سَوَاءِ الْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِهَا وَالصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ، وَالْبُكَرِ وَالثِّيَبِ، وَالْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ، وَالْمُسْلِمَةِ وَالْكَافِرَةِ، هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَأَبُو ثَوْرٍ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: يَجِبُ عَلَى الزَّوْجَةِ الْكِتَابِيَّةِ بَلْ تَخْتَصَّ بِالْمُسْلِمَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ) فَخَصَّهُ بِالْمُؤْمِنَةِ.

وَدَلِيلُ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الَّذِي يَشْمَلُ خِطَابُ الشَّارِعِ وَيَنْتَفِعُ بِهِ وَيَنْقَادُ لَهُ، فَلِهَذَا قَيَّدَ بِهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ أَيْضًا: لَا إِحْدَادَ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَلَا عَلَى الزَّوْجَةِ الْأَمَةِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا إِحْدَادَ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ، وَلَا عَلَى الْأَمَةِ إِذَا تُؤَيِّي عَنْهُمَا سَيِّدَهُمَا، وَلَا عَلَى الزَّوْجَةِ الرَّجْعِيَّةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُطَلَّقة ثَلَاثًا؛ فَقَالَ عَطَاءُ وَرَبِيعَةُ وَمَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا إِحْدَادَ عَلَيْهَا، وَقَالَ الْحَكَمُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْكُوفِيُّونَ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ: عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ لِلشَّافِعِيِّ، وَحَكَى الْقَاضِي قَوْلًا عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَى الْمُطَلَّقة، وَلَا عَلَى الْمُتَوَقِّ عَنْهَا، وَهَذَا شاذٌّ غَرِيبٌ.

وَدَلِيلُ مَنْ قَالَ: لَا إِحْدَادَ عَلَى الْمُطَلَّقة ثَلَاثًا قَوْلُهُ ﷺ: **(إِلَّا عَلَى الْمَيِّتِ)** فَخَصَّ الْإِحْدَادَ بِالْمَيِّتِ بَعْدَ تَحْرِيمِهِ فِي غَيْرِهِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَاسْتَفِيدَ جُوبُ الْإِحْدَادِ فِي الْمُتَوَقِّ عَنْهَا مِنْ اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى حَمْلِ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجُوبِ، وَلَكِنْ اتَّفَقُوا عَلَى حَمْلِهِ عَلَى الْجُوبِ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَحَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةٍ فِي الْكُحْلِ وَالطَّيِّبِ وَاللَّبَاسِ وَمَنْعُهَا مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) الْمُرَادُ بِهِ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا، هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً، وَمَا حُكِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ لَيَالٍ، وَأَنَّهَا تَحِلُّ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرَةِ، وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ تَحِلُّ حَتَّى تَدْخُلَ لَيْلَةُ الْحَادِي عَشَرَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّقْيِيدَ عِنْدَنَا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ خَرَجَ عَلَى غَالِبِ الْمُعْتَدَاتِ أَنَّهَا تَعْتَدُ بِالْأَشْهُرِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا بِالْحَمْلِ، وَيَلْزَمُهَا الْإِحْدَادُ فِي جَمِيعِ الْعِدَّةِ حَتَّى تَضَعَ سِوَاءَ قَصْرَتِ الْمُدَّةِ أَمْ طَالَتْ، فَإِذَا وَضَعَتْ فَلَا إِحْدَادَ بَعْدَهُ.

وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا يَلْزَمُهَا الْإِحْدَادُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ، تَضَعُ الْحَمْلَ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْحِكْمَةُ فِي جُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ دُونَ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الزَّيْنَةَ وَالطَّيِّبَ يَدْعُوَانِ إِلَى التَّكَاحِ وَيُوقِعَانِ فِيهِ، فَتَنْهَيْتُ عَنْهُ؛ لِيَكُونَ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ زَاجِرًا عَنِ التَّكَاحِ؛ لِيَكُونَ الزَّوْجُ مَيِّتًا لَا يَمْنَعُ مُعْتَدَّتَهُ مِنَ التَّكَاحِ وَلَا يُرَاعِيهِ نَاحِيهَا، وَلَا يُخَافُ مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُطَلَّقِ الْحَيِّ فَإِنَّهُ يَسْتَعْنِي بِوُجُودِهِ عَنْ زَاجِرٍ آخَرَ؛ وَلِهَذَا الْعِلَّةُ

المشكاة/ الجزء الثامن

وَجَبَتْ الْعِدَّةُ عَلَى كُلِّ مُتَوَقِّعَتِهَا، وَإِنْ لَمْ
لِلْمَيِّتِ بِوُجُوبِ الْعِدَّةِ وَجُعِلَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ فِيهَا يَنْفُخُ الرُّوحُ فِي
الْوَلَدِ إِنْ كَانَ وَالْعَشْرَ احْتِيَاظًا، وَفِي هَذِهِ الْمُدَّةِ يَتَحَرَّكُ الْوَلَدُ فِي الْبَطْنِ، قَالُوا: وَلَمْ يُؤْكَلْ
ذَلِكَ إِلَى أَمَانَةِ النِّسَاءِ وَيُجْعَلَ بِالْأَقْرَاءِ كَالطَّلَاقِ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ لِلْمَيِّتِ، وَلَمَّا
كَانَتْ الصَّغِيرَةُ مِنَ الزَّوْجَاتِ نَادِرَةً أُلْحِقَتْ بِالْغَالِبِ فِي حُكْمِ وَجُوبِ الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ.
[النووي (٢٨٤/٥)].

٣٣٣١ [وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تُحِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ
ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا
تَكْتَحِلُ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرْتَ نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ وَأُظْفَارٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ أَبُو
دَاوُدَ: وَلَا تَحْتَضِبُ].

الفصل الثاني

٣٣٣٢ [وَعَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ كَعْبٍ أَنَّ الْفَرِيعَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ - وَهِيَ أُخْتُ
أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا
فِي بَنِي خُدْرَةَ، فَإِنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدٍ لَهُ أَبْقُوا فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَنْزِلٍ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةَ،
فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، فَانْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ - أَوْ فِي
الْمَسْجِدِ - دَعَانِي فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، قَالَتْ: فَاعْتَدَدْتُ فِيهِ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٨)، ومسلم (٩٣٨)، وأبو داود (٢٣٠٢)، وأحمد (٢٠٨١٣)، والنسائي (٣٥٣٤)، وابن ماجه (٢٠٨٧)، وابن أبي شيبة (١٩٢٨٧)، والطحاوي (٧٦/٣).

(٢) أخرجه مالك (١٢٢٩)، والشافعي (٢٤١/١)، والترمذي (١٢٠٤) وقال: حسن صحيح، وأبو داود (٢٣٠٠) والنسائي (٣٥٢٨) وابن ماجه (٢٠٣١) وابن حبان (٤٢٩٤) والحاكم (٢٨٣٢) والدارمي (٢٢٨٧).

٣٣٣٣ - [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَيَّ صَبْرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمُّ سَلَمَةَ؟ قُلْتُ: إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَشُبُّ الْوَجْهَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَتَنْزِعِيْنَهُ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطَّيِّبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ فَإِنَّهُ خِضَابٌ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: بِالسَّدْرِ تُغْلَفِينَ بِهِ رَأْسُكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

٣٣٣٤ - [وَعَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجَهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرِ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمُمَشَّقَةَ، وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَخْتَضِبُ وَلَا تَكْتَحِلُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

(الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجَهَا) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ: «لَا تَلْبَسُ» تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرُ أَيُّ: الْمَصْبُوغُ بِالْمُعْصَفَرِ بِالضَّمِّ (وَلَا الْمُمَشَّقَةَ) بِضَمِّ الْمِيمِ الْأُولَى وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ الْمُشَدَّدَةِ؛ أَيُّ: الْمَصْبُوغَةِ بِالْمِشْقِ الْمِيمِ، وَهُوَ الطِّينُ الْأَحْمَرُ الَّذِي يُسَمَّى: مَغْرَةً، وَالتَّائِيثُ بِاعْتِبَارِ الْحَالَةِ أَوْ الثِّيَابِ بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَيَجُوزُ كُسْرُهَا وَبِتَشْدِيدِ الْيَاءِ جَمْعُ: حِلْيَةٍ، وَهِيَ مَا يُتَرَتَّبُ بِهِ مِنَ الْمَصَاغِ وَغَيْرِهِ. [عون (١٧٣/٥)].

٣٣٣٥

٣٣٣٥ - [عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ الْأَحْوَصَ هَلَكَ بِالشَّامِ حِينَ دَخَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدٌ إِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ وَبَرِيَ مِنْهَا، وَلَا تَرْتُهُ وَلَا يَرِثُهَا . رَوَاهُ مَالِكٌ].

اِخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْحَيْضِ أَيْضًا؛ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ يَذْهَبَ وَقْتُ صَلَاةٍ، وَقَالَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَالْثَّوْرِيُّ وَزُفَرٌ

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٠٧)، والنسائي (٣٥٣٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٠٤)، وأحمد (٢٦٦٢٣)، والنسائي (٣٥٣٥)، والبيهقي (١٥٣١٠)، وأبو يعلى

(٧٠١٢)، وابن حبان (٤٣٠٦).

(٣) أخرجه مالك (١٢١٧).

وَإِسْحَاقُ وَأَبُو عُبَيْدٍ: حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْمَالِئَةِ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَآخَرُونَ: تَنْقِضِي بِنَفْسٍ
إِنْقِطَاعَ الدَّمِّ، وَعَنْ إِسْحَاقَ رِوَايَةً، أَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَتِ الدَّمُّ انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ، وَلَكِنْ
تَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ حَتَّى تَغْتَسِلَ إِحْتِيَاظًا وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٣٣٦ [وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: أَيُّمَا امْرَأَةٍ
طَلَّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ،
فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَذَلِكَ، وَإِلَّا اعْتَدَّتْ بَعْدَ التَّسْعَةِ الْأَشْهُرِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ حَلَّتْ . رَوَاهُ
مَالِكٌ].

أجمع العلماء عدة اليائسة من المحيض لكبر ثلاثة أشهر، وأن عدة التي لم
تحض لصغر ثلاثة أشهر.

واختلفوا إذا ارتفعت المرأة الشابة التي مثلها أن تحيض، فروي
عن عمر أنه قال...» وروى مثله عن ابن عباس، قال: عدة المرتابة سنة، وروي عن
الحسن البصري، وهو قول مالك، والأوزاعي.

وروى ابن القاسم عن مالك أنها تعتد من يوم رفعتها حيضتها لا من يوم
طلقت تنتظر تسعة أشهر، فإن لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت قبل
تستكمل الثلاثة أشهر استقبلت الحيض.

وقال الأوزاعي: إذا طلق امرأته وهي شابة فارتفعت حيضتها، فلم تر شيئاً ثلاثة
أشهر، فإنها تعتد سنة.

باب الاستبراء

الفصل الأول

٣٣٣٧ [عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ مُجَجَّ، فَسَأَلَ عَنْهَا، فَقَالُوا: أُمُّهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ: أَيْلِمُ بِهَا؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يَسْتَعْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟] . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ مُجَجَّ) الْمُجَجَّ بِيَمِينٍ مَضْمُومَةٌ ثُمَّ جِيمٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ؛ وَهِيَ الْحَامِلُ الَّتِي قَرَبَتْ وَلَدَتَهَا.

مَعْنَى (أَيْلِمُ بِهَا؟) أَيُّ: يَطَّأُهَا، وَكَانَتْ حَامِلًا مَسِيئَةً يَحِلُّ جِمَاعُهَا حَتَّى تَضَعَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: (كَيْفَ يَسْتَعْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ) كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ

فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ تَتَأَخَّرَ وَلَدَتَهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ حَيْثُ يُحْتَمَلُ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْ هَذَا السَّائِي، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ قَبْلِهِ، فَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنَ السَّائِي يَكُونُ وَلَدًا لَهُ وَيَتَوَارَثَانِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ السَّائِي لَا يَتَوَارَثَانِ هُوَ وَلَا السَّائِي لِعَدَمِ الْقَرَابَةِ، بَلْ لَهُ إِسْتِخْدَامُهُ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكُهُ، فَتَقْدِيرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَدْ يَسْتَلْحِقُهُ وَيَجْعَلُهُ ابْنًا لَهُ وَيُورَثُهُ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ تَوْرِيثُهُ؛ لِكُونِهِ لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَحِلُّ تَوَارَثُهُ وَمُرَاحَمَتُهُ لِبَاقِي الْوَرَثَةِ، وَقَدْ يَسْتَعْدِمُهُ إِسْتِخْدَامُ الْعَبِيدِ، وَيَجْعَلُهُ عَبْدًا يَتَمَلَّكُهُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ؛ لِكُونِهِ مِنْهُ إِذَا وَضَعْتَهُ لِمُدَّةٍ مُحْتَمَلَةٍ كَوْنُهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ وَطْئِهَا خَوْفًا مِنْ هَذَا الْمَحْظُورِ؛ فَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: مَعْنَاهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يُنَمَى هَذَا الْحَبْنِ بِنُظْفَةِ هَذَا السَّائِي، فَيَصِيرُ مُشَارِكًا فِيهِ فَيَمْتَنِعُ الْإِسْتِخْدَامُ.

المشكاة/ الجزء الثامن

قَالَ: وَهُوَ نَظِيرُ الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ» هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ، وَكَيْفَ يَنْتَظِمُ الثَّوْرِيثُ مَعَ هَذَا الثَّأْوِيلِ؟! بَلِ الصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (١٦٧/٥)].

٣٣٣٨ - [عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي سَبَايَا أُوطَاسٍ: لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ].

(لَا تُوطَأُ) يَهْمَزُ فِي آخِرِهِ؛ أَيُّ: لَا تُجَامَعُ (وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ) أَيُّ: وَلَا تُوطَأُ حَائِلٌ (حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً) بِالْفَتْحِ وَيُكْسَرُ.

وَقَوْلُهُ: «تُوطَأُ» خَبَرَ بِمَعْنَى النَّهْيِ؛ أَيُّ: لَا تُجَامِعُوا مَسِيئَةَ حَامِلًا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، وَلَا حَائِلًا ذَاتَ إِقْرَاءٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً كَامِلَةً، وَلَوْ مَلَكَهَا وَهِيَ حَائِضٌ تَعْتَدُ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ حَتَّى تَسْتَبْرِئَ بِحَيْضَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ لِصِغَرِهَا كِبَرَهَا، فَاسْتَبْرَأُوهَا يَحْضِلُ بِشَهْرٍ وَاحِدٍ أَوْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فِيهِ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ أَصَحُّهُمَا الْأَوَّلُ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اسْتِحْدَاثَ الْمَلِكِ يُوجِبُ الاسْتِبْرَاءَ، وَبِظَاهِرِهِ قَالَ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ. كَذَا قَالَ الْقَارِي نَقْلًا عَنْ مِيرِكَ.

٣٣٣٩ - [وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ: لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ - يَعْنِي: إِتْيَانَ الْحَبَالَى - وَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا، وَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيعَ مَغْنَمًا حَتَّى يُقَسَمَ. رَوَاهُ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٦١٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٥٧)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٢٩٥)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ وَالْحَاكِمُ (٢٧٩٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٥٧٢).

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٣١) وَقَالَ: حَسَنٌ، وَأَحْمَدُ (١٧٠٣١) وَالدَّارِمِيُّ (٢٤٨٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٥٨)

أَبُو دَاوُدَ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: زَرَعَ غَيْرِهِ].

الفصل الثالث

٣٣٤٠ [عَنْ مَالِكٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِاسْتِبْرَاءِ الْإِمَاءِ بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ، وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ، وَيَنْهَى عَنْ سَقْيِ مَاءِ الْغَيْرِ].

٣٣٤١ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَهَبْتَ الْوَلِيدَةَ الَّتِي تُوطَأُ أَوْ عَتَقْتَ، فَلْتَسْتَبْرِئِ رَحْمَهَا بِحَيْضَةٍ، وَلَا تَسْتَبْرِئِ الْعَذْرَاءَ . رَوَاهُمَا رَزِينٌ].

باب النفقات وحق المملوك

قال الراغب: نفق الشيء: مضى ونفذ، ونفقت الدراهم تنفق، والنفقة اسم ينفق.

قال ابن الهمام: النفقة مشتقة من النفوق، وهو الهلاك، نفقت الدابة نفوقًا: هلكت، أو من النفاق، وهو الرواج، نفقت السلعة نفاقًا: راجت، وذكر محمد الزمخشري أن كل ما فاؤه نون وعينه فاء يدل على معنى الخروج والذهاب، مثل نفر ونفخ ونفس ونفى ونفذ.

وفي الشرع: الإضرار على الشيء بما به بقاؤه، ثم نفقة الغير على الغير بأسباب الزوجية والقربة والملكية. [«المرقاة» (٢٦١/١٠)].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ: هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].
٣٣٤٣ [وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: إِذَا أُعْطِيَ اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا، فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (٤٥٧٤)، وأبو داود (٣٥٣٤)، وأحمد (٢٤٨٤٥)، وابن ماجه (٢٣٨١)، والنسائي (٥٤٣٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٢٢)، وأحمد (٢٠٨٦٢)، والطبراني (١٨٠٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٤٥٤)، وأبو يعلى (٧٤٦٦)، وأبو عوانة (٦٩٩٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٦٢)، وأحمد (٧٣٥٩).

٣٣٤٥ - [وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا يَكْلِفْهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٣٤٦ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو جَاءَهُ قَهْرْمَانٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَعْطَيْتَ الرَّقِيقَ قُوَّتَهُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَانْطَلِقْ فَأَعْطِهِمْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَخْبَسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ . وَفِي رِوَايَةٍ: كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ) قَالَ السَّنْدِيُّ: مَنْ يَقُوتُ مِنْ قَاتِهِ؛ أَيُّ: أَعْطَاهُ قُوَّتَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ مِنَ التَّفْعِيلِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِرِوَايَةِ «مَنْ يُقِيَّتُ مِنْ أَقَاتٍ» أَيُّ: مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ أَهْلِهِ وَعِيَالِهِ وَعَبِيدِهِ. انْتَهَى.

قَالَ الْحُطَّايُّ: يُرِيدُ مَنْ يَلْزَمُهُ قُوَّتَهُ، وَالْمَعْنَى كَأَنَّهُ لِيُتَصَدَّقَ بِمَا لَا فَضْلَ فِيهِ عَنْ قُوتِ أَهْلِهِ يَطْلُبُ بِهِ الْأَجْرَ، فَيَنْقَلِبُ ذَلِكَ الْأَجْرُ إِثْمًا إِذَا أَنْتَ ضَيَّعْتَهُمْ. انْتَهَى.

٣٣٤٧ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ فُلْيَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْنِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه البخاري (٦٠٥٠)، ومسلم (٤٤٠٣)، وأبو داود (٥١٦٠)، والترمذي (٢٠٧١)، وأحمد (٢٢٠١٩)، وابن ماجه (٣٨٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٥٩).

(٣) أخرجه أحمد (٦٤٩٥) وأبو داود (١٦٩٢) والحاكم (١٥١٥) والبيهقي (١٥٤٧٢) وابن حبان (٤٢٤٠) والنسائي في «الكبرى» (٩١٧٧).

(٤) أخرجه مسلم (٤٤٠٧)، وأبو داود (٣٨٤٨).

قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

٣٣٤٩ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نِعَمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَوَفَّاهُ اللَّهُ يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَطَاعَةَ سَيِّدِهِ نِعَمًا لَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(نِعَمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَفَّى يُحْسِنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ) (نِعَمًا) فَفِيهَا: ثَلَاثَ لُغَاتٍ قُرِئَ بِهِنَ فِي السَّبْعِ: إِحْدَاهَا: كَسَرَ الثُّونَ مَعَ إِسْكَانِ الْعَيْنِ، وَالثَّانِيَّةُ: كَسَرَهُمَا، وَالثَّالِثَةُ: فَتَحَ الثُّونَ مَعَ كَسْرِ الْعَيْنِ وَالْمِيمِ مُشَدَّدَةً فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؛ أَيُّ: نِعَمَ شَيْءٍ هُوَ، وَمَعْنَاهُ: نِعَمٌ مَا هُوَ، فَأُذِغِمْتَ الْمِيمَ فِي الْمِيمِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَرَوَاهُ الْعَزْرِيُّ بِضَمِّ الثُّونِ مُنَوَّنًا، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ أَيُّ: لَهُ مَسَرَّةٌ وَقُرَّةٌ عَيْنٌ، يُقَالُ: نُعِمًا لَهُ وَنِعْمَةً لَهُ.

(يُحْسِنُ عِبَادَةَ) هُوَ بِضَمٍّ (يُحْسِنُ) وَعِبَادَةَ مَنْصُوبَةً، وَالصَّحَابَةَ هُنَا بِمَعْنَى الصُّحْبَةِ.

٣٣٥٠ [وَعَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِمْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ

(١) أخرجه مالك (١٧٧٢)، والبخاري (٢٤١٢)، ومسلم (١٦٦٤)، وأبو داود (٥١٦٩)، وأحمد (٤٦٧٣)، وأبو عوانة (٦٠٨٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٦٠١)، والقضاعي (١٤٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٤٩)، ومسلم (٤٤١٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٩)، والنسائي (٤٠٤٩)، وابن خزيمة (٩٤١)، وأبو عوانة (٧٠).

(٤) أخرجه مسلم (٢٣٨)، وأحمد (١٩١٧٨)، وابن أبي شيبه (٣٢٨٦١)، والطبراني (٢٤٨١)، والبيهقي (١٦٦٥٢).

(٥) أخرجه مسلم (٢٣٧)، وأحمد (١٩٢٦٣)، والطبراني (٢٣٣٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٩٦).

وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].
 [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ
 حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].
٣٣٥٣ - [وَعَنِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي فَسَمِعْتُ مِنْ
 خَلْفِي صَوْتًا: اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ، فَالْتَفْتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ حُرٌّ لَوَجْهِ اللَّهِ، فَقَالَ: أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلْفَحْتِكَ النَّارَ، أَوْ
 لَمَسْتِكَ النَّارَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

الفصل الثاني

- [عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ:
 إِنَّ لِي مَالًا، وَإِنَّ وَالِدِي يَحْتَاجُ إِلَى مَالِي، قَالَ: أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ، إِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ
 أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، كُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].
٣٣٥٥ - [وَعَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، لَيْسَ
 لِي شَيْءٌ وَلِي يَتِيمٌ، فَقَالَ: كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ، غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ وَلَا مُتَأَثِّلٍ . رَوَاهُ
 أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَاسِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَلَا مُبَادِرٍ) مِنَ الْمُبَادَرَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ وَهَذَا الَّذِي يَظْهَرُ فِي
 تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ، وَضَبَطَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فَقَالَ: قَوْلُهُ: «وَلَا مُبَادِرٍ» قِيلَ: مَعْنَاهُ: وَلَا

- (١) أخرجه البخاري (٦٤٦٦)، وأبو داود (٥١٦٥)، والترمذي (١٩٤٧) وقال: صحيح، وأحمد (٩٥٦٣).
- (٢) أخرجه مسلم (١٦٥٧)، وأحمد (٥٠٥١).
- (٣) أخرجه مسلم (١٦٥٩)، وأبو داود (٥١٥٩)، والترمذي (١٩٤٨) وقال: حسن صحيح، والطبراني (٦٨٣)، والبيهقي (١٥٥٧٢)، وعبد بن حميد (٢٣٩).
- (٤) أخرجه أبو داود (٣٥٣٢)، وأحمد (٧١٨٩)، وابن ماجه (٢٣٨٠)، والنسائي (٤٤٦٧).
- (٥) أخرجه أبو داود (٢٨٧٢)، وأحمد (٧٠٢٢)، والنسائي (٣٦٦٨)، وابن ماجه (٢٧١٨)، والبيهقي (١٢٤٤٩).

مُسْرِفٌ، فَهُوَ تَأْكِيدٌ وَتَكَرَّرٌ وَلَا يَبْعُدُ، وَقِيلَ: لَا مُبَادِرَ بُلُوغِ الْيَتِيمِ بِإِنْفَاقِ مَالِهِ.
(وَلَا مُتَأَثِّلٌ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَيُّ: غَيْرِ مُتَّخِذٍ مِنْهُ أَصْلَ مَالٍ، وَأَثَلَةُ الشَّيْءِ: أَصْلُهُ،
وَوَجْهٌ إِبَاحَتُهُ لَهُ الْأَكْلَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعَمَلِ
فِيهِ وَالِاسْتِصْلَاحَ لَهُ، وَأَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ عَلَى قَدْرِ مِثْلِ عَمَلِهِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأَكْلِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ، فَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ:
يَأْكُلُ مِنْهُ الْوَصِيُّ إِذَا كَانَ يَقُومُ عَلَيْهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَقَالَ الْحَسَنُ
وَالنَّخَعِيُّ: يَأْكُلُ وَلَا يَقْضِي مَا أَكَلَ، وَقَالَ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٌ:
يَأْكُلُ وَيُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ إِذَا كَبِرَ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ. انْتَهَى.

- [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ: الصَّلَاةُ وَمَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

٣٣٥٧ - [وَرَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيِّ نَحْوَهُ] .

٣٣٥٨ [وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ
الْمَلَكَةِ^(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنْ رَافِعِ بْنِ مَكِيثٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: حُسْنُ الْمَلَكَةِ يُنْمِي، وَسُوءُ
الْخُلُقِ شُوْمٌ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَمْ أَرِ فِي غَيْرِ «الْمَصَابِيحِ» مَا زَادَ عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ:
وَالصَّدَقَةُ تَمْنَعُ مِيتَةَ السُّوءِ، وَالْبِرُّ زِيَادَةٌ فِي الْعُمُرِ] .

[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٣١١).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٨)، وأبو داود (٥١٥٨)، وأحمد (٥٩٥).

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٤٦) وقال: غريب، وأحمد (٧٥)، وابن ماجه (٣٦٩١).

(٤) أخرجه أبو داود (٥١٦٣).

(٥) أخرجه أحمد (١٦١٢٣)، والطبراني (٤٤٥١)، وابن عساكر (٢٠/١٨)، وابن أبي عاصم في

والمثاني» (٢٥٦٢)، والقضاعي (٢٤٥).

فَذَكَرَ اللَّهُ فَأَرْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»
عِنْدَهُ: «فَلْيُمْسِكْ» بَدَل «فَأَرْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ».

- [وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ
وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ].

٣٣٦٢ [وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُ
أَحَدَهُمَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: رُدَّهُ رُدَّهُ .
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ].

٣٣٦٣ - [وَعَنْهُ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ وَوَلَدِهَا، فَنَهَاةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَرَدَّ
الْبَيْعَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مُنْقَطِعًا].

- [وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ [نَشَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ
كَفَنَهُ] وَأَدْخَلَهُ جَنَّتَهُ: رِفْقٌ بِالضَّعِيفِ، وَشَفَقَةٌ عَلَى الْوَالِدَيْنِ، وَإِحْسَانٌ إِلَى الْمَمْلُوكِ .
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

٣٣٦٥ [وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهَبَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غُلَامًا فَقَالَ:
لَا تَضْرِبْهُ، فَإِنِّي نُهَيْتُ عَنْ ضَرْبِ أَهْلِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ يُصَلِّي . هَذَا لَفْظُ
«الْمَصَابِيح»].

٣٣٦٦ - [وَفِي «الْمُجْتَبَى» لِلدَّرَاقُطِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَانَا

(١) أخرجه الترمذي (١٩٥٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٨٣)، وأبو يعلى (١٠٧٠)، وعبد بن حميد (٩٤٨)، والديلمي (١١٧١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٥٤٦)، والترمذي (١٥٦٦) وقال: حسن غريب، والدارمي (٢٤٧٩)، والدارقطني (٦٧/٣)، والحاكم (٢٣٣٤)، والطبراني (٤٠٨٠)، والبيهقي (١٨٠٨٩).

(٣) أخرجه الترمذي (١٣٣١)، وابن ماجه (٢٣٣٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٦٩٨)، والدارقطني (٣٠٨٦).

(٥) في بعض نسخ المشكاة المطبوعة: (يسر الله حتفه).

(٦) أخرجه الترمذي (٢٦٨٢).

(٧) أخرجه أحمد (٢٢٢٨١)، والطبراني (٨٠٥٧).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ .

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَعْفُو عَنِ الْخَادِمِ؟ فَسَكَتَ ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ فَصَمَتَ، فَلَمَّا كَانَتِ الثَّالِثَةُ قَالَ: اعْفُوا عَنْهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].
- [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ] .

- [وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَاءَمَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ فَأَطِعُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَكْسُوهُ مِمَّا تَكْتَسُونَ، وَمَنْ لَا يُلَائِمُكُمْ مِنْهُمْ فَبِيعُوهُ وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ سَهْلِ ابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَعِيرٍ، قَدْ لَحِقَ ظَهْرُهُ بِبَطْنِهِ، فَقَالَ: اتَّقُوا اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهَائِمِ الْمُعْجَمَةِ، فَارْكَبُوهَا صَالِحَةً وَاتْرَكُوهَا صَالِحَةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(فَارْكَبُوهَا صَالِحَةً) أي: قوية للركوب **(وَاتْرَكُوهَا)** أي: عن الركوب، قيل: الأعياء **(صَالِحَةً)** أي: لأن تركب بعد ذلك.

قال الطيبي: فيه ترغيب إلى تعهدها بالعلف؛ لتكون مهياة لائقة لما تريدون منها، فإن أردتم أن تركبوها فاركبوها، وهي صالحة للركوب قوية على المشي، وإن أردتم تتركوها للأكل، فتعدها لتكون سميئة صالحة للأكل.

الفصل الثالث

٣٣٧١ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا

(١) أخرجه الدارقطني (١٧٧٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٥١٦٤)، والبيهقي (١٥٥٧٧).

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٤٩) وقال: حسن غريب.

(٤) أخرجه أحمد (٢١٥٢١) وأبو داود (٥١٥٧) والبيهقي (١٥٥٥٦) والبراز (٣٩٢٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٦٠).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٥٥٠).

بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» [الإسراء: ٣٤] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا...﴾ [النساء: ١٠] انْطَلَقَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ يَتِيمٌ، فَعَزَلَ طَعَامَهُ مِنْ طَعَامِهِ، وَشَرَابَهُ مِنْ شَرَابِهِ، فَإِذَا فَضَلَ مِنْ طَعَامِ الْيَتِيمِ وَشَرَابِهِ شَيْءٌ حَبَسَ لَهُ حَتَّى يَأْكُلَهُ أَوْ يَفْسُدَ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] فَخَلَطُوا طَعَامَهُمْ بِطَعَامِهِمْ وَشَرَابَهُمْ بِشَرَابِهِمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

٣٣٧٢ - [وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ وَبَيْنَ الْأَخِ وَبَيْنَ أَخِيهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ].

٣٣٧٣ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِالسَّيِّ أَعْطَى أَهْلَ الْبَيْتِ جَمِيعًا كَرَاهِيَةً أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

٣٣٧٤ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَا أُنبِئُكُمْ بِشَرِّ أَرْكَمٍ؟ الَّذِي يَأْكُلُ وَحْدَهُ، وَيَجْلِدُ عَبْدَهُ، وَيَمْنَعُ رِفْدَهُ . رَوَاهُ رَزِينٌ].

٣٣٧٥ - [وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْمَلَكََةِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَخْبَرْتَنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَكْثَرُ الْأُمَمِ مَمْلُوكِينَ وَيَتَامَى؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَكْرَمُوهُمْ كَكِرَامَةِ أَوْلَادِكُمْ وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، قَالُوا: فَمَا تَنْفَعُنَا الدُّنْيَا؟ قَالَ: فَرَسٌ تَرْتَبِطُهُ ثُقَاتِلٌ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَمْلُوكٌ يَكْفِيكَ، فَإِذَا صَلَّى فَهُوَ أَخُوكَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٧٣)، والنسائي (٣٦٨٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٣٣٥)، والدارقطني (٣٠٩٠).

(٣) أخرجه أحمد (٣٧٦٢)، وابن ماجه (٢٣٣٣).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٦٢٤) عن ابن عباس.

(٥) أخرجه ابن ماجه (٣٨٢٢).

باب بلوغ الصغير وحضانتة في الصغر الفصل الأول

٣٣٧٦ - [عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَدَّنِي، ثُمَّ عُرِضْتُ عَلَيْهِ عَامَ الْخُنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: هَذَا فَرَّقُ مَا بَيْنَ الْمُفَاتِلَةِ وَالذُّرِّيَّةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٣٧٧ - [وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: صَالَحَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنْ مَنْ آتَاهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ آتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلٍ وَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلَ خَرَجَ، فَتَبِعَتْهُ ابْنَتُهُ حَمْزَةُ تُنَادِي: يَا عَمَّ يَا عَمَّ، فَتَنَاوَلَهَا عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِيَدِهَا، فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ، قَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَخَذْتُهَا وَهِيَ بِنْتُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرٌ: بِنْتُ عَمِّي وَخَالَتُهَا نَحْيِي، وَقَالَ زَيْدٌ: بِنْتُ أَخِي، فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، وَقَالَ لِعَلِيٍّ: أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ، وَقَالَ لَجَعْفَرٍ: أَشْبَهْتَ خُلُقِي وَخُلُقِي، وَقَالَ لَزَيْدٍ: أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قال ابن بطال: أصل هذا الباب أن في اسم الرجل من تعريفه ما لا يشكل على أحد، فإن كان اسمه واسم أبيه مشهورين شهرة ترفع الإشكال لم يحتاج في ذلك إلى زيادة ذكر نسبه ولا قبيلته، ألا ترى أن النبي ﷺ اقتصر في كتاب المقاضاة مع

أخرجه البخاري (٤٠٩٧)، ومسلم (١٨٦٩)، والشافعي في «مسنده» (١٤١٦) وأحمد (٤٦٤٧).

أخرجه البخاري (٢٥٥٢) ومسلم مختصراً (٤٧٣١) والترمذي (١٩٠٤) وقال: صحيح، وابن حبان (٤٨٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٧٨)، والبيهقي (١٥٥٤٦).

المشركين على بن الله، ولم يزد عليه لما أُمِن الالتباس فيه؛ لأنه لم
هذا الاسم لأحد غير النبي ﷺ.

واستحب الفقهاء أن واسم أبيه وجده ونسبه؛ ليرفع فيه،
فقل ما يقع مع ذكر هذه الأربعة اشتباه في اسمه، ولا التباس في أمره.

٣٣٧٨ [عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ امْرَأَةً
قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَتَذِي لَهُ سِقَاءٌ، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ،
وَأَنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي، وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ
تَنْكِحِي. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.]

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ. رَوَاهُ
الترمذي].

٣٣٨٠ [وَعَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ
يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ سَقَانِي وَنَفَعَنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ؛ فَخُذْ بِيَدِ أَيِّهِمَا
شِئْتَ، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ فَانْطَلَقَتْ بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْذَارِمِيُّ.]

الفصل الثالث

٣٣٨١ [وَعَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَمَةَ عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ سَلِيمَانَ مَوْلَى لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ
قَالَ: بَيْنَمَا جَالِسٌ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَارْسِيَّةٌ، مَعَهَا ابْنٌ لَهَا وَقَدْ طَلَّقَهَا
زَوْجُهَا، فَادَّعِيَاهُ، فَطَرَنْتُ لَهُ تَقُولُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، فَقَالَ أَبُو
هُرَيْرَةَ: اسْتِهِمَا عَلَيْهِ، رَطَّنَ لَهَا بِذَلِكَ، فَجَاءَ زَوْجُهَا وَقَالَ: مَنْ يُحَاقِنِي فِي ابْنِي؟ فَقَالَ أَبُو
هُرَيْرَةَ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَقُولُ هَذَا إِلَّا أَنِّي كُنْتُ قَاعِدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ:

(١) أخرجه أحمد (٦٨٧٨) وأبو داود (٢٢٧٨).

(٢) أخرجه الترمذي (١٤٠٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٢٧٩) والنسائي (٣٥٠٩) والدارمي (٢٣٤٨).

يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بُرِّ أَبِي عِنَبَةَ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتِهِمَا عَلَيْهِ، فَقَالَ زَوْجُهَا: مَنْ يُحَاقِنِي فِي وَلَدِي؟ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ ابْنَيْهِمَا شِئْتَ، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ . رَوَاهُ أَبُو
دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ لَكِنَهُ ذَكَرَ الْمُسْنَدُ، وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَامَةَ.]

قال الصنعاني: في هذه الأحاديث دليل على أَنَّ الصَّبِيَّ بَعْدَ اسْتِغْنَائِهِ بِنَفْسِهِ يُخَيَّرُ
بَيْنَ الْأُمِّ وَالْأَبِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ قَلِيلَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُخَيَّرُ الصَّبِيُّ عَمَلًا بِهَذَا
الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ وَحَدَّثَ التَّخْيِيرِ مِنَ السَّبْعِ سِنِينَ.
وَذَهَبَتْ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى عَدَمِ التَّخْيِيرِ، وَقَالُوا: الْأُمُّ أُولَى بِهِ إِلَى أَنْ
يَسْتَعْنِيَ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا اسْتَعْنَى بِنَفْسِهِ فَلِلْأَبِ أُولَى بِالذَّكَرِ وَالْأُمُّ أُولَى بِالْأُنثَى وَوَأَقْفَهُمْ
مَالِكٌ إِلَى عَدَمِ التَّخْيِيرِ لَكِنَّهُ قَالَ إِنَّ الْأُمَّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ، أَوْ أُنْثَى قِيلَ: حَتَّى
يَبْلُغَ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ تَفَاصِيلُ بِلَا دَلِيلٍ.

وَاسْتَدَلَّ نَفَاةُ التَّخْيِيرِ بِعُمُومِ حَدِيثِ: **(أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي)** قَالُوا: وَلَوْ كَانَ
الِاخْتِيَارُ إِلَى الصَّغِيرِ مَا كَانَتْ أَحَقُّ بِهِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَامًّا فِي الْأَزْمَنَةِ أَوْ مُطْلَقًا فِيهَا فَحَدِيثُ التَّخْيِيرِ يُخَصِّصُهُ،
أَوْ يُقَيِّدُهُ، وَهَذَا جَمْعُ بَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ الصَّبِيُّ أَحَدَ أَبَوَيْهِ فَقِيلَ: يَكُونُ لِلْأُمِّ بِلَا
فُرْعَةٍ؛ لِأَنَّ الْحِصَانَةَ حَقُّ لَهَا، وَإِنَّمَا يُنْقَلُ عَنْهَا بِاخْتِيَارِهِ، فَإِذَا لَمْ يُخَيَّرْ بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ
وَقِيلَ: وَهُوَ الْأَقْوَى دَلِيلًا إِنَّهُ يُفَرِّغُ بَيْنَهُمَا؛ قَدْ جَاءَ فِي الْفُرْعَةِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
**(اسْتِهِمَا عَلَيْهِ، فَقَالَ زَوْجُهَا: مَنْ يُحَاقِنِي فِي وَلَدِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا أَبُوكَ
وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ ابْنَيْهِمَا شِئْتَ، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ)** وَظَاهِرُهُ تَقْدِيمُ الْفُرْعَةِ عَلَى الْإِخْتِيَارِ
قَدْ دَمَّ الْإِخْتِيَارُ عَلَيْهَا لِعَمَلِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي «الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ»:

إِنَّ التَّخْيِيرَ وَالْقُرْعَةَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا إِذَا حَصَلَتْ بِهِ مَصْلَحَةُ الْوَلَدِ، فَلَوْ كَانَتْ الْأُمُّ
 أَصَوْنَ مِنَ الْأَبِ وَأَغْيَرَ مِنْهُ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ، وَلَا التِّفَاتُ إِلَى قُرْعَةٍ وَلَا اخْتِيَارِ الصَّبِيِّ فِي
 هَذِهِ الْحَالَةِ، فَإِنَّهُ ضَعِيفُ الْقَوْلِ يُؤْثِرُ الْبَطَالََةَ وَاللَّعِبَ، فَإِذَا اخْتَارَ مَنْ يُسَاعِدُهُ عَلَى ذَلِكَ،
 فَلَا التِّفَاتُ إِلَى اخْتِيَارِهِ وَكَانَ عِنْدَ مَنْ هُوَ أَنْفَعُ لَهُ، وَلَا تَحْتَمِلُ الشَّرِيعَةُ غَيْرَ هَذَا وَالنَّبِيُّ
 ﷺ قَالَ: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَى تَرْكِهَا لِعَشْرِ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ»
 وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٦] فَإِذَا كَانَتْ الْأُمُّ تَتْرُكُهُ فِي
 الْمَكْتَبِ أَوْ تُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ وَالصَّبِيُّ يُؤْثِرُ اللَّعِبَ وَمُعَاشَرَةَ أَفْرَانِهِ وَأَبُوهُ يُمْكِّنُهُ مِنْ ذَلِكَ،
 فَإِنَّهَا أَحَقُّ بِهِ، وَلَا تَخْيِيرَ، وَلَا قُرْعَةَ وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ، انْتَهَى. وَهَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ. [سبل
 السلام ٣٤٠/٥].

كتاب العتق

(الفصل الأول)

٣٣٨٢ [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً، أَعْتَقَ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّىٰ قَرَجَهُ بِفَرْجِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

(مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً) اختلف العلماء في عتق غير المؤمنة في كفارة اليمين، فقال مالك والأوزاعي والشافعي: لا تجزئ إلا برقة مؤمنة، وأجاز عطاء بن أبي رباح عتق غير المؤمنة، وهو قول الكوفيين وأبي ثور، واحتج الكوفيون أن الله إنما شرط الرقة المؤمنة في كفارة قتل الخطأ خاصة، ولم يشترط المؤمنة في كفارة اليمين بالله، ولا في كفارة الظهار، فلا يجب يتعدى بالمؤمنة غير الموضع الذي ذكرها الله فيه. [ابن بطال (١٨٠/١١).]

٣٣٨٣ [وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ» قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَغْلَاهَا ثَمَنًا، وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تُعِينُ صَانِعًا أَوْ تَصْنَعُ لَأَخْرَقَ» قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(تُعِينُ صَانِعًا) وفي رواية: «صَانِعًا» أي: فقيرًا (تَصْنَعُ لَأَخْرَقَ) أي: عاملاً لا يستطيع عمل يحاوله، والخرق لا يكون إلا في اليدين، وهو الذي لا يحسن الصناعات.

٣٣٨٤ [عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: عَلَّمَنِي عَمَلًا يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، قَالَ: «لَئِنْ كُنْتُ أَقْصَرْتُ الْخُطْبَةَ لَقَدْ أَعْرَضْتَ الْمَسْأَلَةَ، أَعْتِقِ النَّسَمَةَ،

(١) أخرجه البخاري (٦٣٣٧) ومسلم (١٥٠٩)، وأحمد (٩٤٣١) والترمذي (١٥٤١) وابن حبان (٤٣٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥١٨) ومسلم (٢١٥٣٩) والنسائي في الكبرى (٤٨٩٤) وابن ماجه (٢٥٢٣) وابن حبان (٥٥٩٦) وأبو عوانة (١٧٨) والبيهقي (١٢٣٧٥).

وَفُكَّ الرَّقَبَةِ قَالَ: أَوْ لَيْسَتْ وَاحِدًا؟ قَالَ: «لَا، عِتْقُ النَّسَمَةِ أَنْ تَنْفَرِدَ بِعِتْقِهَا، وَفُكُّ الرَّقَبَةِ أَنْ تُعِينَ فِي ثَمَنِهَا، وَالْمَنْحَةُ: الْوُكُوفُ، وَالْفِيءُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الظَّالِمِ، فَإِنْ لَمْ تُطَقْ ذَلِكَ فَأَطْعِمِ الْجَائِعَ، وَاسْقِ الظَّمْآنَ، وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِنْ لَمْ تُطَقْ فَكُفَّ لِسَانَكَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» [١].

(أَعْتَقَ النَّسَمَةَ) بفتحتين، وهي الروح أو النفس؛ أي: أعتق ذا نسمة **(الرَّقَبَةَ)** بضم الفاء وفتح الكاف ويجوز كسره؛ أي: وأخلص الرقبة؛ أي: عن العبودية، وفي الكلام تفتن، ولهذا أظهر موضع المضمر **(قَالَ:)** أي: الإعرابي **(أَوْ لَيْسَتْ)** أي: الإعتاق والفك **(وَاحِدًا)** أي: في المعنى **(قَالَ: «لَا»)** أي: بل فرق بينهما عتق النسمة؛ أي: إعتاقها، فعبر بحاصل المصدر عن المصدر أن تفرد أصله تتفرد من التفرد؛ والمعنى: أن تنفرد وتستقل بعتقها، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها.

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِيُذْكَرَ اللَّهُ فِيهِ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ أَعْتَقَ نَفْسًا مُسْلِمَةً كَانَتْ فِدْيَتُهُ مِنْ جَهَنَّمَ، وَمَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رَوَاهُ فِي «شرح السنة»]

[عَنِ الْغَرِيفِ بْنِ عَيَّاشٍ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا وَائِلَةَ بِنَ الْأَسَقَعِ فَقُلْنَا: حَدِّثْنَا حَدِيثًا لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصَانٌ. فَغَضِبَ وَقَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَقْرَأُ وَمُصْحَفُهُ مُعَلَّقٌ فِي بَيْتِهِ فَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ. قُلْنَا: إِنَّمَا أَرَدْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ - يَعْنِي: النَّارَ بِالْقَتْلِ - فَقَالَ: «أَعْتِقُوا عَنْهُ يُعْتِقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ]

(١) أخرجه الطيالسي (٧٣٩)، وأحمد (١٨٦٧٠)، وابن حبان (٣٧٤)، والبيهقي (٢١١٠٢) وفي «شعب الإيمان» (٤١٦٦)، والحاكم (٢٨٦١).

(٢) أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٤٢/٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٦٠٥٥)، وأبو داود (٣٩٦٤)، وابن حبان (٤٣٠٧)، والطبراني (٢١٨)، والحاكم (٢٨٤٣)، والبيهقي (١٦٢٥٧)، والنسائي في «الكبرى» (٤٨٩٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣١٨١).

(وَإِثْلَةَ بْنِ الْأَسْفَعِ) كَانَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ وَخَدَمَ النَّبِيَّ ﷺ ثَلَاثَ سِنِينَ (لَيَقْرَأَ) أَي: الْقُرْآنَ (وَمُصْحَفَهُ مُعَلَّقٌ فِي بَيْتِهِ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ تُفِيدُ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى مُرَاجَعَتِهِ إِلَيْهِ عِنْدَ وَفُورِ التَّرَدُّدِ عَلَيْهِ. وَقَالَ الطَّبِيُّ: هِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِمَضْمُونِ مَا سَبَقَ (فَيَزِيدُ) أَي: وَمَعَ هَذَا، فَقَدْ يَزِيدُ (وَيَنْقُصُ) أَي: فِي قِرَاءَتِهِ سَهْوًا وَغَلَطًا.

قَالَ الطَّبِيُّ: فِيهِ مُبَالَغَةٌ لَا أَنَّهُ تَجُوزُ الزِّيَادَةُ وَالتَّقْصَانُ فِي الْمَقْرُوءِ، وَفِيهِ جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، وَتُقْصَانُ الْأَلْفَاظِ وَزِيَادَتُهَا مَعَ رِعَايَةِ الْمَعْنَى وَالْمُقْصِدِ مِنْهُ.

(إِنَّمَا أَرَدْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ) أَي: مَا أَرَدْنَا بِقَوْلِنَا حَدِيثًا لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ مَا عَنَيْتُ بِهِ مِنْ اتِّقَاءِ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ فِي الْأَلْفَاظِ، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَي: فِي شَأْنِ صَاحِبٍ لَنَا مَاتَ وَأَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ النَّارَ، وَعِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» وَالْحَاكِمِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» عَنْ وَائِلَةَ قَالَتْ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَإِذَا نَفَرْنَا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَنَا قَدْ أَوْجَبَ... (أَوْجَبَ) أَي: مَنْ وَصَفَهُ أَنَّهُ اسْتَحَقَّ لَوْلَا الْغُفْرَانُ.

(يَعْنِي) هَذَا كَلَامُ الْعَرِيفِ؛ يُرِيدُ أَنَّ وَائِلَةَ يُرِيدُ بِالْمَفْعُولِ الْمَحْذُوفِ فِي أَوْجَبَ «النَّارَ» (بِالْقَتْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«أَوْجَبَ» مِنْ تَتِمَّةِ كَلَامِ وَائِلَةَ، فَجُمْلَةٌ «يَعْنِي النَّارَ» مُعْتَرِضَةٌ لِلْبَيَانِ (أَعْيَقُوا عَنْهُ) أَي: عَنْ قَتْلِهِ وَعَوَضَهُ (بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْعَبْدِ الْمُعْتَقِ بِفَتْحِ التَّاءِ (عَضْوًا مِنْهُ) أَي: مِنَ الْقَاتِلِ مُتَعَلِّقٌ بِ«يُعْتِقُ» وَلَعَلَّ الْمُفْتُولَ كَانَ مِنَ الْمُعَاهِدِينَ، وَقَدْ قَتَلَهُ خَطَأً، وَظَنُّوا أَنَّ الْخَطَأَ مُوجِبٌ لِلنَّارِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَوْعٍ تَقْصِيرٍ حَيْثُ لَمْ يَذْهَبْ طَرِيقُ الْحَزْمِ وَالْإِحْتِيَاظِ. كَذَا فِي «الْمِرْقَاةِ». قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ الْمُعْتَقُ غَيْرَ خَصِيٍّ؛ لِئَلَّا لِيَكُونَ الْمُعْتَقُ قَدْ نَالَ الْمُؤْعُودَ فِي عِتْقِ أَعْضَائِهِ كُلِّهَا مِنَ النَّارِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. [عون (٤٨٧/٨)].

٣٣٨٧ أَوْعَنَ سَمُرَةَ بِنْتُ جُنْدُبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الشَّفَاعَةُ، بِهَا تُفَكُّ الرِّقَبَةُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» .

(باب إعتاق العبد المشترك وشراء القريب)

(والعتق في المرض)

(الفصل الأول)

٣٣٨٨ [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ قِيَمَةَ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

(فَأَعْطَى شُرْكَاءَهُ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَ«شُرْكَاءَهُ» بِالنَّصْبِ، وَلِبَعْضِهِمْ «فَأَعْطَى» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَ«شُرْكَاءَهُ» بِالضَّمِّ أَي: قِيَمَةَ حِصَصَهُمْ؛ أَي: إِنْ كَانَ لَهُ شُرْكَاءَ، فَإِنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ أَعْطَاهُ جَمِيعَ الْبَاقِي، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، فَلَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمْ حِصَّتَهُ وَهِيَ الثُّلُثُ، وَالثَّانِي حِصَّتَهُ وَهِيَ السُّدُسُ، فَهَلْ يُقَوِّمُ عَلَيْهِمَا نَصِيبَ صَاحِبِ النِّصْفِ بِالسَّوِيَّةِ أَوْ عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ؟ الْجُمْهُورُ عَلَى الثَّانِي، وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ خِلَافٌ، كَالْخِلَافِ فِي الشُّفْعَةِ كَانَتْ لِاثْنَيْنِ هَلْ يَأْخُذَانِ بِالسَّوِيَّةِ أَوْ عَلَى قَدْرِ الْمِلْكِ.

(عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) قَالَ الدَّوْدِيُّ: هُوَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ مِنْ وَيَجُوزُ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ فِي الثَّانِي، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ التَّيْنِ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: عَتَقَ بِالْفَتْحِ وَأَعْتَقَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، وَلَا يُعْرَفُ «عُتِقَ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا زِمَ غَيْرَ مُتَعَدٍّ. [الفتح (٤٨١/٧)].

٣٣٨٩ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا فِي عَبْدٍ أُعْتِقَ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْفُوقٍ

أخرجه البخاري (٢٣٦٩)، ومسلم (١٥٠١)، ومالك (١٤٦٢)، وأحمد (٣٩٧)، وعبد الرزاق (١٦٧١٢)، وأبو داود (٣٩٤٠)، والترمذي (١٣٤٦) وقال: ماجه (٢٥٢٨)، والشافعي وأبو يعلى (٥٨٠٢).

عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي ذِكْرِ الْإِسْتِسْعَاءِ: هُنَا خِلَافٌ بَيْنَ الرَّوَاةِ، قَالَ: قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ وَهْشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ، وَهُمَا أَثْبَتَ، فَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ الْإِسْتِسْعَاءَ، وَوَافَقَهُمَا هَمَّامٌ، فَفَصَّلَ الْإِسْتِسْعَاءَ مِنَ الْحَدِيثِ، فَجَعَلَهُ مِنْ رَأْيِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: وَعَلَى هَذَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَهُوَ الصَّوَابُ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: وَسَمِعْتُ التَّيْسَابُورِيَّ يَقُولُ: مَا أَحْسَنَ مَا رَوَاهُ هَمَّامٌ وَضَبَطَهُ، فَفَصَّلَ قَوْلَ قَتَادَةَ عَنِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَقَالَ الْأَصْبَلِيُّ وَابْنُ الْقَصَّارِ وَغَيْرُهُمَا: مَنْ أَسْقَطَ السَّعَايَةَ مِنَ الْحَدِيثِ أَوَّلَى مِمَّنْ ذَكَرَهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْأَحَادِيثِ الْآخَرِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الَّذِينَ لَمْ يَذْكُرُوا السَّعَايَةَ أَثْبَتَ مِمَّنْ ذَكَرُوهَا.

قَالَ غَيْرُهُ: وَقَدْ أُخْتَلِفَ فِيهَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ؛ فَتَارَةً ذَكَرَهَا وَتَارَةً لَمْ يَذْكُرَهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَنْده مِنْ مَثْنِ الْحَدِيثِ، كَمَا قَالَ غَيْرُهُ هَذَا آخِرَ كَلَامِ الْقَاضِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَمَعْنَى الْإِسْتِسْعَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ الْعَبْدَ الْإِكْتِسَابَ وَالطَّلَبَ حَتَّى تَحْصُلَ قِيَمَةٌ نَصِيبُ الشَّرِيكَ الْآخَرِ، فَإِذَا دَفَعَهَا إِلَيْهِ عَتَقَ، هَكَذَا فَسَّرَهُ جُمْهُورُ الْقَائِلِينَ بِالْإِسْتِسْعَاءِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ أَنْ يَخْدُمَ سَيِّدَهُ الَّذِي لَمْ يَعْتِقْ بِقَدْرِ فِيهِ مِنَ الرِّقِّ، فَعَلَى هَذَا تَتَّفِقُ الْأَحَادِيثُ.

(غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) أَي: لَا يُكَلَّفُ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِ.

وَالشَّقْصُ بِكَسْرِ الشَّيْنِ: النَّصِيبُ قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً، وَيُقَالُ الشَّقِيقُصُ أَيْضاً

بِزِيَادَةِ الْيَأْسِ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: الشَّرْكُ بِكَسْرِ الشَّيْنِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ مِنْ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ قَوْمَ عَلَيْهِ بَاقِيهِ كَانَ مُوسِرًا بِقِيَمَةِ عَدْلٍ سَوَاءَ كَانَ الْعَبْدُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، وَسَوَاءَ كَانَ الشَّرِيكَ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، وَسَوَاءَ كَانَ الْعَتِيقُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، وَلَا خِيَارَ لِلشَّرِيكَ فِي هَذَا وَلَا لِلْعَبْدِ وَلَا لِلْمُعْتَقِ، بَلْ يَنْفُذُ هَذَا الْحُكْمُ وَإِنْ كَرِهَهُ كُلُّهُمْ مُرَاعَاةَ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحُرِّيَّةِ.

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ نَصِيبَ الْمُعْتَقِ يُعْتَقُ بِنَفْسِ الْإِعْتَاقِ، إِلَّا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْ رِبِيعَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُعْتَقُ نَصِيبُ الْمُعْتَقِ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا، وَهَذَا مَذْهَبُ بَاطِلٍ مُخَالَفٍ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ كُلِّهَا وَالْإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا نَصِيبُ الشَّرِيكَ فَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهِ كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا عَلَى سِتَّةِ مَذَاهِبٍ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: إِنَّهُ عَتَقَ بِنَفْسِ الْإِعْتَاقِ، وَيَقُومُ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكَهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْإِعْتَاقِ، وَيَكُونُ وَلَاءٌ جَمِيعِهِ لِلْمُعْتَقِ، وَحُكْمُهُ مِنْ حِينَ الْإِعْتَاقِ حُكْمُ الْأَخْرَارِ فِي الْمِيرَاثِ وَغَيْرِهِ وَلَيْسَ لِلشَّرِيكَ إِلَّا الْمُطَالَبَةُ بِقِيَمَةِ نَصِيبِهِ كَمَا لَوْ قَتَلَهُ.

قَالَ هَؤُلَاءِ: وَلَوْ أُعْسِرَ الْمُعْتَقُ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَمَرَ نَفُوذُ الْعِتْقِ، وَكَانَتْ الْقِيَمَةُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ، وَلَوْ مَاتَ أَخَذَتْ مِنْ تَرِكَتِهِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرِكَةٌ ضَاعَتْ الْقِيَمَةُ وَاسْتَمَرَ عِتْقُ جَمِيعِهِ، قَالُوا: وَلَوْ أَعْتَقَ الشَّرِيكَ نَصِيبَهُ بَعْدَ إِعْتَاقِ الْأَوَّلِ نَصِيبَهُ كَانَ إِعْتَاقُهُ لَعَوًّا؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ كُلُّهُ حُرًّا.

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: إِنَّهُ لَا يُعْتَقُ إِلَّا بِدَفْعِ الْقِيَمَةِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

الثَّالِثُ: مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ لِلشَّرِيكَ الْخِيَارَ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَتِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ شَاءَ قَوْمَ نَصِيبَهُ عَلَى شَرِيكَهِ الْمُعْتَقِ،

المشكاة/ الجزء الثامن

ثُمَّ رَجَعَ الْمُعْتَق بِمَا دَفَعَ إِلَى عَلَى الْعَبْدِ يَسْتَسْعِيهِ فِي ذَلِكَ، وَالْوَلَاءُ كُلُّهُ لِلْمُعْتَقِ، وَالْعَبْدُ فِي مُدَّةِ الْكِتَابَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمُكَاتَّبِ فِي كُلِّ أَحْكَامِهِ.

الرَّابِعُ: مَذْهَبُ عُثْمَانَ الْبُتِّي لَا شَيْءَ عَلَى الْمُعْتَقِ إِلَّا تَكُونُ جَارِيَةً رَائِعَةً تُرَادُّ لِلْوُطْءِ، فَيُضْمَنُ مَا أَدْخَلَ عَلَى شَرِيكِهِ فِيهَا مِنَ الضَّرَرِ.

الخَامِسُ: حَكَاهُ ابْنُ سِيرِينَ أَنَّ الْقِيَمَةَ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

السادس: مَحْكِي عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَه أَنَّهُ هَذَا الْحُكْمُ لِلْعَبِيدِ دُونَ وَهَذَا الْقَوْلُ شَاذٌّ مُخَالِفٌ لِلْعُلَمَاءِ كَافَّةً، وَالْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ قَبْلَهُ فَاسِدَةٌ مُخَالِفَةٌ لِصَرِيحِ الْأَحَادِيثِ، فَهِيَ مَرْدُودَةٌ عَلَى قَائِلِهَا.

هَذَا كُلُّهُ فِيمَا كَانَ الْمُعْتَقُ لِنَصِيبِهِ مُوسِرًا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُعْسِرًا حَالَ الْإِعْتِقَاقِ، فَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ:

أَحَدُهَا: مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَمُوافِقِيهِمْ، يَنْفُذُ الْعِتْقُ فِي نَصِيبِ الْمُعْتَقِ فَقَطْ، وَلَا يُطَالِبُ الْمُعْتَقُ بِشَيْءٍ، وَلَا يُسْتَسْعَى الْعَبْدُ بَلْ يَبْقَى نَصِيبُ الشَّرِيكِ رَقِيقًا كَمَا كَانَ، وَبِهَذَا قَالَ جُمْهُورُ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: مَذْهَبُ شُبْرُمَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَسَائِرِ الْكُوفِيِّينَ وَإِسْحَاقَ، يُسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي حِصَّةِ الشَّرِيكِ.

وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِي رُجُوعِ الْعَبْدِ بِمَا أَدَّى فِي سَعَايَتِهِ عَلَى مُعْتَقِهِ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ: لَا يَرْجِعُ، ثُمَّ هُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي مُدَّةِ السَّعَايَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمُكَاتَّبِ وَعِنْدَ الْآخَرِينَ هُوَ حُرٌّ بِالسَّرَايَةِ.

الْمَذْهَبُ الثَّالِثُ: مَذْهَبُ زُفَرٍ وَبَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ، أَنَّهُ يَقُومُ عَلَى الْمُعْتَقِ وَيُؤَدِّي الْقِيَمَةَ إِذَا أُيْسِرَ.

الرَّابِعُ: حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِرًا بَطَلَ عِتْقُهُ فِي نَصِيبِهِ أَيْضًا، فَيَبْقَى الْعَبْدُ كُلُّهُ رَقِيقًا كَمَا كَانَ، وَهَذَا مَذْهَبُ بَاطِلٍ.

أَمَّا إِذَا مَلَكَ الْإِنْسَانُ عَبْدًا بِكَمَالِهِ فَأَعْتَقَ بَعْضُهُ فَيُعْتِقَ كُلُّهُ فِي الْحَالِ يَغْيِرُ
إِسْتِسْعَاءً، هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالْعُلَمَاءُ كَافَّةً، وَانْفَرَدَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ:
يُسْتَسْعَى فِي بَقِيَّتِهِ لِمَوْلَاهُ، وَخَالَفَهُ أَصْحَابُهُ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا بِقَوْلِ الْجُمْهُورِ.

وَحَكَى الْقَاضِي أَنَّهُ رَوَى عَنْ طَاوُسٍ وَرَبِيعَةَ وَحَمَّادٍ وَرِوَايَةً عَنِ الْحَسَنِ كَقَوْلِ أَبِي
حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَعَنِ الشَّعْبِيِّ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَنْبَرِيُّ: إِنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ
يُعْتِقَ مِنْ عَبْدِهِ مَا شَاءَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (٢٧٣/٥)].

[وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ
لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ
اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْهُ، وَذَكَرَ: «لَقَدْ
هَمَمْتُ إِلَّا أَصْلَى عَلَيْهِ» بَدَلْ: «وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: «لَوْ
شَهِدْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ»]

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَكَّ وَالِدُهُ إِلَّا أَنْ
يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

[وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا لَهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ،
فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّاسِ بِثَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ،
فَجَاءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ
شَيْءٌ فَلَأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ
شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا». يَقُولُ: فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ]

(١) أخرجه مسلم (٤٤٢٥)، والنسائي (١٩٧٠)، وأبو داود (٣٩٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٥١٠)، وأحمد (٧١٤٣)، وأبو داود (٥١٣٧)، والترمذي (١٩٠٦) وقال: حسن. وابن

ماجه (٣٦٥٩)، وابن حبان (٤٢٤)، وابن أبي شيبه (٢٥٣٩٨).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧١٦)، ومسلم (٢٣٦٠)، والنسائي (٢٥٥٨).

(الفصل الثاني)

٣٣٩٣ - [عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حُرٌّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ .

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَأَحْمَدُ أَنَّ (مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ) عَتَقَ عَلَيْهِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى أَنَّهُ يَعْتَقُ عَلَيْهِ الْأَوْلَادَ وَالْأَبَاءَ وَالْأُمَّهَاتِ، وَلَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِ، وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ يَعْتَقُ عَلَيْهِ الْوَلَدَ وَالْوَلَدَانَ وَالْإِخْوَةَ وَلَا يَعْتَقُ غَيْرُهُمْ. انْتَهَى.

قَالَ النَّوَوِيُّ: اخْتَلَفُوا فِي عَتَقِ الْأَقَارِبِ إِذَا مُلِكُوا، فَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: لَا يَعْتَقُ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمُجَرَّدِ الْمِلْكِ سِوَاءِ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَغَيْرِهِمَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِنْشَاءِ عِتْقٍ، وَاحْتِجُوا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ عَنْ وَالِدِهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَحْضُلُ الْعِتْقُ فِي الْأَصُولِ وَإِنْ عَلَوْا، وَفِي الْفُرُوعِ وَإِنْ سَقَلُوا بِمُجَرَّدِ الْمِلْكِ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا رَأَاهُمَا، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ: لَا يَعْتَقُ غَيْرُهُمَا بِالْمِلْكِ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَعْتَقُ الْإِخْوَةُ أَيْضًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَعْتَقُ جَمِيعُ ذَوِي الْأَرْحَامِ الْمُحَرَّمَةِ. انْتَهَى. [عون المعبود (٨/٤٧٣)].

٣٣٩٤ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَلَدَتْ أُمَّةُ الرَّجُلِ مِنْهُ فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ ذُبُرٍ مِنْهُ أَوْ بَعْدَهُ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ] .

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَعْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ

أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٩١٠)، وَأَحْمَدُ (٢٠١٧٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٦٥) وَقَالَ: لَا نَعْرِفُهُ مُسْنَدًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَابْنُ مَاجَهَ (٢٥٢٤)، وَالتَّطَبَّاعِيُّ (٦٨٥٢)، وَالحَاكِمُ (٢٨٥٢)، وَالبَيْهَقِيُّ (٢١٢٠٤).

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (٢٦٢٩)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٤٢٧٤).

- بُكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا فَأَنْتَهَيْنَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .
- ٣٣٩٦ [وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالَ الْعَبْدَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ السَّيِّدُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ] .
- ٣٣٩٧ - [وَعَنْ الْمَلِيعِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ غُلَامٍ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ» فَأَجَارَ عِتْقَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .
- ٣٣٩٨ - [وَعَنْ سَفِينَةَ قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا لِأُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ: أُعْتِقْكَ وَأَشْتَرِطْ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتَ. فَقُلْتُ: إِنْ لَمْ تَشْتَرِطِي عَلَيَّ مَا فَارَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتُ. فَأَعْتَقْتَنِي وَأَشْتَرِطْتُ عَلَيَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ] .
- ٣٣٩٩ - [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .
- ٣٤٠٠ - [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ عِنْدَ مُكَاتَبٍ إِحْدَاكُنَّ وَفَاءً فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ] .
- [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَ أَوَاقٍ أَوْ قَالَ: عَشْرَةَ دَرَاهِمَ - ثُمَّ عَجَزَ فَهُوَ رَقِيقٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ] .

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٥٦)، والبيهقي (٢٢٣١٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٦٤)، وابن ماجه (٢٦٢٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٩٣٥)، والبيهقي (٢١٨٥٠).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٩٣٤)، وابن ماجه (٢٦٢٢)، والبيهقي (٢١٩٥١)، والطبراني (٦٣٣٣).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٩٢٦)، والبيهقي (٢١٤٢٧)، والديلمي (٦٦١٤).

(٦) أخرجه أحمد (٢٦٥١٦)، وأبو داود (٣٩٢٨)، والترمذي (١٢٦١) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه

(٢٦١٦)، والطبراني (٩٥٥)، والحاكم (٢٨٦٧) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. والبيهقي

(٢١٤٥٠).

(٧) أخرجه الترمذي (١٣٠٧)، وأبو داود (٣٩٢٩)، وابن ماجه

المشكاة/ الجزء الثامن

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتَبُ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا وَرِثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَ: «يُؤَدِّي الْمُكَاتَبُ بِحِصَّةٍ مَا آدَى دِيَّةَ حُرٍّ، وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ عَبْدٍ» وَضَعَّفَهُ].

٣٤٠٣ - [عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أُمَّهُ أَرَادَتْ أَنْ تَعْتِقَ ثُمَّ أَخَّرَتْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُصْبِحَ فَمَاتَتْ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَيْنَفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ: أَتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي هَلَكَتْ، فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». رَوَاهُ مَالِكٌ].

(إِنَّ أُمِّي هَلَكَتْ، فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا) العتق ينفع الميت، ويشهد

فعل عائشة في عتقها عن أخيها في الحديث

٤٣٠٤ - [وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: تُوِفِّي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَوْمٍ نَامَهُ فَأَعْتَقَتْ عَنْهُ عَائِشَةُ أُخْتَهُ رِقَابًا كَثِيرَةً. رَوَاهُ مَالِكٌ].

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ مَالَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ].

(١) أبو داود (٤٥٨٤)، والترمذي (١٣٠٦)، والدارقطني (٤٢٥٨).

(٢) أخرجه مالك (١٤٧٨)، والبيهقي (١٣٠١٤).

(٣) أخرجه مالك (١٤٧٩).

(٤) أخرجه الدارمي (٢٦١٦).

(كتاب الأيمان والنذور)

(كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ جَمْعَ: يَمِينٍ، وَأَصْلُ الْيَمِينِ فِي اللُّغَةِ: الْيَدُ، وَأُظْلِقَتْ عَلَى الْخَلْفِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَخَالَفُوا أَخَذَ كُلُّ يَمِينٍ صَاحِبَهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّ الْيَدَ الْيُمْنَى مِنْ شَأْنِهَا حَفِظَ الشَّيْءَ، فَسُمِّيَ الْخَلْفُ بِذَلِكَ؛ لِحِفْظِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ، وَسُمِّيَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ يَمِينًا لِتَلَبُّسِهِ بِهَا، وَيُجْمَعُ الْيَمِينُ أَيْضًا عَلَى أَيْمُنٍ كَرَغِيفٍ وَأَرْغَفٍ. وَعُرِفَتْ شَرْعًا بِأَنَّهَا تَوْكِيدُ الشَّيْءِ بِذِكْرِ إِسْمٍ أَوْ صِفَةٍ لِلَّهِ، وَهَذَا أَخْصَرُ التَّعَارِيفِ وَأَقْرَبُهَا. وَالنُّذُورُ جَمْعُ: نَذَرٍ، وَأَصْلُهُ الْإِنْذَارُ بِمَعْنَى التَّخْوِيفِ، وَعُرِفَ الرَّائِبُ بِأَنَّهُ إِجْبَابُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ لِحُدُوثِ أَمْرٍ. [الفتح

(الفصل الأول)

- [وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ]. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ) هذه من أيمان النبي ﷺ، فالسنة أن يحلف بهما وبما

شابههما من أسماء الله وصفاته.

[وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَخْلِفُوا

بِأَبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَخْلِفُوا

بِالطَّوْأِغِيِّ وَلَا بِأَبَائِكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

أخرجه البخاري (٧٣٩١)، وأحمد (٥٤٧١)، وأبو داود (٣٢٥٦)، والنسائي (٣٧٧٧).

أخرجه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (١٦٤٦)، ومالك (١٠٢٠)، وأحمد (٤٥٩٣)، وعبد الرزاق

(١٥٩٢٣)، وأبو داود (٣٢٤٩)، والترمذي (١٥٣٤) وقال: والدارمي (٢٣٤١)، وابن

حبان (٤٣٦٠).

أخرجه مسلم (٤٣٥١)، وابن ماجه (٢١٧٣).

المشكاة/ الجزء الثامن

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيُقْل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرْكَ. فَلْيَتَصَدَّقْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَتَكَبَّرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا قال الحافظ: هُوَ تَأْسِيسُ قَاعِدَةٍ مُبْتَدَأَةٍ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَلَوْ كُنْتُ حَلَفْتُ، ثُمَّ رَأَيْتُ تَرَكَ مَا حَلَفْتُ عَلَيْهِ خَيْرًا مِنْهُ لَأَحْنَنْتُ نَفْسِي وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَهُمْ إِذَا سَأَلُوهُ أَنْ يَحْمِلَهُمْ ظَنًّا أَنَّهُ يَمْلِكُ حُمَلَانًا، فَحَلَفَ لَا يَحْمِلُهُمْ عَلَى شَيْءٍ يَمْلِكُهُ لِكُونِهِ كَانَ حِينَئِذٍ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: وَلَا خِلَافَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ، وَلَيْسَ فِي مَلِكِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ فِعْلًا مُعْلَقًا بِذَلِكَ الشَّيْءِ مِثْلَ قَوْلِهِ: «وَاللَّهِ لَأَنْ رَكِبْتُ مَثَلًا هَذَا الْبَعِيرَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا» لِيَبْعِرَ لَا يَمْلِكُهُ أَنَّهُ لَوْ مَلِكُهُ وَرَكِبَهُ حَيْثُ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ تَعْلِيلِ الْيَمِينِ عَلَى الْمَلِكِ.

(١) أخرجه البخاري (٤٨٦٠)، ومسلم (١٦٤٧)، وأحمد (٨٣٠٣)، وأبو داود (٣٢٤٧)، والترمذي (١٥٤٥) وقال: حسن صحيح. والنسائي في الكبرى (١٠٨٢٨)، وابن خزيمة (٤٥)، وأبو عوانة (٥٩٠٨)، والبيهقي (٦٦٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٤٧)، ومسلم (٣١٦)، وأحمد (١٦٨٣٣)، والطبراني (١٣٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٤٩)، ومسلم (١٦٤٩)، وأحمد (١٩٥٧٦)، وأبو داود (٣٢٧٦)، والنسائي

قُلْتُ: وَمَا قَالَهُ مُحْتَمَلٌ، وَلَيْسَ مَا قَالَهُ ابْنُ بَطَّالٍ أَيْضًا بِبَعِيدٍ بَلْ هُوَ أَظْهَرُ، وَذَلِكَ أَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ سَأَلُوا الْخُمْلَانَ فَهَمُّوا أَنَّهُ حَلَفَ، وَأَنَّهُ فَعَلَ خِلَافَ مَا حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ، فَلِذَلِكَ لَمَّا أَمَرَهُم بِالْخُمْلَانِ بَعْدَ قَالُوا: «تَعَقَّلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ» وَظَنُّوا أَنَّهُ نَسِيَ حَلْفَهُ الْمَاضِي، فَأَجَابَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَنْسَ وَلَكِنَّ الَّذِي فَعَلَهُ خَيْرٌ مِمَّا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ إِذَا حَلَفَ فَرَأَى خَيْرًا مِنْ يَمِينِهِ فَعَلَ الَّذِي حَلَفَ إِلَّا يَفْعَلُهُ وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ... [الفتح (٤١/١٩)].

٣٤١٢- [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ، وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». فِي رِوَايَةٍ: «فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

(فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ) قال ابن بطَّال: اختلف العلماء في جواز الكفارة قبل الحنث، فقال ربيعة ومالك والثوري والليث والأوزاعي: تجزئ قبل الحنث، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور، وروى مثله عن ابن عباس وعائشة وابن عمر. وقال الشافعي: يجوز تقديم الرقبة والكسوة والإطعام قبل الحنث، ولا يجوز تقديم الصوم، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تجزئ الكفارة قبل الحنث. قال ابن القصار: ولا سلف لأبي حنيفة في ذلك.

واحتج له الطحاوي بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّأَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] حلفتُمْ فحنثتم.

قال ابن القصار: وقد رأى جواز تقديم الكفارة قبل الحنث أربعة عشر من الصحابة، وهم: ابن مسعود، وعائشة، وابن عباس، وابن وأبو الدرداء، وأبو أيوب،

وأبو موسى، وأبو مسعود، وحذيفة، وسلمان، ومسلمة بن مخلد، وابن الزبير، ومعلق، ورجل لم يذكر، وبعدهم من التابعين: سعيد بن المسيب، وعطاء، وطاوس، وسعيد بن جبير، والحسن، وابن سيرين، وعلقمة، والنخعي، والحكم بن عتيبة، ومكحول.

فهؤلاء أعلام أئمة الأمصار، ولا نعلم لهم مخالفاً إلا أبا حنيفة، على أن أبا حنيفة يقول ما هو أعظم من تقديم الكفارة؛ وذلك لو أن رجلاً أخرج عنزاً من الظباء من الحرم، فولدت له أولاداً ثم ماتت في يده هي وأولادها، أن عليه الجزاء عنها وعن أولادها، وإن كان حين أخرجها أدى جزاءها، ثم ولدت أولاداً، ثم ماتت هي وأولادها لم يكن عليه فيها ولا في أولادها شيء. ولا شك أن الجزاء الذي أخرجه عنها، وعن أولادها كان قبل أن تموت هي وأولادها، ومن هذا لم ينبغ له أن ينكر تقديم الكفارة قبل الحنث. [ابن بطال (١٨٨/١)].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَنْ يَلِجَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ آثَمَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

(يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ) الْمَعْنَى: إِنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ لَا يُؤْتَرُ فِيهِ التَّوْبَةُ، فَإِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْيَمِينِ بِقَصْدِ الْمُسْتَحْلِفِ إِنْ كَانَ مُسْتَحِقًّا لَهَا، وَإِلَّا فَالْعِبْرَةُ بِقَصْدِ الْحَالِفِ فَلَهُ التَّوْبَةُ. قَالَه الْقَارِي.

(١) أخرجه مسلم (٤٣٦١)، والترمذي (١٦١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٥٠)، ومسلم (١٦٥٥)، وأحمد (٨١٩٣)، وأبو عوانة (٥٩٦٢)، والبيهقي

(٣) أخرجه مسلم (١٦٥٣)، وأحمد (٥٩٨٥)، والدارقطني (١٥٧/٤).

وأبو داود (٣٢٥٥)، وابن (٢١٢١)، وأبو عوانة

وَفِي «فَتْحِ الْوُدِّ»: مَعْنَاهُ: يَمِينُكَ وَاقِعٌ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ وَلَا تُؤَثِّرُ التَّوْرِيَةُ فِيهِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ لِلْمُسْتَحْلِفِ حَقٌّ اسْتِحْلَافٍ، وَإِلَّا فَالتَّوْرِيَةُ نَافِعَةٌ قَطْعًا، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ حَدِيثُ: أَخِي لِذَلِكَ. [إِنْتَهَى. [عون (٢٤٣/٧)].

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ». رَوَاهُ

(الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ) قَالَ الْقَارِي: أَيُّ: إِذَا كَانَ مُسْتَحْلِفًا لِلتَّحْلِيفِ، وَالْمَعْنَى: النَّظَرُ وَالِاعْتِبَارُ فِي الْيَمِينِ عَلَى نِيَّةِ طَالِبِ الْحِنْثِ، فَإِنْ أَضْمَرَ الْحَالِفُ تَأْوِيلًا عَلَى غَيْرِ نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ لَمْ يَسْتَخْلِصْ مِنَ الْحِنْثِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ. [إِنْتَهَى].
قَالَ فِي «التَّيْلِ»: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِقَصْدِ الْمُحْلَفِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُحْلَفُ هُوَ الْحَاكِمُ أَوِ الْغَرِيمَ، وَيَبِينُ يَكُونُ الْمُحْلَفُ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا صَادِقًا أَوْ كَاذِبًا.

وَقِيلَ: هُوَ مُقَيَّدٌ بِصَدَقِ الْمُحْلَفِ فِيمَا ادَّعَاهُ، أَمَا لَوْ كَانَ كَاذِبًا كَانَ الْإِعْتِبَارُ بِنِيَّةِ الْحَالِفِ.

قَالَ التَّوْرِيُّ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْيَمِينِ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ إِلَّا إِذَا اسْتَحْلَفَهُ الْقَاضِي أَوْ نَائِبُهُ فِي دَعْوَى تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَالتَّوْرِيَةُ وَإِنْ كَانَ لَا يَحْنُثُ بِهَا فَلَا يَحْزُرُ فِعْلُهَا حَيْثُ يَبْطُلُ بِهَا حَقُّ الْمُسْتَحْلِفِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ حَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْحَالِفِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَافٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَعَلُّقٍ حَقٍّ بِيَمِينِهِ لَهُ نِيَّتُهُ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لِغَيْرِهِ حَقٌّ عَلَيْهِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ يَمِينُهُ بِظَاهِرٍ سَوَاءَ حَلَفَ مُتَبَرِّعًا أَوْ بِاسْتِحْلَافٍ. [إِنْتَهَى. [عون

. [عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ: أَنْزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿لَا

يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ» [البقرة: ٢٢٥] فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهُ.
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ» وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَائِشَةَ،
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]

(قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهُ، وَبَلَى وَاللَّهُ) أي: فيما يظن أنه صادق فيه على الماضي،
وعند الشافعي سواء كانت في الماضي أو المستقبل.

وفيه قول ثانٍ: روي عن ابن عباس أنه قال: لغو اليمين أن يحلف الرجل على
الشيء يعتقد أنه كما حلف عليه، ثم يوجد على غير ذلك.

وروي هذا القول أيضًا عن عائشة، ذكره ابن وهب عن عمر بن قيس، عن
عطاء، عن عائشة. وروى مثله أيضًا إسماعيل القاضي عن النخعي، والحسن وقتادة،
وهو قول ربيعة، ومكحول، ومالك، والليث، والأوزاعي.

وقال أحمد بن حنبل: اللغو: الوجهان جميعًا.

وجعل مالك: «لا والله»، و«بلى والله» موضوعة لليمين، ورأى فيها الكفارة إلا ألا
يراد به اليمين، وجعلها الشافعي ومن لم يرفيها الكفارة موضوعة لغير اليمين إلا أن
يراد بها اليمين، ورأى الشافعي في اللغو الذي عند مالك الكفارة؛ لأن حقيقة اللغو
عند الشافعي ما لم يقصد الخالف لكن سبق لسانه، كأنه يريد يتكلم بشيء
فتبدر منه اليمين.

قال إسماعيل: وأعلى الرواية وأمثلها في تأويل الآية أن ما جاء في قول الرجل: لا
والله، وبلى والله، وهو لا يريد اليمين فلم عليه يمين؛ لأنه لم ينوها، وقال
رسول الله ﷺ: «الأعمال بالنيات» وما جرى على لسان الرجل من قول لم يقصده، ولا
نواه سقطت عنه الكفارة؛ إذا جعل بمنزلة من لم يحلف.

تري قول أبي قلابة في قوله: «لا والله» و«بلى والله»: إنهما من لغة العرب

ليست يمين.

وقال غيره: في اللغو ثلاثة أقوال غير هذين، أحدها: ما رواه طاوس عن ابن عباس، قال: اللغو أن يحلف الرجل وهو غضبان.

والثاني: قال الشعبي: اللغو في اليمين: كل يمين على معصية فليس لها كفارة، ثم قال: لمن يكفر، للشيطان؟!

والثالث: قول سعيد بن جبیر: هو تحريم الحلال، كقول الرجل: «هذا الطعام عليّ حرام» فيأكله، فلا كفارة عليه.

قال إسماعيل بن إسحاق: وقول سعيد بن جبیر ليس على مجرى ما ذهب إليه أهل العلم في ذلك. ولا حجة له، وإنما يرجع معنى قوله إلى معنى الحديث الذي فيه: «فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه» لأن من حلف يأكل طعاماً أو لا يدخل على أخيه، فقد حرم على نفسه ما أحل

قال غيره: وأما قول ابن عباس: «اللغو يمين الغضبان» فإنما يشبه الغاضب بمن لم يقصد إلى اليمين ولا أرادها، وكأنه غلبه الغضب، فهو كمن لم ينو اليمين فلا كفارة عليه، وهذا معنى ضعيف؛ لأن جمهور الفقهاء على أن الغاضب عندهم قاصد أفعاله، والغضب يزيده تأكيداً وقوة في قصده. [ابن بطال (١١/١٢٧)].

(الفصل الثاني)

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ وَلَا تَخْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

[وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

أخرجه أبو داود (٣٢٤٨)، والنسائي (٣٧٦٩)، والبيهقي (١٩٦١٣)، وأبو يعلى (٦٠٤٨)، والطبراني في «الأوسط» (٤٥٧٥)، وابن حبان (٤٣٥٧).

«مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .

[وَعَنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

(مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا) أي: مِمَّنْ افْتَدَى بِطَرِيقَتِنَا.

قَالَ الْقَاضِي: أَي: مِنْ ذَوِي أُسُوتِنَا بَلْ هُوَ مِنَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِغَيْرِنَا، فَإِنَّهُ مِنْ دَيْنِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ الْوَعِيدَ عَلَيْهِ. قَالَه الْقَارِي.

وَقَالَ فِي «النِّهَايَةِ»: يُشَبِّه أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهَةِ فِيهِ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يَحْلِفَ بِأَسْمَاءِ وَصَفَاتِهِ، وَالْأَمَانَةُ أَمْرٌ مِنْ أُمُورِهِ، فَتُهْوَأُ عَنْهَا مِنْ أَجْلِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا نُهُوا أَنْ يَحْلِفُوا بِآبَائِهِمْ، وَإِذَا قَالَ الْحَالِفُ: وَأَمَانَةُ اللَّهِ كَانَتْ يَمِينًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ لَا يَعُدُّهَا يَمِينًا، وَالْأَمَانَةُ تَقَعُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ وَالْوَدِيعَةِ وَالتَّقْدِ وَالْأَمَانِ، وَقَدْ جَاءَ فِي كُلِّ مِنْهَا حَدِيثٌ. [عون المعبود (٢٣٩/٧)].

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا لَمْ يَعُدْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا»]. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ .

(إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ) أي: لَوْ فَعَلْتُ كَذَا أَوْ لَمْ أَفْعَلْهُ.

(فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا) أي: فِي حَلْفِهِ **(فَهُوَ كَمَا قَالَ)** فِيهِ مُبَالِغَةٌ تَهْدِيدٌ وَرَجْرُ، مَعَ التَّشْدِيدِ ذَلِكَ الْقَوْلُ.

قَالَ الْحَافِظُ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أُخْتُلِفَ فِيمَنْ قَالَ: أَكْفُرُ بِاللَّهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ إِنْ فَعَلْتُ ثُمَّ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّيَالَسِيُّ (١٨٩٦)، وَأَحْمَدُ (٦٠٧٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٣٥) وَقَالَ: حَسَنٌ. وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٥١)، وَالْحَاكِمُ (٤٥) وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. وَالبَيْهَقِيُّ (١٩٦١٤)، وَالضَّيَاءُ (٢٠٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٥٩٦٧)، وَابْنُ حَبَانَ (٤٣٥٨).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٣)، وَالبَيْهَقِيُّ (١٩٦٢١).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٦٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٧٧٢)، وَابْنُ (٢١٠٠)، (٧٨١٨) وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

فَعَلَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعَطَاءٌ وَقَتَادَةُ وَجُمْهُورُ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ: كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ كَافِرًا إِلَّا إِنْ أَضْمَرَ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَالحَنَفِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: هُوَ يَمِينٌ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِقَوْلِهِ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيُقْل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَلَمْ يَذْكُرْ كَفَّارَةَ زَادَ غَيْرُهُ، وَلِذَا قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ» فَأَرَادَ التَّغْلِيظَ فِي ذَلِكَ حَتَّى لَا يَجْتَرِئَ أَحَدٌ عَلَيْهِ. ائْتَجَى.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يَأْتِمُ وَلَا تَلَزَمُهُ الْكَفَّارَةُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَ عُقُوبَتَهَا فِي دِينِهِ وَلَمْ يَجْعَلْ فِي مَالِهِ شَيْئًا. ائْتَجَى.

(وَإِنْ كَانَ صَادِقًا) أَي: فِي حَلْفِهِ؛ يَعْنِي: مَثَلًا حَلَفَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَأَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ فَلَمْ يَفْعَلْ فَبَرَّ فِي يَمِينِهِ (سَالِمًا) لِأَنَّ فِيهِ نَوْعَ اسْتِخْفَافٍ بِالْإِسْلَامِ، فَيَكُونُ بِنَفْسِ هَذَا الْحَلْفِ آثِمًا. [عَوْنُ الْمَعْبُودِ]

٣٤٢٢ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْيَمِينِ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٣٤٢٣ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا حَلَفَ: «لَا وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

٣٤٢٤ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ جَمَاعَةً وَقَفُوهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ].

(ثُمَّ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى مَانِعٌ مِنْ إِنْعِقَادِ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٧٥٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٦٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٠٣٠٦).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٦٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢١٧١).

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٦١٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٦٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٨٧١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢١٨٩)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٣٩٧).

الْيَمِينِ أَوْ يَحِلَّ انْعِقَادُهَا، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَادَّعَى عَلَيْهِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْإِجْمَاعَ، قَالَ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْيَمِينِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا، قَالَ: وَلَوْ جَارَ مُنْفَصِلًا كَمَا رَوَى بَعْضُ السَّلَفِ لَمْ يَحْنَثْ أَحَدٌ قَطُّ فِي يَمِينٍ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى كِفَّارَةٍ.

قَالَ: وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِتِّصَالِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ سُكُوتٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَضُرُّ سَكُوتُ النَّفْسِ.

وَقَالَ طَاوُوسٌ وَالْحَسَنُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ: إِنَّ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءَ مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ.

وَقَالَ قَتَادَةُ: مَا لَمْ يَقُمْ أَوْ يَتَكَلَّمَ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: قَدَرُ حَلْبَةِ نَاقَةٍ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: يَصِحُّ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ أَبَدًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَلْفِ بِاللَّهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْعَتَاقِ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمَشِيئَةِ يَمْنَعُ الْإِنْعِقَادَ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، وَبَعْضُهُمْ فَصَّلَ، وَاسْتَشَى أَحْمَدُ الْعَتَاقَ، قَالَ: لِحَدِيثٍ: «إِذَا قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ، وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ حُرٌّ» وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التَّبَهِيُّ فِي «سُنَنِهِ» وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ حُمَيْدُ بْنُ مَالِكٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَقَدْ بَسَطَ الْكَلَامَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ وَالشُّوْكَانِيُّ فِي «التَّيْلِ» أَخِذًا مِنْهُ. [عون المعبود (٢٧٤)].

(الفصل الثالث)

[عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ ابْنَ عَمٍّ لِي أَتَيْتُهُ أَسْأَلُهُ فَلَا يُعْطِينِي وَلَا يَصْلُنِي، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَيَّ فَيَأْتِينِي فَيَسْأَلُنِي، وَقَدْ حَلَفْتُ إِلَّا أُعْطِيَهُ وَلَا أَصِلَهُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَأَكْفَرُ عَنْ يَمِينِي. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي ابْنُ عَمِّي فَأَحْلِفُ إِلَّا أُعْطِيَهُ وَلَا أَصِلَهُ. قَالَ: «كَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ»]

(باب في النذور)

(الفصل الأول)

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْذُرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدْرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .
قَالَ الْمَازِينِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ النَّهْيِ عَنْ كَوْنِ النَّذْرِ يَصِيرُ مُلْتَزِمًا لَهُ، فَيَأْتِي بِهِ تَكَلُّفًا بَغَيْرِ نَشَاطٍ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ كَوْنُهُ يَأْتِي بِالْقُرْبَةِ الَّتِي التَّزَمَهَا فِي نَذْرِهِ عَلَى صُورَةِ الْمُعَاوَضَةِ لِلأَمْرِ الَّذِي طَلَبَهُ فَيَنْقُصُ أَجْرَهُ، وَشَأْنُ الْعِبَادَةِ تَكُونُ مُتَمَحِّضَةً لِلَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّهْيَ لِكَوْنِهِ قَدْ يَظُنُّ بَعْضُ الْجَهْلَةِ أَنَّ النَّذْرَ يَرُدُّ الْقَدَرَ، وَيَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ الْمُقَدَّرِ فَتَنَى عَنْهُ خَوْفًا مِنْ جَاهِلٍ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يُؤَيِّدُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي ٣/٦].

- [وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ اللَّهُ فَلْيُطْعِمْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

(مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطْعِمْهُ... إلخ) الطَّاعَةُ أَعْمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي وَاجِبٍ أَوْ مُسْتَحَبٍّ، وَيُتَصَوَّرُ النَّذْرُ فِي فِعْلٍ الْوَاجِبِ بِأَنْ يُوقَّتَهُ، كَمَنْ يَنْذُرُ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا فَيَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِقَدْرِ مَا أَقَّتَهُ، وَأَمَّا الْمُسْتَحَبُّ مِنْ جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَةِ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٤٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٣٨) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالنَّسَائِيُّ (٣٨٠٥)، وَأَحْمَدُ (٩٣٢٩)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (٣١٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٥٨٤١).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٢٢)، وَأَحْمَدُ (٤٤١٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٨٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٢٦) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالنَّسَائِيُّ (٣٨٠٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٢٦)، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٣٨٩)، وَمَالِكٌ (١٠١٤)، وَالشَّافِعِيُّ (٣٣٩/١)، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ (٩٤٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٢١٦)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٣٣٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٥٨٥٢)، وَالتَّطَحَاوِيُّ (١٣٣/٣)، وَالبَيْهَقِيُّ (١٨٦٣٢).

وَالْبَدَنِيَّةَ فَيَنْقَلِبُ بِالنَّذْرِ وَاجِبًا وَيَتَّقِي بِمَا قَيَّدَهُ بِهِ النَّاذِرُ، وَالْخَبْرُ صَرِيحٌ فِي الْأَمْرِ بِوَقَاءِ
النَّذْرِ إِذَا كَانَ فِي طَاعَةٍ، وَفِي النَّهْيِ عَنْ تَرْكِ الْوَقَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَهَلْ يَجِبُ فِي
الثَّانِي كَفَّارَةُ يَمِينٍ أَوْ لَا؟ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ... وَهُوَ نَذْرُ الْمُبَاحِ.

وَقَدْ قَسَمَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ الطَّاعَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ: وَاجِبٌ عَيْنًا فَلَا يَنْعَقِدُ بِهِ النَّذْرُ
كَصَلَاةِ الظُّهْرِ مَثَلًا وَصِفَةٌ فِيهِ فَيَنْعَقِدُ كإِقَاعِهَا أَوَّلُ الْوَقْتِ، وَوَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ
كَالْجِهَادِ فَيَنْعَقِدُ، وَمَنْدُوبٌ عِبَادَةٌ عَيْنًا كَانَ، أَوْ كِفَايَةً فَيَنْعَقِدُ، وَمَنْدُوبٌ لَا يُسَمَّى عِبَادَةً
كَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَزِيَارَةِ الْقَادِمِ، فَفِي إِنْعِقَادِهِ وَجْهَانِ وَالْأَرْجَحُ إِنْعِقَادُهُ، وَهُوَ قَوْلُ
الْجُمْهُورِ، وَالْحَدِيثُ يَتَنَوَّلُهُ فَلَا يُخْصُ مِنْ عُمُومِ الْخَبَرِ إِلَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ
الْحَاصِلِ. [فتح (١٩/٦٦)].

[وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وَقَاءَ لِنَذْرِ فِي
مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»].
[وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ
الْيَمِينِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

(كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ) اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِهِ، فَحَمَلَهُ جُمْهُورُ
أَصْحَابِنَا عَلَى نَذْرِ اللَّجَاجِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ إِنْسَانٌ يُرِيدُ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ كَلَامِ زَيْدٍ مَثَلًا: إِنْ
كَلَمْتُ زَيْدًا مَثَلًا، فَلِلَّهِ عَلَيَّ حَجَّةٌ أَوْ غَيْرَهَا، فَيُكَلِّمُهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ وَبَيْنَ
مَا إِنْ تَرَمَّ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِنَا، وَحَمَلَهُ مَالِكٌ وَكَثِيرُونَ أَوْ الْأَكْثَرُونَ عَلَى النَّذْرِ
الْمُطْلَقِ، كَقَوْلِهِ: عَلَيَّ نَذْرٌ، وَحَمَلَهُ أَحْمَدُ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا عَلَى نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ، كَمَنْ نَذَرَ أَنْ
يَشْرَبَ الْخَمْرَ، وَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ النَّذْرِ، وَقَالُوا:
هُوَ مُخَيَّرٌ فِي جَمِيعِ التَّدَوُّرَاتِ بَيْنَ الْوَقَاءِ بِمَا إِنْ تَرَمَّ، وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النسائي]

(١) أخرجه مسلم (٤٣٣٣)، وأحمد (١٩٨٧٦)، وأبو داود (٣٣١٦).

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٤٢)، وأحمد (١٧٧٦٤)، والنسائي (٣٨٤٨)، وأبو داود (٣٣٢٥).

٣٤٣٠ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: هَذَا أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومَ) قد اختلف العلماء في ذلك، فقال مالك: من نذر معصية كقوله: لله عليّ أشرب الخمر أو أزني أو أسفك دمًا، فلا شيء عليه وليس تغفر الله، استدلالاً بقوله ﷺ: «ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه» ولم يذكر كفارة.

قال مالك: وكذلك إذا نذر ما ليس لله بطاعة ولا كقوله: لله عليّ أن أدخل الدار أو أكل أو أشرب، فلا شيء عليه أيضًا؛ لأنه ليس في شيء من ذلك لله طاعة، استدلالاً بحديث أبي إسرائيل.

قال مالك: ولم أسمع رسول الله أمره بكفارة، وقد أمره أن يتم ما كان لله طاعة، ويترك ما خالف ذلك، وقول الشافعي كقول مالك.

وقال أبو حنيفة والثوري: من نذر معصية كان عليه مع تركها كفارة يمين، واحتجوا بحديث عمران بن حصين وأبي هريرة أن الرسول قال: «لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين» وهذا حديث لا أصل له؛ لأن حديث أبي هريرة إنما يدور على سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث. [ابن بطال (١٧٠/١١)].

[وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ. قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَعَنِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

أخرجه البخاري (٦٧٠٤)، وأبو داود (٣٣٠٢)، والبيهقي (٢٠٥٨٦).
أخرجه البخاري (٦٣٢٣) ومسلم (١٦٤٢) وأحمد (١٢٩١٢) وأبو داود (٣٣٠١) والترمذي
والنسائي (٣٨٥٢) وابن خزيمة (٣٠٤٤) وابن حبان (٤٣٨٢) وعبد بن حميد (١٢٠١)، وأبو عوانة

٣٤٣٢ - [وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة قال: «اركب أيها الشيخ، فإن الله غني عنك وعن نذرك»].

(يَهَادَى) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ (بَيْنَ إِبْنَيْهِ) أَي: يَمْشِي بَيْنَ وَلَدَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا مِنْ (فَسَأَلَ عَنْهُ) وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: «مَا بَالُ هَذَا» (فَقَالُوا: نَذَرُ أَنْ يَمْشِيَ) أَيْ: لِعَجْزِهِ عَنِ الْمَشْيِ.

وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «ارْكَبْ أَيُّهَا الشَّيْخُ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكَ». قَالَ ابْنُ الْمَلِكِ: عَمَلُ بَظَاهِرِهِ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ: عَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ نَفْصًا بَعْدَ الْتِرَامَةِ. قَالَ الْمُظْهَرُ: اخْتَلَفُوا فِيمَنْ نَذَرَ بِأَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَمْشِيَ إِنْ أَطَاعَ الْمَشْيَ، فَإِنْ عَجَزَ أَرَأَى دَمًا وَرَكِبَ. وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: يَرْكَبُ وَيُرِيْقُ دَمًا سَوَاءَ أَطَاعَ الْمَشْيَ أَوْ لَمْ يُطْفِئْهُ. ائْتَهَى.

قَالَ الْمِرْزِيُّ فِي «الْأَطْرَافِ»: حَدِيثُ أَنَسٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ وَفِي الْإِيمَانِ وَالتَّوَدُّورِ، وَمُسْلِمٌ فِي التَّوَدُّورِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْإِيمَانِ وَالتَّوَدُّورِ. ائْتَهَى مُخْتَصَرًا. [عون المعبود (٢٨٨/٧)].

٣٤٣٣ - [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ ؓ اسْتَفَقَى النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ فَنُوقِيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَأَفْتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٤٣٤ - [وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أُخْلَعَ

(٥٨٥٤) وَأَبُو يَعْلَى (٣٨٤٢) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (١٩٨٩٦).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٤٣) وَابْنُ مَاجَهَ (٢١٣٥) وَالدَّارِمِيُّ (٢٣٣٦) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٠٤٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٩٨) وَمُسْلِمٌ (٤٣٢٣) وَأَحْمَدُ (٣١٠٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٣٢) وَالنَّسَائِيُّ (٣٦٧٢)،

وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢١٤).

مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ». قَالَ: فَقُلْتُ: فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي يَخْتَبِرُ. وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ مُطَوَّلٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(أَنْخَلِعَ مِنْهُ) أَي: أَخْرَجَ مِنْهُ وَأَتَصَدَّقَ بِهِ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ الصَّدَقَةِ شُكْرًا لِلنَّعَمِ الْمُتَجَدِّدَةِ لَا سِيمَا مَا عَظُمَ مِنْهَا، وَإِنَّمَا أَمَرَهُ ﷺ بِالْإِفْتِسَارِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِبَعْضِهِ خَوْفًا مِنْ تَضَرُّرِهِ بِالْفَقْرِ، وَخَوْفًا أَلَّا يَصْبِرَ عَلَى الْإِضَاقَةِ، وَلَا يُخَالِفَ هَذَا صَدَقَةُ أَبِي بَكْرٍ ؓ بِجَمِيعِ مَالِهِ، فَإِنَّهُ كَانَ صَابِرًا رَاضِيًا، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَالَ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي فَأُثْبِتَ لَهُ مَالًا، مَعَ قَوْلِهِ أَوَّلًا: نَزَعْتُ ثَوْبِي وَاللَّهُ مَا أَمْلِكُ غَيْرَهُمَا؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي الْأَرْضَ وَالْعَقَارَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: **أُمْسِكْ سَهْمِي الَّذِي يَخْتَبِرُ** وَأَمَّا قَوْلُهُ: مَا أَمْلِكُ غَيْرَهُمَا، فَالْمُرَادُ بِهِ مِنَ الْغِيَابِ وَخَوَافِهَا مِمَّا يُخْلَعُ وَيَلِيقُ بِالْبَشِيرِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى تَخْصِصِ الْيَمِينِ بِالنِّيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا، فَإِذَا حَلَفَ لَا مَالَ لَهُ وَتَوَى نَوْعًا لَمْ يَحْنَثْ بِنَوْعٍ آخَرَ مِنَ الْمَالِ، أَوْ لَا يَأْكُلُ وَتَوَى ثَمَرًا لَمْ يَأْكُلْ بِالثَّمَرِ. [النووي (٩/ ١٤٩).]

(الفصل الثاني)

٣٤٣٥ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ]

٣٤٣٦ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا

أَطَافَهُ فَلَيِّفَ بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَوَقَّفَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ]

٣٤٣٧ [وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَّ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَهَلْ كَانَ فِيهِ عِيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا حَارَ الْكَافِرَ مَالَهُ ثُمَّ ظَفَرَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ، فَإِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى صَاحِبِهِ الْمُسْلِمِ وَلَا يَغْنَمُهُ أَحَدٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْمَرْأَةِ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». انْتَهَى. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُوافِقِيهِ أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا غَنِمُوا مَالًا لِلْمُسْلِمِ لَا يَمْلِكُونَهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ: يَمْلِكُونَ أَجَازُوهُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ وَمُوافِقِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ، وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ ظَاهِرٌ. انْتَهَى. [عون المعبود ٣٠٠/٧].

٣٤٣٨ - [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالذُّفِّ. قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ رَزِينٌ: قَالَتْ: وَنَذَرْتُ أَنْ أَذْبَحَ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا - مَكَانٌ يَذْبَحُ فِيهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ - فَقَالَ: «هَلْ كَانَ بِذَلِكَ الْمَكَانِ وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟» قَالَتْ: لَا. قَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهِ عِيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» قَالَتْ: لَا. قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»].

[وَعَنْ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَهْجَرَ دَارَ قَوْمِي الَّتِي

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٢٢)، وابن ماجه (٢١٢٨)، والطبراني (١٢١٦٩)، والبيهقي (١٩٦٩٨)، والدارقطني (١٦٠/٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣١٥)، والبيهقي (٢٠٦٣٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣١٤).

أَصَبْتُ فِيهَا الذَّنْبَ، وَأَنْ أَخْلَعَ مِنْ مَالِي كُلِّهِ صَدَقَةً. قَالَ: «يُجْزَى عَنْكَ الثُّلُثُ». رَوَاهُ رَزِينُ

٣٤٤٠ [وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ لِلَّهِ أَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصِلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكَعَتَيْنِ. قَالَ: «صَلِّ هَا هُنَا» ثُمَّ عَادَ فَقَالَ: «صَلِّ هَا هُنَا» ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «شَأْنُكَ إِذَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ]

٣٤٤ [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ مَاشِيَةً، وَأَنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ مَشْيِ أُخْتِكَ، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتَهْدِيَ هَدْيًا. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَحْجَّ وَتُكْفِّرَ يَمِينَهَا»]

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أُخْتٍ لَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ حَافِيَةً غَيْرَ مُحْتَمِرَةٍ، فَقَالَ: «مُرُوهَا فَلْتَحْتَمِرْ وَلْتَرْكَبْ وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ]

٣٤٤٣ [وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَحْوَيْنَ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ، فَسَأَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ الْقِسْمَةَ فَقَالَ: إِنْ عُدْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْقِسْمَةِ فَكُلُّ مَالِي فِي رَتَاجِ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنَّ الْكَعْبَةَ غَنِيَّةٌ عَنْ مَالِكَ، كَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَكَلَّمَ أَخَاكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَمِينُ عَلِيكَ وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ، وَفِي قَطِيعَةِ

(١) أخرجه أحمد (١٦١٦٣)، وأبو داود (٣٣٢١)، والدارمي (١٧١١).

(٢) أخرجه أحمد (١٥٣٠٣)، وأبو داود (٣٣٠٧)، والدارمي (٢٣٩٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣٠٥، ٣٢٩٨، ٣٢٩٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٢٩٥)، والترمذي (١٦٣٠)، وابن ماجه (٢٢١٦)، والنسائي (٣٨٣١)، والدارمي

الرَّحِمِ، وَفَيْمًا لَا تَمْلِكُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

(أَحَدَهُمَا صَاحِبُهُ) أي: أَخَاهُ الْمُصَاحِبِ الْمُشَارِكِ فِي الْمِيرَاثِ أي: فِي
النَّخِيلِ وَالْعَقَّارِ أَوْ الدَّرْهَمِ وَالْدِّينَارِ (فَقَالَ) أي: الْآخَرُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ؛ أي:
رَجَعْتُ (فَكُلَّ مَالِي) بِإِضَافَةِ الْمَالِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ أي: فَكُلَّ شَيْءٍ لِي مِنَ الْمُلْكِ
رِتَاجُ الْكُفَّةِ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ؛ أي: مَصَالِحُهَا أَوْ زِينَتُهَا.

قَالَ فِي «الْتَّهْيَاتِ»: الرِّتَاجُ: الْبَابُ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الْكُفَّةُ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ مَالَهُ
هَذِي إِلَى الْكُفَّةِ لَا إِلَى بَابِهَا، فَكُنِيَ بِالْبَابِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ يُدْخَلُ (وَكَلَّمَ أَخَاكَ) أي: فِي عَوْدِهِ
إِلَى سُؤَالِ الْقِسْمَةِ (لَا يَمِينُ عَلَيْكَ) أي: عَلَى مِثْلِكَ؛ وَالْمَعْنَى لَا إِتْرَامَ هَذِهِ الْيَمِينِ
عَلَيْكَ وَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْكُفَّارَةُ.

قَالَ الطَّبَيْيُّ: أي: سَمِعْتُ مَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ إِلَى قَوْلِي لَكَ: لَا يَمِينُ عَلَيْكَ؛ يَعْنِي: لَا
يَجِبُ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرْتُ، وَسَمَّى التَّذْرُ: يَمِينًا؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْيَمِينِ.

وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: اِخْتَلَفُوا فِي التَّذْرِ إِذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ مِثْلَ أَنْ قَالَ: إِنْ
كَلَّمْتُ فُلَانًا فَلِلَّهِ عَلَى عِثْقِ رَقَبَةٍ، وَإِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ، فَهَذَا تَذْرُ
خَرَجَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ مَنْعَ نَفْسِهِ عَنِ الْفِعْلِ، كَالْحَالِفِ يَقْصِدُ بِيَمِينِهِ مَنْعَ
نَفْسِهِ عَنِ الْفِعْلِ، فَذَهَبَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ يَجِبُ
عَلَيْهِ كُفَّارَةُ الْيَمِينِ كَمَا لَوْ حَنَثَ فِي يَمِينِهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ هَذَا
الْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ. وَقِيلَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِمَا اِلْتَزَمَهُ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ التَّذُورِ. اِنْتَهَى.

(وَلَا تَذْرُ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ) أي: لَا وَفَاءَ فِي هَذَا التَّذْرِ (وَفِي قَطِيعَةِ الرَّحِمِ)

تَحْصِيصَ بَعْدَ تَعْمِيمِ [٢٦٠/٧].

(الفصل الثالث)

٣٤٤٤ [عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّذْرُ

نَذْرَانِ: فَمَنْ كَانَ نَذْرٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَذَلِكَ لِلَّهِ وَفِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَذَلِكَ لِلشَّيْطَانِ وَلَا وَفَاءَ فِيهِ، وَيُكْفَرُهُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ [.

· [وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّبِ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يَنْحَرَ نَفْسَهُ، إِنْ نَجَّاهُ مِنْ عَدُوِّهِ. فَسَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ؟ فَقَالَ لَهُ: سَلْ مَسْرُوقًا. فَسَأَلَهُ؟ فَقَالَ: لَا تَنْحَرْ نَفْسَكَ. فَإِنَّكَ إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا قَتَلْتَ نَفْسًا مُؤْمِنَةً، وَإِنْ كُنْتَ كَافِرًا تَعَجَّلْتَ إِلَى النَّارِ. وَاشْتَرَى كَبْشًا فَادْبَحَهُ لِلْمَسَاكِينِ. فَإِنَّ إِسْحَاقَ خَيْرَ مِنْكَ فُدِيَ بِكَبْشٍ. فَأُخِيرَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: هَكَذَا كُنْتُ أَرَدْتُ أَفْتِيكَ. رَوَاهُ رَزِينُ].

كتاب القصص

(الفصل الأول)

٣٤٤٦ [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الرَّانِي، وَالْمَارِقُ لِدِينِهِ الثَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٤٤٧ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصَبَّ دَمًا حَرَامًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(مَا لَمْ دَمًا حَرَامًا) فيه إشعار بالوعيد على قتل المؤمن متعمداً بما يتوعد به الكافر، وثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عاملاً بغير حق: «تزود من الماء البارد، فإنك لا تدخل الجنة» والجمهور على أن القاتل أمره إلى الله إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه.

٣٤٤٨ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدَّمَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٤٤٩ [وَعَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَازِمَنِي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ: أَسَلَمْتُ لِلَّهِ - وَفِي رِوَايَةٍ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لَأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - أَأَقْتُلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلُهُ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

أخرجه البخاري (٦٤٨٤)، ومسلم (١٦٧٦)، وعبد الرزاق (١٨٧٠٤)، وأحمد (٣٦٢١)، وابن أبي شيبة (٣٦٤٩٢)، وأبو داود (٤٣٥٢)، والترمذي (١٤٠٢) وقال: والنسائي (٤٠١٦)، وابن ماجه (٢٥٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٦٩)، وأحمد (٥٦٨١)، وعبد بن حميد (٨٥٦)، والطبراني في «الأوسط» (١٤٠١)، والحاكم (٨٠٢٩) وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٧١)، ومسلم (٤٤٧٥)، وابن أبي شيبة (٢٧٩٤٨)، وأحمد (٣٦٧٤)، والنسائي في «الكبرى» (٣٤٥٥)، وابن ماجه (٢٦١٥).

«لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلْهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

(فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ تَقْتُلْهُ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الْقَتْلُ لَيْسَ سَبَبًا لِكُونَ كُلِّ مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْآخَرِ لَكِنْ عِنْدَ النُّحَاةِ مُوَوَّلٌ بِالْإِخْبَارِ؛ أَيُ: هُوَ سَبَبٌ لِإِخْبَارِي لَكَ بِذَلِكَ، وَعِنْدَ الْبَيَانِيِّينَ الْمُرَادُ لَا زِمَهُ كَقَوْلِهِ: يُبَاحُ دَمُكَ إِنْ عَصَيْتَ.

(وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ أَنَّ الْكَافِرَ مُبَاحُ الدَّمِ بِحُكْمِ الدِّينِ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ، فَإِذَا أَسْلَمَ صَارَ مُصَانَّ الدَّمِ كَالْمُسْلِمِ، فَإِنْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُ بَعْدَ ذَلِكَ صَارَ دَمُهُ مُبَاحًا بِحَقِّ الْقِصَاصِ كَالْكَافِرِ بِحَقِّ الدِّينِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ إِلْحَاقَهُ فِي الْكُفْرِ كَمَا تَقْوُّهُ الْخَوَارِجُ مِنْ تَكْفِيرِ الْمُسْلِمِ بِالْكِبِيرَةِ، وَحَاصِلُهُ اتِّحَادُ الْمَنْزِلَتَيْنِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَأْخَذِ، فَلَا أَوْلَ أَنَّهُ مِثْلُكَ فِي صَوْنِ الدَّمِ، وَالثَّانِي أَنَّكَ مِثْلُهُ فِي الْهَدَرِ.

وَنَقَلَ ابْنُ التَّيْنِ عَنِ الدَّائِدِيِّ قَالَ: مَعْنَاهُ إِنَّكَ صِرْتَ قَاتِلًا كَمَا كَانَ هُوَ قَاتِلًا، قَالَ: وَهَذَا مِنَ الْمَعَارِيضِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْإِغْلَازَ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ دُونَ بَاطِنِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا قَاتِلٌ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ صَارَ كَافِرًا بِقَتْلِهِ إِيَّاهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ مَعْنَاهُ فَقَالَ: أَيُ: إِنَّكَ بِقَصْدِكَ لِقَتْلِهِ عَمْدًا آثِمًا كَمَا كَانَ هُوَ بِقَصْدِهِ لِقَتْلِكَ آثِمًا، فَأَنْتُمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعُصْيَانِ.

وَقِيلَ: الْمَعْنَى: أَنْتَ عِنْدَهُ حَلَالُ الدَّمِ قَبْلَ أَنْ تُسْلِمَ وَكُنْتَ مِثْلَهُ فِي الْكُفْرِ كَمَا كَانَ عِنْدَكَ حَلَالُ الدَّمِ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: إِنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ كَمَا أَنَّكَ مَغْفُورٌ لَكَ بِشُهُودِ بَدْرٍ. وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ ابْنِ الْقَصَّارِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ» أَيُ: فِي إِبَاحَةِ الدَّمِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ بِذَلِكَ رَدُّعَهُ وَزَجْرَهُ عَنْ قَتْلِهِ لَا أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا قَالَ: أَسْلَمْتُ حَرُمَ قَتْلُهُ، وَنُعِقِبَ بِأَنَّ الْكَافِرَ مُبَاحُ الدَّمِ وَالْمُسْلِمُ الَّذِي قَتَلَهُ إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ قَتْلَهُ، وَلَمْ يَكُنْ عَرَفَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَإِنَّمَا قَتَلَهُ مُتَوَلًّا فَلَا يَكُونُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي إِبَاحَتِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: مَعْنَاهُ: إِنَّهُ مِثْلُهُ فِي مُحَالَفَةِ الْحَقِّ وَارْتِكَابِ الْإِثْمِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ النَّوعُ فِي كَوْنِ أَحَدِهِمَا كُفْرًا وَالْآخَرُ مَعْصِيَةً.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ إِنْ قَتَلْتَهُ مُسْتَحِلًّا لِقَتْلِهِ فَأَنْتَ مِثْلُهُ فِي الْكُفْرِ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْمِثْلِيَّةِ أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ، وَأَنْتَ مَغْفُورٌ لَكَ بِشُهُودِ بَدَنٍ. وَنَقَلَ ابْنُ التَّيْنِ أَيْضًا عَنِ الدَّوْدِيِّ أَنَّهُ أَوَّلُهُ عَلَى وَجْهِ آخَرٍ، فَقَالَ: يُفَسِّرُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي فِي آخِرِ الْبَابِ؛ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّائِذُ بِالشَّجَرَةِ الْقَاطِعُ لِلْيَدِ مُؤْمِنًا يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ مَعَ قَوْمٍ كَفَّارٍ غَلَبُوهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَأَنْتَ شَاكٍ فِي قَتْلِكَ إِيَّاهُ أَلَّا يُزِيلَهُ اللَّهُ مِنَ الْعَمَدِ وَالْخَطَأِ كَمَا كَانَ هُوَ مَشْكُوكًا فِي إِيْمَانِهِ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ.

ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَطَعَ يَدَ الْمُؤْمِنِ وَهُوَ مِمَّنْ يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ؟ فَالْجَوَابُ: إِنَّهُ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ، فَجَازَ لَهُ ذَلِكَ كَمَا جَازَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ وَلَوْ أَفْضَى إِلَى قَتْلِ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ فَإِنَّ دَمَهُ يَكُونُ هَدْرًا، فِلَذَلِكَ لَمْ يَقْدِرِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ يَدِ الْمِقْدَادِ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَهَا مُتَأَوَّلًا.

قُلْتُ: وَعَلَيْهِ مُؤَاخَذَاتُ مِنْهَا: الْجَمْعُ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ بِهَذَا التَّكْلِيفِ مَعَ ظُهُورِ اخْتِلَافِهِمَا، وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْطَبِقُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قِصَّةُ أُسَامَةَ الْآتِيَةِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ حَيْثُ حَمَلَ عَلَى رَجُلٍ أَرَادَ قَتْلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ فَقَتَلَهُ ظَنًّا أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ مُتَعَوِّدًا مِنَ الْقَتْلِ، وَكَانَ الرَّجُلُ فِي الْأَصْلِ مُسْلِمًا، فَالَّذِي وَقَعَ لِلْمِقْدَادِ نَحْوُ ذَلِكَ كَمَا سَأَيِّبُهُ، وَأَمَّا قِصَّةُ قَطْعِ الْيَدِ فَإِنَّمَا قَالَهَا مُسْتَفْتِيًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَوْ وَقَعَتْ، وَإِنَّمَا تَضَمَّنَ الْجَوَابُ النَّهْيَ عَنْ قَتْلِهِ؛ لِكَوْنِهِ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ فَحَقَّقَ دَمُهُ وَصَارَ مَا وَقَعَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ عَفْوًا.

وَمِنْهَا: إِنَّ فِي جَوَابِهِ عَنِ الْإِسْتِشْكَالِ نَظْرًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَدْفَعَ بِالْقَوْلِ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْمُسْلِمِ قَتْلَهُ: «إِنِّي مُسْلِمٌ» فَيَكُفُّ عَنْهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُبَادِرَ لِقَطْعِ يَدِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ وَنَحْوِهِ، وَاسْتِدِلَّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامِ مَنْ قَالَ: «أَسْلَمْتُ لِلَّهِ» وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَافٍ فِي الْكُفْرِ، عَلَى أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَهُوَ رَوَايَةُ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَاسْتِدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ السُّؤَالِ عَنِ التَّوَازُلِ قَبْلَ وَقُوعِهَا بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَرْجِيحُهُ، وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مِنْ كَرَاهَةِ ذَلِكَ فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى مَا يَنْدُرُ وَقُوعَهُ، وَأَمَّا مَا يُمَكِّنُ وَقُوعَهُ عَادَةً فَيُشْرَعُ السُّؤَالُ عَنْهُ لِيُعْلَمَ. [الفتح (٣٠١/١٩)].

[وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَنْاسٍ مِنْ جُهَيْنَةَ فَأَتَيْتُ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَهَبْتُ أَطْعَمُهُ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَطَعَنْتُهُ فَقَتَلْتُهُ فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «أَقَتَلْتُهُ وَقَدْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَعَوُّدًا. قَالَ: «فَهَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ؟». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

[وَفِي رِوَايَةٍ جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَهُ مِرَارًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَّدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا) قَالَ فِي «الْتَّهَايَةِ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِكُسْرِ الْهَاءِ وَفَتْحُهَا عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَهُوَ فِي الْحَدِيثِ بِالْفَتْحِ أَشْهُرُ وَأَكْثَرُ، وَالْمُعَاهِدُ مَنْ كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ، وَأَكْثَرُ مَا يُطْلَقُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ إِذَا صُوحِلُوا عَلَى تَرْكِ الْحَرْبِ مُدَّةً مَا. انْتَهَى.

(لَمْ يَرَحْ) مِنْ رَاحَ يَرِاحُ أَوْ يُرِيحُ أَوْ أَرَاخَ يُرِيحُ؛ أَي: لَمْ يَشْمَ رِيحَهَا، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ الدُّخُولِ فِيهَا ابْتِدَاءً؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، أَوِ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَجِدُ رِيحَهَا وَإِنْ دَخَلَهَا.

٣٤٥٣ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سَمًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسَمُهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

(١) أخرجه البخاري (٤٠٢١)، ومسلم (٩٦)، وأحمد (٢١٨٥٠)، وأبو داود (٢٦٤٣)، والنسائي (٨٥٩٤)، وابن حبان (٤٧٥١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٩٥)، وأحمد (٦٧٤٥)، والنسائي (٤٧٥٠)، وابن ماجه (٢٦٨٦).

(٤) أخرجه البخاري (٥٤٤٢)، ومسلم (١٠٩)، وأحمد (٧٤٤١)، والترمذي (٢٠٤٤) صحيح. والنسائي

(١٩٦٥)، وابن ماجه (٣٤٦٠)، والداري (٢٣٦٢)، وأبو عوانة (١٢٣)، وابن حبان (٥٩٨٦)،

والبيهقي (١٥٦٥٥).

- [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: «كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ، فَجَزَعَ فَأَخَذَ سَكِينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَأَ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بَادَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، فَحَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرٍو الدَّوْسِيَّ لَمَّا هَاجَرَ النَّبِيَّ ﷺ هَاجَرَ إِلَيْهِ وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَمَرِضَ فَجَزَعَ فَأَخَذَ مَشَاقِصَ لَهُ فَقَطَعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ، فَسَخَبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَأَهُ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ فَرَأَهُ وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةً، وَرَأَهُ مُعْطِيًا يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعَ بِكَ رَبُّكَ؟ فَقَالَ: غَفَّرَ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُعْطِيًا يَدَيْكَ؟ قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ نُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ. فَقَصَّهَا الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ وَلِيْدِيهِ فَاعْفِرْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

[وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكُفَيْيِّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثُمَّ أَنْتُمْ يَا خُرَاعَةُ قَدْ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هَذِيلٍ، وَأَنَا وَاللَّهُ عَاقِلُهُ، مِنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الْعَقْلَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالشَّافِعِيُّ، وَفِي «شَرْحِ السَّنَةِ» بِإِسْنَادِهِ، وَصَرَّحَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَبِي شَرِيحٍ].

٣٤٥٨ - [وَقَالَ: وَأَخْرَجَاهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَعْنِي: بِمَعْنَاهُ].

٣٤٥٩ - [وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا، أَفْلَانْ؟ حَتَّى سَمِيَ الْيَهُودِيُّ، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا فِجَاءً بِالْيَهُودِيِّ فَاغْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَضَّ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه البخاري (١٢٩٩)، وأحمد (٩٦١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١١٣)، وأحمد (١٨٨٢٢)، وابن حبان (٥٩٨٩).

(٣) أخرجه مسلم (٣٢٦)، وابن حبان (٣٠٨١).

(٤) أخرجه الترمذي (١٤٦٧)، والشافعي (٨٩٧).

(٥) أخرجه البخاري (٦٨٨٤)، ومسلم (٤٤٥٨)، وأحمد (١٣٣٤٧)، وأبو داود (٤٥٣٧)، والدارمي

- [وَعَنْهُ قَالَ: كَسَرَتِ الرُّبَيْعُ وَهِيَ عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ثَنِيَّةٌ جَارِيَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقِصَاصِ. فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: لَا وَاللَّهِ، لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَقَبِلُوا الْأَرْضَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

- [وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا ؓ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَالُ الْأَسِيرِ، وَأَلَّا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَذَكَرَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا فِي «كِتَابِ الْعِلْمِ».

قال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى ظاهر الحديث، وقالوا: لا يقتل مسلم بكافر على وجه القصاص، روي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت، وبه قال جماعة من التابعين، وهو مذهب مالك والأوزاعي والليث والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، إلا أن مالكا والليث قالوا: إن قتله غيلة قتل به، وقتل الغيلة عندهم أن يقتله على ماله كما يصنع قاطع الطريق لا يقتله لثأرة ولا عداوة.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى إلى أنه يقتل المسلم بالذمي، ولا يقتل بالمستأمن والمعاهد، وهو قول سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي، المستأمن والمعاهد أهل الحرب.

أخرجه البخاري (٢٥٥٦)، وأحمد (١٢٣٢٤)، وأبو داود (٤٥٩٥)، والنسائي (٤٧٥٧)، وابن ماجه (٢٦٤٩).

أخرجه البخاري (٦٥١٧)، وأحمد (٥٩٩)، والطيالسي (٩١)، الرزاق (١٨٥٠٨)، والحميدي (٤٠)، والدارمي (٢٣٥٦)، والترمذي (١٤١٢)، وابن (٢٦٥٨)، وابن الجارود (٧٩٤)، والطحاوي (١٩٢/٣)، والبيهقي (١٥٦٨٥).

المشكاة/ الجزء الثامن

واحتج الكوفيون بما رواه ربيعة عن ابن البيلمي: رسول ﷺ قتل رجلاً من المسلمين برجل من أهل الذمة، وقال: أنا أحق من وفي بدمته».

قال ابن المنذر: وهذا حديث منقطع، وقد أجمع أهل الحديث على ترك المتصل من حديث ابن البيلمي فكيف بالمنقطع؟!

وقوله ﷺ: «لا يقتل المؤمن بكافر» حجة قاطعة في هذا الباب لثباته عنه ﷺ، فلا معنى لمن خالفه.

واحتج الكوفيون بالإجماع على المسلم تقطع يده سرق من مال ذي، فنفسه أخرى أن تؤخذ بنفسه، وهذا قياس حسن لولا أنه باطل بقوله: يقتل مسلم بكافر».

فإن قالوا: قد قال ﷺ: يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده» يعني: بكافر؛ لأنه معلوم يحقن والعهد يحقن الدم. [ابن بطال

[عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَوَقَّفَهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الْأَصَحُّ]

٣٤٦٣ - [وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ]

٣٤٦٤ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا

أخرجه الترمذي (١٣٩٥) وقال: روى سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء موقوفاً، وهذا أصح من الحديث المرفوع. والنسائي (٣٩٨٧)، والبيهقي (١٥٦٤٨) وقال: ورواه غندر وغيره عن شعبة موقوفاً، والموقوف أصح. أخرجه ابن ماجه (٢٧١٧).

حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

[وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِالْقَاتِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاصِيَّتُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأَوْدَاجُهُ تَشْخُبُ دَمًا يَقُولُ: يَا رَبِّ، قَتَلَنِي حَتَّى يُدْنِيَهُ مِنَ الْعَرْشِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ .

(الْمَقْتُولُ بِالْقَاتِلِ) الباء للتعدية؛ أي: يحضره ويأتي به (نَاصِيَّتُهُ) أي: شعر مقدم رأس (وَرَأْسُهُ) أي: بقية (بِيَدِهِ) أي: بيد المقتول، والجملة حال من الفاعل، ويحتمل من المفعول على بعد، وقد اكتفى فيها بالضمير.

قال الطيبي: ويجوز أن يكون استثناءً على تقدير السؤال عن كيفية المجيء به (وَأَوْدَاجُهُ) في «النهاية»: هي ما أحاط بالعنق من العروق التي يقطعها الذابح، واحدها: ودج بالتحريك، وقيل: الودجان: عرقان غليظان عن جانبي نقرة النحر، وقيل: عبر عن المثني بصيغة الجمع؛ للأمن من الالتباس كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤].

(تَشْخُبُ) بضم الخاء المعجمة ويفتحها؛ أي: تسيل (دَمًا) تمييز محول عن الفاعل أي: دمهما (يَقُولُ: يَا رَبِّ، قَتَلَنِي) أي: ويكرره (حَتَّى يُدْنِيَهُ مِنَ الْعَرْشِ) من الإدناء؛ أي: يقرب المقتول من العرش، وكأنه كناية عن استقصاء المقتول في طلب ثاره، وعن المبالغة في إرضاء الله تعالى إياه بعدله.

[وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ؓ أَشْرَفَ يَوْمَ الدَّارِ فَقَالَ: أَنْشَدَكُمْ بِاللَّهِ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: زَنًا بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ ارْتِدَادٍ بَعْدَ إِسْلَامٍ، أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ بغيرِ حَقٍّ، فَقَتِلَ بِهِ». فَوَاللَّهِ مَا رَبَّيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فِي إِسْلَامٍ، وَلَا ارْتَدَدْتُ مُنْذُ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا قَتَلْتُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، فِيمَ تَقْتُلُونَنِي؟ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ

(١) أخرجه الترمذي (١٣٩٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٢٩)، والنسائي (٤٠٠٥)، وابن ماجه (٢٦٢١)، والضياء (٤٢).

وَابْنُ مَاجَهَ وَلِلدَّارِمِيِّ لَفْظُ الْحَدِيثِ .

[وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ مُعْنِقًا صَالِحًا مَا لَمْ يُصَبْ دَمًا حَرَامًا، فَإِذَا أَصَابَ دَمًا حَرَامًا بَلَغَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

[وَعَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، أَوْ مَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

- [وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ] .

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُقَادُ بِالْوَلَدِ الْوَالِدُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ] .

(لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ) صيانة لها وحفظ لحرمتها، فيكره ذلك تنزيهاً، نعم لو التجأ إليه من عليه قود جاز استيفاءه فيه حتى المسجد الحرام، فيبسط النطع ويستوفى فيه تعجيلاً لاستيفاء الحق عند الشافعي.

وقال أبو حنيفة: لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج.

(وَلَا يُقَادُ بِالْوَلَدِ الْوَالِدُ) أي: لا يقاد والد بقتل ولده؛ لأنه السبب في إيجاده، فلا يكون هو السبب في إعدامه، أو معناه لا يقتل الابن بقودٍ وجب عليه لأبيه.

قال الطيبي: والأول أقرب وسائر الأصول كالأب. [القاري ١٤/٦].

[وَعَنْ أَبِي رِمَّةَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبِي فَقَالَ: «مَنْ هَذَا الَّذِي

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٠٢)، والطيالسي (٧٢)، والدارمي (٢٢٩٧)، وأحمد (٤٥٢)، والترمذي (٢١٥٨) وقال: حسن. والنسائي (٤٠٥٧)، وابن ماجه (٢٥٣٣)، والحاكم (٨٠٢٨) وقال: على شرط الشيخين. والبيهقي (١٥٦٢١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٧٢) والبيهقي (١٦٢٥٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٢٧٠) والبيهقي (١٥٦٣٩) والبخاري (٢٧٣٠).

(٤) أخرجه النسائي (٣٩٨٤).

(٥) أخرجه الترمذي (١٤٠١)، (٨١٠٤) (٥٧٤٥) والدارمي (٢٣٥٧) والطبراني

(١٠٨٤٦) والدارقطني (١٤١/٣).

مَعَكَ؟ قَالَ: ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» فِي أَوَّلِهِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبِي الَّذِي يَظْهَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: دَعْنِي أَعَالِجُ الَّذِي يَظْهَرُكَ فَإِنِّي طَبِيبٌ. فَقَالَ: «إِنَّكَ رَفِيقٌ وَاللَّهُ الطَّيِّبُ» [.

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقِيدُ الْأَبَ مِنْ ابْنِهِ وَلَا يُقِيدُ الْإِبْنَ مِنْ أَبِيهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ] .

٣٤٧٣ [وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ»]

(مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِّي إِلَى هَذَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: لَيْسَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ قِصَاصٌ فِي النَّفْسِ وَلَا فِي دُونَ النَّفْسِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا قَتَلَ عَبْدَهُ يُقْتَلُ بِهِ، وَإِذَا قَتَلَ عَبْدٌ غَيْرَهُ قُتِلَ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ. انْتَهَى.

وَقَالَ الْقَارِي: قَالَ الْحَطَّائِيُّ: هَذَا زَجَرٌ لِيَزْتَدِعُوا، فَلَا يُقَدِّمُوا عَلَى ذَلِكَ، كَمَا قَالَ ﷺ فِي شَارِبِ الْخُمْرِ: شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ أَوْ

(١) أخرجه أحمد (٧١٠٦)، وأبو داود (٤٤٩٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٠٣٦)، وابن قانع (١٨٩/١)، والطبراني (٧١٤)، والحاكم (٣٥٩٠) وقال: صحيح الإسناد. والبيهقي (١٥٦٧٦)، والشافعي (٨٩٣)، والحميدي (٩٠٥).

(٢) أخرجه الترمذي (١٣٩٩) وقال: ليس إسناده بصحيح.

(٣) أخرجه الطيالسي (٩٠٥)، وابن أبي شيبة (٣٦١٨٠)، وأحمد (٢٠١١٦)، والدارمي (٢٣٥٨)، وأبو داود (٤٥١٦)، والترمذي (١٤١٤) وقال: حسن غريب. والنسائي (٤٧٣٨)، وابن ماجه (٢٦٦٣)، والطبراني (٦٨١٥)، والحاكم (٨٠٩٨) وقال: صحيح على شرط البخاري. والبيهقي (١٥٧٢٣).

المشكاة/ الجزء الثامن

الخامسة: فَإِنْ عَادَ فَاقْتُلُوهُ» ثُمَّ لَمْ يَقْتُلْهُ حِينَ جِيءَ بِهِ وَقَدْ شَرِبَ رَابِعًا أَوْ خَامِسًا، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي عَبْدٍ كَانَ يَمْلِكُهُ، فَرَأَى عَنْهُ مَلِكُهُ فَصَارَ كُفُؤًا بِالْحُرِّيَّةِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْحَدِيثِ مَنْسُوخٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ إِلَى «وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ» إِنَّتَهَى.

وَمَذَهَبَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْحُرَّ يُقْتَلُ بِعَبْدٍ غَيْرِهِ دُونَ عَبْدٍ نَفْسِهِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ عَبْدٌ غَيْرُهُ.

وَذَهَبَ إِبْرَاهِيمُ التَّحِيْمِيُّ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ بِالْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ عَبْدٌ نَفْسِهِ.

(وَمَنْ جَدَعَ) يَفْتَحُ الْمُهِمْلَةَ (عَبْدَهُ) أَي: قَطَعَ أَطْرَافَهُ (جَدَعْنَاهُ) قَالَ فِي «التَّهْمَةِ»: الْجُدْعُ: قَطْعُ الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ وَالشَّفَقَةِ، وَهُوَ بِالْأَنْفِ أَخْصَ، فَإِذَا أُطْلِقَ غَلَبَ عَلَيْهِ، يُقَالُ: رَجُلٌ أَجْدَعٌ وَجُدُوعٌ إِذَا كَانَ مَقْطُوعَ الْأَنْفِ. إِنَّتَهَى.

وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: ذَهَبَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ طَرَفَ الْحُرِّ لَا يُقْطَعُ بِطَرَفِ الْعَبْدِ، فَتَبَتَ بِهَذَا الْإِتِّفَاقِ أَنَّ الْحَدِيثَ مُحْمُولٌ عَلَى الرَّجْرِ وَالرَّدْعِ أَوْ هُوَ مَنْسُوخٌ. إِنَّتَهَى.

(خَصِيَّتَاهُ) فِي «الْمُصْبَاحِ»: خَصِيَّتُ الْعَبْدِ أَخْصِيهِ خِصَاءً بِالْكَسْرِ وَالْمَدِّ: سَلَلَتْ وَقَدْ مَرَّتْ تَأْوِيلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ.

قَالَ السَّنْدِيُّ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: قَتَلْنَاهُ وَأَمَثَلَهُ: عَاقَبْنَاهُ وَجَارَيْنَاهُ عَلَى سُوءِ صَنِيعِهِ أَنَّهُ عَبْرَ بِلَفْظِ الْقَتْلِ وَنَحْوِهِ لِلْمُشَاكَلَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وَفَائِدَةُ هَذَا التَّعْبِيرِ الرَّجْرُ وَالرَّدْعُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ لِمَجَرَّدِ الرَّجْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَعْنًى، أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ حَقِيقَتَهُ لِقَصْدِ الرَّجْرِ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَفْتَضِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مُهِمْلَةً، وَالثَّانِي يُؤَدِّي إِلَى الْكُذِبِ لِمَصْلَحَةِ الرَّجْرِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَكَذَا كُلُّ مَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِمْ هَذَا وَارِدَ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيظِ وَالتَّشْدِيدِ، فَمُرَادُهُمْ أَنَّ اللَّفْظَ يُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى مَجَازِيٍّ مُنَاسِبٍ لِلْمَقَامِ. إِنَّتَهَى. [٣٥/١٠].

٣٤٧٤ [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً، وَمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

- [وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي النَّيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

٣٤٧٦ - [وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ].

٣٤٧٧ [وَعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أُصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَبَلٍ - وَالْخَبْلُ: الْجُرْحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ بَيْنَ أَنْ يَقْتَصَّ أَوْ يَعْفُو أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ عَدَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ النَّارُ خَالِدًا فِيهَا مُخَلَّدًا أَبَدًا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ].

(أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ) أي: للدية (فَإِنْ أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ) أي: من المذكور (شَيْئًا) أي: واحدًا (ثُمَّ عَدَا) أي: تجاوز الثلاث، وطلب شيئًا آخر بأن قتل القاتل (بَعْدَ ذَلِكَ) أي: بعد للعفو أو أخذ الدية. وقال ابن الملك: بأن عفا ثم طلب الدية (فَلَهُ النَّارُ خَالِدًا) أي: حال كونه دائمًا فيها (مُخَلَّدًا) أي: مؤبدًا (أَبَدًا) تأكيد بعد تأكيد للزجر والوعيد الشديد.

- [وَعَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ فِي

(١) أخرجه أحمد (٦٧١٧)، والترمذي (١٣٨٧) وقال: حسن غريب. وابن ماجه (٢٦٢٦)، والبيهقي (١٥٩٠٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٥٣)، والنسائي (٤٧٦٣)، والبيهقي (١٥٦٩١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٧٨٥).

(٤) أخرجه أحمد (١٦٤٢٢)، وابن ماجه (٢٦٢٣)، والدارمي (٢٤٠٦)، والطبراني (٤٩٥)، والبيهقي

عَمِيَّةٍ فِي رِمْيَا يَكُونُ بَيْنَهُم بِالْحِجَارَةِ أَوْ جَلْدٍ بِالسَّيَاطِ أَوْ ضَرْبٍ بَعْصًا، فَهُوَ خَطَأٌ عَقْلُهُ
الْخَطَأُ، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ
صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .

٣٤٧٩ [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أُعْفِي مَنْ قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِ
الدِّيَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

(لَا أُعْفِي) قَالَ فِي «الْتَّهْيَاةِ»: هَذَا دُعَاءٌ عَلَيْهِ؛ أَي: لَا كَثُرَ مَالُهُ وَلَا اسْتَعْفَى. اِنْتَهَى.
قَالَ السَّنْدِيُّ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أُعْفِيَ مَا ضَرَّ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي نُسْخِ
صَحِيحَةٍ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ وَالْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ بِضَمِّ الهمْزِ وَكُسْرِ الْفَاءِ؛ أَي: بِصِيغَةِ
الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْإِعْقَاءِ لَعْنَةٍ فِي الْعَفْوِ؛ أَي: لَا أَدَعُ وَلَا أَتْرُكُهُ بَلْ أَقْتَصُّ مِنْهُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ بِلَفْظٍ: «لَا أُعَافِي أَحَدًا قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِ الدِّيَةِ» اِنْتَهَى.
وَكَانَ الْوَلِيُّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُؤَمِّنُ الْقَاتِلَ يَقْبُولُ الدِّيَةَ، ثُمَّ يَظْفَرُ بِهِ فَيَقْتُلُهُ فَيَرُدُّ الدِّيَةَ
فَزَجَرَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

[وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ
يُصَابُ بِشَيْءٍ فِي جَسَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهِ خَطِيئَةٌ».
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ]

[عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ نَفَرًا خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً
بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ، وَقَالَ عُمَرُ: لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا.
رَوَاهُ مَالِكٌ] .

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٣٩)، والنسائي في الكبرى (٦٩٩٢)، والبيهقي (١٥٧٨٠) وقال: هذا مرسل.

(٢) أخرجه أحمد (١٤٩٥٤)، وأبو داود (٤٥٠٧)، والبيهقي (١٥٨٢٥).

(٣) أخرجه الترمذي (١٤٥٣)، وابن ماجه (٢٧٩٦).

(٤) أخرجه مالك (١٥٩٣)، والشافعي (٨٩٨)، والبيهقي (١٦٣٩٥).

٣٤٨٢ - [وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ] .

٣٤٨٣ - [وَعَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِقَاتِلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي؟ فَيَقُولُ: قَتَلْتُهُ عَلَى مُلْكٍ فُلَانٍ] قَالَ جُنْدُبٌ: فَاتَّقِهَا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ] .

٣٤٨٤ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةٍ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ] .

(أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ) ولو (بِشَطْرِ كَلِمَةٍ) نحو أق: من القتل (لَقِيَ اللَّهَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةٍ) كناية عن كونه كافرًا؛ إذ ﴿لَا يَبْتَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] وقد يقال بعمومه، ويكون المراد يستمر هذا حاله حتى يطهر من ذنبه بنار الجحيم، فإذا طهر منه زال بأسه، فزال يأسه وأدركته الرحمة؛ فأخرج من دار النعمة وأسكن دار النعمة؛ وذلك لأن القتل أخطر الأشياء شرعًا وأقبحها عقلاً؛ لأن الإنسان مجبول على بقاء الصورة الإنسانية المخلوقة في أحسن تقويم.

قال الطيبي: وعيد شديد يرأبغ منه.

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ الْآخَرُ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ] .
(وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ) أي: بطريق التعزير، ومقدار الحبس مفوض إلى رأي الإمام، وفيه المماثلة اللغوية، وهي الإمساك بالإمساك، وظاهر المماثلة أن يكون إلى الموت.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٠)، وابن أبي شيبة (٢٧٦٩٣)، والبيهقي (٢١٠٤٧) بلفظ: «إن غلامًا قتل غيلة فقال عمر: لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم به».

(٢) أخرجه النسائي (٤٠٠٩)، وأحمد (١٧٠٥٢).

(٣) أخرجه البيهقي (١٥٦٤٣)، وابن ماجه (٢٦٢٠).

(٤) أخرجه الدارقطني (٣٣١٨)، والبيهقي (١٦٤٥٢).

المشكاة/ الجزء الثامن

قال الطيبي: لو أمسك أحد رجلاً قتلته آخر، فلا قود على الممسك كما لو أمسك امرأة حتى زنا بها آخر لا حد على الممسك.

وقال مالك: إن أمسكه وهو يرى أنه يريد قتله قتلاً جميعاً، وإن أمسكه وهو يرى أنه يريد الضرب، فإنه يقتل الضارب ويعاقب الممسك أشد العقوبة ويسجن سنة. انتهى، وهو تفصيل حسن كما لا يخفى على ذوي النهى.

قال الشمني: وفي «المنتقى» لو طرح رجل رجلاً قدام أسد أو سبع فقتله، ليس على الطارح قود ولا دية، ولكن يعزر ويضرب ضرباً وجيعاً ويحبس حتى يتوب.

وقال أبو يوسف: حتى يموت، وقال مالك والشافعي وأحمد: إن كان الغالب القتل يجب القود وإن كان الغالب عدمه، فعند الشافعي قولان: أحدهما: يجب القود، والآخر: لا يجب، ولكن تجب الدية، وبه قال أحمد، وقياس قول مالك يجب القود. [المرقاة ٤٣].

(باب الديات)

(الفصل الأول)

[عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ» يَعْنِي: الْخِنْصَرُ وَالْإِبْهَامَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَيْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لُحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوقِّتُ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .
الْعُلَمَاءُ: هَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُؤْهِمُ خِلَافَ مُرَادِهِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي مَاتَتْ هِيَ الْمَجْنِي عَلَيْهَا أُمُّ الْحَيِّينَ لَا الْجَانِيَةَ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ: **(فَقَتَلَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا)** فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: **(الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ)** أَي: الَّتِي قَضَى لَهَا بِالْغُرَّةِ، فَعَبَّرَ بِعَلَيْهَا عَنْ لَهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: **(وَالْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا)** فَالْمُرَادُ عَصَبَةُ الْقَاتِلَةِ.

٣٤٨٨ [وَعَنْهُ قَالَ: افْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَثَتَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]
[وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا ضَرَّتَيْنِ فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا

(١) أخرجه البخاري (٦٨٩٥)، وأحمد (٣٢٠٥)، وأبو داود (٤٥٦٠)، والترمذي (١٤٥٢)، والنسائي (٤٨٦٤)، وابن ماجه (٢٧٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٤٠)، ومسلم (٤٤٨٤)، وأحمد (١١٢٤٤)، والترمذي (٢٢٥٧)، والنسائي (٤٨٣٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩١٠)، ومسلم (٤٤٨٥)، وأحمد (١١٢٠٥)، وأبو داود (٤٥٧٨)، والنسائي (٤٨٣٥).

الأُخْرَى بِحَجَرٍ أَوْ عَمُودٍ فُسْطَاطٍ قَالَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَبْنِ غُرَّةً عَبْدًا أَوْ أُمَّةً وَجَعَلَهُ عَلَى عَصَبَةِ الْمَرْأَةِ. هَذِهِ رِوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ قَالَ: ضَرَبَتْ امْرَأَةً ضَرَّتْهَا بِعَمُودٍ فُسْطَاطٍ وَهِيَ حُبْلَى فَقَتَلَتْهَا، قَالَ: وَإِحْدَاهُمَا لِحَيَانِيَّةٌ. قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ، وَغُرَّةً لِمَا فِي بَطْنِهَا .

(ضَرَبَتْ امْرَأَةً ضَرَّتْهَا) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ زَوْجَيِّ الرَّجُلِ ضَرَّةٌ لِلْأُخْرَى، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِحُصُولِ الْمُضَارَّةِ بَيْنَهُمَا فِي الْعَادَةِ، وَتَضَرُّرُ كُلِّ وَاحِدَةٍ بِالْأُخْرَى. (فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ) هَذَا دَلِيلٌ لِمَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ أَنَّ دِيَةَ الْخَطَأِ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِنَّمَا تَخْتَصُّ بِعَصَبَاتِ الْقَاتِلِ سِوَى أَبْنَائِهِ وَأَبَائِهِ. [النووي ٩٧/٦].

(الفصل الثاني)

[عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَأِ شِبْهُ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْ لَدَاهَا». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

قال القاري: في «شرح السنة» اتفقوا على أن دية الحر المسلم مائة من الإبل، ثم هي في العمد المحض مغلظة في مال القاتل حالة، وفي شبه العمد مغلظة على العاقلة مؤجلة، وفي الخطأ مخففة على العاقلة مؤجلة، والتغليظ والتخفيف يكونان في أسنان الإبل إلى آخر ما قال. كذا ذكره الطيبي.

وفي كتاب «الرحمة»: اتفق الأئمة على أن الدية للمسلم الحر الذكر مائة من الإبل في مال القاتل العامد إذا عدل إلى الدية، ثم اختلفوا هل هي حالة أو مؤجلة؛ فقال مالك والشافعي وأحمد: حالة، وقال أبو حنيفة: هي مؤجلة في ثلاث سنين. واختلفوا في دية العمد فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه: هي أرباع لكل

(١) أخرجه مسلم (٤٤٨٧)، والترمذي (١٤٧٢)، والنسائي (٤٨٣٩).

(٢) أخرجه النسائي (٤٨٠٧)، وابن ماجه (٢٧٣٠)، والدارمي (٢٤٣٨).

سن من أسنان الإبل منها خمس وعشرون بنت مخاض، ومثلها بنت لبون، ومثلها حقاق، ومثلها جذاع، وقال الشافعي تؤخذ مثلثة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة وهي حوامل، وبه قال أحمد في روايته الأخرى.

وأما دية شيه العمد فهي مثل دية العمد المحض عند أبي حنيفة والشافعي، واختلفت الرواية عن مالك في ذلك، وأما دية الخطأ فقال أبو حنيفة وأحمد: هي خمسة عشرون جذعة وعشرون حقة، وعشرون ابن لبون، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض. انتهى.

والحكمة فيه أن هذا أحق وكان أليق بالخطأ، فإن الخاطئ معذور في الجملة، وقال الشمني: وبذلك قال مالك والشافعي إلا أنهما جعلاً مكان ابن مخاض ابن لبون **(رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ)** أي: عن ابن عمرو وحده.

٣٤٩١ [ورواه أبو داود عنه وعن ابن عمر، وفي «شرح السنة» لفظ «المصابيح» عن ابن عمر].

(ورواه أبو داود عنه) أي: عن ابن عمرو وعن ابن عمر؛ أي: عن كليهما **«شرح السنة» لفظ «المصابيح»** أي: «إلا أن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة منها... إلخ» **(وعن ابن عمر)** أي: لفظ «المصابيح» مروي في «شرح السنة» عن ابن عمرو عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن جده.

· [وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن وكان في كتابه: «أن من اعتبط مؤمناً قتلاً فإنه قود، إلا أن يرضى أولياء المقتول». وفيه: «أن الرجل يقتل بالمرأة» وفيه: «في النفس الدية مائة من الإبل، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية مائة من الإبل، وفي الأسنان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي الذكر

المشكاة/ الجزء الثامن

الدَّيَّةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدَّيَّةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدَّيَّةُ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ الدَّيَّةُ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثُ الدَّيَّةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدَّيَّةِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِيلِ، وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنَ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِيلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِيلِ وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِيلِ وَأَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ: «وَفِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ، وَفِي الرَّجْلِ خَمْسُونَ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ» [

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسًا خَمْسًا مِنَ الْإِيلِ، وَفِي الْأَسْنَانِ خَمْسًا خَمْسًا مِنَ الْإِيلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ الْفَصْلَ الْأَوَّلَ .

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ سَوَاءً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ] .

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ، الثَّنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ، هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

(وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ) فَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِيلِ **(الثَّنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ)** الثَّنِيَّةُ وَاحِدَةُ الثَّنَايَا، وَهِيَ الْأَسْنَانُ الْمُتَقَدِّمَةُ اثْنَتَانِ فَوْقَ وَاثْنَتَانِ أَسْفَلَ، وَالضَّرْسُ وَاحِدُ الْأَضْرَاسِ، وَهِيَ مَا سِوَى الثَّنَايَا مِنَ الْأَسْنَانِ؛ يَعْنِي: إِنَّ الْأَسْنَانَ كُلَّهَا سَوَاءٌ لَا تَفَاوُتَ فِيمَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَمَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهَا كُلِّ الْإِفْتِقَارِ، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ **(هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ)** يَعْنِي: الْإِبْهَامُ وَالْخِنْصَرُ. [عون المعبود (٧٩/١)].

(١) أخرجه مالك (١٥٥٥)، والنسائي (٤٨٦٨)، والدرامي (٢٤٢٠).

(٢) أخرجه أحمد (٧٠١٣)، والدارمي (٢٣٧٢)، وأبو داود (٤٥٦٦)، والترمذي (١٣٩٠) وقال: حسن. والنسائي (٤٨٥٢)، وابن ماجه (٢٦٥٥)، والدارقطني (٢٠٧/٣)، والبيهقي (١٦٠٥٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٥٦٣)، والترمذي (١٣٩١).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٥٥٩)، والبيهقي (١٦٠٤٣).

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَا كَانَ مِنْ حَلْفٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا شِدَّةً، الْمُؤْمِنُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، يُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، يَرُدُّ سَرَايَاهُمْ عَلَى قَعِيدَتِهِمْ، لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، دِيَّةُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، لَا جَلَبَ وَلَا جَنْبَ، وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ». وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «دِيَّةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَّةِ الْخَرِّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

(دِيَّةُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ) اختلف الفقهاء في هذه المسألة؛ فقال الشافعي: دية الكتاني على الثلث من دية المسلم في الخطأ والعمد، وقال أبو حنيفة: دية مثل دية المسلم في العمد والخطأ، وقال مالك: دية نصف دية المسلم في العمد والخطأ، وقال أحمد: إن قتلته عمداً فديته مثل دية المسلم، وإن قتلته خطأ فعنه فيه روايتان:

إحداهما: إنها النصف، وهي الرواية الصحيحة في مذهبه.

والثانية: إنها الثلث، وإن قتلته من هو على دينه عمداً، فعنه فيه أيضاً روايتان؛ إحداهما: إنها نصف دية المسلم. والثانية: ثلثها. [عون المعبود ١٠/٩٩].

[وَعَنْ خُشَيْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَّةِ الْخَطَا عِشْرِينَ بِنْتِ مَخَاضٍ وَعِشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ ذُكُوراً، وَعِشْرِينَ بِنْتِ لَبُونٍ وَعِشْرِينَ جَذَعَةً وَعِشْرِينَ حِقَّةً. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَخُشَيْبٍ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى قَتِيلَ خَيْبَرٍ بِمَائَةٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَلَيْسَ فِي أَسْنَانِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ ابْنُ مَخَاضٍ إِنَّمَا فِيهَا ابْنُ لَبُونٍ.]

أخرجه أبو داود (٢٩٢٧، ٤٥٨٣)، وأحمد (١٧٢١٧)، والبخاري (٢٢٢/٥).

أخرجه أحمد (٤٣٩١)، والترمذي (١٤٤٥)، والنسائي (٤٨١٩)، وابن ماجه (٢٦٣١)، وأبو داود

قوله: **(وَعِشْرِينَ ابْنَ مَخَاضٍ)** في «شرح السنّة» عدل الشافعي عن هذا إلى إيجاب عشرين بني لبون ذكور؛ لأنّ خشف بن مالك مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث. وروى أنّ النبي ﷺ ودّى قتيل خيبر مائة من إبل الصدقة، وليس في أسنان إبل الصدقة ابن مخاض إنّما فيها ابن لبون عند عدم بنت المخاض.

وقال أبو عبد الرحمن في «الكبرى»: الحجاج بن أرطاة ضعيف لا يحتج به **(وَعِشْرِينَ جَذَعَةً)** بفتحَتَيْنِ. [حاشية السندي على النسائي (٢٤١/٦)].

٣٤٩٨ [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كَانَتْ قِيَمَةُ الدِّيَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِمِائَةَ دِينَارٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَدِيَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ يَوْمَئِذٍ النِّصْفُ مِنْ دِيَةِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: فَكَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ حَتَّى اسْتُخْلِفَ عُمَرُ ؓ فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: إِنَّ الْإِبِلَ قَدْ غَلَتْ. قَالَ: فَفَرَضَهَا عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَيْ بَقَرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْخَلِلِ مِائَتِي حَلَّةٍ. قَالَ: وَتَرَكَ دِيَةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ لَمْ يَرْفَعْهَا فِيمَا رَفَعَ مِنَ الدِّيَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٣٤٩٩ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ].

٣٥٠٠ [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ دِيَةَ الْخَطَا عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَرْبَعِمِائَةَ دِينَارٍ أَوْ عَدْلُهَا مِنَ الْوَرِقِ، وَيَقُومُهَا عَلَى أَثْمَانِ الْإِبِلِ، فَإِذَا غَلَتْ رَفَعَ فِي قِيَمَتِهَا، وَإِذَا هَاجَتْ رُخْصًا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهَا، وَبَلَغَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ أَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِمِائَةِ دِينَارٍ، وَعَدْلُهَا مِنَ الْوَرِقِ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ. قَالَ: وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَيْ بَقَرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٤٤)، والبيهقي (١٦٥٩٣).

(٢) أخرجه الترمذي (١٤٤٨)، وأبو داود (٤٥٤٨)، والنسائي (٤٨٢٠)، وابن ماجه (٢٧٣١)، والدارمي (٢٤١٨).

الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَقْلَ مِيرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ» وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَقْلَ الْمَرَأَةِ بَيْنَ غُصْبَتِهَا وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

(يُقَوِّمُ دِيَةَ الْخَطَا إِلَى) مِنَ التَّقْوِيمِ؛ أَي: يَجْعَلُ قِيَمَةَ دِيَةِ الْخَطَا (عَلَى أَهْلِ الْقَرَى) جَمْعُ: قَرْيَةٍ (أَوْ عَدْلَهَا) يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَيُكْسِرُ، قِيلَ: الْعَدْلُ بِالْفَتْحِ مِثْلُ الشَّيْءِ فِي الْقِيَمَةِ، وَبِالْكَسْرِ مِثْلُهُ فِي الْمَنْظَرِ.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: بِالْفَتْحِ مَا عَدَلَ الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، وَبِالْكَسْرِ مِنْ جِنْسِهِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ لِلْأَكْثَرِ بِالْفَتْحِ، فَالْمَعْنَى أَوْ مِثْلَهَا فِي الْقِيَمَةِ.

(مِنَ الْوَرِقِ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَيُسَكَّنُ؛ أَي: الْفِضَّةُ (وَبِقَوِّمِهَا) أَي: وَكَانَ يُقَوِّمُ دِيَةَ الْخَطَا (عَلَى أَثْمَانِ الْإِبِلِ) جَمْعُ: ثَمَنٌ بِفَتْحَتَيْنِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «يُقَوِّمُ دِيَةَ الْخَطَا» يَعْنِي: إِنَّ الْمُرَادَ مِنْ تَقْوِيمِ دِيَةِ الْخَطَا تَقْوِيمَ إِبِلِهَا (فَإِذَا غَلَّتْ) أَي: الْإِبِلُ؛ يَعْنِي: زَادَ ثَمَنُهَا (رَفَعَ فِي قِيَمَتِهَا) أَي: زَادَ فِي قِيَمَةِ الدِّيَةِ (هَاجَتْ) مِنْ هَاجَ إِذَا تَارَ؛ أَي: ظَهَرَتْ قِيَمَتُهَا.

(رُخْصًا) بِضَمٍّ فَسُكُونٌ ضِدُّ الْعَلَاءِ حَالٍ، وَالْمَعْنَى: رَخِصْتُ وَنَقَصْتُ قِيَمَتَهَا (نَقَصَ) أَي: النَّيَّ ﷺ (مِنْ قِيَمَتِهَا) أَي: قِيَمَةَ الدِّيَةِ (وَبَلَّغْتُ) أَي: قِيَمَةَ الدِّيَةِ لِلْخَطَا (وَمَنْ كَانَ دِيَةَ عَقْلِهِ) وَفِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ كَمَا فِي «الْمِشْكَاةِ»: وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ (فِي الشَّاءِ) جَمْعُ: شَاةٍ (إِنَّ الْعَقْلَ) أَي: الدِّيَةِ (مِيرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ عَلَى قَرَابَتِهِمْ) مَعْنَاهُ: إِنَّ دِيَةَ الْقَتِيلِ تَرَكَّةٌ يُفَسِّمُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ كَسَائِرِ تَرَكَّتِهِ (فَمَا فَضَّلَ) أَي: مِنْ سِهَامِ أَصْحَابِ الْفَرَايِضِ، وَهُمْ الَّذِينَ لَهُمْ سِهَامٌ وَمَقْدِرَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى (فَلِلْعَصَبَةِ) الْعَصَبَةُ كُلُّ مَنْ يَأْخُذُ مِنَ التَّرَكَّةِ مَا أَبَقَتْهُ أَصْحَابُ الْفَرَايِضِ، وَعِنْدَ الْإِنْفِرَادِ يُحْرَزُ جَمِيعُ

المشكاة/ الجزء الثامن

الْمَال (إِذَا جُدِعَ) أَي: قُطِعَ؛ وَالْمُرَادِ اسْتَوْعَبَ فِي الْقَطْعِ (الدِّيَّة) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ (كَامِلَةً) حَالٍ مِنَ الدِّيَّةِ.

(وَأِنْ جُدِعَتْ تُنْدَوْتُهُ) بِضَمِّ مُثْلَتِهِ مَهْمُوزًا وَقَتَحَهَا بِلَا هَمْزٍ، وَبَعْدَ الْمُثْلَتَةِ نُونٌ، وَالْمُرَادُ بِهَا هَا هُنَا أَرْزَبَةُ الْأَنْفِ؛ أَي: طَرَفُهُ وَمُقَدَّمُهُ. كَذَا فِي «فَتْحِ الْوُدُودِ» (خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ) بَيَانُ النَّصْفِ (أَوْ عَدْلُهَا) بِالرَّفْعِ عَظْفٌ عَلَى «خَمْسُونَ».

(وَفِي الْمَأْمُومَةِ) أَي: الشَّجَّةِ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةٍ تُسَمَّى: أُمُّ الدَّمَاعِ، وَاشْتِقَاقُ الْمَأْمُومَةِ مِنْهُ (ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ) بَيَانُ ثُلُثِ الْعَقْلِ (وَوُثُلْتُ) أَي: ثُلُثْتُ قِيَمَةَ إِبِلٍ (وَالْجَائِفَةِ) أَي: وَفِي الْجَائِفَةِ، وَهِيَ الطَّعْنَةُ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جَوْفِ الرَّأْسِ أَوْ الْبُطْنِ أَوْ الظَّهْرِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فَإِنْ نَفَذْتَ الْجَائِفَةَ حَتَّى خَرَجَتْ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ، فَإِنَّ فِيهَا ثُلْثِي الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا حِينِيذٌ جَائِفَتَانِ (أَنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ) أَي: الدِّيَّةِ الَّتِي وَجَبَتْ بِسَبَبِ جِنَايَتِهَا (بَيْنَ عَصَبَتَيْهَا) أَي: هُمُ يَتَحَمَّلُونَهَا (مَنْ كَانُوا لَا يَرْتُونُ مِنْهَا) أَي: مِنَ الْمَرْأَةِ، وَهَذِهِ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ لِلْعَصَبَةِ؛ أَي: دِيَّةُ الْمَرْأَةِ الْقَاتِلَةِ يَتَحَمَّلُهَا عَصَبَتُهَا الَّذِينَ لَا يَرْتُونُ مِنْهَا مَا فَضَلَ عَنْ وَرَثَتِهَا) أَي: ذَوِي الْفَرَائِضِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَقُولُ: إِنَّ الْعَصَبَةَ يَتَحَمَّلُونَ عَقْلَهَا كَمَا يَتَحَمَّلُونَ عَنْ الرَّجُلِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْعَبْدِ الَّذِي لَا يَحْمِلُ الْعَاقِلَةَ جِنَايَتَهُ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي رَقَبَتِهِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَبَ وَالْجَدَّ لَا يَدْخُلَانِ فِي الْعَاقِلَةِ؛ لِأَنَّهُ يُسْهِمُ لَهُمَا السُّدُسَ، وَإِنَّمَا الْعَاقِلَةُ الْأَعْمَامُ وَأَبْنَاؤُ الْعُمُومَةِ، وَمَنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُمْ مِنَ الْعَصَبَةِ. انْتَهَى.

(فَإِنْ قَتَلْتُ) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ؛ أَي: الْمَرْأَةِ (فَعَقَلُهَا) أَي: دِيَّتِهَا (بَيْنَ وَرَثَتِهَا) أَي: سِوَاهُ كَانُوا أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ أَوْ عَصَبَةٌ، فَإِنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ الْمُقْتُولَةِ كَسَائِرِ تَرَكَّتِهَا، فَلَا تَخْتَصُّ بِالْعَصَبَةِ بَلْ تُقَسَّمُ أَوَّلًا بَيْنَ أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ، فَإِنْ فَضَلَ مِنْهَا شَيْءٌ يُقَسَّمُ بَيْنَ الْعَصَبَةِ، بِخِلَافِ دِيَّةِ الْمَرْأَةِ الْقَاتِلَةِ الَّتِي وَجَبَتْ عَلَيْهَا بِسَبَبِ قَتْلِهَا، فَإِنَّ الْعَصَبَةَ يَتَحَمَّلُونَهَا خَاصَّةً ذُونَ أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يُرِيدُ أَنَّ الدِّيَّةَ مَوْرُوثَةٌ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الَّتِي تَمْلِكُهَا أَيَّامَ حَيَاتِهَا يَرِثُهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ وَرِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً أَشِيمَ الصَّبَابِيِّ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا.

(وَهُمْ) أَي: وَرِثَتْهَا (يَقْتُلُونَ قَاتِلَهُمُ) الظَّاهِرُ أَنَّ يَكُونُ قَاتِلُهَا؛ أَي: قَاتِلُ الْمَرْأَةِ، أُضِيفَ الْقَاتِلُ إِلَى الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُسْتَحِقُّونَ بِقَتْلِهِ، فَلِلْإِضَافَةِ لِأَدْنَى مُنَاسَبَةٍ، وَالْمَعْنَى: إِنَّ الْوَرِثَةَ يَرِثُونَ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ الْمَقْتُولَةِ، وَيَأْخُذُونَهَا وَهُمْ يَقْتُلُونَ قَاتِلَهَا، فَهُمْ مُحْتَارُونَ إِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ وَلَمْ يَقْتُلُوا قَاتِلَهَا، وَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا قَاتِلَهَا، وَلَيْسَ لِعَبْرِهِمْ حَقٌّ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ (لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ) أَي: مِنْ دِيَّةِ الْمَقْتُولِ وَلَا مِنْ تَرْكِتِهِ (وَأِنْ لَمْ لَهُ) أَي: لِلْمَقْتُولِ (وَارِثٌ) أَي: سِوَى الْقَاتِلِ (فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ) أَي: إِلَى الْمَقْتُولِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَإِنْ لَمْ لَهُ وَارِثٌ فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ» أَنَّ بَعْضَ الْوَرِثَةِ إِذَا قُتِلَ الْمَوْرِثُ حَرَمَ مِيرَاثُهُ وَوَرِثَتُهُ مَنْ لَمْ يَقْتُلْ مِنْ سَائِرِ الْوَرِثَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا الْقَاتِلُ، فَإِنَّهُ يُحْرَمُ الْمِيرَاثَ وَتُدْفَعُ تَرْكِتُهُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مِنْ بَعْدِ الْقَاتِلِ، وَهَذَا كَالرَّجُلِ يَقْتُلُهُ ابْنُهُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ ابْنِهِ الْقَاتِلِ وَلِلْقَاتِلِ ابْنٌ، فَإِنَّ مِيرَاثَ الْمَقْتُولِ يَدْفَعُ إِلَى ابْنِ الْقَاتِلِ وَيُحْرَمُ الْقَاتِلُ. انْتَهَى.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَارِثٌ» ذُو فَرْضٍ؛ وَالْمَعْنَى: وَإِنْ لَمْ فَرَضُ فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ مِنَ الْعَصَبَاتِ. كَذَا قِيلَ.

قُلْتُ: هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ بَلْ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالظَّاهِرُ هُوَ مَا قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ، فَتَدَبَّرْ. [عون المعبود (١٠/٨٤)].

[وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: عَقْلُ شَبِّهِ الْعَمْدِ مُعْلَظٌ مِثْلَ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

(وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ) أَي: صَاحِبُ شَبِّهِ الْعَمْدِ وَهُوَ الْقَاتِلُ، سَمَاءُ صَاحِبِهِ؛ لِصُدُورِ

الْقَتْلَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا قَالَ ﷺ هَذَا دَفْعًا لِتَوَهُّمِ جَوَازِ الْإِقْتِصَاصِ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ حَيْثُ جَعَلَهُ كَالْعَمْدِ الْمُحْضِ فِي الْعَقْلِ.

- [وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ السَّادَّةِ لِمَكَانِهَا بِثُلْثِ الدِّيَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

- [وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجُنَيْنِ بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَخَالِدُ الْوَاسِطِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَذْكُرَا: أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ].

- [وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَا يُعْلَمُ مِنْهُ طَبٌّ فَهُوَ ضَامِنٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

[وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ غُلَامًا لِأُنَاسٍ فُقِرَاءَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأُنَاسٍ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَى أَهْلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا أَنْاسٌ فُقِرَاءُ. فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

(أَنَّ غُلَامًا لِأُنَاسٍ فُقِرَاءَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأُنَاسٍ أَغْنِيَاءَ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا الْغُلَامُ الْجَانِي كَانَ حُرًّا.

قُلْتُ: أَرَادَ أَنَّ الْغُلَامَ بِمَعْنَى الصَّغِيرِ لَا الْمَمْلُوكِ كَمَا فَهَمَهُ الْمُصَنِّفُ، ثُمَّ قَالَ: وَكَانَتْ جِنَايَتُهُ خَطَأً، وَكَانَتْ عَاقِلَتُهُ فُقِرَاءَ، وَإِنَّمَا تُؤَاسِي الْعَاقِلَةَ مَنْ وَجَدَ مِنْهُمْ سَعَةً وَلَا شَيْءَ عَلَى الْفَقِيرِ مِنْهُمْ، وَأَمَّا الْعَبْدُ إِذَا جَنَى فَجِنَايَتُهُ فِي رَقَبَتِهِ.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٦٧)، والنسائي في الكبرى (٧٠٤٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٨١)، والطبراني (٥٨٨).

(٣) أبو داود (٤٥٨٦)، والنسائي (٤٨٣٠)، وابن ماجه (٣٤٦٦)، والحاكم (٧٤٨٤) وقال: صحيح الإسناد. والدارقطني (٢١٥/٤)، والرافعي (٢٥/٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٥٩٢)، والنسائي (٤٧٦٨)، وأحمد (٢٠٤٦٦)، والبيهقي (١٦٨٠٥).

(الفصل الثالث)

[عَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّهُ قَالَ: «دِيَّةُ شِبْهِ الْعَمْدِ أَثْلَاثُ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ ثَنِيَّةً إِلَى بَازِلِ عَامِهَا كُلُّهَا خَلِفَاتُ». وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «فِي الْخَطَأِ أَرْبَاعًا: خَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

[وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَضَى عُمَرُ ؓ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعِينَ خَلِيفَةً مَا بَيْنَ ثَنِيَّةٍ إِلَى بَازِلِ عَامِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

[وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ، فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ: كَيْفَ أَغْرُمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَطْلٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالنَّسَائِيُّ مَرْسَلًا]

(كَيْفَ أَغْرُمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ) فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ «مَا لَا» بَدَلَ «مَنْ لَا» وَهَذَا هُوَ الَّذِي فِي «الْمَوْطَأِ».

وَقَالَ أَبُو عُثْمَانَ بْنُ جُنَيْتٍ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا أَكَلَ» أَي: لَمْ يَأْكُلْ، أَقَامَ الْفِعْلُ الْمَاضِي مَقَامَ الْمُضَارِعِ.

لِأَنَّ كَثْرَ بَضْمِ الْمُثَنَّةِ التَّحْتَانِيَّةِ وَفَتْحِ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ أَي: يُهْدَرُ، يُقَالُ: دَمَ فُلَانٌ هَدْرًا إِذَا تَرَكَ الطَّلَبَ بَثَّارِهِ، وَطَلَّ الدَّمُ بِضَمِّ الطَّاءِ وَبِفَتْحِهَا أَيُّضًا، وَحِكِي «أَطْلَ» وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْأَصْبَعِيُّ.

وَوَقَعَ لِلْكُشْمِيهِيِّ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مُسَافِرٍ: «بَطْلٌ» بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَالتَّخْفِيفِ مِنَ الْبُطْلَانِ، كَذَا رَأَيْتُهُ فِي نُسْخَةٍ مُعْتَمَدَةٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَزَعَمَ عِيَاضُ أَنَّهُ وَقَعَ هُنَا لِلْجَمِيعِ بِالْمُوَحَّدَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٥٣، ٤٥٥٥)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (١٦٥٥١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٥٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٦٠)، وَمَالِكٌ (١٥٦٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٨٣٧).

قَالَ: وَيَالُوْجَهَيْنِ فِي «الْمُوْطَأ» وَقَدْ رَجَحَ الْخَطَائِيُّ أَنَّهُ مِنَ الْبُطْلَانِ، وَأَنْكَرَهُ ابْنُ بَطَّالٍ، فَقَالَ: كَذًا يَقُولُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا هُوَ طَلَّ الدَّمُ إِذَا هُدِرَ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ لِمَنْكَارِهِ مَعْنَى بَعْدَ ثُبُوتِ الرَّوَايَةِ، وَهُوَ مُوجَّهٌ، رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى.

(إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُتَّانِ) أَي: لِمُشَابَهَةِ كَلَامِهِ كَلَامَهُمْ، زَادَ مُسْلِمٌ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رَوَايَةِ يُونُسَ: «مَنْ أَجَلَّ سَجْعَهُ الَّذِي سَجَعَ».

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هُوَ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّاوي، وَقَدْ وَرَدَ مُسْتَنَدٌ ذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ غُصْبَةِ الْقَائِلَةِ: يَغْرَمُ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَفِيهِ: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَسْجَعُ كَسَجْعِ الْأَغْرَابِ؟» وَالسَّجْعُ هُوَ تَنَاسُبُ آخِرِ الْكَلِمَاتِ لَفْظًا، وَأَصْلُهُ الْاِسْتِواءُ، وَفِي الْاِصْطِلَاحِ: الْكَلَامُ الْمُقَفَّى، وَالْجَمْعُ: أَسْجَاعٌ وَأَسَاجِيعٌ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ دَمُ الْكُفَّارِ وَدَمٌ مَنْ تَشَبَّهَ بِهِمْ فِي أَلْفَاظِهِمْ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعَاقِبْهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ مَأْمُورًا بِالصَّفْحِ عَنِ الْجَاهِلِينَ، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ كَرِهَ السَّجْعَ فِي الْكَلَامِ، وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلِ الْمَكْرُوهُ مِنْهُ مَا يَقَعُ مَعَ الثَّكْلُفِ فِي مَعْرِضِ مُدَافَعَةِ الْحَقِّ، وَأَمَّا مَا يَقَعُ عَفْوًا بِلا تَكْلُفٍ فِي الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ فَجَائِزٌ، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ مَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ، وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ لِدَلَالَةِ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ.

وَالْحَاصِلُ: إِنَّهُ إِنْ جَمَعَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الثَّكْلُفِ وَإِبْطَالِ الْحَقِّ كَانَ مَذْمُومًا، وَإِنْ اِفْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا كَانَ أَحَقَّ فِي الدَّمِّ، وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ تَقْسِيمُهُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: فَالْمَحْمُودُ مَا جَاءَ عَفْوًا فِي حَقِّ، وَدُونَهُ مَا يَقَعُ مُتَكَلِّفًا فِي حَقِّ أَيْضًا، وَالْمَذْمُومُ عَكْسُهُمَا.

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ أَيْضًا: رَفَعَ الْجِنَايَةَ لِلْحَاصِمِ، وَوُجُوبَ الدِّيَةِ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ خَرَجَ مَيِّتًا... [الفتح (٢٩٢/١٦)].

[وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَصَلًّا] .

(باب ما يضمن من الجنايات)

(الفصل الأول)

- [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ» .

«الْعَجْمَاءُ» بِالْمَدِّ هِيَ: كُلُّ الْحَيَوَانِ سِوَى الْإِنْسَانِ، وَسُمِّيَتْ الْبَهِيمَةَ عَجْمَاءً؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ، وَ«الْجُبَارُ» بِضَمِّ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ الْبَاءِ: الْهَذَرُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: فَمَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا أَتَلَفْتَ شَيْئًا بِالنَّهَارِ أَوْ بِاللَّيْلِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنْ مَالِكِهَا، أَوْ أَتَلَفْتَ شَيْئًا وَلَيْسَ مَعَهَا أَحَدٌ، فَهَذَا مَضْمُونٌ وَهُوَ مُرَادُ الْحَدِيثِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهَا سَائِقٌ أَوْ قَائِدٌ أَوْ رَاكِبٌ فَأَتَلَفْتَ يَدَيْهَا أَوْ بِرِجْلَيْهَا فَمَهَا وَنَحْوَهُ، وَجَبَ ضَمَانُهُ فِي مَالِ الَّذِي هُوَ مَعَهَا، سَوَاءً كَانَ مَالِكًا أَوْ مُسْتَأْجَرًا أَوْ مُسْتَعِيرًا أَوْ غَاصِبًا أَوْ مُودَعًا أَوْ وَكِيلًا أَوْ غَيْرَهُ، إِلَّا أَنْ تُتْلَفَ آدَمِيًّا فَتَجِبَ دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ الَّذِي مَعَهَا، وَالْكَفَّارَةُ فِي مَالِهِ، وَالْمُرَادُ بِجُرْحِ الْعَجْمَاءِ: إِتْلَافُهَا، سَوَاءً كَانَ بِجُرْحٍ أَوْ غَيْرِهِ.

قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ جِنَايَةَ الْبُهَائِمِ بِالنَّهَارِ لَا ضَمَانَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَحَدٌ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا رَاكِبٌ أَوْ سَائِقٌ أَوْ قَائِدٌ فَجَمُهورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ضَمَانِ مَا أَتَلَفْتَهُ.

وَقَالَ دَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: لَا ضَمَانَ بِكُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنْ يَحْمِلَهَا الَّذِي هُوَ مَعَهَا عَلَى ذَلِكَ أَوْ يَقْصِدَهُ، وَجَمُهورُهُمْ عَلَى أَنَّ الصَّارِيَةَ مِنَ الدَّوَابِّ كَغَيْرِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: يَضْمَنُ مَالِكُهَا مَا أَتَلَفْتَ، وَكَذَا قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ:

ر. البخاري (١٤٢٨)، ومسلم (١٧١٠). ومالك (١٥٦٠)، وأحمد (٧٢٥٣)، وعبد الرزاق (١٨٣٧٣)، وأبو داود (٤٥٩٣)، والترمذي (٦٤٢) وقال: حسن صحيح. والنسائي (٢٤٩٥)، وابن ماجه (٢٦٧٣)، وابن أبي شيبة (٢٧٣٧٤)، والدارمي (١٦٦٨)، وابن خزيمة (٢٣٢٦)، وأبو عوانة (٦٣٥٤)، وابن حبان (٦٠٠٥)، والدارقطني (١٥١/٣)، والبيهقي (١٦١٧٢).

كَانَتْ مَعْرُوفَةً بِالْإِفْسَادِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ رَبَطَهَا وَالْحَالَةَ هَذِهِ.

وَأَمَّا إِذَا أَتَلَفْتَ لَيْلًا؛ فَقَالَ مَالِكٌ: يَضْمَنُ صَاحِبُهَا مَا أَتَلَفْتُهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ: يَضْمَنُ إِنْ قَرَّطَ فِي حِفْظِهَا وَإِلَّا فَلَا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا ضَمَانَ فِيمَا أَتَلَفْتُهُ الْبَهَائِمُ لَا فِي لَيْلٍ وَلَا فِي نَهَارٍ، وَمُجْمُوهَرُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِيمَا رَعَتْهُ نَهَارًا، وَقَالَ اللَّيْثُ وَسَحْنُونُ: يَضْمَنُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: **(وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ)** فَمَعْنَاهُ: إِنَّ الرَّجُلَ يَخْفِرُ مَعْدِنًا فِي مِلْكِهِ أَوْ فِي مَوَاتٍ، فَيَمُرُّ بِهَا مَرًّا فَيَسْقُطُ فِيهَا فَيَمُوتُ، أَوْ يَسْتَأْجِرُ أَجْرَاءَ يَعْمَلُونَ فِيهَا فَيَقَعَ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُونَ، فَلَا ضَمَانَ فِي ذَلِكَ، كَذَا **(وَالْبُئْرُ جُبَارٌ)** مَعْنَاهُ: إِنَّهُ يَخْفِرُهَا فِي مِلْكِهِ أَوْ فِي مَوَاتٍ فَيَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ أَوْ غَيْرُهُ وَيَتْلَفُ فَلَا ضَمَانَ، وَكَذَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لَخَفَرَهَا فَوَقَعَتْ عَلَيْهِ فَمَاتَ فَلَا ضَمَانَ، فَأَمَّا إِذَا حَفَرَ الْبُئْرَ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَتَلَفَ فِيهَا إِنْسَانٌ، فَيَجِبُ ضَمَانُهُ عَلَى عَاقِلَةِ حَافِرِهَا، وَالْكَفَّارَةِ فِي مَالِ الْحَافِرِ، وَإِنْ تَلَفَ بِهَا غَيْرُ الْآدَمِيِّ وَجَبَ ضَمَانُهُ فِي مَالِ الْحَافِرِ [النووي (١٣٤/٦)].

[وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَيْشَ الْعُسَيْرَةِ، وَكَانَ لِي أَجِيرٌ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَعَضَّ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ، فَاَنْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاصِ، فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ فَسَقَطَتْ، فَاَنْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، وَقَالَ: «أَقِيدَ يَدُهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا كَالْفَحْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

٣٥١٣ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) أخرجه البخاري (٢٢٦٥)، ومسلم (٤٤٦٢)، وأحمد (١٨٤٣٤)، وأبو داود (٤٥٨٦)، والنسائي

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٤٨)، ومسلم (١٤١)، الرزاق (١٨٥٦٢)، وأحمد (٧٠٨٤)، والترمذي (١٤١٩)، والنسائي (٤٠٨٧).

أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

[وَعَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ فَخَذَفْتَهُ بِمِخْصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

(فَخَذَفْتَهُ بِمِخْصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ) اختلف العلماء في

هذه المسألة، فروى عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة دية فيه ولا قود، وبه الشافعي، وذكر ابن أبي زيد في «النوادر» عن مالك مثله.

قال الطحاوي: لم أجد لأبي حنيفة وأصحابه نصًّا في هذه المسألة، غير أن أصلهم أن من فعل شيئاً دفع به عن نفسه مما له فعله أنه لا يضمن ما تلف له، مثال ذلك العضوض إذا انتزع يده من في العاض فسقطت ثنيتاه أنه لا شيء عليه؛ لأنه دفع به عن نفسه عضه، فلما كان من حق صاحب البيت ألا يطلع أحد في بيته قاصداً لذلك؛ لأن له منعه ودفعه عنه كان ذهاب عينه هدراً، على هذا يدل مذهبهم.

وقال أبو بكر الرازي: ليس هذا بشيء ومذهبهم أنه يضمن؛ لأنه يمكنه يمنعه من الاطلاع في بيته من غير فقه عينه بأن يزجره بالقول أو ينحيه عن الموضع، ولو أمكن العضوض أن ينتزع يده من غير كسر سن العاض، وكسرها ضمن.

وروى ابن عبد الحكم عن مالك أن عليه القود، واحتج الشافعي بأن النبي ﷺ قام إلى الذي اطلع عليه بالمدرى وقال: «لو أعلم أنك تنتظرني لفقأت عينك» ومثله ﷺ لا يقول ما لا يجوز له أن يفعله، ومن فعل ما يجوز له لم يجب عليه قود. [ابن بطال (٩٢/١٦)].

[وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِدْرَى يَحُكُّ بِهِ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُنِي لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِثْدَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَحْذِفُ فَقَالَ: لَا تَحْذِفْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيْدٌ، وَلَا يُنْكَى بِهِ عَدُوٌّ، وَلَكِنَّهَا قَدْ تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(إِنَّهُ رَأَى رَجُلًا) لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْمِهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ كَهْمَسٍ: «رَأَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ» وَلَهُ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ أَنَّهُ قَرِيبٌ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ.

قَوْلُهُ: (يَحْذِفُ) بِحَاءٍ مُعْجَمَةٍ وَآخِرُهُ فَاءٌ؛ أَي: يَرْمِي بِحِصَاةٍ أَوْ نَوَاهٍ بَيْنَ سَبَابَتَيْهِ أَوْ بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالسَّبَابَةِ أَوْ عَلَى ظَاهِرِ الْوُسْطَى وَبَاطِنِ الْإِبْهَامِ. وَقَالَ ابْنُ قَارِسٍ: حَذَفْتُ الْحِصَاةَ: رَمَيْتَهَا بَيْنَ أَصْبُعَيْكَ.

وَقِيلَ فِي حَصَى الْحَذْفِ: أَنْ يَجْعَلَ الْحِصَاةَ بَيْنَ السَّبَابَةِ مِنَ الْيُمْنَى وَالْإِبْهَامِ مِنَ الْيُسْرَى ثُمَّ يَقْذِفُهَا بِالسَّبَابَةِ مِنَ الْيَمِينِ.

وَقَالَ ابْنُ سِيدَةَ: حَذَفَ بِالشَّيْءِ يَحْذِفُ قَارِسِيٌّ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الْخَصَى، قَالَ: وَالْمِخْدَفَةُ الَّتِي يُوَضَعُ فِيهَا الْحُجْرُ وَيُرْمَى بِهَا الطَّيْرُ وَيُطْلَقُ عَلَى الْمِفْلَاحِ أَيْضًا. قَالَهُ فِي «الصَّحَاحِ».

قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيْدٌ) قَالَ الْمُهَلَّبُ: أَبَاحَ الصَّيْدَ عَلَى صِفَةِ فَقَالَ: أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ) وَلَيْسَ الرَّمِي بِالْبُنْدُقَةِ وَنَحْوِهَا مِنْ ذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ وَقِيدٌ، وَأُطْلِقَ الشَّارِعَ أَنَّ الْحَذْفَ لَا يُصَادُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُجَهِّزَاتِ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ - إِلَّا مَنْ شَدَّ مِنْهُمْ - عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ مَا قَتَلْتَهُ الْبُنْدُقَةُ وَالْحُجْرُ. انْتَهَى، وَإِنَّمَا كَانَ

(١) أخرجه البخاري (٥٨٨٧)، ومسلم (٢١٥٦)، وأحمد (٢٢٨٥٤)، والترمذي (٢٧٠٩) وقال:

صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٧٩)، ومسلم (٥١٦٥)، وأحمد (٢١٠٩٢)، وابن ماجه (١٧).

كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ الصَّيْدَ بِقُوَّةِ رَأْيِهِ لَا بِحَدِّهِ.

(وَلَا يَنْكَأُ بِهِ عَدُوٌّ) قَالَ عِيَّاضُ: الرَّوَايَةُ يَفْتَحُ الْكَافَ وَيَهْمُزُهُ فِي آخِرِهِ وَهِيَ لُغَةٌ، وَالْأَشْهُرُ بِكَسْرِ الْكَافِ بِغَيْرِ هَمْزٍ.

وَقَالَ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»: «لَا يَنْكَأُ» يَفْتَحُ الْكَافَ مَهْمُوزًا، وَرَوَى «لَا يَنْكِي» الْكَافَ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَهُوَ أَوْجَهُ؛ لِأَنَّ الْمَهْمُوزَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ نَكَاتِ الْقُرْخَةِ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ فَإِنَّهُ مِنَ النَّكَايَةِ، لَكِنْ قَالَ فِي «الْعَيْنِ»: نَكَاتُ لُغَةٍ فِي نَكِيَّتٍ، فَعَلَى هَذَا تَتَوَجَّهُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ، قَالَ: وَمَعْنَاهُ الْمُبَالَغَةُ فِي الْأَذَى.

وَقَالَ ابْنُ سَيْدِهِ: نَكَأَ الْعَدُوَّ نِكَايَةً أَصَابَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: نَكَاتِ الْعَدُوَّ أَنْكُوهُمْ لُغَةً فِي نَكِيَّتِهِمْ، فَظَهَرَ أَنَّ الرَّوَايَةَ صَحِيحَةٌ الْمَعْنَى وَلَا مَعْنَى لِتَحْطِيطِهَا. وَأَعْرَبَ ابْنُ التَّيْنِ فَلَمْ يُعَرِّجْ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي بِالْهَمْزِ أَصْلًا بَلْ شَرَحَهَا عَلَى الَّتِي بِكَسْرِ الْكَافِ بِغَيْرِ هَمْزٍ، ثُمَّ قَالَ: وَنَكَاتِ الْقُرْخَةِ بِالْهَمْزِ.

(وَلَكِنَّهَا قَدْ تَكْسِرُ السِّنَّ) أَي: الرَّمِيَّةُ، وَأُطْلِقَ السِّنُّ فَيَشْمَلُ سِنَّ الْمُرْمِي وَغَيْرِهِ مِنْ آدِيٍّ وَغَيْرِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: جَوَّازُ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَمَنْعِ الرَّيِّ بِالْبُنْدُقَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَعَى الشَّارِعَ أَنَّهُ لَا يَصِيدُ، فَلَا مَعْنَى لِلرَّيِّ بِهِ بَلْ فِيهِ تَعْرِيبُ لِلْحَيَوَانِ بِالتَّلْفِ لِعَيْرِ مَا لِكَه، وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ، نَعَمْ قَدْ يُدْرِكُ ذِكَاةَ مَا رُمِيَ بِالْبُنْدُقَةِ فَيَحِلُّ أَكْلُهُ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتِلَفَ فِي جَوَّازِهِ فَصَرَّحَ مُجَلِّي فِي «الذَّخَائِرِ» بِمَنْعِهِ، وَبِهِ أَفْتَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَجَزَمَ التَّوَوِّيُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى الإِصْطِيَادِ.

وَالْتَحْقِيقُ التَّفْصِيلِ: فَإِنْ كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَالِ الرَّيِّ مَا ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ امْتَنَعَ، وَإِنْ كَانَ عَكْسُهُ جَازًا، وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْمُرْمِي مِمَّا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الرَّيُّ إِلَّا بِذَلِكَ ثُمَّ لَا يَقْتُلُهُ غَالِبًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الْحَسَنِ فِي كَرَاهِيَةِ رَمِيِ الْبُنْدُقَةِ فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي الْقَلَاةِ، فَجَعَلَ مَدَارَ النَّهْيِ عَلَى خَشْيَةِ إِدْخَالِ الضَّرَرِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [الفتح (٤١٢/١٥)].

[وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا وَفِي سُوْقِنَا وَمَعَهُ نَبْلٌ فَلْيُمْسِكْ عَلَى نِصَالِهَا أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا بَشْيٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ حَتَّى يَضَعَهَا، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ حَتَّى يَضَعَهَا) فِيهِ تَأْكِيدُ حُرْمَةِ الْمُسْلِمِ، وَالتَّهْيِ الشَّدِيدِ عَنْ تَرْوِيعِهِ وَتَحْوِيفِهِ، وَالتَّعَرُّضُ لَهُ بِمَا قَدْ يُؤْذِيهِ (فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ حَتَّى وَإِنْ كَانَ) هَكَذَا فِي عَامَّةِ النَّسَخِ، وَفِيهِ مُحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: «حَتَّى يَدَعَهُ» وَكَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ.

(وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ) مُبَالَغَةٌ فِي إِضْحَاحِ عُمُومِ التَّهْيِ فِي كُلِّ أَحَدٍ، سَوَاءَ مَنْ يُتَّهَمُ فِيهِ، وَمَنْ لَا يُتَّهَمُ، وَسَوَاءَ كَانَ هَذَا هَزْلاً وَلَعِباً أَمْ لَا؛ لِأَنَّ تَرْوِيعَ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَلِإِنَّهُ قَدْ يَسْبِقُهُ السَّلَاحُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَلَعَنَ الْمَلَائِكَةَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَرَامٌ.

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: «وَمَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»].

(١) أخرجه البخاري (٧٠٧٥)، ومسلم (٦٨٣١)، وابن ماجه (٣٩١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٧٢)، ومسلم (٦٨٣٤)، والبيهقي (١٦٢٩٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦١٦)، والترمذي (٢١٦٢) وقال: حسن صحيح غريب. ولم أقف عليه عند البخاري.

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٨٠)، ومسلم (٢٩٤)، والطيالسي (١٨٢٨)، الرزاق (١٧١٩٩)، والنسائي (٤١٠٠)، وابن ماجه (٢٥٧٦)، وأحمد (٤٦٤٩)، وابن حبان (٤٥٩٠).

- [وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ] .

٣٥٢٢ - [وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ مَرَّ بِالشَّامِ عَلَى أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْبَاطِ وَقَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ وَصَبَّ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الزَّيْتُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذَّبُونَ فِي الْخُرَاجِ. فَقَالَ هِشَامٌ: أَشْهَدُ لَسَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذَّبُونَ فِي الدُّنْيَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ] .

٣٥٢٣ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ طَالَتْ بِكَ مَدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللَّهِ وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ وَفِي رِوَايَةٍ: «وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَةِ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ] .

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَخْرُجُنَّ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ] .

(وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ) هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ مُعْجَزَاتِ فَقَدْ وَقَعَ هَذَا الصَّنْفَانِ، وَهُمَا مُوجُودَانِ، وَفِيهِ ذَمٌّ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ.

قِيلَ: مَعْنَاهُ كَاسِيَاتٌ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَارِيَاتٌ مِنْ شُكْرِهَا.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ تَشْتَرِ بَعْضُ بَدَنِهَا، وَتَكْشِفُ بَعْضُهُ إِظْهَارًا بِحَالِهَا وَنَحْوِهِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ تَلْبَسُ ثَوْبًا رَقِيقًا يَصِفُ لَوْنُ بَدَنِهَا.

(١) أخرجه مسلم (٩٩)، وأحمد (١٦٥٤٧)، والدارمي (٢٥٢٠)، وابن حبان (٤٥٨٨)، وأبو عوانة

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٢٣).

(٣) أخرجه مسلم (٧٣٧٤)، وأحمد (٨٥١٦).

(٤) أخرجه مسلم (٢١٢٨)، وأحمد (٨٦٥٠)، وأبو يعلى (٦٦٩٠)، وابن حبان (٧٤٦١).

وَأَمَّا فَقِيلَ: مَعْنَاهُ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ، وَمَا يَلْزَمُهُنَّ (مُيْلَاتٍ) أَي: يُعَلِّمَنَّ غَيْرَهُنَّ فِعْلُهُنَّ الْمَذْمُومَ، وَقِيلَ: مَا ئِلَاتٌ يَمُشِينَ مُتَبَخِّرَاتٌ مُيْلَاتٌ لِأَكْتَفَاهِنَّ، وَقِيلَ: مَا ئِلَاتٌ يَمُشُظْنَ الْمِشْطَةَ الْمَائِلَةَ، وَهِيَ مِشْطَةُ الْبَغَايَا، مَيْلَاتٌ يَمُشُظْنَ غَيْرَهُنَّ تِلْكَ الْمِشْطَةُ؛ وَمَعْنَى (رُؤُوسَهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ): يُكَبِّرْنَهَا وَيُعْظَمْنَهَا بِلَفٍّ عِمَامَةٍ أَوْ عِصَابَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا. [النووي (٢٤٤/٧)].

٣٥٢٥ - [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوُجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

إن العلماء اختلفوا في رجوع الهاء من إلى من ترجع الكناية بها.

قال ابن فورك: فذهب طائفة إلى أن الهاء من «صُورَتِهِ» راجعة إلى آدم عليه السلام، وأفادنا بذلك ﷺ إبطال قول الدهرية أنه لم يكن قط إنسان إلا من نطفة، ولا نطفة إلا من إنسان فيما مضى ويأتي، وليس لذلك أول ولا آخر، فعرفنا ﷺ تكذيبهم، وأن أول البشر هو آدم خلق على صورته التي كان عليها من غير أن كان نطفة قبله أو عن تناسل، ولم يكن قط في صلب ولا رحم، ولا خلق علقه ولا مضغة، ولا طفلاً ولا مراهقاً، بل خلق ابتداء بشراً سوياً كما شوهد.

وقد قال آخرون: المعنى في رجوع الهاء إلى آدم تكذيب القدرية، زعمت من صور آدم وصفاته ما لم يخلقه الله، وذلك أن القدرية تقول: إن صفات آدم على نوعين منها ما خلقها الله، ومنها ما خلقها صورته وصفاته وأعراضه.

وقال آخرون: يحتمل أن يكون رجوع الهاء إلى آدم وجهاً آخر على أصول أهل السنة أن الله خلق السعيد سعيداً والشقي شقيّاً، فخلق آدم وقد علم يعصيه ويخالف أمره، وسبق العلم بذلك وأنه يعصى ثم يتوب، فيتوب الله عليه تنبيهاً على وجوب جريان قضاء الله على خلقه، وأنه إنما تحدث الأمور وتتغير الأحوال على ما

يخلق عليه المرء ويسر

وذهب طائفة إلى الحديث إنما على ذلك النبي ﷺ مرَّ برجل يضرب ابنه أو عبده في وجهه لطخًا ويقول: قبح الله وجهك، وجهه من أشبه وجهك، فقال ﷺ: «إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته» فزجره النبي ﷺ عن ذلك؛ لأنه قد سبَّ الأنبياء - عليهم السلام - والمؤمنين، وخص آدم بالذكر؛ لأنه هو الذي ابتدئت خلقه وجهه على الحد الذي تخلق عليها سائر ولده، فالهاء على هذا الوجه كناية عن المضروب في وجهه. [ابن بطل]

- [عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَشَفَ سِتْرًا فَأَدْخَلَ بَصَرَهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَرَأَى عَوْرَةَ أَهْلِهِ فَقَدْ أَتَى حَدًّا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ، لَوْ أَنَّهُ حِينَ أَدْخَلَ بَصَرَهُ فَاسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ فَقَفَا عَيْنَيْهِ مَا عَيَّرْتُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَرَّ رَجُلٌ عَلَى بَابٍ لَا سِتْرَ لَهُ غَيْرِ مُغْلَقٍ فَتَنَظَّرَ فَلَا خَطِيئَةَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا الْخَطِيئَةُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

[وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

بصيغة المجهول (أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ) بفتح فسكون: ما يقدر من الجلد؛ أي: نهى يقطع ويشق قطعة الجلد (بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ) لئلا تعقره الحديد، وهو يشبه نهيه عن تعاطي السيف مسلولاً؛ فالنهى إرشادي.

(١) أخرجه الترمذي (٢٧٠٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٩٠)، والترمذي (٢٣١٦)، وأحمد

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٩١).

[وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ].

٣٥٣٠ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لِحَبَنَمَ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ بَابٌ مِنْهَا لِمَنْ سَلَّ السَّيْفَ عَلَى أُمَّتِي أَوْ قَالَ عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الرَّجُلُ جَبَّارٌ» ذَكَرَ فِي «بَابِ الْغَضَبِ» هَذَا الْبَابُ خَالٍ مِنَ الْفَصْلِ الثَّالِثِ.

أخرجه عبد الرزاق (١٨٥٦٥)، وأحمد (١٦٥٢)، وعبد بن حميد (١٠٦)، وأبو داود (٤٧٧٢)،
والترمذي (١٤٢١) وقال: حسن صحيح. والنسائي (٤٠٩٥)، وأبو يعلى (٩٤٩)، والبيهقي (٥٨٥٨)،
والضياء (١٠٩٢) وقال: إسناده حسن.
أخرجه أحمد (٥٦٨٩)، والترمذي (٣١٢٣).

(باب القسامة)

(الفصل الأول)

- [عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ أَنَّهُمَا حَدَّثَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَحُيَيْصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ أَتَيَا خَبِيرَ بْنَ فَتْرَقَا فِي النَّخْلِ، فَقُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَحُيَيْصَةُ وَحُيَيْصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمْ، فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَبِّرِ الْكُبْرَ» قَالَ يَحْيَى لِبَنِي الْكَلَامِ الْأكْبَرُ. فَتَكَلَّمُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اسْتَحِقُّوا قَتِيلَكُمْ - أَوْ قَالَ: صَاحِبَكُمْ - بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْرٌ لَمْ نَرَهُ. قَالَ: «فَتُبِّرُكُمْ يَهُودُ فِي أَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كُفَّارٌ. فَفَدَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «تَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ صَاحِبَكُمْ» فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ بِمِائَةِ نَاقَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

قَالُوا: وَكَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَرِ؟ قَالَ: «فَتُبِّرُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ» فَقَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ أَيِّمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ، فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

قال المهلب: لا بأس بالموادعة والمصالحة للمشركين بالمال إذا كان ذلك بمعنى الاستئلاف للكفار، لا إذا كانت الجزية؛ لأنها ذلة وصغار، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥] وإنما أودَّه النبي ﷺ من عنده استئلافًا لليهود وطمعًا منه في دخولهم الإسلام، وليستكف بذلك شرهم عن نفسه، وعن المسلمين مع إشكال القضية بإبائة أولياء القتل من اليمين، وإبائتهم أيضًا من قبول أيمان اليهود، فكان أن يكون مطلولاً، ولكن أراد ﷺ أن يوادع اليهود بالغرم عنهم؛ لأن الدليل كان متوجهاً إلى اليهود في القتل لعبد الله، وأراد أن يذهب ما

بنفوس أوليائه من العداوة لليهود بأن غرم لهم الدية؛ إذ كان في العرب جاريًا من أخذ دية قتيله فقد انتصف.

وَهَذَا الْبَابُ خَالٍ مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي (الفصل الثالث)

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مَقْتُولًا بِخَيْبَرَ، فَاَنْطَلَقَ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَكُمْ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَى قَاتِلِ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ تَمَّ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا هُمْ يَهُودٌ وَقَدْ يَجْتَرُّونَ عَلَى أَعْظَمَ مِنْ هَذَا. قَالَ: «فَاخْتَارُوا مِنْهُمْ خَمْسِينَ فَاسْتَحْلِفُوهُمْ» فَأَبَوْا، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

(أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مَقْتُولًا بِخَيْبَرَ، فَاَنْطَلَقَ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) أي: ولده عمه النبي (فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ) (فَقَالَ: لَكُمْ شَاهِدَانِ) أي: عدلان (يَشْهَدَانِ عَلَى قَاتِلِ صَاحِبِكُمْ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ تَمَّ) بفتح المثناة؛ أي: هناك، وهو موضع القتل (أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنَّمَا هُمْ يَهُودٌ) قال الطيبي: تعريف المبتدأ والخبر، وإتيان «إنما» المفيد للحصر مع من يعرفهم حق المعرفة إيذان بأن المراد به الوصف الذي اشتهر، وتعرف منهم من المكر والخديعة والنفاق، وهم أدهى وأنكر من أن يباشروا قتل المسلمين بما يؤخذون به (وَقَدْ يَجْتَرُّونَ عَلَى أَعْظَمَ مِنْ هَذَا) أي: من النفاق ومخادعة الله ورسوله وقتل الأنبياء بغير حق وتحريف الكلم عن مواضعه.

(قَالَ) أي: النبي (فَاخْتَارُوا مِنْهُمْ خَمْسِينَ فَاسْتَحْلِفُوهُمْ) بكسر اللام، وهو وما قبله أمران (فَأَبَوْا) أي: أولياء المقتول عن استخلاف اليهود (فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) أقول: ظاهر هذا الحديث صريح في مأخذ مذهبنا.

قال علماؤنا: القسامة في ميت به جرح أو أثر ضرب أو خنق أو خروج دم من

إذنه أو عينه، قيد الميت بذلك؛ لأن الخالي منه لا قسامة فيه عندنا ولا دية، وهو قول أحمد وفي رواية حماد والثوري.

وقال مالك والشافعي وأحمد: ليس الأثر بشرط بل الشرط اللوث، وهو ما يوقع في القلب صدق المدعي من أثر دم على ثيابه، أو عداوة ظاهرة، أو شهادة عدل، أو جماعة غير عدول إن أهل المحلة قتلوه؛ لأنه ﷺ لم يسأل الأنصار هل كان بقتيلهم أثر أم لا؛ ولأن القتل يحصل بما لا أثر له كعصر الخصيتين وضرب الفؤاد، فأشبهه من به أثر، ولنا إن القسامة في الدية لتعظيم الدم وصيانتها عن الهدر، وذلك في القتل دون الموت حتف الأنف والقتل بالأثر، ولا يلزم من عدم ذكره في الحديث عدم ذكره مطلقاً.

ثم شرط أنه وجد في محلة لا يعلم قاتله، فحينئذ حلف خمسون رجلاً حرّاً مكافئاً منهم يختارهم الولي: بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً، وهذا حكاية قول الجمع؛ لأن الواحد منهم إذا حلف يقول: ما قتلت ولا علمت قاتله ولا يحلف الولي، ثم قضى على أهلها الدية، وهذا قول عمر رضي الله عنه والشعبي والنخعي والثوري.

وقال مالك والشافعي وأحمد: يبدأ بالمدعين في الإيمان، فإن حلفوا استحقوا، وإن نكلوا حلف المدعي عليهم خمسين يميناً، فإن حلفوا برئوا، وهو مذهب يحيى بن سعيد وربيعه وأبي الزناد والليث بن سعد؛ لقوله ﷺ لأولياء عبد الله بن سهل: «ابتداء وتحلفون خمسين يميناً وتستحقون دم صاحبكم» وقوله ﷺ فيما رواه البيهقي: «أفتبريكم يهود بخمسين رجلاً».

ولنا: ما في الكتب الستة من حديث ابن عباس أن النبي قال: «اليمين على المدعى عليه» وما روى ابن أبي شعبة في «مصنفه» عن وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث بن الأزعم قال: وجد قتيل باليمن بين وادعة وأرحب، فكتب عامل عمر بن الخطاب إليه، فكتب إليه عمران قس ما بين الحيين، فإلى أيهما كان أقرب فخذهم به قال: فقاسوه فوجوده أقرب إلى وادعة فأخذنا وأغرمننا وأحلفنا، فقلنا:

يا أمير المؤمنين، أتخلفنا وتغرمننا؟ قال: نعم فاحلف خمسين رجلاً بالله ما قتلت ولا علمت قاتلاً له، وبه أخذ علماؤنا أن في قتيل وجد على دابة بين قريتين تجب القسامة والدية على أقربهما.

ولما روى أبو داود الطيالسي وإسحاق بن راهويه والبخاري في مسانيدهم، والبيهقي في «سننه» عن أبي سعيد الخدري «أن قتيلاً وجد بين حيين، فأمر النبي ﷺ أن يقاس إلى أيهما أقرب، فوجد أقرب إلى أحد الحيين بشبر».

قال الخدري: كأني أنظر إلى شبر رسول الله ﷺ فألقى ديته عليهم، ثم القسامة والدية على أهل الخطأ، ولو بقي منهم واحد وهم الذين خط لهم الإمام، وقسم الأراضي بخطه حين فتحها دون السكان؛ أي: وليست القسامة على السكان والمشتريين، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: الكل مشتركون، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وابن أبي ليلى وأهل السجن بمنزلة السكان، فيتفرع عليه خلافهم، والله تعالى أعلم. [المرواة (١٠٩/١١)].

(باب قتل أهل الردة والسعاة بالفساد)

(الفصل الأول)

٣٥٣٣ - [عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: أُنِيَ عَلِيٌّ بِزَنَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحَرِّقْهُمْ؛ لِتَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ» وَلَقَتَلْتُهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

٣٥٣٥ - [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ حُدَاثُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ أُمَّتِي فِرْقَتَيْنِ فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمَا مَارِقَةٌ يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ] .

٣٥٣٧ - [وَعَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «لَا تَرْجِعَنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٧)، وأحمد (١٨٩٩)، وأبو داود (٤٣٥٣)، والترمذي (١٥٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٥٤)، وأحمد (٨٠٥٤)، والترمذي (١٥٧١) وقال: حسن صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤١٥)، ومسلم (١٠٦٦)، والطيالسي (١٦٨)، وأبو داود (٤٧٦٧)، والبيهقي (١٦٥٥٨)، وأبو يعلى (٢٦١)، وابن حبان (٦٧٣٩)، وأحمد (٦١٦).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٠٨)، وأحمد (١١٧٢٦).

(٥) أخرجه البخاري (٦٧٨٥)، ومسلم (٤٤٧٧).

المشكاة/ الجزء الثامن

تَرْجِعَنَّ بَعْدِي بِصِغَةِ التَّعْهِي، وهو المَعْرُوفُ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْمُرَادِ بِهِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الدِّيَاتِ، وَجُمْلَةُ الْأَقْوَالِ فِيهِ ثَمَانِيَّةٌ، ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى تَاسِعٍ وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ سِتْرَ الْحَقِّ وَالْكُفْرَ لُغَةً السِّرُّ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْصُرَهُ وَيُعِينَهُ، فَلَمَّا قَاتَلَهُ كَأَنَّهُ غَطَّى عَلَى حَقِّهِ الثَّابِتُ لَهُ عَلَيْهِ، وَعَاشِرٌ وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ يُفْضِي إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ مَنْ إِعْتَادَ الْهُجُومَ عَلَى كِبَارِ الْمَعَاصِي جَرَّهُ شَوْمٌ ذَلِكَ إِلَى أَشَدِّ مِنْهَا، فَيُخْشَى يُحْتَمُّ لَهُ بِخَاتِمَةِ الْإِسْلَامِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ لُبْسِ السَّلَاحِ يَقُولُ: كَفَرَ فَوْقَ دِرْعِهِ إِذَا لَبَسَ فَوْقَهَا ثَوْبًا، وَقَالَ الدَّأُوْدِيُّ: مَعْنَاهُ: لَا تَفْعَلُوا بِالْمُؤْمِنِينَ مَا تَفْعَلُونَ بِالْكَفَّارِ، وَلَا تَفْعَلُوا بِهِمْ مَا لَا يَحِلُّ وَأَنْتُمْ تَرَوْنَهُ حَرَامًا.

قُلْتُ: وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْمَعَانِي الْمُتَقَدِّمَةِ. وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُ الشُّرَاحِ غَالِبَ هَذِهِ الْأَجْوِبَةِ بِأَنَّ رَاوِي الْحَبْرَ، وَهُوَ أَبُو بَكْرَةَ فَهَمَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَالْجَوَابُ أَنَّ فَهْمَهُ ذَلِكَ إِنَّمَا يُعْرِفُ مِنْ تَوْقُفِهِ عَنِ الْقِتَالِ وَاحْتِجَاجِهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَوْقُفُهُ بِطَرِيقِ الْإِحْتِيَاطِ لِمَا يَحْتَمِلُهُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ يَعْتَقِدُ حَقِيقَةَ كُفْرِ مَنْ بَاشَرَ ذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ، وَلَا امْتِنَالِ أَوَامِرِهِمْ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَعْتَقِدُ فِيهِمْ حَقِيقَتَهُ، الْمُسْتَعَانَ.

(يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) يَجْزِمُ يَضْرِبُ عَلَى جَوَابِ التَّعْهِي، وَيَرْفَعُهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، أَوْ يُجْعَلُ حَالًا، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَقْوَى الْحُمْلُ عَلَى الْكُفْرِ الْحَقِيقِيِّ، وَيَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ بِالْمُسْتَحِيلِ مَثَلًا، وَعَلَى الثَّانِي لَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِمَا قَبْلَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ مُتَعَلِّقًا وَجَوَابَهُ مَا تَقَدَّمَ. [الفتح (٨١/٢٠)].

٣٥٣٨ - [وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ وَحَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السَّلَاحِ فَهُمَا فِي جُزْفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلَاهَا جَمِيعًا». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا قَالِقَاتِلٌ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قُلْتُ: هَذَا

الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» .

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ تَفَرُّ مِنْ عُكْلٍ فَأَسْلَمُوا، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَفَعَلُوا فَصَحُّوا فَأَرْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا وَاسْتَأْفُوا الْإِبِلَ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَأُتِيَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَحْسَمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا. وَفِي رِوَايَةٍ: «فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَمَرَ بِمَسَامِيرٍ فَأَحْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ بِهَا، وَطَرَحَهُمْ بِالْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَمَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

- [عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْتَنِي عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنْهَانَا عَنِ الْمُثَلَّةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

٣٥٤١ - [وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَنَسٍ] .

٣٥٤٢ - [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَنْطَلَقَ لِحَاجَتِهِ، فَأَرَيْنَا حُمْرَةً مَعَهَا فَرْحَانٌ، فَأَخَذْنَا فَرْحِيهَا فَجَاءَتِ الْحُمْرَةُ فَجَعَلَتْ تَفْرُشُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ فَجَعَ هَذِهِ بِوَلَدِهَا؟ رُدُّوْا وَلَدَهَا إِلَيْهَا» وَرَأَى قَرْيَةً نَمْلٌ قَدْ حَرَّقْنَاهَا فَقَالَ: «مَنْ حَرَّقَ هَذِهِ؟» قُلْنَا: نَحْنُ. قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١) أخرجه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨)، وأحمد (٢٠٤٤٠)، والنسائي (٤١٣٨)، وابن ماجه (٤٠٩٩)، وابن أبي شيبة (٣٧٣٨٥)، وابن ماجه (٣٩٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٠٢، ٣٠١٨)، ومسلم (٤٤٤٧)، وأحمد (١٣٣٨٦)، والنسائي (٣٠٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (١٤٢٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦٦٩)، وعبد الرزاق (١٥٨١٩)، والطبراني (١٤٩٤٤).

(٤) أخرجه النسائي (٤٠٦٤).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٦٧٧).

سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، قَوْمٌ يُحْسِنُونَ الْقِيلَ وَيُسَيِّئُونَ الْفِعْلَ، يَفْرُقُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمَرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدَّ عَلَى فُوقِهِ هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتْلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَلَيْسُوا مِنَّا فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا سَيَمَاهُمْ؟ قَالَ: «التَّحْلِيْقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

يُجَاوِزُ إِيْمَانَهُمْ حَنَاجِرَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَيَّ: «يَجُوزُ»، وَ«الْحَنَاجِرُ» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْثَوْنُ ثُمَّ الْجِيمُ جَمْعُ: حَنْجَرَةٍ يَوْزَنُ قَسُورَةٌ وَهِيَ الْخُلُقُومُ وَالْبُلْعُومُ، وَكَلَّهَ يُطْلَقُ عَلَى تَجَرَّى النَّفْسِ وَهُوَ طَرَفُ الْمَرِيءِ مِمَّا يَلِي الْقَمَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَلِيٍّ «لَا يُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ» فَكَأَنَّهُ أَطْلَقَ الْإِيْمَانَ عَلَى الصَّلَاةِ، وَلَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ «لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانَهُمْ حَلَاقِيمَهُمْ» وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِالنَّطْقِ لَا بِالْقَلْبِ.

وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ مُسْلِمٍ «يَقُولُونَ الْحَقَّ بِالسَّنَنِهِمْ يُجَاوِزُ هَذَا مِنْهُمْ وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ» وَهَذِهِ الْمُجَاوِزَةُ غَيْرُ الْمُجَاوِزَةِ الْآتِيَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي

(يَمَرُقُونَ مِنَ الدِّينِ) فِي رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَفْلَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَالطَّبْرِيِّ: «يَمَرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ» وَكَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْبَابِ، وَفِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ الْمُشَارَ إِلَيْهَا، وَحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ فِي الطَّبْرِيِّ وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ طَارِقِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيٍّ: «يَمَرُقُونَ مِنَ الْحَقِّ» وَفِيهِ تَعَقَّبَ عَلَى مَنْ فَسَّرَ الدِّينَ هُنَا بِالطَّاعَةِ.

(مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ) يَفْتَحُ الرَّاءُ وَكُسِرَ الِيمُ وَتَشْدِيدُ التَّحْتَانِيَّةِ؛ أَيِ: الشَّيْءِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الطَّرِيدَةِ مِنَ الْوَحْشِ إِذَا رَمَاهَا الرَّامِي. [فتح (١٩)/ ٣٨٥].

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: زِنًا بَعْدَ إِحْصَانٍ فَإِنَّهُ يُرْجَمُ، وَرَجُلٌ خَرَجَ مُحَارِبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ أَوْ يُصَلَّبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ، أَوْ يُقْتَلُ نَفْسًا فَيُقْتَلُ بِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

٣٥٤٥ [وَعَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسِيرُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَانْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلِ مَعَهُ فَأَخَذَهُ فَفَرَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوَّعَ مُسْلِمًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

[وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا يَجْزِيَتُهَا فَقَدْ اسْتَقَالَ هِجْرَتَهُ، وَمَنْ نَزَعَ صَغَارَ كَافِرٍ مِنْ عُنُقِهِ فَجَعَلَهُ فِي عُنُقِهِ فَقَدْ وَلَّى الْإِسْلَامَ ظَهْرَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

[وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى خَنْعِمٍ فَأَعْتَصَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ بِالسُّجُودِ، فَاسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ، وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مُقِيمٌ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ؟ قَالَ: «لَا تَتَرَاى نَارَاهُمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

(إِلَى خَنْعِمٍ) قَبِيلَةٌ (فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ) أي: بِنِصْفِ الدِّيَةِ.

قَالَ فِي «فَتْحِ الْوُدُودِ»: لِأَنَّهُمْ أَعَانُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمُقَامِهِمْ بَيْنَ الْكُفْرَةِ؛ فَكَانُوا كَمَنْ هَلَكَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ وَفِعْلٍ غَيْرِهِ فَسَقَطَ حِصَّةُ جَنَائِتِهِ (بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ) أي: بَيْنَهُمْ وَلَفْظُ أَظْهُرٍ مُقَحَّمٌ (لَا تَرَاى نَارَاهُمَا) كَذَا كُتِبَ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا: تَرَاى.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٥٣)، والنسائي (٤٠٤٨)، والبيهقي (١٧٠٨٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣١١٤)، وأبو داود (٥٠٠٤)، والبيهقي (٢٠٩٦٦)، وهناد (١٣٤٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٠٨٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٦٤٥)، والترمذي (١٦٠٤)، والطبراني (٢٢٦٤)، والبيهقي (١٦٢٤٨).

المشكاة/ الجزء الثامن

قَالَ فِي «الْتَّهْيَاةِ»: أَي: يَلْزَمُ الْمُسْلِمَ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَبَاعَدَ مَنْزِلُهُ عَنْ مَنْزِلِ الْمُشْرِكِ، وَلَا يَنْزِلُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي إِنْ أَوْقَدَتْ فِيهِ نَارُهُ تَلُوحُ، وَتَظْهَرُ لِلْمُشْرِكِ إِذَا أَوْقَدَهَا فِي مَنْزِلِهِ، وَلَكِنَّهُ يَنْزِلُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ حَتَّ عَلَى الْهَجْرَةِ.

وَالْتَّرَائِي تَفَاعُلٌ مِنَ الرُّؤْيَةِ، يُقَالُ: تَرَأَى الْقَوْمُ إِذَا رَأَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَتَرَأَى الشَّيْءَ: ظَهَرَ حَتَّى رَأَيْتَهُ، وَإِسْنَادُ التَّرَائِي إِلَى النَّارِ مَجَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: «دَارِي تَنْظُرُ مِنْ دَارِ فُلَانٍ» أَي: تُقَابِلُهَا، يَقُولُ: نَارَاهُمَا تَحْتَلِفَانِ هَذِهِ تَدْعُو إِلَى اللَّهِ، وَهَذِهِ تَدْعُو إِلَى الشَّيْطَانِ فَكَيْفَ يَتَفَقَّانِ؟! وَالْأَصْلُ فِي تَرَأَى: تَتَرَأَى، فَحَذَفَ إِحْدَى التَّائِيْنِ تَخْفِيفًا.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِي مَعْنَاهُ ثَلَاثَةُ وُجُوهِ: قِيلَ: مَعْنَاهُ لَا يَسْتَوِي حُكْمُهُمَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ فَرَّقَ بَيْنَ دَارِي الْإِسْلَامِ وَالْكُفْرِ، فَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُسَاكِنَ الْكُفَّارَ فِي بِلَادِهِمْ حَتَّى إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا كَانَ مِنْهُمْ بِحَيْثُ يَرَاهَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَا يَتَّسِمُ الْمُسْلِمُ بِسِمَةِ الْمُشْرِكِ، وَلَا يَنْشَبُ بِهِ فِي هَدْيِهِ وَشَكْلِهِ. كَذَا فِي «مِرْقَاةِ الصُّعُودِ». [عون المعبود

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيْمَانُ قِيَدُ الْفِتَنِ لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

- [وَعَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَبَقَ الْعَبْدُ إِلَى الشَّرِكِ فَقَدْ حَلَّ دَمُهُ]. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

٣٥٥٠ - [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ: أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَشْتِمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَخَنَقَهَا رَجُلٌ حَتَّى مَاتَتْ، فَأَبْطَلَ النَّبِيُّ ﷺ دَمَهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٤٣٥) والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤٠٣/١)، وأبو داود (٢٧٦٩)، والحاكم (٨٠٣٧) وقال: صحيح على شرط مسلم.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٦٠)، والطبراني (٢٣٤٤)، والنسائي (٤٠٥٢)، وأبو عوانة (٧٣)، والبيهقي (١٦٦٥٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٣٦٢)، والبيهقي (١٣١٥٤)، والضياء (٥٤٧).

٣٥٥١ [وَعَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَدَّ السَّاحِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(حَدَّ السَّاحِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ) قال في «مجمع البحار»: يروى بالتاء وبالهاء، وعدل عن القتل إلى هذا كي يتجاوز منه إلى أمر آخر، واستدل به من قال: إن حد الساحر القتل، لكن الحديث ضعيف. [الأحوزي (٢٣/٥)].

(الفصل الثالث)

٣٥٥٢ [عَنْ أَسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ خَرَجَ يُفَرِّقُ بَيْنَ أُمَّتِي فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

٣٥٥٣ [وَعَنْ شَرِيكٍ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: كُنْتُ أَتَمَتَّى أَنْ أَلْقَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ عَنِ الْخَوَارِجِ، فَلَقِيتُ أَبَا بَرَزَةَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأُذُنِي وَرَأَيْتُهُ بَعِيْنِي أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَالٍ فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمَنْ عَنْ شِمَالِهِ، وَلَمْ يُعْطِ مَنْ وَرَاءَهُ شَيْئًا، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ وَرَائِهِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَا عَدَلْتَ فِي الْقِسْمَةِ. رَجُلٌ أَسْوَدُ مَطْمُومُ الشَّعْرِ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَبْيَضَانِ، فَعَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَضْبًا شَدِيدًا وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا تَجِدُونَ بَعْدِي رَجُلًا هُوَ أَعْدَلُ مِنِّي» ثُمَّ قَالَ: «يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ كَأَنَّ هَذَا مِنْهُمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، سِيَمَاهُمْ التَّحْلِيْقُ، لَا يَزَالُونَ يَخْرُجُونَ حَتَّى يَخْرُجَ آخِرُهُمْ مَعَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، فَإِذَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

أخرجه الترمذي (١٤٦٠) وقال: هذا حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، ويروى عن الحسن أيضًا، والصحيح عن جندب موقوف. والدارقطني (١١٤/٣)، والحاكم (٨٠٧٣) وقال: صحيح الإسناد. والبيهقي (١٦٢٧٧).

أخرجه النسائي (٤٠٣٥).

أخرجه النسائي (٤١١٤)، وأحمد (٢٠٣١٤).

(فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا) هَذَا تَصْرِيحٌ بِوُجُوبِ قِتَالِ
الْخَوَارِجِ وَالْبَغَاةِ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْخَوَارِجَ وَأَشْبَاهَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْبَغْيِ مَتَى
خَرَجُوا عَلَى الْإِمَامِ، وَخَالَفُوا رَأْيَ الْجَمَاعَةِ وَشَقُّوا الْعَصَا وَجَبَ قِتَالُهُمْ بَعْدَ إِنْذَارِهِمْ،
وَالْإِعْتِدَارِ إِلَيْهِمْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾
[الحجرات: ٩] لَكِنْ لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَا يُتَّبَعُ مُنْهَازُهُمْ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا
تُبَاحُ أَمْوَالُهُمْ، وَمَا لَمْ يَخْرُجُوا عَنِ الطَّاعَةِ وَيَنْتَصِبُوا لِلْحَرْبِ لَا يُقَاتَلُونَ، بَلْ يُوعَظُونَ
وَيُسْتَتَابُونَ مِنْ بِدْعَتِهِمْ وَبَاطِلِهِمْ، وَهَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَكْفُرُوا بِبِدْعَتِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ بِدْعَةٌ
مِمَّا يَكْفُرُونَ بِهِ جَرَتْ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ.

وَأَمَّا الْبَغَاةُ الَّذِينَ لَا يَكْفُرُونَ فَيَرْتُونَ وَيُورَثُونَ، وَدَمُهُمْ فِي حَالِ الْقِتَالِ هَدَرٌ،
وَكَذَا أَمْوَالُهُمُ الَّتِي تُتْلَفُ فِي الْقِتَالِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُمْ لَا يَضْمَنُونَ أَيْضًا مَا أَتْلَفُوهُ عَلَى أَهْلِ
الْعَدْلِ فِي حَالِ الْقِتَالِ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ، وَمَا أَتْلَفُوهُ فِي غَيْرِ حَالِ الْقِتَالِ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ
ضَمْنُوهُ، وَلَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِشَيْءٍ مِنْ دَوَابِّهِمْ وَسِلَاحِهِمْ فِي حَالِ الْحَرْبِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ
الْجُمْهُورِ، وَجَوَزَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (٢٧/٤)].

٣٥٥٤ [وَعَنْ أَبِي غَالِبٍ: رَأَى أَبُو أُمَامَةَ رُؤُوسًا مَنْصُوبَةً عَلَى دَرَجٍ
دِمَشْقَ، فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: «كَلَابُ النَّارِ شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَيْدِي السَّمَاءِ، خَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ»
ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ...﴾ [آل عمران: ١٠٦] قِيلَ لِأَبِي أُمَامَةَ: أَنْتَ
سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا حَتَّى عَدَّ سَبْعًا
مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ] .

(كَلَابُ النَّارِ) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أصحاب هذا الرؤوس كلاب **(شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَيْدِي السَّمَاءِ)** خبر آخر للمبتدأ المحذوف، «خير قتلى» مبتدأ **(قَتَلُوهُ)** خبره،
والضمير المرفوع في «قَتَلُوهُ» راجع إلى أصحاب الرؤوس، والمنصوب «من» **(ثُمَّ قَرَأَ)**
أي: أبو أُمَامَةَ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ...﴾.

كتاب الحدود (الفصل الأول)

٣٥٥٥ [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. وَقَالَ الْآخَرُ: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَائْذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ. قَالَ: «تَكَلَّمْ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَبَارِيَتُكَ فَرُدُّ عَلَيْكَ. وَأَمَّا ابْنُكَ فَعَلَيْهِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُتَيْسُ فَأَعُدْ إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» فَأَعْتَرَفَتْ فَارْجَمَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ) بِتَشْدِيدِ الثُّونِ لِلتَّأْكِيدِ (بِكِتَابِ اللَّهِ) فِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: «بِالْحَقِّ» (وَأَمَّا ابْنُكَ فَعَلَيْهِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ) قَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ أَنَّ الْإِبْنَ كَانَ بِكْرًا وَأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِالزَّنا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَضْمَرَ اعْتِرَافَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَعَلَى ابْنِكَ إِنْ اعْتَرَفَ» وَالْأَوَّلُ أَلْيَقُ، فَإِنَّهُ كَانَ فِي مَقَامِ الْحُكْمِ، فَلَوْ كَانَ فِي مَقَامِ الْإِفْتَاءِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِنْ كَانَ زَنَى وَهُوَ بِكْرٌ، وَقَرِينَةُ اعْتِرَافِهِ حُضُورَهُ مَعَ أَبِيهِ وَسُكُوتُهُ عَمَّا نَسَبَهُ إِلَيْهِ، وَأَمَّا الْعِلْمُ بِكُونِهِ بِكْرًا فَوْقَ صَرِيحٍ مِنْ كَلَامِ أَبِيهِ فِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَلَفْظِهِ: «كَانَ ابْنِي أَجِيرًا لِامْرَأَةِ هَذَا وَابْنِي لَمْ يُحْصَنْ».

أخرجه البخاري (٧٢٦٠)، ومسلم (٤٥٣١)، والطيالسي (١٣٣٣)، وأحمد (١٧٠٧٩)، ومسلم (١٦٩٧)، والنسائي (٥٤١١)، والترمذي (١٤٣٣)، وابن ماجه (٢٥٤٩).

(وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَنْبَسُ فَأَعْدُ) يُونُسَ وَمُهَمَّلَةَ مُصَغَّرَ (إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا) زَادَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: فَاسْأَلَهَا.

قَالَ ابْنُ السَّكَنِ فِي «كِتَابِ الصَّحَابَةِ»: لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ وَلَا وَجَدْتُ لَهُ رِوَايَةَ وَلَا ذِكْرًا إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ ابْنُ الصَّحَّاحِ الْأَسْلَمِيِّ، وَقِيلَ: ابْنُ مَرْثَدٍ، وَقِيلَ: ابْنُ أَبِي مَرْثَدٍ، وَزَيَّفُوا الْأَخِيرَ بِأَنَّ أَنْبَسَ بْنَ أَبِي مَرْثَدٍ صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ، وَهُوَ غَنَوِيٌّ بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالثُّونَ، لَا أَسْلَمِيٍّ وَهُوَ بِفَتْحَتَيْنِ لَا التَّصْغِيرِ، وَغَلِطَ مَنْ رَعَمَ أَيْضًا أَنَّهُ أَنْبَسُ بْنُ مَالِكٍ وَصَغَّرَ كَمَا صَغَّرَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى عِنْدَ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ أَنْصَارِيٌّ لَا أَسْلَمِيٍّ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ وَابْنِ أَبِي ذُئْبٍ: «وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَنْبَسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - فَأَعْدُ».

وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ وَيُونُسَ وَصَالِحِ ابْنِ كَيْسَانَ: «وَأَمَرَ أَنْبَسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةً الْآخَرَ

وَفِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ ثُمَّ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، يُقَالُ لَهُ: أَنْبَسُ: فَمَنْ يَا أَنْبَسُ فَسَلِ امْرَأَةً هَذَا».

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعُدُوِّ الذَّهَابَ وَالتَّوَجُّهَ كَمَا يُطْلَقُ الرِّوَاغُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الْعُدُوِّ وَهُوَ التَّأْخِيرُ إِلَى أَوَّلِ النَّهَارِ، كَمَا لَا يُرَادُ بِالرِّوَاغِ التَّوَجُّهُ نِصْفَ النَّهَارِ، وَقَدْ حَكَى عِيَاضُ أَنَّ بَعْضَهُمْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَأْخُرِ إِقَامَةِ الْحَدِّ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ، وَاسْتَضَعَّفَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي آخِرِ النَّهَارِ.

(فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا) فِي رِوَايَةِ يُونُسَ: «وَأَمَرَ أَنْبَسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَرْجُمَ امْرَأَةً الْآخَرَ إِذَا اعْتَرَفَتْ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ الرُّجُوعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ نَصًّا أَوْ اسْتِنْبَاطًا، وَجَوَازُ الْقَسَمِ عَلَى الْأَمْرِ لِتَأْكِيدِهِ، وَالْحَلْفُ بِغَيْرِ اسْتِحْلَافٍ، وَحُسْنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحِلْمُهُ عَلَى مَنْ يُخَاطَبُهُ بِمَا الْأَوَّلَى خِلَافُهُ، وَأَنَّ مَنْ تَأَسَّى بِهِ مِنَ الْحُكَّامِ فِي

ذَلِكَ يُخَمِّدُ كَمَنْ لَا يَنْزِعُ لِقَوْلِ الْخُصْمِ مَثَلًا: أَحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ.

وَقَالَ الْبَيْضاوِيُّ: إِنَّمَا تَوَارَدَا عَلَى سُؤَالِ الْحُكْمِ بِكِتَابِ اللَّهِ مَعَ أَنَّهُمَا يَعْلَمَانِ
يُحْكُمُ إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمَا بِالْحَقِّ الصَّرْفِ لَا بِالْمُصَالِحَةِ وَلَا الْأَخْذِ
بِالرَّافِقِ؛ لِأَنَّ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِرِضَا الْخُصْمَيْنِ.

وَفِيهِ: إِنَّ حُسْنَ الْأَدَبِ فِي مُحَاطَةِ الْكَبِيرِ يَفْتَضِي التَّقْدِيمَ فِي الْخُصُومَةِ، وَلَوْ كَانَ
الْمَذْكُورُ مَسْبُوقًا، وَأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْذَنَ لِمَنْ شَاءَ مِنَ الْخُصْمَيْنِ فِي الدَّعْوَى إِذَا جَاءَا مَعًا
وَأَمَّكَ أَنْ كَلَّا مِنْهُمَا يَدْعِي، وَاسْتِحْبَابَ اسْتِثْنَانِ الْمُدَّعِي وَالْمُسْتَفْتِي الْحَاكِمِ وَالْعَالِمِ
فِي الْكَلَامِ، وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ إِذَا ظَنَّ أَنَّ لَهُ عُذْرًا.

وَفِيهِ: إِنَّ مَنْ أَقَرَّ بِالْحَدِّ وَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ إِقَامَتُهُ عَلَيْهِ وَلَوْ لَمْ يَعْتَرِفْ مُشَارِكُهُ فِي
ذَلِكَ، وَأَنَّ مَنْ قَدَفَ غَيْرَهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ إِلَّا إِنْ طَلَبَهُ الْمُقْدُوفُ، خِلَافًا لِابْنِ أَبِي
لَيْلَى فَإِنَّهُ قَالَ: يَجِبُ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبِ الْمُقْدُوفُ.

قُلْتُ: وَفِي الْإِسْتِذَالِ بِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ حَلَّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الْمُقْدُوفُ حَاضِرًا، وَأَمَّا
إِذَا كَانَ غَائِبًا كَهَذَا فَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّأْخِيرَ لاسْتِكْشَافِ الْحَالِ، فَإِنْ ثَبَتَ فِي حَقِّ الْمُقْدُوفِ
فَلَا حَدَّ عَلَى الْقَاضِفِ كَمَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ تَبَعًا لِغَيْرِهِ: إِنَّ سَبَبَ بَعْثِ
النَّبِيِّ ﷺ أَنْيَسًا لِلْمَرْأَةِ لِيُعْلِمَهَا بِالْقَذْفِ الْمَذْكُورِ لِيُطَالِبَ بِحَدِّ قَاضِفِهَا إِنْ أَنْكَرَتْ.

قَالَ: هَكَذَا أَوَّلُهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ بُعِثَ
يَطْلُبُ إِقَامَةَ حَدِّ الزَّنا، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ حَدَّ الزَّنا لَا يُحْتَاطُ لَهُ بِالتَّجَسُّسِ وَالتَّقْيِيبِ
عَنْهُ، بَلْ يُسْتَحَبُّ تَلْقِينُ الْمُقَرَّرِ بِهِ لِيَرْجِعَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ، وَكَأَنَّ لِقَوْلِهِ: «فَإِنْ
اعْتَرَفَتْ» مُقَابِلًا؛ أَي: وَإِنْ أَنْكَرَتْ فَأَعْلِمْنَاهَا أَنَّ لَهَا طَلَبَ حَدِّ الْقَذْفِ فَحُذِفَ لَوْجُودُ
الِاحْتِمَالِ، فَلَوْ أَنْكَرَتْ وَطَلَبَتْ لِأُجِيبَتْ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ
رَجُلًا أَقَرَّ بِأَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ، فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً، ثُمَّ سَأَلَ الْمَرْأَةَ فَقَالَتْ: كَذَبَ، فَجَلَدَهُ
حَدَّ الْفِرْيَةِ ثَمَانِينَ، وَقَدْ سَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَاسْتَنْكَرَهُ النَّسَائِيُّ.

وَفِيهِ: إِنَّ الْمُحَدَّرَةَ الَّتِي لَا تَعْتَادُ الْبُرُوزَ لَا الْحُضُورَ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرْسَلَ إِلَيْهَا مَنْ يَحْكُمُ لَهَا وَعَلَيْهَا، وَقَدْ تَرَجَّمَ النَّسَائِيُّ لِذَلِكَ.

وَفِيهِ: إِنَّ السَّائِلَ يَذْكُرُ كُلَّ مَا وَقَعَ فِي الْقِصَّةِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَفْهَمَ الْمُفْتِي، أَوْ الْحَاكِمُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى خُصُوصِ الْحُكْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِقَوْلِ السَّائِلِ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيقًا عَلَى هَذَا، وَهُوَ إِنَّمَا جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ حُكْمِ الرَّثَا، وَالسَّرِّي فِي ذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ لِابْنِهِ مَعْذَرَةً مَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا بِالْعَهْرِ، وَلَمْ يَهْجُمْ عَلَى الْمَرْأَةِ مَثَلًا وَلَا اسْتَكْرَهَهَا، وَإِنَّمَا وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ لِطُولِ الْمُلَازِمَةِ الْمُفْتَضِيَةِ لِمَزِيدِ التَّائِسِ وَالْإِدْلَالِ، فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ الْحَثُّ عَلَى إِبْعَادِ الْأَجْنَبِيِّ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ مَهْمَا أُمِكَّنَ؛ لِأَنَّ الْعِشْرَةَ قَدْ تُفْضِي إِلَى الْفَسَادِ، وَيَتَسَوَّرُ بِهَا الشَّيْطَانُ إِلَى الْإِفْسَادِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ اسْتِفْتَاءِ الْمُفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْفَاضِلِ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ التَّائِبِيَّ أَنْ يُفْتِيَ مَعَ وُجُودِ الصَّحَابِيِّ مَثَلًا.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْاِكْتِفَاءِ فِي الْحُكْمِ بِالْأَمْرِ النَّاشِئِ عَنِ الظَّنِّ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْيَقِينِ، لَكِنْ إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى الْمُسْتَفْتَى يَرْجِعُ إِلَى مَا يُفِيدُ الْقَطْعَ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ الشَّرِيفِ مَنْ يُفْتِي بِالظَّنِّ الَّذِي لَمْ يَنْشَأْ عَنْ أَصْلٍ، وَيَحْتَمِلُ يَكُونُ وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ أَوْ مَنْ قَرَّبَ عَهْدَهُ بِالْجَاهِلِيَّةِ فَأَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِيهِ: إِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُفْتُونَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي بَلَدِهِ، وَقَدْ عَقَدَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ بَابًا لِذَلِكَ، وَأَخْرَجَ بِأَسَانِيدٍ فِيهَا الْوَاقِدِيِّ أَنَّ مِنْهُمْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ.

وَفِيهِ: إِنَّ الْحُكْمَ الْمَبْنِيَّ عَلَى الظَّنِّ يُنْقَضُ بِمَا يُفِيدُ الْقَطْعَ.

وَفِيهِ: إِنَّ الْحَدَّ لَا يَقْبَلُ الْفِدَاءَ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي الرَّثَا وَالسَّرِيقَةِ وَالْحِرَابَةِ وَشُرْبِ الْمُسْكِرِ.

وَاخْتِلَافُ فِي الْقَذْفِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَجْرِي الْفِدَاءُ فِي الْبَدَنِ كَالْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ وَالْأَطْرَافِ، وَأَنَّ الصُّلْحَ الْمَبْنِيَّ عَلَى غَيْرِ الشَّرْعِ يُرَدُّ، وَيُعَادُ الْمَالُ

الْمَأْخُذُ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ عُذْرُ مَنْ إِعْتَذَرَ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَنِ الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ بِأَنَّ الْمُتَعَاوِضَيْنِ تَرَاضِيَا، وَأَذِنَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ فِي التَّصَرُّفِ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِذْنَ فِي التَّصَرُّفِ مُقَيَّدٌ بِالْعُقُودِ الصَّحِيحَةِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْإِسْتِنَابَةِ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ، وَاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى وُجُوبِ الْإِعْذَارِ وَالْإِكْتِفَاءِ فِيهِ بِوَاحِدٍ، وَأَجَابَ عِيَاضٌ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ثَبَتَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَهَادَةِ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ كَذَا قَالَ، وَالَّذِي تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالِدِ الْعَسِيفِ فَقَطُّ، وَأَمَّا الْعَسِيفُ وَالزَّوْجُ فَلَا، وَغَفَلَ بَعْضُ مَنْ تَبَعَ الْقَاضِي فَقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْحُمْلِ لَزِمَ الْإِكْتِفَاءُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّانَا وَلَا قَائِلُ بِهِ.

وَيُمْكِنُ الْإِنْفِصَالُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ أُتَيْسًا بُعِثَ حَاكِمًا، فَاسْتَوْفَى شُرُوطَ ثُمَّ اسْتَأْذَنَ فِي رَجْمِهَا فَأَذِنَ لَهُ فِي رَجْمِهَا، وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ مِنَ الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ إِقَامَةُ الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدُمِ دَعْوَى عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى وَكَيْلِهَا مَعَ حُضُورِهَا فِي الْبَلَدِ غَيْرِ مُتَوَارِيَةٍ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا شَهَادَةٌ حِسْبَةٍ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ هُنَاكَ صِبْغَةُ الشَّهَادَةِ الْمَشْرُوطَةِ فِي ذَلِكَ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْحُكْمِ بِإِقْرَارِ الْجَانِي مِنْ غَيْرِ ضَبْطِ بِشَهَادَةِ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهَا وَاقِعَةٌ عَيْنٍ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أُتَيْسٌ أَشْهَدَ قَبْلَ رَجْمِهَا.

قَالَ عِيَاضٌ: احْتَجَّ قَوْمٌ بِجَوَازِ الْحَاكِمِ فِي الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا بِمَا أَفَرَّ بِهِ الْخُصْمُ عَنْهُ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ، وَأَبَى ذَلِكَ الْجُمْهُورُ، وَالْخِلَافُ فِي غَيْرِ الْحُدُودِ أَقْوَى، قَالَ: وَقِصَّةُ أُتَيْسٍ يَطْرُقُهَا إِحْتِمَالُ مَعْنَى الْإِعْذَارِ كَمَا مَضَى، وَأَنَّ قَوْلَهُ: «فَارْجُمُهَا» أَيْ: بَعْدَ إِعْلَامِي، أَوْ أَنَّهُ فَوَّضَ الْأَمْرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا اعْتَرَفَتْ بِحُضْرَةِ مَنْ يَنْبُتُ ذَلِكَ يَقُولُهُمْ تَحْكُمُ، وَقَدْ دَلَّ قَوْلُهُ: «فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَتْ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الَّذِي حَكَمَ فِيهَا بَعْدَ أَنْ أَعْلَمَهُ أُتَيْسٌ بِاعْتِرَافِهَا، كَذَا قَالَ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ أُتَيْسًا لَمَّا اعْتَرَفَتْ أَعْلَمَ النَّبِيَّ ﷺ مُبَالَغَةً فِي الْإِسْتِثْنَاتِ، مَعَ كَوْنِهِ كَانَ عُلِّقَ لَهُ رَجْمُهَا عَلَى

اعترافها.

وَاسْتَدِيلَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الرَّجْمَ لَيْسَ شَرْطًا، وَفِيهِ نَظَرٌ لِاحْتِمَالِ أَنَّ أُنَيْسًا كَانَ حَاكِمًا وَقَدْ حَضَرَ بَلَّ بَاشَرَ الرَّجْمَ لظَاهِرِ قَوْلِهِ: «فَرَجَمَهَا».

وَفِيهِ: تَرَكَ الْجُمُعَ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالتَّغْرِيبِ، وَسَيَأْتِي فِي «بَابِ الْكِرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ».

وَفِيهِ: الْإِكْتِفَاءُ بِالْاعْتِرَافِ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ أَنَّ الْمَرْأَةَ اعْتَرَفَهَا، وَالْإِكْتِفَاءُ بِالرَّجْمِ مِنْ غَيْرِ جُلْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ فِي قِصَّتِهَا أَيْضًا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا عُمُومَ لَهُ فَالْتَّرُكُ أَوْلَى.

وَفِيهِ: جَوَازُ اسْتِئْجَارِ الْحُرِّ، وَجَوَازُ إِجَارَةِ الْأَبِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ لِمَنْ يَسْتَعْدِمُهُ إِحْتَاجَ لِذَلِكَ، وَاسْتَدِيلَ بِهِ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَى الْأَبِ لِمَحْجُورِهِ، وَلَوْ كَانَ بِالْعَا لِكُونَ الْوَلَدِ كَانَ حَاضِرًا وَلَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا أَبُوهُ، وَتُعَقَّبَ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ وَكِيلَهُ أَوْ لِأَنَّ التَّدَايِي لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِسَبَبِ الْمَالِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الْفِدَاءُ، فَكَأَنَّ وَالِدَ الْعُسَيفِ ادَّعَى عَلَى زَوْجِ الْمَرْأَةِ بِمَا أَخَذَهُ مِنْهُ إِمَّا لِنَفْسِهِ، وَإِمَّا لِامْرَأَتِهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ حِينَ أَعْلَمَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، بِأَنَّ ذَلِكَ الصُّلْحَ فَاسِدٌ لِيَسْتَعِيدَهُ مِنْهُ سَوَاءَ كَانَ مِنْ مَالِهِ أَوْ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِرَدِّ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي الْقِصَّةِ مِنَ الْحَدِّ فَبِاعْتِرَافِ الْعُسَيفِ ثُمَّ الْمَرْأَةِ.

وَفِيهِ: إِنَّ حَالَ الرَّائِيَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا أُقِيمَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ حَدُّهُ؛ لِأَنَّ الْعُسَيفَ جُلِدَ وَالْمَرْأَةَ رُجِمَتْ، فَكَذَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ رَقِيقًا، وَكَذَا لَوْ رَزَى بَالِغٌ بِصَبِيَّةٍ أَوْ عَاقِلٌ بِمَجْنُونَةٍ حَدُّ الْبَالِغِ وَالْعَاقِلِ دُونَهُمَا، وَكَذَا عَكْسُهُ.

وَفِيهِ: إِنَّ مَنْ قَذَفَ وَلَدَهُ لَا يُحَدُّ لَهُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ قَالَ: إِنَّ ابْنِي رَزَى وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ. [الفتح (٢٥٤/١٩)].

جَلَدَ مِائَةً وَتَغْرِيبَ عَامٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

- [وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةُ الرَّجْمِ، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

٣٥٥٨ [وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»] .

٣٥٥٩ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَحِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟» فَقَالُوا: نَفْضُحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ. فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَتَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ. فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ. فَقَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ. فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا. وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: ارْفَعْ يَدَكَ. فَرَفَعَ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ تَلُوحُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَتَكَاثَمُهُ بَيْنَنَا. فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا] .

(١) أخرجه البخاري (٦٨٣١)، والطبراني (٥٠٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٤١)، ومسلم (١٦٩١)، وأحمد (٣٠٢)، والدارمي (٢٣٢٢)، وأبو داود (٤٤١٨)، والترمذي (١٤٣٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧١٥٨)، وأبو عوانة (٦٢٥٥)، وابن حبان (٤١٣).

(٣) أخرجه الشافعي (١٦٤/١)، وأحمد (٢٢٧١٨)، ومسلم (١٦٩٠)، وأبو داود (٤٤١٥)، والترمذي (١٤٣٤) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (٢٥٥٠)، وابن حبان (٤٤٢٥)، وابن الجارود والنسائي في «الكبرى» (١١٠٩٣).

أخرجه البخاري (٣٦٣٥)، ومالك (١٥٠٣)، وأحمد (٤٥٩٢)، وابن حبان (٤٥١١).

(أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيَا) ذَكَرَ السُّهَيْلِيُّ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ إِسْمَ الْمَرْأَةِ: «بُسْرَةَ» بِضَمِّ الْمُوحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ، وَلَمْ يُسَمِّ الرَّجُلَ.

وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ «سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ مِمَّنْ تَبَعَ الْعِلْمَ، وَكَانَ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: زَنَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ بِامْرَأَةٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِذْهَبُوا بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ، فَإِنَّهُ بُعِثَ بِالْخَفِيفِ فَإِنْ أَفْتَانَا بِفُتْيَا دُونَ الرَّجْمِ قَبَلْنَاهَا، وَاحْتَجَجْنَا بِهَا عِنْدَ اللَّهِ، وَقُلْنَا: فُتْيَا نَبِيِّ مِنْ أَنْبِيَائِكَ.

قَالَ: فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَصْحَابِهِ، فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا تَرَى فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَنِيَا مِنْهُمْ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَنِ الطَّبْرِيِّ وَالتَّعَلُّبِيِّ عَنِ الْمُفَسِّرِينَ قَالُوا: «انْطَلَقَ قَوْمٌ مِنْ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ مِنْهُمْ: كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ وَكَعْبُ بْنُ أَسَدٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو وَمَالِكُ بْنُ الصَّيْفِ وَكِنَانَةُ بْنُ أَبِي الْحَقِيقِ وَشَاسُ بْنُ قَيْسٍ وَيُوسُفُ بْنُ عَازُورَاءَ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَكَانَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ مِنْ أَشْرَافِ أَهْلِ خَيْبَرَ زَنِيَا وَاسْمُ الْمَرْأَةِ: بُسْرَةَ، وَكَانَتْ خَيْرَ حَيِّئِذٍ حَرَبًا فَقَالَ لَهُمْ: إِسْأَلُوهُ، فَتَزَلَّ جَنْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُم ابْنَ صُورِيًّا» فَذَكَرَ الْقِصَّةَ مُطَوَّلَةً.

وَلَفَظَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ الْمَذْكُورَةِ: «إِنَّ أَحْبَارَ الْيَهُودِ اجْتَمَعُوا فِي بَيْتِ الْمِدْرَاسِ، وَقَدْ زَنَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بَعْدَ إِحْصَانِهِ بِامْرَأَةٍ مِنْهُمْ قَدْ أَحْصَيْتَ» فَذَكَرَ الْقِصَّةَ، وَفِيهَا: «فَقَالَ: اخْرُجُوا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صُورِيَّا الْأَعُورِ».

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: «وَيُقَالُ: إِنَّهُمْ أَخْرَجُوا مَعَهُ يَاسِرَ بْنَ أَحْطَبَ وَوَهْبَ بْنَ يَهُودَا، فَخَلَا النَّبِيُّ ﷺ، بِابْنِ صُورِيَّا» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ: «مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِيَهُودِيٍّ مُحَمَّمًا مَجْلُودًا، فَدَعَاهُمْ فَقَالَ: هَكَذَا تَحْدُثُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ» وَهَذَا يُخَالِفُ الْأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ أَنََّّهُمْ ابْتَدَؤُوا السُّؤَالَ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ، وَفِي هَذَا أَنََّّهُمْ أَقَامُوا الْحَدَّ قَبْلَ

السؤال.

وَيُمْكِنُ الْجُمُعُ بِالتَّعَدُّدِ بِأَنْ يَكُونَ الَّذِينَ سَأَلُوا عَنْهُمَا غَيْرَ الَّذِي جَلَدُوهُ،
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَادَرُوا فَجَلَدُوهُ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ فَسَأَلُوا فَاتَّفَقَ الْمُرُورُ بِالْمَجْلُودِ فِي حَالِ
سُؤَالِهِمْ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُمْ بِإِحْضَارِهِمَا فَوَقَعَ مَا وَقَعَ وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ.

وَيُؤَيِّدُ الْجُمُعُ مَا وَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَهْطًا مِنَ الْيَهُودِ
أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهُمْ امْرَأَةٌ فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ مَا أُنْزِلَ عَلَيْكَ فِي الرَّثَا؟» فَيَتَجَهَّأُ أَنَّهُمْ جَلَدُوا
الرَّجُلَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا عَنِ الْحُكْمِ، فَأَحْضَرُوا الْمَرْأَةَ وَذَكَرُوا الْقِصَّةَ وَالسُّؤَالَ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ
بِيَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ زَنِيًّا» وَنَحْوَهُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْمَاضِيَةِ قَرِيبًا،
وَلَفْظُهُ: «أَحَدَانَا».

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عِنْدَ الْبَزَّازِ: «أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا بِيَهُودِيَّيْنِ زَنِيًّا وَقَدْ
أُحْصِنَا.

(فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟») قَالَ الْبَاجِي:

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلِمَ بِالْوَحْيِ أَنَّ الرَّجْمَ فِيهَا ثَابِتٌ عَلَى مَا شَرَعَ لَمْ يَلْحَقْهُ
تَبْدُلٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلِمَ ذَلِكَ بِإِخْبَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ
عَلَى وَجْهِ حَصَلَ لَهُ بِهِ الْعِلْمُ بِصِحَّةِ نَقْلِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا سَأَلَهُمْ عَنْ ذَلِكَ
لِيَعْلَمَ مَا عِنْدَهُمْ فِيهِ ثُمَّ يَتَعَلَّمَ صِحَّةَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى.

(فَقَالُوا: نَفَضْنَاهُمْ) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ، مِنَ الْفَضِيحَةِ (وَيُجْلَدُونَ) وَقَعَ بَيَانُ

**الْفَضِيحَةِ فِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعِ الْأَتِيَةِ فِي التَّوْحِيدِ بِلَفْظِهِ: «قَالُوا: نُسَخَّمُ وَجُوهَهُمَا،
وَنُخْزِيهِمَا».**

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُسُودٍ وَجُوهَهُمَا وَنُحْمَهُمَا، وَنُخَالِفُ بَيْنَ
وُجُوهَهُمَا، وَيُطَافُ بِهِمَا».

وَفِي رِوَايَةِ بْنِ دِينَارٍ: «إِنَّ أَحْبَارَنَا أَحَدُثُوا تَحْمِيمَ الْوَجْهِ وَالتَّجْبِيَةَ».

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «يُحَمَّمُ وَيُجَبَّهَ وَيُجَلَّدُ» وَالتَّجْبِيَةُ: أَنْ يُحْمَلَ الزَّانِيَانِ عَلَى حِمَارٍ وَتُقَابِلَ أَفْفِيئُهُمَا وَيُطَافَ بِهِمَا.

وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ الْهَمْزَةُ، وَأَنَّهُ التَّجْبِيَةُ، وَهِيَ الرَّدْعُ وَالزَّجْرُ يُقَالُ: جَبَّأَتْهُ تَجْبِيئًا، أَي: رَدَعَتْهُ، وَالتَّجْبِيَةُ: أَنْ يُنْكَسَ رَأْسُهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ يُنْكَسَ رَأْسُهُ اسْتِحْيَاءً، فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْفِعْلُ: تَجْبِيَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجَبِّهِ، وَهُوَ الْإِسْتِقْبَالُ بِالْمَكْرُوهِ، وَأَصْلُهُ مِنْ إِصَابَةِ الْجَبْهَةِ، تَقُولُ: «جَبَّهْتَهُ» إِذَا أَصَبْتَ جَبْهَتَهُ، كَ«رَأْسَتُهُ» إِذَا أَصَبْتَ رَأْسَهُ.

وَقَالَ الْبَاجِي: ظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ قَصَدُوا فِي جَوَابِهِمْ تَحْرِيفَ التَّوْرَةِ وَالْكَذِبَ عَلَى النَّبِيِّ إِمَّا رَجَاءً أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَإِمَّا لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِتَحْكِيمِهِ التَّخْفِيفَ عَنِ الزَّانِيَيْنِ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ ذَلِكَ يُخْرِجُهُمْ عَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِمْ، أَوْ قَصَدُوا اخْتِيَارَ أَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُقَرَّرِ أَنَّ مَنْ كَانَ نَبِيًّا لَا يَقِرُّ عَلَى بَاطِلٍ، فَظَهَرَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ نَبِيَّهَ كَذِبُهُمْ وَصِدْقُهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجَمَ) رِوَايَةُ أَيُّوبَ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَالَ: «فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلَوْهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» [آل عمران: ٩٣].

(فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَفَسَّرُوهَا) بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَفِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ: «فَجَاؤُوا». وَزَادَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: «بِهَا فَقَرَأُوهَا».

وَفِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: «فَأَتَى بِهَا فَتَرَعَ الْوِسَادَةَ مِنْ تَحْتِهِ فَوَضَعَ التَّوْرَةَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: آمَنْتُ بِكَ وَبِمَنْ أَنْزَلَكَ».

وَفِي حَدِيثٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ فَقَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ وَبِمَنْ أَنْزَلَهُ».

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «فَقَالَ: إِثْنُونِي بِأَعْلَمِ رَجُلَيْنِ مِنْكُمْ، فَأُتِيَ بِابْنِ صُورِيَّ».

زَادَ الطَّبْرِيُّ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِثْنُونِي بِرَجُلَيْنِ مِنْ عُلَمَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ،

فَأَتَوْهُ بِرَجُلَيْنِ أَحَدَهُمَا شَابٌّ، وَالْآخَرُ شَيْخٌ قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ.
وَلَا بِنِ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ: «إِنَّ الْيَهُودَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الزَّانِيَيْنِ
فَأَفْتَاهُمْ بِالرَّجْمِ فَأَنْكَرُوهُ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِأَحْبَارِهِمْ فَنَاشَدَهُمْ، فَكَتَمُوهُ إِلَّا رَجُلًا مِنْ
أَصَاغِرِهِمْ أَعْوَرَ، فَقَالَ: كَذَّبُوكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي التَّوْرَةِ».

قَوْلُهُ: (فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا) وَنَحْوُهُ فِي
رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «فَوَضَعَ الْفَتَى الَّذِي يَقْرَأُ يَدَهُ
عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا وَرَاءَهَا».

وَفِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ: «فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَرْضَوْنَ: يَا أَعْوَرَ اقْرَأْ، فَقَرَأَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى
مَوْضِعٍ مِنْهَا فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ».

وَأَسْمَ هَذَا الرَّجُلِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صُورِيًّا كَمَا تَقَدَّمَ، وَوَقَعَ أَنَّهُ أَسْلَمَ، لَكِنْ ذَكَرَ
مَكِّي فِي «تَفْسِيرِهِ» أَنَّهُ ارْتَدَّ بَعْدَ أَنْ أَسْلَمَ، كَذَا ذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ، ثُمَّ وَجَدْتُهُ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ
بِالسَّنَدِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَاشَدَهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ
لَيَعْلَمُونَ أَنَّكَ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَلَكِنَّهُمْ يَحْسُدُونَكَ» وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: «ثُمَّ كَفَرَ
بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ صُورِيًّا وَتَزَلَّتْ فِيهِ: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي
الْكُفْرِ....» [المائدة: ٤١].

(فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ) فِي رِوَايَةِ
بْنِ دِينَارٍ: «فَإِذَا آيَةُ الرَّجْمِ تَحْتَ يَدِهِ» وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ: «فَحَدُّهُ الرَّجْمُ،
وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الْوَضِيعَ أَقَمْنَا عَلَيْهِ
الْحَدَّ، فَقُلْنَا: تَعَالَوْا فَلَنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نُقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ، فَجَعَلْنَا الشَّحِيمِ
وَالْجُلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ».

وَوَقَعَ بَيَانُ مَا فِي التَّوْرَةِ مِنْ آيَةِ الرَّجْمِ فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْمُحْصَنُ وَالْمُحْصَنَةُ
زَنِيَا فَقَامَتُ عَلَيْهِمَا الْبَيْتَةُ رُجْمًا، وَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ حُبْلَى تُرْبِصُ بِهَا حَتَّى تَضَعَ مَا فِي
بَطْنِهَا».

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «قَالَا: نَحِدُ فِي التَّوْرَةِ إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُمْ ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ رُجْمًا».

زَادَ الْبَزَّازُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: «إِنْ وَجَدُوا الرَّجُلَ مَعَ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتٍ أَوْ فِي ثَوْبِهَا أَوْ عَلَى بَطْنِهَا فَهِيَ رَيْبَةٌ وَفِيهَا عُقُوبَةٌ، قَالَ: فَمَا مَنَعَكُمَا أَنْ تَرْجُمُوهُمَا؟ قَالَا: ذَهَبَ سُلْطَانُنَا فَكَّرَهُنَا الْقَتْلَ».

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَمَا أَوْلَى مَا ارْتَحَضْتُمْ أَمْرَ اللَّهِ؟ قَالَ: رَأَى ذُو قَرَابَةِ مِنَ الْمَلِكِ فَأَخَّرَ عَنْهُ الرَّجْمَ، ثُمَّ رَأَى رَجُلًا شَرِيفًا فَأَزَادُوا رَجْمَهُ، فَحَالَ قَوْمُهُ دُونَهُ وَقَالُوا: ابْدَأْ بِصَاحِبِكَ، فَاصْطَلَحُوا عَلَى هَذِهِ الْعُقُوبَةِ».

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: «إِنَّا كُنَّا شَبَبَةً وَكَانَ فِي نِسَائِنَا حُسْنُ وَجْهِ، فَكُنَّا فِينَا فَلَمْ يَقُمْ لَهُ فَصِرْنَا نَحْمِلُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(فَقَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدٌ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَمَا) زَادَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِنِّي أَحْكُمُ بِمَا فِي التَّوْرَةِ».

وَفِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُولَ مَنْ أَحْيَى أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ».

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ مِنَ الزِّيَادَةِ أَيْضًا: «فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّهُودِ، فَجَاءَ أَرْبَعَةٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرَجَمَا».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: وَجُوبُ الْحَدِّ عَلَى الْكَافِرِ الدِّيْنِيِّ إِذَا زَنَى وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَفِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَدْ ذَهَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَتَقَلَّ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ شَرْطَ الْإِحْصَانِ الْمَوْجِبَ لِلرَّجْمِ الْإِسْلَامَ.

وَرُدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّةَ وَأَحْمَدَ لَا يَشْتَرِطَانِ ذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُ مَذْهَبَهُمَا وَقُوعُ التَّصْرِيحِ بِأَنَّ الْيَهُودِيِّينَ الَّذِينَ رُجِمَا كَانَا قَدْ أُحْصِنَا.

وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ وَمُعْظَمُ الْحَنْفِيَّةِ وَرَبِيعَةُ شَيْخِ مَالِكٍ: شَرْطُ الْإِحْصَانِ الْإِسْلَامَ، وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا رَجَمَهُمَا بِحُكْمِ التَّوْرَةِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ تَنْفِيزِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ بِمَا فِي كِتَابِهِمْ، فَإِنَّ فِي التَّوْرَةِ

الرَّجْمَ عَلَى الْمُحْصَنِ وَغَيْرِ الْمُحْصَنِ، قَالُوا: وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَكَانَ مَأْمُورًا بِاتِّبَاعِ الثَّوْرَةِ وَالْعَمَلِ بِهَا حَتَّى يُنْسَخَ ذَلِكَ فِي شَرْعِهِ، فَرَجَمَ الْيَهُودِيُّينَ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥] ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ مَنْ أُحْصِنَ وَمَنْ لَمْ يُحْصَنَ كَمَا تَقَدَّمَ. إِنَّتَهَى.

وَفِي دَعْوَى الرَّجْمِ عَلَى مَنْ لَمْ يُحْصَنَ نَظَرٌ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا رَجَمَ الْيَهُودِيُّينَ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ يَوْمِئِذٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذِمَّةٌ فَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِ، وَتَعَقَّبَهُ الطَّحَاوِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا مَا فَعَلَهُ، قَالَ: وَإِذَا أَقَامَ الْحَدَّ عَلَى مَنْ لَا ذِمَّةَ لَهُ، فَلَا يُقِيمُهُ عَلَى مَنْ لَهُ ذِمَّةٌ أُولَى.

وَقَالَ الْمَازِرِيُّ: يُعْتَرَضُ عَلَى جَوَابِ مَالِكٍ بِكَوْنِهِ رَجَمَ الْمَرْأَةِ، وَهُوَ يَقُولُ: لَا تُقْتَلُ الْمَرْأَةُ إِلَّا إِنْ أَجَابَ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ، وَآيَةُ الْقُرْطُبِيِّ أَنَّهُمَا كَانَا حَرَبِيَّيْنِ بِمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَيُعَكَّرُ عَلَيْهِ أَنْ مَحْبِيئَهُمْ سَائِلِينَ يُوجِبُ لَهُمْ عَهْدًا كَمَا لَوْ دَخَلُوا لِعَرْضِ كِتَابَةِ أَوْ رِسَالَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُمْ فِي أَمَانٍ إِلَى أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَى مَا مَنَّهُمْ. قُلْتُ: وَلَمْ يَنْفَصِلْ عَنْ هَذَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ السَّائِلَ عَنْ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ صَاحِبُ الْوَاقِعَةِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: دَعْوَى أَنَّهُمَا كَانَ حَرَبِيَّيْنِ بَاطِلَةٌ بَلْ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ، كَذَا قَالَ: وَسَلَّمْ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُمَا كَانَا مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْحَاكِمَ مُحَرَّرٌ إِذَا تَحَاكَمَ إِلَيْهِ أَهْلُ الذِّمَّةِ بَيْنَ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ وَيَبَيِّنَ أَنْ يُعْرَضَ عَنْهُمْ عَلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ، فَاخْتَارَ ﷺ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِحْصَانِ عِنْدَهُ الْإِسْلَامَ وَهُمَا كَانَا كَافِرَيْنِ، وَانْفَصَلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمَا كَانَا مُحْكَمَيْنِ لَهُ فِي الظَّاهِرِ وَمُخْتَرَيْنِ مَا عِنْدَهُ فِي الْبَاطِنِ هَلْ هُوَ نَبِيٌّ حَقٌّ أَوْ مُسَامِحٌ فِي الْحَقِّ، وَهَذَا لَا يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ وَلَا يَخْلُصُ عَنِ الْإِيرَادِ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ شَرْطًا فِي الْإِحْصَانِ، وَالْجَوَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا رَحِمَهُمَا لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى الْيَهُودِ فِيمَا حَكَّمُوهُ فِيهِ مِنْ حُكْمِ التَّوْرَةِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يُقِيمُ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ بِمَا لَا يَرَاهُ فِي شَرْعِهِ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

قَالَ: وَأُجِيبَ بِأَنَّ سِيَاقَ الْقِصَّةِ يَقْتَضِي مَا قُلْنَا، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَدْعَى شُهُودَهُمْ لِيُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ مِنْهُمْ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ وَلَوْ جَاءُونِي لِحَكْمَتٍ عَلَيْهِمْ بِالرَّجْمِ وَلَمْ أَعْتَبِرِ الْإِسْلَامَ فِي الْإِحْصَانِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حَدَّثَ الرَّائِي حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، وَعَلَى الْحَاكِمِ إِقَامَتُهُ، وَقَدْ كَانَ لِلْيَهُودِ حَاكِمٌ، وَهُوَ الَّذِي حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِمَا.

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ الرَّائِيَيْنِ حَكَّمَاهُ دَعْوَى مَرْدُودَةٌ، وَاعْتُرِضَ بِأَنَّ التَّحْكِيمَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِغَيْرِ الْحَاكِمِ، وَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَحُكْمُهُ بِطَرِيقِ الْوِلَايَةِ لَا بِطَرِيقِ التَّحْكِيمِ، وَأَجَابَ الْحَنْفِيَّةُ عَنْ رَجْمِ الْيَهُودِيِّينَ بِأَنَّهُ وَقَعَ بِحُكْمِ التَّوْرَةِ، وَرَدَّهُ الْخَطَاطِيُّ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَنْ أُحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ وَإِنَّمَا جَاءَهُ الْقَوْمُ سَائِلِينَ عَنِ الْحُكْمِ عِنْدَهُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ الْمَذْكُورَةُ، فَأَشَارَ عَلَيْهِمْ بِمَا كَتَمُوهُ مِنْ حُكْمِ التَّوْرَةِ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْإِسْلَامِ عِنْدَهُ مُخَالِفًا لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِالْمُنْسُوخِ، قَدْ لَ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا حَكَّمَ بِالنَّاسِخِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَإِنِّي بِمَا فِي التَّوْرَةِ» فَبِمَا فِي سَنَدِهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَوْ ثَبَتَ لَكَانَ مَعْنَاهُ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِشَرِيعَتِهِ.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الرَّجْمَ جَاءَ نَاسِخًا لِلْجَلْدِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّ الرَّجْمَ شَرِعٌ ثُمَّ نُسِخَ بِالْجَلْدِ ثُمَّ نُسِخَ الْجَلْدُ بِالرَّجْمِ، وَإِذَا كَانَ حُكْمُ الرَّجْمِ بَاقِيًا مِنْذُ شَرِيعَةٍ، فَمَا حَكَّمَ عَلَيْهِمَا بِالرَّجْمِ بِمَجَرَّدِ حُكْمِ التَّوْرَةِ بَلْ بِشَرْعِهِ الَّذِي اسْتَمَرَ حُكْمُ التَّوْرَةِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقْدَرْ أَنَّهُمْ بَدَّلُوهُ فِيمَا بَدَّلُوا.

وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَحِمَهُمَا أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ لِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ

الْقِصَّةُ: «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ أَتَاهُ الْيَهُودُ» فَالْجَوَابُ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْرُ،
فَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ الصَّحِيحَةِ: إِنَّهُمْ تَحَاكَمُوا إِلَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ،
وَالْمَسْجِدَ لَمْ يَكْمُلْ بِنَاؤُهُ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ مِنْ دُخُولِهِ ﷺ الْمَدِينَةَ فَبَطَلَ الْقَوْرُ، وَأَيْضًا فِي
حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جُزْءٍ: إِنَّهُ حَضَرَ ذَلِكَ، وَعَبَدَ اللَّهَ إِنَّمَا قَدِمَ مَعَ أَبِيهِ
مُسْلِمًا بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ.

وَفِيهِ: مَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ شَاهَدَ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ قَاعِدَةٌ هَكَذَا اسْتَدَلَّ بِهِ الطَّحَاوِيُّ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنََّّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْحُفْرِ لِلْمَرْجُومَةِ، فَمَنْ يَرَى أَنَّهُ يُخْفَرُ لَهَا تَكُونُ فِي الْعَالِبِ
قَاعِدَةٌ فِي الْحُفْرَةِ، وَاخْتِلَافُهُمْ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهَا قَاعِدَةٌ أَوْ قَائِمَةٌ إِنَّمَا هُوَ فِي الْجُلْدِ، فِي
الِاسْتِدْلَالِ بِصُورَةِ الْجُلْدِ عَلَى صُورَةِ الرَّجْمِ نَظَرٌ لَا يَحْفَى.

وَفِيهِ: قَبُولُ شَهَادَةِ أَهْلِ الدِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَعَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ
فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «قَدَعَا بِالشُّهُودِ» أَيُّ: شُهُودِ الْإِسْلَامِ عَلَى اعْتِرَافِهِمَا، وَقَوْلُهُ: «فَرَجَمَهُمَا
بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ» أَيُّ: الْبَيِّنَةِ عَلَى اعْتِرَافِهِمَا، وَرَدَّ هَذَا التَّأْوِيلَ بِقَوْلِهِ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ:
«إِنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ» وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالشَّاهِدَةِ لَا
بِالْاعْتِرَافِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى مُسْلِمٍ وَلَا عَلَى كَافِرٍ
لَا فِي حَدٍّ وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَلَا فَرَقَ بَيْنَ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ فِي ذَلِكَ، وَقَبِلَ شَهَادَتَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْ
التَّابِعِينَ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ مُسْلِمٌ، وَاسْتَثْنَى أَحْمَدُ حَالَةَ السَّفَرِ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ
مُسْلِمٌ، وَأَجَابَ الْقُرْطُبِيُّ عَنِ الْجُمْهُورِ عَنْ وَاقِعَةِ الْيَهُودِ بِأَنَّهُ ﷺ نَفَذَ عَلَيْهِمْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ
التَّوْرَةُ، وَالزَّمَهُمُ الْعَمَلَ بِهِ إِظْهَارًا لِتَحْرِيفِهِمْ كِتَابَهُمْ وَتَغْيِيرَهُمْ حُكْمَهُ، أَوْ كَانَ
ذَلِكَ خَاصًّا بِهَذِهِ الْوَاقِعَةِ كَذَا قَالَ، وَالتَّالِيَانِ مَرْدُودَانِ.

وَقَالَ التَّوَوِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ رَجَمَهُمَا بِالْاعْتِرَافِ، فَإِنْ ثَبَتَ حَدِيثُ جَابِرٍ فَلَعَلَّ
الشُّهُودَ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَإِلَّا فَلَا عِبْرَةَ بِشَهَادَتِهِمْ، وَيَتَعَيَّنُ أَنََّّهُمَا أَقْرَأَا بِالزَّنَا.

المشكاة/ الجزء الثامن

قُلْتُ: لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُمْ كَانُوا مُسْلِمِينَ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ أَخْبَرُوا بِذَلِكَ لِسُؤَالِ بَقِيَّةِ الْيَهُودِ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ كَلَامَهُمْ وَلَمْ يَحْكَمْ فِيهِمْ إِلَّا مُسْتَتِدًّا لِمَا أَطْلَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَحَكَمَ فِي ذَلِكَ بِالْوَحْيِ وَالزَّمَمُ الْحُجَّةَ بَيْنَهُمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [يوسف: ٢٥] وَأَنَّ شُهُودَهُمْ شَهِدُوا عَلَيْهِمْ عِنْدَ أَحْبَارِهِمْ بِمَا ذُكِرَ، فَلَمَّا رَفَعُوا الْأَمْرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ اسْتَعْلَمَ الْقِصَّةَ عَلَى وَجْهَيْهَا، فَذَكَرَ كُلُّ مَنْ حَضَرَ مِنَ الرِّوَاةِ مَا حَفِظَهُ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَلَمْسِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا مَا أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْمَجْلُودَ يُجَدَّدُ قَائِمًا إِنْ كَانَ رَجُلًا وَالْمَرْأَةَ قَاعِدَةً لِقَوْلِ ابْنِ عُمر: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ» فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا وَهِيَ قَاعِدَةٌ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ وَقِيعَةٌ عَيْنٌ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى أَنَّ قِيَامَ الرَّجُلِ كَانَ بِطَرِيقِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى رَجْمِ الْمُحْصَنِ، وَعَلَى الْإِقْتِصَارِ عَلَى الرَّجْمِ وَلَا يُضَمُّ إِلَيْهِ الْجُلْدُ، وَكَذَا اِحْتِجَّ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَلَوْ أُحْتِجَّ بِهِ لِعَكْسِهِ لَكَانَ أَقْرَبَ؛ لِأَنَّهُ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّ الزَّانِيَ جُلِدَ أَوَّلًا ثُمَّ رُجِمَ، لَكِنْ يُمكنُ الْإِنْفِصَالُ بِأَنَّ الْجُلْدَ الَّذِي وَقَعَ لَهُ لَمْ يَكُنْ بِحُكْمِ حَاصِمٍ.

وَفِيهِ: إِنَّ أَنْكَحَةَ الْكُفَّارِ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْإِحْصَانِ فَرَعُ ثُبُوتِ النِّكَاحِ.

وَفِيهِ: إِنَّ الْكُفَّارَ مُحَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وَفِي أَخْذِهِ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ بَعْدُ.

وَفِيهِ: إِنَّ الْيَهُودَ كَانُوا يَنْسُبُونَ إِلَى التَّوْرَةِ مَا لَيْسَ فِيهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا أَقْدَمُوا عَلَى تَبْدِيلِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ فِي الْجَوَابِ حَيْدَةٌ عَنِ السُّؤَالِ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ عَمَّا يَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فَعَدَّلُوا عَنْ ذَلِكَ لِمَا يَفْعَلُونَهُ، وَأَوْهَمُوا أَنَّ فِعْلَهُمْ مُوَافِقٌ لِمَا فِي التَّوْرَةِ فَأَكْذَبَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُسْقِطُوا شَيْئًا مِنَ الْقَاطِهَا كَمَا يَأْتِي تَقْرِيرُهُ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ، وَالْإِسْتِدْلَالُ بِهِ لِذَلِكَ غَيْرُ وَاضِحٍ؛ لِإِحْتِمَالِ خُصُوصِ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْوَاقِعَةِ،

فَلَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْمِيمِ، وَكَذَا مَنْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّوْرَةَ الَّتِي أُحْضِرَتْ حِينَئِذٍ كَانَتْ كُلُّهَا صَحِيحَةً سَالِمَةً مِنَ التَّبْدِيلِ؛ لِأَنَّهُ يَطْرُقُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ بِعَيْنِهِ، وَلَا يَرُدُّهُ قَوْلُهُ: «أَمَنْتُ بِكَ وَبِمَنْ أَنْزَلَكَ» لِأَنَّ الْمُرَادَ أَصْلَ التَّوْرَةِ.

وَفِيهِ: اِكْتِفَاءُ الْحَاكِمِ بِتَرْجُمَانٍ وَاحِدٍ مُوثِقٍ بِهِ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرْعَ لَنَا إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ لَنَا بِدَلِيلِ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ مَا لَمْ يَثْبُتْ نَسْخُهُ بِشَرِيعَةٍ نَبِيًّا أَوْ نَبِيَّهِمْ أَوْ شَرِيعَتِهِمْ، وَعَلَى هَذَا فَيُحْمَلُ مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَمْ يُنْسَخْ مِنَ التَّوْرَةِ أَصْلًا. [الفتح (١٩/٢٧٢)].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قِبَلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا شَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. فَقَالَ: «أُحْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَأَرْجُمُوهُ» فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَرَجَمْنَاهُ بِالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ حَتَّى أَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ حَتَّى مَاتَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنْ جَابِرٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: «قَالَ: نَعَمْ»: فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ بِالْمَصْلَى، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ قَرَّ، فَأَذْرَكَ فَرَجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرًا» وَصَلَّى عَلَيْهِ] .

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ؟» قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَنِ كُنْتَهَا؟» لَا قَالَ: نَعَمْ. فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

(قَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ قَبَلْتَ) حَذَفَ الْمَفْعُولُ لِلْعِلْمِ بِهِ؛ أَي: الْمَرْأَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَلَمْ يُعَيَّنْ مَحَلُّ التَّقْيِيلِ (أَوْ غَمَزْتَ) بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاي؛ أَي: بِعَيْنِكَ أَوْ يَدِكَ؛ أَي: أَشَرْتَ، أَوْ

(١) أخرجه البخاري (٦٨١٥)، ومسلم (٤٥١٥)، وأحمد (١٠١٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٢٤)، وأحمد (٢٤٧٧).

المشكاة/ الجزء الثامن

يَعْمَزْتُ يَبْدِكَ: الْحَسَّ أَوْ وَضَعَهَا عَلَى غُضُو الْعَيْرِ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «لَمَسْتُ» بَدَل «عَمَزْتُ».

وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ بِلَفْظٍ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ لَمَسْتَ».

أَي: فَأَظْلَقْتُ عَلَى أَيِّ وَاحِدَةٍ فَعَلْتُ مِنَ الثَّلَاثِ زَنًا، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْحَدِيثِ الْآخَرِ الْمُخَرَّجِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْعَيْنُ تَزْنِي وَزَنَاهَا التَّظَرُّ» وَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَهُمَا أَوْ عِنْدَ أَحَدِهِمَا ذَكَرَ اللِّسَانُ وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ وَالْأُذُنُ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ: وَالْقَمَ، وَعِنْدَهُمْ: «وَالْفَرْجُ يَصْدُقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَدِّبُهُ» وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَفَعَهُ: «كُلُّ عَيْنٍ زَانِيَةٌ».

(أَنْكَتَهَا) بِالثَّوْنِ وَالْكَافِ أَي: تَلَقَّظَ بِالْكَلِمَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَمْ عَنَّا بِلَفْظٍ آخَرَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ خَالِدٍ بِلَفْظٍ: «أَفَعَلْتُ بِهَا» وَكَأَنَّ هَذِهِ الْكِنَايَةَ صَدَرَتْ مِنْهُ أَوْ مِنْ شَيْخِهِ لِلتَّصْرِيحِ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

(قَالَ: نَعَمْ. فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرُجْمِهِ) زَادَ خَالِدُ الْحَدَّاءِ فِي رِوَايَتِهِ: «فَانْطَلَقَ بِهِ فَرَجَمَ وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ». [الفتح (٢٥٠/١٩)].

أَوْعَنَ بُرَيْدَةَ قَالَ: جَاءَ مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي. فَقَالَ: «وَيْحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ. ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَ أَطَهَّرَكَ؟» قَالَ: مِنَ الزَّنَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِيهِ جُنُونٌ؟» فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ. فَقَالَ: «أَشْرَبَ خَمْرًا» فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمَرٍ. فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ، فَلَبِثُوا يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ» ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي. فَقَالَ: «وَيْحَكَ، ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ» فَقَالَتْ: تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ

مَا عَزَّ بَنَ مَالِكٍ: إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّانَا. فَقَالَ: «أَنْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ». قَالَ: فَكَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِذِيَّةُ. فَقَالَ: «إِذَا لَا تَرْجُمُهَا وَنَدَعِ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِنِّي رَضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ. قَالَ: فَرَجَمَهَا. وَفِي رِوَايَةٍ: إِنَّهُ قَالَ لَهَا: «أَذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي» فَلَمَّا وَلَدَتْ قَالَ: «أَذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِئِيهِ» فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةٌ خُبِزٍ فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ فَطَمْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ. فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا، فَيُقْبِلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَضَّحَ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ فَسَبَّهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكِّي لَغُفِرَ لَهُ» ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٣٥٦٣ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ، فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَبْعِهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

- [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَنْ، فَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ فَأَمَرَنِي أَنْ أُجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنَفَاسٍ فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: «دَعَهَا حَتَّى يَنْقُطَعَ دَمُهَا ثُمَّ أَقِمِ عَلَيْهَا الْحَدَّ، وَأَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» .

(١) أخرجه مسلم (٤٥٢٧ - ٢٤٢٨)، والدارقطني (٣١٧٥).

(٢) أخرجه الطيالسي (١٣٣٤)، وعبد الرزاق (١٣٥٩٨)، وأحمد (١٧٠٨٤)، والبخاري (٢٠٤٦)، ومسلم (١٧٠٤)، وأبو داود (٤٤٦٩)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٥٧)، وابن ماجه (٢٥٦٥).

(٣) أخرجه مسلم (٤٥٤٧)، وأحمد (١٣٥٤)، وأبو داود (٤٤٧٥)، والترمذي (١٥١٢)، وأبو يعلى (٣٢٦)، وابن الجارود والدارقطني (٢٢٨)، والحاكم (٨١٠٦)، والبيهقي (١٥٥٨١).

(دَعَهَا) أي: أَثَرُكُهَا (حَتَّى يَنْقَطِعَ دَمُهَا) أي: دَمَ نِفَاسِهَا (ثُمَّ أَقِمِ عَلَيْهَا الْحَدَّ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرِيضَ يُنْهَلُ حَتَّى يَبْرَأَ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَا يُنْهَلُ، وَالْجَمْعُ أَنَّ مَنْ يُرْجَى بُرُؤُهُ يُنْهَلُ وَمَنْ يُرْجَى بُرُؤُهُ لَا يُؤَخَّرُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.
(وَأَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى مَمْلُوكِهِ.

٣٥٦٥ [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ مَا عِزُّ الْأَسْلَمِيِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ رَزَى. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخَرِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ رَزَى. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخَرِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ رَزَى. فَأَمَرَ بِهِ فِي الرَّابِعَةِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْحَرَّةِ فَرُجِمَ بِالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ قَرَّ يَشْتَدُّ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ جَمَلٍ فَضْرَبَهُ بِهِ وَضْرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَرَّ حِينَ وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ وَمَسَّ الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ، وَفِي رِوَايَةٍ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ» .
(هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ) جَمَعَ الْخُطَابُ؛ لِيَشْمَلَهُ وَغَيْرُهُ (لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ) أي: يَرْجِعَ عَنْ إِفْرَارِهِ

(فَيَتُوبَ عَلَيْهِ) أي: فَيَقْبَلِ اللَّهُ تَوْبَتَهُ، وَيُكَفِّرَ عَنْهُ سَيِّئَتَهُ مِنْ غَيْرِ رَجْمِهِ.
قَالَ الْقَارِي: قَالَ الطَّبْرِيُّ: الْفَاءَاتُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدَ «لَمَّا» فِي قَوْلِهِ: «فَلَمَّا رُجِمَ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَقَتَلَهُ» كُلُّ وَاحِدَةٍ تَصْلُحُ لِلْعَظْفِ إِمَّا عَلَى الشَّرْطِ أَوْ عَلَى الْجُزْءِ، إِلَّا قَوْلُهُ: «فَوَجَدَ» فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ عَظْفًا عَلَى الْجُزْءِ، وَقَوْلُهُ: «فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ» يَصْلُحُ لِلْجُزْءِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ جَوَابَ لَمَّا لَا يَدْخُلُهُ الْفَاءُ عَلَى اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ

الْحُزَاءُ، وَيُقَالُ: تَقْدِيرُهُ لَمَّا رُجِمَ فَكَانَ كَيْتٌ، فَكَيْتَ عَلِمْنَا الرَّجْمَ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا الْفَاءَاتِ كُلُّهَا لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الْعَظْفَ عَلَى الشَّرْطِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَوْجُودَةِ: «جَزَعٌ» بِغَيْرِ الْفَاءِ، فَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ أَنَّهُ هُوَ جَوَابُ «لَمَّا» وَبَقِيَّةُ الْفَاءَاتِ لِلْعَظْفِ عَلَى الْحُزَاءِ.

(هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ.... إلخ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُفْرَ إِذَا فَرَّ يُتْرَكُ، فَإِنْ صَرَحَ بِالرُّجُوعِ فَذَاكَ وَإِلَّا اتَّبَعَ وَرُجِمَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْمَشْهُورِ يُتْرَكُ هَرَبٌ.

وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى الْقَوْرِ فَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ تُرِكَ.

وَعَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ إِنْ أُخِذَ فِي الْحَالِ كُمِّلَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَإِنْ أُخِذَ بَعْدَ أَيَّامٍ تُرِكَ.

وَعَنْ أَشْهَبٍ إِنْ ذَكَرَ عُذْرًا يُقْبَلُ تُرِكَ وَإِلَّا فَلَا، وَنَقَلَهُ الْقُعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ.

٣٥٦٦ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي

عَنْكَ؟» قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ» قَالَ: نَعَمْ.

فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ. فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

[وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مَاعِزًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقَرَّ عِنْدَهُ أَرْبَعَ

مَرَّاتٍ فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ، وَقَالَ لِهَزَّالٍ: «لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ». قَالَ ابْنُ الْمُنَكِّدِرِ: أَنَّ

هَذَا أَمَرَ مَاعِزًا أَنْ يَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَيُخْبِرَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ

الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَعَاوُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا

بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.]

(١) أخرجه مسلم (٤٥٢٣)، وأبو داود (٤٤٢٧)، والترمذي (١٤٩٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٩٤٢)، وأبو داود (٤٣٧٧)، والحاكم (٨٠٨٠) وقال: الإسناد والطبراني

(٥٣٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٧٨).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٩٣٧)، وأبو داود (٤٣٧٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣٧٣)، والحاكم

- [وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُدُودَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

- [وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرُؤُوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: قَدْ رُوِيَ عَنْهَا وَلَمْ يُرْفَعْ وَهُوَ أَصَحُّ] .

- [وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: اسْتُكْرِهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَدَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا، وَلَمْ يُذَكِّرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ] .

(اسْتُكْرِهَتْ امْرَأَةٌ) بصيغة المجهول؛ أي: جامعها رجل بالإكراه (فَدَرَأَ عَنْهَا)

دفع **(وَأَقَامَهُ)** أي: الحد **(عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا)** أي: جامعها **(وَلَمْ يُذَكِّرْ)** أي: الراوي.

٣٥٧٢ - [وَعَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تُرِيدُ الصَّلَاةَ، فَتَلَقَّاهَا رَجُلٌ فَتَجَلَّلَهَا فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا، فَصَاحَتْ وَانْطَلَقَ، وَمَرَّتْ عِصَابَةً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، فَأَخَذُوا الرَّجُلَ فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا: «أَذْهَبِي فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لِكَ» وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا: «ارْجِعِي» وَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقَبِلَ مِنْهُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ] .

(٨١٥٦) وقال: صحيح الإسناد. والبيهقي (١٧٣٨٩)، والدارقطني (١١٣/٣).

(١) أخرجه أحمد (٢٥٥١٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٦٥)، وأبو داود (٤٣٧٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤٣/٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٣٣٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٩٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شعبة (٢٨٥٠٢) موقوفاً بنحوه، والترمذي (١٤٢٤) مرفوعاً، والحاكم (٨١٦٣) مرفوعاً، وقال: صحيح. والبيهقي (١٦٨٣٤) مرفوعاً. والدارقطني (٨٤/٣)، والديلمي (٢٥٦)، والخطيب (٣٣١/٥).

(٣) أخرجه الترمذي (١٥٢٤)، وأحمد (١٩٣٨٥)، والدارقطني (٣١٧٦)، وابن (٢٦٩٦).

(٤) أخرجه الترمذي (١٥٢٥)، وأبو داود (٤٣٨١).

[وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَجُلِدَ الْحَدَّ، ثُمَّ أُخْبِرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] .

[وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ كَانَ فِي الْحَيِّ مُخَدِّجٍ سَقِيمٍ وَجَدَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَخْبُثُ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذُوا لَهُ عِثْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاجٍ، فَاضْرِبُوهُ ضَرْبَةً». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَهَ نَحْوَهُ]

[وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُموهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمٍ لَوْطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ] .

(فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ) فِي «شَرْحِ السَّنَةِ»: اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ اللَّوْطِيِّ، فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي أَظْهَرِ قَوْلَيْهِ وَأَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ إِلَى أَنَّ حَدَّ الْفَاعِلِ حَدُّ الزَّانَا؛ أَي: إِنْ كَانَ مُحْصَنًا يُرْجَمُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْصَنًا يُجْلَدُ مِائَةً، وَعَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً مُحْصَنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ اللَّوْطِيَّ يُرْجَمُ مُحْصَنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ لِلشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يُقْتَلُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ قِيلَ فِي كَيْفِيَّةِ قَتْلِهِمَا: هَذَا بِنَاءٌ عَلَيْهِمَا، وَقِيلَ: رَمِيَهُمَا مِنْ شَاهِقٍ كَمَا فُعِلَ بِقَوْمٍ لَوْطٍ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يُعَزَّرُ وَلَا يُحَدُّ. انْتَهَى. [عون (٤٧٩/٩)].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى بِبَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوهَا مَعَهُ» قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٤٠)، والدارقطني (٣٣٩٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٩٨٥)، والطبراني (٥٥٢٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣٠٩)، وابن ماجه (٢٥٧٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٢٤)، والبيهقي في «شرح السنة» (٦٣٦/١).

(٣) أخرجه الترمذي (١٥٢٨)، وابن ماجه (٢٦٥٨)، وأبو داود (٤٤٦٢)، والحاكم (٨٠٤٧) وقال:

صحيح الإسناد. والبيهقي (١٦٧٩٦)، وأحمد (٢٧٣٢)، وأبو يعلى (٢٤٦٣)، وعبد بن حميد (٥٧٥)،

والدارقطني (١٢٤/٣).

فِي ذَلِكَ شَيْئًا، أَرَاهُ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمَهَا أَوْ يُتَنَفَّعَ بِهَا وَقَدْ فُعِلَ بِهَا ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ]

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمٍ لَوْطٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ]

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَكْرِ بْنِ لَيْثٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقْرَأَهُ رَزِي بِامْرَأَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَجَلَدَهُ مِائَةً وَكَانَ يَكْرَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَقَالَتْ: كَذَبَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَجَلَدَهُ حَذَّ الْفِرْيَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

(فَجَلَدَهُ مِائَةً) أَي: حَذَّ الرِّثَا، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُقِرَّ **(ثُمَّ سَأَلَهُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ)** أَي: عَلَى أَنَّهَا زَنَتْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَهُ رَزَى بِهَا، فَقَدَفَهَا بِأَنَّهَا زَنَتْ بِهِ وَاتَّهَمَهَا بِهِ **(فَقَالَتْ)** الْمَرْأَةُ بَعْدَ عَجْزِ الرَّجُلِ عَنِ الْبَيِّنَةِ: **(كَذَبَ)** أَي: الرَّجُلُ **(فَجَلَدَهُ)** أَي: ثَمَانِينَ جَلْدَةً **(حَذَّ الْفِرْيَةِ)** يَكْسِرُ الْفَاءَ وَسُكُونُ أَي: الْكُذِبَ وَالْبُهْتَانَ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْمَذْكُورِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، فَقَالَا: يُحَدِّثُ مَنْ أَقْرَأَ بِالرِّثَا بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ لِلرِّثَا لَا لِلْقَذْفِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: يُحَدِّثُ لِلْقَذْفِ فَقَطْ، قَالَا: لِأَنَّ انْكَارَهَا شُبْهَةٌ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَنْطَلُ بِهَ إِفْرَارُهُ، وَذَهَبَ مُحَمَّدٌ وَرُؤْيَى عَنِ الشَّافِعِيِّ وَعَظِيمُهُ إِلَى أَنَّهُ يُحَدِّثُ لِلرِّثَا وَالْقَذْفِ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ لَوُجْهِينِ:

الأول: إِنَّ غَايَةَ مَا فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ لَيْثٍ ﷺ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الرَّجُلُ لِلْقَذْفِ، وَذَلِكَ لَا يَنْتَهِضُ لِلْإِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى السَّقُوطِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ ذَلِكَ لِعَدَمِ الطَّلَبِ

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٦٦)، والترمذي (١٥٢٨)، وابن ماجه (٢٦٦١)، والبخاري (٦٣٧/١).

(٢) أخرجه أحمد (١٥١٣٣)، والترمذي (١٤٥٧) وقال: حسن غريب. وابن ماجه (٢٥٦٣)، وأبو يعلى (٢١٢٨)، والحاكم (٨٠٥٧) وقال: صحيح الإسناد. والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٣٧٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٦٩).

مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ لَوْجُودِ مُسْقِطٍ بِخِلَافِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَإِنَّ فِيهِ أَنَّهُ أَقَامَ الْحَدَّ عَلَيْهِ.
الوجه الثاني: إِنَّ ظَاهِرَ أدْلَةِ الْقَذْفِ الْعُمُومُ فَلَا يُخْرَجُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا خَرَجَ
بِدَلِيلٍ، وَقَدْ صَدَقَ عَلَى مَنْ كَانَ كَذَلِكَ أَنَّهُ قَاذِفٌ. [عن (٤٨٥/٩)].

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَذَكَرَ
ذَلِكَ، فَلَمَّا نَزَلَ مِنَ الْمِنْبَرِ أَمَرَ بِالرَّجُلَيْنِ وَالْمَرْأَةِ فَضْرِبُوا حَدَّهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

(الفصل الثالث)

[عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ
وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الْخُمُسِ فَاسْتَكْرَهَا حَتَّى افْتَضَّهَا، فَجَلَدَهُ عُمُرٌ، وَلَمْ يَجْلِدْهَا مِنْ أَجْلِ
أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ نُعَيْمٍ بَنِ هَزَالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ يَتِيمًا
فِي حِجْرِ أَبِي، فَأَصَابَ جَارِيَةً مِنَ الْحَيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ بِمَا
صَنَعْتَ لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرَ لَكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا، فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ. حَتَّى قَالَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِنَّكَ قَدْ قُلْتَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَمِمَّنْ؟» قَالَ: بِفُلَانَةٍ. قَالَ: «هَلْ ضَاغَعْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ:
«هَلْ بَاشَرْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «هَلْ جَامَعْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ،
فَأُخْرِجَ بِهِ إِلَى الْحَرَّةِ، فَلَمَّا رُجِمَ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ فَجَزَعَ، فَخَرَجَ يَشْتَدُّ فَلَقِيَهُ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُتَيْسٍ وَقَدْ عَجَزَ أَصْحَابُهُ، فَزَرَ لَهُ بِوُضُوفٍ بَعِيرٍ فَرَمَاهُ بِهِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَتَى
النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو
دَاوُدَ].

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ قَوْمٍ

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٧٦)، وأحمد (٢٤٧٩٤)، والترمذي (٣٤٨١)، وابن ماجه (٢٦٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٤٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٢١)، وأحمد (٢٢٥٣٠).

يَظْهَرُ فِيهِمُ الرَّبَّاءُ إِلَّا أَخَذُوا بِالسَّيِّئَةِ، وَمَا مِنْ قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِمُ الرَّشَاءُ أَخَذُوا بِالرُّعْبِ». رواه أحمد .

٣٥٨٣ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ». رواه رزين] .

- [وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَلِيًّا ﷺ أَحْرَقَهُمَا وَأَبَا بَكْرٍ هَدَمَ عَلَيْهِمَا حَائِطًا] .

- [وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ فِي دُبُرِهَا. رواه الترمذي، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» .

- [وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى بِهِمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ». رواه الترمذي وأبو داود وقال الترمذي عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَهُوَ: «مَنْ أَتَى بِهِمَةً فَاقْتُلُوهُ» وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ]

- [وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ وَلَا تَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً». رواه ابن ماجه] .

(وَلَا تَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً) عطف على (أَقِيمُوا) تأكيداً للأمر، ويجوز

كونه خبراً بمعنى النهي سواء كان في الغزو أم غيره ويكفي العموم حجة، ومن خص الغزو طولب بحجة، فالواجب علينا أن نتصلب في دين الله، ونستعمل الجِدَّ والمُتَانَةَ فيه، ولا يأخذنا اللين والهوان في دين الله في استيفاء حدوده، بل نسوي بين البعيد والقريب والبعيظ والحبيب، وكفى برسول ﷺ أسوة قال: «لو سرق فاطمة

(١) أخرجه أحمد (١٨٢٩٩).

(٢) أخرجه أحمد (١٨٧٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٣٢/٩).

(٣) ذكره ابن الأثير في «جامع الأصول من أحاديث الرسول» (١٨٥٨).

(٤) أخرجه الترمذي (١١٦٥)، وابن الجارود (٧٢٩).

(٥) أخرجه الترمذي (١٥٢٧)، وأبو داود (٤٤٦٧).

(٦) أخرجه ابن ماجه (٢٥٤٠)، وأخرجه البيهقي (١٧٥٧٧).

بنت ﷺ لقطعتها».

قال ابن حجر كالقرطبي: يندب الستر على المسلم ما لم يبلغ
القدير (٩٥/٢).

٣٥٨٨ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِقَامَةُ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ خَيْرٌ
مِنْ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فِي بِلَادِ اللَّهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه] .
- [وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ] .

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥٣٧).

(٢) أخرجه النسائي (٤٩٢٢).

(باب قطع السرقة)

(الفصل الأول)

- [عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ بِرُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ سَارِقٍ فِي حِجْنٍ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ] .

(قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ سَارِقٍ فِي حِجْنٍ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ) مَعْنَاهُ أَمَرَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُبَاشِرِ الْقَطْعَ بِنَفْسِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ الَّذِي كَانَ مُوَكَّلًا بِذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرُهُ.

وَقَوْلُهُ: «قِيمَتُهُ» قِيمَةُ الشَّيْءِ: مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ الرَّغْبَةُ فِيهِ، وَأَصْلُهُ: «قِيَوْمَةٌ» فَأُبْدِلَتْ يَاءٌ لَوْفُوعِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ، وَالثَّمَنُ مَا يُقَابَلُ بِهِ الْمُبِيعُ عِنْدَ الْبَيْعِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا، الْقِيَمَةُ وَأَنَّ مَنْ رَوَاهُ بِلَفْظِ الثَّمَنِ إِمَّا تَجَوُّزًا، وَإِمَّا أَنَّ الْقِيَمَةَ وَالثَّمَنَ كَانَا حِينَئِذٍ مُسْتَوِيَيْنِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: الْقِيَمَةُ وَالثَّمَنُ قَدْ يَخْتَلِفَانِ، وَالْمُعْتَبَرُ إِنَّمَا هُوَ الْقِيَمَةُ، وَلَعَلَّ التَّعْبِيرَ بِالثَّمَنِ لِكُونِهِ صَادَفَ الْقِيَمَةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي ظَنِّ الرَّائِي أَوْ بِاعْتِبَارِ الْعَلَبَةِ، وَقَدْ تَمَسَّكَ مَالِكٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي إِعْتِبَارِ النَّصَابِ بِالْفِضَّةِ، وَأَجَابَ الشَّافِعِيُّ وَسَائِرُ مَنْ خَالَفَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي طَرَفِهِ أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ، وَأُورِدَ الطَّحَاوِيُّ حَدِيثَ سَعْدِ الَّذِي أَخْرَجَهُ ابْنُ مَالِكٍ أَيْضًا وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ وَلَفْظُهُ: «لَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ إِلَّا فِي الْمِجَنِّ» قَالَ: فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْمِجَنِّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٨٩)، وَمُسْلِمٌ (١٦٨٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٩٣٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٥٨٥)، وَابْنُ حِبَانَ (٤٤٦٤)، وَأَحْمَدُ (٢٤٧٦٩)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٦٢٠٩)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣١٥)، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ (١٦٩٣٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٩٨).

وَلَكِنْ اُخْتَلَفَ فِي ثَمَنِ الْمِجَنِّ، ثُمَّ سَأَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ قِيَمَةُ الْمِجَنِّ الَّذِي قَطَعَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ» قَالَ: فَالِإِخْتِيَاظُ أَلَّا يُقَطَعَ إِلَّا فِيْمَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأَثَارُ وَهُوَ عَشْرَةٌ، وَلَا يُقَطَعَ فِيْمَا دُونَهَا لَوْجُودِ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ فِي الدَّرَاهِمِ لَمْ يُسَلِّمْ فِي النَّصِّ الصَّرِيحِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَدُفِعَ مَا أَعْلَهُ بِهِ.

وَالْجَمْعُ بَيْنَ مَا اِخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي ثَمَنِ الْمِجَنِّ بِالْحُكْمِ عَلَى إِخْتِلَافِ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ، أَوْ عَلَى تَعَدُّدِ الْمَجَانِّ الَّتِي قَطَعَ فِيهَا وَهُوَ أَوْلَى.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: الْإِسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ: قَطَعَ (فِي مِجَنٍّ) عَلَى إِعْتِبَارِ النَّصَابِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ حِكَايَةُ فِعْلٍ وَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ فِي هَذَا الْمِقْدَارِ عَدَمُ الْقَطْعِ فِيْمَا دُونَهُ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: «يُقَطَعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» فَإِنَّهُ بِمَنْطُوقِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُقَطَعُ فِيْمَا بَلَغَهُ، وَكَذَا فِيْمَا زَادَ عَلَيْهِ، وَبِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا قَطْعَ فِيْمَا دُونَ ذَلِكَ.

قَالَ: وَاعْتِمَادُ الشَّافِعِيِّ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَهُوَ قَوْلُ أَقْوَى فِي الْإِسْتِدْلَالِ مِنَ الْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ، وَهُوَ قَوِيٌّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْقَطْعِ فِي دُونَ الْقَدْرِ الَّذِي يَقُولُونَ بِجَوَازِ الْقَطْعِ فِيهِ، وَيَدُلُّ عَلَى الْقَطْعِ فِيْمَا يَقُولُونَ بِهِ بِطَرِيقِ الْفَحْوَى، وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى عَدَمِ الْقَطْعِ فِي دُونَ رُبْعِ دِينَارٍ، فَلَيْسَ هُوَ مِنْ حَيْثُ مَنْطُوقُهُ بَلْ مِنْ حَيْثُ مَفْهُومُهُ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَا يَقُولُ بِالْمَفْهُومِ.

قُلْتُ: وَقَرَّرَ الْبَاجِي طَرِيقَ الْأَخْذِ بِالْمَفْهُومِ هُنَا، فَقَالَ: دَلَّ التَّقْوِيمُ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ يَتَعَلَّقُ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ لِذِكْرِهِ فَائِدَةٌ، وَحِينَئِذٍ فَالْمُعْتَمَدُ مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ صَرِيحًا مَرْفُوعًا فِي إِعْتِبَارِ رُبْعِ دِينَارٍ، وَقَدْ خَالَفَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْقَدَمَاءِ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَمِمَّنْ بَعْدَهُمْ ابْنُ الْعَرَبِيِّ، فَقَالَ: ذَهَبَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ مَعَ جَلَالَتِهِ فِي الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ الْقَطْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْيَدَ مُحْتَرَمَةً بِالْإِجْمَاعِ، فَلَا تُسْتَبَاحُ إِلَّا بِمَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ وَالْعَشْرَةُ مُتَّفَقٌ عَلَى الْقَطْعِ فِيهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ، فَيَتِمَّسَكُ بِهِ مَا لَمْ يَقَعْ الْإِتْفَاقُ عَلَى مَا دُونَ ذَلِكَ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى الْقَطْعِ فِي

كُلِّ قَلِيلٌ وَكَثِيرٌ.

وَإِذَا اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ فِي النَّصَابِ أَخَذَ بِأَصَحِّ مَا وَرَدَ فِي الْأَقْلَ، وَلَمْ يَصَحَّ أَقْلٌ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، فَكَانَ إِعْتِبَارُ رُبْعِ دِينَارٍ أَقْوَى مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْحَضَرِ حَيْثُ وَرَدَ بِلَفْظٍ: «لَا تُقْطَعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» وَسَائِرُ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْوَارِدَةِ حِكَايَةِ فِعْلٍ لَا عُمُومٍ فِيهَا.

وَالثَّانِي: إِنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي الْقِيَمَةِ الذَّهَبُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي جَوَاهِرِ الْأَرْضِ كُلِّهَا، وَيُؤَيِّدُهُ مَا نَقَلَ الْحُطَّائِيُّ اسْتِدْلَالًا عَلَى أَنَّ أَصْلَ التَّقْدِيرِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ الدَّنَانِيرِ، بِأَنَّ الصَّكَّاءَ الْقَدِيمَةَ كَانَ يُكْتَبُ فِيهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ وَزَنَ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ، فَعُرِفَتِ الدَّرَاهِمُ بِالدَّنَانِيرِ وَحُصِرَتْ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحَاصِلُ الْمَذَاهِبِ فِي الْقَدْرِ الَّذِي يُقْطَعُ السَّارِقُ فِيهِ يَقْرُبُ مِنْ عَشْرِينَ مَذْهَبًا:

الأول: يُقْطَعُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ تَأْفِهُمَا كَانَ أَوْ غَيْرَ تَأْفِهِ، نُقِلَ عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَالْحَوَارِجِ، وَنُقِلَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَبِهِ قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ بِنْتِ الشَّافِعِيِّ.

وَمُقَابِلُ هَذَا الْقَوْلِ فِي الشَّدُودِ مَا نَقَلَهُ عِيَاضُ، وَمَنْ تَبِعَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ الْقَطْعَ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا أَوْ أَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي.

الثَّالِثُ: مِثْلُ الْأَوَّلِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ شَيْئًا تَأْفِهُمَا لِحَدِيثِ عُرْوَةَ الْمَاضِي:

الْقَطْعُ فِي شَيْءٍ مِنَ التَّأْفِهِ «وَلَاَنَّ عُثْمَانَ قَطَعَ فِي فُخَّارَةٍ خَسِيسَةٍ، وَقَالَ لِمَنْ يَسْرِقُ السَّيَاطِلَ: لَيْتَ عُدْتُمْ لَأَقْطَعَنَّ فِيهِ، وَقَطَعَ ابْنُ الزُّبَيْرِ فِي نَعْلَيْنِ أَخْرَجَهُمَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ قَطَعَ فِي مِدٍّ أَوْ مِدَيْنِ.

الرَّابِعُ: تُقْطَعُ فِي دِرْهَمٍ فَصَاعِدًا، وَهُوَ قَوْلُ عُثْمَانَ الْبَتِّيِّ يَفْتَحُ الْمَوْحَدَةَ وَتَشْدِيدُ الْمُثَنَّاةِ مِنَ فَقَّهَاءِ الْبَصْرَةِ وَرَبِيعَةَ مِنَ فَقَّهَاءِ الْمَدِينَةِ، وَنَسَبَهُ الْقُرْطُبِيُّ إِلَى عُثْمَانَ فَأُطْلِقَ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ الْحَلِيقَةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

الخَامِسُ: فِي دِرْهَمَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُ.

السَّادِسُ: فِيمَا زَادَ عَلَى دِرْهَمَيْنِ، وَلَوْ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلَاثَةَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ

قَوِيَّ عَنْ أَنَسٍ: «إِنَّ أَبَا قَطْعَ فِي شَيْءٍ مَا يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ» وَفِي لَفْظٍ: «لَا يُسَاوِي ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ».

السَّابِعُ: فِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ وَيُقَوِّمَ مَا عَدَاهَا بِهَا وَلَوْ كَانَ ذَهَبًا، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ مَالِكٍ.

الثَّامِنُ مِثْلُهُ: لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ ذَهَبًا فَنِصَابُهُ رُبْعُ دِينَارٍ وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا، فَإِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ قُطِعَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ لَمْ يُقْطَعْ وَلَوْ كَانَ نِصْفَ دِينَارٍ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ أَتْبَاعِهِ، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَاحْتُجَّ لَهُ بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى الْغَسَّانِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «اقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِي أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ» قَالَتْ: وَكَانَ رُبْعُ الدِّينَارِ قِيَمَتُهُ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ، وَالْمَرْفُوعُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ نَصٌّ فِي أَنَّ الْمُعْتَمَدَ وَالْمُعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ الذَّهَبَ، وَالْمَوْفُوفُ مِنْهُ يَقْتَضِي أَنَّ الذَّهَبَ يُقَوِّمُ بِالْفِضَّةِ، وَهَذَا يُمَكِّنُ تَأْوِيلَهُ، فَلَا يَرْتَفِعُ بِهِ النَّصُّ الصَّرِيحُ.

التَّاسِعُ مِثْلُهُ: إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ غَيْرَهُمَا قُطِعَ بِهِ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ أَحَدَهُمَا، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ وَرِوَايَةٌ عَنْ إِسْحَاقَ.

الْعَاشِرُ مِثْلُهُ: لَكِنْ لَا يُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا إِلَّا إِذَا كَانَا غَالِبَيْنِ.

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَالِبًا فَهُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، الْحَادِي عَشَرَ.

الثَّانِي عَشَرَ: رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ مِنْ فِضَّةٍ أَوْ عَرَضٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ، وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ وَعَمْرَةَ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ وَعَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ وَرِوَايَةٌ عَنْ إِسْحَاقَ وَعَنْ دَاوُدَ، وَنَقَلَهُ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ سِنْدٍ مُنْقَطِعٌ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَخَذَ السَّارِقُ رُبْعَ دِينَارٍ قُطِعَ» وَمِنْ طَرِيقِ عَمْرَةَ: «أَتَى عُثْمَانَ بِسَارِقٍ سَرَقَ أُتْرُجَةً فُؤِمَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ مِنْ حِسَابِ الدِّينَارِ بِأَثْنِي عَشَرَ فَقُطِعَ» وَمِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

المشكاة/ الجزء الثامن

أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا قَطَعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ كَانَتْ قِيَمَتُهُ دِرْهَمَيْنِ وَنِصْفًا.

الثَّالِثَ عَشَرَ: أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ نَقْلَهُ عِيَاضٌ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، وَنَقْلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ.

الرَّابِعَ عَشَرَ: ثَلَاثُ دِينَارٍ حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ.

الخَامِسَ عَشَرَ: خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ شُبْرُمَةَ وَأَبْنِ أَبِي لَيْلَى مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفَةِ، وَنُقِلَ عَنِ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ جَاءَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «لَا تُقْطَعُ الْخُمْسُ إِلَّا فِي خَمْسٍ» أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ مِنْ طَرِيقِ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْهُ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ وَنَقْلَهُ أَبُو زَيْدٍ الدَّبُوسِيُّ عَنْ مَالِكٍ وَشَدَّ بِذَلِكَ.

السَّادِسَ عَشَرَ: عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ مَا بَلَغَ قِيَمَتَهَا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ عَرَضٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَأَصْحَابِهِمَا.

السَّابِعَ عَشَرَ: دِينَارٌ أَوْ مَا بَلَغَ قِيَمَتَهُ مِنْ فِضَّةٍ عَرَضٍ، حَكَاهُ ابْنُ حَزْمٍ عَنْ طَائِفَةٍ، وَحَزَمَ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِأَنَّهُ قَوْلُ النَّخَعِيِّ.

الثَّامِنَ عَشَرَ: دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ مَا يُسَاوِي أَحَدَهُمَا حَكَاهُ ابْنُ حَزْمٍ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَلِيٍّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ، قَالَ: وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ.

التَّاسِعَ عَشَرَ: رُبْعُ دِينَارٍ فَصَاعِدًا مِنَ الذَّهَبِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَيُقْطَعُ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ مِنَ الْفِضَّةِ وَالْعُرُوضِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ، وَنُقِلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحْمَةُ عَنْ دَاوُدَ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ التَّحْدِيدَ فِي الذَّهَبِ ثَبَتَ صَرِيحًا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَثْبُتِ التَّحْدِيدُ صَرِيحًا فِي غَيْرِهِ، فَبَقِيَ عُمُومُ الْآيَةِ عَلَى حَالِهِ فَيُقْطَعُ فِيمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ إِلَّا إِذَا كَانَ الشَّيْءُ تَافِيًا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلشَّافِعِيِّ إِلَّا فِي قِيَاسِ أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَقَدْ أَيْدَهُ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ الصَّرْفَ يَوْمِئِذٍ كَانَ مُوَافِقًا لِذَلِكَ، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّ الدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْفِضَّةِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

وَيُخْرِجُ مِنْ تَفْصِيلِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ التَّقْوِيمَ بِغَالِبِ نَقْدِ الْبَدَلِ إِنْ ذَهَبًا فَبِالذَّهَبِ، وَإِنْ فِضَّةً فَبِالْفِضَّةِ تَمَامَ الْعَشْرِينَ مَذْهَبًا، وَقَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنِّ قِيَمَتِهِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ، وَثَبَتَ لَا قَطَعَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِجَنِّ، وَأَقْلٌ مَا وَرَدَ فِي ثَمَنِ الْمِجَنِّ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِلنَّصِّ الصَّرِيحِ فِي الْقَطْعِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَإِنَّمَا تَرُكُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ دَرَاهِمَ نَصَابٌ يُقْطَعُ فِيهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ تَخْتَلِفُ، فَبَقِيَ الْإِعْتِبَارُ بِالذَّهَبِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ قَطْعِ السَّارِقِ وَلَوْ لَمْ يَسْرِقْ مِنْ حِرْزٍ، وَهُوَ قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَأَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ، وَخَالَفَهُمُ الْجُمْهُورُ فَقَالُوا: الْعَامُّ إِذَا خُصَّ مِنْهُ شَيْءٌ بِدَلِيلٍ بَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى عُمُومِهِ، وَحُجَّتُهُ سَوَاءٌ كَانَ لَفْظُهُ يُنْبِئُ عَمَّا ثَبَتَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ بَعْدَ التَّخْصِصِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ آيَةَ السَّرِقَةِ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ سَرَقَ، فَخُصَّ الْجُمْهُورُ مِنْهَا مَنْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ، فَقَالُوا: لَا يُقْطَعُ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يُنْبِئُ عَنْ إِشْتِرَاطِ الْحِرْزِ.

وَوَرَدَ الْبَصْرِيُّ أَصْلُهُ فِي الْإِشْتِرَاطِ الْمَذْكُورِ، فَلَمْ يَشْتَرِطِ الْحِرْزَ؛ لِيَسْتَمِرَّ الْإِحْتِجَاجُ بِالْآيَةِ، نَعَمْ وَرَعِمَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّ شَرْطَ الْحِرْزِ مَأْخُوذٌ مِنْ مَعْنَى السَّرِقَةِ، فَإِنْ صَحَّ مَا قَالِ سَقَطَتْ حُجَّةُ الْبَصْرِيِّ أَصْلًا، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ آيَةَ السَّرِقَةِ نَزَلَتْ فِي سَارِقٍ رِدَاءَ صَفْوَانَ أَوْ سَارِقِ الْمِجَنِّ، وَعَمِلَ بِهَا الصَّحَابَةُ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ السَّارِقِينَ.

وَاسْتُدِلَّ بِإِطْلَاقِ رُبْعِ دِينَارٍ عَلَى الْقَطْعِ بِمَا صَدَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنَ الذَّهَبِ سَوَاءٌ كَانَ مَضْرُوبًا أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ جَيِّدًا كَانَ أَوْ رَدِيئًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ التَّرْجِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ فِي الزَّكَاةِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَطْلَقَ فِي السَّرِقَةِ فَجَزَمَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَأَتْبَاعُهُ بِالتَّعْمِيمِ هُنَا، وَقَالَ الْإِصْطَخَرِيُّ: لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْمَضْرُوبِ وَرَجَحَهُ الرَّافِعِيُّ.

وَقَيَّدَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الثَّقَلِ عَنْ الْإِصْطَخَرِيِّ بِالْقَدْرِ الَّذِي يَنْقُصُ بِالطَّبْعِ، وَاسْتَدَلَّ بِالْقَطْعِ فِي الْمِجَنِّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْقَطْعِ فِي كُلِّ مَا يَتَمَوَّلُ قِيَاسًا، وَاسْتَنْثَى

الْحَنْفِيَّةَ مَا يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ، وَمَا أَصْلُهُ الْإِبَاحَةُ كَالْحِجَارَةِ وَاللَّبَنِ وَالْحَشَبِ وَالْمِلْحِ
وَالْتُّرَابِ وَالْكَلَأِ وَالطَّيْرِ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ عَنِ الْحَنَابِلَةِ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُمْ فِي مِثْلِ السَّرَجِينَ
الْقَطْعُ تَفْرِيعًا عَلَى جَوَازِ بَيْعِهِ، وَفِي هَذَا تَفَارِيعُ أُخْرَى مَحَلُّ بَسْطِهَا كُتِبَ الْفَقْهُ، وَبِاللَّهِ
التَّوْفِيقُ. [الفتح (٢١٠/١٩)].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ
فَتَقْطَعُ يَدَهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

٣٥٩٣ . [عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ». رَوَاهُ
مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ] .

قَطْعٌ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ بفتح الكاف والشاء المثناة وهو الجمار، قال في
«القاموس»: والكثرة ويجرك جمار النخل أو طلعهها، وقال: الجمار كerman شحم النخل.
وقال في «المجمع»: الكثرة بفتحيتين: جمار النخل، وهو شحمه الذي في وسط
النخلة، وهو شيء أبيض وسط النخل يؤكل الكثرة الطلع أول ما يؤكل. انتهى.

قلت: المراد بالكثرة هو الجمار كما وقع في رواية النسائي.

قال في «شرح السنة»: ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث، فلم يوجب
القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة سواء كانت محرزة أو غير محرزة، وقاس عليه
اللحوم والألبان والأشربة والخبوز، وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كان محرزاً،
وهو قول مالك والشافعي، وتأول الشافعي الحديث على الثمار المعلقة غير المحرزة.

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠١)، ومسلم (١٦٨٧)، وأحمد (٧٤٣٠)، والنسائي (٤٨٧٣)، وابن ماجه (٢٥٨٣).

(٢) أخرجه مالك (١٥٢٨)، والشافعي (٣٣٥/١)، وعبد الرزاق (١٨٩١٧)، والدارمي (٢٣٠٤)،
والطيالسي (٩٥٨)، وأحمد (١٥٨٤٢)، وأبو داود (٤٣٨٨)، والترمذي (١٤٤٩)، والنسائي (٤٩٦٠)،
وابن ماجه (٢٥٩٣)، وابن حبان (٤٤٦٦)، والطبراني (٤٢٧٧)، والبيهقي (١٧٠٠٠)، والحيمدي (٤٠٧)،
وابن أبي شيبه (٢٨٥٨٣)، وابن الجارود (٨٢٦).

وقال: فخل المدينة لا حوايط لأكثرها، والدليل عليه حديث عمرو بن شعيب، وفيه دليل على أن ما كان منها محرراً يجب القطع بسرقة. انتهى. [الأحوزي

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ فَقَالَ: «مَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

٣٥٩٥ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَسَيْنٍ الْمَكِّيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ وَلَا فِي حَرِيسَةٍ جَبَلٍ» فَإِذَا آوَاهُ الْمُرَاحُ أَوْ الْجَرِينُ فَالْقَطْعُ فِيمَا يَبْلُغُ ثَمَنَ الْمِجَنِّ». رَوَاهُ مَالِكٌ].

- [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُنتَهَبِ قَطْعٌ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى حَائِنٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُحْتَلِسٍ قَطْعٌ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

- [وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِذَاءَهُ، فَجَاءَ سَارِقٌ وَأَخَذَ رِذَاءَهُ، فَأَخَذَهُ صَفْوَانٌ فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ: إِنِّي لَمْ أُرِدْ هَذَا، هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ»].

٣٥٩٩ - [وَرَوَى نَحْوَهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ أَبِيهِ].

(١) أخرجه أبو داود (١٧١٠)، والترمذي (١٢٨٩) وقال: والنسائي (٤٩٥٨).

(٢) أخرجه مالك (١٥٢٥)، والنسائي (٤٩٧٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٨٤٤)، وأبو داود (٤٣٩١)، وابن حبان (٤٤٥٦).

(٤) أخرجه الترمذي (١٥١٩)، والنسائي (٤٩٨٧)، وابن ماجه (٢٥٩١)، والدارمي (٢٣٦٥).

(٥) أخرجه مالك (١٥٣٢)، ولم أقف عليه في «شرح

(٦) أخرجه ابن ماجه (٢٦٩٣).

٣٦٠٠ - [وَالدَّارِمِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ]

[وَعَنْ بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا: «فِي السَّفَرِ» بَدَل «الْغَزْوِ» .

(لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ) قال ابن الملك: أي: لا تقطع أيدي السارق في الغزو كان الجيش في دار الحرب، ولم يكن الإمام فيهم، وإنما يتولاهم أمير الجيش، وإنما لم يقطع لاحتمال افتتاح المقطوع بالحق إلى دار الحرب، فيترك إلى أن الجيش، وقيل: أي: في مال الغزو؛ أي: الغنيمة قبل القسمة إذ له حق فيها.

قال المظهر: يشبه أن يكون إنما أسقط عنه الحد؛ لأنه لم يكن إمامًا، وإنما كان أميرًا أو صاحب جيش، وأمير الجيش لا يقيم الحدود في أرض الحرب في مذهب بعض الفقهاء إلا أن يكون إمامًا أو أميرًا واسع المملكة كصاحب العراق أو الشام أو مصر، فإنه يقيم الحدود في عسكره، وهو قول أبي حنيفة.

وقال الأوزاعي: لا يقطع أمير العسكر حتى يقفل من الدرب، فإذا قفل قطع، وأما أكثر الفقهاء فإنهم لا يفرقون بين أرض الحرب ولا غيرها، ويرون إقامة الحدود على من ارتكبها كما يرون وجوب الفرائض والعبادات عليهم في دار الإسلام والحرب سواء.

قال التوربشتي: ولعل الأوزاعي رأى فيه احتمال افتتاح المقطوع، بأن يلحق بدار الحرب، أو رأى أنه إذا قطعت يده والأمير متوجه إلى الغزو لم يتمكن من الدفع، ولا يغني عنا فيترك يقفل الجيش.

قال القاضي: ولعله أراد المنع من القطع فيما يؤخذ من المغنم. انتهى.

(١) أخرجه الدارمي (٢٣٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي (١٥٢١)، والدارمي (٢٥٤٧)، وأحمد (١٧٦٦٣)، وأبو داود (٤٤٠٨)، والنسائي (٤٩٧٩)، وابن قانع (٨٤/١)، والبيهقي (١٨٠٠٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٨٦٠).

قال ابن الهمام: ولا السارق من بيت المال، وبه قال الشافعي وأحمد والنخعي والشعبي، وقال مالك: يقطع، وهو قول حماد وابن المنذر لظاهر الكتاب؛ ولأنه مال محرز ولا له فيه قبل الحاجة، ولنا أنه مال العامة وهو منهم، وعن عمرو وعلي مثله وعن ابن مسعود فيمن سرق من بيت المال قال: أرسله فما من أحد إلا وله في هذا المال حق. [القاري (٢٢٩/١١)].

[وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي السَّارِقِ: «إِنْ سَرَقَ فاقطعوا يده، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فاقطعوا رجله، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فاقطعوا يده، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فاقطعوا رجله». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»]

٣٦٠٣ [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالنَّسَائِي» فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: «اقطعوه» فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اقطعوه» فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: «اقطعوه» فَقُطِعَ، فَأُتِيَ بِهِ الْخَامِسَةَ فَقَالَ «اقتلوه» فَاَنْطَلَقْنَا بِهِ فَقَتَلْنَاهُ، ثُمَّ اجْتَرَرْنَاهُ فَأَلْقَيْنَاهُ فِي بئرٍ وَرَمَيْنَا عَلَيْهِ الْحِجَارَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِي.]

(فَقَالُوا) أي: الصَّحَابَةُ (اقطعوه) أي: يده (ثُمَّ جِيءَ بِهِ) أي: بِذَلِكَ السَّارِقِ (فَاَنْطَلَقْنَا بِهِ فَقَتَلْنَاهُ ثُمَّ اجْتَرَرْنَاهُ.... إلخ) قَالَ الطَّبْرِيُّ: فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ قَتْلَهُ هَذَا لِلْإِهَانَةِ وَالصَّغَارِ لَا يَلِيقُ بِحَالِ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ ارْتَكَبَ الْكِبَائِرَ فَإِنَّهُ قَدْ يُعَزَّرُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ لَا سِيَّمَا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحَدِّ وَتَطْهِيرِهِ، فَلَعَلَّهُ ارْتَدَّ وَوَقَفَ ﷺ عَلَى ارْتِدَّاهُ كَمَا فَعَلَ بِالْعُرَنِيِّينَ مِنَ الْمُثَلَّةِ وَالْعُقُوبَةِ الشَّدِيدَةِ، وَلَعَلَّ الرَّجُلَ بَعْدَ الْقَطْعِ تَكَلَّمَ بِمَا يُوجِبُ قَتْلَهُ. إِنْتَهَى، ذَكَرَهُ الْقَارِي.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُفَقَّهَاءِ يُبِيحُ دَمَ السَّارِقِ، وَإِنْ مِنْهُ السَّرِقَةُ، وَقَدْ يُخْرَجُ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي عُقُوبَتِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى مِقْدَارِ الْحَدِّ، وَإِنْ رَأَى أَنْ يُقْتَلَ قَتِلَ.

(١) أخرجه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٥٤١٩)، ولم أقف عليه في «شرح السنة».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٤١٢)، والنسائي (٤٩٩٥).

انتهى.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَمُضْعَبٌ بَن ثَابِتَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ، وَمُضْعَبٌ بَن ثَابِتَ هَذَا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بَن ثَابِتَ بَن عَبْدِ اللَّهِ بَن الزُّبَيْرِ بَن الْعَوَّامِ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بَن الْمُنْكَدِرِ: لَمَّا حَدَّثَ بِحَدِيثِ الْقَتْلِ فِي الرَّابِعَةِ، وَقَدْ تَرَكَ ذَلِكَ قَدْ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِابْنِ التَّعِيمَانِ فَجَلَدَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَتَى بِهِ الرَّابِعَةَ فَجَلَدَهُ وَلَمْ يَزِدْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْقَتْلُ مَنْسُوخٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، وَهَذَا مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلِمْتَهُ يُرِيدُ حَدِيثَ قَبِيصَةَ بَن دُوَيْبٍ، وَفِيهِ وَوُضِعَ الْقَتْلُ فَكَانَتْ رُخْصَةً.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ثُمَّ حُفِظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جِلْدُ الشَّارِبِ الْعَدَدِ الَّذِي قَالَ يُقْتَلُ بَعْدَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ فَجَلَدَهُ وَرُفِعَ الْقَتْلُ وَصَارَتْ رُخْصَةً. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا فَعَلَهُ إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ، فَإِنَّمَا فَعَلَهُ يَوْحَى مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْحَدِيثِ خَاصًّا فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ: وَقَدْ تَخَرَّجَ عَلَى مَذَاهِبِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ يُبَاحُ دَمُهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي تَعْزِيرِهِ، وَإِنْ زَادَ عَلَى مِقْدَارِ الْحَدِّ، وَإِنْ رَأَى أَنْ يُقْتَلَ قُتْلًا، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ لَمَّا جِيءَ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَشْهُورًا بِالْفَسَادِ مَعْلُومًا مِنْ أَمْرِهِ أَنَّهُ سَيَعُودُ إِلَى سُوءِ فِعْلِهِ، فَلَا يَنْتَهِي حَتَّى تَنْتَهِيَ حَيَاتُهُ هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ، وَالْحَدِيثُ لَا يَثْبُتُ وَالسُّنَّةُ مُصَرَّحَةٌ بِالنَّاسِخِ وَالْإِجْمَاعُ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ، وَاللَّهُ ﷻ أَعْلَمُ. إِنَّتَهَى كَلَامُ الْمُنْذِرِيِّ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ بَن الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدِيثٌ «إِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ» وَكَلَامُ الْمُنْذِرِيِّ إِلَى قَوْلِهِ: «وَالْإِجْمَاعُ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ» ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُضْعَبِ بَن ثَابِتَ عَنْ مُحَمَّدِ بَن الْمُنْكَدِرِ عَنْ

جابر، وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ التَّضَرُّبِ بْنِ شَمِيلٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي بِلِصٍّ، فَقَالَ: اقْتُلُوهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا سَرَقَ، قَالَ: إِفْطَعُوا يَدَهُ. قَالَ: ثُمَّ سَرَقَ، فَقُطِعَتْ رِجْلُهُ، ثُمَّ سَرَقَ عَلَى عَهْدِ أَبِي قُطَيْعَتٍ قَوَائِمُهُ كُلُّهَا، ثُمَّ سَرَقَ أَيْضًا الْخَامِسَةَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَ بِهِذَا حِينَ قَالَ: اقْتُلُوهُ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى فُتَيْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ لِيَقْتُلُوهُ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَكَانَ يُحِبُّ الْإِمَارَةَ، فَقَالَ: أَمُرُونِي عَلَيْكُمْ، فَأَمَرُوهُ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ ضَرْبَ صَرْبِهِ، حَتَّى قَتَلُوهُ» قَالَ النَّسَائِيُّ: وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَتْلِ شَارِبِ الْخُمْرِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ: فَقَدْ قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْأَمْرَ بِقَتْلِهِ فِي الرَّابِعَةِ مَثْرُوكٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ. وَقِيلَ: هُوَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِمَارٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْتُلْهُ فِي الرَّابِعَةِ». وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَقَدْ قِيلَ لَهُ: لِمَ تَرَكْتَهُ؟ فَقَالَ: لِحَدِيثِ عُثْمَانَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ إِمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثَ» وَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَظَرٌ.

أَمَّا دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ: فَلَا إِجْمَاعَ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: «إِنِّي نَوَيْتُ بِهِ فِي الرَّابِعَةِ، فَعَلَيْ أَنْ أَقْتُلَهُ» وَهَذَا مَذْهَبُ بَعْضِ السَّلَفِ.

وَأَمَّا ادِّعَاءُ نَسْخِهِ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِمَارٍ، فَإِنَّمَا يَتِمُّ بَيِّنَاتُهُ، وَالْإِثْبَاتُ بِهِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ، وَمُنَافَاتُهُ لِلْأَمْرِ بِقَتْلِهِ.

وَأَمَّا دَعْوَى نَسْخِهِ بِحَدِيثِ: «لَا يَحِلُّ دَمُ إِمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثَ» فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ عَامٌّ، وَحَدِيثُ الْقَتْلِ خَاصٌّ.

وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ أَنَّ الْأَمْرَ بِقَتْلِهِ لَيْسَ حَتْمًا، وَلَكِنَّهُ تَعْزِيزٌ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ، فَإِذَا أَكْثَرَ النَّاسُ مِنَ الْخُمْرِ وَلَمْ يَنْزَجِرُوا بِالْحَدِّ، فَرَأَى الْإِمَامُ أَنَّ يَقْتُلَ فِيهِ قِتْلًا، وَلِهَذَا كَانَ عُمَرُ يَنْفِي فِيهِ مَرَّةً، وَيَخْلِقُ فِيهِ الرَّأْسَ مَرَّةً، وَجَلَدَ فِيهِ ثَمَانِينَ وَقَدْ جَلَدَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، فَقَتَلَهُ فِي الرَّابِعَةِ: لَيْسَ حَدًّا، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْزِيزٌ

المشكاة/ الجزء الثامن

بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ، وَعَلَى هَذَا يَتَخَرَّجُ حَدِيثُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ السَّارِقِ، إِنْ صَحَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
[عون]

- [وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» فِي قَطْعِ السَّارِقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اقْطَعُوهُ ثُمَّ احْسِمُوهُ»].

[وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِّقَتْ فِي عُنُقِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَرَقَ الْمَمْلُوكُ فَبِعْهُ وَلَوْ بَنَشَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

- [عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَارِقٍ فَقُطِعَتْ يَدَاهُ، فَقَالُوا: مَا كُنَّا نُرَاكَ تَبْلُغُ بِهِ هَذَا. قَالَ: «لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُهَا». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بِغُلَامٍ لَهُ فَقَالَ لَهُ: اقْطَعْ يَدَهُ فَإِنَّهُ سَرَقَ مِرَّةً لَامِرَاتِي. فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: لَا قَطْعَ عَلَيْهِ وَهُوَ خَادِمُكُمْ أَخَذَ مَتَاعَكُمْ. رَوَاهُ مَالِكٌ].

- [وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أَصَابَ النَّاسَ مَوْتُ يَكُونُ الْبَيْتُ فِيهِ بِالْوَصِيفِ؟» يَعْنِي: الْقَبْرَ. قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّبْرِ» قَالَ حَمَادُ بْنُ

(١) أخرجه الدارقطني (٣٢١٠)، ولم أقف عليه في «شرح السنة».

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٦٧١)، وأبو داود (٤٤١٣)، والترمذي (١٥١٨)، والنسائي (٥٠٠٠)، وابن ماجه (٢٦٨٥).

(٣) أخرجه أحمد (٨٤٣٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٦٥)، وأبو داود (٤٤١٢)، والنسائي (٤٩٨٠)، وابن ماجه (٢٥٨٩)، والطيلوسي (٢٣٤٣)، والديلمي (١١٤٩).

(٤) أخرجه النسائي (٤٩١٣)، وأحمد (٢٤٨٦٧).

(٥) أخرجه مالك (١٥٣٧)، والدارقطني (٣٤٥٨)، والبيهقي (١٧٧٦٥).

أَبِي سُلَيْمَانَ: تَقَطَّعُ النَّبَاشُ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْمَيِّتِ بَيْتَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .
(قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ) أَي: أَجَبْتُ لَكَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَطَلَبْتُ
السَّعَادَةَ لِإِجَابَتِكَ فِي وَالْأُخْرَى **(قَالَ: كَيْفَ أَنْتَ)** أَي: كَيْفَ حَالُكَ **(إِذَا أَصَابَ**
النَّاسَ مَوْتُ) أَي: وَبَاءَ عَظِيمٌ **(يَكُونُ الْبَيْتُ)** بَيْتُ الْمَوْتِ أَوِ الْمَيِّتِ وَهُوَ الْقَبْرُ
(فِيهِ) أَي: فِي وَقْتُ إِصَابَتِهِمْ **(بِالْوَصِيفِ)** أَي: مُقَابِلَ بِهِ. قَالَ فِي «الْتَّهَايَةِ»: الْوَصِيفُ:
الْعَبْدُ يُرِيدُ أَنَّهُ يَكْثُرُ الْمَوْتُ حَتَّى يَصِيرَ مَوْضِعَ قَبْرِ يُشْتَرَى بِعَبْدٍ مِنْ كَثْرَةِ الْمَوْتِ
(يَعْنِي: الْقَبْرُ) أَي: يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ الْقَبْرَ، وَهُوَ جُمْلَةُ مُعْتَرِضَةٍ مِنْ أَبِي ذَرٍّ أَوْ غَيْرِهِ
مِنَ الرَّوَاةِ.

(عَلَيْكَ بِالصَّبْرِ) أَي: اِلْزَمِ الصَّبْرَ **(أَوْ قَالَ تَصْبِرْ)** شَكَّ مِنَ الرَّايِ **(حَمَّادُ بْنُ أَبِي**
سُلَيْمَانَ) هُوَ شَيْخُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ **(يُقَطَّعُ)** بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ **(النَّبَاشُ)** أَي: يَدُهُ
(لِأَنَّهُ) أَي: النَّبَاشُ **(دَخَلَ عَلَى الْمَيِّتِ بَيْتَهُ)** بِالنَّصْبِ.

قَالَ الطَّبِيُّ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُحْرُورًا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمَيِّتِ، وَمَنْصُوبًا عَلَى
التَّفْسِيرِ وَالتَّمْيِيزِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾
[البقرة: ١٣٠] أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ: «أَعْنِي» وَاسْتَدَلَّ حَمَّادٌ بِتَسْمِيَةِ الْقَبْرِ الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ الْقَبْرَ
حِزْرٌ لِلْمَيِّتِ فَتَقَطَّعَ يَدُ النَّبَاشِ.

قَالَ الْقَارِي: وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ إِطْلَاقِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، أَوْ حُكْمًا
كَوْنُهُ حِزْرًا، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَابٌ مُغْلَقٌ أَوْ حَارِسٌ
لَمْ يُقَطَّعْ بِلَا خِلَافٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا يُقَالُ: حِزْرُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِ مَا يَعُدُّهُ الْعُرْفُ حِزْرًا؛
وَلِذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَطْعِهِ.

قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: وَلَا قَطْعٌ عَلَى نَبَاشٍ، وَهُوَ الَّذِي يَسْرِقُ أَكْثَانَ الْمَوْتَى بَعْدَ الدَّفنِ
هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَحُمَّدٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَبَاقِي الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ: عَلَيْهِ الْقَطْعُ، وَهُوَ

المشكاة/ الجزء الثامن

مَذْهَبُ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ أَبُو ثَوْرٍ وَالْحَسَنُ وَالشَّافِعِيُّ وَالشَّعْبِيُّ
وَالنَّحْيِيُّ وَقَتَادَةُ وَحَمَّادٌ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ
وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالزُّهْرِيِّ. اِنْتَهَى.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: اِسْتَدَلَ أَبُو دَاوُدَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُسَمَّى الْقَبْرِ: بَيْتًا، وَالْبَيْتُ حَرْزٌ،
وَالسَّارِقُ مِنَ الْحَرْزِ مَقْطُوعٌ إِذَا بَلَغَتْ سَرِقَتُهُ مَبْلَغَ مَا يُقْطَعُ فِيهِ الْيَدُ. اِنْتَهَى [٤٣٧/٩].

(باب الشفاعة في الحدود)

(الفصل الأول)

- [عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيُّمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا فَأَتَى أَهْلَهَا أُسَامَةَ فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا. ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ يَنْحُو مَا تَقَدَّمَ .

(كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا فَأَتَى أَهْلَهَا أُسَامَةَ فَكَلَّمُوهُ..) قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُرَادُ أَنَّهَا قُطِعَتْ بِالسَّرِقَةِ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ الْعَارِيَّةُ تَعْرِيفًا لَهَا وَوَصْفًا لَهَا، لَا أَنَّهَا سَبَبُ الْقَطْعِ، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي سَائِرِ الطَّرِيقِ الْمُصَرَّحَةِ بِأَنَّهَا سَرَقَتْ وَقُطِعَتْ بِسَبَبِ السَّرِقَةِ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَلَى ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الرَّوَايَاتِ، فَإِنَّهَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، مَعَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْأَيُّمَةِ قَالُوا: هَذِهِ الرَّوَايَةُ شَاذَةٌ، فَإِنَّهَا مُحَالِفَةٌ لِجَاهِيزِ الرَّوَاةِ، وَالشَّاذَّةُ لَا يُعْمَلُ بِهَا.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكَرِ السَّرِقَةُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا عِنْدَ الرَّاويِ ذِكْرَ مَنْعِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ، لَا الْإِخْبَارَ عَنِ السَّرِقَةِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤٠٦)، وَمُسْلِمٌ (٤٥٠٧)، وَأَحْمَدُ (٢٥٣٣٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٨٩٩)، وَابْنُ (٢٥٤٧).

جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَفُقَهَاءِ الْأُمَّصَارِ: لَا قَطْعَ عَلَى مَنْ جَحَدَ الْعَارِيَّةَ، وَتَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِنَحْوِ مَا ذَكَرْتَهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: يَجِبُ الْقَطْعُ فِي ذَلِكَ. [النووي

٣٦١١] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ، وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَدْعَةَ الْخُبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»: «مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ لَا يَذَرِي أَحَقُّ أَمْ بَاطِلٌ فَهُوَ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ» [١].

(مَنْ حَالَتْ) مِنَ الْخَيْلُولَةِ؛ أَي: حَجَبَتْ (شَفَاعَتَهُ دُونَ حَدٍّ) أَي: عِنْدَهُ؛ وَالْمَعْنَى: مَنْ مَنَعَ بِشَفَاعَتِهِ حَدًّا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: أَي: قُدَّامَ حَدٍّ فَيَحْجِزُ عَنِ الْحَدِّ بَعْدَ وُجُوبِهِ عَلَيْهِ بِأَنْ بَلَغَ الْإِمَامَ (فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ) أَي: خَالَفَ أَمْرَهُ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ. قَالَه الْقَارِي. وَقَالَ فِي «فَتْحِ الْوُدُودِ»: أَي: حَارَبَهُ وَسَعَى فِي ضِدِّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ.

(وَمَنْ خَاصَمَ) أَي: جَادَلَ أَحَدًا (فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ) أَي: يَعْلَمُ أَنَّهُ بَاطِلٌ، أَوْ يَعْلَمُ نَفْسَهُ أَنَّهُ عَلَى الْبَاطِلِ، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّ عَلَى الْحَقِّ، أَوْ يَعْلَمُ الْبَاطِلَ؛ أَي: ضِدَّهُ الَّذِي هُوَ الْحَقُّ وَيُصَرِّعُ عَلَيْهِ (حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ) أَي: يَتْرُكُ وَيَنْتَهِي عَنْ مُحَاصَمَتِهِ، يُقَالُ: نَزَعَ عَنِ الْأَمْرِ نُزُوعًا إِذَا انْتَهَى عَنْهُ (مَا لَيْسَ فِيهِ) أَي: مِنَ الْمَسَاوِي (رَدْعَةَ الْخُبَالِ) قَالَ فِي «الْتِّهَاتِ»: يَفْتَحُ الرِّاءَ وَسُكُونُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةَ وَفَتْحُهَا هِي طَيْنٌ وَوَحْلٌ كَثِيرٌ، وَجَاءَ تَفْسِيرُهَا فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّهَا عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ». قُلْتُ: فَالْإِضَافَةُ فِي الْحَدِيثِ لِلْبَيَانِ.

وَقَالَ فِي «فَتْحِ الْوُدُودِ»: قُلْتُ: وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُرَادَ بِالْخُبَالِ: الْعُصَارَةُ، وَالرَّدْعَةُ: الطَّيْنُ الْحَاصِلُ بِاخْتِلَاطِ الْعُصَارَةِ بِالتَّرَابِ. انْتَهَى.

(حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ) قَالَ الْقَاضِي: وَخُرُوجُهُ مِمَّا قَالَ يُتَوَبُّ عَنْهُ وَيَسْتَجِلُّ مِنَ الْمَقُولِ فِيهِ.

وَقَالَ الْأَشْرَفُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَسْكَنَهُ رَدْعَةَ الْحَبَالِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ إِيَّاهُ مَا قَالَ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ إِيَّاهُ؛ أَيْ: إِذَا اسْتَوْفَى عُقُوبَةَ إِيَّاهُ لَمْ يُسْكِنَهُ اللَّهُ رَدْعَةَ الْحَبَالِ، بَلْ يُنَجِّهِ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَيَتْرُكُهُ.

قَالَ الطَّبِيعِيُّ: حَتَّى عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَاضِي غَايَةُ فِعْلِ الْمُعْتَابِ فَيَكُونُ فِي الدُّنْيَا، فَيَجِبُ التَّأْوِيلُ فِي قَوْلِهِ: أَسْكَنَهُ رَدْعَةَ الْحَبَالِ بِسَخَطِهِ وَعَظْمِهِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ فِي إِسْكَانِهِ رَدْعَةَ الْحَبَالِ. كَذَا فِي «الْمِرْقَاةِ». وَالْحَدِيثُ سَكَتَ عَنْهُ الْمُنْذِرِيُّ.

(مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ يَظْلِمُ) فِي مَعْنَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» مِنْ حَدِيثِ أَوْسُ بْنِ شُرْحَبِيلٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَشَى مَعَ ظَالِمٍ لِيُعِينَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ».

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَطَرُ بْنُ طَهْمَانَ الْوَرَّاقُ قَدْ ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَفِيهِ أَيْضًا الْمُتَنَّى بْنُ يَزِيدَ الثَّقَفِيُّ وَهُوَ مَجْهُولٌ.

[وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْخَزْرُمِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا وَلَمْ يُوجَدَ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا إِحَالُكَ سَرَقْتَ» قَالَ: بَلَى. فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ يَعْتَرِفُ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءَ بِهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ» ثَلَاثًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، هَكَذَا وَجَدْتُ فِي الْأُصُولِ الْأَرْبَعَةِ، وَ«جَامِعِ الْأُصُولِ» وَ«شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَ«مَعَالِمِ السُّنَنِ» عَنْ أَبِي أُمَيَّةٍ.]

٣٦١٣ [وَفِي نُسْخِ «الْمَصَابِيحِ» عَنْ أَبِي رَمْثَةَ بِالرَّاءِ وَالْقَاءِ الْمُثَلَّثَةِ بِدَلِ الْهَمْزَةِ

وَالْيَاءِ].

(باب حد الخمر)

(الفصل الأول)

- [عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ أَرْبَعِينَ»]

(ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ) أي: فِي شُرْبِ الْخَمْرِ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْجُلْدُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، وَهِيَ أَوْجُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: أَصَحُّهَا: يَجُوزُ الْجُلْدُ بِالسَّوْطِ، وَيَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الضَّرْبِ بِالْأَيْدِي وَالنَّعَالِ وَالثِّيَابِ. ثَانِيهَا: يَتَعَيَّنُ الْجُلْدُ. ثَالِثُهَا: يَتَعَيَّنُ الضَّرْبُ.

وَحُجَّةُ الرَّاجِحِ أَنَّهُ فُعِلَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَثْبُتْ نَسْخُهُ، وَالْجُلْدُ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ، وَحُجَّةُ الْآخِرِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ فِي «الْأَمِّ»: «لَوْ أَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِالسَّوْطِ فَمَاتَ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ فَسَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا إِذَا زَادَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الضَّرْبُ بِغَيْرِ السَّوْطِ.

وَصَرَّحَ أَبُو الطَّيِّبِ وَمَنْ تَبِعَهُ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالسَّوْطِ، وَصَرَّحَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ بِتَعَيِّنِ السَّوْطِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَنَقَلَ عَنِ النَّصِّ فِي الْقَضَاءِ مَا يُؤَافِقُهُ، وَلَكِنْ فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ نَظَرٌ، فَقَدْ قَالَ التَّوَوِّي فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»: «أَجْمَعُوا عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ بِالسَّوْطِ، وَشَدَّ مَنْ قَالَ هُوَ شَرْطٌ، وَهُوَ غَلَطٌ مُنَابِذٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

قُلْتُ: وَتَوَسَّطَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ فَعَيَّنَ السَّوْطَ لِلْمُتَمَرِّدِينَ، وَأَطْرَافَ الثِّيَابِ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٩٤)، وَمُسْلِمٌ (١٧٠٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٧٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٥٢٧٧)، وَابْنُ حَبَانَ (٤٤٤٩)، وَابْنُ أَبِي عَوَانَةَ (٦٣٣٣).

وَالْتَعَالَ لِلضُّعْفَاءِ وَمَنْ عَدَاهُمْ بِحَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهِمْ وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ» تَقْدِيرُهُ أَرْبَعِينَ ضَرْبَةً بَعْضًا مَثَلًا، لَا أَنَّ الْمُرَادَ عَدَدٌ مُعَيَّنٌ؛ وَلِذَلِكَ وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سَأَلَ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ الضَّرْبَ فَقَوْمَهُ أَرْبَعِينَ فَضَرَبَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَهَذَا عِنْدِي خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَيُبْعِدُهُ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «جَلَدَ فِي الْخُمْرِ أَرْبَعِينَ».

قُلْتُ: وَيُبْعِدُ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ رِوَايَةِ هَمَّامٍ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ «فَأَمَرَ عَشْرِينَ رَجُلًا، فَجَلَدَهُ كُلُّ رَجُلٍ جَلْدَتَيْنِ بِالْجَرِيدِ وَالتَّعَالِ». [النووي (١٢٨/٦)].
· [وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخُمْرِ بِالتَّعَالِ وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

٣٦١٦ - [وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كَانَ يُؤْتَى بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَامْرَأَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، فَتَقُومُ إِلَيْهِ بِأَيْدِينَا وَنِعَالِنَا وَأَرْدِيَتِنَا، حَتَّى كَانَ آخِرُ امْرَأَةِ عُمَرَ، فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَفَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(كَانَ يُؤْتَى بِالشَّارِبِ) فِيهِ إِسْنَادُ الْقَائِلِ الْفِعْلَ بِصِيعَةِ الْجُمُعِ الَّتِي يَدْخُلُ هُوَ فِيهَا حَاجَزًا؛ لِكَوْنِهِ مُسْتَوِيًّا مَعَهُمْ فِي أَمْرِ مَا، وَإِنْ لَمْ يُبَاشِرْ هُوَ ذَلِكَ الْفِعْلَ الْخَاصَّ؛ لِأَنَّ السَّائِبَ كَانَ صَغِيرًا جَدًّا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي التَّرْجُمَةِ النَّبَوِيَّةِ أَنَّهُ كَانَ ابْنًا سِتِّ سِنِينَ، فَيُبْعَدُ أَنْ يَكُونَ شَارِكًا مَنْ كَانَ يُجَالِسُ النَّبِيَّ ﷺ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ ضَرْبِ الشَّارِبِ، فَكَأَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ: «كُنَّا» أَي: الصَّحَابَةُ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ يَحْضُرُ مَعَ أَبِيهِ أَوْ عَمِّهِ فَيُشَارِكُهُمْ فِي ذَلِكَ، فَيَكُونُ الْإِسْنَادُ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

(وَامْرَأَةُ أَبِي بَكْرٍ) بِكَسْرِ الهمزة وَسُكُونِ الميم؛ أَي: خِلَافَتِهِ، وَفِي رِوَايَةِ حَاتِمٍ: «مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَبَعْضَ زَمَانِ عُمَرَ».

(وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ) أَي: جَانِبًا أُولَيَّا (فَتَقُومُ إِلَيْهِ بِأَيْدِينَا وَنِعَالِنَا وَأَرْدِيَتِنَا)

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٥٥٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٧٩)، وَأَحْمَدُ (١٦١٣٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦١٣٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦٦٧).

المشكاة/ الجزء الثامن

أي: فَتَضْرِبُهُ بِهَا (حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةِ عُمَرَ فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ) ظَاهِرُهُ أَنَّ التَّحْدِيدَ بِأَرْبَعِينَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا فِي قِصَّةِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَكِتَابَتِهِ إِلَى عُمَرَ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمْرَ عُمَرَ بِجَلْدِ ثَمَانِينَ كَانَ فِي وَسْطِ إِمَارَتِهِ؛ لِأَنَّ خَالِدًا مَاتَ فِي وَسْطِ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالْغَايَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوَّلًا اسْتِمْرَارُ الْأَرْبَعِينَ، فَلَيْسَتْ الْقَاءُ مُعَقَّبَةً لِآخِرِ الْإِمْرَةِ بَلْ لِرَمَازِ أَبِي بَكْرٍ وَبَيَانِ مَا وَقَعَ فِي زَمَنِ عُمَرَ، فَالتَّقْدِيرُ فَاسْتَمَرَّ جَلْدُ أَرْبَعِينَ، وَالْمُرَادُ بِالْغَايَةِ الْأُخْرَى فِي قَوْلِهِ: «حَتَّى إِذَا عَتَوَا» تَأْكِيدًا لِغَايَةِ الْأَوَّلَى، وَبَيَانِ مَا صَنَعَ عُمَرَ بَعْدَ الْغَايَةِ الْأَوَّلَى، وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْجُعَيْدِ بِلَفْظٍ: «حَتَّى كَانَ وَسْطَ إِمَارَةِ عُمَرَ، فَجَلَدَ فِيهَا أَرْبَعِينَ حَتَّى إِذَا عَتَوَا» وَهَذِهِ لَا إِشْكَالَ فِيهَا.

(حَتَّى إِذَا عَتَوَا) بِمُهْمَلَةٍ ثُمَّ مَثْنَاءَ مِنَ الْعَتُوِّ وَهُوَ التَّجَبُّرُ، وَالْمُرَادُ هُنَا إِنَّهُمَا كُفِيَ فِي الطُّغْيَانِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي الْفَسَادِ فِي شُرْبِ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنْهُ الْفَسَادُ (وَفَسَقُوا) أَي: خَرَجُوا عَنِ الطَّاعَةِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ لِلنَّسَائِيِّ: «فَلَمْ يَنْكَلُوا» أَي: يَدْعُوا (جَلَدَ ثَمَانِينَ) وَقَعَ فِي مُرْسَلِ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَحَدِ كِبَارِ الثَّابِعِينَ فِيمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْهُ نَحْوَ حَدِيثِ السَّائِبِ، وَفِيهِ: «إِنَّ عُمَرَ جَعَلَهُ أَرْبَعِينَ سَوْطًا، فَلَمَّا رَأَاهُمْ لَا يَنْتَاهُونَ جَعَلَهُ سِتِّينَ سَوْطًا، فَلَمَّا رَأَاهُمْ لَا يَنْتَاهُونَ جَعَلَهُ ثَمَانِينَ سَوْطًا وَقَالَ: هَذَا أَذْنَى الْحُدُودِ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَافَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي أَنَّ الثَّمَانِينَ أَذْنَى الْحُدُودِ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ الْحُدُودَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ حَدُّ وَحْدُ السَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ وَحَدُّ الْقَذْفِ، وَهُوَ أَخْفُهَا عُقُوبَةً وَأَذْنَاهَا عَدَدًا.

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ «أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: نَرَى أَنَّ تَجَعْلَهُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ، وَإِذَا سَكِرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى إِفْتَرَى» فَجَلَدَ عُمَرَ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ، وَهَذَا مُعْضَلٌ.

وَقَدْ وَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ فُلَيْحٍ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُطَوَّلًا، وَلَفْظُهُ: «إِنَّ الشُّرَابَ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بِالْأَيْدِي وَالْتَّعَالِ وَالْعَصَا حَتَّى تُؤْفَى، فَكَانُوا فِي خِلَافَةٍ بَكَرَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ، فَقَالَ أَبُو
لَوْ فَرَضْنَا لَهُمْ حَدًّا فَتَوَخَّيْ نَحْوَ مَا كَانُوا يُضْرَبُونَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَلَدَهُمْ
أَرْبَعِينَ حَتَّى تُؤْفَى، ثُمَّ كَانَ عُمَرُ فَجَلَدَهُمْ كَذَلِكَ حَتَّى أَتَى بِرَجُلٍ...» فَذَكَرَ قِصَّةً، وَأَنَّهُ
تَأَوَّلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾
[المائدة: ٩٣] وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ نَازِلَهُ فِي ذَلِكَ وَاحْتَجَّ بِبَقِيَّةِ الْآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا مَا
إِتَّقُوا﴾ [المائدة: ٩٣] وَالَّذِي يَرْتَكِبُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ لَيْسَ بِمُتَّقٍ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا تَرَوْنَ؟
فَقَالَ عَلِيٌّ...» فَذَكَرَهُ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَإِذَا هَذَى إِفْتَرَى»: «وَعَلَى الْمُفْتَرِي ثَمَانُونَ جَلْدَةً
فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ».

وَلِهَذَا الْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ طُرُقٌ أُخْرَى مِنْهَا: مَا أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ
مِنْ طَرِيقِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «إِنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي
كَلْبٍ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ دَبْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَجْلِدُ فِي الْخُمُرِ أَرْبَعِينَ، وَكَانَ عُمَرُ يَجْلِدُ
فِيهَا أَرْبَعِينَ، قَالَ: فَبَعَثَنِي خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى عُمَرَ، فَقُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ انْهَمَكُوا فِي
الْخُمُرِ وَاسْتَحَفُّوا الْعُقُوبَةَ، فَقَالَ عُمَرُ لِمَنْ حَوْلَهُ: مَا تَرَوْنَ؟ قَالَ: وَوَجَدْتُ عِنْدَهُ عَلِيًّا
وَوَظْلِحَةً وَالزُّبَيْرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ عَلِيٌّ...» فَذَكَرَ مِثْلَ رِوَايَةِ ثَوْرٍ
الْمَوْصُولَةِ.

وَمِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ «أَنَّ عُمَرَ شَاوَرَ
النَّاسَ فِي الْخُمُرِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: إِنَّ السَّكَرَانَ إِذَا سَكِرَ هَذَى...».

وَمِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ:
«شَرِبَ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ الْخُمُرَ وَتَأَوَّلُوا الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ، فَاسْتَشَارَ عُمَرُ فِيهِمْ، فَقُلْتُ:
أَرَى أَنَّ تَسْتَبِيهِمْ، فَإِنْ تَابُوا ضَرَبْتُهُمْ ثَمَانِينَ ثَمَانِينَ وَإِلَّا ضَرَبْتُ أَعْنَاقَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ
اسْتَحَلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ، فَاسْتَتَابَهُمْ فَتَابُوا، فَضَرَبْتُهُمْ ثَمَانِينَ ثَمَانِينَ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرٍ فِي قِصَّةِ الشَّارِبِ
الَّذِي ضَرَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِجُنَيْنٍ، وَفِيهِ: «فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ كَتَبَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ:

المشكاة/ الجزء الثامن

النَّاسَ قَدْ إِنَّهُمْ كُؤُوا فِي الشُّرْبِ وَتَحَاقَرُوا الْعُقُوبَةَ، قَالَ: وَعِنْدَهُ الْمَهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، فَسَأَلَهُمْ وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضْرِبَهُ ثَمَانِينَ، وَقَالَ عَلِيٌّ...» فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَمَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: «فَرَضَ فِي الْخُمُرِ أَرْبَعِينَ سَوْطًا، وَفَرَضَ فِيهَا عُمَرُ ثَمَانِينَ».

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: جَاءَتْ الْأَخْبَارُ مُتَوَاتِرَةً عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسَنَّ فِي الْخُمُرِ شَيْئًا، وَيُؤَيِّدُهُ ذِكْرُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَقْيِيدٌ بِعَدَدٍ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَحَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخُمُرَ فَقَالَ لِلنَّاسِ: اضْرِبُوهُ، فَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالتَّلْعَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْعَصَا، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْجَرِيدِ، ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَرَابًا فَرَمَى بِهِ فِي وَجْهِهِ».

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ مَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ وَهُوَ مَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «ثُمَّ أَتَى أَبُو بَكْرٍ بِسَكْرَانَ فَتَوَخَّى الَّذِي كَانَ مِنْ ضَرْبِهِمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضْرَبَهُ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ أَتَى عُمَرُ بِسَكْرَانَ فَضْرَبَهُ أَرْبَعِينَ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبَرِ تَنْصِصٌ عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، فَفِيمَا اعْتَمَدَهُ أَبُو بَكْرٍ حُجَّةٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ حُضَيْرٍ بِهَمْلَةٍ وَضَادٍ مُعْجَمَةٍ مُصَغَّرِ ابْنِ الْمُنْذِرِ: «إِنَّ عُثْمَانَ أَمَرَ عَلِيًّا بِجَلْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ فِي الْخُمُرِ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: اجْلِدْهُ فَجَلَدَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ أَرْبَعِينَ قَالَ: أَمْسِكْ، جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ، فَإِنْ فِيهِ الْحُزْمُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَدَ أَرْبَعِينَ، وَسَائِرُ الْأَخْبَارِ لَيْسَ فِيهَا عَدَدٌ إِلَّا بَعْضُ الرِّوَايَاتِ الْمَاضِيَةِ عَنْ أَنَسٍ، فَفِيهَا: نَحْوُ الْأَرْبَعِينَ.

وَالْجَمْعُ بَيْنَهَا أَنَّ عَلِيًّا أَطْلَقَ الْأَرْبَعِينَ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ ذَكَرَهَا بِلَفْظِ التَّقْرِيبِ، وَادَّعَى الطَّحَاوِيُّ أَنَّ رِوَايَةَ أَبِي سَاسَانَ هَذِهِ ضَعِيفَةٌ لِمُخَالَفَتِهَا لِالْأَثَارِ الْمَذْكُورَةِ، وَلِأَنَّ رَاوِيَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيْرُوزَ الْمَعْرُوفَ بِالْذَّانَاجِ بَنُوْنَ وَجِيمٍ ضَعِيفٌ، وَتَعَقَّبَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِأَنَّهُ

حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُخْرَجٌ فِي الْمَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ، وَأَنَّ التِّرْمِذِيَّ سَأَلَ الْبُخَارِيَّ عَنْهُ فَقَوَّاهُ، وَقَدْ صَحَّحَهُ مُسْلِمٌ وَتَلَقَّاهُ النَّاسُ بِالْقَبُولِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ أَثْبَتَ شَيْءٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَصَحَّ الْحَدِيثُ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِثِقَةِ رَجَالِهِ، وَقَدْ عَرَفَهُمْ حُقَاطُ الْحَدِيثِ وَقَبْلَهُمْ، وَتَضَعِيفُهُ الدَّانَاجُ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْجَرْحَ بَعْدَ ثُبُوتِ التَّعْدِيلِ لَا يُقْبَلُ مُفَسَّرًا، وَخَالَفَهُ الرَّايِ غَيْرُهُ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ لَا تَقْتَضِي تَضَعِيفَهُ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ ظُهُورِ الْجَمْعِ.

قُلْتُ: وَثَقَّ الدَّانَاجُ الْمَذْكُورَ أَبُو زُرْعَةَ وَالنَّسَائِيَّ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عَلِيٍّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَنَّهُ جَلَدَ الْوَلِيدَ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ سَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ وَقَالَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَوَطَّعَ الطَّحَاوِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي سَاسَانَ أَيْضًا بِأَنَّ عَلِيًّا قَالَ: وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ؛ أَيُّ: جَلَدَ أَرْبَعِينَ مَعَ أَنَّ عَلِيًّا جَلَدَ النَّجَاشِيَّ الشَّاعِرَ فِي خِلَافَتِهِ ثَمَانِينَ، وَبِأَنَّ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ أَخْرَجَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ حَدَّ التَّيِّدِ ثَمَانُونَ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: إِنَّهُ لَا تَصَحُّ أَسَانِيدُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، الثَّانِي: عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِحَالِ الشَّارِبِ، وَأَنَّ حَدَّ الْخُمْرِ لَا يُنْقَضُ عَنِ الْأَرْبَعِينَ وَلَا يَزَادُ عَلَى الثَّمَانِينَ، وَالْحُجَّةُ إِنَّمَا هِيَ فِي جَزْمِهِ بِأَنَّهُ ﷺ جَلَدَ أَرْبَعِينَ، وَقَدْ جَمَعَ الطَّحَاوِيُّ بَيْنَهُمَا بِمَا أَخْرَجَهُ هُوَ وَالطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ عَلِيًّا جَلَدَ الْوَلِيدَ بِسَوْطٍ لَهُ طَرَفَانِ.

وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ مِثْلَهُ، لَكِنْ قَالَ: «لَهُ ذَنْبَانِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً فِي الْخُمْرِ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ» قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ عَلِيًّا جَلَدَهُ ثَمَانِينَ؛ لِأَنَّ كُلَّ سَوْطٍ سَوْطَانِ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ السَّنَدَ الْأَوَّلَ مُنْقَطِعٌ، فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ وَلَدَ بَعْدَ مَوْتِ عَلِيٍّ بِأَكْثَرِ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، وَبِأَنَّ الثَّانِيَّ فِي سَنَدِهِ ابْنُ لَهِيْعَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَعُرْوَةُ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ مُمَيِّزًا، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَلَيْسَ فِي الطَّرِيقَيْنِ أَنَّ الطَّرَفَيْنِ

أَصَابَهُ فِي كُلِّ ضَرْبَةٍ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: يَحْتَمِلُ يَكُونُ ضَرْبُهُ بِالطَّرَفَيْنِ عِشْرِينَ، فَأَرَادَ بِالْأَرْبَعِينَ مَا اجْتَمَعَ مِنْ عِشْرِينَ وَعِشْرِينَ، وَيُوضَحُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي بَقِيَّةِ الْحَبْرِ: «وَكُلُّ سُنَّةٍ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ» لِأَنَّهُ لَا يَفْتَضِي التَّغَايُرَ، وَالتَّأْوِيلُ الْمَذْكُورُ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ جَلَدَ ثَمَانِينَ، فَلَا يَبْقَى هُنَاكَ عَدَدُ يَقَعُ التَّفَاضُلُ فِيهِ.

وَأَمَّا دَعْوَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «هَذَا» الْإِشَارَةُ إِلَى الثَّمَانِينَ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَلَيَّ رَجَعَ مَا فَعَلَ عُمَرُ عَلَى مَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَهَذَا لَا يُطْنُ بِهِ قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَاسْتَدَلَّ الطَّحَاوِيُّ لِضَعْفِ حَدِيثِ أَبِي سَاسَانَ بِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ «إِنَّهُ إِذَا سَكَرَ هَذَى... إلخ» قَالَ: فَلَمَّا اعْتَمَدَ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ عَلَى ضَرْبِ الْمُثَلِّ، وَاسْتَخْرَجَ الْحَدَّ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَوْقِيفَ عِنْدَهُ مِنَ الشَّارِعِ فِي ذَلِكَ، فَيَكُونُ جَزْمُهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَدَ أَرْبَعِينَ غَلَطًا مِنَ الرَّاوي؛ إِذْ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ لَمْ يَغْدِلْ عَنْهُ إِلَى الْقِيَاسِ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَ مَنْ يَحْضَرْتِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ كَعُمَرَ وَسَائِرِ مَنْ ذَكَرَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مَرْفُوعٌ لَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَّجَهُ الْإِنْكَارُ لَوْ كَانَ الْمُنْزَعُ وَاحِدًا، فَأَمَّا مَعَ الْإِخْتِلَافِ فَلَا يُتَّجَهُ الْإِنْكَارُ.

وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّ فِي سِيَاقِ الْقِصَّةِ مَا يَفْتَضِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِفُونَ أَنَّ الْحَدَّ أَرْبَعُونَ، وَإِنَّمَا تَشَاوَرُوا فِي أَمْرِ يَحْصُلُ بِهِ الْإِرْتِدَاعُ يَزِيدُ عَلَى مَا كَانَ مُقَرَّرًا، وَيُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ مَا وَقَعَ مِنَ التَّصْرِيحِ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ أَنََّّهُمْ احْتَفَرُوا الْعُقُوبَةَ وَأَنْهَمَكُوا، فَاقْتَضَى رَأْيُهُمْ أَنْ يُضِيفُوا إِلَى الْحَدِّ الْمَذْكُورِ قَدْرَهُ، إِمَّا اجْتِهَادًا بِنَاءً عَلَى جَوَازِ دُخُولِ الْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ فَيَكُونُ الْكُلُّ حَدًّا، أَوْ اسْتِنْبَاطًا مِنَ النَّصِّ مَعْنَى يَفْتَضِي الزِّيَادَةَ فِي الْحَدِّ لَا التَّفْصِيلَ مِنْهُ، أَوْ الْقَدْرَ الَّذِي زَادُوهُ كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْزِيرِ تَحْذِيرًا وَتَحْوِيلًا؛ لِأَنَّ مَنْ احْتَقَرَ الْعُقُوبَةَ إِذَا عَرَفَ أَنَّهَا غُلْظَتْ فِي حَقِّهِ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى إِرْتِدَاعِهِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا إِرْتَدَعُوا بِذَلِكَ، وَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ، فَرَأَى عَلِيٌّ الرُّجُوعَ إِلَى الْحَدِّ الْمُنْصُوصِ، وَأَعْرَضَ عَنِ الزِّيَادَةِ لِإِنْتِفَاءِ سَبَبِهَا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْقَدْرَ الزَّائِدَ كَانَ عِنْدَهُمْ خَاصًّا بِمَنْ تَمَرَّدَ، وَظَهَرَتْ مِنْهُ أَمَارَاتُ الْإِشْتِهَارِ بِالْفُجُورِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ: «فَكَانَ عُمَرُ إِذَا أُتِيَ بِالرَّجُلِ الضَّعِيفِ تَكُونُ مِنْهُ الرِّلَّةُ جَلَدُهُ أَرْبَعِينَ» قَالَ: وَكَذَلِكَ عُثْمَانُ جَلَدَ أَرْبَعِينَ وَثَمَانِينَ.

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: لَوْ فَهِمَ الصَّحَابَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّ فِي الْخُمْرِ حَدًّا مُعَيَّنًا لَمَا قَالُوا فِيهِ بِالرَّأْيِ كَمَا لَمْ يَقُولُوا بِالرَّأْيِ فِي غَيْرِهِ، فَلَعَلَّهُمْ فَهِمُوا أَنَّهُ صَرَبَ فِيهِ بِاجْتِهَادِهِ فِي حَقِّ مَنْ صَرَبَهُ. إِنَّتَهَى.

وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِالْحَدِّ الْمَعْلُومِ فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَرُجِّحَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الَّذِي اجْتَهَدُوا فِيهِ زِيَادَةً عَلَى الْحَدِّ إِنَّمَا هُوَ التَّعْزِيرُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُمْ اجْتَهَدُوا فِي الْحَدِّ الْمُعَيَّنِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنَ الْمُخَالَفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا كَمَا سَبَقَ فِي تَقْرِيرِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّنَا عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ عُيَيْنَةَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: كَانَ الَّذِي يَشْرَبُ الْخُمْرَ يَضْرِبُونَهُ بِأَيْدِيهِمْ وَنَعَالِهِمْ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ فَعَلَ ذَلِكَ حَتَّى خَشِيَ فَجَعَلَهُ أَرْبَعِينَ سَوْطًا، فَلَمَّا رَأَاهُمْ لَا يَتَنَاهَوْنَ جَعَلَهُ ثَمَانِينَ سَوْطًا، وَقَالَ: هَذَا أَخَفُّ الْحُدُودِ.

وَالْجُمُعُ بَيْنَ حَدِيثِ عَلِيِّ الْمَصْرَحِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَدَ أَرْبَعِينَ، وَأَنَّهُ سُنَّةٌ وَبَيْنَ حَدِيثِهِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسُنَّهُ بِأَنَّهُ يُحْمَلُ التَّفْهِي عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْدِّ الثَّمَانِينَ؛ أَيْ: لَمْ يَسُنَّ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعْنَاهُ نَحْنُ» يُشِيرُ إِلَى مَا أَشَارَ بِهِ عَلَى عُمَرَ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: «لَوْ مَاتَ لَوَدَيْتُهُ» أَيْ: فِي الْأَرْبَعِينَ الزَّائِدَةِ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ التَّيْهَقِيُّ وَابْنُ حَزَمٍ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ: «لَمْ يَسُنَّهُ» أَيْ: الثَّمَانِينَ؛ لِقَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعْنَاهُ، فَكَأَنَّهُ خَافَ مِنَ الَّذِي صَنَعُوهُ بِاجْتِهَادِهِمْ أَلَّا يَكُونَ مُطَابِقًا، وَاخْتَصَّ هُوَ بِذَلِكَ لِكُونِهِ الَّذِي كَانَ أَشَارَ بِذَلِكَ وَاسْتَدَلَّ لَهُ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ مَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ أَوَّلًا أَوَّلَى، فَرَجَعَ إِلَى تَرْجِيحِهِ، وَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ لَوْ أَقَامَ الْحَدَّ ثَمَانِينَ، فَمَاتَ

الْمَضْرُوبُ وَدَاهُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الصَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يَسُنَّهُ» لِبُصْفَةِ الضَّرْبِ، وَكَوْنِهَا بِسَوَاطِ الْجُلْدِ؛ أَيْ: لَمْ يَسُنَّ الْجُلْدُ بِالسَّوِطِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَضْرِبُ فِيهِ بِالتَّعَالِ وَغَيْرِهَا مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ السَّيْهَقِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ أَيْضًا: لَوْ جَاءَ عَنْ غَيْرِ عَلِيٍّ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ أَنَّهُ مَسْنُونٌ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَسْنُونٍ لَوَجَبَ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى غَيْرِ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَضْلًا عَنْ عَلِيٍّ مَعَ سَعَةِ عِلْمِهِ وَقُوَّةِ فَهْمِهِ، وَإِذَا تَعَارَضَ خَبَرُ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ وَخَبَرُ أَبِي سَاسَانَ، فَخَبَرُ أَبِي سَاسَانَ أَوْلَى بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ مُصَرَّحٌ فِيهِ بِرَفْعِ الْحَدِيثِ عَنْ عَلِيٍّ وَخَبَرُ عُمَرَ مَوْقُوفٌ عَلَى عَلِيٍّ، وَإِذَا تَعَارَضَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ قُدِّمَ الْمَرْفُوعُ.

وَأَمَّا دَعْوَى ضَعْفِ سَنَدِ أَبِي سَاسَانَ فَمَرْدُودَةٌ وَالْجَمْعُ أَوْلَى مَهْمَا أُمُكِّنَ مِنْ تَوْهِينِ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ وَهُمَا، فَرِوَايَةُ الْإِثْبَاتِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ النَّفْيِ، وَقَدْ سَاعَدَتْهَا رِوَايَةُ أَنَسٍ عَلَى اخْتِلَافِ أَلْفَاظِ الثَّقَلَةِ عَنْ قَتَادَةَ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَمَامُ التَّعَارُضِ، فَحَدِيثُ أَنَسٍ سَالِمٌ مِنْ ذَلِكَ، وَاسْتَدَلَّ بِصَنِيعِ عُمَرَ فِي جُلْدِ شَارِبِ الْخُمْرِ ثَمَانِينَ عَلَى أَنَّ حَدَّ الْخُمْرِ ثَمَانُونَ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ، وَاحِدِ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ لِلشَّافِعِيِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ أَرْبَعُونَ.

قُلْتُ: جَاءَ عَنْ أَحْمَدَ كَالْمَذْهَبَيْنِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: أَجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ فِي الْخُمْرِ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِهِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى الثَّمَانِينَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ أَرْبَعِينَ، وَتَبِعَهُ عَلَى نَقْلِ الْإِجْمَاعِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالتَّوَوِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُمَا، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الطَّبْرِيَّ وَابْنَ الْمُنْذِرِ وَغَيْرَهُمَا حَكَوْا عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْخُمْرَ حَدٌّ فِيهَا، وَإِنَّمَا فِيهَا التَّعْزِيرُ.

وَاسْتَدَلُّوا بِأَحَادِيثِ الْبَابِ فَإِنَّهَا سَاكِتَةٌ عَنْ تَعْيِينِ عَدَدِ الضَّرْبِ، وَأَصْرَحُهَا

حَدِيثُ أَنَسٍ، وَلَمْ يَجْزِمَ فِيهِ بِالْأَرْبَعِينَ فِي أَرْجَحِ الطَّرِيقِ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ «أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ وَمَعْمَرُ سُئِلَ ابْنُ شَهَابٍ: كَمْ جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخُمْرِ؟ فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ فَرَضَ فِيهَا حَدًّا، كَانَ يَأْمُرُ مَنْ حَضَرَهُ أَنْ يَضْرِبُوهُ بِأَيْدِيهِمْ وَيَعَالِهِمْ حَتَّى يَقُولَ لَهُمْ: اِرْقُعُوا» وَوَرَدَ أَنَّهُ لَمْ يَضْرِبْهُ أَصْلًا، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ: «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُوقِّتْ فِي الْخُمْرِ حَدًّا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَشَرِبَ رَجُلٌ فَسَكَرَ فَأَنْطَلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَاذَى دَارَ الْعَبَّاسِ انْفَلَتَ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخُمْرِ إِلَّا أَحْيَا، وَلَقَدْ عَزَا تَبُوكُ، فَعَشِي حُجْرَتُهُ مِنْ سَكْرَانٍ فَقَالَ: لِيَقُمْ إِلَيَّ رَجُلٌ، فَيَأْخُذَ بِيَدِهِ حَتَّى يَرُدَّهُ إِلَى رَحْلِهِ».

وَالْجَوَابُ: إِنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ ذَلِكَ عَلَى وُجُوبِ الْحَدِّ؛ لِأَنَّ بَكْرَ تَحَرَّى مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَرَبَ السَّكْرَانَ، فَصَيَّرَهُ حَدًّا وَاسْتَمَرَ عَلَيْهِ، وَكَذَا اسْتَمَرَ مَنْ بَعْدَهُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَدَدِ، وَجَمَعَ الْقُرْطُبِيُّ بَيْنَ الْأَخْبَارِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَوْلَا فِي شَرْبِ الْخُمْرِ حَدًّا، وَعَلَى ذَلِكَ يُجْمَلُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الَّذِي اسْتَجَارَ بِالْعَبَّاسِ، ثُمَّ شَرَعَ فِيهِ التَّعْزِيرُ عَلَى مَا فِي سَائِرِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا تَقْدِيرَ فِيهَا، ثُمَّ شَرَعَ الْحَدُّ، وَلَمْ يَطْلُعْ أَكْثَرُهُمْ عَلَى تَعْيِينِهِ صَرِيحًا مَعَ إِعْتِقَادِهِمْ أَنَّ فِيهِ الْحَدَّ الْمُعَيَّنَ، وَمِنْ ثُمَّ تَوَخَّى أَبُو بَكْرٍ مَا فُعِلَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، ثُمَّ رَأَى عُمَرُ وَمَنْ وَاظَفَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ إِمَّا حَدًّا بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ وَإِمَّا تَعْزِيرًا.

قُلْتُ: وَبَقِيَ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: شَرِبَ فَحَدَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ شَرِبَ قُتِلَ فِي الرَّابِعَةِ» وَفِي رِوَايَةٍ: «فِي الْخَامِسَةِ» وَهُوَ حَدِيثٌ مُخَرَّجٌ فِي السُّنَنِ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ أَسَانِيدُهَا قَوِيَّةٌ، وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ الْقَتْلِ، وَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى مَنْ بَعَدَ مِنْ نَقْلِ غَيْرِهِ عَنْهُ الْقَوْلُ بِهِ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِيمَا أَخْرَجَهُ أَهْمَدُ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَبَالَغَ التَّوَوُّيُّ فَقَالَ: كُلُّ قَوْلٍ بَاطِلٌ مُحَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعَدَهُمْ،

وَالْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِيهِ مَنْسُوخٌ إِمَّا بِحَدِيثٍ: يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَأْخُذِي ثَلَاثٌ وَإِمَّا لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ دَلٌّ عَلَى نَسْخِهِ.

قُلْتُ: بَلْ دَلِيلُ النَّسْخِ مَنْصُوصٌ؛ وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ قَبِيصَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ: «فَأَتَيْ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ فَجَلَدَهُ ثُمَّ أَتَى بِهِ فَجَلَدَهُ فَرَفَعَ الْقَتْلَ وَكَانَتْ رُحْصَةً».

وَاحْتَجَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ حَدَّثَهُ ثَمَانُونَ بِالْإِجْمَاعِ فِي عَهْدِ عُمَرَ حَيْثُ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ كِبَارُ الصَّحَابَةِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ عَلِيًّا أَشَارَ عَلَى عُمَرَ بِذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعَ عَلِيٌّ عَنْ ذَلِكَ، وَاقْتَصَرَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّهَا الْقَدْرُ الَّذِي اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَفِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ مُسْتَنَدِينَ تَقْدِيرَ مَا فَعَلَ بِحُضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَمَّا الَّذِي أَشَارَ بِهِ فَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ سِيَاقِ قِصَّتِهِ أَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ رَدْعًا لِلَّذِينَ انْهَمَكُوا؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْقِصَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ «اِحْتَقَرُوا الْعُقُوبَةَ» وَبِهَذَا تَمَسَّكَ الشَّافِعِيُّ فَقَالُوا: أَقَلُّ مَا فِي حَدِّ الْحُمْرِ أَرْبَعُونَ، وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ إِلَى الثَّمَانِينَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْزِيرِ، وَلَا يُجَاوِزُ الثَّمَانِينَ، وَاسْتَنَدُوا إِلَى أَنَّ التَّعْزِيرَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، فَرَأَى عُمَرُ فَعَلَهُ بِمُوَافَقَةِ عَلِيٍّ، ثُمَّ رَجَعَ عَلِيٌّ وَوَقَفَ عِنْدَ فَعَلِهِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَوَافَقَهُ عُثْمَانُ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيٍّ: «وَكُلُّ سُنَّةٍ» فَمَعْنَاهُ: الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَصَارَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ، وَالْوُصُولُ إِلَى الثَّمَانِينَ سُنَّةَ عُمَرَ رَدْعًا لِلشَّارِبِينَ الَّذِينَ اِحْتَقَرُوا الْعُقُوبَةَ الْأُولَى، وَوَافَقَهُ مَنْ ذَكَرَ فِي زَمَانِهِ لِلْمَعْنَى الَّتِي تَقَدَّمَ، وَسَوَّغَ لَهُمْ ذَلِكَ إِمَّا إِعْتِقَادَهُمْ جَوَازَ الْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَجْعَلُ الْجَمِيعَ حَدًّا، وَإِمَّا أَنَّهُمْ جَعَلُوا الزِّيَادَةَ تَعْزِيرًا بِنَاءً عَلَى جَوَازِ أَنْ يَبْلُغَ بِالتَّعْزِيرِ قَدْرَ الْحَدِّ، وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَبْلُغْهُمْ الْحَبْرُ الْآتِي فِي بَابِ التَّعْزِيرِ، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِذَلِكَ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ وَادَّعَى إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ، وَهِيَ دَعْوَى ضَعِيفَةٌ لِقِيَامِ الْإِحْتِمَالِ، وَقَدْ شَتَّعَ ابْنُ حَزْمٍ عَلَى الْخُفْيَةِ فِي قَوْلِهِمْ: الْقِيَاسُ لَا يَدْخُلُ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ مَعَ جَزْمِ الطَّحَاوِيِّ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْهُمْ بِأَنَّ

الخُمْرُ وَقَعَ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْقَذْفِ، وَبِهِ تَمَسَّكَ مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.

وَاحتَجَّ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْحُدُودَ وَالْكَفَّارَاتِ شُرِعَتْ بِحَسَبِ الْمَصَالِحِ، وَقَدْ تَشْتَرِكُ أَشْيَاءٌ مُخْتَلِفَةٌ وَتُخْتَلِفُ أَشْيَاءٌ مُتَسَاوِيَةٌ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ إِلَّا بِالنَّصِّ.

وَأَجَابُوا عَمَّا وَقَعَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ جَلَدٌ قَدَرُ حَدِّ الْقَذْفِ أَنْ يَكُونَ جَعَلَ الْجَمِيعَ حَدًّا بَلِ الَّذِي فَعَلُوهُ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَبْلُغُوهُمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدٌّ فِيهِ أَرْبَعِينَ؛ إِذْ لَوْ بَلَغُوهُمُ لَمَا جَاوَزُوهُ كَمَا لَمْ يُجَاوِزُوا غَيْرَهُ مِنَ الْحُدُودِ الْمَنْصُوصَةِ.

وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَنْبَطَ مِنَ النَّصِّ مَعْنَى يَعُودُ عَلَيْهِ بِالْإِبْطَالِ، فَرَجَّحَ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَانَتْ تَعْزِيرًا، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أُتِيَ بِشَارِبٍ، فَقَالَ لِمُطِيعِ بْنِ الْأَسْوَدِ: إِذَا أَصْبَحْتَ عَدَا فَاضْرِبْهُ، فَجَاءَ عُمَرُ فَوَجَدَهُ يَضْرِبُهُ ضَرْبًا شَدِيدًا، فَقَالَ: ضَرْبَتُهُ؟ قَالَ: سِتِّينَ، قَالَ: اقْصُصْ عَنْهُ بَعْشَرِينَ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يَغْنِي: اجْعَلْ شِدَّةَ ضَرْبِكَ لَهُ قِصَاصًا بِالْعِشْرِينَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنَ الثَّمَانِينَ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ضَرْبَ الشَّارِبِ لَا شَدِيدًا، وَلَا يُضْرَبُ فِي حَالِ السُّكْرِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا أَصْبَحْتَ فَاضْرِبْهُ».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ لَيْسَتْ بِحَدٍّ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ حَدًّا لَمَا جَاَزَ التَّقْصُصُ مِنْهُ بِشِدَّةِ الضَّرْبِ؛ إِذْ لَا قَائِلَ بِهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ «الْمُفْهِمِ» مَا مُلْخِصُهُ بَعْدَ أَنْ سَاقَ الْأَحَادِيثَ الْمَاضِيَةَ: هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ أَدَبًا وَتَعْزِيرًا، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ، فَلِذَلِكَ سَاعَ لِلصَّحَابَةِ الْاجْتِهَادُ فِيهِ، فَأَلْحَقُوهُ بِأَخْفِ الْحُدُودِ، وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ عُلَمَائِنَا.

وَبَرُدُّ عَلَيْهِمْ قَوْلُ عَلِيٍّ «جَلَدَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعِينَ» وَكَذَا وَقُوعِ الْأَرْبَعِينَ فِي عَهْدِ أَبِي وَفِي خِلَافَةِ عُمَرَ أَوَّلًا أَيْضًا ثُمَّ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، فَلَوْلَا أَنَّهُ حَدٌّ لَاخْتَلَفَ

المشكاة/ الجزء الثامن

التَّقْدِيرُ، وَيُؤَيِّدُهُ قِيَامُ الإِجْمَاعِ عَلَى فِي الْحُمْرِ الْحَدِّ، وَإِنْ وَقَعَ الإِخْتِلَافُ فِي الأَرْبَعِينَ وَالثَّمَانِينَ.

قَالَ: وَالْجَوَابُ أَنَّ الثَّقَلَ عَنِ الصَّحَابَةِ اِخْتَلَفَ فِي التَّحْدِيدِ وَالتَّقْدِيرِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْجُمُعِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ أَقْوَالِهِمْ، وَطَرِيقُهُ أَنَّهُمْ فَهَمُوا أَنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي زَمَنِهِ ﷺ كَانَ أَدَبًا مِنْ أَصْلِ مَا شَاهَدُوهُ مِنْ إِخْتِلَافِ الْحَالِ، فَلَمَّا كَثُرَ الإِقْدَامُ عَلَى الشُّرْبِ أَلْحَقُوهُ بِأَخَفِ الْحُدُودِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَقَوَّى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ وَجُودُ الإِفْتِرَاءِ مِنَ السُّكْرِ فَأَنْتَبَهُوا حَدًّا، وَلِهَذَا أَطْلَقَ عَلَيَّ أَنَّ عُمَرَ جَلَدَ ثَمَانِينَ وَهِيَ سُنَّةٌ، ثُمَّ ظَهَرَ لِعَلِّيَّ أَنَّ الإِقْتِصَارَ عَلَى الأَرْبَعِينَ أَوْلَى مَخَافَةً أَنْ يَمُوتَ، فَتَجِبَ فِيهِ الدِّيَّةُ وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ الثَّمَانُونَ، وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهِ: «لَمْ يَسُنَّ» وَبَيْنَ تَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ ﷺ جَلَدَ أَرْبَعِينَ.

قَالَ: وَغَايَةُ هَذَا الْبَحْثِ الضَّرْبُ فِي الْحُمْرِ تَعْزِيرٌ يُنْمَعُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى غَايَتِهِ، وَهِيَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا.

قَالَ: وَحَاصِلُ مَا وَقَعَ مِنْ إِسْتِنْبَاطِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ أَقَامُوا السُّكْرَ مَقَامَ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْهُ غَالِبًا فَأَعْطَوْهُ حُكْمَهُ، وَهُوَ مِنْ أَقْوَى الْقَائِلِينَ بِالْقِيَّاسِ، فَقَدْ اِشْتَهَرَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ وَلَمْ يُنْكِرْهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مُنْكَرٌ.

قَالَ: وَقَدْ اعْتَرَضَ بَعْضُ أَهْلِ النَّظَرِ بِأَنَّهُ إِنْ سَاحَ إلْحَاقُ السُّكْرِ بِحَدِّ الْقَذْفِ، فَلْيُحْكَمْ لَهُ بِحُكْمِ الزَّنَا وَالْقَتْلِ؛ لِأَنَّهُمَا مِثْلَتُهُ وَلِيَقْتَصِرُوا فِي الثَّمَانِينَ عَلَى مَنْ سَكِرَ لَا عَلَى مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى الشُّرْبِ وَلَمْ يَسْكُرْ.

قَالَ: وَجَوَابُهُ أَنَّ الْمِثْلَةَ مَوْجُودَةٌ غَالِبًا فِي الْقَذْفِ نَادِرَةٌ فِي الزَّنَا وَالْقَتْلِ، وَالْوُجُودُ يُحَقِّقُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَقَامُوا الْحَدَّ عَلَى الشَّارِبِ وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ مُبَالَغَةً فِي الرَّدْعِ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ يَدْعُو إِلَى الْكَثِيرِ، وَالْكَثِيرُ يُسْكِرُ غَالِبًا وَهُوَ الْمِثْلَةُ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ فِي الزَّنَا بِمُجَرَّدِ الإِيْلَاجِ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَدَّدْ وَلَا أَنْزَلَ وَلَا أَكْمَلَ.

قُلْتُ: وَالَّذِي تَحْصُلُ لَنَا مِنَ الآرَاءِ فِي حَدِّ الْحُمْرِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ:

الأول: النَّبِيُّ ﷺ يَجْعَلُ فِيهَا حَدًّا مَعْلُومًا، بَلْ كَانَ يَقْتَصِرُ فِي ضَرْبِ

الشارب على ما يليق به.

قال ابن المنذر: قال أهل العلم: أتى النبي ﷺ بسكران فأمَرهم بضربه وتبكيته، فدلَّ على ألا حدَّ في السكر بل فيه التَّنكيل والتَّبكيث، ولو كان ذلك على سبيل الحد لبيَّته بيانًا واضحًا.

قال: فلما كثر الشراب في عهد عمر استشار الصحابة، ولو كان عندهم عن النبي ﷺ شيء محدود لما تجاوزوه، كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثر القاذفون وبالعوا في الفحش، فلما اقتضى رأيهم أن يجعلوه كحد القذف، واستدلَّ عليَّ بما ذكر من أن في تعاطيه ما يؤدِّي إلى وجود القذف غالبًا أو إلى ما يشبه القذف، ثم رجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي ﷺ، دلَّ على صحة ما قلناه؛ لأنَّ الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس وكذا عن عليٍّ، فالأولى ألا يتجاوزوا أقلَّ ما وردَ النبي ﷺ ضربه؛ لأنَّه المحقق سواء كان ذلك حدًّا أو تعزيرًا.

الثاني: إنَّ الحد فيه أربعون، ولا تجوز الزيادة عليها.

الثالث مثله: لكنَّ للإمام أن يبلغ به ثمانين، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيرًا؟ قولان.

الرابع: إنَّه ثمانون، ولا تجوز الزيادة عليها.

الخامس: كذلك وتجوز الزيادة تعزيرًا، وعلى الأقوال كلها هل يتعيَّن الجلد بالسوط أو يتعيَّن بما عداه أو يجوز بكلِّ من ذلك؟ أقوال.

السادس: إن شرب فجلة ثلاث مرَّات فعاد الرابعة وجب قتله، وقيل: إن شرب أربعًا فعاد الخامسة وجب قتله، وهذا السادس في الطرف الأبعد من القول الأول، وكلَّاهما شاذُّ وأظنُّ الأول رأي البخاري، فإنَّه لم يترجم بالعدد أصلاً، ولا أخرج هنا في العدد الصريح شيئاً مرفوعاً.

وتمسَّك مَنْ قال: «لا يُزاد على الأربعين» بأنَّ بكرٍ تحرَّى ما كان في زمن النبي ﷺ فوجده أربعين فعمل به، ولا يُعلم له في زمنه مخالف، فإنَّ كان السكوت

المشكاة/ الجزء الثامن

إِجْمَاعًا، فَهَذَا الْإِجْمَاعُ سَابِقٌ عَلَى مَا وَقَعَ فِي عَهْدِ عُمَرَ وَالتَّمَسُّكُ بِهِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ مُسْتَنَدَهُ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ ثَمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ عَلَى فَعْلِهِ فِي رَمَنَ عُثْمَانَ بِحَضْرَتِهِ، وَبِحَضْرَةِ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الَّذِي بَاشَرَ ذَلِكَ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فَإِنْ كَانَ السُّكُوتُ إِجْمَاعًا فَهَذَا هُوَ الْأَخِيرُ فَيَنْبَغِي تَرْجِيحُهُ.

وَتَمَسَّكَ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الزِّيَادَةِ بِمَا صُنِعَ فِي عَهْدِ عُمَرَ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَابَ عَنِ الْأَرْبَعِينَ بِأَنَّ الْمَضْرُوبَ كَانَ عَبْدًا وَهُوَ بَعِيدٌ، فَاخْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ: أَنْ حَدًّا أَوْ تَعْزِيرًا.

وَتَمَسَّكَ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّمَانِينَ تَعْزِيرًا بِمَا تَقَدَّمَ فِي الصِّيَامِ أَنَّ حَدَّ الشَّارِبِ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ نَفَاهُ إِلَى الشَّامِ، وَبِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ عَلِيًّا جَلَدَ النَّجَاشِيَّ الشَّاعِرَ ثَمَانِينَ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَجَلَدَهُ عَشْرِينَ بِجَرَائِئِهِ بِالشَّرْبِ فِي رَمَضَانَ.

وَقَدْ اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى ثُبُوتِ حَدِّ الْحُمْرِ وَلَا قَتْلَ فِيهِ، وَاسْتَمَرَ الْإِخْتِلَافُ فِي الْأَرْبَعِينَ وَالثَّمَانِينَ، وَذَلِكَ خَاصٌّ بِالْحُرِّ الْمُسْلِمِ، وَأَمَّا الذَّمِّيُّ فَلَا يُحَدُّ فِيهِ، وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً: «إِنَّهُ يُحَدُّ» وَعَنْهُ: «إِنْ سَكِرَ» وَالصَّحِيحُ عَنْهُمْ كَالْجُمْهُورِ.

وَأَمَّا مَنْ هُوَ فِي الرَّقِّ فَهُوَ عَلَى التَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ وَكَثُرَ أَهْلُ الظَّاهِرِ، فَقَالُوا: الْحُرُّ وَالْعَبْدُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ لَا يُنْقَضُ عَنِ الْأَرْبَعِينَ نَقْلُهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ عَنْهُمْ، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ حَزْمٍ فَوَافَقَ الْجُمْهُورَ. [الفتح (١٨٩/١٩)].

(الفصل الثاني)

[عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْحُمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ» قَالَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْحُمْرَ فِي الرَّابِعَةِ فَضْرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

[وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ]

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥١٥).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٧).

- [وَفِي أُخْرَى لَهُمَا وَلِلنِّسَائِي وَابْنِ مَاجَهَ وَالذَّارِمِيِّ عَنْ نَقْرِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَمُعَاوِيَةَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَالشَّرِيدَ إِلَى قَوْلِهِ: «فَاقْتُلُوهُ»].

- [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَرْهَرَ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «اضْرِبُوهُ» فَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالتَّعَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْعَصَا، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْمِيتَخَةِ. قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَعْنِي الْجَرِيدَةَ الرَّطْبَةَ، ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُرَابًا مِنَ الْأَرْضِ قَرَمَى بِهِ فِي وَجْهِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ» فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ، وَالضَّارِبُ بِتَعْلِهِ، ثُمَّ قَالَ: «بَكَّتُوهُ» فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ يَقُولُونَ: مَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ؟ مَا خَشَيْتَ اللَّهَ؟ وَمَا اسْتَحْيَيْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْرَاكَ اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ، وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَقَالَ: أَي: النَّبِيِّ ﷺ (اضْرِبُوهُ) أَي: الشَّارِبِ، وَلَمْ يُعَيَّنْ فِيهِ الْعَدَدُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ مُوَقَّتًا حِينَئِذٍ (فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ) أَي: بَكَّفَهُ (وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ) أَي: بَعْدَ قَتْلِهِ لِلإِيَّامِ.

(فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ) قِيلَ: إِنَّهُ عُمَرُ ؓ (أَخْرَاكَ اللَّهُ) أَي: أَذْلَكَ اللَّهُ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا») أَي: لَا تَدْعُوا عَلَيْهِ بِالْخُزْيِ، وَهُوَ الذُّلُّ وَالْهَوَانُ (لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الشَّارِبِ (الشَّيْطَانَ) لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يُرِيدُ بِتَرْيِينِهِ لَهُ الْمَعْصِيَةَ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ الْخُزْيُ، فَإِذَا دَعُوا عَلَيْهِ بِالْخُزْيِ، فَكَأَنَّهُمْ قَدْ حَصَلُوا مَقْصُودَ الشَّيْطَانَ.

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٨٥)، والبيهقي (١٧٢٨٢)، والطيالسي (٢٣٣٧)، وأحمد (٧٧٤٨)، وعبد الرزاق (١٧٠٨١)، وأبو داود (٤٤٨٤)، والنسائي (٥٦٦٢)، والحاكم (٨١١٢) وقال: الإسناد على شرط مسلم. والدارمي (٢٣١٣).

(٢) أخرجه أحمد (١٦٨٥٥)، وأبو داود (٤٤٨٨)، والطحاوي (١٥٥/٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٧٩ - ٤٤٨٠).

وَقَالَ الْبُضَاوِيُّ: لَا تَدْعُوا عَلَيْهِ بِهَذَا الدُّعَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَخْرَاهُ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ، أَوْ لِأَنَّهُ إِذَا سَمِعَ مِنْكُمْ إِنْهَمَكَ فِي الْمَعَاصِي وَحَمَلَهُ اللَّجَاجُ وَالْعُصْبُ عَلَى الْإِضْرَارِ، فَيَصِيرُ الدُّعَاءُ وَضْلَةً وَمَعُونَةً فِي إِغْوَائِهِ وَتَسْوِيلِهِ. قَالَهُ الْقُسْطَلَانِيُّ.
وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مَنَعُ الدُّعَاءِ عَلَى الْعَاصِي بِالْإِبْعَادِ عَنِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَاللَّعْنِ. [عون المعبود (٤٥٩/٩)].

٣٦٢٢ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلْتِي يَمِيلُ فِي الْفَجِّ، فَاَنْطَلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا حَادَى دَارَ الْعَبَّاسِ انْفَلَتَ، فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ وَقَالَ: «أَفْعَلَهَا» وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

٣٦٢٣ [عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ التَّخَعِّيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ يَقُولُ: مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ فَأَجِدَ فِي نَفْسِي إِلَّا صَاحِبَ الْخُمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ) بِالتَّصْغِيرِ، وَأَبُوهُ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَكَسْرُ ثَانِيهِ: تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ ثِقَةٌ.
قَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ هَكَذَا، وَوَقَعَ فِي الْجُمُعِ لِلْحَمِيدِيِّ «سَعْدٌ» بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَهُوَ غَلَطٌ، وَوَقَعَ فِي «الْمُهَذَّبِ» وَغَيْرِهِ: «عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ» بِحَذْفِ الْيَاءِ فِيهِمَا، وَهُوَ غَلَطٌ فَاحِشٌ.

قُلْتُ: وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنَ الْبُخَارِيِّ كَمَا ذَكَرَ الْحَمِيدِيُّ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي تَقْيِيدِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ مَنْسُوبًا لِأَبِي زَيْدٍ الْمُرُوزِيِّ، قَالَ: وَالصَّوَابُ سَعِيدٌ، وَجَزَمَ بِذَلِكَ ابْنُ حَزْمٍ، وَأَنَّهُ فِي الْبُخَارِيِّ: «سَعْدٌ» بِسُكُونِ الْعَيْنِ، فَلَعَلَّهُ سَلَفَ الْحَمِيدِيِّ.

وَوَقَعَ لِلنَّسَائِيِّ وَالطَّحَاوِيِّ: «عُمَرُ» بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتَحَ الْمِيمَ كَمَا فِي «الْمُهَذَّبِ» الَّذِي عِنْدَهُمَا فِي أَبِيهِ: «سَعِيدٌ».

وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ حَزْمٍ فِي النَّسَائِيِّ: «عَمَرُو» يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَسُكُونُ الْمِيمِ، وَالْمَحْفُوظُ: «عُمَيْرٌ» كَمَا قَالَ التَّوْرِيُّ، وَقَدْ أَعْلَلَ ابْنُ حَزْمٍ الْخَبَرَ بِالِاخْتِلَافِ فِي إِسْمِ عُمَيْرٍ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَلَيْسَتْ بِعَلَّةٍ تَقْدَحُ فِي رِوَايَتِهِ، وَقَدْ عَرَفَهُ وَوَثَّقَهُ مِنْ صَحَّحَ حَدِيثَهُ، وَقَدْ عَمَّرَ عُمَيْرٌ الْمَذْكُورُ وَعَاشَ إِلَى سَنَةِ خَمْسٍ عَشْرَةَ وَمِائَةً.

(مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا) اللَّامُ لِتَأْكِيدِ التَّنْفِي (فَيَمُوتَ فَأَجِدَ) بِالنَّصْبِ فِيهِمَا، وَمَعْنَى أَجَدَ مِنَ الْوَجْدِ، وَلَهُ مَعَانٍ اللَّائِقُ مِنْهَا هُنَا الْحُزْنُ، وَقَوْلُهُ: «فَيَمُوتَ» مُسَبَّبٌ عَنْ «أُقِيمَ» وَقَوْلُهُ: «فَأَجِدَ» مُسَبَّبٌ عَنِ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ مَعًا أَي: شَارِبَهَا وَهُوَ بِالنَّصْبِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ، وَالِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ؛ أَي: لَكِنْ أَجَدَ مِنْ حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ إِذَا مَاتَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ مَا أَجَدَ مِنْ مَوْتِ أَحَدٍ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ شَيْئًا إِلَّا مِنْ مَوْتِ شَارِبِ الْخَمْرِ، فَيَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى هَذَا مُتَّصِلًا. قَالَهُ الطَّبِيُّ.

(فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتَهُ) أَي: أُعْطِيَتْ دَيْتُهُ لِمَنْ يَسْتَحِقُّ قَبْضَهَا، وَقَدْ جَاءَ مُفَسَّرًا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: «سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: مَنْ أَقَمْنَا عَلَيْهِ حَدًّا فَمَاتَ، فَلَا دِيَّةَ مَنْ ضَرَبْنَاهُ فِي الْخَمْرِ».

(لَمْ يَسْنَهُ) أَي: لَمْ يَسُنَّ فِيهِ عَدَدًا مُعَيَّنًا، فِي رِوَايَةِ شَرِيكَ: «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسُنَّ فِيهِ شَيْئًا» وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ: «فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعْنَاهُ». ائْتَفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْحَدِّ لَا ضَمَانَ عَلَى قَاتِلِهِ إِلَّا فِي حَدِّ الْخَمْرِ، فَعَنْ عَلِيٍّ مَا تَقَدَّمَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ ضُرِبَ بِغَيْرِ السَّوْطِ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ جُلِدَ بِالسَّوْطِ ضَمِنَ، قِيلَ: الدِّيَّةُ، وَقِيلَ: قَدَّرْتُ تَفَاوُتَ مَا بَيْنَ الْجُلْدِ بِالسَّوْطِ وَبِغَيْرِهِ، وَالدِّيَّةُ فِي ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَةِ الْإِمَامِ، وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ فِيمَا زَادَ عَلَى رُبْعَيْنِ. [الفتح (١٨٨/١٩)].

· [وَعَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدِ الدَّيْلِيِّ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي حَدِّ
 الْخَمْرِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ، وَإِذَا سَكِرَ هَذَى،
 وَإِذَا هَذَى افْتَرَى. فَجَلَدَ عُمَرُ فِي حَدِّ الْخَمْرِ ثَمَانِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ] .

[عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ يُلَقَّبُ حِمَارًا كَانَ يَضْحَكُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(لَا تَلْعَنُوهُ) فِي رِوَايَةِ الْوَاقِدِيِّ: «لَا تَفْعَلْ يَا عُمَرُ» وَهَذَا قَدْ يَتَمَسَّكُ بِهِ مَنْ يَدَّعِي اتِّحَادَ الْقِصَّتَيْنِ، وَهُوَ بَعِيدٌ لِمَا بَيَّنَّتِهِ مِنْ اخْتِلَافِ الْوَقْتَيْنِ، وَيُمْكِنُ الْجُمْعُ بِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لِلتَّعِيمَانِ وَلِابْنِ التَّعِيمَانِ، وَأَنَّهُ اسْمُهُ عَبْدٌ وَلَقَبَهُ حِمَارٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قَوْلُ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَيَجُوزُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ الْفَتْحَ وَالْكَسْرَ، وَقَالَ بَعْضُهُمُ الرِّوَايَةَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، عَلَى أَنَّ «مَا» نَافِيَةٌ يُجِيلُ الْمَعْنَى إِلَى ضِدِّهِ، وَأَغْرَبَ بَعْضُ شُرَاحِ «الْمَصَابِيحِ» فَقَالَ: «مَا» مَوْضُولَةٌ، وَإِنَّ مَعَ اسْمِهَا، وَخَبَرَهَا سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي عَلِمْتُ؛ لِكُونِهِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمَنْسُوبِ وَالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، وَالضَّمِيرُ فِي «أَنَّهُ» يَعُودُ إِلَى الْمَوْضُولِ، وَالْمَوْضُولُ مَعَ صِلَتِهِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ الَّذِي عَلِمْتُ، وَالْجُمْلَةُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ.

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: وَفِيهِ تَعَسُّفٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ «الْمَطَالِعِ»: «مَا» مَوْضُولَةٌ، وَ«إِنَّهُ» الْهَمْزَةُ مُبْتَدَأٌ، وَقِيلَ: بِفَتْحِهَا وَهُوَ مَفْعُولٌ عَلِمْتُ.

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: فَعَلَى هَذَا عَلِمْتُ بِمَعْنَى عَرَفْتُ، وَ«إِنَّهُ» خَبَرُ الْمَوْضُولِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي «إِعْرَابِ الْجُمُعِ»: «مَا» زَائِدَةٌ؛ أَي: فَوَاللَّهِ عَلِمْتُ أَنَّهُ، وَالْهَمْزَةُ

عَلَى هَذَا مَفْتُوحَةٌ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ يَكُونُ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفًا؛ أَي: مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ سُوءًا، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ، فَقَالَ: إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَقِيلَ عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ أَنَّ التَّاءَ بِالْفَتْحِ لِلخِطَابِ تَقْرِيرًا، وَيَصِحُّ عَلَى هَذَا كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُهَا، وَالْكَسْرُ عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ وَالْفَتْحُ مَعْمُولٌ عَلِمْتُ، وَقِيلَ: «مَا» زَائِدَةٌ لِلتَّأَكِيدِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَقَدْ عَلِمْتُ.

قُلْتُ: وَقَدْ حَكَى فِي «الْمَطَالِعِ» أَنَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ «قَوْلَهُ لَقَدْ عَلِمْتُ» وَعَلَى هَذَا فَالْهَمْزَةُ مَفْتُوحَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَصْدَرِيَّةً، وَكُسِرَتْ «إِنَّ» لِأَنَّهَا جَوَابُ الْقَسَمِ.

قَالَ الطَّبِيعِيُّ: وَجَعَلَ نَافِيَةً أَظْهَرَ لِإِفْتِضَاءِ الْقَسَمِ أَنْ يَلْتَقِيَ بِجَرْفِ التَّنْفِي، وَيَأْنِ وَيَبَالَلَامِ خِلَافَ الْمُؤْصُولَةِ، وَلِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْقَسَمِيَّةَ جِيءَ بِهَا مُؤَكَّدَةً لِمَعْنَى التَّنْفِي مُقَرَّرَةً لِلإِنْكَارِ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: «قَوْلَهُ مَا عَلِمْتُ» إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: فَمَعْنَى الْحُضُرِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِمَنْزِلَةِ تَاءِ الْخِطَابِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى لِإِرَادَةِ مَزِيدِ الإِنْكَارِ عَلَى الْمُخَاطَبِ.

قُلْتُ: وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: عَنْ الْكُشْمِيهَنِيِّ مِثْلَمَا عَزَاهُ لـ «شَرْحِ السُّنَّةِ». وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ «قَوْلَهُ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ لِيُحِبَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ» وَيَصِحُّ مَعَهُ أَنْ تَكُونَ «مَا» زَائِدَةً، وَأَنْ تَكُونَ ظَرْفِيَّةً؛ أَي: مُدَّةٌ عِلْمِي.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ وَالْوَاقِدِيِّ «فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ» وَكَذَا فِي رِوَايَةِ بَنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، وَلَا إِشْكَالَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ: «لَا تَفْعَلْ يَا عُمَرُ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ جَوَازُ التَّلْقِيْبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ هُنَا عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْرَهُهُ، أَوْ أَنَّهُ ذَكَرَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ لِكثْرَةِ مَنْ كَانَ يُسَمَّى بِعَبْدٍ أَوْ أَنَّهُ لَمَّا تَكَرَّرَ مِنْهُ الإِقْدَامُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ نُسِبَ

إِلَى الْبِلَادَةِ، فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَنْ يَتَّصِفُ بِهَا لِيَرْتَدَعَ بِذَلِكَ.

وَفِيهِ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْكَبِيرَةَ كَافِرٌ لِقُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ لَعْنِهِ وَالْأَمْرَ بِالْإِعْصَاءِ لَهُ.

وَفِيهِ: أَلَّا تَنَافِيَ بَيْنَ إِرْتِكَابِ النَّهْيِ وَثُبُوتِ مَحَبَّةِ وَرَسُولِهِ فِي قَلْبِ الْمُرْتَكِبِ، لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ بِأَنَّ الْمَذْكَورَ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ مَعَ وُجُودِ مَا صَدَرَ مِنْهُ، وَأَنَّ مَنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ الْمَعْصِيَةُ لَا تُنْزَعُ مِنْهُ مَحَبَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَأْكِيدُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ نَفْيَ الْإِيمَانِ عَنْ شَارِبِ الْخَمْرِ لَا يُرَادُ بِهِ زَوَالُهُ بِالْكُلِّيَّةِ بَلْ نَفْيُ كَمَالِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِمْرَارُ ثُبُوتِ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي قَلْبِ الْعَاصِي مُقَيَّدًا بِمَا إِذَا نَدِمَ عَلَى وَفُوعِ الْمَعْصِيَةِ، وَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَكَفَّرَ عَنْهُ الذَّنْبُ الْمَذْكَورُ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُخْشَى عَلَيْهِ بِتَكَرُّارِ الذَّنْبِ أَنْ يُطْبَعَ عَلَى قَلْبِهِ شَيْءٌ حَتَّى يُسَلَبَ مِنْهُ ذَلِكَ نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ.

وَفِيهِ: مَا يَدُلُّ عَلَى نَسْخِ الْأَمْرِ الْوَاردِ بِقَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ إِلَى الرَّابِعَةِ أَوْ الْخَامِسَةِ، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ أَتَى بِهِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِينَ مَرَّةً، وَالْأَمْرُ الْمَنْسُوخُ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي رِوَايَةِ حَرَمَلَةَ عَنْهُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالْدارِمِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «إِذَا سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَكِرَ فَاقْتُلُوهُ».

وَلِبَعْضِهِمْ: «فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ».

وَلَهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ تَعْلِيْقًا، وَالنَّسَائِيُّ كُلُّهُمْ مِنْ رِوَايَةِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ بَلْفُظٍ: «إِذَا شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ ثَلَاثًا، فَإِذَا شَرِبُوا الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُمْ».

وَرَوَى عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، كَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ رِوَايَةِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْهُ فَقَالَ: «عَنْ مُعَاوِيَةَ» بَدَلَ «أَبِي سَعِيدٍ»

المشكاة/ الجزء الثامن

وهو المحفوظ، وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان العطار عنه، وتابعه الثوري وشيبان بن عبد الرحمن وغيرهما عن عاصم، ولفظ الثوري عن عاصم: «ثُمَّ إِنَّ شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «ثُمَّ إِنَّ شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ الْأُولَى، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ شَرِبُوا فَاقْتُلُوهُمْ» ثُمَّ سَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «وَأَحْسَبُهُ قَالَ فِي الْخَامِسَةِ: ثُمَّ إِنَّ شَرِبَهَا فَاقْتُلُوهُ» قَالَ: وَكَذَا فِي حَدِيثِ غُطَيْفٍ فِي الْخَامِسَةِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَفِي رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الرَّابِعَةِ» وَكَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي نُعَيْمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَالشَّرِيدِ، وَفِي رِوَايَةِ مُعَاوِيَةَ: «فَإِنْ عَادَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ» وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ تَخْرِيجِهِ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالشَّرِيدِ وَشُرْحَيْلِ بْنِ أَوْسٍ وَأَبِي الرَّمْدَاءِ وَجَرِيرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرْتُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَمَّا حَدِيثُ الشَّرِيدِ وَهُوَ ابْنُ أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالذَّارِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاصِمُ بِلَفْظٍ: شَرِبَ فَاضْرِبُوهُ» وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «ثُمَّ إِنَّ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ».

وَأَمَّا حَدِيثُ شُرْحَيْلٍ وَهُوَ الْكِنْدِيُّ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْحَاصِمُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ مَنَدَةَ فِي «الْمَعْرِفَةِ» وَرَوَاتِهِ ثِقَاتٌ نَحْوُ رِوَايَةِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاصِمُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي الرَّمْدَاءِ وَهُوَ يَفْتَحُ الرَّاءَ وَسُكُونُ الْمِيمِ بَعْدَهَا دَالٌ مُهْمَلَةٌ وَبِالْمَدِّ، وَقِيلَ: بِمَوْحَدَةٍ ثُمَّ مُعْجَمَةً، وَهُوَ بَدْرِيُّ نَزَلَ مِصْرَ، فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ مَنَدَةَ وَفِي سَنَدِهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَفِي سِيَاقِ حَدِيثِهِ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالَّذِي شَرِبَ الْخُمُرَ فِي الرَّابِعَةِ أَنْ تُضْرَبَ عُنُقُهُ فَضْرِبْتُ» فَأَفَادَ أَنَّ ذَلِكَ عُيِّلَ بِهِ قَبْلَ النَّسْخِ، فَإِنْ ثَبَتَ كَانَ فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَرِيرٍ فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاصِمُ وَلَفْظُهُ: «مَنْ شَرِبَ الْخُمَرَ

فَاجْلِدُوهُ» وَقَالَ فِيهِ: «إِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ».

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْحَافِظُ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنْهُ وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا مَقَالٌ، فِي رِوَايَةِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْهُ: «إِنْ شَرِبَهَا الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ». قُلْتُ: وَرَوَيْنَاهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَافِظُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَنَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِنَحْوِهِ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مَوْضُولًا مِنْ طَرِيقِ عِيَّاضِ بْنِ عُطَيْفٍ عَنْ أَبِيهِ وَفِيهِ: «فِي الْخَامِسَةِ» كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ تَعْلِيْقًا وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَافِظُ مَوْضُولًا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ، وَأَخْرَجَهُ التَّيْهَقِيُّ وَالْحَافِظُ فِي «الْمُبَهَّمَاتِ» مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَفِي رِوَايَةِ الْحَافِظِ: «جَلَدٌ» وَلِلْحَافِظِ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي كَبْشَةَ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ يُحَدِّثُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ رَفَعَهُ بِنَحْوِهِ: «ثُمَّ إِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ مُرْسَلًا، وَفِيهِ: «أُتِيَ بِابْنِ التُّعَيْمَانِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ فَجَلَدَهُ» وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ أَنَّهُ بَلَغَهُ، وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ قَبِيصَةَ بِنْتُ دُوَيْبٍ قَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ...» إِلَى أَنْ قَالَ: «ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ، قَالَ: فَأُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ وَقَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ فِي الرَّابِعَةِ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، فَرَفَعَ الْقَتْلَ عَنِ النَّاسِ وَكَانَتْ رُخْصَةً».

وَعَلَّقَهُ التِّرْمِذِيُّ فَقَالَ: رَوَى الزُّهْرِيُّ وَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ فِي «الْمُبَهَّمَاتِ» مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ فِيهِ: «فَأُتِيَ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: تُّعَيْمَانٌ، فَضْرَبَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَرَأَى الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْقَتْلَ قَدْ أَخَّرَ، وَأَنَّ الضَّرْبَ قَدْ وَجَبَ».

وَقَبِيصَةُ بِنْتُ دُوَيْبٍ مِنْ أَوْلَادِ الصَّحَابَةِ، وَوُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَرَجُلٌ هَذَا الْحَدِيثُ ثِقَاتٌ مَعَ إِزْسَالِهِ، لَكِنَّهُ أَعْلَلَ بِمَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ

المشكاة/ الجزء الثامن

الأوزاعي عن الزُّهري قال: «بَلَغَنِي عَنْ قَبِيصَةَ» وَيُعَارِضُ ذَلِكَ رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهري أَنَّ قَبِيصَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا أَصَحُّ؛ لِأَنَّ يُونُسَ أَحْفَظُ لِرِوَايَةِ الزُّهري مِنَ الْأوزاعي، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي بَلَغَ قَبِيصَةَ ذَلِكَ صَحَابِيٌّ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ إِبْنَهُمَا الصَّحَابِيَّ لَا يَضُرُّ.

وَلَهُ شَاهِدٌ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ الْمُنْكَدِرِ فَقَالَ: تَرِكَ ذَلِكَ، قَدْ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِابْنِ نُعَيْمَانَ، فَجَلَدَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَتَى بِهِ فِي الرَّابِعَةِ فَجَلَدَهُ وَلَمْ يَزِدْهُ.

وَوَقَعَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ: «عَنْ جَابِرٍ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ مِنَّا قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَقْتُلْهُ» وَأَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بِلَفْظٍ: «فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ، فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَرَأَى الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْحَدَّ قَدْ وَقَعَ، وَأَنَّ الْقَتْلَ قَدْ رُفِعَ» قَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ تَخْرِيجِهِ: هَذَا مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ عِلْمَتُهُ.

وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مُرْسَلًا، وَقَالَ: أَحَادِيثُ الْقَتْلِ مَنْسُوخَةٌ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِشَارِبٍ فَجَلَدَهُ وَلَمْ يَضْرِبْ عُنُقَهُ» وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا اخْتِلَافًا فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ فِي هَذَا أَصَحُّ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ.

وَقَالَ فِي «الْعِلَلِ» آخِرَ الْكِتَابِ: جَمِيعُ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ قَدْ عَمِلَ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَدِيثُ الْجُمُعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ، وَتَعَقُّبُهُ النَّوَوِيَّ فَسَلَّمَ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ دُونَ الْآخَرِ، وَمَالَ الْخَطَّابِيُّ إِلَى تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ فِي الْأَمْرِ بِالْقَتْلِ، فَقَالَ: قَدْ يَرِدُ الْأَمْرُ بِالْوَعِيدِ، وَلَا يُرَادُ بِهِ وَقُوعُ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا قُصِدَ بِهِ الرَّدْعُ وَالنَّحْذِيرُ.

ثُمَّ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ فِي الْخَامِسَةِ كَانَ وَاجِبًا، ثُمَّ نُسِخَ بِحُضُولِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ، وَأَمَّا ابْنُ الْمُنْذِرِ فَقَالَ: كَانَ الْعَمَلُ فِيمَنْ شَرِبَ

الْحُمْرُ أَنْ يُضْرَبَ وَيُنْكَلَ بِهِ، ثُمَّ نُسِخَ بِالْأَمْرِ بِجَلْدِهِ فَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ أَرْبَعًا فُتِلَ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ، وَيُاجْمَعُ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَّا مَنْ شَدَّ مِمَّنْ لَا يُعَدُّ خِلَافًا. قُلْتُ: وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ وَاسْتَمَرَ عَلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ مِنْهُمْ، وَاحْتَجَّ لَهُ وَادَّعَى الْأَاجِمَاعَ، وَأُورِدَ مِنْ مُسْنَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ مَا أَخْرَجَهُ هُوَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: ائْتُونِي بِرَجُلٍ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُ - يَعْنِي: ثَلَاثًا - ثُمَّ سَكِرَ، فَإِنْ لَمْ أَقْتُلْهُ فَأَنَا كَذَّابٌ، وَهَذَا مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو كَمَا جَزَمَ بِهِ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرِهِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ هَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي عَمْرٍو لَمْ يَبْقَ لِمَنْ رَدَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ الْقَتْلِ مُتَمَسِّكٌ حَتَّى وَلَوْ ثَبَّتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو لَكَانَ غُذْرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّسْخُ، وَعَدَّ ذَلِكَ مِنْ نُزْرَةِ الْمُخَالِفِ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَشَدُّ مِنَ الْأَوَّلِ، فَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ بِسَنَدٍ لَيْنٍ قَالَ: لَوْ رَأَيْتُ أَحَدًا يَشْرَبُ الْحُمْرَ، وَاسْتَطَعْتُ أَنْ أَقْتُلَهُ لَقَتَلْتُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ مَنْ ائْتَصَرَ لِابْنِ حَزْمٍ، فَطَعَنَ فِي النَّسْخِ بِأَنِّ مُعَاوِيَةَ إِنَّمَا أَسْلَمَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحَادِيثِ غَيْرِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى نَسْخِهِ التَّضْرِيحُ بِأَنَّ ذَلِكَ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ.

وَجَوَابُهُ: إِنَّ مُعَاوِيَةَ أَسْلَمَ قَبْلَ الْفَتْحِ، وَقِيلَ: فِي الْفَتْحِ، وَقِصَّةُ ابْنِ التُّعَيْمَانِ كَانَتْ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ حَضَرَهَا إِمَّا بِحُنَيْنٍ وَإِمَّا بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ إِنَّمَا أَسْلَمَ فِي الْفَتْحِ وَحُنَيْنٍ، وَحُضُورُ عُقْبَةَ إِلَى الْمَدِينَةِ كَانَ بَعْدَ الْفَتْحِ جَزْمًا، فَثَبَّتَ مَا نَفَاهُ هَذَا الْقَائِلُ، وَقَدْ عَمِلَ بِالنَّاسِخِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، فَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» بِسَنَدٍ لَيْنٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ جَلَدَ أَبَا مُحِجَّنَ الثَّقَفِيَّ فِي الْحُمْرِ ثَمَانِي مَرَارٍ، وَأُورِدَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَخْرَجَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى رِجَالَهَا ثِقَاتٌ أَنَّ عُمَرَ جَلَدَ أَبَا مُحِجَّنَ فِي الْحُمْرِ أَرْبَعَ مَرَارٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَنْتَ خَلِيعٌ، فَقَالَ: أَمَّا إِذَا خَلَعْتَنِي فَلَا أَشْرَبُهَا أَبَدًا. [الفتح (١٩١/١٩)].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ» فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْزَاكَ اللَّهُ. قَالَ: تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ]

(الفصل الثاني)

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَصَابَ امْرَأَةً حَرَامًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ، فَأَقْبَلَ فِي الْحَامِسَةِ، فَقَالَ: «أَنْكُتْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْمِرْوَدُّ فِي الْمُكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْبُئْرِ» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَهَلْ تَدْرِي مَا الرِّثَاءُ؟» قَالَ: نَعَمْ، أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَامًا مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ حَلَالًا. قَالَ: «فَمَا تُرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟» قَالَ: أُرِيدُ أَنْ تُظَهِّرَنِي. فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: انْظُرْ إِلَى هَذَا الَّذِي سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ تَدْعُهُ نَفْسُهُ حَتَّى رَجِمَ رَجْمَ الْكَلْبِ. فَسَكَتَ عَنْهُمَا، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً حَتَّى مَرَّ بِجِيْفَةِ حِمَارٍ شَائِلٍ بِرِجْلِهِ، فَقَالَ: «أَيْنَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟» فَقَالَا: نَحْنُ ذَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «انْزِلَا فَكَلَا مِنْ جِيْفَةِ هَذَا الْحِمَارِ» فَقَالَا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَنْ يَأْكُلُ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: «فَمَا نِلْتُمَا مِنْ عِرْضِ أَخِيكُمَا أَنْفَا أَشَدُّ مِنْ أَكْلِ مِنْهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ الْآنَ لَفِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ يَنْغِمِسُ فِيهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

(جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ) يَعْنِي: مَا عَزَبَ مِنْ مَالِكَ (حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ) أَي: الدَّكْر (فِي ذَلِكَ مِنْهَا) أَي: فِي فَرْجِهَا، وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ عَلَى مَا قَالَ الْحَافِظُ «هَلْ أَدْخَلْتَهُ وَأَخْرَجْتَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ (كَمَا يَغِيبُ الْمِرْوَدُّ) بِكَسْرِ الْمِيمِ: الْمِيلُ (فِي الْمُكْحَلَةِ) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الْمُكْحَلَةُ: مَا فِيهِ الْكُحْلُ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنَ الْأَدَوَاتِ بِالضَّمِّ (وَالرِّشَاءُ) الرِّاءُ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الرِّشَاءُ: كَكِسَاءِ الْحَبْلِ، وَفِي هَذَا مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْإِسْتِثْبَاتِ وَالْإِسْتِفْصَالِ مَا لَيْسَ بَعْدَهُ فِي تَطَلُّبِ بَيَانِ حَقِيقَةِ الْحَالِ، فَلَمْ يَكْتَفِ بِإِفْرَارِ الْمُقَرَّرِ

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٤٣٠).

بِالرَّزَا بَلِ اسْتَفْهَمَهُ بِلَفْظٍ أَصْرَحَ مِنْهُ فِي الْمَطْلُوبِ، وَهُوَ لَفْظُ النَّيْكَ الَّذِي كَانَ ﷺ يَتَحَاشَى عَنِ التَّكْلُمِ بِهِ فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ، وَلَمْ يُسَمَعْ مِنْهُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْطِنِ، ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ بَلْ صَوَّرَهُ تَصْوِيرًا جَسِيًّا، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَصْوِيرَ الشَّيْءِ بِأَمْرِ مُحْسُوسٍ أَبْلَغُ فِي الْإِسْتِفْصَالِ مِنْ تَسْمِيَتِهِ بِأَصْرَحِ أَسْمَائِهِ وَأَدْلَاهَا عَلَيْهِ.

(أَنْظُرْ إِلَى هَذَا) أَي: مَا عَزَ (فَلَمْ تَدْعُهُ) مِنْ وَدَعْ؛ أَي: فَلَمْ تَتْرُكْهُ (رَجَمَ الْكَلْبَ) مَفْعُولٌ لَهُ لِلنُّوعِ (فَسَكَّتَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (عَنْهُمَا) وَلَمْ يَقُلْ لَهُمَا شَيْئًا (شَائِلَ بِرَجُلِهِ) الْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ؛ أَي: رَافِعَ رِجْلَهُ مِنْ شِدَّةِ الْإِنْتِفَاحِ. كَذَا فِي «فَتْحِ الْوَدُودِ».

وَقَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: سَأَلَتِ النَّاقَةُ بِذَنْبِهَا شَوْلًا وَشَوْلَانًا وَأَشَالَتُهُ: رَفَعْتُهُ، فَشَالَ الذَّنْبُ نَفْسَهُ، لَا زِمَ وَمُتَعَدٍّ.

(نَحْنُ ذَانِ) تَثْنِيَّةٌ «ذَا» أَي: نَحْنُ هَذَانِ مَوْجُودَانِ وَحَاضِرَانِ (فَقَالَ: انْزِلَا) لَعَلَّهُمَا كَانَا عَلَى الْمَرْكَبِ أَوْ كَانَتْ جِيْفَةُ الْحِمَارِ فِي مَكَانٍ أَسْفَلَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(فَمَا نِلْتُمَا مِنْ عِرْضِ أَخِيكُمَا) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: نَالَ مِنْ عِرْضِهِ سَبَّهُ مِنْ أَكَلٍ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْحِمَارِ (إِنَّهُ) أَي: مَا عَزَا (يَنْعَمِسُ فِيهَا) أَي: فِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «يَنْقَمِسُ» بِالْقَافِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ: يَنْعَمِسُ وَيَعُوضُ فِيهَا، وَالْقَامُوسُ: مُعْظَمُ الْمَاءِ.

وَقَالَ فِي «الْتَّهَايَةِ»: قَمَسَهُ فِي الْمَاءِ فَانْقَمَسَ؛ أَي: غَمَسَهُ وَغَطَّهُ، وَيُرْوَى بِالصَّادِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ. كَذَا فِي «مِرْقَاةِ الصُّعُودِ».

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَقَالَ فِيهِ: «أَنْكَحْتَهَا».

قُلْتُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ يُقَالُ فِيهِ: ابْنُ الصَّامِتِ، وَيُقَالُ فِيهِ: ابْنُ هَضَّاصٍ، وَابْنُ الْهَضَّاصِ، وَصَحَّحَ بَعْضُهُمْ ابْنَ الْهَضَّاصِ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» وَحَكَى الْخِلَافَ فِيهِ وَذَكَرَ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: حَدِيثُهُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ لَيْسَ يُعْرَفُ إِلَّا بِهَذَا الْوَاحِدِ.

[وَعَنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا أُقِيمَ

عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنْبِ، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» .

[وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَصَابَ حَدًّا فَعَجَّلَ عُقُوبَتَهُ فِي الدُّنْيَا فَاللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُنْتَبَى عَلَى عَبْدِهِ الْعُقُوبَةُ فِي الْآخِرَةِ، وَمَنْ أَصَابَ حَدًّا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَفَا عَنْهُ فَاللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ فِي شَيْءٍ قَدْ عَفَا عَنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ] .

وَهَذَا الْبَابُ خَالٍ مِنَ الْفَصْلِ الثَّالِثِ

(١) أخرجه أحمد (٢١٩١٥)، والبيهقي (٣١٧/١)، وابن جرير في «التفسير» (٢٦٣/٦)، والدارقطني (٢١٤/٣)، والطبراني (٣٧٢٨)، والبيهقي (١٧٣٧٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٢٦)، وابن ماجه (٢٦٠٤)، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٥٢)، والحاكم (١٣) وقال: صحيح الإسناد. والبيهقي (١٧٣٧١).

(باب التعزير) (الفصل الأول)

[عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

(لَا يُجْلَدُ) بِصِغَةِ المجهول من الجلد؛ أي: لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ (فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ) الاستثناء مُفْرَغٌ.

قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِّ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ عَدَدٌ مِنَ الْجُلْدِ أَوْ الضَّرْبِ مَخْصُوصٌ أَوْ عُقُوبَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ أَصْلُ الزَّانِ وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبُ الْمُسْكِرِ وَالْحِرَابَةِ وَالْقَذْفَ بِالزَّانِ وَالْقَتْلَ وَالْقِصَاصَ فِي النَّفْسِ وَالْأَطْرَافِ وَالْقَتْلَ فِي الْإِرْتِدَادِ، وَاخْتَلَفَ فِي تَسْمِيَةِ الْأَخِيرَيْنِ حَدًّا.

وَاخْتَلَفَ فِي مَذْلُولِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَأَخَذَ بِظَاهِرِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَصَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ: تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْعَشْرَةِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَبْلُغُ أَذْنَى الْحُدُودِ، وَهَلِ الْإِعْتِبَارُ بِحَدِّ الْحَرْ أَوْ الْعَبْدِ قَوْلَانِ.

وَقَالَ الْآخَرُونَ: هُوَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ بِالْعَا مَا بَلَغَ، وَأَجَابُوا عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ بِوُجُوهٍ:

مِنْهَا: الطَّعْنُ فِيهِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى تَصْحِيحِهِ، وَهُمَا الْعُمَدَةُ فِي التَّصْحِيحِ.

وَمِنْهَا: عَمَلُ الصَّحَابَةِ بِخِلَافِهِ يَفْتَضِي نَسْخَهُ، فَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٤٨)، وَمُسْلِمٌ (٤٥٥٧)، وَأَحْمَدُ (١٦٢٤٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٣)،
(١٥٣٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦٩٩).

الْأَشْعَرِيَّ أَنْ لَا تَبْلُغَ بِنِكَالٍ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ سَوْطًا، وَعَنْ عُثْمَانَ ثَلَاثِينَ، وَضَرَبَ عُمَرُ أَكْثَرَ مِنَ الْخَدِّ أَوْ مِنْ مِائَةِ وَأَقْرَهُ الصَّحَابَةَ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ النَّسْخَ وَمِنْهَا: حَمَلَهُ عَلَى وَاقِعَةٍ عَيْنٍ بِذَنْبٍ مُعَيَّنٍ أَوْ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ. قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ. ذَكَرَهُ الْقُسْطَلَانِيُّ.

قُلْتُ: وَمِنْ وُجُوهِ الْجَوَابِ قَصْرُهُ عَلَى الْجُلْدِ، وَأَمَّا الضَّرْبُ بِالْعَصَا مَثَلًا وَبِالْيَدِ فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ، لَكِنَّ لَا يُجَاوِزُ أَذْنَى الْخُدُودِ، وَهَذَا رَأْيُ الْإِسْطَخْرِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. قَالَ الْحَافِظُ: كَأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى الرِّوَايَةِ الْوَارِدَةِ بِلَفْظِ الضَّرْبِ. انْتَهَى، وَلَيْسَ فِي أَيْدِي الَّذِينَ لَيْسُوا بِقَائِلِينَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ جَوَابٌ شَافٍ.

قَالَ فِي «التَّيْلِ»: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: عَنِ الصَّحَابَةِ آثَارٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي مِقْدَارِ التَّعْزِيرِ، وَأَحْسَنُ مَا يُصَارُ إِلَيْهِ فِي هَذَا مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي بُرْدَةَ الْمَذْكُورَ. قَالَ الْحَافِظُ: فَتَبَيَّنَ بِمَا نَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الصَّحَابَةِ أَلَّا اتِّفَاقَ عَلَى عَمَلٍ فِي ذَلِكَ، فَكَيْفَ يُدْعَى نَسْخُ الْحَدِيثِ الثَّابِتِ، وَيُصَارُ إِلَى مَا يُخَالِفُهُ مِنْ غَيْرِ بُرْهَانٍ. انْتَهَى.

(الفصل الثاني)

٣٦٣١ - [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ»]. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

٣٦٣٢ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا يَهُودِي، فَأَضْرِبُوهُ عِشْرِينَ، وَإِذَا قَالَ: يَا مُجَنَّثٌ، فَأَضْرِبُوهُ عِشْرِينَ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحَرَّمٍ فَاقْتُلُوهُ»]. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

(وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحَرَّمٍ فَاقْتُلُوهُ) فالزنا كبيرة إجماعاً، وبعضه أفحش من بعض، وأقبحه: الشيخ بابنته وأخته مع كونه غنياً حلالاً، وزناه بجمارية إكراهاً

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٩٣)، وابن عدي (٣٩/٥).

(٢) أخرجه الترمذي (١٤٦٢)، وابن ماجه (٢٥٦٨)، والبيهقي (١٦٩٢٥).

ونحو ذلك، ودونه في القبح: زنا الشاب البكر بشابة خلت به، وشاكلته بفعل وقام نادماً

٣٦٣٣ [وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ فَأَحْرَقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

وَهَذَا الْبَابُ خَالٍ مِنَ الْفَصْلِ الثَّالِثِ

(باب بيان الخمر ووعيد شاربها)

(الفصل الأول)

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ] .

٣٦٣٥ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: حَظَبَ عُمَرُ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْعِنَبِ وَالْتَمْرِ وَالْحِنْظَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ، وَالْخَمْرُ: مَا حَامَرَ الْعَقْلَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

(حَظَبَ عُمَرُ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِي حَيَّانٍ بِسَنَدِهِ «سَمِعْتُ عُمَرَ يَخْطُبُ» وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي التَّفْسِيرِ، وَزَادَ فِيهِ: «أَيُّهَا النَّاسُ» (فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ) زَادَ مُسَدَّدٌ فِيهِ عَنْ الْقَطَّانِ فِيهِ: «أَمَّا بَعْدُ» وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مُسَدَّدٍ: «فَحَمِدَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ».

(نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ) الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ؛ أَي: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ فِي حَالِ كَوْنِهَا تُصْنَعُ مِنْ خَمْسَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ اسْتِثْنَائِيَّةٌ أَوْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَالْمُرَادُ أَنَّ الْخَمْرَ تُصْنَعُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِوَقْتِ نَزُولِهَا، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: «أَلَا وَإِنَّ الْخَمْرَ نَزَلَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ نَزَلَ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ» نَعَمْ وَقَعَ فِي آخِرِ الْبَابِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ «وَإِنَّ الْخَمْرَ تُصْنَعُ مِنْ خَمْسَةِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٥)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ (١٧٠٥٣)، وَأَحْمَدُ (٧٧٣٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٧٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٧٥) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالنَّسَائِيُّ (٥٥٧٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٧٨)، وَالتَّيَالِسِيُّ (٢٥٦٩)، وَأَبُو يَعْلَى (٦٠٠٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٧٩١٧)، وَابْنُ حَبَانَ (٥٣٤٤)، وَالبَيْهَقِيُّ (١٧١٢٧). أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٨٨)، وَمُسْلِمٌ (٣٠٣٢)، وَأَحْمَدُ (٣٧٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٧٩٤٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٦٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٤٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٥٤٠)، وَالتَّحَاوِيُّ (٢١٣/٤)، وَابْنُ حَبَانَ (٥٣٥٩)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٥٢/٤).

(من العنب... إلخ) هَذَا الْحَدِيثُ أوردَهُ أَصْحَابُ الْمَسَانِيدِ وَالْأَبْوَابِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ عِنْدَهُمْ حُكْمَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ صَحَابِيٍّ شَهِدَ التَّنْزِيلَ أَخْبَرَ عَنْ سَبَبِ نُزُولِهَا، وَقَدْ خَطَبَ بِهِ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ بِحَضْرَةِ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِنْكَارُهُ، وَأَرَادَ عُمَرُ بِنُزُولِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَهِيَ آيَةُ الْمَائِدَةِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾ [المائدة: ٩٠] فَأَرَادَ عُمَرُ التَّنْذِيرَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَمْرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَيْسَ خَاصًّا بِالْمُتَّخِذِ مِنَ الْعِنَبِ بَلْ يَتَنَاوَلُ الْمُتَّخِذَ مِنْ غَيْرِهَا، وَيُؤَافِقُهُ حَدِيثُ أَنَسٍ الْمَاضِي فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ فَهِمُوا مِنْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ تَحْرِيمَ كُلِّ مُسْكِرٍ سِوَاكَانَ مِنَ الْعِنَبِ أَمْ مِنْ غَيْرِهَا.

وَقَدْ جَاءَ هَذَا الَّذِي قَالَهُ عُمَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَرِيحًا: فَأَخْرَجَ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنِ الشَّعْبِيِّ: «إِنَّ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ الْخَمْرَ مِنَ الْعَصِيرِ وَالزَّرِيبِ وَالثَّمَرِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ، وَإِنِّي أَنُهَاكُمُ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ» لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ، وَكَذَا ابْنُ حِبَّانَ وَزَادَ فِيهِ: «إِنَّ الثُّعْمَانَ خَطَبَ النَّاسَ بِالْكُوفَةِ».

وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الثُّعْمَانَ بِلَفْظٍ: «إِنَّ مِنَ الْعِنَبِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الثَّمَرِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْبُرِّ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا» وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهَا أَصْحَابُ السُّنَنِ.

وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْهُ قَالَ: «الْخَمْرُ مِنَ الْعِنَبِ وَالثَّمَرِ وَالْعَسَلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ» أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ يَوْمَ حُرِّمَتْ، وَهِيَ...» فَذَكَرَهَا وَزَادَ الذَّرَّةَ.

وَأَخْرَجَ الْخُلَعِيُّ فِي «فَوَائِدِهِ» مِنْ طَرِيقِ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ مِثْلَ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَلَكِنْ ذَكَرَ الزَّرِيبَ بَدَلَ الشَّعِيرِ، وَسَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَإِنَّ بِالْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لِحُمْسَةَ أَشْرِبَةَ مَا فِيهَا شَرَابُ الْعِنَبِ.

(وَالْحُمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلُ) أي: غَطَّاهُ أَوْ خَالَطَهُ فَلَمْ يَثْرِكْهُ عَلَى حَالِهِ وَهُوَ مِنْ مَجَازِ التَّنْشِيهِ، وَالْعَقْلُ هُوَ آلَةُ التَّمْيِيزِ، فَلِذَلِكَ حُرِّمَ مَا غَطَّاهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ بِذَلِكَ يَزُولُ الْإِذْرَاكُ الَّذِي طَلَبَهُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ لِيَقُومُوا بِحُقُوقِهِ.

قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: هَذَا تَعْرِيفٌ بِحَسَبِ اللَّغَةِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ الْعُرْفِ فَهُوَ مَا يُخَامِرُ الْعَقْلَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ خَاصَّةً، كَذَا قَالَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَيْسَ فِي مَقَامِ تَعْرِيفِ اللَّغَةِ بَلْ هُوَ فِي مَقَامِ تَعْرِيفِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: الْحُمْرُ الَّذِي وَقَعَ تَحْرِيمُهُ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ هُوَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ.

عَلَى أَنَّ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ كَمَا قَدَّمْتُهُ، وَلَوْ سَلِمَ أَنَّ الْحُمْرَ فِي اللَّغَةِ يَخْتَصُّ بِالْمُتَّخِذِ مِنَ الْعِنَبِ، فَالِاعْتِبَارُ بِالْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَقَدْ تَوَارَدَتِ الْأَحَادِيثُ عَلَى أَنَّ الْمُسْكِرَ مِنَ الْمُتَّخِذِ مِنْ غَيْرِ الْعِنَبِ يُسَمَّى: حُمْرًا، وَالْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى اللَّغَوِيَّةِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْحُمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ النَّخْلَةِ وَالْعِنَبَةِ» قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ الْخَضِرُ فِيهِمَا، لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ الْحُمْرَ تُتَّخَذُ مِنْ غَيْرِهِمَا فِي حَدِيثِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا فِيهِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْحُمْرَ شَرْعًا لَا يَخْتَصُّ بِالْمُتَّخِذِ مِنَ الْعِنَبِ.

قُلْتُ: وَجَعَلَ الطَّحَاوِيُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مُتَعَارِضَةً، وَهِيَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَيْئَيْنِ مَعَ حَدِيثِ عُمَرَ وَمَنْ وَافَقَهُ أَنَّ الْحُمْرَ تُتَّخَذُ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَكَذَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: «لَقَدْ حُرِّمَتِ الْحُمْرُ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ» وَحَدِيثُ أَنَسٍ وَبَيَّانِ اخْتِلَافِ أَلْفَاظِهِ مِنْهَا: «إِنَّ الْحُمْرَ حُرِّمَتْ وَشَرَابُهُمُ الْفَضِيخُ» وَفِي لَفْظِ لَهُ: «إِنَّا نَعُدُّهَا يَوْمِيذٍ حُمْرًا» وَفِي لَفْظِ لَهُ: «إِنَّ الْحُمْرَ يَوْمَ حُرِّمَتْ الْبُسْرُ وَالْتَّمْرُ».

قَالَ: فَلَمَّا اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي ذَلِكَ، وَوَجَدْنَا إِتْفَاقَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ عَصِيرَ الْعِنَبِ إِذَا اشْتَدَّ وَغَلَى وَقَدَفَ بِالزَّبِيدِ فَهُوَ حُمْرٌ، وَأَنَّ مُسْتَحْلَهُ كَافِرٌ دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ إِذْ لَوْ عَمِلُوا بِهِ لَكَفَرُوا مُسْتَحْلٍ نَبِيدِ التَّمْرِ، فَثَبَتَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْحُمْرِ غَيْرُ الْمُتَّخِذِ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ. انتهى.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِمْ لَمْ يُكْفَرُوا مُسْتَحِلَّ نَبِيذِ التَّمْرِ أَنْ يَمْنَعُوا تَسْمِيَتَهُ خَمْرًا،
فَقَدْ يَشْتَرِكُ الشَّيْئَانِ فِي التَّسْمِيَةِ وَيَفْتَرِقَانِ فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ، مَعَ أَنَّهُ هُوَ يُوَافِقُ عَلَى أَنَّ
حُكْمَ الْمُسْكِرِ مِنْ نَبِيذِ التَّمْرِ قَلِيلُ الْعَنْبِ فِي التَّحْرِيمِ، فَلَمْ تَبْقَ الْمُشَاحَاةُ
إِلَّا فِي التَّسْمِيَةِ.

وَالْجَمْعُ بَيْنَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ بِحَمْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى الْغَالِبِ؛ أَيِ:
أَكْثَرِ مَا يَتَّخَذُ الْخَمْرُ مِنَ الْعَنْبِ وَالتَّمْرِ، وَيُحْمَلُ حَدِيثُ عُمَرَ وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى إِرَادَةِ
إِسْتِيعَابِ ذِكْرِ مَا عُنِدَ حِينَئِذٍ أَنَّهُ يَتَّخَذُ مِنْهُ الْخَمْرُ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فَعَلَى إِرَادَةِ تَنْبِيهِ أَنَّ الْخَمْرَ يُطْلَقُ عَلَى مَا لَا يَتَّخَذُ مِنَ
الْعَنْبِ؛ لِأَنَّ نَزُولَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ لَمْ يُصَادِفْ عِنْدَ مَنْ خُوطِبَ بِالتَّحْرِيمِ حِينَئِذٍ إِلَّا مَا
يَتَّخَذُ مِنْ غَيْرِ الْعَنْبِ أَوْ عَلَى إِرَادَةِ الْمُبَالَغَةِ، فَأُطْلِقَ نَفِي وَجُودِهَا بِالْمَدِينَةِ وَإِنْ كَانَتْ
مَوْجُودَةً فِيهَا بِقِلَّةٍ، فَإِنَّ تِلْكَ الْقِلَّةَ بِالنِّسْبَةِ لِكَثْرَةِ الْمُتَّخِذِ مِمَّا عَدَاهَا كَالْعَدَمِ.

وَقَدْ قَالَ الرَّاعِبُ فِي «مُفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ»: سُمِّيَ الْخَمْرُ؛ لِكَوْنِهِ خَامِرًا لِلْعَقْلِ؛ أَيِ:
سَاتِرًا لَهُ، وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ اسْمٌ لِكُلِّ مُسْكِرٍ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لِلْمُتَّخِذِ مِنَ الْعَنْبِ
خَاصَّةً، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لِلْمُتَّخِذِ مِنَ الْعَنْبِ وَالتَّمْرِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لِغَيْرِ الْمَطْبُوخِ، فَرُجِّحَ
أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَسْتُرُ الْعَقْلَ يُسَمَّى: خَمْرًا حَقِيقَةً.

وَكَذَا قَالَ أَبُو نَصْرِ ابْنُ الْقَشِيرِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ»: سُمِّيَتِ الْخَمْرُ خَمْرًا؛ لِسِتْرِهَا الْعَقْلَ
أَوْ لِاخْتِمَارِهَا. وَكَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيُّ وَأَبُو نَصْرِ
الْجَوْهَرِيُّ.

وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ قَالَ: سُمِّيَتِ الْخَمْرُ؛ لِأَنَّهَا تُرَكَّتْ حَتَّى اخْتَمَرَتْ،
وَاخْتِمَارُهَا: تَغْيِيرُ رَائِحَتِهَا.

وَقِيلَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِمُخَامَرَتِهَا الْعَقْلَ.

نَعَمْ جَرَّمَ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي «الْمُحْكَمِ» بِأَنَّ الْخَمْرَ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هِيَ لِلْعَنْبِ، وَغَيْرِهَا
مِنَ الْمُسْكِرَاتِ يُسَمَّى خَمْرًا مَجَازًا.

وَقَالَ صَاحِبُ «الْفَائِقِ» فِي حَدِيثٍ: «إِيَّاكُمْ وَالْعُبَيْرَاءَ فَإِنَّهَا خَمْرُ الْعَالَمِ» هِيَ نَبِيذُ الْحَبْشَةِ مَتَّخَذَةٌ مِنَ الدُّرَّةِ، سُمِّيَتْ الْعُبَيْرَاءَ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعَبْرَةِ، وَقَوْلُهُ: «خَمْرُ الْعَالَمِ» أَيُّ: هِيَ مِثْلُ خَمْرِ الْعَالَمِ لَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا.

قُلْتُ: وَلَيْسَ تَأْوِيلُهُ هَذَا بِأَوَّلَى مِنْ تَأْوِيلِ مَنْ قَالَ: أَرَادَ أَنَّهَا مُعْظَمُ خَمْرِ الْعَالَمِ. وَقَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: الْخُمْرُ عِنْدَنَا مَا إِعْتَصَرَ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ إِذَا اشْتَدَّ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ: وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ لِكُلِّ مُسْكِرٍ لِقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» وَقَوْلُهُ: «الْخُمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ» وَلِأَنَّهُ مِنْ مُحَامَرَةِ الْعَقْلِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مُسْكِرٍ.

قَالَ: وَلَنَا إِطْبَاقُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى تَخْصِصِ الْخُمْرِ بِالْعِنَبِ، وَلِهَذَا اشْتَهَرَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ، وَلِأَنَّ تَحْرِيمَ الْخُمْرِ قَطْعِيٌّ وَتَحْرِيمُ مَا عَدَا الْمُتَّخَذَ مِنَ الْعِنَبِ ظَنِّيٌّ، قَالَ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْخُمْرُ خَمْرًا لِتَخْمُرِهِ لَا لِمُحَامَرَةِ الْعَقْلِ.

قَالَ: وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ كَوْنُ الْإِسْمِ خَاصًّا فِيهِ، كَمَا فِي النَّجْمِ فَإِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الظُّهُورِ ثُمَّ هُوَ خَاصٌّ بِالثُّرَيَّا. انْتَهَى.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْحُجَّةِ الْأُولَى ثُبُوتُ الثَّقَلِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ بِأَنَّ غَيْرَ الْمُتَّخَذِ مِنَ الْعِنَبِ يُسَمَّى: خَمْرًا.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: رَعِمَ قَوْمٌ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ الْخُمْرَ إِلَّا مِنَ الْعِنَبِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: الصَّحَابَةُ الَّذِينَ سَمَوْا غَيْرَ الْمُتَّخَذِ مِنَ الْعِنَبِ خَمْرًا، عَرَبٌ فُصَحَاءُ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْإِسْمُ صَحِيحًا لِمَا أَطْلَقُوهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: قَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّ الْخُمْرَ مِنَ الْعِنَبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعْصِرْ خَمْرًا﴾ [يُوسُفُ: ٣٦] قَالَ: فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْخُمْرَ هُوَ مَا يُعْتَصَرُ لَا مَا يُنْتَبَذُ، قَالَ: وَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْخُمْرِ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَسَائِرُ الْحِجَازِيِّينَ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ: كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا أُتُّخِذَ مِنَ الْعِنَبِ.

وَمِنَ الْحُجَّةِ لَهُمْ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمَّا نَزَلَ بِتَحْرِيمِ الْخُمْرِ، فَهَمَّ الصَّحَابَةُ وَهُمْ أَهْلُ

اللِّسَانُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُسَمَّى: خَمْرًا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ، فَأَرَأَوْا الْمُتَّخِذَ مِنَ التَّمْرِ وَالرُّطَبِ، وَلَمْ يَخُصُّوا ذَلِكَ بِالْمُتَّخِذِ مِنَ الْعِنَبِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ فَإِذَا ثَبَتَ تَسْمِيَةُ كُلِّ مُسْكِرٍ خَمْرًا مِنَ الشَّرْعِ كَانَ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً، وَهِيَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ.

وَعَنِ الثَّانِيَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ اخْتِلَافَ مُشْتَرَكَيْنِ فِي الْحُكْمِ فِي الْغَلْظِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ إِفْتِرَاقُهُمَا فِي التَّسْمِيَةِ، كَالزَّنَا مَثَلًا فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى مَنْ وَطِئَ أجنبيَّةً وَعَلَى مَنْ وَطِئَ امْرَأَةً جَارِهِ، وَالثَّانِي أَعْلَظَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَعَلَى مَنْ وَطِئَ مُحَرَّمًا لَهُ وَهُوَ أَغْلَظُ، وَاسْمُ الزَّنَا مَعَ ذَلِكَ شَامِلٌ لِلثَّلَاثَةِ، وَأَيْضًا فَالْأَحْكَامُ الْفُرْعِيَّةُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْأَدِلَّةُ الْقَطْعِيَّةُ، فَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ بِتَحْرِيمِ الْمُتَّخِذِ مِنَ الْعِنَبِ، وَعَدَمِ الْقَطْعِ بِتَحْرِيمِ الْمُتَّخِذِ مِنْ غَيْرِهِ، أَلَا يَكُونُ حَرَامًا بَلْ بِتَحْرِيمِهِ ثَبَتَ بِطَرِيقِ ظَنِّيٍّ تَحْرِيمُهُ، وَكَذَا تَسْمِيَتُهُ خَمْرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنِ الثَّالِثَةِ ثُبُوتُ الثَّقَلِ عَنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِلِسَانِ الْعَرَبِ بِمَا نَفَاهُ هُوَ، وَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ أَنْ يَقُولَ: لَا لِمُخَاَمَرَةِ الْعَقْلِ مَعَ قَوْلِ عُمَرَ بِمُحْضَرِ الصَّحَابَةِ: «الْخُمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» كَأَنَّ مُسْتَنَدَهُ مَا إِدْعَاهُ مِنْ إِتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَيُحْمَلُ قَوْلُ عُمَرَ عَلَى الْمَجَازِ.

لَكِنْ اخْتَلَفَ قَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي سَبَبِ تَسْمِيَةِ الْخُمْرِ: خَمْرًا؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ: سُمِّيَتْ الْخُمْرُ خَمْرًا؛ لِأَنَّهَا تُخَامِرُ الْعَقْلَ؛ أَي: تُخَالِطُهُ، قَالَ: وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «خَامَرَهُ الدَّاءُ» أَي: خَالَطَهُ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهَا تُخَمِّرُ الْعَقْلَ؛ أَي: تَسْتُرُهُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ: «خَمَّرُوا آيَاتَكُمْ» وَمِنْهُ: خَمَارُ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَرُ وَجْهَهَا، وَهَذَا أَخَصُّ مِنَ التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنَ الْمُخَالَطَةِ التَّغْطِيَةِ.

وَقِيلَ: سُمِّيَتْ خَمْرًا؛ لِأَنَّهَا تُخَمِّرُ حَتَّى تُدْرِكَ، كَمَا يُقَالُ: خَمَرْتُ الْعَجِينَ فَتَخَمَّرَ؛ أَي: تَرَكْتُهُ حَتَّى أَدْرَكَ، وَمِنْهُ خَمَرْتُ الرَّأْيَ؛ أَي: تَرَكْتُهُ حَتَّى ظَهَرَ وَتَحَرَّرَ.

وَقِيلَ: سُمِّيَتْ خَمْرًا؛ لِأَنَّهَا تُغْطِي حَتَّى تَغْلِي، وَمِنْهُ حَدِيثُ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ: «قُلْتُ لِأَنْسٍ: الْخُمْرُ مِنَ الْعِنَبِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا؟ قَالَ: مَا خَمَرَتْ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ الْخُمْرُ»

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ

وَلَا مَانِعٍ مِنْ صِحَّةِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ كُلِّهَا؛ لِثُبُوتِهَا عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ
بِاللِّسَانِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الْأَوْجُهُ كُلُّهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْحُمْرَةِ؛ لِأَنَّهَا تُرِكَتْ حَتَّى أَدْرَكْتَ
وَسَكَنْتَ، فَإِذَا شُرِبَتْ خَالَطَتِ الْعَقْلَ حَتَّى تَغْلِبَ عَلَيْهِ وَتُعْطِيَهُ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ عَلَى صِحَّتِهَا وَكَثَرَتِهَا تُبْطِلُ
مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْحُمْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْعِنَبِ، وَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِهِ لَا
يُسَمَّى: خَمْرًا، وَلَا يَتَنَاوَلُهُ إِسْمُ الْحُمْرِ، وَهُوَ قَوْلُ مُخَالِفٍ لِلُّغَةِ الْعَرَبِ وَلِلُّسَنَةِ الصَّحِيحَةِ
وَلِلصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْحُمْرِ فَهِمُوا مِنَ الْأَمْرِ بِاجْتِنَابِ الْحُمْرِ تَحْرِيمَ كُلِّ
مُسْكِرٍ، وَلَمْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ مَا يُتَّخَذُ مِنَ الْعِنَبِ وَبَيْنَ مَا يُتَّخَذُ مِنْ غَيْرِهِ، بَلْ سَوَّاهُ بَيْنَهُمَا
وَحَرَّمُوا كُلَّ مَا يُسْكِرُ نَوْعَهُ وَلَمْ يَتَوَقَّفُوا وَلَا اسْتَفْصَلُوا، وَلَمْ يُشْكَلْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ
بَلْ بَادَرُوا إِلَى إِنْثِلَافِ مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ عَصِيرِ الْعِنَبِ، وَهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ وَبَلَّغَتْهُمْ نَزْلُ
الْقُرْآنِ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ فِيهِ تَرَدُّدٌ لَتَوَقَّفُوا عَنِ الْإِرَاقَةِ حَتَّى يَسْتَكَشِفُوا وَيَسْتَفْصِلُوا
وَيَتَحَقَّقُوا التَّحْرِيمَ لِمَا كَانَ تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ مِنَ النَّهْيِ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلُوا
ذَلِكَ وَبَادَرُوا إِلَى الْإِنْثِلَافِ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ فَهِمُوا التَّحْرِيمَ نَصًّا، فَصَارَ الْقَائِلُ بِالتَّفْرِيقِ
سَالِكًا غَيْرَ سَبِيلِهِمْ.

ثُمَّ انْصَافَ إِلَى ذَلِكَ خُطْبَةُ عُمَرَ بِمَا يُوَافِقُ ذَلِكَ، وَهُوَ مِمَّنْ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى
لِسَانِهِ وَقَلْبِهِ، وَسَمِعَهُ الصَّحَابَةَ وَغَيْرَهُمْ، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إنْكَارَ ذَلِكَ، وَإِذَا
ثَبَّتَ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُسَمَّى خَمْرًا لَزِمَ تَحْرِيمُ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَقَدْ ثَبَّتَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ
فِي ذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَهَا قَالَ: وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّتِي تَمَسَّكُ بِهَا الْمُخَالِفُ، فَلَا
يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى مَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ
شَيْءٍ مِنْهَا فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى نَقِيعِ الرَّيِّبِ التَّمْرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ حَدُّ جَمْعِهَا
بَيْنَ الْأَحَادِيثِ.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ ثُبُوتُ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا فَرْقَ فِي الْحِلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

الْعَنْبِ أَوْلَ مَا وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا اِشْتَدَّ مِنْهُمَا هَلْ يَفْتَرَقُ فِيهِ
وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى مُوَافَقَةِ الْكُوفِيِّينَ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ اِسْمَ الْخُمْرِ خَاصٌّ بِمَا
يُتَّخَذُ مِنَ الْعَنْبِ مَعَ مُحَالَفَتِهِمْ لَهُ فِي تَفْرِقَتِهِمْ فِي الْحُكْمِ، وَقَوْلُهُمْ بِتَحْرِيمِ قَلِيلِ مَا اُسْكِرَ
كَثِيرُهُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ، فَقَالَ الرَّافِعِيُّ: ذَهَبَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْخُمْرَ حَقِيقَةٌ فِيمَا
يُتَّخَذُ مِنَ الْعَنْبِ مَجَازٍ فِي غَيْرِهِ، وَخَالَفَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَنَقَلَ عَنِ الْمُزْنِيِّ وَابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ
وَأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْجَمِيعَ يُسَمَّى خُمْرًا حَقِيقَةً.

قَالَ: وَمِمَّنْ نَقَلَهُ عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ الْقَاضِيَانِ أَبُو الطَّيِّبِ وَالرُّوْيَانِيُّ، وَأَشَارَ ابْنُ
الرَّفْعَةِ إِلَى أَنَّ الثَّقَلَ الَّذِي عَزَاهُ الرَّافِعِيُّ لِلْأَكْثَرِ لَمْ يَجِدْ نَقْلَهُ عَنِ الْأَكْثَرِ إِلَّا فِي كَلَامِ
الرَّافِعِيِّ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ الثَّوْرِيُّ فِي «الرَّوْضَةِ» لَكِنَّ كَلَامَهُ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» يُوَافِقُهُ وَفِي
«تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ» يُخَالِفُهُ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ مَا يُوَافِقُ مَا نَقَلُوا عَنْ
الْمُزْنِيِّ، فَقَالَ: قَالَ: «إِنَّ الْخُمْرَ مِنَ الْعَنْبِ وَمِنْ غَيْرِ الْعَنْبِ» عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَسَعِيدٌ وَابْنُ عُمَرَ
وَأَبُو مُوسَى وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ، وَمِنْ التَّابِعِينَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ
وَالْحَسَنُ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَآخَرُونَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ
وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَعَامَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَيُمْكِنُ الْجُمْعُ بِأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ عَلَى غَيْرِ
الْمُتَّخَذِ مِنَ الْعَنْبِ حَقِيقَةً يَكُونُ أَرَادَ الْحَقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ، وَمَنْ نَفَى الْحَقِيقَةَ
اللُّغَوِيَّةَ.

وَقَدْ أَجَابَ بِهِذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقَالَ: إِنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالِاسْمِ الشَّرْعِيِّ دُونَ
اللُّغَوِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [الفتح (٦٠/١٦)].

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَقَدْ حُرِّمَتِ الْخُمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ، وَمَا نَجِدُ خُمَرَ
الْأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَامَّةُ خُمُرِنَا الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

[وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِتْعِ وَهُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ

- فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَمَاتَ، وَهُوَ يُدْمِنُهَا لَمْ يَتُبْ لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ] .

- [وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذَّرَّةِ يُقَالُ لَهُ: الْمِزْرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْحَبَالِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا طِينَةُ الْحَبَالِ؟ قَالَ: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ أَوْ عُصَاةُ أَهْلِ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ] .

- [وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ خَلِيطِ الثَّمْرِ وَالْبُسْرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الزَّيْبِ وَالثَّمْرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الزَّهْوِ وَالرُّطْبِ، وَقَالَ: «انْتَبِذُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ] .

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُخْلَطَ الثَّمَرُ وَالزَّيْبُ وَالْبُسْرُ وَالثَّمَرَةُ) وَفِي رِوَايَةٍ: «نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الثَّمَرُ وَالزَّيْبُ جَمِيعًا، وَنَهَى يُنْبَذَ الرُّطْبُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا».

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْبُسْرِ، وَبَيْنَ الزَّيْبِ وَالثَّمْرِ بِنَبَذٍ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ شَرِبَ التَّيْبِزَ فَلْيَشْرَبْهُ زَيْبًا قَرْدًا أَوْ تَمْرًا قَرْدًا أَوْ بُسْرًا قَرْدًا».

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَتَنَبَّذُوا الزَّهْوَ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا».

(١) أخرجه البخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٠٠١)، وأحمد (٢٤٦٩٦)، وأبو داود (٣٦٨٢)، والترمذي

(١٨٦٣) وقال: حسن صحيح. والنسائي في «الكبرى» (٥٠٣)، وابن ماجه (٣٣٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٣٦) والطيالسي (١٩١٦) وأحمد (٤٨٣١) وابن حبان (٥٣٦٦) والترمذي

(١٨٦١) والنسائي في «الكبرى» (٥٠٩٣) وأبو داود (٣٦٧٩) والطبراني (١٣١٥٧).

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٣٥)، وأحمد (١٥٢٦١).

(٤) أخرجه مسلم (٥٢٣٧)، وأبو داود (٣٧٠٦).

هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي التَّهْيِ عَنْ إِنْتِبَازِ الْخَلِيطَيْنِ وَشُرْبِهِمَا، وَهُمَا تَمْرٌ وَزَيْبٌ، أَوْ تَمْرٌ وَرُطْبٌ، أَوْ تَمْرٌ وَبُسْرٌ، أَوْ رُطْبٌ وَبُسْرٌ، أَوْ زَهْوٌ وَوَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ: سَبَبُ الْكَرَاهَةِ فِيهِ أَنَّ الْإِسْكَارَ يُسْرِعُ إِلَيْهِ بِسَبَبِ الْخُلْطِ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ، فَيُظَنَّ الشَّارِبَ أَنَّهُ لَيْسَ مُسْكِرًا وَيَكُونُ مُسْكِرًا، وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ هَذَا التَّهْيِ لِكِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، وَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا، وَبِهَذَا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: هُوَ حَرَامٌ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَا كَرَاهَةَ فِيهِ وَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ مَا حَلَّ مُفْرَدًا حَلَّ مُخْلُوطًا، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَقَالُوا: مُنَابَذَةُ لِصَاحِبِ الشَّرْعِ، فَقَدْ ثَبَتَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ فِي التَّهْيِ عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا كَانَ مَكْرُوهًا.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِي أَنَّ التَّهْيَ هَلْ يَخْتَصُّ بِالشُّرْبِ أَمْ يَعْمَهُ وَغَيْرُهُ؟ وَالْأَصَحُّ التَّعْمِيمُ، وَأَمَّا خَلْطُهُمَا فِي الْإِنْتِبَازِ بَلْ فِي مَعْجُونٍ وَغَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [عون المعبود (٢٠٥/٨)].

[وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْخَمْرِ تَتَخَذُ خَلًّا، فَقَالَ: «لَا». رَوَاهُ

(إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْخَمْرِ تَتَخَذُ خَلًّا فَقَالَ: لَا) هَذَا دَلِيلُ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَخْلِيلُ الْخَمْرِ، وَلَا تَظْهَرُ بِالتَّخْلِيلِ، هَذَا حَلَّلَهَا بِخُبْزٍ أَوْ بَصَلٍ أَوْ خَمِيرَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُلْقَى فِيهَا بَاقِيَةٌ عَلَى نَجَاسَتِهَا، وَيَنْجَسُ مَا أُلْقِيَ فِيهَا، وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْخَلُّ بَعْدَهُ أَبَدًا لَا بِغَسْلٍ وَلَا بِغَيْرِهِ، أَمَّا إِذَا نُقِلَتْ مِنَ الشَّمْسِ إِلَى الظِّلِّ، أَوْ مِنَ الظِّلِّ إِلَى الشَّمْسِ فِي طَهَارَتِهَا وَجَهَانِ الْأَصْحَابَيْنَا: أَصَحَّهْمَا: تَظْهَرُ، هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهَا لَا تَظْهَرُ إِذَا خُلِّلَتْ بِإِلْقَاءِ شَيْءٍ فِيهَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَالْجُمْهُورِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: تَطَهَّرُ.

وَعَنْ مَالِكٍ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ: أَصَحُّهَا عَنْهُ: التَّخْلِيلُ حَرَامٌ فَلَوْ خَلَّلَهَا وَطَهَّرَتْ، وَالثَّانِيَّةُ: حَرَامٌ وَلَا تَطَهَّرُ، وَالثَّالِثَةُ: حَلَالٌ وَتَطَهَّرُ، وَأَجْمَعُوا أَنَّهَا إِنْ قَلَبْتَ بِنَفْسِهَا حَلَالًا طَهَّرَتْ.

وَقَدْ حُكِيَ عَنْ سَحْنُونِ الْمَالِكِيِّ: إِنَّهَا لَا تَطَهَّرُ، فَإِنْ صَحَّ عَنْهُ فَهُوَ مُحْجُوجٌ بِإِجْمَاعِ مَنْ قَبْلَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [النووي (٤٨٢/٦)].

[وَعَنْ وَائِلِ الْحَضْرِيِّ: أَنَّ طَارِقَ بْنِ سُؤَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ فَنَهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

٣٦٤٣ - [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ لَمْ يَتُبِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَقَاهُ مِنْ نَهْرِ الْخَبَالِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ) لعل وجه التقييد بالأربعين لبقاء أثر الشراب في باطنه مقدار هذه، وكذا قال الإمام الغزالي: لو ترك الناس كلهم أكل الحرام أربعين يومًا لاختل نظام العالم بتركهم أمور الدنيا، قيل: لولا الحمقى لخربت الدنيا.

والحاصل: إن لعدد الأربعين تأثيرًا بليغًا في صرفها إلى الطاعة أو المعصية؛ ولذا قيل: «من بلغ الأربعين» ولم يغلب خيره شره؛ فالموت خير له (فَإِنْ تَابَ) أي: رجع إليه تعالى بالطاعة (تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ) أي: أقبل عليه بالمغفرة، فإن عاد لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحًا ظاهره عدم قبول طاعته، ولو تاب عن معصيته قبل استيفاء مدته كما

يدل عليه الفاء التعقيبية في قوله: «فإن تاب تاب عليه»
 التقدير، ولو كانت التوبة قبل ذلك، والفاء
 الرجعة الرابعة (لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ لَمْ يَتُبِ اللَّهُ عَلَيْهِ) هذا مبالغة في الوعيد والزجر الشديد، فقد ورد ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة.

٣٦٤٤ [ورواه النسائي وابن ماجه والدارمي عن عبد الله بن عمرو]
 ٣٦٤٥ [وعن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»].
 رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه .

(ما أسكر) أي: أي شيء أسكر وإن لم مشروبًا (كثيره فقليله حرام)
 قال العلقمي: قال الدميمي: قال ابن المنذر: أجمعت الأمة على أن خمر العنب إذا غلت وزمت بالزبد أنها حرام، وأن الحدد واجب في القليل منها والكثير، وجمهور الأمة على أن ما أسكر كثيره من غير خمر العنب أنه يحرم كثيره وقليله، والحدد في ذلك واجب.
 وقال أبو حنيفة وسفيان وابن أبي ليلى وابن سيرين وجماعة من فقهاء الكوفة: ما أسكر كثيره من غير عصير العنب، فما لا يسكر منه حلال، سكر أحد منه دون أن يتعمد الوصول إلى حد السكر فلا حدّ عليه. انتهى.
 وأخرج النسائي والبرار وابن حبان والدارقطني عن سعد بن أبي وقاص: «نهى رسول الله ﷺ عن قليل ما أسكر كثيره».

وفي الباب عن عليّ ؓ عند الدارقطني، وعن ابن عمر وعن حوات بن جبير عند الدارقطني والحاكم والطبراني، وعن زيد بن ثابت عند الطبراني، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الدارقطني، والله أعلم. [عون (١٨١/٨)].

- (١) أخرجه النسائي (٥٦٨٦)، وابن ماجه (٣٥٠٢)، والدارمي (٢١٤٤).
- (٢) أخرجه أحمد (١٥٠٨١) وأبو داود (٣٦٨١) والترمذي (١٨٦٥) وقال: حسن غريب. وابن الجارود (٨٦٠) وابن حبان (٥٣٨٢) والبيهقي (١٧١٦٧) وابن ماجه (٣٣٩٣).

[وَعَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ] :

(مَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْفَرْقُ مَكِيلَةٌ تَسَعُ سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا.

وَقَالَ فِي «النَّهَائَةِ»: «الْفَرْقُ» بِالْفَتْحِ: مِكْيَالٌ يَسَعُ سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ مُدًّا وَثَلَاثَةُ أَصْوُعٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَقِيلَ: الْفَرْقُ خَمْسَةُ أَفْسَاطِ الْقِسْطِ نِصْفُ صَاعٍ، فَأَمَّا الْفَرْقُ بِالسُّكُونِ فَمِائَةٌ وَعِشْرُونَ رِطْلًا، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «مَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَالْحُسُو مِنْهُ حَرَامٌ».

(فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ) قَالَ الطَّبَّيُّ: الْفَرْقُ وَمِلْهُ الْكَفَّ عِبَارَتَانِ عَنِ التَّكْثِيرِ وَالتَّقْلِيلِ لَا التَّحْدِيدِ. [عون (١٨٧/٨)].

[عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْخِنْطَةِ خَمْرًا، وَمِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا، وَمِنَ التَّمْرِ خَمْرًا، وَمِنَ الزَّبِيبِ خَمْرًا، وَمِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ] .

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لَيْتِيمٌ، فَلَمَّا نَزَلَتْ «الْمَائِدَةُ» سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَقُلْتُ: إِنَّهُ لَيْتِيمٌ. فَقَالَ: «أَهْرِيْقُوهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ] .

[وَعَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِأَيْتَامٍ فِي حِجْرِي. قَالَ: «أَهْرِقِ الْخَمْرَ وَاكْسِرِ الدَّنَانِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَيْتَامٍ وَرِثُوا خَمْرًا قَالَ: «أَهْرِقْهَا» قَالَ: أَفَلَا أَجْعَلُهَا خَلًّا؟ قَالَ: «لَا»] .

(١) أخرجه أحمد (٢٤٤٧٦)، وأبو داود (٣٦٨٧)، والترمذي (١٨٦٦) وقال: حسن.

(٢) أخرجه أحمد (١٨٤٣١)، وأبو داود (٣٦٧٦)، والترمذي (١٨٧٢)، وابن ماجه (٣٣٧٩)، والحاكم

(٧٢٣٩) وقال: صحيح الإسناد.

(٣) أخرجه الترمذي (١٣١٠).

(٤) أخرجه الترمذي (١٣٤٠)، وأبو داود (٣٦٧٧).

[عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُقْتَرٍ. رَوَاهُ

أَبُو دَاوُدَ]

(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُقْتَرٍ) قَالَ الْقَارِي فِي «الْمِرْقَاة»: بِكَسْرِ

الْقَاءِ الْمُخَفَّفَةِ.

قَالَ فِي «التَّهَايَةِ»: الْمُقْتَرُ هُوَ الَّذِي شَرِبَ أَحْمَى الْجَسَدِ، وَصَارَ فِيهِ قُتُورٌ، وَهُوَ ضَعْفٌ وَانْكِسَارٌ، يُقَالُ: أَفْتَرَّ الرَّجُلُ فَهُوَ مُقْتَرٌ إِذَا ضَعُفَتْ جُفُونُهُ وَانْكَسَرَ طَرَفُهُ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَفْتَرَهُ بِمَعْنَى فَتَرَهُ أَي: جَعَلَهُ قَاتِرًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَفْتَرَّ الشَّرَابِ إِذَا فَتَرَ شَارِبُهُ كَأَقْطَفَ الرَّجُلُ قَطَفَتْ دَابَّتُهُ، وَمُقْتَضَى هَذَا سُكُونُ الْقَاءِ وَكُسْرُ الْمُتَنَاءِ الْقَوِيَّةِ مَعَ التَّخْفِيفِ.

قَالَ الطَّبِيُّ: لَا يَبْعُدُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْبَنْجِ وَالشَّعْثَاءِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يُفْتَرُ وَيُزِيلُ الْعَقْلُ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَهِيَ إِزَالَةُ الْعَقْلِ مُطَرِّدَةً فِيهِمَا.

وَقَالَ فِي «مِرْقَاةِ الصُّعُودِ»: يُحْكَى أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْعَجَمِ قَدِمَ الْقَاهِرَةَ وَطَلَبَ الدَّلِيلَ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَشِيشَةِ، وَعَقِدَ لِذَلِكَ مَجْلِسَ حَضْرَةِ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ، فَاسْتَدَلَّ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَأَعْجَبَ الْحَاضِرِينَ. اِنْتَهَى.

وَقَالَ فِي «السُّبُلِ»: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ: مَنْ قَالَ: إِنَّهَا أَي: الْحَشِيشَةُ لَا تُسْكِرُ، وَإِنَّمَا تُخَدِّرُ فَهِيَ مُكَابَرَةٌ، فَإِنَّهَا تُحْدِثُ مَا يُحْدِثُ الْخُمْرُ مِنَ الطَّرَبِ وَالنَّشْأَةِ، قَالَ: وَإِذَا سَلَّمَ عَدَمَ الْإِسْكَارِ فَهِيَ مُفْتَرَةٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ: «أَنَّهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُقْتَرٍ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُقْتَرُ كُلُّ شَرَابٍ يُورِثُ الْقُتُورَ وَالرَّخْوَةَ فِي الْأَعْضَاءِ وَالْخَدَرَ فِي الْأَطْرَافِ وَهُوَ مُقَدِّمَةُ السُّكْرِ، وَنَهَى عَنْ شُرْبِهِ؛ لِئَلَّا يَكُونَ دَرِيعَةً إِلَى السُّكْرِ، وَحَكَى

العِرَاقِيّ وَابْنُ تَيْمِيَّةَ الْإِمْجَاعَ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَشِيْشَةِ، وَأَنَّ مَنْ اسْتَحَلَّهَا كَفَرَ.

قَالَ ابْنُ الْبَيْطَارِ: إِنَّ الْحَشِيْشَةَ - وَتُسَمَّى الْقَنْبُ يُوْجَدُ فِي مِصْرَ - مُسْكِرَةٌ جِدًّا تَنَاولَ الْإِنْسَانُ مِنْهَا قَدْرَ دِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ، وَقَبَائِحُ خِصَالِهَا كَثِيرَةٌ، وَعَدَّ مِنْهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِائَةً وَعِشْرِينَ مَضَرَّةً دِينِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً، وَقَبَائِحُ خِصَالِهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْأَفْيُونِ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ مَضَارًا.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْجُوزَةِ: إِنَّهَا مُسْكِرَةٌ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ مُتَأَخِّرُ عُلَمَاءِ الْفَرِيقَيْنِ وَاعْتَمَدُوهُ. اِنْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ رَسْلَانَ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»: الْمُقْتَرِّ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْمُتَنَاءِ فَوْقَ الْمَكْسُورَةِ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ التَّاءِ مَعَ الْكُسْرِ: هُوَ كُلُّ شَرَابٍ يُورِثُ الْفُتُورَ وَالْحَدَرَ فِي أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، وَهُوَ مُقَدِّمَةُ السُّكْرِ، وَعَظْفُ الْمُقْتَرِّ عَلَى الْمُسْكِرِ يَدُلُّ عَلَى الْمُغَايِرَةِ بَيْنَ السُّكْرِ وَالتَّفْتِيرِ؛ لِأَنَّ الْعَظْفَ يَقْتَضِي التَّغَايُرَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَيَجُوزُ حَمْلُ الْمُسْكِرِ عَلَى الَّذِي فِيهِ شِدَّةٌ مُطَرِبَةٌ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ يَجِبُ فِيهِ الْحَدُّ، وَيُحْمَلُ الْمُقْتَرُّ عَلَى الثَّبَاتِ كَالْحَشِيْشِ الَّذِي يَتَعَاطَاهُ السَّفَلَةُ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: إِنَّ الثَّبَاتَ الَّذِي يُسْكِرُ، وَلَيْسَ فِيهِ شِدَّةٌ مُطَرِبَةٌ يَحْرُمُ أَكْلُهُ وَلَا حَدٌّ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ رَسْلَانَ: وَيُقَالُ: إِنَّ الرِّعْفَرَانَ يُسْكِرُ إِذَا أُسْتُعْمِلَ مُفْرَدًا بِخِلَافِ مَا إِذَا أُسْتُهْلِكَ فِي الطَّعَامِ، وَكَذَا الْبَنْجُ شُرْبُ الْقَلِيلِ مِنْ مَائِهِ يُزِيلُ الْعَقْلَ، وَهُوَ حَرَامٌ إِذَا زَالَ الْعَقْلُ لَكِنْ لَا حَدٌّ فِيهِ. اِنْتَهَى كَلَامُهُ مُلَخَّصًا.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْأَرْدَبِيلِيُّ فِي الْأَزْهَارِ شَرْحَ الْمَصَابِيحِ نَاقِلًا عَنِ الْإِمَامِ شَرْفِ الدِّينِ أَنَّ الْجُوزَ الْهِنْدِيَّ وَالرِّعْفَرَانَ وَنَحْوَهُمَا يَحْرُمُ الْكَثِيرُ مِنْهُ لِأَضْرَارِهِ لَا لِكُونِهِ مُسْكِرًا، وَكَذَلِكَ الْقَرِيطُ وَهُوَ الْأَفْيُونُ. اِنْتَهَى.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو بَكْرِ بْنُ قُطْبِ الْقُسْطَلَانِيِّ فِي تَكْرِيمِ الْمَعِيشَةِ: الْحَشِيْشَةُ مُلْحَقَةٌ بِجُوزِ الطَّيْبِ وَالرِّعْفَرَانِ وَالْأَفْيُونِ وَالْبَنْجِ وَهَذِهِ مِنَ الْمُسْكِرَاتِ الْمُحَدَّرَاتِ.

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: إِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ تُؤَثِّرُ فِي مُتَعَاطِيهَا الْمَعْنَى الَّذِي يُدْخِلُهُ فِي حَدِّ السَّكَرَانِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: السَّكَرَانُ هُوَ الَّذِي اخْتَلَّ كَلَامُهُ الْمَنْظُومُ، سِرَّهُ الْمَكْتُومُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الَّذِي لَا السَّمَاءَ مِنَ الْأَرْضِ. وَقِيلَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أُرِيدَ بِالْإِسْكَارِ تَغْطِيَةَ الْعَقْلِ، فَهَذِهِ كُلُّهَا صَادِقٌ عَلَيْهَا مَعْنَى الْإِسْكَارِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِالْإِسْكَارِ تَغْطِيَةَ الْعَقْلِ مَعَ الطَّرَبِ فَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْهُ، فَإِنَّ إِسْكَارَ الْخَمْرِ تَتَوَلَّى مِنْهُ النَّشْأَةُ وَالنَّشَاطُ وَالطَّرَبُ وَالْعَرَبَدَةُ وَالْحُمِيَّةُ، وَالسَّكَرَانُ بِالْحَشِيشَةِ وَنَحْوِهَا يَكُونُ مِمَّا فِيهِ ضِدٌّ ذَلِكَ، فَتَقَرَّرُ مِنْ هَذَا أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ إِلَّا لِمَضَرَّتِهَا الْعَقْلُ، وَدُخُولُهَا فِي الْمَقْتَرِ الْمُنْهِي عَنْهُ، وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى مُتَعَاطِيهَا؛ لِأَنَّ قِيَاسَهَا عَلَى الْخَمْرِ مَعَ الْفَارِقِ، وَهُوَ انْتِفَاءُ بَعْضِ الْأَوْصَافِ لَا يَصِحُّ. انْتَهَى.

وَفِي «التَّلْوِيحِ»: السُّكْرُ هُوَ حَالَةٌ تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ إِمْتِلَاءِ دِمَاغِهِ مِنَ الْأَبْجَرَةِ الْمُتَصَاعِدَةِ إِلَيْهِ، فَيَعْطَلُ مَعَهُ عَقْلُهُ الْمُمَيِّزَ بَيْنَ الْأُمُورِ الْحَسَنَةِ وَالْقَبِيحَةِ. انْتَهَى.

وَفِي «كَشَفِ الْكَبِيرِ»: قِيلَ: هُوَ سُرُورٌ يَغْلِبُ عَلَى الْعَقْلِ بِمُبَاشَرَةٍ بَعْضُ الْأَسْبَابِ الْمُوْجِبَةِ لَهُ، فَيَمْتَنِعُ الْإِنْسَانُ عَنِ الْعَمَلِ بِمُوجِبِ عَقْلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُزِيلَهُ، وَبِهَذَا بَقِيَ السَّكَرَانُ أَهْلًا لِلْخِطَابِ. انْتَهَى.

وَقَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ فِي «تَعْرِيفَاتِهِ»: السُّكْرُ عَقْلَةٌ تَعْرِضُ بِغَلَبَةِ السُّرُورِ عَلَى الْعَقْلِ بِمُبَاشَرَةٍ مَا يُوجِبُهَا مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

وَالسُّكْرُ مِنَ الْخَمْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَلَّا يَعْلَمَ الْأَرْضُ مِنَ السَّمَاءِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَخْتَلِطَ كَلَامُهُ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنْ يَخْتَلِطَ فِي مَشْيِهِ بِحَرَكَةٍ. انْتَهَى.

وَفِي «الْقَامُوسِ»: فَتَرَ جِسْمَهُ فُتُورًا: لَأَنَّهُ مَفَاصِلُهُ وَضَعْفٌ، الْفُتَارُ كَغُرَابٍ ابْتِدَاءُ النَّشْوَةِ، وَأَفْتَرَ الشَّرَابَ فَتَرَ شَارِبُهُ. انْتَهَى.

وَفِي «الْمِصْبَاحِ»: وَخَدِرَ الْعُضْوُ خَدْرًا مِنْ بَابِ تَعَبٍ: اسْتَرْخَى فَلَا يُطِيقُ الْحَرَكَةَ.

المشكاة/ الجزء الثامن

وَقَالَ فِي «التَّهْيَاةِ»: فِي حَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ رَزَقَ النَّاسَ الطَّلَاءَ فَشَرِبَهُ رَجُلٌ فَتَحَدَّرَ؛
أَي: ضَعُفَ وَفَقَرَ كَمَا يُصِيبُ الشَّارِبَ قَبْلَ السُّكْرِ. انْتَهَى.

وَفِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ عَنِ الْحَافِيَّةِ» فِي تَعْرِيفِ السَّكَرَانِ: إِنَّهُ مَنْ يَخْتَلِطُ كَلَامَهُ وَيَصِيرُ
غَالِيَهُ الْهَدْيَانِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَزْوِينِي فِي كِتَابِهِ «عَجَائِبُ الْمَخْلُوقَاتِ وَالْحَيَوَانَاتِ
وَعَرَائِبُ الْمَوْجُودَاتِ»: الرَّعْفَرَانِ يُقْوِي الْقَلْبَ وَيُفْرِحُ وَيُورِثُ الصَّحِيحَ، وَالزَّائِدُ عَلَى
الدَّرْهِمِ سُمٌّ قَاتِلٌ. انْتَهَى.

وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ كَانَ عَلَى جَامٍ أَبْيَضَ يَرَعْفَرَانِ
لِلْمَرْأَةِ الَّتِي عَسَرَ عَلَيْهَا وَلَادَتْهَا، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تَشْرِبُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الزُّرْقَانِي فِي شَرْحِ
الْمَوَاهِبِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ لَا يَرَى السُّكْرَ فِي الرَّعْفَرَانِ وَإِلَّا
كَيْفَ يَجُوزُ لَهُ الْكِتَابَةُ يَرَعْفَرَانِ لِأَجْلِ شُرْبِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «زَادَ الْمَعَادَ»: قَالَ الْخَلَّلُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ
قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي يَكْتُبُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا عَسَرَ عَلَيْهَا وَلَادَتْهَا فِي جَامٍ أَبْيَضَ، أَوْ شَيْءٍ نَظِيفٍ
يَكْتُبُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ....».

قَالَ الْخَلَّلُ: أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمُرُوزِيُّ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا
عَبْدِ اللَّهِ تَكْتُبُ لِمَرْأَةٍ قَدْ عَسَرَ عَلَيْهَا وَلَدَهَا مِنْذُ يَوْمَيْنِ، فَقَالَ: قُلْ يَجِيءُ بِجَامٍ
وَاسِعٍ وَرَعْفَرَانِ، وَرَأَيْتَهُ يَكْتُبُ لِغَيْرِ وَاحِدٍ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الرُّقَى فَإِنَّ كِتَابَتَهُ نَافِعَةٌ، وَرَخَّصَ جَمَاعَةٌ مِنَ
السَّلَفِ فِي كِتَابَةِ بَعْضِ الْقُرْآنِ وَشُرْبِهِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الشِّفَاءِ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ.
انْتَهَى.

وَالْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ أَيْضًا لَا يَرَى السُّكْرَ فِي الرَّعْفَرَانِ، وَأَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ فِي «زَادَ
الْمَعَادَ» شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَدْوِيَةِ الَّتِي فِيهَا سُكْرٌ، وَقَدْ قُرِنَ الرَّعْفَرَانُ بِالْعَسَلِ الْمُصَفَّى،
فَقَالَ فِي بَيَانِ الْفِضَّةِ هِيَ مِنَ الْأَدْوِيَةِ الْمُفْرِحَةِ النَّافِعَةِ مِنَ الْهَمِّ وَالْغَمِّ وَالْحُزَنِ وَضَعُفِ

الْقَلْبَ وَخَفَقَانَهُ، وَتَدْخُلُ فِي الْمَعَاجِينَ الْكَبِيرَةِ وَتَجْتَذِبُ بِخَاصِّيَّتِهَا مَا يَتَوَلَّدُ فِي الْقَلْبِ مِنَ الْأَخْلَاطِ الْفَاسِدَةِ خُصُوصًا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْعَسَلِ الْمُصَفَّى وَالزَّرْعَفَرَانِ. انْتَهَى.

وَلِلْأَيْمَةِ الْحَنْفِيَّةِ فِيهِ كَلَامٌ عَلَى طَرِيقٍ آخَرَ، فَقَالَ الشَّامِيُّ فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ وَهُوَ نَجَسٌ أَيْضًا. انْتَهَى.

أَقُولُ: الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالْأَشْرِبَةِ الْمَائِعَةِ دُونَ الْجَامِدِ كَالْبَنْجِ وَالْأَفْيُونِ، فَلَا يَحْرُمُ قَلِيلُهَا بَلْ كَثِيرُهَا الْمُسْكِرُ، وَبِهِ صَرَحَ ابْنُ حَجَرَ الْمَكِّي فِي الشُّحْفَةِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ أَئِمَّتِنَا؛ لِأَنَّهُمْ عَدُّوْهَا مِنَ الْأَدْوِيَةِ الْمُبَاحَةِ، وَإِنْ حُرِّمَ السُّكْرُ مِنْهَا بِالِاتِّفَاقِ وَلَمْ نَرِ أَحَدًا قَالَ بِنَجَاسَتِهَا، وَلَا بِنَجَاسَةِ زَعْفَرَانٍ مَعَ أَنَّ كَثِيرَهُ مُسْكِرٌ، وَلَمْ يُحْرَمُوا أَكْلَ قَلِيلِهِ أَيْضًا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُحَدُّ بِالسُّكْرِ مِنْهَا بِخِلَافِ الْمَائِعَةِ فَإِنَّهُ يُحَدُّ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ فِي «غُرَرِ الْأَفْكَارِ»: وَهَذِهِ الْأَشْرِبَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَمُؤَافِقِيهِ كَالْحَمْزِ بِلَا تَفَاوُتٍ فِي الْأَحْكَامِ، وَبِهَذَا يُفْتَى فِي زَمَانِنَا فَخُصَّ الْخِلَافُ بِالْأَشْرِبَةِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْكَثِيرِ الْمُسْكِرِ حُرْمَةُ قَلِيلِهِ وَلَا نَجَاسَتُهُ مُطْلَقًا إِلَّا فِي الْمَائِعَاتِ لِمَعْنَى خَاصٍّ بِهَا، أَمَّا الْجَامِدَاتُ فَلَا يَحْرُمُ مِنْهَا إِلَّا الْكَثِيرُ الْمُسْكِرُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ حُرْمَتِهِ نَجَاسَتُهُ كَالسُّمِّ الْقَاتِلِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ مَعَ أَنَّهُ طَاهِرٌ. انْتَهَى كَلَامُ الشَّامِيِّ.

وَقَالَ فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: وَيَحْرُمُ أَكْلُ الْبَنْجِ وَالْحَشِيشَةِ هِيَ وَرَقُ الْقَنْبِ وَالْأَفْيُونِ؛ لِأَنَّهُ مُفْسِدٌ لِلْعَقْلِ.

قَالَ الشَّامِيُّ: الْبَنْجُ بِالْفَتْحِ: نَبَاتٌ يُسَمَّى شَيْكَرَانَ يُصَدَّعُ وَيُسَبَّتُ وَيَخْلَطُ الْعَقْلُ كَمَا فِي «التَّذَكِيرَةِ» لِلشَّيْخِ دَاوُدَ، وَالْمُسَبَّتُ الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ.

وَفِي الْفُهُسْتَايْنِ: هُوَ أَحَدُ نَوْعَيْ شَجَرِ الْقَنْبِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الْعَقْلَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى بِخِلَافِ نَوْعٍ آخَرَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُبَاحٌ كَالْأَفْيُونِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ اخْتَلَّ الْعَقْلُ بِهِ لَا يَزُولُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا فِي «الْهِدَايَةِ» وَغَيْرِهَا مِنْ إِبَاحَةِ الْبَنْجِ كَمَا فِي «شَرْحِ اللَّبَابِ».

أَقُولُ: هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ مَا يُخْلِلُ الْعَقْلَ لَا يَجُوزُ أَيْضًا بِلَا شُبْهَةٍ، فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّهُ مُبَاحٌ، بَلِ الصَّوَابُ مُرَادُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» وَغَيْرِهِ إِبَاحَةُ قَلِيلِهِ لِلتَّدَاوِي وَنَحْوِهِ،

المشكاة/ الجزء الثامن

وَمَنْ صَرَّحَ بِحُرْمَتِهِ أَرَادَ بِهِ الْقَدْرَ الْمُسْكِرَ مِنْهُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ عَنْ شَرْحِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ»: أَكُلَ قَلِيلٍ السَّقْمُونِيَا وَالتَّبْنَجُ مُبَاحٌ لِلتَّدَاوِي، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ يُقْتَرُّ أَوْ يُذْهِبُ الْعَقْلَ حَرَامٌ، فَهَذَا صَرِيحٌ فِيَمَا قُلْنَا مِنْ تَخْصِيصِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرَهُ حُرْمٌ قَلِيلُهُ بِالْمَائِعَاتِ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْجَامِدَةِ الْمُضِرَّةِ فِي الْعَقْلِ أَوْ غَيْرِهِ، يَحْرُمُ تَنَاوُلُ الْقَدْرِ الْمُضِرِّ مِنْهَا دُونَ الْقَلِيلِ النَّافِعِ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهَا لَيْسَتْ لِعَيْنِهَا بَلْ لِصَرِّهَا.

وَفِي أَوَّلِ «طَلَاقِ الْبَحْرِ»: مَنْ غَابَ عَقْلُهُ بِالتَّبْنَجِ وَالْأَفْيُونِ يَقَعُ طَلَاقُهُ إِذَا اسْتَعْمَلَ لِلَّهِو، وَإِدْخَالُ الْأَفَاتِ قَصْدًا لِكَوْنِهِ مَعْصِيَةً، وَإِنْ كَانَ لِلتَّدَاوِي فَلَا لِعَدَمِهَا كَذَا فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» وَهُوَ صَرِيحٌ فِي حُرْمَةِ التَّبْنَجِ وَالْأَفْيُونِ لَا لِلدَّوَاءِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْكَثِيرِ الْمُسْكِرِ مِنْهُ حَرَامٌ مُطْلَقًا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْغَايَةِ، وَأَمَّا الْقَلِيلُ فَإِنْ كَانَ لِلَّهِو حُرْمٌ وَإِنْ سَكِرَ مِنْهُ يَقَعُ طَلَاقُهُ؛ لِأَنَّ مَبْدَأَ اسْتِعْمَالِهِ كَانَ مُحْظُورًا، وَإِنْ كَانَ لِلتَّدَاوِي وَحَصَلَ مِنْهُ إِسْكَارٌ فَلَا. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الشَّامِيِّ.

ثُمَّ قَالَ الشَّامِيُّ: وَكَذَا تَحْرُمُ جَوْزَةُ الطَّيْبِ وَكَذَا الْعَنْبَرُ وَالرَّعْفَرَانُ كَمَا فِي «الرَّوَاجِرِ» لِإِنِّ حَبَرَ الْمَكِّيِّ، وَقَالَ: فَهَذِهِ كُلُّهَا مُسْكِرَةٌ، وَمُرَادُهُمْ بِالإِسْكَارِ هُنَا تَغْطِيَةُ الْعَقْلِ لَا مَعَ الشَّدَةِ الْمُطْرِبَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ خُصُوصِيَّاتِ الْمُسْكِرِ، فَلَا يُنَافِي أَنَّهَا تُسَمَّى: مُحْدَرَةً، فَمَا جَاءَ فِي الْوَعِيدِ عَلَى الْخَمْرِ يَأْتِي فِيهَا لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي إِزَالَةِ الْعَقْلِ الْمَقْصُودِ لِلشَّارِعِ بَقَاؤُهُ.

أَقُولُ: وَمِثْلُهُ زَهْرُ الْقُطْنِ فَإِنَّهُ قَوِيَّ التَّفْرِيحِ يَبْلُغُ الإِسْكَارَ كَمَا فِي «التَّذَكِيرَةِ» فَهَذَا كُلُّهُ وَنَظَائِرُهُ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ الْقَدْرِ الْمُسْكِرِ مِنْهُ دُونَ الْقَلِيلِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فَافْهَمْ، وَمِثْلُهُ بَلْ أَوْلَى الْبُرْشِ وَهُوَ شَيْءٌ مُرَكَّبٌ مِنَ التَّبْنَجِ وَالْأَفْيُونِ وَغَيْرِهِمَا، ذَكَرَ فِي «التَّذَكِيرَةِ»: إِنَّ إِدْمَانَهُ يُفْسِدُ الْبَدَنَ وَالْعَقْلَ، وَيُسْقِطُ الشَّهَوَتَيْنِ، وَيُفْسِدُ اللَّوْنَ، وَيُنْقِصُ الْقُوَى وَيُنْهِكُ، وَقَدْ وَقَعَ بِهِ الْآنَ ضَرَرٌ كَثِيرٌ. انْتَهَى كَلَامُ الشَّامِيِّ.

قُلْتُ: عَرَفْتُ هَذِهِ الْأَقَاوِيلَ لِلْعُلَمَاءِ، فَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعْفَرَانَ وَالْعَنْبَرَ وَالْمِسْكَ

لَيْسَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ سُكْرٌ أَصْلًا بَلْ وَلَا تَفْتِيرٌ وَلَا تَخْدِيرٌ عَلَى التَّحْقِيقِ.

وَأَمَّا الْجُوزُ الطَّيِّبُ وَالْبَسْبَاسَةُ وَالْعُودُ الْهِنْدِيُّ، فَهَذِهِ كُلُّهَا لَيْسَ فِيهَا سُكْرٌ أَيْضًا، وَإِنَّمَا فِي بَعْضِهَا التَّفْتِيرُ، وَفِي بَعْضِهَا التَّخْدِيرُ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ كُلَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ سَوَاءٌ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مُخْتَلِطًا بِغَيْرِهِ، وَسَوَاءٌ كَانَ يَقْوَى عَلَى الْإِسْكَارِ بَعْدَ الْخُلُطِ أَوْ لَا يَقْوَى، فَكُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ السَّتَّةُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْكِرَاتِ قَطْعًا بَلْ بَعْضُهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمُفْتَرَاتِ وَلَا الْمُخَدِّرَاتِ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَإِنَّمَا بَعْضُهَا مِنْ جِنْسِ الْمُفْتَرَاتِ عَلَى رَأْيِ الْبَعْضِ وَمِنْ جِنْسِ الْمَضَارِّ عَلَى رَأْيِ الْبَعْضِ، فَلَا يَحْرُمُ قَلِيلُهُ سَوَاءٌ يُؤْكَلُ مُفْرَدًا أَوْ يُسْتَهْلَكُ فِي الطَّعَامِ أَوْ فِي الْأَدْوِيَةِ.

نَعَمْ أَنَّ يُؤْكَلُ الْمَقْدَارُ الزَّائِدُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّفْتِيرُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ مُفْتَرٍ وَلَمْ يَقُلْ: «إِنَّ كُلَّ مَا أَفْتَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» فَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ ﷺ وَلَا تُحَدِّثُ مِنْ قِبَلِي شَيْئًا، فَالتَّحْرِيمُ لِلتَّفْتِيرِ لَا لِنَفْسِ الْمُفْتَرِ، فَيَجُوزُ قَلِيلُهُ الَّذِي لَا يُفْتَرُ.

وَهَذِهِ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ نُقِلَتْ عِبَارَاتُهُمْ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ، بَلْ اخْتَلَفَتْ أَقْوَاهُمْ، فَذَهَبَتِ الْأَئِمَّةُ الْحَنَفِيَّةُ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمَ قَلِيلُهُ، وَهُوَ فِي الْمَائِعَاتِ دُونَ الْجَامِدَاتِ، وَهَكَذَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْجَامِدَةِ الْمُضَرَّةِ فِي الْعَقْلِ أَوْ غَيْرِهِ يَحْرُمُ تَنَاوُلُ الْقَدْرِ الْمُضَرِّ مِنْهَا دُونَ الْقَلِيلِ النَّافِعِ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهَا لَيْسَتْ لِعَيْنِهَا بَلْ لِضَرَرِهَا، فَيَحْرُمُ عَنْدهُمْ اسْتِعْمَالُ الْقَدْرِ الْمُسْكِرِ مِنَ الْجَامِدَاتِ دُونَ الْقَلِيلِ مِنْهَا.

وَأَمَّا ابْنُ رَسْلَانَ فَصَرَّحَ بِلَفْظِ التَّمْرِيزِ فَقَالَ: وَيُقَالُ: إِنَّ الزَّعْفَرَانَ يُسْكِرُ.

وَقَالَ الطَّيِّبِيُّ: وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْبَنْجِ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْجُوزَةِ: إِنَّهَا مُسْكِرَةٌ.

وَقَالَ الْأَرْدَبِيلِيُّ: إِنَّ الْجُوزَ الْهِنْدِيَّ وَالزَّعْفَرَانَ وَنَحْوَهُمَا يَحْرُمُ الْكَثِيرُ مِنْهُ لِإِضْرَارِهِ لِكَوْنِهِ مُسْكِرًا.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ قُطْبِ الْقُسْطَلَانِيِّ: الْجُوزُ الطَّيِّبُ وَالزَّعْفَرَانُ وَالْبَنْجُ وَالْأَفْيُونُ

هَذِهِ كُلُّهَا مِنَ الْمُسْكِرَاتِ الْمُحَدَّرَاتِ.

وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: إِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا تَحْرُمُ لِمَضَرَّتِهَا الْعَقْلَ وَدُخُولَهَا فِي الْمُفْتَرِّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَقَالَ الْقَزْوِينِي: الزَّرْعَفَرَانِ الرَّائِدُ عَلَى الدَّرْهِمِ سَمٌ قَاتِلٌ.

قُلْتُ: وَالصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ قَوْلُ الْعَلَّامَةِ الْأَرْدَبِيلِيِّ وَالزَّرْكَشِيِّ، وَقَدْ أَطْنَبَ الْكَلَامَ وَأَفْرَطَ فِيهِ الشَّيْخُ الْفَقِيهَ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّيُّ فِي كِتَابِهِ «الزَّوْاجِرُ عَنْ إِقْتِرَافِ الْكَبَائِرِ» فَقَالَ: الْكَبِيرَةُ السَّبْعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ أَكْلُ الْمُسْكِرِ الظَّاهِرِ كَالْحَشِيشَةِ وَالْأَفْيُونِ وَالشَّيْكَرَانِ - بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ - وَهُوَ الْبَنْجُ، وَكَالْعَنْبَرِ وَالزَّرْعَفَرَانِ وَجَوْزَةِ الطَّيْبِ، فَهَذِهِ كُلُّهَا مُسْكِرَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي بَعْضِهَا وَغَيْرِهِ فِي بَاقِيهَا، وَمُرَادُهُمُ بِالْإِسْكَارِ هُنَا: تَغْطِيَةِ الْعَقْلِ لَا مَعَ الشَّدَّةِ الْمُطْرِبَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ خُصُوصِيَّاتِ الْمُسْكِرِ الْمَائِعِ.

وَبِمَا قَرَّرْتُهُ فِي مَعْنَى الْإِسْكَارِ فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُنَافِي أَنَّهَا تُسَمَّى مُحَدَّرَةً، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا مُسْكِرَةٌ أَوْ مُحَدَّرَةٌ، فَاسْتَعْمَلَهَا كَبِيرَةٌ وَفُسِقَ كَالْخَمْرِ، فَكُلُّ مَا جَاءَ فِي وَعِيدِ شَارِبِهَا يَأْتِي فِي مُسْتَعْمِلِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ؛ لِإِشْتِرَاكِهْمَا فِي إِزَالَةِ الْعَقْلِ الْمَقْصُودِ لِلشَّارِعِ بَقَاؤُهُ، فَكَانَ فِي تَعَاطِي مَا يُزِيلُهُ وَعِيدِ الْخَمْرِ.

وَالْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِ كُلِّ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتَرٍّ».

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُفْتَرُّ كُلُّ مَا يُوْرِثُ الْفُتُورَ وَالْحُدْرَ فِي الْأَطْرَافِ، وَهَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ كُلُّهَا تُسْكِرُ وَتُحَدِّرُ وَتُفْتَرُّ.

وَحَكَى الْقَرَفِيُّ وَابْنُ تَيْمِيَّةُ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَشِيشَةِ، وَذَكَرَ الْمَاوَرَدِيُّ قَوْلًا: إِنَّ النَّبَاتَ الَّذِي فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ يَجِبُ فِيهِ الْحَدُّ، وَصَرَّحَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّ الْحُجُوزَةَ مُسْكِرَةٌ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَاعْتَمَدُوهُ، وَبَالَغَ ابْنُ الْعِمَادِ فَجَعَلَ الْحَشِيشَةَ مَقِيَسَةً عَلَى الْحُجُوزَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا حُكِيَ عَنِ الْقَرَفِيِّ نَفْلًا عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ فَرَّقَ فِي إِسْكَارِ الْحَشِيشَةِ بَيْنَ كَوْنِهَا وَرَقًا أَوْ خَضَرَ، فَلَا إِسْكَارَ فِيهَا بِخِلَافِهَا

بَعْدَ التَّحْمِيسِ، فَإِنَّهَا تُسَكِّرُ.

قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ؛ لِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِجُوزَةِ الطَّيِّبِ وَالزَّعْفَرَانِ وَالْعَنْبَرِ وَالْأَفْيُونِ وَالْبَنْجِ، وَهُوَ مِنَ الْمُسَكِّرَاتِ الْمُخَدَّرَاتِ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْقُسْطَلَانِيِّ. انْتَهَى.
فَتَأَمَّلْ تَعْبِيرَهُ بِالصَّوَابِ، وَجَعَلَهُ الْحَشِيشَةَ الَّتِي أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِهَا مَقْيِسَةً عَلَى الْجُوزَةِ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا مَرِيَّةَ فِي تَحْرِيمِ الْجُوزَةِ لِإِسْكَارِهَا أَوْ تَخْدِيرِهَا.

وَقَدْ وَافَقَ الْمَالِكِيَّةَ وَالشَّافِعِيَّةَ عَلَى إِسْكَارِهَا الْحَنَابِلَةُ، فَتَصَّ إِمَامٌ مُتَأَخِّرِيهِمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَتَبِعُوهُ عَلَى أَنَّهَا مُسَكِّرَةٌ، وَهُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامَ بَعْضِ أَئِمَّةِ الْحَنَفِيَّةِ، فَفِي فِتَاوَى الْمَرْغِينَانِيِّ: الْمُسَكِّرُ مِنَ الْبَنْجِ وَلَبَنِ الرَّمَاكِ أَيُّ: أَتَانِي الْخَيْلُ حَرَامٌ، وَلَا يُجَدُّ شَارِبُهُ. انْتَهَى.

وَقَدْ عَلِمْتُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْجُوزَةَ كَالْبَنْجِ، فَإِذَا قَالَ الْحَنَفِيَّةُ بِإِسْكَارِهِ لَزِمَهُمُ الْقَوْلُ بِإِسْكَارِ الْجُوزَةِ، فَتَبَّتْ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا حَرَامٌ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ بِالنَّصِّ، وَالْحَنَفِيَّةُ بِالِاقْتِضَاءِ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا مُسَكِّرَةٌ أَوْ مُخَدِّرَةٌ، وَأَصْلُ ذَلِكَ فِي الْحَشِيشَةِ الْمَقْيِسَةِ عَلَى الْجُوزَةِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي كِتَابِهِ «التَّذَكُّرَةُ» وَالتَّوَوُّيُّ فِي «مَشْرِحِ الْمُهَذَّبِ» وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهَا مُسَكِّرَةٌ.

وَقَدْ يَدْخُلُ فِي حَدِيثِ السَّكْرَانِ بِأَنَّهُ الَّذِي اخْتَلَّ كَلَامُهُ الْمَنْظُومُ وَانْكَشَفَ سِرُّهُ الْمَكْتُومُ أَوْ الَّذِي لَا يَعْرِفُ السَّمَاءَ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا الطُّولَ مِنَ الْعَرْضِ، ثُمَّ نُقِلَ عَنْ الْقَرَّافِيِّ أَنَّهُ خَالَفَ فِي ذَلِكَ، فَتَنَّى عَنْهَا الْإِسْكَارَ وَأَثْبَتَ لَهَا الْإِفْسَادَ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ.

وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى إِسْكَارِهَا أَيْضًا الْعُلَمَاءُ بِالتَّبَاتِ مِنَ الْأَطْبَاءِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ خِلَافَ الْإِطْلَاقَيْنِ إِطْلَاقِ الْإِسْكَارِ وَإِطْلَاقِ الْإِفْسَادِ، وَكَذَلِكَ أَنَّ الْإِسْكَارَ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ تَغْطِيَةِ الْعَقْلِ، وَهَذَا إِطْلَاقٌ أَعْمٌ وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ تَغْطِيَةُ الْعَقْلِ مَعَ نَشْوَةٍ وَطَرَبٍ، وَهَذَا إِطْلَاقٌ أَحْصَى، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْإِسْكَارِ حَيْثُ أُطْلِقَ، فَعَلَى الْإِطْلَاقِ الْأَوَّلِ بَيْنَ الْمُسَكِّرِ وَالْمُخَدِّرِ عُمُومٌ مُطْلَقٌ؛ إِذْ كُلُّ مُخَدِّرٍ مُسَكِّرٌ وَلَيْسَ كُلُّ مُسَكِّرٍ مُخَدِّرًا، فَإِطْلَاقُ الْإِسْكَارِ عَلَى الْحَشِيشَةِ وَالْجُوزَةِ وَنَحْوَهُمَا الْمُرَادُ مِنْهُ التَّخْدِيرُ.

المشكاة/ الجزء الثامن

وَمَنْ نَفَاهُ عَنْ ذَلِكَ أَرَادَ بِهِ مَعْنَاهُ الْأَخْصَ، وَتَحْقِيقَهُ أَنَّ مِنْ شَأْنِ السُّكْرِ
الْخُمْرُ أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ عَنْهُ النَّشْوَةُ وَالنَّشَاطُ وَالطَّرَبُ وَالْعَرَبَدَةُ وَالْحِمِيَّةُ، وَمِنْ شَأْنِ السُّكْرِ
يَنْحُو الْحَشِيشَةَ وَالْجُوزَ أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ عَنْهُ أَضْدَادُ ذَلِكَ مِنْ تَخْدِيرِ الْبَدَنِ وَفُتُورِهِ، وَمِنْ طَوْلِ
السُّكُوتِ وَالنَّوْمِ وَعَدَمِ الْحِمِيَّةِ.

وَفِي كِتَابِ «السِّيَاسَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ: إِنَّ الْخَدَّ وَاجِبٌ فِي الْحَشِيشَةِ كَالْخُمْرِ، لَكِنْ
لَمَّا كَانَتْ جَمَادًا، وَلَيْسَتْ شَرَابًا تَنَازَعَ الْفُقَهَاءُ فِي نَجَاسَتِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ فِي مَذْهَبِ
أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، فَقِيلَ: نَجِيسَةٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ. انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ بَيْظَارٍ: وَمِنَ الْقَتَبِ الْهِنْدِيُّ نَوْعٌ ثَالِثٌ، يُقَالُ لَهُ: الْقَتَبُ، وَلَمْ أَرَهُ بَعِيرٌ
مُضْرٌ وَيُزْرَعُ فِي الْبَسَاتِينِ، وَيُسَمَّى بِالْحَشِيشَةِ أَيْضًا، وَهُوَ يُسَكَّرُ جَدًّا إِذَا تَنَاوَلَ مِنْهُ
الْإِنْسَانُ يَسِيرًا قَدْرَ دِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ، حَتَّى إِنْ مَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ أَخْرَجَهُ إِلَى حَدِّ الرُّعُونَةِ،
وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ قَوْمٌ فَاخْتَلَتْ عُقُولُهُمْ وَأَدَّى بِهِمُ الْحَالُ إِلَى الْجُنُونِ، وَرُبَّمَا قَتَلَتْ.

وَقَالَ الدَّهْلِيُّ: الْحَشِيشَةُ كَالْخُمْرِ فِي النَّجَاسَةِ وَالْخَدِّ، وَتَوَقَّفَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ
الْخَدِّ فِيهَا وَرَأَى فِيهَا التَّعْزِيرَ؛ لِأَنَّهَا تُغَيِّرُ الْعَقْلَ مِنْ غَيْرِ طَرَبٍ كَالْبَنْجِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ
لِلْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهَا كَلَامًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بَلْ أَكَلُوهَا يَحْصُلُ لَهُمْ نَشْوَةٌ وَاشْتِهَاءٌ
كَشَرَابِ الْخُمْرِ، وَلِكُونِهَا جَامِدَةٌ مَطْعُومَةٌ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي نَجَاسَتِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ فِي
مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، فَقِيلَ: هِيَ نَجِيسَةٌ كَالْخُمْرِ الْمَشْرُوبَةِ، وَهَذَا هُوَ الْإِعْتِبَارُ الصَّحِيحُ،
وَقِيلَ: لَا لِحُمُودِهَا، وَقِيلَ: يُفَرِّقُ بَيْنَ جَامِدِهَا وَمَائِعِهَا، وَبِكُلِّ حَالٍ فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِيمَا
حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْخُمْرِ الْمُسَكَّرِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

قَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ:
الْبِنْعُ وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَالْمِزْرُ وَهُوَ مِنَ الدَّرَةِ وَالشَّعِيرُ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ،
قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِحَوَائِيهِ فَقَالَ ﷺ: «كُلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ»
وَقَالَ ﷺ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» وَلَمْ يُفَرِّقْ ﷺ بَيْنَ نَوْعٍ وَنَوْعٍ كَكُونِهِ مَا كُولا
أَوْ مَشْرُوبًا عَلَى أَنَّ الْخُمْرَ قَدْ تَوَكَّلَ بِالْخُبْزِ، وَالْحَشِيشَةُ قَدْ نَذَابَ وَتَشْرَبَ. انْتَهَى كَلَامُ

الذَّهَبِيِّ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ الْمَكِّيِّ مُلَخَّصًا.

قُلْتُ: قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ الْمَكِّيِّ هَذَا مُبَالَغَةٌ عَظِيمَةٌ، فَإِنَّهُ عَدَّ الْعَنْبَرَ وَالزَّرْعَفَرَانَ مِنَ الْمُسْكِرَاتِ، وَجَعَلَ اسْتِعْمَالَهَا مِنَ الْكَبَائِرِ كَالْخَمْرِ، وَهَذَا كَلَامٌ بَاطِلٌ وَسَاقِطٌ الْإِعْتِبَارِ، وَلَمْ يَثْبُتْ قَطْرٌ عَنِ الْأَيْمَةِ الْقُدَمَاءِ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالنَّبَاتِ سُكْرَهُمَا، وَقَدْ عَرَفْتُ مَعْنَى السُّكْرِ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَ فِي تَعْرِيفِ السُّكْرِ تَغْطِيَةُ الْعَقْلِ بِنَوْعٍ مَا كَمَا فَهِمَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّيُّ، بَلْ يَوْجُهُ يُعْطَلُ عَقْلُهُ الْمُمَيِّزُ بَيْنَ الْأُمُورِ الْحَسَنَةِ وَالْقَبِيحَةِ، أَوْ مَعَ ذَلِكَ يَحْصُلُ لَهُ بِهِ الظَّرَبُ وَالنَّشَاطُ وَالْعَرَبِدَةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «وَبِمَا قَرَّرْتُهُ فِي مَعْنَى الْإِسْكَارِ فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ» عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُنَافِي أَنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ تُسَمَّى مُحَدَّرَةً.

قُلْتُ: لَمْ يَثْبُتْ قَطْرٌ أَنَّ كُلَّ الْمَذْكُورَاتِ بِأَجْمَعِهَا فِيهَا سُكْرٌ، وَثَبَتَ فِي مُحَلِّهِ أَنَّ السُّكْرَ غَيْرَ الْحَدَرِ، فَإِذَا لَاقَ السُّكْرَ عَلَى الْحَدَرِ غَيْرَ صَحِيحٍ، فَإِنَّ الْحَدَرَ هُوَ الضَّعْفُ فِي الْبَدَنِ وَالْفَتْرُ الَّذِي يُصِيبُ الشَّارِبَ قَبْلَ السُّكْرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْتَّهْيَاةِ» فَأَنَّى يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ تُسَمَّى مُسْكِرَةً وَمُحَدَّرَةً.

وَقَوْلُهُ: وَالْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِ كُلِّ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ... إِلَى آخِرِهِ.

قُلْتُ: إِنَّا نُسَلِّمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُقَفِّرٍ، بَلْ وَنَهَى عَنْ كُلِّ مُحَدَّرٍ أَيْضًا، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرَهُ فَقَلِيلُهُ مِنْهُ حَرَامٌ، وَمَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّ مَا أَفْتَرَ كَثِيرَهُ فَقَلِيلُهُ مِنْهُ حَرَامٌ أَوْ مَا خَدَرَ كَثِيرَهُ فَقَلِيلُهُ مِنْهُ حَرَامٌ، وَلَيْسَ الْمُسْكِرُ وَالْمُحَدَّرُ وَالْمُقَفِّرُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَالَّذِي يُسْكِرُ فَكَثِيرُهُ وَقَلِيلُهُ سَوَاءٌ فِي الْحُرْمَةِ، وَالَّذِي يُقَفِّرُ أَوْ يُحَدِّرُ فَلَا يَحْرُمُ مِنْهُمَا إِلَّا قَدْرُ التَّفْتِيرِ أَوْ قَدْرُ التَّخْدِيرِ.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ كَمَا فِي «كَزْزِ الْعُمَّالِ» عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ حُذَيْفَةَ صَاحِبِ «الْبَحْرَيْنِ» قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ النَّاسَ قَدْ اتَّخَذُوا بَعْدَ الْخَمْرِ أَشْرِيَةَ تُسْكِرُهُمْ كَمَا تُسْكِرُ الْخَمْرُ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرِيِّبِ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فِي الدُّبَاءِ وَالتَّقِيرِ وَالْمُرَقَّتِ وَالْحَنْتَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ كُلَّ شَرَابٍ أَسْكَرَ حَرَامٌ،

المشكاة/ الجزء الثامن

وَالْمُرَقَّت حَرَامٌ، وَالتَّقِير حَرَامٌ، وَالْحَنْتَم حَرَامٌ، فَاشْرَبُوا فِي الْقَرَبِ وَشُدُّوا الْأَوْكِيَةَ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ فِي الْقَرَبِ مَا يُسْكِرُ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا أَهْلُ النَّارِ، أَلَا إِنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ مُفْتَرٍّ وَكُلُّ مُحَدَّرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي نُعَيْمٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ حُذَيْفَةَ: «أَلَا إِنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَكُلُّ مُحَدَّرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ وَمَا حَمَّرَ الْعَقْلَ فَهُوَ حَرَامٌ» انْتَهَى.

فَانْظُرْ - رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّايَ - بِعَيْنِ الْإِنْصَافِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ مُفْتَرٍّ وَكُلُّ مُحَدَّرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» فَالْتَّبِئِ ﷺ صَرَخَ أَوَّلًا بِالْحُرْمَةِ عَلَى كُلِّ مِنَ الْمُسْكِرِ وَالْمُفْتَرِّ وَالْمُحَدَّرِ، ثُمَّ عَقَّبَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» وَمَا قَالَ: إِنَّ مَا أَفْتَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ أَوْ مَا خَدَّرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، وَالسُّكُوتُ عَنِ الْبَيَانِ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ حُرْمَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ فِي ذِكْرِهِ لِحُرْمَةِ قَلِيلِ مِنَ الْمُسْكِرِ وَعَدَمَ ذِكْرِهِ لِحُرْمَةِ قَلِيلِ مِنَ الْمُفْتَرِّ وَالْمُحَدَّرِ أَبَيَّنْ دَلِيلًا، وَأَصْرَحَ بَيَانًا عَلَى أَنَّ حُكْمَ قَلِيلِ مِنَ الْمُفْتَرِّ وَحُكْمَ قَلِيلِ مِنَ الْمُحَدَّرِ غَيْرُ حُكْمِ قَلِيلِ مِنَ الْمُسْكِرِ، فَإِنَّ قَلِيلًا مِنَ الْمُسْكِرِ يَحْرُمُ، وَقَلِيلًا مِنَ الْمُحَدَّرِ وَالْمُفْتَرِّ لَا يَحْرُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْإِسْكَارَ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ تَغْطِيَةِ الْعَقْلِ، وَهَذَا إِطْلَاقٌ أَعْمٌ.

قُلْتُ: إِنَّ أَرَادَ بِتَغْطِيَةِ الْعَقْلِ وَفَتَرَ الْأَعْضَاءَ وَاسْتَرْخَائِهَا فَهُوَ يُسَمَّى مُحَدَّرًا، وَلَا يُسَمَّى بِمُسْكِرٍ، وَإِنْ أَرَادَ بِتَغْطِيَةِ الْعَقْلِ مُحَاطَةَ الْعَقْلِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ الْعَمَلَ بِمُوجِبِ عَقْلِهِ، وَلَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْأُمُورِ الْحَسَنَةِ وَالْقَبِيحَةِ، فَهُوَ يُسَمَّى مُسْكِرًا وَلَا يُسَمَّى مُحَدَّرًا.

وَقَوْلُهُ: فَعَلَى الْإِطْلَاقِ الْأَوَّلِ بَيْنَ الْمُسْكِرِ وَالْمُحَدَّرِ عُمُومٌ مُطْلَقٌ.

قُلْتُ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمُسْكِرَ غَيْرَ الْمُحَدَّرِ، فَلَا يُقَالُ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ مُطْلَقٌ، فَإِنَّ التُّعَاسَ مُقَدِّمَةَ التَّوَمِّ، فَمَنْ نَعَسَ لَا يُقَالُ لَهُ: إِنَّهُ نَائِمٌ، فَلَيْسَ كُلُّ مُحَدَّرٍ مُسْكِرًا كَمَا

لَيْسَ كُلُّ مُسْكِرٍ مُخَدَّرًا.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهُوِيَهْ كَمَا فِي «كَزْرِ الْعَمَالِ» عَنْ سُفْيَانَ بْنِ وَهْبٍ الْخَوْلَانِيِّ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِالشَّامِ، فَقَالَ أَهْلُ الدِّمَّةِ: إِنَّكَ كَلَّفْتَنَا وَفَرَضْتَ عَلَيْنَا أَنْ نَرْزُقَ الْمُسْلِمِينَ الْعَسَلَ وَلَا نَحِدُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضًا فَلَمْ يُوَظَّطُوا فِيهَا اِسْتَدَّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَشْرَبُوا الْمَاءَ الْقَرَّاحَ، فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِمَّا يُضْلِحُهُمْ، فَقَالُوا: إِنَّ عِنْدَنَا شَرَابًا نُضْلِحُهُ مِنَ الْعِنَبِ شَيْئًا يُشْبِهُ الْعَسَلَ، قَالَ: فَأَتَوْا بِهِ فَجَعَلَ يَرْفَعُهُ بِأَصْبُعِهِ فَيَمِدُّهُ كَهَيْئَةِ الْعَسَلَ، فَقَالَ: كَأَنَّ هَذَا طِلَاءُ الْإِبِلِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ خَفَضَ فَشَرِبَ مِنْهُ وَشَرِبَ أَصْحَابُهُ، وَقَالَ: مَا أَطْيَبَ هَذَا فَارْزُقُوا الْمُسْلِمِينَ مِنْهُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ، فَلَبِثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا خَدِرَ مِنْهُ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ فَضَرَبُوهُ بِنَعَالِهِمْ وَقَالُوا: سَكْرَانٌ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَا تَقْتُلُونِي، فَوَاللَّهِ مَا شَرِبْتُ إِلَّا الَّذِي رَزَقَنَا عُمَرُ، فَقَامَ عُمَرُ بَيْنَ ظَهْرَيَّ النَّاسِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ لَسْتُ أُحِلُّ حَرَامًا وَلَا أُحَرِّمُ حَلَالًا، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ فَرَفَعَ الْوُحْيَ، فَأَخَذَ عُمَرُ بِتَوْبِهِ فَقَالَ: إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذَا أَنْ أُحِلَّ لَكُمْ حَرَامًا فَاتْرُكُوهُ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَدْخُلَ النَّاسُ فِيهِ مَدْخَلًا، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، فَدَعَا.

فَهَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ؓ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ السُّكْرِ وَالْخَدَرِ، وَمَا زَجَرَ لِلرَّجُلِ الَّذِي تَخَدَّرَ بَعْدَ شُرْبِ الطِّلَاءِ قَائِلًا بِأَنَّكَ شَرِبْتَ الْمُسْكِرَ، بَلْ قَالَ لِلضَّارِبِينَ اتْرُكُوهُ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَلَمَّا كَانَ عِنْدَ عُمَرَ ؓ الْفَرْقُ بَيْنَ السُّكْرِ وَالْخَدَرِ أَمَرَ مُحَقِّقٌ، قَالَ هَذَا الْقَوْلُ وَاحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا إِطْلَاقًا، وَعَلَى أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُخَدَّرٍ حَرَامًا، فَهَذَا الْأَثَرُ وَاسْتِدْلَالُ عُمَرَ ؓ بِهَذَا الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ السُّكْرِ وَالْخَدَرِ إِطْلَاقًا، وَعَلَى أَنَّ الْحُرْمَةَ لَيْسَتْ مُشْتَرِكَةً بَيْنَ الْمُسْكِرِ وَالْمُخَدَّرِ، وَإِنَّمَا عُمَرُ ؓ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُخَدَّرَ لَيْسَ كَالْمُسْكِرِ فِي الْحُرْمَةِ؛ لِإِعْدَمِ بُلُوغِهِ الْخَبَرَ، وَهُوَ نَهْيُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفَقَّرٍ أَوْ لِعَدَمِ صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ عِنْدَهُ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَارْقَ عُمَرَ

﴿ بَيْنَ الْمُخَدَّرِ وَالْمُسْكِرِ، وَإِنْ كَانَ الْمُخَدَّرُ عِنْدَهُ مُسْكِرًا لَمَا سَكَتَ عَنِ الرَّجُلِ وَلَمَّا أَمَرَ بِتَرْكِ صُرْبِهِ. ﴾

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مُحْتَصِرًا مِنْ طَرِيقِ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى بَعْضِ عُمَّالِهِ أَنْ أَرْزُقِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الطَّلَاءِ مَا ذَهَبَ ثُلُثَاهُ وَبَقِيَ ثُلُثُهُ.

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» حَدِيثَ شُرْبِ الطَّلَاءِ بِنَحْوِ آخِرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ، فَشَكَا إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضُ وَثَقُلَهَا وَقَالُوا: لَا يُصْلِحُنَا إِلَّا هَذَا الشَّرَابُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِشْرَبُوا الْعَسَلَ، فَقَالُوا: لَا يُصْلِحُنَا الْعَسَلُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ: هَلْ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ لَنَا مِنْ هَذَا الشَّرَابِ شَيْئًا لَا يُسْكِرُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَطَبَخُوهُ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثُّلُثَانِ وَبَقِيَ الثُّلُثُ، فَأَتَوْا بِهِ عُمَرَ فَأَدْخَلَ فِيهِ عُمَرُ أَصْبُعَهُ ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ فَتَبِعَهَا يَتَمَطَّطُ، فَقَالَ: هَذَا الطَّلَاءُ هَذَا مِثْلُ طَّلَاءِ الْإِبِلِ، فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ أَنْ يَشْرَبُوهُ، فَقَالَ لَهُ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: أَحَلَلْتَهَا وَاللَّهِ، فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا وَاللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ شَيْئًا حَرَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ، وَلَا أُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَحَلَلْتَهُ لَهُمْ. انْتَهَى.

قُلْتُ: الطَّلَاءُ الطَّاءُ الْمُهْمَلَةُ وَالْمَدَّةُ: هُوَ مَا طَبَخَ مِنَ الْعَصِيرِ حَتَّى يَغْلُظَ، وَشُبَّةٌ بِطَّلَاءِ الْإِبِلِ وَهُوَ الْقَطِرَانُ الَّذِي يُطْلَى بِهِ الْحَرْبُ، كَذَا فِي مُقَدِّمَةِ «الْفَتْحِ».

وَهَذَا الْأَثَرُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الَّذِي أَحَلَّهُ عُمَرُ ؓ مِنَ الطَّلَاءِ، وَالْمُثَلَّثُ الْعِنْيِيُّ مَا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الْإِسْكَارِ، وَالتَّخْدِيرُ عِنْدَهُ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْإِسْكَارِ، فَلِذَا شَرِبَ عُمَرُ بِنَفْسِهِ الطَّلَاءَ وَأَمَرَ إِلَى عُمَّالِهِ أَنْ أَرْزُقِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الطَّلَاءِ، وَمَا زَجَرَ الرَّجُلَ الَّذِي حَصَلَ لَهُ مِنْ شُرْبِهِ الْخَدَرُ، وَمَا تَعَرَّضَ لَهُ عُمَرُ ؓ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا إِذَا بَلَغَ الطَّلَاءُ حَدَّ الْإِسْكَارِ فَلَمْ يَحِلَّ عِنْدَ عُمَرَ ؓ كَمَا أَخْرَجَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابٍ، فَزَعَمَ أَنَّهُ شَرَابُ الطَّلَاءِ، وَأَنَا سَائِلٌ عَمَّا شَرِبَ، فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدْتُهُ، فَجَلَدَهُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَدَّ تَامًّا؛ أَيِ: ثَمَانِينَ

جَلَدَهُ، وَقُلَانُ هُوَ ابْنُهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بِضَمِّ الْعَيْنِ كَمَا فِي الْبُحَارِيِّ.

وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ، وَسَمَّاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ وَزَادَ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، فَأَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ قَالَ: فَرَأَيْتُ عُمَرَ يُجَلِّدُهُ. كَذَا فِي «شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ».

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُثَلَّثَ الْعِنْيَ إِذَا أُسْكِرَ يَصِيرُ حَرَامًا قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ فِيهِ سَوَاءٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَسْتَفْصِلْ عُمَرُ هَلْ شَرِبَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا.

قَالَ الْحَافِظُ: وَالَّذِي أَحَلَّهُ عُمَرُ مِنَ الطَّلَاءِ مَا لَمْ يَكُنْ يَبْلُغُ حَدَّ الْإِسْكَارِ، فَإِذَا بَلَغَ لَمْ يَحِلَّ عِنْدَهُ. انْتَهَى.

وَفِي «الْمَحَلِّيِّ» شَرْحُ «الْمَوْطَأِ» فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدُ بْنُ لَبِيدٍ عَنْ عُمَرَ دَلَالَةٌ عَلَى حِلِّ الْمُثَلَّثِ الْعِنْيِ؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ غَالِبًا لَا يُسْكِرُ، فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ حَرَمٌ، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ الطَّلَاءُ الَّذِي حَدَّ عُمَرُ شَارِبِهِ. انْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الطَّلَاءَ لَا يُسْكِرُ إِنْ اشْتَدَّ وَأَحْيَانًا يُخَدِّرُ، وَعُمَرُ ﷺ شَرِبَ الطَّلَاءَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِشُرْبِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَبْلُغُ حَدَّ الْإِسْكَارِ، فَلَمَّا بَلَغَ حَدَّ الْإِسْكَارِ ضَرَبَ الْحَدَّ لِشَارِبِهِ؛ لِكَوْنِهِ شَارِبًا لِلْمُسْكِرِ، وَأَمَّا مَنْ خَدِرَ بِشُرْبِهِ فَمَا قَالَ لَهُ عُمَرُ شَيْئًا لِلْفَرَقِ عِنْدَهُ بَيْنَ الْمُسْكِرِ وَالْمُخَدِّرِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَضَرْبِ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِ الْمُخَدِّرِ، كَمَا ضَرَبَ الْحَدَّ عَلَى شَارِبِ الْمُسْكِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعِلْمُهُ أَتَمُّ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الرَّعْفَرَانِ وَالْعَنْبَرِ خُصُوصًا عَلَى طَرِيقِ الطَّبِّ، فَأَقُولُ: إِنَّ كَيْفِيَّاتِ الْأَدْوِيَةِ وَأَفْعَالَهَا وَخَوَاصَّهَا لَا تَثْبُتُ عَلَى بَدَنِ الْإِنْسَانِ بِبُرْهَانٍ إِنِّي وَلَا بِبُرْهَانٍ لَمِّي، بَلْ تَثْبُتُ أَفْعَالُهَا وَخَوَاصُّهَا بِالتَّجَارِبِ، وَقَدْ ثَبَتَ بِالتَّجَرِبَةِ أَنَّ الْعَنْبَرَ يُقْوِي الْخَوَاسَّ، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَشْيَاءِ الْمُسْكِرَةِ فَيَنْتَشِرُ فِي الْخَوَاسَّ، فَالْقَوْلُ بِسُكْرِ الْعَنْبَرِ مِنْ عَجَبِ الْعُجَابِ، وَمِنْ أَبَاطِيلِ الْأَقْوَالِ وَمُخَالِفِ لِكَلَامِ الْقَدَمَاءِ الْأَطِبَّاءِ بِأَسْرِهَا، فَإِنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ مَا ذَهَبَ إِلَى سُكْرِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْقَانُونِ»: عَنْبَرٌ يَنْفَعُ الدَّمَاعَ وَالْخَوَاسَّ وَيَنْفَعُ الْقَلْبَ جِدًّا. انْتَهَى

مُخْتَصَرًا.

وَفِي «التَّذْكِرَةِ» لِلشَّيْخِ دَاوُدَ: عَنَرِ يَنْفَعُ سَائِرَ أَمْرَاضِ الدِّمَاغِ الْبَارِدَةِ طَبْعًا وَغَيْرَهَا خَاصَّةً، وَمِنَ الْجُنُونِ وَالشَّقِيقَةِ وَالزَّلَّاتِ وَأَمْرَاضِ الْأُذُنِ وَالْأَنْفِ وَعِلَلِ الصَّدْرِ وَالسُّعَالِ شَمًّا وَأَكْلًا، وَكَيْفَ كَانَ فَهُوَ أَجَلُ الْمُفْرَدَاتِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ شَدِيدُ التَّفْرِيجِ خُصُوصًا بِمِثْلِهِ بِنَفْسِهِ وَنِصْفُهُ صَمْعٌ أَوْ فِي الشَّرَابِ مُفْرَدًا، وَيُقَوِّي الْحَوَاسَّ وَيَحْفَظُ الْأَرْوَاحَ. إِنْتَهَى مُخْتَصَرًا.

وَقَدْ ثَبَتَ بِالتَّجَرِبَةِ أَنَّ الرَّعْفَرَانَ يُفَرِّحُ الْقُلُوبَ فَرَحًا شَدِيدًا وَيُقَوِّبَهَا وَلَا يُسْكِرُ أَبَدًا، وَأَلَّا يُسْتَعْمَلَ عَلَى الرَّائِدِ عَلَى الْقَدْرِ الْمُعَيَّنِ، نَعَمَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الْقَدْرِ الرَّائِدِ يُنْشِئُ الْفَتْرَ وَلَيِّنَةَ الْأَعْضَاءِ عَلَى رَأْيِ الْبَعْضِ.

وَقَدْ ثَبَتَ بِالتَّجَرِبَةِ وَصَحَّ عَنْ أَئِمَّةِ الطَّبِّ أَنَّ كُلَّ الْمُفَرَّحَاتِ الْمُطَبِّبَاتِ أَنْ يَخْتَلِطَ بِالْأَشْرِيَةِ الْمُسْكِرَةِ فَإِنَّهَا تَزْدَادُ قُوَّةَ السُّكْرِ، وَمَنْ قَالَ: «إِنَّ الرَّعْفَرَانَ يُسْكِرُ مُفْرَدًا» فَقَدْ أَخْطَأَ وَإِنَّمَا صَدَرَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ تَقْلِيدًا لِلْعَلَامَةِ عَلَاءِ الدِّينِ عَلِيِّ الْقُرَشِيِّ مِنْ غَيْرِ تَجَرِبَةٍ وَلَا بَحْثٍ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي «مَوْجَزِ الْقَانُونِ» وَالتَّفْصِيلِيِّ فِي «شَرْحِهِ»: وَالْمُسْكِرَاتُ بِسُرْعَةٍ كَالْتَّنْقُلِ بِجَوْزِ الطَّيِّبِ وَنَقْعِهِ فِي الشَّرَابِ، وَكَذَلِكَ الْعُودُ الْهِنْدِيُّ وَالشَّيْلَمُ وَوَرَقُ الْقَنْبِ وَالرَّعْفَرَانُ، وَكُلُّ هَذِهِ يُسْكِرُ مُفْرَدَةً فَكَيْفَ مَعَ الشَّرَابِ؟ وَأَمَّا الْبَنْجُ وَاللَّفَّاحُ وَالشُّوْكَرَانُ وَالْأَفْيُونُ فَمُفْرِطٌ فِي الْإِسْكَارِ. إِنْتَهَى.

وَقَالَ الْقُرَشِيُّ فِي «شَرْحِ قَانُونِ الشَّيْخِ»: الرَّعْفَرَانُ يُقَوِّي الْمَعِدَةَ وَالْكَبِدَ وَيُفَرِّحُ الْقُلُوبَ، وَلِأَجْلِ لَطَافَةِ أَرْضِيَّتِهِ يَقْبَلُ التَّصَعُّدَ كَثِيرًا، فَلِذَلِكَ يَصْدَعُ وَيُسْكِرُ بِكَثْرَةِ مَا يَتَصَعَّدُ مِنْهُ إِلَى الدِّمَاغِ. إِنْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: «يُسْكِرُ بِكَثْرَةِ مَا يَتَصَعَّدُ مِنْهُ إِلَى الدِّمَاغِ» ظَنُّ مُحَضٍّ مِنَ الْعَلَامَةِ الْقُرَشِيِّ وَخِلَافٌ لِلْوَاقِعِ، وَأَنَّ الْأَطِبَّاءَ الْقَدَمَاءَ قَاطِبَةً قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يُسْكِرُ إِذَا جُعِلَ فِي الشَّرَابِ، وَلَمْ يُنْقَلِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى سُكْرِهِ مُفْرَدًا أَوْ مَعَ اسْتِهْلَاكِ الطَّعَامِ. هَذَا ابْنُ بَيْطَارٍ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ الرِّيَاسَةُ فِي عِلْمِ الطَّبِّ ذَكَرَ الرَّعْفَرَانَ فِي

«جَامِعُهُ»، وَنَقَلَ أَقْوَالَ الْأَثَمَةِ الْقُدَمَاءَ بِكَثْرَةٍ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَمَا ذَكَرَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّ الرَّعْفَرَانَ يُسَكِّرُ مُفْرَدًا، فَقَالَ: الرَّعْفَرَانُ تَحْسُنَ اللَّوْنُ وَتَذْهَبِ الْحُمَارُ إِذَا شُرِبَ بِالْمِيفَخْتَجِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يَقْتُلُ إِذَا شُرِبَ مِنْهُ مِقْدَارَ وَزْنِ ثَلَاثَةِ مَثَاقِيلَ بِمَاءٍ، وَلَهُ خَاصِيَّةٌ شَدِيدَةٌ عَظِيمَةٌ فِي تَقْوِيَةِ جَوْهَرِ الرُّوحِ وَتَقْرِيجِهِ.

وَقَالَ الرَّازِيُّ فِي «الْحَاوِي»: وَهُوَ يُسَكِّرُ سَكْرًا شَدِيدًا إِذَا جُعِلَ فِي الشَّرَابِ، وَيُقَرَّحُ حَتَّى إِنَّهُ يَأْخُذُ مِنْهُ الْجُنُونُ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ بَيْطَارٍ مُحْتَصَرًا.

وَهَذَا الشَّيْخُ الرَّئِيسُ أَبُو عَيَّيٍّ إِمَامُ الْفَنِّ قَالَ فِي «الْقَانُونِ»: الرَّعْفَرَانُ حَارٌّ يَابِسٌ قَابِضٌ مُحَلِّلٌ مُصَدِّعٌ يَضُرُّ الرَّأْسَ وَيُشْرِبُ بِالْمِيفَخْتَجِ لِلْخُمَارِ، وَهُوَ مُنَوِّمٌ مُظْلِمٌ لِلْحَوَاسِّ إِذَا سَقِيَ فِي الشَّرَابِ أَسْكَرَ حَتَّى يُرْعِنَ مُقَوِّلُ الْقَلْبِ مُفَرَّحٌ. قِيلَ: إِنَّ ثَلَاثَةَ مَثَاقِيلَ مِنْهُ تَقْتُلُ بِالتَّقْرِيجِ. انْتَهَى مُلَخَّصًا مُحْتَصَرًا.

وَهَذَا عَيَّيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ إِمَامُ الْفَنِّ بِلَا نِزَاعٍ قَالَ فِي «كَامِلِ الصَّنَاعَةِ» فِي الْبَابِ السَّابِعِ وَالثَّلَاثِينَ: الرَّعْفَرَانُ حَارٌّ يَابِسٌ لَطِيفٌ مُحَقِّفٌ تَجْفِيفًا مَعَ قَبْضٍ يَسِيرٍ، وَلِذَلِكَ صَارَ يُدْرَى الْبَوْلُ، وَفِيهِ مُنْضِجَةٌ وَتَنْفَعُ أَوْرَامَ الْأَعْضَاءِ الْبَاطِنَةِ إِذَا شُرِبَ، وَضَمَدَ بِهِ مِنْ خَارِجٍ وَيَفْتَحُ السُّدَدَ الَّتِي فِي الْكَبِدِ أَوْ فِي الْعُرُوقِ، وَيَقْوِي جَمِيعَ الْأَعْضَاءِ الْبَاطِنَةِ، وَيُنْفِذُ الْأَدْوِيَةَ الَّتِي يُخْلَطُ بِهَا إِلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ. انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ دَاوُدُ الْأَنْطَاكِيُّ فِي «تَذَكُّرَتِهِ»: الرَّعْفَرَانُ يُفَرِّحُ الْقَلْبَ، وَيَقْوِي الْحَوَاسَّ، وَيُهَيِّجُ شَهْوَةَ الْبَاءَةِ فَيَمْنُ يَتَسَّ مِنْهُ وَلَوْ شَمًّا، وَيَذْهَبُ الْحَقْفَانُ فِي الشَّرَابِ، وَيُسْرِعُ بِالسُّكْرِ عَلَى أَنَّهُ يَقْطَعُهُ إِذَا شُرِبَ بِالْمِيفَخْتَجِ عَنْ تَجَرِبَةٍ. انْتَهَى.

وَقَالَ الْأَقْصَرَاوِيُّ: رَعْفَرَانٌ يُسَرِّ مَعَ الشَّرَابِ جِدًّا حَتَّى يُرْعِنَ؛ أَيُ: يُورِثُ الرُّعُونَةَ، وَهِيَ خِيفَةُ الْعَقْلِ، وَقِيلَ: إِنَّ ثَلَاثَةَ مَثَاقِيلَ مِنَ الرَّعْفَرَانِ يَقْتُلُ بِالتَّقْرِيجِ. انْتَهَى.

فَمِنْ أَيْنَ قَالَ الْعَلَامَةُ الْقُرَشِيُّ: «إِنَّ الرَّعْفَرَانَ يُسَكِّرُ مُفْرَدًا أَيْضًا» هَلْ حَصَلَتْ التَّجَرِبَةُ عَلَى أَنَّهُ يُسَكِّرُ مُفْرَدًا؟ كَلَّا بَلْ ثَبَتَ بِالتَّجَرِبَةِ أَنَّهُ لَا يُسَكِّرُ إِلَّا مَعَ الشَّرَابِ.

وَقَدْ سَأَلْتُ غَيْرَ مَرَّةٍ مَنْ أَدْرَكْنَا مِنَ الْأَطِبَّاءِ الْحَذَّاقِ أَصْحَابِ التَّجَرِبَةِ وَالْعِلْمِ

وَالْفَهْم، فَكُلُّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْكِرُ مُفْرَدًا، بَلْ قَالُوا: إِنَّ الْقَوْلَ بِالسُّكْرِ غَلَطٌ، وَحَكَى لِي شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ الدَّهْلَوِيُّ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ وَالْمِائَتَيْنِ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ أَنَّ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَرْبَعِينَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ جَرَى الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ الرَّعْفَرَانِ بَيْنَ الْأَطِبَّاءِ وَالْعُلَمَاءِ، فَتَحَقَّقَ الْأَمْرُ عَلَى أَنَّ الرَّعْفَرَانَ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ وَإِنَّمَا فِيهِ تَفْتِيرٌ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ آرَاءُ الْأَطِبَّاءِ وَالْعُلَمَاءِ كَاقَّةٍ، عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَائِعَاتِ وَالْجَامِدَاتِ مُحَقَّقٌ بَيْنَ الْأَيِّمَةِ الْأَخْتَانِ. انْتَهَى.

وَقَدْ أَطْنَبَ الْكَلَامَ فِي مَسْأَلَةِ الرَّعْفَرَانِ الْفَاضِلُ السَّيِّدُ .. رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ «دَلِيلُ الطَّالِبِ» فَقَالَ: إِنَّ ثَبْتَ السُّكْرِ فِي الرَّعْفَرَانِ فَهُوَ مُسْكِرٌ، وَإِنْ ثَبِتَ التَّفْتِيرُ فَقَطَّ فَهُوَ مُفْتَرٌّ. انْتَهَى حَاصِلُهُ.

قُلْتُ: ذَلِكَ الْفَاضِلُ - رَحِمَهُ تَعَالَى - تَرَدَّدَ فِي أَمْرِ الرَّعْفَرَانِ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ سُكْرًا، وَقِيلَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِنْ دَخَلَ فِي الْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا زَرْعُ الرَّعْفَرَانِ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ بَلْ يَخْرُجُ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ، وَهَذَا قَوْلٌ غَلَطٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَقَدْ كَذَّبَ قَوْلَ هَذَا الْقَائِلِ، وَغَلَطَهُ بَعْضُ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْكُشْمِيرِ وَكَانَ صَاحِبَ أَرْضٍ وَزَرْعٍ لِلرَّعْفَرَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَحَدِيثُ الْبَابِ قَالَ الْإِمَامُ الْمُنْذِرِيُّ: فِيهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ وَثَّقَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَالتَّرْمِذِيُّ يُصَحِّحُ حَدِيثَهُ. انْتَهَى. وَقَالَ الشُّوكَاوِيُّ فِي بَعْضِ فَتَاوَاهُ: هَذَا حَدِيثُ صَالِحٍ لِلِإِحْتِجَاجِ بِهِ، لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ سَكَتَ عَنْهُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَسْكُتُ إِلَّا عَمَّا هُوَ صَالِحٌ لِلِإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَصَرَّحَ بِمِثْلِ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُقَّاطِ مِثْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَزَيْنِ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ، وَالتَّوَوِيِّ عَنَّهُ هـ.

وَإِذَا أَرَدْنَا الْكَشْفَ عَنْ حَقِيقَةِ رِجَالِ إِسْنَادِهِ، فَلَيْسَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي شَأْنِهِ أَيْمَةُ الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَوَثَّقَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَهُمَا إِمَامَا الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ مَا اجْتَمَعَ عَلَى تَوْثِيقِ رَجُلٍ إِلَّا وَكَانَ ثِقَّةً،

وَلَا عَلَى تَضْعِيفِ رَجُلٍ إِلَّا وَكَانَ ضَعِيفًا، فَأَقْلَ أَحْوَالِ حَدِيثِ شَهْرِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا وَالتِّرْمِذِيُّ يَصَحِّحُ حَدِيثَهُ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ مُمَارَسَةٌ بِجَامِعِهِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: قَالَ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ»: سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثِ الشَّهْرِ، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أَسْكَفَةِ الْبَابِ، فَقَالَ: إِنَّ شَهْرًا تَرَكُوهُ إِنَّ شَهْرًا تَرَكُوهُ. انْتَهَى.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِهِ»: إِنَّ شَهْرًا لَيْسَ مَثْرُوكًا بَلْ وَثَقَهُ كَثِيرُونَ مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ، فَمِمَّنْ وَثَقَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَآخَرُونَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ وَوَثَقَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْلِيُّ: هُوَ تَابِعِي ثِقَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: هُوَ ثِقَةٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ غَيْرَ هَذَا.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: شَهْرٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَقَوِيٌّ أَمْرُهُ وَقَالَ: إِنَّمَا

تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ عَوْنٍ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: شَهْرٌ ثِقَةٌ.

وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ: شَهْرٌ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ

وَأَهْلِ الشَّامِ، وَلَمْ يُوقَفْ مِنْهُ عَلَى كَذِبٍ، وَكَانَ رَجُلًا يَنْسُكُ، أَي: يَتَعَبَّدُ إِلَّا أَنَّهُ رَوَى أَحَادِيثَ، وَلَمْ يُشَارِكْ فِيهَا أَحَدٌ، فَهَذَا كَلَامُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ جَرَحِهِ أَنَّهُ أَخَذَ خَرِيطَةً مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَقَدْ حَمَلَهُ الْعُلَمَاءُ

الْمُحَقِّقُونَ عَلَى مَحَلِّ صَحِيحٍ، وَقَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ بَنِ حَبَّانَ إِنَّهُ سَرَقَ مِنْ رَفِيقِهِ فِي الْحَجِّ عَلَيْهِ غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ بَلْ أَنْكَرُوهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى.

وَقَالَ الدَّهْلِيُّ فِي «الْمِيزَانِ»: شَهْرٌ بَنِ حَوْشِبِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ سَلَمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ

وَجَمَاعَةٍ، وَعَنْهُ قَتَادَةُ وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَهْرَامٍ وَجَمَاعَةٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: رَوَى عَنْ أَسْمَاءِ بِنْتِ يَزِيدٍ أَحَادِيثَ حَسَنًا، وَرَوَى ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ

وَمُعَاوِيَةَ ابْنَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ ثِقَةً.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ هُوَ بِدُونِ أَبِي الزُّبَيْرِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَرَوَى النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: إِنَّ شَهْرًا تَرَكَوهُ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَقَالَ الدُّوَلَابِيُّ: شَهْرٌ لَا يُشْبِهُ حَدِيثَهُ حَدِيثُ النَّاسِ.

وَقَالَ الْفَلَّاسُ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَا يُحَدِّثُ عَنْ شَهْرٍ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ لِمُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ: إِنَّ شُعْبَةَ قَدْ تَرَكَ شَهْرًا.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ الْمَدَائِنِيُّ: سَأَلْتُ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامٍ فَقَالَ: صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ يُحَدِّثُ عَنْ شَهْرٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَجْلِيُّ: ثِقَةٌ شَامِيٌّ، وَرَوَى عَبَّاسٌ عَنْ يَحْيَى ثَبَتَ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: شَهْرٌ ثِقَةٌ طَعَنَ فِيهِ بَعْضُهُمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: شَهْرٌ مِمَّنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ الدَّهْلِيُّ: وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْإِحْتِجَاجِ بِهِ جَمَاعَةٌ، فَقَالَ حَرْبُ الْكِرْمَانِيُّ عَنْ أَحْمَدَ مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ وَوَثَّقَهُ وَهُوَ جَمِصِيٌّ، وَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

وَقَالَ النَّسَوِيُّ: شَهْرٌ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ عَوْنٍ فَهُوَ ثِقَةٌ.

وَقَالَ صَالِحُ جَزْرَةَ: قَدِمَ عَلَى الْحِجَازِ فَحَدَّثَ بِالْعِرَاقِ، وَلَمْ يُوقِفْ مِنْهُ عَلَى كَذِبٍ، وَكَانَ رَجُلًا مُنْسِكًا، وَتَفَرَّدَ ثَابِتٌ عَنْهُ عَنْ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتَرٍّ. إِنَّتَهَى كَلَامُ الدَّهْلِيِّ مُلَخَّصًا.

ثُمَّ اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِالْأَشْيَاءِ الْمُسْكِرَةِ الْمُحَرَّمَةَ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ لَمْ يُرْخَصْهَا الشَّارِعُ بَلْ نَهَى عَنْهَا أَشَدَّ النَّهْيِ، أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ: غَاصِرَهَا

وَمُعْتَصِرَهَا وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَآكِلَ ثَمَنِهَا وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَاللَّفْظُ وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، قَالَ الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ»: وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ الْخُمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَبَائِعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَزَادَ: «وَأَكِلَ ثَمَنَهَا».

فَإِنْ كَانَ فِي الْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ وَالزَّعْفَرَانِ وَالْعُودِ سُكَّرٌ لَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِسْتِعْمَالِهَا، وَمُبَاشَرَتِهَا بِجَمِيعِ الْوُجُوهِ كُلِّهَا كَمَا فَعَلَ بِالْأَشْرِيَةِ الْمُسْكِرَةِ، لَكِنْ لَمْ يَثْبُتَ قَطُّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ إِسْتِعْمَالِ الزَّعْفَرَانِ وَالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ وَالْعُودِ لِأَجْلِ سُكَّرِهَا، بَلْ كَانَ وَجُودُهَا زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَعْمَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ الصَّحَابَةُ فِي حَضْرَتِهِ وَكَذَا بَعْدَهُ.

أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ الثَّعَالِ السَّبْتِيَّةَ، وَيَصْفُرُ لَحْيَتَهُ بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ». وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ: «إِنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ بِالزَّعْفَرَانِ، فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ».

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَلْبَسُ الثَّوْبَ الْمَصْبُوغَ بِالْمِشْقِ وَالْمَصْبُوغَ بِالزَّعْفَرَانِ».

وَفِي «الْمَوْطَأِ» أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَالَ لِعَائِشَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ فِي كَفِّ كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضَ سَحُولِيَّةٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ: خُذُوا هَذَا الثَّوْبَ لِثَوْبٍ عَلَيْهِ قَدْ أَصَابَهُ مِشْقٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ فَاغْسِلُوهُ، ثُمَّ كَفَّنُونِي فِيهِ مَعَ ثَوْبَيْنِ آخَرَيْنِ....».

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ يَتَزَعَفَّرَ الرَّجُلُ».

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: وَفِي أَنَّ النَّهْيَ لِلْوَنَةِ أَوْ لِرَاحَتِهِ تَرَدُّدًا؛ لِأَنَّهُ لِلْكَرَاهَةِ، وَفِعْلُهُ لِيَانٍ الْجَوَازِ أَوْ النَّهْيِ مَحْمُولٌ عَلَى تَزَعَفَّرِ الْجَسَدِ الثَّوْبِ، أَوْ عَلَى الْمُحْرَمِ بِحُجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّيِّبِ وَقَدْ نُهِيَ الْمُحْرَمُ عَنْهُ. إِنَّتَهَى.

وَفِي «الْمِرْقَاة» أَي: نَهَى أَنْ يُسْتَعْمَلَ الرَّعْفَرَانُ فِي ثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ؛ لِأَنَّهُ عَادَةُ النِّسَاءِ. انْتَهَى.
 وَفِي «شَرْحِ الْمُوطَأ» قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِالْمَرْعُفِ لِغَيْرِ الْإِحْرَامِ وَكُنْتُ أَلْبَسُهُ. انْتَهَى.
 وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: «سَأَلْتُ
 عَائِشَةَ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَطَيَّبُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ بِذِكَارَةِ الطَّيِّبِ وَالْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ.
 وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ
 اخْتَذَتْ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ وَحَشَنَتْهُ مِسْكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ أَطْيَبُ الطَّيِّبِ».
 وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَرَّمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا
 اسْتَجْمَرَ اسْتَجْمَرَ بِالْأَلُوَّةِ غَيْرِ مُطْرَاةٍ وَبِكَافُورٍ يَطْرَحُهُ مَعَ الْأَلُوَّةِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ
 يَسْتَجْمِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [عون (١٨٦/٨)].

- [وَعَنْ ذَيْلِمِ الْحِمَيْرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بَارِضٌ
 بَارِدَةٌ وَنُعَالِجُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا، وَإِنَّا نَتَّخِذُ شَرَابًا مِنْ هَذَا الْقَمْحِ نَتَقَوَّى بِهِ عَلَى أَعْمَالِنَا
 وَعَلَى بَرْدِ بِلَادِنَا. قَالَ: «هَلْ يُسْكِرُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاجْتَنِبُوهُ» قُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ غَيْرُ
 تَارِكِيهِ. قَالَ: «إِنْ لَمْ يَتْرُكُوهُ فَقَاتِلُوهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

- [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ
 وَالْكُوبَةِ وَالْغُبَيْرَاءِ، وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

(نَهَى عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ) أَي: الْقِمَارِ (وَالْكُوبَةِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ فِي «النِّهَايَةِ» قِيلَ:
 هِيَ التَّرْدُ، وَقِيلَ: الطُّبْلُ؛ أَي: الصَّغِيرُ، وَقِيلَ: التَّبَرُّطُ.

وَقَالَ الْخُطَّابِيُّ فِي «الْمَعَالِمِ»: الْكُوبَةُ تُقَسَّرُ بِالطُّبْلِ، وَيُقَالُ: بَلْ هُوَ التَّرْدُ، وَيَدْخُلُ
 فِي مَعْنَاهُ كُلُّ وَتَرٍ وَمِزْهَرٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْمَلَاهِي. انْتَهَى.

(وَالْغُبَيْرَاءِ) بِالتَّصْغِيرِ ضَرْبٌ مِنَ الشَّرَابِ يَتَّخِذُهُ الْحَبَشُ مِنَ الدَّرَّةِ؛ وَالْمَعْنَى: إِنَّهَا
 مِثْلُ الْخَمْرِ الَّتِي يَتَعَارَفُهَا فَضْلُ بَيْنَهُمَا فِي التَّحْرِيمِ. [عون (٤٥٦/١٠)].

٣٦٥٣ - [وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٍ، وَلَا قَمَّارٌ، وَلَا مَنَّاٌ وَلَا مُدْمِنٌ خَمْرٍ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلَا وَلَدٌ زَيْنِيَّةٌ» بَدَل: «قَمَّارٌ»].

[وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ، وَأَمَرَنِي رَبِّي ﷻ بِمَحْقِ الْمَعَازِفِ وَالْمَزَامِيرِ وَالْأَوْثَانِ وَالصُّلُبِ وَأَمْرٍ الْجَاهِلِيَّةِ، وَحَلَفَ رَبِّي ﷻ بِعِزَّتِي لَا يَشْرَبُ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي جَرَعَةَ خَمْرٍ إِلَّا سَقَيْتُهُ مِنَ الصَّدِيدِ مِثْلَهَا، وَلَا يَنْزُكُهَا مِنْ مَخَافَتِي إِلَّا سَقَيْتُهُ مِنْ حَيَاضِ الْفُؤَسِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ].

٣٦٥٥ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ثَلَاثَةٌ قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَنَّةَ مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَالْعَاقُ، وَالذُّيُوثُ الَّذِي يُقْرِئُ أَهْلَهُ الْخَبْثَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ].

[وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ: مُدْمِنٌ خَمْرٍ، وَقَاطِعٌ رَجِمٍ، وَمُصَدِّقٌ بِالسَّحْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ].

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُدْمِنُ الْخَمْرِ إِنْ مَاتَ لَقِيَ كَعَابِدٍ وَثْنٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ].

٣٦٥٨ - [وَرَوَى ابْنُ مَاجَه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ].

٣٦٥٩ [وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ]

٣٦٦٠ - [وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَا أَبَالِي شَرِبْتُ الْخَمْرَ أَوْ عَبَدْتُ هَذِهِ السَّارِيَّةَ دُونَ اللَّهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

(١) أخرجه الدارمي (٢١٤٦ - ٢١٤٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٩٦٧).

(٣) أخرجه أحمد (٥٤٩٨)، والنسائي بنحوه (٢٥٧٤).

(٤) أخرجه أحمد (١٩٥٨٧)، والحاكم (٧٢٣٤) وقال: صحيح الإسناد.

(٥) أخرجه أحمد (٢٤٩٧).

(٦) أخرجه ابن ماجه (٣٥٠٠).

(٧) أخرجه البخاري في «شعب الإيمان» (٥٣٥٤).

(٨) أخرجه النسائي (٥٦٨١).

فهرس محتويات الجزء الثامن

٨٥	الفصل الثالث	٣	تتمة كتاب الدعوات
٨٧	باب الاستعاذة	٣	الفصل الثالث
.....	الفصل الأول		باب ثواب التسبيح والتحميد
٩٠	الفصل الثاني	٥	والتهليل والتكبير
٩٤	الفصل الثالث	٥	الفصل الأول
٩٦	باب جامع الدعاء	الفصل الثاني
٩٦	الفصل الأول	١٦	الفصل الثالث
٩٨	الفصل الثاني	١٩	باب الاستغفار والتوبة
.....	الفصل الثالث	١٩	الفصل الأول
١٠٥	كتاب المناسك	٢٤	الفصل الثاني
١٠٥	الفصل الأول	٣٢	الفصل الثالث
١١٤	الفصل الثاني	٤٠	باب سعة رحمة الله
١١٦	الفصل الثالث	٤٠	الفصل الأول
١١٨	باب الإحرام والتلبية	٤٨	الفصل الثاني
١١٨	الفصل الأول	٥٠	الفصل الثالث
١٢١	الفصل الثاني		باب ما يقول عند الصباح والمساء
١٢٢	الفصل الثالث	٥٣	والمنام
١٢٤	باب قصة حجة الوداع	٥٣	الفصل الأول
١٢٤	الفصل الأول	٥٦	الفصل الثاني
١٢٨	الفصل الثالث	٦٨	الفصل الثالث
١٣٠	باب دخول مكة والطواف	٧١	باب الدعوات في الأوقات
١٣٠	الفصل الأول	٧١	الفصل الأول
١٣٧	الفصل الثاني	٧٥	الفصل الثاني

المشكاة/ الجزء الثامن

الفصل الثالث ١٤٠	الفصل الثاني ١٧١
باب الوقوف بعرفة ١٤٢	باب ما يجتنبه المحرم ١٧٤
الفصل الأول ١٤٢	الفصل الأول ١٧٤
الفصل الثاني ١٤٤	الفصل الثاني ١٧٨
الفصل الثالث ١٤٦	الفصل الثالث ١٧٩
باب الدفع من عرفة والمزدلفة ١٤٨	باب المُحرم يجتنب الصيد ١٨٠
الفصل الأول ١٤٨	الفصل الأول ١٨٠
الفصل الثاني ١٥٠	الفصل الثاني ١٨٣
الفصل الثالث ١٥١	الفصل الثالث ١٨٤
باب رمي الجمار ١٥٣	باب الإحصار وفوت الحج ١٨٥
الفصل الأول ١٥٣	الفصل الأول ١٨٥
الفصل الثاني ١٥٤	الفصل الثاني ١٨٦
الفصل الثالث ١٥٥	باب حَرَم مكة حَرَسَهَا اللهُ تَعَالَى ١٨٨
باب الهَدْي ١٥٦	الفصل الأول ١٨٨
الفصل الأول ١٥٦	الفصل الثاني ١٩١
الفصل الثاني ١٥٩	الفصل الثالث ١٩٢
الفصل الثالث ١٦٠	باب حَرَم المدينة حرسها الله تعالى ١٩٤
باب الحلق ١٦٢	الفصل الأول ١٩٤
الفصل الأول ١٦٢	الفصل الثاني ١٩٩
الفصل الثاني ١٦٤	الفصل الثالث ٢٠١
باب في التَّحْلُل ونقلهم بعض الأعمال	كتاب البيوع ٢٠٥
على بعض ١٦٥	باب الكسب وطلب الحلال ٢٠٥
الفصل الأول ١٦٥	الفصل الأول ٢٠٥
الفصل الثاني ١٦٦	الفصل الثاني ٢١١
الفصل الثالث ١٦٦	الفصل الثالث ٢١٤
باب خطبة يوم النحر ورمي أيام	باب المساهلة في المعاملات ٢١٨
التشريق والتوديع ١٦٧	الفصل الأول ٢١٨
الفصل الأول ١٦٧	الفصل الثاني ٢١٩

باب الخيار..... ٢٢١	باب الخيار..... ٢٢١
الفصل الأول..... ٢٢١	الفصل الأول..... ٢٢١
الفصل الثاني..... ٢٢٢	الفصل الثاني..... ٢٢٢
الفصل الثالث..... ٢٢٢	الفصل الثالث..... ٢٢٢
باب الرّبا..... ٢٢٣	باب الرّبا..... ٢٢٣
الفصل الأول..... ٢٢٣	الفصل الأول..... ٢٢٣
الفصل الثاني..... ٢٢٥	الفصل الثاني..... ٢٢٥
الفصل الثالث..... ٢٢٧	الفصل الثالث..... ٢٢٧
باب المنهي عنها من البيوع..... ٢٢٩	باب المنهي عنها من البيوع..... ٢٢٩
الفصل الأول..... ٢٢٩	الفصل الأول..... ٢٢٩
الفصل الثاني..... ٢٤٢	الفصل الثاني..... ٢٤٢
الفصل الثالث..... ٢٤٥	الفصل الثالث..... ٢٤٥
باب..... ٢٤٦	باب..... ٢٤٦
الفصل الأول..... ٢٤٦	الفصل الأول..... ٢٤٦
الفصل الثاني..... ٢٤٨	الفصل الثاني..... ٢٤٨
الفصل الثالث..... ٢٤٩	الفصل الثالث..... ٢٤٩
باب السّلم والرهن..... ٢٥١	باب السّلم والرهن..... ٢٥١
الفصل الأول..... ٢٥١	الفصل الأول..... ٢٥١
الفصل الثاني..... ٢٥٣	الفصل الثاني..... ٢٥٣
الفصل الثالث..... ٢٥٣	الفصل الثالث..... ٢٥٣
باب الاحتكار..... ٢٥٤	باب الاحتكار..... ٢٥٤
الفصل الأول..... ٢٥٤	الفصل الأول..... ٢٥٤
الفصل الثاني..... ٢٥٤	الفصل الثاني..... ٢٥٤
الفصل الثالث..... ٢٥٥	الفصل الثالث..... ٢٥٥
باب الإفلاس والإنظار..... ٢٥٦	باب الإفلاس والإنظار..... ٢٥٦
الفصل الأول..... ٢٥٦	الفصل الأول..... ٢٥٦
الفصل الثاني..... ٢٦٢	الفصل الثاني..... ٢٦٢
الفصل الثالث..... ٢٦٤	الفصل الثالث..... ٢٦٤
باب الشركة والوكالة..... ٢٦٧	باب الشركة والوكالة..... ٢٦٧
الفصل الأول..... ٢٦٧	الفصل الأول..... ٢٦٧
الفصل الثاني..... ٢٦٨	الفصل الثاني..... ٢٦٨
الفصل الثالث..... ٢٦٨	الفصل الثالث..... ٢٦٨
باب العَصْب والعَارِيَّة..... ٢٧٠	باب العَصْب والعَارِيَّة..... ٢٧٠
الفصل الأول..... ٢٧٠	الفصل الأول..... ٢٧٠
الفصل الثاني..... ٢٧٣	الفصل الثاني..... ٢٧٣
الفصل الثالث..... ٢٧٨	الفصل الثالث..... ٢٧٨
باب الشُّفعة..... ٢٨٠	باب الشُّفعة..... ٢٨٠
الفصل الأول..... ٢٨٠	الفصل الأول..... ٢٨٠
الفصل الثاني..... ٢٨٤	الفصل الثاني..... ٢٨٤
الفصل الثالث..... ٢٨٦	الفصل الثالث..... ٢٨٦
باب المساقاة والمزارعة..... ٢٨٧	باب المساقاة والمزارعة..... ٢٨٧
الفصل الأول..... ٢٨٧	الفصل الأول..... ٢٨٧
الفصل الثاني..... ٢٩١	الفصل الثاني..... ٢٩١
الفصل الثالث..... ٢٩١	الفصل الثالث..... ٢٩١
باب الإجارة..... ٢٩٤	باب الإجارة..... ٢٩٤
الفصل الأول..... ٢٩٤	الفصل الأول..... ٢٩٤
الفصل الثاني..... ٢٩٧	الفصل الثاني..... ٢٩٧
الفصل الثالث..... ٢٩٩	الفصل الثالث..... ٢٩٩
باب إحياء الموات والشرب..... ٣٠٠	باب إحياء الموات والشرب..... ٣٠٠
الفصل الأول..... ٣٠٠	الفصل الأول..... ٣٠٠
الفصل الثاني..... ٣٠١	الفصل الثاني..... ٣٠١
الفصل الثالث..... ٣٠٦	الفصل الثالث..... ٣٠٦
باب العطايا..... ٣٠٧	باب العطايا..... ٣٠٧
الفصل الأول..... ٣٠٨	الفصل الأول..... ٣٠٨
الفصل الثاني..... ٣١٠	الفصل الثاني..... ٣١٠
الفصل الثالث..... ٣١٢	الفصل الثالث..... ٣١٢

باب إعلان النكاح والخطبة والشرط..... ٤٠٧	٣١٣.....
الفصل الأول..... ٤٠٧	٣١٣.....
الفصل الثاني..... ٤٢١	٣١٦.....
الفصل الثالث..... ٤٢٧	٣١٨.....
باب المحرمات..... ٤٢٨	٣١٩.....
الفصل الأول..... ٤٢٨	٣١٩.....
الفصل الثاني..... ٤٣٩	٣٢٣.....
الفصل الثالث..... ٤٤٤	٣٢٨.....
باب المباشرة..... ٤٤٦	٣٢٨.....
الفصل الأول..... ٤٤٦	٣٣٢.....
الفصل الثاني..... ٤٥١	٣٤٥.....
الفصل الثالث..... ٤٥٢	٣٤٧.....
باب..... ٤٥٣	٣٤٧.....
الفصل الأول..... ٤٥٣	٣٥٧.....
الفصل الثاني..... ٤٥٣	٣٦٤.....
باب الصّدّاق..... ٤٥٥	٣٦٥.....
الفصل الأول..... ٤٥٥	٣٦٥.....
الفصل الثاني..... ٤٥٧	٣٧٧.....
الفصل الثالث..... ٤٥٩	٣٧٩.....
باب الوليمة..... ٤٦٠	باب النظر إلى المخطوبة وبيان.....
الفصل الأول..... ٤٦٠	٣٨١.....
الفصل الثاني..... ٤٧٠	٣٨١.....
الفصل الثالث..... ٤٧٣	٣٩٠.....
باب القسم..... ٤٧٤	٣٩٧.....
الفصل الأول..... ٤٧٤	باب الولي في النكاح واستئذان المرأة..... ٣٩٩
الفصل الثاني..... ٤٧٨	٣٩٩.....
الفصل الثالث..... ٤٧٩	٤٠٣.....
	٤٠٦.....

باب عشرة النساء وما لكل واحدة من	٥٤٢
الحقوق	٤٨٠
الفصل الأول	٤٨٠
الفصل الثاني	٤٩١
الفصل الثالث	٤٩٥
باب الخلع والطلاق	٤٩٩
الفصل الأول	٥٠٠
الفصل الثاني	٥٠٧
الفصل الثالث	٥١٣
باب المطلقة ثلاثاً	٥١٤
الفصل الأول	٥١٤
الفصل الثاني	٥١٧
الفصل الثالث	٥١٩
باب في كون الرقبة في الكفارة	
مؤمنة	٥٢٠
الفصل الأول	٥٢٠
باب اللعان	٥٢٢
الفصل الأول	٥٢٢
الفصل الثاني	٥٢٧
الفصل الثالث	٥٣٠
باب العدة	٥٣١
الفصل الأول	٥٣١
الفصل الثاني	٥٣٦
الفصل الثالث	٥٣٧
باب الاستبراء	٥٣٩
الفصل الأول	٥٣٩
الفصل الثاني	٥٤٠
الفصل الثالث	٥٤١
باب النفقات وحق المملوك	٥٤٢
الفصل الأول	٥٤٢
الفصل الثاني	٥٤٥
الفصل الثالث	٥٤٨
باب بلوغ الصغير وحضانتها في	
الصغر	٥٥٠
الفصل الأول	٥٥٠
الفصل الثاني	٥٥١
الفصل الثالث	٥٥١
كتاب العتق	٥٥٤
الفصل الأول	٥٥٤
الفصل الثاني	٥٥٤
الفصل الثالث	٥٥٥
باب إعتاق العبد المشترك وشراء	
القريب والعتق في المرض	٥٥٧
الفصل الأول	٥٥٧
الفصل الثاني	٥٦٢
الفصل الثالث	٥٦٤
كتاب الأيمان والتذور	٥٦٥
الفصل الأول	٥٦٥
الفصل الثاني	٥٧١
الفصل الثالث	٥٧٤
باب في التذور	٥٧٥
الفصل الأول	٥٧٥
الفصل الثاني	٥٧٩
الفصل الثالث	٥٨٢
كتاب القصاص	٥٨٤
الفصل الأول	٥٨٤
الفصل الثاني	٥٩٠

المشكاة/ الجزء الثامن

الفصل الثالث ٦٧٢	الفصل الثالث ٥٩٦
باب الشفاعة في الحدود ٦٧٥	باب الديات ٥٩٩
الفصل الأول ٦٧٥	الفصل الأول ٥٩٩
الفصل الثاني ٦٧٦	الفصل الثاني ٦٠٠
باب حد الخمر ٦٧٨	الفصل الثالث ٦٠٩
الفصل الأول ٦٧٨	باب ما يضمن من الجنايات ٦١١
الفصل الثاني ٦٩٢	الفصل الأول ٦١١
الفصل الثالث ٦٩٤	الفصل الثاني ٦١٩
باب ما لا يدعى على المحدود ٦٩٧	باب القسامة ٦٢١
الفصل الأول ٦٩٧	الفصل الأول ٦٢١
الفصل الثاني ٧٠٤	الفصل الثالث ٦٢٢
باب التعزيز ٧٠٧	باب قتل أهل الردة والسعاة بالفساد ٦٢٥
الفصل الأول ٧٠٧	الفصل الأول ٦٢٥
الفصل الثاني ٧٠٨	الفصل الثاني ٦٢٧
باب بيان الخمر ووعيد شاربيها ٧١٠	الفصل الثالث ٦٣١
الفصل الأول ٧١٠	كتاب الحدود ٦٣٣
الفصل الثاني ٧٢٠	الفصل الأول ٦٣٣
الفصل الثالث ٧٢٣	الفصل الثاني ٦٥٢
الجزء الثامن ٧٤٧	الفصل الثالث ٦٥٧
	باب قطع السرقة ٦٦٠
	الفصل الأول ٦٦٠
	الفصل الثاني ٦٦٦